ابن سينا

الشفاء

المنطق

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي
قم المقدسة ايران ١٤٠٥ هـ ق



المـــدخل

ابن سينا

الشفاء

المنطق

١- المدخل

تصدير الدكتور طه حسين باشا

مراجعة الدكتور ابراهيم مدكور

تحقيق الأساتذة : الأب قنواتي - محمود الخضيري - فؤاد الإهواني

نشر وزارة المعارف العمومية

الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

المطبعة الأميرية - القاهرة ١٣٧١ هـ (١٩٥٢ م)

ابن‌سینا، حسین بن عبدالله، ۳۷۰-۴۲۸ق.
{شفاء. برگزیده . منطق}
الشّفاء: منطق جلد اوّل / مؤلّف ابن‌سینا؛ تصدیر طه حسین باشا؛ مراجعة ابراهیم مدکور؛ تحقیق الأب قنواتی... {و دیگران}. - قم: مکتبة سماحة آیةالله العظمی المرعشي النجفي الکبری - الخزانة العالمیّة للمخطوطات الاسلامیّة - قم - ایران، ۱۴۳۳هـ = ۲۰۱۲م = ۱۳۹۱.
۴ ج.
ISBN 978 - 600 - 161 - 069 - 1 (دوره)
ISBN 978 - 600 - 161 - 073 - 8 (جلد اوّل منطق)
فهرست‌نویسی بر اساس اطلاعات فیپا.
کتابنامه به صورت زیرنویس.
واژه‌نامه.
نمایه.
عربی.
۱.منطق- متون قدیمی تا قرن ۱۴هـ . الف. پاشاه، طه حسین، مقدمه نویس. ب.مدکور، ابراهیم بیومی، ۱۹۰۲-۱۹۹۵م. ج. قنواتی، جورج شحاته، ۱۹۰۵-۱۹۹۴. د. خضیری، محمود. هـ . الاهوانی، فؤاد. و. کتابخانهٔ بزرگ حضرت آیت‌الله العظمی مرعشی نجفی. گنجینهٔ‌جهانی مخطوطات اسلامی. ز. عنوان. ح. عنوان: شفا. برگزیده. منطق. ط. منطق.
۷۱ش۲ الف/ ۴۸۹ BBR ۱۶۰
۱۳۹۱ ۲۴۴۷۸۸۱



الشّفاء (المنطق ج ۱)

المؤلّف : شیخ الرّئیس ابن سینا
المحقّق : الأب قنواتي ؛ محمود الخضیري ؛ فؤاد الاهواني
مراجعة: دکتور ابراهیم مدکور
تصدیر: دکتور طه حسین باشا
النّاشر : مکتبة سماحة آیةالله العظمی المرعشي النّجفي الکبری
-الخزانة العالمیّة للمخطوطات الاسلامیّة - قم - ایران
الطّبعة الثّانیة : ۱۴۳۳هـ .ق / ۲۰۱۲م / ۱۳۹۱ هـ . ش
العدد المطبوع : ۵۰۰ نسخه
المطبعة : گلوردي - قم
لیتوغرافیا : تیزهوش – قم
مشرف الطّباعة : علي الحاجي باقریان
ردمك (الدّورة): ۱- ۰۶۹ – ۱۶۱ – ۶۰۰ - ۹۷۸ ISBN (vols.): 978 - 600 - 161 - 069 - 1
ردمك (المجلّد): ۸ – ۰۷۳ – ۱۶۱ – ۶۰۰ – ۹۷۸ ISBN (vol.): 978 - 600 - 161 - 073 - 8

AYATOLLAH MAR'ASHI NAJAFI ST., Qom 3715799473, I.R.IRAN
TEL: + 98 251 7741970-78; FAX +98 251 7743637
http:// www.marashilibrary.com
http:// www.marashilibrary.net
http:// www.marashilibrary.org
E_mail: info@marashilibrary.org

الفهرس

صفحة

المدخل

المقالة الأولى

صفحة

المقالة الثانية

تصدير

لحضرة صاحب المعالى الدكتور طه حسين باشا

حين تحدّث الناس عن الاحتفال بالعيد الألفى لأبى العلاء ، رأيت أن خير مشاركة تقدمها مصر فى هذا الاحتفال، إنما تكون بإحياء ما وصل إلينا من آثار شيخ المعرّة، ونشره نشرا علميا محققا. واقترحت ذلك على وزير المعارف فى ذلك الوقت ، نجيب الهلالى باشا ، فأقرّ الاقتراح ، وألف لجنة لتنفيذه. وأمدّ هذه اللجنة بما احتاجت إليه من عون مادى ، فيسر لها البدء فى مهمتها ، على رغم الظروف الحرجة التى كان العالم يعيش فيها فى تلك الأوقات. واستطاع وفد مصر فى حفل دمشق سنة ١٩٤٤ أن يقدّم إلى المحتفلين السفر الأول من هذه المجموعة ، التى ما زال العمل فيها متصلا إلى اليوم .

وحين تحدّث الناس عن الاحتفال بالعيد الألفى للشيخ الرئيس أبى على ابن سينا ، كبير فلاسفة الإسلام غير منازع ، رأيت أن خير مشاركة تقدمها مصر فى هذا السبيل ، يجب أن تكون كتلك المشاركة التى قدمتها مصر فى عيد أبى العلاء ، فتحيى آثار الشيخ الرئيس ، كما أحيت آثار رهين المحبسين . وعرضت

هذا الاقتراح على وزير المعارف فى ذلك الوقت الأستاذ على بك أيوب ، فأقرّه ، وصنع صنيع نجيب الهلالى ، فألف لجنة لتنفيذه، واستعد لإمدادها بما تحتاج إليه من العون والتأييد .

ولكنه ترك الوزارة قبل أن تتقدم اللجنة فى عملها . وكتب علىّ أن ألى شؤون وزارة المعارف ، فكان من أول ما فكرت فيه أن أتم العمل الذى بدأه سلفى على بك أيوب ، وأن أمدّ اللجنة بما كان يريد أن يمدّها به من المال والتشجيع ، وفاء للشيخ الرئيس ببعض حقه ، وأداء للواجب الذى لم تتح السياسة لعلى بك أيوب أن يؤدّيه .

وأنا أملى هذه السطور ، وباكورة هذا العمل الخطير بين يدى، فأول شكر يجب أن أقدمه ، إنما يساق إلى هذا الوزير الكريم الذى دعى إلى الخير ، فلم تمنعه الخصومة السياسية من أن يجيب .

أما اللجنة التى نهضت بهذا العمل ، والتى ستمضى فى النهوض به حتى تتمه موفقة إن شاء الله ، فإنى أعرف أعضاءها حق المعرفة : كلهم صديق لى ، وأكثرهم من تلاميذى القدماء . وليس منهم من يحب أن يشكر له الخير حين يحقق الخير ، وإنما هم من الذين يجدون الرضا وغبطة النفس وراحة الضمير فى أداء الواجب والمشاركة فى تحقيق المنفعة العامة . يرون ذلك حقا عليهم للعلم ، ويرون ذلك حقا عليهم للتعلمين. وهم بعد هذا كله من الذين يؤثرون التراث الإسلامى بكل ما يملكون من قوة وجهد ووقت . أنفقوا

فى درسه شبابهم ، وهم ينفقون فى إحيائه بياض أيامهم وسواد لياليهم . لاتصدهم عن ذلك صعوبة ، مهما تكن ، ولا تردهم عن ذلك ظروف ، مهما يشتد حرجها . عاشوا للعلم وعاشوا بالعلم ، وعرفوا كيف يعيشون له وبه .

وقد كلفوا عملا مرهقا عسيرا ، فلم يضعفوا ولم يهنوا ، ولم يبطئوا ولم يترددوا ، وإنما استحبوا العمل لما يكلفهم من مشقة وجهد ، وأقدموا عليه غير حافلين بما سيكلفهم من عناء . قد كان كل شيء أمامهم عسيرا ، فكتاب "الشفاء" الذى كلفوا أن يبدءوا بنشره، والذى هو أضخم آثار الشيخ الرئيس فى الفلسفة ، وأفخمها وأبعدها صوتا فى تاريخ الفكر الانسانى ، كتاب كان الناس يتحدثون عنه فيكثرون الحديث ، ولكنهم لا يكادون يحققونه ولا يصورونه لأنفسهم ، فنسخه مفرقة فى أقطار الشرق والغرب ، لا يكاد الباحثون يهتدون إليها . وما نشر منه فى إيران ليس بذى خطر ، ولا غناء له فيما كانوا يحاولونه من إحياء هذا الكتاب على نحو يرضى البحث والباحثين . ولكنهم أقدموا ينتهزون الفرص ، ويلتمسون النسخ . وأعانهم على ما أقدموا عليه هذا الجهد الخصب الذى بذلته إدارة الثقافة للجامعة العربية فى جمع آثار ابن سينا ، من حيث استطاعت أن تجمعها .

ثم لم يكتف هؤلاء العلماء بما أتيح لهم من النص العربى فى النسخ التى ظفر بها ، وإنما بحثوا عما بقى من الترجمة اللاتينية

القديمة لهذا الكتاب . واستقدموا إلى مصر الآنسة دلفرنى الفرنسية، التى منحت إحياء هذه الترجمة شطرا عظيما من جهدها ونشاطها ، فعارضوا ما عندهم على ما عندها . وأطمعهم ذلك ، فأزمعوا أن يكسبوا لوطنهم مجد إحياء النص العربى ، والترجمة اللاتينية القديمة جميعا . وإذا العناية بهذا الكتاب لا تقتصر على مصر ، وإنما تجاوزها إلى الخارج ، يشارك فيها العلماء على اختلافهم فى الجنس واللغة والدين ، لأن العلم لا يعرف اختلافا فى الجنس، ولا اختلافا فى اللغة ، ولا اختلافا فى الدين .

وقد مضى منذ بدأ هؤلاء العلماء عملهم ما يقرب من ثلاثة أعوام، وهم جادون لا يفترون ؛ يعملون مجتمعين ويعملون متفرقين ؛ يعملون مقيمين فى مصر ويعملون مسافرين فى الخارج .

يظلون شتى فى البلاد وسرهم إلى صخرة أعيا الرجال انصداعها

وهذه الصخرة هى صخرة العلم التى لا تزيدها الأحداث إلا صلابة ، ولا يزيدها اختلاف الزمان والمكان إلا قوة على قهر الزمان والمكان .

وها هم أولاء يهدون إلى العلماء والباحثين فى أقطار الأرض الثمرة الأولى لجهدهم هذا القيم الخصب . وسيسعى بها ساعى مصر إلى الذين سيحتفلون بذكرى الشيخ الرئيس فى بغداد وفى طهران ، معلنا بذلك أن لوطنه مذهبا فى إحياء ذكرى الأدباء والفلاسفة ،

هو تمكين آثارهم من أن تظهر ، ومن أن تذيع ، ومن أن تعيد أصحابها إلى الحياة مرة أخرى . تؤثر ذلك على غيره من ألوان الاحتفال : تراه أجدر أن يحيي ذكر الفلاسفة والأدباء ، وأجدر أن ينفع الناس بآثارهم ، وأن يعصمها من النسيان . فآثار أبي العلاء ليست أحاديث ليس وراءها غناء ، وإنما هي هذه الأسفار التي تمتد إليها الأيدى ، وتنظر فيها الأعين ، وتستمتع بها القلوب والعقول ، وستكون آثار ابن سينا كآثار أبي العلاء حقائق لا أحاديث .

فإلى هؤلاء العلماء الذين يخرجون لنا هذا الجزء من كتاب "الشفاء" أهدى أصدق تحيتى ، وأخلص تهنئتى ، بما بذلوا من جهد ، وما أدركوا من فوز ، وما أذاعوا من نفع . وإنى لأسعد الناس حين أفكر فى أنى قد أتحت لهم باقتراحى ذاك أن يعيشوا مع الشيخ الرئيس خلاصة حياتهم فى هذه الأعوام ، وأن يسبقوا إلى الاحتفال به ، وأن يبرزوا لا فى إحياء ذكراه ، فذكره حى دائما ، ولكن فى إحياء آثاره ، بعد أن كاد يميتها النسيان .

مقدمة الشفاء

للدكتور ابراهيم مدكور

كُشف فى النصف الماضى من هذا القرن عن كثير من مخلفات التراث الإسلامى ، فأحييت معالمها وأخرجت للناس . وبُذِل فى هذا جهود طائلة ، وتضافر عليه باحثون مختلفون . ولكن لا تزال هناك مخلفات أخرى — ومخلفات عديدة — فى حاجة إلى الكشف ، ولا نتردّد فى أن نعدّ من بينها " كتاب الشفاء " . ذلك لأن نصفه أو يزيد لا يزال مخطوطا ، وما طبع منه ليس من النشر المقبول فى شيء ، على أنه نادر الوجود وكثيرا ما عز الحصول عليه[1] وقد آن الأوان لأن ينشر نشرا كاملا وعلميا محققا .

ونشر كتاب كهذا يتطلب جهدا وزمنا ، ولا بد أن تتداول عليه أيد مختلفة لذلك حرصنا على أن نبدأ فنعرِّف به ، ونرسم الخطوط الرئيسية لمنهج نشره .

(ا) الكتاب ومنزلته

للكتب تاريخ كتاريخ الأشخاص ، وحياة لا تخلو من صعود وهبوط . ورب كتاب يولد ميتا ، وآخر تقدر له حياة طويلة عريضة . و" كتاب الشفاء " من بين تلك الكتب ذات التاريخ الطويل ، فإن مولده يرجع إلى نحو خمسين وتسعمائة سنة خلت ، وليس حظه بأقل من طول أجله . وقد تكون هناك كتب أسنّ منه ، ولكنها لم تزد عليه فى بعض العصور تأثيرا وتوجيها للأفكار . وفى تتبع هذا التاريخ الطويل ما يكشف عن أمور لها شأنها ، وما يعرفنا بهذا الكتاب أصدق تعريف .

---

(١) ص (٣٨)

١ – تسميته ونسبته إلى مؤلفه :

ليس بغريب أن يسمى طبيب أحد مؤلفاته "الشفاء" ، إنما الغريب أن يطلق هذا الاسم على مؤلف فلسفى، بينما يختار لأعظم كتبه الطبية اسم "القانون" ولو عكس لكان الأمر أوضح. اللهم إلا أن يكون طب النفوس لديه ليس أقل شأنا من طب الأجسام ، على أن طبه قد تأثر بفلسفته كما تأثرت فلسفته بطبه[١] . وقد وضع الكتابان فى تاريخ واحد تقريبا[٢] .

وفيما نعلم لم يسم كتاب عربى بهذا الاسم من قبل ، وبذا يمكن أن تعد هذه التسمية ابتكارا لأول مرة. وقد حاكاها فيما يظهر مؤلف إسلامى آخر بعد ذلك بنحو قرن ، وأطلقها على كتاب مشهور فى السيرة النبوية[٣]. وانتقلت أيضا إلى اللاتينية عن طريق العبرية فى الغالب ، ولكن فى شىء من التحريف ، فسموا ما عرفوه من "كتاب الشفاء" باسم « Sufficientia »[٤] .

ولا أظننا فى حاجة إلى إثبات أن هذا الكتاب من تأليف بن سينا وإملائه، فتلميذه الجوزجانى خير شاهد على ذلك[٥]. والتواتر يؤيده إلى اليوم ، ولم توضع نسبة الكتاب إلى مؤلفه موضع الشك بحال ، بحيث إذا ما ذكر "الشفاء" ذكر معه ابن سينا دون تردد . وفوق هذا فالكتاب سينوى فى أسلوبه وموضوعه ، فأسلوبه هو ذلك الأسلوب الذى ألفناه بوجه عام من الشيخ الرئيس والذى

---

(١) مذكور، فى الفلسفة الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ١٦٢ – ١٦٣ وقد ألقى أخيرا الدكتور كامل بك حسين محاضرة عنوانها "نظرات فى كتاب القانون لابن سينا" ، وهى تؤيد هذا المعنى ، ويرجى أن تنشر قريبا .

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ليبسك ، ١٩٠٣ ص ٤٢٠ – ٤٢٢

(٣) نعنى بذلك كتاب "الشفا فى تعريف حقوق المصطفى" للقاضى عياض المتوفى سنة ٥٤٤ هـ ، الموافق ١١٤٩ م .

(٤) M. Steinschneider, *Die Hebraeischen, Uebersetzungen*, Berlin, 1893, p. 279.

من الغريب أن اللاتينيين ترجموا أول الأمر "كتاب الشفاء" على النحو الآتى: Liber asschipha ثم أهمل هذا واستعملت كلمة "Sufficientia" .

(٥) ص (٥) .

سنعرض له بعد قليل[1] . وموضوعه ينصب على ما يمكن أن نسميه الفلسفة السينوية فى أوسع معانيها، تلك الفلسفة التى عالجتها مؤلفات ابن سينا الأخرى، على أن من بين هذه المؤلفات ما صرح باسم "الشفاء" نصا وأحال عليه[2] .

٢ — متى وكيف ألف ؟ :

قد لا يكون ثمة كتاب فى حجم الشفاء ألف فى ظروف شبيهة بتلك الظروف التى ألف فيها ، فلم يحظ مؤلفه بالاستقرار الضرورى للتصنيف والتبويب ، ومع ذلك أخرجه على أدق ما تكون الكتب تنسيقا وترتيبا . ولم ينعم بما ينبغى من هدوء وسكينة تمكن الباحث من أن يحلل ويعلل ، ويناقش ويفصل، وإنما كتبه أو أملاه فى مرحلة من أكثر مراحل حياته اضطرابا وقلقا . اتصل بالسياسة فشرب من حلوها ومرها ، واستوزر فثار عليه الجند ، وجلبت عليه الوزارة ما جلبت من أحقاد وخصومات[3] . أملاه بين السفر والإقامة، داخل السجن وخارجه ، وكأنما كان يتحين فرص الخلوة والانفراد ، فيسارع إليه ليقطع فيه شوطا .

ومن أغرب ما يلاحظ أنه كتبه جميعه — فيما عدا المنطق — وليس أمامه مصدر يرجع إليه ، ولا نص ينقل عنه ؛ اللهم إلا لوحات حصر فيها رؤوس المسائل ، وكان يرجع إليها من حين لآخر ليلتزم الترتيب الذى ارتضاه . وإذا بدأ مسألة وفاها حقها من الشرح ، ثم انتقل إلى التى تليها ، وهكذا[4] . والمنطق

---

(١) ص (١٤) .

(٢) ابن سينا ، منطق المشرقيين ، القاهرة ، ١٩١٠ ، ص ٤ ؛ وانظر هنا ، ص (٢١) .

(٣) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٢٠ .

وحده هو الذى استطاع أن يضعه فى ضوء بعض المراجع ، فجاء وقد حاكى فيه أكثر من غيره ترتيب القدامى[1] .

وليته استطاع أن يتم الكتاب دفعة واحدة ، أو على دفعات متلاحقة ، وإنما اضطر بالعكس أن يكتبه على مراحل متباعدة ، وفى ترتيب غير ترتيبه النهائى . فبدأ بالطبيعيات وانتقل منها إلى الإلهيات ، وبعد فترة غير قصيرة ألحق بهما المنطق ، ثم الرياضيات ، وختم أخيرا بكتابى النبات والحيوان ، وهما جزءان من الطبيعيات . بدأه فى همذان ، وأتمه فى أصبهان ، وقضى فيما بين ذلك ما يزيد عن عشر سنوات [2] . بدأه وقد أشرف على الأربعين ، فى سن النضج والكمال ، وفرغ منه وقد ناهز الخمسين[3] .

وإذا عرفنا أنه لم يقصد همذان إلا سنة ٤٠٥ هـ ، ولم يبرحها إلى أصبهان إلا فى حدود سنة ٤١٤ ، أمكن أن نحدد بوجه عام تاريخ تأليف "الشفاء". ذلك أنه لم يبدأ فيه إلا بعد أن قضى فى همذان زمنا ، بعد توليته الوزارة للمرة الأولى وثورة الجند عليه . ولعل من أخصب مراحل تأليفه فترتين : أولاهما حين اختفى فى دار أبى غالب العطار على أثر وفاة شمس الدولة بن بويه أمير همذان ، سنة ٤١٢ ، والثانية حين التجأ إلى دار العلوى بعد أن أفرج عنه من قلعة فردجان ، حوالى سنة ٤١٣[4] . ولم يفرغ منه فى أصبهان إلا بعد أن أمضى بها بضع سنوات . وعلى هذا يمكننا أن نقرر أنه من مؤلفات العقدين الأولين من القرن الخامس الهجرى (ويوافق ذلك أيضا العقدين الثانى والثالث من القرن الثانى عشر الميلادى) ، وأن آخر أجزائه لم يتم إلا حوالى سنة ٤١٨ هـ .

---

(١) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة سنة ١٩٥١ ، ص ٣ .

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢٠ — ٤٢١ .

(٣) نختلف بهذا مع الجوزجانى الذى يذهب إلى أن "الشفاء" قد تم وسن ابن سينا أربعون سنة (المدخل ص ٣) ؛ وفى التواريخ والوقائع التى قدمناها ما يكفى لنقض ذلك .

(٤) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢١ ؛ البيهقى ، تاريخ حكماء الإسلام ، دمشق ١٩٤٦ ، ص ٦٣ .

ولا يذكر تأليف "كتاب الشفاء"، إلا ويذكر معه أبو عبيد الجوزجانى، فهو الذى دعا إليه ، وتولى ضبطه وقام بكتابة بعض أجزائه ، وتدارسه مع التلاميذ وطلبة العلم بحضرة الأستاذ الرئيس، وتولى حفظه بعد وفاته، واضطلع بنشره ، ووضع له مقدمة تشرح كثيرا من الظروف التى تم فيها تأليفه ، ولا تزال هذه المقدمة جزءا منه لا ينفصل[1]. وقد كان من محبي الحكمة وطلابها، وما إن انتهى إليه خبر ابن سينا ومنزلته العلمية حتى سعى اليه . وفى جرجان التقى به سنة ٤٠٣، ولم يفارقه بعد ذلك أبدا ، حتى إنه كان يدخل السجن معه . وبذا لازمه فى الخمس والعشرين سنة الأخيرة من حياته ، وشاءت الأقدار أن يلازمه بعد موته ، فدفن معه فى قبره . وقد طلب إلى أستاذه أن يشرح كتب أرسطو ، فاعتذر له عن ذلك بضيق وقته ، واكتفى بأن يضع كتابا يورد فيه ما صح عنده من العلوم العقلية ، وعلى هذا الأساس قام "كتاب الشفاء"[2] .

٣ — الشفاء فى ضوء العصر والبيئة :

يحكم على الكاتب عادة فى ضوء ما كتب ، وعلى الكتاب مقرونا إلى عصره وبيئته، وقد مكنتنا كتب ابن سينا المتداولة من أن نحكم عليه أحكاما شتى[3]. ولا شك فى أن "كتاب الشفاء" يلقى أضواء كثيرة على فلسفته ، بل وعلى حياته ؛ ذلك لأن هذه الحياة — بقدر ما يحكيه هو عن نفسه ويتمه تلميذه الجوزجانى ويضيفه أصحاب التراجم — لاتكشف تماما عن المعين الذى استقى

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١ — ٤ .

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٧ — ٤٢٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤١٩ — ٤٢٠ .

منه ، ولا عن بعض العوامل التى أثرت فيــه [1] . و كل ما يشار إليه أنه نشأ نشأة دينية فى بيت إسماعيلى ، فحفظ القرآن ، وتعلم شيئا من علوم الفقه واللغة فى سن مبكرة ، و بعد العاشرة أخذ يتزود من العلوم العقلية كالحساب والهندسة والمنطق والفلسفة ، ولم يعرض للطب إلا فى سن السادسة عشرة . وما إن بلغ الحـادية والعشرين حتى بدأ يكتب و يؤلف ، وتابع الكتابة والتأليف إلى أن أخرج " الشفــاء " [2] .

فأين ذلك مما فى هذا الكتاب من مادة غزيرة ، ودراسات متنوعه ، وإلمـام بأكمل صورة وصلت إليها الثقافة الفلسفية والعلمية لعهده ؟ أيمكن أن يستمد هذا من ذلك الإعداد المبدئى الذى أشرنا اليه ، والذى توفر لكثيرين من معاصرى ابن سينا ؟ أم من أساتذة تتلمذ لهم فى صباه ، وهم أبو بكر الخوارزمى اللغوى و إسماعيل الزاهد الفقيه المتصوف ، وأبو عبيد الله الناتلى المتفلسف [3] ؟ لسنا هنا إزاء أستاذية قوية كأستاذية أفلاطون أو أرسطو ، وإنما نحن أمام معلمين

---

(1) ترجم ابن سينا لنفسه كما صنع ابن خلدون ، على غير عادة كثيرين من مفكرى الإسلام ، ووصل بترجمته إلى الثالثة والثلاثين من عمره ، وأتم البقية تلميذه الجوزجانى ؛ وأغلب الظن أن البدء والنهاية إنما جاءا نزولا عند رغبة الأخير . ومهما يكن فهذه الترجمة بقسميها هى المنبع الأول الذى استقى منه أصحاب التراجم مادتهم .

(2) ترجم لابن سينا كثيرون قديما وحديثا ، إن بالعربية أو بلغات أخرى ، ودون أن ندخل فى تفاصيل ذلك نكتفى بأن نشير إلى أهم المصادر العربية القديمة ، وهى : القفطى ، تاريخ الحكماء ص ٤١٣ — ٤٢٦ ؛ ابن أبى أصيبعة ، عيون الأنباء ، كنجسبرج ، ١٨٨٤ ، جـ ٢ ، ص ٢ — ٢٠ ؛ ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، القاهرة ١٢٩٩هـ ، جـ ١ ، ص ١٩٠ — ١٩٣ ؛ البيهق ؛ تاريخ الحكماء ، دمشق ١٩٤٦ ، ص ٥٢ — ٧٢ ؛ الشهرزورى ، روضة الأفراح ، ولايزال مخطوطا ، وهو مهم ولا شك لكتب تراجم الحكماء العربية ، وفيه خاصة فصلان غزيرا المـادة : أحدهما عن ابن سينا ، والآخر عن السهروردى ؛ ونرجو أن ينشر قريبا .

(3) القفطى ؛ تاريخ الحكماء ، ص ٤١٣ — ٤١٤ ؛ ابن أبى أصيبعة ، عيون ، جـ ٢ ، ص ٢ — ٣ .

متواضعين يقول ابن سينا عن أبرزهم ، وهو الناتلى : « وكان أى مسألة قالها أتصورها خيرا منه ، حتى قرأت ظواهر المنطق عليه ، وأما دقائقه فلم يكن عنده منها خبر [1] ».

إنّ "كتاب الشفاء" يملى علينا درسا آخر، وهو أنّ ابن سينا قرأ ، وقرأ كثيرا ، قرأ كل ثمار الثقافة العربية والفارسية الهامة التى عرفت فى عصره، وما أكثرها : بلغاء نسيج وحده وصنيع درسه وتأمله . وقد توفرت له أسباب القراءة فى العشرين سنة الأولى من حياته : كفله فيها أبوه ووقاه مؤنة الكسب وطلب العيش، فتفرغ للبحث والدرس فى ذكاء نادر، وذاكرة عجيبة ، وولوع بالقراءة وسرعة فيها مدهشة . فما كان ينام من الليل إلا أقله ، ولا يشتغل فى النهار بغير العلم والقراءة [2] . وما كان يبدأ كتابا إلا أتمه، مستعينا بما عليه من شروح وتعليقات . وقد انتهى به تخصصه وخبرته إلى أنه لم يكن فى حاجة أن يقرأ الكتاب تباعا ، بل كان يقصد إلى مواضعه الصعبة ومسائله المشكلة ، فينظر ما قاله مصنفه فيها ، ويتبين مرتبته فى العلم ودرجته فى الفهم [3] .

ولم تكن الكتب عزيزة المنال حين ذاك ، فقد كانت سوقها رائجة ، ورغبة أهل خراسان وفارس فى اقتنائها عظيمة [4] . وكان ابن سينا من بيت علم يعنى بالتحصيل وشراء الكتب وجمعها . على أنه لم يقنع بمكتبته الخاصة بل ضم إليها مكتبة أخرى من أعظم المكتبات فى ذلك التاريخ ، ونعنى بها مكتبة نوح بن منصور سلطان بخارى ووريث مجد الدولة السامانية ، فقد أتيحت له

---

(1) المصدر نفسه ، جـ ٢ ، ص ٣ ؛ القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٤ .

(2) المصدر نفسه ، ص ٤١٥ .

(3) المصدر نفسه ، ص ٤٢٢ .

(4) ومن أمثلة ذلك ما يحكيه ابن النديم من أن خراسانيا اشترى شرح الإسكندر الأفروديسى "للسماع الطبيعى" و "لكتاب البرهان" بثلاثة آلاف دينار (الفهرست ، القاهرة ، ١٣٤٨ هـ ، ص ٣٥٤) .

فرصة الالتحاق بحاشيته ، والاشتراك فى مداواته من داء حار فيه الأطباء. وأضحى أثيرا لديه، بحيث مكّنه من زيارة مكتبته والاطلاع على ما فيها من تحف ونفائس[1] . فوقف فيها على ما لم يقع اسمه لكثيرين من كتب الأوائل ، وما لم يره هو من قبل ولا من بعد . وما أسرع ما أقبل على هذه الكتب ، فقرأها وظفر بفوائدها ، وعرف مرتبة كل رجل فى علمه[2] .

من هذه القراءة الواسعة البصيرة خرج بعد الهضم والتمثيل "كتاب الشفاء" ، فبدا فيه جانب التأثر والتأثير ، والأخذ والابتكار ، والتقليد والتجديد . وإذا كان ابن سينا — على عادة كثير من مؤلفى الإسلام — ضنينا بذكر مصادره ، فإن الاطلاع على كتابه هذا يكشف عن تلك المصادر ، التى أشار إلى بعضها فى المقدمة إشارة مجملة[3] . ومن ذا الذى يقرأ أجزاءه الفلسفية مثلا ولا يلمح أرسطو وشراحه ماثلين ؟ فيرى أقوالهم وقد عرضت بنصها أحيانا بحيث يمكن ردها إلى أصولها ، أو نوقشت مناقشة تدل على ما دار حولها من خلاف فى عهد ابن سينا أو قبله .

ولقد عرض الباحثون للقرن الرابع الهجرى ، وعدّوه العصر الذهبى فى تاريخ الدراسات العقلية الإسلامية . فاستقام لعلم الكلام أمره بعد محنة خلق القرآن ، واسترد اعتباره على يدى الأشعرى . وسما التصوف إلى القمة ، فانتقل من النسك والزهادة إلى شرح أحوال النفس ومقامات العارفين ، والقول بالاتحاد ونزول اللاهوت فى الناسوت كما كان يذهب الحلّاج . وأخذت الفلسفة الإسلامية تستكمل أسسها ومبادئها بما أضافه إليها الفارابى من عمق

---

(1) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٦ — ندع جانبا ما أثير حول حريق هذه المكتبة واتهام ابن سينا بذلك .

(2) المصدر نفسه .

(3) ابن سينا ، المدخل ، ص ١١ .

وتحديد وتوفيق وتنسيق . وبلغ الطب غايته ، فلم يقف عندما دونه أبقراط وجالينوس ، بل شاء الرازى أن يغذيه بتجاربه الشخصية ودرسه المستقل . وخطا الفلك والرياضة خطوات فسيحة ، ويكفى أن يذكر البيرونى ومؤلفاته للتدليل عليها .

ويمكن أن يقال بوجه عام إذا كان المسلمون فى القرنين الثانى والثالث للهجرة قد شغلوا بنقل العلوم الأجنبية وتفهمها ، فإنهم كانوا فى القرن الرابع يدرسون بأنفسهم ولأنفسهم ، وانتقلوا من الجمع والتحصيل إلى الإنتاج الشخصى. وقد استوعبت ترجمتهم آثار الثقافات الأخرى الفلسفية والعلمية الهامة على اختلافها ، من يونانية وفارسية وهندية . وإذا قصرنا حديثنا على الفلسفة أمكننا أن نلاحظ أن العرب ، إلى جانب ما وصلهم من شذرات عن الفلاسفة السابقين لسقراط ، ترجموا أهم المحاورات الأفلاطونية ، وهى الجمهورية ، والنواميس ، وطيماوس ، والسوفيسط ، وبوليطيق ، وفادن ، ودفاع سقراط[1] . وكانت العناية بأرسطو بالغة ، فبحثوا عن مؤلفاته ، وترجموها فى عناية تامة ، وتوفر لهم منها عدد غير قليل ، وخلط بها بعض مؤلفات موضوعة نسبت إليه خطأ[2] .

ولكى يفهموا المعلم الأول فهما حقا ، كان لابد لهم أن يستعينوا بشراحه من المشائين الأول كثاوفرسطس والإسكندر الأفروديسى ، وقد ترجم لهما أكثر من شرح ، وخاصة للثانى الذى كان له أثر واضح فى بعض النظريات الفلسفية الإسلامية . وكان ابن سينا يعتد بآرائه اعتدادا كبيرا ، ويسميه

---

(1) مدكور ، المصادر الإغريقية للفلسفة الإسلامية ، مجلة الرسالة ، ١٩٣٥ ، العدد ٢٩٥ ، ص ٦٩٤ — ٦٩٧ . حرصت على أن أقدم أسماء هذه المحاورات كما كان ينطقها العرب .

(2) المصدر نفسه .

"فاضل المتأخرين"[1]. وإلى جانب الإسكندر هذا ينبغى أن نضع شراح مدرسة الإسكندرية ، وفى مقدمتهم فرفوريوس، وثامسطيوس، وسمبليقيوس، ويحيي النحوى . فترجم كثير من شروحهم ، وكان أثرهم فى العالم الإسلامى أشد عمقا أحيانا من أثر المشائين الأول[2] .

نقلت هـذه الكتب والشروح إلى العربية ، وتداولهـا مفكرو الإسلام فيما بينهم ، وكثر تداولها ومناقشتها والتعليق عليها فى القرن الرابع الهجرى . فى هذا الجو وفى قلب هذه الحركة الفكرية نشأ ابن سينا ، ولد وترعرع فى أخريات القرن الرابع الهجرى، فأفاد من كل مايحيط به من مدارس ومؤلفات . وأنتج وألف، فجاء إنتاجه متمشيا مع هـذه الحركة المتشعبة الأطراف . وإذا كان كتابٌ يحمل شارة عصره ، فإنّ "الشفاء" من أدل الكتب على ما كانت عليه الحياة العقلية فى القرن الرابع الهجرى خصبا وغزارة مادة . وإذا كنا لم نعثر بعد على كثير من شروح أرسطو التى ترجمت إلى العربية ، فإنه يُثبت بجلاء أنها كانت مقروءة ومتداولة، وأنها تكوِّن لبنة هامة فى بناء الفلسفة الإسلامية . وطالمـا لم تدرس هـذه الشروح الدرس الكافى ، فإنّ من العسير أنْ نميز فى دقة بين ما فى هـذه الفلسفة من جديد وقديم .

٤ — موضوعه :

يحدد ابن سينا موضوع كتابه ، فيقول إن غرضنـا منه « أن نودعه لباب ما تحققناه من الأصول فى العلوم العقلية المنسوبة إلى الأقدمين ، المبنية على النظر المرتب المحقق ، والأصول المستنبطة بالأفهام المتعاونة على إدراك الحق المجتهد

(1) Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris, 1934, p. 37 .

(٢) مدكور ، المقال السابق ، مجلة الرسالة ، ص ٦٩٦ — ٦٩٧ .

فيه زمانا طويلا . . . ، وتحريت أن أودعه أكثر الصناعة [1] » . ثم يضيف : «ولا يوجد فى كتب القدماء شىء يعتد به إلا وقد ضمناه كتابنا هذا ، فإن لم يوجد فى الموضع الجارى بإثباته فيه العادة ، وجد فى موضع آخر رأيت أنه أليق به [2] » .

وفى الحق أن الكتاب شامل شمولا لا نظير له فيما وصلنا من كتب فلسفية ، فهو ينقسم إلى أربع جمل رئيسية : المنطق ، والطبيعيات ، والرياضيات ، والإلهيات ، وتحت كل جملة فنون ، وكل فن مقالات ، وكل مقالة فصول [3] . هذا هو التقسيم فى عمومه ، أما تفاصيله فتشتمل على دراسات متنوعة وعلوم متعددة . فتحت المنطق نجد الخطابة والشعر ، على نحو ما كان يتصور المناطقة فى ذلك العهد ، وإن كانا ألصق بالأدب والبلاغة [4] . وتحت الطبيعيات نرى ، إلى جانب قوانين الحركة والتغير ، مواد متباينة جمعت فى صعيد واحد ، وأخصها علم النفس ، والحيوان ، والنبات ، والجيولوجيا . وتحت الرياضيات تدرس الهندسة ، والحساب ، والموسيقى ، وعلم الهيئة . وتحت الإلهيات يعرض مع الفلسفة الأولى شىء من السياسة والأخلاق .

ويتمشى هذا الاستيعاب مع ذلك التقسيم التقليدى للعلوم الفلسفية الذى أخذ به ابن سينا ، والذى يصعد إلى أرسطو . وملخصه أن هذه العلوم تنقسم إلى شعبتين : نظرية وعملية ، وتشمل الشعبة النظرية الطبيعة ، والرياضة ، والميتافيزيق . وتشمل الشعبة العملية ، الأخلاق ، وتدبير المنزل ، والسياسة [5] . بيد أن فيلسوفنا

(1) ابن سينا ، المدخل ، ص ٩ .

(2) المصدر نفسه ، ص ٩ — ١٠ .

(3) الأب قنواتى ، مؤلفات ابن سينا ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٣٠ — ٦٦ .

(4) Madkour, *L'Organon* pp. 10-13.

(5) مدكور ، فى الفلسفة الإسلامية ، ص ١٦٩ . وقد التزم ابن سينا هذا التقسيم بوجه عام ، وإن أدخل عليه مرة شيئا من التغيير (منطق المشرقيين ، ص ٧ — ٨) .

عنى بالرياضة عناية لانجدها عند أرسطو، فوقف عليها جملة من جمل "الشفاء" الأربع ، وعالجها فى رسائل أخرى متفرقة [1] .

وقد أدرك أنه لم يدرس علم الأخلاق والسياسة فى "الشفاء" الدرس الكافى، وهما جزءان هامان من الفلسفة العملية . فوعد بأنه سيعالجهما فى استقلال ، وسيصنف فيهما كتابا جامعا مفردا[2] . والواقع أن ابن سينا لم يشغل كثيرا بالعلوم السياسية ، وكأنما صرفته السياسة العملية عن الفلسفة السياسية [3] . ولم يكن حظ الأخلاق لديه بأعظم من حظ السياسة ، ولعل البحوث التصوفية حلت عنده محل علم السلوك .

ومهما يكن فإن "كتاب الشفاء" أشبه ما يكون بدائرة معارف استوعبت العلوم العقلية على اختلافها ، فسبق دوائر المعارف الحديثة بنحو ستة قرون . وإذا كانت هذه قد امتازت بكثرة فنونها وتعدد موضوعاتها ، فإنه يعد بسهولة دائرة معارف ملائمة لعصره . وأغرب ما فيه أنه إنتاج رجل واحد ، فى حين أن دوائر المعارف منذ "ديدرو" إلى اليوم يتضافر عليها باحثون كثيرون .

٥ — أسلوبه ومنهجه :

تعلم ابن سينا العربية فى سن مبكرة ، وأجادها إجادته للفارسية ، شأن كثير من مفكرى الفرس فى عصره . وكان يكتب ويؤلف باللغتين فى يسر وطلاقة ، وإن كان إنتاجه بالعربية أغزر وأعظم . وكان لتمكنه منهما أثر فيما حاوله

---

(١) قنواتى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٢٢٦ — ٢٣٤ .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، ص ١١ .

(٣) Madkour, *La place d'Al-Fārābī dans l'école philosophique musulmane,* Paris, 1934, p. 182 note 5.

من مقـارنات وموازنات لغوية لاتخلو من طرافة [1] . ولو تعلم السريانية واليونانية لكان لهما شأن فى دراساته العلمية والفلسفية .

وقد كتب بالعربية شعرا ونثرا ، ومعظم ما وصلنا من شعره إنما هو من ذلك الشعرالتعليمى ، الذى يُحرَص فيه على أداء المعنى واستكمال الحقائق أكثر مما يحرص على جزالة اللفظ وسمو التركيب ، ومن أوضح أمثلته عينيته المشهورة فى النفس [2] . على أنه خلف لنـا بعض الأبيات والقصائد فى الحكم والأمثال وبكاء الديار ، ولا تخلو من جمـال وحسن صنعة ، وإن كانت جميعهـا دون الجودة وإلى التوسط أقرب [3] .

وأما نثره فسهل واضح مرسل بوجه عام ، وفيه تعقيد أو غموض أحيانا ، فيطيل الجملة ويعيد الضمائر إلى مراجع مختلفة . إلا أن غموضه لا يذكر فى شىء بجانب ما يلحظ فى أسلوب الفارابى مثلا ، خصوصا إذا عرفنا أنه كان هناك مذهب خاص فى تلك العصور يرمى إلى ستر الأفكار الفلسفية وحجبها عن العامة والدهماء [4] . وإذا كان الغزالى يعد من أوضح كبار مفكرى الإسلام أسلوبا ، فإنه لا يمتـاز فى هذا على ابن سينا كثيرا . وكم جر هـذا الوضوح على الشيخ الرئيس وعلى الفلسفة والفلاسفة جميعا فيما بعد من نقد وحملات .

وقد يروِّى فيلسوفنا أحيانا فيما يكتب ، ويحفل بما ينشئ ، فينتهى إلى أسلوب سام ممتاز فيه روعة وجمال . وخير شاهد على ذلك كتاب "الإشارات والتنبيهات" ،

---

(1) Madkour, *L'Organon*, p. 161.

(2) من أشهر قصائده ، وعليها شروح عدة لا يزال معظمها مخطوطا ، وقد طبعت غير مرة وترجمت إلى التركية والفرنسية (قنواتى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ١٥٢ — ١٥٥) ، وما أحوجها إلى نشر وتعليق جديدين يستعان فيهما بالمخطوطات الموجودة .

(3) ابن أبى أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ٢ ، ص ١١ — ١٨ .

(4) Madkour, *La place d'Al-Fārābī*, pp. 24-25.

وخاصة الأنماط الثلاثة الأخيرة منه ، ففيها تنبيهات وخواتيم يجد المرء لذة فى أن يقرأها ويقرأها غير مرة [1]. وقد يتأنق فيسجع ويعنى نوعا بالصناعة اللفظية، على نحو ما يلحظ فى "رسالة الطير" و "رسالة القدر" [2] .

و "كتاب الشفاء" ألصق بأسلوب ابن سينا العام والدارج المألوف ، ويبدو ذلك باطراد فى الكتاب جميعه ، فليس ثمة تباين ولا تفاوت فى أسلوبه على طوله وكثرة أجزائه. وهو يدل دلالة واضحة على تمكن مؤلفه من العربية، وقدرته على أن يؤدى بها أدق الأفكار وأعقدها . وقل أن يلجأ لبعض الألفاظ الأجنبية من فارسية أو يونانية ، اللهم إلا إن أضحت مصطلحات تقررت من قبل فى الاستعمال .

وأما منهجه فيقوم على ذلك العرض المتصل المحكم الترتيب والتبويب ، فيقسم — كما قدمنا — الفن إلى مقالات، والمقالة إلى فصول، وفى الفصل الواحد يسير سيرا منطقيا منتظما ، من المقدمات إلى نتائجها . ويولع ولوعا كبيرا بما يسمونه القسمة العقلية . فيضع الأحكام والآراء بين طرفين أو أطراف متقابلة ، يناقشها طرفا طرفا حتى ينتهى إلى الهدف المقصود ؛ وكأنما يخرج من قسمة ليدخل فى أخرى [3] .

ولا يتشبث مطلقا بالمماحكات اللفظية، بل ينفر منها ويقصد إلى المعنى ، ويصوب إليه رأسا. وهاهو ذا يقول : « واجتهدت فى اختصار الألفاظ جدا ومجانبة التكرار أصلا ، إلا ما يقع خطأ أو سهوا ، وتنكبت التطويل فى مناقضة

(٢) ابن سينا ، الإشارات والتنبيهات ، ليدن ، ١٨٩٢ ، ص ١٩٠ — ٢٢٢ .

(٣) ابن سينا ، جامع البدائع ، القاهرة ، ١٩١٧ ، ص ١١٤ — ١١٩ ؛ رسالة القدر ، ليدن ، ١٨٩٩ .

(١) انظر مثلا المدخل ، ص ١٢ — ١٤ .

مذاهب جلية البطلان أو مكفية الشغل بما نقرره من الأصول ، ونعرفه من القوانين »[1] .

وَجَدَ لهُ مُلزم قَوىٌّ يسد به على خصمه الأبواب، وما أشبهه أو ما أشبه الجدل المدرسى الذى ألف فى القرون الوسطى المسيحية به ، وكل ذلك لتمكنه من منطق أرسطو وتمكن هذا المنطق منه . وقد يكون هذا الجدل شاقا وعنيفا أحيانا ، وقد يعز علينا أن نستسيغه، إلا أنه كان ضرورة من ضرورات البحث العقلى فى ذلك التاريخ . ومن هنا يقول الشهرستانى : «إن طريقة ابن سينا أدق عند الجماعة ، ونظره فى الحقائق أغوص »[2] .

وعلى هذا ليس "الشفاء" شرحا لأرسطو – كما كان يظن – على نحو شروح ابن رشد والقديس توماس الأكوينى ، وإنما ضمنه ابن سينا ما ارتضاه من مباحث ونظريات فى استيعاب وشمول تام، مرجحا ما يرى ترجيحه، أو رافضا ما يرى رفضه. وقد يعرض لآراء الآخرين ويناقشهم دون أن يشير إلى أسمائهم أو إلى المصادر التى أخذ عنها[3] . وهو بلا نزاع خير من يصف كتابه ، فيقول فى مقدمته : «استقام آخره على جملة اتفقت عليها أكثر الآراء ، وهجرت معها غواشى الأهواء ، وتحريت أن أودعه أكثر الصناعة ، وأن أشير فى كل موضع إلى موقع الشبهة ، وأحلها بإيضاح الحقيقة بقدر الطاقة ، وأورد الفروع مع الأصول إلا ما أثق بانكشافه لمن استبصر بما نبصره ، وتحقق ما نصوره ، أو ما عزُب عن ذكرى ولم يلح لفكرى »[4] .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٩ .

(٢) الشهرستانى ، الملل والنحل ، القاهرة ، ١٣٢٠ هـ ، جـ ٣ ، ص ٩٣ .

(٣) انظر مثلا ، المدخل ، ص ١٥ — ١٦ ، ٢٣ — ٢٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٩ .

ويظهر أن هـذه المقدمة لم تكن فى متناول رجال القرون الوسطى المسيحية فى يسر ، ولم يستوعبوا "الشفاء" بحيث يستطيعون أن يدركوا أنه دراسة شخصية لا مجـرد شرح وتعليق . ولم يقفوا أيضا فى وضوح على مقدمة الجوزجانى التى جاء فيها على لسان ابن سينا : «أما الاشتغال بالألفاظ وشرحها فأمر لا يسعه وقتى ولا تنشط له نفسى . فإن قنعتم بما يتيسر لى من عندى ، عملت لـكم تصنيفا جامعا على الترتيب الذى يتفق لى[1]» . ذلك لأن هاتين المقدمتين ارتبطتا بالمدخل ، وكان أقل "أجزاء الشفاء" المترجمة إلى اللاتينية تداولا . هذا إلى أن نسخه المتداولة لم تكن جميعها مستوعبة ، وليس فيما وصلنا منها إلا اثنتان فقط هما اللتان تشتملان على هاتين المقدمتين .

وروجر بيكون هو الذى استطاع خاصة أن يتبين حقيقة الكتاب ، ويدرك أنه عرض طليق لفلسفة ابن سينا ، دون تقيد بنص ثابت أو أصـل معين ، ولعله وقف على المقدمتين السابقتين[2] . ولم يقف الأمر عند المدرسيين ، بل امتد إلى التاريخ المعاصر ، فرأينا "مهرن" فى أخريات القرن المـاضى يعود إلى القول بأن "الشفاء" مجرد شرح لأرسطو ، وفى نشر هذا الكتاب ما يقضى على كل ذلك[3] .

على أن هـذا ليس معناه أن ابن سينا لم يتأثر بأرسطو فى كتابه هـذا ، بل بالعكس تأثر به كل التأثر ، وعول عليه التعويل كله ، فحاكاه فى ترتيبه ، واستمد منه مواد كثيرة ، ولا يتردد فى أن يصرح بذلك ، فيقول : «ولمـا افتتحت هذا الكتاب ابتدأت بالمنطق ، وتحريت أن أحاذى به ترتيب كتب صـاحب

---

(1) المصدر نفسه ، ص ٢ .

(2) Nallino, *Filosofia "orientale" od "illuminativa" d'Avicenna*, dans *Rivista del. Stud. orie.*, Roma, 1925, Vol. X, Fasc. 4, pp. 433-467; الدكتور بدوى ، التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية (حيث توجد ترجمة كاملة للمقال السابق) القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص ٢٤٥ — ٢٩٦ .

(3) Bouyges, *Roger Bacon a-t-il lu des livres arabes*, dans *Arch. d'hist. doctr*, Paris, 1930, t. v., p. 312; Mehren, *Muséon*, 1883, t. II, p. 464, 1885, t. IV, p. 494.

المنطق، وأوردت فى ذلك من الأسرار واللطائف ماتخلو عنه الكتب الموجودة، ثم تلوته بالعلم الطبيعى ، فلم يتفق لى فى أكثر الأشياء محاذاة تصنيف المؤتم به فى هذه الصناعة وتذاكيره»[١] . إلا أنه تأثر أيضا بشراح أرسطو السابقين من مشائين وإسكندريين ، واعتنق آراء أفلاطونية ورواقية، وخضع لما خضعت له الثقافة الإسلامية عامة من عوامل ومؤثرات . وكثيرا ما تبدو الفلسفة الأرسطية فى "الشفاء" معدلة أو مشوبة بأفكار أخرى ، تمشيا مع النزعة التوفيقية التى سادت الفلسفة الإسلامية جميعها ، هذا إلى أن القسم الرياضى فى هذا الكتاب لا يمت لأرسطو بأية صلة[٢] .

٦ — صلته بكتب ابن سينا الأخرى :

وضع ابن سينا ما يزيد على مائتى مؤلف، بين رسائل وكتب مطولة أو متوسطة أو مختصرة[٣] . ومن حسن الحظ أن غالبيتها العظمى وصلت إلينا ، وإن كان كثير منها لا يزال مخطوطا . وينصب نحو ثلثيها على الدراسات الفلسفية من منطق، وطبيعة ، وعلم نفس ، وميتافيزيق ، وتصوف ، وأخلاق ، وسياسة . ولاشك فى أن "الشفاء" و "النجاة" و "الإشارات" أهم مؤلفات هذه المجموعة[٤] .

---

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) يصعد الأب قنواتى بمؤلفات ابن سينا إلى نحو ٢٧٠ مؤلفا ، إلا أن منها ما هو مكرر الاسم فيما يظهر ، وما هو مكرر بين العربية والفارسية (مؤلفات ابن سينا ، ص ١٤٩ ، ١٦٦ — ١٦٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ — ٢٥٨) . على أن حصره هذا لا يزال مؤقتا ، ولن يكون نهائيا إلا يوم أن تنشر مخطوطات ابن سينا جميعها وتحقق .

(٤) تعالج مؤلفات ابن سينا الفلسفية الأخرى فى أغلبها جزءا أو أجزاء من فلسفته ، وقد ظهر كثير منها قبل ظهور "الشفاء" . لذلك لم نشأ أن ندخلها فى المقارنة ، واكتفينا بقصرها على الكتب المتداولة الكبرى ، أو على كتب أخرى كانت صلتها "بالشفاء" محل أخذ ورد .

والصلة بين "الشفاء" و "النجاة" وثيقة ، قاما على أساس مشترك ، وفكر فيهما معا . وذلك أن الفكرة الرئيسية التي بنى عليها "الشفاء" من استيعاب المنطق والطبيعة والرياضة والعلم الإلهي، هي نفسها التي اعتمد عليها "كتاب النجاة". فهو يحتوى على أربعة أقسام تقابل جمل "الشفاء" الأربع ، والفصول في الكتابين متشابهة في ترتيبها وتناسقها ، بل منها ما هو مكرر بنصه وفصه[1]. وكل ما بينهما من فارق يتلخص في أن "الشفاء" يلم بالأصول والفروع، ويحقق رغبة المتخصصين والمتبحرين، في حين أن "النجاة" «يشتمل على ما لابد من معرفته لمن يؤثر أن يتميز عن العامة ، وينحاز إلى الخاصة ويكون له بالأصول الحكمية إحاطة»[2]. ولهذا اعتبر الثاني بحق مختصرا للأول. وقد أعدا في جو واحد، إذ أن اللوحات التي حصرت فيها مسائل "الشفاء"، والتي أشرنا إليها من قبل، هي التي استخدمت فيما يظهر لتكوين هيكل "النجاة"، وما إن فرغ ابن سينا من الأول حتى أخرج الثاني[3] .

أما كتاب "الإشارات" فمتأخر عنهما ظهورا ، ولعله آخر ما ألف ابن سينا ، وتصعد المدة التي تفصل بينه وبين أجزاء "الشفاء" الأخيرة إلى نحو ثماني سنوات. وله أسلوبه وترتيبه وطريقة عرضه الخاصة ، وجانب الابتكار والشخصية فيه أوضح ، ولذا ضم إلى شعبة الفلسفة المشرقية[4] . إلا أنه يلتقى مع "الشفاء"

---

(1) لسنا في حاجة أن نشير إلى أن ناشر "النجاة" في القاهرة ، سنة ١٩١٣ ، أهمل عن قصد القسم الرياضي (النجاة ، ص ٣) ، في حين أن طبعة رومة القديمة ، سنة ١٥٩٣ ، اشتملت عليه . وأما الفصول المكررة في "الشفاء" و "النجاة" فكثيرة نذكر من بينها مثلا : العناية ، والمبدأ والمعاد (الشفاء، طهران ، ١٣٠٣ هـ ، ص ٢٥٩ ، ٢٧٣ ؛ النجاة ، طبعة القاهرة ، ص ٤٦٦ ، ٤٩٠) . وقد عنيت الآنسة جواشون بهذه المقابلة :

A.-M. Goichon, *La distinction de l'essence et de l'existence d'après Ibn Sīnā*, Paris, 1937, pp. 499-503.

(2) ابن سينا ، النجاة ، ص ٢ .

(3) ص ٣ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، جـ ٢ ، ص ٧ .

(4) Madkour, *La place d'Al-Fārābi*... p. 64, No. 2.

فى معالجته أقسام الفلسفة الرئيسية من منطق، وطبيعة ، وميتافيزيق؛ و إذ كانت قد أهملت فيه الرياضة فقد حل محلها التصوف، والمهم ألا تناقض بين الكتابين فى الأفكار الجوهرية والنظريات الرئيسية .

وهناك كتابان آخران يضعهما ابن سينا بإزاء "الشفاء" ويقابلهما به ، وهما "اللواحق" و"الفلسفة المشرقية" أو "الحكمة المشرقية" كما تسمى أحيانا [1] . فأما الأول فيشير إليه ابن سينا فى مقدمة "الشفاء" حيث يقول : « ثم رأيت أن أتلو هذا الكتاب (يعنى الشفاء) بكتاب آخر ، أسميه كتاب "اللواحق" ، يتم مع عمرى ، ويؤرخ بما يفرغ منه فى كل سنة ، يكون كالشرح لهذا الكتاب وكتفريع الأصول فيه وبسط الموجز من معانيه» .[2] ويشير إليه فى موطن آخر، فيقول : « أعطيناهم فى " كتاب الشفاء " ما هو كثير لهم وفوق حاجتهم ، وسنعطيهم فى " اللواحق " ما يصلح لهم زيادة على ما أخذوه[3]» .

ولكن عبثا نحاول إن شئنا البحث عن هذا الكتاب فى المخلفات السينوية ، فإنه لم يعثر عليه بعد ؛ وأغلب الظن أنه لم يوجد قط[4] . وإنما الأمر مجرد عزم اعتزمه ابن سينا ومشروع قصد إليه ، وعباراته السابقة تؤيد ذلك ؛ وبين

---

(1) ندع جانبا كتاب " الإنصاف " الذى حاول ابن سينا أن يفصل فيه فيما بين المشرقيين والمغربيين من خلاف ، والذى تضاربت الروايات حوله : هل ألف فى صورة نهائية أو بقى على هيئة مسودات ؟ وهل ضاع جميعه بعد نهب السلطان مسعود أو بقيت منه أجزاء ؟ ونكتفى بأن نحيل على تحقيق الدكتور بدوى لذلك (عبد الرحمن بدوى ، أرسطو عند العرب ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص ٢٣ — ٢٩) .

(2) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٠ .

(3) ابن سينا ، منطق المشرقيين ، ص ٤ .

(4) لا نظننا فى حاجة أن نلاحظ أن كتاب "اللواحق" الذى نتحدث عنه شىء آخر غير كتاب "لواحق الطبيعة" الذى لا يزال مخطوطا ، وهو رسالة صغيرة فى العلم الطبيعى ، ولا تخرج كثيرا عن طبيعيات النجاة (قنواتى مؤلفات ابن سينا ص ١٣٧ — ١٣٨) .

العزم والتنفيذ مراحل[1] . ولم يكن يسيرا عليه أن ينجز ما وعد ، والعقد الأخير من حياته لم يكن أكثر هدوءا من سابقه : عانى فيه شيئا من القلق والاضطراب ، وشغلته شواغل شتى . فقد كان مهددا ببطش السلطان محمود الغزنوى الذى دعاه إلى بلاطه فأبى ، والذى لم يكن يقاسمه آراءه الفلسفية ، وما التجأ إلى أصبهان إلا ليحتمى بأميرها علاء الدين بن كاكويه ؛ ومع ذلك لم يسلم من نهب متاعه وكتبه على يد السلطان مسعود بن السلطان محمود[2] . وفى لحظات الهدوء التى قضاها إلى جانب الأمير علاء الدين صرفته مناقشات ومنافسات عن بعض أهدافه الأولى ، فشغل بغرائب اللغة زمنا ، وبرصد الأفلاك زمنا آخر. على أن علاء الدين، حاميه وتلميذه، لم يلبث أن قلب له ظهر المجن ، وغضب عليه غضبا شديدا حتى أمر بقتله[3] .

فكيف يتسنى له فى ظروف كهذه أن يخرج لنا كتابا على النحو الذى يصوّر به "اللواحق" ؟ ويكفيه أنه أتم فى هذه الفترة "الشفاء" و"القانون" ، وأخرج "النجاة" و"دانشنامة علائى" ، ثم "الإشارات والتنبيهات" صفوة تفكيره الفلسفى ، إلى جانب دراسات أخرى لغوية وفلكية وطبية[4] . على أنه لم يتم "كتاب النجاة" فيما يظهر ، وإنما أتمه تلميذه الجوزجانى، فهو الذى وضع قسمه الرياضى ، جامعا إياه من مؤلفات أستاذه السابقة[5] .

---

(1) Madkour, *L'Organon*, p. 22.

(2) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢١ — ٤٢٥ . وقعت هذه الحادثة قبيل وفاة ابن سينا بثلاث سنوات ، وكان لها أثرها فى بعثرة كتبه وتساؤل بعض أصدقائه عن مصيرها (بدوى ، أرسطو عند العرب ، ص ٢٤٠ — ٢٤٥) .

(3) البيهقى ، تاريخ حكماء الإسلام ، ص ٧٠ .

(4) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢١ — ٤٢٢ ؛ ابن أبى أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ٢ ، ص ٦ — ٨ .

(5) قنواتى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٩٤ .

وأما ”كتاب الفلسفة المشرقية“ فقد ورد ذكره أيضا فى مقدمة ”الشفاء“ ، ويقول عنه ابن سينا : «أوردت فيه الفلسفة على ما هى عليه فى الطبع ، وعلى ما يوجبه الرأى الصحيح الذى لا يراعى فيه جانب الشركاء فى الصناعة ، ولا يتقى فيه من شق عصاهم ما يتقى فى غيره »[١] . وقلّ أن يثير عنوان كتاب من حب الاستطلاع ما أثار هذا العنوان ، أو أن يوقع فى لبس وخطأ بقدر ما أوقع ، وكأنما قدر له أن يكون محل أخذ ورد منذ ابن طفيل إلى اليوم[٢] . والذى لا نزاع فيه أنه لا يؤذن مطلقا بذلك الخلط الذى وقع فيه كثيرون من تفسير ”المشرقية بالإشراقية“ ، إذ أن اللفظين مختلفان ، ومدلولاهما متباينان . وفلسفة ابن سينا ، وإن غذت الفلسفة الإشراقية ومهدت لها ، تميز منها كل التميز[٣] .

ويعنينا أن نعرف علام يصدق هذا العنوان ، وهل أبقى الزمن على ذلك الكتاب الذى سماه ابن سينا ”الفلسفة المشرقية“ . إن رجعنا إلى فهارس المكتبات وجدناها فعلا تشتمل على مخطوطات تحمل هذا الاسم ، ولكنها ، إن صح الوصف ، ليست شيئا آخر سوى عرض لأجزاء الفلسفة الأربعة من منطق ، وطبيعة ، ورياضة ، وإلهيات ، على نحو ما يلحظ فى كتب ابن سينا المعروفة[٤] . وفوق هذا بين أيدينا كتاب ناقص يسمى ”منطق المشرقيين“ ، وهو قريب كل القرب من هذه المخطوطات ، ولعله جزء منها ؛ وفيه ما يؤذن بأنه يرمى إلى معالجة مواد الفلسفة الأربعة الآنفة الذكر ، وإن لم يصلنا منها إلا بعض

---

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٠

(٢) عرض نللينو هذا التاريخ عرضا مسهبا فى مقال جامع ، يقوم على دراسة مستوعبة وبحث مستفيض وتحقيق شامل ، وقد أشرنا إليه وإلى ترجمته العربية من قبل (ص ١٦ هامش) .

(٣) Madkour, *La place d'Al-Fārābi*, p. 200.

(٤) قنواتى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٢٦ — ٢٨ ؛ Nallino, *art. cité*. ورغبة فى تصفية هذه النقطة تصفية نهائية ، بدأنا فعلا فى جمع هذه المخطوطات ، وليس فيها مطلقا ما يؤذن بفلسفة مغايرة لفلسفة ابن سينا المألوفة .

أجزاء المنطق ، وبحوثه على قصرها تلتقي بوجه عام مع آراء ابن سينا المعروفة ونظرياته المقررة[1] .

وإذن ليس ثمة محل للقول بأن " كتاب الفلسفة المشرقية " يحوى آراء جديدة كل الجدة ويعرض فلسفة قائمة بذاتها ؛ ولو فهمت هذه التسمية على وجهها ، أو بعبارة أدق على الوجه الذى أراده ابن سينا ، لانتفى كثير من اللبس والخطأ . ومما يؤسف له أن مقدمة " الشفاء " لم تكن متداولة فى يسر ، لا فى الشرق ولا فى الغرب ، منذ أثيرت هذه المشكلة ، فانساق الباحثون فى فروض واحتمالات دون أن يبحثوا عن هذه المقدمة ويرجعوا إليها[2] .

حقا إن ابن سينا هو الذى ابتكر هذه التسمية ، ولكنه لم يرد أن يقطع بها كل صلة بالفلسفات الغربية أو القديمة ، بل يبدو على العكس فى مقدمة "منطق المشرقيين" ، الذى أشرنا إلى منزلته منها ، أشد ما يكون تمسكا بأرسطو وإعجابا بآرائه واعترافا بفضله ، ويصرح بأنه انحاز إلى المشائين وتعصب لهم ، لأنهم أولى فرق السلف بالتعصب[3] .

غير أن هذا الانحياز وذلك الاعجاب لا يمنعانه من أن يناقش ويعارض ويتدارك على أرسطو ما فاته ، ويكمل ما قصر فيه[4] . وتلك كانت طريقته ، إن فى "الشفاء" أو فى كتبه الأخرى ، وكل ما فى الأمر أن " الشفاء" وهو غزير المادة يسجل آراء السابقين فى إفاضة قد تخفى فيها المعارضة أحيانا ، أما الكتب الصغيرة فروح

---

(1) ابن سينا ، منطق المشرقيين ، ص ٦ .

(2) ص (١٦) ، هل لنا أن نشير إلى أن لاتينى القرن الثانى عشر ترجموا " الفلسفة المشرقية" هكذا philosophia orientalis ، فلم يقعوا فى ذلك الخطأ الذى وقع فيه بعض المعاصرين ؛

(3) ص(١٧) ؛ ابن سينا ، منطق المشرقيين ، ص ٢ — ٣ . يرجح كل الترجيح أن تكون مقدمة "الشفاء" ومقدمة "منطق المشرقيين" قد وضعتا فى تاريخ واحد أو متلاحق ، لأن الروح والمعانى فيهما متقاربة أو مشتركة . ومن المرجح أيضا أن مقدمة "الشفاء" لم تكتب الا بعد إتمامه جميعه وفى جو تلك المقارنات التى يمثلها "كتاب الإنصاف" ، "ومنطق المشرقيين" "والفلسفة المشرقية" .

(4) المصدر السابق ، ص ٣ .

النقد فيها أبرز. وقد عبر ابن سينا عن هذا أحسن تعبير حيث قال: "إن الشفاء" أكثر بسطا، وأشد مع الشركاء من المشائين مساعدة، فى حين أن "كتاب الفلسفة المشرقية" لايتقى فيه كثيرا شق عصا الطاعة والخروج عليهم[1]. ومع هذا فى "الشفاء" " تلويح بما لو فطن له استغنى عن الكتاب الآخر" [2]. فابن سينا هو هو فى هذا الكتاب أو ذاك، ينقد ما اقتضى الأمر نقده. ويناقش حين يدعو إلى المناقشة داع، ويدلى بما عنده فى صراحة أو فى شىء من التلويح، ويأخذ بما يطمئن له من الآراء، سواء أكانت لأرسطو أو غيره .

٧ — إلى أى مدى يعبر عن فلسفته ؟ :

يعتبر ابن سينا بحق الممثل الأول للفلسفة الإسلامية، وإذا كان الكندى والفارابى قد سبقاه إلى وضع دعائمها وتكوين عناصرها ، فإنه هو الذى صورها تصويرا اكتملت به شخصيتها واتضحت معالمها . ولم يبق مجال للشك فى أن هناك فلسفة إسلامية ، لا هى بالمشائية الخالصة ، ولا الأفلوطينية البحتة . وإنما هى ضرب من البحث والدراسة أنتجته ظروف خاصة وبيئة معينة ، تأثرت بالفلسفات القديمة وأثرت فيها، وأخذت عنها وأضافت إليها، وأصبحت حلقة من حلقات التفكير الإنسانى لها خصائصها ومميزاتها [3] .

عرضت للمشكلات الفلسفية الكبرى، وعالجتها علاجا خاصا. ودرست نظرية الوجود درسا مستفيضا، ففصلت الواحد من المتعدد، وافتنت فى تحديد الصلة بينهما . وبحثت نظرية المعرفة بحثا عميقا، ففرقت بين النفس والعقل، والفطرى والمكتسب، والصواب والخطأ. وفصّلت القول فى نظرية الفضيلة والسعادة،

---

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) مذكور ، فى الفلسفة الإسلامية ، ص ١٥ ، ١٨ — ١٩ .

فقسمت الفضائل وفرعتها ، وانتهت إلى فضيلة الفضائل التي يسمو إليها بعض الناس كالأنبياء ، وهي تأمل دائم ونظر مستمر . واستوعبت أقسام الفلسفة المألوفة، نظرية كانت أو عملية، من طبيعة، ورياضة، وميتافيزيق، وأخلاق، وتدبير منزل، وسياسة ؛ وضمت إليها الطب وعلوم الحياة ، والكيمياء والنبات ، والفلك والموسيقى، على أساس أنها شعب وتفريعات لأقسام الفلسفة الرئيسية[1].

إذا كانت هذه هي الفلسفة الإسلامية، أو بعبارة أخرى إذا كانت هذه هي فلسفة ابن سينا، فإن "الشفاء" من أصدق وأشمل كتبه تعبيرا عنها. يعرض المشكلات السابقة عرضا مسهبا ، ويحللها تحليلا دقيقا، ويضم إليها ألوانا من الدراسات العلمية التي كانت تعد أجزاء من الفلسفة [2]. نلحظ فيه آراء لأرسطو، وأخرى لأفلاطون وأفلوطين، وثالثة لزينون وكريزيب[3]. ولكنها جميعا مزجت مزجا تاما ، وكونت وحدة منسقة متصلة الأجزاء، يبدو فيها تجديد ابن سينا وابتكاره. وأوضح ما يكون هذا الابتكار في نقد بعض نظريات القدامى ورفضها ، أو في تأييدها وإدعامها .

فيناقش ، مثلا ، ماذهب إليه ثاوفرسطس من تطبيق فكرة الكم على المحمول كما طبقت على الموضوع ، مناقشة تنظمه في صف المناطقة المحدثين، الذين عارضوا نظرية مشابهة قال بها هملتون في القرن التاسع عشر [4]. ويعارض ثامسطيوس معارضة صريحة فيما قرره من الاعتداد بالشكل الأول وحده، منضما إلى مقسيموس الأزميري [5]، في إثبات أن لا غنية عن الشكلين الثاني والثالث، وأن هناك

(1) ص (٥٣) .

(2) ص (١١) .

(3) ص (١٧) .

(4) Madkour, *L'Organon* pp., 189-190.

(5) يسميه العرب " ماكيمس " ، ويعدونه بين شراح أرسطو ، وإن كان لا يبدو أنهم ترجموا له شيئا (ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٥٧) . وقد عني خاصة بأشكال القياس ووظيفة كل منها (*Waitz, Organon, I, 45*) ، وكان له في ذلك نقاش طويل مع ثامسطيوس استلفت نظر المسلمين، وخاصة ابن سينا .

ضروبا من البرهنة لا تتم فى يسر إلا عن طريقهما[١] ، فيذكرنا بما قاله لاشيليه أخيرا عن أشكال القياس الثلاثة ووظيفة كل منها[٢] . ويفتن فى البرهنة على وجود النفس ، ويقيم عليه أدلة عدة ، أخصها برهانه المشهور الذى سمى برهان الرجل الطائر ، وما أشد قربه من الكوجيتو الديكارتى[٣] .

هذه ودقائق أخرى غيرها نجدها معروضة عرضا مفصلا فى "الشفاء" ، فى حين أنها قد لا تذكر فى كتب ابن سينا الأخرى ، أو إن ذكرت ففى إشارة عابرة . وبقدر ما نعلم ، نستطيع أن نقول إنه لا توجد فكرة من أفكار ابن سينا الفلسفية الأصيلة والمبتكرة إلا ولها فى هذا الكتاب ذكر . ويقيننا أنه يوم أن تتداوله الأيدى ويقرأ فى يسر ، سيزداد رأينا هذا ثبوتا وتأييدا . وكفى ما مضى من أخطاء منشؤها التعجل بالحكم على " الشفاء " دون اطلاع أو قراءة .

قد يقال إن فلسفة ابن سينا تطورت . وإذا صح أن " الشفاء " يعبر عنها ، فما ذاك إلا فى مرحلة خاصة ، تلتها مراحل أخرى اعتنق فيها فيلسوفنا آراء ونظريات مغايرة[٤] . إلا أنه سبق لنا أن بينا أن من الخطأ أن يعد "الشفاء"

---

(١) بدوى ، أرسطو عند العرب ، ص ٦١ — ٦٤ ؛ Ibid. pp. 212-215.

(٢) J. Lachelier, *Théorie du Syllogisme*, dans *Rev. philos.*, 1876, p. 485; *Etudes sur le syllogisme*, Paris. 907, pp. 75-76.

(٣) مدكور ، فى الفلسفة الإسلامية ، ص ١٧٧ — ١٧٩ .

(٤) عرضت الآنسة جواشون لهذا التطور فى أكثر من موضع :

Goichon, *L'évolution philosophique d'Avicenne*, dans *Rev. philos.* Juillet-sept. 1948; *Livre des directives et des remarques*. Paris, 1950, p. 5 et; *La personnalité d'*Ibn Sīnā, dans *Avicenne*, Radio-Diffusion française, Paris 1951.

ولكنها لم تقدم له أمثلة بارزة ، ولم تقم عليه أدلة واضحة . والذى لا نزاع فيه أننا لسنا أمام فلسفتين متباينتين ، يمكن أن تسمى إحداهما فلسفة الشباب أو الكهولة ، والثانية فلسفة الشيخوخة ، أو بعبارة أخرى الفلسفة المشائية والفلسفة المشرقية .

بين مؤلفات الشباب أو الكهولة ، وأنه لم يفرغ منه إلا فى العقد الخامس من عمره ، فليس ثمة مراحل تفكير منفصلة أو متباينة . وإذا كان " كتاب الإشارات " ، وهو آخر مؤلفاته ، قد امتاز بقسمه الصوفى ، فإن هذا القسم إنما يقوم على دعائم من نظريتى النبوة والعقل القدسى اللتين عنى بهما "الشفاء"[1].
على أن تصوف ابن سينا أقدم من الكتابين معا .

ونحن لا ننكر أن تفكير العالم أو الفيلسوف فى نشاط مستمر ، ولكن ليس بلازم أن تؤدى هذه الحركة دائما إلى انقلاب أو تطور يهدم ما تقرر من قبل. وابن سينا بوجه خاص من بين أولئك المفكرين الذين استقرت مبادئ فلسفتهم فى سن مبكرة ، ولم يطرأ عليها فيما بعد تغيير يذكر . ولا أدل على هذا مما يحكيه فى ترجمته لنفسه ، فيقول : « فلما بلغت ثمانى عشرة سنة من عمرى فرغت من هذه العلوم كلها ، وكنت إذ ذاك للعلم أحفظ ، ولكنه اليوم معى أنضج ، وإلا فالعلم واحد لم يتجدد لى بعده شىء[2] » .

٨ — شرحه وترجمته :

لئن كان الزمن لم يفسح لابن سينا أن يشرح " الشفاء " كما وعد ، فقد اضطلع بهذا باحثون آخرون[3] . لا سيما والاختصار والتلخيص ووضع المتون والرسائل من جانب ، أو التوضيح والتعليق وتأليف الشروح والحواشى من جانب آخر ، كانت المنهج السائد فى الدراسات الإسلامية منذ القرن الخامس الهجرى . وقد تولى شرح " الشفاء " كثيرون ، نخص بالذكر منهم صدر الدين الشيرازى المتوفى فى منتصف القرن الحادى عشر للهجرة ، والذى

---

(١) ابن سينا ، الشفاء ، جـ ١ ، ص ٢٥٨ ، جـ ٢ ، ص ٢٧٧ .

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٦ . عاد ابن سينا الى المعنى نفسه ، أكده فى منطق المشرقيين ، ص ٣ .

(٣) ص (١٩) .

كان يعد المجدد لتعاليم ابن سينا ، وقد طبع شرحه على هامش ما طبع من أجزاء " الشفاء" [1] . ولا يزال معظم هذه الشروح، أو الحواشى كما تسمى أحيانا، مخطوطا ، ولم يفد منها بعد الفائدة المرجوة . وما عرف منها أقرب إلى التفسير اللفظى والاستشهاد بمؤلفات ابن سينا الأخرى ، منه إلى الدراسة الموضوعية التى تضيف مادة جديدة . ومهما يكن من أمرها ، فإن دراسة " الشفاء " دراسة كاملة تقتضى الكشف عنها وتقديمها للقراء .

أما اختصار هذا الكتاب فقد تولاه ابن سينا نفسه ، وترك لنا فى " النجاة" أصدق تلخيص له [2] . وقد عوّل عليه الباحثون فيما بعد ، واكتفوا به . ولم نر " للشفاء " تلخيصا آخر إلا محاولات متأخرة فى القرنين الماضيين ، ولاتزال مخطوطة أيضا [3] .

وقد ترجم " الشفاء " كله أو بعضه إلى لغات عدة قديما وحديثا . فقديما عرفته الفارسية [4] ، ونقل إلى اللاتينية منه قسط كبير [5] . ويظهر أنه لم يجد سبيله لا إلى السريانية ولا إلى العبرية [6] . وفى التاريخ الحديث ترجمت

---

(١) ابن سينا ، الشفاء ، طبعة طهران .

(٢) ص (١٨) .

(٣) قنواتى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٧٩ ؛ محمد كاظم الطريحى ، ابن سينا ، النجف ، ١٩٤٩ ، ص ٧٥ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) Mlle M.-Th. d'Alverny, *Ibn Sīnā et l'Occident médiéval*, dans *Avicenne*, Radio-Diffusion française, Paris, mars 1951; Crombie, *Avicenna's influence on the mediaevalscientific tradition* (University ofCambridge,1951).

(٦) ذهب بروكلمان خطأ إلى أنه ترجمت منه أجزاء إلى السريانية ، محيلا على تاريخ الأدب السريانى لبومشترك : و.Brockelmann, *Geschic. der arab. Lit.*, Berlin, 1902, Suppl. (T. I, p. 815).

وقد أخذ عنه الأب قنواتى فى كتابه : " مؤلفات ابن سينا " (ص ٧٨) . ولكن الحقيقة أن =

أجزاء شتى إلى اللغات الأوربية ، فنقل منه إلى الإنجليزية مثلا كتاب الشعر[1] ، وإلى الفرنسية الموسيقى[2] ، وإلى الألمانية أبواب مختلفة من الطبيعيات والإلهيات والفلك[3] . ولقد أثارت هذه الترجمات بحوثا عدة ، وساعدت على بسط أثر "الشفاء" فى ثقافات مختلفة .

٩ — أثره فى العالم العربى :

أثر كتاب ما من أثر مؤلفه، فيدخل فى جملة ما يرث الناس عنه وما يُقرأ له ، اللهم إلا أن يكون هذا الكتاب ذا شأن خاص وتاريخ مستقل . وفلسفة ابن سينا هى فلسفة العالم العربى منذ القرن الخامس الهجرى إلى أوائل القرن الرابع عشر، وعنها أخذ الباحثون على اختلافهم، من فلاسفة ومتكلمين وصوفية. بل إن الدراسات العلمية اللاحقة عولت عليه أيضا التعويل كله ، إن فى الطب وعلوم الحياة ، أو فى الفلك والرياضة ، ويمكن أن يقال إنه فيلسوف الإسلام غير منازع[4] .

إحالة بروكلمان خاطئة ، فإن "بومشترك" إنما يتحدث عن "عيون الحكمة" لا عن "الشفاء".

Baumstark, *Geschichte der Syr. Lit.*, Bonn, 1922, p. 317, No. 3.

وأما العبرية فقد قرر استينشنيدر أنه لم يترجم إليها :

Steinschneider, *Die Heb. Ubers.*, pp. 281-282.

وعلى ذلك ينبغى ألا تؤخذ إحالة الأب قنواتى فى هذا أيضا على علاتها (مؤلفات ، ص ٧٨) .

(١) Margoliouth, *Analecta orienatalia ad Poeticam Arietotelem*, London, 1887.

(٢) D'Erlanger, *Kitāb al-Shifā, Mathématiques, ch.XII*, in *La Musique arabe*, II, Paris, 1923.

(٣) Horten, *Das Buch der Genesung der Seele*, XII Teil enthaltend die Metap. und Theologie ubers., Halle, 1907; Widemann *Einleitung zu dem astrosronomischen Teil des K. al-Shifā.* Erlangen 58 (1928).

(٤) مذكور ، فى الفلسفة الإسلامية ، ص ٦ — ٧ ، ١٨٨ — ١٨٩ ، ٢١١ — ٢١٢ .

حقا إن حملة الغزالى على الفلسفة والفلاسفة سدت الطريق فى وجهه ، وصرفت عنه كثيرين ، ولكن مابقى فى الإسلام من دراسات فلسفية مدين له. ولم تعد مدرسة الأندلس على شىء من نفوذه فى الشرق، برغم مجيئها بعده، وتعدد رجالها، وعظم منزلتهم ، وخاصة ابن رشد الذى خلف ثروة فلسفية طائلة . ويظهر أن حظ هذه المدرسة ارتبط بحظ الأندلس بجميعه ، لهذا لم يكن غريبا أن نرى ابن رشد أوثق صلة بالعالم اللاتينى منه بالعالم العربى[١] .

ولقد تدورست كتب ابن سينا من بعده ، وكان الإقبال على "النجاة" و"الإشارات" عظيما . إلا أن هذا لم يصرف طلاب الفلسفة عن "الشفاء"، لاسيما وفيه مادة لايغنى عنها الكتابان الآخران،وكلما امتد البحث إلى التفاصيل والدقائق بدا لزومه واشتدت الحاجة إليه. فالغزالى مثلا فى "تهافت الفلاسفة"، والشهرستانى فى"نهاية الإقدام" حين يفصلان القول فى حدوث العالم واستحالة قدمه يحكيان على لسان ابن سينا آراء استمدا أغلبها من "الشفاء"[٢] . ولسنا فى حاجة أن نشير إلى أن ابن رشد كثيرا ما ينقل عن " الشفاء " مؤيدا أو معارضا ، ويصرح باسمه فى بعض كتبه[٣] . وندع جانبا نصير الدين الطوسى الذى يعد من تلاميذ ابن سينا المخلصين ، وإن تأخر عنه بنحو قرنين ونصف ، وموقفه من فخر الدين الرازى ومعارضته له بسبب الآراء السينوية معروف[٤] . وقد أدرك ابن خلدون ما"للشفاء"من أهمية،فنوه عنه فى غيرما موضع من "مقدمته"[٥] .

(١) Renan, *Averroès et l'averroïsme*, Paris, 1925, pp. 36-42.

(٢) الغزالى ، تهافت الفلاسفة ، بيروت ، ١٩٢٧ ، ص ٢٣ — ٧٨ ، ٧٩ — ١٣٢ ؛ الشهرستانى ، نهاية الإقدام ، لندن ، ١٩٣٤ ، ص ٢٥ — ٢٩ ، ٣٣ — ٣٥ ، ٢٢٤ — ٢٢٥ . ومما يلفت النظر أن هذين الباحثين تعاصرا فتلاقيا إلى حد كبير فى اتجاههما ، دون أن يتقابلا فيما يظهر .

(٣) Nallino, art. cit.

(٤) نصير الدين الطوسى ، شرح الإشارات ، وبهامشه شرح الرازى ، القاهرة ١٣٢٥ هـ ؛ قطب الدين الرازى ، المحاكمات بين الإمام والنصير ، القاهرة ١٢٩٠ هـ .

(٥) ابن خلدون ، مقدمة ، بيروت ، ١٨٧٩ ، ص ٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ .

وهناك كتب ثلاثة قدر لها أن تسود الدراسات العقليــة الإسلامية فى العصور الأخيرة . ونعنى بها " العقائد" للنسفى ، و " المواقف " للإيجى ، و"المقاصد" للتفتازانى؛ والمتأمل فى شروحها وحواشيها يتبين مدى تعويلها على "الشفاء"،وأخذها عنه. ودون أن ندخل فى تفاصيل ذلك نكتفى بأن نشير مثلا إلى أن صاحب"العقائد"يتيح لشراحه فرصة التحدث عن التصور والتصديق، فيوردون حقائق ومعلومات شبيهة كل الشبه بما أورده صاحب" الشفاء " فى موضوع المنطق[1] . ويقف الإيجى فى كتابه الآنف الذكر مرصدا طويلا على العلل ، مبينا أنواعها ،وملازمتها لمعلولاتها ، والفرق بين جزء العلة وشرطها ، فتلمس فى هــذا كله صدى بحث العلة فى طبيعيات "الشفاء"[2] . ويتحدث صاحب "المقاصد" حديثا طويلا عن الحركة ، فيحاكى فيه تمام المحاكاة المقالة الثانية من السماع"الطبيعى"لابن سينا[3] . ويخيل إلينا أن نشر"الشفاء" نشرا صحيحا سيفسح المجال لمقارنات مفيدة فى هذا الباب .

ولقد كانت الرغبة أكيدة فى اختصار المنطق وتركيزه فى هذه العصور ،ومن أمثلة ذلك"إيساغوجى"للأبهرى،"والشمسية"للقزوينى،و"السلم"للأخضرى؛ وعليها قامت الدراسات المنطقية العربية فى القرون الستة الأخيرة[4]. ومع هذا

---

(١) النسفى ، العقائد ، وبهامشه شرح التفتازانى ، والخيالى ، وعبد الحكيم ، والعصام ، القاهرة ١٩١٣ ، ص ٧٠ — ٧٦ ؛ ابن سينا ، المدخل ، ص ١٩ — ٢٢ .

(٢) الإيجى ، المواقف ، القسطنطينية ، ١٢٨٦ هـ ، المرصد الخامس من الموقف الثانى ؛ ابن سينا ، الشفاء ، جـ ١ ، ص ٢٠ — ٣٣ .

(٣) سعد الدين التفتازانى ، المقاصد ، طبعة القسطنطينية ، جـ ١ ، ص ٢٥٩ — ٢٧٩ ؛ ابن سينا ، الشفاء ، جـ ١ ، ص ٣٤ — ٤٩ .

(٤) Madkour, *L'Organon*, pp. 243-245.

نرى فى هذه الفترة كتابا آخر اهتدى اليه أخيرا، وفيه شيء من البسط والتوضيح الذى يصعد به إلى منطق "الشفاء" (١). ونعنى به كتاب "البصائر النصيرية" الذى يحرص مؤلفه على أن يعزو بعض الآراء رأسا إلى ابن سينا أو "أفضل المتأخرين" كما يسميه (٢). وفى اختصار يق "الشفاء" يتدارس فى بعض مساجد الشرق إلى اليوم، إن عن طريق مباشر أو غير مباشر.

١٠ — امتداده إلى العالم اللاتينى :

لم يقف أثر "الشفاء" عند الشرق، بل امتد إلى الغرب، وكان من الكتب الأولى التى نقلت إلى اللاتينية، بدئ فى ترجمته ولما يمض على وفاة ابن سينا قرن واحد. وما إن ترجم قسط منه حتى تلقفته الأيدى فى مختلف العواصم الأوربية، وبلغت النسخ المتداولة من بعض أجزائه نحو الخمسين. وكان لهذا التداول شأنه فى إثارة حركة فكرية بلغت مداها فى القرن الثالث عشر، حتى لقد وصل الأمر ببعض مؤرخى الفلسفة المدرسية أن قالوا بوجود مذهب سينوى لاتينى إلى جانب مذهب ابن رشد اللاتينى الذى قيل به فى أوائل هذا القرن (٣).

---

(١) اهتدى إلى هذا الكتاب الأستاذ الإمام محمد عبده أثناء مقامه ببيروت سنة ١٣٠٤ هـ، وقرر تدريسه بالأزهر بعد ذلك بنحو ١٢ سنة. وطبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة، سنة ١٨٩٨ م، ومؤلفه هو عمر بن سهلان الساوى من رجال القرن الخامس الهجرى، وسماه باسم نصير الدين محمد بن عبد الملك بن توبه من أعيان مرو وفقهائها (السبكى، طبقات الشافعية، طبعة القاهرة، ص ٣٠٨)؛ انظر أيضا: *Islamic Culture VI (1923), :* p. 592 ff.

(٢) الساوى، البصائر النصيرية، ٢٨، ٦٨؛ ولا غرابة فقد كان الساوى ينسخ "الشفاء"، ويبيع ما ينسخه بأثمان باهظة يتعيش منها.

(٣) نشير هنا إلى :

P. Mandonnet, *Siger de Brabant et l'averroïsme latin au XIIe siècle*, Louvain, 1908.

وإلى :

R. de Vaux, *L'avicennisme latin aux confins du XII-XIIIe siècles*, Paris, 1934.

وقد تمت هذه الترجمة على مرحلتين : مرحلة مبكرة بدأت فى الربع الثالث من القرن الثانى عشر ، وأخرى لاحقة جاءت بعدها بنحو مائة سنة . ويظهر أن الغربيين اتجهوا أولا نحو ابن سينا العالم ، ومنه انتقلوا إلى ابن سينا الفيلسوف. فلفت نظرهم طبه ، وترجموا "القانون" كاملا ؛ وشغلهم الفلك والتنجيم ، فجدوا فى البحث عن طبيعيات "الشفاء"[1] . وكانت بلاد الأندلس المورد الأول الذى أخذوا عنه هذا التراث الشرقى ، وكلما تمكنوا منها زاد نصيبهم منه ؛ ولأمر ما بدأت ترجمة "الشفاء" فى طليطلة التى كانت مدينة إسلامية قبل ذلك بنحو ربع قرن .

ولم تكن هذه الترجمة سهلة ولا ميسرة ، خصوصا وفى الكتاب دقة وغموض أحيانا ، ولم تستخدم العبرية وسيطا كالعادة ، وإنما تم النقل من العربية إلى لغة دارجة هى القشتالية فى ترجمة حرفية ، ومنها إلى اللاتينية[2] . وقد اضطلع بهذا خاصة جند سالينوس ، مستعينا باسرائيلى يجيد العبرية ويعرف القشتالية ، فترجم "كتاب النفس" ، والجزء الأول من المنطق "المدخل" ، و "ما بعد الطبيعة" . وترجم فى هذه الفترة أيضا الكتابان الأول والثانى من "الطبيعيات"[3] .

وفى المرحلة الثانية أتمت "الطبيعيات" كلها تقريبا ، فترجم منها الكتاب الثالث ، والرابع ، والخامس ، والثامن وهو آخر الأجزاء[4] . ويتضح من هذا أن اللاتينية عرفت من جمل "الشفاء" الأربع ، الجملة الأخيرة فى الإلهيات كاملة ، والجملة الثانية فى الطبيعيات ما عدا الكتاب السابع الذى ينصب

---

(١) Crombie, *art. cit.*; D'Alverny, *art. cit.*

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

على النبات . ولم تعرف من الجملة الأولى فى المنطق إلا "المدخل" ، وأهملت إهمالا تاما الجملة الثالثة فى العلم الرياضى[1] . وأغلب الظن أن اللاتينيين كانوا يترجمون ما يقفون عليه ، ولعل هذه الأجزاء الناقصة لم تقع تحت نظرهم .

ومهما يكن من أمر هذا النقص فإن ما ترجم من "الشفاء" كان كافيا لأن يصوّر جانبي ابن سينا العلمى والفلسفى ، بل وأن يعطى فكرة صادقة عن طريقته ومنهجه ؛ وكان لذلك آثار عميقة فى الحياة الفكرية اللاتينية . فبعثت أجزاء "الشفاء" الطبيعية آراء ونظريات علمية ساهمت ولا شك فى النهضة الأوربية الحديثة ، وفى مقدمتها الجزء الخامس الخاص بالمعادن والآثار العلوية . ففيه قضى ابن سينا على دعاوى الكيميائيين السائدة حين ذاك ، من إمكان تحويل المعادن الدنيئة إلى معادن نفيسة ، وكان لرأيه هذا وزنه عند ألبير الأكبر وروجر بيكون[2] . واعتنق الرأى القديم القائل بكروية الأرض ؛ فمهد لكوبرنيق وجاليليو . وشرح تكوين الجبال والصخور شرحا اعتمدت عليه نظرية البراكين التى ظهرت فى القرن السابع عشر[3] .

وكل ذلك فى ملاحظة صادقة وتجربة منظمة ، وكثيرا ما يستشهد على الرأى الذى يرتئيه بتجاربه الخاصة وملاحظاته الشخصية . ولا غرابة فهو طبيب وعالم إلى جانب أنه نظرى وفيلسوف، وفى اختباره للأدوية وتشخيصه للأدواء يضع طائفة من القواعد التى لابد أن يكون قد أفاد منها المنهج التجريبى الحديث[4] .

---

(١) ندع جانبا ماترجمه هرمان الألمانى من كتاب الخطابة (أحد فنون منطق الشفاء) فهو جزء صغير أريد به توضيح شرح ابن رشد لكتاب الخطابة لأرسطو .

(٢) Madkour, *Ibn Sīnā et l'alchimie arabe*, dans *Rev. du Caire*, juin 1951, H Holmyard, *Kitāb Al Shifā*, Paris 1927 p.85

(٣) Crombie, art cit

(٤) Ibid.

فالدواء يجب أن يختبر فى الأمراض المتعارضة، وأن تثبت صلاحيته فى حالات عدة ، وأن يختلف كمه ونوعه تبعا لشدة المرض وضعفه ، وألا يكتفى بتطبيقه على الحيوان بل يجرب فى الإنسان [1] . وفى تشخيص الداء ينبغى أن يستعان بأماراته وأعراضه المختلفة ، مع ملاحظة أن من بينها ما هو ظاهرى وحقيق ، وما هو مؤقت ودائم ، وما يدل على نوع المرض أو على منشئه ، وللمس والسمع والبصر والشم والذوق دخل كبير فى الكشف عن هذه الأعراض [2] . فمن هذه التجارب الطبية نشأت نزعته التجريبية العامة التى تبدو واضحة فى بحوثه الطبيعية.

وأما فلسفته فيمثلها لدى اللاتينيين خاصة "المدخل" الذى ترجم من قسم المنطق، و"كتاب النفس" وإن عد من أجزاء الطبيعيات ، و"ما بعد الطبيعة" الذى اشتمل على الإلهيات جميعها . وإذا كان "المدخل" قد غذى مشكلة الكليات التى كان لها شأن فى القرون الوسطى المسيحية ، فإن كتابى "النفس" و"ما بعد الطبيعة" كانا دعامة البحوث الفلسفية الهامة فى القرن الثالث عشر [3] . ولا نظن أن مؤلفا من مؤلفات ابن سينا الفلسفية صادف ما صادفه "كتاب النفس" من دراسة وانتشار فى هذه الفترة، ذلك لأنه عالج أمورا كانت الفلسفة المدرسية فى أمس الحاجة إليها. فعرض للنفس فى حقيقتها وخلودها ، وشرح جانبى المعرفة الحسى والإشراق ، فالتقى مع آراء كان للمسيحيين بها وثيق الصلة ، وهى آراء القديس أوغسطين وديونسيوس الأريوباغى [4] . ويعرض كتاب "ما بعد

---

(١) ابن سينا ، القانون فى الطب ، رومة ١٥٩٣ ، ص ١١٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٦ — ٣٩ .

(٣) I. Madkour, *L'Organon*, pp. 148-155.

(٤) Rohmer, *Sur la doctrine franciscaine des deux faces de l'âme* dans *Arch. d'Hist. doctr. et litt. du moyen âge*. 1927, pp. 73-77.

انظر أيضا :

مدكور ، فى الفلسفة الإسلامية ، ص ١٤٧ — ٢٤٨ .

الطبيعة " لنشأة العالم وطبيعة الإله وصلته بمخلوقاته ، ويحاول التوفيق بين العقل والنقل ، فيلمس أدق الموضوعات التى شغلت " كلية أصول الدين " بباريس زمنا [١] .

ومن هنا نشأت الأوغسطينية السينوية أو مذهب ابن سينا اللاتينى اللذان كان لهما آثار واضحة فى القرن الثالث عشر [٢] . فلم يقف الأمر عند حكاية آراء ابن سينا والتصريح باسمه ، بل كان له مؤيدون ومعجبون ، وفى مقدمتهم روجر بيكون وألبير الأكبر . وكان له أيضا معارضون يخشون نفوذه لدى بعض رجال الدين والفلاسفة فأخذوا يناقشون آراءه رأيا رأيا ، وينقضون حججه حجة حجة، وعلى رأس هؤلاء يجب أن نضع جيوم دوفرنى وتوماس الأكوينى [٣] . وفى هذا التأييد والمعارضة ما يكشف عما أثاره " الشفاء " من حركة فكرية واسعة لدى رجال الدين والفلاسفة فى أوج الفلسفة المدرسية .

(ب) منهج النشر

ما إن قررت جامعة الدول العربية إحياء الذكرى الألفية لميلاد ابن سينا حتى سارع الأفراد والهيئات إلى المساهمة فى ذلك ، كل على النحو الذى

(١) De Vaux, *L'avicennisme latin*, pp. 21-30.

(٢) كتب الاستاذ جلسون أربع مقالات عامرة لإثبات هذه الأوغسطينية السينوية وهى : —

1.—Pourquoi St. Thomas a critiqué St. Augustin? (*Archives* 1926)

2.—Avicenne et le point de départ de Duns Scot (*Ibid.* 1927).

3.—Les sources gréco-arabes de l'augustinisme avicennisant (*Ibid.* 1927)

4.—Roger Marston:un cas de l'augustinisme avicennisant (*Ibid.* 1933

(٣) F. est, *La structure métaphysique du concret selon saint Thomas d'Aquin*, Paris, 1931, pp. 331-360.

يبدو له[1] . فمن حفلات تنظم إلى مهرجانات يعد لها ، ومن إذاعات تطوف فى الأرجاء إلى بحوث ومقالات تدون فى المجلات العلمية الكبرى[2] . وهاهى ذى الأقطار الشرقية تعد العدة لمهرجانى بغداد وطهران اللذين سيقامان فى الربيع القادم .

(١) صدر قرار الجامعة العربية فى أوائل سنة ١٩٤٩ . وقد ولد ابن سينا على أصح الروايات سنة ٣٧٠ هـ ، فعامنا الحالى (١٣٧٠ هـ) صالح كله لإحياء هذه الذكرى ، وينتهى فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، لذا كان مقررا أن يقام مهرجان الجامعة العربية ببغداد قبل نهايته ، ولكنه أخر إلى إبريل سنة ١٩٥٢ تقريبا له من مهرجان طهران ، ومراعاة لبعض الاعتبارات الجوية .

(٢) من هذه الحفلات ماظمته جامعة كبردج فى فبراير ومارس الماضيين من إلقاء ست محاضرات تدور حول ابن سينا وهى :

1.—Arberry, *Avicenna's Life and Times,*
2.—Teicher, *Avicenna's Place in arabian Philosophy.*
3.—Wickens, *Aspects of Avicenna's writings.*
4.—Rosenthal, *Avicenna's influence in jewish Thought.*
5.—Crombie, *Avicenna's influence on the mediaeval scientific tradition*
6.— Foster. *Avicenna and western Thought in the 13th century.*

ومنها أسبوع ابن سينا الذى نظمه القسم العربى لراديو باريس فى مارس الماضى واشتمل على ما يلى :

(١) كلمة الافتتاح ، لصاحب المعالى الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف المصرية .
(٢) حياة ابن سينا ، للأستاذ بن يحيى .
(٣) Mlle Goichon, *La personnalité d'Avicenne*
(٤) ابن سينا والمرأة ، للأستاذ أحمد المختار الوزير .
(٥) النفس بين المشائية والصوفية فى مذهب ابن سينا ، للسيد جبور عبد النور .
(٦) Mlle d'Alverny, *Ibn Sīnā et l'Occident médiéval.*
(٧) معرفة الله للكليات والجزئيات ، للأستاذ الصواف .
(٨) L. Gardet, *La connaissance mystique de Dieu selon Ibn Sīnā*
(٩) كلمة الختام ، للأستاذ ماسينيون .

وأخيرا تلك الحفلة التى أقامتها الجمعية المصرية لتاريخ العلوم بدار الجمعية الجغرافية بالقاهرة فى مايو ، وقد ألقيت فيها الكلمات الآتية :

(١) أثر ابن سينا فى النهضة العلمية بأوربا ... ... للآنسة دلفرنى .
(٢) مؤلفات ابن سينا ... ... قنديل بك .
(٣) نظرات فى كتاب القانون لابن سينا ... ... كامل حسين بك .
(٤) المنحى الحسى فى مبحث المعرفة عند ابن سينا ... ... مصطفى نظيف بك .
(٥) ابن سينا والكيمياء ... ... الدكتور ابراهيم مدكور .
(٦) الآراء الجيولوجية لابن سينا ... ... الأستاذ ساطع الحصرى .
(٧) ابن سينا وعلم الحياة ... ... الأستاذ بنونة .

ففى كل عاصمة من عواصمها حلقة أو حلقات للدرس ، تحاول أن تكشف عن أثر من آثار الأستاذ الرئيس ، أو أن تحقق نصا من نصوصه[1] .

وللإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية فى هذا كله فضل السبق والتوجيه ، والتنظيم والتنسيق . فهى التى تربط هذه الحلقات بعضها ببعض ، وتحول دون تعارض الجهود أو تكرارها . وقد بدأت منذ عامين أو يزيد فى جمع المخطوطات التى تشتمل على مؤلفات ابن سينا والموجودة فى المكتبات الشرقية والغربية . فأرسلت فى طلبها بعثة إلى الأندلس ، وأخرى إلى إيران ، وثالثة إلى الآستانة حيث يوجد منها ما يربو على الألف وخمسمائة مخطوط ، وتوفر لها من ذلك مادة صالحة لتحقيق ودراسة مستفيضة[2] . ونرجو أن تتابع جمع هذه المخطوطات المبعثرة فى أنحاء العالم ، كى تيسر أمرها على الباحثين والدارسين .

وكان لبعثة الآستانة بوجه خاص أثرها فى إتمام تلك المحاولة التى عنى بها الأب قنواتى منذ زمن ، والتى كانت ترمى إلى حصر مؤلفات ابن سينا جميعها[3] . وقد تم له ما أراد بعد سفره إلى الآستانة ، وأخرج كتاب "مؤلفات ابن سينا" ، الذى قامت الإدارة الثقافية للجامعة العربية بنشره . وهو دون نزاع مقدمة ملائمة لما يرجى من إحياء معالم فلسفة ابن سينا ، وأداة نافعة لنشر مؤلفاته .

---

(1) من أمثلة ذلك لجنة سوريا التى عنيت بالدراسات النفسية لابن سينا ، ولجنة طهران التى اضطلعت بنشر مؤلفاته الفارسية .

(2) بلغ عدد هذه المخطوطات اليوم نحو ١٨٠ ، وهى فى زيادة مطردة (قنواتى ، مؤلفات ، ص ٤١٦ — ٤٢٩) .

(3) المصدر السابق ، ص ١٣ .

ومساهمة فى هذا الإحياء قررت وزارة المعارف المصرية نشر "كتاب الشفاء" نشرا علميا، وكونت لذلك لجنة خاصة ترسم منهج هذا النشر وتشرف على تنفيذه[1]. وكتاب كهذا يتطلب تحقيق نصوصه ونشره نشرا صحيحا زمنا طويلا وجهودا متصلة ؛ وفى تحديد الخطة ورسم الطريقة ما يعين على تحقيق هذه الغاية. وقد خرجت اللجنة من بحثها بمبدأين أساسيين : أولهما ضرورة جمع ما يمكن جمعه من مخطوطات "الشفاء"، والثانى اعتماد نص مختار يقوم على أساس هذه المخطوطات والمفاضلة بينها .

١ – جمع المصادر :

كم تمنينا أن ينشر كتاب "الشفاء"[2] ! وما ذاك إلا لأن طبعة طهران التى ظهرت فى أول القرن الهجرى الحالى، سنة ١٣٠٣، معيبة وناقصة، وليست من النشر العلمى فى شىء . معيبة لأنها لا تعتمد على أى تحقيق علمى، وفيها أخطاء لا حصر لها . وناقصة لأنها أهملت إهمالا تاما جملتين من جمل الكتاب الأربع، وهما "المنطق" و "العلم الرياضى" اللذان يزيد حجمهما على

(١) صدر هذا القرار فى منتصف سنة ١٩٤٩، وكونت اللجنة من الأساتذة :

١ – الدكتور ابراهيم مدكور .

٢ – الأب جورج شحاته قنواتى .

٣ – الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده .

٤ – الأستاذ محمود الخضيرى .

٥ – الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى – على أن يشرف على توجيه العمل صاحب العزة الدكتور طه حسين بك (صاحب المعالى الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف اليوم) . وضم إلى اللجنة فى قرار لاحق .

٦ – الدكتور محمد يوسف موسى .

٧ – الدكتور عبد الرحمن بدوى .

ثم ضم إليها أخيرا الأستاذ سعيد زايد، على أن يكون عضوا مساعدا .

(٢) Madkour, *L'Organon*, p. 20

نصفه، واقتصرت على الجملتين الأخيرتين وهما "الطبيعيات" و"الإلهيات"، وهذان بدورهما لا يخلوان من نقص. وباسم التحقيق العلمي لا تعدو هذه الطبعة أن تعد بمثابة مخطوط في الجزء الذي تعرضت له؛ وبين أيدينا مخطوطات أكمل منها وأوضح.

ومخطوطات "الشفاء" المعروفة كثيرة ومتنوعة تصعد إلى نحو المائة، منها ما يشتمل على الكتاب بجميعه وهو جد قليل لا يتجاوز العشرة، والغالبية العظمى تقتصر على جزء منه أو أجزاء[1]. وهي موزعة بين أركان العالم الأربعة، شرقا وغربا، في القاهرة واستانبول وطهران، أو في لندن وباريس وليدن وبرلين[2]. وكم نود أن نجمع كلها في صعيد واحد، بحيث يمكن الحكم عليها عن درس وروية، لا عن مجرد سماع أو وصف.

ولا شك في أن تحقيق نص يعتمد اعتمادا كبيرا على وضوح المخطوط الذي يؤخذ عنه ومدى صدقه، ورب مخطوط واحد يغني عن كثير. إلا أن هذا يتطلب مفاضلة وموازنة لا نظن أنه حان وقتها تماما، وكان كل همنا في البدء أن نجمع ما نستطيع الحصول عليه من مخطوطات "الشفاء". ولم يكن هذا بالشيء اليسير، وقد تطلب زمنا غير قصير، وسنتابعه حتى النهاية. فليس في الأمر اختيار إذن، وإنما هو اجتهاد ومصادفة فيما سينشر من الأجزاء الأولى على الأقل. ولعلنا نستطيع مستقبلا أن نصفّي مخطوطات "الشفاء" العديدة، فنستبعد أضعفها، أو ما يثبت أنه مكرر منها، ونحتفظ بأصحها وأقواها، ونكوّن منها سلسلة نسب واضحة المعالم متصلة الحلقات.

لذلك حرصنا في مقدمة كل جزء ننشره على أن نحدد المخطوطات التي اعتمدنا عليها، ونصفها وصفا كاشفا، ونوازن بينها، ونحاول ما أمكن أن نبين صلة

(1) قنواتي، مؤلفات، ص ٦٩ — ٧٨.

(2) المصدر السابق.

بعضها ببعض . ولم نبدأ فى النشر إلا بعد أن توفر لدينا منها عدد يبعث على الثقة ، ويمكن التعويل عليه . ومن بينها ما سيبقى أصلا مشتركا فى الكتاب جميعه ، ومنها ما سيتغير بتغير أجزائه . وناسخو "الشفاء" على نحو ما رأينا متعددون ومتباينون : فمنهم هواة أو محترفون ، ومنهم مجرد نساخ ينقلون ويحاكون ، أو مثقفون يفهمون ما يكتبون ويعلقون عليه ويناقشون [1] . وخطوطهم متفاوتة نوعا وجودة ، فمنها النسخى والتعليق ، ومنها الجيد والردئ [2] . وفى كل ذلك ما يسمح بالموازنة بين ما كتبوا ورده إلى عصوره المختلفة ، لا سيما ولكل عصر كتابته السائدة ، وطريقة فى النسخ ملتزمة غالبا .

ولم نقف عند الأصول العربية ، بل شئنا أن نضم إليها الترجمات الأجنبية القديمة ، وليس من بينها ما يعتد به إلا الترجمة اللاتينية ، فاستعنا بها ما وجدنا إلى ذلك سبيلا . وهى فيما يبدو ترجمة حرفية ، إلا أن حرفيتها هذه ، وإن آذنت بضعف المترجم ، تشعر أيضا بحرصه وأمانته [3] . ومهما يكن من أمرها ، فإنها لقربها من عصر ابن سينا قامت على مخطوطات عربية مباشرة ، إن لم تكن بخط المؤلف فهى بخط تلاميذه الأول ، ولهذا وزنه وقيمته . وقد عولنا عليها خاصة فيما اقترحته من ألفاظ لاتينية للمصطلحات العربية ، ولعل فى هذا بعض العون على ما نعانيه اليوم من المصطلحات الأجنبية وكيفية تعريبها .

٢ — النص المختار :

قد يلجأ أحيانا إلى مخطوط بعينه ، فيتخذ أساسا لنشر مؤلف ما ، ثم يضاف إليه فى الهامش الروايات المغايرة . ولكنا آثرنا فى نشرنا هذا طريقة النص

---

(١) ص (٦٩) .

(٢) ص (٧٠) .

(٣) ص (٧٦) .

المختار، لما تقوم عليه من تصرف وحرية ، وتسمح به من تفضيل وموازنة . وهى لهذا ولا شك أدق وأعقد ، ولكنها أصح وأنفع . ففى ضوء ما توفر لدينا من مخطوطات حاولنا أن نقدم النص الذى خيل إلينا أنه يفصح عن رأى المؤلف ويؤدى عبارته أداء كاملا .

فاجتهدنا ما وسعنا الاجتهاد ، ورجحنا ما أمكن الترجيح ، وكل ذلك عند الاختلاف والمغايرة . أما ما أجمع عليه النساخ السابقون فقد احترمنا إجماعهم، لا سيما إذا كان المعنى واضحا والتعبير مستقيما . على أنا عند تعدد الروايات لم نرجح لأدنى مناسبة، بل لاحظنا اعتبارات شتى، أهمها : استقامة المعنى وسلامته، وما ألف لدى ابن سينا من ألفاظ وتعبيرات، وما أيدته مؤلفاته الأخرى الثابتة، وأهمية مخطوط على آخر ، بحيث لم نعدل عن المخطوطات الوثيقة إلا لسبب ظاهر وقوى . وبذا آخينا بين المنهج التاريخى والمنهج المقارن ، فاحترمنا النصوص القديمة متى كانت واضحة ومستقيمة، ووازنا وقارنا كلما ساورنا شك أو قلق ، إن فى المعنى أو الأسلوب . وعنينا أن نثبت فى الهامش الروايات المختلفة منسوبة إلى مصادرها . وزيادة فى الإيضاح لم نخلط بهذه الروايات أى شرح أو تعليق، اللهم إلا مجرد الشرح اللغوى الضرورى كى لا نثقل النص ورواياته ، وهى كثيرة ، بإضافات أخرى .

على أن التزام المنهج التاريخى لم يمنعنا من استخدام علامات الترقيم على اختلافها : من شولات ، وشرط ، وأقواس ، ونقط ، وعلامات استفهام وتعجب ، وإن كان هذا لم يؤلف فى الكتابة العربية القديمة. ومن الضرورى أن نحقق وننشر بروح العصر وعلى طريقته، وأى نشر لا ييسر على القارئ مهمته لا يؤدى الغرض المطلوب منه تمام الأداء . وجمل ابن سينا الطويلة التى يكثر فيها اللف والنشر المرتب أو المشوش من أحوج ما يكون إلى علامات الترقيم ، ورب شولة تزيل غموضا ، ونقطة تغير المعنى وتسلك به مسلكا خاصا . ففى استعمال

علامات الترقيم اجتهاد وترجيح قد لا يقل عن ذاك الذى يحتاج إليه فى تفضيل رواية على أخرى .

ولقد أعفانا صاحب "الشفاء" من عبء اقتراح المناوين كلها أو بعضها ، لأن منهجه الدقيق هداه إليها ، فأخذ بها والتزمها كل الالتزام . وحرص النساخ على أن يميزوها من المعنون له بألوان مغايرة[1] . ولم نحد عنـــه فى شىء يذكر من هذا ، اللهم إلا فى إضافات ضئيلة ميزناها من الأصل[2] .

٣ — التعريف بمـا ينشر :

عالج الباحثون قديمـا وحديثا بعض أجزاء "الشفاء" فترجموها وعلقوا عليها ، واستخلصوا منها بعض النظريات . ولكن برغم هذا يمكننا أن نقرر أنه لم ينل بعد ما هو جدير به من بحث ودراسة . وقد آن الأوان لأن يشرح و يبسط ، و يحلل و يناقش ، و يربط ما فيه من آراء بجوه و بيئته أولا ، ثم بحلقات التفكير الإنسانى السابقة واللاحقة ثانيا . ولا شك فى أن نشره نشرا صحيحا من أعون الوسائل على ذلك . ولنا فى ذلك تجربة شخصية لا نتردد فى أن نسجلها ، فقد سبق لنـا أن عالجنا منطق "الشفاء" على أساس مخطوط واحد ، و إنا لنراه اليوم بعد التحقيق والنشر فى سماء أصفى ونهار أوضح[3] .

لهذا حرصنا فى مقدمة كل جزء ننشره أن نعرف به فنلخص موضوعه ، ونبين ما اشتمل عليه من آراء ونظريات أساسية ، وخاصة ما استحدثه ابن سينا أو كان له فيه تجديد واضح . ولا نزعم أنا فى ذلك نستوعب البحث أو نتعمق فى الدراسة ، فهـذا مقام آخر . و إنمـا نرمى إلى التوجيه والكشف عن أمور

---

(١) ص (٦٩) .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، ص ٩ .

(٣) Madkour, *L'Organon*, pp. 19-20.

يقتضى تحقيقها دراسات مستقلة وبحوثا مستفيضة . ولا تسمح مقدمة كهذه أساسها الإجمال والتلخيص بمناقشة المذاهب المتعارضة ومقابلة الآراء المختلفة بعضها ببعض . وإنما عنينا بوجه خاص أن نستكمل النقص فى بعض نقط قد تفوت من لم يلم بتاريخ الثقافة الإسلامية إلماما تاما .

ورأينا أن نضيف إلى المقدمة خاتمة توضح ماورد فى النص من أسماء الأعلام، سواء أكانت لأشخاص أم لكتب وأماكن . وأسماء الأعلام فى العربية كثيرة ومتشعبة ، ذلك لأن لكل فرقة رجالها ، ولكل مذهب أئمته ،لافرق فى هذا بين الساسة والعلماء،ولا بين السلف والخلف ، ولا بين أهل السلوك وأصحاب الاعتقاد ، ولا بين المقلدين والمجتهدين. ولهذا كثيرا ما يضل الباحث بين هؤلاء الأعلام،على الرغم مما اشتملت عليه العربية من كتب الطبقات وتاريخ الرجال.

وشئنا أيضا أن نشير فى هذه الخاتمة إلى بعض النصوص التى كانت لها قيمة تاريخية خاصة،فنردها إلى أصولها ، ونكشف عن شىء من آثارها. والبحث عن أصل نص فى المؤلفات العربية ليس من الأمور الهينة ، ما دام المؤلف لا يحيل على مصدر،ولا يعلن عن المعين الذى استق منه،لهذا قصرنا ملاحظاتنا على النصوص البارزة ، خشية أن نسرف فى الفروض والاحتمالات .

ورغبنا أخيرا فى أن نستخلص من كل جزء ما جاء فيه من مصطلحات علمية، معنيين بأهمها وأبرزها . وحاولنا أن نضيف إليها مقابلها الأجنبي مستعينين ما أمكن بالترجمة اللاتينية . والمصطلح العلمى لم يصل إلى ابن سينا إلا وقد استقر وتأكد ، بعد أن قضى نحو قرنين فى شىء من القلق والتردد ، ولم يطرأ عليه بعده تغيير ذو بال . ففى إحياء مصطلحاته إحياء لتراث له شأنه . على أننا نرجو أن يكون لهذا الإحياء أثر علمى ، فيساهم بنصيب فى بعض ما نعانى من مشكلة المصطلحات العربية .

يونيه ١٩٥١

مقدمة المدخل

للدكتور ابراهيم مدكور

درج مناطقة العرب على أن يقسموا المنطق إلى تسعة أقسام متدرجة ومتلاحقة ، وهي : إيساغوجي أو المدخل الذي يبحث في بعض الألفاظ الدالة على المعاني الكلية . وقاطيغورياس أو المقولات الذي يحصر عدد المعاني الكلية العليا المشتملة على جميع الموجودات . و باري إرمنياس أو العبارة الذي يبين كيفية تركيب المعاني إيجابا أو سلبا ، بحيث تصبح قضية وخبرا محتملا للصدق والكذب . وأنالوطيقا الأولى أو التحليلات الأولى الذي يعرض لتأليف القضايا ، بحيث يتكون منها قياس يفيد علما بمجهول . وأنالوطيقا الثانية أو التحليلات الثانية الذي تمتحن فيه شرائط القياس ، بحيث يصير برهانا ويكتسب به يقين لا شك فيه . وطوبيقا أو الجدل الذي يشتمل على الأقيسة النافعة في مخاطبة من قصر فهمه عن إدراك البرهان وقنع بالمحاورات الجدلية . وسوفسطيقا أو السفسطة الذي يحصي جميع المغالطات التي تحدث في العلوم والأقاويل عامة. وريطوريقا أو الخطابة الذي يوضح الأقيسة البلاغية الصالحة لمخاطبة الجماهير مدحا أو ذما ، اعتذارا أو عتبا . و بويطيقا أو الشعر الذي يشرح القياس الشعري ، وما ينبغي أن يتوفر فيه ، بحيث يكون أجود وأفخم وألذ وأمتع[1] . وكلها لأرسطو ما عدا إيساغوجي فإنه لفرفوريوس ، وقد

---

(1) ابن سينا ، تسع رسائل في الحكمة والطبيعة ، القاهرة، ١٩٠٨، ص ١١٦ — ١١٨ ؛ الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ، طبعة القاهرة ، ص ٨٤ — ٩٢ .

وضعه ليكون مدخلا لقاطيغورياس أو للمنطق جميعه[1] . ولم يلبث أن أخذعنه وأضيف إلى كتب أرسطو وجعل جزءا منها وسار مسار الشمس[2] .

"فإيساغوجى" عندهم إذن جزء من المنطق، أو بعبارة أدق، من تلك المجموعة المنطقية التي تسمى "الأرجانون". ويشهد لهذا ما نراه في ذلك المخطوط التاريخي العظيم الذي احتفظت به مكتبة باريس الأهلية ، ففيه نجد ترجمة أجزاء المنطق التسعة العربية مجموعة كلها تحت اسم "الأرجانون"، وفي مقدمتها "إيساغوجى"[3] . وعلى هـذا النحو سار ابن سينا في " الشفاء " ، فعرض لهذه الأقسام قسما قسما منذ البدء حتى النهاية[4] . وللفارابي محاولة قوية ودقيقة ترمى إلى حصر أقسام المنطق وربط بعضها ببعض ، وبيان لزوم كل قسم منها ، ويقف بها عند ثمانية فقط مستبعدا "إيساغوجى"[5] . ولكنه في مقام آخر عده مدخلا للمنطق، وعنى بشرحه والتعليق عليه[6] . وابن رشد الحريص على تعاليم المعلم الأول لم ير غضاضة في أن يضم " إيساغوجى " إلى كتبه المنطقية[7] .

---

(1) يميل مؤرخو العرب إلى اعتبار "إيساغوجى" مدخلا للمنطق جميعه ، لا للمقولات وحدها (ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٥٤ ؛ القفطى ، تاريخ الحكماء ص ٢٥٧) . ويذهب بعضهم خطأ إلى القول بأنه حل محل "إيساغوجى" آخر وضعه أرسطو نفسه ، وقد فقد (الأنصارى ، إرشاد القاصد ، القاهرة ، ١٩٠٠ ، ص ٣٣) .

(2) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٢٥٧ .

(3) Manuscrit arabe No. 2364 (882a anc.-fonds) .
بدأ الدكتور بدوى في نشر هذا المخطوط منذ ثلاث سنوات ، وأخرج منه جزءين : أولهما عام ١٩٤٨ ، ويشتمل على المقولات ، والعبارة ، والتحليلات الأولى ؛ والثاني عام ١٩٤٩ ، ويشتمل على التحليلات الثانية ، وطوبيقا ؛ وهو يتابع الأجزاء الباقية . ولم تكن مهمته ميسرة ، لأنه اعتمد على مخطوط واحد وفيه خروم كثيرة ، ولهذا لم يخل نشره من نقد وملاحظة .

(4) قنواتى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ١٤ — ٤٣ .

(5) الفارابى ، إحصاء العلوم ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص ٦٣ — ٧٢ .

(6) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٢٧٩ .

(7) Ibn Rochd., *Il Comento medio* éd. Lasino Pisa, 1872, p. 2-6; Prantl, *Geschichte der Logik*, Leipzig, 1855-1870, t. II, p. 376.

ولا نزاع أن فى المنطق الأرسطى وحدة وانسجاما ،ولكن لم يثبت أن أرسطو رتب كتبه المنطقية على النحو الذى أريد بها ، ذلك لأنه فيما يبدو لم يؤلفها تباعا على حسب هذا الترتيب ،ولئن أشار بعضها إلى بعض فإن من بينها ما لا يعرض للأخرى بوجه ما[١] . ولم تنشر فى حياة مؤلفها نشرا التزم فيه ترتيب معين ، وكل ما حدث أنها كانت تتبادل متفرقة فى اللوقيون بين التلاميذ والأتباع[٢].

والواقع أن هذا الربط والترتيب من صنع شراح أرسطو المتأخرين ، بدأ به الإسكندر الأفروديسى على صورة مختصرة[٣] . وانتقل منه إلى شراح مدرسة الإسكندرية الذين توسعوا فيه وأتموه ، وعلى رأسهم سمبليقيوس وأمو نيوس[٤]. فهم الذين عدُّوا الخطابة والشعر جزءا من المنطق الأرسطى، بينما كان الإسكندر الأفروديسى يعارض فى ذلك[٥] . ولم يتردّد أمونيوس فى أن يعد "إيساغوجى" جزءا من مجموعة "الأرجانون"[٦] . فمناطقة العرب لم ينشئوا فى هذا جديدا ؛ وإنما حاكوا سابقيهم ، وخاصة رجال مدرسة الإسكندرية ، وعهدهم بهم غير بعيد .

وربط "إيساغوجى" بالمنطق الأرسطى مقبول وواضح، أما عدُّ الخطابة والشعر جزءا منه فهذا ما لا يمكن التسليم به فى يسر . حقا إن قياس أرسطو منهج عام قابل للتطبيق على حد سواء فى البرهنة العلمية، والمناقشة الجدلية، والحجج الخطابية، والشعر باب من أبواب الخطابة . فهناك أقيسة علمية ، وأخرى جدلية، وثالثة

---

(١) Franck, *Esquisse d'une histoire de la logique*, Paris, 1855, p. 21; Madkour, *L'Organon* p. 12.

(٢) Hamelin, *Le système d'Aristote*, Paris, 1931, p. 57.

(٣) Barthélemy, *De la logigue d'Aristote*, Paris 1938. t. I, p. 130.

(٤) Ibid., t. 1, p. 31.

(٥) Dufour, Aristote, *Rhétouque*, col. Budé, Paris.

(٦) Barthélémy, *op. cit.*, p. 130; Walzer, *Zur Traditions Geschichte der aristotelische Poetik* dans *Studi Italiani* 1934, p. 10-11.

خطابية شعرية[١] . ولكن الخطابة والمنطق يختلفان عند أرسطو غاية وموضوعا ، فبينما الأولى تعتمد على احتمالات وأمور شائعة وتهدف إلى منفعة اجتماعية ، إذا بالثانى يبحث عن اليقين ويعتمد على الحقائق المطلقة الضرورية [٢] . وإذا كان للخطابة والشعر شعبة تنضمان إليها ، فما أجدرهما أن يربطا بعلوم اللسان واللغة ، أو بعلوم الاجتماع والأخلاق على نحو ما ذهب إليه تسيلر[٣] . على أن العرب أنفسهم لم يلبثوا أن فصلوا هذين القسمين عن المنطق ، وجاءت كتبهم المنطقية المختصرة خلوا منهما[٤] .

ومهما يكن من أمر هذا الخلط فإنا مضطرون — ونحن نحقق نصا — أن نسير مع المؤلف أينما سار ، وأن نلتزم الترتيب الذى اصطنعه . وسننشر كل جزء من أجزاء منطقه فى مجلد خاص ، تقسيما للعمل وتيسيرا على القارئ . ويعنينا هنا أن نبين منزلة "إيساغوجى" فى العالم العربى ، وإلى أى مدى أثر فى مدخل ابن سينا ، ثم نعرض للمخطوطات التى قام عليها النص الذى حققناه .

(ا) إيساغوجى وأثره فى العالم العربى

افتتح فرفوريوس فى القرن الثالث الميلادى عهد مشائية جديدة عمرت نحو ثلاثة قرون ، وتعهدها من بعده رجال مدرسة الإسكندرية دون استثناء[٥] . إلا أنها كانت مشائية موفقة تجمع بين أفلاطون وأرسطو ، وتضم المدارس

---

(١) الفارابى ، إحصاء العلوم ، ص ٦٣ — ٧٠ .

(٢) Dufour, *op. cit.* t. p. 13.

(٣) Zeller, *Die Philos. der Griechen*...Zweiter Teil, Zweite Abteilung, Berlin, 1879, p. 108.

(٤) انظر مثلا منطق "الإشارات" لابن سينا ، أو "معيار العلم" للغزالى أو "البصائر النصيرية" للساوى .

(٥) Ravaisson, *Essai sur la Mét. d'Aristote*, Paris, 1846, II, 540; Renan, *Averroès*, p. 93.

اليونانية بعضها إلى بعض[١] . وهى بهذا أقرب إلى مفكرى الإسلام روحا ، فضلا عن أنها ألصق بهم زمنا . وتأكيدا لهذا التوفيق حرص فرفوريوس على أن يشرح أرسطو ، فى الوقت الذى شرح فيه بعض المحاورات الأفلاطونية الكبرى[٢] . ومن الغريب أن العالم العربى لم يقف على أى شرح من شروحه لمؤلفات أفلاطون ، فى حين أنه عرف شروحه لأرسطو ، وعده بين تلاميذه الذين يحسنون التعبير عن آرائه[٣] . وإذا كانت شروحه الأرسطية لم تترجم كلها إلى العربية ، فإنها كانت موجودة بالسريانية ، وهذه كانت لغة علم وثقافة فى الأوساط الإسلامية فترة من الزمن إلى جانب العربية[٤] .

ولقد عرف العرب أيضا فرفوريوس المؤرخ والمؤلف ، فنقلوا عن تاريخه للفلاسفة قطعا شتى[٥] . وعنوا خاصة بمؤلفه المشهور ، " إيساغوجى " ، الذى نال فى القرون الوسطى عامة حظا كبيرا[٦] . فترجم إلى اللاتينية منذ القرن الخامس الميلادى ، وفى التاريخ نفسه تقريبا ترجم إلى السريانية ، وعن هذه

---

(١) Porphyre, *Vie de Plotin*, tr. Bréher, col. Budé, I,p.15; Vacherot, *Hist, crit.de l'école d'Alex.*. Paris, 1946, II, 432.

(٢) Picavet, *Porphyre*, dans la *Grand Encyc.*; Bréhier, *Hist. de la philos*, Paris., 1928, t,I,p. 432.

(٣) الشهرستانى ، ملل جـ ٣ ، ص ٥٣ — ٥٤ ، ٨٨ — ٩٣ ؛ القفطى تاريخ الحكماء ، ص ٣٥ ، ٣٩ ، ٤٢ .

(٤) ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٥٤ — ٣٥٥ .

(٥) ابن أبى أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ١ ، ص ٣٨ ، ٤٢ .

(٦) Bidez, *Vie de Porphyre*, Gand, 1913, p. 59.

يظهر أن العرب وقفوا على أن فرفوريوس لم يضع هذا الكتاب إلا بناء على طلب وجه إليه ، ورغبة فى تيسير كلام أرسطو (القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٢٥٧ — ٢٥٨ ؛)

Bidez, *op. cit.* p. 58-59.

نقل إلى العربية بعد ذلك بنحو قرنين[1] . ولعله من أول المترجمات المنطقية والفلسفية[2] . ويظهر أن العرب لم يقنعوا بهذه الترجمة الأولى ، فأعادوا ترجمته مرة أخرى[3] . وترجموا معه بعض شروحه السابقة ، كما اضطلعوا هم أنفسهم بشرحه وتلخيصه[4] .

وإذا كان فرفوريوس قد شاء فى كتابه هذا أن يشرح فقط خمسة ألفاظ يكثر ورودها فى " الأرجانون " ، وهى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض ، فإنه رسم بشرحه هذا للمدرسيين منهجا صادف هوى من نفوسهم ، قدر له أن يحيا عدة قرون . فصنف هذه الألفاظ ورتبها ، ووازن بعضها ببعض مستمدا مادته كلها تقريبا من أرسطو . وعلى هذا درج المدرسيون غالبا فى بحثهم وتأليفهم ، فعنوا خاصة بالمناقشات اللفظية ، وتفننوا فى التقسيم والتبويب ، وبذا وضع " فرفوريوس " الحجر الأول فى بناء الفلسفة العربية والفلسفة المدرسية[5] .

---

(1) *Bréhier, Hist. de la philos. t. p. 529; Baumstark, Aristoteles bei den Syrern von V bis VIII jahrhundert,* Leipzig, 1900, p. 130 et suiv.

هنا نجد تاريخ "إيساغوجى" فى السريانية مفصلا

Kraus, *Zu Ibn al-Muqaffa'*, dans *Riv. d. St. Or.* XIV, 1923 p. 1-20

(2) Madkour, *L'Organon,* p. 31-32.

(3) الأرجانون (مخطوط باريس) نهاية إيساغوجى ، حيث قيل : «نقل أبى عثمان الدمشقى ، وقوبل بنسخة مزورة على يحيى بن عدى ، فكان موافقا» .

(4) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٢٧٩ ، ٣٢٣ ؛ ابن أبى أصيبعة ، عيون الأنباء ، جـ ، ص ١٠٥ ، ٢٠٠ ، ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ، جـ ٢ ، ص ١٣٨ . وقد عرف العرب من شروح إيساغوجى القديمة شرحى أمونيوس ويحيى النحوى ، أما شراحه منهم قبل ابن سينا فكثيرون ؛ وأهمهم أبو بشر متى بن يونس ، وأبو نصر الفارابى ، واختصره حنين بن إسحق والكندى .

(5) Renan, *Averr.*, p. 92.

ومن الناحية المنهجيـة استولت فـكرة المدخل أيضا على كثيرين من مؤلفى الإسلام ، وخاصة فى القرنين الثانى والثالث للهجرة ، فرأوا ضرورة التمهيد للدراسات المفصلة بجوث مختصرة تقدم لها ، وتيسر أمرها[1] . وألفوا مداخل لبعض العـلوم كالفلك والرياضـــة والطب والكيمياء والطبيعة ، أو لبعض الأشخاص والمدارس ، ووصلتنا نمـاذج منها[2] . امتن هـذه السنة جماعة السريان ، من نساطرة ويعاقبة ، الذين اضطلعوا بعبء الترجمة العربية الأكبر ، وحاكاهم فيها فريق من المؤلفين المسلمين فيما بعد . وربما كانت هذه المداخل أول ضوء ألقى فى أفق الدراسات العقليـة فى الإسلام . وبذا طغت كلمة " مدخل " العربية على كلمة " إيساغوجى " اليونانيـة الأصل ، وحلت محلها فترة طويلة من الزمن . ولكنا رأينا الأخيرة تعود إلى الظهور وإن تكن فى ثوب آخر ، فقد تخيرها مؤلف عربى فى القرن الثالث عشر الميلادى اسما لمختصر فى المنطق قدر له أن يتدارس إلى اليوم[3] .

ومن الناحية الموضوعيـة لم يكن أثر " إيساغوجى " بأقل من أثره المنهجى ، فقد وضع دعائم نظرية الكليات الخمس التى تعد بابا هاما من أبواب المنطق العربى . حقا إن إخوان الصفاء شاءوا أن يضيفوا إلى ألفاظ فرفوريوس لفظا سادسا هو الشخص ، ظنوا أنه فى حاجة إلى الشرح بدرجة لا تقل عن ألفاظ " إيساغوجى "[4] . ولكنهم بهذا خرجوا بنظرية المؤلف عن أساسها ، وعدوا الأمر مجرد توضيح لفظى ، مع أن فرفوريوس ، وإن عنى بهذا التوضيح ، كان يرمى أولا وبالذات إلى حصر الكليات تحت صنوف معينة . لهـذا لم يجاوز

---

(1) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ١١٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٣٦٩ ؛ ابن أبى أصيبعة ، عيون الأنباء ، جـ ١ ، ص ١٩٨ .

(2) الفارابى ، الثمرة المرضية ، ليدن ، ١٨٩٢ ، ص ٤٩ وما بعدها ؛ Madkour, *L'Organon*, p. 71.

(3) الأبهرى ، إيساغوجى ، القاهرة ، ١٩١٦ .

(4) إخوان الصفاء ، رسائل ، القاهرة ، ١٩٢٨ ، جـ ١ ، ص ٣١٢ .

اقتراح الإخوان دائرة " رسائلهم " . وفيما وراء ذلك بقيت تعريفات " إيساغوجى " ومقارنته للكليات بعضها ببعض مرعية فى جملتها . و"مدخل" ابن سينا الذى نحن بصدده أكبر شاهد على ذلك . ولقد وصل الأمر بالكندى أن قال : إن " إيساغوجى " هو الكتاب الذى ينبغى أن يبدأ به طلاب الفلسفة جميعا ، لما فيه من وضوح وجلاء[1] .

(ب) مدخل ابن سينا

تلق ابن سينا "إيساغوجى" ومعه شروحه الحديثة والقديمة، العربية والمعربة، فتأثرها جميعا وأخذ عنها . وبذا نخطئ إن زعمنا أن مدخله ليس شيئا آخر سوى "إيساغوجى"، فإنه وإن حاكاه أضاف إليه أبوابا لم يعرض لها فرفوريوس أو توسع فيما اكتفى بالإشارة إليه . فتحدث مثلا عن حقيقة المنطق وصلته بالعلوم الأخرى ، وعن موضوعه ومنفعته ، وعن الفكر واللغة ، وعقد فصلا للوجود الثلاثى للكليات ، فقسم الجنس إلى طبيعى ، وعقلى ، ومنطقى ، وهذا ألصق ما يكون بنظرية المعرفة[2] . وبذا أضحى مدخله مقدمة حقيقية للمنطق جميعه ، بدل أن يكون مقدمة للقولات فقط .

وفوق هذا فى شرحه للألفاظ الخمسة يعرض مادة أغزر كثيرا مما نجد فى " إيساغوجى "، وإن لم يكن فيها جديد يعتد به ، اللهم إلا أن يحاول ربط نظرية الكليات بنظرية التعريف ربطا وثيقا . فيلاحظ أن النظرية الأولى تخدم الثانية من ناحيتين ، فهى تعد لها وسائل التعريف ، إذ أن الحد الحقيق إنما يتم بالجنس والفصل القريب[3] . وتعريف الكليات الخمس واحدا واحدا

---

(1) Périer, *Yahya ben'Adi*, Paris, 1920, p. 96 en bas.

(2) ص (٦٢) .

(3) ابن سينا ، المدخل ، ص ٤٨

فرصة مواتيــة لتطبيق نظرية الحد أوسع تطبيق[1] . لهــذا لم يكن غريبا أن يعيب ابن سينا على فرفوريوس بعض تعريفاته الناقصة ، التى حاول فيها أن يعرف الشيء بما هو أغمض منه ، «وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا بيــان »[2] . و باختصار يمكننا أن نقول إن مدخل ابن سينا دراسة واسعة لنظرية التعريف الأرسطية ، بقدر ما هو شرح للكليات الخمس ، ولم يغب عنه ربط هــذه الكليات بنظرية التعريف التى بينها أرسطو فى التحليلات الثانية[3] .

١ — المنطق والعلوم الأخرى :

شجر خلاف قديم حول طبيعة المنطق وصلته بالفلسفة . ومنشؤه أن أرسطو لم يحتفظ له بمكان فى قسمته السداسية المشهورة للعــلوم الفلسفية ، فى حين أن الرواقيين اعتبروه صراحة جزءا من الفلسفة . فلم يكن بد من أن يدافع الإسكندر الأفروديسى — وهو المشائى المخلص — عن وجهة نظر أستاذه ، و يبين أن المنطق حقيقة ليس جزءا من الفلسفة ، بل هو مجرد آلة لها ، ومن هنا أطلقت كلمة أرجانون ὄργανον اليونانية على المنطق جميعه[4] . الأمر الذى لم يقل به أرسطو ، وإن كان قد مهد له ، ذلك لأنه كان يعد منطقه أشبه ما يكون بمنهج عام وثقافة أولية ينبغى تحصيلها قبل البدء فى العلوم الأخرى[5] .

ومنذ القرن الثالث الميلادى ، وهــذه النقطة من مشاكل المنطق الأولى ، فليس ثمة كتاب من الكتب المنطقية إلا و يتساءل فى أوله عما إذا كان المنطق

(١) المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٤) Barthélemy, *De la logique d'Aristote* I., 13.

(٥) Franck, *Esquisse*, p. 20; Hamelin, *Le système d'Aristote*, p. 87-88; Ross, *Aristotle*, London, 1930, p. 36.

علما أو فنا ، جزءا من الفلسفة أو مقدمة لها . وكان طبيعيا أن تنتقل خصومة المشائين والرواقيين إلى العالم العربي ، عن طريق شراح أرسطو ومؤرخى فلسفته ، وقد شغل بها مناطقة العرب ، وقدموا لها حلولا متحدة أو متشابهة .

وابن سينا ، و إن كان لايجد تحتها طائلا ، يعقد لها فصلا طويلا فى مدخله ، ويعالجها فى بسط و إسهاب[1] . وقد لمس منشأ الخلاف الحقيق بين المشائين والرواقيين ، فبدأ بتحديد المعنى المراد من الفلسفة ،وفى ضوء هذا التحديد يمكن الحكم على المنطق هل هو جزء منها أو مقدمة لها ؟ ولقد بذل جهدا عنيفا فى إثبات أن الدراسات الفلسفية لا يمكن إلا أن تكون نظرية وعملية ، لأنها إما أن تنصب على الوجود الذهنى أو الوجود الخارجى ؛ وأن النظرية لا يمكن إلا أن تكون طبيعة ، ورياضة محضة ، وعلما إلهيا ؛ وأن العملية لا يمكن إلا أن تكون سياسة،وتدبير منزل ، وأخلاقا[2] . ومع هذا ينتهى إلى القول بأنه يمكن أيضا أن يعتبر كل بحث نظرى فلسفة ، سواء اتصل بأحد الوجودين السابقين أو بهما معا ، أو أعان على فهمهما[3] .

و إذن فالمنطق صالح لأن يكون آلة للفلسفة أو جزءا منها . «فمن تكون الفلسفة عنده متناولة للبحث عن الأشياء،من حيث هى موجودة،منقسمة إلى الوجودين المذكورين ، فلا يكون هذا العلم عنده جزءا من الفلسفة ، ومن حيث هو نافع فى ذلك فيكون عنده آلة فى الفلسفة . ومن تكون الفلسفة عنده متناولة لكل بحث نظرى ومن كل وجه ، يكون أيضا هذا عنده جزءا من الفلسفة ، وآلة لسائر أجزاء الفلسفة»[4] . توفيق يخفف كثيرا من حدة الخصومة بين المشائين

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٢ — ١٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٢ — ١٤ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٥ — ١٦ .

والرواقيين ، ولا ندهش له من موفق كابن سينا . على أنه لايتردّد فى أن يعلن أن «المشاجرات التى تجرى فى مثل هذه المسألة فهى من الباطل ومن الفضول: أما من الباطل فلأنه لا تناقض بين القولين ، فإن كل واحد منهما يعنى بالفلسفة معنى آخر ، وأما من الفضول فإن الشغل بأمثال هـذه الأشياء ليس ممـا يجدى نفعا »[1] .

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف وفضه ، فإن ابن سينا يرى أن المنطق ذو طابع نظرى وعملى فى آن واحد ، فهو علم لمـا يشتمل عليه من قوانين وقواعد ودراسات نظرية ، وآلة توصل إلى استخلاص المجهول من العـلوم[2] . أو بعبارة أخرى هو علم آلى ، كما يسميه أحيانا[3] . وهذا ما استقر عليه تقريبا رأى كبار فلاسـفة الإسلام . فالفارابى يقول إن القوانين المنطقية تمتحن بهـا المعقولات ، كما تقاس الأجسام بالموازين والمكاييل[4] . والغزالى يسمى المنطق تارة علم الآلة وأخرى علم الميزان[5] . وابن رشد ، على نحو شبيه بابن سينا ، يعده بين الصنائع المعينة والمسددة فى الدراسات الفلسفية[6] . ولسنا فى حاجة أن نشير إلى أن لفظ " الآلة " العربى وليـد لفظ الـ ὄργανον اليونانى ، كما تولدت عنه ألفاظ أخرى بنفس المعنى فى اللاتينية واللغات الأوربية الحديثة[7] .

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) ابن سينا ، منطق المشرقيين ، ص ٨ .

(٤) الفارابى ، إحصاء العلوم ، ص ٥٤ .

(٥) الغزالى ، معيار العلم ، القاهرة ، ١٩٢٧ ، ص ١٢ .

(٦) ابن رشد ، ما بعد الطبيعة ، طبعة القاهرة ، ص ٢ .

(٧) نكتفى بأن نشير إلى :

(*a*) Novum organum de Bacon.

(*b*) L'art de penser de Port-Royal.

٢ — موضوعه ومنفعته :

العلم ضربان : تصور يراد به إدراك المفرد كما يتصور الإنسان أو الحساس، وتصديق يراد به إدراك النسبة فيضم مفردان أحدهما إلى الآخر ، وتعقد بينهما صلة تحتمل الصدق أو الكذب ، مثل قولنا : الإنسان حساس . وواضح أن كل تصديق يقتضي تصورا ، ولا عكس[1] . هذان في رأى ابن سينا هما بابا المعرفة العادية الوحيدان ، بعد الفطرة والبديهة التي هي في الحقيقة قليلة المعونة ، لأن العلم في أغلبه مكتسب لا فطري[2]. وندع جانبا المعرفة ، القائمة على الكشف والإلهام ، لأنها مقصورة على فريق قليل من الناس مؤيد بعون من الله[3] .

وما أشبه تصوره بالإدراك الحسي في علم النفس الحديث ، وتصديقه بالحكم وإن كان حكمه يقتضي ضربا من الجزم والاعتقاد على نحو ما يرى اسبينوزا وتين[4]. ذلك لأنه حكم يقوم على تفكير وروية ، أو بعبارة أخرى هو حكم منطقي ، لا مجرد ربط بين طرفين كما يحدث في أحكامنا الدارجة التي لا حصر لها . ومن هنا اختلط الحكم لديه بالاستدلال ، فتصديقه يشمل الأمرين معا . ونحن لا ننكر أن الاستدلال حكم مركب ، ولكنهما سيكولوجيا عمليتان عقليتان متميزتان .

ومهما يكن من أمر هذا الخلط المألوف في الدراسات السيكولوجية القديمة ، فإن ابن سينا يجد في التصور والتصديق الدعامة الأولى للمنطق ، فعليهما تعتمد النظريات المنطقية المختلفة ، وليس ثمة منطق إلا وله أساس من علم النفس . فتصوراتنا وتصديقاتنا تخطئ وتصيب ، ولا بد من وضع قواعد لكل منها .

---

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٦ — ١٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٤) Delacroix, *Traité de Psychologie*, Paris, 1924, t. II. p. 146.

وجماع قواعد التصوّر نظرية القول الشارح أو التعريف ، ومن التعريف ما هو حد أو رسم ، أو مثال ، أو علامة ، أو اسم . وجماع قواعد التصديق نظرية الحجة ، ومن الحجج ما هو قياس ، أو استقراء ، أو تمثيل ، أو غير ذلك[١] .

فموضوع المنطق إذن نظريتان أساسيتان ، تعريف يوصلنا إلى تصوّرات صحيحة ، وإدراك للمعانى على وجهها ؛ وبرهنة ترسم لنا وسائل التصديق وتميز بين الصواب والخطأ . وما عدا هاتين النظريتين من بحوث منطقية ، إنما هو إعداد وتفريع لها . والتقابل بينهما عند ابن سينا واضح إلى حد أن ڤاتييه مترجم منطق " النجاة " فى القرن السابع عشر اقترح أن يقسم هذا المنطق إلى بابين : التعريف والقياس[٢] . ولا شك فى أن هذا التقابل هو الذى حمل الغزالى أيضا فى أحد كتبه على أن يحصر المنطق فى هذين البابين[٣] .

ولقد عرض أرسطو فى منطقه للقياس والتعريف ، ولكن الأول كان هدفه الرئيسى بل والوحيد. ولم يذكر التعريف إلا عرضا ، فتحدث عنه فى "التحليلات الثانية" ليميزه من البرهان ، وفى "طوبيقا" ليتم به المناقشات الجدلية[٤] . أما مناطقة العرب ، وابن سينا خاصة ، فقد عنوا بالتعريف عناية كبيرة ، وأدركوا — على نحو يقربهم من المحدثين — ماله من أثر منهجى فى البحث العلمى ، لذلك حرصوا على أن يجمعوا طوائف من التعريفات العلمية المقررة ، إيمانا منهم بأنها مفاتيح العلوم ومبادئها[٥] . وفى العربية عدد غير قليل من كتب التعريفات

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٨ .

(٢) Vattier, *La logique du Fils de Sina*, Paris, 1659, p. 1-2.

(٣) الغزالى ، محك النظر ، طبعة القاهرة ، ص ٤ — ٦ .

(٤) Franck, *Esquisse*, p. 120; Hamelin, *Le Système d'Aristote*, p. 96.

(٥) نذكر من بين هذا على سبيل المثال "رسالة فى الحدود والرسوم" لإخوان الصفاء (رسائل جـ ٢ ، ص ٣٥٩ — ٣٧٠) ؛ و "رسالة الحدود" لابن سينا (تسع رسائل ، ص ٧٢ — ١٠٢) ؛ وتعريفات كثيرة للغزالى فى كتابيه "معيار العلم" (ص ١٨٢ — ١٩٨) و "محك النظر" (ص ١٠٧ — ١٣٣) .

والمصطلحات ، "كمفاتيح العلوم" للخوارزمى ، و "التعريفات" للجرجانى ، و"كشاف اصطلاحات العلوم" للتهانوى .

نستطيع أن نقرر أن التفرقة بين التصوّر والتصديق نقطة بدء ثابتة فى كتب المنطق العربية على اختلافها . نراها لأول مرة عند الفارابى ، ثم تمتد من بعده إلى اليوم [١] . وقد توسع فيها المناطقة المتأخرون إلى حد الإسراف أحيانا ، فأحاطوها بمناقشات لفظية عقيمة ، واختلفوا مثلا فى حصر عدد التصوّرات التى يشتمل عليها تصديق واحد[٢] .

ويزعم "نالينو" أن فكرة التصوّر والتصديق مستمدة من الفلسفة الإشراقية ، إلا أنهما فى تاريخهما وموضوعهما يبعدان عن ذلك كل البعد ، فهما أسبق وجودا من الفلسفة الإشراقية الإسلامية ، وهدفهما منطق وهذا مالا يعنى كثيرا فلسفات الإشراق بوجه عام[٣] . ولنا أن نعقد صلة بينهما وبين ماذهب إليه أرسطو من قسمة المعرفة إلى حدسية وعقلية [٤] . ولكنا نرجح أنهما صدى لصورة من صور ذلك التقابل الذى ولع به الرواقيون ، ونعنى بها تقابل الـ φαντασία والـ συγκατάθεσις [٥] . وهذا مظهر من مظاهر سريان الأفكار الرواقية إلى المنطق الأرسطى ، وتآخيها معه وامتزاجها به بحيث أصبحت قطعة منه .

---

(١) الفارابى ، مبادئ الفلسفة القديمة ، القاهرة ، ١٩١٠ ؛ عيون المسائل ، ص ٢ — ٣ .

(٢) الباجورى ، حاشية على متن السلم ، القاهرة ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢٥ .

(٣) Nallino, *Riv. d. St. Or.*, *X*, 1925, 433-467.

(٤) Aristote, *Dern. Anal.* L. I., ch. I., 5; Madkour, *L'Organon*, p. 54-55.

(٥) Kraus, *Abstracta Islamica*, 1936, p. 220.

ومما يلفت النظر أن الدعامة السيكلوجية التي تخيرها العرب أساسا لنظرياتهم المنطقية تذكرنا — من بعض النواحي — بدعامة أخرى مشابهة قال بها بويس ، وملخصها أن المنطق يعتمد على ثلاث عمليات عقلية ، وهي الإدراك ، والحكم ، والاستدلال(١) . وجاء مناطقة بور رويال فأضافوا إليها ، متأثرين بديكارت ، دعامة رابعة تصوب إلى المنهج ، وهي الترتيب(٢) .

وفي ضوء موضوع المنطق نستطيع أن نبين منفعته ، فهو الذي يعصمنا من الخطأ في إدراك المعاني وتصورها تصورا صحيحا ، بما يقدم لنا من قواعد الحد الحقيق ، والتفرقة بين الذاتي والعرضي ، وبين ما يقوِّم الماهية ومالا يقوِّمها . ويعصمنا أيضا من الخطأ في التصديق والانتهاء إلى أحكام ونتائج باطلة أو غير مسلمة ، فيرسم لنا طرائق البرهان الموصل إلى اليقين ، ويحذرنا من السفسطة التي تؤدي إلى الغلط أو المغالطة(٣) .

وقد يتفق للإنسان بفطرته أن يهتدى إلى حد حقيقى موجب لتصور صحيح ، أو إلى حجة مقنعة تؤدى إلى تصديق حق ، إلا أن الفطرة لا يؤمن غلطها ، وإن أصابت فما أشبهها برمية من غير رام . ولو قلنا بها وحدها لألغينا العلم والصناعات كلها ، على أنها لو كانت كافية ما تعددت المذاهب ، وما اختلف الناس فيما بينهم ، بل وما ناقض الإنسان نفسه(٤) .

---

(١) Janet et Séailles, *Hist. de la philos.*, Paris, 1928, p. 496: Ces trois opérations sont : concevoir, juger et raisonner.

(٢) Arnaud, *La Logique de Port Royal*, Paris, 1877, p. 27: Ces quatre actes principaux de l'esprit sont : concevoir, juger, raisonner et ordonner.

(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٨ — ١٩ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٩ .

وليس معنى هذا أن تعلم المنطق يعصم حتما من الخطأ ، فكم من مناطقة يخطئون. ولكن كثيرا ما يرجع خطؤهم إلى أنهم لم يستوفوا صناعتهم، أو لم يلتزموها فى بعض المواضع وعولوا على الفطرة، أو لم يحسنوا استخدامها. ومهما يكن فخطأ صاحب العلم والصناعة أقل بكثير من المحروم منهما. ونسبة المنطق إلى الروية الباطنة التى تسمى النطق الداخلى ، كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التى تسمى النطق الخارجى ، أو كنسبة العروض إلى الشعر [١]. وقد تغنى الفطرة البدوية عن النحو ، كما تغنى القريحة الشعرية عن العروض [٢]. أما صناعة المنطق فلا غنى عنها لمن يحاول اكتساب العلم بالنظر والروية [٣].

قد لا يستساغ اليوم كثيرا ذلك الإسهاب فى بيان فوائد المنطق ومنفعته ، إلا أنه كان طبيعيا وضروريا فى عصر ابن سينا. كان طبيعيا لأن البحث فى ثمرة كل علم جزء من مقدماته اللازمة [٤]. وضروريا لأن الدراسات الفلسفية كانت تقاس بمقياس الحاجة والفائدة ، بل وبمقياس الشرع أيضا ، فحرم بعضها وأبيح البعض الآخر. والمنطق خاصة مما أجيز الاشتغال به على الأرجح ، لما فيه من مزايا ، ولأنه لا يتعلق بشيء من الدين نفيا وإثباتا [٥]. وربما كان لازما ومما ينبغى تحصيله ، لأنه يعين على إثبات وجود الله وصفاته [٦].

(١) "النطق الداخلى" و"النطق الخارجى" تعبيران لابن سينا يذكراننا بتقابل آخر مشهور لدى الرواقيين وهو λόγος προφορικος λόγος ἐνδιάθετος

(٢) ليس ابن سينا أول مبتكر لتشبيه المنطق بالنحو أو بالعروض ، فقد سبقه الفارابى إلى ذلك (إحصاء العلوم ، ص ٥٨ — ٦٢) ؛ وردده الغزالى (معيار العلم ، ص ٢٦) ؛ وأخذ به المناطقة المتأخرون ، وكلنا يذكر بيت "السلم" المشهور :

وبعد فالمنطق للجنان ‏ ‏ ‏ ‏ نسبته كالنحو للسان

(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ٢٠ .

(٤) Madkour, *L'Organon*, p. 48-49.

(٥) الغزالى ، المنقذ من الضلال ، طبعة القاهرة ، ص ٣ .

(٦) ابن رشد ، فصل المقال ، طبعة القاهرة ، ص ٣ .

٣ — الفكر واللغــة :

المعنى وثيق الصلة باللفظ الذى يؤديه ، لأنه ثوبه ووعاؤه ، وبدونه يضل ويصبح وكأن لاوجود له . فلا يمكن تبادله بين الأفراد ، بل ولا استحضاره فى ذهن الفرد الواحد؛ وقديما قالوا إن التفكير حديث نفسى . ومن هنا ارتبط التفكير باللغة ، واحتاج منطق المعانى إلى شىء من دراسة الألفاظ

وفى جو البلاغة والحوار اليونانى نشأ منطق أرسطو، وهو نفسه يشتمل على مباحث لفظية ولغوية متفرقة ، فنظرية المقولات تعتبر إلى حد ما تصنيفا لطائفة من الألفاظ ، وقد قامت على التفرقة بين المترادف والمشترك[1] . و" كتاب العبارة " أو " اللغة " كما يسمى أحيانا ، يشرح أجزاء الجملة ويبين كيفية تكوينها . ويمكن أن يعد " طوبيقا " دراسة مفصلة لطائفة من الألفاظ[2] .

وبعد أرسطو اطردت السنة ، فلم يجد تلاميذه وشراحه بدا من أن يعرضوا فى دراستهم المنطقية لبعض مباحث الألفاظ ، على أنها مقدمة ووسيلة لا جزء وغاية ، وما " إيساغوجى " إلا تصنيف آخر لمجموعة منها . بيد أن الرواقيين لم يقفوا عند هذا الحد ، فقد غلوا وعدوا المنطق جدلا كله ، وخلطوا بينه وبين الريطوريقا ، فأضحت دراسة الألفاظ من أهدافه الأساسية .[3] وبذا خرجوا على فكرة المعلم الأول مما دفع المشائين — وفى مقدمتهم الإسكندر الأفروديسى — أن يردوا عليهم ، ويثبتوا أن البحوث اللغوية ليست إلا مجرد تمهيد للمنطق[4] .

---

(١) Barthélemy, *Catégories* dans *Dict. des Sc. philos.*, p. 248.

(٢) Hamelin, *Le système d'Aristote*, p. 97

(٣) عثمان أمين ، الفلسفة الرواقية ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ٨٧ — ٨٨ ؛

Janet et Séailles, *Hist. de la philos.*, p. 490.

(٤) Prantl, *Gesch d. Logik*, 436 et suiv.

وقد انتقلت هذه الخصومة كما انتقل غيرها إلى العالم العربى ، وفصل فيها ابن سينا على النحو الآتى : «وأما النظر فى الألفاظ فهو أمر تدعو إليه الضرورة، وليس للمنطق — من حيث هو منطق — شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاورة. ولو أمكن أن يتعلم المنطق بفكرة ساذجة إنما تلحظ فيها المعانى وحدها ، لكان ذلك كافيا . ولو أمكن أن يطلع المحاور فيه على ما فى نفسه بحيلة أخرى ، لكان يغنى عن اللفظ ألبتة. ولكن لما كانت الضرورة تدعو إلى استعمال الألفاظ ، وخصوصا ومن المتعذر على الروية أن ترتب المعانى من غير أن تتخيل معها ألفاظها ، بل تكاد تكون الرويّة مناجاة من الإنسان لذهنه بألفاظ متخيلة ، لزم أن تكون للألفاظ أحوال مختلفة تختلف لأجلها أحوال مايطابقها فى النفس من المعانى ، حتى يصير لها أحكام لولا الألفاظ لم تكن . فاضطرت صناعة المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظرا فى أحوال الألفاظ ، ولولا ما قلناه لما احتاجت أيضا إلى أن يكون لها هذا الجزء ، فلا خير فى قول من يقول إن المنطق موضوعه النظر فى الألفاظ من حيث تدل على المعانى ، وإن المنطق إنما صناعته أن يتكلم على الألفاظ من حيث تدل على المعانى ، بل يجب أن يتصور أن الأمر على النحو الذى ذكرناه . وإنما تبلد فى هذا من تبلد وتشوش من تشوش ، بسبب أنهم لم يحصّلوا بالحقيقة موضوع المنطق »[1].

فَصل فى الموضوع صريح وواضح ، فيه تأييد للشائية ولاشك ، ولكنه يحمل فى ثناياه ضربا من التجديد ، فابن سينا فى رجائه أن تحل محل الألفاظ وسائل أخرى لأداء المعانى ، يتنبأ باللوجستيقا قبل أن تتكون بنحو ثمانية قرون . ولاغرابة فإنا نراه فى "رسالته النيروزية" يحاول أن يؤدى بعض المعانى الفلسفية بواسطة الحروف ، فيكوّن من ذلك ضربا من الجبر الفلسفى شبيها بالجبر المنطق الذى انتهى اليه رسل وكوتورا [2] .

(1) ابن سينا ، المدخل ، ص ٢٢ — ٢٣ .

(2) ابن سينا ، تسع رسائل ، ص ١٣٨ — ١٤٠ .

وفى انتظار تحقيق هذا الرجاء لم يكن فى وسعه إلا أن يجارى السلف، ويدرس فى المنطق مع المشائين بعض المباحث اللفظية، على أساس أنها وسائل فحسب. فيقسم اللفظ إلى مفرد ومركب ، والمفرد إلى جزئى وكلى [1]. ويعرض لنسبة الألفاظ إلى المعانى ، هل هى مشتركة كإطلاق لفظ العين على الباصرة وعلى الينبوع ، أو متواطئة كدلالة الحيوان على الإنسان والفرس والطير ؛ أو مترادفة كدلالة الراح والعقار على الخمر ، أو متزايلة لاصلة بينها كالنبات والحيوان والجماد [2]. ويفصل القول فى الدلالات مبينا أنها أنواع ثلاثة : دلالة مطابقة مثل دلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق ، ودلالة تضمن مثل دلالة الإنسان على الحيوان فقط أو على الناطق ، ودلالة التزام مثل دلالة المخلوق على الخالق [3] .

ولا نزاع فى أن هذه المباحث قد تأثرت بما عاصرها فى الإسلام من دراسة الألفاظ فى اللغة والفقه والتفسير [4]. ولكنها تصعد أيضا إلى أصلين يونانيين: أحدهما أرسطى ، ونعنى به مقدمة "المقولات" التى عالج فيها أرسطو التفرقة بين المشترك والمترادف [5]. والآخر رواقى ، وهو تلك الدراسة الواسعة للدلالات ، ونظرية الـ "ليكتون" λεκτόν إلى حد أن سمى المنطق الرواقى علم الدلالات . وقد عنى الرواقيون خاصة بدلالة الالتزام التى نجدها بنصها لدى ابن سينا ومناطقة العرب، وإن كانوا لم يرتبوا عليها كل ما قصد إليه الرواقيون من نتائج [6]

(1) ابن سينا ، المدخل ، ص ٢٤ — ٢٦ ؛
Madkour, *L'Organon*, p. 61-52

(2) ابن سينا ، مقولات (مخطوط الشفاء ، المتحف البريطانى) .

(3) ابن سينا ، منطق المشرقيين ، ص ١٤ — ١٥ .

(4) Madkour, *L'Organon*, p. 60-61, 62-63.

(5) Aristote, *Catégories*, ch. I,§ 1,5.

(6) Brochard, *Etudes d. philos. anc. et moderne*, Paris, 1912, p. 221-225.

٤ – الوجود الثلاثى للكليات :

ببعض جمل عابرة فى أول "إيساغوجى" استطاع فرفوريوس أن يثير فى القرون الوسطى مشكلة من أعقد المشاكل الفلسفية ، وكأنما كان لابد لها أن تثار ، لأنها تلخص الخلاف بين الأفلاطونية والمشائية[1] . وهذه الجمل هى : «لن أبحث مطلقا عما إذا كان للأجناس والأنواع وجود فى الخارج، أو هى مجرد تصورات فى الذهن ؟ وإن كانت موجودة فى الخارج فهل هى جسمية أولا جسمية؟ وإن كانت لاجسمية فهل هى مفارقة للمحسوسات أو لا وجود لها إلا فيها ؟ هذا بحث دقيق ويقتضى مناقشة طويلة لا يتسع لها موضوعنا»[2] . وضع فرفوريوس المشكلة إذن ، وترك لخلف حلها .

والأمر هو أن لدينا الأشخاص من جانب ، والأجناس والأنواع من جانب آخر . ونحن نقرر وجود الأولى لأننا نراها ونلمسها ونحس بها فى اختصار ، أما الثانية فسبيلنا إليها تصور ذهنى محض . فهل نعترف لها بوجود واقعى كوجود الأشخاص ، أو هى ليست إلا ضربا من التجريد الذى كونه الذهن واللغة ، أو نثبت لها وجودا من نوع خاص غير الوجود الحسى ؟ هذه هى المذاهب الثلاثة التى أثارتها مشكلة الكليات ، وهى الواقعية ، والاسمية ، والتصورية .

فالواقعيون ، وفى مقدمتهم القديس أنسيلم ، يرون أن الأجناس والأنواع أشياء موجودة ، بل هى كل الأشياء، لأنها النماذج الأولى للعالم الحسى جميعه[3] . والاسميون ، وعلى رأسهم رسلان ، يذهبون إلى أنها ليست إلا مجرد ألفاظ

(١) Charles, *Nominalisme*, dans *Dict. d. sc. philos.*, p. 1198.

(٢) Porphyre, *Introduction*, ch. *1*, §3

(٣) Charles, *Réalisme*, dans *Dict. d. sc. ph*[illegible]., p. 1462; Gilson, *La philos. au moyen âge*, Paris, 1922, *t. I, p.* 27 et suiv.

تدل على أفكار عامة ، و بما أنها لا ترى فلا وجود لها ، لأن الموجود هو المرئى وحده[1] . ورغبة فى التوفيق بين هذين الطرفين المتقابلين يحو التصوريون ، ومنهم أبيلار ، منحى وسطا ، فيقولون إن الكليات ليست أشياء ولا ألفاظا ، وإنما هى تصوّرات ذهنية ؛ وإذن لها وجود ذهنى منطق ، أما خارج الذهن فلا وجود لها بحال[2] . ولهذه الاتجاهات الثلاثة أثرها فى الفلسفة المسيحية ، وخاصة فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر[3] .

وكان طبيعيا أن تلفت عبارة فرفوريوس أنظار المسلمين بدورهم ، ولكن من الخطأ أن يظن أنها أثارت لديهم ما أثارته لدى المسيحيين[4] . وأوضح صدى لها ، فيما وصلنا ، ما نلحظه عند ابن سينا فى "المدخل" ، فيعقد لها فصلا من أطول فصوله ، عنوانه : "فى الطبيعى والعقلى والمنطق"[5] .وفيه يبين أن للمعانى أنواعا ثلاثة من الوجود ، فهى موجودة أزلا فى العقل الفعال مع الصور والنفوس البشرية ، قبل الكثرة والأعيان الخارجية[6] .وموجودة أيضا فى الكثرة والأعيان الخارجية وجودا عرضيا و بالقوة ، لأنها أفرادها وما صادقها ، وكل كلى موجود فى أفراده[7] . وموجودة أخيرا فى الذهن بعد الكثرة والأعيان الخارجية ، لأنها مستمدة منها ومأخوذة عنها[8] . ومن هنا نشأت الأقسام الثلاثة للجنس : طبيعى قبل الكثرة ، وعقلى فى الكثرة ، ومنطق بعد الكثرة .

---

(1) Charles, *Nominalisme* dans *Dict. d. sc. Philos.*, p. 1198.

(2) Id., Abailard, *Conceptualisme*, dans *Dict. d. sc. philos.*, p. 2-3;290.

(3) Jourdain, *La philos. de St. Thomas d'Aquin*, Paris 1858. t.I., p. 263 et suiv.

(4) يزعم شميلدرز (*Essai*, p.7) وكارادى فو (Aflāṭūn, dans *Encyc. de l'Islam*). خطأ أن مشكلة الكليات وجدت لدى المتكلمين أو الفلاسفة المسلمين بقدر ما عرفت لدى المسيحيين .

(5) ابن سينا ، المدخل ، ص ٦٥ — ٧٢ .

(6) المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(7) المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(8) المصدر السابق ، ص ٦٩ .

ويلاحظ ابن سينا — وبحق — أنهم درجوا على أن يقصروا هـذا الوجود الثلاثى على الأجناس والأنواع، مع أنه يصدق على الكليات جميعها[1]. ويلاحظ أيضا أن الكلى فى نفسه معنى ، سواء أكان موجودا فى الأعيان أم متصوّرا فى النفس، وهو بهذا لا يوصف بأنه عام أو خاص ، وإنما يلحقه هذا الوصف من الأفراد التى يصدق عليها[2]. فالجنس الطبيعى هو تلك الحقيقة الكلية فى ذاتها والصالحة لأن تصبح جنسا بتصوّرها فى الذهن أو بتحققها فى الأفراد[3] . والجنس العقلى هو القدر المشترك بين الأفراد من هذه الحقيقة ، والأساس الذى يقوم عليها انطواؤها تحت صنف واحد[4] . والجنس المنطقى هو مجموعة الخصائص المقولة على كثيرين مختلفين بالنوع[5] .

وعلى هذا فالكلى له نواح ثلاث ، ناحية ميتافيزيقية يلحظ فيها أنه صورة مجردة خارجة عن الزمان والمكان ، وأخرى موضوعية يصدق بها على أفراد كثيرين ندركه فيها ونستخلصه منها ، وثالثة منطقية يصبح بها مجموعة من الخصائص التى تقال على صنف معين . غير أن التفرقة بين الأجناس الثلاثة لاتخلو من غموض وقلق ، وأسماؤها لاتتلاقى مع مسمياتها تمام الملاقاة . ويظهر أن ابن سينا أحس بذلك ، ولم يعد إليها فى بحوثه الأخرى ، واكتفى بذكر الكلى مبينا ما له من وجود ثلاثى[6] .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) انظر مثلا " الشفاء " (مخطوط المتحف البريطانى) ص ٣٦٠ (ا) سطر ١٦ وما بعده .

لم يكن ابن سينا أول من قال فى العالم العربى بهذا الوجود الثلاثى ، فقد سبقه إليه فيما يظهر يحيى بن عدى المترجم اليعقوبى والمنطق المشهور الذى توفى قبل مولده ببضع سنين [١] . وتعزى إليه رسالة عنوانها : « فى الموجودات الثلاثة الإلهى والطبيعى والمنطقى » ؛ وفى العنوان ، وإن لم تصلنا هذه الرسالة ، ما يؤذن بأنها ترتبط بنظرية الوجود الثلاثى السابقة [٢] . ولعله أخذها عن أستاذه الفارابى الذى يعرضها عرضا يلتقى مع ما قال به ابن سينا . فيجيب عن سؤال وجه إليه عن كيفية وجود الكليات قائلا إنها موجودة وجودا ثانويا فى الأشخاص ، ولذا سميت الجواهر الثوانى ، وموجودة أيضا فى ذاتها من حيث إنها قائمة باقية والأشخاص ذاهبة مضمحلة [٣] . ويضيف إلى هذا أنها توجد فى الذهن بعد أن تصبح معقولات جردت من الأفراد واستخلصت منها [٤] .

واضح أن هذا الوجود الثلاثى ضرب من التوفيق الذى امتازت به الفلسفة الإسلامية ، فالكلى الأزلى القائم بذاته الموجود فى العقل الفعّال شبيه كل الشبه بمثل أفلاطون ، والكلى الملحوظ فى أفراده والمستخلص فى الذهن ، ليس شيئا آخر سوى نظرية التجريد الأرسطية . وعلى هذا نخطئ إن قلنا مع مونك إن فلاسفة الإسلام لا يمكن أن يكونوا إلا اسميين ، أو قلنا مع كارادى ڤو إنهم واقعيون [٥] . ذلك لأنهم فى الحقيقة جمعوا بين الاسمية والواقعية ، بين الأرسطية والأفلاطونية ، على نحو ما صنع رجال مدرسة الإسكندرية [٦] . والكليات عندهم من حيث اكتسابها مستمدة من الأشخاص والعالم الحسى ، ومن حيث أصلها ومنشؤها موجودة أزلا فى العقل الفعّال .

---

(١) توفى يحيى هذا سنة ٣٦٤ هـ ، قبل ميلاد ابن سينا بست سنوات .

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٣٦٣ ؛ Périer, *Yahya b. 'Adi*. p. 96.

(٣) الفارابى ، الثمرة المرضية ، ص ٨٧ — ٨٩ .

(٤) Madkour, *La place d'Al-Fārābī*, p. 139-146.

(٥) Munk, *Mélanges*, Paris, 1927, p. 327; Carra de Vaux, *Aflâtûn*, art cit. p.179.

(٦) Vacherot, *Hist. crit. de l'Ecole d'Alex.*

ولعل هذا التوفيق هو الذى مكّن لنظرية الوجود الثلاثى الإسلامية فى العالم المسيحى . فألبير الأكبر يعتنقها بنصها ، والقديس توماس بعد أن شرح نظرية أرسطو الاسمية أحل الكليات محلها فى العقل الفعّال[1] . وزعيما الدومينيكانية هذان يفرقان كما فرق ابن سينا بين الأجناس الثلاثة : الجنس الطبيعى (genus naturale)، والجنس العقلى (genus mentale)، والجنس المنطقى (genus logicum)[2] . ولم تكن المدرسة الفرنسسكانية أقل تأثرا بهذه النظرية من زميلتها الدومنكانية ، فدنس اسكوت ممثلها الأول يقول بها ، ويقرر أن للكليات ثلاثة أنواع من الوجود[3] . وهناك تعبيرات مشهورة فى اللاتينية ، وهى وحدها تفصح عن أصلها العربى ، فيقال إن الكليات موجودة ante res (قبل الكثرة) ، أو in rebus (فى الكثرة) ، أو post res (بعد الكثرة)[4] . وباختصار ارتبطت نظرية الوجود الثلاثى بنظريتى العقل والمعرفة الإسلاميتين ، وشاركتهما فيما أحدثتاه من حركة فى الفلسفة المسيحية ، وخاصة فى القرن الثالث عشر .

(ج) المخطوطات التى قام عليها

لقد كان مخطوط المتحف البريطانى نقطة البدء لهذا النشر الذى نحن بصدده، ذلك لأنه أول مخطوط وقعت يدنا عليه ، ويرجع عهدنا به إلى نحو خمس عشرة سنة مضت ، يوم أن اتخذناه أساسا لدراسة تاريخ "الأرجانون" فى العالم العربى[5] . ولم نلبث أن ضممنا إليه مخطوطات أخرى منها ما هو أصح منه

(1) Janet et Séailles, *Hist. de la philos.* p. 510; Jourdain, *La philos. de St. Thomas II, p* 373.

(2) Janet et Séailles, op. cit., p. 511.

(3) Gilson, *Avicenne et le point de départ de Duns Scot.*, dans *Archives*, 1928, p. 129 et suiv.

(4) Prantl. *Gesch. d. Logik II, 347 - 350.*

(5) Madkour, *L'Organon*, p. 20.

وأصدق ، جمعناها من القاهرة واستانبول ولندن . وتوفر لدينا منها عدد لا بأس به ، واستخدمناها جميعا ما استطعنا ، وأثبتنا رواياتها فى الهامش عند الاختلاف والمغايرة ، ورمزنا لكل واحد منها برمز خاص . وسنصفها باختصار ، ونوازن بينها بوجه عام ، وها هى ذى مرتبة ترتيبا أبجديا على حساب رموزها :

(١) بخيت	ورمزه ب	(٧) على أميرى	ورمزه عا
(٢) بخيت (هامش)	« بخ	(٨) متحف بريطانى	« م
(٣) دار الكتب	« د	(٩) نور عثمانية	« ن
(٤) دار الكتب(ا)	« دا	(١٠) مكتب هندى	« هـ
(٥) سليمانية (داماد)	« س	(١١) ينى جامع	« ى
(٦) عاشر	« ع		

١ و ٢ — بخيت وبخيت (هامش) :

مكتبة الأزهر ، ٣٣١ خصوصية ، ٢٤١٥ بخيت ؛ ١٢,٥ × ٢٢ ، ٩ × ١٧,٥ ؛ ٤٤١ ورقة ، ٤٢٧ للنص ، ١٤ للفهرس بأكمله ، عدا ورقات بيضاء ؛ ٤١ سطرا × ٢٧ كلمة فى المتوسط .

ظاهره : عنوان بخط مختلف ، بقلم فارسى ، وهو : " كتاب الشفاء لأبى على بن سينا مكمل ومتمم لا نظيرله " ، وتمليكات آخرها للشيخ بخيت الذى وقفه على أهل العلم سنة ١٣٢٨هـ

أوله : « بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب . الحمد لله رب العالمين وصلاته على محمد وآله أجمعين ، هذا كتاب " الشفاء " للشيخ أبى على الحسين بن عبد الله بن سينا رضى الله عنه ، وفى صدره كلام لأبى عبيد عبد الواحد بن محمد الجوزجانى . قال أبو عبيد : أحمد الله على نعمه » .

آخره : « ومن اجتمعت له معها الحكمة النظرية فقد سعد، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية يكاد أن يصير ربا إنسانيا، وكاد أن تحل عبادته بعد الله تعالى، وهو سلطان العالم الأرضى وخليفة الله فيه » .

مشتملاته : كامل الأجزاء .

خطه نسخى دقيق مقروء واضح، منقوط، مضبوط عند الحاجة ، حبره أسود، عناوينه وأشكاله الهندسية بالحبر الأحمر ؛ ورقه جيد وإن يكن فيه ترميم وآثار رطوبة وأكل أرضة وخاصة فى السبع ورقات الأولى .

ليس فيه اسم الناسخ ، مما يدل غالبا على أنه غير محترف ، ولا مكان النسخ ولا زمانه، والأرجح أنه يصعد إلى القرن السابع الهجرى .

***

على هامشه تصحيحات وتعليقات بقلم الناسخ نفسه ، والتصحيحات مأخوذة عن نسخة أخرى يشير إليها الناسخ بحرف (خ) ، وهى التى سميناها بخيت (هامش) ، ورمزنا لها بحرف (بخ) ، واعتبرناها مخطوطا قائما بذاته ، لما اشتملت عليه من روايات ؛ والتعليقات تدل على أن الناسخ من المشتغلين بالعلوم الفلسفية .

٣ — دار الكتب :

دار الكتب ، ٨٩٤ فلسفة ؛ ١٨,٥ × ٢٤,٥ ، ١١,٥ × ١٨,٥ ؛ ٨٧٦ ورقة ، ٢٩ سطرا × ١٨ كلمة .

ظاهره : العنوان الآتى : " كتاب الشفاء للشيخ أبو على سينا " ، وعليه أختام مختلفة ولا تمليك به .

أوله : « بسم الله الرحمن الرحيم . رب زدنى علما بالحق — المقالة الأولى فى الفن الأول من الجملة الأولى وهى فى المنطق . فصل فى الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب قال الشيخ أبو على » .

آخره : آخر (ب) .

مشتملاته : الكتاب جميعه عدا ٢٠ ورقة من أول الإلهيات .

خطه تعليق دقيق ممتاز ، غير مضبوط ولا منقوط ، صعب القراءة ، حبره أسود وعناوينه بالحبر الأحمر، فيه بياض للأشكال والرسوم الهندسية والموسيقية، ولا هوامش فيه ، ورقه أصفر جيد لا خرم فيه ، ولا أكل أرضة .

ذكر اسم ناسخه ، ولم يذكر مكان النسخ ولا زمانه ، ونرجح أنه يرجع إلى القرن الحادى عشر الهجرى .

٤ — دار الكتب (ا) :

دار الكتب، ٢٦٢ حكمة ؛ ٢١ × ٢٦ ، ٨ × ١٩ ؛ تسع مجلدات متفاوتة الحجم ، أكبرها ٥٥٠ ورقة ، والباقى غير مرقم ، ٢١ سطرا × ١٠ كلمات .

ظاهره : عنوان الكتاب بدون تمليك .

أوله : أول (ب) .

آخره : آخر (ب) .

مشتملاته : كامل الأجزاء .

خطه نسخي جميل ، منقوط وغير مضبوط ، عناوينه بالحبر الأحمر ؛ فيه أخطاء كثيرة ، و بياض لكلمات لم يعرفها الناسخ ، وهامش واسع بدون تعليق ولا تصحيح ، ورقه جيد وحديث .

من نَسْخ دار الكتب ، و بنساخ مختلفين ، فرغ منه سنة ١٣٣٧هـ ، ومأخوذ من نسخة أخرى تصعد إلى ٩٩٢ هـ .

٥ — سليمانية (داماد) :

داماد ، ٨٢٤ ؛ ١٧,٥ × ٢٧ ، ١١ × ١٩,٥ ؛ ٤٢٠ ورقة ، ٣٠ سطرا × ١٦ كلمة .

ظاهره : " أول فى شفاء ابن سينا فى قسم المنطقيات " ، وعليه أختام وتمليكات مختلفة .

أوله : أول (ب) .

آخره : (من كتاب الشعر) " وأما ههنا فلنقتصر على هذا المبلغ ، فإن وكد غرضنا الاستقصاء فيما ينتفع به من العلوم " .

مشتملاته : مقصور على المنطق .

خطه نسخى غير جيد ، قليل النقط خال من الشكل ، عديم الفواصل بين الفصول ، صعب القراءة ، فيه تصحيحات وهوامش فى الصفحة الأولى فقط تعزى إلى نسخة أخرى .

لا يعرف ناسخه ولا مكان نسخه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٨٣٤ هـ .

٦ — عاشر :

عاشر ، ٢٠٧ ؛ ١٨,٥ × ٢٦ ، ١١,٥ × ١٨ ؛ ٣٤٩ ورقة ، ٢٣ سطرا × ١٦ كلمة .

ظاهره : بقلم فارسى " الأول من الشفاء لأبى على " ، وعليه تمليكات آخرها باسم عبد القادر مصطفى عاشر .

أوله : أول (ب) .

آخره : " تم الجزء الأول من كتاب الشفاء وهو القياس " .

مشتملاته : فنون المنطق الأولى الأربعة .

خطه نسخي جميل ، منقوط كثير الضبط ، حبره أسـود وعناوينه بالحبر الأحمر ، فيه اختصارات متداولة ، وتصحيحات بخط الناسخ ، وتعليقات بقلم آخر ، به خرم كبير في "المدخل" .

ذكر اسم ناسخه ، ولم يذكر مكان نسخه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٦٨٠ هـ .

٧ — على أميرى :

على أميرى ، ١٥٠٤؛ ١٣ × ٢٣٫٥ ، ١٠ × ٢٠ ؛ ٢٢٤ ورقة ، ٣٥ سطرا × ١٣ كلمة .

ظاهره : " كتاب منطق الشفاء لأبى على بن سينا " ، وأختام كثيرة مطموسة .

أوله : أول (ب) .

آخره : «فإذن يجب أن تكون الواسطة فى الفراسة أعم من الأصغر لا محالة ، ومساوية للأكبر ، وترجع إلى القياسات المذكورة » .

مشتملاته : فنون المنطق الأولى الأربعة .

خطه نسخي واضح مقروء ، قليل النقط غير مشكول ، عناوينه بخط أكبر ، ولا تعليق فيه ولا تصحيح .

لم يذكر اسم ناسخه ولا مكان نسخه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٦٧٤ هـ .

٨ — متحف بريطانى :

British Museum ، ٧٥٠٠ ؛ ١٤ × ٢٠ ، ١٠ × ١٨ ؛ ٣٨٤ ورقة ، ٤٩ سطرا × ٢٥ كلمة .

ظاهره : عنوان الكتاب وتمليك لمن يدعى عاصم بن إبراهيم بن حيدر، وبعض كلمات فارسية .

أوله : أول (ب) .

آخره : فصل في المعاد ، ونهايته " فحينئذ ربما تخيلنا منها خيالا طفيفا وضعيفا ، وخصوصا ... "

مشتملاته : المنطق والطبيعيات والإلهيات ما عدا المقالة الأخيرة .

خطه نسخي مقروء صغير ، منقوط في غير عناية ، مضبوط في غير دقة ، فيه اختصارات مثل " يق " (يقال) و " ح " (حينئذ) ؛ فيه أخطاء إملائية واضحة ؛ والنسخة خزائنية محلاة .

لا ذكر للناسخ ولا مكان النسخ أو زمانه ، والأرجح أنه من صنع القرن الحادى عشر الهجرى .

٩ — نور عثمانية :

نور عثمانية ، ٢٧٠٨ ؛ ١١,٥ × ٢٠ ، ٧ × ١٤,٥ ؛ ٦٦٦ ورقة ، ٢٩ سطرا × ٢٠ كلمة .

ظاهره : ختم وتمليك .

أوله : أول (د) .

آخره : لم يصلنا بعد .

مشتملاته : المنطق والطبيعيات والإلهيات ، ولم يصلنا منه إلا المنطق عدا الفن التاسع .

خطه نسخي متوسط القراءة ، منقوط غير مضبوط ؛ عناوينه بالحبر الأحمر .

لم نقف على ناسخه ، ولا على مكان نسخه ولا زمانه ، والأغلب أنه يرجع إلى القرن العاشر الهجرى .

١٠ — مكتب هندى :

India Office ، ٤٧٥٢ ؛ ١٥ × ٢٢ ، ١٠ × ١٨ ؛ ٤١١ ورقة ؛ ٣٠ سطرا × ٢٠ .

ظاهره : تمليك وترجمة مختصرة لابن سينا .

أوله : أول (ب) .

آخره : آخر (س) .

مشتملاته : فنون المنطق التسعة .

خطه نسخى واضح حديث ، منقوط غير مضبوط ، ليست فيه أخطاء إملائية ، بهامشه تصحيحات ؛ النسخة خزائنية نفيسة محلاة فى أول صفحة بالذهب .

كتبها ناسخ فى كشمير سنة ١١٤٨ ﻫ ، نقلا عن ناسخ آخر فى سنة ٨٩١ .

١١ — ينى جامع :

ينى جامع ، ٧٧٢ ؛ ٢١ × ٢٨ ، ١٥ × ٢٠,٥ ؛ ٣١٠ ورقات ، ٣١ سطرا × ٢٣ كلمة .

ظاهره : عنوان داخل حلية ، وعنوان جانبى : "كتاب منطق الشفاء" ، وترجمة مختصرة لابن سينا ، وتمليكات تصعد الى سنة ٩٠٢ﻫ .

أوله : أول (ب) .

آخره : آخر (س) .

مشتملاته : فنون المنطق التسعة .

خطه نسخى حسن واضح ، منقوط وغير مضبوط ، عناوينه بالحبر الأحمر ؛ الورقات ١٠ — ٧٤ بخط آخر أحدث .

لا ذكر للناسخ ، ولا لمكان النسخ ، ونص على أن تاريخه سنة ٦٢٨ ﻫ .

هذه هي المخطوطات التي عوّلنا عليها في هذا الجزء، ولو كانت كلها في أيدينا منذ البداية لكان لنا إزاءها شأن آخر، إن في الإحالة عليها وذكر رواياتها، أو في ربط بعضها ببعض. ولكنها وصلتنا تباعا فسوينا بينها، ونظرنا إليها نظرة متعادلة إلى أن يقوم الدليل على العكس. وكانت تجربتنا في هذا طويلة مضنية أحيانا، إلا أنا نرجو أن يستفاد منها في الأجزاء التالية .

وقد أسفرت عن أن هذه المخطوطات متفاوتة تاريخا وقيمة. فخمسة منها تصعد إلى القرن السابع الهجري على الأقل، وهي : ب، بخ، ع، عا، ى؛ وواحد إلى القرن التاسع، وهو س؛ وآخر إلى القرن العاشر، وهو ن؛ واثنان إلى القرن الحادي عشر، وهما د، م؛ وواحد إلى القرن الثاني عشر، وهو هـ؛ والأخير إلى القرن الرابع عشر، وهو دا . والتزمنا في إثبات تاريخها النص إن وجد، وإلا رجحنا اعتمادا على تباين الخطوط وما امتاز به كل عصر من طريقة خاصة في الكتابة. ولهذا التاريخ أثره فيما يمكن أن يعقد بينها من صلة، وما يعين على رد بعضها إلى بعض، أو رد المتعاصر منها إلى أصل أعلى .

وإذا أخذنا مبدأ "التلازم في الوقوع" أساسا لافتراض نسب بينهما، أمكن أن نلاحظ أن ب، س يلتقيان في أكثر من موضع، مما يؤذن بأن أحدهما يرجع إلى الآخر أو أنهما معا يصدران عن أصل واحد. وبالمثل يمكن أن نعقد صلة بين ن، د وبين ع، ى . ولعل هذه الستة ترجع إلى مصدر مشترك . ولن نحاول الدخول في تفاصيل هذه الافتراضات، فنظرة إلى ما أثبتناه في الهامش من روايات كافية لتوضيحها . على أنه لم يحن الوقت بعد للبت فيها برأي قاطع، ولا يزال الأمر يتطلب مقارنات أخرى، وعسانا نستكمل هذا فيما يلي من أجزاء . وإنما أردنا فقط أن نوجه النظر إلى أن في الإمكان محاولة إثبات نسب بين مخطوطات "الشفاء" العديدة؛ ولهذه المحاولة أثر آخر، وهو أنه إن لم يقطع بهذا النسب فإنه يعين على ترتيب هذه المخطوطات ترتيبا قيميا .

ولقد كشف درسنا لما استخدمناه فى " المدخل " من مخطوطات عن أنها متفاوتة فى قيمتها ، بحيث يمكن قسمتها إلى ثلاث طوائف متميزة . ففى قمتها نضع "ب" الذى نرى أنه أصحها وأوثقها ، لأنه ، فضلا عما امتاز به من نقط وضبط ، يشتمل على تصحيحات وتعليقات تؤذن بدقة ونزوع نحو التحقيق العلمى ، هذا إلى أن ناسخه — فيما يبدو — ملم بما ينسخه ومدرك له . ومن حسن الحظ أنه مكتمل الأجزاء ، مما سيجعله دعامة ثابتة لنشر " الشفاء" جميعه . وإذا كنا قد التزمنا طريقة " النص المختار " فإنا نستطيع أن نقرر فى آخر الأمر أن نصنا الذى اخترناه فى " المدخل " أشد ما يكون التقاء معه .

ويكاد "س" يتساوى مع هذا المخطوط فى الرتبة ، وهما كما قدمنا متشابهان ومتلاقيان فى رواياتهما . وكثيرا ما طابق ترجيحنا ما أثبتاه ، لأنه الأظهر والأسلم.

وفى الطرف الآخر نضع "د ا"، فهو أضعفها ولا يعول عليه ، ولهذا لم نلبث أن صرفنا النظر عنه . وبين هذين الطرفين تجىء المخطوطات الأخرى ، إذا ما استثنينا "بخ" الذى هو مكمل للمخطوط "ب". ولا ننكر أن هذه المخطوطات السبعة تتفاوت فى قيمتها نوعا ، إلا أنه تفاوت لا يفصل بينها فصلا تاما ، وفى بعضها ما يكمل البعض الآخر .

ومن محاسن الصدف أنه فى الوقت الذى كنا نحقق فيه نص المدخل العربى كانت الآنسة دلفرنى بصدد تحقيق نصه اللاتينى ، وتوفر لها فى ذلك عدد من المخطوطات لا بأس به(١) . وقد اشتركت معنا زمنا ، وحاولنا ما أمكن مقابلة الترجمة اللاتينية بالأصل العربى. ونرجو أن يكون لهذه المقابلة أثرها فيما ستنشره. ووضعت تحت تصرفنا أخيرا نسخة مخطوطة من النص الذى ارتضته . وكم كنا

---

(١) Mlle Marie Thérèse d'Alverny, conservateur - adjoint des manuscrits de la Bibliothèque Nationale.

نود أن نضيف هذا إلى ما أثبتناه من روايات، ونبرز أثره فى الجزء الذى ننشره اليوم ، ولكنا خشينا أن يعد من سبق الحوادث الإحالة على نص لم ينشر بعد، خصوصا ولا يزال لمحققته كامل الحرية فى أن تغير فيه وتبدل . واكتفينا بأن نستعين به فيما شئنا أن نستخلصه فى الخاتمة من مصطلحات عربية مع ذكر مقابلها فى اللاتينية ، وأن نرجح فى ضوئه رواية على أخرى إذا التبس الشكل ، لأن الكتابة اللاتينية فى هذا فاصلة .

⁂

وقبل أن أختم هذه المقدمة ، لا يفوتنى أن أسجل ذلك المجهود المشكور الذى بذله الأب جورج شحاته قنواتى ، والأستاذان محمود الخضيرى ، وأحمد فؤاد الأهوانى فى إخراج هذا الجزء ، ولا يساورنى شك فى أنهم سيتابعون حلقات سلسلة "الشفاء" الطويلة التى نرجو لها أن تتم ، وتتم قريبا[1] .

يونيه ١٩٥١

---

(١) ساهم أيضا سعيد افندى زايد المحرر بمجمع فؤاد الأول للغة العربية فى هذا العمل بنصيب نحرص على أن نسجله .

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الحمدُ لله رَبِّ العالمين ، وصلاته على محمد وآله أجمعين .

هذا كتاب الشفاء للشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا — لقاه الله ما يليق بإحسانه — وفي صدره كلام لأبي عبيد عبد الواحد بن محمد الجوزجاني .

قال أبو عبيد : أحمد الله على نعمه ، وأسأله التوفيق لمرضاته ، وأصلي على نبيه محمد وآله . وبعد : فقد كانت محبتي للعلوم الحِكَمية ، ورغبتي في اقتباس المعارف الحقيقية ، دعتاني إلى الإخلال ببلادي ، والمهاجرة إلى مستقَر الشيخ الرئيس أبي علي — أدام الله أيامه — من البلاد ؛ إذ كان ما وقع إلىّ من خبره ، وعُرِض علىّ من كلامه ، يقتضي الميلَ إليه عن سائر من يُذْكر بهذه الصناعة ، ويعتزى إلى هذه الجملة . وقد كان بلغني من خبره أنه مهر في هذه العلوم ، وهو حَدَثٌ لم يَسْتَوِبه الشباب ، ولا أربى على العِقْدين من العمر ، وأنه كثير التصانيف ، إلا أنه قليل الضنِّ بها ، والرغبةِ في ضبط نسخها . فحقَّت رغبتي في قصده ، وملازمته ، والإلحاح عليه ، والالتماس منه أن يهتم بالتصنيف وأهتم بالضبط . فيمّمته وهو بجرجان ، وسِنُّه قريب من اثنتين وثلاثين سنة ، وقد يُلِيَ

---

(٢) وما ... أنيب : وبه أعوذ وأستعين ع ؛ رب يسر وأعن عا ؛ رب زدني بالحق وعملا بالخير ن || أنيب : + رب زدني علما بالحق د || عليه ... أنيب : ساقطة من م (٣) الحمد ... أجمعين : ساقطة من ع ، عا ، ن ، ه || على : + نبيه م ، ى (٤ — ٦) هذا ... الجوزجاني : ساقطة من عا || كلام الجوزجاني كله من صفحة ١ إلى صفحة ٤ : ساقط من د ، ن (٤) الرئيس : ساقطة من ب || الشيخ الرئيس أبي : صنفه الشيخ الرئيس أبو ه (٥) لقاه الله ما يليق بإحسانه : رضي الله عنه ب ؛ رحمة الله عليه س ؛ رحمه الله ع ، ه (٧) الله : + سبحانه وتعالى د ا (٩) الحقيقية : الإلهية م || دعتاني : دعتني عا (١٠) أدام الله أيامه : ساقطة من ب ، ى ؛ رحمة الله عليه هامش س ؛ رحمه الله ع ، عا ؛ أحسن الله إليه م || إذ : إذا م (١٣) يستو : يستبق د ، ع || العقدين : عقدين ب ، س ، ع ، عا ، ه (١٤) نسخها : صحتها د ا || فحقت : فحققت : ب ، ع ، م (١٥) الإلحاح : الإلحاف ب ، س ، ه .

بخدمة السلطان والتصرف فى عمله ، وقد شَغَل ذلك أوقاتَه ، فلا أنتهز إلا الفرص الخفاف ، واستمليه فيها شيئا من المنطق والطبيعيات . وإذا دعوتُه إلى التصانيف الكبار وإلى الشروح أحال على ما عمله من الشروح ، وصنفه من الكتب فى بلاده ، وقد كان بلغنى تفرُّقها وتشتتها ، وضنٌ من يملك نسخةً منها بها . وأمّا هو فلم يكن من عادته أن يخزن لنفسه نسخة ، كما لم يكن من عادته أن يُحَرِّر من الدستور ، أو يُخْرِج من السواد ، وإنما يملى أو يكتب النسخة ويعطيها ملتمسها منه . ومع ذلك فقد تواترت عليه المحن ، وغالت كتبَه الغوائلُ ، فبقيتُ معه عدة سنين أنتقِلُ فيها من جرجان إلى الرَّىّ ، ومن الرىّ إلى همذان . وشُغِل بوزارة الملك شمس الدولة ، وكان اشتغاله بذلك حسرةً علينا ، وضياعا لروزجارنا . وكان قد وهن الرجاء أيضا فى تحصيل تصانيفه الفائتة ، فالتمسنا منه إعادتَها ، فقال : أما الاشتغالُ بالألفاظ وشرحها فأمرٌ لا يسعه وقتى ، ولا تنشط له نفسى ، فإن قنعتم بما يتيسّر لى من عندى ، عملت لكم تصنيفا جامعا على الترتيب الذى يتفق لى . فبذلنا له منا الرضا به ، وحرصنا على أن يقع منه الابتداء بالطبيعيات ؛ فشرع فى ذلك ، وكتب قريبا من عشرين ورقة ، ثم انقطع عنه بالقواطع السلطانية .

وضرب الدهر ضرباته ، واختُرِم ذلك الملك ، وآثر هو أن لا يقيم فى تلك الدولة ، ولا يعاود تلك الخدمة ، وركن إلى أنّ الاحتياط له ، فيما استحبه من ذلك ، أن يستتر مرتقبا فرصة الانفصال عن تلك الديار . فصادفتُ منه خلوة وفراغا اغتنمته ، وأخذته بتتميم كتاب الشفاء ؛ وأقبل هو بنفسه على تصنيفه إقبالا بجدّ ، وفرغ من الطبيعيات والإلٰهيات — خلا كتابَىّ الحيوان

(١) وقد : قد ب ، س ، عا || أنتهز : + منه س (٥) لنفسه : لتصنيفه ع ، عا ، م ، ن ، ى (٦) وإنما : إنما عا (٩) شمس الدولة : + قدس الله روحه س ، ع ؛ + قدس الله روحه ورضى عنه عا ، ه (١٠) روزجار : كلمة فارسية معناها الوقت (١٢) يتيسر : تيسر ع ، م (١٣) وحرصنا : وتوخينا ه (١٦) الملك : + رحمه الله س ، عا ، ه (١٧) أنّ : ساقطة من ب ، س .

والنبات — فى مدة عشرين يوما ، من غير رجوع إلى كتاب يحضره ، وإنما اعتمد طبعه فقط . وشرع فى المنطق ، وكتَبَ الخُطْبَةَ وما يتصل بها .

ثم إنَّ أعيان تلك الدولة نَقِموا عليه استتاره ، واستنكروا عزمَه فى المفارقة ، وظنوا أنه لمكيدة أو لممالأة جَنْبَةٍ معادية ، وحَرَص بعضُ خُلَّص خَدَمه على توريطه فى مهلكة ليفوز بما له عنده من متاع الدنيا ، فدلَّ عليه طلابه — وكانوا ممن سلف له عندهم صنائع تحرم عليهم قصده بالإيحاش ، لو كانوا للعروف ذاكرين — ووقفهم على مكانه ، فاستُوثق منه بإيداعه قلعة فَرْدَجَان ، وبقى فيها قدر أربعة أشهر ريثما تقرر أسباب تلك الناحية على فصل من الأمر ، وتاركها المنازعون ، فأُفرِج عنه ، وسِيم معاودةَ الوزارة فاعتذر ، واستَمْهَل فعُذِرَ .

وهناك اشتغل بالمنطق ، وتمكن من الكتب ، فعرض من ذلك أن حاذاها ، وجرى على ترتيب القوم فيها ، وتكلم على ما استنكره من أقوالهم ، فطال المنطق ، وتم بأَصْبَهان .

وأما الرياضيات فقد كان عَمِلَها على سبيل الاختصار فى سالف الزمان ، فرأى أن يضيفها إلى كتاب الشفاء .

وصنَّف أيضا الحيوان والنبات ، وفرغ من هذه الكتب ، وحاذى فى أكثر كتاب الحيوان كتاب أرسطوطاليس الفيلسوف ، وزاد فيها من ذلك زيادات ، وبلغ سنُّه حينئذ أربعين .

---

(١) وإنما : إنما ط (٢) يتصل : يتعلق ع (٤) جنبة : جهة م (٧) فاستوثق : واستوثق د ، م || فردجان : فروزجان : ب ، ع ، ى ؛ فردوجان : س ، م (١٠) وهناك : وهنالك ط || أن حاذاها : إنجازها د ؛ اتخاذها م (١٢) بأصبهان : بأصفهان ب ، س ، ع ، ى (١٥) الكتب : ساقطة من م (١٦) أرسطوطاليس : أرسطاطاليس ب ، س ، ع ؛ + الحكيم س ، ه (١٧) أربعين : + سنة س ، ه .

وغرضى فى اقتصاص هذه القصص، أن يوقف على السبب فى إعراضه عن شرح الألفاظ ، وفى اختلاف ما بين ترتيبه لكتب المنطق ، وما بين ترتيبه الكتب الطبيعيات والإلٰهيات ، وأن يُتَعجب من اقتداره على تصنيفه ما صنفه من كتب الطبيعيات والإلٰهيات ، والمدة عشرون يوما ، والكتب غائبة عنه ، وإنما يملى عليه قلبه المشغول بما منى به فقط .

وسيجد المتأمل لهذا الكتاب بعين الاعتبار من النكت والنوادر والتفريعات والبيانات ما لا يجده فى جملة كتب السالفين ، والله الموفق لما فيه الخير .

[ومن هاهنا ابتداء الكتاب وكلام أبى على الحسين بن عبد الله ، أحسن الله إليه] .

(٢) شرح : شروح س ، ع ، عا ، ه (٣) تصنيفه : تصنيف س ، ه || صنفه : صنف ه
(٤) من كتب : فى عا (٥) وإنما : إنما عا (٧) الخير : الخيرة س ، ه ، ى
(٨) ومن ها هنا : وهذا ، هامش س ، عا ، ه || وكلام : من كلام س ، م ، ى || أبى على الحسين بن عبد الله : الشيخ الرئيس رحمه الله ع (٨ — ٩) أحسن الله إليه : رضى الله عنه ب ، س || أبى ... إليه : ؛ الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله عا ؛ الشيخ الرئيس حجة الحق أبى على الحسين بن عبد الله بن سينا أنار الله برهانه . وخدم بكتبها العبد الضعيف شريف ابن عبد اللطيف الحسنى سنة إحدى وتسعين وثمانمائة . كذا فى الأصل . ه .

بسم الله الرحمن الرحيم

الجملة الأولى فى المنطق وهى تسعة فنون

---

(١) البسملة ساقطة من ع ، م ؛ + رب أعن ى (٢) هذا الفهرس ساقط كله من د ، ن

(١٤) أقسامه : الأقسام ب ، س (١٩) وبعد : ومع ب ، ع ، عا ، م ، ه ، ى

(٢١) الخاصة : الخاصية م .

المقالة الثانية تشتمل على أربعة فصول

المقالة الأولى

المقالة الأولى من الفن الأول من الجملة الأولى وهى فى علم المنطق

[الفصل الأول]

فصل فى الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب

قال الشيخ الرئيس أبو على الحسين بن عبد الله بن سينا ، أحسن الله إليه :

وبعد حمد الله، والثناء عليه كما هو أهله ، والصلاة على نبيه محمد وآله الطاهرين، فإنّ غَرَضَنا فى هـذا الكتاب الذى نرجو أن يُمْهِلَنا الزمان إلى ختمه ، و يصحَبَنا التوفيق من الله فى نَظْمه ، أن نودعه لباب ما تحققناه من الأصول فى العلوم الفلسفية المنسوبة إلى الأقدمين ، المبنية على النظر المرتب المحقق ، والأصول المستنبطة بالأفهام المتعاونة على إدراك الحق المجتهد فيـه زمانا طويلا ، حتى استقام آخره على جملة اتفقت عليها أكثر الآراء ، وهجرت معها غواشى الأهواء . وتحريت أَنْ أُودِعَه أكثرَ الصناعة ، وأن أشير فى كل موضع إلى موقع الشبهة ، وأحلّها بإيضاح الحقيقة بقدر الطاقة ، وأوردَ الفروعَ مع الأصول إلا ما أثق بانكشافه لمن استبصر بمـا نُبَصِّره، وتَحَقَّقَ ما نُصَوِّره، أو ما عزب عن ذكرى ولم يَلُح لفكرى . واجتهدت فى اختصار الألفاظ جدا ، ومجانبـة التكرار أصلا، إلا ما يقع خطأ أوسهواً ، وتنكبت التطويل فى مناقضة مذاهب جلية البطلان أومكفية الشغل بمـا نقرره من الأصول،ونعرفه من القوانين . ولا يوجد

---

(٢) المنطق : + تشتمل على أربعة عشر فصلا هـ (٥) الشيخ الرئيس أبو على : ساقطة من عا || أحسن الله إليه : رحمه الله ب ، س ، ع (٦) الطاهرين : ساقطة من م ، ى (٩) الفلسفية : ساقطة من د ، عا ، ن ؛ الحكمية د ا ، هـ (١٠) المجتهد : المجتهدة عا || فيه : فيها م ، ى (١١) آخره : أمره هـ (١٣) الأصول : الأصل ب ، د (١٤) استبصر : تبصر ن || وتحقق : وحقق ى (١٥) لفكرى : فى فكرى عا || ومجانبة : تجانبت د (١٦) خطأ : غلطا عا ، ن ، هـ ، ى .

فى كتب القدماء شئ يعتد به إلا وقد ضمّناه كتابنا هذا ؛ فإنْ لم يوجد فى الموضع الجارى بإثباته فيه العادة وُجِدَ فى موضع آخر رأيتُ أنه أليق به ؛ وقد أضفتُ إلى ذلك مما أدركتُه بفكرى ، وحصلتُه بنظرى ، وخصوصا فى علم الطبيعة وما بعدها ، وفى علم المنطق .

وقد جرت العادة بأن تطول مبادئ المنطق بأشياء ليست منطقية ، و إنما هى للصناعة الحِكْمِية ، أعنى الفلسفة الأولى ، فتجنبت إيرادَ شيء من ذلك ، و إضاعةَ الزمان به ، وأخَّرتُهُ إلى موضعه .

ثم رأيتُ أن أتلو هذا الكتاب بكتاب آخر ، أسميه "كتاب اللواحق"، يتم مع عمرى ، ويُؤَرَّخُ بما يفرغ منه فى كل سنة ، يكون كالشرح لهذا الكتاب ، وكتفريع الأصول فيه ، و بسط المُوجز من معانيه .

ولى كتاب غير هذين الكتابين ، أوردت فيه الفلسفةَ على ما هى فى الطبع ، وعلى ما يوجبه الرأى الصريح الذى لا يراعى فيه جانب الشركاء فى الصناعة ، ولا يُتَّقَى فيه مِنْ شَقِّ عصاهم ما يُتَّقَى فى غيره، وهو كتابى فى "الفلسفة المشرقية".

وأما هذا الكتاب فأكثر بسْطا، وأشدُّ مع الشركاء من المشّائين مساعدة .

ومن أراد الحق الذى لا جَمْجَمَةَ فيه ، فعليه بطلب ذلك الكتاب ، ومن أراد الحق على طريق فيه ترضٍّ مَا إلى الشركاء و بسْطٌ كثير ، وتلويح بما لو فُطِن له استُغْنِى عن الكتاب الآخر، فعليه بهذا الكتاب .

---

(١) فى : من ى || يوجد : تجده عا (٢) وجد : وجدته د ا ، عا (٣) مما : ما د ، د ا ، عا
(٤) المنطق : + لان أحب م ، ن ؛ هامش ى (٥) ليست : ساقطة من ه (٦) الفلسفة : الحكمة ه (١١) فيه : هذه عا || الفلسفة : الحكمة ه || على ما : كما ى || هى : + عليه ن ، ه
(١٢) الصريح : الصحيح س ، عا (١٣) الفلسفة : الحكمة بخ ، س ، ه ؛ وفى هامش س : الفلسفة
(١٥) جمجمة : مجمجمة م ؛ مجمجة ن [جمجم الكتاب خلطه وأفسده — اللسان] (١٦) بسط : تبسط م .

ولما افتتحتُ هذا الكتابَ ابتدأتُ بالمنطق ، وتحريت أن أحاذىَ به ترتيبَ كتب صاحب المنطق ، وأوردت فى ذلك من الأسرار واللطائف ما تخلو عنه الكتب الموجودة . ثم تلوته بالعلم الطبيعى ، فلم يتفق لى فى أكثر الأشياء محاذاة تصنيف المُؤْتَمِّ به فى هذه الصناعة وتذاكيره. ثم تلوته بالهندسة، فاختصرت كتاب الأسْطُقسات لأوقليدس اختصارا لطيفا ، وحلَلْتُ فيه الشُّبَه واقتصرت عليه. ثم أردفته باختصارٍ كذلك لكتاب المجسطى فى الهيئة يتضمن مع الاختصار بيانا وتفهيما ، وألحقتُ به من الزيادات بعد الفَرَاغ منه ماوجب أن يعلم المتعلم حتى تَتِمَّ به الصناعة ، ويطابق فيه بين الأحكام الرصدية والقوانين الطبيعية . ثم تلوتُه باختصار لطيف لكتاب المدخل فى الحساب . ثم ختمت صناعة الرياضيين بعلم الموسيقى على الوجه الذى انكشف لى ، مع بحث طويل ، ونظر دقيق ، على الاختصار . ثم ختمتُ الكتابَ بالعلم المنسوب إلى ما بعد الطبيعة على أقسامه ووجوهه ، مشارا فيه إلى جُمَلٍ من علم الأخلاق والسياسات ، إلى أن أصنِّف فيها كتابا جامعا مُفْرَدا .

وهذا الكتاب ، وإنْ كان صغيرَ الحجم ، فهو كثير العلم ، ويكاد لا يفوت متأمِّلَه ومتدبِّرَه أكثرُ الصناعة ، إلى زيادات لم تجر العادة بسماعها من كتب أخرى ؛ وأول الجمل التى فيه هو علم المنطق .

وقبل أن نشرع فى علم المنطق ، فنحن نشير إلى ماهية هذه العلوم إشارةً موجزة ، ليكون المتدبرُ لكتابنا هذا كالمطلع على جُمَلٍ من الأغراض .

---

(١) بالمنطق : بالميزان هـ (٢) صاحب : ساقطة من م || من : + لطائف هـ
(٧) وتفهيما : وتفهما د ؛ وتطيبا ن || يعلم : يعلمه س ، ع ، ن ، ى (٨) بين : من م ، ن ، هـ ، ى (١٣) فيها : فيه عا (١٤) العلم : + والنفع د ا (١٦) التى : الذى عا
(١٧) فنحن نشير : نشير س ؛ نحن نشير ن ؛ فنشير هـ

[الفصل الثانى]

(ب) فصل فى التنبيه على العلوم والمنطق

فنقول : إنَّ الغرضَ فى الفلسفة أنْ يُوقَفَ على حقائقِ الأشياءِ كلِّها على قدر مايمكن الإنسان أن يقف عليه. والأشياء الموجودةُ إما أشياء موجودةٌ ليس وجودُها باختيارنا وفِعْلِنا ، و إما أشياء وجودها باختيارنا وفعلنا . ومعرفة الأمور التى من القسم الأول تسمى فلسفةً نظرية ، ومعرفة الأمور التى من القسم الثانى تسمى فلسفةً عملية. والفلسفة النظرية إنما الغاية فيها تكميل النفس بأن تعلم فقط ، والفلسفة العملية إنما الغاية فيها تكميل النفس ، لا بأن تعلم فقط ، بل بأن تعلم مايُعْمَل به فتَعْمَل . فالنظريةُ غايتُها اعتقادُ رأيٍ ليس بعمل ، والعملية غايتُها معرفة رأى هو فى عمل ؛ فالنظرية أَوْلى بأن تُنْسب إلى الرأى .

والأشياء الموجودةُ فى الأعيان التى ليس وجودُها باختيارنا وفعلنا هى بالقسمة الأولى على قسمين : أحدهما الأمور التى تخالط الحركة ، والثانى الأمورُ التى لاتخالط الحركة ، مثل العقل والبارى . والأمور التى تخالط الحركة على ضربين : فإنها إما أن تكون لا وجود لها إلا بحيث يجوز أن تخالط الحركة ، مثل الإنسانية والتربيع ، وما شابه ذلك ، و إما أن يكون لها وجود من دون ذلك . فالموجودات التى لاوجود لها إلا بحيث يجوز عليها مخالطة الحركة على قسمين : فإنّها إمّا أَنْ تكون ،

(٢) والمنطق : وفى المنطق د، م (٣) الفلسفة : الحكمة هـ (٤) الإنسان : للإنسان س || الموجودة : + فى الأعيان ع || موجودة : + فى الأعيان عا ، ن ، هـ ، ى (٥) وإما ... وفعلنا : ساقطة من ن (٦) فلسفة : حكمة هـ (٧) فلسفة : حكمة هـ ؛ ساقطة من د ، دا ، م || والفلسفة : والحكمة هـ (٨) والفلسفة : والحكمة هـ (٩) فالنظرية : والنظرية د ، عا ، م ، ى (١٠) فالنظرية : والنظرية م (١١) باختيارنا وفعلنا : باختيار منا وفعلى (١٣) والبارى : + تعالى ن || والأمور : وجل الأمور دا || ضربين : قسمين بخ ، س ، ع ، عا ، هـ ، ى || فإنها : ساقطة من ن ، هـ (١٤) يجوز : + عليها هـ (١٥) فالموجودات : والموجودات م (١٦) فإنها : ساقطة من د ، عا ، ن

لا فى القِوام ولا فى الوهم ، يصح عليها أن تُجَرَّد عن مادة مُعَيَّنة ، كصورة الإنسانية والفَرَسية ، وإما أن تكون يصح عليها ذلك فى الوهم دون القِوام ، مثل التربيع ، فإنه لا يُحْوِج تصوُّرُه إلى أن يُخَص بنوع مادة، أو يُلْتَفَت إلى حال حركة . وأما الأمور التى يصح أن تخالط الحركة ، ولها وجود دون ذلك ، فهى مثل الهوية ، والوحدة ، والكثرة ، والعِلِّية . فتكون الأمور التى يصح عليها أن تجرَّد عن الحركة ، إما أن تكون صحتُها صحةَ الوجوب ، وإما ألا تكون صحتُها صحةَ الوجوب ، بل تكون بحيث لا يمتنع لها ذلك ، مثل حال الوحدة ، والهوية ، والعلية ، والعدد الذى هو الكثرة . وهذه فإما أنْ يُنْظَرَ إليها من حيث هى هى ، فلا يفارق ذلك النظرُ النظرَ إليها من حيث هى مجردة ، فإنها تكون من جملة النظر الذى يكون فى الأشياء ، لا من حيث هى فى مادة ، إذْ هى ، من حيث هى هى ، لا فى مادة ؛ وإمَّا أن يُنْظر إليها من حيث عَرَضَ لها عرضٌ لا يكون فى الوجود إلا فى المادة . وهذا على قسمين : إمَّا أن يكون ذلك العرض لا يصح توهمه أن يكون إلا مع نسبةٍ إلى المادة النوعية والحركة ، مثل النظر فى الواحد ، من حيث هو نارٌ أو هواء ، وفى الكثير ، من حيث هو أُسْطُقسات ، وفى العلة ، من حيث هى مثلا حرارة أو برودة ، وفى الجوهر العقلى ، من حيث هو نفس ، أى مبدأ حركةِ بدنٍ ، وإنْ كان يجوز مفارقته بذاته . وإمَّا أنْ يكون ذلك العرض — وإنْ كان لا يَعْرِض إلا مع نسبةٍ إلى مادة ومخالطة حركة — فإنه قد تُتَوَهَّمَ أحوالُه وتُسْتَبَانُ من غير نظرٍ فى المادة المعيَّنة والحركة النظرَ المذكورَ ، مثل الجمع والتفريق ، والضرب والقسمة ، والتجذير والتكعيب ، وسائر الأحوال التى تَلْحَق العدد ؛ فإنَّ ذلك يلحق العدد وهو فى أوهام الناس ، أو فى موجودات

(٢) الإنسانية : الإنسان س || ذلك : + أى فى الوجود بالفعل ن || القوام : القيام س (٤) يصح : ويصح م || ذلك : + كذلك ى (٥) والوحدة : والواحدة د (٧) مثل حال : أى مثل عا || حال : ساقطة من هـ (٨) فإما : إما ى (١٠) الذى : التى هـ ، ى (١٣) أن يكون : ساقطة من ن || والحركة : بالحركة ى (١٤) نار أو هواء : نار وهواء ع ، ى (١٧) فإنه : ساقطة من ن (١٨) تستبان : تستبانه م || النظر : والنظر ن

متحركة منقسمة متفرقة ومجتمعة ، ولكن تصوّر ذلك قد يتجرد تجردا مّا حتى لا يُحتاج فيه إلى تعيين مواد نوعية .

فأصناف العلوم إمّا أنْ تتناول إذن اعتبارَ الموجودات ، من حيث هى فى الحركة تصورا وقواما ، وتتعلق بمواد مخصوصةِ الأنواع ، وإمّا أنْ تتناول اعتبارَ الموجودات ، من حيث هى مفارقة لتلك تصورا لا قواما ، وأمّا أنْ تتناول اعتبارَ الموجودات ، من حيث هى مفارقة قواما وتصورا .

فالقسم الأول من العلوم هو العلم الطبيعى . والقسم الثانى هو العلم الرياضى المحض ، وعلم العدد المشهور منه ؛ وأما معرفةُ طبيعةِ العددِ ، من حيث هو عدد ، فليس لذلك العلم . والقسم الثالث هو العلم الإلٰهى . وإذْ الموجودات فى الطبع على هذه الأقسام الثلاثة ، فالعلوم الفلسفية النظرية هى هذه .

وأمّا الفلسفةُ العملية : فإمّا أنْ تتعلق بتعليم الآراء التى تنتظم باستعمالها المشاركة الإنسانية العامية ، وتُعَرف بتدبير المدينة ، وتسمى علم السياسة ؛ وإمّا أنْ يكون ذلك التعلّقُ بما تنتظم به المشاركة الإنسانية الخاصية ، وتُعرف بتدبير المنزل ؛ وإمّا أنْ يكون ذلك التعلق بما تنتظم به حال الشخص الواحد فى زكاء نفسه ، ويسمى علم الأخلاق . وجميع ذلك إنما تُحَقَّقُ صحة جملته بالبرهان النظرى ، وبالشهادة الشرعية ، ويحقق تفصيلُه وتقديره بالشريعة الإلٰهية .

والغاية فى الفلسفة النظرية معرفةُ الحقّ ، والغاية فى الفلسفة العملية معرفةُ الخير .

(١) ومجتمعة : مجتمعة س ، عا ، ه ؛ (٢) تعيين : التعيين س ؛ تعين م (٣) فأصناف : وأصناف م ، ن ، ى (٣ — ٤) فى ... بمواد : ساقطة من م (٤) تصورا : وجودا ى ، هامش عا (٤ — ٥) مخصوصة ... هى : ساقطة من م (٥) هى : ساقطة من ه (٦) قواما : قياما س (٩) وإذ : وإذا ى ؛ فإذا ع ؛ فإذ ه (١٢) العامية : العامة ع ، عا ، ى
(١٣) الخاصية : الخاصة ع ، ى (١٥) صحة : ساقطة من ن || جملته : + وجوبه ن
(١٦) وبالشهادة : أو بالشهادة عا || الإلهية : الأهلية م

وماهيات الأشياء قد تكون فى أعيان الأشياء ، وقد تكون فى التصور ، فيكون لها اعتبارات ثلاثة : اعتبار الماهية بما هى تلك الماهية غير مضافة إلى أحد الوجودين وما يلحقها ، من حيث هى كذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هى فى الأعيان ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هى فى التصور ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ، مثل الوضع والحمل ، ومثل الكلية والجزئية فى الحمل ، والذاتية والعرضية فى الحمل ، وغير ذلك مما ستعلمه ؛ فإنه ليس فى الموجودات الخارجة ذاتية ولا عرضية حملا ، ولا كون الشئ مبتدأ ولا كونه خبرا ، ولا مقدمة ولا قياسا ، ولا غير ذلك .

وإذا أردنا أن نتفكر فى الأشياء ونعلمها ، فنحتاج ضرورةً إلى أن نُدْخِلها فى التصور ، فتعرض لها ضرورةً الأحوال التى تكون فى التصور ، فنحتاج ضرورةً إلى أن نعتبر الأحوالَ التى لها فى التصور ، وخصوصا ونحن نروم بالفكرة أنْ نستدرك المجهولات ، وأن يكون ذلك من المعلومات . والأمور إنما تكون مجهولةً بالقياس إلى الذهن لامحالة ، وكذلك إنما تكون معلومة بالقياس إليه . والحال والعارض الذى يَعْرِض لها حتى ننتقل من معلومها إلى مجهولها ، هو حال وعارض يعرض لها فى التصور ، وإن كان مالها فى ذاتها أيضا موجودا مع ذلك ، فمن الضرورة أن يكون لنا علم بهذه الأحوال ، وأنها كم هى ، وكيف هى ، وكيف تُعتبر فى هذا العارض . ولأن هذا النظر ليس نظرا فى الأمور ، من حيث هى موجودة أحدَ نحوى الوجودين المذكورين ، بل من حيث ينفع فى إدراك أحوال ذينك الوجودين ، فمَنْ تكونُ الفلسفةُ عنده متناوِلةً للبحث

(٣) الوجودين : الموجودين م (٣—٤) وما يلحقها ... الأعيان : ساقطة من م (٤) حينئذ : أيضا ع (٤ — ٥) واعتبار ... ذلك : ساقطة من س (٥) حينئذ : ساقطة من ى

(٧) الخارجة : الخارجية ن ، ه ، ى (٨) مقدمة : كونه مقدمة ن || ولاقياسا : وقياسا س

(٩) ونعلمها : ونعملها د ؛ فنعلمها ى (١٠) فى : ساقطة من م || الأحوال : والأحوال ه

(١٤) معلومها إلى مجهولها : مجهولها إلى معلومها ن (١٥) ذلك : + الغرض عا

(١٦) وكيف هى : ساقطة من ى (١٧) العارض : العرض ع ، م ، ن ، ى

(١٨) الوجودين : الموجودين ى (١٩) الوجودين : الموجودين ى

عن الأشياء ، من حيث هى موجودة ، ومنقسمة إلى الوجودين المذكورين ، فلا يكون هـذا العلمُ عنده جزأ من الفلسفة ؛ ومن حيث هو نافع فى ذلك ، فيكون عنده آلة فى الفلسفة ؛ ومَنْ تكون الفلسفةُ عنده متناولةً لكل بحث نظرى ، ومِنْ كل وجه ، يكون أيضا هـذا عنده جزأ من الفلسفة ، وآلة لسائر أجزاء الفلسفة . وسنزيد هذا شرحا فيما بعد .

والمشاجرات التى تجرى فى مثل هذه المسألة فهى من الباطل ومن الفضول: أما من الباطل ، فلأنه لا تناقض بين القولين ، فإنّ كل واحد منهما يعنِى بالفلسفة معنى آخر ؛ وأما من الفضول ، فإنّ الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس مما يُجدى نفعا .

وهذا النوع من النظر هو المسمى علم المنطق ، وهو النظر فى هذه الأمور المذكورة ، من حيث يتأدى منها إلى إعلام المجهول ، وما يعرض لها من حيث كذلك لا غير .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل فى منفعة المنطق

لما كان استكمال الانسان — من جهة ما هو إنسان ذو عقل — على ما سيتضح ذلك فى موضعه ، هو فى أن يعلم الحق لأجل نفسه ، والخير لأجل العمل به واقتباسه ، وكانت الفطرة الأولى والبديهة من الإنسان وحدهما قليلى المعونة على

(٢) فلا : ولا م || ومن حيث هو نافع : من حيث هى نافعة ع (٣) لكل : كل ع .
(٤) هذا : ساقطة من د (٦) مثل : ساقطة من هـ (٧) فلأنه : فإنه د ، ن ، ى
(٨) فإن : فلأن ع || بأمثال : بمثل م ، ى (٩) نفعا : شيئا عا (١١ — ١٢) من حيث كذلك : من حيث هى كذلك س ، ع : من حيث هى ذلك ى ؛ من حيث ذلك ب ، عا
(١٥) استكمال : استعمال : دا ، م || على ما : كما عا
(١٦) العمل : العلم م (١٧) والبديهة : + الغريزية هـ .

ذلك ، وكان جلُّ ما يحصل له من ذلك إنما يحصل بالاكتساب ، وكان هذا الاكتساب هو اكتساب المجهول، وكان مُكْسِبُ المجهول هو المعلوم، وجب أن يكون الإنسان يبتدئ أولا فيعلم أنه كيف يكون له اكتساب المجهول من المعلوم وكيف يكون حال المعلومات وانتظامها فى أنفسها ، حتى تُفيدَ العلمَ بالمجهول، أى حتى إذا ترتبت فى الذهن الترتب الواجب ، فتقررت فيه صورة تلك المعلومات على الترتيب الواجب ، انتقل الذهن منها إلى المجهول المطلوب فعلمه .

وكما أن الشيء يُعْلَم من وجهين : أحدهما أن يُتَصور فقط حتى إذا كان له اسم فنُطِق به ، تمثل معناه فى الذهن، وإن لم يكن هناك صدق أو كذب ، كما إذا قيل : إنسان ، أو قيل : افعل كذا ؛ فإنك إذا وقَفْتَ على معنى ما تخاطب به من ذلك ، كنتَ تصورته . والثانى أن يكون مع التصور تصديق ، فيكون إذا قيل لك مثلًا : إن كلَّ بياضٍ عرضٌ ، لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا القول فقط ، بل صدَّقْتَ أنه كذلك . فأما إذا شككت أنه كذلك أو ليس كذلك ، فقد تصورت ما يقال ؛ فإنك لا تشك فيما لا تتصوره ولا تفهمه ، ولكنك لم تصدق به بَعْد ؛ وكل تصديق فيكون مع تصور ، ولا ينعكس . والتصور فى مثل هذا المعنى يفيدك أن يحدث فى الذهن صورة هذا التأليف ، وما يؤلف منه كالبياض والعرض . والتصديق هو أن يحصل فى الذهن نسبةُ هذه الصورة إلى الأشياء أنفسها أنها مطابقةٌ لها ، والتكذيب يخالف ذلك . كذلك الشيء يُجْهَل من وجهين : أحدهما من جهة التصور ، والثانى من جهة التصديق ؛ فيكون كل واحد منهما لا يحصل معلوما إلا بالكسب ، ويكون كسبُ كلٍّ واحد منهما

(١ – ٢) وكان هذا الاكتساب : ساقطة من س (٢) مكسب : ما به يكسب س ؛ ما يكسب ع ؛ مكتسب ن ، ى ؛ ما به يكتسب هامش ه (٤) أى : ساقطة من ع ، ى
(٥) حتى : ساقطة من م || المعلومات : المعقولات م (١١) عرض : ساقطة من د
(١٢) أنه : وأما ع || فأما : وأما س ، عا ، ن ، ه (١٣) ولكنك : لكنك م
(١٤) وكل : فكل ه || فيكون : يكون ه || مع : معه ه || مثل : ساقطة من ه
(١٥) منه : منهما عا (١٧) مطابقة : متابعة ه (١٩) واحد : ساقطة من س .

بمعلوم سابق متقدم ، و بهيئة وصفة تكون لذلك المعلوم ،لأجلها ينتقل الذهن من العلم بهـا إلى العلم بالمجهول . فهاهنا شئ من شأنه أن يفيد العلمَ بالمجهـول تصوُّره ،وشئٌ من شأنه أن يفيد العلمَ بالمجهول تصديقُه . ولم تجر العادة بأن يُفْرض للعنى الجامع — من حيث علمه يفيد علم تصور شئ — اسمٌ جامع ، أو لم يبلغنـا ؛ لأنَّ منه حدًّا ، ومنه رسما ، ومنه مثالا ، ومنه علامة ، ومنه اسما ، على ما سيتضح لك ، وليس لمـا يشـترك فيـــه اسم عام جامع . وأما الشئ الذى يترتب أولا معلوما ، ثم يُعْلم به غيره على سبيل التصـديق ، فإنَّ ذلك الشئ يسمى — كيف كان — حجة ؛ فمنه قياس ، ومنه استقراء ، ومنه تمثيل ، ومنه أشياء أخرى .

فغاية علم المنطق أن يفيد الذهنَ معرفةَ هذين الشيئين فقط ؛ وهو أن يعرف الإنسان أنه كيف يجب أن يكون القول المُـوقِـعُ للتصور ، حتى يكون مُعَرِّفاً حقيقة ذات الشئ ؛ وكيف يكون ، حتى يكون دالا عليه ، وإنْ لم يُتَوصل به إلى حقيقة ذاته ؛ وكيف يكون فاسدا ، مُخَيِّلا أنه يفعل ذلك ، ولا يكون يفعل ذلك ، ولمَ يكون كذلك ، وما الفصول التى بينها ؛ وأيضا أن يعرف الإنسان أنه كيف يكون القول الموقع للتصديق ، حتى يكون موقعا تصديقا يقينيا بالحقيقة لا يصح انتقاضه ؛ وكيف يكون حتى يكون موقعا تصديقا يقـارب اليقين ؛ وكيف يكون بحيث يُظَن به أنه على إحدى الصورتين ، ولا يكون كذلك ، بل يكون باطلا فاسدا ؛ وكيف يكون حتى يوقع عليه ظن وميلُ نفسٍ وقناعة من غير تصديق جَزْم ؛ وكيف يكون القول حتى يُؤَثِّر فى النفس ما يؤثره التصديق

(١) بمعلوم : إلا بمعلوم هـ (٤) يفرض : يعرض د || علم : ساقطة من س (٥) لأن : إلا أن هـ (٦) على : وعلى عا ، ن || ما : ساقطة من م || جامع : ساقطة من ب ، د ، عا ، م ، ن ، هـ (٧) الشئ : ساقطة من ع (١٣) مخيلا : مخلا م (١٣ — ١٤) ولا يكون ... ذلك : ساقطة من هـ (١٤) يكون : ساقطة من هـ ؛ يكن : م ، ى (١٧) كذلك : ساقطة من س (٢٨) ظن : ظن به عا ، م ، هـ

والتكذيب من إقدام وامتناع ، وانبساط وانقباض ، لا من حيث يوقع تصديقا ، بل من حيث يخيّل ، فكثير من الخيالات يفعل فى هذا الباب فعل التصديق ؛ فإنك إذا قلت للعسل إنه مُرّةٌ مقيئة ، نفرت الطبيعة عن تناوله مع تكذيب لذلك ألبتة ، كما تنفر لو كان هناك تصديق ، أو شبيه به قريب منه ، وما الفصول بينها ؟ ولم كانت كذلك ؟ وهذه الصناعة يحتاج متعلمها القاصد فيها قصد هذين الغرضين إلى مقدمات منها يُتَوصل إلى معرفة الغرضين ؛ وهذه الصناعة هى المنطق .

وقد يتفق للإنسان أن ينبعث فى غريزته حدٌّ مُوقِعٌ للتصور ، وحجّةٌ موقعة للتصديق ، إلا أنَّ ذلك يكون شيئا غيرَ صناعى ، ولا يُؤْمَن غلطه فى غيره ؛ فإنه لو كانت الغريزة والقريحة فى ذلك مما يكفينا طلب الصناعة ، كما فى كثير من الأمور ، لكان لا يعرض من الاختلاف والتناقض فى المذاهب ما عرض ، ولكان الإنسان الواحد لا يناقض نفسه وقتا بعد وقت إذا اعتمد قريحته ؛ بل الفطرة الإنسانية غير كافية فى ذلك ما لم تكتسب الصناعة ، كما أنها غير كافية فى كثير من الأعمال الأخر ، وإنْ كان يقع له فى بعضها إصابةٌ كَرَمْيةٍ من غير رام . وليس أيضا إذا حصلت له الصناعة بالمبلغ الذى للإنسان أن يحصل له منها كانت كافية من كل وجه ، حتى لا يغلط ألبتة ؛ إذ الصناعة قد يذهب عنها ويقع العدول عن استعمالها فى كثير من الأحوال ، لا أنَّ الصناعة فى نفسها غير ضابطة ، وغير صادّةٍ عن الغلط ، لكنه يعرض هناك أمور : أحدها من جهة أن يكون الصانع لم يستوف الصناعة بكمالها ؛ والثانى أن يكون

(٢) فكثير من : فكثير من هذه هـ (٣) للعسل : فى العسل ى (٤) تنفر : + الطبيعة دا (٥) الفصول : + التى ع | | ولم : وله م (٦) فيها : منها عا (١٠) فى ذلك : ساقطة من هـ | | طلب الصناعة : ساقطة من ع (١١) الأمور : الأحوال ى (١٥) أيضا : ساقطة من د (١٦) إذ : إذا م (١٧) لا أن : لأن ع ؛ إلا أن عا ، م (١٨) لكنه : + قد ع ، عا ، هـ ، ى (١٩) أن يكون الصانع لم يستوف : أن الصانع لا يكون قد استوفى د ، دا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى ؛ أن الصانع لم يستوف ب | | والثانى أن : والثانى أنه عا ، ن ، هـ ؛ والثانى أن قد ن

قد استوفاها ، لكنه فى بعض المواضع أهملهـا ، واكتفى بالقريحة ؛ والثالث أنه قد يعرض له كثيرا أن يعجز عن استعمالها ، أو يذهب عنها . على أنه وإن كان كذلك ، فإنّ صاحب العلم ، إذا كان صاحبَ الصناعة واستعملها ، لم يكن ما يقع له من السهو مثل ما يقع لعادمها ؛ ومع ذلك فإنه إذا عاود فعلا من أفعال صناعته مرارا كثيرة تمكّن من تدارك إهمال ، إن كان وقع منه فيـه ؛ لأن صاحب الصناعة ، إذا أفسد عمله مرة أو مرارا ، تمكن من الاستصلاح ؛ إلا أن يكون متناهيا فى البلادة ؛ فإذا كان كذلك فلا يقع له السهو فى مهمات صناعته التى تعينه المعاودة فيها ، وإن وقع له سهو فى نوافلها . وللإنسان فى معتقداته أمور مهمة جدا ، وأمور تليهـا فى الاهتمام . فصاحب صناعة المنطق يتأتى له أن يجتهد فى تأكيد الأمر فى تلك المهمات بمراجعات عَرْض عمله على قانونه . والمراجعات الصناعية فقد يُبلغ بها أمان من الغلط ، كمن يجمع تفاصيلَ حساب واحد مرارا للاستظهار ، فتزول عنه الشبهة فى عقد الجملة .

فهذه الصناعة لابد منهـا فى استكمال الإنسان الذى لم يؤيد بخـاصية تكفيه الكسب . ونسبة هـذه الصناعة إلى الرويّة الباطنة التى تسمى النطق الداخلى ، كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التى تسمى النطق الخارجى ، وكنسبة العَرُوض إلى الشعر ؛ لكن العروض ليس ينفع كثيرا فى قرض الشـعر ، بل الذوق السليم يغنى عنه ، والنحو العربى قد تغنى عنه أيضا الفطرة البدوية ، وأما هذه الصناعة فلا غنى عنها للإنسان المكتسب للعلم بالنظر والرويّة ، إلا أن يكون إنسانا مؤيدا من عند الله ، فتكون نسبته إلى المروّين نسبة البدوى إلى المتعربين .

(٢ — ٣) على أنه ... كذلك : ساقطة من ى (٥) صناعته : صناعة م (٦) أفسد : فسد س || مرارا : + كثيرا ع ، ى (٨) نوافلها : نوافله د ، دا ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه
(٩) الاهتمام : الأهمام م (١٠) عرض : غرض د (١١) فقد : قد ن || أمان من : أمان عا
(١٢) الصناعة : صناعة م (١٦) العروض : ساقطة من م (١٧) قد تغنى عنه : قد تغنى س

[الفصل الرابع]

(د) فصل فى موضوع المنطق

ليس يمكن أن ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد إلى تصديق شئ ؛ فإنّ ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكما واحدا فى إيقاع ذلك التصديق ؛ فإنه إن كان التصديق يقع ، سواء فرض المعنى موجودا أو معدوما ، فليس للمعنى مدخلٌ فى إيقاع التصديق بوجه ؛ لأن موقع التصديق هو علة التصديق ، وليس يجوز أن يكون شىءٌ علةً لشئ فى حالتى عدمه ووجوده . فإذا لم يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده ، أو عدمه فى ذاته ، أو فى حاله ، لم يكن مؤديا إلى التصديق بغيره ؛ وإذا قرنت بالمعنى وجودا أو عدما فقد أضفت إليه معنى آخر . وأما التصور فإنه كثيراً ما يقع بمعنى مفرد ، وذلك كما سيتضح لك فى موضعه ،وذلك فى قليل من الأشياء ؛ ومع ذلك فهو فى أكثر الأمر ناقص ردىء ؛ بل الموقع للتصور فى أكثر الأشياء معان مؤلفة ، وكل تأليف فإنما يؤلف من أمور كثيرة ، وكل أشياء كثيرة ففيها أشياء واحدة ، ففى كل تأليف أشياء واحدة . والواحد فى كل مركب هو الذى يسمى بسيطا ؛ ولما كان الشئ المؤلف من عدة أشياء يستحيل أن تعرف طبيعته مع الجهل ببسائطه ، فبالحرى أن يكون العلم بالمفردات قبل العلم بالمؤلفات .

والعلم بالمفردات يكون على وجهين : لأنه إما أن يكون علما بها ، من حيث هى مستعدة لأن يؤلف منها التأليف المذكور ، وإما أن يكون علما بها ، من حيث

---

(٣) شىء : لشىء ما

(٦) موقع : ما يوقع د ، دا ، عا ، م ، ن || علة التصديق : علة للتصديق ع .

(٧) فإذا : فإذن س (٩) لم : فلم س

(١٤) كل : ذلك د ، ن ؛ ساقطة من ب || مركب : شىء مركب ه || هو : فهو س

(١٥) تعرف : + من س (١٦) ببسائطه : ساقطة من ن

(١٧) لأنه : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى

هى طبائع وأمور يعرض لها ذلك المعنى . ومثال هذا أنّ البيت الذى يؤلف من خشب وغيره يحتاج مؤلفه إلى أن يعرف بسائط البيت من الخشب واللبن والطين ، لكنّ للخشب واللبن والطين أحوالا بسببها تصلح للبيت وللتأليف ، وأحوالا أخرى خارجة من ذلك . فأما أنّ الخشب هو من جوهر فيه نفس نباتية ، وأنّ طبيعته حارةٌ أو باردة ، أو أنّ قياسَه من الموجودات قياسُ كذا ، فهذا لا يحتاج إليه بانى البيت أنْ يعلمه ؛ وأما أنّ الخشبَ صلبٌ ورخو، وصحيح ومتسوس ، وغير ذلك ، فإنه مما يحتاج بانى البيت إلى أن يعلمه . وكذلك صناعة المنطق فإنها ليست تنظر فى مفردات هذه الأمور ، من حيث هى على أحد نحوى الوجود الذى فى الأعيان والذى فى الأذهان ، ولا أيضا فى ماهيات الأشياء ، من حيث هى ماهيات ، بل من حيث هى محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات ، وغير ذلك مما إنما يعرض لهذه المعانى من جهة ما قلناه فيما سلف .

وأما النظر فى الألفاظ فهو أمر تدعو إليه الضرورة ، وليس للمنطق — من حيث هو منطق — شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاورة . ولو أمكن أن يُتَعلم المنطقُ بفكرة ساذجة ، إنما تُلحظ فيها المعانى وحدها ، لكان ذلك كافيا ؛ ولو أمكن أن يطلع المحاور فيه على ما فى نفسه بحيلة أخرى ، لكان يغنى عن اللفظ ألبتة . ولكن لما كانت الضرورة تدعو إلى استعمال الألفاظ ، وخصوصا ومن المتعذر على الروية أن ترتب المعانى من غير أن تتخيل معها ألفاظها ، بل تكاد تكون الروية مناجاةً من الإنسان ذهنَه بألفاظ متخيلة ، لزم أن تكون للألفاظ أحوال مختلفة تختلف لأجلها أحوال ما يطابقها فى النفس

(٢) وغيره : ساقطة من عا (٣) وللتأليف : والتأليف ن ، هـ ، ى
(٥) أو أن : أو عا ، م ، ن (٦) بانى البيت : ساقطة من عا || البيت : + إلى ى
(٧) إلى : ساقطة من ن || وكذلك : فكذلك : س ، هـ ، ى (٨) فإنها ليست : ليس هـ || من : ومن م (٩) الوجود : الموجود د (١١) وموضوعات : ومصنوعات د
(١٥) تلحظ : تلاحظ س || ذلك : ساقطة من س

من المعانى حتى يصير لهـا أحكام لولا الألفاظ لم تكن ، فاضطرت صناعة المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظرا فى أحوال الألفاظ ؛ ولولا ما قلناه لمـا احتاجت أيضا إلى أن يكون لها هذا الجزء . ومع هذه الضرورة ، فإنَّ الكلام على الألفاظ المطابقة لمعانيها كالكلام على معانيها ، إلا أن وضع الألفاظ أحسن عملا .

وأما فيما سوى ذلك ، فلا خير فى قول من يقول إنَّ المنطق موضوعُهُ النظر فى الألفاظ ، من حيث تدل على المعانى ، وإنَّ المنطق إنما صناعته أنْ يتكلم على الألفاظ ، من حيث تدل على المعـانى ؛ بل يجب أن يتصور أنّ الأمر على النحو الذى ذكرناه . وإنمـا تبلد فى هذا مَنْ تبلد ، وتشوّش مَنْ تشوش ، بسبب أنهم لم يحصِّلوا بالحقيقة موضوع المنطق ، والصنف من الموجودات الذى يختص به ، إذْ وجدوا الموجود على نحوين : وجود الأشياء من خارج ، ووجودها فى الذهن ؛ فجعلوا النظرَ فى الوجود الذى من خارج لصناعة أو صناعات فلسفية ، والنظرَ فى الوجود الذى فى الذهن وأنه كيف يتصور فيه لصناعة أو جزء صناعة ؛ ولم يفصلوا فيعلموا أنَّ الأمور التى فى الذهن إمَّا أمورٌ تُصُوِّرت فى الذهن مستفادة من خارج ، وإمَّا أمورٌ تَعرِضُ لهـا ، من حيث هى فى الذهن لا يُحاذى بها أمر من خارج . فتكون معرفة هذين الأمرين لصناعةٍ ، ثم يصير أحد هذين الأمرين موضوعا لصناعة المنطق من جهة عَرَضٍ يعرض له . وأمّا أى هذين الأمرين ذلك ، فهو القسم الثانى ؛ وأمّا أى عارض يعرض ، فهو أنه يصير موصلا إلى أنْ تحصل فى النفس

(١) أحكام : الأحكام س (٣) ومع : مع م ، ن (٤) كالكلام على معانيها : ساقطة من س || أحسن : ليس ب (٥) فيما : فى ن (٦) وإن : فإن د (٨) يتصور أنّ : يتصور د ، ع ، عا ، م ، ن ؛ ه || فى هذا : ساقطة من س (١٠) إذ : إذا ب ، س ، ع ، عا ، ن || الموجود : الوجود د ، ه (١١) الأشياء : للأشياء ه || ووجودها : ووجود لها م ، ن ، ه (١٢) والنظر ... فى الذهن : والنظر من حيث هى فى الذهن عا (١٣) وأنه : وأنها عا ؛ فإنه م (١٤) خارج : الخارج م (١٥) لها : + أعراض ع || بها : ساقطة من د (١٦) لصناعة : + وهى علم النفس د (١٨) يعرض : + له م

صورة أخرى عقلية لم تكن ، أو نافعا فى ذلك الوصول ، أو ما يعاوق ذلك الوصول .

فلما لم يتميز لهؤلاء بالحقيقة موضوعُ صناعة المنطق ، ولا الجهةُ التى بها هى موضوعُهُ، تتعتعوا وتبلدوا، وأنت ستعلم بعد هذا، بوجهٍ أشد شرحا، أنّ لكل صناعة نظريةٍ موضوعا، وأنها إنما تبحث عن أعراضه وأحواله ، وتعلم أنّ النظرَ فى ذات الموضوع قد يكون فى صناعة ، والنظرَ فى عوارضه يكون من صناعة أخرى . فهكذا يجب أن تعلم من حال المنطق .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل فى تعريف اللفظ المفرد والمؤلف

وتعريف الكلى والجزئى ، والذاتى والعرضى ، والذى يقال فى جواب ما هو والذى لا يقال

و إذ لا بد لنا فى التعليم والتعلم من الألفاظ ، فإنّا نقول : إنّ اللفظَ إمّا مفرد و إما مركب . والمركب هو الذى قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالةً بالذات، مثل قولنا : الإنسان وكاتب، من قولنا : الإنسان كاتب ؛ فإنّ لفظة الإنسان منه تدل على معنى ، ولفظة كاتب أيضا تدل على معنى، وكل واحد منهما جزء قولنا : الإنسان كاتب، ومعناه جزء المعنى المقصود من قولنا : الإنسان كاتب ، دلالة مقصودة فى اللفظ، ليس كما تقول:

(١ — ٢) أو ما ... الوصول : ساقطة من ع (١) الوصول : التوصيل عا || أو ما يعاوق : أى ما نعا يعوق فى هامش ب || أو ما : أو مانعا ما م
(٣) ولا الجهة : والجهة عا (٤) موضوعة : مصنوعة د
(١٠) الذاتى : ساقطة من س (١٢) و إذ لابد لنا : إذا بدلنا س
(١٣) قد : ساقطة من م || معنى هو : + من م (١٥) فإن : بل ع .

حيوان ، فَيُظَن أنّ الحى منه مثلا دال إما على جملة المعنى، و إما على بعض منه، لو كان من غير أن كان يقصد فى إطلاق لفظة الحيوان أن يدل الحى منه تلك الدلالة .

وأما المفرد فهو الذى لا يدل جزء منه على جزء من معنى الكل المقصـود به دلالةً بالذات ، مثل قولنا "الإنسان" ، فإنّ "الإن" و "آلسان" لا يدلان على جزأين من معنى الإنسان ، منهما يأتلف معنى الإنسان . ولا يُلْتَفت فى هذه الصناعة إلى التركيب الذى يكون بحسب المسموع، إذا كان لا يدل جزء منه على جزء من المعنى ، كقولنا : عبد شمس ، إذا أريد به اسم لقب ولم يُرد عبد للشمس . وهذا وأمثاله لا يعد فى الألفاظ المؤلفة ، بل فى المفردة . والموجود فى التعليم الأقدم من رسم الألفاظ المفردة أنها هى التى لا تدل أجزاؤها على شيء . واستنقص فريق من أهل النظر هذا الرسم ، وأوجب أنه يجب أن يزاد فيه : أنها التى لا تدل أجزاؤها على شيء من معنى الكل ، إذ قد تدل أجزاء الألفاظ المفردة على معان ، لكنها لا تكون أجزاء معانى الجملة . وأنا أرى أنّ هذا الاستنقاص من مستنقصه سهو ، وأنّ هذه الزيادة غيرُ محتاج إليها للتتميم بل للتفهيم . وذلك أنّ اللفظ بنفسه لا يدل ألبتة ، ولولا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه ، بل إنمـا يدل بإرادة اللافظ ؛ فكما أن اللافظ يطلقه دالًا على معنى ، كالعين على ينبوع المـاء ، فيكون ذلك دلالته ، ثم يطلقه دالا على معنى آخر ، كالعين على الدينار ، فيكون ذلك دلالته . كذلك إذا أخلاه فى إطلاقه عن الدلالة بق غير دال ، وعند كثير من أهل النظر غير

(٢) كان : ساقطة من ن (٥) لا : ساقطة من ن (٧) جزء منه : ساقطة من م
(٨) لقب : ولقب م || يرد : + به ع ، عا ، ى (٩) فى الألفاظ : من الألفاظ ع ، م ، ى || فى المفردة : من المفردة م (١٠) من : فى عا (١١) شيء : + أصلا ن
(١٣) أجزاء معانى : لأجزاء معنى ن (١٥) أن : لأن ع || يدل : + على معنى ن
(١٦) يجاوزه : يتجاوزه ع ، ى || أن اللافظ : أن اللفظ ع (١٧) كالعين على : كالعين م (١٨) كذلك : وكذلك ب ؛ فكذلك ع ، ن (١٩) دال : ذلك م

لفظ ؛ فإنَّ الحرفَ والصوت — فيما أظن — لا يكون ، بحسب التعارف عند كثير من المنطقيين : لفظا ، أو يشتمل على دلالة . وإذا كان ذلك كذلك ، فالمتكلم باللفظ المفـرد لا يريد أن يدل بجزئه على جزء من معنى الكل ، ولا أيضا يريد أن يدل بجزئه على معنى آخر من شأنه أن يدل به عليه ؛ وقد انعقد الاصطلاح على ذلك . فلا يكون جزؤه ألبتة دالا على شئ — حين هو جزؤه — بالفعل ، اللهم إلا بالقوة ، حين نجد الإضافة المشار إليها ، وهى مقارنة إرادة القائل دلالة به . وبالجملة فإنه إنْ دلَّ ، فإنمـا يدل ، لا حين ما يكون جزءًا من اللفظ المفرد ، بل إذا كان لفظا قائما بنفسـه ؛ فأما وهو جزء فلا يدل على معنى ألبتة .

واللفظ إما مفرد وإما مركب ، وقـد عُلِم أنَّ النظر فى المفرد قبل النظر فى المركب . ثم اللفظ المفرد إما أن يكون معناه الواحد الذى يدل عليه لا يمتنع فى الذهن ، من حيث تصوره ، اشتراك الكثرة فيه على السوية ، بأن يقال لكل واحد منهم إنه هو ، اشتراكا على درجة واحدة ، مثل قولنا : الإنسان ؛ فإنَّ له معنى فى النفس ، وذلك المعنى مطابق لزيد ولعمرو ولخـالد على وجه واحد ؛ لأن كلَّ واحدٍ منهم إنسان . ولفظة الكرة المحيطة بذى عشرين قاعدةٍ مثلثاتٍ ، بل لفظ الشمس والقمر ، وغير ذلك ، كل منهـا يدل على معنى لا يمنع تصوره فى الذهن من اشتراك كثرة فيه ، وإن لم يوجد مثلا بالفعل ، كالكرة المذكورة ، أو كان يمتنع ذلك بسببٍ خارج عن مفهوم اللفظ نفسه كالشمس . وإما أن يكون معنـاه بحيث يمتنع فى الذهن إيقـاع الشركة فيه ، أعنى

(٣) ولا : فلا د . (٦) به : بها س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى (٧) لا : ساقطة فى د
(٩) واللفظ : فاللفظ عا (١١) تصوره : يتصوره م (١٣) وذلك : ذلك عا
(١٤) الكرة : الكثرة س (١٥) لفظ : لفظة ع ، م ، ى || كل : + واحد ع ، ى || منها : منهمان || يمنع : يمتنع س ، ع ، م ، ى
(١٧) أو : وإن ع || نفسه : بنفسه س (١٨) معناه : + الواحد ع ، عا ، ى

فى المحصل الواحد المقصود به ، كقولنا زيد ؛ فإنَّ لفظ زيد ، وإنْ كان قد يشترك فيه كثيرون ، فإنما يشتركون من حيث المسموع ؛ وأما معناه الواحد فيستحيل أن يجعل واحد منه مشتركا فيه ؛ فإنَّ الواحد من معانيه هو ذات المشار إليه ، وذات هذا المشار إليه يمتنع فى الذهن أن يجعل لغيره ، اللهم إلا أن لا يراد بزيد ألبتة ذاته ، بل صفة من صفاته المشترك فيها . وهذا القسم ، وإن لم تمتنع الشركة فى مسموعه ، فقد يمتنع أن يوجد فى المعنى الواحد من المدلول به عليه شركةٌ . فالقسم الأول يسمى كليا ، والثانى يسمى جزئيا . وأنت تعلم أنَّ من الألفاظ ما هو على سبيل القسم الأول ، ومن المعانى ما هو على سبيل معنى القسم الأول ، وهو المعنى الذى المفهوم منه فى النفس لا تمتنع نسبته إلى أشياء كثيرة تطابقها نسبة متشاكلة . ولا عليك — من حيث أنت منطق — أنه كيف تكون هذه النسبة ، وهل لهذا المعنى — من حيث هو واحد مشترك فيه — وجود فى ذوات الأمور التى جعلت لها شركة فيه ، وبالجملة وجود مفارق وخارج غير الذى فى ذهنك أو كيف حصوله فى الذهن ؛ فإنَّ النظر فى هذه لصناعة أخرى أو لصناعتين . فقد علمتَ أنَّ اللفظ إمّا أنْ يكون مفردا ، وإما أنْ يكون مؤلفا ؛ وأنَّ المفرد إما أنْ يكون كليا ، وإما أن يكون جزئيا . وقد علمتَ أنّا أوجبنا تأخيرَ النظر فى المركب .

واعلم أيضا أنّا لا نشتغل بالنظر فى الألفاظ الجزئية ومعانيها ، فإنها غير متناهية فتحصر ، ولا — لو كانت متناهية — كان علمنا بها — من حيث هى جزئية —

---

(٢) فيه : فيها ع (٥) لا : ساقطة من د ، س || وهذا : فهذا س ، عا ، ن
(٦) الواحد : ساقطة من س (٧) يسمى جزئيا : جزئيا م
(٨) من : فى د ، عا ، م (١٠) تمتنع : يمتنع د ، س ، م (١٢) فيه : + له ع
(١٣) وخارج : خارج د ، عا ، م || غير : عن د ، ع (١٧) واعلم : لما علم م ، س

يفيدنا كمالا حِكْميا ، أو يبلغنا غاية حِكْمية ، كما تعلم هذا فى موضع العلم به ، بل الذى يهمنا النظر فى مثله ، هو معرفة اللفظ الكلى .

وأنت تعلم أنّ اللفظ الكلى إنما يصير كليا ، بأنّ له نسبةً ما ، إمّا بالوجود ، وإمّا بصحة التوهم ، إلى جزئيات يُحمل عليها .

والحمل على وجهين : حمل مواطأة ، كقولك : زيد إنسان ؛ فإنّ الإنسان محمول على زيد بالحقيقة والمواطأة ؛ وحمل اشتقاق ، كحال البياض بالقياس إلى الإنسان ؛ فإنه يقال : إنّ الإنسان أبيض أو ذو بياض ، ولا يقال : إنه بياض . وإنْ اتفق أن قيل : جسم أبيض ، ولون أبيض ، فلا يُحْمل حَمْلَ المحمول على الموضوع ؛ وإنما غرضنا ها هنا مما يحمل هو ما كان على سبيل المواطأة .

فلنذكر أقسامَ الكلى الذى إنما ينسب إلى جزئيات مواطأة عليها ، ويعطيها الاسم والحد ، لكنه قد تضطرنا إصابتنا لبعض الأغراض أن لا نسلك المعتاد من الطرق فى قسمة هذه الألفاظ فى أول الأمر ، بل نعود إليه ثانيا . فنقول : إنّ لكل شىء ماهيةً هو بها ما هو ، وهى حقيقته ، بل هى ذاته . وذات كل شىء واحد ربما كان معنى واحدا مطلقا ليس يصير هو ما هو بمعان كثيرة ، إذا التأمت يحصل منها ذات للشىء واحدة . وقلما تجد لهذا من الظاهرات مثالا ، فيجب أن يُسَلَّمَ وجوده . وربما كان واحدا ليس

---

(١) يفيدنا : يفيد ن || حكمية : ساقطة من عا
(٢) بل : ساقطة من م || النظر فى مثله : ساقطة من م || فى مثله : فيه د ، ه
(٣) بأن : + كان س ، ع (٤) عليها : عليه م
(٥) كقولك : كقولنا ع ، ى (٦) بالحقيقة : ساقطة من س || والمواطأة : وبالمواطأة م || بالقياس : بالنسبة س (٨) وإن : وإنه م || يحمل : + فى مثله ع ، ى || حمل : حد ب ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ى || المحمول : + فى مثله : د ، دا ، ن ، ه
(١٠) عليها : عليه ع (١٢) الطرق : الطريق ع ، ى (١٣) هى : ساقطة من ن
(١٤) ربما : وربما م ، ن ؛ فربما ع (١٥) للشىء واحدة : الشىء م ؛ كشىء ع || لهذا : لها ع ، ى (١٦) وربما : وإنما س

بمطلق ، بل تلتئم حقيقة وجوده من أمور ومعـان إذا التأمت حصل منها ماهية الشيء ، مثال ذلك الإنسان ، فإنه يحتاج أن يكون جوهرا ، و يكون له امتداد فى أبعاد تفرض فيه طولا وعرضا وعمقا ،وأن يكون مع ذلك ذا نفس ، وأن تكون نفسه نفسًا يغتـذى بها ويحس و يتحرك بالإرادة ، ومع ذلك يكون بحيث يصلح أن يتفهم المعقولات ، و يتعـلم صناعات و يعلمها — إن لم يكن عائق من خارج — لا من جملة الإنسانية ؛ فإذا التأم جميع هذا حصل من جملتها ذات واحدة هى ذات الإنسان . ثم تخالطه معان وأسباب أخرى ، يتحصل بها واحدٌ واحدٌ من الأشخاص الإنسانية ، و يتميز بها شخصٌ عن شخص، مثل أن يكون هذا قصيرا وذاك طويلا ، وهذا أبيضَ وذاك أسود . ولا يكون شيء من هذه بحيث لو لم يكن موجودا لذات الشخص ، وكان بدله غيره ، لزم منه أن يفسد لأجله ؛ بل هذه أمور تتبع وتلزم . وإنمـا تكون حقيقة وجوده بالإنسـانية ، فتكون ماهية كل شخص هى بإنسانيته ، لكن إنيته الشخصية تحصل من كيفية وكمية وغير ذلك . وقد يكون أيضا له من الأوصاف أوصافٌ أخرى غير الإنسانية ، يشـترك فيها الناس مع الإنسانية ، بل تكون بالحقيقة أوصافا للإنسان العـام مثل كونه ناطقا ، أى ذا نفس ناطقة ، ومثل كونه ضاحكا بالطبع . لكن كونه ناطقا أمر هو أحد الأمور التى ، لمـا التأمت ، اجتمع من جملتها الإنسان ، وكونه ضاحكا بالطبع هو أمر ، لمـا التأمت الإنسانية بما التأمت منه ، لم يكن بدٌّ من عروضه لازما ؛ فإنّ الشيءَ إذا صار إنسانا

---

(١) تلتئم : لتتم م || إذا : وإذا ى || حصل : يحصل س (٤) بالإرادة : مع الإرادة ع ، عا ، م ، ى (٥) ويتعلم : ويعلم عا ، م || و يعلمها : و يعملها م ؛ أو يعملها ع ؛ أو يعلمها ى ؛ وفى هامش ى : يعملها
(٨) ويتميز : يتميز د ، م ، ن ؛ متميز عا || عن : من هـ (٩) وذاك : وذلك م
(١٢) بالإنسانية : الإنسانية عا ، م (١٤) يشترك . . . الإنسانية : ساقطة من س || مع : ومع م (١٥) مثل كونه : ككونه بخ ، تا ، م ، ى
(١٧) وكونه : فكونه م || بالطبع : ساقطة من ع || لمـا : ساقطة من د

بمقارنة النفس الناطقة لمادته ، أعرض للتعجب الموجب فى مادته هيئة الضحك ، كما أعرض لأمور أخرى : من الخجل والبكاء والحسد والاستعداد للكتابة وقبول العلم ، ليس واحد منها لما حصل ، أعرض الشيء لحصول النفس الناطقة له ، فيكون حصول النفس الناطقة إذن سابقا لها ، ويتم به حصول الإنسانية ؛ وتكون هذه اوازم بعدها ، إذا استثبتت الإنسانية لم يكن بُدٌّ منها .

فقد لاح لك من هذا أنّ هاهنا ذاتا حقيقية للشيء ، وأن له أوصافا بعضها تلتئم منه ومن غيره حقيقة الشيء ، وبعضها عوارض لا تلزم ذاته لزوما فى وجوده ، وبعضها عوارض لازمة له فى وجوده . فما كان من الألفاظ الكاية يدل على حقيقة ذات شيء أو أشياء ، فذلك هو الدال على الماهية ؛ وما لم يكن كذلك فلا يكون دالا على الماهية ؛ فإنْ دل على الأمور التى لابد من أن تكون متقدمة فى الوجود على ذات الشيء ، حتى يكون بالتئامها يحصل ذات الشيء، ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشيء ، ولا اللفظ الدال عليه يدل على حقيقة ذات الشيء بكمالها، بل على جزء منه ؛ فذلك ينبغى أن يقال له اللفظ الذاتى الغير الدال على الماهية . وأما ما يدل على صفة هى خارجة عن الأمرين ، لازمة كانت أو غير لازمة ، فإنه يقال له لفظ عرضى ، ولمعناه معنى عرضى .

ثم هاهنا موضع نظر : أنه هل يجب أن يكون معنى اللفظ الذاتى مشتملا على معنى اللفظ الدال على الماهية اشتمال العام على الخاص

(١) أعرض : اعترض ع (٣) أعرض : اعترض ع
(٤) له : ساقطة من ن (٥) هذه : لهذه م || بعدها : بعدها ، م ، ن
(٨) لا : ساقطة من ع ، م ، ه || لا تلزم ذاته لزوما : غير لازمة له ن || لزوما : ساقطة من س (٩) عوارض : + غير ع ، م ، ى (١٤) بكمالها : بكماله ع
(١٦) فإنه : فإنها عا ، م ، ى || له : ابتداء خرم فى نسخة ع لغاية ص ٥٤ سطر ٣ || لمعناه : لمعناها م (١٨) هل : ساقطة من م

أو لا يكون ؟ فإن قولنا : لفظ ذاتى ، يدل على لفظ لمعناه نسبة إلى ذات الشىء ،ومعنى ذات الشىء لا يكون منسوبا إلى ذات الشىء ،إنما ينسب إلى الشىء ما ليس هو . فلهذا بالحرى أنْ يظن أنَّ لفظ الذاتى إنما الأولى به أن يشتمل على المعانى التى تقوِّم الماهية ، ولا يكون اللفظ الدال على الماهية ذاتيا ، فلا يكون الإنسان ذاتيا للإنسان ، لكن الحيوان والناطق يكونان ذاتيين للإنسان . فإن لم يجعل الإنسان ذاتيا للإنسان ، بما هو إنسان، بل لشخص شخص ، لم يخل إما أن تكون نسبته بالذاتية إلى حقيقة ماهية الشخص ، وذلك هو الإنسان أيضا ، وإما أن تكون نسبته بها إلى الجملة التى بها يتشخص ، فيكون ليس هو بكماله ، بل هو جزء مما هو منه ، من حيث هو جملة . فحينئذ يعرض أن لا يكون الحيوان الناطق والإنسان وما يجرى مجراها ذاتيا لشخص شخص فقط ، بل الأمور العرضية أيضا ، مثل لونه ، وكونه قصيرا ، وكونه ابن فلان ، وما يجرى هذا المجرى قد تكون ذاتية ، لأنها أجزاء مقومة للجملة . فحينئذ لا يكون للإنسان ، من حيث هو ذاتى للشخص ، إلا ما لهذه .

فهذه الأفكار تدعو إلى أن لا يكون الذاتى مشتملا على المقول فى جواب ماهو؛ لكن قولنا ذاتى، وإن كان بحسب قانون اللغة يدل على هذا المعنى النسبى، فإنه بحسب اصطلاح وقع بين المنطقيين يدل على معنى آخر . وذلك لأنَّ اللفظ الكلى ، إذا دل على معنى — نسبته إلى الجزئيات التى تعرض لمعناه نسبةٌ يجب، إذا تُوُهمت غير موجودة، أن لا يكون ذات ذلك الشىء من الجزئيات موجودا، لا أن ذات

(١) لفظ : ساقطة من م || ذاتى : + أى ن || على لفظ : على أن س
(٤) ولا : فلا : م ، ن ، هـ (٦) للإنسان : ساقطة من ى
(٧) بالذاتية : ساقطة من م (٨) نسبته : + تسند عا (١١) مجراها : مجراهما د
(١٢) وكونه : أو كونه عا (١٤) للشخص : الشخص د ، م (١٥) إلى : ساقطة من س
(١٦) قولنا : ساقطة من د (١٧) وقع بين : ساقطة من د ، م ، ن ؛ ى

ذلك الشيء يجب أن يكون يرفع أولا ، حتى يصح توهم رفع هذا ، بل لأن رفع هذا موجب رفع ذلك الشيء ، سواء كان لأن هذا المرفوع هو حقيقة ذاته ، أو كان هذا المرفوع مما تحتاج إليه حقيقة ذاته ليتقوم — فإنه يقال له ذاتى . فإنْ لم يكن هكذا — وكان يصح فى الوجود أو فى التوهم أن يكون الشيء الموصوف به حاصلا مع رفعه ، أو كان لا يصح فى الوجود ، ولكن ليس رفعه سبب رفعه ، بل إنما لا يصح ذلك فى الوجود لأن رفعه لا يصح إلا أن يكون ذلك ، ارتفع أولا فى نفسه ، حتى يكون رفعه بالجملة ليس سبب رفعه — فهو عرضى . فأما المرتفع فى الوجود فكالقيام والقعود ، وذلك مما يسرع رفعه ، وكالشباب فإنه يبطؤ رفعه ، وكغضب الحليم فإنه يسهل إزالته ، وكالخلق فإنه يصعب إزالته . وأما المرتفع فى الوهم دون الوجود فكسواد الحبشى . وأما الذى لا يرتفع ، ولا يرفع رفع السبب ، فككون الإنسان بطبعه معرضا للتعجب والضحك ، وهو كونه ضحاكا بالطبع ، فإنه لا يجوز أن يرفع عن الإنسان فى الوجود ؛ فإنْ تُوُهِم مرفوعا ، فإنَّ الإنسانية تكون مرفوعة ، لا أنَّ رفع الأعراض بالطبع لهذا المعنى هو سبب رفع الإنسانية ، بل لأنه لا يتأتى أن يرفع ، إلا أن تكون الإنسانية أولا مرفوعة ، كما أنها ليست سببا لثبوت الإنسانية ، بل الإنسانية سبب لثبوتها .

فقد بان اختلاف ما بين نسبة الحيوان والناطق والإنسان إلى الأشخاص ، وبين نسبة الأعراض إليها ؛ فإنّ النسبة الأولى إذا رفعتها ، أوجب رفع الشخص ؛ وأما النسبة الثانية فنفس رفعها لا يوجب رفعَ الشخص ، بل منها

---

(١) بل لأن : ساقطة من د (٢) لأن : ساقطة من م (٦) أولا : ساقطة من ى .
(٨) يسرع : يسوغ س || فإنه : + نا د ؛ وذلك ، عا (٩) فإنه : فإن ذلك عا ، ه
(١٠) لا يرتفع و : ساقطة من د (١٣) أن : لأن ه (١٧) والإنسان : + أيضا عا ، ن ، ه ، ى (١٨ — ١٩) النسبة ... وأما : ساقطة من م (١٩) منها : منه عا

ما يرتفع ، ومنها ما لا يجوز أن يرتفع أو يرتفع الشخص ؛ وأما رفعها فلا يرفع الشخص ألبتة . وإذا كان الأمر على هــذه الجهة ، فالذاتى يشتمل على الدال على المــاهية .

فقد اتضح لك أن اللفظ المفرد الكلى منه ذاتى يدل على المــاهية ، ومنه ذاتى لا يدل على المــاهية ، ومنه عرضى .

[الفصل السادس]

(و) فصل فى تعقب ما قاله الناس فى الذاتى والعرضى

قد قيل فى التميز بين الذاتى والعرضى : إن الذاتىّ مقوِّمٌ والعرضىّ غيرُ مقوِّم ، ثم لم يُحَصَّل ، ولم يتبين أنه كيف يكون مُقَوِّما ، أو غير مقوِّم . وقيل أيضا : إنّ الذاتى لا يصح توهمه مرفوعا مع بقاء الشيء ، والعرضىَّ يصح توهمه مرفوعا مع بقاء الشيء . فيجب أنْ نُحَصِّل نحن صحة ما قيل أو اختلاله ، فنقول : أما قولهم إنّ الذاتى هو المقوّم ، فإنمــا يتناول ما كان من الذاتيات غيرَ دالٍ على المــاهية ، فإنّ المقوّم مقوّم لغيره . وقد علمتَ ما يعرض من هــذا ، اللهم إلا أن يَعْنوا بالمقوّم ما لا يفهم من ظاهرِ لفظه ، ولكن يعنون به ماعنينا بالذاتى ، فيكونوا إنمــا أتوا باسم مرادف صُرِف عن الاستعمال الأول ، ولم يدل على المعنى الذى نقل إليه ، و يكون الخطب فى المقــوّم كالخطب فى الذاتى ، وتكون حاجة كل واحد منهما إلى البيان واحدة .

---

(١) ومنها : ومنه ما || ومنها... الشخص : ساقطة من د || رفعها : رفعهما ى (٢) وإذا : فإذا د ، م || يشتمل : مشتمل سا (٩) أو غير : وغيرى (١٠ — ١١) الشيء ... الشيء : ساقطة من د (١٤) به : منه د ، د ا ، عا || عنينا : يعنى م ؛ بقينا د (١٦) المعنى : معنى س || كالخطب : لا الخطب عا

وأما اعتمادهم على أمر الرفع فى التوهم ، فيجب أن تتذكر ما أعطيناك سالفا : أن المعنى الكلى قد يكون له أوصاف يحتاج إليها أولا حتى يحصل ذلك المعنى، ويكون له أوصاف أخرى تلزمه وتتبعه ، إذا صار ذلك المعنى حاصلا . فأما جميع الأوصاف التى يحتاج إليها الشىء حتى تحصل ماهيته، فلن يحصل معقولا مع سلب تلك الأوصاف منه . وذلك أنه قد سلف لك أن للأشياء ماهيات ، وأن تلك الماهيات قد تكون موجودة فى الأعيان ، وقد تكون موجودة فى الأوهام ؛ وأن الماهية لا يوجب لها تحصيل أحد الوجودين ، وأن كل واحد من الوجودين لا يَثْبُتُ إلا بعد ثبوت تلك الماهية ، وأنّ كل واحد من الوجودين يلحق بالماهية خواص وعوارض تكون للماهية ، عند ذلك الوجود ، ويجوز أن لا تكون له فى الوجود الآخر . وربما كانت له لوازم تلزمه من حيث الماهية ، لكن الماهية تكون متقررة أولا ، ثم تلزمها هى ، فإنّ الاثنينية يلزمها الزوجية ، والمثلث يلزمه أن تكون زواياه الثلاث مساوية لقائمتين ، لا لأحد الوجودين ، بل لأنه مثلث . وهذه الماهية إذا كان لها مقومات متقدمة - من حيث هى ماهية — لم تحصل ماهية دون تقدمها ؛ و إذا لم تحصل ماهية ، لم تحصل معقولة ولا عينا . فإذن إذا حصلت معقولة ، حصلت وقد حصل ما تتقوم به فى العقل معها على الجهة التى تتقوم به ؛ فإذا كان ذلك حاصلا فى العقل ، لم يمكن السلب ، فيجب أن تكون هذه المقومات معقولة مع تصور الشىء ، بحيث لايجهل وجودها له ، ولا يجوز سلبها عنه ، حتى تثبتَ الماهية فى الذهن ، مع رفعها فى الذهن بالفعل . ولست أعنى بحصولها فى العقل خطورَها بالبال بالفعل ، فكثير من المعقولات لا تكون خاطرة بالبال ، بل أعنى أنها لا يمكن مع إخطارها بالبال ، وإخطار ما هى

(٢) سالفا : + من م ، ى (٤) جميع : جمع م (٧) الأوهام : الأذهان د ، دا ، م ، ن
(٩) بالماهية : الماهية ى (١٢) يلزمه ... الثلاث : يلزم أن تكون زوايا المثلث س
(١٧) يمكن : يكن د (١٩) مع رفعها فى الذهن : ساقطة من ن || بالفعل : ساقطة من م ، ى
(٢٠ — ٢١) بالفعل ... بالبال : ساقطة من ى (٢١) أنها : أنه ما

مقوِّمة له بالبال ، حتى تكون هذه مُخْطَرَةً بالبال ، وذلك مُخْطَرًا بالبال بالفعل ، أن يسلبها عنه ، كأنك تجد الماهية بالفعل خالية عنها مع تصورها ، أعني تصورَ الماهية فى الذهن . وإذا كان كذلك ، فالصفات التى نسميها ذاتيــة لامانى المعقولة ، يجب ضرورة أن تُعقل للشىء على هذا الوجه ، إذ لا تتصور الماهية فى الذهن دون تقدم تصورها .

وأما سائر العوارض ، فإذْ ليست مما يتقدم تصورُها فى الذهن تصور الماهية فيه ، ولا أيضا هى مع تصور الماهية ، بل هى توابع ولوازم ليست مما يحقق الماهية ، بل مما يتلو الماهية ، فالماهية تثبت دونها ؛ وإذا ثبتت دونها ، لم يتعذر أن تعقل الماهية ، وإن لم تتقدم ، أو إن لم يلزم تعقلها . وقد علمتَ أنّى لست أعنى فى هذا التعقل أن يكون ، إذا تصورت الشىء بالفعل ملحوظا إليه ، يكون مع ذلك تصورت أفراد المقومات له أيضا بالفعل ، فربما لم تلحظ الأجزاء بذهنك ، بل أعنى بهذا أنك إذا أخطرت الأمرين معا بالبال ، لم يمكنك أن تَسْلب الذى هو مقوِّم عن الذى هو مقوَّم له سلبا يصح معه وجود المقوَّم بماهيته فى الذهن من دون وجود ما يقوِّمه فيه . فإذا كان كذلك ، فيجب أن لا يمكنك سلبه عنه ، بل يعقل وجوده له لا محالة .

وأما العوارض فلا أمنع صحةَ استثباتك فى الذهن معنى الماهية ، ولا يُعقل وجودها للماهية ، بل يسلبها سلبا كاذبا . ولا أوجب ذلك أيضا فى كل العوارض ، فإنّ من العوارض ما يَلْزَم الماهية لزوما أوليا بيِّنا ليس بواسطة عارض آخر ، فيكون سلبه عن الماهية مع استثبات الماهية وإخطارهما معا بالبال مستحيلا ، إذا كان ليس هو له بسبب وسط بينه وبينه . وذلك مثل كون المثلث بحيث يمكن إخراج أحد أضلاعه على الاستقامة توهما ، أو معنى آخر

(٤) للشىء : الشىء م (٧) بل هى : بل عا (٨) بل مما : بل بما
(٩) علمت : قلت م (١٠) بالفعل : بالعقل م (١٤) بماهيته : ماهيته م
(٢٠) هو : ساقطة من د ، س ، ن ، هـ (٢١) أحد : ساقطة من د

مما يشبه هذا مما هو عارض له. وقد يمكن أن يكون وجود العارض بواسطة، فإذا لم تخطر تلك الواسطة بالبال، أمكن سلبه، مثل كون كل زاويتين من المثلث أصغر من قائمتين. ولولا صحة وجود القسم الثانى لما كانت لوازم مجهولة؛ ولولا صحة القسم الأول لما كان ما نُبَيِّن لك بعد من إثبات عارض لازم للماهية بتوسط شىء حقا. وذلك لأنَّ المتوسط، إنْ كان لا يزال يكون لازما للماهية غير بَيِّن الوجود لها، ذهب الأمر إلى غير النهاية؛ وإنْ كان من المقومات، صار اللازمُ المجهولُ — كما تعلم — لازماً لهذا المقوم، لا مقوماً، إذْ مقوم المقوم مقومٌ، وكان لازما آخر الأمر بلا واسطة. فما كان من اللوازم غير بيِّن للشىء صح فى الذهن أن يتوهم الشىء مرفوعا عنه ذلك اللازم من جهةٍ، ولم يصح من جهة. أمَّا جهة الصحة فمن حيث أنَّ تصوُّرَه قد يحصل فى الذهن مع سلب اللازم عنه بالفعل، واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب الذهن المطلق. وأمَّا جهة الاستحالة فَأَنْ يُتَوهم أنه يجوز أن لو كان يحصل فى الأعيان، وقد سلب عنه فيها اللازم، حتى يكون مثلا كما يصح أن لو كان يكون هذا الشخص موجودا، ولا الندب الذى لزمه فى أصل الخلقة، فصار يصح أيضا أنه كان يكون هذا المثلث موجودا، ولا زاويتاه أقل من قائمتين؛ فإن هذا التوهم فاسد لا يجوز وجود حكمه، وليس كالمذكور معه. واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب ذهن مطابق للوجود.

فقد بان لك من هذا أنّ من الصفات ما يصح سلبه وجودا، ومنها ما يصح سلبه توهماً لا فى الوجود، ومنها ما يصح سلبه توهما مطلقا، ومنها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض، ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتى،

(٣) ولولا... مجهولة : ساقطة من م (٤) عارض : ساقطة من د، عا، م (٦) لها : له عا، م || النهاية : نهاية د، م (٨) لازما : + له د، م (١١) قد : ساقطة من د، م، ن (١٤) كان يكون : كان د، س || الندب : البدن عا (١٦) وليس ... معه : ساقطة من ب، د (١٧) للوجود : للموجود ن (١٩) لا : له عا، ن || الوجود : + كسواد الحبشى فإنه لا يلزم إنسانية لا فى الذهن ولا فى الوجود ن || ومنها ... مطلقا : ساقطة من ه

لكن يتميز من العارض بأن الذهن لا يوجب سبقَ ثبوتِ ما الذاتى له ذاتى قبل ثبوت الذاتى ، بل ربما أوجب سبق ثبوت الذاتى . وأما العرض فإنّ الذهن يجعله تاليا ، وإن وجب ولم ينسلب .

فقد اتضح لك كيف لم يُحَصَّلْ معنى الذاتى والعرضى من اقتصر على البيانين المذكورين .

[الفصل السابع]

(ز) فصل فى تعقب ما قاله الناس فى الدال على الماهية

إنّ الدال على الماهية قد قيل فيه : إنه هو الدال على ذاتى مشترك كيف كان ، ولم يبلغنا ما هو أشد شرحا من هذا . فلننظر الآن هل المفهوم من هذه اللفظة ، بحسب التعارف العامى ، هو هذا المعنى أو لا ، وهل ما تعارفه الخاص واتفقوا عليه بسبيل النقل يدل عليه ؟ فإنّا إذا فعلنا هذا ، اتضح لنا غرض كبير .

أما المفهوم بحسب التعارف العامى فليس يدل عليه ؛ وذلك لأنّ الدال على ماهية الشيء هو الذى يدل على المعنى الذى به الشيء هو ما هو . والشيء إنما يصير هو ما هو بحصول جميع أوصافه الذاتية المشترك فيها ، والتى تخص أيضا ؛ فإنّ الإنسان ليس هو ما هو بأنه حيوان ، وإلا لكانت الحيوانية تحصل الإنسانية . نعم الحيوانية محتاج إليها فى أن يكون هو ما هو ، وليس كل ما يحتاج إليه فى أن يكون شىء هو ما هو ، يكون هو الذى يحصل بحصوله وحده الشيء هو هو . فإذا كان كذلك لم يكن الذاتى المشترك للشيء مع غيره وحده ،

(٢) قبل ... الذاتى : ساقطة من م || سبق ثبوت : سبق د ، عا ، م (٨) فيه : ساقطة من ى (١٠) أو : أم ب ، س ، م (١١) بسبيل : قيل ى || فإنا إذا : فإذا د (١٤) والتى : الذى ى (١٦) محتاج : محتاجة م ؛ تحتاج د ، ن (١٨) هو هو : هو ما هو عا

ولا الخاص وحده هو ماهيــة الشيء بل جزء ماهيته . والعجب أنّ جماعةً ممن يرى أنّ الذاتي والدالّ على الماهية واحدٌ لا يجعل الذاتي الخاص دالا على ماهية ما هو ذاتي له ، وهو الذي نسميه بعد فصلا ؛ فهذا هذا .

وأمّا تعرف الحال في الدال على الماهية على سبيل الوضع الثاني والتعارف الخاص ، فهو أنا نجد الحيوان والحساس محمولين على الإنسان والفرس والثور ، ثم نجـد أهل الصناعة يجعلون الحساس وما يجرى مجراه من جملة أمور يسمونها فصولا لأمور يسمونها أجناسا ذاتية ، ثم لا يجعلونها من جملة ما يسمونه أجناسا ، ويجعلون كل ما يكون دالا على الماهية لعدة أشياء مختلفة جنسا لها . وكذلك حال الإنسان والناطق بالقياس إلى أشخاص الناس ، فيجعلون الإنسان يدل عليها بالماهية ، ولا يجعلون الناطق كذلك ، ويجعلون الإنسان لذلك نوعا للحيوان دون الناطق . فإن الشيء الذي يقولون إنه دال على الإنية الذاتية المشتركة ، يجعلونه شيئا غير الدال على الماهية الذاتية المشتركة ، ولا يجعلون الشيء الواحد صالحا لأن يكون بالقياس إلى أشياء إنية وماهية ، حتى يكون ، من حيث يشترك فيه ، هو ماهية لها ، ومن حيث يتميز به عن أشياء أخرى هو إنية لها ، حتى يكون الشيء المقول على الكثرة من حيث تشترك فيه الكثرة جنساً أو نوعاً ، ومن حيث تتميز به فصلا . فيكون ذلك الشيء لتلك الأشياء جنسا أو نوعا ، ومع ذلك يكون لها فصلا ؛ بل إذا وجدوا جنساً ارتادوا شيئا آخر ليكون فصلا يقوّم الجنس ، إن كان جنسا له فصل يقوّمه .

---

(١) وحده : ساقطة من ب ، د ، عا ، م || ماهيته : ماهية د (٣) فهذا : وهذا ى (٦) وما : أو ما د (٧ — ٨) ذاتية ... أجناسا : ساقطة من س || يجعلونها : يجعلونه د ، ن ، ه (٩) لها : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، ه ، ى (١٢) الذاتية : ساقطة من د (١٣) ولا : فلا م ، ن ، ه (١٤) فيه : فيها عا (١٥ — ١٦) المقول ... الشيء : ساقطة من د (١٨) يقوم : + به م .

وكذلك إذا وجدوا نوعا طلبوا شيئا من ذاته هو الفصل ، ولو كان الشيء إنما هو دال على الماهية ، حتى هو جنس ونوع ، لأنه دال على ذاتى مشترك فيه ، لكان الأمر بخلاف هذه الأحكام .

وها هنا موانع أخرى عن أن يكون ما قالوه من كون الدال على ذاتى مشترك ، دالا على الماهية حقا . فإنْ زاد أحدهم شرطا ليتخصص به ما يسمونه جنسا ونوعا فى كونه دالا على الماهية، وهو أنه يجب أن يكون أعم الذاتيات المشتركة مضمونا فى الدلالة التى للذاتى المشترك ، وذلك الأعم هو الأعم الذى لايدل على إنية أصلا ، حتى يكون الفرق بين الأمرين أنّ الدال على الإنية هو الذى بكليته وكما هو يدل على الإنية . وأما هذا الذى يتضمن الدلالة على أعم الذاتيات المشتركة فإنما يدل على الإنيــة بالعرض ، لأنه يدل بجزء منه دون جزء ، كالحيوان فإنه وإنْ تميز به أشياء عن النبات ، فإنه ليس ذلك بجميع ما بحصوله الحيوان حيوان ، بل بشيء منه ؛ فإنه لا يفعل ذلك بأنه جسم ، بل بأنه حساس ، وهذا هو الدال على الإنية أولا ، ولأجله يدل الحيوان على التميز والإنية . فيكون الحيوان ليس لذاته صالحا للتمييز ، بل بجزء منه ، ويكون الحساس كذلك لذاته ، فنقول : إنّ هــذا أيضا تكلف غير مستقيم . أما أولا فلأنه لو كان كذلك لكان إذا أخذنا أعم المعانى كالجوهر ، وقرنّا به أخص ما يدل على الشيء فقلنا مثلا : جوهر ناطق ، لكان يكون دالا على ماهية ، وكان يكون نوع الإنسان أو جنسه ، وكان يكون حد الإنسان أو حد جنسه أنه جوهر ناطق . وليس كذلك عندهم ، بل حده أنه حيوان ناطق ، وليس الحيوان والجوهر واحدا ؛ ومن المحال أن يكون للشيء الواحد حد تام حقيق إلا الواحد . وإنْ تكلفوا

(٤) عن : على م (٧) المشترك : ساقطة من س || هو الأعم : ساقطة من ى
(١١) ذلك : دالاى (١٢) ذلك : + بل م (١٥) فلأنه : فإنه م
(١٦) المعانى : الأنواع س (١٧) وكان : فكان عا (٢٠) وإن : فإن عا

أن يوجهوا مع المشترك الأول سائر التى فى الوسط على الترتيب كله ، فقد حصل ما نذهب إليه من أن الدال على الماهية يجب أنْ يكون مشتملا على كمال الحقيقة ، فيكون حينئذ هذا التكلف يؤدى إلى أن لا يحتاج إلى نقل هذه اللفظة عن الموضوع فى اللغة إلى اصطلاح ثان ؛ فإنّا سنوضح من بعد أنّ استعمال هذه اللفظة على ما هى عليه يحفظ الوضع الأول لها مع استمرارٍ فى الوجوه التى يتعوق معها ما يتعوق .

وبعد هذا كله ، فإنّ ذلك يفسد بوجوه أخرى ، منها أنّ الحسّاس أيضا حكمه حكم الحيوان ، وأنه أيضا محصل من معان عامة وخاصةٍ ، وأنّ المعانى العامة فيه ، ككون الجسم أو الشيء ذا قوة أو صورة أو كيفية لا تميز بها ، إنما تميز بما هو أخص منها ، وهو كون الجسم أو الشيء ذا قوة درّاكة للشخصّيات على سبيل كذا . ومنها أنّ الحيوان ، وإنْ كان لا يميز بجزء من معناه كالجسم ، ويميز بجزء كالحساس ، فليس سبيلنا فى هذا الاعتبار هذا السبيل ، ولا نظرنا هذا النظر . وذلك لأنا إنما ننظر فى الحيوان ، من حيث هو حيوان؛ والحيوان، من حيث هو حيوان، شيء واحد؛ ومن حيث هو ذلك الواحد لا يخلو إما أنْ يميز التمييز الذى عن النبات أو لا يميز ، فإنْ لم يميز وجب أن يكون النبات يشارك الحيوان فى أنه حيوان ، وهذا خُلْفٌ ؛ وإن ميز، فقد صدر عنه بما هو حيوان تَمَيُّز ، وإن كان قد يصدر أيضا عن جزء له ، وكان الجزء علةً أولى فى ذلك التمييز ، وليس إذا كان للشيء علة بها يصير بحال ، وللعلة تلك الحال ، يجب أن تكون تلك الحال له بالعرض، فكثير من الأشياء بهذه الصفة .

(٢) من : ساقطة من م || كمال : الكمال م (٧) ذلك : + كله د ، م ، ه || فإن ذلك : ساقطة من ن (٩) ككون : لكون م (١٠) تميز بها إنما : ساقطة من م (١٧) قد : ساقطة من م || أيضا : ساقطة من عا (١٨) التمييز : ساقطة من د ، م ، ن ، ه (١٩) وللعلة : أو للعلة س

ثم لا أمنع أن يكون ها هنا شروط أخرى تلحق بالبيان الذى جعلوه للدال على الماهية ، يتميز بها ما يسمى جنسا أو نوعا عن الفصل ؛ وشروط أخرى تلحق بالتمييز يكون ذلك للحساس دون الحيوان ؛ إلا أنّ ذلك لا يكون بحسب الوضع الأول ، ولا بحسب نقلٍ منصوصٍ عليه من المستعملين لهذه الألفاظ فى أول ما استعملوا ، بل يكون اضطرارات ألجأ إليها أمثال هذه المقاومات . وإذا وجد فى ظاهر المفهوم من لفظ ما هو ما يقع به استغناء واقتصار ، كان المصير عنه إلى غيره ضربا من العجز ومن اللجاج الذى تدعو إليه الأنفة من الإذعان للحق، والاعتراف بذهاب ذلك على من لم يخطر بباله ما أوردناه من المباحث إلى حين سماعها .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل فى قسمة اللفظ المفرد الكلى إلى أقسامه الخمسة

نقول الآن: إنه قد تبين لك أن اللفظ المفرد الكلى إما ذاتى وإما عرضى ، وأنّ الذاتى للشىء إما صالح للدلالة على الماهية بوجه ، وإما غير صالح للدلالة على الماهية أصلا . والدال على الماهية إما أن يدل على ماهية شىء واحد أو أشياء لا تختلف اختلافا ذاتيا ، وإما أن تكون دلالة على الماهية إنما هى بحسب أشياء تختلف ذواتها اختلافا ذاتيا . مثال الأول لفظة الشمس إذا وقعت على هذه المشار إليها ؛ ولفظة الإنسان إذا وقعت على زيد وعمرو؛ ومثال الثانى دلالة لفظة الحيوان إذا وقعت على الثور والحمار والفرس معا ، فسأل سائل مثلا : ما هذه الأشياء ؟ فقيل : حيوانات ، فإنّ لفظة الحيوان تدل على كمال حقيقتها ، من حيث هو مسئول عنها جملتها ، ومطلوب

---

(١) للدال : الدال د ، ن ، هـ (٣) تلحق : + بالبيان هـ (٥) اضطرارات : + قد ب ، د ، هـ || ألجأ : ألجأت هـ (٦) ظاهر : سا ، ز س || من : عن عا (٨) من : عن عا ، هـ || لم : ساقطة من س ، هـ (١٣) صالح : أن يصلح ن || للدلالة : الدلالة م (١٥) دلالة : دلالته عا ، ن ، هـ (١٦) هى : هو د ، عا || بحسب أشياء : لأشياء عا (١٨) الثانى ... الحيوان : لفظة الإنسان م || لفظة : لفظ ن || والفرس : والإنسان ن (١٩) فسأل : وسأل عا ؛ وإذا سأل هـ (٢٠) هو : هى عا ، هـ || عنها : عن عا ، م ، هـ ، ى

كنه الحقيقة التي لهما بالشركة . والفرق بين الوجهين أنّ الوجه الأول يكون دالا على ماهية الجملة ، وماهية كل واحد ؛ فإنّ لفظة الإنسان تدل أيضا على كمال الحقيقة الذاتية التي لزيد وعمرو ، وإنما يفضل عليها ويخرج عنها ما يختص كل واحد منهما به من الأوصاف العرضية ، كما قد فهمته مما قيل سالفا .

وأما الوجه الثانى فإنك تعلم أن الحيوانية وحدها لا تكون دالة على ماهية الإنسان والفرس وحدها ، فليس بها وحدها كل واحد منهما هو هو ، وليس إنما يفضل عليها بالعرضيات بل بالفصول الذاتية ؛ وأما الذى لها من الماهية بالشركة فلفظة الحيوان تدل عليه . وأما الحساس فيدل على جزء من جملة ما تشتمل عليه دلالة لفظة الحيوان ، فهو جزء من كمال حقيقتها المشترك فيها دون تمامها ؛ وكذلك حال الناطق بالقياس إلى الإنسان . لكن لقائل أن يقول : إنه لا دلالة للحيوان إلا ومثلها للحساس ، وكما أنه لا يكون الحيوان إلا جسما ذا نفس ، كذلك لا يكون الحساس إلا جسما ذا نفس . فنقول فى جوابه : إن قولنا إنّ اللفظ يدل على معنى ليس على الوجه الذى فهمته ، أعنى أن يكون إذا دل اللفظ لم يكن بد من وجود ذلك المعنى ، فإنك تعلم أن لفظ المتحرك إذا دلّ ، لم يكن بد من أن يكون هناك محرك ، ولفظة السقف ، إذا دلت ، لم يكن بد من أن يكون هناك أساس ؛ ومع ذلك لا نقول إنّ لفظة المتحرك مفهومها ودلالتها المحرك ، ولفظة السقف مفهومها ودلالتها الأساس ؛ وذلك لأن معنى دلالة اللفظ هو أن يكون اللفظ اسما لذلك المعنى على سبيل

(١) بالشركة : بالشرك هـ || الأول : + لا ، د (٣) وإنما : إنما م (٤) منهما به : منها ن (٦) وحدها : وحده س ، م (٧) وحدها : وحده عا ، ن ، هـ || واحد : + واحد عا || منهما : منها عا (٨) بالعرضيات : بالعوارض س || لها : لهما ن (١٢) أنه : ساقطة من س (١٤) على معنى ليس : ساقطة من د (١٥) فإنك : كأنك م (١٨) ولفظة : أو لفظة هـ .

القصد الأول ، فإنْ كان هناك معنى آخر يقارن ذلك المعنى مقارنة من خارج ، يشعر الذهن به مع شعوره بذلك المعنى الأول ، فليس اللفظ دالا عليه بالقصد الأول ؛ وربما كان ذلك المعنى محمولا على ما يُحْمل عليه معنى اللفظ ، كمعنى الجسم مع معنى الحساس ؛ وربما لم يكن محمولا كمعنى المحرك مع المتحرك . والمعنى الذى يتناوله اللفظ بالدلالة أيضا يكون على وجهين : أحدهما أولا والآخر ثانيا ؛ أما أولا فكقولنا الحيوان ، فإنه يدل على جملة الجسم ذى النفس الحساس ، وأما ثانيا فكدلالته على الجسم ، فإنَّ معنى الجسم مضمنٌ فى معنى الحيوانية ضرورةً، فما دل على الحيوانية اشتمل على معنى الجسم ، لا على أنه يشير إليه من خارج ، فيكون ها هنا دلالة بالحقيقة ، إما أولية وإما ثانية ، ودلالة خارجية ، إذا دل اللفظ على ما يدل عليه ، عرف الذهن أن شيئا آخر من خارج يقارنه ، وليس داخلا فى مفهوم اللفظ دخولَ اندراجٍ ولا دخول مطابق .

فإن أردنا أن نختصر هذا كله ونحصله ، جعلنا الدلالة التى للألفاظ على ثلاثة أوجه : دلالة مطابقة ، كما يدل الحيوان على جملة الجسم ذى النفس الحساس ؛ ودلالة تَضَمُّن ، كما تدل لفظة الحيوان على الجسم ؛ ودلالة لزوم كما تدل لفظة السقف على الأساس . فإذا كان كذلك فلنرجع إلى ما نحن فيه فنقول : إنَّ المفهوم من الحساس هو أنه شىء له حِسٌّ تَمٌّ من خارج مّا ، نعلم أنه يجب أن يكون جسما وذا نفس ، فتكون دلالةُ الحساس على الجسم دلالةَ لزوم . وأما الحيوان فإنما نعنى به بحسب الاصطلاح الذى لأهل هذه الصناعة ، أنه جسم ذو نفس حساس ، فتكون دلالته على كمال الحقيقة دلالة مطابقة ، وعلى أجزائها

(٢) يشعر : شعر د ، م || شعوره : تصوره د (٤) محمولا : + على ما يحمل عليه ن || مع المتحرك : ساقطة من د (٥) اللفظ : ساقطة من م || وجهين : الوجهين د (٦) أولا : الأول د (٨) ضرورة : ساقطة من ن || الحيوانية : الحيوان ن || الجسم : الجسمية س (١٣) أوجه : وجوها ، ه (١٥) فلنرجع : + الآن ه (١٦) ما : ساقطة من س .

دلالة تضمن. وأما دلالة الحساس على سبيل المطابقة، فإنما هى على جزء فقط، وأما الكل وسائر الأجزاء، فإنما تدل عليها على سبيل اللزوم.

ولسنا نذهب ها هنا فى قولنا لفظ دال، إلى هذا النمط من الدلالة؛ فقد تقرر أنَّ اللفظَ الدال على الماهية ما هو وكيف هو، ومن ها هنا تزول الشبهة المذكورة. فأما اللفظ الذاتى للشىء الذى لا يدل على ماهية ما اعتبر ذاتيته له، لا بسبيل شركة ولا خصوص، فانه لا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة، وإلا لدل على الماهية المشتركة بوجه، فهو إذن أخص منه، فهو صالح لتمييز بعض ما تحته عن بعض، فهو صالح للإنية؛ فكل ذاتى لا يدل بوجه على ماهية الشىء فهو دال على الإنية.

فإنْ قال قائل: إنَّ الذى يصلح للإنيــة هو بعينه يصلح للماهية، فإنَّ الحساس، وإنْ رَذَّلْتَ كونَه دالا على ماهيــة الإنسان والثور والفرس، بحال خصوص أو شركة، فإنك لا تُرَذِّل دلالته على ماهية مشــتركة للسميع والبصير واللامس؛ فليس يجب أنْ يكون الذاتى ينقسم إلى مقول فى جواب ما هو، ومقول فى جواب أى شىء، انقساما على أن لا يدخل أحدهما فى الآخر، ولذلك لم يتبين لك أنه إذا كان الشىء دالا على الماهية، فليس بدالٍ على الإنية، بل يلزمك ما ألزمت القوم، فنقول له: أما التشكك المقدم فينحل بأن تعرِف أنَّا لا نمنع أن يكون ماهو دال على إنية أشياء دالا على ماهية أشياء أخرى، بل ربما أوجبنا ذلك؛ إنما نمنع أن يكون الحساس مثلا دالا على ماهيــة خاصة أو مشتركة للإنسان والفرس والثور، كدلالة الحيوان مع مشاركة الحيوان الحساس فى الذاتيــة للإنسان والفرس والثور؛ فإنَّ

(١) فإنما: إنما عا، م (٢) الكل: للكل ى (٤) ما هو: ما هى ن || وكيف هو: وكيف عا (٥) له: به عا (٧) المشتركة: + له د، ن || فهو: + إذن ن، هـ (٨) للإنية: الإينية هـ (٩) الإنية: الإينية ب، هـ (١٠) للإنية: للإينية ن، هـ (١١) رذلت: أرذلت هـ (١٣) فليس: وليس ى (١٤) هو: هى ن || أى شىء: + هو ى || على أن: ساقطة من ب، س؛ على أنه: ى (١٥) ولذلك: وكذلك هـ || بدال: يدل د (١٧) أنا: بأنا هـ || دالا: دال عا (١٩) كدلالة: دلالة عا (٢٠) الذاتية: الدلالة س

الحساس ذاتى مشترك لعدة أشياء ، كما أن الحيوان ذاتى مشترك لها ؛ إنما تمنع حكما آخر فتقول : إنهما بعد الاشتراك فى الذاتية المشترك فيها ، يفترقان فيكون الحيوان وحده منهما دالا على ماهية مشتركة للأمور التى هما ذاتيان لها .

ويجب أن تعلم أنا إذا قلنا : لفظ ذاتى، عنينا ذاتيا لشىء ، ثم نقول : ماهية أو غير ماهية ، فنعنى بذلك أنه كذلك لذلك الشىء لا غيره . وإذا خلينا عن هذا فيكون ما هو أبعد من هذا ، فإن الذاتى للشىء ، كاللون للبياض ، قد يكون عرضيا لشىء آخر ، كما هو للجسم ، وهذا لا يوجب منعَ قولنا : إن الذاتى لا يكون عرضيا ؛ فإن غرضنا يتوجه إلى أنه لا يكون عرضيا لذلك الشىء الذى هو له ذاتى .

وأما التشكك الآخر فينحل بأن نقول : إنّا نعنى بالدال على الإنية ما إنما صلوحه للإنية فقط دون الماهية ، حتى إنه لا تكون دلالته على معنى مقوم يتم ماهية مشتركة أو خاصة ، بل على معنى مقوم يخص ؛ فإذا قلنا : الدال على الإنية عنينا هذا المعنى . فإن تشكك متشكك ، واستبان حالَ قول الحيوان على السميع والبصير واللامس ، هل هو قول فى جواب ما هو أو ليس ،وكيف يجوز أن يكون مقولا فى جواب ما هو ، فتكون هذه أنواعَ الحيوان وأمورا مختلفة متباينة أيضا ، فحينئذ لا يكون الحساس مقولا عليها فى جواب ما هو ؛ لأن الحيوان أتمُّ دلالة . وكيف لا يكون كذلك وهو أكمل محمول على ما نحمله عليه بالشركة؟ فيجب أن ينتظر هذا المتشكك أصولا وأحوالا نعطيها إياه فى حمل الجنس على الفصل ، وذلك بعد فصول .

---

(١) لها : + فإنا بخ ، عا ، ه (٢) فنقول : ونقول عا ، ه (٤ — ٥) ماهية أو غير ماهية : ساقطة من د (٥) لا : + لشىء : عا (١٠) إنا : + إنما عا ، م ، ه (١١) مقوم : مفهوم م (١٢) على معنى مقوم : معنى مفهوم م || مقوم : ساقطة من ن || الدال : إنية س (١٣) المعنى : هنا أوردت النسخ عا ، م ، ى الفقرة المبتدئة فى أول الصفحة التالية سطر ١ — ٣ ثم عادت نسخة ى فقط فأوردتها فى موضعها الصحيح (١٥) وأمورا : وأمور عا (١٦) متباينة : ومتباينة ن || أيضا : وأيضا عا ، م ، ه (١٨) عليه : ساقطة من عا ، ن || هذا : منها ن || أحوالا : ساقطة من ب ، د ، عا ، م ، ن ؛ ، ه ، ى .

فإذْ قد تبين هذا فنقول : إنَّ الذاتى الدالّ على المـاهية يقال له : المقول فى جواب ما هو ؛ والذاتى الدال على الإنية يقال له : المقول فى جواب أى شيء هو فى ذاته ، أو أى ما هو .

وأما العرضى فربما كان خاصاً بطبيعة المحمول عليه لا يَعْرِض لغيره كالضحاك والكاتب للإنسان ، ويُسَمَّى خاصةً ؛ وربمـا كان عارضا له ولغيره كالأبيض للإنسان ولغيره ، ويسمى عرضا عاما . فيكون كل لفظ كلى ذاتى إما دالا على ماهية أعم ، ويسمى جنسا ، وإما دالا على ماهية أخص ، ويسمى نوعاً ، وإما دالا على إنية ويسمى فصلا . وأمّا الكلى العرضى فيكون إما خاصيا ويسمى خاصة ، وإما مشتركا فيه ويسمى عرضا عاما .

فكل لفظ كلى إما جنسٌ ، وإما فصل ، وإما نوع ، وإما خاصة ، وإما عرض عام . وهذا الذى هو جنس ليس جنسا فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل شيء ، بل جنسا لتلك الأمور التى تشترك فيه . وكذلك النوع ليس هو نوعا فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل شيء ، بل بالقياس إلى الأمور التى هو أعم منها . وكذلك الفصل إنما هو فصل بالقياس إلى ما يتميز به فى ذاته . والخاصة أيضا إنمـا هى خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده . وكذلك العرض إنمـا هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده .

فلنتكلم الآن فى كل واحد منها بانفراده ، ثم لنبحث عن مشاركاتها ومبايناتها ، على حسب العادة الجارية ، سالكين فيه مسلك الجماعة .

(١) فإذ قد تبين : فإذا تبين ن (١ — ٣) هذه الفقرة فى عا ، م ، ى فى الموضع الذى أشرنا إليه فى هامش الصفحة السابقة (٣) فى ذاته : ساقطة من عا || أو أى : وأى : عا ، ن ، ه ، ى
(٤) كان : ساقطة من عا (٦) عرضا : + ما ن (٧) على : + كال ب
(٨) إنية : الإنيـة || خاصيا : خاصا د ا (٩) ويسمى : فيسمى عا ، ن ، ه || عرضا : ساقطة من د ، د ا ، ن (١٢) هو : ساقطة من عا ، ه ، ى (١٣) الأمور التى : الأمر الذى د ، عا ، م ، ن ، ه ؛ الأمور الذى ى (١٤) منها : منه عا ، ن ، ه (١٥) وحده : ساقطة من ن || العرض : + العام د ، ن ، ه (١٧) منها : من هذه عا ، م ، ه ؛ ى
(١٨) ومباينتها : ومقابلتها عا .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل فى الجنس

فنقــول : إنّ اللفظة التى كانت فى لغة اليونانيين تدل على معنى الجنس ، كانت تدل عندهم بحسب الوضع الأول على غير ذلك ، ثم نُقِلت بالوضع الثانى إلى المعنى الذى يسمى عند المنطقيين جنسا . وكانوا أولئك يُسمون المعنى الذى يشترك فيه أشخاصٌ كثيرةٌ جنسًا ، مثل ولديتهم كالعَلَوِية ، أو بلديتهم كالمصرية . فإنّ مثل العلويّة كانت تسمى عندهم باسم الجنس بالقياس إلى أشخاص العلويين ، وكذلك المصرية كانت تسمى عندهم جنسا بالقياس إلى أشخاص المولودين بمصر ، أو الساكنين بها ؛ وكانوا أيضا يسمون الواحد المنسوب إليه الذى تشترك فيه الكثرة جنسا لهم ، فكان علىٌّ مثلا عندهم يُجْعل جنسا للعلويين ، ومصر جنسا للمصريين ؛ وكان هــذا القسم أَوْلى عندهم بالجنسية ، لأنّ عليا سببٌ لكون العلوية جنسا للعلويين ، ومصرَ سببٌ لكون المصرية جنسا للمصريين . ونظن أنّ السبب أولى بالاسم من المسبب إذا وافقه فى معناه ، أو قاربه . ويشبه أيضا أنهم كانوا يسمون الحِرَفَ والصناعاتِ أنفسها أجناسا للمشتركين فيها ، والشركةَ نفسها أيضا جنسا . فلما كان المعنى الذى يسمى الآن عند المنطقيين جنسا هو معقول واحد له نسبة إلى أشياء كثيرة تشــترك فيه ، ولم يكن له فى الوضع الأول اسم ، نُقِل له من اسم هذه الأمور المتشابهة له اسم ، فسمى جنسا ، وهو الذى يتكلم فيه المنطقيون ويرسمونه بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو .

---

(٣) لغة اليونانيين : اللغة اليونانية هـ (٥) وكانوا : فكانوا د ، ع ، عا ، ى ؛ فكان ن ، هـ || يسمون : يسمى ن (٦) كثيرة : كثيرون عا ، م ، هـ || جنسا : ساقطة من هـ (٧) العلوية : + مثلا هـ || كانت : كان ب ، س ، ن ، هـ || عندهم : ساقطة من ى || بالقياس : وبالقياس ب ، م ، هـ (٨) تسمى عندهم : ساقطة من عا (٩) الساكنين : والساكنين هـ (١٠) على : + رضى الله عنه عا ، هـ (١١) القسم : + كان عا ، م || بالجنسية : باسم الجنس هـ (١٤) أيضا : ساقطة من د (١٧) نقل له : نقل د || المتشابهة : المشابهة د ، عا ، ن ، هـ ، ى || فسمى : يسمى د (١٨) فيه : ساقطة من ى || المنطقيون : ساقطة من س

وقبل أن نَشْرع فى شرح هذا التحديد ، فيجب أن نُشير إشارةً خفيفة إلى معنى الحـدّ والرسم ، ونؤخر تحقيقه بالشرح إلى الجزء الذى نشرح فيه حال البرهان فنقول : إن الغرضَ الأول فى التحديد هو الدلالة باللفظ على ماهية الشىء ، فإنْ كان الشئ معناه معنى مفردا غير ملتئم من معان ، فلن يصلح أن يدل على ذاته إلا بلفظ يتنـاول تلك الذات وحدها ، ويكون هو اسمها لا غير ، ولا يكون له ما يشرح ماهيته بأكثر من لفظ هو اسم ؛ وربمـا أتى باسم مرادف لاسمه يكون أكثر شرحا له . لكن دلالة الاسم إذا لم تُفد علما بمجهول ، احْتِيج إلى بيان آخر لايتناول ذاته فقط ، بل يتناول نِسبًا وعوارض ولواحق ولوازم لذاته ، إذا فُهِمَت تنبه الذهن حينئذ لمعناه منتقلا منها إلى معناه ، أو يقتصر على العلامات دون المـاهية ، فلا ينتقل إليها ، وعلى ما هو أقرب إلى فهمك فى هذا الوقت . فمثل هذا الشىء لاحَدَّ له ، بل له لفظ يشرح لواحقه من أعراضه ولوازمه .

وأما إنْ كان معنى ذاته مؤلفا من معان ، فله حد ، وهو القول الذى يُؤَلف من المعانى التى منها تحصل ماهيته حتى تحصل ماهيته ، ولأن أخص الذاتيات بالشىء إما جنسه ، وإما فصله ، على ما يجب أن نتنبه له مما سلف ذكره ؛ فأما فصل الفصل ، وجنس الجنس ، وما يتركب من ذلك ، فهو له بواسطة ، وهو فى ضمن الجنس والفصل . فيجب أن يكون الحد مؤلفا من الجنس والفصل ؛ فإذا أحضر الجنس القريب ، والفصول التى تليه ، حصل منها الحد ، كما نقول فى حد الإنسان : إنه حيوان ناطق . فإنْ كان الجنسُ لا اسم له ، أتى

(٢) ونؤخر : ونعرض س (٣) إن : ساقطـة من د ، عا ، م ، ن (٤) الشىء معناه معنى : معنى الشىء معنى عا ، ه || معنى : ساقطة من ن (٥) على : ساقطة من د || تلك الذات وحدها ويكون هو اسمها : ذلك الذات وحده و يكون هو اسمه د ، عا ، م ، ن ، ه ، ى
(٦) ولا : فلا عا ، ن ، ه ، ى || بأكثر : بالأكثر س (٧) يكون : فتكون ى
(١٠) المـاهية : العلامة س ؛ ساقطة من د (١١) بل : ساقطة من ى
(١١ — ١٢) لواحقه من أعراضه ولوازمه : من لواحقه أعراضه ولوازمه عا
(١٦) فصل : جنس م (١٧) وهو : وهى م (١٩) نقول : هو م .

أيضا بحده، كما لو لم يكن للحيوان اسم أتى بحده فقيل : جسم ذو نَفْس حساس، ثم ألحق به ناطق . وكذلك من جانب الفصل .

فالحد بالجملة يشتمل على جميع المعانى الذاتية للشىء ، فيدل عليه إما دلالة مطابقة ، فعلى المعنى الواحد المتحصل من الجملة ، وإما دلالة تضمن ، فعلى الأجزاء . وأمّا الرسم فإنمـا يتوخى به أن يؤلف قول من لواحق الشىء يساويه ، فيكون لجميع ما يدخل تحت ذلك الشىء لا لشىء غيره ، حتى يدل عليه دلالة العلامة . وأحسن أحواله أن يُرتَّب فيه أولا جنس، إما قريب وإما بعيد، ثم يؤتى بجملة أعراض وخواص ، فإن لم يفعل ذلك كان أيضا رسما، مثال ذلك أن يقال : إنّ الإنسان حيوانٌ عريض الأظفار ، منتصبُ القـامة ، بادى البشرة ، ضحاك ، أو تذكر هذه دون الحيوان . فالمقول فى شرح اسم الجنس هو كالجنس للشىء الذى يسمى جنسا ، فمن المقول ما يقال على واحد فقط ، ومنه ما يقال على كثيرين ، فيكون المقول على كثيرين كالجنس الأقرب . وأما المقول لا على كثيرين ، فلا يتناول الجنس . ثم المقول على كثيرين يتناول الخمس المذكورة ، إلا أنّا لمـا قلنا : مختلفين بالنوع فى جواب ما هو، اختص بالجنس؛ ونعنى بالمختلفين بالنوع المختلفين بالحقـائق الذاتية ، فإن النوع قد يُقال لحقيقة كل شىء فى ماهيته وصورته غير ملتفت إلى نسبته إلى شىء آخر ، خصوصا إذا كان يصح فى الذهن حَمْلُه على كثيرين ، تشترك فيه بالفعل أو لا تشترك فيه بالفعل بل بالقوة ، أو احتمال التوهم ؛ وليس يحتـاج فى تحقيق الجنس إلى أن يُلْتفت إلى شىء من ذلك . وإذا كانت أشياء مختلفة المـاهيات ، ثم قيل عليها شىء آخر هذا القول ، كان ذلك الشى الآخر جنسا .

(١) أيضا : ساقطة من ى (٣) فيدل : ويدل م ، ه || عليه : عليها ﺨ ، د ا ، ه || فيدل عليه : ساقطة من عا ، ن (٤) فعلى : مثل م (٥) وأما : فأما ى || به : فيه ه || قول : ساقطة من عا || الشئ : للشئ عا ، ن (٦) لشىء : الشىء ه (٧) يرتب : يترتب ى (٨) فإن : وإن عا ، ه (٩) إن : ساقطة من س (١١) الذى : ساقطة من ن (١٣) لا : ساقطة من عا (١٥) بالحقائق : فى الحقائق عا ، م ، ن ، ه ، ى (١٦) نسبته : نسبة م (٢٠) الآخر : ساقطة من س .

فافهم من قولنا : إنَّ هذا الشيء يقال على هؤلاء الكثيرين فى جواب ماهو، أنَّ ذلك بحال الشركة كما علمتَ .

وأما الفصل ،فإنه غيرمقول فى جواب ماهو بوجه . وأما النوع، فإنه ليس، من حيث هو نوع ، مقولا على شيء قولا بهذه الصفة ، بل مقولا عليه ، فإنْ اتفق أنْ قيل هو بعينه هـذا القول ، فقد صار جنسا . فإنا يلزمنا أن نعلم فى الحدود التى للأشياء الداخلة فى المضاف ، أنّا نريد بها كونها لشيء، من حيث هى لهـا معنى الحدود ، كأنّا لمـا قلنا هذا الحد للجنس ، استشعرنا فى أنفسنا زيادةً يدل عليها قولنا : من حيث هو كذلك ، لو صرحنا بهـا . وأما الشيء الذى يخص من بعد باسم النوع، فستعلم أنه لايقال على كثيرين مختلفين بالنوع، بل بالعدد .

وأما العرضيات، فلا يقال شيء منها فى جواب ما هو ، فلا شيءَ غير الجنس موصوفا بهـذه الصفة ، وكل جنس موصوف بهذه الصفة ، لأنا حَصَّلْنا معنى هذا الحد ، وجعلنا لفظ الجنس اسما له .

وقد يعرض هاهنا شُبَهٌ : من ذلك أنه إذا كان للجنس شيء كالجنس ، وهو المقول على كثيرين ، كان للجنس جنس ، إذا قيل الجنس على المقـول على الكثيرين الذى هو جنسه ، وكان الجنس مقولا على الجنس نفسه ، فنقول فى جوابه : إنّ المقول على الكثيرين يُقال على الجنس كقول الجنس ، والجنس يقال عليه لا كقول الجنس بل كقول العرض له ؛ إذ ليس يقال :

---

(١) فافهم : وافهم عا ، م ، هـ ، ى (٣) وأما : فأما د ، م ، ن (٥) بعينه : نفسه عا ، م ، ن ، هـ (٧) لما : + إذا ن (٩) يخص من : يختص م
(١٢) حصلنا : خلصنا س ؛ جعلنا هـ (١٤) إذا : إن عا ، م ، ن ، هـ ، ى
(١٥ — ١٦) الجنس...وكان : ساقطة من عا (١٥) إذا : وإذا هـ ، ى ؛ إن : عا ، م ، ن
(١٦) الكثيرين : كثيرين م ، ن ، هـ || وكان : كان ى ؛ فكان س ، هـ || فنقول : نقول ى
(١٧) كقول الجنس : + نفسه : بخ ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى (١٨) له : عليه : م ، هـ ، ى

إنّ كل مقول على كثيرين جنس ، وكل ما هو جنس ، فإنما يقال على كل ما هو له جنس ، بل المقول على كثيرين تَعْرِض له الجنسية عند اعتبارٍ مّا ، كما تعرض للحيوان الجنسية باعتبار ما ، وهو اعتبار العموم بحال ، وكما نشرح لك كل هذا عن قريب ، من غير أن تكون الجنسية مقومة للحيوان ألبتة. ولا يمنع أن يكون المعنى الأخص قد يقال على الأعم ، لا على كله ؛ ولو كان الجنس يقال على المقول على الكثيرين قول المقول على الكثيرين على الجنس لكان شططا محالا .

ومما يشكك ها هنا استعمال لفظة النوع فى حد الجنس . فإنك إذا أردتَ أن تَحُدَّ النوعَ ، يُشْبِه أنْ لا تجد بُدًّا من أن تدخل فيه اسم الجنس ، كما يُبَيَّنُ لك بَعْد ، إذ يقال لك إن النوع هو المرتب تحت الجنس ، وكلاهما للتعلم مجهول ، وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا بيان ؛ وكل تحديد أو رسم فهو بيان . وقد أجيب عن هــذا فقيل : إنه لما كان المضافان إنما تقال ماهيــةُ كلِّ واحدٍ منهما بالقياس إلى الآخر ، وكان الجنسُ والنوع مضافين ، وَجَبَ أَنْ يؤخذ كلُّ واحد منهما فى بيان الآخر ضرورةً ، إذْ كان كلُّ واحد منهما إنما هو هو بالقياس إلى الآخر . فهذا الجواب هو زيادة شك فى أمور أخرى غير الجنس والنوع ، يشكل فيها ما يشكل فى الجنس والنوع . وزيادة الإشكال ليست بحل ، فإن المحقق يقول : وردُّ حدود المضافات على حد الجنس والنوع ، وعَرَّفَنى أنها إذا كانت مجهولةً معا ، فكيف يُعرف الواحد منها بالآخر ؟ وأيضا فإنّ من شأن الحل أنْ تقصد فيه مقدمات

(٢) له : ساقطة من س (٤) كل : ساقطة من عا ، ن ، ه ، ى || ولا يمنع : لايمنع م
(٦) المقول على : ساقطة من م || الكثيرين : كثيرا ، م ، ه (٨) يشكك : يشكل م
(١٠) لك : + من ه || وكلاهما : وكليهما ب ، عا (١٢) إنه : ساقطة من د ، ن
(١٤) واحد : ساقطة من س || إذ : إذا ى (١٥) هو هو : هو د ، ن ، ى
(١٦) فيها : فيهما عا (١٧) الإشكال : إشكال ن || ليست : ليس عا ، ه
(١٨) عرفنى : عرض د (١٩) الحد : الحل س || تقصد : تضد ب ، س

الشك فتنكر جميعها ، أو واحدة منها . وليس فى الحل الذى أَوْرَده هذا الحالُّ تَعَرضٌ لشىء من تلك المقدمات ؛ فإنه لم يقل إن الجنس والنوع ليسا معا مجهولين عند المبتدئ المتعلم ، ولم يقل إنه إذا عُرِّفَ كلٌّ واحد منهما بالآخر وهو مجهول ، فليس هو تعريف مجهول بمجهول ، فإنّ هذا لا يمكن إنكاره ؛ ولا أيضا يسوغ إنكار الثالثة وهى أن تعريف المجهول بالمجهول ليس ببيان ، ولا الترتيب الذى لهذه المقدمات غير موجب لصحة المطلوب بها ؛ فإذا كان هذا الحالُّ لم يتعرض لمقدمة من قياس الشك ، ولا لتأليفه ، فلم يعمل شيئا .

وأيضا فقد وقع فيه غلط عظيم : وهو أنه لم يميز فيه الفرق بين الذى يعرف مع الشىء ، و بين الذى يعرف به الشىء ؛ فإن الذى يعرف به الشىء هو مما يعرف بنفسه و يصير جزءا من تعريف الشىء ، إذا أُضيف إليه جزء آخر تُوُصل إلى معرفة الشىء ، و يكون هو قد عرف قبل الشىء . وأما الذى يعرف مع الشىء فهو الذى إذا استتمت المعرفة بتوافى المعرفات للشىء معا عُرِف الشىء وعرف هو معه ، ولا تكون المعرفة به تسبق معرفةَ الشىء حتى يعرف به الشىءُ ، فذلك لا يكون جزءا من جملة تعريف الشىء ؛ فإنّ أجزاء الجملة التى تعرّف الشىء ما لم تجتمع معا ، لم تعرّف الشىء ، والواحد منها يكون دالا على جزء من المعنى الذى للشىء فقط . فما دامت الأجزاء تذكر ولم تستوف جميعها ، يكون الشىء بعّد مجهولا ؛ فإذا توافت عرف الشىء حينئذ ، وعرف ما يعرف مع الشىء .

والمضافات إنما تعرف معا ، ليس بعضها يعرف بالبعض ، فتكون معرفة بعضها قبل معرفة البعض ، فتكون معرفة البعض لامع معرفته . و بالجملة ما يُعْرف مع الشىء

(١) جميعها : جميعا عا (٣) المتعلم : للتعلم م ، هـ (٥) وهى : ساقطة من م ، ن ، هـ || تعريف : يعرف م || بالمجهول : بمجهول ن || ببيان : بيان هـ (٦) ولا الترتيب : والترتيب عا ، هـ || فإذا : فإن عا ؛ وإذا ب ، س (٧) الحالّ : الحل هـ (٨ — ٩) يعرف ... الذى : ساقطة من م (٩) به : ساقطة من هـ || هو : وهو س (١٠) مما : ما عا (١١) ويكون : فيكون ب ، س (١٢) بتوافى ... المعرفة : ساقطة من م (١٣) هو : ساقطة من ى (١٤) فذلك : فلذلك م ؛ وذلك عا (١٧) توافت : توافقت س ؛ : + المعرفات بخ ، دا ، هـ (١٩) معرفة : معرفتها ى (٢٠) معرفته : معرفة م

غير الذى يعرف به الشىء؛ فإن الذى يعرف به الشىء هو فى المعرفة قبل الشىء . وكذلك فإنّا نقول: إنّ المتضايفات لاتحد على هذه المجازفة التى أومأ إليها مَنْ ظن أنه يحل هــذا الشكّ ، بل فى تحديدها ضربٌ من التلطف يزول به هــذا الانغلاق؛ ولهذا موضع بيان آخر. وأما مثاله فى العاجل، فهو أنك إذا سئلت: ما الأخ ؟ لم تعمل شيئا إن أجبتَ : إنه الذى له أخ ، بل تقول : إنه الذى أبوه هو بعينه أبو إنسان آخر الذى يقال إنه أخوه ، فتأتى بأجزاء بيــان ليس واحد منها متحددا بالمضاف الآخر؛ فإذا فرغت تكون قد دللت على المتضايفين معاً. وإذْ قد تقرر أن هذا الحل غير مغن، فلنرجع نحن إلى حيث فارقناه فنقول:

إنّ تحديد الجنس يتم،وإنْ لم يؤخذ النوع فيه نوعا من حيث هو مضاف إليه، بل من حيث هو الذات؛ فإنك إذا عنيت بالنوع المــاهيةَ والحقيقةَ والصورةَ ، وقد يعنى به ذلك كثيرا فى عادتهم ،لم يكن النوع من المضاف إلى الجنس. وإذا عنيت بالمختلفين بالنوع المختلفين بالمــاهية والصورة،تَمّ لك تحديدُ الجنس . فإنك إذا قلت : إنّ الجنس هو المقــول على كثيرين مختلفين بالحقائق والمــاهيات والصور الذاتية فى جواب ما هو ، تَمّ تحــديدُ الجنس ، ولم تحتج إلى أن تأخذ النوعَ من حيث هو مضاف فتورده فى حده،وإن كانت الإضافة تندرج فى ذلك اندراجا لا يكون معه جزء الحد متحددا بالمحدود بالحد. أما الاندراج فلأنك إذا قلتَ: مقول على المختلف بالمــاهية ، جعلتَ المختلف بالمــاهية مقولا عليه ،وهذه إشارة إلى ما عرض لها من الإضافة.وأما أنك لم تجعل جزءَ الحدِّ متحددا بالمحدود بالحد،فلأن جزءَ الحد هو المــاهية،أوكلية تخالف بالماهية؛والمــاهية من حيث هى ماهية ، والكلية المخالفة بالمــاهية،غيرُ متحددة بالجنس، فتكون قد حددت

(١) غير : + الشىء م || هو : فهو هـ ، ى || قبل : وقبل عا (٢) وكذلك : ولذلك عا ، م ، ن ، هـ ، ى (٥) إنه : بأنه هـ ، ى (٦) هو : هو هو عا || بأجزاء بيان : بآخر إنسان م (٨) الحل : الحد س؛ الحال م || فلنرجع : فنرجع عا ، م ، ن || نحن : ساقطة من عا (٩) فيه نوعا : هو نوع هـ (١١) وإذا : فإذا عا ، م ، ن ، هـ ، ى (١٣) مختلفين : ساقطة من ى (١٤) إلى : ساقطة من ى (١٦) بالحد : ساقطة من ى (١٧) مقول : مقولا ن || جعلت المختلف بالماهية : ساقطة من د (١٨) وأما : أما هـ (١٩) بالماهية : الماهية ى (٢٠) هى : هو عا || بالمــاهية : للماهية ى

المقالة الثانية

من الفن الثانى

الفصل الأول

[فصل (١)]

فى حال مناسبة الأجناس وفصولها المقسِّمة والمقومة، وتفهيم هذه الأجناس العشرة العالية ، وحال قسمة الموجود إليها ، وابتداء القول فى أنها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها فى بعض ولا جنس خارج عنها

إن الأجناس العالية لا يوجد لها فصول مقومة بل تنفصل بذواتها ، وإنما كان يكون لها فصول مقومة لو كانت لها أجناس فوقها ، وبالجملة معانٍ أعم منها داخلة فى جوهرها ، فتحتاج أن تنفصل فى جواهرها عنها بغيرها ، كما تبين فى صناعة أخرى ؛ ولكن إنما توجد لها الفصول المقسمة .

والأنواع السافلة لاتوجد لها فصول مقسمة . نعم ، قد يكون لها أعراض وخواص مقسمة . وإنما كان يكون لها فصول مقسمة لو صلح أن يكون لها أنواع تحتها . وأما الأجناس والأنواع المتوسطة فإنها هى التى يوجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة . ففصولها المقومة هى التى تقسِّم أجناساً فوقها ؛ وفصولها المقسمة هى التى تقوِّم أنواعا تحتها ؛ وكل ماقوم جنسا هو فوق فإنه يقوِّم كل ما تحته ؛ لكن تقويمه الأولى لما قُسِّم إليه الجنس قسمة أولى ؛ وكل ماقسِّم جنسا أو نوعا هو تحت فإنه يقسِّم مافوقه .

---

(٢) الثانى : + خمسة فصول د ، ن ؛ + من الجملة الأولى غ ، ه || (٤) فصولها : الفصول ع || (٤) المقومة : المنوعة غ ، ع || (٦) إليها : ساقطة من ن || جنس : + واحد عا || (٧) خارج : خارجا ب ، سا ، ه || (٨) تنفصل : تفضل س ، م ، ه || (٩) كانت : كان عا || معان : معانى عا || (١٠) فتحتاج : تحتاج س || جواهرها : جوهرها س ، ى || (١١) تبين : يتبين حا ، ن || (١٣) يكون : كان ع || (١٤) فإنها : فانما ه || مقسمة : مقومة غ || (١٥) أنواعا : أنواعها س ، م ، ى || تقوم : يقوم سا ، م || (١٦) الأولى : الأول ن || قسمة : قسم ن .

ولا يبعد أيضا أن يكون الأقدم هو المعنى الآخر ؛ فلما كان هذا المعنى يلزمه أنْ يكون نوع الأنواع، ويختص فى إضافاته بالنوعية فقط من غير جنس، جُعِل أَوْلى باسم النوعية، وسُمى من حيث هو ملاصق للأشخاص نوعا أيضا. وهذا شيء ليس يمكننى تحصيله، وإن كان أكثر ميلى هو إلى أنَّ أول التسمية وقع بحسب اعتبار النوع المضايف، لكنه يجب علينا أن نعلم أنّ النوع الذى هو أحد الخمسة فى القسمة الأولى، هو بأى المعنيين نوع، فنقول : إنه قد يمكن أن تخرج القسمة المخمسة على وجه يتناول كل واحد منهما دون الآخر، فإنه إذا قيل : إن اللفظ الكلى الذاتى، إما أن يكون مقولا بالماهية أو لا يكون، والمقول بالماهية إما أن يكون مقولا بالماهية المشتركة لمختلفين بالنوع، أو لمختلفين بالعدد دون النوع، كان قسمة المقول بالماهية تتناول الجنسَ والنوعَ الملاصق للأشخاص، فيضيع اعتبار النوع بالمعنى الذى يكون بالاضافة إلى الجنس فى القسمة الأولى، بل ينقسم بعد ذلك ما هو مقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو إلى ما هو كذلك، ولا يقال عليه مثل ذلك، فيكون الذى يسمى جنسا فقط، وإلى ما يكون مقولا على كثيرين، ويقال عليه آخر هذا القول فيصير هذا الاعتبار نوعا. لكن هذه القسمة لا تُخرج طبيعة النوعية بالمعنى المضاف مطلقا، بل تخرج قسما من هذه النوعية بهذا الاعتبار، وهو ما كان جنسا وله نوعية، وتخرج طبيعة النوع بالاعتبار الخاص سالما صحيحا. وقد يمكن أن يقسم بحيث يخرج النوع بمعنى الأعم، فيكون النوع بالمعنى الخاص فى القسمة الثانية، حتى يكون ما هو نوع : إما الذى هو نوع الأنواع الذى يَعْرِض له أن يكون النوعَ بالمعنى الذى يجعله أخص، وإما الذى هو نوع يتجنس .

---

(٢) إضافاته : إضافته د، ع || جنس : تجنس عا، ن، هـ (٣) وسمى : فسمى عا، ن، هـ (٥) المضايف : المضاف ن || علينا : ساقطة من ن || نعلم أن : نعلم م || أن النوع : أنه النوع هـ (٧) المخمسة : + القسمة عا (٨) إما أن يكون مقولا بالماهية : ساقطة من د (١٠) فيضيع : ويضيع عا، ن، هـ (١٤) هذا : بهذا عا، ن، هـ (١٥) قسما : قسم م (١٨) بالمعنى : بمعنى ب، د، م (١٨ — ١٩) ما هو ... أن يكون : ساقطة من م (٢٠) يتجنس : بجنس ع، عا، ن ؛ الجنس م ؛ لجنس هـ

لكنك إذا قسمت الكلى — من حيث هو كلى — فأَوْلى الاعتبارات به أن تقسمه قسمةً تكون له بالقياس إلى موضوعاته التى هو كلى بحسبها ، فهنالك يذهب النوع الذى بالمعنى الأعم ، و إنما يحصل من بَعْد باعتبار ثان ، وهنالك يصير النوع المشعور به أولا هو النوع بالمعنى الخاص . و إن لم يراع هذا — بل روعى أحوال الكليات وعوارضها فيما بينها من حيث هى كلية ، مثل الزيادة فى العموم والخصوص التى لبعضها عند بعض ، لا عند الجزئيات — خرج لك النوع المضاف ، على ما نورده عن قريب .

وليس يجب أن يكون هذا التخميس مشتملا على كل معنى تكون إليه قسمة الكلى ؛ فإنّ الشىء قد ينقسم أقساما قسمة تامة ، وتفلت منها أقسام له أخرى إنما تأتى سليمةً بقسمة أخرى ؛ فإنّ الحيوان ، إذا قسمته إلى ناطق وأعجم ، لم يكن إلا قسمين ، وأفلت المشاء والطائر ، واحتاج إلى ابتداء قسمة . وليس يجب أن نتعسر ونقول : إنّ هذه القسمة المخمسة يجب أنْ تشتمل على كل معنى يكون من أقسام الكلى واعتباراته ، بل يجب أنْ تعلم أنه إنما يحمل على هذا التعسر اشتراك قسمين متباينين فى اسم وهو اسم النوع ، بل الأحرى أنْ نقول : إنّ هذه الخمسة إذا تحصلت ، حصل من المناسبات التى بينها أمر آخر ، هو حال الأخص من المقولات فى جواب ما هو عند الأعم ، حتى يكون ذلك نوعية الأخص ، وكما يعرض مثل ذلك أيضا شخصية وجزئية ، ولكن تلك قد تركت إذ لا التفات إليها . فإنْ آثرنا أن نجعل القسمة مخرجةً للنوع بالمعنى المضاف الذى هو أعم ، وجب أن نقول : إنّ اللفظ الذاتى إما مقول فى جواب ما هو ، و إما غير مقول ؛ ونعنى بالمقول فى جواب ما هو ، ما يصلح أن يكون — إذا سئل

(٣) الذى : ساقطة من ى (٤) هو : وهو م (٥) هى : هو ه
(٨) إليه : إليها عا ، م ، ن ، ى (٩) قسمة : ساقطة من ى
(١٠) له : ساقطة من عا ، ه (١٤) وهو : هو س (١٥) تحصلت : حصلت ى
(١٧) الأخص : للأخص عا ، م ، ن ، ه || قد : ساقطة من عا (٢٠) ما يصلح : يصلح م

وهذه الأمثلة التى أوردناها ليست تدل التسع منها على المقولة دلالة الاسم على المعنى، بل دلالة الاسم على ذى المعنى ، إذ كان هذا أعرف . ثم نتقل منه إلى المعنى، وذلك لأن. قولنا أبيض ليس اسما للكيفية بل اسما لشئ هو ذو كيفية ، وهو الجوهر . لكن من ههنا تنبيه على وجود الكيفية ؛ فإن الأبيض كزيدٍ وككرباس أعرف عند التخيلِ من البياض الذى هو مجرد الكيفية، والتخيل أسبق إلينا فى هذه الأمور من العقل . فإذا أخطرت ببالك الأبيض ، فكان شيئا ذا بياض ، دلّك هذا على البياض دلالة المعنى على المعنى والأمرِ على الأمر . فالمقولة ليست هى الأبيض ، بل البياض . وكذلك ليست الكمية هى شيئا ذا ذراعين ، بل نفس الذراعين . وكذلك الحال فى البواقى .

فالألفاظ التى تدل على الجواهر تدل على ذات فقط دلالة الاسم ؛ ولا تدل على أمر تنسب إليه هذه الذات ، دلالة الاسم ولا دلالة المعنى . وأما إذا قلت بياض ، فإن هذا اللفظ يدلك على معنى البياض دلالة الاسم ويدلك على معنى آخر ؛ وذلك أنك كما تسمع لفظ البياض وتفهم ، يبادر بك ذهنك فى أكثر الأمر إلى أن تخطر بالبال شيئا آخر هو الأبيض . وكذلك الحال فى كل واحد من التسعة . فالمقولات التسع هى مايدل عليه البياض والمقدار والعدد والأبوة والكون فى المكان ، كقولك الإنجاد والإتهام ، والكون فى الزمان ، كقولك العتاقة والحداثة ، والوضع كقولك القيام والجلوس ، وأيضا مايدل عليه التسلح ، وصدور الفعل كالقطع ، وقبوله كالانقطاع مادام ينقطع .

والمباحث فى أمر هذه العشرة كثيرة . منها أنه هل يمكن أن تستند كلها إلى جنس واحد ، كما ظن أن الموجود جنس لها ؟ ومنها أنه إن لم يمكن ذلك فيها ، فهل يمكن أن

---

(١) على المعنى : ساقطة من م ، ى || (٢) الاسم على ذى المعنى : ساقطة من م، ى || إذ : إذا ن || منه : منها ع ، د ، ى || (٣) ليس : وليس هـ || (٤) كرباس : بمعنى القطن || (٥) فى : من هـ || (٦) فكان : وكان ع || دلالة : دالا ى || (٧) شيئا : شىء ب || (٨) نفس : + طول هـ || (٩) فالألفاظ : والألفاظ هـ || الجواهر : الجوهر م ، د ، ى || ولا : ساقطة من ى || (١٠) هذه : هذا د ، ع ، عا ، م || (١٤) فى المكان : والمكان سا || (١٥) الحداثة : الحدث عا ، الحداث ى || والوضع كقولك القيام : ساقطة من عا || الجلوس : القعود ب ، س || (١٥ — ١٦) والوضع ... والتسلح : وأيضا ما يدلك عليه القيام والجلوس والتسلح ى || (١٥) يدل : يدلك م ، ى || (١٦) الفعل : للفعل ع ، م ، ى || كالقطع : بالقطع ع ، م ، ى || كالانقطاع : بالانقطاع ، ع ، م ، ى || (١٧) أنه : أنها عا ، هـ ، ى || (١٨) كما : كن عا ، هـ ، ى || أن : ساقطة من د ، ع ، ن ، م ، هـ || جنس : جنسا د ، ن || أنه : ساقطة من ن ؛ أنها عا ، ى || يمكن : يكن عا ، ع .

يفرد الجوهر جنسا و يجعل العرض جنساً واحدا يعم التسعة ؟ ومنها أنه إن لم يمكن هذا، فهل يمكن أن تجمع فى أكثر من اثنتين وأقل من عشرة ؟ ومنها أن هذه هل تشتمل على جميع الموجودات ، فلا يشذ منها شىء ، أو لاتشتمل ، بل ههنا أمور أخرى لا تدخل فى شىء من المقولات ؟ ومنها أن الموجود كيف ينشعب إلى هذه العشرة مع كون أمور أخرى خارجة عنها أو مع لا كون أمور أخرى خارجة عنها ؟

فنقول : أما البحث الأول ، وهو حال نسبةُ المُوجود إلى هذه العشرة فإن المشهور من النظر فيه أن يعدّوا وجوه قسمة الواحد إلى الكثرة ، فيبطلوا وجها وجها منها حتى يبقى مايؤثرون بقاءه . وليس فى تصديدنا ذلك كله فائدة ؛ إذ من المعلوم أن الموجود مقول على هذه العشرة ، وأنه إنما يتكثر فيها تكثير المقول ، لا تكثير وجوه أخرى مما يطولون به كلامهم . وتكثير المقول يكون على وجوه ثلاثة : إما أن يتكثر تكثر المتواطىء فى موضوعاته أو تكثر المتفق الصرف الذى يشمل التشابه والاشتراك ، أو تكثر المشكك . ثم من امتنع أن يعقل أن للوجود معنى واحدا فى هــــذه العشرة ، فقد فارق الفطرة ؛ وخصوصا إذا قال : إن الدليل على اختلاف هــــذه العشرة فى معنى الوجود أن الجوهر موجود بذاته والعرض موجود بغيره ، وأن الجوهر موجود لايحتاج فى وجوده إلى وجودِ آخر، والعرض موجود يحتاج فى وجوده إلى ذلك ، فقد أشرك هذين الشيئين فى شىء وهو لفظ الموجود ، ثم فرق بعد ذلك بأنه بذاته أو بغيره وأنه محتاج أو غير محتاج .

فهــــذا الموجود المستعمل ، إن كان يدل على معنى يجتمع فيه العرض والجوهر ثم يفترقان من بعد ، فقد حصل معنى جامع ؛ وإن لم يدل على معنى جامع ، فكيف فارق أحدهما الآخر ؟ بل لكل واحد منهما معنى غير معنى الآخر ، وأحدهما بذاته والآخر بغيره ؛

---

(١) هذا : هذه ب ، س || (٢) فهل : ساقطة من ع || تشتمل : + عليها ع ؛ عليه ه ، ى || (٥) لا كون : كون لا سا || (٧) قسمة : نسبة ع || (٩) أنه : ساقطة من ن || تكثير المقول لا تكثير : تكثر المقول لا تكثر د ، سا ، ع ، عا ، ه ، ن ، ى || (١٠) وتكثير ، وتكثر عا ، ن ، د || (١١) يشمل : يشتمل د ، س ، ع || المشكك : المتشكك ن || (١٢) ثم : + إن س || أن الوجود : الموجود ع || (١٤) وأن : فان ع || موجود : ساقطة من ع || (١٥) آخر : ذلك عا || أشرك : اشترك د ، ع ، عا ، ن || هذين الشيئين : هذان الشيئان د ، ن || (١٦) فرق : + بينهما ى || (١٧) يجتمع : يجمع ع ، م ، ن ، ى || (١٩) بل لكل واحد . . . والآخر : ساقطة من م || واحد : ساقطة من ن .

وقد يفرق أيضا بين النـوع والفصول التى تُقال على كثيرين مختلفين بالنوع ؛ مثال هذا الفصل المنقسم بالمتساويين فإنه فصل الزوج فى ظاهر الأمر ، وقد يقال على الخط والسطح والجسم فى ظاهر الأمر ؛ فليس الزوج وحده منقسما بمتساويين فى ظاهر الأمر ؛ فإنه إذا أضيف إلى العدد الذى هو كالجنس ، كان مساويا للزوج ، ولا يفرق بين النوع والفصل الذى هو خاص بالنوع كالناطق ، أعنى الذى له مبدأ قوة التميز ، فإن هـذا الإنسان وحده . وأما الذى يقال للمَلَكِ فهو بمعنى آخر ليس يشارك الإنسان الملك فيه ؛ ولكن قد يمكن لبعض المتشحطين أن يُخرج من هذا الحد من هذه الجهة وجها يفرق بين النوع والفصل ، وذلك الوجه هو أن طبيعة النوع بهذا المعنى تقتضى أن لا يقال إلا على كثيرين مختلفين بالعدد ، وطبيعة الفصل لا تقتضى ذلك ؛ وهو وجه متكلف . لكن قوله : "فى جواب ما هو" يفرق بين الفصل وبينه تفريقا مطلقا ، ويفرق بين الخاصة وبين النوع أيضا ؛ فإنّ الخاصة لا مدخل لها فى جواب ما هو . فهذا الرسم متقن محقق مطابق للمعنى الذى يقال عليه النوع ، الذى لا يطابق إلا نوع الأنواع . وأما رسوم النوع بالمعنى الذى فيه الإضافة فذلك عندهم رسمان : أحدهما قولهم : إنه المرتب تحت الجنس ، والثانى : إنه الذى يقال عليه الجنس من طريق ما هو . فيجب أن ننظر فى حاله فنقول : إنه إن عنى بالمرتب تحت الجنس ما يكون أخص منه حملا ، أى يكون حمله على بعض ما يحمل عليه مما هو تحته ، فإنّ الشخصَ والنوعَ والفصلَ

(١) يفرق : + به هـ (٢) بالمتساويين : بمتساويين س || فإنه : ساقطة من ى فى ظاهر الأمر : ساقطة من ى (٢ — ٣) فى ظاهر ... فليس الزوج : ساقطة من م
(٤) فإنه : ولكن عا ، هـ ، ى (٦) للإنسان : الإنسان س ، م ، هـ
(٧) ولكن : ولكنه بخ ، س || المتشحطين : المتسخطين د ، م (٨) الحد : + الحد عا || وجها : بوجه عا ؛ وجه م ، هـ || يفرق : فرق هـ (١٠ — ١١) لا تقتضى... بين الفصل : ساقطة من م (١١) بين الخاصة وبين النوع : بينه وبين الخاصة س ، م ، هـ || بين : ساقطة من عا (١٢) أيضا : + فإن بين الخاصة وبين النوع أيضا م (١٣) الأنواع : ساقطة من د
(١٤) قولهم : قوله عا ، م (١٦) إن : ساقطة من س || أى : إن ص
(١٧) يكون : ساقطة من ن || مما : ما عا ، ن .

والخاصة تشترك جميعها فيه، وإنْ عنى بذلك ما كان كليا وحده دون الشخص، فقد عنى ما هو خارج عن مقتضى اللفظ؛ومع ذلك فإنّ الفصلَ والنوع والخاصة تشترك فيه . وإنْ لم يُعْن بالمرتب هـذا ، بل عُنِي به ما هو أخص وملاصق لابتوسط شيء بينهما، وهو ما يتلوه فى المرتبة ، خرج الشخص ودخل الخاصة والفصل ؛ وإنْ عُنِي بالمرتب ما كان ملاصقا ليس فى ترتيب العموم فقط ، بل فى ترتيب المعنى أيضا ،خرج الخاصة ودخل الفصل؛ وإن عنى بالمرتب ما يكون خاصا مدخولا فى طبيعته ، أعنى ما يكون ما فوقه مضمنا فى معناه، اختص هذا الرسم بالنوع ؛ فإنّ الجنس ليس داخلا فى طبيعة الفصل ولا الخـاصة ، بل هو شيء كالموضوع لهما ليس داخلا فيهما ، ونسبته إليهما نسبة الأمر اللازم الذى لابد منه، ليس نسبة الداخل فى الجوهر،على ما علمت . لكن لفظة "المرتب" ليس تدل على هذا المعنى المحدد بكل هذه الاشتراطات ، لا بحسب الوضع الأول ، ولا بحسب النقل ، فليس يذكر فى موضع من كتب أهل هذه الصناعة أنه إذا قيل : مرتب تحت كذا ، عنى هذا المعنى .

وأما الرسم الثانى ، وهو أنه الذى يُقال عليه جنسه من طريق ما هو — إنْ عنى بالمقول من طريق ما هو ما حققناه نحن — فيجب أن يُزاد عليه أنه الذى يقال عليه وعلى غيره جنسه من طريق ما هو، أو يقال: هو الذى يقال عليه جنسه من طريق ما هو بالشركة ، فيكون هذا خاصا للنوع ؛ فإنّ الفصل لا يقال عليه الجنس من طريق ما هو ألبتة ، وكذلك الخاصة والعرض. وأما الشخص فلا تتم ماهيته بالجنس . وأما إنْ عُنِي بذلك ما يعنونه ، فيكون بينه وبين الفصل

(١) وإن : وبل م ، فإن هـ ، ى (٤) وهو : وبين هـ || الشخص : + أيضا هـ
(٥) ملاصقا : متلاصقا عا (٦) فى : وفى ع ، عا ، م ، ى || خرج : خرجت عا ، هـ
(٧) مدخولا : + أى مقوما لماهيته ن || ما فوقه : عا || اختص : فاختص م
(٩) ليس : وليس ن (١٠) المرتب : المترتب عا || ليس : ليست عا ، هـ
(١١) المحدد : المحرر عا ، ـه || بكل : فكل عا || الأول : ساقطة من عا (١٢) هذه : ساقطة من د ، ع ، ى || قيل : قال عا (١٢ — ١٣) مرتب ... المعنى : هذا اللفظ فيجب أن يفهم منه هذا المعنى ع (١٣) عنى : أعنى م ، ن (١٥) هو ما : هو م .

بل تكون الماهية موجبة له ومقتضية إياه . وأما ما تكون الماهية لا توجبه ويجوز أن يكون من شيء خارج يفيده فليس مقوما للماهية. والجنس إنما يكون من المعانى التى تشبه الشكل مما يصير به المعنى معنى والماهيّة ماهية . وأما الوجود فأمر يلحق الماهية تارة فى الأعيان وتارة فى الذهن .

فقد بان أن اسم الموجود ليس يقع على العشرة بالتواطؤ ؛ وبان أنه لو كان يقع عليها بالتواطؤ ، لم يكن من الأمور المقومة للماهية ؛ فالوجود إذن ليس بجنس . وقد قيل فى الأجوبة المشهورة : إنّ من الدليل على أن الموجود ليس بجنس أنه لو كان جنسا لكان فصله إما موجودا وإما غير موجود ؛ فإن كان موجودا وجب أن يكون الفصل مكان النوع ؛ إذ يحمل عليه الجنس ؛ وإن كان غير موجود فكيف يفصل ؟ وهذا الاحتجاج ليس بمغن فى هذا الباب ، فإن فصول الجواهر جواهر ؛ وهى مع ذلك فصول . وأما كيفية الصورة فى هذا فهى لصناعة أخرى مما لا يفى به المنطق .

وقد يتشكك على ما قلناه من سلب الجنسية عن الموجود ، فيقال إن كثيرا من الأجناس قد يقع على أنواع متقدمة ومتأخرة كالكم على المنفصل والمتصل ؛ والمنفصل أقدم من المتصل ؛ ومع ذلك فقد يعرض له ؛ وأيضا فإن الكم يتوسط العدد ، بل العدد نفسه يقع على الاثنين والثلاثة والأربعة ؛ وهذه مختلفة فى التقدم والتأخر ، وكما يقع الجوهر على الجوهر الأول والجوهر الثانى ، وكما يقع على البسيط والمركب . لكن الأولى أن نتكلم على هذا الشك من بعد هذا الموضع .

---

(١) ما تكون : تكون د || (٥) عليها : ساقطة من ع ، ى || (٧) فى : من سا || إن من : من أن ه || الموجود : + أنه ى || (٨) وإما غير : وغير سا || (١١) فهى : فهو عا ، و ، ى || لصناعة : فى صناعة م ، عا ، ى ؛ صناعة سا || مما : فانه مما ه || (١٢) يتشكك : + متشكك بخ ع ، ه ، ى || الموجود : الوجود ن || فيقال : فنقول ع ، ه ، ى || (١٣) كالكم : + فانه يقع بخ ، ى ؛ فإنه تدع ، ه || (١٤) بل العدد : ساقطة من س .

الفصل الثانى

فصل (ب)

فى أن العرض ليس بجنس للتسعة وتعقب ما قيل فى ذلك

وأما العرض فقد قيل فى منع جنسيته لهذه التسعة أقوال مشهورة منها قولهم: إن حد العرض لا يتناول التسعة تناولا حقيقيا ؛ ويحاولون تصحيحه بأسئلة منها قولهم : أمس وعام أول كل واحد منهما أمر واحد وموضوعاته كثيرة؛ ومستحيل أن يكون هوموجودا فى جميعها ؛ فإن العرض الواحد بالعدد لن يكون فى موضوعات كثيرة على أنه موجود فى كل واحد منها ؛ فإذن ليس شيء من ذلك فى موضوع وهو عرض .

وهذه خرافة ؛ فإنه إن عني بأمس وعام أول معنى متى ، وهو الكون فى الزمان ، فإن كل واحد من الموضوعات له نسبة خاصة هو بها دون غيره فى زمانه ؛ فإنه ليس كون زيد فى زمانه هو بعينه كون عمرو فى ذلك الزمان ، على أن الكونين واحد بالعدد ؛ وإن عني به الزمان نفسه ، فإن الزمان فى الموضوع الذى فيه الحركة التى الزمان عددها ، وهو موضوع واحد عند قوم، وموضوعات كثيرة عند قوم ، ويكون عندهم زمان من الأزمنة متقدما وهو الذى تعتبر به الأشياء ، فيقال إنها فى زمان واحد .

وأما تفاريق الأشياء المتحركة فلكل واحد منها عند هؤلاء زمان خاص؛ إلا أن الاعتبار عندهم فى قول الناس إن كذا وكذا فى زمان واحد بالعدد ليس إلا بالزمان الثابت الواحد الأول . ولست أشير إلى أن هذا المذهب أو غيره صحيح ، بل إلى أن هذا المأخذ من الاحتجاج ، ليتبين به أن حد العرض لا يتناول الزمان ، باطل . وقوم قالوا : إن الزمان لا يتعلق بموضوع ؛ فهناك قالوا : إنه جوهر . فأما معرفة الصحيح والباطل من هذه المذاهب ففى صناعة الطبيعيين .

---

(٣) أن العرض : العرض وأنه ى || (٤) فى : + تمى عا || منها : من ذلك بخ ، ع ، عا ه ، ى || قولهم : إن ه ، ى || (٦) أول : قابل ب || موضوعاته : الموضوعات عا || هو : ساقطة من ه || (٧) لن : أن سا ، ن ، ه || (٩) هذه : هو س ، م ، ى || (١٠) فإنه ليس : فليس م || (١٤) متقدما : مقدما ع ؛ مقدم عا || (١٦) ليس : وليس عا .

فهى مفهومات مختلفة . وإذا جُعِل اسم النوع اسماً لواحدٍ واحدٍ من هذه المعانى ، يكون مقولا على هذه الثلاثة باشتراك الاسم ، وتكون حدودُ مفهوماته مختلفةً ؛ فإنْ جُعِل اسماً لواحد منها فقط ، كان ذلك القولُ الذى لذلك الواحد حدًّا له ، والقول الذى للآخر رسما ليس هو مفهوم الاسم بل علامة لازمة له . وكما أنَّ تحت نوع الأنواع موضوعات كليـة — و إنْ كانت ليست بأنواع — مثل الكاتب والملاح والتركى تحت الإنسان ، فكذلك لا يَبْعد أن يكون فوق جنس الأجناس محمولات ليست بأجناس ، بل معان لازمة قد تشترك فيها أجناس من أجناس الأجناس ، كالوجود والعَرَضية ، وكأمور تُحْمَل على عدة أجناس عالية ممـا ستفطن لهـا بَعْد .

وأما هذه القسـمة التى أوردت للجوهر و بلغت الإنسان ، فإنها غير مستقيمة ، و إنْ كانت غير ضارة فى تفهم الغرض المقصود ؛ وذلك أنَّ الجسم ذا النفس ، إذا تناول النبات مع الحيوانات ، لم يتناول الملائكة إلا باشتراك الاسم ، فلم يكن الجسم ذو النفس جنسا تدخل فيه الملائكة ؛ وكذلك إذا قيل ناطق للإنسان وللمَلَك ، لم يكن إلا باشتراك الاسم ، والناطق الذى هو فصلٌ مُقَوِّم للإنسـان غير مقول على الملائكة ؛ و إذا كانـ كذلك ، لم يكن الحىُّ الناطق جنساً للإنسان والملائكة ، ولا الجسم ذو النفس جنسا للنبات والملائكة والحيوانات ؛ فإذا كان كذلك ، لم يكن إدخال الميت فصلا يقسم الحيوان الناطق إلى إنسان وغير إنسان محتاجا إليه .

---

(١) فهى : فهو هـ (٣) لذلك : + القول عا ، ن || الواحد : الوجه ى
(٦) فكذلك : وكذلك ن || يكون : + من عا (٧) فيها : فيه عا ، ن || من أجناس : من د (٨) والعرضية : + والوحدة ع (١٤) باشتراك : بالاشتراك م
(١٧) يقسم : ينقسم ى ،

[الفصل الثانى عشر]

(يب) فصل فى الطبيعى والعقلى والمنطق
وما قَبْل الكثرة وفى الكثرة وبَعْد الكثرة من هذه المعانى الخمسة

إنه قد جرت العادة فى تفهم هـذه الخمسة أن يقال : إنّ منها ما هو طبيعى، ومنها ما هو منطق ، ومنها ما هو عقلى ؛ وربما قيل : إنَّ منها ما هو قَبْل الكثرة ، ومنها ما هو فى الكثرة ، ومنها ما هو بعد الكثرة . وجرت العادة بأن يُجعل البحث عن ذلك متصلا بالبحث عن أمر الجنس والنوع — وإنْ كان ذلك عاما للكليات الخمس — فنقول متشبهين بمن سلف : إنَّ كلَّ واحدٍ من الأمور التى تأتى أمثلة لإحدى هذه الخمسة ، هو فى نفسه شىء ، وفى أنه جنس أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام شىء ؛ ولنجعل مثال ذلك من الجنس فنقول : إنّ الحيوان فى نفســه معنى ، سواء كان موجودا فى الأعيـان أو مُتَصوَّرا فى النفس ، وليس فى نفسه بعام ولا خاص ؛ ولو كان فى نفسه عاما حتى كانت الحيوانيةُ — لأنها حيوانية — عامةً ، لوجب أن لا يكون حيوان شخصى ، بل كان كل حيوان عاما ؛ ولو كان الحيوان — لأنه حيوان — شخصيا أيضا ، لما كان يجوز أن يكون إلا شخصاً واحدا، ذلك الشخص الذى تقتضيه الحيوانية ، وكان لا يجوز أن يكون شخص آخر حيوانا ، بل الحيوان فى نفسه شىءٌ يُتَصور فى الذهن حيوانا ، وبحسب تصوره حيوانا لا يكون إلا حيوانا فقط ؛ فإنْ تُصُوِّر معه أنه عام وخاص وغير ذلك ، فقد تصور معه معنى زائد على أنه حيوان يعْرِض للحيوانيــة ؛ فإنّ الحيوانية لا تصــير شخصاً مشارا

(٣) وبعد : ومع عا ، ى || من ... الخمسة : ساقطة من ع (٤ — ٥) إن منها ... هو عقلى : إن منها طبيعيا ، ومنها منطقيا ، ومنها عقليا ب ، د ، عا ، م ، ن (٧) والنوع : ساقطة من ن (٨) للكليات : فى الكليات س (٩) لإحدى : ساقطة من ع || هو : وهو ب ، س
(١١) الحيوان : الحيوانات هـ || كان : ساقطة من د ، س
(١٥) شخصيا : شخصا ع || ذلك : فذلك هـ (١٩) مشارا : ساقطة من س

ثم يشك فى كثير منها فلا يدرى أنها محتاجة إلى موضوع حتى يبرهن عليه فى صناعة الفلسفة الأولى ؛ وحتى إن قوما جعلوا هذه الأمور جواهر . فنسبة العرض إلى هذه نسبة الموجود إلى ماهيات العشرة من حيث ليس داخلا فى الماهية . وكما أن الموجود ليس مقوِّماً لماهية هذه العشرة ، كذلك العرضية ليست مقومة لماهية التسعة ، فلذلك لا يوجد فى حد شىء منها أنه عرض .

الفصل الثالث

فصل (ج)

فى تعقب أقوال من أوجب فيها نقصانا أو مداخلة

وأما الذين تكلفوا أن يجعلوا بعض هذه داخلا فى بعض وأن يحصروها فى مقولات أقل عددا ، فمنهم من جعل المقولات أربعا : الجوهر والكمية والمضاف والكيفية ، وجعل المضاف يعم البواقى ؛ لأنها كلها منسوبة . ومنهم من جمع الست فى جنس خامس ؛ إذ عد الأربعة ، ثم قال والخامس الأطراف التى تأخذ من الكيفية شيئا . وبطلان هذا المذهب وما يجانسه يظهر لك حيث نعلمك رسوم هذه وخواصها ؛ فإنه يتضح لك أنها متباينة . وليس الذى قيل فى تباينها : إن الدليل على أن الكمية منها تخالف الكيفية أن الجسم ربما زادت كميته وحجمه وضعفت كيفيته ، وبالعكس ، فالكمية مخالفة للكيفية شيئا ؛ فإن من لا يسلم تخالف الكيفية والكمية يقول : إن كمية ما زادت فانتقصت كمية ما أخرى ، أو كيفية ما زادت فانتقصت كيفية ما أخرى ؛ وليس إذا اختلف هذان

---

(١) يشك : لا يشك عا || (٢) الأولى : ساقطة من سا || وحتى : حتى د ، ن ، ه || الموجود : الوجود ى || (٤) لماهية : لماهيات م ؛ + هذه عا ، ى || (٨) من : + حيث م || (٩) داخلا : داخلة عا || يحصروها : يحصروا سا || (١٠) جعل : قال سا || أربعا : أربع سا ، عا ، ى || (١١) لأنها : لأنه م || جمع الست : جعل جميع الستة ه || خامس : واحد ع || إذ : إذا سا ، م ، ه || (١٢) قال والخامس : قالوا الخامس م || (١٣) خواصها : خواصه م || فإنه : فإنها م ، ن ؛ ساقطة من عا ، ى || (١٥) كيفيته : ساقطة من د || (١٦ — ١٧) فانتقصت كمية : فانتقصت كيفية ه || (١٧) فانتقصت كيفية : فانتقصت كمية م .

اللذان أشرت إليهما يمتنع أن يدخلا فى مقولةٍ واحدةٍ ؛ فإن الأضداد التى لا تجتمع معا، بل تتعاقب ، قد تجتمع فى مقولةٍ ، بل فى جنسٍ قريبٍ واحد ؛ ولا يوجب اختلافهما البالغ تباينهما فى المقولة . وأنت تعلم أن هــذا التنافر الذى بينها أشد من التنافرِ بين ما ذكر سالفا ؛ ولكن المعوّل فى معرفة الفصول بين هــذه من الرسوم التى سنوضح لها ، فتعلم أن بعضها غير داخلٍ فى بعض .

وأما أن عدة منهـا هل تدخل فى جملةٍ ، كن ظن أن المضاف يشتمل على البواقى، فسنبين بطلان ذلك من أن نحقق لك فى باب المضاف أن المضاف الحقيق لا يحمـل على شيءٍ من المقولات الأخرى حمـل الجنس ؛ ولكن يوجد فى كل واحدٍ منهـا بأن يعرض له فيكون له نسبة إلى شيءٍ يصير بهـا مضافا إليه ، من غير أن يصير المضاف جنسا له ، ونعرفك أن الشيء لا يصير ، بسبب أن له شيئا ، وأنه فى شيءٍ أو مع شيءٍ ، مضافا إليه ، بل بأن تأخذه بعد ذلك ، من حيث له ذلك ؛ فيعرض له أن تكون ماهيته من جهة هذا الاعتبار مقولة بالقياس إلى غيره ؛ فإن كون زيد فى الدار هو نسبته التى هو بها أين . وهذه النسبة ليست إضافة بل أينا .

ثم إذا اعتبرت التكرير وجدت الموصوف بالأين يعرض له من حيث هو ذو أين ، أن يصير مقول المـاهية بالقياس إلى ما هو فيه ، من حيث هو محوى وذلك حاو ؛ لا من حيثُ هو أين فقط ، بل من حيث أنه محوى حاويه ، وجدته قد عرضت له الإضافة ؛ كالبياض فإنه من حيث هو بياض شيء ؛ ومن حيث أنه لذى البياض ، أى للأبيض ، فإن ماهيته مقولة بالقياس إلى ذى البياض ، لاماهيته أنه بياض، بل ماهية أنه للأبيض.

---

(٢) بل تتعاقب : وتتعاقب ب ، م ، ن || اختلافهما : اختلافها ب ، سا ، ن || (٣) البالغ : التابع سا || تباينهما : تباينها ب || بينها : بينهما ه || (٣ — ٤) بين ما ذكر سالفا : ساقطة من سا ، عا || (٤) من الرسوم : الرسوم ع || لها : ساقطة من ه || (٦) جملة : + منها سا ، ه || (٧) من أن : وهو أن ى || (٩) فيكون له : ساقطة من ع ، عا || (١٠) أو مع شيء : ساقطة من ن || (١٢) هذا الاعتبار : الاعتبار د ، م ، ن ، ى || هو : هى ع ، عا ، ى ؛ وهو ن || نسبته : نسبة س ، سا ، م ، ى (١٣) أين : ذو أين ه || ليست : ليس ب || (١٤) التكرير : التكرر د ، عا ، ن ، ه ، ى || (١٥) مقول : مقولة ه || (١٦) أنه هو محوى : أنه هو محوى ب ، س || حاويه : وحاويه د ، ن || وجدته : وجده ى ؛ ووجدته ع ، عا || (١٧) كالبياض : وكالبياض ع ، ى || فإنه : ساقطة من ع ، م ، ن ، ى || (١٨) مقولة : ساقطة من سا || لا ماهيته : لا بماهية د ؛ لا فى ماهية ن ؛ لا ماهية م .

وذلك لأنَّ الإنسان الذى هو نوعُ الحيوان — من جهة أنه حيوانٌ — فلا يحمل عليــه مع الحيوانية ما عرض للحيوانية من الجنسية ، لا اسما ولا حدا ؛ فإنّ الإنسان لا يجب أن يصير جنسا ، من جهة حمل الحيوانية عليه ، لا باسم ولا بحد ، كما يجب أن يصير جسما ، من جهة حَمْلِ الحيوانية عليه باسم وحد ؛ فإنْ صار شيءٌ من الأنواع جنسا ، فذلك له ، لا من جهة طبيعة جنسه الذى فوقه ، بل من جهة الأمور التى تحته . وأما الجنس الطبيعى فإنه يعطى ماتحته اسمه وحده من حيث هو طبيعة ، أى من حيث الجنس الذى هو مثلا الحيــوان ، حيوان لا من حيث هو جنس طبيعى ، أى معنى يصلح إذا تُصُــوِّرَ أن يصير جنسا من حيث هو كذلك ، فإنه ليس يجب هذا لمــا تحته . و بالجملة إذا قالوا : إن الجنس الطبيعى يعطى ما تحته اسمه وحدّه ، فهذا أيضا قولٌ غيرُ محقق ، فإنه يعطى بالعرض ، لأنه ليس يعطى من حيث هو جنس طبيعى ، كما لم يعط أيضا من حيث هو جنس منطق ، ولكن إنمــا يعطيهما الطبيعةَ الموضوعة لأنْ يكون جنسا طبيعيا ، وهــذه الطبيعة بنفسها أيضــا ليست جنسا طبيعيا كما ليست جنسا منطقيا ، اللهم إلا أنْ لا نعنى بالجنس الطبيعى إلا مجرد الطبيعة الموضوعة للجنسية ، ولا نعنى بالجنس الطبيعى ما عنيناه ، فحينئذ يصلح أن يقال : إن الجنس الطبيعى يعطى ما تحته اسمه وحدّه ، وحينئذ لا يكون الحيوان جنسا طبيعيا إلا لأنه حيوان فقط . ثم انظر أنه هل يستقيم هذا؟ وأما العقلى ففيه أيضا موضوعٌ وجنسيةٌ وتركيب ، وحكم جميع ذلك فى العقل كحكم الطبيعى . والأخرى أن تكون الحيوانية فى نفسها تسمى صورةً طبيعية تارة ، وصورة عقلية أخرى ، ولا تكون فى أنها حيوانية جنسا بوجه من الوجوه ، لا فى العقل ولا خارجا ،

(١ — ٣) من جهة أنه ... فإن الإنسان : ساقطة من س (٣) جنسا : جسما د || الحيوانية : الحيوان عا || عليه : ساقطة من هـ (٣ — ٤) لا باسم ولا بحد : اسما ولاحدا عا || لا باسم ... الحيوانية عليه : ساقطة من ع (٤) بحد : حد م ، ن ، هـ || جسما : جنسا م || باسم وحد : ساقطة من عا (٧) الذى : ساقطة من عا (٩) هو : هى عا

(١٢) الطبيعة : ساقطة من م (١٣ — ١٤) طبيعيا ... كما ليست جنسا : ساقطة من د

(١٤) بالجنس : ما يجنس هـ (١٦) حينئذ : ساقطة من هـ

(١٧) لأنه : أنه ع ، م (٢٠) خارجا : + عنه ع ، هـ

بل إنما تصير جنسا إذا قُرِن بها اعتبار ، إمّا فى العقل وإما فى الخارج ، وقد أشرنا إلى الاعتبارين جميعا ؛ لكن الشيء الذى هو طبيعة الجنس المعقول قد يكون على وجهين : فإنه ربما كان معقولا أولا ثم حصل فى الأعيان ، وحصل فى الكثرة الخارجة ، كمن يعقل أولا شيئا من الأمور الصناعية ثم يحصله مصنوعا ؛ وربما كان حاصلا فى الأعيان ثم يصور فى العقل ، كمن عرض له أن رأى أشخاصَ الناس واستثبت الصورةَ الإنسانية .

وبالجملة ربما كانت الصورة المعقولة سبباً بوجهٍ مّا لحصول الصورة الموجودة فى الأعيان ، وربما كانت الصورة الموجودة فى الأعيان سببا بوجهٍ مّا للصورة المعقولة ، أى يكون إنما حصلت فى العقل بَعْد أن كانت قد حصلت فى الأعيان . ولأن جميع الأمور الموجودة فإنّ نسبتها إلى الله والملائكة نسبة المصنوعات التى عندنا إلى النفس الصانعة ، فيكون ما هو فى علم الله والملائكة من حقيقة المعلوم والمدرك من الأمور الطبيعية موجودا قبل الكثرة ، وكل معقول منها معنى واحد ، ثم يحصل لهذه المعانى الوجودُ الذى فى الكثرة ، فيحصل فى الكثرة ولا يتحد فيها بوجهٍ من الوجوه ، إذ ليس فى خارج الأعيان شيء واحد عام ، بل تفريق فقط ؛ ثم تحصل مرة أخرى بعد الحصول فى الكثرة معقولة عندنا . وأما أنّ كونها قبل الكثرة على أى جهة هو ، أعلى أنها معلومة ذات واحدة تتكثر بها أو لا تتكثر ، أو على أنها مثل قائمة ، فليس بحثنا هذا بواف به ، فإنّ لذلك نظرا علميا آخر .

---

(١) فى الخارج : من خارج ب ، ع (٢) الجنس : ساقطة من ع
(٥) يحصله مصنوعا : يحصلها مصنوعة عا || حاصلا : + أولا ع ، م ، ن ، هـ || يصور : يتصور هـ (٦) عرض له أن : ساقطة من ع ، عا ، ن || واستثبت : فاستثبت عا ، م ، هـ
(٨) بوجه ما : ساقطة من عا (٩) المعقولة : + بوجه من الوجوه عا
(١٠) ولأن : ولام (١٢) موجودا : موجودة م ؛ + ماع || وكل : ويكون كل ع
(١٣) واحد : واحداع (١٦) جهة : وجهة س || أعلى : على ع (١٧) بحثنا : بحثى ع (١٨) لذلك : ذلك ن ؛ بذلك هـ

واعلم أنّ ما قلناه فى الجنس هو مثال لك فى النوع والفصل والخاصة والعرض، يهديك سبيل الإحاطة بعقليته ومنطقيته وطبيعيته، وما فى الكثرة منه وقبلها و بعدها. واعلم أنّ الأمور التى هى فى الطبيعة أجناس الأجناس، فهى فوق واحدة ومتناهية، كما سيتضح لك بعد. وأما الأمور التى هى أنواع الأنواع، فالمستحفظات منها فى الطبيعة متناهية، وأما هى فى أنفسها فغير متناهية فى القوة، فإنّ أنواع أنواعٍ كثيرةٍ من المقولات، التى تأتيك بعد، لا تتناهى، كأنواع أنواع الكمية والكيفية والوضع وغير ذلك. وأما الأشخاص فإنها غير متناهية بحسب التكون والتقدم والتأخر. وأما المحسوس المحصور منها فى زمان محدود فمتناهٍ ضرورةً؛ والشخص إنما يصير شخصا بأن تقترن بطبيعة النوع خواص عرضية لازمة وغير لازمة، وتتعين لها مادة مشار إليها، ولا يمكن أن تقترن بالنوع خواص معقولة كم كانت، وليس فيها آخر الأمر إشارةٌ إلى معنى متشخص فيتقوم به الشخص فى العقل؛ فإنك لو قلتَ: زيد هو الطويل الكاتب الوسيم الكذا والكذا، وكم شئت من الأوصاف، فإنه لا يتعين لك فى العقل شخصية زيد، بل يجوز أن يكون المعنى الذى يجتمع من جملة جميع ذلك لأكثر من واحد، بل إنما يعينه الوجود والإشارة إلى معنى شخصى، كما تقول: إنه ابن فلان، الموجود فى وقت فلان، الطويل، الفيلسوف، ثم يكون اتفق أن لم يكن فى ذلك الوقت مشارك له فى هذه الصفات، ويكون قد سبق لك المعرفة أيضا بهذا الاتفاق، ويكون ذلك بالإدراك الذى يحو نحوَ ما يشار إليه من الحس، نحو ما يشار إلى فلان بعينه وزمان بعينه، فهنالك تتحقق شخصية زيد، ويكون هذا القول دالا على شخصيته.

(٣) هى: ساقطة من ع || فهى: هى، عا، م، ن || فهى فوق واحدة: هى فوق واحد ع
(٦) فى القوة: بالقوة م (٧) الكمية والكيفية: الكية والكمية ع || فإنها: ساقطة من ع
(٨) المحصور: المحسور د (١٢) متشخص: مشخص ن || فيتقوم: فيقوم د || العقل: الذهن ع (١٥) والإشارة: + التى س (٢٠) ويكون: فيكون ع

وأما طبيعة النوع وحده، فما لم يلحقه أمر زائد عليه لا يجوز أن تقع فيه كثرة. وليس قولنا لزيد وعمرو إنه شخص اسما بالاشتراك، كما يظنه أكثرهم، إلا أن نعنى بالشخص شخصا بعينه ؛ وأما الشخص مطلقا ، فهو يدل على معنى واحد عام ، فإنّا إذا قلنا لزيد إنه شخص، لم نُرِد بذلك أنه زيد، بل أردنا أنه بحيث لا يصح إيقاع الشركة فى مفهومه؛ وهذا المعنى يشاركه فيه غيره؛ فالشخصية من الأحوال التى تعرض للطبائع الموضوعة للجنسية والنوعية، كما تعرض لها الجنسية والنوعية. والفرق بين الإنسان الذى هو النوع، و بين شخص الإنسان الذى يعم، لا بالاسم فقط ، بل بالقول أيضا ، أن قولنا : الإنسان، معناه أنه حيوان ناطق، وقولنا : إنسان شخصى ، هو هـذه الطبيعة مأخوذة مع عرض يعرض لهـذه الطبيعة عند مقارنتها للـادة المشار إليها ، وهو كقولنا : إنسـان واحد ، أى حيوان ناطق مخصص، فيكون الحيوان الناطق أعم من هذا؛ إذ الحيوان الناطق قد يكون نوعا ، وقد يكون شخصا ، أى هذا الواحد المذكور، فإنَّ النوعَ حيوانٌ ناطق ، كما أنَّ الحيوانَ الناطقَ الشخصىَّ حيوانٌ ناطق . والعموم قد يختلف فى الأمور العامة : فمن العموم ما يكون بحسب الموضوعات الجزئية، كالعموم الذى الحيوان أعم به من الإنسان ، وقد يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة كالعموم الذى الحيوان أعمُّ به من الحيوان ، وهو مأخوذ جنسا ، ومن الحيوان ، وهو مأخوذ نوعا ، ومن الحيوان ، وهو مأخوذ شخصا . وليست الجنسية والنوعية والشخصية من الموضوعات الجزئية التى لها درجة واحدة فى الترتيب تحت الحيوان، بل هى اعتبارات تلحقه وتخصصه ؛ وكما أن الإنسان قد يوجد مع عرض من الأعراض كالإنسان الضحاك ، فيقال على جميع ما يقال عليه الإنسان وحده من الجزئيـات الموضوعة ، كذلك الإنسان الشخصى ؛ وذلك لأن الوحدة

(١) فا : فلما عا (٢) وعمرو : ولعمرو ع (٥) إيقاع : أنواع ع || الأحوال : الأعراض س (٩) هو : ساقطة من عا (١٠) عند : مع عا (١٣) أن : ساقطة من عا (١٤) كالعموم الذى : كما أن عا (١٥) به : ساقطة من ع ، عا || وقد : فقد م (١٦) الحيوان : الإنسان عا (١٩) هى : ساقطة من عا || اعتبارات : باعتبارات س (٢١) الوحدة : الواحدة عا

هى من اللوازم التى تلزم الأشياء — وسنبين أنها ليست مقومة لماهياتها — فإذا اقترنت الوحدة بالإنسانية على الوجه المذكور، حدث منهما الإنسان الشخصى الذى يشترك فيه كل شخص، ولا يكون لذلك نوعا ؛ لأنه مجموع طبيعة وعارض لها لازم غير مقوم ؛ وأمثال هذه ليست تكون أنواعا ، كما أنَّ الإنسان مع الضحاك ومع البَكَّاء ومع المتحرك والساكن ، بل مع قابل الملاحة وغير ذلك ، لا يكون نوعا آخر ، بل الإنسان بجوهره نوعٌ ، فتلحقه لواحق تكون تلك اللواحق لواحق النوع ، وليست أمورا توجب النوعية الجديدة . وهذا مما تحققه فى الفلسفة الأولى .

[الفصل الثالث عشر]
(يج) فصل فى الفصل

وأما الفصل فإنَّ اسمه يُدَلُّ به عند المنطقيين على معنى أول وعلى معنى ثان ؛ وليس سبيلهما سبيل ما قبلهما فى الجنس والنوع ؛ إذ كان الوضع الأول فيهما للجمهور ، والنقل للخواص ؛ بل المنطقيون أنفسهم يستعملونه على وضع أول وعلى نقل . أما الوضع الأول فإنهم كانوا يُسَمّون كل معنى يتميز به شىء عن شىء — شخصيا كان أو كليا — فصلا ، ثم نقلوه بعد ذلك إلى ما يتميز به الشىء فى ذاته . وإذ فعلوا هذا ، فقد كان لهم أن يجعلوا الفصل مقولا على أشياء ثلاثة بحسب التقديم والتأخير : حتى كان من الفصل ما هو عام ، ومنه ما هو خاص ،

(١) الأشياء : للأشياء ه || مقومة : متقومة س (٥) والساكن : أو الساكن ه (٥ — ٦) لا يكون نوعا آخر بل : نوعا بل ع (٧) وليست : ليست عا ، م ، ن || أمورا : ساقطة من ن || الجديدة : ساقطة من ع || فى : ساقطة من س (١٠) وأما الفصل فإن : إن د ، م || وأما : فأما ع || به ساقطة من ع ؛ آخر حزم ى المبتدى ، فى ص ٦٦ (١١) ما قبلهما : مثلهما م ، ن ، ه ، ى || فى : من ى || فيهما : أما هو ع ؛ فى الجنس إنما هو ه ، ى ؛ أما هو ع (١٣) الوضع : الموضع ، د ، م (١٥) وإذ : وإذا ع ، عا ، ه || فقد : وقد عا

ومنه ما هو خاص الخاص . والفصل العام هو الذى يجوز أن ينفصل به شىء عن غيره ، ثم يعود فينفصل به ذلك الغير عنه ، ويجوز أن ينفصل الشىء به عن نفسه بحسب وقتين ، مثال ذلك : العوارض المفارقة كالقيام والقعود ؛ فإنّ زيدا قد ينفصل عن عمرو بأنه قاعد ، وعمرو ليس بقاعد ، ثم كرّة أخرى ينفصل عنه عمرو بأنه قاعد ، وأنّ زيدا ليس بقاعد ، فيكون هذا الانفصال بالقوة مشتركا بينهما . وكذلك زيد ينفصل عن نفسه فى وقتين : بأن يكون مرةً قاعدا ، ومرة ليس بقاعد ؛ فهذا هو الفصل العام .

وأما الفصل الخاص فذلك هو المحمول اللازم من العرضيات ، فإنه إذا وقع الانفصال بعرض غير مفارق للمنفصل به ، فإنه لا يزال انفصالا خاصا له ، مثل انفصال الإنسان عن الفرس بأنه بادى البشرة ، فإنّ هذا الانفصال الواقع به خاص للإنسان بالقياس إلى الفرس ، ولا يقع به مرة أخرى انفصال الفرس عن الإنسان ، وذلك لأنه لا يخلو إمّا أن لا يجوز ألبتة أن تعرض هذه الصفة للفرس ، وإما أن يجوز ؛ فإنْ لم يجُز أن تعرض له ألبتة ، لم يجز إلا أن يكون هذا الانفصال بينهما قائما ، وإنْ جاز أن يعرض مثلا ذلك للفرس — لو جاز — لم يكن للفرس به انفصال عن الإنسان بل مشاركة ؛ فهذا إذا فصل ، لم يفصل إلا أحد الشيئين دون الآخر ؛ فمنه ما لا يزال فاصلا مثل المثل الذى ضربناه ، وهو الخاصة ، ومنه ما يخص فصله إذا فصل ، وليس لا يزال فاصلا ، مثل السواد الذى ينفصل به الزنجى عن إنسان آخر ؛ فإنّ الزنجى لا يفارقه السواد ، وذلك الإنسان يجوز أن يسود ، فحينئذ لا يكون بينهما انفصال بالسواد ؛ فحيث كان السواد فصلا كان خاصا بالحبشى ، وحيث لم يخص لم يكن فصلا .

(١) والفصل : فالفصل عا ، ه || شىء : الشىء عا ، م ، د ؛ ساقطة من ع (٨) اللازم : الملازم د ، م (١١) خاص : خاصة ى (١٣) وإما : أو ى (١٤) لو جاز : ساقطة من ع ، ه ، ى (١٩) بالسواد : السوادس

وأما العام فلم يكن هذا ، بل كان هو بعينه تارة يفصل هذا عن ذاك ، وتارة يفصل ذاك عن هذا ؛ فالفصل العام ، وهذا القسم من الخاص ، قد يصلح أن تنفصل بهما أشخاص نوع واحد . وأما القسم الأول من قسمى الفصل الخاص فإنه لا تنفصل به أشخاص نوع واحد بعضها عن بعض ؛ إذ كان لازما لطبيعة النوع؛ ولو كان عارضا لبعض الأشخاص لم يمتنع أن يعرض مثله لأشخاص أخر ، فيبطل دوام الانفصال به ، اللهم إلا أن يكون من جملة ما يعرض لما يعرض له من ابتداء الوجود ، كما للناس فى ابتداء الولادة ، ولا يجوز أن يعرض بعد ذلك . فيجوز أن يكون فى هذا الفصل ما إذا فصل عن شخص موجود استحال أن لا يفصل ألبتة؛ إذ كان ذلك الشخص بعد وجوده قد فاته ابتداء الوجود ، فيكون هذا أيضا مما يقع به الفصل بين أشخاص النوع.

وأما الفصل الذى يقال له خاص الخاص ، فإنه الفصل المقوم للنوع ، وهو الذى إذا اقترن بطبيعة الجنس قومه نوعا ، وبعد ذلك يلزمه ما يلزمه ، ويعرض له ما يعرض له ، فهو ذاتى لطبيعة الجنس المقوم فى الوجود نوعا ، وهو يقررها ويفرزها ويعينها ، وهذا كالنطق للإنسان . وهذا الفصل ينفصل من سائر الأمور التى معه بأنه هو الذى يلق أولا طبيعة الجنس فيحصله ويفرزه ، وأن سائر تلك إنما تلحق تلك الطبيعة العامة بعدما لقيها هذا وأفرزها ، فاستعدت للزوم ما يلزمها ، ولحوق ما يلحقها ، فهى إنما تلزمها وتلحقها بعد التخصص ، وهذا كالنطق للإنسان ؛ فإن القوة التى تسمى

---

(١) فلم يكن هذا : فلم يكن هكذا ع ، عا ، ن ، ه ؛ فلم يكن فصلا هكذا ى (٢) فالفصل : والفصل ى (٣) بهما : به عا ، م ، ه (٦) أخر : أخرى عا ، ه ، ى
(٧) لما يعرض له : ساقطة من م (٨) فى : من عا ، م (٩) ذلك : ساقطة من ن ، ه (١٥) ويفرزها : ويفردها ب || كالنطق : كالمنطق م
(١٦) بأنه : أنه عا ، ن (١٧) ويفرزه : ويقرره عا ، ن || هذا : ساقطة من ه
(١٨) فاستعدت : فاستعد م ، ن ، ه ؛ واستعدنا || فهى إنما : فإنما ه || تلزمها : تلزمه ع ، عا ؛ م ، ن ، ه ، ى (١٨ — ١٩) تلزمها وتلحقها : تلزمه وتلحقه م ، ى
(١٩) تلحقها : تلحقه ع ، عا ، ن ، ه || التخصص : التخصيص م

نفسا ناطقة لما اقترنت بالمادة فصار حينئذ الحيوان ناطقاً، استعد لقبول العلم والصنائع كالملاحة والفلاحة والكتابة ، واستعد أيضا لأن يتعجب فيضحك من العجائب ، وأنْ يبكى ويخجل ، ويفعل غير ذلك من الأمور التى للإنسان ، ليس أنّ واحدا من هذه الأمور اقترن بالحيوانية عند الذهن أولا ، فصار بسبب ذلك للحيوان الاستعدادُ لأن يكون ناطقا ، بل الاستعداد الكلى والقوة الكلية الإنسانية هى التى يسمى بها ناطقا ،وهذه رواضع لها وتوابع.وأنت تعلم هذا بأدنى تأمل،وتحقق أنه لولا أن قوة أولى هى مستعدة للتمييز والفهم قد وجدت للإنسان، لما كانت له هذه الاستعدادات الجزئية،وأن تلك القوة هى التى تسمى النطق فصار بها ناطقا، وهذا هو الفصل المقوِّم الذاتى لطبيعة النوع . وأما أنه أسود أو أبيض أو غير ذلك ، فليست من جملة الأشياء التى لحقت بطبيعة الجنس فأفردته شيئا عرض له ولحقه أن كان إنسانا .

فيجب أن تحقق أن الفصل بين الفصل الذى هو خاص الخاص وبين تلك الفصول هو هذا . فلذلك لك أن تقول : إنّ من الفصول ماهو مفارق، ومنها ما هو غير مفارق ؛ ومن جملة غير المفارقة ما هو ذاتى ، ومنها ما هو عرضى . ولك أن تقول : إنّ من الفصول ما يُحْدث غَيْرية ، ومنها ما يحدث آخرية ، والآخر هو الذى جوهره غير ، والغير أعم من الآخر ، وكل ما يخالف فهو غير ، وليس كل ما يخالف شيئا فهو آخر ، إذا عنيت بالآخر المخالف فى جوهره . فمن الفصول ما يكون من قبله الغيرية فقط ؛ كان مفارقا كالقعود والقيام ، أو غير مفارق كالضحاك وعريض الأظفار ؛ فإن الضحاك أيضا — وإنْ كان يجب أن يكون فى جوهره مخالفا لما ليس بضحاك — فليس كونه ضحاكا هو الذى أوقع هذا الخلاف فى الجوهر ، بل الضحاك لحق ثانيا،

---

(١) بالمادة : + اقترانا ه || حينئذ : + مثلا ع ، ى (٤) عند الذهن أولا : ساقطة من عا (٦) رواضع : عوارض ى || لها : ساقطة من عا (٧) تحقق : تحقق م
(١١) فأفردته : + وصيرته ى (١٣) هو مفارق : هى مفارقة عا (١٤) هو غير مفارق : هى غير مفارقة عا || هو ذاتى : هى ذاتية عا || هو عرضى : هى عرضية عا
(١٦) والغير : فالغير ن || وكل : فكل ى || وكل ما : ساقطة من ع (١٧) فهو : هو ع
(١٨) قبله : ساقطة من ه (١٩) مفارق : ذلك ع || كالضحاك : كالضحك ع

بعد أن وقع الخلاف فى الجوهر دونه ، ثم عرض هو ، فوجبه الأولى لذاته هو الخلاف فقط ، إذ لا يجوز أن لا يوجب الضحاك خلافا بين ما يوصف بالضحاك ، و بين ما لا يوصف به ؛ ولكن كون هذا الخلاف جوهريا ليس هو من موجب الضحاك، بل من موجب شىء آخر وهو الناطق. فالفصل الذى هو خاص الخاص هو العلة الذاتية للخلاف الموجب للآخرية ، بحسب اصطلاح أهل الصناعة فى استعمال لفظ الآخر .

ومقصودنا فى هذا الموضع مقصور على هذا الفصل، وهو الذى هو أحد الخمسة دون ذينك الآخرين؛ ورسمه الحقيق هو أنه الكلى المفرد المقول على النوع فى جواب أى شىء هو فى ذاته من جنسه ، وهو الذى اصطلح على أن قيل له : إنه المقول على النوع فى جواب أيما هو ؛ ثم له رسوم مشهورة مثل قولهم : إنّ الفصل هو الذى يفصل بين النوع والجنس؛ وأيضا : إنه الذى يفضُل به النوع على الجنس؛ وأيضا : إنه الذى به تختلف أشياء لا تختلف فى الجنس ؛ وأيضا : إنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب أى شىء هو .

فلنتأمل هذه الرسوم ، ولنتحققها، ولنقض فيها بما عندنا من أمرها فنقول:

إنه إذا ألحق بكل واحدٍ واحدٍ من هذه الرسوم زيادةٌ تساوى الفصل ، وتلك الزيادة أن يقال فى ذاته أو لذاته أو ذاتى أو الذاتى ، فيكون الشىء الذاتى الذى يفصل لذاته بين ذات النوع والجنس هو الفصل ، فإن الخاصة — وإن فَصَلت — فليست ذاتية ، وليس فصلها ذاتيا . وكذلك يجب أن يقال: إنه الذى يفضل به النوع على الجنس فى ذاته. وكذلك: إنه الذى به تختلف أشياء لا تختلف فى الجنس بذاتها. وكذلك : إنه المقول على كثيرين كذا فى جواب أى شىء هو فى ذاته. لكن الرسوم الثلاثة المتقدمة — وإن ساوت الفصل — فليست تتضمن

---

(١) الأولى : الأولع (٥ — ٦) بحسب ... الآخر : ساقطة من م
(٧) هو أحد : أحد ن ، هـ (٨) ذينك الآخرين : تلك الأخرع ، م ، ن || المقول : والمقول هـ (١٠) أيما : أى شىء ما هـ (١١) وأيضا : + مثل قولهم هـ ، ى (١٤) ولنقض : ونقضى ع (١٥) واحد واحد : واحد ن
(١٦) فى ذاته أو لذاته أو : ساقطة من عا ، ى || أو الذاتى : ساقطة من عا ، ى
(١٧) ذات : ذلك م (١٩) وكذلك : + يقال س || تختلف : + فى ذاتها ى
(٢٠) بذاتها : ساقطة من ى || وكذلك : ويقال ى

الشيء الذى يحل من الفصل محل الجنس، و بذلك الشيء يتم التحديد ، و إن كان قد يكون بإسقاطه دلالة ذاتية مساوية ، كما لو قال قائل : إن الإنسان ناطق مائت ، دل على طبيعة الإنسانية وساواها ، ولكن إنمـا يتم بأن يُذْكر الشيء الذى هو الجنس ، وهو الحيوان ؛ فأما لم هذا ، وكيف هذا ، فسيأتيك فى موضعه. وهذا الشيء الذى هو كالجنس للفصل هو الكلى ، فيجب أن يلحق هذا به .

وأما الرسم الآخر فقد ذكر فيه الكلى ، إذ قيل: "مقول على كثيرين"والمقول على كثيرين هو رسم الكلى ؛ فقد أُتِيَ فيه برسم ما هو كالجنس ، و إن لم يُؤْت فيه باسمه . لكن لقـوله على كثيرين مختلفين بالنوع ثلاثة مفهومات: أحدها مما لا يفطن له من قصَد تقديم هذا الكتاب ؛ وسنوضحه فى موضعه ، ومفهومان أقرب من الظاهر، أحدهما أن طبيعة الفصل تكون متناولة بالحمل أنواعا كثيرة لا محالة غير النوع الواحد المفصول ، والآخر أن طبيعة الفصل هى التى توجب إنية الأشياء الكثيرة المختلفـة بالنوع بعضها عند بعض ، كأنه قال : إنه المقول على الأنواع فى جواب أى شيء هو ، لا جملتها ، بل واحد واحد منها ، كقول القائل : إن السيف هو الذى يضرب به الناس، ليس أنه يضرب به الناس معا، بل واحد واحد من الناس ؛ وهذا التأويل بعيد غير مستقيم . فإن أمكن أن يفهم هذا من هذا اللفظ كان رسما مطابقا للفصل ، و إن تعذر تفهم هذا من هذا اللفظ ، و إنما يفهم منه الوجه الأول ؛ فهذا الحد على الوجه الذى يفهمونه منه مختل ؛ وذلك لأن طبيعة الفصل — بمـا هو فصل — ليس يلزمها كما علمتَ أن لا تختص بالنوع الواحد . بل هذا عارض ربمـا عرض لبعض الفصول ، فيكون هذا عارضا لطبيعة الفصل ، لا فصلا للفصل ؛ ومع ذلك فليس بعارض يعم جميع الفصول حتى يقُوم فى الرسوم مقام الفصل فى الحدود ، فهذا مختل .

(١) و بذلك الشيء : و بذلك م ، ن (٢) مساوية : + و بذلك لم يتم التحديد م (٤) وكيف هذا ؛ وكيف هو ع ، عا ، م ، ن (٥) وهذا : وهو ه || يلحق هذا : يلحق م (٦) الآخر : الأخير ه ، ى (٧) فيه : ساقطة من ع (٨) على : ساقطة من عا ، ن ، ه ، ى (٩) له : فيه ن || قصد : ساقطة من ن || تقديم : مقدم ن (١٠) من : إلى ه (١٤) ليس : ساقطة من ه || ليس ... الناس : ساقطة من م || أنه : + الذى ع (١٦) وإن : فإن ن ، ه (١٨) مختل : مخل م (٢٠) هـذا : + هذا عا (٢١) فهذا : وهذا عا || مختل : مخيل عا

وهاهنا موضع بحث وتشكك يلوح فى قولك : إنه مقول فى جواب أى شىء هو ، تركنا كشفه إلى وقت ما نتكلم فى المباينات. على أننا إنْ فهمنا هذا الرسم على حسب أصولنا ، وعلى ما نشرحه فى موضع آخر ، تم الرسم رسما ؛ لكنا إنما نتعقب فى هذا الموضع هذا الرسم بحسب ما يفهمه القوم المستعملون إياه.

وأيضا يجب أنْ تعلم أنّ كل فصل إنما يقوم من الأنواع القريبة نوعا واحدا فقط . ثم إنّ الفصول لها نسبتان : نسبة إلى ما تقسمه وهو الجنس ، ونسبة إلى ما تُقَسِّم إليه وهو النوع ؛ فإنّ الناطق يقسم الحيوان إلى الإنسان ، ويقوِّم الإنسان ، فيكون مُقَسِّما للجنس ، مُقَوِّما للنوع . فإن كان الجنس جنسا عاليا ، لم يكن له إلا فصول مقسمة ؛ وإنْ كان دون العالى، كانت له فصول مقسمة ومقومة . فأما الفصول المقومة فهى التى قسمت جنسه وقومته نوعا ؛ إذْ الفصل يُحْدث النوع تحت الجنس ؛ وأما المقسمة فهى التى تقسمه ولا تقوم النوع تحته . ومقومات الجنس لا تكون أخصّ منه ؛ ومقسماته تكون أخص منه ؛ فالجنس الأعلى له فصول مقسمة ، وليس له فصول مقوِّمة ؛ والنوع الأخير له فصل مقوم ، وليس له فصل مقسم ، وليس من الفصول المقومة ما لا يقسم .

ومن الفصول المقسمة فى ظاهر الأمر ما لا يقوِّم ، ولا يكون ذلك ألبتة إلا للفصول السلبية التى ليست بالحقيقة فصولا ؛ فإنا إذا قلنا : إن الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق ، لم نثبت غير الناطق نوعا محصلا بإزاء الناطق ، اللهم إلا أن يتفق أن يكون ما ليس بناطق نوعا واحدا ، كالذى ليس بمنقسم بمتساويين تحت العدد ؛ فإنه صنف واحد وهو الفرد ؛ أو يكون الإنسان لا يرى بأسا

---

(٣) وعلى : + حسب ع || لكنا : لكنه عا ، م (٤) فى : ساقطة من م
(٧) تقسم إليه : يقومه عا (١٠) جنسه : جنسها تا ، م (١١) ولا تقوم : وتقوم عا ، ه ، ى (١٢) فالجنس : والجنس ع ، م ، ه ، ى (١٣) الأعلى : الأول عا (١٦) للفصول : الفصول عا ، ه || فإنا إذا : وإذا عا

بأن يجعل الحيوان الغير الناطق جنسا للعجم ، ونوعا من الحيوان . فإنْ فعل هذا فاعلٌ عَرَّفناه بأنّ غير الناطق بالحقيقة ليس بفصل ، بل هو أمر لازم ، وكذلك جميع أمثال هذه السلوب ؛ فإنّ السلوب لوازمُ للأشياء بالقياس إلى اعتبار معان ليست لها ؛ فإنّ غير الناطق أمرٌ يعقل باعتبار الناطق ، فيكون النوع ، معناه وفصله الذى له ، أمرا فى ذاته ، ثم يلزمه أن يكون غير موصوف بشىء غيره ؛ لكن ربما اضطر المضطر إلى استعمال لفظ السلب فى المعنى الذى يكون للشىء فى ذاته ، إذا لم يكن له اسم محصل ، وذلك لا يدل على أن السالب بالحقيقة اسمه ، بل الاسم لازم له عُدل به عن وجهه إليه ؛ فلو لم يكن من الحيوانات غير الإنسان شىء إلا الصاهل ، وكان الصاهل فى نفسه فصلا لذلك الغير ، ثم لم يكن مسمى ، فقيل غير الناطق وعنى به الصاهل ، لكان غير الناطق يدل دلالة الفصل ؛ فأما وغير الناطق أمر أعم من فصل كل واحد واحد من أنواع الحيوانات ، وليس لها شىء واحد مشترك محصل إثباتى يمكن أن يجعل غير الناطق المشترك فيه دالا عليه إلا نفس معنى سلب الناطق . والسلوب لا تكون معانى مُقَوِّمة للأشياء من حيث هى سلوب ، بل هى عوارض ولوازم إضافية بعد تقرر ذواتها ، فلا يكون غير الناطق بالحقيقة فصلا تشترك فيه العجم مقوما لها . فإنْ أحب مُحِبٌّ أن يجعل ذلك فصلا ، ويثبت الحيوان الغير الناطق نوعا ، ثم جنسا ، ويجعل الحيوان قد انقسم قسمة معتدلة واحدة إلى نوع آخر ، وإلى جنس معا ، فليفعل ؛ فيكون أيضا كل فصلٍ مقسِّم مقوِّما ؛ وإنْ آثر الوجه المحصل المحقق ، لم تكن هذه فصولا ؛ وكيف تكون فصولاً وليست مقومات للأنواع ، ولم تكن الفصول الحقيقية إلا مقومة عند ما تقسِّم ؟

---

(١) نوعا من الحيوان : لحيوان س (٢) عرفناه : عرفنا عا || بأن : أن ه
(٣) فان السلوب : ساقطة من س || للأشياء : ساقطة من ع (٤) لها : له ع ، م || النوع : للنوع عا ، ه (٧) اسمه : اسم عا (٨) الاسم : اسم س (١١) وغير : غيرى
(١٤) بل : + من حيث س (١٦) الناطق : + فصلا ه (١٧) معتدلة : معدلة م
(١٩ — ٢٠) ولم تكن : ولا تكون ع ، عا ، م ، ه

والذى يظنه الظانون أنّ من الفصول المحصلة ما يقسم ، ثم ينتظر فصلا آخر يرد حتى يقوما معا ، مثل الناطق الذى ربما ظُنّ أنه يقسم الحى ، ثم يتوقف فى تقويم النوع إلى أن ينضم إليه الميت ، فهو ظن كذب. وذلك أنه ليس من شرط الفصل إذا قسم فأوجب تقويم النوع أن يكون مقوما للنوع الأخير لا محالة ؛ فإنه فرق بين أن نقول يقوم نوعا ، و بين أن نقول يُقَوِّم نوعًا أخيرا . والناطق ، و إن كان لا يقوم الإنسان الذى هو النوع الأخير ، فإنه يقوم الحى الناطق الذى هو نوعٌ للحى وجنسٌ للإنسان ، إن كان ما يقولونه من كون الناطق أعم من الإنسان حقا ، وكان الحى الناطق يقع على الإنسان وعلى المَلَك ، لا باشتراك الاسم ، بل وقوع اللفظ بمعنى واحد . ثم قولنا : الحى الناطق ، قول لمجموعه معنى معقول ، وهو أخص من الحى ، وليس فصلا ، بل الفصل جزء منه وهو الناطق ، ولا خاصة ، فهو لا محالة نوع له . وكذلك يتبين أنه جنس الإنسان ، وقد يصرح بمثل هذا صاحب إيساغوجى نفسه فى موضع ؛ فالناطق إذن قد قَوَّم نوعا هو جنسٌ ، فحين قَسَّم قَوَّم لا محالة . ونعلم من هذا أن الفصل إنما هو مقول قولا أوليا على نوع واحد دائما ، و إنما يقال على أنواع كثيرة فى جواب أى شىء هو قولا ثانيا بتوسط .

ونقول الآن : إنك تعلم أنّ ذات كل شىء واحدٌ ، فيجب أن يكون ذات الشىء لا يزداد ولا ينتقص ؛ فإنه إن كان ماهية الشىء ، وذاته هو الأنقص من حدود الزيادة والنقصان ، والأزيد غير الأنقص ، فالأزيد غير ذاته . وكذلك إن كان الأزيد ، وكذلك إن كان الأوسط . وأما المعنى المشترك للثلاثة الذى ليس واحدا بالعدد ، بل بالعموم ، فليس هو ذات الشىء الواحد بالعدد ، فليس لك أن تقول : إن الزائد والناقص

(١) الظانون : ظانون عا ، م ، هـ (٣) أنه : لأنه عا ، هـ ، ى (٤) الأخير : الآخر بخ (٥) يقوم : قوم بخ (٦ — ٧) الذى هو نوع ... الناطق : ساقطة من م
(٧) للحى : الحى ع || للإنسان : الإنسان ب ، س (٨) لا : ساقطة من ع
(١٠) ولا : + هوى || خاصة : خاصية ع (١٢) قد : ساقطة من ع ، م
(١٦) ينتقص : تنقص ع || ماهية الشىء وذاته : ذات الشىء الواحد س || هو : ساقطة من عا

والوسط تشترك فى معنى واحد ، هو ذات الشىء ، فإذن ذات الشىء لا يحتمل الزيادة والنقصان ، فما كان مقوما لذاته لا يحتمل الزيادة والنقصان ؛ فإنه إنْ كان ، إذا زاد قوم ذاته بزيادته، فذاته هو الأزيد،و إن كان لا يقوم ذاته بزيادته ويقوم بنقصانه ، فذاته هو الناقص ؛ وإن كان لا يقوم فى إحدى الأحوال ، فليس بمقوم من حيث هو يزيد وينقص،اللهم إلا بالمعنى العام ، وفيه ما قلناه . وعلى أن هذه المعانى لا يمكن أن يقال فيها عند الزيادة إنّ الأصل موجود ، وقد أضيف إليه شىء ، بل إذا ازدادت فقد بطل الموجود أولا ، وفى بطلانه بطلان المقوم ، وفى بطلانه بطلان المتقوم . وكذلك فى اعتبار النقصان إذا كان الأصل ليس بعينه عند الحالة الأولى ، وعند الحالة الثانية وهى النقصان . فقد تبيّن أنّ الفصل الذى هو خاص الخاص لا يقبل الزيادة والنقصان .

وأما سائر الفصول فإنها لما كانت بعد الذات ، فلا مانع يمنع أن تقبل الزيادة والنقصان — كانت مفارقة كحمرة الخجل وصفرة الوجل ، أو غير مفارقة كسواد الحبشى — وليس إذا كان بعضُ الناس أفهمَ ، وبعضُهم أبلد ، فقد قبلت القوة النطقية زيادة ونقصانا ، بل ولا لو كان واحد من الناس لا يفهم ألبتة كالطفل ، فإن ذلك لا يكون عارضا فى فصله ؛ وذلك لأن فصله هو أنّ له فى جوهره القوةَ التى إذا لم يكن مانع ، فَعَل الأفاعيل النطقية ؛ وتلك القوة واحدة ، ولكنها يعرض لها تارة عوز الآلات ، وتارة معاسرتها وعصيانها ، فتختلف بحسب ذلك أفعالها تارةً

(١) تشترك : مشترك ب ، س ، ع (٣) بزيادته : بزيادة م (٤) بزيادته : بزيادة م (٦) أن : ساقطة من ع (٨) المقوم : + كان ع ، عا ، ه || وفى بطلانه بطلان المتقوم : ساقطة من ع ، ى || المتقوم : + كان عا ، ه (١٥) لا : ساقطة من س

(١٨) عوز : عون م

بالبطول والسقوط ، وتارةً بالزيادة والنقصان ، ومعناها المذكور ثابت ، كنار واحدة تختلف أفعالها بحسب اختلاف المنفعلات عنها هذه الوجوه من الاختلافات ، فتكون تارة أشد اشتعالا ، وتارة أضعف ، وذلك بسبب المادة التى تفعل بها وفيها . وكذلك القلب والدماغ آلتان للقوة النطقية ، بهما يتم أول فعلها من الفهم والتمييز ، وغير ذلك ؛ فبحسب اعتدال مزاجيهما ولا اعتداله ، تختلف هذه الأفعال ، وليس الذهن ولا الفهم ولا شىء من أمثال ذلك فصلا يقوم الإنسان ، بل هى عوارض وخواص ؛ والزيادة فى مثل هذا الاستعداد المذكور والنقصان فيه أمر يحصل فى الاستعداد المتولد من استعدادين : استعداد الفاعل ، واستعداد المنفعل ؛ فأما الذى للفاعل نفسه فغير مختلف .

واعلم أنّ الفصل ، الذى هو أحد الخمسة ، هو الناطق الذى يحمل على النوع مطلقا ، لا النطق الذى يحمل على النوع بالاشتقاق ؛ لأن هذه الخمسة أقسام شىء واحد ، وهو اللفظ الكلى . وصورة اللفظ الكلى فى جميعها أن يكون مقولا على جزئياته ، ويشترك فيه بأن يعطيها اسمها وحدّها ، والنطق لايعطى شيئا من الجزئيات اسمه ولاحدّه؛ وهذا — إنْ قيل له فصل — فهو فصل بمعنى غير الذى كلامنا فيه . وكذلك فافهم الحال فى الخاصة والعرض ؛ فإنه يجب أن يكون حمل هذه الخمسة على قياس حمل الجنس والنوع ، من حيث هو حمل ، وإن لم يكن من حيث الذاتية والعرضية .

(١) بالبطول : بالبطء ع || ثابت : + وذلك هـ ، ى (٢) اختلاف : ساقطة من عا
(٣) الاختلافات : الاختلاف عا ، م ، هـ (٤) آلتان : الثان عا ، هـ (٥) بهما : بها ب ، س || مزاجيهما : مزاجهما ع ؛ مزاجها س (٦) ولا الفهم : ساقطة من ع
(٨) مثل هذا : ساقطة من ع (٩) المنفعل : القابل ع (١١) أحد : + هذه د
(١٣) وصورة ... الكلى : ساقطة من س (١٤) اسمها وحدّها : اسمه وحده د ، ع ، ن
(١٥) وهذا : فهذا عا ، هـ ، ى (١٦) غير : + المعنى س .

[الفصل الرابع عشر]

(يد) فصل فى الخاصة والعرض العام

فأما الخاصة فإنها تستعمل عند المنطقيين أيضا على وجهين : أحدهما أنها تقال على كل معنى يخص شيئا ، كان على الإطلاق ، أو بالقياس إلى شيء ؛ والثانى أنها تقال على ما خص شيئا من الأنواع فى نفسه دون الأشياء الأخرى ، ثم قد يخص من هذا القسم باسم الخاصة ما كان مع ذلك شيئا موجودا لكل النوع فى كل زمان . والخاصة التى هى إحدى الخمسة فى هذا المكان عند المنطقيين — فيما أظن — هى الوسط من هذه ، وهى المقول على الأشخاص من نوع واحد فى جواب أى شيء هو لا بالذات ، سواء كان نوعا أخيرا أو متوسطا ، سواء كان عاما فى كل وقت ، أو لم يكن ؛ فإن العام الموجود فى كل وقت — سواء كان نوعا أخيرا أو متوسطا — هو أخص من هذا ؛ ولو كانت الخاصة التى هى إحدى الخمس هى هذه ، لكانت القسمة تزيد على خمسة ، وإن كان الأولى باسم الخاصة — باعتبار اختصاصها بالنوع — غيرها ومعنى أخص منها . ولا يبعد أن نعنى بالخاصة كل عارض خاص بأى كلى كان ، ولو كان الكلى جنسا أعلى ، ويكون ذلك حسنا جدا . وتخرجها القسمة على هذا الوجه : وهو أن الكلى العرضى إما أن يكون خاصا بما يقال عليه ، أو غير خاص بما يقال عليه ، سواء كان ما يقال عليه جنسا أعلى أو متوسطا

---

(٣) فأما : وأما ع ، م ، ى || فإنها : ساقطة من ع (٥) على : + معنى ع
(٦) قد يخص : يختص م (٨) المكان : + فإنها هـ (٩) جواب : باب م
(٩ — ١٠) سواء ... متوسطا : ساقطة من ع ، عا || كان ... سواء : ساقطة من ى
(١١) سواء كان ... متوسطا : ساقطة من د ، دا ، عا ، ن || متوسطا : وسط ى
(١٢) الخمس : الخمسة ن (١٣) باسم : + الخمسة هـ (١٤) نعنى : + أحد هـ ، ى || بالخاصة : بالخاصية م (١٥) ويكون : أو يكون ع || حسنا : جنسا ع || جدا : أخيرا هامش ع (١٦) خاصا : خاصيا ع .

أو نوعا أخيرا ؛ لكن التعارف قد جرى فى إيراد الخاصة على أنها خاصة لنوع ، وتالية للفصل ، فتكون الخاصة التى هى إحدى الخمسة هى ما يقال على أشخاص نوع ولا يقال على غيرها ، عمت تلك الأشخاص أو لم تعم ، وكان النوع متوسطا أو أخيرا ، وربما أوجبوا أن يكون النوعُ أخيرا .

وقد ذهب قوم إلى أن يجعلوا كلَّ ماهو سوى أخص الخواص من جملة العرض العام ، حتى لو كان مثلا لا يوجد إلا لنوع واحد ، لكنه مع ذلك لا يوجد لكله بل لبعضه ، و يكون مما يجوز أن يكون وأن لا يكون لذلك البعض ، فهو العرض العام ، حتى يكون العرضى إما موجوداً لنوع واحد ولكله دائما ، فيكون خاصة ، وإما ألا يكون كذلك ، بل يكون إما موجودا لأنواع ، وإما موجودا لنوع ، ولكن لا بالصفة المذكورة ، فيكون عرضا عاما . وهذا القول مضطرب ، ولا يدل على الشىء من جهة عمومه وخصوصه وكليته ، بل من جهة أخرى ، ويجعل اسم العرض العام هذرا ، فإنّ العرض العام موضوع بإزاء الخاص . وإذ الخاص إنما يحسن أن يصير خاصا لأنه لنوع واحد ، فإذن ليس يحسن أن يُجعل أخص الوجوه الثلاثة فى استعمال لفظة الخاصة دالا على المعنى الذى هو أحد الخمسة . وهذا الاستعمال الأعم يجعل الخواص مقسومة إلى أقسام أربعة : خاصة للنوع ولغيره كذى الرجلين للإنسان بالقياس إلى الفرس ، وأحراه بذلك ما كان للنوع كله ؛ وخاصة للنوع وحده ، وهذا إما لكله ، وإما لا لكله كالملاحة والفلاحة الإنسان ؛ والذى لكله إما دائما فى كل وقت مثل ما يكون الإنسان ضحاكا أو ذا رجلين فى طبعه ، وإما لادائما كالشباب الإنسان . فالخاصة — من حيث هى أَوْلى أن تكون إحدى الخمسة — هى ما ذكرناه ، وأما من حيث هى أَوْلى بأن تكون خاصة فهى اللازمة المداومة التى لجميع النوع فى كل زمان . ولا يتناقض قولنا : إنَّ كذا خاصة

(٢) التى ... هى : ساقطة من عا || الخمسة : الخمس ع || هى : ساقطة من ن (٨) دائما : ودائما د ، ن (٩) بل يكون : بل ع (١٠) فيكون : فهو يكون ع ، عا ، م (١١) من : فمن م (١٢) بإزاء : + العرض س (١٣) وإذ : وإذا ع ، م || واحد : + فالعام انما يحسن أن يصير عاما لأنه لأكثر من نوع واحد ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى (١٤) ليس يحسن : لا يحصل س (١٥) أحد : إحدى عا (١٧) بذلك : + المكان عا (١٨) كالملاحة : بل كالملاحة عا ، ه (٢٠) أن : بأن ى (٢٠ — ٢١) تكون إحدى ... بأن : ساقطة من ع

حقيقية ، من حيث الاختصاص بالنوع ، وليس هو الذى إليه قسمة الخمسة ، وقولنا : إن الذى إليه قسمة الخمسة فهو خاصة حقيقية بحسب ذلك ، ليس هو الذى هو الخاصة الحقيقية باختصاصه بالنوع . واعلم أنّ الخاصة التى هى إحدى الخمس هى الضحاك لا الضحك ، والملاح لا الملاحة ، وعلى ما قيل فى الفصل ، وإن كنا نتجوز فى الاستعمال أحيانا فنأخذ الضحك مكان ذلك .

وأما العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا بالذات ، وهو أيضا كالأبيض لا كالبياض . وليس هذا العرض هو العرض الذى يناظر الجوهر كما يظنه أكثر الناس ؛ فإن ذلك لا يحمل على موضوعه بأنه هو ، بل يشتق له منه الاسم .

وهذه الخمسة حملها حملٌ واحد ، كما قد سبق لك مرارا . والعرض العام الذى هاهنا هو كالأبيض وكالواحد وما أشبه ذلك ، فإنك تقول : زيد أبيض ، أى زيد شىء ذو بياض ، والشىء ذو البياض محمولٌ حملا صادقا على زيد ؛ والشىء ذو البياض ليس بعرض بالمعنى الذى يناظر الجوهر ، بل البياض هو العرض بذلك المعنى . وكذلك تقول : إن الجسم محدث وقديم ، وليس القديم أو المحدث جنسا ولا فصلا ولا خاصة ولا نوعاً للجسم ، بل من جملة هذا الصنف من المحمولات ، وليس المحدث عرضا بهذا المعنى ، وإلا لكان الجسم موصوفا بالعرض من غير اشتقاق ، فكان الجسم عرضا ؛ بل معنى العرض ها هنا العرضى ، و إنْ كان ليس بعرض بالمعنى الآخر ؛ فمن العرضى ما هو خاص ومنه ما هو عام ؛ فإن العرضى بإزاء الذاتى والجوهرى ، والعرض بإزاء

(١) حقيقية : حقيقة م (٢) حقيقية : حقيقة م (٢ — ٣) بحسب ... بالنوع : ساقطة من د (٣) ليس : وليس م || الذى هو : الذى ع (٥) وعلى : على ى
(٨) هو العرض : ساقطة هـ

الجوهر . والذاتى قد يكون عرضا بجنس العرض للعرض كاللون للبياض ، وقد يكون جوهرا ، والعرضى قد يكون عرضا وقد يكون جوهرا ؛ وفى هذا الموضع إنما نعنى بالعرض العرضى .

ولم تعلم بَعْد حالَ العرض الذى هو نظير الجوهر ، وهذا شىء لم يَلْتفت إليه أوَّلُ من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق ، بل جعل للعرض العام حدودا مشهورة ، مثل قولهم : « إن العرض هو الذى يكون و يفسد من غير فساد الموضوع أى حامله » ،ومثل هذا قولهم: «هوالذى يمكن أنْ يوجد لشىء واحد بعينه وأن لايوجد ، وأنه الذى ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع ، وهو أبداً قائم فى موضوع » .

فلنتأمل هذه الحدود والرسوم المشهورة . فأما الأول فإنّ فيه وجوها من الخلل : أحدها أنه لم يذكر فيه المعنى الذى كالجنس له وقد أشرنا إلى مثل ذلك فى بعض حدود الفصل . و الخلل الثانى أنه إنْ عنى بالكون والفساد حال ما يكون و يفسد فى الوجود ، فالأعراض العامة الغير المفارقة ليست كذلك ، وهم مُقِرُّون أنَّ مِن العرض العام ما هو مفارق ، ومنه ما هو غير مفارق . و إنْ عنى ما يكون فى الوجود والوهم جميعا ، فقد استعمل لفظا مشتركا عنده ؛ فإنّ لفظة "يكون" وقوعُها على الموجود وعلى المتوهم عنده إنما هو بالاشتباه ، وهذا مما حذروا عنه ؛ وسيتضح لك ذلك فيما بعد .

و بعد ذلك ، فإنّ من الأمور العرضية التى ليست بذاتية ما إذا رفع بالتوهم استحال أن يكون الشىء قد بقى موجوداً غير فاسد ، كما مر لك فيما سلف .

---

(١) بجنس : الجنس س (٢) والعرضى : فالعرضى ن (٣) وفى : فى د ؛ ففى ى
(٥) بل جعل : ثم جعل م ؛ ثم إن طـ ع ، ى (٧) الموضوع أى : ساقطة من ع ، عا || أى : أو هـ || هذا : ساقطة ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى || قولهم : + إن العرض س
(٨) ولا خاصة : وخاصة م (٩) موضوع : الموضوع ن (١٢) مثل : ساقطة من م
(١٣) فالأعراض : والأعراض م (١٤) وهم : وهؤلاء عا ، هـ || العام : العامى ع
(١٦) عنده : عندهم ع || وقوعها : وقوعه ى || وعلى المتوهم : والمتوهم ع (١٧) ما : + قد ع ، ى

نعم ربمـا لم يستحل أن يتوهمه الوهم باقيا بعده لم يفسـد ، وهذا غير مذكور فى هذا الرسم . وتجد هذه المغامز كلها محصلة فى الرسم الثانى ؛ فإن كثيرا من الأعراض لازمة دائمة ، والدائم لا يكون ممكنا أن لا يوجد إلا فى الوهم ؛ ولم يشترط الوهم ، وفى اشتراط الوهم أيضا ماقلنا . وأما الرسم السلبى الثالث ، فإن الشخص من الأعراض يشارك فيه ، والطبائع ، من حيث هى طبائع ، لامن حيث هى كلية ، فإنْ أُلْحِقَ به أنه كلىٌّ بهذه الصفة ، خص العرض العام . لكن صاحب هـذا القول قد ألحق به شيئا ، وهو أنه قائم فى موضوع ، وإنمـا ألحق هذا إذ ظَنَّ أنَّ هذا العرض ، الذى هو أحدُ الخمسة ، هو العرض الذى يناظر الجوهر . وقد قالوا : إن الفائدة فى إلحاقه ذلك ، هى أن يفرقوا بينه وبين اللفظ غير الدال ، مثل قول القـائل : شيصبان ، وهـذه خرافة ؛ وذلك لأنه إنمـا يعنى بقوله « الذى ليس بجنس » اللفظَ الدال على معنى كلى ، ليس ذلك المعنى معنى جنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصـة ؛ فلا شركة فى هـذا اللفظ الغير الدال ؛ لأنه ليس يحـد فى لفظ العرض هـذا المسموع ، حتى إذا قال : إنه ليس بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة ، شاركه فى هذا اللفظ لفظ آخر لا يدل على شىء ، فيلزم إيراد الفصل بينه وبين ذلك . ولو كان إنما يعنى بهذا اللفظ من حيث هو مسموع ، لكان يشاركه فى أنه ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة ألفاظ أخرى مسموعة مما هى دالة .

تمت المقالة الأولى من الفن الأول . ولواهب العقل

أكمل الحمد والفضل كما هو له أهله

---

(١) ربمـا : إنما س || لم : ولم ع (٢) محصلة : محصلا ى (٤) وفى اشتراط الوهم : ساقطة من ن (٥ — ٦) والطبائع ... كلية : ساقطة من عا ، م ، ن ، ى (٧) ألحق : ساقطة من ع || أنه : أبدا عا ، م (٩) هى : هو عا ، ن (١٠) شيصبان : شيطان دا || وهذه : وهذا س || خرافة + وخلل ها (١١) لأنه : ساقطة من ع (١٢) شركة : يشركه عا ، م ، ن ، هـ ، ى (١٣) يحد ف : فى حد س ؛ يحد ع ، م ، ى || العرض : + فى ى (١٥) شاركه : يشاركهم || اللفظ : ساقطة من عا ، م ، ن (١٨) الأول : + من المنطق والله أعلم ى (١٨ — ١٩) ولواهب ... أهله : ساقطة من ع ، ن ، ى (١٩) أكمل ... أهله : الحمد بلا نهاية ن || أهله : أهل م

المقالة الثانية

المقالة الثانية

من الفن الأول من الجملة الأولى

[الفصل الأول]

(١) فصل فى المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة وأولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل

إنّ فى الوقوف على ما فصّلناه من أمر هذه الخمسة غنى للمحصلين عن إيراد المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة ، لكنه قد جرت العادة فى الكتب المدخلية بإيراد ذلك ، فلنحتذ فى ذلك حذوهم ، ولنقتصر على ما أوردوه منه ، ولنبدأ بالمشاركات فنقول : إنّ المشاركة التى تعم الخمسة هى أنها كلية أى مقولة على كثيرين . و إذا اعترف بهذا مُصَنِّف المدخل ، فقد اعترف بنقص الرسوم التى للفصل والخاصة والعرض ، إذْ أغفل فيها ذكر الكلية .

وتشترك جميعها فى شىء آخر ، وهو أنّ كل ما يحمل على المحمول منها الحملَ الذى يحمل به المحمول على موضوعه ، فإنه يحمل على موضوعه ؛ فطبيعة جنس الجنس محمولة على ما يحمل عليه الجنس ، وكذلك جنس الفصل ، وفصل الفصل ؛ وكذلك ما يحمل على الخاصة والعرض ؛ فإنّ الملوّن الذى هو جنس الأبيض يحمل على زيد الأبيض ، إذْ يحمل على عرضه العام ؛ وكذلك المرئى ، الذى هو عرض الأبيض ، يحمل على زيد الأبيض ، إذْ يقال لزيد والأبيض مرئى ؛ وكذلك المتعجب الذى هو جنس الضحاك ، فإنّ جميع هذه تحمل بالتواطؤ ، أى تعطى ما تحمل عليه أسماءها وحدودها ؛ والجنس والفصل يعمهما .

---

(٢) من الفن الأول : ساقطة من عا || من ... الأولى : من هذا الفن أربعة فصول ه
(٣) أضافت نسخة ه فهرس المقالة الثانية (٤) المشاركات والمباينات : المشاركة والمباينة عا
(٦) فصلناه : فصلنا ب ، د ، م || غنى : غنام ، ى || عن : من ع (٨) حذوهم : حدودهم ع
(١٠ — ١١) وإذا ... الكلية : ساقطة من ع (١٢) جميعها : جميعا عا ، ه ، ى
(١٤) محمولة : محمول ى || ما يحمل : الحمل ه || وكذلك : فكذلك عا ، ى (١٦) إذ يحمل ... العام : ساقطة من ع (١٧) زيد الأبيض : + إذ يحمل على عرضه العام ع (١٩) أسماءها : أسماؤها ه || أسماءها وحدودها : اسمه وحده عا ، ى || يعمهما : يعمها ى

فى المشهور أنّ طبيعة الجنس يجب فيها أنْ تقالَ على أنواع ، وإن لم يجب ذلك فيها ، فليس ذلك يمتنع فيها ، وعلى الشرط الذى ستفهمه وقتا ما . وكذلك ليس يمتنع فى طبيعة الفصل أن يقال على غير نوعه ، لكن على هذا ما فرغنا عن ذكره سالفا . وقد مثّلوا لذلك الناطقَ ، فإنه يحوى أنواعا ، وقد علمتَ ما فى هذا ، ومع ما قد علمتَ فلم يُحسنوا فى إيرادهم هذا المثال ، فإنّ الناطق إنما يحوى أنواعا كثيرة ليست هى الأنواع القريبة منه ، بل هى أنواع النوع الواحد الذى قوّمه الناطق عندهم ، حين أضيف إلى الحى ، وهذا أيضا قد فرغنا منه . فإنْ لم يعنوا بذلك الأنواع القريبة ، بل أى أنواع كانت ، فيجب أن لا ينسوا هذا حين يشاركون بين الجنس والنوع ، فإنّ مِنَ الأنواع ما يحوى أنواعا ، ولا يجعلون هذا مشاركة بين الجنس والنوع .

والمشاركة الثانية المشهورة هى أنّ الجنس والفصل يشتركان فى أن كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، فإنه يحمل على ما تحتهما من الأنواع . وقد علمتَ أنّ هذه المشاركة ليست تخص الجنس والفصل ، بل هـذه عامة ، إلا أن يُقال إنّ ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، يحمل على ما تحتهما من طريق ما هو . وهذا شىء لم ينطق به مُصَرَّحا ، ولو نُطِق به لصَحّ ، إذا عنى بالحمل من طريق ما هو غير ما يعنى بالحمل فى جواب ما هو ، كما سنوضح لك عن قريب .

والمشـاركة الثالثة المشهورة أن رفعهما علةُ رفع ما تحتهما من الأنواع ؛ فإنه إذا رفعت الحيوانية والنطق ارتفع الإنسان والفرس وغير ذلك . وهذه المشاركة تابعةٌ لمشاركة هى الأصل ، وهى أن كل واحد منهما جزءُ ماهيةِ النوع ومقومٌ له ، فهذا هو الأصل وذلك الفرع ، وهذه خاصية مشتركة بين الجنس والفصل لا توجد لغيرهما .

---

(٢) ذلك : ساقطة من عا || وعلى : على ى (٣) يمتنع : بممتنع عا ، ن ، هـ || عن : من ع
(٤) هذا : + الموضوع ن (٦) الذى : التى عا (٧) الحى : الجسم عا || منه : عنه ى
(٩) الأنواع : النوع ى (١١) هى : هو عا (١٥) إذا : إذ عا
(١٧) المشهورة : + هى س (١٩) وهى : وهو عا ، هـ || وهى : وهو ى
(٢٠) وذلك : + هو ع ، عا ، د ، ى

وأما الخواص التي يباين بها الجنس غيره، فأول المشهورات منها هو أنَّ الجنسَ يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض . أما أن الجنس أكثر حُوِيا من الفصل والنوع والخاصة ، فهو أمرٌ ظاهر ؛ فإنَّ الخاصةَ تخص النوع، وكذلك الفصل ، ولكن بشرط لم يشرطه ، وهو أن يقايس بين الجنس و بين فصلٍ تحته وخاصةٍ تحته. وأما العرض فليس بيِّنا بنفسه أنه يجب أن يكون أقل من الجنس ، وذلك أن خواص المقولات العشر التي نذكرها بعـد ، هي أعراض عامة لأنواعها ، وليست أقل من الجنس في عمومها ، بل منها ما هو أعم وأكثر ، كما أنَّ كون الجوهر ثابتا على حدٍّ واحد فلايقبل الأشد والأضعف هو أعم من الجوهر . فإنْ قال قائل : إنَّ هذا سلبٌ ، وليس تحته معنى ، فقد يمكننا أن نجد لوازم وعوارض أعم من مقولةٍ مقولةٍ ، كالواحد وكالموجود ، بل كالمحدث، بل مثل الحركة فإنها أكثر من الحيوان الناطق، وهو جنس عنده للإنسان.

والمباينة الثانية المـذكورة بين الجنس والفصل فهى أنَّ الجنس يحوى الفصل بالقوة ، أى إذا التفت إلى الطبيعة الموضوعة للجنسية ، لم يجب ثبوت الفصل لها ، ولم يمتنع ، بل كان وجوده لها بالإمكان ، فكان إمكانه إمكانا لايستوفى طبيعة الجنس، بل يبقى لمقابله من طبيعته فصل. وهذا معنى الحوىّ، فإن الحاوى هو الذى يطابق كل شىء و يفضل عليه .

والمبايـنـة الثالثة هى أنَّ الجنسَ أقدمُ من الفصل ؛ وذلك لأن الجنس قد يوجد له الفصل المعين ، وقد لا يوجد له ، والفصل إنما وجوده فى الجنس ، ولذلك لا ترتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصـل ، وترتفع طبيعة الفصل برفع

(٣) والخاصة : + والعرض ع (٤ — ٥) ولكن ... وخاصة تحته : ساقطة من عا
(٥) وخاصة تحته : ساقطة من ن || العرض : + العام ع (٦) التى : الذى ع
(٨) أعم : + منها هـ (١٠) مقولة : ساقطة من س ، م (١١) بل ... الإنسان : ساقطة من عا ، ى (١٢) فهى : هى م ، هـ ، ى (١٤) ولم يمتنع ...لها : ساقطة من ع || فكان : وكان عا ، ن ، هـ || إمكانه : إمكانها ع، م، ى (١٥) لمقابله : لمقابلها عا ، م، ن، ى
(١٦) عليه : عنه د ، س ، ع ، هـ ، ى (١٨) له الفصل : للفصل ع ، م
(١٩) ولذلك : وكذلك م

طبيعة الجنس . وفى هاتين المباينتين موضعُ شك ، فإنّ من الفصول ما يقع خارجا عن طبيعـة الجنس ، مثل الانقسام بمتساويين ، فإنه فصل الزوج فيما يُظَن ، ويقع خارجا عن العدد ؛ لكن الجواب عن هذا سيلوح لك فى مواضع أخرى .

والمباينة الرابعة هى أنّ الفصلَ يُحمل من طريق أى شىء هو ، والجنس يحمل من طريق ماهو ؛ وهذا القول بانفراده لايكون دالا على المباينة ؛ فإنّ شيئين إذا وُصفا بوصفين مختلفين لم يكن ذلك دليلا على مباينتهما . فإنّ قائلا لو قال: إنّ المباينة بين زيد وبين عمرو هى أن هذا حساس وذلك ناطق ، أو أنّ هذا ملاح وذلك صائغ ، لم يكن هذا القدر كافيا فى التفريق ، فإنّ الوصفين المختلفين فى المفهوم ربما جاز أن يجتمعا ، فلا يَبْعُد أن يكون كونُ زيدٍ حساسا — وإنْ كان فى المفهوم مخالفاً لكون عمرو ناطقا — هو مما لايوجب أن يباين به زيدٌ عمـرا ، فلا يستحيل أنْ يكونَ كل واحد منهما — مع أنه حساس — ناطقا أيضا ؛ لأنّ الأوصافَ المختلفة المفهومات قد تجتمع فى موصوف واحد ؛ وكذلك المـلاح والصائغ ، بل يجب أن يكون بينهما قوة السلب ، حتى يكون الحساس يلزمه أن لا يكون ناطقا ، والناطق أن لا يكون حساسا . ثم كون الجنس مقولا فى جواب ما هو لا يمنـع أن يكون مقولا فى جواب أى شىء هو ، على أصول هؤلاء ، ولا بينهما قوة هذا السلب ، فإنه لا يمتنع أنـ يكون ما يقـوم ماهية الشىء يميزه عما ليست له تلك المـاهية ، حتى يكون بالقياس إلى ما يشـترك فيه مقولا فى جواب ما هو ، وبالقياس إلى ما يفترق به مقولا فى جواب أى شىء هو ؛ فهذا القدر لايمنع أن يكون جنس

(٥) شيئين : الشيئين ن ، هـ (٦) وصفا بوصفين : وضعا موضعين عا (٨) صائغ : صانع م || الوصفين : الوضعين عا (٩) كون : ساقطة من م (١٠) يباين : يقاس عا (١١) فلا : فإنه لا ع ، تا ، هـ ، ى (١٣) وكذلك : + فى ع || والصائغ : والصانع م (١٥) مقولا : معقولا م (١٦) يمتنع : يمنع ع (١٩) يفترق به : يفرز به ع

الشي هو أيضا فصلا له باعتبارين ، إنْ كانت المباينة المطلوبة هي هذه ، ولا يوجب أن لا يكون جنس الشيء ألبتة فصلا له . وأما أن يكون فصل الشيء جنس شيء آخر فذلك مما لا يمنعونه فيما أُقدر ، وذلك كالحساس فإنه جنسٌ بوجهٍ للسميع والبصير ، وفصلٌ للحيوان . فإنْ قال قائل : إنَّ الشيء الواحد قد يكون جنسا وفصلا لشيء واحد؛ فإنه ،وإنْ كان جنسا وفصلا لشيء واحد ، فإنَّ اعتبار أنه جنسٌ غيرُ اعتبارِ أنه فصل ، وقال : نحن إنما نريد أن نوضح الفرق بين الاعتبارين اللذين يطلق على أحدهما اسم الجنسية ، وعلى الآخر اسم الفَصْلية ، لم نخالفه، ولم نبكته ، ولم ننازعه فى التسمية ، ولكنه يكون غيَّرَ مِنْ كلامنا معه ؛ لأنَّ كلامنا مع الذى دل باسم الجنس والفصل على طبيعتين مختلفتين اختلافا لا يكون الشيء الواحد بالقياس إلى موضوع واحد موصوفا بكلا الطبيعتين ، بل يجعل إحدى الطبيعتين صالحة لأحد الجوابين ، والطبيعة الأخرى صالحةً للجواب الآخر ؛ لكن الوجه الذى ذهبنا نحن إليه فى تفهم المقول فى جواب ما هو ، والمقول فى جواب أى شيء هو ، يعلمك أنَّ المقول فى جواب ماهو ، لايكون مقولا فى جواب أى شيء هو ، وبالعكس ، فتكون هـذه المباينةُ على ذلك الوجه صحيحةً . لكن لقائل أنْ يقول : إنكم قد أطلقتم القولَ فى عدة مواضع إن الفصل أيضا قد يقال من طريق ما هو ، وخصوصا فى كتاب البرهان فنقول : إنه فرق بين قولنا إنّ الشيء مقول فى جواب ما هو ، وبين قولنا إنه مقول فى طريق ما هو ؛ كما أنه فرقٌ بين قولنا "الماهية" وبين قولنا "الداخل فى الماهية" فالمقول من طريق ما هو كل ما يدخل فى الماهية ، ويكون فى ذلك الطريق ، وإنْ لم يكن وحده دالا على

(٢) لا : ساقطة من س (٣) أقدر : أقدره ع || وذلك : فى ذلك ن
(٥) قد يكون : + وإن كان ع || واحد : ساقطة من ن || فإنه : وإنه ى (٥ — ٦) فإنه ... واحد : ساقطة من ع (٩) والفصل : هو الفصل م (١١) بكلا : بكلى ه
(١٢) نحن : ساقطة من م || تفهم : تفهيم ب (١٥) ذلك : هذا س ، عا || أن يقول : ساقطة من ه (١٩) هو : + هو عا ، ن ، ه (٢٠) فى : + جواب ع

الماهية، والمقول فى جواب ماهو، هو الذى وحده يكون جوابا إذا سُئل عما هو. فالفصل يدخل فى الماهية ويكون مقولا من طريق ما هو ؛ إذ هو جزءُ الشىء الذى يكون جوابا عن ما هو ، لكنه ليس هو وحده مقولا فى جواب ما هو .

وقد قال بعض الفضلاء: إن الفصل قد يكون مقولا فى جواب ما هو أيضا فى بعض الأشياء دون بعض ، والجنس دائما دالُّ على ما هو ؛ ذلك لأن الجنس يدل دائما على أصل ذات الشىء ؛ وأما الفصول فربما كانت مناسبات وإضافات إلى أفعال وانفعالات أو أمور أخرى ؛ فلذلك يجعل الجنس أَوْلى منه بما هو . وفى هذا الكلام خللان : أحدهما أن ما كان من الفصول يجرى هذا المجرى ، فلا يكون فصلا مقوما ، بل يكون من الفصول اللوازم ؛ والآخر أن الشىء إذا أريد أن يفرق بينه وبين الشىء الآخر بوصف ، يجب أن يكون الوصفُ الذى يفرق بينه وبين الآخر موجودا له دون الآخر وجودا على الثبات، اللهم إلا أن لا تجعل التفرقة بالوصف، بل بأكثرية الوصف وأخلقيته؛ فيقال مثلا : إن الجنس هو الذى هو أحْرى بأن يكون مقولا فى جواب ماهو ، والفصل هو الذى ليس هو بأحرى ؛ فيكون الاختلاف ليس من جهة هذا الوصف ، بل من جهة القَمِن ، إذ هو موجود لأحدهما دون الآخر ؛ فإنْ فُعِل ذلك كان فيه عدول عن حقيقة التعريف إلى أمر إضافى عرضى ؛ وإن لم يفعل ذلك فيكون بين الجنس وبعض الفصول مشاركة فى الحد، وبين الجنس وبعضها مباينة فى الحد .

والمباينة التى بعد هذه هى أن الجنس لا يكون للأنواع إلا واحدا ، والفصل قد يكون أكثر من واحد ، كالناطق والمائت للإنسان . وفى إطلاق هذه المباينة بهذا المثال خلل ؛ لأنه إنْ أخذ الجنس كيف كان ، لا قريبا ملاصقا فقط ، وجد للشىء أجناس كثيرة أيضا ؛ فإن الأجناس فى العموم قد

---

(١) الذى : ساقطة من هـ (١ — ٣) عما ... جوابا : ساقطة من ع (٥) ذلك : وذلك عا (٧) يجعل : جعل عا ، هـ (١١) الذى : ساقطة من م || له ... وجودا : ساقطـة من م (١٢) لا : ساقطة من ع (١٥) بل : ساقطة من عا
(١٧) وبعض : وبين ع ؛ وبين بعض ى || وبعض ... الحد : ساقطة من هـ (٢٢) فقط : فقد س ، ع ، عا ، م ؛ هـ

يوجد الكثير منها للشيء الواحد ، ولكنها لا تكون كلها أجناسَ الشيء بالحقيقة ، بل بعضها أجناس جنسه . وكذلك قد توجد فصول كثيرة متفاوتة فى الترتيب ، ولكنها لا تكون كلها فصول الشيء بالحقيقة ، بل بعضها فصول جنسه ، كما مُثِّل به ؛ فإنَّ الناطق ليس فصلا قريبا للإنسان على هذه الطريقة التى رتبوا عليها قسمتهم ، بل هو فصل جنسه . وإنما فصله الملاصق على هذا المذهب هو المائت ، وهذا فى مثاله واحد ، بل كما أن الجنس الأقرب الذى ليس بجنس الجنس هو فى مثاله واحد ، كذلك الفصل الأقرب الذى ليس بفصل الجنس هو فى مثاله واحد ، وهو المائت . لكن قد يوجد لهذا الموضع أمثلة أخرى مثل الحساس والمتحرك بالإرادة ؛ فإنهما على ظاهر الأمر فصلان قريبان للحيوان ، فيكون الجنس القريب ليس إلا واحدا ، والفصول القريبة قد تكون أكثر من واحد . وأيضا فإنَّ هاهنا وجهًا آخر ، وهو أنَّ الأجناس الكثيرة ينحصر بعضها فى بعض ، حتى يحصل آخرها جنسا واحدا ؛ والفصول الكثيرة تكون متباينة لا يدخل بعضها فى بعض . وإشباع القول فى هذا من حق صناعةٍ أخرى .

والمباينة التى بعد هذا هى أن الجنس كالمادة ، والفصل كالصورة ؛ ويتم بيان ذلك بأن يقال : والذى كالمادة يخالف الذى كالصورة . وأما أنَّ الجنس ليس بمادة ، بل كالمادة ، فلأن المادة لا تحمل على المركب حمل أنه هو ، والجنس يحمل على النوع حمل أنَّ الجنس هو ، وأنَّ المادة الموضوعة لصورتين متقابلتين لا تنتسب إليهما بالفعل إلا فى زمانين ، والجنس يكون مشتملا على الفصلين المتقابلين فى زمان واحد . وهاهنا فروق أخرى تُذكر فى غير هذا الموضع . وإذ الجنس ليس مادةً ، فليس الفصلُ صورةً . وأما أنه كالمادة ،

---

(٢) جنسه : جنسية ع ، عا (٣) ولكنها : ولكنه عا (٦) بل : ساقطة من س || أن : ساقطة من م (٨) هو : ساقطة من ع ، هـ (١١) فإن هاهنا : فها هنا ن ، هـ || فإن ها هنا وجها : منها هنا وجه م ؛ ها هنا وجه ع ؛ فها هنا وجه آخر ى (١٥) والفصل : والفصول س (١٦) كالصورة : + له عا ، ى (١٨) النوع : المركب ن || أن الجنس : أن النوع ع ، هـ ، ى (٢١) مادة : بمادة ن || صورة : بصورة ن

فلأن طبيعته عند الذهن قابل للفصل ، وإذا لحقه الفصل صار شيئا مُقوما بالفعل، كما هو حال المادة عند الصورة. وإذْ الجنسُ للفصل كالمادة للصورة، فالفصل للجنس كالصورة للمادة .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل فى المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع

وأما المشاركة الأولى المشهورة بين الجنس والنوع، فمشاركة كانت مع الفصل، وهى أنهما يتقدمان ما يحملان عليه ، أى ما هما له جنس ونوع .

والثانية مشاركة ، عامة وهى أنَّ كل واحد منهما كلى . وقد نسى موردهما أنَّ هذه مشاركة جامعة قد ذُكرت مرة ؛ فإنْ أرادوا أن يجعلوا هـذا وجها خارجا عن ذلك ، فيجب أن يعنى بالكلى غير الكلى على الإطلاق ، بل كلى هو ماهية جزئياته بالشركة .

وأما المباينة الأولى فمثل ما كان مع الفصل ، وهو أنَّ النوعَ مَحْوِى للجنس ، والجنس ليس بمحوى للنوع .

وأخرى فى قوتها وهى أنّ طبيعة الجنس أقدم من طبيعة النوع ، أى إذا وجدت طبيعة الجنس ، لم يجب أن توجد طبيعة النوع، بل إذا رُفعت ارتفعت هى ، وإذا رفعت طبيعةُ النوع ، لم يجب أن ترفع طبيعة الجنس ، بل إذا وجدت وجدت .

وثالثة قريبة من تينك ، وهى أنّ الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حملا كليا ، والنوع لا يحمل على طبيعة الجنس حملا كليا ، وهذا فى ضمن المباينة التى قيلت

(١) قابل : قابلة د ، ن ، ى (٣) فالفصل : والفصل عا ، م (٨) نسى : يسمى م ؛ يشيرى (٩) أرادوا أن : أرادوا لأن ع || هذا : هذه م (١٠) كلى : + ما س (١٢) الفصل : الفصول هـ (١٤) وهى : وهو هـ (١٥) رفعت : ارتفعت س (١٨) تينك : ذينك بخ || وهى : وهوعا (١٩) والنوع ... كليا : ساقطة من ع .

من جهة الحوى وغير الحوى ؛ وهذه المباينة ليست من المباينات التى فى قوة السلب والإيجاب فى أول الأمر ؛ لأن ذلك إنما يكون أنْ لوقيل إنَّ الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ كليا ، ثم تسلب هذه الصفة بعينها عن النوع ، بل إنما تسلب عن النوع فى هـذه المباينة صفة أخرى ، وهى أنه لا يحمل على الجنس بالتواطؤ حملا كليا ، وليس هذا المسلوب هو ذلك الموجب ، لكن صورة هذه المباينة أن النوع لا يكافىء الجنس فيما للجنس عند النوع ، وهذا لا يتأتى إلا بين مختلفين .

ومباينة أخرى أن كل واحد من الجنس والنوع يفضـل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه ؛ فالجنس يفضل بالعموم ، إذْ يحوى أمورا وموضوعات غير موضوعات النوع ، والنوع يفضل بالمعنى ، إذ يتضمن معنى الجنس ومعنى الفصل زائدا عليه ؛ فإنه كما أن الحيوان يتضمن بالعموم الإنسان وما ليس بإنسان مما هو خارج عن الإنسانية ، كذلك الإنسان يتضمن بالمعنى معنى الحيوانية ، ومعنى خارجا عن الحيوانية وهو النطق .

ومباينة أخرى متكلفة ، وهى أنه ليس فى النوع جنس أجناس ، ولا فى الجنس نوع أنواع ، وإنْ كان فى كل واحد منهما متوسط .

وأما الجنس والخاصة فقد يشتركان فى أنهما محمولان على النوع وتابعـان ؛ أى إذا وُجد النوع وجدت الخاصة ، والجنس أيضا . وهذه المشاركة قد توجد مع غير الخاصة ، وهذه المشاركة هى مع الخاصة العامة .

---

(١) وغير : والغير م (٢) أن : ساقطة من س ، عا ، ن ، هـ
(٣) بالتواطؤ : + حملا ى (٥) صورة : ضرورة عا (٦) فيما للجنس : ساقطة من د (٦ — ٧) وهذا ... مختلفين : ساقطة من عا ، ى (٨) على : عن ع
(٩) عليه : عنه ع (١٢) الإنسانيـة كذلك : ساقطة من س || كذلك : فكذلك عا ، هـ (١٤) وهى : وهو عا ، هـ (١٧) والجنس أيضا : ساقطة من عا ، م || وهذه : فهذه ع (١٨) هى : ساقطة من ن || مع : غير عا

وذكرت مشاركة أخرى وهى أن طبيعة الجنس تحمل على ما تحته بالسوية ؛ إذ أنواع الحيوان بالسوية حيوان ، ولا تقبل الأشد والأضعف . وكذلك الخاصة كالضحاك على أشخاص الناس . وهذه المشاركة لو ذكرت فى مشاركات الجنس والفصل والنوع ، لكان ذلك أحرى ؛ فلنسى هناك وأورد فى هذا الموضع ؛ على أنه ليس هذا موافقا للخواص كلها ؛ فإن الخجل بالفعل من خواص الناس وليس يستوى فيهم ؛ وكذلك أمور أخرى لأمور أخرى . وبالجملة أى برهان قدمه الرجل على أن الخاصة هكذا ، أو أى استقراء بَيَّنَهُ له ؟ وإنما أورد له مثالا واحدا ؛ وليس هذا وجه البيان العلمى للشىء الذى ليس بيِّنا بنفسه . وبالحقيقة فإن هذا الحكم إنما يصدق فى بعض الخواص دون جميعها ، وهى من الخواص الاستعدادية التى تتبع الصور فتكون للكل ودائما . وأما الخواص الدائمة التى تتبع المواد ، فكثيرا ما تقبل الأشد والأضعف . والرجل ينسى هذا الاعتبار عن قريب ، ويأخذ فى تعريف الخاصة على جهة لا يستوى معها إعطاء هذه المباينة الخاصة ، كما ستعرفه .

وذكرت مشاركة أخرى وهى أنهما كلاهما يحملان على ما تحتهما بالتواطؤ ، وهو أنْ يكون حملهما حملا بالاسم والحدّ . وهذا أيضا قد كان يليق به أن يذكره لغيرها ؛ لكنه يجب لمن سمع هذا وتصوره وأقرّبه أن لا ينسى حكمه فى كتاب قاطيغورياس ، حيث يُظَن أن المقول على الموضوع ، وهو المقول بالتواطؤ ، هو الذاتى فقط .

وأما المباينات ، فالأُولى منها هى أن الجنس متقدم بالذات ، والخاصة متأخرة ؛ إذ كانت الخاصة إنما تحدث مع حدوث النوع ، فتنبعث إما من

---

(١) طبيعة : ساقطة من عا (٢) إذ أنواع إذا نوع م || ولا : لا ع
(٨) العلمى للشىء : ساقطة من م (١٠) الصور : الصورة ع ؛ + كقوة قبول العلم ع || ودائما : دائما ع (١٣) المباينة : المشاركة ه || الخاصة : ساقطة من عا (١٤) أخرى : ساقطة من ن || كلاهما : كليهما ع ، م ، ه (١٥) وهو : وهى ع (١٦) حكمه : ساقطة من عا (١٧) حيث : من حيث ى (١٩) متقدم : مقدم م .

المـادة كَعَرْض الأظفار أو مثال آخر ، وإما من الصورة كقبول العلم ، وإما منهما جميعا كالضحك .

والثانية أنّ الجنس يحوى أنواعا ، والخاصة نوعا منها .

ومباينة أخرى أنَّ الجنسَ يُحمل على كل واحد من الأنواع حَمْلا كليا ، ولا ينعكس ؛ إذْ لا يقال : وكل حيوان إنسان ، كما يقال : كل إنسـان حيوان . وأما الخاصة فإنها تنعكس ، إذْ كل إنسان مستعد للضحك ، وكل مستعد للضحك إنسان . وهذه المباينة بين الجنس والخاصة الدائمـة العامة ، أو بين طبيعتى الجنس والخاصة مطلقا ؛ إذ تلك لا تحتمل وهـذه تحتمل ، أعنى هذا العكس . ويتبع هذه مباينة هى فى ضمن تلك ، وهى أنّ الخاصة ، وإنْ كانت لكل النوع ودائمـا كالجنس ، فإنهـا لا تكون لغير النوع ، والجنس يكون .

ومباينة أخرى منتزعة من المباينة الأولى ، وهى أن الجنس يرفع الخاصة برفعه، من غير عكس . ومَنْ شاء أن يجعل هذه مباينة غير المباينة المعلقة بالتقدم والتأخر ، لم تعوزه الحيلة فيه ، ولكنه يكون قد أمعن فى التكلف . وأما الجنس والعرض فيشتركان فى أن كلَّ واحد منهما يقال على كثيرين، وهو المشاركة العامة ؛ وليته قال « على كثيرين مختلفين بالنوع » ، فكان أورد مشاركة خاصة بين العرض والجنس ، خصوصا ولم يذكر مشاركة أخرى . وأما المباينة الأولى فإن الجنس قبل النوع كما علمت . فأما النوع فهو قبل مايعرض له ، لأنه إنْ كان مايعرض له منبعثا عن نوعيته ، فتكون نوعيته قد تقررت بفصله ، ثم لحقه مالحقه ،

(٢) كالضحك : كالضحاك م (٣) نوعا : نوع د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى (٥) إذ لا : إذ هـ
(٧) وهذه المباينة : ساقطة من س (٨ — ٩) أو بين ... العكس : ساقطة من ع
(٨) وهذه : + قد عا ، ى (٩) مباينة : + أخرى د ، ن ، هـ || هى : ساقطة من ع || وهى : وهو عا (١٣) برفعه : رفعه ن || المعلقة : المتعلقة ع ، عا (١٣ — ١٤) بالتقدم والتأخر : بالمتقدم والمتأخر ع (١٥) وهو : وهى هـ ، ى (١٦) خاصة : ساقطة من ن
(١٩) منبعثا : مستعينا ع || تقررت : تقرر عا || بفصله : بفصل ع || لحقه : ألحقه م .

وهذا قد فرغ لك من شرحه . وإن كان من الأعراض التى تَعْرِض من خارج، فيكون النوع أولا قد حصل موضوعا حتى استعد لقبول ذلك العارض من خارج؛ لكن هذه المباينة موجودة أيضا بين الجنس والخاصة .

والمباينة الأخرى قد ذكرت هكذا : إن الأشياء التى تحت الجنس تشترك فيه بالسوية ، والتى تحت العرض لا تشترك فيه بالسوية . وهذه عبارة محرفة ردية ؛ لأنها تشير إلى فرق موجود بين موضوعاتهما ، ليعاد ثانيا فيستدل بذلك على الفرق بينهما ، بل كان يجب أن يقول : إنّ الجنس لا يحمل على الأشياء التى تحته إلا بالسوية ، وذلك يحمل لا بالسوية ،فيكون الفرق واقعا فى أول البيان ، بل كان يجب أن يقول : والأعراض ربما حملت لا بالسوية ؛ فإنه ليس جميع الأعراض تحمل إلا بالسوية كالمربع والمثلث وأمور أخرى . ولفظ الرجل يُوهم أن كل عرض يُحمل لا بالسوية ، ثم يأمل من هذا أنه إذا جاز فى الأعراض أن يكون فيها محمولٌ لا بالسوية ، فما المانع أن يكون كذلك فى الخواص ؟ فعسى أن يكون كونُ هذا أعم وذلك مساويا ، مما يرخص لهذا فيما لا يرخص فيه لذلك .

والمباينة التى هى بعد هذه أنّ الأعراض توجد فى الأشخاص على القصد الأول . وأما الأجناس والأنواع فهى أقدم من الأشخاص . وهذه المباينة عجيبة التحريف والتشويش ؛ فإنه كان يجب أن يقول : إنّ الأعراض توجد فى الأشخاص على القصد الأول، والأجناسَ والأنواعَ لا توجد على القصد الأول. أو يقول : إنّ الأجناس والأنواع أقدمُ من الأشخاص ، والأعراض ليست أقدم ، وما المانع من أن يكون الشىءُ أقدمَ وموجودًا على القصد الأول ؟

(٥) فيه : فيها م || والتى ... بالسوية : ساقطة من د (٧) يقول : يقال ى
(٩ — ١٠) ربما حملت لا : إنما حمله س (١٠) إلا : لا ع ، ها ، ن ، ه (١٣) أن : + لا عا || وذلك : وتلك ع (١٤) لهذا : هذه ع ؛ لهذه ها ، ه || لذلك : لتلك ع ؛ ذلك ها
(١٥) هى بعد هذه أن : بعد هذه ن ؛ بعد هذه فإن ه ؛ بعد هذه فهى أن ع ، عا ، م
(١٨) والأجناس : وفى الأجناس ن (١٩) الأشخاص : الأنواع ع .

ثم إنْ كان معنى القصد الأول هو أن يحمل عليها لا بواسطة شيء ، فإن النوع كذلك . وأما الجنس فمعناه أنْ لا يكون كذلك ، فإنه يحمل على الشخص بتوسط النوع . وأما النوع ، فإنه محمول على الشخص بالقصد الأول ، أو يشبه أن يكون الرجل قَدْ سَهَا فى إيراد لفظة النوع ، فقد كان مستغنيا عنه ، إذْ كان وكدُه الاشتغالَ بالتميز بين الجنس والعرض .

والمباينة التى بعد هذه هى أن الأجناس تقال من طريق ما هو ، والأعراض لا تقال . وهذه المباينة موجودةٌ أيضا بين الجنس والخاصة، وقد أغفلها هنالك .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل فى المشاركات والمباينات الباقية

وأما الفصل والنوع فيشتركان بأنهما يحملان على ماتحتهما بالسوية .

والمشاركة الأخرى أنهما ذاتيتان ، وهذه تقع أيضا بين الجنس والفصل ، ولم يذكرها .

وأما المبـاينة فإنَّ حَمْلَ النوع من طريق ما هو ، وحَمْلَ الفصل من طريق أى شيء هو ، وإنَّ الإنسان ، وإنْ صَلُحَ أن يكون جوابا عن أى الحيوان ، فليس ذلك له أولا وبذاته ، بل بسبب الناطق . وقد بُحِث عن هذا قبل .

والمبـاينة الأخرى هى أن النوع لايوجد ألبتة إلا محمولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط ، والفصل فى أكثر الأحوال أو فى كثير من الأحوال يحمل على كثيرين مختلفين بالنوع . وهذه المباينة بين الفصل والنوع السافل ، لا بين الفصل والنوع المطلق .

---

(٣) بتوسط ... الشخص : ساقطة من م (٤) قدسها : قدمها ع || عنه : ساقطة من ع (٧) أغفلها : أغفلهما ى (١٠) بأنهما : فى أنهما غ ، س ، ع (١١) ذاتيان : دائمتان عا ، ى (١٤) وإن : فإن ع ، ى ؛ كان فإن ه || الحيوان : الحيوانات غ (١٥) ذلك : ساقطة من ع (١٦) هى : فهى عا (١٧) أو ... الأحوال : ساقطة من ع

والمباينة الثالثة هى أنَّ الفصل أقدم من النوع ؛ وأَوْرَد مثاله من طريق الرفع بأن قال : إن الناطق يرفع برفعه الإنسان ، ولا يرتفع برفع الإنسان ، إذ المَلَك ناطق ؛ ولم يأت بالفصل والنوع اللذين هما معا ، بل أخذ فصلَ جنسِ الإنسان ، وقايسه بالإنسان ، وفعل نظير ما لفاعل أن يفعله قائلا : إنَّ النوع أقدم من الفصل ، إذْ الحى نوع للجسم ، وهو أقدم من الفصل الذى هو الناطق . وكما أنَّ هذا القائل مُحَـرِّف للحق بعدوله عن إيراد فصل ونوع متعادلين فى الوضع ، كذلك ذلك ؛ لكن الفصل أقدمُ من النوع من جهة أنه علة وجوب وجوده ، ونسبته إليه نسبة الصورة إلى المركب .

وأورد مباينة أخرى وهى أنَّ فصلين يأتلفان فيُقَوِّمان نوعا ، والنوعان لا يأتلفان فيقوِّم منهما نوع ؛ وجعل مثال الفصلين الناطق والمـائت ، وقد عُلِم أنهما غير متساويى التركيب ، كما شرحناه قبل . لكن هذه المباينة تستمر على أحد اعتبارين : إما أن يُجْعل الفصلان من جنس فصل الحساس والمتحرك بالإرادة ، وإمَّا أن يقال : إنَّ الفصلين المختلفى الترتيب يجتمعان ، فيحدث من اجتماعهما إلى ما تجتمع معه نوع ، هو غير كل واحد منهما . وأما النوعان المختلفا الترتيب فلا يأتلفان ، حتى يحدث منهما ، غيركل واحد منهما ، نوع آخر ، بل يكون الأعم منهما جزءا من الأخص ، ويكون الحاصل لا شيئا حاصلا من اجتماعهما ، بل هو شىء هو أحدهما . والنوعان اللذان لا يختلفان فى الترتيب بل يكونان متباينين ، لا يجتمعان ألبتة . لكن لقائل أن يقول : إنَّ الناطقَ والمـائت فى أنفسهما نوعان من أشياء أخرى ، وإنْ لم يكونا نوعين للناس ، وقد اجتمعا فأحدثا نوعا ، وكذلك كثير من الطبائع المختلفة الأنواع تجتمع

(٢) برفعه : ساقطة من م || برفع : + نوع ع (٦) وكما : فكماى || بعدوله : لعدوله ع ، ى (٩) فصلين : + قد هـ (١٠) فيقوم : فيتقوم عا ، ن || وقد : فقد ى
(١١) التركيب : الترتيب عا ، م ، ن ، هـ ، ى || تستمر : تسمى ع ، ى ؛ + مباينة م ، ى
(١٢) الحساس : الحاس ع (١٧) سو شىء : شيئا بخ ، ى (١٨) لا : فلا عا ، هـ

فيكون منها نوع ثالث بالاجتماع ، كالاثنينية والثلاثية يفعلان بالاجتماع الخماسية ، وهى نوع ثالث غيرهما ، فإن الجواب أن الاعتبار الذى ذهب إليه فى ذكر هذه المباينة غير هذا الاعتبار ؛ وذلك أن الغرض فيما يقوله متوجه نحو أشياء محمولة على أشياء بأعيانها يشترك فيها ؛ فإنها إذا كانت فصولا كالناطق والمائت اللذين قد يُقالان على موضوعات بأعيانها ، فإنها إذا اجتمعت فعلت شيئا ثالثا يكون نوعا من الأنواع لتلك الأشياء ، وتكون تلك الأشياء موضوعات له ، كما توضع الأشخاص للأنواع ، ولا يكون كذلك الناطق ؛ لأن الحيوان داخل فى ماهية تلك الأشخاص، وليس داخلا فى ماهية الناطق والمائت ؛ فليس الناطق والمائت نوعين بالقياس إليها ، وإن كانا محمولين عليها ، وإلا كانا متوسطين بينهما وبين الجنس الذى هو الحيوان ، وكانا نوعين تحت الحيوان لا فصلين قاسمين ؛ فقد وُجد فى الفصول فصلان يقومان نوعا مشاركا فى الموضوعات ، ولا يوجد ذلك فى الأنواع . وأما أن تكون أنواع مختلفة فتفعل باجتماعها نوعا — موضوع ذلك النوع غير موضوعاتها — فذلك غير منكر ، مثل موضوعات الخمسية فإنها غير موضوعات الاثنينية والثلاثية .

وأما الفصل والخاصة فيشتركان فى أنهما يحملان على ما تحتهما بالسوية . ويجب أن تعلم أن هذا إنما هو فى بعض الخواص التى منها الخاصة العامة الدائمة الصورية ، فإن الضاحكين ضاحكون بالسوية ، كما أن الناطقين ناطقون بالسوية . ويشتركان فى أنهما للكل ودائما ، وهذا أيضا للخاصة العامة الدائمة. وأما المباينات فلأن الخاصة الحقيقية هى لنوع واحد ، والفصل قد يكون لأنواع ، وقد علمتَ ما فى هذا .

(١) كالاثنينية : كالاثنوية ى (٢) فإن الجواب : فالجواب عا ، ى ؛ والجواب ع
(٣) متوجه : متجه ى (٧) الناطق : الناطق والمائت ى (١١) وجد : وجدد م
(١٣) موضوع : موضع م (١٤) مثل ... الثلاثية : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، ى
(١٦) تعلم أن : تعلم م (١٨) وهذا : وهو ع || الدائمة : غير الدائمة ب ، س
(١٩) فلأن : فإن ى .

وأتبع ذلك مباينة هي كأنها تلك أو لازمة لتلك ، فقال : إنّ الفصل قد لا ينعكس في الحمل ؛ فلا يقال كل ناطق إنسان ، كما يقال كل إنسان ناطق ؛ وأما الخاصة الحقيقية فتنعكس .

وأما المشاركة بين الفصل وبين العرض الغير المفارق ، فدوام وجودهما لموضوعاتهما .

وأما المباينات فالأولى منها أنّ الفصل يحوى دائما ماهو له فصل ، ولايُحْوَى ألبتة . قال الرجل : وأما الأعراض فإنها تحوى غيرها ، وذلك من حيث هي عامة ، وتُحْوَى أيضا من غيرها من قِبَل أنّ الموضوع لا يختص بقبول واحد منها محمولا عليه أو فيه ، بل يوضع لغيره ، فهو لذلك يحويه كما كان العرض يحويه ؛ لأنه لا يختص بالحمل على الواحد من موضوعاته ، بل يعرض لغيره . وقد نسي الرجل ماقاله : «إنّ الموضوع الواحد قد تكون له فصول كثيرة تجتمع فيه» . ثم الحوى كأنه لفظ مشكك غير علمي ، لاينبغى أن يستعمل ؛ فإنّ مفهومَ وجه الحوى المثبت للعرض والجنس مباينٌ للوجه المسلوب . وقد كان له وجه آخر لو قاله لكان أصوب ، وهو أن العرض قد يَحوِى ويُحوَى ، إذ هو من جهةٍ أعم ومن جهةٍ أخص ، كالأبيض فإنه كما يحمل على غير الإنسان ، فكذلك الإنسان قد يحمل على غير الأبيض ، فيكون لا كل إنسان أبيض ، ولا كل أبيض إنسان ، بل بعض هذا ذاك ، وبعض ذاك هذا ؛ ولكن هذه مباينة مع بعض الأعراض . فتأمل أنه كيف جَعَل العارض للشيء ولا يعمه خارجا من جملة العرض ، وكان تَوَهَّم فيما سلف أنه فيه ومنه . وأما أنه كيف جعله كذلك ، فلأنه جعل من شروط العرض التي بها يباين أنه يحوى النوع ويزيد عليه ، اللهم إلا أن يكون أراد أنّ هذه مباينة ، لا لكل عرض ، بل لعرض ما .

---

(١٠) يحويه : يحوى س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه (١٢) مشكك : مشكل ع || على : عمل م || فإن : كان د ، م ، ن (١٣) وجه : ساقطة من ن (١٥) كما : + قد ع ، ى (١٧) مع بعض : بعض ع .

والمباينة الأخرى أنْ لا شئَ من الفصول يقبل الزيادة والنقصان ، بل طبيعة الفَصْلية تمتنع أن تقبل الزيادة والنقصان، وكون الشيء عَرَضًا لايمنع ذلك؛ لكن الرجل أطلق أنَّ الأعراض تقبل الزيادة والنقصان .

ومباينة أخرى هي أنَّ الفَصْلية تمنع أن يوجد لمقابلاتها موضوع واحد بعينه، فيكون هو ناطقا وغير ناطق، والعرضية لاتمنع ذلك؛ فإن الأعراض الغير المفارقة قد يكون لمتضادات منها موضوع واحد .

وأما النوع فيشارك الخاصة الحقيقية في أن كل واحد منهما ينعكس على الآخر ، فكل إنسان ضحاك ، وكل ضحاك إنسان ؛ وفي أنهما يوجدان معا لموضوعاتهما دائما .

أما المباينات فأولاها أنَّ الشيء الذي هو نوع لشيء يصير جنسا لشيء آخر ، وأما الخاصة فلا تكون خاصة لشيء آخر ؛ وهـذه المباينة مشوشة ردية جدا . أمّا أولا فلأنه كان فيما سلف لا يلتفت إلى إيراد المباينة بين النوع المضايف للجنس و بين غيره ، بل يشتغل بالنوع السافل ، والآن فقد أعرض عن ذلك ، واشتغل بالنوع المضايف للجنس، ثم الخطب في هذا يسير . لكنه لو كان قال : إنَّ النوع للشيء قد يصير خاصة لشيء آخر ، ثم قال: إنَّ الخاصة لا تصير خاصة لشيء آخر ، لكانت مباينة حسنة ؛ ولكن الحكم في النوع كاذب . ولو قال : إنَّ النوع للشيء يصير جنسا لشيء آخر ، والخاصة لاتصير جنسا لشيء آخر، لكان هذا أيضا صحيحا ؛ ولكن الحكم في الخاصة كاذب . فكما أنَّ النوع الذي ليس بسافل يصير جنسا ، كذلك الخاصة لنوع غير سافل تصير جنسا، فتكون خاصةً

(١) بل طبيعة : وطبيعة عا (٢) الفصلية : الفصل ى || تمتنع : تمنع م
(٤) لمقابلاتها : لمقابلتها ى (٥) فيكون : حتى يكون ع ، ى (٧) منهما : منها عا
(٨) فكل : فإن كل ع ، ى (١٠) جنسا لشيء : + آخر ع (١١) مشوشة : مشوشة ع
(١٣) يشتغل : يشغل م (١٥) إن النوع : + جنسا هامش ع (١٦) لكانت : كانت ع
(١٧) يصير... لشيء : ساقطة من د (١٨) فكما : كما ع (١٩) كذلك : فيكون ن || كذلك ... جنسا : ساقطة من د ؛

لنوع عال ، وجنسا لأنواع لها ، كاللون فإنه خاصة وجنس . ولو كان قال : إنّ النوع للشىء قد يصير خاصة لشىء آخر ، والخاصة لا تصير خاصة لشىء آخر لكان مستقيما .

ومباينة أخرى وهى أن النوع متقدمٌ فى الوجود ، والخاصة متأخرةٌ ؛ وهذا مسلم معقول ، كما قد سلف .

ثم أورد مباينة أخرى وهى أنّ النوع موجود بالفعل دائما ، وأما الخاصة فتوجد فى بعض الأوقات . وها هنا تشويش أيضا ؛ وذلك أنه إنْ عنى بالخاصة مثل الضحك الذى بالفعل ، فقد خرج عن المذهب الذى كان يسلكه إلى الآن ؛ وإنْ عنى بالخاصة الاستعدادَ الطبيعى ، فذلك موجود بالفعل دائما ، فإنّ كون الإنسان ضحاكا بالطبع موجود له بالفعل دائما . وهذه المباينة — إنْ صحت — فكان يجب أن يذكرها للجنس والفصل مع الخاصة أيضا .

ومباينة أخرى هى أنّ حدّيهما مختلفان ، وهذه المباينة موجودة بين الجميع ليست تخص اعتبار الحال بين النوع والخاصة ؛ وأمّا النوع والعرض فيعمهما أنهما كليان . قال : ولا يوجد لها أشياء كثيرة يشتركان فيها لبعد ما بينهما ؛ وأما المباينة فلأن هذه للماهية وذلك ليس ، ولأن الجوهر الواحد نوعه واحد ، وأعراضه لا يجب أن تكون واحدة . وهذه المباينة توجد أيضا بين الجنس والعرض ، وبين النوع والخاصة ، وبين الجنس والخاصة . وأيضا فإن النوع قبل العرض وجودا وتوهما ، وإن النوع يستوى لموضوعاته المشتركة فيه ، والعرض قد لا يستوى ، وإنْ كان غير مفارق كسواد الزنوج . وأما الخاصة والعرض الغير المفارق فيشتركان فى أنهما دائمان لموضوعاتهما ؛ وقد كان يجب أن لا ينسى هذه المشاركة بين النوع وبين العرض الغير المفارق . ويختلفان بأن الخاصة

---

(٢) للشى : الشىء ع || لا تصير : لا تكون عا (٣) لكان : كان ع (٤) وهى : ساقطة من ع (٦) ثم : + أنه هـ (٨) الضحك : الضحاك ع || خرج : جرى م (١٣) ليست : ليس ى (١٤) ما : ساقطة من ع (١٦) لا يجب : ليس يجب ن (٢٠) دائمان : دائما عا ، ن (٢١) بأن : فى أنه ع ، ى .

توجد للنوع وحده، والعرض الغير المفارق يوجد لأكثر من نوع كالسواد للزنجي والغراب . ويجب أن تتذكر هذا إذا رجعت إلى ماسلف في المقاله الأولى .

ومباينة أخرى أن الاشتراك في العرض لا يجب أن يكون بالسوية ، وفي الخاصة يجب أن يكون بالسوية ، وقد عرفتَ ما فيه .

فهذه هي الاشتراكات والمباينـات المشهورة التي أوردها أول من أفرد لهذه الخمسة الكليات كتابا ، وقد ذكرناها على منهاج ذكره وترتيبه . وجميع ما أورده من المباينات التي ليست مباينة عامة ، فيمكن أن يُعبَّر عنه فيقال مثلا : الفصل ليس من شأنه أن يكون كذا ، ومن شأن بعض ما هو في طبيعة العرض مثلا أن يكون كذا، فيكون هذا تحسينا لقوله : «ومع ذلك مستمرا». ولو أنه وفق لكان يورد أولا المشاركات التي بين الخمسة ، ثم التي بين أربعة أربعة ، ثم التي بين ثلاثة ثلاثة، ثم التي بين اثنين اثنين ، وكذلك كان يورد المباينات التي بين واحد وبين أربعة ، ثم التي بين اثنين وثلاثة ، ثم التي بين كل واحدة وواحدة أخرى خاصة ، فيكون قد حفظ ما هو الواجب ، ولا يكون قد ترك مشاركة ومباينة هي بين اثنين اثنين منها تركا مهملا، ويذكرهما بين اثنين آخرين ، ربما كان ذكره فيما أهماه أوقع وأحسن .

[الفصل الرابع]

(د) فصل في مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض

وإذ قد عرفنا هذه الألفاظ الكلية الخمسة ، فيجب أن نعلم أنّ الشيء الذي هو منها جنس ليس جنسا لكل شيء ، بل لنوعه فقط . وكذلك الفصل ليس يجب أن يكون فصلا لكل شيء ، بل إما من حيث هو مقسم فلجنسه، وإما من حيث هو مُقَوِّم فلنوع ذلك الجنس . وأن الشيء الواحد قد يجوز أن يكون جنسا

(٢) ويجب : فيجبه ، ى (٣) الخاصة : الخاصتين ع (٤) وقد ... فيه : ساقطة من عا
(٥) هي : ساقطة من ع ، م || المشهورة : ساقطة من ع || أفرد : أورد غ ، م ، ى
(٦) وجميع : جميع ع (١٠) بين : ساقطة من م || الخمسة : الخمس ى (١١) يورد : يذكر ى
(١٢) أربعة : الأربعى || ثلاثة : ثلاث ى || واحدة : ساقطة من م || وواحدة : + وأخرى د
(١٣) فيكون : ليكون ى .

أو بجنس، وفصلا ونوعا وخاصة وعرضا ؛ فإن الحساس كالنوع من المدرك ، وجنسٌ للسامع والمبصر ، وفصل للحيوان ؛ والماشى جنس لذى الرجلين ولذى أربع أرجل ، ونوعٌ للمتنقل ، وخاصةٌ للحيوانات ،وعرضٌ عام للإنسان . وربما اجتمعت الخمسة فى واحد .

والجنس ليس جنسا للفصل ألبتة ، ولا الفصل نوعا للجنس ، وإلا لاحتاج إلى فصل آخر ، بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس ؛ فإن الناطق ليس هو حيوانا ذا نطق ، بل شىء ذو نطق ، وإن كان يلزم أن يكون ذلك الشىء حيوانا ، وأما الحيوان ذو النطق فهو الإنسان ؛ ولو كان الحيوان داخلا فى معنى الناطق لكان إذا قلت : حيوان ناطق ، فقد قلت : حيوان هوحيوان ذونطق، فإن ذا النطق والناطقَ شىءٌ واحد . وإذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على الشىء الذى يقال عليه ولا يدخل فى ماهيته ، لكنه كالمادة للفصل ، ونسبة الفصل إليه من وجهٍ كنسبة الخاصة التى توجد فى البعض ، لكن الفصل يقومه موجودا بالفعل ، وإن لم يدخل فى حده وماهيته دخوله فى إنيته ، ككثير من العلل وكالصورة للمادة، هذا إن كان الفصل أخص على الإطلاق من الجنس ، ولم يقع خارجا عنه ألبتة أو بالحقيقة، فإنّ قول كل واحد منهما عند التحصيل هو على النوع . وهذه الأشياء تتحصل لك فى الفلسفة الأولى .

والجنس تكون نسبته إلى الفصل كنسبة عارض عام ؛ وأما العارض العام فإنه قد يكون بالقياس إلى الجنس خاصة ، وبالقياس إلى النوع عرضا عاما ، مثل الانتقال بالإرادة فإنه خاصة من خواص الحيوان ، وعارض عام للإنسان ؛

---

(١) بجنس : بجنس ع (٦) فإن : وإن ع (١١) فى : ساقطة من م
(١٤) إنيته ككثير : إنية كثير ن || العلل : المعلول عا || وكالصورة : وكالضرورة م
(١٦) التحصيل : + إنما ه ، ى (١٨) عارض : عرض عا || العارض : العرض عا || العام : ساقطة من ه .

وربما كان خاصةً لجنس أعلى ، مثل البياض فإنه من خواص الجسم المركب ، وعارض عام للإنسان ، وربما كان من خواص أعلى الأجناس كلها ؛ وربما لم يكن العارض العام خاصةً لشيء من الأجناس ، إذا كان قد يعرض لغير تلك المقولة ، مثل امتناع قبول الأشد والأضعف ، فإنه من لوازم الجوهر على سبيل العموم له ولغيره ، وليس خاصةً لجنس من أجناسه ، إذ ستعلم أنّ ذلك قد يقع فى غير أعلى أجناسه . والحيوان نسبته إلى هذا الحيوان — من حيث هو حيوان ألحق به الإشارة ولم يعتبر فيه النطق — نسبة النوع إلى الأشخاص ، فإنه مقول عليه قول النوع الذى هو نوع بالقياس إلى الأشخاص فقط على الأشخاص ، لا نسبة الجنس ، بل إنما هو جنس بالقياس إلى أشخاص الحيوان من حيث صارت ناطقة ، وكذلك الناطق بالقياس إلى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية ، فإنه كنوع له بالمعنى المذكور لا كفصل ، بل هو فصل لأشخاص الحيوان من حيث هى حيوان . والضحاك أيضا فإنه كالنوع لهذا الضحاك من غير أن يعتبر إنسانا ، وإنما هو خاصة للإنسان ولأشخاص الناس ؛ وكذلك الأبيض أيضا لهذا الأبيض ، من حيث هو أبيض مشار إليه ، فإنه كالنوع له .

والعرض العام إنما هو عرضٌ عام للشيء الذى هو موضوعٌ لكونه هذا الأبيض ، لا لهذا الأبيض ، من حيث هو هذا الأبيض .

واعلم أنّ هذه الخمسة قد يتركب بعضها مع بعض تركبا بعد تركب ، فالجنس يتركب مع الفصل ، فإن المدرك جنس فصل الإنسان الذى هو الناطق مثلا ، أو ذو النفس فإنه جنس للناطق ، فهو جنس الفصل ، وقد عرض له أن كان فصل الجنس ، لأنّ ذا النفس فصلُ بعض الأجناس المتوسطة التى للإنسان . وقد يتركب الجنس مع العرض ، مثل أنّ الملون جنسُ عرض الإنسان الذى هو الأسود والأبيض ، لكن هذا التركيب يخالف الأول ؛ فإنه ليس يجب أن

(٢) كلها وربما : كلها وإنما س (٣) إذا : إذن ن (٤) الجوهر : الإنسان ع ، ى (١٠) صارت : هو صارت عا (١٣) ولأشخاص : وأشخاص عا (١٥) والعرض : لا كالعرض عا (١٧) تركبا : تركيبا عا ، ى || تركب : تركيب ع ، عا ، ى (١٨) جنس فصل : بجنس لفصل ه ، ى || فصل : لفصل ع (١٩) جنس : بجنس ه || الناطق : الناطق ن (٢١) عرض : ساقطة من ن ؛ وعرض ى || الإنسان : للإنسان عا ، ه ، ى .

يكون جنس الفصل المقوم جنسا مقوما للنوع ، وجنس العرض يجب أن يكون عرضا لاحقا لذلك النوع . نعم قد يكون جنس الفصل فصلا مقوما لجنس النوع ، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضا لاحقا لجنس النوع .

وأما تركيب الجنس مع الخاصة فمثل أنّ المتعجب بالفعل جنسٌ للضحاك بالفعل الذى هو خاصة ، والصَّيَّاح جنس للصاهل الذى هو خاصة .

والفصل أيضا قد يتركب مع الجنس ، كالحساس فإنه فصل جنس الإنسان ؛ ويتركب مع الخاصة ، مثل النسبة إلى قائمتين من قولنا : مساوى الزوايا الثلاث لقائمتين ، فإنه فصلُ خاصة المثلث ؛ وقد يتركب مع العرض ، كالمفرق للبصر فإنه فصل عرض القطن .

والخاصة قد تتركب مع الجنس ، فإن المشى خاصة جنس الإنسان ؛ وقد تتركب مع الفصل ، فلا تفارق فى كثير من المواضع خاصة النوع ، وربما كان أعم من خاصة النوع ، وذلك إذا كان الفصل أعم ، مثل المنقسم بمتساوين الذى هو فصل الزوج ، فإنّ ذا النصف خاصةٌ لهذا الفصل .

وقد تتركب مع العرض العام ، فإنّ المبصر خاصة الملون ، والملون عرضٌ عام للإنسان . والعرض قد يتركب مع الجنس فلا يفارق عرضَ النوع ، لأنه يكون عرضا للنوع ، لكن من أعراض النوع ما هو خاصةَ للجنس ، وليس عرضا عاما للجنس بل خاصة ، ومنه ما هو عرض عام لهما ، وكذلك عرض الفصل وعرض الخاصة .

تم كتاب إيساغوجى . والحمد لولى النعم
ومرادف الآلاء والقسم

---

(١) وجنس العرض يجب أن يكون : ويجب أن يكون جنس العرض ح ، ى
(٣) لاحقا : ساقطة من ع ؛ لاجنسا س (٤) أن : ساقطة من ى || جنس : بجنس ع ، م
(٧) ويتركب : وقد يتركب هـ (٨) وقد يتركب : ويتركب عا ، ن (١٣) فإن ذا : وإن عا (١٦) هو خاصة للجنس و : ساقطة من هـ (١٩ — ٢٠) والحمد ... والقسم ساقطة من ن ؛ تم ... والقسم : تمت المقالة الثانية من الفن الأول بحمد الله ومنه ؛ الفن الثانى هـ ؛ آخر الفن الأول من الجملة الأولى من علم المنطق عا

(ا) فهرس الأعلام[1]

المراجع	الاسم
ص ٣ س ١٦ ، ويسميه ابن سينا أيضا : صاحب المنطق ٢/١١ ، والمعلم الأول ٩ ٥/٢ ، والمؤتم به ٤/١١ .	أرسطوطاليس ...
٥/١١ – كتاب أقليدس المشهور ، ويسمى أيضا الأصول والأركان ، ترجم إلى العربية فى القرن الثالث ، وعلى أيدى مترجمين مختلفين أهمهم الحجاج بن يوسف ابن مطر ، وحنين بن اسحاق بتصحيح ثابت بن قرة . [القفطى ٦٢] .	الأسطقسات ... ...
٣/١٢ مدينة فى فارس ، خرج اليها ابن سينا متنكرا من همذان ومعه أخوه والجوزجانى وغلامان فى زى الصوفية سنة ٤١٥ قاصدا صاحبها علاء الدولة بن كاكويه ، وأتم فيها كتاب الشفاء سنة ٤١٧ هـ [ياقوت ٢١٢/١ البكرى ١٦٣/١ ، القفطى ٤١٩ – ٤٢١] .	أصبهان ... ...

(١) نعرض هنا أسماء الأعلام التى وردت فى مقدمة الجوزجانى أو فى المدخل ومقدمته ، سواء أكانت أسماء أشخاص أم كتب وأماكن ، مبينين موطنها فى النص ، وموضحين ما يحتاج منها إلى توضيح . وهى جد قليلة ، لأن ابن سينا ضنين بذكر أسماء من يحكى آراءهم أو يناقشهم ، وكثيرا ما يكتفى فى هذا بالتلويح دون التصريح ، فيقول : بعض المتشحطين (ص ٦٠) ، ذهب قوم (ص ٨٤) ، قال بعض الفضلاء (ص ٩٦) . وقل أن يشير إلى كتاب أو يصرح باسمه .

الاسم	المراجع
أُقليدس	١١/٥ — الفيلسوف الرياضي المشهور ، القرن الثالث قبل الميلاد ، ترجم العرب خاصة كتابه المعروف بالأسطقسات أى الأصول أو الأركان. [القفطى ٦٢]
جُرْجان	١٦/١ — مدينة مشهورة بين طبرستان وخراسان ، حكمها فخر الدولة بن بويه ، ثم من بعده ابنه مجد الدولة وأمه ، وفيها قابل أبو عبيد الجوزجانى ابن سينا سنة ٤٠٢ — ٤٠٣ هـ [المدخل ١٦/١ — ياقوت ٤٨/٢]
البرهان	١٧/٩٥ — جزء من أجزاء منطق الشفاء .
الجوزجانى	١/٥ — صاحب ديباجة الشفاء . اتصل بابن سينا سنة ٤٠٢ — ٤٠٣ هـ ، وظل ملازما له حتى توفى الشيخ سنة ٤٢٨ هـ وإذا لم يكن من أنجب تلاميذه فإنه كان من أوفاهم [البيهقى ١٠٠/١٠١ — انظر أيضا مقدمة الشفاء ص ٥] .
الرجل...	١٢/١٠٠ — ٤/١٠٣ — ١١/١٠٦ انظر : صاحب إيساغوجى .
الرّىّ	٨/٢ — كورة معروفة تنسب إلى الجبل وليست منه ، وهى أقرب إلى خراسان [البكرى ٦٩٠/٢] ، كثيرة الفواكه والخيرات ، ومحط الحاج على طريق السابلة [ياقوت ٨٩٢/٢] انتقل إليها ابن سينا حول سنة ٤٠٤ ، واتصل بخدمة السيدة وابنها مجد الدولة ، واشتغل بمداواته [القفطى ٤١٩]. وهى طهران العاصمة الحالية لإيران.

الاسم	المراجع
شمس الدولة	٩/٢ — كان فخر الدولة بن بويه يملك جرجان والرى وهمذان فلما توفى ٣٨٧، تولى مجد الدولة جرجان والرى، وشمس الدولة همذان ولم يكن قد بلغ الرابعة من العمر، وكان المرجع إلى والدته فى تدبير الملك [ابن الاثير ١٨٧/٧]. اتصل به ابن سينا وعالجه من قولنج وشفاه، وأصبح من ندمائه، وقلده بعد ذلك الوزارة سنة ٤٠٥ إلى أن شغب عليه الجند وحبسوه . ولما عادت علة القولنج على شمس الدولة، أرسل يطلبه، ثم قلده الوزارة ثانيا وبقى فى خدمته حتى توفى سنة ٤١٢ هـ .
صاحب إيساغوجى...	١٢/٨٠ هو فرفريوس الصورى المشهور [٢٣٣ — ٣٠٥م] لا يصرح ابن سينا باسمه، وإنما يسميه صاحب إيساغوجى ١٢/٨٠ ــ الرجل ١٢/١٠٠ ــ ٤/١٠٣ ــ ١١/١٠٦ ــ أول من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق ٥/٨٦ ــ من قصد تقديم هذا الكتاب ٩/٧٧ ــ مصنف المدخل ١٠/٩١
صاحب المنطق ...	٢/١١ — انظر أرسطوطاليس .
فَرْدَجان	٧/٣ — قلعة مشهورة من نواحى همذان ، ويقال لها براهان [ياقوت ٨٧٠/٣] . رسمتها بعض المخطوطات فردوجان ، وبعضها الآخر فروزجان ، وفى الفارسية فروزكان هى الصفات أو الخصائص لا القلعة [قاموس استينجاس Steingass] . الأرجح أن ابن سينا حبس بها

الاسم	المراجع
	سنة ٤١٤ هجرية ، وذلك عند ثورة تاج الملك مقدم عسكر همذان على صاحبها سماء الدولة بن شمس الدولة ، واستنجد هذا بعلاء الدولة صاحب أصبهان ، نخف إليه وأخمد الفتنة . وكان تاج الملك قد اتهم ابن سينا بمكاتبة علاء الدولة سرا [ابن الأثير ٧/٢١٣ — القفطى ٤٢٠ ، ٤٢١] .
الفلسفة المشرقية ...	١٣/١٠ — كتاب — انظر مقدمة الشفاء ص ١٩
قاطيغورياس	١٧/١٠٠ — أول كتاب فى المجموعة المنطقية بعد إيساغوجى ، سماه العرب المقولات .
اللواحق	٨/١٠ — كتاب — انظر مقدمة الشفاء ص ٢١
المجسطى	٦/١١ — كتاب الفلك المشهور ، من تأليف بطليموس فى القرن الثانى بعد الميلاد . نقله العرب أكثر من مرة فى القرن الثالث الهجرى ، والأرجح أن ترجمته مأخوذة عن السريانية لا اليونانية ، ويشتمل على ثلاث عشرة مقالة تتناول جميع فروع علم الفلك القديم [نالينو تاريخ علم الفلك ٢١٦ — ٢٢٩] .
المدخل فى الحساب	للكندى كتاب يعرف بالمدخل إلى الأرثماطيق لعله ترجمه [القفطى ٣٦٩] وترجمه ثابت بن قرة [القفطى ١١٥]
المشاءون	١٤/١٠ — انظر أرسطوطاليس .
المعلم الأول	٢/٥٩ — انظر أرسطوطاليس .

المراجع	الاسم
١٠/٩١ — انظر صاحب إيساغوجى .	مصنف المدخل ...
٤/١١ — انظر أرسطوطاليس .	المؤتم به ... ...
٨/٢ — بالذال المعجمة مدينة وإقليم فى فارس . حكمها شمس الدولة بعد موت فخر الدولة ٣٨٧ هـ . وفيها اتصل ابن سينا بشمس الدولة وتقلد الوزارة مرتين [ياقوت ٨٢١/٤] .	هَمَذان ... ...

(ب) فهرس النصوص[١]

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجى لفرفريوس ترجمة أبى عثمان الدمشقى
١٨/٤٧ – ١٩	المقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو.	المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو .
١٠/٥٤	النوع ...كان مستعملا.. على معنى صورة كل شىء .	فأما النوع فقد يقال على صورة كل واحد .
١٦/٥٤	ويحدونه بأنه المرتب تحت الجنس .	وقد يقال نوع أيضا للمرتب تحت الجنس .
٥/٥٥	مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب .	النوع هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد .
١٥/٦٠	إنه الذى يقال عليه الجنس من طريق ما هو .	الذى جنسه يحمل عليه من طريق ما هو .

(١) سبق أن أشرنا (مقدمة الشفاء، ص ١٥) إلى أن ابن سينا فى "مدخله" حاكى إيساغوجى والتزم ترتيبه ، بل وبعض تعبيراته بنصها . ومن المفيد أن نشير هنا إلى أمثلة لهذه المحاكاة ، موردين بعض جمل المدخل وما يقابلها فى " إيساغوجى" ، وذلك أخذا عن الترجمة العربية لأبى عثمان الدمشقى ، وهى نسخة مأخوذة عن مخطوط " الأورجانون " بمكتبة باريس الأهلية ، وقد نشرها الدكتور أحمد فؤاد الاهوانى ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٢ ، ١١٦ صفحة .

إيساغوجى لفرفريوس ترجمة أبى عثمان الدمشقى	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
إن الجوهر هو أيضا جنس ، وتحته الجسم ، وتحت الجسم الجسم المتنفس ؛ وتحت الجسم المتنفس الحى ، وتحت الحى الحى الناطق ، وتحت هذا الإنسان ، وتحت الإنسان سقراط وفلاطن .	فإن الجوهر جنس لا جنس فوقه ، وتحته الجسم ، وتحت الجسم الجسم ذو النفس . وتحت الجسم ذى النفس الحيوان ، وتحت الحيوان الحيوان الناطق ، وتحت الحيوان الناطق الإنسان ، وتحت الإنسان زيد وعمرو .	١٦/٦٢ ، ١٧ ، ١٨
فأما الفصل فيقال عاما وخاصا وخاص الخاص .	حتى كان من الفصل ما هو عام ، ومنه ما هو خاص ، ومنه ما هو خاص الخاص .	١٦/٧٢ ، ١/٧٣
ويقال فى شىء إنه يخالف غيره بفصل خاص الخاص متى كان يخالفه بفصل محدث للنوع .	وأما الفصل الذى يقال له خاص الخاص ، فإنه الفصل المقوم للنوع ، وهو الذى إذا اقترن بطبيعة الجنس قومه نوعا .	١١/٧٤ ، ١٢
إن من الفصول ما يحدث غيرا ومنها ما يحدث آخر .	إن من الفصول ما يحدث غيرية ومنها ما يحدث آخرية .	١٥/٧٥
إن الفصل هو الذى به يفضل النوع على الجنس .	وأيضا إنه الذى يفضل به النوع على الجنس .	١١/٧٦

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجى لفرفريوس ترجمة أبى عثمان الدمشقى
١٣،١٢/٧٦	إنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب أى شيء هو.	الفصل هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أى شيء هو .
١٢/٧٦	إنه الذى به تختلف أشياء لا تختلف فى الجنس .	الفصل هو ما به تختلف أشياء ليست تختلف فى الجنس.
١٦/٨٤، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠	الخواص مقسومة إلى أقسام أربعة : خاصة للنوع ولغيره	وقد يقسمون الخاصة على أربع جهات وذلك أن منها ما يعرض لنوع ما وحده ...
٦/٨٦	العرض هو الذى يكون ويفسد من غير فساد الموضوع أى حامله .	والعرض هو ما يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له .
١٤/٨٦	من العرض العام ما هو مفارق ومنه ما هو غير مفارق .	وذلك أن منه مفارقا ومنه غير مفارق .
٧/٨٦	هو الذى يمكن أن يوجد لشيء واحد بعينه وأن لا يوجد	العرض هو الذى يمكن فيه أن يوجد لشيء واحد بعينه وألا يوجد .
٨/٨٦	أنه الذى ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع وهو أبدا قائم فى موضوع .	هو الذى ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة وهو أبدا قائم فى موضوع .

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجى لفرفريوس ترجمة أبى عثمان الدمشقى
٩/٩١	المشاركة التى تعم الخمسة هى أنها كلية أى مقولة على كثيرين.	فالعام لها كلها هو أنها تحمل على كثيرين .
٤/٩٢	وقد مثلوا لذلك الناطق فإنه يحوى أنواعا	وذلك أن الفصل يحوى أنواعا .
١١/٩٢	أن الجنس والفصل يشتركان فى أن كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، فإنه يحمل على ما تحتهما من الأنواع .	وأيضا فكل ما يحمل على الجنس من طريق ما هو جنس فإنه يحمل على ما تحته فى الأنواع .
١٧/٩٢	أن رفعهما علة رفع ما تحتهما من الأنواع .	ويعم الجنس والفصل أنهما أيضا إذا ارتفعا ارتفع ماتحتهما .
٢، ١/٩٣	الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض	الجنس أنه يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض .
١٣، ١٢/٩٣	أن الجنس يحوى الفصل بالقوة .	فإن الجنس يحوى الفصل بالقوة .
١٧/٩٣	أن الجنس أقدم من الفصل .	فإن الأجناس أقدم من الفصول
١٩/٩٣	ولذلك لا ترتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل .	وأما الفصول فليست ترفع الجنس

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجى لفرفريوس ترجمة أبى عثمان الدمشقى
٥،٤/٩٤	الفصل يحمل من طريق أى شئ هو ، والجنس يحمل من طريق ما هو .	الجنس يحمل من طريق ما الشىء والفصل يحمل من طريق أى شىء هو .
٢٠،١٩/٩٦	أن الجنس لا يكون للأنواع إلا واحدا ، والفصل قد يكون أكثر من واحد .	فإن الجنس فى كل واحد من الأنواع واحد فأما الفصول فأكثر من واحد .
١٥/٩٧	الجنس كالمادة ، والفصل كالصورة .	الجنس يشبه المادة ، والفصل يشبه الخلقة .
١٨/٩٨	الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حملا كليا .	الأجناس تحمل على الأنواع على طريق التواطؤ .
٨/٩٩	كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه .	الأجناس تفضل على الأنواع التى دونها باحتوائها عليها ...
١٤/٩٩	ليس فى النوع جنس أجناس ولا فى الجنس نوع أنواع .	لا النوع يكون جنس أجناس ولا الجنس نوع أنواع
٣،٢،١/١٠٠	طبيعة الجنس تحمل على ما تحته بالسوية ... وكذلك الخاصة .	الجنس يحمل على الأنواع بالسوية وكذلك الخاصة .

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجى لفرفريوس ترجمة أبى عثمان الدمشقى
١٠٣/١٣	وأما المباينة فإن حمل النوع من طريق ما هو، وحمل الفصل من طريق أى شىء هو .	ويخص الفصل أنه يحمل من طريق أى شىء، ويخص النوع أنه يحمل على طريق ما الشىء .
١٠٤/١	الفصل أقدم من النوع .	الفصل أقدم من نوعه .
١٠٤/٩، ١٠	أن فصلين يأتلفان فيقومان نوعا ؛ والنوعان لا يأتلفان فيقوم منهما نوع .	فإن الفصول تأتلف مع فصل آخر، فإن الناطق والمائت قد ائتلفا لقوام الإنسان، فأما النوع فلا يأتلف مع نوع حتى يحدث عنهما نوع آخر .
١٠٥/١٥	وأما الفصل والخاصة فيشتركان فى أنهما يحملان على ما تحتهما بالسوية .	ويعم الفصل والخاصة أن الأشياء التى تشترك فيهما تشترك بالسوية .
١٠٥/١٨	ويشتركان فى أنهما للكل ودائما .	ويعمهما أيضا أنهما يوجدان للشىء دائما ولجميعه .
١٠٦/٦	الفصل يحوى دائما ما هو له فصل، ولا يحوى ألبتة .	الفصل يحوى ولا يحوى .
١٠٧/١، ٢	لا شىء من الفصول يقبل الزيادة والنقصان ... وكون الشىء عرضا لا يمنع ذلك .	والفصل فلا يقبل الزيادة والنقصان ، والأعراض تقبل الزيادة والنقصان .

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجى لفرفريوس ترجمة أبى عثمان الدمشقى
١٠٧/١٠، ١١	الشىء الذى هو نوع لشىء يصير جنسا لشىء آخر ، وأما الخاصة فلا تكون خاصة لشىء آخر .	النوع يمكن أن يكون جنسا لآخرين ، والخاصة فليس يمكن أن تكون خاصة لآخرين .
١٠٨/٤	النوع متقدم فى الوجود ، والخاصة متأخرة .	النوع يتقدم وجوده وجود الخاصة ، والخاصة يتبع وجودها وجود النوع .
١٠٨/٦، ٧	النوع موجود بالفعل دائما ، وأما الخاصة فتوجد فى بعض الأوقات .	النوع يوجد للموضوع دائما بالفعل والخاصة إنما توجد فى بعض الأوقات .

فهرس المصطلحات[1]

(ا)

(١) لم نثبت هنا إلا المصطلحات المنطقية التي وردت في كتاب " المدخل " من " الشفاء " . ورتبناها ترتيبا أبجديا ، وبينا أمام كل مصطلح أرقام الصفحات والسطور التي ورد فيها . وذكرنا مقابله اللاتيني ، أخذا عن ترجمة العصور الوسطى ، معتمدين على النص الذي تقوم الآنسة دلفرني بتحقيقه ونشره — فيما عدا المصطلحات الواردة بين ص ٣١ س ١٧ وص ٤١ س ٩ ؛ فإنا عولنا فيها على النسخة المطبوعة في البندقية سنة ١٥٠٨ ميلادية .

ولسنا بصدد مناقشة المقابلات اللاتينية في نشأتها وتطورها ومدى صدقها في أداء اللفظ العربي ، فإن ذلك يقتضي دراسة أخرى ليس هذا محلها .

وقد يلتقي بعض ما ذكرنا من المصطلحات في هذا الفهرس مع ما ورد في فهرس الآنسة جواشون :
A.M. Goichon. *Lexique de la langue philosophique d'Ibn – Sīnā*, Paris, 1938,

إلا أنا ننظر للموضوع من زاوية تختلف عن الزاوية التي اتجهت إليها .

هذا ، وقد وضعنا نجمة صغيرة * على يسار الرقم ، عندما لا يوجد مقابل لاتيني الكلمة .

(ب)

frustrum — باطل ١٦ ، ٦ ، ٧

falsum — » ١٨ ، ١٨

falsitas — بطلان ٩ ، ١٧

destructio — » ٨١ ، ٨

differentia, differentiae — مباينة — مباينات

٤٦ ، ١٨ ؛ ٧٨ ، ٢ ؛ ٩١ ، ٤ ، ٧ ؛ ٩٣ ، ١٢ ، ١٧ ؛ ٩٤ ، ١ ،٠
٤ — ٧ ؛ ٩٥ ، ١ ؛ ٩٦ ، ١٩ ، ٢١* ؛ ٩٧ ، ١٥ ؛ ٩٨ ، ١٢ ،
١٩ ؛ ٩٩ ، ١ ، ٤* ، ٦ ، ٨ ، ١٤ ؛ ١٠٠ ، ١٣ ، ١٨ ؛ ١٠١ ،
٤ ، ٧ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٧ ؛ ١٠٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٥ ؛ ١٠٣ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ،
١٣ ، ١٦ ، ١٨ ؛ ١٠٤ ، ١ ، ٩ ، ١١ ؛ ١٠٥ ، ١٩ ؛ ١٠٦ ، ١ ،
٦* ؛ ١٠٧ ، ١٠* ، ١١ ، ١٢ ، ١٦ ؛ ١٠٨ ، ٤ ، ٦ ، ١٠ ، ١٢ ،
١٥ ، ١٦ ؛ ١٠٩ ، ٣ ، ٥ ، ٧ ، ١١ ، ١٣

distinctio — مباينة ٩٥ ، ١٥

discrepantia — مباينة

١٠٤ ، ١ ، ١١ ؛ ١٠٥ ، ٣ ؛ ١٠٦ ، ١٧ ، ٢١ ؛ ١٠٧ ، ١ ، ٤

(ت)

consequentia — توابع ٧٥ ، ٦

(ج)

particulare — جزئى ٢٤ ، ١٠ ؛ ٢٧ ، ٧ ، ١٥ ، ١٨

singulare — » ٧٥ ، ٨ ؛ ٩٨ ، ١١

particularia — جزئيات

٢٢ ، ١١ ؛ ٢٨ ، ١٠ ؛ ٣١ ، ١٩ ؛ ٥٥ ، ١* ؛ ٧١ ، ٢١

جزئيات ٣١ ، ١٨ ؛ ٥٧ ، ٦ ؛ ٨٢ ، ١٤ ، ١٥ — singularia

الجزئية ١٥ ، ٦ — particularitas

» ٥٧ ، ١٧ — iodividualitas

جامع : انظر : اسم ، معنى ، مشاركة

جنس — genus

٣٨ ، ٨ ، ٩ ، ١٦ — ١٨ ؛ ٣٩ ، ٢ ، ٥ ، ١٨ ؛ ٤٦ ، ٧ ،
١٠ — ١٢ ؛ ٤٧ ، ٢ ، ٣ ، ٥ — ٨ ، ١٠ — ١٢ ، ١٤ — ١٦ ،
١٨ ؛ ٤٨ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٩ ؛ ٤٩ ؛ ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ،
١٨ ، ٢٠ ؛ ٥٠ ، ٥ ، ٧ ، ١١ — ١٨ ؛ ٥١ ، ١* ، ٢* ،
٥ ، ٦ ، ٨ — ١١ ، ١٣ ، ١٨ ؛ ٥٢ ، ٢ ؛ ٥٣ ، ٩ ، ١١* ، ١٢* ، ١٣*
١٤ ، ٢٠ ؛ ٥٤ ، ١ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ ؛ ٥٥ ، ٣ — ٥ ، ٧ ، ١٢ ، ١٥ ؛
٥٦ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٦ ؛ ٥٨ ، ٣ ، ٥ ، ١٤ ؛ ٥٩ ، ١٠ ، ١١ ؛
١٩ ؛ ٦٢ ، ٢ ، ٦ — ١٦ ؛ ٦٣ ، ١ ، ٣ — ٦ ، ١١ ، ، ١٣* ، ١٧ ؛
٦٤ ، ٧ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ؛ ٦٥ ، ٧ ، ٩ ؛ ٦٧ ، ٤ ، ٥ ، ١٧ ، ١٨ ؛
٦٨ ، ٣ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ؛ ٦٩ ، ١ ، ٢ ؛ ٧٠ ، ١ ؛ ٧٢ ؛ ١١ ؛ ٧٤ ،
١٣ ، ١٤ ، ١٦ ؛ ٧٥ ، ١١ ؛ ٧٦ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ؛
٧٧ ، ١ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ؛ ٧٨ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ — ١٢ ، ٧٩ ، ١ ، ١٦ ؛
١٧ ؛ ٨٠ ، ٧ ، ١١ ، ١٢ ؛ ٨١ ، ١٧ ؛ ٨٢ ، ١٧ ؛ ٨٥ ، ١٦ ؛
٨٦ ، ٨ ، ١١ ؛ ٨٧ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٧ ؛ ٩١ ، ٥ ، ١٤ ، ١٦ ،
١٨ ، ١٩ ؛ ٩٢ ، ١ ، ٩ — ١١ ، ١٣ ، ٢٠ ؛ ٩٣ ، ١ ، ٢ ، ٦ ، ١١ ،
١٢ ، ١٥ ، ١٧ — ١٩ ؛ ٩٤ ، ١* ، ٢ ، ١٥ ، ١٩ ؛ ٩٥ ، ٢ — ٦ ، ٩ ؛
٩٦ ، ٥ ، ٦* ، ٧ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ؛ ٩٧ ، ١ ، ٨ ، ١٢ ،
١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ؛ ٩٨ ، ٢ ، ٣ ، ٥ — ٧ ، ١٢ ، ١٣ ،
١٤ — ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ؛ ٩٩ ، ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٨ — ١٠ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ؛

(ح)

١٨، ١٩؛ ٥٤، ٢، ٣؛ ٥٩، ١٠؛ ٦٠، ٨؛ ٦٤، ٢، ٣؛
٦٧، ١٨؛ ٦٨، ٤، ١٠، ١٦؛ ٧٧، ٢١؛ ٨٦، ١٠*، ١٢؛
٩١، ١٩؛ ٩٦، ١٧؛ ١١٠، ١٣

حد ٥٩، ٩؛ ٧٧، ١٧؛ ٨٦، ٥ — descriptio

حد ٦٧، ١٧ — differentia

التحديد ٤٨، ١ — descriptio

التحديد — diffinitio
٥١، ١١؛ ٥٣، ٣، ٩، ١٢*، ١٤؛ ٥٥، ١٥؛ ٧٧، ١

فى التحديد ٤٨، ٣ — in diffiniendo

حرف ٢٦، ١ — verbum

حمل — praedicatio, praedicatur
١٥، ٦؛ ٢٨، ٥؛ ٤٥، ١٨؛ ٤٩، ١٧؛ ٦٠، ١٦؛ ٧٧،
١٠؛ ٨٢، ١٧، ١٨؛ ١٠٦، ٢، ١٠

حملا بالاسم والحد ١٠٠، ١٥ — p. nomine et diffinitione

بالتواطؤ ٩٩، ٥؛ ١٠٠، ١٤، ١٨ — univoce

على التواطؤ ٩٨، ١٨؛ ٩٩، ٣ — univoce

حمل مواطأة ٢٨، ٥، ٩، ١٠؛ ٩١، ١٨ — univoce

بالحقيقة والمواطأة ٢٨، ٦ — vere et univoce

حملا كليا ٩٨، ١٨، ١٩؛ ٩٩، ٣، ٥؛ ١٠١، ٤ — p.universaliter

حملا مطلقا ٨٢، ١١ — p. absolute

حمل اشتقاق ٢٨، ٦؛ ٨٢، ١٢ — denominative

(خ)

خاصة — proprietas

٤٦ : ٨ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٥ ؛ ٥٩ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ؛ ٦٠ ، ١١ ، ١٢ ، ٦١ ، ١ ، ٦ ، ٨ ، ١٨ ؛ ٦٢ ، ١ ؛ ٧٣ ، ١٧ ؛ ٧٦ ، ١٧ ؛ ٨٢ ، ١٦ ؛ ٨٣ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٢ ؛ ٨٤ ، ٢ ، ٩ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ؛ ٨٥ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ؛ ٩٣ ، ٣ ؛ ١٠٧ ، ١٩ ؛ ١٠٨ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ؛ ١١٠ ، ٣ ، ١٩ ؛ ١١١ ، ١ ، ٣ ؛ ١١٢ ، ٤ ، ٧ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ؛ ١١٢ ، ١٠

خاصية ٢٠ ، ١٣ ؛ ٤٩ ، ٨ — proprietas

خواص — proprietates

٧٠ ، ١١ ؛ ٨٢ ، ٧ ؛ ٨٤ ، ١٥ ؛ ٩٣ ، ١ ، ٦ ؛ ١٠٠ ، ٥ ، ٩ ؛ ١٠٢ ، ١٣ ؛ ١٠٥ ، ١٦ ؛ ١١٠ ، ٢٠ ؛ ١١١ ، ١ ، ٢

خواص عرضية ٧٠ ، ١٠ — proprietates extraneae

أخص الخواص ٨٤ ، ٥ — proprium

الخاصة العامة ٩٩ ، ١٨ ؛ ١٠٥ ، ١٦ — proprium commune

الخاصة العامة الدائمة ١٠٥ ، ١٨ — proprium commune semper inhaerens

خاصة الجنس ١١٢ ، ١٠ — proprietas generis

خاصة النوع ١١٢ ، ١١ ، ١٢ — proprietas speciei

الخواص الاستعدادية ١٠٠ ، ١٠ — propria aptantia

الخواص الدائمة ١٠٠ ، ١٠ — propria substantiales

خاصة : انظر مشاركة

خُلف ٤٠ ، ١٦ — impossibile

(د)

(ذ)

ذات ۳۰ ، ۱۳ ، ۱٤ — esse

ذات — substantia (essentia)

۲۷ ، ٤ ، ٥ ؛ ۲۸ ، ۱۳ ، ۱٤ ؛ ۲۹ ، ۷ ؛ ۳۱ ، ۲ ، ۱۹

ذات — substantia

٤۸ ، ٥ ، ۸ ، ۹ ، ۱۳ ، ۱٤ ؛ ۷٦ ، ۱٦

ذاتى ۲٤ ، ۱۰ ؛ ۷٦ ، ٥ ؛ ۸٥ ، ۲۰ ؛ ۸٦ ، ۱ ، ۱۸

ذاتى — substantiale

۳۱ ، ٥ ، ٦ ، ۱۱ ، ۱٤ ، ۱٥ ؛ ۳۱ ، ۱۳ ، ۱٦ ؛ ۳۲ ، ۳ ؛
۳۳ ، ٤ ، ۷ ، ۸ ، ۱۰ ، ۱۲ ، ۱٥ ، ۱۷ ؛ ۳٥ ، ۳ ؛ ۳٦ ، ۲۰ ؛ ۳۷ .
۱ ، ۲ ، ٤ ، ۸ ، ۱۸ ؛ ۳۸ ، ۲ ، ۳ ؛ ۳۹ ، ۲ ، ٤ ، ٦ ، *۹ ، ۱۰ ؛ ٤۱ ، ۱۲
۱۳ ، ۱٥ ، ۱٦ ؛ ٤۲ ، ۳ ؛ ٤٤ ، ۸ ، ۱۳ ؛ ٤٥ ، ۱ ، ۳ ، ٤ ، ٦ ،
۷ ، ۹ ؛ ٤٦ ، ۱ ، ۲ ، ٥٥ ، ۱۱ ، ۲۱ ؛ ٥۸ ، ۱۲ ؛ ۷٥ ، ۱٦ ؛
۷٦ ، ۱٦ ، ۱۸ ؛ ۱۰۳ ، ۱۸ ؛ ۳ ، ۱ ، ۱۱

الذاتية ۱٥ ، ٦ ، ۷ ؛ ۲۱ ، ۸ — essentialitas

الذاتية — ubstantiale

۳۱ ، ۷ ؛ ۳۷ ، ۱٤ ؛ ٤٤ ، ٦ ؛ ٤٥ ، ۲ ؛ ۸۲ ، ۱۸

ذهن — animus

۱۷ ، ٥ ، ٦ ، ۸ ، ۱٥ ، ۱٦ ؛ ۱۸ ، ۱ ، ۱۰ ؛ ۲۱ ، ۳ ؛ ٦٦ ، ۱۸

ذهن — intellectus

۲۲ ، ۹ ؛ ۲۳ ، ۱۲ ، ۱۳ ، ۱٤ ، ۱٥ ؛ ۲٦ ، ۱۱ ، ۱۸ ؛ ۲۷ .
٤ ، ۱۳ ؛ ۳٤ ، ۱۹ ؛ ۳٥ ، *۳ ، ٥ ، *٦ ، ۱۲ ، ۱٤ ، ۱٦ ؛ ۳٦ ، ۹ ،
۱۱ ، ۱٦ ؛ ۳۷ ، *۱ ، ۳ ؛ ٤۳ ، ۲ ، ۱۰ ؛ ٤۸ ، ۹ ؛ ٤۹ ، ۱۷ ،
٥٥ ، ۹ ؛ ٦۷ ، ٤ ؛ ۷٥ ، ٤

mens	ذهن ٦٥ ، ١٧ ؛ ٦٦ ، ٤
cogitatum	ذهن ٢٢ ، ١٩
ratio	ذهن ٨٢ ، ٦

(ر)

sententia	رأى ١٢ ، ٩ ، ١٠
ratio	روية ٢٢ ، ١٨
cogitatio	» ٢٢ ، ١٩
cogitando	بالروية ٢٠ ، ١٨
intellectus interior	الروية الباطنة ٢٠ ، ١٤
	مرادف : انظر : اسم
descriptio	رسم
	١٨ ، ٥ ؛ ٢٥ ، ١٠ ، ١١ ؛ ٤٨ ، ٢ ؛ ٤٩ ، ٥، ٨ ؛ ٦٠ ، ١٢ ،
	١٣* ، ١٤ ؛ ٦١ ، ٧ ، ١٤ ؛ ٦٤ ، ٤ ؛ ٧٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٥
	٢١ ؛ ٧٧ ، ١٦ ، ٢١ ؛ ٧٨ ، ٢ — ٤ ؛ ٨٦ ، ١٠ ؛ ٧٨ ، ٢ ،
	٩١ ، ١٠*
descriptio per negationem	رسم سلبي ٨٧ ، ٤
accidentia	رواضع ٧٥ ، ٦
complexum	مركب (لفظ) ٢٧ ، ١٦
compositum	مركب ٢١ ، ١٤

(س)

اسم — nomen

١٧ ، ٧ ؛ ١٨ ، ٥ ؛ ٢٨ ، ١١ ؛ ٤٧ ، ١٣ ، ١٧ ؛ ٤٨ ، ٥ ، ٧
١٩ ؛ ٤٩ ، ١ ، ١٠ ؛ ٥٠ ، ٩ ، ١٣* ؛ ٥١ ، ٩ ؛ ٥٧ ، ١٤ ؛ ٥٩ ،
١٧ ؛ ٦٤ ، ١* ، ٣* ، ٤ ؛ ٦٧ ، ٦ ، ١٧ ، ١٨ ؛ ٦٨ ، ٢ — ٤ ،
٦ ، ١٠ ، ١٦ ؛ ٧٢ ، ١٠ ؛ ٧٧ ، ٨ ؛ ٧٩ ، ٧ ، ٨ ؛ ٨٢ ، ١٤ ،
١٥ ؛ ٨٣ ، ٦ ؛ ٨٥ ، ١٠ ؛ ٩١ ، ١٩ ؛ ٩٥ ، ٧* ، ٩

اسم بالاشتراك ٧١ ، ٢ — nomen equivocum

باشتراك الاسم ٨٠ ، ٨ — communione nominis

اسم جامع ١٨ ، ٤ — nomen commune

اسم عام جامع ١٨ ، ٦ — nomen commune

اسم مرادف ٣٣ ، ١٥ ؛ ٤٨ ، ٦ — nomen multiplicatum

(ش)

شخص — individuum

٦١ ، ١٨ ؛ ٧٠ ، ٧ ، ٩ ، ١٢ ؛ ٧١ ، ٢ — ٤ ، ٧ ، ١٢ ، ١٧ ؛
٧٢ ، ٣ ؛ ٨٣ ، ٨ ؛ ١٠٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٩* ؛ ١٠٣ ، ٢ ، ٣ ؛
١٠٥ ، ٧ ، ٨ ؛ ١١١ ، ٧ ، ٨ ، ١٣

شخص — singulare

٢٩ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ؛ ٣١ ، ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٤ ؛ ٣٢ ، ١٩ ؛
٣٣ ، ١ ، ٢ ؛ ٣٦ ، ١٤ ؛ ٦٠ ، ١٧ ؛ ٦١ ، ١ ، ٤ ؛ ٦٢ ، ١ ؛
٦٥ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٩ ؛ ٧٢ ، ١٤ ؛ ٧٤ ، ٩ ؛ ٨٧ ، ٥

الأشخاص — singularia

٣٢ ، ١٧ ؛ ٣٨ ، ٩ ؛ ٤٧ ، ٧ ، ٨ ؛ ٥٦ ، ٣ ، ١٠ ؛ ٦٣ ،
١ ؛ ٧٤ ، ٣ — ٦ ، ١٠ ؛ ٨٤ ، ٣* ؛ ١١١ ، ٩ ، ١١

ad modum credendi	على سبيل التصديق ١٨، ٧
ad credendum	إلى تصديق ٢١، ٣
fides necessariae veritatis	تصديق يقيني بالحقيقة ١٨، ١٥
fides verisimilitudinis	تصديق يقارب اليقين ١٨، ١٦
fides certissima	تصديق جزم ١٨، ١٩
ars	صناعة ١، ١١؛ ٩، ١٢؛ ١٠، ١٢؛ ١١، ٤، ٨، ١٥؛ ٢٩، ٥؛ ٤٧، ١٤؛ ٦١، ١٢؛ ٧٥، ٢
artificium (quadriviale)	صناعة (الرياضيين) ١١، ٩
doctrina	صناعة ١٩، ٥، ٧، ١٠، ١٣، ١٥ — ١٧، ١٩؛ ٢٠، ٣، ٥، ٦، ٨، ٩، ١١، ١٣، ١٤، ١٨؛ ٢٣، ١٢، ١٣، ١٦؛ ٢٤، ٥ — ٧؛ ٢٥، ٧؛ ٢٧، ١٤؛ ٦٦، ٧؛ ٩٧، ١٤
ars sapientialis	الصناعة الحكمية ١٠، ١٦
auctores artis	أهل الصناعة ٣٨، ٧
doctrina logica	صناعة المنطق ٢٠، ٩؛ ٢٣، ١٠
secundum placitum	بحسب اصطلاح ... ٤٣، ١٨؛ ٧٦، ٦
vox	صوت ٢٦، ١
forma	صورة ١٣، ١؛ ١٧، ٥، ١٥، ١٦؛ ٢٤، ١؛ ٤٠، ٩؛ ٥٣، ١٠*؛ ٥٥، ١١*؛ ٦٦، ٤؛ ٦٨، ١٩؛ ٦٩، ٦، ٧، ٨؛ ٨٢، ١٣؛ ٩٧، ١٥، ١٦، ١٨، ٢١؛ ٩٨، ٢، ٣؛ ٩٩، ٥*؛ ١٠٠، ١٠؛ ١٠١، ١؛ ١٠٤، ٨؛ ١١٠، ١٤

modus	صورة ١٨ ، ١٧
intellectus	تصور ١٤ ، ١ ؛ ١٥ ، ١ ، ٥ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ؛ ١٧ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٨ ؛ ١٨ ، ٣ ، ١١ ؛ ١٩ ، ٨ ؛ ٢٦ ، ١١ ، ١٦ ؛ ٣٥ ، ٥ ؛ ٥٥ ، ٥° ؛ ٦٥ ، ١٢ ، ١٧
ad intelligendum	تصور ١٣ ، ٣
intelligere et credere	» ٢١ ، ١٢
intelligere	تصور ١٧ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ؛ ١٨ ، ٤ ؛ ٢٣ ، ٨ ، ١٣ ؛ ٣٥ ، ٤ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ؛ ٣٦ ، ١٠ ؛ ٥٥ ، ٩ ؛ ٦٥ ، ١٧ ، ١٨ ؛ ٦٦ ، ١٩ ؛ ٦٧ ، ٢ ؛ ٦٨ ، ٨ ؛ ١٠٠ ، ١٦
formari	صوَّر ٢٣ ، ١٤ ؛ ٦٩ ، ٥
in intellectu non in esse	تصورا لا قواما ١٤ ، ٥
in esse et in intellectu	قواما وتصورا ١٤ ، ٦

(ض)

contraria	متضادات ١٠٧ ، ٦
necessitas	ضرورة ٢٢ ، ١٣ ، ١٧ ؛ ٢٣ ، ٣
relatio	إضافة ٢٦ ، ٦ ؛ ٥٣ ، ١٥ ، ١٨ ؛ ٥٦ ، ٢ ، ١١
relativum	المضاف ٥١ ، ١٢ ، ١٤ ؛ ٥٣ ، ٧ ، ١١° ، ١٥ ؛ ٥٤ ، ٢ ؛ ٥٦ ، ١٠ ؛ ٥٧ ، ٦ ، ١٨ ؛ ٥٨ ، ١٨ ؛ ٦٣ ، ١٦
relativa	المضافات ٥١ ، ١٧ ؛ ٥٢ ، ١٩

(ط)

(ع)

عارض — accidens

١٥ ، ١٥ ، ١٧ ؛ ٣٥ ، ١٩ ؛ ٣٦ ، ١ ، ٤* ، ٢٠ ؛ ٣٧ ، ١ ؛
٤٦ ، ٥ ؛ ٦٦ ، ٧ ، ٨ ؛ ٦٧ ، ١* ؛ ٧٢ ، ٣٠ ؛ ٧٧ ، ١٩* ، ٢٠ ؛
٨١ ، ١٦ ؛ ١٠٢ ، ٢٠ ؛ ١٠٦ ، ١٨

عارض ١٥ ، ١٤ ؛ ٣٦ ، ١ — id quod accidit

أعراض — accidentia

٢٤ ، ٥ ؛ ٣٢ ، ١٨ ؛ ٨٧ ، ٣٠ ، ٥ ؛ ٩٣ ، ٧ ؛ ١٠٢ ، ١ ،
٩ ، ١٥ ، ١٩ ؛ ١٠٣ ، ٦ ؛ ١٠٦ ، ٧ ، ١٨ ؛ ١٠٧ ، ٣ ؛
١٠٨ ، ١٦

عوارض — accidentia

٢٤ ، ٦ ؛ ٣٠ ، ٨ ، ٩ ؛ ٣٥ ، ٦ ، ١٦ ، ١٨ ؛ ٧٩ ، ١٤ ؛
٨٢ ، ٧ ؛ ٩٣ ، ١٠

العرضيات ٧٣ ، ٨ — accidentes

» ٥٠ ، ١١ — accidentales

عرضية — accidentalitas

١٥ ، ٦ ، ٧ ؛ ٦٤ ، ٨ ؛ ٨٢ ، ١٨ ؛ ١٠٧ ، ٥

عرضى — accidentale

٣٣ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ؛ ٤١ ، ١٢ ؛ ٤٢ ، ٤ ، ٨ ؛ ٤٥ ، ٨ ؛ ٤٦ ،
٤ ؛ ٥٨ ، ١٢* ، ١٥ ؛ ٧٥ ، ١٤ ؛ ٨٤ ، ٨ ؛ ٨٥ ، ١٩ ، ٢٠ ؛
٨٦ ، ٢ ، ٣ ، ١٨ ؛ ٩٦ ، ١٦

عرض عام — accidens commune

٤٦ ، ٦ ، ٩ ، ١١ ؛ ٥٨ ، ١٥ ؛ ٥٩ ، ١١ ، ١٩ ؛ ٦٥ ، ١٠ ؛
٨٣ ، ٢ ؛ ٨٤ ، ٥ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ؛ ٨٥ ، ٧ ، ١٠ ، ٢٠ ؛ ٨٦ ،
٥ ، ١٣ ، ١٤ ؛ ٨٧ ، ٦ ؛ ٩١ ، ١٦ ؛ ١١٠ ، ١٩ ؛ ١١١ ، ١٥ ؛
١١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧

عام ٦٥، ١٢ — ١٤، ١٨؛ ٦٦، ٢ universalis

التعارف العامى ٣٧، ١٢ sensus vulgaris

فلسفة عملية ١٢، ٧ — ١٠؛ ١٤، ١٧ philosophia practica

معنى intentio

١٠، ١٠؛ ١٧، ٨، ٩، ١١، ١٥؛ ٢٥، ٦؛ ٢٦، ٨*،
١٨؛ ٢٧، ٢، ٣، ٦، ٩*، ١٧؛ ٢٨، ١٤*؛ ٢٩، ١، ٧؛
٣٠، ١٧، ١٨؛ ٣١، ١، ٤، ١٧، ١٨؛ ٣٢، ٩؛ ٣٣، ١٦؛
٣٤، ٣؛ ٣٥، ١٦، ١٦*؛ ٣٧، ٤، ١٠، ١٣؛ ٣٩، ١٦؛ ٤٠،
١٢؛ ٤٢، ١٤، ١٩؛ ٤٣، ١، ٢*، ٣—٥؛ ٤٥، ١١—١٣؛
٤٧، ٣، ٥، ١٥؛ ٤٨، ٤، ٩، ١٣، ١٤؛ ٤٩، ٤؛
٥٠، ٧؛ ٥١، ٥؛ ٥٤، ٨، ٩، ١٠، ١٥، ١٧*؛ ٥٥،
٢—٥، ٧، ٢٤؛ ٥٦، ١، ١١، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩؛ ٥٧، ٣،
٤، ٨، ١٣، ١٨؛ ٥٨، ٦، ١٨؛ ٦٠، ٧، ٩، ١٣، ١٤؛ ٦١،
٦، ١١، ١٣*؛ ٦٣، ١٥، ١٦؛ ٦٤، ١، ٧؛ ٦٥، ١١*،
١٨*؛ ٦٧، ٥، ٦، ١٢، ١٣*؛ ٦٩، ١٣؛ ٧٠، ١٢، ١٤؛
٧١، ٥، ٨*؛ ٧٢، ١٠، ١٣*؛ ٧٩، ٤، ٦؛ ٨١، ١، ٦؛
٨٢، ١، ١٦؛ ٨٣، ٤، ١٤؛ ٨٤، ١٥؛ ٨٥، ١٥، ١٧، ١٩؛
٨٦، ١١؛ ٨٧، ١٢؛ ٩٩، ١٠، ١٢، ١٣؛ ١٠٣، ١*؛
١١٠، ٦، ٨؛ ١١١، ١١

معنى intellectus

٢١، ٣، ٤، ٥، ٩، ١٠؛ ٢٢، ١، ١١، ١٥، ١٧؛ ٢٣،
١، ٤، ٦، ٧؛ ٢٤؛ ١٣، ١٤، ١٥، ١٦؛ ٢٥، ٤، ٨، ١٢،
١٣، ١٧؛ ٢٦، ٣، ١٠، ١٣، ١٥؛ ٢٧، ٨، ٩، ١١؛ ٢٨،
١٤؛ ٤٣، ٨؛ ٤٨، ٩؛ ٦٦، ٢

معنى ٢٥، ١٦؛ ٤٧، ١٣؛ ٦١، ٧ significatio

معنى ٤٢، ١٩؛ ٤٨، ٢ sensus

intentio vulgaris	المعنى العامى ٥٤ ، ١٣
intentio communis	معنى عام ٤٠ ، ٨ ، ٩ ؛ ٧١ ، ٣ ؛ ٨١ ، ٥
intentio communis	المعنى المشترك ٨٠ ، ١٩
intentio universalis	المعنى الكلى ٣٤ ، ٢ ؛ ٨٧ ، ١١
intentio individualis	معنى شخصى ٧٠ ، ١٥
intentio propria	معنى خاص ٤٠ ، ٨ ؛ ٥٧ ، ٤
intentio accidentalis	معنى عرضى ٣٠ ، ١٧
intentiones substantiales	المعانى الذاتية ٤٩ ، ٣
intentio comparabilis	المعنى النسبي ٣١ ، ١٦
intentio continens	المعنى الجامع ١٨ ، ٤
intentiones constitutivae	معان مقومة ٧٩ ، ١٣
generalitas	معنى الجنس ٦٦ ، ١١
univoce	[وقوع اللفظ] بمعنى واحد ٨٠ ، ٩
eo quod	معنى ٦٧ ، ١٣
aliquid quod	» ٦٨ ، ٨
secundum quod	بالمعنى ٥٩ ، ٩
eo modo (quo)	» ٦٣ ، ١٨ ؛ ٨٥ ، ١٤
quoddam	معنى ٩٦ ، ٩ ، ١٠
in ipsis rebus	فى أعيان الأشياء ١٥ ، ١
in singularibus	فى الأعيان ١٥ ، ٤
in visibilibus	» » ٣٤ ، ٦ ؛ ٦٦ ، ٣

(غ)

(ف)

(ق)

كلى — universale

٢٤ ، ١٠ ؛ ٢٧ ، ٧ ، ١٥ ؛ ٢٨ ، ٢ ، ١٠ ؛ ٥٤ ، ٧ ؛ ٥٥ ،
٩ ؛ ٥٧ ، ١ ، ٥ ، ٩ ، ١٣ ؛ ٦١ ، ١ ؛ ٦٢ ، ٢ ؛ ٦٤ ، ٥ ، ٦٥ ،
٣ ؛ ٧٢ ، ١٤ ؛ ٧٥ ، ٥ ، ٦ ؛ ٧٧ ، ٥ — ٧ ؛ ٨٣ ، ١٥ ؛ ٨٧ ،
٦* ؛ ٩١ ، ٩* ؛ ١١* ؛ ٩٨ ، ٨ ؛ ١٠٨ ، ١٤

الكلى العرضى ٤٦ ، ٨ ؛ ٨٣ ، ١٦ — universale accidentale

الكلية ٣٩ ، ٨ — totalitas

الكلية ١٥ ، ٦ ؛ ٥٣ ، ٢٠ ؛ ٨٤ ، ١١ — universalitas

كليات ٢٢ ، ١١ ؛ ٥٧ ، ٥ — universalia

كمية ٢٩ ، ١٣ ؛ ٧٠ ، ٧ — quantitas

كيفية ٢٩ ، ١٣ ؛ ٤٠ ، ٩ ؛ ٧٠ ، ٧ — qualitas

(ل)

لفظ — dictio

٢٢ ، ١٣ ؛ ٤٣ ، ٥ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ؛ ٤٤ ، ٣ ، ٤ ؛ ٨٧ ، ١٦

لفظ ١٠٢ ، ١١ — locutio

لفظ — nomen

٣٣ ، ١٤ ؛ ٤٢ ، ١٥ ، ١٩ ؛ ٤٣ ، ٢ ؛ ٤٨ ، ٣ ، ٥ ، ١١ ؛ ٦١ ،
٢ ، ١٠ ؛ ٧٩ ، ٦ ؛ ٨٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ١٧ ؛ ١٠٣ ، ٤

لفظ — verbum

٢٢ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ؛ ٢٣ ، ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ؛
٢٤ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٧ ؛ ٢٥ ، ١٥ ؛ ٢٦ ، ١ ، ٢ ، ٨ ، ٩ ، ١٥ ؛
٢٧ ، ١* ، ٨ ، ١٤ ؛ ٢٨ ، ٢ ، ١٢ ؛ ٣٠ ، ١٣ ، ١٨ ؛ ٣١ ، ١ ،
٤ ؛ ٤١ ، ٤ ، ٦ ؛ ٧٧ ، ١٦ ، ١٧* ؛ ٨٧ ، ٨

صناعة المنطق ٢٠ ، ٩ ؛ ٢٢ ، ٨ ؛ ٢٣ ، ١ ، ٧ ، ١٦ doctrina logica

مبادئ المنطق ١٠ ، ٥ principia logices

نظر ١٦ ، ١٠ speculatio

نظر ٢٢ ، ١٣ ؛ ٢٣ ، ١١ ، ١٢ consideratio

نظرى (بحث) ١٦ ، ٣ speculativus

نظرى : انظر : برهان ، فلسفة

تناقض ١٦ ، ٧ (فلأنه لا تناقض بين القولين) oppositio

تناقض ١٩ ، ١ contradictio

نوع species

١٣ ، ٣ ؛ ١٤ ، ٤ ؛ ١٦ ، ١٠ ؛ ٣٨ ، ١٦ ، ١٧ ؛ ٣٩ ، ١ ،
٢ ، ٦ ، ١٧ ؛ ٤٥ ، ١٥ ؛ ٤٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٩ ؛ ٤٩ ، ١٤ ،
١٥ ؛ ٥٠ ، ٣ ، ٤ ، ٩ ؛ ٥١ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ؛
٥٢ ، ٢ ؛ ٥٣ ، ٩ ، ١٠ ، ١١* ، ١٢* ، ١٥ ؛ ٥٤ ، ١ ، ٧ ، ٨ ؛
١٢ ؛ ٥٥ ، ٢ ، ٣ ، ٧—٩ ، ١٤—١٧ ؛ ٥٦ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٩—١٢
١٤ ، ١٦ ، ١٧ — ١٩ ، ٢٠ ؛ ٥٧ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٤ ، ٨ ؛ ٥٨ ،
٣—٦ ، ١١ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ؛ ٥٩ ، ٣—٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٢ ،
١٥ ، ١٦ ، ١٨ ؛ ٦٠ ، ١ ، ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١٧ ؛ ٦١ ، ٢ ،
٨ ؛ ٦٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧—١٤ ؛ ٦٣ ، ٢—٦ ، ١١ ، ١٣* ، ١٥ ، ١٧ ؛
٦٤ ، ١ ، ٥ ؛ ٦٥ ، ٧ ، ١٠ ؛ ٦٧ ، ٨ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ؛ ٦٨ ؛
١ ، ٥ ؛ ٧٠ ، ١ ، ٩ ، ١١ ؛ ٧١ ، ١ ، ٧ ، ١٢ ، ١٧ ؛ ٧٢ ، ٣ ؛
٤ ، ٦ ، ٧ ، ١١ ؛ ٧٤ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١١ — ١٣ ، ١٥ ؛ ٧٥ ،
٩ ؛ ٧٦ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٩ ؛ ٧٧ ، ١٠—١٣ ، ١٩ ، ٧٨ ، ٥ ،
٧* ، ٨ ، ١١ ، ١٧ ، ١٨ ؛ ٧٩ ، ١ ، ٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ؛ ٨٠ ؛
٣—٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ؛ ٨٢ ، ١٢ ؛ ٨٣ ، ٥ ، ٧ ، ٩ ، ١٣ ؛ ٨٤ ،
١ ، ٣ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٢ ؛ ٨٥ ، ١ ، ٣ ، ٧ ،
١٦ ؛ ٨٦ ، ٨ ؛ ٨٧ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٧ ؛ ٩٢ ، ١ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ،
٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٩ ؛ ٩٣ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧ ؛ ٩٦ ، ١٩ ؛ ٩٧ ؛

١٨ ؛ ٩٨ ، ٥ ، ٧ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ؛ ٩٩ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ؛ ١٠٠ ، ٢ ، ٤ ، ٢٠ ؛ ١٠١ ، ٣ ، ٤ ، ١٠ ، ١٦ ، ١٨ ؛ ١٠٢ ، ٢ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ؛ ١٠٣ ، ١ ،١ ٣ ، ٤ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٨ ؛ ١٠٤ ، ١ ، ٣ ، ٥ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ؛ ١٠٥ ، ٢ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٩ ، ٢٠ ؛ ١٠٦ ، ٢٠ ؛ ١٠٧ ، ٧ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧* ؛ ١٠٨ ، ٢ ، ٤ ، ٦ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ؛ ١٠٩ ، ١ ، ١ ، ١٩ ، ٢١ ؛ ١١٠ ، ١ ، ١ ، ٣ ، ٥ ، ١٦ ، ١٩ ؛ ١١١ ، ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ؛ ١١٢ ، ١ ، ٢ ، ٣

نوع أخير — species specialissima

٦٢ ، ١٣ ؛ ٨٠ ، ٦ ؛ ٨٣ ، ١١ ؛ ٨٤ ، ١ ، ٣ ، ٤

نوع سافل ٦٢ ، ١٣ ، ؛ ٦٣ ، ٩ ، ١٢ — species infima

» — species specialissima

١٠٣ ، ١٨ ؛ ١٠٧ ، ١٣ ، ١٨ ، ١٩

نوع عال ٦٢ ، ١٤ ؛ ٦٣ ، ٩ — species suprema

» ١٠٨ ، ١ — species superiora

نوع متوسط — species media

٦٢ ، ١٤ ؛ ٦٣ ، ٢ ، ١٠ ؛ ٨٣ ، ١١ ؛ ٨٤ ، ٣

نوع الأنواع ؛ — species specialissima

٥٥ ، ١* ، ٨ ، ١٥ ؛ ٥٦ ، ٢ ، ٣ ، ١٩ ؛ ٦٠ ، ١٣ ؛ ٦٣ ، ٢ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٨ ؛ ٦٤ ، ٥

النوع المنطق ٥٤ ، ٨ ، ٩ ، ١٤* — species lagica

النوع المطلق ١٠٣ ، ١٩ — species absolute

نوع أنواع ٩٩ ، ١٥ — species specierum

(ه)

(هـ)

(و)

(ى)

تم طبع هذا الكتاب فى يوم الخميس ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧١
الموافق ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢

مدير المطبعة الأميرية
حسن على كليوه

المطبعة الأميرية ٢١٣٧-١٩٥٠-١٥٠٠

ابن سينا

الشفاء

المنطق

٢ ـ المقولات

راجعه وقدم له

الدكتور ابراهيم مدكور

بتحقيق الأساتذة

الأب قنواتى محمود محمد الخضيرى

أحمد فؤاد الإهوانى سعيد زايد

وزارة الثقافة والإرشاد القومى

إدارة نشر التراث العربى

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

قم المقدسة - ايران ١٤٠٥ هـ ق

الفهـــرس

المقولات

المقالة الأولى

المقالة الثانية

المقالة الثالثة

المقالة الرابعة

المقالة الخامسة

صفحة

المقالة السادسة

المقالة السابعة

مقـــــدمة

للدكتور ابراهيم مدكور

إذا كان الذهن يحلل و يفصّل ، فإنه يحصر و يصنّف ، فيجمع المؤتلف ، و يباعد المختلف ، و يلم فى اختصار شمث المتفرق . وهذه خطوة فى سبيل البحث المنظَّم ، ومن هنا كان التصنيف فى الأرجح من أولى المحاولات العلمية التى قام بها الإنسان . ولم يقف به عند المحسوسات ، بل جاوزها إلى المعقولات ، وحاول أن يقسمها إلى طوائف وأصناف . وما يلحظ لدى العلماء والفلاسفة من رغبة أكيدة فى الجمع والتصنيف والحصر والتقسيم إنما هو صدى وتهذيب لهذا الاستعداد الفطرى .

والتصنيف العلمى الدقيق عسير دائما ، وأعسر مايكون إذا انصب على عالم الأفكار والمعانى ، ذلك لأن كشف الأساس الذى يقوم عليه ليس بهين ، لاسيما إذا أريد به أن يكون جامعا مانعا ، يشمل الأفراد الداخلة تحته كلها ولا يشمل شيئا سواها . وتكاد التصانيف العلمية والفلسفية جميعها تكون مؤقتة ، تتغير من حين الى حين ، بل ومن باحث إلى آخر ، ويكفى أن نشير إلى تصنيف العلوم الذى عولج غير مرة منذ التاريخ القديم ، ولا يزال غير مكتمل حتى اليوم .

(أ) المقولات الأرسطية

لاشك فى أن مقولاتَ أرسطو محاولة من محاولات التصنيف العسير ، فهى ترمى إلى ضرب من الحصر ، للموجودات أو للألفاظ أو للأجناس العليا على خلاف فى ذلك ، ومن هنا كانت دقتها وتباين الرأى فيها . وقد لايكون بين كتب أرسطو المنطقية ما أثير حوله أخذ ورد مثل "كتاب المقولات" ، فشك فى نسبته إليه ، واختلف فى حقيقة ما اشتمل عليه هل هو دراسة منطقية أو ميتافزيقية ، ونوقش عدد المقولات هل هى عشر أو أقل أو أكثر . وقد بدأت هذه الخلافات ولما يمض على موت المؤلف زمن طويل ، واستمرت فى التاريخ القديم والمتوسط ، وامتدت إلى التاريخ الحديث والمعاصر . ويعنينا أن نتتبعها فى العالم الإسلامى .

(ب) نقلها إلى العربية

"المقولات" رابع أربعة من الكتب المنطقية التى اقترنت وتلازمت فى بعض الثقافات الشرقية القديمة كالفارسية والسريانية ، بل وفى الثقافة اللاتينية فى عصورها الأولى ، فعرفت معا وترجمت معا ، وهى المدخل لفرفوريوس ، والمقولات والعبارة والتحاليل الأولى لأرسطو . وهكذا كان شأنها فى الثقافة الإسلامية ، فكانت من أول ماترجم من المؤلفات الفلسفية إلى اللغة العربية . ويظهر أن "المقولات" خاصة أخذ عن أصول مختلفة ، فعرّبه فى تاريخ مبكر محمد بن عبد الله بن المقفع نقلا عن الفارسية [1] ، وترجم

(1) P. Kraus, *Zu Ibn Al-Muqaffa'*, dans *Rivista*, XIV (1933), p. 1—20.

فيما ترجم بعد ذلك من نصوص سريانية [1] ، ولم يقنع حنين بن إسحق بكل هذا ، بل أبى إلا أن ينقله رأسا عن اليونانية [2] . ونقلت معه أيضا بعض شروحه الأولى ، وعلى الأخص شرح الإسكندر الأفروديسى وفرفوريوس الصورى [3]. وما إن عُرِّب حتى أخذ النقلة والفلاسفة يتدارسونه ملخصين وشارحين ، وفى مقدمتهم إسحق بن حنين والكندى والفارابى [4] ، بحيث لم ينتصف القرن الرابع للهجرة إلا وتوفرت فيه مادة غزيرة يرجع إليها الباحثون .

(ج) مقولات ابن سينا

عوّل فيها دون نزاع على ما كتب أرسطو ، إن فى "مقولاته" أو فى الجزء الرابع من كتاب "ماوراء الطبيعة" ، ولكنه أضاف إلى ذلك مادة أغزر وتفاصيل أعم وأشمل ، تأثر فيها بما انتهى إليه من دراسات الشراح السابقين يونانيين كانوا أو إسلاميين . ومقولاته على كل حال ليست شرحا ولا تعليقا على المقولات الأرسطية ، وسنحاول أن نلقى نظرة سريعة على بعض جوانبها الهامة .

---

(1) Khalil Georr, *Les Catégories d'Aristote dans leurs versions syro-arabes*, Paris, 1948, p. 43.

(2) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ليبسك ، ١٣٢٠ هـ ، ص ٣٥ ، وانظر أيضا :

Zenker, *Kitâb al-Maqûlât* dans *Aristotelis Categoriae*,... Lipsiae, 1846.

(3) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ، ١٣٤٨ هـ ، ص ٣٤٧ — ٣٤٨

(4) المصدر السابق ، ص ٣٤٨ ، ٣٥٨

١ – تبويبها :

قسمها ابن سينا إلى سبع مقالات ، وتحت كل مقالة عدة فصول . والمقالتان الأوليان أشبه ما يكون بمقدمة للموضوع ، يعالج فيهما الغرض من الكتاب ، وحقيقة المقولات ، وعددها ، ونظرية الحمل . وفى المقالات الأربع التالية يحلل المقولات العشر مقولة مقولة ، بادئا بالجوهر وخاتما بمتى ، وهو تحليل غير متعادل تبعا لأهمية كل مقولة ، فبينما يقف على الكيفية نحو مقالتين وعلى الجوهر نحو مقالة ، يعرض للمقولات الباقية فى نحو مقالة واحدة . وتعتبر المقالة السابقة والأخيرة ملحقا للبحث ، وقد وقفها على المتقابلات المختلفة . وابن سينا ، وإن كان مشهودا له بدقة التبويب [1] ، لم يوفق له هنا تماما ، فيوزّع فى غير مادعا الكلام فى المقولة الواحدة على أكثر من مقالة ، فضلا عن تداخل الفصول بعضها فى بعض .

ومهما يكن من أمر فتبويبه يحاكى تبويب أرسطو وإن اختلف عنه ، ذلك لأن مقدمته تقابل الجزء الأول من المقولات الأرسطية الذى سمى "ما قبل المقولات" (Anteprédicaments) ؛ وملحقه يقابل الجزء الأخير منها المسمى "ما بعدها" (Postprédicaments) ، وما بينهما صلب الموضوع. ويمنح المقولات عناية متفاوتة على نحو ماصنع المعلم الأول ، وإن زاد عليه أنه قرأه فى ضوء شراحه ، فلم يقنع بأن يعرض وجهة نظره فحسب ، بل حرص على أن يرد على خصومه .

---

(1) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص (١٤) .

٢ — واضع كتاب المقولات :

شك منذ زمن مبكر فى أن أرسطو هو واضع هذا الكتاب ، وأيد ذلك بحجج مختلفة ، أخصها أنه لا يشتمل على دراسة ناضجة نضج المؤلفات الأرسطية الأخرى ، وأن جزءه الأخير " ما بعد المقولات " لا يبدو وثيق الصلة بصلب الموضوع [١]. وقد ترامى هذا الشك إلى العالم العربى ، وردده بعض الباحثين وإن أجمعوا على صحة نسبة الكتاب إلى أرسطو . وعلى هامش مخطوط " الأرجانون " [٢] المشهور ، نجد مثلا تعليقا طويلا للحسن بن سوار المنطقى وأحد النقلة عن السريانى فى القرن الرابع للهجرة . ويعرض فيه لواضع كتاب المقولات مرددا بعض الاعتراضات التى جرت على لسان الرواقيين وشراح مدرسة الاسكندرية ، ومفندا إياها واحدا واحدا ، ومثبتا أن الكتاب أرسطى فى شكله وموضوعه [٣] .

ولم يرق هذا الشك إلى شىء فى نظر ابن سينا ، بدليل أنه لم يقف عنده، ولم يعره أية أهمية . والواقع أن فلاسفة الإسلام لم يشغلوا كثيرا بالبحث عن صحة نسبة الكتب إلى واضعيها ، مع أن شراح اليونان سبقوهم إلى ذلك ، ويظهر أنهم أخذوا رواية استرابون وفلوطرخس — على ما فيها

---

(١) Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris 1934 p.78—79.

(٢) لسنا فى حاجة أن نشير إلى أهمية هذا المخطوط الذى يرجع إلى أوائل القرن الحادى عشر الميلادى والموجود فى المكتبة الأهلية بباريس ، ويعد وحيدا فى بابه ، وقد لفت نظر الباحثين منذ زمن ، وأخذت عنه جامعة القاهرة نسختين ، ونشره الدكتور عبد الرحمن بدوى أخيرا .

(٣) Manuscrit arabe No. 2346, fol, 157;: Madkour,op.cit., p. 78;: Khalil Georr, op. cit., p. 303-04.

من ضعف – عن حفظ كتب أرسطو ونقلها جمة مسلمة [1] . ومع هــذا لم يفت ابن سينا أن يشير إلى ما انتهى إليه التحقيق العلمى الحديث من أن " المقولات " يعد بين الكتب التى وضعها أرسطو فى شبابه ، ويقول صراحة : " ولتعلم أن الكتاب المسمى بقاطيغورياس موضوع للشداة الذين لم يتدربوا ، ولم يبلغ فيه من التحقيق ماينبغى [2] " .

٣ – غرض المقولات :

ليس بيسير تحديد طبيعة نظرية المقولات الأرسطية ،فهى فى آن واحد دراسة للجوهر وأعراضه ، ومحاولة لحصر الأجناس العليا ؛ وفى ذلك ما يربطها بما وراء الطبيعة والمنطق معا،وقديما قالوا إنها همزة الوصل بين هاتين المادتين. إلا أن هذا الشيوع نفسه كان مثار جدل بين شراح أرسطو وأتباعه : ففريق يرى أنها بحث ميتا فزيقى خالص ، وآخر يؤكد أنها دراسة منطقية صرفة . وابن سينا من الفريق الأول،ويلتقى فى هذا مع هاملتون وزيلر من المحدثين .

وعنده أن المقولات تنصب على الأمور الموجودة فى الذهن أو فى الخارج ، وبذا تدخل فى نطاق الميتافزيقى الذى يدرس الموجود من حيث هو موجود، وأرسطو نفسه وفاها حقها فى الجزء الرابع من كتاب " ماوراء الطبيعة " . ولا يضير المنطق فى شىء أن نغفلها فيه ، وربما كانت المفردات الخمسة التى جمعها فرفوريوس فى " مدخله " ألصق به منها . وحتى القول بأنها تصنيف

(١) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٢٩ – ٣٠

(٢) ابن سينا ، المقولات ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ١٨٩

للأجناس العليا لايدنيها منه أكثر من غيرها،وذلك لأنه يعنى بالمعانى الكلية على اختلافها ، ودارسه يستطيع الانتقـال من الألفاظ المفردة إلى القضايا وأقسامها ، ثم إلى القياسات والتحديدات وأصنافها،دون أن يشعر بأى فراغ أو نقص . حقا إنا نستطيع أن نستعين بالمقولات فى صناعة التحديد ، لأن معرفة خصائص كل مقولة تعين على تعريف مايدخل تحتها ، ولكن هـذا لايقتضى أن نفرد لهـا بحثا مستقلا ، وفى الإمكان إلحاقها بنظرية التعريف نفسها [1] .

وأنّى لنا أن ندرس المقولات فى المنطق،ودرسهايتطلب أن نعرف خواص كل منها ، وأنها عشر لامحالة ،وأنها غير متداخلة،وأن الأولى جوهر والتسعة الباقية أعراض له . وكل ذلك لايعين المنطق على فهمه فى شىء ، وإن ذكر فيه فإنما يذكر على أنه فروض مسلمة لادليل عليها ،وبيانات مجتلبة من علوم أخرى ،فأجدرها أن تبقى فيها ، وذكرها لايخلو من الخلط والتشويش [2] .

ولايغير الموقف فى شىء أن يقال إنها تدرس هنا من حيث دلالة الألفاظ المفردة عليها ، لأن البحث فى الألفاظ لذاتها من صناعة اللغويين . على أن الدال والمدلول مقترنان ،ولا سبيل إلى فهم اللفظ دون فهم معناه . وإصرار بعض الشراح على أن المقولات من ناحية دلالة الألفاظ عليها بحث منطقى تكلف بحت أدى إلى كثير من التبلد والتحير [3] .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٤ — ٦

(٢) « « ، ص ٦ — ٧

(٣) « « ، ص ٧ — ٨

وبرغم هذا الجدل الطويل ينتهى ابن سينا إلى نتيجة غير مرتقبة، ويقرر: " وأما نحن فنقول ماقلناه ، ثم نتبع منهج القوم وعادتهم، شئنا أو أبينا "[1]. ويحرص على أن يختم " كتاب المقولات " بهذه العبارة : " فليكفنا ما قلناه فى أمر قاطيغورياس، فإن الزيادة على ذلك فضل ،ولا يبعد أن يكون القدر الذى أوردناه أيضا فضلا [2] " .

على أنه لم يلتزم منهج السلف إلا فى " كتاب الشفاء " ، أما فى كتبه الأخرى فقد أخذ يتحلل منـــه شيئا فشيئا ، ففى منطق " النجاة " لايعرض للمقولات إلا فى ثنايا نظرية التعريف على نحو ما أشار إلى ذلك من قبل [3] وفى منطق " الإشارات " يغفلها إغفالا تاما . وقد تأثر به من جاءوا بعده ، وعلى رأسهم الغزالى الذى لم ير أية حاجة إلى ذكرها فى معظم كتبه المنطقية. ولم يخرج على هذا إلا ابن رشد الذى يرى فى المقولات جزءا متمما للمنطق ،[4] ويستنكر أى تغيير فيما سلكه المعلم الأول . وانتهى الأمر بالباحثين المتأخرين أن وقفوا عليها دراسات مستقلة، كمقولات السجاعى والبليدى [5] ،على نحو ماصنع بونتز وأبلت من المحدثين [6] .

---

(1) المصدر السابق ، ص ٨

(2) » » ، ص ٢٧٣

(3) ابن سينا ، النجاة ، القاهرة ، ١٣٢١ هـ ، ص ١٢٦ وما بعدها .

(4) ابن رشد ، تلخيص كتاب المقولات ، بيروت ١٩٣٢ ، مقدمة بويج ، ص ٩ — ١٠

(5) العطار ، حواشى على المقولات ، القاهرة ١٩٢٠

(6) Bouitz, *Uber die Kategorien des Aristoteles*, Vienne 1853: Apelt, *Kategorienlehre des Aristoteles*. dans *Beitraege zur Gesch. der griech. Philos,,* Leipzig 1891.

وإنا لنتفق مع ابن سينا على أن الشراح الأول أضافوا إلى نظرية المقولات الأرسطية دراسات لا تمت إلى المنطق بصلة، ونتفق معه أيضا على أنها، وهي تقوم على الجوهر وأعراضه، وثيقة الصلة بالميتافزيق. ولكنا نختلف معه في أنها منقطعة الصلة بالمنطق، ذلك لأنها، وهي تصنيف للأجناس العليا، تدور حول الكلي الذي يعد عماد البحث المنطقي. هذا إلى أن المقولة، في مدلولها اللفظي، مايحمل على غيره، فهي معنى صالح لأن يكون محمولا. وقد لاحظ أبلت بحق أن نظرية المقولات ترمى إلى حل مشكلة الحمل التي كانت مثار جدل بين الميغاريين[1]. ولا شك في أن المحمول جزء أساسي في القضية والقياس، وبذا يجد "كتاب المقولات" مكانه الطبيعي قبل "كتاب العبارة"، وابن سينا نفسه يقف فيه على الحمل أكثر من فصل[2]. ومن المسلم به أنا لانعرف لدى أرسطو الميتافزيقي الخالص، ولا المنطق الخالص، بل تختلط المادة بالصورة، والحسي بالعقلي.

٤ — عددها :

لم ينص أرسطو صراحة على عدد مقولاته، بل عرض لها في مناسبات مختلفة ذاكرا بعضها ومهملا بعضها الآخر، ولم يصل بها إلى عشر إلا في كتابي "المقولات" "والجدل". ولكن تلاميذه وأتباعه اعتبروا هذا الرقم مقدسا، وذادوا عنه بكل قواهم، وخاصة ضد الرواقيين الذين وقفوا بالمقولات عند

(1) Apelt, *Beiträge*, p. 124.

(٢) ابن سينا، المقولات، ص ١٨ — ٢٦، ٣٨ — ٤٥

أربع فقط. وابن سينا فى إخلاصه لأرسطو يرعى هذه القداسة ويدافع عنها. ولصحة هذا العدد لابد له أن يثبت أولا أن المقولات غير متداخلة وأن كل واحدة منها قائمة بذاتها، وثانيا أن ليس ثمة أجناس عالية أخرى وراءها.

فأما أنها غير متداخلة فذلك لأن لكل واحدة دلالة خاصة تختلف عن الأخرى، وأخطأ من زعم أنها أربع فقط هى الجوهر والكم والمضاف والكيفية، على اعتبار أن المضاف يعم البواقى [1]. ذلك لأن المضاف الحقيقى لا يحمل على واحدة منها حمل الجنس على أفراده، بل إن وجد فيها فإنما يوجد على أنه مجرد علاقة ونسبة [2]. ومن ذلك قولهم إن مقولتى الفعل والانفعال تدخلان فى مقولة الكيفية، وهو مردود لأن التكييف والتكيّف غير الكيفية [3]؛ أو أنهما تجتمعان فى مقولة الحركة، وهو باطل أيضا لأن من الثابت طبيعيا أن الحركة ليست بفعل ولا يوصف بها فاعل [4].

وأما أن هناك أمورا لا تدخل فيها، فمن أخصها الحركة التى لا تقف عند مقولة واحدة، بل تتناول الكيف والكم والأين؛ والوحدة مبدأ العدد؛ والنقطة مبدأ الخط؛ والهيولى والصورة، وهذه تباين المقولات جميعها [5]. وقد أجهد المشائيون أنفسهم فى ردها إليها، وجهد معهم ابن سينا فى أن يعيد ما قالوه، وإن كان لا يؤمن به أحيانا أولا يرى له ضرورة. فهو يذهب

(١) المصدر السابق، ص ٦٦
(٢) » » ، ص ٦٧
(٣) » » ، ص ٦٩
(٤) » »
(٥) » » ، ص ٧٠

إلى أنه لا يضير المقولات فى شىء أن تكون هناك أمور لا تدخل فيها ؛ وإنما الذى يضيرها أن تكون هناك أجناس عليا أخرى إلى جانبها . لأنه لا مانع عقلا من أن يكون هناك أفراد لا أنواع لها ولا أجناس ، مادام كل واحد منها قائما بذاته ، ولا يوجد فرد آخر يشاركه فى خصائصه . وضرب لذلك مثلا أن يقال : لا يوجد فى هذا الإقليم إلا عشر مدن ، مع وجود طوائف البدو متفرقة هنا وهناك، فان وجودها لا يغير صدق هذه القضية فى شىء .[1] على أنه ليس بعزيز علينا أن نرد العدد والنقطة إلى مقولة الكم ، والهيولى والصورة إلى مقولة الجوهر ؛ وهذا ما بذل فيه ابن سينا جهدا طائلا ، مستعينا بدراساته الرياضية والطبيعية العميقة[2] .

ومع ذلك مقولات أرسطو أضعف من أن تقوى على النقد والمعارضة، فالكم والكيف — وهما من دعائمها— ليسا منفصلين تمام الانفصال ، ذلك لأن الكم يكاد يكون ضربا من الكيف ، والصفات العددية، أو " الصفات الكمية ،" كما تسمى ، كم صريح . ومن جهة أخرى؛ أليس الكم من مكونات الجوهر ؟ أو ليس الفعل والانفعال من باب المضاف . وباختصار وقع المشائيون جميعا ، وهم يدافعون عن عدد المقولات ، فى خطأ جوهرى واضح، ذلك أنهم اعتبروا العشرة عددا لا مناص منه، وحاولوا ما استطاعوا أن يردوا كل اعتراض يرمى إلى زيادته أو نقصه ، وكان الأجدر بهم أن يثبتوا أولا

---

(١) المصدر السابق ، ص ٧٠ — ٧١

(٢) « « ، ص ٧٢ — ٧٧

مبرراته ومقتضياته ، وإلا أضحى تمسكهم به ضربا من التقديس الذى لا يعتمد على قرار كنسى ، إذا ساغ لنا أن نستعمل تعبير برَنْتل المشهور[1] !

ويتفق فلاسفة الإسلام جميعا مع ابن سينا فى الأخذ بهذا العدد والدفاع عنه . ويلجأ إخوان الصفاء فى ذلك — كعادتهم — إلى صورة رمزية لا يبعد أن يكونوا قد حاكوا فيها الرواقيين ، فيشبهون المقولات العشرة فى أنواعها وأفرادها ببستان فيه عشر شجرات ، وفى كل شجرة عدة فروع ، وعلى كل فرع عدة غصون ، وعلى كل غصن عدة قضبان ، وعلى كل قضيب عدة أوراق ، وتحت كل ورقة عدة ثمار ، ولكل ثمرة طعم ولون ورائحة لا تشبه الأخرى ، ومن ألمَّ بالمقولات العشرة أصبح كصاحب هذا البستان الذى يحيط بما فيه من نظرة واحدة[2] . ويعتنق ابن رشد فى احترام نظرية المقولات الأرسطية ، ويرى أن عددها فوق النقد والملاحظة[3] . ولابن سبعين ، صوفى وفيلسوف القرن الثالث عشر ، مراسلات مع فردريك الثانى ملك صقليه يرد فيها على بعض أسئلة وجهها إليه ، وفى رده على عدد المقولات يجيب بأن البحث فيه لا معنى له ، لأن المقولات نفسها إنما هى حصر للوجودات على اختلافها ، فالطبيعة هى التى أملت عددها[4] . وفى هذا التراسل ما يدل على أن هذه المشكلة شغلت الأذهان فى القرون الوسطى لدى المسيحيين والمسلمين على السواء .

---

(1) Prantl, *Geschichte der Logik*, Leipzig 1855 –1870, T. I, p. 206 – cf. Apelt, op. cit., p. 160.

(2) إخوان الصفاء : رسائل ، القاهرة ١٩٢٨ ، ج ١ ، ص ٣٢٩ — ٣٣٠

(3) ابن رشد ، تلخيص المقولات ، ص ١٢

(4) Mehren, Ibn Sab'in, *Correspondance avec l'empereur Frédéric II* dans *Journal asiatique* 1879, p. 392.

وإذا كان فلاسفة الإسلام قد أخذوا بعدد المقولات ، فان هناك فريقا استنكره،ونعنى به أنصار نظرية الجوهر الفرد من المتكلمين . وهؤلاء، فى رفضهم للصورة والهيولى الأرسطية ، حاولوا أن يكوّنوا العالم من جواهر فردة يخلقها الله دون انقطاع ، وهى منفصلة دائما ولا تكوّن فى تلاقيها أى مركب .(١) وإذن ليس ثمـــة خط ولا سطح ولا كم متصل ولا منفصل ، ولا زمان ولا إضافـة ، وكل ما هنالك جواهر فردة متحركة باستمرار (٢) . فالمقولات ثلاثة لا عشرة ، وهى الجوهر ، وأعراضه التى يجمعها الكيف ، والأين الذى يتحرك فيه .

أما المقولات الأخرى فهى مجرد مظاهر واعتبارات ذهنية ، فالخطوط والسطوح التى تبدو أمامنا ليست إلا أمورا وهميـة ، والزمان مجرد ارتبـاط الوقائع فى الذهن ، وفى المضاف يجب أن نفرق بين الذات والموضوع ، والأولى فقط هى مصدره ، ولا يمكن تصور إضافة بمعزل عن الذهن ، وإلا استلزمت إضافة أخرى إلى ما لا نهاية (٣) . وفى هذا ما يكفى للتدليـل على مافى نقد المتكلمين لمقولات أرسطو من طرافة وأصالة، ذلك لأنه يعتمد على ذاتية غير مألوفة لدى القدامى . وتبدو هذه الذاتية بوضوح فى تحليلهم

---

(١) Madkour, *La place d'Al Fârâbî*, Paris 1934, p. 49—50.

(٢) العطار ، حواشى على مقولات السجاعى ، القاهرة ١٣١٢هـ، ص ١٢

(٣) Schmoelders, *Essai sur les écoles philos. chez les Arabes*, Paris, 1842, p. 161.

لفكرة المضاف ، ذلك التحليل الذى يذكرنا برادلى بين المعاصرين.[1] حقا إن الرواقيين سبقوهم إلى القول بأن الإضافة تتطلب عملا ذهنيا ، ولكنهم لم يتعمقوا تعمقهم[2] .

٥ — خصائصها ومميزاتها :

لم يلتزم أرسطو ترتيبا ثابتا فى سرد مقولاته،فتارة يقدم الكم على المضاف والكيف ، وتارة يؤخره عنهما . وقد سردها فى " كتاب المقولات " على النحو الآتى : الجوهر ، والكم ، والمضاف ، والكيف ، والأين ، ومتى ، والوضع ، والملك ، وأن يفعل، وأن ينفعل.[3] ثم أخذ يشرحها شرحا غير متعادل، فلم يقف طويلا عند الستة الأخيرة، بحجة أنها واضحة. وعنى عناية خاصة بالأربعة الأولى ، فعرفها وقارن بعضها ببعض ، وبين خصائصها . والجوهر فى رأيه هو دعامتها جميعا ، ولعله نجح فى ذكر مميزاته أكثر من غيره ، أما الثلاثة التالية فقد درسها دراسة ناقصة معولا على العرف الدارج ، وتلك سنة مألوفة لديه ، وتتلخص فى محاولة توضيح المعانى الفلسفية ، الدقيقة فى ضوء الاستعمال الشائع[4] .

---

(١) Bradley, *Appearance and reality*, London, 1893 p. 25.

(٢) Van den Berg, *Die Epitome der Metaphysik des Averroes*, p. V.

(٣) Aristote, *Catégories*, Ch. IV.

(٤) Apelt, *Beitraege*, p. 134.

وقد أخذ الشراح بهذا المنهج، فالتزموا ترتيب "كتاب المقولات"، وجهدوا في تعليل عدول أرسطو عنه في مؤلفاته الأخرى، وأطالوا حيث أطال، وسكتوا حيث سكت. ولم يخرج ابن سينا عن ذلك كثيرا، فعرّف الجوهر بأنه مالا يوجد في موضوع[1]. وذكر من خواصه أنه المقصود بالاشارة[2]، وأنه لا ضدَّ له[3]، وقسم الجواهر إلى أوَل وثانية وثالثة، والجواهر الأولى هي الأشخاص، وهي بلا شك أدخل في باب الجوهر، والثانية والثالثة هي الأجناس والأنواع[4].

وعلى عكس الجوهر لا يقوم العرض الا بغيره؛ وتدخل تحته المقولات التسع الأخرى.[5] وهنا يقف ابن سينا طويلا، ليبين ما إذا كان العرض جنسا وهي أنواع له.[6] ويرد على من قال إن شيئا واحدا يكون عرضا وجوهرا من وجهين[7]. ويرجع هذا مرة أخرى إلى الخلاف في طبيعة نظرية المقولات، فان كانت تصنيفا للكليات فمن الممكن أن يكون كليٌّ ما محمولا في قضية وموضوعا في أخرى. وإن كانت تعريفا كاملا للوجود كما يقولون فإنما تنصب على

---

(١) ابن سينا، المقولات: ص ٩٢

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٣

(٣) » » ، ص ١٠٥

(٤) » » ، ص ٩٥ — ١٠٢

(٥) » » ، ص ٢٨ — ٣٨

(٦) » » ، ص ٦٣ — ٨٢

(٧) » » ، ٤٥ — ٥١

الجوهر وأعراضه ، ولا يمكن أن يكون العرض جوهرا بحال ، ومن هنا جاء الخلط بين المحمول والعرض ، بل بين المنطق والميتافزيقى .

ويلاحظ ابن سينا أنه جرت العادة بذكر الكمية فورا بعد الجوهر ، لأن وجودها أعم من الكيفية وأصح من المضاف ، وقد تذكر أمور أخرى لتبرير ذلك ، " ولكننا لا نؤثر أن نشتغل بأمثال هذه المباحث إلا اشتغالا دون الوسط[1] " . والكم ضربان : متصل أو مالأ جزائه وضع كالخط والسطح والجسم ، ومنفصل أو ما ليس لأجزائه وضع كالعدد[2] . وأما الزمان والقول فلا يسلم ابن سينا بأنهما من الكم المنفصل ، ملاحظا أن المعلم الأول جارى فيهما المشهور دون تحقيق ، وقد وقع فى هذا غير مرة فى "كتاب المقولات،" كما فعل فى تفصيل الحركة وبعض خواص المضاف[3] . ومن أخص خصائص الكمية أن لها بذاتها جزءا ، وأنها تحتمل التقدير ، وتقبل المساواة واللامساواة ، وقد يضيفون إلى ذلك أنها لا تقبل التضاد ، ولا الأشد ولا الأضعف[4] .

ويجىء المضاف بعد الكمية ، وللشراح فى ذلك تخريجات أظهرها أضعفها ، وهو أنه أوثق صلة بها منه بالكيفية[5] . والمضاف هو المقول

---

(1) المصدر السابق ، ص ١١٢
(2) » » ، ص ١١٦
(3) » » ، ص ١٢٤
(4) » » ، ص ١٣٤ — ١٤٣
(5) » » ، ص ١٤٣

بالقياس إلى غيره ، وتصوره يقتضى تصور أمر آخر[1] . فلا يمكن إدراك السقف إلا ومعه الحائط الذى يقله ، ولا الأكبر بدون الأصغر[2] . ويكاد يعرض للقولات جميعها كالأب والابن فى مقولة الجوهر ، والكبير والصغير فى مقولة الكم ، والساخن والبارد فى مقولة الكيف ، والعالى والسافل فى مقولة الأين ، والقديم والحديث فى مقولة الزمان[3] . ولكل مضاف حقيق مضاف إليه كالسيد والعبد ، والضعف والنصف ، والمتضايفان متلازمان فى الغالب وجودا وعدما ، وقد لا يتلازمان كالمعلوم والمحسوس اللذين يسبقان العلم والحس[4] . ولتوضيح فكرة الإضافة توضيحا كافيا يحيل ابن سينا على الميتافزيقى[5] ، والواقع أنها ليست هينة ، فإنا إذا انتزعنا من الأشياء جميع علاقاتها لم يبق لها وجود ، وإذا كانت الإضافة مصدر الوجود فما قيمة الأشياء فى ذاتها ؟

ولا يرتضى ابن سينا تعريف أرسطو للكيفية بأنها ما يقع فى جواب كيف ؟ لأن الموضع أيضا يقع فى جواب هذا السؤال[6] ، ولا تعريفات أخرى ذهب إليها الشراح من أنها ما يقال به للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة[7] ، ولأنها

---

(1) المصدر السابق ، ص ١٤٤
(2) » » ، ص ١٤٥ — ١٤٦
(3) » » ، ص ١٤٨
(4) » » ، ص ١٥٠ — ١٥٢
(5) » » ، ص ١٤٣
(6) » » ، ص ١٦٧
(7) » » ، ص ١٦٨ — ١٧١

هيئة قارة فى الموصوف بها ويمكن تصورها دون مراعاة نسبة إلى شىء آخر.[1] ويقنع مع هذا بأن يقول إنها كيف يقع على صور أربعةهى الأقسام المشهورة التى قال بها أرسطو من قبل، وهى أنها ملكات وحالات، أو منها ما يكون بالقوة وما يكون بالفعل[2]. ويبلى بلاء شديدا فى مناقشة هذه الأقسام، مبينا تداخلها وعدم دقتها[3]، ثم ينتهى به المطاف إلى الأخذ بها وشرحها قسما قسما[4]. وتلك ظاهرة كثيرا ما لوحظت عليه فى "كتاب المقولات"، فيبدأ ناقدا ويختم مسلما، وكأنما يشعر بحيرة لا يجد السبيل إلى الخروج منها. وقد لاحظ أرسطو أنه فى اللغات الراقية يشتق من اسم الكيفية الوصف المقابل، كالبياض والأبيض، العدالة والعدل[5]، ويطبق ابن سينا هذا على العربية والفارسية اللتين يعرفهما جيدا[6].

ويتمهل الأستاذ الرئيس أكثر من أرسطو فى شرح المقولات الستة الباقية، وإن كان لم يوفها حقها. فالأين كون الشىء فى مكان كفوق وتحت، وهو أشبه ما يكون بالكيفية[7]. ومتى نسبة الشىء إلى الزمان، كقولهم حدث وقت الزوال، وعام كذا[8]. ويشير الإسكندر الأفروديسى،

---

(1) المصدر السابق، ص ١٧١ — ١٧٢
(2) » » ، ص ١٧٢
(3) » » ، ص ١٧٤ — ١٨٠
(4) » » ، ص ١٨١ — ١٨٥
(5) Aristote, *Catégories*, 27 b, 11.
(6) ابن سينا، المقولات، ص ٢١٨
(7) المصدر السابق، ص ٢٢٨
(8) » » ، ص ٢٣١

أو فاضل المتأخرين كما يسميه ابن سينا ، إلى " المتى الخاص " الذى ينصب على زمن محدود ، ولا يرى فيلسوف الإسلام ضرورة لهذا التخصيص [1] . والوضع كون الجسم بحيث تكون لأجزائه بعضها إلى بعض نسبة فى الانحراف والموازاة ، كالقيام والقعود والاستلقاء [2] . والملك ، أو الجِدَة كما يسميها ، مقولة فى رأيه غير واضحة ، ويقـــرر أنه لم يتفق له حتى الآن فهمها ، ولم يجـد أنواعا تدخل تحتها ، ويحيل على من زعموا أنها كون الجوهر فى جوهر آخر يشمله وينتقل بانتقاله كالتسلح والتزين [3] . وأما مقولة أن يفعل وأن ينفعل فتدلان على نسبة الجوهر إلى أمر لم يكن فيــه من قبل كالتسخين والتسخن ، ويفضل ابن سينا هذه الصيغة على صيغة الفعل والانفعال ، [4] ولكنه لم يلتزم ذلك فى كتبه الأخرى [5] .

٦ — الحمل :

لم يقف الجدل الأثينى فى أخريات القرن الخامس قبل الميلاد عند حد، فأنكر السوفطائيون الفضيلة والمعرفة ، ورفض الميغاريون إمكان الحكم . وهؤلاء خاصة هم الذين عناهم أفلاطون فى محاورة "السوفسطائى" ، وأرسطو فى "المقولات" حين حاولا إثبات الحمل . ويسلم الميغاريون بوجود المعانى

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣١ — ٢٣٢
(٢) » » ، ص ٢٣٣ — ٢٣٤
(٣) » » ، ص ٢٣٥
(٤) » » ، ص ٢٣٥ — ٢٣٦
(٥) ابن سينا ، النجاة ، ص ١٢٨

والكليات ، ولكنها فى نظرهم منفصلة ومتميزة دائمـا ولا صلة بينها . وإذا انتفت هــذه الصلة انتفت القضية والحكم ، وانتفى المنطق جميعه . ولذلك حرص أرسطو فى مقدمة " المقولات " على أن يعقد فصلا يبين فيه مايحمل وما يحمل عليه ، فالأشخاص يحمل عليها ولا تحمل ، والأجناس والأنواع تحمل ويحمل عليها ، ويصدق على الموضوع كل ما يصدق على المحمول[1].

ويعتبر هــذا الفصل دعامة ما ردده المشائيون جميعا فى نظرية الحمل ، ولا يكاد ابن سينا يخرج عليــه ، فيقرر أن كل ما يقال على موضوع يجب أن يكون كليا[2] ، وأنه إذا كان المحمول يقال على موضوع فإن العرض يوجد فى موضــوع [3] ، وإذا حمل شيء على موضوعين كان وسطا بينهما [4] ، والحمل ضرب من الوصف ومن الجائز أن تنطبق صــفة واحدة على أمرين مختلفين [5] .

٧ — التقابل :

فى عالم الواقع صــور شتى من التعارض ، فهناك الشمال واليمين ، والحر والبرد ، والأبيض والأســـود . ويشعر الذهن أيضا بقلق وحيرة حين تصطدم الحقيقة بالخيال ، ويتباين النظرى والعملى . لهــذا لم يكن غريبـا أن يستلفت التقابل أنظار المفكرين الأول ، فالبحوث الطبيعية السابقة لسقراط

---

(1) Aristote, *Catégories*, Ch. 2.
(2) ابن سينا ، المقولات ، ص ٢١
(3) المصدر السابق ، ص ٢٢
(4) » » ، ص ٣٨
(5) » » ، ص ٤٢

تكاد تقــوم على فكرة التضاد ، وتذهب إلى أن التغير انتقال من طرف إلى طرف ومن ضد إلى ضـــد . والإيليه فى جملتها تتلخص فى تعارض بين الوجود واللا وجود ، وهــذا ما أوحى فى الغالب بمبدأ عدم التناقض الذى يعــد دعامة المنطق الأرسطى . والجدل الأفلاطونى تطبيق طريف ودقيـق لفكرة التقابل ، وقد بلغ قمته فى محاورة " بارمنيدس " حيث يدعو النفى الإثبات ، وينتقل الحوار من ضد إلى ضد .

وقد شاء أرسطو أن يجمع المتقابلات ويوازن بينها ، ويكون منها نظرية شاملة . وعرض لها فى موضعين :

(١) الفصل الخامس من الجزء الأول من كتاب " ما وراء الطبيعة ".

(٢) آخر كتاب "المقولات".

وتنحصر فى أربعة أنواع يرتبها ترتيبا تصاعديا على النحو التالى : المتضايفان، والضدان، والعدم والملكة، والنفى والإثبات. وقد يضيف إليها الكون والفساد ، والمتقدم والمتأخر ، والحركة والسكون ؛ إلا أن هذه ليست أنواعا قائمة بذاتها، ويمكن ردها إلى الأولى . ونظرية التقابل هذه ، على ما فيها من جوانب ميتافزيقية ولغوية ، ذات طابع منطقى واضح ، وقدر لها ضرب من النجاح لدى المناطقة القدامى والمحدثين .

أخذ بها ابن سينا ، ووقف عليها المقالة السابعة من "مقولاته" ، وحاول أن يشرح فيها أنواع التقابل الأربعـــة ، ويرد على الاعتراضات التى وجهت إليها . وإذا كان شرحه لم يخل من غموض وتعقيد ، فإن دفاعه قوى واضح .

" والمتقابلان في رأيه هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد [١] ". وهما إما متضايفان كالأب والابن ، أو ضدان كالزوج والفرد ، أو عدم وملكة كالعمى والبصر ، أو متناقضان كالفرس واللافرس[٢] . وقد سبق له أن شرح الإضافة [٣] ، ويلاحظ هنا بحق أن التقابل فيها بيِّن لأنه أساس ماهيتها [٤] . والضدان هما اللفظان اللذان يبعد أحدهما عن الآخر ما أمكن ، مع اجتماعهما في موضــوع واحد ، فهما طرفان في جنس كالزوج والفرد والأسود والأبيض ، وإلا فلا سبيل لأن يتلاقيا إن لم يكن بينهما جامع يجمعهما برغم تباعدهما [٥] . والعدم والملكة ، أو القنية كما يسميها ، صورة من صور الكيفية كما أشرنا إلى ذلك من قبل[٦] . وتقابلهما يتم بفقدان الملكة في حينها ، ولا يكاد يجـد المشائيون له مثلا إلا العمى والإبصار لدى الرجل المهيأ لذلك [٧] . والتناقض هو التقابل بين الإثبات والنفي ، وينصب على الألفاظ كحصان ولا حصان فلا يحتمل صدقا ولا كذبا ، أو على قضايا كزيد قاعد وزيد غير قاعد ، وهما حكمان إن صدق أحدهما فالآخر كاذب لا محالة ، وهذا هو التقابل الحق [٨] .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤١
(٢) » » ، ص ٢٤١ — ٢٤٣
(٣) » » ، مقدمة ص(١٦) — (١٧) .
(٤) » » ، ص ٢٤٤
(٥) » » ، ص ٢٤٧ — ٢٤٨
(٦) » » ، مقدمة ص(١٨) .
(٧) » » ، ص ٢٤٥
(٨) » » ، ص ٢٤١ — ٢٤٢

ويتساءل ابن سينا هل نحن أمام تصنيف مكتمل أم مجرد مجموعة من المتقابلات ؟ وبعبارة أخرى هل المتقابلات أربعة لا غير أو تقبل الزيادة والنقص ؟ ويبدو عليه أنه كان يود أن يكون هذا التصنيف أدق مما هو عليه ، ويحاول ضبطه دون جدوى[1] . ومع هـذا يرى أن المتقابلات أربعة دون زيادة أو نقصان ، ويرد على من زعموا أن التصنيف الأرسطى غير مكتمل بحجة أنه لا يشتمل على تقابل العرض والجوهر ولا المادة والصورة ، ملاحظا أن الأولين يدخلان فى التناقض[2] ، ولم يجب عن الأخيرين ، ويمكن ردهما إلى المتضايفين . ويذهب آخرون إلى أن الأضداد كلها من باب المضاف ، لأن الحرارة مثلا لا تكون كذلك إلا منسوبة إلى البرودة ، وإذن يكون التضاد نفس الإضافة أو نوعا منها على الأقل[3] . وهذا غير صحيح ، لأن لكل ضد دلالته الذاتية قبل أن يكون ضدا ، والضدية نتيجة لهذه الدلالة ، وعنها تنشأ فكرة التضايف . وعلى هذا يمكن أن نقول أن المتقابلات كلها متضايفة على نحو ما ، لأن التقابل نفسه ضرب من الإضافة[4] . وهنا يردد ابن سينا اعتراضا قديما لنيقوسترات ، ويجيب عنه على النحو الذى أجاب به سمبليقوس ، وهو أن الضدين من حيث الصورة متضايفان ، ومن حيث المادة غير متضايفين .[5] والواقع أنه مع التسليم بأن فى التضاد إضافة لا يصح القول بالغائه ولا بإدماجه

(١) المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .

(٢) » » ، ص ٢٤٥ — ٢٤٩ .

(٣) » » ، ص ٢٤٩ — ٢٥٠

(٤) » » ، ص ٢٥٠ — ٢٥٤

(٥) Simplicius, *Catégories*, 1, 18 et suiv.

فيها ، لأنه أحد صور التقابل الواضحة . ولا شك فى أن تقابل النفى والإثبات هو أقوى تقابل ، ويبدو فى التناقض أولا ، ثم فى التضاد والعدم والملكة ، ولا يكاد يلحظ فى الإضافة .

وفى نظرية التقابل الأرسطية نواحى ضعف لا تنكر ، فهى لا تقوم على أساس سليم، وتتأرجح بين اللفظ والمعنى . وهذا عيب عام فى منطق أرسطو، فهمـــزة النفى مثلا (Alpha privatif) تساهم بنصيب فى نظرية التقابل ، والأسماء المشتركة والمترادفة تقود إلى نظرية المقولات . هذا إلى أن دراساته الطبيعية عفَّى عليها الدهر ، وانتهت به إلى أخطاء كثيرة. ففكرة العدم والملكة لا تقوم على أساس علمى صحيح ، ونستطيع أن نلغى فى يسر هـذا النوع من التقابل . وبعض آرائه الميتافزيقية غامضة ومعقدة ، ومن بينها فكرة الإضافة التى لم ينجح فى أن يوضحها توضيحا كافيا . ومع هذا يرجع إليه الفضل أولا فى تحديد معنى التناقض والتضاد، وهذا قدر لا جدال فيه من نظرية التقابل، وهو ما بقى لدى المناطقة المحدثين والمعاصرين ، أمثال هملتون[1] وكينز[2] . ويربط ثانيا تناقض المعانى بتناقض الأحكام ، وفى هذا يقول جوبلو بحق : " ليس ثمة تناقض حيث لا تكون قضية ، بل ولا تضاد ولا تقابل بوجه عام . ونظرية التقابل أوضح فى منطق الأحكام منها فى منطق المعانى ، لأن الأحكام المتقابلة فى الثانى ليست ظاهرة بل مفترضة ومتضمنة[3] " .

---

(1) Hamilton, *Lectures on Logic*, 2nd édit., London 1866. t. 1, p. 213-214.

(2) Keynes, *Studies and exercises on Formal Logic*, 1st edit. Cambridge 1879, p. 30-33.

(3) Goblot, *Traité de logique*, 5e édit., Paris 1929, p. 93.

ولم يختلف الأمر عن هـذا كثيرا فى العـالم العربى ، فتقابل الألفاظ لا يكاد يذكر إلى جانب تقابل القضايا ، وحتى ابن سينا نفسه لم يعرض له إلا فى "كتاب المقولات" . ونحا نحوه المناطقة الآخرون ، فيما عدا صاحب "البصائر النصيرية" الذى شاء أن يلخص منطق "الشفاء" تلخيصا كاملا .[1] ومن تقابل الألفاظ لم يبق إلا التناقض والتضاد ، و يعبر عنهما عادة بالقاعدتين المشهورتين اللتين كثيرا ما وردتا فى مواطن الجدل على ألسنة المتكلمين والفلاسفة والفقهاء ، وهما : "النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان"، و"الضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان" .

* * *

و يبدو ممـا تقدم أن المشاكل الرئيسية المتصلة بنظرية المقولات أثيرت جميعها فى الثقافة الإسلامية ، أللهم إلا مدى الأصالة فيها ، وهل ابتدعها أرسطو ابتداعا أم تأثر فيها بمن قبله؟ ولم يشغل مفكرو الإسلام كثيرا بالبحث عن أصول الأفكار وتسلسلها ، ولم يعنوا بالربط التاريخى ، ومعلوماتهم عن سقراط وسابقيه قليله وغامضة ، و يكادون يقفون عند أفلاطون ، و إن كان تلميذه قد طغى عليه فى نظرهم طغيانا كبيرا . وكل ما نحظى به لدى ابن سينا فى هذا الشأن هو أن المقولات فى عددها وخصائصها وليـدة الاستقراء . و إنا لنتفق معه فى أن دراسـات أرسطو الطبيعية أعانته على تكوين نظرية المقولات ، ولكنه تأثر قطعا بما ذهب إليه أفلاطون من جمع وتقسيم للمعانى والكليات فى محاوراته المختلفة ، وخاصة "بار ميندس" و"السوفسطائى" .

---

(1) الساوى ، البصائر النصيريه ، القاهرة ١٨٨٨ ، ص ٣٦ وما بعدها .

ومهما يكن من أمر اعتداد ابن سينا بالمعلم الأول ، فإن " مقولاته " تشهد بنقد جرىء وتحرر تام . ولم تقف جرأته عند الشراح الأول ، بل امتدت إلى أرسطو نفسه . وكثيرا ما شعر بالحيرة والقلق إزاء آراء ونظريات رددت من قبل ، فرفضها أو حاول أن ينقحها . وباختصار فى كتاب " المقولات " الذى نقدم له مادة غزيرة ، ونعتقد أنه سيلقى ضوءا جديدا على الفلسفة الإسلامية عامة وفلسفة ابن سينا خاصة .

***

وقد تولى تحقيقة أربعة ممن عاشوا مع ابن سينا " وكتاب الشفاء " زمنا طويلا ، فألفوا أسلوبه ، وتفهموا نصوصه ، وأدركوا دقائقه . وهم الأب جورج شحاته قنواتى ، والأساتذة محمود الخضيرى ، وأحمد فؤاد الإهوانى ، وسعيد زايد ، وكلهم غنى عن التعريف . وقد قضوا فى تحقيقهم سنين عدة ، وبذلوا جهودا مضنية . ولئن كان لى شيء أسجله هنا ، فهو أنى شهدت عناءهم ، ولمست عن قرب مدى حرصهم على تحرى الحقيقة وتخير أسلم الروايات وأصدقها . وأنا على يقين من أن قراءهم يتتبعون دائما انتاجهم وينتظرون بفارغ الصبر ثمار جهودهم .

يونيه ١٩٥٨

رموز المخطوطات

(١) ب = بخيت ٣٣١ خصوصية ، ٢٤١٥ بخيت بالأزهر

(٢) بخ = بخيت (هامش)

(٣) د = دار الكتب رقم ٨٩٤

(٤) د ا = دار الكتب رقم ٢٦٢ ح

(٥) س = مليانية (داماذ) ٨٢٤

(٦) سا = داماد رقم ٨٢٢

(٧) ع = عاشر رقم ٢٠٧

(٨) عا = على أميرى رقم ١٥٠٤

(٩) م = متحف بريطانى رقم ٧٥٠٠

(١٠) ن = نور عثمانية رقم ٢٧٠٨

(١١) هـ = مكتب هندى رقم ٤٧٥٢

(١٢) ى = ينى جامع رقم ٧٧٢

المقولات

المقالة الأولى

من الفن الثانى

من الجملة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثانى

من الجملة الأولى من المنطق فى المقولات وهى سبع مقالات

المقالة الأولى

ستة فصول

[الفصل الأول]

فصل (١)

فى غرض المقولات

قد علمتَ فيما سلف مائيةَ اللفظ المركب ومائيةَ اللفظ المفرد ، وعلمت أن اللفظ المركب إنما يتألف من اللفظ المفرد ، وعلمت أن الألفاظ المفردة ، من حيث هى كلية وجزئية وذاتية وعرضية ، منقسمةٌ خمسة أقسام ؛ فمن الواجب الآن أن تعلم أن معرفة هذه الأحوال الخمسة للألفاظ المفردة مُعِينَةٌ على معرفة الألفاظ المركبة ، من حيث تقصد المعرفة بها ، وأن تعتقد أن ههنا أحوالا أخرى للألفاظ المفردة غير محتاج إليها فى معرفة الألفاظ المركبة ؛ فليس كل أحوال الألفاظ المفردة يحتاج إليها لينتفع بها فى معرفة أحوال

(٢ — ٥) الفن . . . فصول : المقالة الأولى من الفن الثانى من جملة المنطق وهو فى المقولات وهى أربعة فصول عا || (٣) هى : هو ع ، م ؛ هذه سا || (٥) ستة : سبعة س ؛ أربعة عا ؛ أوردت ه عناوين الفصول الستة المشتملة عليها هذه المقالة || (٨) سلف : سبق س || مائية : مباينة ع || (١١ — ١٢) من حيث . . . بها : ساقطة من عا || (١٢) بها : ساقطة من سا || تعتقد أن : ساقطة من س || (١٣) إليها : إليه ى || بها : به ه ، ى .

الألفاظ المركبة التركيب المقصود فى المنطق . أما هـذه فما يُنتفع بالوقوف عليها فى صناعة المنطق ؛ وأنَّ الألفاظ المركبة إنما تركب بحسب صناعة المنطق ليوقف على السبيل النافع فى إفادة التصديق والتصور ؛ وهذه الإفادة تتم بالقياسات و بالحدود و بالرسوم .

والقياسات مؤلفة من مقدمات ، كما ستعرف ، وتحتاج أن تكون موضوعاتها كليـة لتدخل فى العلوم ؛ وتحتاج أن تكون موضوعاتها ومحمولاتها على نِسَبٍ من النِّسب المذكورة فى الذاتية والعرضية حتى تدخل فى البرهان .

والقسمة أيضا إحدى الطرق الموصلة إلى اكتساب العلم بالمجهول . والقسـمة الفاصلة هى التى تكون للأجناس إلى الأنواع بالفصول محفوظا فيهـا الترتيب، لئلا تقع طفرة من درجة إلى غير التى تليها . وقد تكون أيضا بالخواص والأعراض .

فمعرفة هذه المفردات الخمسة نافعة فى القياسات؛ ومنفعتها فى الحدود والرسوم أظهر: فإنَّ الحدودَ من الأجناس والفصول ؛ والرسومَ من الأجناس والخواص والأعراض ، وهى فى أكثر الأمر للأنواع .

فتقديم تعرُّف هذه الأحوال اللاحقة للألفاظ المفردة قبل الشروع فى معرفة المركبات تقديمٌ إما ضرورى وإما كالضرورى .

وللألفاظ المفردة أحوال أخرى وهى دلالاتها على الأمور الموجودة أحدَ الوجودَيْن اللذين بيّناهما حين عرّفنا موضوع المنطق . ولا ضرورة البتة إلى معرفة تلك ، أعنى فى أن نتعلم صناعة المنطق ، ولا شبه ضرورة ، لا من جهة حال دلالتها على الأشخاص الجزئية ؛ فإن ذلك مما لا ينتفع به فى شىء من العلوم أصلا ، فضلا عن المنطق ، ولا من جهة حال دلالتها على الأنواع ؛ لأن هـــذا أمر لم يعن به أحد فى صناعة المنطق ، وتمت صناعة المنطق دون ذلك ، ولا من جهة حال دلالتها على الأجناس العاليـة ، التى جرت العادة بتسميتها مقولات وإفراد كتاب فى فاتحة علم المنطق لأجلها الذى يسمى قاطيغورياس ؛

(٢) وأن : وإذ سا ، ع ، هـ ، ى || تركب : تتركب ع ، هـ || (٥) ومحمولاتها : ساقطة من سا || نسب : نسبة د ا || (٨) لئلا : ولئلا د || (٩) والأعراض : ساقطة من ن ، هـ || (١١) الرسوم من : الرسوم ومن عا ، م ، هـ ، ى || (١٢) أكثر : أصح سا ، م ، هامش هـ || (١٣) فتقديم : فتقدم هـ || (١٥) دلالاتها : دلالتها : د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى (١٦ — ١٧) ولا ضرورة ... المنطق : ساقطة من سا || حال : ساقطة من عا || (٢٠) ولا من : ومن هـ .

فإنّ المتعلم للمنطق ، إذا انتقل بعد معرفته بما عرفنا من أحوال الألفاظ المفردة ، وعرف الاسم والكلمة ، أمكن أن ينتقل إلى تعلم القضايا وأقسامها ، والقياسات والتحديدات وأصنافها ، ومواد القياسات والحدود البرهانية وغير البرهانية وأجناسها وأنواعها ، وإن لم يخطر بباله أن ههنا مقولات عشرا ، وأنها هي التي تدل عليها أنفسها أو على مايدخل فيها بالألفاظ المفردة .

ولا يعرض من إغفال ذلك خالٍ يُعْتَدّ به ؛ ولا إنْ ظن أحدٌ أنّ هذه المقولات أكثر عددا أو أقل عددا دخله من ذلك وَهْنٌ في المنطق ؛ وليس أن يعلم أنه هل هذه الأمور توصف بالجنسية أوجبُ عليه من أن يعلم أنه هل أمور أخرى توصف بالنوعية ، بل معرفة هذه . أما من جهة كيفية الوجود ، فإلى الفلسفة الأولى ؛ ومعرفتُها من جهة تصور النفس لها ، فإلى حد من العلم الطبيعي يصاقب الفلسفة الأولى ؛ ومعرفة أنها تستحق ألفاظا توقع عليها ، فإلى صناعة اللغويين .

ومعرفة أن الألفاظ المفردة تقع على شيء منها ، من غير تعيين الألفاظ التي تقع عليها ، هي كمعرفة أن الأمور الموجودة لها ألفاظ مفردة موضوعة بالفعل أو في القوة . وليس أنْ يعرف المنطقي ، من حيث هو منطقي ، ذلك فيها أولى من معرفة ذلك في غيرها ؛ فإنه ليس يلزمه ، من حيث هو منطقي ، أن يشتغل بأن يعرف أن الألفاظ المفردة موضوعة لصنف من الأمور ، وهو الكليات العامة ، دون أن يعرف ذلك في صنف من الأمور ، وهي الكليات الخاصة . نعم ههنا شيء واحد وهو أن المتعلم قد ينتفع بهذا التلقين انتفاعا من وجه ، وهو أنه تحصل له إحاطةٌ ما بالأمور ، ويقتدر على إيراد الأمثلة .

(١) المتعلم : العلم م || عرفنا : عرفناه ع ، عا ، ه ، ى || عرف : عرفنا ع || (٣) وأجناسها : أجناسها ه ، ى || (٤) عشرا : عشرة ع || عليها ... فيها : ساقطة من عا || (٦) من : ساقطة من د || (٧) أو أقل عددا : ساقطة من عا || (٩) هذه : هذا ب ، س || (١٠) حد : جزء د ، ع ، ن ، ى || (١٣) في القوة : بالقوة د ا || (١٤) معرفة : معرفته عا ، م ، ن ، عا ، ى || (١٦) هو الكليات العامة : هي الكليات العامة س ، ع ، ه ، ى || أن يعرف : العرف ب || هي : هو سا ، عا ، م ، ن || (١٨) أنه : أن ع | تحصل له : تحصل سا ، ع || يقتدر : اقتدار ع ، ن ، ه ، ى .

وإذا كانت الحدود قد يعرض فيها اختلافٌ باختلاف وقوع المحدودات فى مقولات شتى ؛ كحالِ الشيء الذى من مقولة المضاف مثلا ، فإنه يعرض له أن يحتاج فى تحديده إلى أحوال لا تعرض لما يقع فى مقولة الجوهر. وربما خَص أنواعَ الكمية فى التحديد خواصُّ هى لها دون أنواع الكيفية .

وإذا كانت هذه الأشياء مفهومةً على حيالها ، كان تَعَلُّمُ ذلك سهلا . بعد أن الحاجة إلى إفراد هذا التعليم غير ماسة فى هذا المعنى ؛ فإنه يمكن أن تعلم صناعة التحديد بكمالها من غير أن يحتاج إلى إفراد هذا الفن ، وأن يقال : إن كانت أمور من المضاف فحكمها كذا ، وإن كانت قوى وكيفيات فحكمها كذا . فيجب أن لا تتجاوز هذا القدر بطمعك فى هذا الفن ، وأن تتيقن أنه دخيل فى صناعة المنطق ، وأن تعلم شيئا آخر ، وهو أن واضع هذا الكتاب لم يضعه على سبيل التعليم ، بل على سبيل الوضع والتقليد ؛ فإنه لا سبيل بالبيان المناسب للمنطق إلى أن تعلم ما يعلم فيه بالتحقيق .

ويجب أن تعلم أن كل ما يحاولون به إثبات العدد لهذه العشرة ، وأنه لا علم لها ، وأنه لا تداخل فيها ، وأن لكل واحد منها خاصية كذا ، وأن تسعة منها مخالفة للواحد الأول فى أنه جوهر وهى أعراض ، وما أشبه ذلك فإنها بيانات مجتلبة من صناعات أخرى ومقصر فيها كل التقصير . إذ لا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بالاستقصاء ؛ ولا سبيل إلى الاستقصاء إلا بعد الوصول إلى درجة العلم الذى يسمى فلسفة أولى .

فيجب أن تحقق أنّ الفرض فى هذا الكتاب هو أن تعتقد أن أموراً عشرة هى أجناس عالية تحوى الموجودات ، وعليها تقع الألفاظ المفردة اعتقادا موضوعا مسلّما ، وأن تعلم أن واحدا منها جوهرٌ وأن التسعة الباقية أعراض ، من غير أن يبرهن لك أن التسعة أعراض ، بل يجب أن تقبله قبولا .

---

(١) وإذا : وإن هـ || (٢) المضاف : المضافات عا || (٣) يقع فى : يقع من س || (٥) تعلم : تعليم سا ، عا ، م ، ى ؛ ساقطة من ع || (٨) بطمعك : مطمعك سا (٩) دخيل : دخل س ، م ، هـ || هذا : ساقطة من ب ، سا ، ع ، عا ، ن || (١١) ما يعلم : ساقطة من د || (١٢) يجب : ساقطة من د ، سا || (١٢ — ١٣) وأنه لا تداخل : وأن لاتدخل س ؛ لا تداخل سا ، م ، ن || (١٤) مجتلبة : مختلفة س ، ع ، عا ، هـ || صناعات : صناعة ن ، هـ ، ى || (١٥) بالاستقصاء : باستقصاء س || (١٨) أن تعلم : ساقطة من سا || (١٩) يبرهن : يتبرهن ب || (٢٠) بل يجب : فيجب س .

فلا سبيل إلى أن نبرهن لك الآن أن الكيفيات والكميات أعراضٌ من غير أن نبرهن لك ضرورة ذلك العدد ، بل تقبله قبولا ، ومن غير إن نبرهن لك أن كل واحد منها جنس بالحقيقة ، لا لفظ مشكك ، ولا دال على لازم غير مقوم . فلا سبيل لك ، فى ابتداء التعليم ، أن تعلم مثلا أن الكيفية تقع على الأنواع التى تحتها وقوع الجنس ، وأنها ليست اسما مشتركا أو مشككا أو متواطئا ، ولكنه مقومٌ لماهية ما تحته ؛ وكذلك الكمية . ومن اشتغل بذلك فى هذا الكتاب فقد تكلف ما لا يفى به وسعه . وكذا حال الخواص التى تذكر ، فإنها إنما تذكر ذكرا .

والدليل على أن الحق ما أقوله لك هو أن هذه المباحث قد تُرِكت فى الكتاب الذى هو الأصل . وأيضا فقد اشمأز كافة المنطقيين المحصلين عن أن يكون هذا الكتاب نظرا فى طبائع الموجودات ، بل قالوا : إنه نظر فيها ، من حيثَ هى مَدلول عليها بالألفاظ المفردة . وليست البراهين التى تصحح أن هذه التسعة أعراض غير البراهين التى تدل على أحوال وجودها ؛ ولا يوجد برهان على ذلك فيها ، من حيث هى مدلول عليها بالألفاظ المفردة ؛ وكذلك الحال فى تلك المباحث الأخرى .

فإذا كان بيان هذه الأحوال فيها متعلقا بالنظر من حيث هى موجودة ، لم يكن للاشمئزاز الذى يعتقدونه معنى ؛ بل يكون هذا النظر فيها نظرا من حيث هى موجودة ، ثم من حيث هى مدلول عليها باللفظ ، فيكون قد جمع فيه وَجْهَا النظر .

على أن كل ما ينظر فى أحواله ، من حيث هو موجود ، فقد يُشْعِر مع ذلك بحاله ، من حيث هو مدلول عليه ؛ فإنّ لكل حقيقة من الوجود مطابقة من اللفظ . نعم لو كان لكونها مدلولا عليها خواص لا تتناول صرافة الوجود ، وكان البحث فى هذا الكتاب مقتصرا عليها

---

(١) من : ومن م ، ن ، هـ ، ى || (٢) ضرورة : ضرورية ب ، د ، س ، سا ، ع ، ن ، هـ ، ى || ومن غير : من غير سا || (٣) فلا : ولا م || (٤) وأنها : وأنه عا || (٥) لكنه مقوم : لكنها مقومة د ا || مقوم : ليس مقوما هـ ، ى ؛ مقوم (بفتح الواو المشددة) سا || (٩) المنطقيين : ساقطة من هـ || (١٤) فإذا : وإذا ن || (١٥) فيها : ساقطة من سا || (١٦) فيه : فيها س ، ع ، ن ، هـ ، ى || وجها : وجه س || (١٧) هو موجود : هى موجود عا || (١٩) وكان : فكان : ا م ، ن .

ومنصرفا إليها ، لكان بالحرى أن يظن أن هذا الذى عرفوه من أمر غرض هذه الكتاب ، حتى جردوه نظرا منطقيا ، ليس فلسفة أولى ولا فلسفة طبيعية ، أمرٌ دقيق وإعراج لطيف وفصل غامض .

ولو كانوا يضمون هذه الأمور كلها وضعا على سبيل التسليم ، ويقولون إن هذه جماع الأمور التى عليها تقع الألفاظ المفردة ومنها تؤلف الألفاظ المركبة ، بل هى الأمور التى معانيها فى النفس هى مواد أجزاء المعانى المركبة فى النفس التركيب الذى يتوصل به إلى إدراك المجهولات ، وإن لم يكن هناك لفظ البتة ، لكانوا يقولون أيضا شيئا . وأما إصرارهم على أن هذا بحث منطق ، وأن هذا متعلق بأن ألفاظا لا محالة ، فتكلف بحت ، فلذلك تبلدوا وتحيروا .

وأما نحن فنقول ماقلناه ثم نتبع منهاج القوم وعادتهم ، شئنا أوْ أبينا ، ونقول : إن هذا الكتاب وتقديمه ، مع أنه ليس بكثير النفع ، فإنه ربما ضر فى بادئ الأمر ، فما أكثر من شاهدته قد تشوشت نفسه بسبب قراءته هذا الكتاب ، حتى تخيل منه أمورا لا سبيل إلى تحققها على كنهها فى هذا الكتاب ، فانعقدت له خيالات مصروفة عن الحقيقة ، وانبنت له عليها مذاهبُ وآراء دنست بذلك نفسه ، وانسطر فى لوح عقله ما لا يمحى بانسطار غيره ، وإذا خالطه شوّشَهُ .

---

(١) منصرفا : مصروفا عا || بالحرى : ما حرسا || (٤) التسليم : التعليم عا || (٧) لكانوا : ما كانوا ع || (٨) بأن ألفاظا : بأن لها ألفاظا هـ ، ى ؛ بأن الألفاظ بخ ؛ وجاء أيضا فى بخ هذا التعليق : " أى بأن ههنا بالضرورة ألفاظا لا يستغنى عنها " بتوقيع ز || فتكلف بحت : فتكلف بحث ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى || (١٠) وعادتهم : ساقطة من ن || أو : أم سا || (١١) أنه : ساقطة من م || كذا : ساقطة من حا || (١٢) قراءته : قراءتهم ، هـ || هذا الكتاب : ساقطة من د ؛ كتاب قاطيغورياس ع ، هـ ، ى || (١٣) على : عن س || له : ساقطة من سا || (١٤) دنست : نسبت د || بذلك : + فى د || (١٥) بانسطار : لانسطار هـ ، ى .

[الفصل الثانى]

فصل (ب)

فى الألفاظ المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمشتقة وما يجرى مجراها

إن من الأمور المختلفة المتكثرة ما يشترك فى اسم واحد، وذلك على وجهين: فإنه إما أن يكون على طريق التواطؤ، وإما أن يكون على غير طريق التواطؤ.

وطريق التواطؤ أن يكون الاسم لهـا واحدا وقولُ الجوهر، أعنى حد الذات أو رسمه الذى بحسب مايفهم من ذلك الاسم، واحدا من كل وجه؛ مثـل قولنا الحيوان على الإنسان والفرس والثور، بل على زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الثور؛ فإن جميع ذلك يسمى حيوانا. وإذا أراد أحد أن يحد أو يرسم، وبالجملة أن يأتى بقول الجوهر، أى اللفظ المفصل الدال على معنى الذات فيها كلها، كان رسما أو حدا، فإن القول أعم من كل واحد منهما، وحدَه واحد فيها من كل وجه؛ أى يكون واحدا بالمعنى، وواحدا بالاستحقاق، لا يختلف فيها بالأولى والأحرى، والتقدم والتأخر، والشدة والضعف. ويجب أن تكون هـذه المواطأة فى القول الذى بحسب هذا الاسم؛ فإنه إذا وجد قول آخر يتحد فيه ويتشارك، ولم يكن بحسب هذا الاسم، لم يصر له الاسم مقولا بالتواطؤ.

---

(٣) فى: ساقطة من م || المتواطئة: + والمتشابهة ه || (٤) من: ساقطة من د || إما: ساقطة من س || (٩) وإذا: فإذا د، عا، م، ن، ه، ى || أحد: واحد م، ى || (١٠) فيها كلها: ساقطة من ع || (١١) منهما + كان ه || واحد فيها: واحدا فيها سا، ع، عا، م، ن، ه، ى || وجه: وجوه ع || يكون واحدا: يكون واحد س || وواحدا: وواحد س || (١٢) والأحرى: الأحرى س || (١٣) المواطأة: المواطآت د، ه، || الذى: ساقطة من سا || وجد: + فيه سا || (١٤) فيه: ساقطة من عا || له: + هذا بخ، ع، ه، || مقولا: متقولا س.

ونحن نعنى ههنا بالاسم كل لفظ دال، سواء كان مايُخَصّ باسم الاسم، أو كان مايخص باسم الكلمة، أو الثالث الذى لا يدل إلا بالمشاركة، كما سيأتيك بيانه بعد. فهذا ما يقال على سبيل التواطؤ.

فأما ما ليس على سبيل التواطؤ فإن جميعه قد يقال إنه باتفاق الاسم، وينقسم إلى أقسام ثلاثة: وذلك لأنه إما أن يكون المعنى فيها واحدا فى نفسه، وإن اختلف من جهة أخرى، وإما أن لا يكون واحدا، ولكن يكون بينهما مشابهة ما، وإما أن لا يكون واحداً، ولا يكون أيضا بينهما مشابهة.

والذى يكون المعنى فيها واحدا، ولكن يختلف بعد ذلك، فمثل معنى الوجود: فإنه واحد فى أشياء كثيرة، لكنـــه يختلف فيها؛ فإنه ليس موجودا فيها على صورة واحدة من كل وجه؛ فإنه موجود لبعضها قبل ولبعضها بعد؛ فإن الوجود للجوهر قبل الوجود لسائر ما يتبعه؛ وأيضا فإن الوجود لبعض الجواهر قبله لبعض الجواهر؛ وكذلك الوجود لبعض الأعراض قبله لبعض الأعراض. فهذا طريق التقدم والتأخر.

وكذلك قد يختلف من طريق الأولى والأحرى؛ فإن الوجود لبعض الأشياء من ذاته، ولبعضها من غيره. والموجود بذاته أولى بالوجود من الموجود بغيره، وكل ماهو متقدم بمعنى فهو أولى به، من غير عكس؛ فقد يكون شيئان يشتركان فى معنى من المعانى وليس هو لأحدهما قبل، بل هما فيه معا؛ لكن أحدهما أولى به لأنه أتم فيه وأثبت.

وأما الذى يختلف بالشدة والضعف فذلك إنما يكون فى المعانى التى تقبل الشدة والضعف مثل البياض؛ فلذلك ماليس يقال البياض على الذى فى الثلج والذى فى العاج على التواطؤ المطلق؛

---

(١) ونحن: أعلم أنا د، سا، ع، م، ن، ه، ى || نعنى: لا نعنى ه || يخص (مكررة): يختص ع، ى || ما يخص (الثانية): ساقطة من سا || (٢) الكلمة: الكتابة د || ما: مما د || يقال: نقول ه || (٤) فأما: وأما بخ، س، سا || فإن: فإنه عا || (٥) يكون: ساقطة من س || (٦) بينهما: بينها م || ما: ساقطة من ب، س، ن، ه؛ ما فيه ع، ى || (٧) أيضا: ساقطة من ب، د || مشابهة: + فيه ن، ه || (٨) فمثل: فهو مثل ه، ى || (١١) الجواهر: الجوهر س، ع، عا، ن، ه، ى || (١٢) قبله لبعض الأعراض: ساقطة من ع || (١٤) بذاته: + قد يظن ه؛ + قد يظن فهو ى || كل: إن كل ع، ه، ى || (١٦) فيه: به سا || (١٧) يختلف: + فيه د، ع، م، ن، ه || التى: ساقطة من ن || (١٨) مثل البياض: كالبياض ع || فلذلك ما: فكذلك د؛ فلذلك ى || فى العاج: يقال فى العاج م.

ولا تقال الفلسفة على التى فى المشائين والتى فى الرواقيين على التواطؤ المطلق. وإنما نأتيك بأمثلة مشهورة يجب أن يسامح فيها بعد الوقوف على الغرض .

فما كان المفهوم من اللفظ فيه واحدا إذا جرد ولم يكن واحدا من كل جهة متشابها فى الاشياء المتحدة فى ذلك اللفظ فإنه يسمى اسما مشككا ؛ وربما سمى باسم آخر .

والاسم المشكك قد يكون مطلقا، كما قلنا ؛ وقد يكون بحسب النسبة إلى مبدإ واحد، كقولنا طبي للكتاب وللبضع وللدواء؛ أو إلى غاية واحدة كقولنا صحى للدواء وللرياضة وللفصد؛ وربما كانت بحسب النسبة إلى مبدإ وغاية واحدة، كقولنا لجميع الأشياء إنها إلهية .

وأما الذى لا يكون فيه اتفاق فى قول الجوهر وشرح الاسم، لكن يكون اتفاق فى معنى يتشابه به ، فمثل قولنا الحيوان للفرس ، والحيوان للمصوَّر، والقائمة لرجل الحيوان ، ولما يُقِلُّ السرير، فإنه يسمى تشابه الاسم ، وهو من جملة الاتفاق فى الاسم ؛ فإن المسميات بمثله إنما تتفق فى الاسم ولا تتفق فى قول الجوهر الذى بحسب الاسم ؛ وذلك أنك إذا أتيت بقول الجوهر ، حيث يقال حيوان للفرس ، قلت إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة . ولا تجد هذا القول هو القول الذى تأتى به إذا شرحتَ اسم الحيوان ، من حيث يقال على الصورة فى الحائط ، فإنك تقول شكل صناعى يحاكى به ظاهر صورة الجسم الحساس المتحرك بالإرادة ؛ وكذلك إذا شرحت اسم القائمة فى الحيوان قلت : إنه عضو طبيعى يقوم عليه الحيوان ويمشى به ؛ ولا تجد هذا الرسم فى قائمة السرير ، بل تقول: إنه جسم صناعى مُسْتَدَقٌّ مبان من السرير يقل السرير . ومع ذلك فإنك تجد بين الأمرين

(١) التى : الذى ب ، س ، هـ ، ى || (٣) فيه : فيها ب ، ع ، ن || جهة : وجه دا ، ص ، سا || (٤) المتحدة : المتعددة س || اسما : ساقطة من س || سمى : ساقطة من س || (٦) للبضع : المبضع عا || للدواء : الدواء خ ، عا ، م ، ى || أو إلى : وإلى سا || (٧) النسبة : النسب عا || (٨) يكون : + فيه هـ ، ى || (٩) يتشابه : متشابه خ ، عا || فمثل : فهو مثل هـ ، ى || القائمة : قولنا القائمة ع ، هـ ، ى || والقائمة لرجل الحيوان : ساقطة من ن || الحيوان : الإنسان ص || لما : القائمة لما سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || (١٠) فإنه : فإنها هى هـ ، ى || يسمى : مسمى ع ، م (١١) أنك : لأنك ى || (١٢) الجوهر : الحيوان عا || نفس : ساقطة من سا || (١٤) تقول : + إنه هـ || ظاهر : ساقطة من سا || (١٥) بالإرادة : بإرادة هـ || (١٧) فإنك : فإنا ن .

شبها إما فى شكل وإما فى سائر الأحوال ؛ فيكون ذلك الشبه هو الداعى إلى أن تعطى أحد الأمرين اسم الآخر ، ويكون الاسم فى أحد الأمرين موضوعا وضعا متقدما ، ويكون فى الثانى موضوعا ثانيا . فإذا قيس ذلك الاسم إلى الأمرين جميعا ، سمى بالاسم المتشابه ، وإذا قيس إلى الثانى منهما سمى بالاسم المنقول . وربما كان المعنى المتشابه فيه معنى متقررا بنفسه ، كالذى للحيوان المصور مع الحيوان الطبيعى ؛ وربما كان نسبة ما ؛ كما تقول لطرف الخط مبدأ ، وللعلة مبدأ .

وربما كان هذا الاشتباه اشتباها حقيقيا ، وربما كان اشتباها مجازيا بعيدا ، مثل قولهم كلب للنجم وللكلب الحيوانى ؛ وذلك لأنه لا تشابه بينهما فى أمر حقيقى إلا فى أمر مستعار؛ وذلك لأن النجم رئى كالتابع للصورة التى جعلت كالإنسان ، ثم وجد الكلب أتبع الحيوانات للإنسان فسمى باسمه. فما كان سبيل نقل الاسم إليه هذا السبيل فلا ينبغى أن يجعل فى هذا القسم ، بل هو من القسم الثالث الذى لا اشتراك حقيقيا ولا تشابه فيه ، مثل قولنا عين للبصر وعين للدينار . والسبب فى وقوع هذا الاسم ليس ما ذهب إليه من قال إن الأمور ، لما كانت غير متناهية ، وكانت الألفاظ متناهية ، من حيث تركيبها من حروف متناهية ، وجب أن يكون الاسم الواحد تشترك فيه عدة أمور تلزمه . وليس كذلك ؛ لا من جهة أن الحروف المتناهية قد يمكن أن تتركب منها تركيبات غير متناهية ؛ وذلك لأن هذا الإمكان متعلق بتزيد مقادير ما يركب من الحروف. ثم اللسان والعادة لا تحتمل كل تطويل للتركيبات من الحروف، بل هناك حد تنفر الطباع من استعمال ما هو أطول منه. وإذا كان كذلك ، فقد حصل له لوح التركيب حد محدود وجب له أن يتناهى ما يركب من الحروف؛ ولا لأن غير المتناهى إنما هو فى الأشخاص دون الأنواع على ما يرون. ويقولون : إنه لو كان

---

(١) شكل : الشكل د ، م || (٣) فإذا : وإذا ع || (٤) بالاسم : بالأول د || (٥) وربما : وإنما س || نسبة : بشبه م || (٩) رئى : رأى سا ، م ؛ روى د || ثم : وعا || (١٠) فسمى : فيسمى ه || (١١) القسم : الاسم سا || اشتراك : اشتراكا م || حقيقيا : حقيق د ، ن ه ، ى || (١٢) البصر : البصر عا || للدينار : الدينار عا || (١٣) تركيبها من : تركيبها عن ب ، س ، سا || (١٣ — ١٤) حروف متناهية : الحروف المتناهية ب ، س || (١٤) تلزمه : ساقطة من ع || (١٥) تتركب : تركب ى || (١٦) متعلق : يتعلق د ، س ، م ، ى || لا تحتمل : فلا تحتمل د ، س ، سا ، م ، ى || (١٨) وجب : ووجب ب ، ى || يركب : يتركب ه || (١٩) الأشخاص : + الباطلة ى .

الاشتراك فى الاسم إنما يوجبه غير المتناهى ، لكان يجب أن تكون أسماء الأنواع أيضا لا يقع فيها اشتراك ، فإن هذا البيان مختل ؛ لأن الأنواع قد لا تتناهى من وجه ، كما علمت ؛ ولأن الأشخاص إذا كانت غير متناهية ، فأخذت من حيث هى أمور شاركتها الأنواع ، فصارت الأمور غير متناهية وفيها الأنواع ، وكانت الأنواع من جملة الأمور التى لا تتناهى ؛ والتسمية إنما تقع على الأمور ، من جهة ماهى أمور ، لا من حيث هى أشخاص . فهذان الاعتراضان لا يكشفان ما فى هذا من الغلط ، بل وجه بيان الغلط فى اشتغال من اشتغل بتعايل ذلك من كون الأشياء غير متناهية هو أن الأمور وإن كانت ، من حيث هى أمور غير متناهية ، فإنها ، من حيث يقصدها المسمون بالتسمية ، متناهية ؛ فإن المسمين ليسوا يشرعون فى أن يسموا كل واحد مما لا نهاية له ؛ فإن ذلك لا يخطر ببالهم ؛ فكيف يقصدون التسمية له ؟ بل كل ما قصد تسميته فهو متناه . وقد كان يمكن أن يكون لكل واحد منه اسم مفرد ؛ والدليل على ذلك أنك الآن لو شئت لأفردت لجميع ما وقعت فيه الشركة فى الاسم اسما مفردا ؛ لأن جميع ذلك متناه . فهذا القول إنما يبطل من هذا الوجه ؛ وإن كان يمكن أن يعبر عن هذا القول بعبارة أخرى على وجه من وجوه التكلف .

والتمحل يستمر ؛ إلا أنه يرجع إلى بعض ما نريد أن نعطيه من السبب فى ذلك فنقول : إن السبب فى وقوع هذه الشركة أحد شيئين : إما التشبيهات الاستعارية المجازية كما هى فى لفظة "العين" ؛ فإنه لما كان اسما للبصر ، وكان البصر من فعله المعاينة ، وكانت المعاينة تدل بوجه مّا على الحضور ، والحضور يدل على النقد ، وكان النقد الحقيق هو للدينار ، سمى الدينار لذلك فيما نظن عينا ، أو لأنه عزيز عزّ العين ، أو شىء آخر من هذه الوجوه .

---

(١) يجب أن تكون : ساقطة من عا || أسماء : اسم ب ، م || (٢) لأن : وذلك أن ع ، ه || لأن الأنواع : + أيضا عا ، ه || مختل : مخيل م || علمت : + لا عا || (٤) غير : ساقطة من س || وفيها : وفى م || (٥) حيث هى : جهة ما ع ، عا ، م || (٦) هذا : + القول غ ، ع ، ه ، ى || وجه : جملة وجه ه || (٧) هو : وهو س ؛ هى ع ، ه ، ى || (٨) متناهية : المتناهية د ، م ، ى || (١٠) قصد : قصدوا ع || تسميته : للتسمية له ه ، ى || (١٢) لجميع : الجميع م || جميع : الجميع م || (١٤) وجوه : ساقطة من ب ، س ؛ الوجوه م || (١٥) والتمحل : فالتمحل د || (١٦) ان : بل ه ؛ بل ان ع || شيئين : الشيئين ه || هى : وقع ه ، ى || (١٧) تدل : ساقطة من سا || (١٨) يدل : ساقطة من م ، ى || للدينار : الدينار ع ، عا ، ه ، ى .

وربما كان ذلك على سبيل التذكر والتبرك، أو على سبيل الرجاء؛ وأكثر هذه فى الجزئيات كمن يرغب فى التسمية باسم نبى، أو يسمى ابنه باسم أبيه ليتذكره به. وأما الاتفاقات البخْتية الواقعة فلاختلاف المسمين التسميةَ الأولى؛ كأن بعضهم اتفق له أن أوقع اسم العين على شىء والآخر اتفق له أن أوقعه على غيره؛ فيجوز إذن أن يكون سبب الاتفاق هو اختلاف حال مسميين، أو لاختلاف حال مسم واحد فى زمانين صار فيهما كشخصين .

وهـذا القسم الواقع فيه من الأسباب ماعددناه هو المخصوص باسم اشتراك الاسم؛ ويشارك التشابه بالاسم فى أن الاسم يكون واحداً ومعناه ليس بواحد؛ ولا يرفع اشتراكَ الاسم ولا اتفاقه؛ بل يكون هناك قولٌ واحد متفق واسمٌ واحد متفق كل واحد منهما فى الجميع؛ فإن هذا لايمنع أن يكون القول المُتّفَق فيه ليس بحسب هذا الاسم، مثل أن قائمة السرير وقائمة الحيوان يتفقان فى اسم القائمة، ويتفقان فى أن كل واحد منهما جوهرٌ ذو طول وعرض وعمق. وهذا لايمنع أن يكون اسم القائمة مقولا عليهما بالاشتراك أو التشابه؛ وذلك لأن هذا ليس بحسب اسم القائمة بل بحسب لفظ آخر، وهو الجسم؛ ولا يمنع أن يكون لهذا القول اسمٌ آخر موضوع؛ وليس إذا لم يكن له اسم موضوع دلَّ ذلك على أنه بحسب هذا الاسم الذى هو القائمة .

وقـد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين بالاتفاق و بالتواطؤ معا، مثل الأسود إذا قيل على رجل اسمه أسود وهو أيضا ملون بالسواد، وقيل على القير؛ فإنه إذا أخذ هذا الاسم على أنه اسم شخص الرجل، كان قوله عليه وعلى القير بالاتفاق، وإذا أخذ على أنه اسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ. وقد يكون اللفظ الواحد أيضا مقولا على الشىء الواحد مع شيئين بالاتفاق والتواطؤ، كالعين للبصر مع بصر ومع ينبوع الماء

---

(١) سبيل : ساقطة من سا، م || التذكر : الذكر م || (٢) فى التسمية : لقسمية عا || باسم : فى اسم عا || نبى : شىء سا || ابنه : اسمه ع، عا || باسم أبيه : ساقطة من سا || (٣) فلاختلاف : لاختلاف ن، هـ، ى || المسمين : المسميين م || (٥) مسميين : مسمين عا، د || لاختلاف : اختلاف ع || مسم : مسمى : ع، ن || كشخصين : شخصين د || (٨) بل : أن سا، ع، عا، هـ، ن || (٩) أن يكون : أن لا يكون ب، س، ن || (١٢) هذا : + القول ع، عا، هـ، ى || اسم : لفظ سا، ع، عا، هـ || اسم القائمة : ساقطة من م، ى || لا يمنع : + ذلك ع || لهذا : هذا سا، م، ى || (١٣) آخر : ساقطة من عا || (١٦) القير : المقير هـ || (١٧) بالاتفاق : بالتواطؤ ن .

وقد يكون مقولا على أشياء بأعيانها من جهتين بالتواطؤ والاتفاق ، كما كان اتفق أن دل بالأسود، وهو لفظ واحد، على رجلين يسميان أسودين. والاسم الواحد قد يقال على الشيء الواحد من جهتين قولا بالاشتراك ، مثل الأسود على المسمى بأسود ولونه أسود .

وربما كانت المعانى المختلفة فى شيء واحد اختلافها بالعموم والخصوص ثم يقال عليها اسم واحد فيكون مقولا بالاشتراك، وذلك من حيث يدل على معان مختلفة . ويقع بسبب ذلك غلط كثير ، كما يقال ممكن على غير الممتنع وعلى غير الضرورى .

والأسماء المستعارة والمجازية إذا استقرت فَفُهِمَ منها المعنى صار حكمها حكم المشتركة، إلا أنها تكون كذلك عند من يفهم معناها ، ويجب أن تكون حينئذ من جملة المتشابهات المنقولة. وكما أنها فى دلالتها قبل ذلك كانت مستعارة، كذلك كونها مشتركة قبل ذلك إنما هو بالاستعارة . والكليات كلها ، إلا الجنس والنوع والفصل وحدها ، فإنها تقع على جزئياتها التى تشترك فيها بالسوية وقوعاً بالتواطؤ .

وليس ما يُظَنُّ من أنَّ الجنس والنوع والفصل وحدها هى التى تقع بالتواطؤ دون غيرها بشيء ؛ وذلك لأن التواطؤ لم يكن تواطؤا بسبب كون المعنى ذاتيا، بل بسبب كونه واحدا فى المعنى غير مختلف. وهذه الوحدة قد توجد فيما هو ذاتى، وقد توجد فيما هو عرضى من الخواص والأعراض العامة .

وكما أنَّ للاشياء المتكثرة اعتباراً بحسب الاتفاق فى الاسم الواحد ، فكذلك لها اعتبار بحسب الاختلاف فى الاسم ؛ فإن الأشياء إذا تكثرت بالأسامى لم يَخْل إما أن يكون تكثرها مقارنا لتكثر مفهوماتها فيها فتسمى تلك الأمور متباينةَ الأسماء، كقولهم: حجر وإنسان

---

(١) كما : + لو غ ، ع ، ه ، ى || (٢) قد : ساقطة من عا ، م ، || (٣) من جهتين: ساقطة من ن || بأسود : بالأسود م || أسود: ساقطة من م ، ه || (٤) اختلافها : لاختلافها ع || (٥) معان: + كثيرة ه، ى || (٦) غير : الغير ه ، ى || (٧) إذا : إذ ب || استقرت: استمرت ع|| حكمها : حكمه م || المشتركة : المشتركات ع ، ى || (٨) عند : + فهم ه || (٩) كذلك : وكذلك عا || مشتركة : مشتركا ى ؛ + فيها غ ، ه ، ى || (١٠) جزئياتها : الجزئيات ه || (١٦) وكما : كما س || للاشياء : الأشياء ب ، س || (١٧) إما : ساقطة من س || (١٨) لتكثر : لتكثره د || فتسمى : تسمى د || كقولهم : كقولنا ى .

ونور، وهذه هى التى تختلف بالأسامى وتختلف فى قول الجوهر الذى بحسب تلك الأسامى؛ وإمّا أن يكون التكثر فى الأسامى ومفهوماتها واحدة ، كما يقال: عسل وأَرْى وشهد ، فإن مفهومات هذه كلها واحدة ، فتسمى أسماء مترادفة .

والتباين قد يقع على وجوه ، فيقع فى أشياء مختلفة الموضوعات ، مثل الحجر والفرس؛ وقد يقع فى شىء واحد متفق الموضوع مختلف الاعتبارات ؛ فمن ذلك أن يكون أحد الاسمين له من حيث موضوعه ، والآخر من حيث هو له وصف ، كقولنا : سيف وصارم؛ فإن السيف يدل على ذات الآلة ، والصارم يدل على حِدّتها. ومن ذلك أن يكون كل واحد من الاسمين يدل على وصف خاص مثل الصارم والمهند ؛ فإن الصارم يدل على حدته والمهند على نسبته . ومن ذلك أن يكون أحدهما بسبب وصف ، والآخر بسبب وصف للوصف ، كقولك : ناطق وفصيح ؛ فإن الناطق يدل على وصف ، والفصيح يدل على وصف الوصف .

وفى جملة المتباينات ما يسمى مشتقة ومنسوبة ، وهى التى هى من جهة ما ليس اسمها بواحد ولا معناها واحدًا ، فهى متباينة؛ لكن من حيث أنّ بين الاسمين والمعنيين مشاكلةً مّا لا تبلغ أن تجعلها اسما واحدا أو معنى واحدا ، فهى مشتقة . وليس هذا قسما خامسا يُحوج إلى أن يُشترط فى المتباينات من أنها هى التى تتباين فى جميع الوجوه ، فلا يكون فيها مشاركة فى لفظ ولا معنى ؛ فإن هذا تكلّف ويُحوج إلى زيادة أقسام ؛ بل المشتقة من جملة المتباينة .

والمشتق له الاسم هو الذى لما كانت له نسبة ما ، أى نسبة كانت إلى معنى من المعانى ، سواء كان المعنى موجودا فيه كالفصاحة ، أو له كالمال ، أو موضوعا لعمل من أعماله كالحديد ، فأريد أن يُدَل على وجود هذه النسبة له بلفظ يَدُل على اللفظ الذى

---

(١) قول : أقوال هـ ، ى || (٢) وإما : إما ى || (٣) فتسمى : وتسمى ى || (٤) والتباين : التباين د || فيقع : فيقع م ؛ ويقع س || (٦) والآخر: وللآخر عا || (٧) ومن ذلك : وإما عا || (٨ — ٩) فإن الصارم . . . والمهند : ساقطة من سا || (٩) والمهند : + يدل هـ ، ى || ومن ذلك : وإما عا || (١٠) للوصف : الوصف ب ، ع ، هـ || كقولك : كقولنا : ع || (١٣) واحدا : واحد هـ ، ى || فهى : ساقطة من ب ، سا ، ع ، عا ، م || لكن : ولكن سا || مشاكلة : مشاركة هامش هـ ، ى || (١٤) أو : وعا || (١٥) يشترط فى : يشرط فيه م || تتباين : تباين عا || جميع : ساقطة من ع || (١٦) لفظ : اللفظ د || (٢٠) أعماله : أعمال م .

لذلك المعنى الأول ، ولا يكون هو بعينه ليدل على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب إليه، وليس مباينا له من كل وجه فلا يصلح للإيماء إليه ، خولف بين اللفظين بالشكل والتصريف مخالفةً تدل بالاصطلاح اللغوى على النحو من التعلق الذى بينهما ، فقيل : فصيح أو متمول أو حداد ، أو زيدت فيه زيادة تدل على النسبة ، فقيل : نحوى وقرشى ، أو فُعِل به فِعْلٌ آخر يوجبه اصطلاح لغةٍ دون لغة . ومن شأن هذا اللفظ الذى للثانى أن يقال له إنه مشتقٌ من الأول ، أو منسوبٌ إليه ، كما لو كان مأخوذا بعينه، لقيل منقول بالاشتباه ، كما لو لم يُسَمَّ مَنْ فيه العدلُ عادلا بل سُمّى عدلا أيضا ، لم يكن هذا من جملة ما سموه مشتقا ومنسوبا ، بل من جملة ما يقال باشتباه الاسم واتفاقه ، وكان منقولا من الأول إلى الثانى لا مشتقا .

والمشتق يحتاج إلى اسم موضوعٍ لمعنى ، وإلى شىءٍ آخر له نسبة إلى ذلك المعنى ، وإلى مشاركةٍ لاسم هذا الآخر مع اسم الأول ، وإلى تغييرٍ مّا يلحقه .

ولمفرِّقٍ أن يفرق بين المشتق والمنسوب فيجعل المنسوبَ ما يدل بإلحاق لفظة النسبة بلفظ الشىء ، كالهندى ، ويجعل المشتق ما يدل بتغييرٍ يلحق اللفظ كالمهند . ولليونانية فى الأمرين اصطلاح آخر .

---

(١) معنى : ساقطة من عا || (٢) وليس : ولا ى || من : على ه ، ى || فلا : ولا سا || اللفظين : لفظتين عا ؛ لفظين م || (٣) تدل : ساقطة من س || (٤) زيدت : يزاد د ، م ، ن ، ه ، ى || (٥) يوجبه : يوجه سا || (٦) إنه : ساقطة من سا || منقول : مقوله ، ه ، ى ؛ مقوله د || (٧) من : الموجود س ، ع ، ه ، ى || سمى : يسمى ب || لم : فلم ه ، ى || (١٠) شىء : اسم د ، ن || (١١) لاسم : الاسم م || تغيير : تغير د || (١٢) يدل : يدخل ى || لفظة : لفظ د ، ن ، ى || (١٣) بلفظ : بلفظة م ، ه ، ى || المشتق : المشتق م || بتغيير : من تغيير عا ؛ من جهة تغيير ى ؛ بتعيين ه ، ن ؛ بتعين م .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

فى بيان معنى ما يقال على موضوع أو لا يقال و يوجد فى موضوع أو لا يوجد

أقول أولا إنه ربما أوْجَب استقصاءُ النظر عدولا عن المشهور ؛ فإذا قرع سمعك ذلك فظن خيراً ولا تنقبض بسبب ورود مالم تألفه عليك. واعلم أن العاقل لا يحيد عن المشهور ماوجد عنه محيصا . و بعد ذلك فاعلم أن صفات الأمور على أقسام : لأنه إما أن يكون الموصوف قد استقر ذاته معنى قائما ، ثم إن الصفة التى يوصف بها تلحقه خارجة عنه لحوقَ عارضٍ أو لازمٍ ؛ وإما أن يكون الموصوف أخذ بحيث قد استقر ذاته ، لكن الصفة التى يوصف بها ليست تلحقه لحوق أمرٍ خارج بل هو جزء من قوامه ؛ وإما أن يكون أخذ بحيث لايكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة تلحقه لتقرر ذاته وليست جزءا من ذاته ؛ وإما أن يكون أخذ بحيث لايكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة ليست تلحقه من خارج ، بل هو جزء من وجوده ؛ وإما أن لايكون قد استقر ذاته ، والصفة تلحقه لالنفس ذاته ، بل لحوق لازم لما يقرره أو عارض له أول .

مثال الأول قولك : الإنسان أبيض أو ضحاك .

ومثال الثانى قولك : الإنسان حيوان ؛ فإن الإنسان طبيعة متحصلة لا تحتاج إلى مايقومها، بعد ما هو إنسان . وإن أشكل عليك هذا فخذ مكانه زيدا ؛ ومع ذلك ، فإن الحيوان جزء من ماهيته .

---

(٣) بيان : ساقطة من ب ، س || أو لا يقال : ولا يقال ب ، د ، س || أولا يوجد : ولا يوجد ب ، س ، م || و يوجد فى موضوع أو لا يوجد : و يوجب الموضع أو لا يوجبه ى || (٤) عن : على م || (٥) تألفه عليك : يألفه قلبك م ، ى || (٦) الموصوف : ساقطة من ه || (٧) قد : + أخذ بحيث د ا || (٨) أخذ : واحد م || (١٠) والصفة : بل دا ، ع ، ه ، ى || (١٠ — ١١) والصفة . . . بعد : ساقطة من سا || (١١) هو : + فى ع || (١٤) الإنسان : للانسان م ، ى || (١٥) الإنسان حيوان : حيوان م ، ى || طبيعة : طبيعه ما .

ومثال الثالث الهيولى والصورة؛ فإن الصورة صفة للهيولى خارجة عن ذاتها تتقرر بها ذاتها قائمةً بالفعل، ولولاها لاستحال وجودها، لا على أن الصورةِ لازمِة بعد التقوم، بل مقومة مثبتة، وليست مع ذلك جزءا من الهيولى. وقد فهمْتَ الفصلَ بين هذين.

ومثال الرابع الجوهر للجسم المحمول على الحيوان؛ فإن الجسم مطلقا لايتقرر له وجود محصَّل لايكون بعده إلا العوارض واللواحق الخارجة، بل يحتاج إلى أمور خارجة فصْلية تلحقه وتقوِّمه، والجوهر مع ذلك جزءٌ من ماهيته، أى جزءُ حَدِّه.

ومثال الخامس الهيولى إذا وصفت بالبياض أوالسواد أوالتحيز وما أشبه ذلك، وكذلك الجسم المطلق إذا وُصِف بأنه مستعد للحركة والسكون فى الأين وغير ذلك؛ فإن الهيولى غير متقررة الوجود بنفسها، وكذلك الجسم غير متقرر الوجود فى نفسه؛ وهذه الأحوال ليست مما تقرر هذه أو ذاك، وإن كانت تلزم من بعد كل مايتقرر بما تقرره أوتتبعه وتلحقه. فما كان من هذه الجملة له صفة ليست لاحقةً من خارج لتقوِّمه، بل كان الموصوف متقوما فى ذاته أو غير متقوم، فإنه يسمى موضوعا لتلك الصفة؛ فلا تكون الهيولى موضوعةً للشئ الذى يسمى صورة؛ لأنها صفة خارجية مقوِّمة للهيولى شيئا بالفعل؛ ويكون الإنسان موضوعا للحيوان، لأن الحيوان ليس لاحقا له من الخارج، وإن كان يقومه، بل هو جزء وجودهِ؛ ويكون الجسم موضوعا للبياض، لأنه وإن لم يتقوم بعد، فليس يتقوم إذا تقوم بالبياض، بل إنما يتقوم بأشياء أخرى؛ فهو إذا قيس إلى البياض يكون قد تقوم دونه؛ ويكون البياض موضوعا للون، لأنه ليس يتقوم به على أنه من خارج؛ ويكون جميع ما نسبته إلى الصفة ليست على نسبة شئ إلى الخارج المقوم

(١) الهيولى : الهيولى سا || (٢) بالفعل : بالفصل هـ || التقوم : التقوم م || (٣) مثبتة : ومثبتة د ، ع || فهمت : علمت هـ || (٤) الجسم : المحمول على الجسم والجسم د ، ن || (٥) الخارجة : الخارجية عا || خارجة : ساقطة من ع ، عا ، م ، ى || (٧) أو التحيز : والتحيز د || (٨) وصف : وصفت ب ، هـ || فى الأين : والأين هـ || الهيولى : الأولى دا || (٩) غير متقرر الوجود : ساقطة من هـ || (١٠) من : ساقطة من ب ، س || كل : ساقطة من ع ، عا ، ى || (١٢) متقوم : متقدم م ، ى || (١٣) صورة : صفة م || (١٤) الخارج : خارج ب ، عا ، هـ || يقومه : يقدمه م ، ى .

موضوعا، سواء كانت الصفة مقومة وليست خارجة، أو كانت خارجة وليست مقومة. فيجب أن تفهم من الموضوع ههنا هــذا، وإن كان قد يستعمل فى مواضع أخرى استعمالات غيره.

وفى هذا التفصيل فوائد: أحدها الشعور بهذا الاختلاف؛ والثانى ليكون الموضوع المستعمل فى نسبتى "فى" و"على" المذكورين بعد معنى كالجامع، ثم تفصل النسبة إليهما، أعنى إلى نسبة "فى" وإلى نسبة "على"، وأن يكون بين العرض والصورة فرق، وأن يحتاج إلى أن يقال إن شيئا واحدا قد يكون عرضا وجوهرا؛ وهذه أشياء ستعرفها عن قريب، وتعرف ما فى إغفال هذا الأصل الذى أعطيناك من الخلل.

فنقول: إن الأمر الذى ينسب إلى موضوع تكون نسبته إليه على وجهين: فإنه إمّا أن يكون بحيث يمكن أن يقال إن الموضوع هو كالحيوان الذى يمكن أن يقال إن الإنسان هو، حين يقال إن الإنسان حيوان، ومثل هذا، فهو المحمول على الشئ والمحمول على الموضوع؛ وإما أن لا يكون بحيث يمكن أن يقال إنه هو، بل يقال إن فيه ذلك كالبياض الذى لا يمكن أن يقال لموضوعه، إذا فرض ثوبا أو خشبة، إنه هو، فلا يقال البتة إن الثوب بياض أو الخشبة بياض ولأنه موجود للموضوع، فإما أن يقال: إن الثوب ذو بياض، أو يقال: إن الثوب مبيض أو أبيض. وهذا لا يكون بالحقيقة محمولا بالمعنى على الموضوع كما هو، بل إنما يكون المحمول بالمعنى لفظا مشتقا من لفظه، أو مؤلفا من لفظه ولفظ النسبة، أو يكون حمله بالاشتراك فى الاسم لا فى المعنى؛ ولكن مثل هذا، وإن لم يكن محمولا على الموضوع، فهو لا محالة يكون موجودا فيه. والموضوع، لما يحمل عليه إذا اعتبر مأخوذا بنفسه، من غير إلحاق سُور به، فإنه لا يخلو إما أن يكون كليا أو جزئيا

---

(٤) أحدها: إحداها هـ || والثانى: والثانية هـ || الموضوع: الموضوع عا || نسبتى: نسبة سا || (٥) المذكورين: المذكورتين د، ن || (٦) أعنى: ساقطة من عا، م || يكون: ساقطة من سا || (٨) ما: ساقطة من د || (١١) الإنسان: + هو هـ، ى || فهو: هو م || (١٢) إنه هو بل يقال إن: ساقطة من د، سا، عا، ن، هـ، ى || (١٣) أو خشبة: وخشبة، سا، ن || (١٤) ولأنه: وأنه هـ || (١٥) أبيض: أسود ن || (١٦) لفظا مشتقا: هو لفظ مشتق ى؛ لفظ مشتق عا || مؤلفا: هو مؤلف عا؛ مؤلف ى || (١٧) بالاشتراك ... المعنى: فى الاشتراك بالاسم لا بالمعنى ى || (١٧) فى الاسم: ساقطة من ن.

فإن كان جزئيا فالمحمول عليه إما أن يكون كليا أو جزئيا ، فإن كان جزئيا لم يكن ذلك الجزئى غيره؛ فإنا لجزئيين المتباينين لايحمل أحدهما على الآخر. وإذا كان كذلك لم يكن هو فى الحقيقة موضوعا ومحمولا على نفسه بحسب الطبع ، بل بحسب القول واللسان ، كما تقول : إن زيدا هو أبو القاسم أو هو ابن عمرو، اللهم إلا أن تعنى بابن عمرو معنى يجوز أن يشاركه فيه آخر فيكون كليا. فإن خصصته به، لم يكن ابن عمرو إلا هذا، وهذا هو زيد. وكذلك لو قلت هذا الأبيض هو هذا الكاتب، فإنما تشير إلى موضوع واحد؛ وليس كونه هذا الأبيض أولى بأن يوضع أو يحمل من الآخر، وإن كانت طبيعة الإنسان فيه أولى بأن توضع من طبيعة الكاتب، أعنى المطلقين؛ وأما هذا الكاتب فهو بعينه هذا الإنسان. وإن أخذت أحدهما، من حيث هو هذا الإنسان بلا شرط فوق هذه الإنسانية، وأخذت الآخر بإزائه كذلك أيضا، لم يحمل أحدهما على الآخر؛ فإنه ليس إنسان ما ، من حيث هو هذا الإنسان، هو هذا الكاتب ؛ ولا هذا الكاتب، من حيث هو هذا الكاتب، هو هذا الإنسان؛ أعنى من حيث الاعتباران المختلفان ، إذا وجهت الالتفات فى كل واحد منهما إلى اعتباره الواحد مجردا بشرط أن لاتلتفت إلى شئ آخر. ثم الاعتباران متباينان ؛ ولهذا ليس هذا الكاتب ، من حيث هو هذا الكاتب ، هو هذا الطويل ، من حيث هو هذا الطويل ؛ بل أحدهما مسلوب عن الآخر؛ ولا حمل ولا وضع ، وليس أحدهما موضوعا للآخر ولا مقولا عليه، أى بالإيجاب. وأما إن كان الموضوع كليا ، فإن المحمول عليه بالحقيقة لايكون إلا كليا؛ فإن طبيعة الكلى لاتكون موضوعة بنفسها للشخصية من غير إلحاق سور الجزئى ، وإلا لكانت الطبيعة الكلية تستحق فى طبعها لأن تكون هذا المشار إليه .

وإذا كان الأمر على هذه الصورة فيكون كل مايقال على موضوع يلزمه أن يكون كليا ؛ هذا إن كان كونه على موضوع مفهوما على ما قلناه ، وإن لم يُجعل كذلك ، بل جُعِل

(٢) وإذا : فإذا سا || (٣) تقول : يقال عا || (٤) ابن : ساقطة من سا
(٨) المطلقين : المطلقتين د ، سا || وأما : فأما عا || الكاتب : ساقطة من عا || الإنسان : + الكاتب عا
(١٠) من حيث : ساقطة من م || هو هذا الكاتب : ساقطة من س ، م (١١ — ١٢) الاعتباران المختلفان : الاعتبارين المختلفين ب || (١٢) المختلفان : + فى وجهه م || إذا : وإذا سا || اعتباره الواحد : اعتبار واحد دا ، ع ، ه ، ى || مجردا بشرط : مجرد الشرط م || (١٤) من حيث هو هذا الطويل : ساقطة من د || بل : ساقطة من م (١٥) حمل : + بينها دا || مقولا : محمولا ى || بالإيجاب : بإيجاب ى || (١٧) سور : السور عا ، م ، ن ه || الجزئى : + به عا || (١٨) تستحق : مستحقة ع ، ه ، ى || (١٩) وإذا : وإذ عا || فيكون كل : فكل ع ، ى || (٢٠) إن : إذا ع .

كونه على موضوع دالا على أنه مقول على كثيرين ، كان هذا القول مرادفا لهذا الاسم ، وكان فى ترك اللفظ المشهور، وهو لفظ الكلية ولفظ المقول على كثيرين واختراع هذا اللفظ زيادة شغل لافائدة فيه ؛ وكان تصيير الأمور ، التى تنسب إلى أمور موضوعة لها على قسمين : أمور تقال على موضوعاتها، وأمور توجد فى موضوعاتها تكلفا قد استعمل فيه لفظ الموضوع فى موضع واحد على معنيين غير متفقين ولامتشاكلين متقاربين. وهذا شطط وفضل ؛ بل الأحرى أن نسلك السبيل الذى سلكناه . وليس ولا فى واحد من السبيلين ضرورة ؛ ولو قيل كلى وجزئى لكان فيه كفاية .

فإذ قد تكلف هذا التكلف ، فبالحرى أن نجعل له وجها مفيدا على ما أوردناه فنقول الآن : إن كل ما هو على موضوع بالحقيقة فهو كلى ، وكل كلى فإنه محمول على موضوع ضرورةً ؛ لأن له جزئيات بفعل أو بقوة يقال عليها الكلى هذا القول ؛ وكل موجود فى موضوع فهوالذى يقال له عرض؛ و إذا كان كذلك فكل عرض فهوموجود فى موضوع؛ فإن العرض اسم موضوع لهذا المعنى ؛ ولايلزمنا فى هذه الجهة من الشناعة المنوطة بترادف الاسم مالزم فى الجهة الأخرى التى للكلى ؛ وذلك لأن تلك الجهة إذا أمكن أن يقال فيها ماقيل ، ولم يكن بالترادف ، بقيت هذه الجهة على الترادف ، ولم تلزم الأمور التى كانت تلزم . وذلك لأن الفائدة فى استعمال لفظ الموجود فى موضوع اسما مرادفا للعرض أوقولا مرادفا لاسمه يحصل بسبب القسم الذى فى إيراده غير مرادف فائدة . على أن هذا ليس بالحقيقة اسما مرادفا للعرض بل قولا يشرح اسمه ، إذ يلتفت إلى دلالة جزءٍ جزءٍ منه .

وأما الكلى فإنما يشرح اسمه قولك : "المقول على كثيرين"؛ والمقول على موضوع اسم له معنى يلزمه أن يكون مقولا على كثيرين بالجهة التى أومأنا إليها . وأما الموجود فى موضوع

---

(٢) لفظ الكلية : لفظة الكلية سا ، ه ، ى ؛ لفظة الكل م || ولفظ : ولفظة ه || اختراع : اختلاف ه || (٥) وهذا : فهذا سا || (٦) الأحرى : بالأحرى عا || فى : ساقطة من د ، ن || (٧) لكان : كان ب ، س || (٨) فإذ قد : فإذا ع ، ه ، ى || أوردناه : + لك ه ، ى || (٩) الآن : ساقطة من عا ، م || على موضوع : محمول سا ، م ، ى || (١٠) بقوة : قوة سا ، م ، ه ، ى || (١١) كذلك : ساقطة من د || (١٢) المنوطة : المفرطة ع ؛ المتوسطة م || (١٣ — ١٥) وذلك .. تلزم : ساقطة من س || (١٣) لأن : أن ب || (١٤) بقيت : فبقيت ه || (١٧) يشرح : شرح س || (١٨) والمقول ... كثيرين : ساقطة من م .

فهو قول مرادف لاسم العرض، فإن العرضية ليس معناها إلا أن يكون للشئ وجود فى موضوع ويكون المعنى بالموجود فى الموضوع ما نقرره بعد. و إذ تقرر هذا فنقول: إن ماليس من الأشياء مقولا على موضوع هو الجزئى، و بالعكس، وماليس بموجود فى موضوع فهو الذى نسميه الجوهر.

ثم إن قوما اشترطوا فى المقول على الموضوع أن يكون ذاتيا مقوما للماهية، وفى الموجود فى الموضوع أن يكون عرضيا ، إذ كان العرض عندهم والعرضى شيئا واحدا ، و إن كان كثيرا ما يختلفان ؛ فلم يخطر لهم فى هذا المكان كثرة اختلافهما ببال .

فهؤلاء حكموا بأن الأبيض إذا قيل على هذا الشىء الأبيض لم يكن مقولا على موضوع، بل موجودا فى موضوع ، إذ ظنوا أن الأبيض موجود فى موضوع، إذ ظنوا أن الأبيض عرض ؛ بل جاوزوا هذا إلى أن قالوا : إن الكلى هو المقوم لماهية الشىء ؛ فكأن غيره ليس بكلى . فلنورد لفظ بعض مقدميهم فى تصحيح هذا المعنى ، ولندل على الفضيحة التى فيه ليتضح أن الصواب ما ذهبنا إليه . قال : وإنما قلت إن الكلى هو الذى يحمل على جزئياته عن طريق " ما الشىء " ، وهو الذى يقال على موضوع ، لأنه قد يحمل على الموضوع أشياء على غير هذه الجهة ؛ مثال ذلك أنا نحمل على زيد أنه يمشى ، فنقول : إن زيدا يمشى ؛ لكن معنى يمشى ليس يحمل على زيد على أنه أمر كلى وزيد جزئيه ؛ لأنه ليس يحمل على زيد عند المسألة عنه ما هو ؛ لأنه إن سأل سائل : ماهو زيد ، فأجابه المسؤول : بأنه يمشى ، كان جوابه له خطأ وكذبا ؛ لأن معنى يمشى ليس يدل على ماهية زيد ، بل إنما هو فعل من أفعاله . فانظر إلى هذا المنطق جعل مطلوبه ودعواه أن الكلى هو الذى يُحمل على جزئياته من طريق ما الشىء ، ثم أراد أن يبين هذه الدعوى بجعل بيان ذلك من أن ما يحمل لا من طريق " ما الشىء " لا يكون كليا ؛ وهذا عكس النقيض للمطلوب . ولو كان بَيِّناً أو مسلماً لكان الأول لازما عن كثب . ثم نَصَّ المسألةَ فى جزئى، وهو أنه يمشى وترك الماشى، لأن هذه المغالطة كانت تظهر فى الماشى أكثر، إذ كان الماشى اسما ، وكان يمشى فعلا .

---

(٢) الموجود : الوجود ن || بعد : من بعد ى || و إذ : و إذا ب ، س || ماليس : ساقطة من سا
(٣) هو : فهو ع || وما : ما سا، عا،م || (٤) فى : ساقطة من د || (٧) هذا: ساقطة من س
(٨) موجود . . . الأبيض : ساقطة من ى || (٩) فكأن : وكان سا ، ع ، عا ، ه ، ى ||
(١٠) مقدميهم : + يعنى متى عا || ولندل : لندل س || (١١) قال : قالوا عا || هو الذى : ساقطة من س ||
(١٤) جزئيه : جزئى ى || (١٧) زيد : ناقصة من ن || المنطقى : + كيف ه ||
(٢٠) عن كثب : ساقطة من ى || (٢١) تظهر : تنظر دا || ويجب : بل يجب ه ، ى .

ويجب أن لانضايق فى هذا أيضا ، بل نقول : فلما أراد أنْ يبين أنَّ " يمشى " ليس كليا ، أخذ المطلوب الأول المشكوك فيه مقدمة كبرى فى بيان أنَّ هذا ليس كليا ، فقال : لأن " يمشى " لايدل على ماهيته ، وكل مالا يكون مقولا فى ماهية الشىء فلايكون كليا ، وهـذا هو الأمر الذى انصرف عن المطلوب إلى بيانه على أنه والمطلوب سواء فى الحكم . فإن ظن أن هذا غير المطلوب ، بل يلزم عنه المطلوب ، ومن شأن القياسات أن تأخذ أشياء هى ملزومات المطلوب، إذ كانت أعرف ، فيقال له : لا يخلو إما أن تأخذ هذه المقدمة فى هذا الموضع على أنها بينة، أو تتبين أولا ثم يتبين منها المطلوب . فإن كانت بينة بنفسها . فلا يحتاج إلى تكلف هذه القياسات ، بل يجب أن يؤخذ هذا ، فيقال : لمـا كان ما لا يكون مقولا فى ماهية الشىء لا يكون كليا ، فكُلُّ كلى مقولٌ فى جواب ما هو . ثم دعوى أنها بينة وأبين من أن كل كلى مقولٌ فى جواب ما هو دعوى بعيدةٌ عن المعقول ؛ فإن من يقول: ليس كل كلى مقولا فى جواب ما هو ،يقول مع ذلك: ليس كل، ما ليس مقوْلا فى جواب ما هو فليس بكلى؛وإن كان يحتاج إلى أن تبين هى ليبين منها المطلوب ،فلم أخذت نفسها جزء القياس الذى يبينها ليتبين بها المطلوب ؟ثم هل لإدخال " يمشى " ههنا فائدة إلا أن يحمل ذلك مكان المحمولات على الشىء التى ليست كليـة ؟ فتبين أن المحمولات لا من طريق ما هو لا تكون كلية ، فكيف يكون ذلك بأن يؤخذ أن المحمولات لا من طريق ما هو ليست كلية ؟

وقد أومأ فى هـذا الفصل إلى شىء ولم يفصح به ، وهو أشبه ما قاله فيما يخيل ؛ وهو أن " يمشى " ليس كليا ، لأن زيدا ليس جزئى " يمشى " . فإن قوله : لأن زيدا

---

(٢) كليا : + أن يمشى هـ || (٣) مقولا ف : مقولا على ع || فلا : ولا سا ع || (٦) أن : بأن م || ملزومات : ملزمات ب ، دا ، م ؛ ملتزمات د ، ن || إذ : إذا سا ، م ، ن || (٨) يؤخذ : يوجد ب ، س ؛ تأخذ د || هذا : هذه عا ، م ، هـ ، ى || (٩) مقول : ساقطة من ع (١١) المعقول : القبول ع || ما هو يقول . . . جواب : ساقطة من ع || يقول مع : مقولا فى سا || ليس كل : وليس كل هـ || (١٢) هى : ساقطة من عا || (١٣) منها : منه سا ، ع ، عا ، م || بها : به سا ، عا ، م || (١٤) التى : الذى سا || (١٥) يكون : يبين د ، ع ، عا ، هـ ؛ يكون يتبين س ، سا || يؤخذ : يوجد د ، سا ، ع || أن : بأن ب ، س || ليست : لاتكون د ، ن || (١٧) أومأ : أومأنا سا ، عا ، ن ، هـ || فيما يخيل : بما تخيل عا ، م ، هـ .

ليس جزئى " يمشى " هو مما يسبق إلى الذهن قبوله ، إذ قد سبق إلى الذهن أن زيداً شخصٌ من نوع الإنسان ، والشخص جزئى للنوع، فيسبق إلى الظن أنه جزئى للنوع، ليس جزئيا لغيره ؛ كأن الشيء لا يجوز أن يكون جزئى شيئين .

لكن يجب أن يحصل المفهوم من قولنا إن كذا جزئى كذا، فنقول: إن قولنا كذا جزئى كذا ، معناه أنه أحد ما يوصف بكذا ، فيكون كذا ، لا يلزم أن يوصف ذلك الجزئى به وحده ، فيكون كذا صفةً له ولغيره بفعل أو قوة . فإذا كان الوصف مما يحمل عليه وحده بالفعل والقوة معا ، إن كان كذلك ، لم يكن هو جزئى ذلك الوصف . وأما إذا كان يوصف به هو وغيره وصفاً بمفهوم واحد ، وحدٍّ واحد ، ووصفاً على سبيل أنه هو من غير اشتقاق ، فهو أعم فى الوقوع منه ، وذلك أخص منه ؛ فإن زيدا أخص من " يمشى " " ويمشى " أعم من زيد . فإن زيدا لا يقال إلا على واحد ، و"يمشى" يقال على مايقال له زيد وعلى غيره ؛ فيكون زيد أحد الأمور الجزئية التى يحمل عليها " يمشى " . وإنما نعنى بالجزئى هذا .

وأما أن المحمول العام على زيد وغيره يجب أن يكون أمرا يحمل عليه فى ذاته فهو شرط زائد لزيد على الجزئية وللصفة على الكلية . وقد أجمع الناس على أن الخواص والأعراض كلية؛ ولها، من حيث هى خواص وأعراض ، جزئيات غريبة عنها؛ فإن الضحاك بالقياس إلى هذا الضحاك ، من حيث هو هذا الضحاك ، ليس خاصة ، بل نوع ومقوم لماهيته كما علمت ، بل هو خاصة للإنسان . وجزئيات الضحاك، من حيث هو خاصة، هى أشخاص الإنسان . وأشخاص الناس ، من حيث هى أناس ، فلا تتقوم بالضحاك ؛ فإنه غير داخل فى ماهيتها ؛ وذلك لأنه ليس يقوم ماهيته ، ومع ذلك فهو كلى مقول على كثيرين هى جزئياته ، من حيث هو خاصة .

---

(١) مما يسبق : مما سبق د ، س || قد سبق : قد يسبق سا ، ن || (٣) كأن : فإن ى || (٤) يجب : + علينا جـ || فنقول إن : + معنى هـ || قولنا : + إن عا || (٥) معناه : ساقطة من د || (٦ — ٧) فإذا كان . . . ذلك الوصف : ساقطة من ن || (٦) مما : + لا دا ، ع ، ى || (٨) سبيل : ساقطة من سا || (٩) فى الوقوع : بالوقوع ب ، د ، س، ى || (١١) فيكون : ويكون سا، عا، م، ن || (١٤) للصفة : الصفة عا || (١٥) من حيث : لا من حيث دا ؛ إلا من حيث م || غريبة عنها : عرضية عا || (١٦) نوع ومقوم : نوعا ومقوما د ، ع || (١٩) ماهيتها : ماهياتها دا || ماهيته : ماهوياتها ، ن || (٢٠) من : ومن ن .

ثم إن كان الأبيض للإنسان و " يمشى " لزيد ليس مما يكون مقولا على موضوع ، بل هو عرض ، لم يخل إما أن يكون اسم العرض يقال على العرضى وعلى العرض الحقيق باشتراك بحت ، لا تشكيك ولا تواطؤ فيه ، أولا يكون مقولا بالاشتراك .

فإن كان مقولا باشتراك وجب أن تكون الأقسام بحسب المعانى أكثر من الأقسام التى يوردونها ؛ إذ أصول الأقسام حينئذ تكون ستة : كلى وجزئى وجوهر وعرض ، الذى بأحد المعنيين ، وجوهر وعرض ، الذى هو بمعنى الجوهرى والعرضى ؛ وكل واحد من العرضين قد استعمل فى الأمثلة التى لهم فى هـذا الباب ؛ أعنى قد استعمل هؤلاء المدخلون هذه الشروط الفاسدة. لست أعنى أن أول من علمنا هذا أدخل شيئا من ذلك .

وأما إن كان وقوع العرض عليهما بالتواطؤ ، فليدلَّ على هذا المعنى ؛ لكنهم اتفقوا أن الذى فى موضوع لا يشاركه موضوعه فى الحد والاسم جميعا ، بل ربما يشاركه فى الاسم فقط ، ولا يحمل عليه حده . ثم إذا قلنا لزيد إنه يمشى وإنه أبيض، وطلبنا حد " يمشى "وهو أنه شىء ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قَدَم واعتمادٍ على أخرى، وطلبنا حد الأبيض وهو شىء ملون بلون مُفَرِّق للبصر ، فنجد هذين الحدين كليهما مما يقال على زيد ؛ فإن زيدا كما يقال له يمشى ، كذلك يقال إنه ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قدم واعتماد على أخرى ؛ وكما يقال إنه أبيض ، كذلك يقال إنه جسم ملون بلون مفرق للبصر . فمن البين أن هذا الكلام مما يجب أن لا يلتفت إليه .

ويجب أن تتذكر ههنا ما قيل فى المشاركات والمباينات المتفق منهم على تسليمها إن الخمسة تحمل على تواطؤ وإن الخاصة أيضا تحمل بتواطؤ ، فتعلم أنهم سريعا ما ينسون؛ اللهم إلا أن يقولوا إن المشاركة فى الحد هو أن يكون الحد ليس محمولا فقط ، بل أن يكون

(٢) هو : ساقطة من سا || عرض : عارض ب، س || (٣) بحت : بحيث م || (٥) حينئذ : ساقطة من عا ، ن || وجوهر : وجواهر ن || (٧) العرضين : العرض دا || استعمل : استعمله سا || (٨) لست : ولست ى || (١٠) الاسم : الرسم سا || (١٠) يشاركه : شاركه عا ، ه || (١١) وإنه : أو إنه سا ، عا ، ن ، ه || (١١ — ١٢) وطلبنا . . أخرى : ساقطة من سا || (١٣) كليهما : كلاهما ى || (١٤) له : إنه م || (١٥) قدم : ساقطة من ن || بلون : ساقطة من ب || (١٧) على : وعلى ه || تسليمها : + من ى || (١٨) وإن : فإن عا || أيضا : + إنما دا .

حدا ، فتكون الأجناس الطبيعية لا تشاركها الأنواع فى الحدود بل فى الأسماء فقط ؛ فإن حدود الأجناس ليست حدوداً للأنواع ؛ وأيضا فإن الأشخاص لا حدود لها ، فكيف تشارك الأجناس فى الحدود . فإن تكلفوا شططا آخر وقالوا : إن المشاركة فى الحد هى أن يكون ما هو حد لأحدهما إما حدا للآخر أو جزء حد للآخر، فيكذبهم تصديقهم أن الجنس يشارك الخاصة فى أن الجنس والخاصة تحملان على ما تحتهما بالتواطؤ وبالاسم وبالحد؛ وقد أقروا كلهم بهذا .

فليس إذن معنى المشاركة فى الحد هو هذا ، بل أن يكون ما هو مفهومٌ للاسم وحدٌ أو رسمٌ له يحمل على الشىء الذى يحمل عليه الاسم ؛ فيوصف الشىء بمعنى الاسم كما يسمى بلفظه ، وإن لم يكن ذلك حدا له .

فبهذه الأشياء يتبين أنهم أغفلوا إغفالا كثيرا . ويتبين أن السبب فى ذلك ظنهم أن العرض، الذى هو أحد الخمسة ، هو العرض الذى نتكلم فيه فى هذا الكتاب . بل قد يتبين بذلك أن كل معنى عام يقال على أكثر من واحد ، كيف قيل ، فهو كلى ؛ والمعنى الخاص جزئى ؛ وأن العرض الذى يقابل الجوهر هو الذى سنحده ؛ وأن الأمور : إما مقولة له على موضوع ، غير موجودة فى موضوع ، وهى كليات أشياء هى جواهر ؛ فلأنها كليات ، فهى تقال " على " ؛ ولأنها جواهر ، فلا توجد " فى " ؛ وإما موجودة فى موضوع غير مقولة على موضوع وهى جزئيات الأعراض، فإنها، لأنها أعراض، موجودة " فى " ، ولأنها جزئية، ليست " على " ؛ وإما مقولة على موضوع، موجودة فى موضوع، وهى كليات الأعراض، فإنها، بالقياس إلى جزئياتها ، كالبياض الكلى بالقياس إلى بياض ما مقولة على موضوع ؛ ولأنها أعراض فهى موجودة فى موضوع ؛ وإما لا مقولة "على" ولا موجودة "فى"، وهى جزئيات الجواهر، كزيد وعمرو وهذه المادة وهذه الصورة وهذه النفس؛ ولأنها جواهر، ليست موجودةً فى موضوع؛ ولأنها جزئية، ليست مقولةً على موضوع.

---

(١) فقط : ساقطة من سا ، عا ، م ، ن || (٢) ليست حدودا : ساقطة من سا || (٣) هى : هو ب || (٤) حد للآخر: ساقطة من م || (٥) فى أن : فى م || (٦) بهذا : بذلك ن || (٧ — ٨) وحد أو رسم : وحدا ورسما ب ؛ حدا ورسما ه || (١٠) فبهذه : فهذه دا || (١٠) ويتبين : وبين سا ، م || (١٣) وأن : وأما س ، ى || (١٥) كليات : كلية سا ، عا ، م ، ن ، ى || فهى : وهى م || فلا توجد : ساقطة من س || (١٦) فإنها : ساقطة من ن || (٢٠) وهى : فهى عا ، ه || (٢١) ولأنها : فلأنها سا ، م ، ن ، ه ، ى .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

فى شرح حد العرض وهو أنه موجود فى موضوع

فلنبين الآن معنى قولنا الموجود فى موضوع. فقد رسم أنه: "الموجود فى شىء لا كجزء منه، ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه". فقولنا إنه الموجود فى شىء يقع على أشياء كثيرة: على بعضها بالتواطؤ، وعلى بعضها بالتشكيك، وعلى بعضها بالاشتباه. وليس وقوعه على جميع تلك الأشياء وقوع لفظ متواطىء، ولا وقوع لفظ مشكك، بل وقوع لفظ مشترك، أعنى إذا قيس إلى جميعها؛ ولا هـذا البيان المبنى عليه بيان حَدِّىٌّ ولا رسمٌ حقيق؛ بل هو نوع من البيان المحالِ به على الاسم، كما يبين اسمٌ باسم أشهر وأعرف.

ومأخذ ذلك هو أن الجمهور يعرفون أشياء يقال لهـا إنها فى شىء؛ فيريد الآتى بهذا البيان أن يقول: إن هذا العرض هو الكائن فى الموضوع وإن كونه فى الموضوع ليس كذا من الكون فى شىء ولا كذا حتى يزول الاشتراك فى الاسم؛ فيبقى معنى واحد ينبه عليه بالمثال، بعد أن أزيلت الشبهة التى من اشتراك الاسم. فإن إزالةَ الشُّبَهِ باشتراك الاسم قد يمكن على نحوين: أحدهما أن يؤتى بالحد المراد بالاسم، أو يؤتى بالرسم؛ والثانى أن تنفى المعانى الداخلة تحت اشتراك الاسم حتى يدل على الباقى، لا من ذاته، ولكن بسلب ما ليس له. فقوله: " الموجود فى شىء " يفرق بين حال العرض وبين حال الكل

(٣) موجود: الموجود ى || (٤) لا: ساقطة من م || (٤ — ٥) لا بكجزء... شىء: ساقطة من د || (٥) الموجود: موجود ع، م، ن || (٦) وعلى بعضها بالتشكيك: ساقطة من ع || على جميع: فى جميع سا، عا، م، ن || (٨) جميعها: بمجموعها س || ولا: ولأن د || رسم: رسمى د، دا، ع، ن، ى || (٩) به: فيه د || باسم: اسم د || أشهر: + منه ى || (١٠) إنها: + هى سا || (١١) وإن كونه فى الموضوع: ساقطة من سا || (١٣) فإن ... الاسم: ساقطة من ب و س || الشبه: الشبهة ن || (١٤) المراد: + به ع || بالاسم: به بخ || (١٥) تنفى: تبق د، تبقا م || (١٦) بسلب: بسبب بخ، د، س، عا، م || ليس: + هو ى || له: + هو ع.

فى الأجزاء ؛ فإنّ للكل صورة تمامية لا توجد قائمة بنفسها ، ولكن فى أجزائها بجملتها ، لا فى واحدٍ واحدٍ منها ، فإن العَشرية كليةً ما ولا توجد حاصلةً فى واحدٍ واحدٍ ، بل فى الأجزاء كلها ؛ فإنها ، إذا توافت واجتمعت ، حصلت حينئذ صورة العشرية . ويتضح لك هذا على كنهه من الفلسفة الأولى . فإذا قيل "الموجود فى شىء" فقد زالت مشابهة العرض للكلية .

ولقائل أن يقول : إن الإضافات كالمماسة وكالمؤاخاة وغير ذلك إنما توجد فى شيئين لا فى شىء واحد ، فيكون جوابه ما نقوله فى موضعه من تعريفنا المضاف .

ولقائل أن يقول : إن الزمان عندكم عرض وليس فى شىء ، فيكون جوابه : إنه فى شىء ؛ وبيانه فى العلم الطبيعى .

ولقائل أن يقول : إن المكان أيضا عرض وليس فى المتمكن ، فيكون جوابه : إنه فى شىء آخر ؛ وبيانه أيضا فى العلم الطبيعى . فإن المنطق لا يفى ببيان ذلك ؛ بل يجب أن ينبه حتى لا يحسب أن هذه المقدمة ، وهى أن الزمان ليس فى شىء ، مسلمة ؛ وكذلك غيرها .

ولقائل أن يقول : إن الكل ، وإن كان قد يكون جوهرا ، فإنّ الكليةَ هى فى أشياء وهى عرض ؛ لأن الكلية ، وهى مثل العَشرية وغيرها ، لا تعدّ عندكم جواهر ، بل هى أعراض ، وليس وجودها فى شىء واحد ؛ فيقال : إنه ليس يمنع أن يكون الموضوع الأول للعرض مؤلفاً من أشياء كثيرة تكون بجملتها قد صارت موضوعا للعرض ؛ وتكون تلك الجملة هى الموضوع لذلك العرض ، من حيث هو جملة ، وتكون ، من حيث هى جملة ، شيئا واحدا . فإن كانت الكلية عرضا ولها موضوع ، فالموضوع الذى يحملها

(١) للكل : الكل سا ، ع ، عا ، م ، ن || (٢) واحد واحد : واحد ه || ما : ساقطة من عا || ولا : لا ع || واحد واحد : واحد عا || (٣) توافت : توافقت دا || (٤) قيل : مثل س || (٦) كالمؤاخاة : المؤاخاة عا || (٧) تعريفنا : تعريف ع || (٨) فيكون جوابه : جوابه ب ، س || (١٠) فيكون جوابه : فنقول عا ؛ فيكون أيضا جوابه ن || (١٢) مسلمة : مسلم د ، دا ، ع (١٤) قد : أن ع || (١٦) وليس : ثم ليس ع ، ه ، ى || (١٧) موضوعا : ساقطة من ى || (١٨) هى : هو ه || هو : هى ع ، ن || (١٨—١٩) وتكون، . . . جملة : ساقطة من د || (١٩) يحملها : يحمله سا ، ع ، عا ، م .

ليس موضوعا لها ، من حيث هو أشياء ، حتى يكون كل واحد منها في ذلك العرض ، بل من حيث هناك حاصل من اجتماعها، وإنما يمنع من أن يكون العرض في أشياء على أن يكون الواحد منه عرضا في كل واحد منها .

فإن قال قائل: فلم لم يكن جوابكم في وجود الكل في الأجزاء هذا الجواب ؟ ولم احتجتم أن تفصلوا بين العرض وبين الكل بأن الكل في أشياء ، إذ ليس الكل في واحد واحد منها ، بل في الجملة ، وتلك الجملة واحدة ، من حيث هي جملة ؟ فنقول : إن الكل ليس يجوز أن يقال إنه في جملة الأجزاء ، لأنه نفسه جملة الأجزاء ، فلا يكون مجموع الأجزاء شيئا دون الكل ؛ فكيف يكون الكل في نفسه ؟ وأما الكلية فهي التي يقال فيها ذلك ، وهي حال هذه الجملة ، من حيث هي جملة . وبالحقيقة فإن قول القائل "إن الكل في الأجزاء" قول مجازي، ومعناه أن وجود الكلية التي بها الكل هو ما هو في الأجزاء، كأن الأجزاء أشياء يعرض لها هيئة ما يكون منها الكل ، وتلك الهيئة هي الكلية ، وتلك الهيئة عرض جامع، والكل هو المؤلف من تلك الهيئة والأفراد؛ فيكون بالعرض ما يقال للكل إنه في الأجزاء، أي كليته في الأجزاء وقوامه في الأجزاء. وبالحرى أن لا تحتاج أن نشتغل بهذا الفرق كل الاشتغال إلا لما يقع من الالتباس في بادئ الأمر بين المستعمل بالحقيقة وبين المجازي .

وفي أمثال هذه المواضع فقد يحسن أن تعرف الفرق أيضا بين الحقيقي وبين المجازي الذي ربما لم تعرف في بادئ الأمر أنه مجازي . ويشبه أن لا تكون بنا حاجة داعية إلى هذا الفرق .

وأظن أن الراسم الأول لم يذهب ذهنه إلى شيء في أمر هذا الفرق ، بل اخترعه المتكلفون . فيكون الوجه المتكلف لهذا الفرق هو أنه إذا قيل للكل إنه في أمر ، فإنما يقال إنه في أشياء ؛ وإن كان هو بالحقيقة لا في شيء ولا في أشياء منها .

---

(١) منها : منه ع ؛ منهما م || (٤) فلم : فلو د || (٦) منها : منهما ع || (٧) فلا : ولا ع || (١٠) أن : ساقطة من عا || هو في : هي في ه || (١٠ — ١١) كأن الأجزاء : كالأجزاء س || (١١ — ١٢) وتلك الهيئة عرض : وتلك عرض س || (١٢) للكل : ساقطة من عا || (١٣) تحتاج : + إلى ه ، ى ؛ + في دا || (١٥) فقد : وقد د ؛ قد ن ، ه || (١٦) ربما : إنما س || ويشبه : بل يشبه بخ ، س || حاجة : + ضرورية ه || (١٨) الراسم : الرسم ن || في : من ، ه ، ى || (١٩) الوجه المتكلف : وجه التكلف م ؛ الوجه للتكلف ه || هو أنه : وهو س ؛ ساقطة من ع || (٢٠) هو : ساقطة من س ، سا || ولا في أشياء : ولا أشياء ع ، عا ، ن ، ه .

وأما العرضُ فإنما هو عرضٌ ، لأنه فى شىء ؛ فإن اتفق أن كان بوجهٍ مَّا فى أشياء ، فليس هو عرضا من أجل ذلك ، بل من أجل أنه فى شىء ، إما بمجوعها أو غير ذلك

وأما الكل فإن كونه كلا إنما هو بحسب ما يقال مجازا إنه فى أشياء لا فى شىء .

فهذا وجه بيان هذا الفرق. وما أراه يحتاج إليه ؛ وإن احتيج إلى ذلك ، كان فرقا أيضا بين وجود العرض فى الموضوع ،وبين وجود الجنس فى الأنواع، من حيث العموم، ووجودِ النوع فى الأشخاص ، وبالجملة بينه وبين وجود الكلى فى الجزئيات ، من حيث هو كلى .

وإذا عنينا بقولنا "الموجود فى شىء" ، أى فى شىء متحصل القوام بنفسه، قد تمت شيئيته دون ما يوجد فيه ، أو يتم دونها فلا يقومه ما يحله ، كان فرقا بين حال العرض فى الموضوع وحال الصورة فى المادة ؛ فإن الصورة هى الأمر الذى يجعل محله موجودا بالفعل ؛ ومحله ليس بنفسه شيئا بالفعل إلا بالصورة .

وقوله : "لا كجزء منه" يفرق بين ذلك وبين وجود الجزء فى الكل وبين وجود طبيعة الجنس فى طبيعة النوع الواحد ، من حيث هما طبيعتان ، وبين وجود عمومية النوع فى عمومية الجنس ، من حيث هما عامان ؛ وبالجملة يفرق بين حال العرض فى الموضوع وبين حال الجزئى فى الكلى الذى من هذه الجهة يقال للجزئى إنه فى الكلى ؛ وكذلك يفرق بينه وبين وجود المادة فى المركب والصورة فى المركب .

وقوله : "ولا يمكن قوامه مفارقا له" يفرق بين كون العرض فى موضوعه وكون الشىء فى الزمان ؛ لأن الشىء فى أى زمان فَرَضْتَهَ يمكنك أن تجعله مفارقا له إلى زمان آخر . ولا كذلك حال العرض فى موضوعه .

---

(١) فإنما : وإنما م ، ن ، ى (٢) بل : ساقطة من س || من أجل : لأجل هـ ، ى || (٤) إليه وإن احتيج : ساقطة من ن || كان : ساقطة من ع || (٥) العرض . . . وجود : ساقطة من ن || فى الموضوع : ساقطة من ى || (٦) بينه وبين وجود : ساقطة من د ، سا ، ن || (٨) بقولنا : بقوله ى || قد : فقد ع ، ن ؛ وقد هـ || (٩) دون . . . دونها : ساقطة من عا || فيه : فيها ع || أو يتم دونها : ساقطة من د ، سا ، ن || (١٣) عمومية : طبيعة د ، ن || (١٤) عامان : عامتان ع || (١٧) مفارقا له : من دون ما هو فيه ص ٢٨ .

وكذلك الشيء فى المكان ؛ فإن كونه فى المكان لا يوجب أن يكون هو بحيث لا يقوم دون المكان ؛ فإنه ، لا من حيث هو ذو مكان ، ولا من حيث ذلك مكان ، يلزم أن لا يفارق ذو المكان المكانَ ؛ بل إنْ كان ولابد، فلسبب آخر . وكون العرض فى موضوع ، يوجب ذلك ، من حيث هذا موضوع ، وذلك عرض .

وكذلك كون الشيء فى الغاية ؛ فإنّ كون الشيء فى الغاية قد يفارق الغاية ، كالإنسان فى السعادة ، والبدن فى الصحة ، والسايس فى السياسة .

وكذلك كون الجوهر فى العرض ؛ فإنّ الجوهرَ يفارق العرض و يصح له دونه قوام.

وكذلك المادة، من حيث لها معنى المادة، لا يمتنع عليها أن تفارق الصورة إلى أخرى .

وطبيعة الجنس قد توجد مفارِقةٍ لطبيعة النوع فى نوع آخر . على أنّ فى مثل هذا نظراً ليس يفى به المنطق .

لكن الشكوك على هذا كثيرة ، ولنذكرها ولنحلها حلا . من ذلك أن الشيء يقال إنه فى الزمان المطلق ولا يفارق الزمان المطلق ؛ وأن الشيء يقال له إنه في المكان المطلق ، ولا يفارق المكان المطلق ؛ والجوهر يقال إنه فى العرض المطلق كذلك ، ولا يفارق العرض المطلق . و بعض الأجسام لا يصح لها أن توجد إلا فى المكان الذى هى فيه وليست أعراضا ، كالقمر فى فلكه . و بعض المواد لا تفارق الصورة التى لها إلى أخرى كمادة الفلك ، وليست أعراضا . ولا شيءَ من الصورة يصح أن يفارق المادة .

وقد قلتم : ليس كون الصورة فى المادة كون الشيء فى موضوع ؛ فنقول أولا : إن معنى قولنا : ولا يمكن مفارقته لما هو فيه، أن أى موجود معيّن منه أخذته فى الشيء المتعين الذى

---

(٢) ذلك مكان يلزم : ذلك يلزم س || (٣) ذو المكان المكان : ذلك المكان م ؛ ذا المكان سا ، عا ، ى || بل : + المكان سا || لابد : + ذلك ى || (٥) كون الشى فى الغاية : فإن الشىء الذى فى الغاية سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٨) حيث : + هى ع || (١٠) ليس : لا س || (١١) لكن : ولكن ى || ولنذكرها : لنذكرها ع || لنحلها : لنجعل لها ع || يقال : + له سا || (١٢) ولا : لا ع || ولا . . المطلق : ساقطة من ن || (١٣) ولا : كذلك ه || المكان المطلق : المكان م || يفارق العرض : + العرض د || (١٤) الذى : التى ى || هى : هو سا ، عا || (١٦) شىء : شىٔا ع || (١٧) موضوع : موضع م || (١٨) ولا : لان || فيه هو : فيه م || معين : متعين هامش ه || أخذته : أخذ فيه د .

هو فيه موجود لم يجز مفارقته لذلك المعين، بل علة قوامه هي أنه فيه ، لا أن يكون ذلك أمرا لزمه بعد تقوّمه بالفعل . ولأجل هذا ما خُصّ العرض باسم الموجود فى الموضوع ؛ إذ هو اعتبار الوجود ، وخُصّ الآخر بلفظ القول على الموضوع ؛ إذ الكلى إنما يكون موجودا فى اللفظ أو فى التصوّر ؛ وكلاهما قول . فهذا غرضنا فيما نقوله ؛ فتزول شبهة المكان والزمان والعرض المطلقات لأجل ما اشترطناه من التعيين .

ومن جهة أن الشىء إنما يكون فى المطلقات بحسب الوهم، وكلامنا بحسب الوجود؛ وليس فى الوجود، كما تعلم، إلا أعيانٌ موجودة فى أعيانٍ كلها شخصية، وكلامنا فى نحو وجودها الذى لها، لا فى نحو التوهم. ولو اعتبرنا نحوَ التوهم، لم يبعد أن نجعل كثيرا من الأعراض مفارقةً للموضوعات فى التوهم . وأما القمر فى فلكه فذلك أمرٌ لزمه من خارج لزوما ، لا أنّ علة وجود القمر ، من حيث هى طبيعة القَمَرِيّة ، كونه فى مكانه . ولذلك يصح أن يُفرض للقمر جزءٌ بوجهٍ ما ؛ لأن كل جسم يصح أن يفرض له جزء بوجهٍ ما ، وما يفرض من أجزائه يكون غير موصوف بأنه يكون فى مكان الكل أو فى مكانٍ البتة . تعلم هذا فى علم الطبيعة ؛ ومع هذا، فليس ذلك لأنه فى المكان حتى يوجب كونه فى المكان أن لا يفارق المكان ؛ بل إنما يوجب ذلك فيه شىء غير كونه فى المكان .

وأما العرض فإنما ذلك له لأنه فى موضوع .

وأما الصورة التى فى المادة، فإنها ليست المادة علة قوامها عند الفلاسفة المحصلين، بل علة الصورة شىء هو أيضا علة المادة، لكنها كذلك بتوسط الصورة؛ ويلزم الصورة أن تكون ذاتها ملاقيةً لما تقوّمه موجودا بالفعل .

---

(١) أنه فيه : أنه فيها ن || ذلك : ساقطة من ع || (٢) لزمه : + لزوما ع ، ه ، ى || لأجل هذا : لهذا س || (٤) قول : قولان ع ، عا ، ه ، ى || فتزول : + به ع ، ى || (٥) من التعيين : ساقطة من م || (٦) جهة : + بعد ى || الوهم : التوهم د ، ن || (٧) وليس : ليس د ؛ فليس ن || (١٠) لا أن : لأن ع ، م || القمر : القمرية ى || هى : هوى || القمرية : + هى علة ع ، عا ، ى || (١١) لأن كل . . . بوجه ما : ساقطة من سا || له جزء بوجه : له جزء لوجه د || (١٢) يفرض : عرض م || بأنه يكون فى : بأنه فى ه ، ى || (١٣) مع هذا : مع ذلك ى || (١٥) أما العرض : أما فى العرض س ، ه || (١٦) المحصلين : المحصلة ى || (١٧) الصورة : كل الصورة عا || المادة : + وهو الكون فى المحل والحامل هيئة له سواء كان ذلك المحل مادة أو موضوعا ؛ فان اسم العرض لا يبعد أن يقال على الأمرين لولا يتفقان فيه ى [وهذا وارد هنا بعد فى ص ٣٥ س ٤ — ٥] .

قال قوم : إن الفرق بين وجود الصورة فى المادة و بين وجود العرض فى الموضوع أن الصورة تكون جزءا من المركب، وأما العرض فلاهو جزءٌ من الموضوع ولا من المركب. وصاروا من هذا إلى أن قال قوم : إنك إن لم تقس الصورة إلى المركب، بل إلى القابل، كانت عرضا ؛ و إن قست العرض إلى الحاصل منه ومن الموضوع كان صورة .

وهذا كلام ردىء جدا مشوّش . وذلك لأن الرسم المقدم لم يُشترط فيه أن العرض لا يكون جزءا من شيء البتة ، ولا فيه أن يكون جزءا من المركب، بل فيه أن لايكون جزءا من الموضوع ، حين قيل إنه لا بجزء منه ، أى من الموضوع ، أى من الذى هو عرض فيه . فليكن هذا فرقا بين وجود العرض فى الموضوع ، وبين وجود الصورة فى المركب .

وليس المطلوب هذا ؛ بل المطلوب هو الفرق بين وجود العرض فى الموضوع ووجود الصورة فى المادة ، الذى هو اعتبار غير اعتبار وجود الصورة فى المركب منها ومن المادة. فلو كان قيل فى الرسم إن العرض موجود فى شيء لا بجزء من شيء البتة ، لكان الأمر على ما يقولونه ؛ ولو كان مع ذلك لايكون العرض جزءا من شيء البتة ، لا من الموضوع ولا من المركب، وكانت الصورة جزءا من أحدهما، وهو المركب، وليست جزءا من المادة، لكان ربما فرق هذا القول ؛ ولكن ليس يفهم ذلك من قولنا : موجود فى شيء لايجزء منه ، و إنما يفهم من هذا القول إنه لا يكون جزءا من الشيء الذى هو موجود فيه وجود الشيء فى محله ؛ و إذ ليس ذلك مقولا ، وليس أيضا حقا ، فما ذهبوا إليه هذيان .

و إنما لم يكن ذلك حقا، لأن الأعراض قد تكون أجزاء من مركبات منها ومن الجواهر؛ فقد يحدث من تركيب جوهر وعرض معنى مركبٌ منهما ، كل واحد منهما جزء منه ، كالكرسى من الخشب ومن عارض فيه ، والخشب موضوع له بالحقيقة ليس بمادة ؛ وكالتقعير فإنه يحدث منه ومن الأنف شيء وهو الأفطس. فإذن هذا الاعتبار رديء فاسد.

---

(٢) ولا من المركب : ولا من المتكثر ع || (٣) بل : بله ن || (٤) كانت : كان سا ، عا ، م ، هـ ، ى || كان : كانت ع ، ى || (٥) يشترط : يشرط ع || (٦) أن لا : أنه لا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى || (٨) فليكن : ومع ذلك فليكن هـ || و بين وجود : ووجود ع || (٩) وليس : فليس من || المطلوب : الموضوع هـ || ووجود : و بين وجود دا ، هـ ، ى || (١١) لا بجزء من شيء : ساقطة من م || (١٢) يقولونه : تقوله ع ، عا ، م || جزءا من شيء : جزء شيء سا ، م ، ن || (١٦) وإذ : فإذ عا ، هـ ، ى ؛ إذ ع || إليه ساقطة من عا || (١٧) ذلك : ساقطة من سا ، ع ، عا ، م ، ن || (١٩) له : ساقطة من م ، ن .

وههنا شيء يجب أن تميل إليه كل الميل ؛ وهو أنه يشبه أن يكون هذا الرسم الذى رسم به العرض لم يعن فيه بعرض ما ، إذا تغلغل الإنسان فى الفلسفة ، شعر به و بالفرق بينه و بين الصورة ، بل عنى به معنى أعم من معنى هذا العرض، وهو المعنى الذى يعم هذا العرض والصورة ، وهو الكون فى المحل، والحاصل هيئة له ، سواء أكان ذلك المحل مادة أم موضوعا . فإن اسم العرض لايبعد أن يقال على الأمرين قولا يتفقان فيه وفى مفهومه بوجه ؛ ولكن هذا الاشتباه ليس أمرا لا محيد عنه ولا محيص . وأما أمر المادة الكائنة فى صورة، لا تفارق المادة تلك الصورة إلى غيرها، فهو أمر مشكل؛ وكأنه يعيب هذا الرسم وينقضه ، إذ يجعله عاما لهذه المادة والعرض ؛ ومع ذلك فإن المادة يقال إنها فى هذه الصورة بتلك الشرائط الأخرى ، فيشبه أن يكون من الوجوه التى يُجاب بها عن هـذا ، ويكون جوابا عن أشياء أخرى أيضا ، أن هـذا الكتاب إنما يخاطب به الجمهور ؛ فإن المبتدئ يعد فى درجة الجمهور ، وهذا الرسم مبنى على لفظ متعارف ؛ وإنما تفسر أحواله بحسب اللفظ .

ثم التعارف المشهور فى استعمال لفظة "فى" ليس يتناول نسبة الصورة إلى المادة، ولا المادة إلى الصورة ، بل يتناول نسبة الجواهر إلى الأعراض ، كقولهم : زيد فى راحة؛ ونسبة الأعراض إلى الجواهر ، كقولهم : البياض فى جسم ؛ مع أمور أخرى جرى التعارف بها ، كالشىء فى الزمان والمكان والإناء ، والجزء فى الكل، وما جرى ذلك المجرى . وإن الفرق إذا حصل ، باستثناء هذه الوجوه المشهورة ، لم يبق فى المشهور شىء يقال إنه فى شىء غير العرض، حتى يسبقَ إلى ظن المتعلم أنّ ذلك الوجودَ وجودُ العرض فى الجوهر، ولا يكون .

فقد أخبرنا أن هذا التعريف بحسب اللفظ ، ليس بحسب معنى جامع ؛ وضع عاما ثم ألحق به فصول ؛ وإذا كان بحسب اللفظ وتفصيله ، وعلى نحو ما أخبرنا به ، لم يبعد

(٤) الحاصل : الحامل م ، هـ ، ى || له : ساقطة من سا || (٦) أمر : ساقطة من عا || (٧) فهو : فى س || كأنه يعيب : ساقطة من ن || (٨) وينقضه اذ يجعله : ساقطة من عا || ينقضه : ينقصه د || إذ : أن ع || (٩) بها : عنها هـ || (١٠) به : ساقطة من د ، هـ || (١١) درجة : زمرة ب ، س ، هـ || تفسر : تعتبر س || (١٢) اللفظ : التعارف س || (١٣) التعارف : المتعارف د || (١٤) بل : وإن كانت ع ، هـ || (١٦) كالشىء : الشىء م || (١٧) باستثناء : باشتباه ع ، عا ؛ ما استثنيناها || (١٨) يسبق : سبق ع || (٢٠) فقد أخبرنا : فقد أجزنا عا ؛ هذا عربا ع || (٢٠) جامع : خارج هـ || (٢١) أخبرنا به : أخبرنا ع .

أن يُلتفت فى ذلك إلى الاستعمال الجمهورى ، لا على اصطلاحات ، حصلت بعد تعارف الجمهور ، التى يمكن أن تقع عند الإمعان فى العلوم ، فليس يمكن أن تدرُك لذلك غاية .

فإن إيقاع الاسم على الأشياء بالاشتراك أو الاشتباه ليس مما يضبط أو يحد، إنما يضبط أو يحد ما يرام فيه مراعاة المعنى ، إما بالتواطؤ أو التشكيك الذى ذكرناه . وكأن المادة والصورة، إذا كانتا بالصفة المذكورة لها، لم يطلق الجمهور اللفظ بأن إحداهما فى الأخرى، بل مع الأخرى ، وخصوصا المادة فى الصورة .

فإنْ أراد مريدٌ أنْ يزول هذا الاشتباه الواقع الآن مع وجود الاصطلاحات التى تجددت بعد الاصطلاح المشهور ، فيجب أن يزاد الموجود فى الشىء جاعلا إياه بصفة ونعت ؛ فإن هذا ليس أشد تشكيكا بل اتفاقا من لفظ الموجود فى شىء ؛ فتكون المادة لا تجعل الصورة بصفة ونعت ، أعنى المادة التى فيها الشك ، بل الصورة هى التى تنعتها وتصفها. فإن قال قائل : إن الفرق هو أن المادة فى طباعها أن تستبدل صورة تُقوِّمُ بها كهذه الصورة، لكن الصورة ليست تزول عنها، فيكون ذلك قسرا عرض لها من هذه الصورة؛ وأما العرض ففى طباعه ماهو متقوم بالموضوع ، وليس فى طباعه الانتقال عنه ، لم يقبل منه هذا القول . فإن المادة التى فيها الشك محصل من أمرها فى العلوم أنها لا تقوم بلا صورة، وأنها ليس فى طباعها أن تقبل صورة أخرى، فيكون طباعها موقوفا على هذه الصورة.

على أنا ضمنا عبارتنا عن هذه التفرقة جهةً لاتبعد عن إصابة موقع فى الفرق ؛ وهو أنا قلنا : إن المادة ، لكونها مادة ، لايلزمها أن تكون متعلقة مقارنة لصورة بعينها ، بل ربما وجب لها ذلك لنوعية أو طبيعة ، كيف كانت ، بعد كونها مادة . وأما العرض ، فتعلقه بالموضوع لأعم معانيه ، وهو كونه عرضا ؛ وهذا أيضا مقنع .

(٣) بالاشتراك : باشتراك سا || الاشتباه : اشتباهها || (٤) أو يحد ما : ويحد ما ع || أو التشكيك : وإما بالتشكيك ع || التشكيك : بالتشكيك ع ، ن || كان : كانت س ، ع || (٥) والصورة ساقطة من ن || كانتا : كانت ن || لها : إنما س || إحداهما : أحدهما سا || (٧) تجددت : تحدث ى ، مع التصحيح فى الهامش على نحو ما أثبتنا || (٨) الشىء : شىء س || (١٠) هى : ساقطة من سا || (١١) أن المادة : أن هذه المادة دا ، ع ، ه ، ى || (١٢) هذه الصورة : + لكن الصورة م || (١٤) فيها الشك : ساقطة من س || محصل : يحصل ع ، م || بلا : بدون ن || (١٥) الصورة : الصفة ع ، م ، ى || (١٦) جهة : جملة ع || (١٧) مقارنة لصورة : ساقطة من د ؛ بمقارنة الصورة دا || (١٨) كانت : كان سا || (١٩) لأعم معانيه : الأعم ع .

ومما يُتشكك به أيضا أمرُ الأعراض التى لاتفارِق ولا يوجد الجوهر قائما دونها ؛ لكنها ليست إنما لاتفارق لأن الجوهر يتقوّم بالكون فيها ، حتى لايصح قوامه دونها ؛ بل ذلك أمر لازم له ؛ وهو يقومها . وأما العرض ، فإن معنى أنه لايفارق أنه لا يصح قوامه بنفسه مفارقا ؛ بل قوامه مستفاد مما لايفارِق .

وأما التفريق الذى يفعله الوهم فليس فيه فرق بين الجوهر وبين العرض ؛ فإن العرض قد يفرقه الوهم عن الجوهر .

ومما يتشكك على هذا الرسم هو أن من الأعراض مايفارِق الجوهر ببطلانه ؛ وقد قلتم : إن العرض لايفارِق الجوهر ، فيقال : إنا نعنى بهذا أنه لايفارق قائما دونه ، وأما أنه يفارِقه بأن يبق الجوهر ويبطل العرض ، فذلك مما لاننكره ، الا ترى أنا قلنا : ولا يصح أن يكون له قوام دون ماهو فيه ؟

ومما يتشكك به على هذا أن يقال : إن الرائحة عندكم عرض ، فيجب ألا تقوم مفارقة للتفاحة ، ونرى الرائحة تقوم مفارِقة للتفاحة فى موضوع آخر ؛ فيقال فى ذلك : إن الرائحة ليست إذا وجدت فى الهواء عن التفاح فقد انتقلت عن التفاح وتركت التفاح ؛ ولا الحرارة إذا وجدت فى الهواء عن النار فقد انتقلت عن النار وتركت النار ؛ بل ذلك إما على سبيل حدوثِ حرارةٍ أخرى ورائحةٍ أخرى فى الهواء ؛ وإما على سبيل انبثاث أجزاء متحللة منها فى الهواء .

والعلم الطبيعى يصحح الحق فى ذلك . فلو كان صحيحا أن الهواء إذا أروح وإذا سخن يكون حينئذ النار والتفاح زالت عنهما كيفيتهما ، فوجدتا بلا تلك الكيفية ؛ وكان صحيحا مع ذلك أن الكيفيتين لم تُعْدَمَا مِن النار والتفاح عدما بلا انتقال ؛ وما وُجِدتا

---

(٣) ذلك : ذكر س || له وهو : أوهو سا || يقومها : + بالفعل ى || (٤) مفارقا : مفارقا ها || (٥) وبين : ساقطة من ب ، ن || (٧) يتشكك : + به سا ، ن || هو : ساقطة من م || ما يفارق الجوهر : ساقطة من ن || (٩) بأن : بأنه ع || (١١) عندكم : ساقطة من ن || (١٢) موضوع : موضع م || (١٣) التفاح : التفاحة م || (١٧) أروح : تروح سا ، هامش م || (١٨) التفاح : التفاحة م ؛ + قدم .

فى الهواء ابتداء، بل الذى كان فى النار والتفاح قد انتقل بعينه، من غير عَدَمه ولا حدوث مثله، لكان هذا حقا. لكن العلم الطبيعى يبين أن الأمر ليس على هذه الصورة. فإذا لم تكن هذه المقدمة مسلمة، لم تلزم هذه المناقضة. وقد ارى أمر المنطقى أن يعرف أن هذا لايلزم. وأما أن هذا كيف يكون، فاشتغال المنطقى بشرحه وبيانه، على ماجرت به العادة، خروجٌ عن صناعته من غير وفاءٍ يمكن أن يقع منه بما يرومه.

[الفصل الخامس]

فصل (ﻫ)

فى مزاجات تقع بين "قول على" و "وجود فى" وأنها إلى أى شىء تتأدى

فنقول الآن: إنه إذا حُمل شىءٌ على شىءٍ حَمل المقول على موضوع، ثم حُمل ذلك الشىءُ على شىءٍ آخر حمل المقول على موضوع، حتى يكون طرفان ووسط، فإن هذا الذى قيل على المقول على الموضوع، يقال على الشىء الذى حمل عليه المقول الأول. مثال ذلك أن الحيوان لما قيل على الإنسان حمل المقول على الموضوع، وقيل الإنسان على زيدٍ وعمرو هذا القول بعينه، فإن الحيوان أيضا يقال على زيدٍ هذا القول بعينه؛ إذ زيدٌ حيوانٌ، ويشترك مع الحيوان فى حده، أى حد الحيوان يحمل عليه، لأن الحيوان يقال على طبيعة الإنسان، فكل ما يقال له إنسان يقال له حيوان، وزيد قيل له إنسان.

وقد يُتَشكك على هذا فيقال: إن الجنس يحمل على الحيوان، والحيوان يحمل على الإنسان، والجنس لايحمل على الإنسان، فنقول: إن الجنس ليس يحمل على طبيعة الحيوان حمل "على"؛

---

(١) التفاح : الهواء سا، م، ى || قد : فقد د، ن؛ فلام || انتقل : ينقل م || (٣) المنطقى : + فى ذلك س || (٥) بما : مما ﻫ || (٩) وأنها : فانها ن || (١٠) موضوع : الموضوع س || (١٠ — ١١) حمل ذلك الشىء على شىء آخر: حل على ذلك الشىء شىء آخرما || (١٤) فان الحيوان أيضا يقال على زيد هذا القول بعينه : ساقطة من م، ن، ﻫ || (١٨) حمل "على" : ساقطة من د.

فإن طبيعة الحيوان ليس بجنس ، ولو كان طبيعة الحيوان يحمل عليه الجنس حمل الكلى ، لكان يلزم ما يلزمون ، ويكون كل حيوانٍ جنسا ، كما لما كانت طبيعة الحيوان يحمل عليها الجسم حتى كان كل حيوان جسما، كان الإنسان جسما لا محالة ، بل إن الذى تحمل عليه الجنسية هو طبيعة الحيوان عند إيقاع اعتبار فيها بالفعل ، وذلك الاعتبار تجريدها فى الذهن ، بحيث تصلح لإيقاع الشركة فيها . وإيقاع هذا التجريد فيها اعتبار أخص من اعتبار الحيوان ، بما هو حيوان فقط ، الذى هو طبيعة الحيوانية ؛ فإن الحيوان ، بما هو حيوان فقط ، بلا شرط تجريدٍ أو غير تجريد ، فهو أعم اعتبارا من الحيوان باعتبار شرط التجريد ؛ وذلك لأن الحيوان ، بلا شرط ، يصلح أن يقرن به شرط التجريد ، فيفرض حيوانا قد نُزِع عن الخواص المنوِّعة والمشخِّصة ، ويصلح أن يُقرن به شرط الخلط ، فيقرن بالخواص المنوعة والمشخصة ، وأما إذا أُخذ بشرط التجريد ، لم يصلح أن يقرن به أحد الشرطين : أما أحدهما ، فلأنه قد حُصِّل فلا يصلح تحصيله وقرنه من ذى قبل ؛ وأما الثانى ، فلأنه لا يجتمع مع شرط التجريد . فلطبيعة الحيوان، لابشرط تجريد ، ولابشرط خلط ، اعتبارٌ أعم ؛ ولطبيعة الحيوان ، بشرط التجريد ، اعتبار أخص . وإنما تقال عليه الجنسية، إذا اعتبر فى الذهن بشرط لاخلط بالفعل وقبول خلطٍ بالقوة ، لعدم مقارنٍ عائقٍ عن ذلك ، مثل فصلٍ ينوِّع وعوارض جزئية تشخِّص. وإنما تكون طبيعة الحيوان ، إذا اعتبر لابشـــرط خلط ولابشرط لاخلط ، فلما كان الموضوع للجنسية حيوانا بشـــرط لاخلط و بشرط التجريد ، ولم يكن الحيوان ، بشرط لاخلط و بشرط التجريد ، مقولا على الإنسان ، بل بلا شرط خلط ، لم يوجد الجنس مقولا على الشىء الذى هو مقول على الإنسان .

ثم الجنسية عرض فى هذه الطبيعة موجود فيها وجود الشىء فى موضوع. وأما الجنس فقوله على ما يقال عليه من هذه الطبيعة ، أعنى على ما يخصصه به الشرط المذكور ، ليس

---

(١) فإن طبيعة الحيوان : ساقطة من د || ليس : ليست ه || ولو : ولا م || عليه : عليها ه || (٢) ويكون : ولكان ع ، ه ، ى || كما : + أنه ى || (٦) بما : مما عا || (٦ — ٧) فقط . . . هو حيوان : ساقطة من س ، ى || (٧) فهو : هو ه || (٩) حيوانا : حيوان ه || (١٠) المنوعة والمشخصة : النوعية والشخصية ع || (١١) حصل : حصله د ؛ فعل م || (١٣) خلط : + له م ، ى ؛ + لها عا || (١٥) وعوارض : ذوعوارض ه || (١٦) الحيوان : حيوان سا ، عا ، م || (١٩) مقول : مقولا ن || (٢٠) موجود : موجودة سا ، عا ، م ، ن ، ه || (٢١) فقوله : فقول م ، ى .

هو قول العرض على المعروض له ، بل قول المركب من العرض والحامل على الموضوع له ، أى ليس قول البياض على الإنسان ، بل قول الأبيض على زيد . ولو كان الشيء الذى يقال عليه الجنس مما يقال على الإنسان ، لم يكن يمنع كون الجنس بهذه الصفة من أن يقال على الإنسان ، وهذا تعلمه مما يلى هذا الموضع . و بالحقيقة إن هذا يرجع إلى أن الطرف الأكبر يحمل على بعض الوسط وعلى البعض الذى لا يحمل على الطرف الأصغر .

و يجب أن تعتبر " المقول على " و " الموجود فى " فى هذه الأمثلة كليا ، فإنك إذا جوزت الجزئى حتى يكون الطرف الأكبر على بعض من الواسطة ، لم يجب فى اتفاق القولين بِعلى أن يقال الطرف الأكبر على الأصغر ، فإن الناطق يحمل على بعض الحيوان بِعلى ، والحيوان يحمل على كل فرس بِعلى ؛ وليس يلزم أن يحمل الناطق على الفرس بِعلى ؛ ولو اتفق أن كان بدل الجنس شىء آخر ، هو على حكم الجنس وصفته ، من حيث العموم ، وكان يحمل على كل الواسطة ، ما كان يمنع كونه غير ذاتى أن يحمل على ما تحت الواسطة .

فإن اختلفت نسبة الطرف ، الذى هو مكان الحيوان ، ولنسمه الطرف الأكبر ، إلى الواسطة ، الذى هو كالإنسان ، ونسبة الواسطة إلى الطرف الآخر ، الذى هو مكان زيد ، ولنسمه الأصغر ، وكان الطرف الأكبر مقولا على الأوسط ، والأوسط موجودا فى الأصغر ، فإن الجواب المشهور فيه عن المفسرين جوابان : أحدهما أنه لا يُحمل على الآخر ولا فى الآخر ، ومثالهم أن اللون محمول على الأبيض حملَ المحمول على الموضوع ، والأبيض محمول على الطائر المسمى قُقْنُس حَمْلَ المحمول فى موضوع . قالوا : واللون لا يحمل على ققنس حمل " على " ؛ لأنه ليس من طريق ما هو ، ولا حمل " فى " لما يقولون . قال بعضهم ما هذا لفظه : ولا أيضا يقال عليه حمل المحمول فى الموضوع ، أعنى أنه ولا باسمه يسمى ققنس . فهذا التشويش سبق إلى وهمه

(٣) مما : بما م ، ى || (٤) مما : فيان || (٦) ويجب : فيجب ى || فى هذه : هذه د ، م || (٧) الواسطة : الوسط ن || (٨) القولين : المقولين سا || (٩) بعلى [الأخيرة] : ساقطة من ن || (١١) الواسطة : الوسط ن || يمنع : منع ن || الواسطة : الوسط ن || (١٢) اختلفت : اختلف ن ، هـ || (١٢) لنسمه : ليسم ، سا ، عا ، م ، ن || (١٣) الواسطة : الوسط ن || كالإنسان : مكان الإنسان هـ || (١٤) لنسمه : ليسم سا ، عا ، م ، ن ، هـ || وكان : فكان سا ، عا ، م ، ن هـ || (١٥) عن : عند هـ || (١٧) المسمى : الذى يسمى ب ، س || (١٩) يقولون : هو هو لون س ، م || (٢٠) التشويش : المشوش عا ، هـ .

من قولهم : إن المقول "على" يعطى اسمه وحدّه، والموجود"فى"لا يعطى حدّه بل اسمه، أنه يجب فى كل موضع أن يعطى اسمه ، لا أن معناه أنه ربما اتفق أنْ شاركه الموضوع فى اسمه ، حتى إذا كان عرضٌ من الأعراض ، كالفلسفة ، موجوداً فى موضوع ، أى فى النفس ولم تسم النفسُ فلسفةً ، أو عرضٌ آخر لجوهر آخر ، فلم يسمّ مثلا الحجر صلابة ، أو التفاحة رائحة ، لم يكن ذلك الشيء عرضا ، أو كان طبائع الأشياء تتغير بأن يجرى فى العادة أن يعطى اسمها وحده ، دون معناها، أمورا أخرى ، أولا يجرى ذلك فى العادة ؛ حتى إذا لم يعقد اصطلاح"فى"على تسميةِ الأمور بأسماء أمور ليس لها حدودها ، من غير أن أوجب ذلك مشاركة فى الحدود ، صارت لذلك أشياء أخرى .

وأما الجواب الآخر فهو مارام رائمٌ أن يُصْلِح ما قاله هذا فقال : إن الحق فى بعض المواضع مما قال هذا، وفى بعض المواضع قد يُحْمَل ، كما يقول ، الأبيضُ على أبيضٍ مَّا، لأنه ذاتى ، وأبيضٌ مَّا موجودٌ فى بيضانى ما ، ثم يقال للبيضانى إنه أبيض . فليت هذا القائل نفسه درى أنه يعنى بالأبيض البياضَ أو الشيءَ ذا البياض ؛ فإنه إنْ عَنَى به البياض ، كان كأنه قال : البياض يقال على بياض ما ، وبياض ما موجود فى البيضانى، ثم البياض موجود أيضا فى البيضانى . وهـــذا لايفارق ذلك المثال ؛ فإن اللون موجود أيضا فى البيضانى ؛ وإن عنى بالأبيض شيئا ذا بياض كان الأبيض موجودا فى البيضانى على رأيه ، إذ يرى أنه وصف عرضى ؛ فما أورد على أصله مثالا مخالفا لمقتضى ما أورده من يتشكك على كلامه . فأما نحن فنقول ؛ إن الأول يكون على كلِّ حالٍ موجودا فى الثالث ؛ فإن الشيء ، إذا كان فيه اللون الأبيض ، كان فيـــه جميع الأمور التى تقال

---

(١) على : ساقطة من ن || (١ — ٢) أنه يجب : ساقطة من سا ؛ + عليه ه || (٢) شاركه : يشاركه س ، ع ، م ، ن || (٣) موجودا : موجود ه || (٤) لجوهر : فى جوهره || (٥) أوكان : وكان ه || (٧) إذا : أنه إذ ه || "فى" : ساقطة من ه || على : ساقطة من ع ، عا ، م ، ن || (١١) وأبيض ما : وأبيض عا || يقال : لقول ه || (١٢) ذا البياض : ذا بياض ه || (١٣) وبياض ما : ساقطة من ن || (١٤) ثم البياض : ثم البيضانى ن || موجود أيضا : ايضا ما || اللون : + أيضا ه . (١٦) فما : فيا ن || أورد : أورده د || مخالفا : يخالف عا ، م || لمقتضى ما : المقتضى لما عا ، م ، ن ، ه || أورده : أورد ما ، م || (١٧) يتشكك : يتكلم سا .

على اللون قولا كليا ، ويوصف بها اللونُ وصفاً عاما ؛ وإلا كان فى ذلك الشىء بياض ولم يكن فيه لون ، وكان ذلك البياض ليس بلون ؛ فلم يكن حمل اللون على البياض كليا ، بل أى شىء وجدت فيه طبيعة عرض من الأعراض فتوجد فيه طبائع الأمور التى يوصف بها ذلك العرض وصفا كليا . ولكن إذا كان ذلك المعنى مما يقال على العرض وعلى موضوعه ، إن أمكن أن يكون ذلك المعنى شيئا عاما لموضوع مّا وعرضا فيه ، فيجوز أن يقال ذلك على موضوعه ، لا من جهة العرض ، بل الذى من جهة العرض لا يقال عليه . مثاله : أنه إذا كان الواحد مثلا يقال على العرض قول "على" حتى يقال إن البياض واحد ، وكان الواحد مما يقال على البياض وعلى موضوعه ، فإن الواحد حينئذ لا يمتنع أن يقال على الموضوع قول "على" ؛ وليس من جهة البياض ، لأن الواحد الذى قيل على البياض هو هو البياض ؛ إذ البياض هو ذلك الواحد ؛ فإذ البياض فى موضوعه ، فذلك الواحد هو فى ذلك الموضوع لا مقول عليه ، حتى يكون من جهته واحدا ، بل هو من جهته ذو واحدٍ لا واحدٌ ؛ وإنْ كان فى نفسه واحداً فهو واحد آخر .

فالواحد يقال على الموضوع فى نفسه ويوجد فيه من جهة بياضه ، إذ ذلك الواحد، الذى هو البياض ، ليس هو الواحد الذى هو الموضوع ، بل فيه ؛ وهذا كالجوهر يقال على الإنسان ويقال على نفسه ؛ والجوهر الذى هو نفسه لا يقال عليه ، بل هو موجود فيه، وإن كان كوجود الجزء لا كوجود العرض .

فبينٌ أنه لا يمتنع حينئذ أن يكون الشىءُ موصوفاً بصفة ، وشىءٌ آخر فيه هو أيضا موصوف بتلك الصفة ؛ فتكون الصفة مقولة عليه من جهة ، ومقولة فيه من جهة ؛ فإنْ لم يوجد شىء من هذا القبيل، فالمانع عن ذلك فقدان هذا القسم، لا نفس النسبة المذكورة. وأما إذا كان الوصف المقول على العرض خاصا به ، لا تشاركه تلك الطبيعة فيه ، فإنه يكون موجودا فى الموضوع لا غير . وأما إذا قلبنا النسبة ، فجعلنا الطرف الأكبر موجودا

---

(١) كان : لكانه || وكان : فكان هـ || (٢) اللون : القول عا ، م || (٥) وعرضا : وعرض د ، ع ، م ، ن ، هـ || (٦) بل الذى من جهة العرض : ساقطة من د ، س ، م ، ى || عليه : + بل يقال إنه فيه دا || (٨) يمتنع : يمنع سا ، عا ، م || (٩) البياض : للبياض سا ، م (١٤) بل : ساقطة من ع ؛ + هو هـ || (١٥) هو موجود : موجود سا || (١٧) فبين : فتبين ى ؛ فبتبين ع || آخر : + موجود دا ، ع ، ى || (٢٠) لا تشاركه تلك الطبيعة فيه : ساقطة من س || فانه : كان ن || (٢١) قلبنا : قلنا ع ، م || النسبة : التسمية ن .

"فى" والطرف الأوسط مقولا "على" فالجواب المشهور أنه تارة يُحْمل حمل "فى" كالبياض فى القفنس ، والقفنس على قفنس مَّا ، والبياض فى قفنس ما ، وتارة لا يحمل ، كالجنس فى الحيوان ، والحيوان على الإنسان ؛ والجنس لايحمل على الإنسان .

ويجب أن تتذكر ما قلناه إن الجنس لايحمل على الحيوان الذى هو بعينه مقول على الإنسان ؛ فلا تكون الواسطة واحدة بينها ؛ وإنما يجب أن تحفظ وحدة الواسطة؛ وإن الحق هو أن الواسطة ، إذا كانت واحدة . فإن الموجود فى الواسطة ، إذا كان وجوده فيها كليا ، كان هو موجودا فى الطرف الأصغر ؛ وإن كان فى بعضها ، افترقت الواسطة ؛ فلم يجب ذلك ههنا ولا فى غيره . وليس يخرج المثال المورد من الجنس من أن يكون من جملة ما الحمل فيه هو على بعض الواسطة . وليس يجب أن يؤخذ الأمران إلا كليين فى هذه الأمثلة ؛ فإنك إذا اعتبرت الوجود أو القول فى بعض وفى كل تغيَّرتْ المسائل كلها .

واعلم أن الطرف الأكبر إذا كان على الأوسط ، والأوسط على الأصغر ، ولم يكن القول على شىء منهما على معنى الذاتى ، فالطرف الأكبر أيضا يكون مقولا على الأصغر ، مثل الضحاك على كل إنسان ، والماشى على كل ضحاك ، فالماشى على كل إنسان ؛ وإن كان الطرف الأكبر موجودا فى الواسطة ، والواسطة موجودة فى الأصغر ، فالجواب المشهور فيه أن هذا ممتنع ؛ وذلك لأن العرض لا يحمل على العرض ؛ فإذا كانت الواسطة عرضا لم يَجُزْ أن يكون الطرف الأكبر عرضا فى الواسطة ، فيكون عرضا فى عرض .

(١) "فى" [الأولى] : فيه دا || والطرف : الطرف م || "على" : ساقطة من م ||
(٢) والقفنس على قفنس : ساقطة من د || والبياض : فالبياض د ، عا ، ن || القفنس : باليونانية Kyknos باللاتينية Cycnus وبالفرنسية Cygne والقفنس بضم القاف الأولى وتسكين الثانية وضم النون طائر مائى شبيه بالأوز ولكنه أطول منه عنقا والكبير منه أضخم جدا والظاهر أن اليونان لم يعرفوا منه غير الأبيض اللون ولذلك يضرب به المثل فى الصفاء والطهارة ويذكر لونه الأبيض مثالا للعرض اللازم فى المنطق كما يذكر اللون الأسود مثالا للازم للزنجى ||
(٣ — ٥) والجنس لا يحمل . . . مقول على الإنسان : ساقطة من ن || (٥) وإن : فان ب ، س ||
(٥ — ٦) وإن الحق هو أن الواسطة : ساقطة من ع || هو أن : أنما . || وجوده : وجود س ||
(٧) فيها : فيه م ، ن ، ه ، ى || بعضها : بعضه م ، ن ، ه ، ى || (٨) ههنا : بما هذا م || (٩) من جملة : ساقطة من س || ما : ساقطة من ع || الحمل : يحمل ى || هو : ساقطة من ى || بعض : ساقطة من م ||
(١٠) كليين : + أى بخ ، ع ، ى || (١٢) كان : + مقولا د || (١٣) مثل : مثال ع ؛ مثال ذلك ه ||
(١٤) الضحاك : كالضحاك ه || والماشى . . ضحاك : ساقطة من ى || فالماشى : والماشى ع ، ى ||
(١٦) كانت : كان س || (١٦) فى الواسطة فيكون عرضا : ساقطة من ع .

وهـذا الذى يقولونه شىءٌ لم يجب من حد العرضِ ، ولا قام عليه برهان . أما أنه لا يجب من حد العرض ، فلأن العرض : قد قيل إنه الموجود فى شىء بهـذه الصـفة ، ولم يبـيـن أن ذلك الشىء هو جوهر لا محالة أو عرض . وأما البرهان فلم يحاولوا هؤلاء إقامته فى منطقهم ، ولا فى سائر علومهم، ولا أيضا هو فى نفسه مما يقوم عليه البرهان، فإن الحقَّ نقيضُ هذه الدعوى ، ولا أيضا يمكنهم أن يقولوا إن هذا بيِّن بنفسه .

فأمّا أنَّ الحقَّ نقيضُ هـذه الدعوى فذلك لأن كثـيرا من الأعراض إنمـا يوجد فى الجواهر بتوسطِ أعراضٍ أخرى كما تبين لك فى موضعه ؛ فإن الملاسة توجد فى الجسم لأنها توجد فى السـطح ، والتثليث يوجد فى الجسم لأنه فى السطح ، وكونه مرئياً يوجد فى الجسم لأنه فى اللون ؛ وليس إذا كان الموجود فى السطح لا يوجد إلا فى الجسم الذى فيه السطح ، فيكون أيضا كونه موجودا فى الجسم يمنع أن يكون موجوداً فى السطح ؛ كما أنَّ قولَ الحيوان على أشخاص الناس لا يمنع أن يكون مقولا على الإنسـان المقولِ على أشخاص الناس ، بل يجوز أن يجتمع القولان أو الوجودان معا ؛ لكن أحدهما أوّل والثانى ثان ؛ فإن الملاسة توجد فى السطح أولا ثم فى الجسم ، والزمان يعرض للحركة أولا ثم للتحرك . وهـذه أمور تُبـيَّن لك فى مواضـع أخرى ؛ بل ما يعرِض فى العرض يكون هو والعرض كلاهما فى موضـوع العرض كونَ الشىء فى شىء ، لا كجزء منـه ، ولا يصح قِوامُه مفارقاً له ؛ فيكون أيضا الموجود فى موضوع هو موجود فى موضوع ثان موجودا فى الموضـوع الثـانى ؛ فيكون بالحقيقة الموضوع لِ "على" والموضوع لـ "فى" لا يوجب أحدهما أن يكون الموضوع هو الموضوع الذى هو الجوهر ؛ فإنَّ اللونَ مقولٌ على موضوعات ، كالسـواد والبيـاض وهى أعراض ، والزمانَ موجودٌ فى الحركة وهى أيضا عرض . وأما الموضوعات التى هى جواهر فأمثلتها ظاهرة .

(١ — ٢) ولا قام . . . حد العرض : ساقطة من سا || (٢) لا يجب : لم يجب س || (٣) يبين : يتبين د ، ن || (٤) ولا : + هو سا . || هو : ساقطة من س، سا || (٥) الحق : + هو م || بنفسه : فى نفسه ن || (٧) تبين : يتبين د ، ن || (٨) لأنه : + يوجد دا ، س || (٩) إلا : + أنه ى || (١٠) كونه : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ى || (١٤) أولا : ساقطة من ع || تبين : تتبين ب ، د ، عا ، م || (١٥) موضوع : موضع د || (١٦) الموجود فى : الموجود فى فم || ثان : + لا عا ، ى || (١٧) موجودا : موجود ما || الموضوع لـ "على" : موضوع لـ "على" سا (١٩) أعراض : اعتراض م .

ولنرجع إلى الرأس فنقول : كلُّ ذاتين يَحْصُلَ أحَدهما فى الآخر حصولا أوليًّا لا يتميز منه شئ عن الآخر ، لا كالوتد فى الحائط ، إذ باطن الوتد متبرئ عن الحائط ، ويكون لو وقعت إشارة إلى تلك الذات لتناولتهما جميعا ، فأيهما جعل صاحبه بصفة وهيئة ونعت ، فإنه إمَّا عرضٌ فى صاحبه وإما صورة ؛ وذلك لأنه إنْ كان صاحبه المتصف به متقوم الذات ، وهذا إنما يتقوم به ، فهو عرضٌ ؛ وإن كان صاحبه لم يتقوم بعد إلا به وله حق فى تقويم صاحبه فهو صورة ؛ ويشتركان فى أنهما فى محل ؛ لكنَّ محل أحدهما يسمى مادةً ، ومحل الآخر يسمى موضوعا .

[الفصل السادس]

فصل (و)

فى إفساد قول من قال : إن شيئا واحدا يكون عرضا وجوهرا من وجهين

وقد نبعت مذاهب عجيبة فى أمر العرض والجوهر دعا إليها الإشكال الواقع فى الفرق بين العرض والصورة ، وظن أربابها أن الصورة أيضا فى موضوع ، إذْ كان الموضوع يقال باشتراك الاسم على ما قلنا وعلى المادة ، بل على المعنى الذى يعم الموضوع والمادة ، الذى بالحرى أن نسميه حاملا ، بل والموضوع الذى بالحرى أن نسميه مبتدأ فى الخبر . وسمعوا أن الصورة يكون لها استحقاق لأن تكون فى حالٍ جوهرا ، ومن جهة أن اسم الكيفية اسم مشترك كما يعرف تفصيله فى الفلسفة الأولى . ثم إنهم قد سمعوا أن فصول الجواهر جواهر، وسمعوا أن فصول الجواهر كيفيات، ولم يعلموا أن فصول الجواهر إنما تسمى بهذا الاسم بالاشتراك ، فظنوا أن الكيفية، التى هى المقولة التى سنذكرها بعد ، تكون مشتملة على فصول الجواهر ، وكانت هذه الكيفية عندهم عرضا، صارت فصول الجواهر أعراضا

(١) الرأس : الرأى م || فنقول : + إنه م || (٢) من الآخر غير الآخر م || متبرئ : متبرى م ؛ يبرى دا || (٣) جميعا فأيهما : فأيهما جميعا ى || جعل : فعل هامش ه || (٤) ونعت : ونعت ع || عرض : ساقطة من م || (٥) وهذا : فهذا ع || (٦) فهو : فهذه ى || (١٠) إفساد : فساد د ، ن || (١١) إليها : إليه ب ، س || (١٢) ظن أربابها : الظن سا ، عا ، ن . || إذ : إذا سا || كان : + فى م ، ن ، ى || باشتراك : بالاشتراك م ، ن || (١٤) بل والموضوع : والموضوع سا || (١٥) جوهرا : جواهرا م ، ى ||(١٦ — ١٧) سمعوا ... جواهر : ساقطة من د ، ع ، ن || (١٧) تسمى : سميت ع || (١٨) بعد : + أن سا || (١٩) صارت : ساقطة من م ؛ فصارت ع ، ه ، ى .

عندهم؛ وكانت فصول الجواهر عندهم أيضا جواهر؛ فكأن الشيء يكون عرضا وجوهرا؛ وأيضا كانت الصورة فى حامل الصورة، لا بجزء منه، فكانت عرضا، وكانت فى الجوهر المركب جزءا منه، فكانت جوهرا؛ إذ جزء الجوهر جوهر؛ فكان الشيء الواحد جوهرا وعرضا. والبياض أيضا جزء من الأبيض، إذ الأبيض مجموع جوهر وبياض، فالبياض موجود فى الأبيض الذى هو جوهر وجود الجزء، فلم يكن فيه نحو وجود العرض فى الشيء؛ فهو فيه إذن جوهر؛ وهو بعينه فى موضوعه عرض، إذ هو فيه لا بجزء منه، وسائر ذلك. فتهوست طبقة وظنت أن شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا.

وأما نحن فنقول: إن هذا مستحيل فاسد؛ فإن هذه المقاييس كلها فاسدة. ونقول أولا إنا نعنى بالجوهر الشيء الذى حقيقة ذاته توجد من غير أن يكون فى موضوع البتة أى حقيقة ذاته لا توجد فى شيء البتة لا بجزء منه وجودا يكون مع ذلك بحيث لا يمكن مفارقته إياه وهو قائم وحده؛ وإن العرض هو الأمر الذى لابد لوجوده من أن يكون فى شيء من الأشياء بهذه الصفة حتى أن ماهيته لا تحصل موجودة إلا أن يكون لها شيء يكون هو فى ذلك الشيء بهذه الصفة.

وإذ الأشياء على قسمين: شيء ذاته وحقيقته مستغنية عن أن يكون فى شيء من الأشياء، كوجود الشيء فى موضوعه، وشيء لابد له أن يكون فى شيء من الأشياء بهذه الصفة. فكل شيء إما جوهر وإما عرض. وإذ من الممتنع أن يكون شيء واحد ماهيته مفتقرة فى الوجود إلى أن يكون شيء من الأشياء هو فيه كالشيء فى الموضوع، وتكون مع ذلك ماهيته غير محتاجة إلى أن يكون شيء من الأشياء البتة هو فيه كالشيء فى الموضوع؛ فليس شيء من الأشياء هو عرض وجوهر.

فلنرجع إلى شكوك هؤلاء فنقول: إن الصورة ليس لها موضوع البتة هى فيه. لأنها إما أن تكون فى المادة، وإما أن تكون فى المركب وهى فى المركب بجزء منه، فليست فيه

(١) وكانت: فكانت سا || عندهم: ساقطة من ن || يكون: ساقطة من ن || (٣) فكانت: فكان م؛ وكان عا || (٤) فالبياض: ساقطة من ى || (٥) جوهر: ساقطة من ن || (٧) طبقة: طبيعته م || ظنت: ظننت م || (٨) فان: وأن م، ن، ه، ى || (١٠) لا بجزء: بجزء عا، م، ه || (١٢) فى شيء: شيء عا || (١٤) وإذ: وإذا م || (١٥) له: + من بخ، س || (١٦) فكل: وكل عا || وإما: أو ن || (١٨ — ١٩) البتة ... الأشياء: مكررة فى م || (٢١) بجزء: بجزع || فليست: فليس ب، س، سا، ع، عا، م، ى .

كالشيء فى الموضوع . وأما فى المادة فقد بينا أنها ليست فيها كالشيء فى الموضوع . وإذا لم يكن لها وجود فى شيء يتوهم أنها فيه كالشيء فى الموضوع إلا فى هـذين . وتعلم أنها ليست فى شيء من الأشياء غير هذين كالشيء فى الموضوع . فالصورة لا تحتاج ذاتها أن تكون فى شيء من الأشياء كالشيء فى الموضوع .

فليست الصورة عرضا البتة ، بل هى جوهر على الإطلاق . فإن الطبيعة التى هى صورة فى النار، ليست، أعنى هذه الكيفية المحسوسة ، وجودها فى النار كالجزء فى المركب ؛ وهى فى مادة النار لا كشيء فى موضوع ، بل كشيء فى مادة .

وفصول الجواهر، أعنى الفصول البسيطة التى لا تحمل على الجواهر التى هى مثل النطق وغير ذلك ، فإنها أيضا ليست فى شيء من الأشياء ، كما يكون العرض فى موضوع ، لا فى النوع فإنها جزؤه ، ولا فى الجنس ، فإن طبيعة الجنس بالحقيقة ليست موضوعة ولا مادة لها ، كما تعلم فى موضعه . ثم ولو كان للجنس طبيعة معينة متقررة تتصور بالفصل من خارج ، لكان الجنس كالمادة التى إنما تتقوم بالصورة بالفعل ، وكان الفصل كالصورة ، فلم يكن عرضا البتة ، ولا من المقولة التى كانت هى الكيفية ؛ بل إن قيل له كيفية فهو باشتراك الاسم ؛ فإن الكيفية تقال باشتراك الاسم على أشياء تقع فى مقولات مختلفة ، فتسمى كل قوة وكل مبدأ فعل وكل شيء يحلى شيئا ويخصصه كيفية ، ولو كان كمية أو غير ذلك ، وذلك باشتراك الاسم . وليست المقولة إلا واحدا من معانى الاسم المشترك التى سنوضح أن ذلك المعنى من شرطه أن يكون متقوما بموضوعه ، فإن الاسم المشترك لا يكون جنسا البتة .

---

(١) فيها : فيه عا || (٢) وإذا : وإذ عا ، ى || فى هذين : هذان سا ، عا || (٢ — ٣) وتعلم ... غير هذين : ساقطة من ع ، م ، ن ، ى || (٣ — ٤) لا تحتاج ... فى الموضوع : ساقطة من د ، ن || (٣) ذاتها أن تكون : أن تكون ذاتها ب || (٦) ليست : لست دا ، سا || (٨) الجواهر : الجوهر (فى المرتين) ى || (١٠) فانها : فانه م || موضوعة : موضوعا ى : || (١١) لها : له م || ثم ولو كان : ثم ثم وكان د || كان : كانت هـ || للجنس : فى الجنس س ، ن ، هـ || بالفصل : بالفعل ع ، م ، ى || (١٢) خارج : الخارج س || (١٣) كانت : ساقطة من د || (١٤) باشتراك : بالاشتراك د || مقولات : المقولات هـ || (١٥) يحلى : يحل سا ، ى || كان : كانت ن || (١٦) باشتراك : بالاشتراك ى || (١٧) التى : الذى س ، ع ، ن ، هـ ، ى || سنوضح : سنوضحه ع ، هـ ، ى ؛ + وذلك هـ .

وقولهم إن العرض فى المركب هو فيه ليس لا كجزء منه ؛ وكل ما هو فى شئ لا لا كجزءٍ منه فليس هو عرضا فيه ؛ وكل ما ليس عرضا فى شئ فهو جوهر فيه ؛ فهو قياسان مركبان قياسا واحدا وفيها مقدمات ثلاث إذا أضمرت النتائج .

فقوله : إن العرض فى المركب ، ليس لا كجزءٍ منه ، مسلم صحيح .

وقوله : وكل ماهو فى شئ ، لا لا كجزءٍ منه فليس عرضا فيه ، إن عنى به أن كل ماهو فى المركب لا لا بجزء منه ، ليس فى نفسه عرضا وهو فيه ، فهو غير مسلم ؛ فإنه إذا كان فيه ، لا لا كجزء منه ، لم يخل : إما ان يكون شيئا ماهيته محتاجة إلى موضوع ما ، فيكون حينئذ فيه ليس لا كجزءٍ منه ، ومع هذا هو عرض وهو فيه ؛ وإن لم تكن ماهيته كذلك كان جوهرا وهو فيه . وإن لم يعن هذا ، بل عنى أنه لا يكون هو فيه على أن ذلك موضوعه وهو فيه فى موضوع ، فهذا صحيح ، فتكون النتيجة أن العرض ليس فى المركب على أن المركب موضوعه وهو فيه فى موضوع .

ثم المقدمة الثالثة ، وهى أن كل ما كان فى شئ وليس عرضا فيه فهو جوهر فيه ، يفهم منه أيضا معان : أحدُها أن كل شئ هو فى شئ ، وليس فى نفسه عرضا ، وهو أيضا فيه ، فهو جوهر وهو فيه ، فهذه مسلمة . والثانى أن كل شئ هو فى شئ وليس فيه على أن ذلك الشئ موضوع يكون هو فيه كون العرض فى موضوع ، فيجب أن يكون بالقياس إلى كونه فيه جوهرا ، فهذا غير صحيح ؛ وذلك أنه ليس إذا لم يكن الشئ عرضا فى الشئ الفلانى ، الذى هو فيه كالجزء ، يجب أن يصير جوهرا فيه ؛ فإنه ليس مالم يكن عرضا فى شئ هو فيه فهو جوهر فيه ،

---

(١) ليس ساقطة من م . || لا لا : لا س ، ع || (٣) مركبان : + قد جعلا دا || ثلاث : + أى هـ ، ى || (٥) لالا : لا ع || فيه : ساقطة من هـ || (٦) لا لا : لا ع || فى نفسه : ساقطة من سا || فهو : ساقطة من م || (٧) لا لا : ساقطة من ع ، ى || منه : ساقطة من د ، سا ، ن ، هـ || (٨) حينئذ : ساقطة من ع || هو عرض : فهو عرض د ، ع ، ن || (٩ — ١٠) وإن لم يعن . . . موضوعه وهو فيه : ساقطة من م ، ى || (١٠) موضوعه وهو : موضوعه فهو ى || فهذا : وهذا هـ || (١١ — ١٤) فى موضوع . ثم . . . وهو فيه : مكررة فى س ، ع ، م ، ى || (١٤) فهذه مسلمة : وهذه مسلمة سا ؛ فهذا مسلم هـ ، ى || هو فى شئ : ساقطة من س || (١٥) بالقياس : القياس م ، ى || فهذا : فهذه م ، ى || (١٦) الذى هو فيه : هو ع || كالجزء : + فيه ع || (١٧) يصير : يكون يصير م ، يكون د ، هـ .

بل مالم يكنْ عَرَضاً فى نفسه، فهو جوهر فى نفسه إذ لم يكنْ الجوهر ما ليس فى موضوع، هو ذلك المركب أوشئ آخر معيّن ، بل ما كان ليس فى موضوع البتة . وكونه ليس فى كذا كائناً فى موضوع لا يثبت أنه ليس فى شئ من الأشياء كائناً فى موضوع. فلو كان، إذا كان الشىء ليس فى شىء هو فيه كائناً على معنى كون الشىء فى موضوع ، كان ذلك يعطيه الجوهرية بالقياس إلى ذلك الشىء ، لكان هذا القدر يجعله جوهرا فيه ، بل إنما كان معنى الجوهرية هو أنه ليس فى شىء من الأشياء البتة كائناً فى موضوع ، لا أنه ليس فى شىء كذا كائناً فى موضوع .

فبيّن أنه إذا لم يكن الشىء فى كذا كائنا فى موضوع ، كان من الواجب أن ينظر بعد ذلك : فإن كان ليس فى شىء من الأشياء غيره كائنا فى موضوع ، فهو جوهر ؛ وإن كان هناك شىء آخر هو فيه كالشىء فى موضوع ، ثم لم يكن فى هذا الشىء ، ولا فى ألف شىء آخر على أنه فى موضوع ، بل على أنه فى المركب أو فى الجنس أو غير ذلك، فالشىء عرض .

وكما أن الجوهرية لم تكن لأجل أن الشىء بالقياس إلى شىء ما هو لا فى موضوع ، بل لأنه فى نفسه كذلك ، فكذلك العرضية ليست لأن الشىء بالقياس إلى شىء بعينه هو فى موضوع أو ليس فى موضوع ، بل لأنه فى نفسه يحتاج إلى موضوع ما كيف كان وأى شىء كان ؛ فإذا كان له ذلك فهو عرض ، وإن لم يكن ذلك الشىء هو هذا الشىء وكان هو فى هذا الشىء، لا على أنه فى موضوع ، فليس يمنع ذلك أنه فى نفسه فى موضوع. وإنما هو عرض لأنه فى نفسه فى موضوع يعمّ العرضية والجوهرية ، أعنى كون الشىء عرضيا للشىء أو جوهريا له ، فذلك مما يكون على هذا الاعتبار ؛ فإنه إذا أضيف إلى شىء فكان فيه ، وكان كالشىء فى الموضوع فهو عرض وعرضى . أما عرض فلا نّ

(١) فهو : هو سا || جوهر فى نفسه : جوهر فيه فى نفسه ب || (٥) فيه : ساقطة من م || (٦) معنى الجوهرية : الجوهر عا || (٧) ليس فى : ليس إلى د || (٨) الشىء فى : + شىء دا ، ع ، م ، ى || (١٠) وإن : فان سا || (١٣) الجوهرية : الجوهر م || لم تكن : ليست ن || ما هو لا فى موضوع : بعينه هو فى موضوع أو ليس فى موضوع د || (١٤ – ١٥) كذلك فكذلك . . . فى نفسه : ساقطة من د || (١٥) موضوع ما : بعض موضوع ما م ؛ موضوع د || (١٦) هو هذا : هو ذلك ن || (١٨) وإنما : فانما م || (١٩) عرضيا : عرضا س ، ع || (١٩) مما : ساقطة من عا .

ذاته قد حصل موجوداً فى موضوع ، لأنه موجود فى هذا الموضوع ، فدلّ ذلك على أنه محتاج فى نفسه إلى موضوع ما ، إذ احتاج إلى هذا الموضوع . وأما عرضى فهو أمر له بالقياس إلى هذا الموضوع ؛ فإنه بالقياس إلى هذا الموضوع غير مقوِّم له ولا جزء من وجودِه فهو عرضى .

فالشىء عرض لأنه فى نفسه مفتقر إلى موضوع ؛ وعرضى لأنه لغيره بحال كذا . ولما اتفق أن كان الموضوع هذا وليس مقوِّما له فهو عرض فيه . وهذان المعنيان ، وإن تلازما فى هذا الموضع ، فاعتبارهما مختلف ، ولكل واحد منهما مقابل آخر بوجه من وجوه المقابلة . أما للعرض فالجوهر ؛ وأما للعرضى فالجوهرى ؛ أى الذاتى سواء كان جوهراً كالحيوان للإنسان أو عرضا كاللون للسواد . بعد أن يكون مقوما لما هو فيه . فإذا كان العرض فى شىء لا لا بجزء بل بجزء ، وهو مقوم له ، فهو جوهرى فيه وليس جوهراً .

ومعنى الجوهرى الذاتى ؛ فإن ذات كل شىء ، كان عرضا أو جوهرا ، فقد يسمى جوهراً ؛ فيكون لفظ الجوهر الذى نسب إليه الجوهرى ليس يدل على المعنى الذى وضعناه مقابل العرض حتى يكون الجوهرى منسوبا إلى ذلك الجوهر ؛ بل يدل على الذات فيكون الجوهرىُّ مكانَ الذاتى . فهؤلاء كأنهم أخذوا الجوهر والجوهرى واحدا ، فقالوا كذا جوهر فى كذا ، والشىء ليس جوهراً بالقياس إلى شىء ، وإن كان جوهريا بالقياس إلى الشىء الذى هو فيه .

(١) لأنه موجود : لأنها موجودة هامش ه || موجود فى : ساقطة من عا || (٢) إذ : إذا م || أمر له : أمر ن || (٤) عرضى : عرض عا || (٦) ولما اتفق ... عرض فيه : ساقطة من ع ، ى || الموضوع هذا : الموضوع فى هذا م || (٨) للعرضى : العرضى س ، ع ، م ، ى || فالجوهرى : فالجوهر ن ؛ لجوهر د || (١٠) بجزء بل : بجزء منه بل ب || بل بجزء : ساقطة من ن || وهو : فهو م ، هو ، ه ؛ ساقطة من د || (١٣) جوهرا : جوهرى عا || الجوهرى ليس : الجوهر ليس م ، ن ، ى || (١٤) يكون الجوهرى : يكون ن || ذلك الجوهر : ذلك الجوهرى ن ؛ + هو ع ، م ، ى || (١٥) فيكون الجوهرى : فيكون الجوهر ن || واحدا : واحد ه || (١٦) جوهريا : جوهرا س ، ع .

ونقول من رأس أيضا : إنه لو كنا قلنا إن الشيء إذا قيس إلى شيء هو فيه لم يخل إما أن يكون فيه على أنه فى موضوع ، أى على أنه موضوعه ، أو لا يكون ؛ فإن كان فهو عرض ، وإن لم يكن كذلك ، وهو فيه ، فهو جوهر فيه ، لكان هذا المذهب صحيحا ؛ لكنا لسنا نقول هكذا ، بل نقول : إن الشيء إذا كان فى نفسه غير مفتقر إلى موضوع البتة، هذا الذى هو فيه، إن كان فى شيء أو غيره فهو جوهر ، وإن كان فى نفسه محتاجا إلى موضوع يكون فيه ، أى شيء كان هذا الموضوع ، كان هذا أو آخر غيرهذا فهو عرض . وأظن أن من سمع هذا ثم ثبت على أن شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا فقد خلع الإنصاف .

تمت المقالة الأولى

---

(١) رأس : الرأس عا ؛ رأى م || كان : + كذلك دا ، ع ، ه ، ى || (٢) أى : أو س || (٣) لكان : فكان ه ؛ وكان ى || (٥) أو : + فى س || (٦) أى : رأى سا || هذا الموضوع كان : ساقطة من سا ؛ ذلك الموضوع كان ه || (٨) الإنصاف : ربقة الانصاف وتردى بمئزر الاعتساف ع || (٩) تمت المقالة الأولى : ساقطة من سا ، عا ؛ + وبه الحمد ، ن ؛ + من الفن الثانى والحمد لله رب العالمين وإنه أعلم ى ؛ + من الفن الثانى والحمد لولى الحمد ه .

المقالة الثانية

من الفن الثانى

من الجملة الأولى

الجنس حدا نبهت فى آخره و بالقوة معه على تحديد النوع الذى يضايفه، من غير أن جعلته بالفعل — من حيث هو مضاف — جزء حده . وأما شرح هذا التدبير فى الحدود التى للتضايفات ، وأنه لم ينبغى أن يكون هكذا ، وكيف يحصل معه مراعاة ما لكل واحد من المتضايفين من خاصية القول بالقياس إلى الآخر ، فسترى ذلك فى مكان آخر .

[الفصل العاشر]

(ى) فصل فى النوع ووجه انقسام الكلى إليه

والنوع أيضا قد يقال فى لغة اليونانيين على معنى غير معنى النوع المنطقى ؛ فإن اللفظ الذى نقلته الفلاسفة اليونانيون بجملته لمعنى النوع المنطقى ، كان مستعملا فى الوضع الأول عند اليونانيين على معنى صورة كل شىء وحقيقته التى له دون شىء آخر ، فوجدوا صورا وماهيات للأشياء التى تحت الجنس ، يختص كل واحد منها بها، فسموها، من حيث هى كذلك، أنواعا . وكما أنَّ لفظة الجنس كانت تتناول المعنى العامى والمعنى المنطقى ، ولفظةَ النوع مطلقا كانت تتناول المعنى العامى والمعنى المنطقى ، فكذلك لفظة النوع المنطقى تتناول عند المنطقيين معنيين : أحدهما أعم والآخر أخص . فأما المعنى الأعم فهو الذى يرونه مضايفا للجنس، و يحدونه بأنه المرتب تحت الجنس، أو الذى يقال عليه الجنس، وعلى غيره بالذات ، وما يجرى هذا المجرى . وأما المعنى الخاص فهو الذى

(٣) التى : آخر خرم ع وأوله فى ص ٣٠ سطر ١٦ || التضايفات : فى المتضايفات س
(٤) واحد : ساقطة من ن || الآخر : الأخرى م ، ن ، ى (٥) فسترى : فسيرد ب ، س ؛ فيرد هـ || آخر : + إن شاء الله تعالى هـ (٨) على معنى : على ع ، ى || غير معنى : غير ع
(١٠) مستعملا : يستعمل ع (١١) له : لها ع ، ى ؛ + ذلك ع ، عا ، م ، ن ، ى || للأشياء : الأشياء م (١٣) كانت : ساقطة من ع ، م ، ى (١٤) فكذلك : وكذلك م
(١٥) المعنى : معنى عا ، ن (١٧) بالذات : + من طريق ما هو دا ، ى

ربما سموه باعتبار ما، نوع الأنواع، وهو الذى يدل على ماهية مشتركة لجزئيات لا تختلف بأمور ذاتيــة . فهــذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الأول ، إذْ لا يخلو فى الوجود من وقوعه تحت الجنس ؛ ويقال له نوع بالمعنى الثانى .

وبيْن المفهومين فرقٌ، وكيف لا ! وهو بالمعنى الأول مضافٌ إلى الجنس ، وبالمعنى الثانى غير مضاف إلى الجنس؛ فإنه لا يحتاج، فى تصوره مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب ماهو، إلى أن يكون شىء آخر أيضا أعم منه مقولا عليه. ومعنى النوع بالوجه الأول ليس كالجاس بمعنى النوع بالوجه الثانى، وذلك لأنه ليس مقوما له؛ إذ قد يجوز فى التوهم أن لا يكون الشىء الذى هو نوع بهذه الصفة نوعاً بالصفة الثانية؛ إذ لا يمتنع فى الذهن أن نتصور كليا هو رأس ليس تحت كلى آخر، وهو مع ذلك ليس مما ينقسم بالفصول، كالنقطة عند قوم . وما كان حمله هكذا وعلى هذه الصورة، وجاز رفعه فى التوهم ، لم يكن — كما علمت — ذاتيا، وما لم يكن ذاتيا لم يكن جنسا، بل إنْ كان لابد فهو عارض لازم له. وقد يقال لهذا نوع الأنواع ؛ وليس المفهوم من كونه نوعَ الأنواع هو المفهوم من كونه نوعاً ، بمعنى أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعــدد فى جواب ما هو، وكيف ومن حيث هو نوع الأنواع . فإن النوع المطلق له كالجنس وداخل فى تحديده، وهو به مضاف إلى أنواع فوقه. ثم لست أحقق أنّ أىّ الوجهين هو فى اصطلاح المنطقيين أقدم ؛ فإنه لا يبعد أن يكون أول نقل اسم النوع إنمــا هو إلى هذا المطلق على الأفراد، ثم لمــا عرض له أنْ كان عليه عام آخر، سمى كونه تحت العام بهذه الصفة نوعية .

---

(٤) بالمعنى : المعنى م (٥) فإنه : وإنه م (٧) بمعنى : لمعنى م
(٨) قد : ساقطة من س (٩) إذ : أو د (١٠) حمله : حكمه د ا ، س ، وهامش ى (١١) وعلى : أو على ع ، ه (١٢) له : ساقطة من ع ، ى (١٣) نوع : + من م
(١٥) هو : ساقطة من ه || النوع : ساقطة من س (١٦) به : أنه د ، ن || أحقق : أتحقق عا ، م ، ن || أن : ساقطة من د ، ن (١٨) المطلق : المطلب ، د ، عا ، م ، ن ، ه || عليه : له ه

لكن ربما لم تكن قسمته له أولى ؛ فإن الناطق وغير الناطق يقسِّم الحيوان قسمة أولية ويقسم الجسم قسمة لكنه ليس يقسمه قسمة أولية ؛ فإن الجسم مالم يكن حيوانا ، لم يستعد للانفصال بالنطق. ومع ذلك فإن الغير الناطق الذى تحت الحيوان لا يبعد أن يدل عليه بالعُجْمة ، وإن لم تكن العجمة بالحقيقة فصلا مقوِّما؛ وإذا أقيمت العجمة مقامه، لم يتم بها قسمة الجسم كما تمت قسمة الحيوان ؛ فإنك تقول : كل حيوان إما ناطق وإما أعجم ، وتقف عنده ؛ ولا تقول : كل جسم إما ناطق وإما أعجم ، وتقف عنده ؛ لأن النبات والجماد جسم وليس بناطق ولا أعجم . فإن قسمت الجسم إلى ناطق وغير ناطق قسمة يكمل معها الكلام ، لم يكن غيرُ الناطق دالا على المعنى الذى نقصد إليه فى قولنا : حيوان غير ناطق .

فيجتمع من هذا أن الفصول المقسمة للجنس الأسفل ، ربما لم تكن مقسمة لما فوقه قسمة أولية ولا قسمة مستوفاة ؛ والفصول المقسمة لما فوق ، فى الأكثر من الأمر ، لاتقسم ماتحت ، بل تقوِّمه . مثل الجسم ذى النفس الحساس ، فإن الحساس لا يقسم شيئا من أنواع الجسم ذى النفس .

لكنه قد يوجد فى بعض المواضع فصول تقسم مافوق وما تحت معا وجودا بحسب المشهور ، وذلك حيث يكون للجنس فصول قريبة متداخلة ، فإن الحيوان يقسَّم بالناطق وغير الناطق قسمة أولية ، ويقسم أيضا بالمائت وغير المائت قسمة قريبة أولية، وكذلك يقسم بالماشى والسابح والطائر ، فإذا ابتدئ فقُسِّم بأحد هذه الوجوه ، حتى كان مثلا حيوان ناطق وغير ناطق ، أمكن أن يقسم الحيوان الناطق من القسمين بالمائت وغير المائت ؛ وإذا ابتدئ فقسم بالماشى والسابح والطائر ، أمكن أن يقسم الماشى بالناطق وغير

(١) له : ساقطة من ن || يقسم : يم هـ || (٢) لكنه ليس يقسمه قسمة : لكنها ليست بقسمة د ، ن ؛ لكنه ليس بقسمة م || (٣) للانفصال : الانفصال ع || (٤) وإذا : فإذا عا || (٥) كل حيوان : لكل حيوان عا || (٦) كل جسم : لكل جسم م || (٨) لم يكن : ولم يكن ع || دالا : ولا سا || إليه : ساقطة من س || (١٠) لما فوقه : له عا ، ى || (١١) فى الأكثر من الأمر : فى أكثر الأمر ع ، ع ، عا ، هـ ، ى ؛ + فإنها هـ || (١٢) ما تحت : ما تحته س || (١٤) ما فوق وما تحت : ما تحت وما فوق ب ، س || (١٦) قريبة أولية : قريبة دا ؛ غير أولية ن || (١٧) فقسم : يقسم ن ؛ وقسم م || (١٨) من القسمين : ساقطة من س || (١٩) فقسم : تقسيم د || بالماشى : ساقطة من س .

الناطق ؛ ومع ذلك فإن القسمة بالناطق وغير الناطق كان يجوز أن توافى الجنس أول شىء قبل القسمة بالمائت وغير المائت ؛ والقسمة بالمائت وغير المائت كان يجوز أن توافى الجنس قبل القسمة بالناطق وغير الناطق . فما كان يبعد أن يقسم الحيوان إلى المائت وغير المائت ، ثم يقسم المائت إلى الناطق وغير الناطق .

وقد بقى ههنا شىء واحد وهو أنه : هل المائت وغير المائت من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ وكذلك هل الماشى ونظائره هى من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ وإن كان المائت وغير المائت والماشى وما ذكر معه من اللوازم الغير المقوّمة ، فهل يمكن هذا التداخل فى الفصول الذاتية الحقيقية ؟ لكن هذا النظر مما يخلق أن لانفى به صناعة المنطق ، فليؤخر إلى موضعه .

والأجناس العالية قد تبين من أمرها أنها لايجوز أن يكون لها فصول مقوّمة ، فلا يبعد أن يقع فى الأوهام أن الجنس العالى واحد ؛ ولو كان كثيرا لانحصرت الكثرة فى جامع يحوج إلى فصل بعده . لكن الحق هو أن الأجناس العالية كثيرة ؛ فلنبدأ أولا ولنضع هذه الأجناس وضعا ، ثم نبحث عن أمرها بما يحوج إليه هذا النظر من البحث فنقول : إن جميع المعانى المفردة التى يصلح أن يدل عليها بالألفاظ المفردة لاتخلو عن أحد هذه العشرة . فإنها : إما أن تدل على جوهر ، كقولنا : إنسان وشجرة ؛ وإما أن تدل على كمية ، كقولنا : ذو ذراعين ؛ وإما أن تدل على كيفية ، كقولنا : أبيض ؛ وإما أن تدل على إضافة ، كقولنا : أب ؛ وإما أن تدل على أين ، كقولنا : فى السوق ؛ وإما أن تدل على متى ، كقولنا : كان أمس وعام أول ؛ وإما أن تدل على الوضع ، كقولنا : جالس وقائم ؛ وإما أن تدل على الجدة والملك ، كقولنا : متنعل ومتسلح ؛ وإما أن تدل على يفعل كقولنا : يقطع ؛ وإما أن تدل على ينفعل ، كقولنا : ينقطع

---

(١) وغير الناطق : ساقطة من م || (٢) وغير المائت : ساقطة من عا || (٥) وهو : هو ه || (٦) وكذلك هل : كذلك وهل عا || هى من : هو من عا ؛ من سا ؛ مثل ع || (٨) التداخل : ساقطة من ى || (١٠) أنها : أنه ع ، ن || (١٢) فصل : فصول ص || (١٣) بما : ما ، عا ، ى . (١٨) كان : ساقطة من سا || عام : عاما م ، ن || (٢٠) يفعل : أن يفعل ع ، عا ، ى || ينفعل : أن ينفعل ع ، عا ، ى .

عن أشياء كثيرة ماهى — جوابا. ثم نقول : والمقول فى جواب ماهو قد يختلف بالعموم والخصوص فيكون بعضها أعم و بعضها أخص، فأعم المقولين فى جواب ما هو هو جنس للأخص ، وأخصهما نوع للأعم . فإذا وجدنا النوع فهناك يقسم قسمة أخرى فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون النوع من شأنه أن يصير جنسا لنوع آخر، و إما أن لا يكون ذلك من شأنه ، فهذه القسمة تنتهى إلى الخمسة انتهاءً ظاهرا ، وتكون طبيعةُ النوع متحصلةً فيه ، والنوع بالمعنى الآخر يدخل فيه بوجه . وأما القسمة الأولى فلم تكن كذلك .

وأما القسمة المشهورة التى لهذه الخمسة، فهى أقرب من القسمة الأولى، وذلك لأنهم يقسمون هكذا : إنّ كل لفظ مفرد إما أن يدل على واحد أو على كثير، والدال على الواحد هو اللفظ الشخصى ، وأما الدال على الكثير فإما أن يدل على كثيرين مختلفين بالنوع ، أو كثيرين مختلفين بالعدد. والدال على كثيرين مختلفين بالنوع إما أن يكون ذاتيا ، و إما أن يكون عرضيا ؛ فإن كان ذاتيا ، فإما أن يكون فى جواب ما هو ، و إما أن يكون فى جواب أى شىء هو . فيجعلون الدال على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو جنسا ، والدال عليه فى جواب أى شىء هو فصلا. وأما العرضى فهو العرض العام . ثم يقولون : إن الدال على كثيرين مختلفين بالعدد إما أن يكون فى جواب ما هو ، وهو النوع ، و إما فى جواب أى شىء هو ، وهو الخاصة .

فهذه القسمة منهم قد فاتها النوع بالمعنى المضاف ، وفاتها طبيعة الفصل ، بما هو فصل ؛ بل إنما دخل فيها من الفصول ما يحمل على أنواع كثيرة ، وليس ذلك هو طبيعة الفصل، بما هو فصل ؛ إذ ليس كل فصل كذلك، على ما سيتضح

(١) والمقول : والمقولات عا ، م ، ن ، ى (٢) المقولين : مقولين عا ، م ، ن ، ه
(٣) للأخص : ساقطة من عا || أخصهما : أخصها م || للأعم : الأعم م || فهناك : فهنالك م
(٦) الآخر : الأخير عا (٨) التى : ساقطة من عا || من : إلى ن
(١١) كثيرين : الكثيرين س (١٦) وإما : + أن يكون ه
(١٩ — ٢٠) فصل ... هو فصل : ساقطة من س (٢٠) كذلك : ساقطة من ى

لك ، إلا أن يراعى شىء ستعرفه ، وتعلم أنهم لم يراعوه ولم يفطنوا له ، فليس يمكننا أن نجعل ذلك عذرا لهم، اللهم إلا أن يكون المعلم الأول راعاه . وأيضا فإن هذه القسمة لم يفرق فيها بين الخاصة و بين الفصل الذى لا يكون إلا للنوع، وفاتها الخاصة التى هى خاصة نوع متوسط بالقياس إليه ، فلم يوردوا الخاصة بما هى خاصة للنوع ،بل بما هى خاصة لنوع أخير، كما لم يوردوا النوع إلا نوعا أخيرا .

[الفصل الحادى عشر]

(يا) فصل فى تعقب رسوم النوع

فلنتحقق الآن حال الحدود التى هى مشهورة للنوع فنقول : أما النوع بالمعنى الذى لا إضافة فيه إلى الجنس ، فقد وفوا حده، إذ حدوه بأنه : المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب ما هو ؛ وذلك لأن الجنس والعرض العام لا يشاركانه ؛ إذ كل واحد منهما مقول على كثيرين مختلفين بالنوع ،لا على كثيرين مختلفين بالعدد ؛ إذ يجب أن يفهم من قولهم : مقول على كثيرين مختلفين بالعدد ، أنه مقول على ذلك فقط ؛ لأنك إن لم تفهم ذلك ، لم يكن كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد مانعا من كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالنوع ؛ فإنّ المقولَ على كثيرين مختلفين بالنوع قد يكون أيضا مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد . فإذا علمت أنّ التخصيص بهذا الاسم إنما هو لما لا يُقال إلا كذلك، خرج ما يقال على كثيرين مختلفين بالنوع من مفهومه . فهذا ما يفرق بينه و بين الجنس والعرض العام .

(١) يراعى شىء : تراعى شيئا ن ، ه (٥) خاصة : ساقطة من ن
(٩) فلنتحقق : فلنحقق عا ، ن ، ه || التى : ساقطة من ه || هى : ساقطة من ى
(١١) وذلك : ساقطة من م || يشاركانه : يشاركه م (١٣) مختلفين : ساقطة من ن
(١٤) أنه : وأنه ه || تفهم : تعلم س (١٦) قد : ساقطة من ه || أيضا : ساقطة من م
(١٨) ما يفرق : يفرق ن || بينه : به ه

فانه ليس يستحيل أن يكون الشيء الواحد له معنيان أحدهما بذاته والآخر بغيره ، ولا يكون ذلك فرقا بينه وبين ذاته ، إلا أن يقال إنه من حيث له المعنى الذى بذاته غيره من حيث له المعنى الآخر الذى له بغيره .

وهم لم يسلكوا فى هذا الموضع هذا السلوك ؛ ولا هذا مما يحسن أن يعتبر فى هـــذا الموضع ؛ ولا يمكنهم أن يدلوا على المعنيين المختلفين البتة بشيء غير الوجود ، فإنهم لا يمكنهم أن يحصلوا معنى يدلون عليه بالوجود فى أحدهما هو غير المعنى الذى يدلون عليه بالوجود فى الآخر حتى يعودوا فيضيفوا إلى أحدهما من خارج بذاته و إلى الآخر بغيره ؛ بل الحق هو أن الأشياء تشترك فى الثبوت والوجود بمفهوم محصل عند الذهن .

وهذا بين بنفسه لا يمكن أن يبين ؛ ومن ينكره فهو يغلط نفسه بإزالة فكره عن الغرض إلى غيره ، ولولا هذا لما صح أن الشيء لا يخرج عن طرفى النقيض ؛ فإن كل واحد من طرفى النقيض كان يكون أشياء كثيرة ، ولم يكن بالحقيقة طرفا واحدا ؛ بل الوجود فى جميعها معنى واحد فى المفهوم .

و إذا كان كذلك ، لم يكن وقوع اسم الوجود على هذه العشرة وقوع الاسم المتفق ؛ وليس أيضا وقوع الاسم المتواطىء ؛ فإن حال الوجود فى هذه العشرة ليست حالا واحدة بل الوجود لبعضها قبل ولبعضها بعد . وأنت تعلم أن الجوهر قبل العرض ؛ والوجود لبعضها أحق ، ولبعضها ليس بأحق .

فأنت تعلم أن الموجود بذاته أحق بالوجود من الموجود بغيره ، والموجود لبعضها أحكم ، ولبعضها أضعف ؛ فإن وجود القار منها ، كالكمية والكيفية أحكم من وجود

---

(٣) بغيره : لغيره سا || (٥) أن يدلوا . . . لا يمكنهم : ساقطة من ع || فإنهم : فانه عا ، م || (٦) يحصلوا : يجعلوا ى || (٧) يعودوا : يعود ن || فيضيفوا : و يضيفوا ع ؛ ثم يضيفوا عا || (٨) الثبوت والوجود : الوجود والثبوت ع ، ى || (٩) يمكن أن يبين : يكون له بيان دا ، سا ؛ يمكن أن بيان : م || (١٠) ولولا : فلولا ع || صح : + قولنا م || (١١) بل الوجود : الى الموجود م || (١٢) واحد : واحدا م || (١٣) اسم الوجود : اسم الموجود م || (١٤) حال الوجود : حال الموجود ب ، س || واحدة : واحدا عا ، ى || (١٥) وأنت : فأنت م ، ن ، ى || (١٥–١٦) الوجود لبعضها : الوجود أخصها م ، ى || (١٧) بالوجود : بالموجود ب || (١٨) القار : القوار م ، ن ، ى ؛ القرار د .

مالا استقرار له ، كالزمان وأن ينفعل؛ فليس وقوع الوجود عليها وقوعا على درجة واحدة كوقوع طبائع الأجناس على أنواعها الذى هو بالتواطؤ المحض؛ فهو إذن غير جنس . ولو كان متواطئا لم يكن أيضا جنسا ؛ فإنه غير دال على معنى داخل فى ماهيات الأشياء ؛ بل أمر لازم لها . ولذلك ما إذا تصورت معنى المثلث فنسبت إليه الشكلية ونسبت إليه الوجود ، وجدت الشكلية داخلة فى معنى المثلث ؛ حتى يستحيل أن تفهم المثلث أنه مثلث إلا وقد وجب أن يكون قبل ذلك شكلا ؛ فكما تتصور معنى المثلث لا يمكن إلا أن تتصور أنه شكل أولا ؛ ولا يجب مع ذلك أن تتصور أنه موجود . ولست تحتاج فى تصورك ماهية المثلث أن تتصور أنه موجود كما تحتاج أن تتصور أنه شكل . فالشكل للمثلث لأنه مثلث وداخل فى قوامه ؛ فلذلك يتقوم به خارجا وفى الذهن وكيف كان ؛ وأما الوجود فأمر لا تقوم به ماهية المثلث ؛ فلذلك يمكنك أن تفهم ماهية المثلث وأنت شاك فى وجوده حتى يبرهن لك أنه موجود أو ممكن الوجود فى الشكل الأول من كتاب أوقليدس . ولا يمكنك لذلك أن تفعل ذلك فى شكليته ؛ فما كان مثل الشكلية فهو من المعانى المقومة للماهية ؛ وما كان مثل الوجود فليس مقوما للماهية . ولو كان الوجود لا يفارق فى ذهنك أيضا المثلث لكان أمرا لاحقا للمثلث من خارج ؛ ولذلك يستحيل أن يطلب ما الشىء الذى جعل المثلث مثلثا أو المثلث شكلا ؛ ولا يستحيل أن يطلب ما الشىء الذى جعل المثلث موجودا فى الذهن أو فى خارج .

فالذاتى للشىء لا يكون له بعلة خارجة عن ذاته ؛ وما يكون بعلة خارجة فليس مقوّما ذاتيا؛ وإن كان قد يكون من العرضى ما حصوله ليس بعلة خارجة عن الماهية،

(١) ينفعل : يفعل ع ، م || وقوعا : وقوع ن || (٣) أيضا : ساقطة من ن || غير دال على معنى داخل : دال على معنى غير داخل بخ || دال على معنى : ساقطة من عا || (٤) بل أمر : بل هو أمر ع ، ه ، ى || (٦) ذلك : ساقطة من عا || (٧) شكل أولا ... تصور أنه : ساقطة من ع || لست : ليست د ، م || (٨) فى : ساقطة من م || تصورك : تصور ه ؛ بتصورك م || موجود ... أن تتصور : ساقطة من ع || (٩) فلذلك : ولذلك ن || وفى : فى سا || وكيف : كيف س || (١٢) لذلك : ساقطة من ب ، س ، ع ى ؛ كذلك م || أن تفعل ذلك : ساقطة من د ، سا ، م ، ن || فما : مما م || (١٣) فهو : فهى عا || (١٥ و١٦) جعل : يجعل ى || (١٧) له : ساقطة من عا || (١٧ — ١٨) ذاته ... خارجة عن : ساقطة من ع || (١٨) حصوله ليس : ليس حصوله ه .

والخاصة والعرض فرق ، ولا يكون بينه و بين الشخص فرق ، إلا أن نضمن أنه كلىٌّ بهذه الصفة ، وأيضا فإنه لا يكون بينه و بين فصل الجنس فرق .

والذى حدَّ وقال : إنَّ النوع هو أخص كليين مقولين فى جواب ما هو ، فقد أحسن تحديدَ النوع ؛ وإنما يتم حسنه بأن يقال : إنه الكلى الأخص من كليين مقول فى جواب ما هو ؛ تعلم ذلك إذا تدربتَ بالأصول والمواضع المقررة للحدود . فنقول الآن : الجنس منه ما يكون جنسا ، ولا يصلح أن ينقلب باعتبارٍ آخرَ نوعا ؛ إذ لا يكون فوقه جنس أعم منه ؛ ومنه ما يصلح أن يكون نوعا باعتبار آخر إذ يكون فوقه جنس أعم منه . وكذلك النوع منه ما يكون نوعا ولا يصلح أن ينقلب جنسا ؛ إذ لا يكون تحته نوع أخص منه ، ومنه ما يصلح أن ينقلب جنسا باعتبار آخر ؛ إذ لا يكون تحته نوع أخص منه . فترتب للجنس مراتب ثلاثا : جنس عال ليس بنوع ألبتة ، وجنس متوسط هو نوع وجنس وتحته أجناس ، وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس . وكذلك يكون فى باب النوع : نوع سافل ليس تحته نوع ألبتة ، فليس بجنس ألبتة ، ونوع عال تحت جنس الأجناس الذى ليس بنوع ألبتة ، ونوع متوسط هو نوع وجنس وجنسه نوع ؛ والمثال المشهور لهذا هو من مقولة الجوهر ؛ فإنَّ الجوهر جنس لا جنس فوقه ، وتحته الجسم ، وتحت الجسم الجسمُ ذو النفس ، وتحت الجسم ذى النفس الحيوان ، وتحت الحيوانِ الحيوانُ الناطق ، وتحت الحيوان الناطق الإنسان ، وتحت الإنسان زيد وعمرو ، فزيد وعمرو

---

(٢) وأيضا : ساقطة من ن || وأيضا ... فرق : ساقطة من هـ (٣) حد : حده ع
(٤) بأن : أن عا (٦) المقررة : + المحدودة د || للحدود : المحدودة عا || الآن : + إن ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى (٧) لا : ساقطة من م || جنس : ماهو عا
(٧ — ٨) ومنه ... أعم منه : ساقطة من م (١٠) ومنه ... أخص منه : ساقطة من س || لا : ساقطة من ن ، هـ || تحته : دونه عا وهامش هـ ، ى (١١) فترتب : فيترتب ع ؛ فترتبت د ، م || مراتب : مراتبا ى || ثلاثا : ثلاث د ، م ؛ + فيكون هـ ، ى
(١٢) وتحته : تحته ع (١٥) المثال : مثال م || هو : ساقطة من عا
(١٦) فإن الجوهر : ساقطة من م .

وأشكالها هي الأشخاص . والجوهر هو جنس الأجناس ، إذ ليس فوقه جنس ؛ والإنسان هو نوع الأنواع ، إذ ليس تحته نوع ؛ وما بينهما أجناس وأنواع متوسطة ؛ فإنها بالقياس إلى ما تحتها أجناس ، و بالقياس إلى ما فوقها أنواع ؛ فإن الجسم نوع الجوهر وجنس للجسم ذى النفس ، والجسم ذو النفس نوع الجسم وجنس الحى ؛ لأنه يعم النبات والحى ، والحى نوع الجسم ذى النفس وجنسٌ للحى الناطق لأنه يعم الحيوانات العجم والإنسان ، والحى الناطق نوع الحى وجنس الإنسان ؛ لأنه يعم الإنسان والمَلَك ؛ فيكون الحى الناطق هو الجنس السافل ، والجوهر هو الجنس العالى ، والجسم وما يليه هو الجنس المتوسط ، و يكون الجسم هو النوع العالى ، ويكون الإنسان هو النوع السافل ، و يكون الجسم ذو النفس وما يليه النوعَ المتوسط ، و يكون الجوهر بالقياس إلى ما تحته جنسَ الأجناس والجنس العالى ، و بأنه لا يقاس إلى ما فوقه يكون جنسا ليس بنوع ، و يكون الإنسان بالقياس إلى ما فوقه نوعَ الأنواع والنوعَ السافل ، وأما بقياسه إلى ما تحته فهو أنه نوع ليس بجنس ، وقياسه إلى ما تحته على وجهين : قياس إلى ما تحتــه من حيث هو محمول عليها الحملَ المعلوم ، وقياسٌ إلى ما تحته باعتبار أنها ليست بأنواع . وقياسُه إلى ما تحته من حيث الحمل يفيده معنى النوعية غير المضافة إلى الجنس ، وهو المعنى الثانى ممــا ذكروه . وأما قياســه بالاعتبار الآخر فيفيده أنه نوع ليس بجنس : فهو نوع الأنواع ، ونوع ليس بجنس ، ونوع بالمعنى المذكور ؛ ومفهومات هــذه الثلاثة — وإن تلازمت —

---

(١) هو : ساقطة من ع (٣) الجسم : الجنس س (٤) للجسم : الجسم سا ، م || نوع الجسم : نوع للجسم ع || الحى : للحى ع ، ه ، ى (٥) والحى : ساقطة من عا || وجنس للحى : جنس الحى م || للحى : + الحى عا (٦) الناطق : + هو ع || الإنسان : للإنسان ه (٨) هو : ساقطة من عا (١١) يقاس : قياس ن ؛ قياس له ع ، م ، ه (١٢) النوع السافل : النوع د (١٣) قياس : قياسه م (١٦) ذكروه وأما : ذكروا ما عا ، ه ؛ ذكره وأما ن || وأما : فأما م (١٧) ونوع ليس بجنس : ساقطة من د .

وإذ لا مذهب غير هذه الثلاثة ، والثلاثة إما أن تجعل الزمان جوهرا ، وإما أن تجعله بحيث يُحَدُّ بحدِّ العرض ؛ فهذا القول لا يعتد به . وكذلك احتج هؤلاء وقالوا : إن حد العرض لا يتناول الأين ؛ فإن الكون فى السوق معنى واحد ، ويشترك فيه كثيرون ، فلا يصلح أن يكون كل واحدٍ منهم موضوعا له ؛ ولا الجملة ، وإلا لما وصف به إلا الجملة . لكن الجواب عن ذلك هو هذا الجواب نفسه ؛ فإن السوق ، وإن كان واحدا للجميع ، لأنه ليس المكان الحقيقى فتمتنع الشركة فيه ، بل هو من قبيل المكان العام ، فإن لكل واحدٍ كونا فيه يخصه دون الآخر ؛ إذ ليس السوق أيناً ؛ بل السوق من مقولة الجوهر . على أنهم إن مثلوا للمكان المكان الذى هو من مقولة العرض لم يمكنهم أن يجعلوا فيه عدة أشياء . إنما الأين ، إن كان ولابد ، فهو النسبة إلى السوق ؛ ولكل من الذين فى السوق نسبة تخصه توافق النسبة الأخرى بالنوع وتخالفه بالعدد ؛ واعتبارنا ههنا بالواحد بالعدد دون الواحد بالنوع .

قالوا أيضا : إن المضاف ليس يوجد إلا فى موضوعين ، فليس موجودا فى شىء ، ولكن فى شيئين . وقالوا أيضا : إن التسلح معنى لا فى موضوع ، إذ هو فى موضوعين ، لأن موضوعه السلاح واللابس ؛ فنقول : أما المضاف فليس على ما نحنوا فيه . أما أولا فلأن كون الشىء فى شيئين قد لا يمنع كونه فى كل واحد منهما ؛ وإذا كان لا يمنع كونه فى كل واحد منهما ، فليس كونه فى شيئين رافعا كونه فى شىء ؛ فإنه لم يقل : فى شىء واحد فقط ؛ كما أن كون الأب أبا لابنين لا يمنع كونه أبا لابن واحد ؛ وكون الحيوان مقولا على أشياء لا يمنع كونه مقولا على كل واحد . نعم فى بعض الأشياء قد يكون الوجود فى الكثرة بحيث يمتنع أن يكون فى الواحد مع تلك الكثرة ؛ فهنالك لا يكون الموجود فى أشياء موجوداً فى شىء واحد .

---

(١) مذهب : مذاهب سا || هذه الثلاثة : هذه الثلاث ب || (٥) ذلك : هذا بخ || نفسه : بينه ب ، ن || وإن : إن عا || (٦) لأنه : إلا أنه ى || (٧) يخصه : ساقطة من سا || من : ساقطة من م ، ن || (٨) للكان : بالمكان ع ، ى ؛ ساقطة من عا ، ه || المكان : ساقطة من ه || (٩) ولكل : + واحد ع || الذين : الذى عا ، ى || (١٠ — ١١) وتخالفه . . . بالنوع : ساقطة من سا || (١٠) ههنا : + إنما هو ى || (١٣) ولكن : بل ب ، س || إذ : أو د ، م ، ن || (١٤) فنقول : ونقول ى || (١٦) رافعا كونه : رافعا لكونه عا ، ه || (١٨) كل : ساقطة من س ، ع || (١٩) الوجود : الموجود ه || فى الكثرة : ساقطة من س || مع : من ه .

والفرق بين الموجود فى موضوع من جهة أنه موجود فى شىء وبين كون الكل فى الأجزاء أن الكل يكون فى أشياء ولا يكون فى شىء واحد منها البتة . وأما الموجود فى موضوع فليس يبعد أن يكون موجودا فى موضوعات ؛ ولكنه يكون مع ذلك فى موضوع موضوع منها ؛ ولا تمانع بين الحالين . فهذا إن كان ما ذهبوا إليه ، من أمر وجود إضافة واحدة بالعدد مشتركة بين متضايفين اثنين بالعدد ، مذهبا صحيحا . وأما الحق فسينكشف عن خلاف ذلك ، وسنبين كيفيته فى مواضع نتكلم فيها فى المضاف .

وأما التسلح وما تعلقوا به فيه فالجواب عنه أن التسلح نسبة وحالة للابس عند السلاح يوصف بها المتسلح ، فيقال إنه متسلح بتسلح هو وصف له ؛ وإن كان بالنسبة إلى غيره . فالتسلح ، وإن كان بالنسبة إلى الغير ، فليس يجب أن يكون فى ذلك الغير . ففرق بين الوجود فى الشىء وبين النسبة إلى الشىء . فلا معونة لمثل هذه الهذيانات فى أن يقال إن العرض ليس بجنس ، وإن كان الحق هو أن العرض ليس بجنس .

لكنهم قالوا شيئا آخر وهو أن العرض لا يدل على طبيعة البياض والسواد وعلى طبايع سائر الأعراض ؛ بل على أن له نسبة إلى ما هو فيه وعلى أن ذاته تقتضى هذه النسبة ؛ والجنس يدل على طبيعة الأشياء وماهيتها فى أنفسها ، لا ما يلحق ماهياتها من النسبة . وهذا قول سديد . والدليل على ذلك أن لفظة العرضية إما أن تدل على أن الشىء موجود فى موضوع ، فتكون دلالته على هذه النسبة ؛ أو تدل على أنه فى ذاته بحيث لا بد له من موضوع ؛ فهذا أيضا معنى عرضى ؛ وذلك لأن نسبة هذا المعنى إلى أكثر الأعراض مثل الكيفية والكمية والوضع أمر غير مقوِّم لماهياتها ، لأن ماهياتها تمثل مدركة مفهومة.

---

(٢) واحد : ساقطة من سا ، ع ، م || (٣) فليس : فلا هـ || (٤) موضوع موضوع : موضوع د || إضافة واحدة : أنه واحد عا ||(٥) مشتركة : مشترك عا ؛ + فيه بخ ، ع ، عا ، ى || صحيحا : صحيفا م ||(٦) عن : على س || (٧) عنه : فيه ى || (٨) فيقال : فقال ب || إنه : + هو س || بتسلح : فالتسلح ع ||(٩) فالتسلح : والتسلح د ، سا ، م || (١٠) وبين : أو بين د ، م || (١١) بجنس : + أى على سبيل الفرض والتقدير أى إن فرضنا وسلمنا م || (١٢) شيئا آخر : أشياء أخرع || (١٢–١٣) آخر . . . له نسبة : ساقطة من د || (١٣) أن له : أنه له ع ؛ أنه عا || (١٤) فى أنفسها : ساقطة من د || ماهياتها : ماهيتها د || (١٦) فتكون : فكيف تكون ى || (١٧) نسبة هذا : نسبته لهذا ى || (١٨) أمر : نسبة أمر د ، م ، ى .

إليه إلا بمقارنة أمر يجعله مشاراً إليه ؛ وكذلك فى العقل لا يكون كذلك إلا بأن يُلحق به العقلُ معنى يخصصه ، ثم لا يعرض له من الخارج أن يكون عاما حتى يكون ذات واحدة بالحقيقة هى حيوان ، وقد عرض له فى الأعيان الخارجة أنْ كان هو بعينه موجوداً فى كثيرين ؛ وأما فى الذهن فقد يعرض لهذه الصورة الحيوانية المعقولة أنْ تجعل لها نسب إلى أمور كثيرة ، فيكون ذلك الواحد بعينه صحيح النسبة إلى عِدَّةٍ تتشا كل فيه ، بأن يحمله العقل على واحدٍ واحدٍ منها — فأمّا كيف ذلك فلصناعةٍ أخرى — فيكون هذا العارض هو العموم الذى يعرض للحيوانية ، فيكون الحيوان لهذا العموم كالخشب مثلا لعارض يعرض له من شكل أو غيره ، وكالثوب الأبيض ، فيكون الثوب فى نفسه معنى ، والأبيض معنى ، و يتركبان فيكون هناك معنى آخر مركبا منهما ؛ كذلك الحيوان هو فى العقل معنى ، وأنه عام أو جنس معنى ، وأنه حيوان جِنْسىٌّ معنى . فيُسَمون معنى الجنس جنسا منطقيا ، ومفهومه أنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو ، من غير أن يشار إلى شىء هو حيوان أو غير ذلك ، مثل أن الأبيض فى نفسه له معقول لا يحتاج معه أن يعقل أنه ثوب وأنه خشب ، فإذا عُقل معه ذلك عُقِل شىءٌ يلحقه الأبيض ؛ وكذلك الواحد فى نفسه له معقول ، فأمَّا أنه إنسان أو شجرة فهو أمر خارج عن معقوله يلحقه أنه واحد . فالجنس المنطقى هو هذا .

وأما الطبيعى فهو الحيوان بما هو حيوان ، الذى يصلح أن يجعل للمعقول منه النسبة التى للجنسية ، فإنه إذا حصل فى الذهن معقولا ، صَلُح أن تعقل له الجنسية ، ولا يصلح لما يفرض مُتَصَوَّرا من زيد هذا ، ولا للمتصور من إنسان ،

---

(٣) وقد : قد ى || عرض : يعرض هـ (٤) الصورة : الصور عا
(٥) المعقولة : المقولة هـ || نسب : نسبة م (٧) فأما : وأما ى
(٨) مثلا لعارض : مثل العارض عا (٩) وكالثوب الأبيض : من هنا إلى صفحة ٧٢ خرم فى ى (١٠) هناك : مثلا عا (١١) حيوان : + هو فى العقل معنى وأنه عام أو جنس معنى ، أو أنه حيوان م (١٤) معه : + إلى د ، ن || معه أن يعقل : أن يعقل معه ع (١٥) وكذلك : ولذلك ع (١٦) شجرة : حجرة د ، ع ، عا ، م ، ، ن ، هـ (١٧) للمقول : لاقول هـ (١٨) الجنسية : + المنطقية هـ (١٩) لتصور : المتصور س || إنسان : الإنسان ن ، هـ

فتكون طبيعة الحيوانية الموجودة فى الأعيان تفارق بهذا العارض طبيعةَ الإنسانية وطبيعةَ زيد، إذْ هو بحيث إذا تُصُوِّر صلح أن يلحقه عمومٌ بهذه الصفة، التى هى الجنسية ؛ وليس له خارجا إلا الصلوح لها بحال. فقولهم: الجنس الطبيعى، يعنون به الشيء الطبيعى الذى يصلح أن يصير فى الذهن جنسا، وليس هو فى الطبيعيات بجنس ؛ ولأنه يخالف فى الوجود غيرَه من الأمور الطبيعية بهذا المعنى، فلا يبعد أن يخصص لهذا المعنى باسم، وأن يُجعل ذلك الاسم من اسم الشئ الذى يعرض له بحال وهو الجنسية. وأما الحيوان الجنسى فى العقل، فهو المعقول من جنس طبيعى ؛ وأما الجنسية المعقولةُ المجردة ، فمن حيث هى مقررة فى العقل ، هى أيضا جنس معقول ، ولكن من حيث إنها شئ من الأشياء يبحث عنه المنطق ، فهو جنس منطقى ؛ وليس، وإنْ لم يكن لهذا الذى هو منطقى وجودٌ إلا فى العقل، يجب أنْ يكون المفهوم من أنه عقلى هو المفهومُ من أنه منطقى ؛ وذلك أنَّ المعنى الذى يُفْهم من أنه عقلى ، هو غيرِ المفهوم من أنه منطقى ؛ وذلك أنَّ المعنى المفهومَ الذى يفهم من أنه عقلى لازمٌ ومقارنٌ للمعنى الذى يفهم من أنه منطقى ليس هو هو، إذْ قد بان لك اختلافُ اعتباريهما. فالجنس المنطقى تحته شيئان : أحدهما أنواعه من حيث هو جنس ، والآخر أنواع موضوعاته التى يعرض لها ؛ أما أنواعه، فلأن الجانس المطلق أعمُّ من جنسٍ عال وجانس سافل ، فهو يعطى كلَّ واحد مما تحته من الأجناس المتقررة حدَّه واسمه ؛ إذْ يقال لكل واحد منهما إنه جنس ، ويُحَدُّ بحدّ الجانس ؛ وأما أنواع موضوعاته فلا يعطيها اسمه ولا حدَّه ؛

(١) طبيعة الحيوانية : طبيته بالحيوانية ع || الحيوانية : الحيوان د ، هـ || بهذا : لهذا د
(٢) وطبيعة زيد : ساقطة من ن || هى : هو هـ (٣) بحال : + بحالهم هـ ؛ + أى الشى الذى يسمى جنسا طبيعيا وهو ما يصلح أن يصير فى الذهن جنسا منطقيا ليس هو فى الطبيعيات بجنس أى بجنس هو ذاتا واحدة موجودة فى الطبيعيات توجد فى أشخاص فيكون جنسا لها بل لا وجود لها إلا فى الذهن عا (٤) أن يصير : ساقطة من س
(٨) طبيعى : طبيعة ع || هى : هو هـ (١١) يجب : ساقطة من ع
(١٢) أن : لأن ع (١٢ — ١٣) هو غير... عقلى : ساقطة من د ، ن ، هـ
(١٣) المفهوم : ساقطة من عا || الذى يفهم : ساقطة من م || ومقارن : ومفارق ع || من أنه منطق : أنه منطق ع (١٤) لك : ساقطة من ع (١٥) أنواع : ساقطة من عا || التى : الذى ع (١٦) فهو : وهو م (١٨) اسمه : لاسمه س .

كذلك ليس كونه فى مكان ، الذى هو نسبة طرف واحد ، هو نفس كون ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ؛ بل هو موضوع لذلك من حيث تصير النسبة شاملة للطرفين ، للحاوى والمحوى . وهذا إنما يتضح لك فى باب المضاف حقيقة الاتضاح ؛ وأما ههنا فهو شىء كالتلبيه غير محصّل .

وأما قول القائل : والأطراف التى تأخذ من الكيفية شيئا ، فيشبه أن يكون يعنى بهذا مقولة يفعل و ينفعل، فتكون الكيفية هى الأمر الذى يسوق إليه الفعل والانفعال، و يكون الطرفان النسبتين اللتين للفاعل والمنفعل إليهما . و يشبه أيضا أن يكون يعنى مع هذين الوضع أيضا ، وذلك بسبب أن الوضع يلزمه الشكل أو يلزم الشكل .

وأنت تعلم أن هذا الكلام متشوش جدا ؛ فإن لفظة الأطراف لاتدل فى هذا الموضع على معنى محصل . والأخذ من الكيفية شيئا هو لفظ متشابه لاتجد تحته معنى متواطئا فيه؛ ولا أيضا يدل بالتشكيك ؛ و إن كان يخيل شيئا ؛ فإن من أفضل أحوال المعانى النسبية التى لاتتفق فى النوع ، إذا وقع عليها اسم أن يكون على سبيل التشكيك ، فقلما يوجد فيها تواطؤ صرف ، وخصوصا فى مثل هذا الموضع ؛ إذ الأخذ ليس له مفهوم محصل ، ولا الأطراف .

ولو أن قائلا أصلح هذا اللفظ فقال : والأمور التى لها إلى الكيفية نسبة ما ، كانت هذه الأمور جواهر وكميات عرض لها نسبة إلى الكيفيات ؛ فتكون الجواهر والكميات تدخلان فى مقولة غير مقولتهما بسبب عارض يعرض لها فيكون دخولها فى تلك المقولة بالعرض . ومادخل فى مقولة بالعرض فليست المقولة جنسا له ولا هو نوع من المقولة . وإنما يأخذ المقولات فى هذا الموضع على أنها أجناس ؛ وإنما يبحث عن دخول الأشياء فيها على أنها أنواع لها ؛ وأما على سبيل غير ذلك فلا يمنع أن تدخل بعض أنواع مقولة

(١) كونه : كون الشىء بخ ، ع ، ه ، ى || نسبة : نسبته ع || (٣) والمحوى : والمحوى م ، ع ، عا ، ه ، ى ؛ ساقطة من د || (٤) غير محصل : الغير المحصل ه ، ى || (٦) هى : هو ، عا ، ى || (٧) النسبتين اللتين : النسبتان اللتان عا ، ى || اللتين : ساقطة من سا || إليهما : إليها ن || أن يكون يعنى : ساقطة من س ، أن يعنى ن || (١٠) والأخذ : والآخذ د ؛ والاحذ س ، ع ، م ، ى || (١١) وإن كان يخيل شيئا : ساقطة من ى || النسبية : النسبة ه || (١٦) عرض : عرضت ه || لها : لها ب || (١٨) ومادخل . . . . بالعرض : ساقطة من ع || المقولة : ساقطة من سا .

فى مقولة أخرى . فإن لم يعنِ هذا وعنى نسبة الجوهر والكمية أو شئ آخر ، إن كان إلى الكيفية لا إلى ذات الجوهر والكمية ، فليست الكيفية أولى بهذا التخصيص من الكمية . على أن لمطالبٍ أن يطالب فيقول : ولم ليس تجعل للنسبة إلى الكميات أيضا مقولة ؟ ويلزم حينئذٍ أن تجعل للنسبة إلى كل مقولة مقولة ، فتتضاعف المقولات بل لاتتناهى ؛ فإنه قد يمكن أن يفرض إلى المقولة ، التى هى نسبة ، نسبة .

وإن قوما آخرين قالوا : إن الانفعال هى الكيفية لاغير؛ فليس التسخن غير السخونة . وما قالوه باطل ؛ فإن التسخن هو سلوك إلى السخونة ، فإن كان المتسخن له فى كل آنٍ سخونة ، فليس تسخنه تلك السخونة ، بل تسخنه إنما هو بالقياس إلى سخونةٍ مطلوبة . وبالجملة فإن التسخن هيئةٌ غير قارة والسخونة هيئة قارة . ولو كان التسخن هو السخونة ، لكان التكيف المطلق هو الكيفية ؛ فكان طلب الكيفية كيفية ؛ فكان الطالب طالبا لما هو موجودٌ له . كل هذا باطل فاسد ؛ وسيتضح لك فى العلم الطبيعى . فإن كان التكيف ليس كيفية ، فبالحرى أن لايكون التكيف كيفية . والتكييف هو الفعل ؛ فبالحرى أن لايكون الفعل كيفية . ولو كان التسخين سخونة لكان كل مايسخِّن يتسخَّن وكان كل مايحرِّك يتحرك . وستعلم أن هذا غير واجب . واعتبر ذلك بالعشق ؛ فإنه ، كما تعلم من أمره ، يحرك وليست فيه حركة .

وقد قال قوم : إن مقولة أن يفعل وأن ينفعل تجتمعان فى جنس واحد هو الحركة . وستعلم فى العلوم الطبيعية أن الحركة غير موصوف بها الفاعل وأنها ليست بفعل . ولو قالوا : أن ينفعل هى جملة الحركة أو حركة ، وأن يفعل هى جملة التحريك أو تحريك ، لكان أقرب من أن يصغى إليهم .

(١ — ٢) إلى الكيفية : إلى ذات الكيفية ى || (٢) لا إلى ذات : لا ذات ع || (٣) لمطالب : للطالب ع ؛ لطالب ى || الكميات : الكيفيات ع || (٤) مقولة مقولة : مقولة د ، م || بل : + إنها ه ، ى (٥) فإنه : بل وإنه ع || فإنه . . . نسبة نسبة : ساقطة من ى || (٦) فليس التسخن : وليس التسخين ب || السخونة : السخونية د || (٧) قالوه : قالوا ى || إلى السخونة : إلى التسخن د || (٨) بل : + وليس الأمر كذلك ى || (١١) كل : وكل ه || (١٣) وكان : ولكان ع ، ه (١٤) يحرك يتحرك : حرك يحرك عا ؛ ساقطة من سا || (١٤ — ١٥) من أمره : ساقطة من سا || (١٥) ليست : ليس ه || (١٦) وقد قال : وقال د ، ن || مقولة : مقولتى ع ، ه ، ى || هو : وهو سا || (١٧) يفعل : أن يفعل ى || ينفعل هى : ينفعل هو ه || (١٨) وأن يفعل : فإن يفعل د ؛ أو أن يفعل ه || يفعل هى : يفعل هو ه ؛ يفعل من ع ، ى || أقرب من أن يصغى إليهم : أولى بهم عا || إليهم : إليه بخ ، ه .

الفصل الرابع

فصل (د)

فى ذكر أمور أوهمت أنها إما عامة لشىء من العشرة عموم الجنس أو خارجة عن العشرة وتميم القول فى ذلك

وههنا شكوك فى أمورٍ يدعى أنها توجد خارج هذه العشرة لا تدخل فيها ، وأن منها أمورا هى أعم من عدةٍ منها : مثل الحركة فإنها تتناول الكيف والكم والأين بنحو ما ؛ ومنها أمور مباينة لها : كالوحدة ، التى هى مبدأ العـددِ ؛ والنقطة ، التى هى مبدأ بوجهٍ للقادير ؛ وأيضا مثل الهيولى والصورة ؛ وأيضا مثل الأعدام : كالعمى والجهل ، وما أشبه ذلك . ومنهم من أورد لهذا الباب أمثلة جزئية كالشمال والجنوب ، والغداء والعشاء .

فنقول : أما الحركة فإنها ، إن كانت هى مقولة أن ينفعل ، فما زادت جنسا ؛ وإن لم تكن مقولة ينفعل ، فإنها لا يجب أن تكون جنسا ، بل يجب أن تكون مقولة على أصنافها بالتشكيك ، وأن يكون ذلك هو المـانع من أن تجعل الحركة هى نفس مقولة أن ينفعل ، إن امتنع ؛ وإلا إن لم يكن هناك مانع من هذا القبيل ، فمقولة ينفعل هى بعينها الحركة . وسيرد الكلام عليه فى موضعه .

فهذا ما يقضى به فى أمر الحركة . فأما هذه الأخرى فنقول فيها قولا كليا ؛ ثم نورد ما يقال فيها فى المشهور ؛ ثم نقول فيها الحق فنقول : إنه ليس كل وجود أشياء لا تدخل فى المقولات ضاراً فى أن المقولات عشر ، بل نحو واحد منها وهو أن تكون أشياء لا تدخل فى إحدى المقولات العشر ولهـا أجناس أخرى هى أنواع تحتها . وإذ ليس يجب

---

(٣) أوهمت : + الناس د ، م ، هـ ، ى || إما : ساقطة من سا || (٤) أو : وإما هـ ، ى || خارجة : خارج ع || (٥) فيها : تحتها سا || (٥ — ٦) أن منها أمورا : أن أمورا ع ؛ منها أمور سا || (٦) عدة منها : هذه سا || الكيف : ساقطة من م || (٧) بوجه : + ما ى || (٨) مثل : فمثل ب (واردة كذلك فى المرتين) || (١٠) أن ينفعل : ينفعل ع || وإن : وأما إن ى || (١١) مقولة : + أن سا ، ن ، هـ ، ى || (١١) لا يجب أن : يجب أن ع ؛ يجب أن لا هـ || (١٢) هى : ساقطة من س || (١٣) وإلا إن : ساقطة من س ، ع || (١٥) يقضى : يقتضى هـ || (١٧) عشر : عشرة ب ، هـ || (١٨) أخرى : ساقطة من ع .

فى بادئ النظر أن يكون لكل ذات موجودة مشارك فى الحد هو آخر غيره موجوداً حتى تكون تلك الذات موجودةً، فليس يجب أن يكون لكل شىء نوع مقول على كثيرين بالفعل. ولو كان أيضا لكل شىء نوع مقول على كثيرين بالعدد ، لم يجب أن يكون مع ذلك النوع نوع آخر مشارك له فى ماهية مشتركة، حتى يكون هناك جنس، فلا يمتنع أن تكون أمور مفردة لا مشارك لها فى نوعها، وأنواع إنما هى أنواع بالقياس إلى ما تحتها ، ولا قياس لها إلى ما فوقها حتى تكون هى أنواع أجناس فوقها. وإذ كان العقل الأول لا يمنع هذا فليس مستحيلا ظاهر الاستحالة بنفسه . وإذ ليس كذلك ، فإن كانت أشخاص مفردة لا أنواع لها البتة ، ولا أجناس على الشرط المذكور ، وأنواعٌ لا أجناس لها ، لم يكن شىء من ذلك داخلا فى مقولة، وكان مع ذلك حقاً ما قيل من أن المقولات هى هذه العشرة ؛ إذ الخارج عنها ليس بمقولة فى نفسه ولا فى مقولة غيرها . ومثال هذا أنه لو قال قائل : إنه لا بلاد إلا عشرة بلاد فوجد قوماً بداة لا يتمدنون ، لم يصر وقوعهم خارجا عن هذه البلاد سببا فى أن لا تكون هذه البلاد عشرةً . فلو سلمنا أن جميع ما أوردوا خارج عن المقولات ، لم يكن ذلك موجبا أن لا تكون المقولات عشرا فقط ، إلا أن يصح أن لتلك الأشياء أجناساً خارج العشرة .

وبعد ذلك ، فإن الأجوبة المشهورة عن هذه بعضها يسلم أن هذه الأشياء خارجة عن العشر ؛ ولا تتكلف نوعا آخر من الجواب ، وخصوصا ما كان منها يجرى مجرى المبادئ ، كالوحدة والنقطة والهيولى والصورة ؛ فإنهم يزعمون أن المبادئ لا تدخل فى شىء من المقولات ؛ وذلك لأن هذه المبادئ هى مبادئ المقولات ؛ ومبادئ المقولات ؛ لو دخلت فى المقولات ؛ لكانت مبادئ لأنفسها . وبعضها لا يسلم خروج المبادئ عن

(١) غيره : + مشاركا س || (٢ — ٣) لكل شىء . . . يجب أن يكون : ساقطة من د || (٢) كثيرين : + مختلفين ى || (٤) نوع آخر : آخرن || (٥) وأنواع : أو أنواع د ، ن ، ه || ولا : فلا ع ، م ، ى || (٦) العقل : القول بخ ، هامش س || (٧) كانت : كان ع || (٨) وأنواع : أو أنواع ه || لم يكن : ولو لم يكن د || (٩) قيل من : قيل س || هذه : من ه || (١١) إنه لا : لا س || قوما : قوم ع ، عا ، ى || (١٢) سلمنا : سلمناه د || خارج : خارجا دا ، ه (١٣) المقولات : المعقولات سا || عشرا : عشرة ه || فقط إلا : فقط لا ن || (١٥ — ١٦) خارجة عن : خارجة من ه || (١٦) العشر : العشرة ب ، ه || (١٧) لا تدخل : ساقطة من س || (١٨) المبادئ هى مبادئ : المبادئ مبادئ سا || (١٩) لكانت : كانت ع .

المقولات ؛ بل يجعل المبدأ وذا المبـــدأ فى مقولة واحدةٍ ويقول : إن الوحدة من جمـلة الكم ؛ وإن الواحد فى العدد ، والعدد كم ؛ وكذلك النقطة فى الخط ، والخط كم . وكذلك يقولون فى الأعدام ، وإنها من مقولات ملكاتها ، كالعمى من الكيف ، والسكون من مقولة أن ينفعل ، إن كانت الحركة من مقولة أن ينفعـل . وشرذمة من المتخلفين يأتون فيجعلون للشىء الواحد مقولات كثيرة فيقولون مثلا : إن النقطـة ، من حيث هى طرف الخط ، فمن المضاف ؛ ومن حيث هى هيئـة ما ، فهى من الكيف ؛ وإن الشمال من حيث هو جسم ، فهو من الجوهر ؛ ومن حيث هو متحرك ، فهو من مقولة أن ينفعل ؛ ومن حيث هو مختص بأحد القطبين ، فهو من الأين ؛ والتغذى ، من حيث هو تحريك ، فهو من مقولة يفعل ؛ ومن حيث هو للتغذى ، فهو من المضاف ؛ ومن حيث هو فى زمانٍ مخصوص ، فهو من مقولة متى .

فعلينا أن نتأمل ماتقوله طائفة طائفة من هؤلاء الذين اقتصصنا آراءهم فنقول : إن الذين يزعمون أن هذه المبادئ مبادئ للمقولة بأسرها ، فلا تكون من المقولة ، يجازفون فى قولهم مجازفة مطلقة . أما أولاً فليست الوحدة مبدأ للكمية بأسرها ؛ بل هى مبدأ لنوع منها ، وهو الكم المنفصل . والنقطة أيضا ، إن كانت مبـدأ لهـا فليسـت مبـدأ للكمية بأسرها بل للمقـدار . على أنه سيتبين لك فى استقصائك للعارف أنه ليست حال النقطة كالوحدة ، فإن الوحدة مبدأ للعدد على أنها علة ؛ ومبدأ على أنها طرف ؛ وليست النقطة كذلك ؛ فإنها ليست البتة علة للمقـــدار ؛ بل هى مبدأ على أنها طرف . وإنما يظن أن النقطة علة

---

(١) وذا المبدأ : والمبدأ عا || الوحده : الواحدة م || (٣) وإنها : فإنها ى || مقولات : المقولات م || (٤) أن ينفعل : ينفعل ى || إن كانت . . . ينفعل : ساقطة من ى || المتخلفين : المختلفين ى || (٥) يأتون : يأبون ن || فيجعلون : فيحملون ه || إن النقطة : أما النقطة د ، سا ، عا ، م ، ن || (٦) الخط : خط ه ؛ ساقطه من عا ، ى || فمن : فهى من ع ، عا ، ن ، ه || الكيف : الكيفية ع (٧) جسم فهو : ساقطة من م ، ى || فهو من مقولة : فمن مقولة س ، ع || (٧ — ٨) متحرك . . . ومن حيث هو : مكررة فى د ، ن ، ه || (٨) القطبين فهو : القطبين س || من الأين : الأين د || (١٠) مقولة متى : متى د ، ع عا ، م ، ن ، ى || (١٢) يجازفون : مجازفون س ، عا ، م ؛ فقد يجازفون بخ ، دا ، ع ، ى || (١٣) أولا : ساقطة من سا || (١٤) وهو : ساقطة من عا || لها : عليها ه ، ى ؛ عندك ع || فليست مبدأ للكية : ساقطة من ه || (١٥) على أنه : على أنها ع || سيتبين : يتبين م ، ى ؛ صنفين سا ، ه || (١٦) ومبدأ : + لا ى .

لخط قوم متقاعدون عن الحقائق ، أزالتهم التمثيلات والتخيلات التي تستعمل في تفهيم النقطة عن الجادة ؛ ومع ذلك فإنهما لو كانتا مبدأين ، لم يكن نفس كونهما مبدأين يوجب أن لا يكونا ، أعني النقطة والوحدة ، من الكم ، حتى كان يكون الكم أعم من المتصل والمنفصل حينئذ ؛ إذ يقع على النقطة والوحدة ؛ وكان يكونان مبدأين عليين للمتصل والمنفصل كما هما الآن ، ولم يكونا مبدأين لجميع مقولة الكم . وهل يسلم من يجعل النقطة والوحدة في مقولة الكم أنهما مبدآن للكمية بأسرها ؟ هذا إنما يسلمه من يجعل الكم مقتصر الحمل على المتصل والمنفصل فقط ، حتى يكون ما هو مبدأ لهما مبدأ لجميع ما في المقولة. ولو أنه سلم هذا، لظهر له أن الوحدة والنقطة ليستا بكميتين؛من غير أن يحتاج إلى اعتبار المبدئية . وإذ يتشكك في هذا متشكك فقد يشكك في ذلك ، فكيف تقبل أن الوحدة والنقطة مبدآن لجميع الكمية ، إلا أن طريق الحق في هذا هو أن تنظر : فإن كان رسم الكمية مما يقال على الوحدة والنقطة ، وكان المقول مع ذلك ذاتيا وجزءا لحد كل واحد من الوحدة والنقطة ، فالكمية جنس لهما ، كانا مبدأين أو لم يكونا ؛ فإن كانا مبدأين لم يكونا حينئذ مبدأين لجميع الكميات ، بل لما بعدهما ؛ وإن كان لا يقال أو يقال قولا غير ذاتي ، فليست الكمية جنسا لهما .

فإذا فعلت هذا ، فإنك تجد رسم الكمية غير مقول على الوحدة والنقطة ، وتجد رسم الجوهر مقولا على الهيولى والصورة . وسيأتيك رسم الكمية من بعد ، فاعتبر ما كلفناكه هناك . وأما رسم الجوهر فقد مر لك أنه الموجود لا في موضوع . وتجد هذا الرسم مقولا على الهيولى والصورة قولا ذاتيا،فتجد الهيولى والصورة داخلتين في مقولة الجوهر ، وهما مبدآن لبعض ما تقال عليه المقولة ، وهو الأجسام الطبيعية ؛ فلا كون الشيء مبدأ ما

---

(١) أزالتهم : بإزالتهم د || (٢) مبدأين : مثلين د ، سا ، ن ؛ مبتدأين م || (٣) كان يكون : يكون ن || (٤) وكان : وكانا هـ || مبدأين : ساقطة من ى || (٥) يجعل : بجعل م || (٦) مبدآن : مبدأين ى || يجعل : بجعل م || (٦ — ٧) مقتصر الحمل : مقتصرا يحتمل سا || (٧) فقط : نقطة هـ || (٩) وإذ : إذم ؛ وإن ى || (١٠) طريق : الطريق عا || (١١) رسم : اسم س || ذلك : ساقطة من د (١٢) فالكمية : والكمية عا || (١٤) لهما : ساقطة من عا || (١٥) فعلت : جعلت ع ؛ جعلنا ى || (١٧) لا في : لا سا || (١٩) وهو الأجسام : وهي الأجسام ى ؛ والأجسام سا || الطبيعية : ساقطة من ن || كون : يكون كون من ؛ يكون قول ع ؛ يكون م || مبدأ ما : مبدأ د ، س ، سا ، ع ، ن ، هـ .

مانع من أن يشارك ما هو له مبدأ فى المقولة ، ولا كونه مبدأ موجب ذلك ؛ بل المعتمد اعتبار حاله عند رسم المقولة .

ولو كانت النقطة يمتنع أن تشارك المقادير فى الجنس الأعلى ، الذى هو الكم ، بسبب المبدئية لكان الخط أيضا يمتنع أن يشارك السطح والجسم فى الجنس الأقرب ، الذى هو المقدار . ولذلك كانت العشرة يمتنع أن تشارك المائة فى الجنس الأقرب ؛ الذى هو العدد ؛ فإن العشرة من المائة كالوحدة من العشرة .

نعم ، ههنا شك واحد فى حله قانون مفيد يعرفك من أحوال المقولة وأحوال ما هو محمول بالمعنى وليس بمقولة ، ما تحتاج إليه ضرورة ، وهو أن لقائل أن يقول : إنكم قد قلتم إن الموجود ليس بجنس ؛ لأن وقوعه على ما تحته من المقولات بتقدم وتأخر واختلاف . فيجب أن لا يكون أيضا الجوهر جنسا للهيولى والصورة والجسم ؛ فإن الهيولى والصورة أقدم بالطبع من الجسم ؛ فليس قول الجوهر عليها بالسوية ؛ بل هو بتقدم وتأخر .

وقد يعرض هـذا التشكيك أيضا فى غير ذلك ؛ فإنه قد يعرض بسبب أن بعض الكميات قبل بعض ، كالخط فإنه قبل السطح ، والثلاثية فإنها قبل الرباعية ؛ وكذلك عسى أن يكون الأمر فى أنواع أخرى من مقولات أخرى .

فيكون حينئذ ليس المانع من كون الهيولى والصورة فى جنس الجسم هو حال مبدئية أو لا مبدئية بالقصد الأول ، بل قول الجنس عليهما وعليه بغير السوية فنقول : إن التقدم والتأخر فى جزئيات يشملها معنى واحد لا يخلوان إما أن يكونا فى المفهوم لهما من ذلك

(١) مانع : مانعا س || من أن : أن ى || هو له : هو ع || (٤) السطح والجسم : الجسم والسطح ب || (٥) ولذلك : وكذلك ن ، هـ || تشارك المائة : المائة ن || (٧) فى حله : وفى حله ع ، عا || (٨) وليس : ليس س || يحتاج إليه : تحتاج عا || (٩) بتقدم : متقدم عا || واختلاف : اختلاف ع || (١٠) والجسم ... والصورة : ساقطة من ع || (١١) عليها : عليهما س || بالسوية ، + به د || وتأخر : واختلاف سا || (١٢) التشكيك : التشكك د ، سا ، عا ، م || بسبب : لسبب د ، سا ، عا ، م || بسبب أن : + فى سا ، م || (١٥) الجسم : + مبدئيه وعله هـ || (١٦) وعليه : + الجوهر ب ؛ على الجسم س ؛ ساقطة من ع || (١٧) يشملها : يشملهما د || يخلوان : يخلو س ، سا ، م ، ى || لهما : لها د ، سا ، م ، ى .

المعنى أو تلك المقولة أو فى مفهوم آخر. أما الذى يكون فى المفهوم من ذلك المعنى، فمثاله تقدم الجوهر على العرض فى المعنى المداول عليه بلفظة الوجود، إذا قيل لهما موجودان؛ فإن الوجود للجوهر قبله للعرض؛ وهو، أعنى الجوهر، علة لأن كان العرض موجودا حاصلا له المعنى المفهوم من الموجود. وأما الثانى فمثل تقدم الإنسان الذى هو الأب على الإنسان الذى هو الابن، اللذين هما تحت نوع الإنسان معا؛ فإن الأب يتقدم بالزمان ويتقدم بالوجود؛ وليس الزمان هو داخلا فى معنى الإنسانية ولا الوجود داخلا فيها. فأما حد الإنسان، فإنه من حيث حد الإنسان، فهو لهما بالسواء؛ وإن كان وجود الإنسانية لهذا قبل بالزمان، وللآخر بعد، لا فى أنها إنسانية بل فى أنها موجودة. وأما بحسب النظر فى الإنسانية، فليس أحدهما فى أنه إنسان قبل الآخر فى أنه إنسان وعلة له، لست أقول فى أنه موجود إنسانا. وبالجملة فلا شىء جعل زيدا، الذى هو ابن عمرو، إنسانا؛ فإنه لماهيته إنسان؛ فإنه مستحيل أن لا يكون زيد إنسانا؛ ولذلك لا علة له فى أنه إنسان؛ لا أبوه ولا غيره. وليس بمستحيل أن لا يكون موجودا، فلذلك له علة فى أنه موجود. وكذلك البياض ليس إلا لذاته هو لون؛ لكنه ليس لذاته موجودا.

ومن حق الجنس أن يقال على أنواعه بالسوية فتشترك فى هذا المعنى المفهوم عنه؛ وأما إن اختلفت بالتقدم والتأخر فى مفهوم آخر غيره، فليس ذلك بممتنع ولا مانع أن تتشابه الشركة فى مفهوم الجنس؛ فيكون الجنسُ جنسا. ولذلك لا يجب أن يباين الأبُ الابنَ فى مقولة الجوهر أو نوع الإنسان؛ لأن الأب أقدم منه بالعلية أو الزمان. وليست إنسانيته أقدم من إنسانيتِه فى أنها إنسانية ولا علة لها.

وكذلك الحال فى نسبة الهيولى والصورة إلى الجسم؛ فإن الهيولى والصورة ليستا بسببين لكون الجسم جوهرا؛ فإن الجسم لذاته، لا لعلة من العلل ولا لسبب من

---

(١) تلك : من تلك ع ، ه || آخر : الآخر ما || (٢) إذا : وإذا سا ، ه ، ى ؛ إذ ص || (٥) فان الأب : + فيهما ع ؛ منها ه || (٦) فيها : فيهما ع || (٨) انسانية : ساقطة من م ، ى || وأما : وإنما ص || (١٠) فلا : فانه ليس ه ، ى ؛ فأى ما || (١١) لماهيته : ماهيته د ، م ، ن || ولذلك : وكذلك ن || (١٢) لا أبوه : ولا أبوه ما || (١٣) لون : لونا ى || (١٤) هذا المعنى : المعنى د ، م ، ن ، ى || (١٥) ذلك : ساقطة من ص || مانع : + أن ما || (١٦) مفهوم : ساقطة ه ب ، د ، م ، ن || الأب الابن : الأب من الابن ما || (١٧) أو الزمان : والزمان د ، م ، ن ، ى .

الأسباب ، ما هو جوهر ومقول عليه معنى الجوهرِ ؛ لكنه فى وجوده محتاج إلى أسباب فى وجوده . ولا جوهرية شئٍ ، فى أنها جوهريته ، تكون علة لجوهريةِ شئٍ حتى يصير الجسم بجوهريةِ المادة والصورة جوهرا ، لست أقول جوهرا موجودا . ولا الثلاثية أيضا ، فى أنها عدد تكون علة كون الرباعية عددا ، لست أقول كونها عددا موجودا ، بل كل واحدٍ من المثالين علة لما بعده فى الوجود، فقد يكون وجود شئٍ علة لوجود شىء ، وإن لم تكن الماهية له أولاً ونسبته للآخر ثانيا؛ فتكون تلك الماهية إنسانيته؛ لأن هذه ماهية إنسانيتهِ ؛ كما يصح أن يكون العرض موجودا لأن الجوهر موجود ؛ ولذلك ما يمنع أن يكون الموجود جنسا ، إذ كان معناه يوجد للجوهر وبتوسطه للعرضِ ؛ ولذلك ليست الهيولى ولا الصورة أخلق بأن تكون موجودة لا فى موضوع من الجسم، ولا شك فى ذلك ، وإن كانا أخلق بالوجود منه وأشد فيه .

فقد تبين إذن أن تقدم الثلاثة على الأربعة إنما هو فى الوجود ؛ وهو غير معنى العددِ، وليس ذلك فى معنى العدد . وكذلك تقدم الهيولى والصورة على المركب هو فى الوجود ؛ وهو غير معنى الجوهرية .

فمعنى المقولة إذن إنما يتقدم الأنواع ويتأخر عنها لا لنفسه ، بل لمعنى يضاف إليه فيه التقديم والتأخير وهو الوجود . فهذا أصل نافع لك فى معرفة الفرق بين تقدمِ أنواع المقولة بعضِها على بعض الذى لا يمنع كون المقولةِ مقولة لها وبين تقدمِ أصناف الموجود ، وما يجرى مجراه ، بعضِها على بعض ، الذى يمنع كون الموجود ، أو ما يجرى مجراه ، مقولة لها .

وقد علمت من تحصيل ما سلف لك ذكره واتضح لك أن الوحدة والنقطة ليستا من الكم ، وأن المادة والصورة هما من الجوهر . وأما قولهم إن الوحدة فى العدد ،

(١) ومقول : ومقولا ه || محتاج : يحتاج د ، سا ، عا ، م ، ن ، ى || (٢) فى وجوده : لوجوده ع ، ى ؛ فى وجوده لوجوده ه || تكون علة : تكون فى علة ع || (٦ — ٧) لأن هذه ماهية انسانية : ساقطة من د || (٦) هذه : هذا ى || هذه ماهية : هذه ع || (٧) كما : + أنه إنما ه || لأن الجوهر موجود : ساقطة من د ، م || (٨) إذ : إذا م || (١٠) كانا : كان د ، سا ، عا ، ه ، ى || (١١ — ١٢) وهو غير معنى . . فى الوجود : ساقطة من ن || (١٥) لك : ساقطة من سا || الفرق بين : الفرق وبين س || (١٦) المقولة : ساقطة من م || (١٧) كون الموجود : كون الوجود ب ، س || او ما : إما د .

والعدد من الكم فا لوحدة من الكم، فهو قول المجازفين أيضا. فليس كل شيءٍ يوجد فى نوع مقولةٍ فهو منها، وإلا فالأعراض كلها جواهر ؛ إذ هى موجودة فى أنواع الجواهر. بل لو كانت الوحدة موجودة فى العدد وجود النوع فى الجنس . ثم كان العدد نوعا من الكم لكان يجب أن تكون الوحدة من مقولة الكم ؛ فأما إذا كانت الوحدة فى العددِ وليست بعددٍ ؛ ثم حُمل على العددِ شيء ؛ فليس يجب أن يحمل عليها ؛ فليس ما قالوه واجبا . ولو كان ما قالوه واجبا ؛ لكان بالحرى أن تكون يد الإنسان إنسانا ، ورجل البقرة بقرة أو حيوانا .

وأما المبحوث عنه مِن حالِ العدم فيكشفه إذا عرِف أن العدم قد يقال على الضد وقد يقال على العدم الذى ليس بِضد ؛ فأما الأعدام التى يعنى بها الأضداد ، فإن الأضداد قد تسمى أعداما ، كما ستعرفه . فهى تشارك المقولة . فأما الأعدام الحقيقية ، فإنها ليست ذوات ، بل أعدام ذوات . والمقولات هى مقولات ذوات وأمور وجودية ؛ والأعدام لا حصة لها من الوجود والحقيقة . وإنما وجودها فى موضوعها وجود بالعرض كما يتبين . فإن دخلت فى مقولة دخلت بالعرض ؛ والدخول فى المقولة بالعرض ليس دخول النوع فى المقولة ، لأن النوع يدخل فى جنسه بالذات . وإذا لم يكن وقوع المقولة على الشئ وقوع الجنس، لم تكن جنسا له ؛ وإذا لم تكن جنسا له ، لم تكن مقولة بالقياس إليه حتى تشمله شمول المقولة لما تحتها من الأنواع. فالأعدام لا تدخل فى هذه المقولات.

وأما ما قيل فى الشمال والجنوب وفى التغذى ، فينبغى أن تعلم أولًا أن ظنون هؤلاء المتخلفين بأن الشيء يدخل فى مقولاتٍ شتى ظنون فاسدة ؛ وذلك أن لكل شيء ماهية وذاتاً واحدة، وإن كانت له أعراض شتى. ويستحيل أن تكون الماهية والذات الواحدة،

(٢) هى : ساقطة من د || موجودة : ساقطة من ع || (٣) الجنس : الجسم ه || (٤) فأما : أما د ، ع ، عا ، م ، ى || وليست : وليس س || (٦) ولو : وإن سا || ماقالوه واجبا لكان : ساقطة من د || (٨) وأما المبحوث : والمبحوث د ، ع || عنه : منه عا ، ى || فيكشفه : فيكشف د ، ع ، ه ، ى ؛ فكشفه م ، ن || (٩ — ١٠) الأضداد قد تسمى اعداما : الاعدام قد تسمى اضدادا س || (١٠) كما : ساقطة من ع || تشارك : + فى ب ، س || فأما : وأما س || (١١) ذوات : ذواتا ه || (١٢) وإنما : إنما ى || (١٣) يتبين : + لك ى (١٥) وإذا لم . . . له : ساقطة من د || (١٦) فالأعدام : والاعدام ن || (١٧) وأما : فأما سا ؛ أما ى || ماقيل : قيل س || وفى : وعا || التغذى : التمادى سا || (١٨) ذلك أن : ذلك لأن د ، ه ، ن || ماهية : ماهيته ه || (١٩) واحدة : ساقطة من س ، م ، ن ، ى .

من حيث هى تلك الذات والماهية ، تدخل فى مقولةٍ ما وفى مقولة أخرى ليست هى ؛ لأنها إن تقومت فى ذاتها بأنها جوهر ، امتنع أن تُقَوَّم بأنها ليست بجوهر . فإن دخلت فى مقولةٍ بذاتها ودخلت فى أخرى بالعرض،فلم تدخل فى الأخرى دخول النوع فى الجنس: لأن الأمر الذى بالعرض لا يقوِّم جوهر الشىء ؛ وما لا يقوم جوهر الشىء لا يكون جنسا له ؛ وما لا يكون جنسا للشىء لا يكون مقولة تشمله .

وقد يغلَّط فى هذا الباب شىء واحد ؛ وهو ما لقائلٍ أن يقوله إن الجسم، بما هوجسم، حقيقة ذات ؛ و بما هو أبيض ، حقيقة ذاتٍ لا محالة ليست هى حقيقة ذاتِ الجسم، فإن كان الجسم جزءا منه ، وكان معنى الأبيض أنه جسم أبيض ؛ أو كان لازما لجزء منه ؛ إن كان الأبيض ليس جسما أبيض، بل شيئا هو أبيض ، لكن يلزم أن يكون ذلك الشىء جسما ، فيجوز أن يكون لهذا الذى هو جزء أو لازم مقولة تقال على ذاته . وأما الأبيض فهو شىء غيره ، وإن قارنه وله حقيقة ذاتٍ غير حقيقةِ ذاته . وليست المقارنة بموجبة أن لا تتغاير الذوات ؛ فيجب إذن أن يكون للأبيض، بما هو أبيض، مقولة تخصه ذاتية له .

وهذا الشك يحل من وجوهٍ ثلاثةٍ : أحدها أنه يجب أن تعلم أنه ليس كل معنى اقترن بمعنى يوجب أن يجعل له ذاتا أحدية تصلح أن تجعل مستحقة الوقوع فى جنسٍ مفردٍ أو لحصوله جنسا مفردا . فإذا كان هذا غير مسلَّمٍ ، لم يلزم ما ذهب إليه المتشكك .

ومما يتضح به أن هذا غير مسلمٍ فهو من وجهين : أحدهما أنه لو كان هذا حقا ، لكان الإنسان مع البياض، بل الإنسان مع الفِلاحة، سيصير ذاتا متحدة، وهى كاية ، ويجب لها أن تكون نوعا يجب له أن يصير الإنسان جنسا . والثانى أنه لو كان هذا حقاً ، كان يكون الجوهر مأخوذاً مع كل مقولةٍ مقولةٍ تحدث على حدةٍ غيرِ المقولات الأخرى ،

---

(١) من حيث هى : من حيث ه || (٣) فلم : ثم س || (٥) لا يكون ... جنسا للشىء : ساقطة من س || (٦) شىء : لشىء ع || (٧) هو أبيض : أبيض ى || (٧) فإن : وإن ن ، ه ؛ إن د ، م ، ى || (٨) أو كان : وكان ه || لجزء منه : + فيها ى || (٩) إن كان : + معنى س || ليس : ساقطة من عا || شيئا هو : شيئا وهو س ، م ، ى || (١١) ذات : ساقطة من س || (١٢) إذن : ساقطة من ن || للأبيض : الأبيض سا || تخصه : + وتكون ع ، ه ، ى || (١٣) الشك : التشكك س || (١٣) اقترن : يقترن ه || أحدية : آخرية س ، م ، ى || (١٥) لحصوله : يخص له ب || (١٦) فهو من وجهين : وجهان ه ، ى || (١٧ — ١٨) ويجب لها : و يوجبها ن ؛ ساقطة من عا .

إذ كان ذلك لايقال عليه شيء من المقولات التسع قول التواطؤ؛ فإن ذلك ما كان يكون كيفية ، ولا يحد بحدها ، وإن كان يكون مكيفا ، ولا كية، ولا يحد بحدها ، وإن كان يكون ذا كم ؛ فإن الذات إذا حصلت بالفعل ، فما يلحقها لا يحدث لها نوعية مخصوصة، ولا جنسية مخصوصة ، لأن ماهيتها الذاتية تكون واحدة مستقرة ، ولا يصير لها ماهيات أخرى بالنسبِ والإضافات العرضية .

وأما الوجه الثانى من الأوجه الثلاثة الأول فهو أنا إن وضعنا أن مجموع جوهرٍ وكيفيةٍ يستحق أن يكون واقعا فى مقولة ، فليس بصحيحٍ ما قالوه من أن الأبيض، من حيث هو ذو بياض ، فهو من مقولةِ الكيف . فإن الكيف إن عني به ذو كيف ، فليس البياض فى هذه المقولة ، وذلك لأنها كيفية ، لاذات كيفيةٍ ، وإن عنى بها الكيفية ، فليس المكيَّف بالبياض ، وهو الأبيض ، داخلا فى هذه المقولة دخول ما يدخل فى المقولة ، إذ لاتجِد المكيف الأبيض محدودا بالكيفيةِ والبياضِ .

وأما الثالث فإن المكيَّف ، وإن كان له ، من حيث هو مكيف ، حقيقة وحدانية ، فلا يحتاج إلى أن يقع فى غير مقولةِ الجوهر؛ فإن الشيء الذى هو المكيف قابل لرسم الجوهر؛ إذ الجملة الواحدة الحاصلة من جسمٍ وكيف ، إن كان يصلح لها اتحاد حقيق ، فإنها ، من حيث هي واحدة ، موجودة لا فى موضوع ؛ وليس يمنع كون الجسمِ ، الذى هو جزء الجملة ، مِن مقولةِ الجوهر ، أو موجودا لا فى موضوع ، أن يكون المجموع كذلك ؛ ولا يوجِب أن يكون الجزء الثانى ، وهو الشكل ، كذلك .

فلا يمتنع أن يكون جزء الشيء يدخل فى المقولةِ التى يدخل فيها الشيء . وكيف ، ومن المشهورِ أن أجزاء الجواهر جواهر ؛ ومن المتيقن أن الخمسة جزء العشرةِ ، وهى من العدد

---

(٢) يكون مكيفا : مكيفا د || (٣) لا يحدث : لا يصلح س || (٤) ماهيات : ساقطة من س || (٦) الأوجه : الوجوه ه || (٧ — ٨) هو ذو : له عا (٩) بها : به م || (١٠) المكيف : لمكيف سا ، الكيف د || (١٣) يحتاج إلى : يحتاج م || (١٤) الحاصلة : الخالطة م || يصلح : يصح د ، م ن ، ى || (١٥) يمنع : ساقطة من ه || كون : ان ع || (١٦) موجودا : موجود د ، ه || أن يكون : أن لا يكون عا ، م ، ى || (١٧) أن يكون الجزء : أن الجزء ع || فلا يمتنع : ولا يمنع س ، ع ، عا ، م ، ى || (١٨) المقولة : مقولة د || (١٩) الجواهر : الجوهر سا || جواهر : ساقطة من د ، م || المتيقن : + به سا ، م ، ى .

كالعشرة ؛ والخمسة جزء الستة ، وهى والستة عدد . ولا يجب ذلك أيضا ضرورة ، فإن الجزء الثانى من الستة ، أعنى الواحد ، ليس بعدد . وكذلك إن كانت الجسمية لازمة للأبيض ، فليس يمنع ترك الالتفات إليها أن يحمل جنسها على ملزومها حمل مقوّم غير لازم، فيكون الأبيض، وهو شىء ذو بياض مقوّما له أنه موجود، لا محالة، لا فى موضوع.

لكن لقائل أن يقول : إن هذا يكون لازماً له ولا يكون مقوّما لماهيته ، لأنا لا نمنع أن يكون الشىء ذو البياض ليس بجوهر ، بل هو عرض ؛ وأن يكون العرض قد يعرض للعرض . وقد اتفقنا فيما سلف على أن ما كان كذلك فهو غير مقوّم؛ بل ربما كان لازما. وإذا كان ما نحن فى ذكره ليس مقوّما للشىء ، بل هو لازم لماهيته ؛ لم يكن جنسا له ؛ فلا تكون الجوهرية جنسا للشىء ذى البياض ، كما لم يكن الجسم .

فإن قال قائل هذا ، وقال الحق ، فالمعتمد فى جوابه أنه ليس يجب أن يكون لكل شىء جنس ومقولة ؛ بل ما يكون له وجود متحد نوعى ويشاركه فى بعض ذاتياته شىء آخر . وإذا شئت أن تعلم أن كون الشىء ذا بياض ليس يؤدى إلى اتحاد، فانظر هل كون الشىء ذا بياض يجعل الشىء محصلا موجودا بالفعل ، فعل فصل اللون باللون وفعل فصل الحيوان بالحيوان، فتجد الشىء إنما يحصل شيئا بأن يصير جسما أو كيفية أو شيئا آخر، فحينئذ يلزمه أو يعرض له أنه ذو بياض ؛ ولولا انضياف الجسمية إليه لما تحصّل .

لكن لقائل أن يقول : إن العشرة أيضا إنما تحصل عشرة بانضياف خمسة إلى خمسة ، وليس ذلك اتحادا حقيقيا، ومع ذلك تجعله نوعا، وتكون الخمسة قد تقوم العشرية، فنقول:

---

(٣) للأبيض : ساقطة من سا || ملزومها : ما ملزومها م || (٤) له : به م || أنه : لأنه ى || لا فى : إلا فى سا || (٦) الشىء : ساقطة من ع || (٨) وإذا : فإذا د ؛ وإذ م || مانحن : الذى نحن م || (١٠) ليس يجب : يجب ص || (١١) بل ما : بل لما ن ، م ، ى || (١٢) وإذا : وإن ما || (١٣) باللون : ساقطة من م || (١٤) يحصل : محصل م || شيئا : شىء م || (١٥) أو يعرض : أن يعرض ع || (١٧) ذلك : + إتحاد ، ن || العشرية : العشرة د ، ص ، م ، ى .

إن كلامنا فى اجتماع ما يجرى مجرى الجنس إلى ما يجرى مجرى الفصل ؛ و بالجملة فى جميع المحمولات ، حتى يتحد طبيعة ؛ وليست الخمسة بجنس للعشرة ، ولا الأخرى بفصل لها ، ولا حصول العشرة هو بأن تجمع هذا الجمع ، وإن كان يلزمه هذا الجمع ، ولا العشرة خمستان ، بل العشرة عشرة واحدة . وإنما العشرة عشرة واحدة ، لا بالالتفات إلى هذه التفاريق ، بل من جهة أخرى . وستعلم هذا بالحقيقة فى صناعة أخرى ؛ وإنما كلامنا فى النحو من الجمع الذى بين الشىء و بين ذى البياض ، وحكمنا أنه لا يوجب الوحدة الحقيقية فيه . ولذلك نقول : إن الخمسة والخمسة لا توجبان الوحدة ؛ بل هناك اعتبار آخر ، يعرفه أرباب صناعة أشرف من هذه الصناعة هو الموجب للوحدة ؛ بل نقول إن الحيوان والناطق ، من حيث هذا عام وذلك مميز ، فليس يوجب اجتماعهما اتحادا ؛ بل إنما يوجب شرط زائد على ذلك الاجتماع .

ومما يجب أن يقال فى هذا الموضع : إن كل واحد من مقولات الأعراض قد يقال مفرداً كالكية ، و يقال مؤلفا ، وتأليفه على وجهين : أحدهما مع الجوهر ، كتأليف جوهر ولون ، أو جوهر ومقدار ؛ والآخر مطلقا غير معيّن الموضوع ؛ وهو المفهوم من الأسماء المشتقة ، كقولنا أبيض ؛ فإن المفهوم منه شىء ذو بياض ؛ لا ندرى أهو جوهر أم عرض ، أى من اللفظ ، بل يلزم ذلك من المعنى لزوما ؛ وكذلك ذو دراعين . والجنس بالحقيقة هو الأول ؛ وسيقال فى هذا زيادة قول من بعد .

(١ — ٢) جميع المحمولات : ساقطة من ى || (٢) طبيعة : الطبيعة ى || للعشرة : العشرة سا ، م ، ى || لها : له ى || (٣) حصول : فصول ى || بأن : أن ع || هذا : لهذا ى || وإن : فإن ع || وإن ... الجمع : ساقطة من س || (٤) واحدة : ساقطة من د ، ن || (٦) لذلك : كذلك سا ، ه || (٧) والخمسة : ساقطة من ى || (٨) هو : وهو س ؛ هى د ، عا ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || الموجب : الموجبة د ، عا ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || (٩) حيث هذا : حيث هو هذا ع || اجتماعهما : اجتماعها س || شرط : + واحد سا || (١٠) ذلك : هذا س || (١١) يقال : تقول ى || واحد : واحدة ع ، ى || مقولات : مقولة سا ، عا ، م || (١٢) وتأليفه : تأليفه س || أحدهما : + يكون ع || (١٤) منه : ساقطة من ب ، س || أهو : أنه ه ، ى || أم : أو د ، م ، ى .

[الفصل الخامس]

فصل (هـ)

فى تعريف حال عدد المقولات

قد بقى مما يتصل بالبحث الذى نحن فيه النظر فى تصحيح العدد الذى لهذه المقولات وأنه إن لم يمكن حصرها فى عدد أقل ، فليس يمكن بسطها إلى عدد أكثر . وهذا شىء يحاوله جمهور المنطقيين . وما أرانى أفى به حقّ الوفاء ؛ فإن السبيل فى تصحيح ذلك يخرج إلى أنحاء ثلاثة من النظر : أحدها أن يبين أنه ولا واحد من هذه المقولات إلا ويقال على ما تحت قول الجنس ؛ وهذا يحوج إلى أن يبين أن حملها على ما تحتها ليس على سبيل الاتفاق فى الاسم ؛ وليس على سبيل حمل معنىً واحدٍ يختلف بالتقدم والتأخر ، فيكون على سبيل التشكيك ؛ ولا أيضا على سبيل قول اللوازم التى تقال على ما تحتها بالسوية ، من غير اختلاف ، ولكن لا يكون من المقوّمات ؛ بل يكون من اللوازم أو الأمور الإضافية التى لا تتقوم بها ماهية شىء . فإذا بينوا أن حمل المقولة على ما جعلوه أنواعا لها حمل بمعنى واحد مقوِّم لماهية تلك الأنواع ، وليس على سبيل أحد الوجوه المستثناة ، كان كل واحد منها جنساً بالحقيقة لما جعل نوعا له ، ولم تكن نسبة واحد منها إلى ما جعل نوعا له نسبة العرض إلى التسعة ؛ أو نسبة الموجود إلى العشرة ، أو نسبة النسبة إلى عدة منها ؛ كالأين ومتى والجدة والفعل والانفعال . فإنه إن كانت الكيفية مثلاً ليست تقع على الأشياء المجعولة أنواعا لها على شرائط وقوع الجنس ، ولكنها كانت تقع عليها على سبيل اللوازم ، وإن كانت بمعنى واحد ، لم تكن جنساً لما تحتها ؛ بل إن كان حمل ما تحتها على ما هو أخص مما تحتها حمل مقوِّم ؛ صار كل واحد مما تحتها بالحقيقة هو الجنس الأعلى ؛ وكان مثلاً الجنسُ الواحدُ منها هو الذى يسمى كيفية انفعالية وانفعالات ، والجنس الآخر مثلاً الملكات والحالات

---

(٥) وأنه : + كيف إذ هـ || (٦) يحاوله : يحاولونه سا || وما : وأما ب ، س || (٧) من النظر : ساقطة من ع || أن يبين : ساقطة من س || (٩) حمل : ساقطة من سا ، ن || (٩) التأخر : تأخر س || (١٠) اللوازم : اللازم ب || (١١) بل يكون من : بل من ع || اللوازم : اللازم س || أو الأمور : أو من الأمور عا ؛ والأمور ع ، ى || (١٢) بينوا : نجوا سا || لها : ساقطة من د || (١٧) كانت تقع : تقع ب ، د ، س ، ن || (١٩) حمل مقوم : ساقطة من س .

فكانت الكيفية مقولة على هذه ، لا على سبيل قول الجنس ، بل على سبيل اللوازم ، كان عدد الأجناس ، التي هي بالحقيقة أجناس عالية ، فوق العدد المذكور . وهذا الوجه من تدقيق النظر هو شيء لم يشتغل به أحد ممن سلف .

والوجه الثاني أن يبين الأجنس خارجاً من هذه المذكورة بقسمة الموجود إلى أن تنتهي القسمة المحصلة إلى هذه ؛ وإن سومح في أمر التقويم للذات ، وهو أيضا مالم يبلغنا عنهم فيه شيء حقيق ؛ وسنورد ماقالوا من بعد . وإما أن يبينوا بوجه آخر غير القسمة بياناً أنه يستحيل أن يكون جنس غير هذه الأجناس ، إن كان إلى مثل ذلك سبيل . وما عندي أنهم عملوا شيئا يعتد به في ذلك .

ونبتدئ الآن فنذكر واحداً من أنحاء القسمة المشهورة فيه لنتأمل حاله ؛ ثم نتكلف قسمة تقرِّب إلى هذا الغرض السبيل ، من غير أن تضمن موافاة الحقيقة بها فيه .

فأما القسمة المشهورة فمنها ما قاله بعضهم : إن الجوهر واحد من المقولات ، لا شك فيه ؛ فإذا قسمنا القسمة ، التي هي الأعراض ، إلى تسعيتها ، تمت المقولات عشرة ، فقال : إن العرض إما أن يكون مستقراً في موضوعه غير وارد عليه بسبب غيره من خارج ، ولا محتاج إلى نسبة إلى ذلك الخارج ؛ وهو أقسام ثلاثة : كمية وكيفية ووضع ؛ وإما أن يكون واردا عليه من خارج ؛ بحيث لا تكون له فيه حاجة إلى أمر ينبعث من نفسه ، بل بكيفية وجود أمر من خارج يستند إليه ؛ وهو أقسام ثلاثة : الأين ومتى وله ؛ وإما أن يكون هناك أمر إنما يتم بينه وبين شيء من خارج ؛ وليس من خارج فقط ؛ وهو أقسام ثلاثة : المضاف والفعل والانفعال . ثم أحكم أمر هذه الثلاثية ونوَّه بذكرها جارياً على المادة

---

(١) فكانت : وكانت ع || كان : فكان عا ، هـ ، ى ؛ وكان د ، سا ، ع ، م ، ن || (٤) خارجا : خارج هـ || (٥) ما : مماد ، س ، ن || (٧) جنس : ساقطة من ن || (٩) لنتأمل : ونتأمل هـ || (١٠) موافاة : موافقة عا || (١٢) عشرة : العشرة هـ ، ى || (١٣) فقال : وقال عا || وارد عليه : وارد سا || (١٤) محتاج : محتاجا ى || نسبة إلى : نسبة س || وضع : موضوع د ، م ، ن || (١٦) بكيفية : كيفية د ، سا ، ع ، م ، ن || (١٧) شيء من : أمر من س ؛ شيء م ، ن ، ى ؛ ساقطة من د || (١٨) المضاف والفعل والانفعال : الفعل والانفعال والمضاف سا || (١٨) الثلاثية : الثلاثة ن .

التي جرت من استعمال الخطابة في بعض مسائل الفلسفة ، حيث يقولون في تقريظ الثلاثية : إن الثلاثية عدد تام ولذلك لا يقال كل وجميع إلا للثلاثة ، والتسابيح مثلثة ، والحركات ثلاث ، والأقطار ثلاثة ، وما أشبه ذلك

فهذا ما قالوه ، وقد علمت أن هذا شيء على سبيل تقريب غير قريب . ولكنه يمكن أن يدعم هذا المأخذ ويؤكد قليلا بأن يقال : إن كل عرض فلا يخلو إما أن يحوج تصوره إلى تصور شيء خارج عن الموضوع له ، أولا يحوج إلى ذلك . والذي لا يحوج إلى ذلك على أقسام ثلاثة : إما أن يكون ، وإن لم يحوج إلى ذلك ، فقد يحوج إلى وقوع نسبة في أشياء هي فيه ليست خارجة عنه ؛ وإما أن لا يحوج إلى ذلك البتة . فإن كان محوجا ، فهذه الحاجة تجعل الموضوع منقسما بوجه ما حتى تكون له أجزاء لبعضها عند بعض حال متغايرة في النسبة ؛ وذلك هو مقولة الوضع . إذ هو نسبة أجزاء الجسم بعضها إلى بعض أن كل واحد منها أين هو من الكل . فإن هذه هي الاختلافات التي تعرض لها بالذات ، من حيث هي أجزاء منقسم . والذي يكون بأعراض أخرى كألوان وروائح ، فإنها لا تكون إلا بعد ذلك وتكون بعد النسبة القاسمة الحاصلة بينها ، بما هي أجزاء قد قسم بها الشيء ؛ بل يكون ذلك الاختلاف بغيرية يصير بها كل واحد مخالفاً للآخر في عارض ، ولا يصير للكل بها هيئة واحدة يعتد بها ، وليس عرضيا إلا في حال تكون للكل بسبب نسب الأجزاء بعضها إلى بعض في أمرٍ ما يكون ذلك حالا واحدةً للكل . فيشبه أن يكون هذا هو الوضع للكل والإضافة للأجزاء .

وأما إذا لم يكن تصور ذلك محوجاً إلى نسبةٍ تقع فيها ، فإما أن يكون أثراً لذاته يجعل الجوهر بحيث يصير له من جهته أن يمكنَ عده بواحدٍ يفرض فيه عداً متصلاً

---

(١) تقريظ الثلاثية : تقريظ الثلاثة س ، ع || (٢) إن الثلاثية : ساقطة من س ، م ، ى || ولذلك : وكذلك ن || (٣) ما أشبه : لما اشتبه د || (٤) سبيل تقريب : سبيل التقريب ن || لكنه : لكن عا || (٦) له : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن || الى ذلك : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن || الذى لا يحوج : الذى يحوج ن || (٧) وإن لم : وإما أن م || (٨) فإن : وإن عا ، ى || (١٠) أن كل : إذ كل هامش ى || (١١) هذه هى : هذه س || (١٢) منقسم : منقسمة ى ، تنقسم سا ، عا ، م ، ن || (١٣) بينها : ساقطة من عا || (١٤) بها : ساقطة من ع || مخالفا : متخالفا د ؛ مغايرا س || (١٤ — ١٥) بها هيئة : بها ماهية بخ ، س ؛ نهاية ع ، عا || (١٦) حالا : حالة ن || للكل : فى الكل ه || هذا هو : هو س || (١٩) بواحد : بواحدة سا ، م .

أو منفصلا ؛ وهذا هو الكمية ؛ وإما أن لا يكون كذلك فيكون هيئةً حاصلة فى الجسم لايحوج تصورها إلى أن تجعل للجسم نسبة إلى شىء بقوة أو فعل البتة ، حتى يصح تصوره ؛ فهذا يسمى كيفية.

فأما الوضع فيوجب نسبة ما لأجزاء الجسم بالقوة أو بالفعل بعضها إلى بعض ، وأما الكم فهو يوجب نسبة ما للكل إلى جزء أو أجزاء بالقوة. ويشتركان ، أعنى الوضع والكمية ، فى أنهما يشيران إلى قسمة وكثرة بوجه من الوجوه حتى يصح تصورهما. فكل هيئة لاتوجب قسمةً بوجه من الوجوه فى تصوره ولا توجب فى ذلك نسبة إلى خارج فهو كيفية. فبيِّن إذن أن هذا القسم على وجوه ثلاثة.

وأما الذى يوجب نسبة إلى خارج، فإما أن يوجب نسبة تجعل الماهية مقولة بالقياس إلى المنسوب إليه ، ويكون هناك انعكاس متشابه فى معنى النسبة ؛ وهذا هو الإضافة ؛ وإما أن تكون النسبة لاتوجب ذلك ؛ فحينئذ إما أن تكون إلى الجواهر أو إلى الأعراض. وأما الجواهر فإنها لأنفسها لاتستحق أن تجعل لها أو إليها نسبة؛ بل إنما تستحق لأمور وأحوال فيها تختص بها. فإذ المعتبر ما يكون إلى أعراض، فتلك الأعراض إما أن تكون من أعراض النسبة أو من غير أعراض النسبة. وأما النسبة إلى أعراض، هى نسبة، فهى من الأمور التى تتسلسل إلى غير النهاية. ومع ذلك فإن النسبة إلى النسبة تؤدى فى آخرها إلى نسبة إلى الشىء الأخير الذى إليه النسبة ؛ وتستقر عند أول غير منسوب ؛ وإلا ذهب إلى غير النهاية ؛ فتكون النسبة الحقيقية الأخيرة إنما هى إلى الأعراض التى لانسبة فيها ؛ فتكون إما إلى كمية وإما إلى كيفية وإما إلى وضع.

والأشياء لا تنسب إلى الكميات كيف اتفق بل يجب ، إن نسبت إليها ، أن تنسب إلى كمية تجعل جوهراً ذا كم مقدارا لجوهر آخر ؛ يقدره بمقدار ذاته أو بمقدار حاله ؛

(١) وإما : فأما م || (٢) لا يحوج : لما يحوج د || (٤) بالفعل : الفعل ب || (٦) وكثرة : الكثرة د ، ع ، عا ، م || تصورها : تصورها ب ، س || (٧) فهو : فهى ع || (٩) إلى خارج : ساقطة من د ، ع ، م || (١٠) الإضافة : المضاف عا || (١٢) تجعل : تفعل ى || (١٣) فإذ : فاذن د ، ع ، م || (١٥) الأمور : + النسبية ه || الى النسبة : ساقطة من عا || (١٦) الى نسبة : نسبة سا || الأخير : الآخر د ، سا ، ع ، عا ، م || (١٩) اليها : لها د || أن تنسب : أن تكون تنسب د ، ن || (٢٠) مقدارا : مقدرا م ، ن ، ه || آخر : ساقطة من م ، ى .

ولا يكون لحال من أحوال الجسم مقدار قار فى مقدار الجسم غير مقدار الجسم ، بل يجب أن يكون مثله مقداراً غير قار، فيكون لحالة غير قارة. وكل حالة غير قارة تسمى حركة. فتكون إذن هذه النسبة إما بمقدار يصير لوجوده فى جسمٍ جسمٌ آخر بحال، وهو أن يكون يحويه أو يحتوى فيه، وهذا هو الحاوى ؛ أو بمقدار الحال على ما وصفنا، وهذا هو الزمان . فإذن النسبة إلى الكم لا تخلو إما أن تكون نسبة إلى الحاوى أو إلى الزمان . والنسبة إلى الحاوى أبداً إما أن تكون نسبة إلى حاو لا ينتقل بانتقاله ولا يلزمه ؛ وهو الأين ؛ وهو إما نسبة إلى مكان أول أو مكان ثان ؛ وإما نسبة إلى حاو لازم عند النقلة ؛ وهذا كما يذهب إليه بعض المحصلين مقولة الجدة ؛ فكالبيِّن أن أنواع المقولات التى تنبعث من النسبة إلى الكم هى إما أين وإما متى وإما الجدة. وأما النسبة إلى الكيفية فينبغى أن تعلم أنه ليس كل كيفية تجعل الجوهر منسوبا إلى جوهر، بل كيفية تكون فى هذا من ذاك أو من ذاك فى هذا. فإذا كانت الكيفية من أحد الجوهرين فى الآخر، فحال الذى تكون فيه الكيفية من هذين هو مقولة أن ينفعل ؛ وحال الذى تكون منه الكيفية هو مقولة أن يفعل .

فهذا ضرب من التقريب متكلَّف لا أضمن صحته ومجاوبته لامتحان القانون ؛ إلا أنه أقرب ما حضرنى فى هذا الوقت ؛ ويمكن أن ترام فيه وجوه أخرى وتتكلف، ولو رأيت فى ذلك فائدة أو حجة حقيقية لتوخيت أن أقسم قسمة غير هــذه تكون أقرب من هذا ؛ ولكن القريب والأقرب ، إذا لم يبلغا الحق نفسه ، فهما بعيدان . فهذا القدر يكفينا فى تعرف أحوال هذه العشرة .

فهذه الألفاظ العشرة ومعانيها هى التى تكون أجزاء لما يؤلف . وليس كل لفظ مؤلف بحسب المسموع واللسان يكون مؤلفا بحسب استعمال أهل المنطق ، فإن عبد الله

(١) مقدار الجسم بل : مقدار بل ه || (٣) إما : إنما س || (٤) وصفنا : وصف د ، سا ، م ، ن || الزمان : + والنسبة الى الزمان هو المتى ه || (٦) أبدا : ساقطة من د ، ع ، ن ، ى || نسبة الى حاو: الى حاو ن || (٧) أو مكان : أو الى مكان ع || (٨) تنبعث : ساقطة من ن || (٩) هى : ساقطة من ب ، س || (١٠) بل : + الى س ؛ + تكون سا || أو من : ومن عا || (١١) الكيفية : كيفية ى || (١٢) من هذين : ساقطة من م ، ن || منه الكيفية : + هذين سا ، ه || يفعل : ينفعل م || (١٣) ومجاوبته : ساقطة من د || (١٤) حضرنى فى هذا الوقت : حضر فى هذا الباب د || (١٥) قسمة : بقسمة عا || (١٨) فهذه الألفاظ العشرة : ساقطة من ب || الألفاظ : الأحوال بخ ، س || (١٩) مؤلفا : لفظا مؤلفا ع ، ى .

وعبد الرحمن وتأبط شراً وأمثال هـذه الألفاظ ، وإن كانت مؤلفة بحسب اللغة ، فإنها لا تعد فى المؤلفات بحسب نظرِ المنطقِ ، إذ كان لا يراد أن يدل بأجزائها ، حيث جعلت ألقاباً وأسمـاءً شخصية ، على معنى أصـلا ؛ وإن كان قد يتفق أن يدل بها على معنى فى موضوع آخر .

وربما كان اللفظ بحسب اللغة غير مؤلف ،وهو بحسب نظر المنطق مؤلف ؛ كقول القائل : أعيش وتعيش ؛ فإن همزة أعيش وتاء تعيش تدلان دِلالة لفظ مفردٍ دال على معنى مفردٍ . وأما يعيش بالياء ، فإنه ليس فى عِدادِ المؤلفات ، لأن الياء فيه تدل على نِسبةٍ إلى موضوعٍ غائب فقط؛فليس فيه إلا مجرد الدلالة التى للكلمة،أعنى الدلالة على موضوعٍ غير معين ؛ وأما حيث تقول : أعيش وتعيش ، بالهمزة والتاء ، فهناك تعيين للموضوع ، وذلك زيادة دِلالة على ما للكلمة . وسيتضح القول فى هذا بعد .

وهذه العشرة هى التى منها تؤخذ أجزاء الألفاظ المؤلفة التى تسمى أقوالًا ، وبعض مايؤلف من معانى هذه يكون قضية وخبرا ؛ وهو الذى يصلح أن يصدق أو أن يكذب كقولنا : الإنسان حيوان ؛ وبعض ذلك ليس قضية وخبرا ؛ وهو الذى لا يصلح لذلك ؛ كقولنا : زيد الكاتب ؛ وكالتركيب الذى يكون للحدودِ والرسوم ؛ وهو أن تكون الألفاظ التى تتألف يأتى بعضها إثْر بعض على سبيلِ زيادةِ تعريف أو تخصيص للمعنى المتقدم على أنه هو ؛ وهو الذى يصلح فيه استعمال "الذى" ؛ نحو قولك : الحيوان الناطق المـائت؛ فإن ذلك كقولنا : الحيوان الذى هو الناطق الذى هو المائت؛ وكالتركيب الذى

---

(١) اللغة : ساقطة من ن || (٦ — ٧) دال على معنى مفرد : ساقطة من م ، ى || (٧) معنى مفرد : معنى محصل ع || فإنه ليس : فليس ب ، س || (٨) غائب : فانت م || (٩) أعيش وتعيش : تعيش وأعيش ب || تعيين : تعين د ، ع ، عا ، م ، ى || (١٠) القول : ساقطة من د || (١١) وهذه : فهذه عا || (١٤) الكاتب : الاسكاف د ، سا ، م ، ن ، ى || (١٥) على سبيل : كسبيل ع || (١٧) كقولنا ، كقولك د ، ع ، م ، ى || الناطق الذى هو : الناطق هو د || وكالتركيب الذى : + هو ى .

فى الدعاء والمسألة والأمرِ والنهيِ والنداءِ وأشياء أخرى قد عدت فى مواضع أخرى . فأما الألفاظ المفردة ؛ فإنها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب ؛ ولا معانيها أو آحادها فى النفس تكون صدقاً ولا كذباً الصدق والكذب الذى فى المعانى؛ بل إذا ألفت هذه الألفاظ على وجه من التأليف مخصوص دلت على معنى صادق أو معنى كاذب . ومعانيها إذا ألفت فى الذهن ، إن طابقت الوجود كانت صادقة ، أو كاذبة إن لم تطابقه . ثم هذه ، وإن لم تكن صادقة ولا كاذبة ، فهى أجزاء الصادقة والكاذبة .

تمت المقالة الثانية

---

(١) أخرى : أخر د ، ع ، م || (٢) فأما : + هذه د ، ع ، م ، ى || (٣) أو آحادها : وآحادها د ، ن || صدقا ولا كذبا : صادقا ولا كاذبا ى || (٦) ان لم تطابقه : ساقطة من س ؛ ثم هذه : فهذه ه || (٨) تمت المقالة الثانية : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ؛ + من الفن الثانى من الجملة الأولى فى المنطق ، ولواهب العقل الحمد بلا نهاية ه ؛ + والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على خير خلقه محمد وآله أجمعين ى .

المقالة الثالثة

من الفن الثانى

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة الثالثة

وهى أربعة فصول

[الفصل الأول]

فصل (١)

فى الجواهر الأوّل والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر الكلية والجزئية فى الجوهرية

فلنتكلم الآن فى مقولة الجوهر . فزعم قوم أن لفظة الجوهر ، إن أريد إطلاقها على الأجسام وحدها ، أمكن أن تقال على التواطؤ والقولِ الجنسى . وأما على معنى أعم من الجسم ، فإنما تقع بالاتفاق أو التشكيك وقوع الموجود . وذلك لأن الهيولى والصورة أقدم فى معنى الجوهرية من المركّب والمفارِق الذى هو سبب وجودهما ؛ وسبب قوامِ أحدِهما بالآخر هو أقدم من جميع ذلك ؛ وأن المبادئ لا تقع مع ذوات المبادئ فى مقولةٍ واحدةٍ . ومع ذلك فقد اعترفوا بأن كونها موجودة لا فى موضوع أمر تشترك فيه جميعها ، وإن كان الموجود لا فى موضوع لبعضها قبل بعض . وقالوا : إن الوجود إذا كان يقال على هذه بالتقدم والتأخر ، فلحوق "لا فى موضوع" به من بعد ، وهو معنى سلبى ، ليس يجعل الوجود فيها على مرتبةٍ واحدةٍ .

فنقول : أولاً ، إن من هذه الجهات لا يلزم أن لا تكون مقولة الجوهر جنسا لما هو جسم ولما هو غير جسم . أما حال التقدم والتأخر وحال مشاركة المبادئ لذوات

---

(١) الثالثة : + من الفن الثانى د ، ن ؛ + من الفن الثانى من الجملة الأولى فى المنطق ه || (٢) وهى : ساقطة من ه || فصول : + عناوين الفصول الأربعة بالتفصيل ه || (٥) الأول : الأولى د ، س ، م ، ه ، ى ؛ الأولة ع || (٨) والقول : وعلى القول ع ، ه ، ى || (٩) الجسم : الجوهرى || الموجود : الوجود د ، ع ، م ، ى || لأن : أنها || (١١) وسبب : ساقطة من عا || وأن : فان عا ، م || (١٣) الموجود : الوجود د ، ع ، م || وقالوا : فقالوا ع ، م ، ى || (١٤) الوجود : الموجود ع ، م || (١٥) فيها : فيهما سا ، ن || الوجود فيها : ساقطة من د || (١٦) هذه : الأحوال بل ى .

المبادئ فى الجنس وغيرِ مشاركتها ، فأمر قد سلف لك منّا بيانه ؛ ومع ذلك ، فإن الاجسام أيضا ، التى لا تشك فى اشتراك جميعها فى جنس الجسم ، ليست سواء فى المرتبة ؛ بل بعض الأجسام أقدم مِن بعض .

وأما حديث الموجودِ المأخوذِ فى رَسْمِ الجوهر وأنه لا محالة واقع على بعضها قبل بعض ، فهو شكّ وحقّه أن يحل فنقول : إنّ قولنا إنّ الجوهر هو الموجود لا فى موضوع ، لسنا نعنى بالموجود فيه حال الموجود ، من حيث هو موجود ، لما نوضحه عن قريب . بلو كان كذلك ، لاستحال أن تجعل الكليات جواهر ؛ وذلك لأنها لا وجود لها فى الأعيان البتة ؛ وإنما وجودها فى النفس كوجودِ شيءٍ فى موضوع . ولو عنِي بالموجود ولك ، وهو الموجود فى الأعيان ، لكان الأمر بالحقيقة على ما يذهبون إليه ؛ وكان دعضها قبل بعض ، بل يعنون بالموجود لا فى الموضوع المعنى ؛ والماهية التى تلزمها فى الأعيان ، إذا وجدت ، أن يكون وجودها لا فى موضوع ؛ مثل مايقال : ضاحك ، أى من شأنه عند التعجب أن يضحك . وإذا شئت أن يظهر لك الفرق بين الأمرين ، وأن احدهما معنى الجوهر والآخر ليس كذلك ، فتأمل شخصا ما كزيد ، إذا غاب عنك ، أو نوعا ما من الجواهر مع إمكانِ انصرامه من العالم ، لو كان عندك انصرامه ممكناً ، أو نوعا مما يشك فى وجوده ، فإنك تعلم أنه ماهية ؛ إذا كانت موجودةً فى الأعيان ، كانت لا فى موضوع ؛ وتعلم أن هذا المعنى هو المقوِّم الأول لحقيقته ، كما تعلم أنه جوهر ؛ ولا تعلم أنه هل هو موجود فى الأعيان بالفعل لا فى موضوع ، بل ربما كان عندك معدوماً

---

(١) منا : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ى || (٤) الموجود : ساقطة من ع || الجوهر : ساقطة من ع || (٥) يحل : يحل د || قولنا إن : قولنا ع ، ن || (٦) لسنا : ليس ه || حال الموجود : حال الوجود سا || (٧) لاستحال : ليستحيل س || (٨) وإنما : وأما ى || كوجود : فكوجود ى || بالموجود : بالوجود د || (٩) لكان : لكن س || (١٠) بعض : + فيه بخ ، سا ، ع ، عا ، ه || الموضوع : موضوع س ، ع ، ه ، ى || (١٢) التعجب : المتعجب ه || (١٣) وأن : ساقطة من ب || (١٤) نوعا ما : نوعا س ، ع || (١٥) نوعا مما : نوعا من الجواهر مما بخ ، س || (١٥ — ١٦) تعلم . . فى موضوع : ساقطة من ن || (١٦) كانت لا : لا ع || لحقيقته : بحقيقته ع ؛ الحقيقة م || جوهر : جواهر ع .

بعـد . فإن الوجود بالفعل فى الأعيان لا فى موضوع ليس مقوِّما لماهيةِ زيد ولا لشىء من الجواهر ؛ بل هـو أمر يلحق لحوق الموجودِ الذى هو لاحق لماهيةِ الاشياء ، كما علمت ؛ فليس هذا جنسا ؛ بل الأول .

ولذلك إذا كان شىء ماهيته هى الوجود ، وكان منزها عن الموضـوع ، لم يكن فى جنس ، ولا يشارك الجواهر ، بمعنى أنها أشياء ومعانٍ إنما يلحقها الوجود ، إذا لحق بهذه الصفةِ ؛ بل لا يوجد أمر مقوِّم لذلك الشىء ولنوعيات الجواهر بالشركة . وإن ما هو ذاتى لذلك الشىء فنظيره عرضٌ لهذه؛ كالوجود الحاصل كيف كان؛وما هو ذاتى لهـذه النوعيات مِن مفهوم معنى الجوهريةِ غير مقول على ذلك ؛ فإنه ليس هناك ماهية غير الوجود يلحقها الوجود .

فقـد عرفت حقيقة كونِ الجوهرِ بصفةِ أنه موجود لا فى موضوع ؛ وعرفت أن كون الجوهر بهذه الصفةِ أمر لا تقدم فيه ولا تأخر ، وإن كان حصول الوجودِ ، الذى هذا الاعتبار مَقِيس إليه، واقعاً بتقدم وتأخرٍ، كما أن المعنى الذى يقال به للإنسان ناطق لا تقدم فيه ولا تأخر، ولا اشتداد ولا ضعف .

وأما التميز بالفعل الذى يلحق ذلك ، والذى الفصـــل قوة أولى عليه وعلى غيره من الأمور ، ففيه اختلاف .

وأما الدليل على أن حقيقة الجوهريةِ التى أوضحناها لا تقـــدم فيها ولا تأخر أنك لا يمكنك أن تقول : إن كون الصورةِ فى نفسها ماهيةٌ ، إذا وُجِدت فى الأعيان لم تحتج إلى موضوع ولم توجد فيه هو قبل كون المركَّب كذلك ؛ أو إن هذه الحقيقة فى المركَّب فى أنها كون بهذه الصفةِ متعلقة بكون الصورةِ على هـذه الصفةِ ؛ كما تقول : إن وجود

(١) بعد فان : قد بان أن ع ، ى || الوجود : الموجود ع || لماهية : بالماهية هـ || لشىء : لشىء م || (٢) لماهية : لماهيات س (٤) فذلك : كذلك ى || (٥) ولا : فلا د ، سا ، ع ، م ، ن || إنما : ساقطة من س || إذا : وإذا د ، م || (٦) ولنوعيات : أو كنوعيات سا ، م || بالشركة : المشتركة د ، سا ، م ، ن || (٩) يلحقها : فيلحقه هـ ؛ يلحقه د ، سا ، م || الوجود : الموجود د ، سا ، تا ، م || (١٢) هذا : هو س || للإنسان : الإنسان ب ، د ، س ، سا ، م ، ه ؛ + إنه هـ ، ى || (١٤) أولى : أو علة ى || (١٦) وأما : أما ب ، س || فيها : فيه ب ، س ، ع || (١٨) هو : ساقطة من سا || أو إن : وإن سا ، ع ، م ، هـ || فى المركب : المركب ع ، ى (١٩) كون : ساقطة من ع || متعلقة بكون الصورة : متعلقة به بكون الصورة ى .

الصورةِ على ما هي عليه من كونها لا في موضوع قبل وجودِ المركّب ، إذ وجودها قبل وجوده ، ووجوده متعلق بوجودها ؛ وذلك الوجود لها هو الوجود لا في موضوعٍ . فإذن هذا غير موجب أن لا يكون الجوهر جنساً ، نا هو معنى ذاتِ الجوهر .

ثم بعد هـــذا شكوك خاصية يجب أن تترك لكتاب اللواحق ؛ بل نقول : إن الجوهر إما بسيط وإما مركب ؛ أعني من الأشياء التي منها تركّب الجوهر ، أعني المادة والصورة . والبسيط إما أن يكون غير داخل في تقويم المركب بل هو بريء مفارق ؛ وإما أن يكون داخلاً في تقويمه ؛ والداخل في تقويمه إما دخول الخشب في وجود الكرسي ، ويسمى مادة ؛ وإما دخول شكل الكرسي في الكرسي ؛ ويسمى صورة . والمـادة هي ما لا يكون باعتباره وحده للركب وجودٌ بالفعـــل ، بل بالقوة . والصورة ما إنما يصير المركّب هو ما هو بالفعل بحصولها . وجميع ذلك إما أن يوجد كليًّا وإما أن يوجد جزئيا . وإذا كان الجوهر ، إنما هو جوهر كما قدمته لك ، بماهيته التي يلزمها وجود في الأعيانِ أو في الأوهام ، ليس من حيث هو موجود في الأعيان ، وإلا لكان المفهوم من لفظةِ الجوهر مشكّكا لا متواطئاً ، كما قالوا ، بل إنما نعني بالجوهر الشيء الذي حق وجود المـاهية الخاصية له في الأعيان أن يكون لا في موضوع ، وجب أن تكون هذه المـاهية، كالإنسان مثلاً ، لحقيقتها جوهراً . فالإنسان إنما هو جوهر لأنه إنسان ، لا لأنه موجود في الأعيان نحواً من الوجود ؛ وإذا كان جوهرا لأنه إنسان ، فما لحِقه من اللواحق ، أعني مِثل الشخصيةِ والعمومِ وأيضا مثل الحصولِ في الأعيان أو التقرر في الذهن ، فهي أمور تلحق جوهراً ؛ ولواحق الجوهر لوازم وأعراض ، لا تبطل معها جوهريته، فتبطل ذاته، فتكون قد لحِقت غير الجوهر ؛ إذ الجوهر قد بطلت ذاته.

(١ — ٢) قبل وجود . . . في موضوع : ساقطة من د || قبل وجوده : قبل وجودها ب ، س || (٢) وذلك : وكذلك سا || (٣) هذا : + تكون ع || الجوهر : الجواهر د ، م || (٧) الخشب : الخشبة د ، م || (٨) وإما : أو ع || في الكرسي : في وجود الكرسي ع || (٩) والمادة : فالمادة ى || هي : هوى || (١٠) ما إنما : ساقطة من ن ؛ ما إنها سا ؛ ما م || بحصولها : بحصوله ى || (١٣) لفظة : لفظ سا ، ى || (١٤) الخاصية : الخاصة ع || له : به سا || أن يكون : أن لا يكون هـ || (١٥) لحقيقتها : بحقيقتها س ، ى || (١٥ — ١٦) لأنه إنسان : ساقطة من ع || (١٧) الحصول : حصوله هـ || (١٧ — ١٨) أو التقرر : والتقرر ع || (١٨) فهي : فهو د ، عا ، م || أمور : أمر هـ ، ى || الجوهر : الجواهر ع ، ن || أعراض عوارض ن || (١٩) إذ الجوهر قد بطلت ذاته : إذ بطل ذات الجوهري .

فإن الأشخاص فى الأعيان جواهر؛ والمعقول الكلى أيضا جوهر ؛ إذ صحيح عليه أنه ماهية حقها فى الوجود فى الأعيان أن لاتكون فى الموضوع ، ليس لأنه معقول الجوهر ؛ فإن معقول الجوهر ربما شكك فى أمره فَظُنَّ أنه علم وعرض؛ بل كونه علماً أمر عرض لماهيته ؛ وهو العرض ؛ وأما ماهيته فماهية الجوهر ؛ والمشارك للجوهر بماهيته جوهر .

وكذلك فإن حد النوع ، من حيث هو طبيعة ، وحد الجنس أيضا ، من حيث هو طبيعة ، محمولان على الأشخاص التى لا يُشَك فيها أنها جواهر ؛ فما شاركها فى حدها فهو جوهر . ولو كانت إنما هى جواهر لأنها موجودة فى الأعيان مكتنفة بالأعراض ، لكانت جوهرية الأمور عارضة لماهيتها ؛ إذ صح أن الوجود عارض فى هذه الماهيات ؛ ولكانت العوارض تجعل ما ليس فى نفسه بجوهر جوهراً ؛ فيكون شئ عرض له أن كان جوهراً ؛ فتكون الجوهرية عارضةً لشئ . وإذ هذا مستحيل فكليات الجواهر جواهر فى ماهياتها .

[الفصل الثانى]

فصل (ب)

فى الجوهر الأول والثانى والثالث

لكن الجواهر الأولى هى الشخصيات . والأول فى الأمور المشتركة فى طبيعة واحدة قد يكون على وجهين ؛ فإنه إما أن يكون أولا فى ذلك المعنى بعينه ؛ كما أن الجوهر أول فى الوجود بالقياس إلى العرض ، وإما أن لا يكون فى ذلك المعنى أولاً ولا أخيراً ، ولكن يكون أولا بوجه آخر ومعنى آخر .

---

(١) جوهر إذ : + هوع ؛ جوهر أو م || (٣) فإن معقول الجوهر : ساقطة من ع || شكك : تشكك سا || فظن : وظن ى || أنه : به ، د ، ع ، ى || عرض : عارض س || (٤) لجوهر : الجوهرى (٥) وكذلك : لذلك سا ، ى || (٦) التى : ساقطة من سا ، عا ، م ، ى || لا يشك : ولا يشك عا ، ى || (٧) فهو جوهر : جواهر ى || (٨) لكانت : لكان ى || لماهيتها : لماهياتها ى || صح : يصح س || الوجود : الموجود ع ، عا ، م ، ى || فى هذه : هذه ع || (١٠) جواهر : ساقطة من د || (١٥) لكن : ساقطة من ع || الجواهر : الجوهر س || الأولى : الأول ب ، س ، ن || (١٦) فإنه إما : فإما د || أول : أقل ى || (١٧) أخيرا : آخرا د ، سا ، ع ، م ، ى .

فالجواهر الشخصية ليست أولاً فى حقيقة الجوهرية ، وإن كانت أولى . وفرق بين الأول والأولى؛ فليس كل ما هو أولى بشىء فهو قَبْلٌ به ؛ بل قد يكون أولى به إذا كانت لواحق الشىء وكمالاته تكون له أكثرها لغيره أو أقدم له فى الوجود مما لغيره . والجزئيات ليست أول فى حقيقة الجوهرية ؛ إذ تلك الحقيقة للماهية التى لها ولا تخالف فيها غيرها .

ولكن الجواهر الشخصية أولى بالجوهرية ؛ لأنها أولى من جهة الوجود ، ومن جهة تقرر الأمر الذى باعتباره كان الجوهر جوهراً ، وهو الحصول فى الأعيان لا فى موضوع ، ومن جهة الكمال والفضيلة أيضاً ، ومن جهة السبق إلى التسمية . أما من جهة الوجود فإن الجواهر الكلية ، من حيث هى كلية بالفعل ، فهى إما مقولة بالقياس إلى الجزئيات بالفعل ، أو معتبر لها نسبة إليها . ووجودها ذلك أن تكون مقولةً بوجهٍ مّا على موضوعات ، فلا بد لها من الموضوعات . وليس يحتاج الشخص فى أن يكون شخصاً ، أى غير مقول معناه قولاً وجوديا أو وهميا على كثرة ، إلى أن يكون شئ آخر مقول عليه وعلى غيره ؛ وإلا لكان من شرط تقرر وجود كل شخص أن يكون معه غيره . وإذ كل شخص مستغنٍ عن صاحبه فى تقرر وجوده ، فهو مستغنٍ عن الكلى.

فإن سأل سائل وقال : إن الكلى ، كما إنما هو كلى بالقياس إلى الجزئى ، كذلك الجزئى إنما هو جزئى بالقياس إلى الكلى . وكما أن ماهية الجزئى ، من حيث هى ماهية لا تتعلق بالكلى ، بل من حيث هو جزئى ، كذلك ماهية الكلى ، من حيث هى ماهيته ، لا تتعلق بالجزئى ، بل تتعلق ، من حيث هو كلى ، فالجواب عن ذلك أنه : ليس كلامنا ها هنا فى الكلى والجزئى ، من حيث هما متضايفان ، بل نعنى بالكلى ما هو مقول على

(٢) بشىء : الشىء سا || قبل به : قبله د ، سا ، م ، ن || يكون أولى : يكون أولا س || إذا : إذ د ، ع ، م || إذا كانت : إذا كان ه || (٤) أول : أولى عا || الجوهرية : الجوهر ه || (٥) أول : أولى س || (٦) وهو : وفى ع (٧) ومن : من ع || (٩) ووجودها : بل وجودها ع (١٠) بوجه ما : بوجه ع || (١١) أى : إلى بخ ، د ، م ؛ أو ه || معناه : فى معناه ى || أى غير . . . على كثرة : ساقطة د ؛ وفى بخ إشارة إلى أن هذه العبارة ليست " فى نسخة من خط رجل فاضل وأظنها حاشية " || (١٢) شىء : شيئا س || مقول : مقولا د ، ع ، ن ، ه || وعلى : ومن ع || (١٤) فإن : وإن د ، سا ، ع ، م ، ى || كما : ساقطة من سا || إنما : أنه ع ، ه ، ى || (١٤ — ١٥) كذلك الجزئى : ساقطة من د || (١٥) وكما : ساقطة من ب || (١٦) ماهيته : ماهية د ، ع ، م || (١٧) بل تتعلق : بل ب .

كثيرين ، وبالجزئى ما ليس مقولاً على كثيرين ، بل هو واحد بالعدد ، كزيد وعمرو . وهذا المعنى لا يتعلق بالكلى . ولسنا ننظر فى زيد وعمرو ، من حيث هو جزئى كلينه ، بل من حيث هو شخص مفرد ، الذى يقابل الكلى بمقابلة غير مقابلة المضاف . وهذا لا يتعلق وجوده بطبيعة الكلى .

فإن قال قائل : إن الشخص بعينه ، كما لا يتعلق وجوده بأن يكون الكلى موجوداً ، فالكلى أيضا لا يتعلق بالشخص بعينه ، فنقول : ولسنا أيضا نعتبر شخصا بعينه ؛ بل نقول : إن الطبيعة الشخصية على الإطلاق لا تعلق لها فى الوجود بوجود الطبيعة الكلية ، من حيث هى كلية ، حتى لا بد من أن تكون شركة ؛ وأما الطبيعة الكلية فهى متعلقة بشخص مّا لا محالة .

فإن قيل : إن طبيعة الإنسان أقدم من طبيعة زيد ، فنقول : إنا لم نأخذ ماهية الجوهر ، من حيث هى ماهية ، بل أخذناها ، من حيث هى ماهية كلية ، ثم حكمنا هذا الحكم ؛ فهذا نحوٌ تقدمِ الوجود .

فإن قيل : إنكم أخذتم أحدهما ، من حيث هو مضاف ، وأخذتم الآخر من حيث ليس بمضاف ؛ فنقول : ليس لأحد أن يحكم علينا فيما نأخذه أىّ أخذٍ شئنا ، ثم نقضى عليه بحكم إنما يصدق عليه عند ذلك الأخذ ؛ بل المأخوذ أى أخذ شئنا ، إذا حكمنا عليه بكاذب ، فحينئذ له أن ينازع .

وبعد ذلك ، الفائدة فى ذلك هى أن المنطق إنما ينظر فى هذه الأشياء من حيث هى كلية ؛ فإذا قايسها بالخارجات ، قايسها من حيث هى موجودة ؛ فيجب أن يأخذ المقيس كلياً ضرورة والمقيسَ إليه من خارج مفرداً كما هو فى الوجود ؛ فهذا نحوٌ . وأما

---

(١) بالجزئى : بالشخصى الجزئى س ، بالجزئى الشخصى ه || بل هو : + هو د || (٢) حيث هو جزئى : حيث جزئى س ، ع ، عا || كلية : لكلية || (٤) بطبيعة : بمقابلة ع || لا يتعلق : يتعلق سا || (٦) فالكلى : والكلى د || (٧) الطبيعة الشخصية : طبيعة الشخصية عا || الطبيعة الكلية : طبيعة الكلية د ، ن ؛ طبيعة الكلية م ، ى || (٨) تكون : + طاع ، ه ، ى || أما الطبيعة : أما طبيعة ن || (١١) أخذناها : أخذنا عا || (١٣) الآخر : آخر د ، سا ، م || (١٤) فيما : فا سا ، عا ، م || نقضى : نحكم س || (١٧) الفائدة : فالفائدة ى || ذلك : ساقطة من سا || (١٨) كلية : مقولة بخ || قايسها : قايسنا ه || (١٨) بالخارجات : بالخارجيات س .

نحو تقدمه بحسب استقرار الأمر الذى هو المعتبر فى جوهرية الجوهر ، فهو أن الجوهرية هى الماهية التى من شأنها ، إذا وجدت ، أن لا تحتاج إلى موضوع . والجواهر الأول قد حصل لها هذا الأمر الذى قيست إليه الماهية ، والجواهر الكلية لم يحصل لها .

وأما حديث الكمال والفضيلة ، فقد قال قوم : إنها إذ كانت موضوعات وأصولاً لغيرها ، والموضوع والأصل أفضل ، فهى أفضل ، فهذا كلام جزاف ؛ فإنه غير بيّن فيه أن الأصل والموضوع يجب أن يكون أفضل ؛ بل ربما كان ذو الأصل ، الذى له الأصل وزيادة فضيلة ، أفضل من الأصل وأكمل . ولهذا ما كان كل شىء أفضل من الهيولى . ولكن فضيلة هذه الشخصيات هى أن القصد فى الطبيعة متوجه إلى أن توجد هذه الأشخاص والأفعال والأحوال التى يجب أن تحصل ؛ فإن ما يحصل منها ولها .

وأما حديث السبق إلى التسمية ، فلأن أول شىء عرف أنه موجود لا فى موضوع فهى الأشخاص الجزئية ؛ وبالحرى أن تكون سابقة للأشياء كلها . إذ كانت موضوعات لكلياتها على سبيل "على" وموضوعات للأعراض على سبيل "فى" ؛ فكان كل شىء وجوده إما بأن يكون مقولاً عليها أو موجوداً فيها . وهذه الجواهر الكلية فإنها ، وإن كانت ثانيةً ، فإن لها فيما بينها تفاوتاً ؛ فالنوع منها أولى بالجوهرية من الجنس ؛ وذلك لأنه أشد مشاركةً للجواهر الأول فى ماهياتها ، لأنه يدل عليها دلالة أكثر من دلالة الجنس ؛ لأنك إذا سئلت : ما زيد وعمرو ؟ فقلت : إنسان ، كان جواباً أتم من جوابك عنه بأنه حيوان ؛ فهناك لا تكون قد وفيت الماهية ، بل يكون للسائل إلى معاودة البحث سبيل . فكل ما هو أشد مشاركةً للأول ، من حيث هو أول ، فهو أقرب إليه ، من حيث هو يتقدم به ويتأخر ، فهو أولى بالجوهرية .

(١) فهو : وهو د ، سا ، م ، ى ؛ وهى ع || (٢) الجواهر : الجوهر عا ، ه || (٣) لها هذا : لهذا ع ، م ، ى || الذى : ساقطة من ه || قيست : تنسب عا ؛ قيس ى || إليه الماهية : إليه ن || (٤) إذ : إن عا ؛ إذا س ، سا ، ع ، ن ، ى || (٥) فهى أفضل : ساقطة من سا ، عا ، م || فهذا : وهذا د ، سا ، ع ، م ، ى || كلام : الكلام ع || فإنه : إنه ب ، س || فيه : ساقطة من ن || (٧) فضيلة : فضل ى || كان : ساقطة من سا ، م ، ن || كل : ساقطة من ع (٨) الهيولى : + وأكمل سا || (٩) فإن ما يحصل : ساقطة من ى || فإن ما : فإنما ب ، م || ولها : ساقطة من ن || (١٢) للأعراض : الأعراض ع ، ه ، ى || فكان : وكان ع || (١٤) بينها : يليها عا || (١٥) لأنه : لأنها ع || أكثر : أتم ه || (١٦) إذا : ساقطة من س || جواباً : ساقطة من س || (١٧) بأنه : أنه ع || الماهية : + حقها ى || (١٩) يتقدم : + عليه س || ويتأخر : فيتأخر سا ، م ، ن .

وعلى أن حال الجنس ، من حيث هو كلى ، من النوع الذى دونه كحال النوع من الشخص الذى دونه . وكما أن الشخص إنما صار متقدماً على النوع لأنه موضوع للجنس والنوع ، فكذلك حال النوع من الجنس ، وهو بعد الشخص أيضا ، موضوع للأعراض الكلية ، فيوجد فيه . فإن الإنسان موضوع لأعراض كثيرة : مثل الماشى وذى الرجلين ، والغراب للأسود .

فقياس النوع إلى الجنس وإلى سائر الأمور بعد الشخصيات كقياس الشخص إلى النوع وسائر الأمور، ولكن لقائل أن يقول : إن الحل الذى أوردتموه فى الشك الذى ذكر فيه أن الكلى ، كما أنه متعلق بالجزئى ، كذلك الجزئى متعلق بالكلى ، بأن قلتم : إن الشخص غير الجزئى المضاف إلى الكلى ، من حيث المعنى ، فهو حل لا يفيد إذا أورد مثل ذلك الشك فى النوع ؛ فإن النوع ليس كالشخص ، بل إنما هو مقول بالقياس إلى الجنس ؛ فلا يكون النوع نوعا إلا بالقياس إلى الجنس ؛ اللهم إلا أن يعنوا بالنوع النوع السافل ، الذى نوعيته بالقياس إلى الأشخاص ؛ ثم يكون كلامكم مخصصاً بالمقايسة بين النوع الأخير وأجناسه ؛ ولا يتناول المقايسة التى بين نوع متوسط وجنس أعلى منه ؛ فيكون بياناً غير مستوعب ولا موضوعاً حيث يكون وصفه أوليًا ؛ فإنكم ، لا محالة ، تجعلون نسبة ما هو نوع متوسط إلى ما هو جنس فوقه هذه النسبة .

فنقول : إنا لسنا ننظر فى الإنسان أيضاً ، من حيث هو نوع مقول بالقياس إلى الجنس ، بل نظرنا الأول كان فى المقايسة بين الكلى وما ليس بكلى ، ويشارك الكلى فى الماهية ، والكلى يقال عليه ؛ ونظرنا الآن إنما هو فى أن الكلى الذى هو جنس من الكليين المشاركين المختلفين فى العموم والخصوص ما حاله من الكلى المشارك له الأخص

(١) الذى : + هو س ، ع || (١ – ٢) النوع من الشخص : الشخص من النوع س || (٤) كثيرة : ساقطة من عا || (٥) للأسود : الأسود د ، سا ، ع ، عا ، م || (٧) ولكن : لكن د ، ص ، م ، ن ، ه || (٩) إن الشخص : فإن الشخص د ، سا || (١٠) إذا أورد : إذا ورد سا ، ه || (١٢) بالنوع النوع : بالنوع عا ، م ، ى || كلامكم : كلامهم ع || (١٣) الأخير : الآخر ع ، م || (١٤) أعلى منه : أعلى ن || وصفه : وضعه ص ، ع ، عا ، ه ، ى || (١٥) لا محالة : ساقطة من ص || (١٨) أن الكلى : الكلى ه || (١٩) الكليين : الكليتين ب || المشاركين : المتشاركين د ، سا ، عا ، ن ، ه ؛ المشاركين ب || المختلفين فى العموم والخصوص : ساقطة من عا || المختلفين : المختلفتين ب .

منه الذى ليس بجنس ، فنحد تلك الحال . والإنسان الكلى ليس يحتاج ، فى أن يكون إنساناً كليا ، إلى أن يكون فوقه شىء هو نوعه ، بل إلى أن يكون تحته شىء ، بل الحيوان الكلى لا يحتاج ، فى أن يكون حيوانا كليا ، إلى أن يكون فوقه جسم كلى ، ولا ينعكس ، وإن كان الإنسان ، من حيث هو نوع ، محتاجاً إلى الجنس ، وكذلك الحيوان ، فلسنا ننظر الآن فى طبيعة الإنسان والحيوان ، من حيث هو نوع ، بل ننظر فى طبيعة النوع ، من حيث هو كلى فقط ، وليس النظر فى طبيعة النوع ، من حيث هو كلى ، هو النظر فى طبيعة النوع ، من حيث هو طبيعة النوع ، أو من حيث هو نوع .

ولقائل أن يقول : إنكم قد جعلتم الجواهر العقلية متأخرة عن المحسوسات ، فيجب أن يكون العقلُ والبارى ، سبحانه ، متأخرَيْن عن الأشخاص المحسوسة ، فنقول فى جواب ذلك : أولا أما البارى تعالى ، فيجب أن تعلم مما سلف أنه ليس داخلاً فى جنس الجواهر ، وأما ثانياً ، فإنه وإن كان النوع والجنس جواهر عقلية فليس كل العقليات هى أنواع وأجناس ، بل فى العقليات مفردات قائمة فى ذاتها لا تتعلق بموضوع تقال عليه أو فيه ، وهذه المفردات العقلية أولى بالجوهرية من كل شىء . أما من المفردات الجسمانية ، فلأن تلك أسباب وجودها ، وأما من الكليات العقليات ، إن كان لها ، فلأنها مفردات على النحو الذى أومأنا إليه ، وأما من الكليات الحسية الطبيعية ، فلأنها أولى بالجوهرية مما هو أولى بالجوهرية منها ، أعنى المفردات الجسمانية .

ولما المقايسة التى تقدمت منا ، فلم تكن بين المحسوسات وهذه الجواهر العقلية ، بل بين الشخصيات والكليات ، وإن كان فى الجواهر العقلية كثرة شخصية تعمها نوعية ، ونوعية

---

(١) بجنس : ساقطة من سا || فنحد : فنجدها بخ ، د ، م ، ن ؛ فنجده ى || (٢) إنسانا : ساقطة من ى || تحته : تحت ب ، سا ، م || (٣) لا يحتاج : يحتاج د ، ع ، م || (٥) الآن : ساقطة من م || (٥) من حيث : ولا من حيث بخ ، سا ، م ، ن || (٦) من حيث هو كلى . . . طبيعة النوع : ساقطة من م || (٩) العقل : ساقطة من ع || سبحانه : ساقطة من سا || (١٠) تعلم : تكون تعلم م || الجواهر : الجوهر ع ، ه || (١١) النوع : النوع سا ، م || فليس : فليست ه ، ى || (١٤) تلك : ساقطة من ن || العقليات : العقلية ها ، ه ، ى || كان : كانت ها || لها : + وجود ع (١٤ — ١٥) على النحو : وعلى النحو ها ، ى || (١٥) الحسية : الحسيات سا || (١٦) أعنى : + من بخ ، ى .

تعمها جنسية ، فالمناسبة بينها هـذه المناسبة . ويشبه أن يكون ذلك موجوداً فى بعضها دون بعض . وكذلك الحال فى البسائط التى لا محسوسة أيضا ، فإن الصور الشخصية أقدم من الصور النوعية؛ مثلا إن صورة هذا المـاء وذاك المـاء أقدم من صورة المـاء المطلق.

وإذ قد فرغنا من المقايسات التى تجرى بين هذه الجواهر عمقاً ، فلنعتبر المقايسات التى تجرى بينها عرضاً ، فنقول : إن الأشخاص الجزئية، وإن تفاضلت فى أمور ، فإنها، من حيث هى أشخاص ، فإن ماهيتها لا تقدّم لبعضها على بعض ، وكذلك حال نوعياتها، فإنه ليس زيد أولى بأن تقال عليه طبيعة نوعه من شخص آخر ، بل ربما كان أولى ببعض الأعراض التى تعرض لجوهريته الشخصية ، مثلا إذا كان أعلم منه فهو أولى بالعلم منه؛ وكذلك ليس الإنسان النوعى فى استحقاقه درجة الجوهرية النوعية واستحقاق حمل الجنس عليه أولى من الفرس ، وإن كان باعتبار القياس إلى الشرف والفضيلة أولى منه . ولا جواهر بعد الجواهر الأول فى الحقيقة إلا أنواعها وأجناسها .

وأما الفصول فإنها من جهة تجرى مجرى الأنواع؛ وقد علمت من هذا ما تعتمده ؛ ومن جهة أخرى ، فإن الفصول إما أن يعنى بها الصورة التى هى كالنطق ، وهـذه غير محمولة على زيد وعمرو ، وإن كانت جواهر ، ولا مقايسة بينها وبين الأشخاص والأنواع فى اعتبار العموم والخصوص ، بل باعتبار البساطة والتركيب . وهى جواهر صورية لها فيما بين جزئياتها وكلياتها هـذه المقايسة بعينها ؛ وإذا نسبت إلى المركّبات ، من حيث هى بسائطها ، كانت أقدم قدمة المبدإ على ذى المبدإ . وهى بالقياس إلى جزئياتها أنواع وأجناس؛ فهى أيضاً أنواع الجواهر وأجناسها، وإن كانت بالقياس إلى شىء آخر فصولا .

وأما الفصول التى هى فصول منطقية حقيقية كالناطق ، فإن مثلها وإن كان لا يكون إلا جوهراً ، فإن معنى الجوهرية ، كما علمت، غير مضمّن فيها بل معنى مثل هذا الفصل،

---

(٢) المحسوسة : المحسوسات ى || (٣) مثلا : مثل ب ، د ، س || إن : ساقطة من م || وذاك الماء : ساقطة من ع || (٦) ماهيتها : ماهياتها ى || (٧) بل : ساقطة من ى || (٨) أعلم منه : أعلم بها || بالعلم منه : بالعلم ن || (٩) ليس : ساقطة من ع ، ن || (١١) الأول فى الحقيقة : ساقطة من ن || (١٣) الصورة : الصور ها ، عا ، ى || (١٧) قدمة المبدأ : قدمة المبادئ د ، ع ، م ، ن || وهى : فهى ب || (١٩) [illegible] || (٢٠) مثل : [illegible]

وليكن الناطق ، أنه شيء ذو نطق ؛ ثم ليس يكون ذلك الشيء إلا جوهراً ؛ أى لايخلو من لزوم الجوهرية له ؛ وهذا أمر تحققته فيما سلف لك . فبالجملة ، إن الجواهر هى أشخاص الجواهر وأنواعها وأجناسها ؛ وفصولها فى عداد أجناسها وأنواعها على النحو الذى قيل .

فالفصول المجردة ، التى هى الصور إذا قيست إلى طبائع الأنواع المركبة منها ، كانت أولى بالجوهرية بسبيل القدمة ، ولم تكن أولى بالجوهرية بسبيل الكمال . وأما المنطقية من الفصول ، فإنها متأخرة فى الجوهرية من وجه آخر ؛ لأن الجوهرية لازمة لها لا داخلة فى مفهومها ؛ إذ قد علمت أن الناطق يجب أن لايوجد جوهراً أو حيواناً ذا نطق ، بل شيئاً ذا نطق .

[الفصل الثالث]

[فصل (ج)]

فى رسوم الجوهر وخواصه

الجواهر كلها تشترك فى خاصية مساوية لها وهى أنها موجودة لا فى موضوع ؛ والفصول المنطقية أيضا ، إذ كانت جواهر ، وإن كانت الأجناس والأنواع أولى بذلك ، من حيث علمت ، فإنها أيضا موجودة لا فى موضوع ، إذ كانت تعطى شخصياتها أسماءها بحدودها . والتى تقال فى موضوع فربما وافقت فى الاسم فقط . وليس شيء من الجواهر فى موضوع ؛ ولا شيء مما هو فى موضوع فهو جوهر . وليس إذا كانت أجزاء الجوهر

(١) وليكن : ولكن ع ، م ، ن ، ى || أنه : لأنه بخ ؛ هو أنه ع ، ه ، ى || شيء ذو نطق : ساقطة من س || (٥) فالفصول : والفصول سا ، عا ، ى || الصور : الصورية ه ؛ التى الصور عا || منها : عنها عا ، ه ، ى || (٦) بالجوهرية : ساقطة من سا || القدمة : التقدمة ى || أولى : ساقطة من د || (٨) مفهومها : مفهوماتها سا ، م ، ن ، ى ؛ مقوماتها ع || إذ : وإذ ع || (٨ — ٩) بل شيئا ذا نطق : ساقطة من سا || (١٣) الجواهر : والجواهرى || تشترك : ساقطة من س || (١٤) أيضا : ساقطة من عا || إذ : إذا س ، سا ، ن ، ه ، ى || (١٥) إذ : إذا ى || أسماءها : أسماؤها س ، ع ، ه ؛ أسمائها ن || (١٦) فقط : ساقطة من د || (١٦ — ١٧) فقط . . . جوهر : ساقطة من عا || (١٧) وليس : وليست ه .

فى الكلاتِ التى هى المركبات ، وجزئياتهـا فى الكليات ، يجب من ذلك أن تكون فى موضوع ؛ فقد علمت أن الوجود فى الموضوع بخـلاف وجودِ الأجزاء فى الكلاتِ والجزئياتِ فى الكلّيات .

فلا تلتفت إلى ما يقال إن الصور والفصول غير المنطقية إنما هى من مقولة الجوهر بحسب اعتبارِ كونها جزءاً لجوهر، وإنما بالقياس إلى موادها أعراض ومن مقولة الكيف؛ فقد علمت أنه لايقع شىء فى مقولتين بالذات ، وعلمت أن هذه أيضا ليست بالقياس إلى موادها بأعراض،وأن الكيفية تقال عليها وعلى معنى المقولة باشتراك الاسم ، لا كقول الجنس، فالجواهر الحقيقية والفصول المنطقية تشترك فى هذه الخاصية؛ إذ هى أيضا جواهر.

والفصول المنطقية تشارك الجواهر الثانية فى أنها مقولة بالقياس إلى أشخاص الجواهر قول المقول على موضوع . فهذه الخاصية ،أعنى الكون لا فى الموضوع ، إما بالقياس إلى الجوهر المطلق ، فخاصية مساوية منعكسة ؛ وإما بالقياس إلى الجواهر الحقيقية ،التى هى الأشخاص والأنواع والأجناس ، فإنها أعم .

وههنا خواص أُخَر منها ما يرى فى المشهور أنه خاصة لكل جوهر ؛ وليس كذلك ؛ بل لبعض الجواهر . فهى من الخواص التى تخص المخصوص ولا تعمه . وهذه الخاصية هى أن الجوهر مقصود إليه بالإشارة ؛ فإن الإشارة هى دلالة حسّية أو عقلية إلى شىء بعينه لا يشركه فيها شىء غيره ، لو كان من نوعه . والأعراض لاتعرض لها هذه الإشارة إلا بالعرض ؛ لأنها إنما تصير متميزة متكثرة بالجواهر التى لها ؛ وكل واحد منها يصير واحداً متعيّناً لتعيّن موضوعه . فالإشارة الحسيّة المعينة للوضوع إنما تتناول الجواهر ذواتِ التميّز بالتميز .

(٢) الوجود : الموجود ع || (٣) والجزئيات فى الكليات : ساقطة من هـ || (٤) فلا : ولاى || يقال : + من بخ ، د ، سا ، م || غير : الغير د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || (٥) بحسب : حسب ع || (٧) الكيفية : الكيف س ، ى ؛ + قد ى || (٨) تشترك ... المنطقية : ساقطة من ع ، عا || (٩ — ١٠) إلى أشخاص... أما بالقياس : ساقطة من ن || (١٠) الخاصية : الخاصة د ، م || الموضوع : موضوع س ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى || (١١) فخاصية : فخاصة س || (١٣) أخر : أخرى هـ || فى المشهور : ساقطة من س || خاصة : خاصية هـ || (١٤) المخصوص : المخصوص هامش ى || وهذه : وهى س || (١٥) الجوهر : الجواهر سا ، م || هى دلالة : وهى دلالة س || (١٦) فيها : فيه ى || لو : ولو سا ، ن ، ى || (١٨) للوضوع : للوضع هامش هـ .

وأما الإشارة المشهورة بأنها عقلية ، فإنها تتناول الأعراض أيضا . ولكن إذا تناولتها من حيث معانيها ، لم تكن الإشارة التى سميناها ، لأن معانيها صالحة للشركة ؛ وإذا تناولتها وهى بحيث لاتشترك فيها ، وهذا هو الذى يجب أن يخص باسم الإشارة ، فلا يمكن العقل ذلك ، إلا وقد خصصها بموضوعات عقلية مختلفة تكثرت بها الأعراض . وهى متكثرة بذواتها قبل تكثر تلك الأعراض ؛ أو متكثرة لأسباب كثرتها قبل تكثر تلك الأعراض ، كمواد لها إليها نسبة ما ، على ما ستعلمه فى موضعه ؛ فتكون الإشارة العقلية بهذا المعنى لاتتناول أيضاً الأعراض العقلية ، إن كانت موجودة ، تناولا بالقصد الأول . فالمقصود إليه بالإشارة ، أى بالقصد الاول بالإشارة ، هو الجواهر دون الأعراض .

ولا مناقشة فى أن تجعل الإشارة المذكورة حسّية ؛ فتكون إلى الجواهر الحسية فقط ؛ أو تجعل أعم منها تشتمل على الإشارتين ، وإن لم يكن ذلك بالتواطؤ ؛ فإن كثيرا من الرسوم والحدود المذكورة لهذه الأشياء سبيلها هذه السبيل ؛ لكن هذه خاصيّة الجواهر الأولى دون الثانية ؛ فإنه لا إشارة إلى الكليات إذ لا تعيُّن فيها .

ولا تظن أنك إذا أشرت إلى زيد فقد أشرت إلى الإنسان ؛ ففرق بين الإنسان وزيد ، وإن كان الإنسان محمولاً على زيد . ولولا الفرق لكان أبدا محمولا على زيد فقط ، وكان كل إنسان زيدا . نعم الإنسان وسائر الكليّات لا تدل على مشار إليه ، بل على أى واحد اتفق من المشار إليه ؛ فمنها ، أى من الجواهر الثانية ، ما يعطيها معنى أنية تنفرز به ، كالنوعيات ؛ ومنها ما لا يعطيها أنيّة تنفرز بها ، كالجوهر الذى هو جنس الأجناس ؛ إلا أن يجعل الانفراز ، ليس بالقياس إلى المشارك فى الجنس ، بل بالقياس إلى الوجود .

(١) بأنها : أنها د ، ن || (٣) وهى : وهو عا || العقل : للعقل ع || (٥) أو متكثرة . . . الأعراض : ساقطة من سا || كمواد : لموادس || (٦) ستعلمه : ستعلمها ، م ، ى || (٧) إن كانت : وإن كانت سا || (٨) أى بالقصد الأول بالاشارة : ساقطة من د ، ن || (٩) ولا : أولا ب ، س || (١١) هذه : هذا ب ، س ، ع ، ن ، ه || خاصية : خاصة ع || (١٢) فإنه لا إشارة : فان الإشارة م || تعين : تعين س || (١٣) اذا : اذ د ، س ، سا ، ع ، عا ، م || (١٥) على مشار : على أى أحد اتفق من المشار د || (١٥ — ١٦) بل على أى واحد اتفق من المشار اليه : ساقطة من د ، ع ، عا ، م || (١٦) أى من الجواهر الثانية : ساقطة من ب ، د ، س ، عا || معنى : مع ذلك بخ ، د ، ع ، م || تنفرز : تتفرد د ، م ، ن ، ه || به : بها بخ ، د ، ع || (١٧) أنية تنفرز بها : ساقطة من ب ، س ، عا || كالجوهر : عن الجوهر سا ، م || (١٨) بل بالقياس : بل فى القياس د || الجواهر : ساقطة من ع .

وهذه الجواهر الثانية ، إذا أفادت أنية أفادتها أنية ذاتية ، وهو إفراز جملة بالذات غير معتبر أنها تحت عام يعمها ، أو ليس ؛ فلذلك ليست تلك الأنية أنية الفصل ، فإن إفراز أنية الفصل إفراز تحت الجنس ، وهذا الطريق من الإفراز لا يقال على النوع إلا بالعرض من وجه ما ، كما قد علمت ؛ أعني بقولي بالعرض ، ما لا يكون للشيء أولاً بل بسبب غيره ، وليست أعني بقولي بالعرض أن طبيعته لا تفرز بالحقيقة ، بل الإنسانية تفرز ، ولكن إنما تفرز لأن فيها مفرزاً هو الأول فيه .

فالجواهر الكلية تدل على أى من وجهين : أحدهما أنها لا تدل على هذا المشار إليه بعينه ، بل على أىٍّ واحد كان ؛ والثانى أنها تفرز إفرازاً جوهرياً .

فهذه الخاصية المنسوبة إلى الإشارة خاصية للجوهر على سبيل أنها لا توجد إلا فى الجوهر ، وإن كانت لا توجد لجميع الجواهر ؛ فيكون وجه تخصيصها ا... ر بأن يقال إن الجوهر من المقولات هى المقولة التى توجد فى الأمور التى يشتمل عليها هذا الشرط ، كما يقال الكعبة خاصة لمكة لا على أن جميع أجزائها الكعبة ، بل على أن بعض أجزائها الكعبة ؛ ولا كذلك المدينة .

وللجوهر خاصية تعم جميع أنواعه ، لكن ليست خاصية للجوهر بالقياس إلى كل عرض بل بالقياس إلى بعض الأعراض ؛ وهو أنه لا ضد له إذ كان لا موضوع له .

والضدُّ الذى الكلام فيه ههنا فهو أمر مشارك لما هو ضده فى الموضوع ، وهما ذاتان يتعاقبان عليه ويستحيل اجتماعهما فيه . وأما إن عني بالضد كل مشارك فى محلّ ،

---

(١) أفادتها أنية : ساقطة من س ، م || وهو : وهى س ؛ هى د ؛ وهذا ى || بالذات : الذات م || (٢) أو ليس : أو ليست د ، سا ، م ؛ هامش ه || تلك الأنية أنية الفصل : أنية عا || (٣) إفراز تحت : إفرازا تحت ب ، س || (٤) قد علمت : علمت س || للشىء : الشىء ع ؛ + له ع ؛ عا ، م || (٦) إنما : إن س || فيه : فى ذلك د ، ن || (٨) أنها : أنه ع || (٩) للجوهر : الجواهر سا || إلا فى : فى غيرع ، ه ، ى || فى الجوهر : فى الجواهر د ، سا || (١٠) لجميع الجواهر : لجميع الجوهر د ، ع ، عا ، م ، ن || بأن : أن ع || (١١) هى المقولة : هو المقولة سا ، ن ، ه ، ى || يقال : + إن غ ، س || (١٢) خاصة : خاصية ى || لمكة : بمكة د ، سا ، ن ، ى || الكعبة خاصة لمكة : بلد مكة خاصة الكعبة عا || أجزائها : أجزائه م || بعض أجزائها : بعضها ن || بل ... الكعبة : ساقطة من س .

كان مادّة أو موضوعاً ، كان القول فى هذا الباب قولاً آخر ، ولم يبعد أن يكون للجواهر الصورية ضد .

وليس على المنطق أن يحاول إبانة هذه الأشياء بالتحقيق ، فلن يفى بها وسعه ، بل أكثر مايحتمله هو أن يعرف ذلك بالاستقراء أو بحجج مأخوذة من المشهورات، وأن تُزال عنه شكوك تعرض له من أمثلة مستقراة تفهمه أن ما اختلج فى صدره أو ألقى إليه من الشكوك كاذب ، وإن كان زوالها لا يوجب اعتقاده أن هذا صادق .

والاستقراء يبيّن أنه لا ضد للإنسان والفرس . وأما الجسم الحار والجسم البارد فليسا يتضادان بذاتيهما ، بل بالعرض ، إذ المتضادان فيهما هما الحرارة والبرودة .

وهذه الخاصية تشاركها فيها مقولات أخرى ، فإنه لا ضد أيضاً للكمية . فإنْ تشكّك متشكّك وأورد الصغير والكبير مناقضةً لهذا الرأى ، فإلى أن يحل ذلك ويبطل ، فعليه أن يتأمل ليعلم أن الأربعة والثلاثة والخمسة ليس لها أضداد ، إذ ليس شىء من العدد أولى بأن يجعل فى غاية المخالفة لها فيكون ضداً ، إلّا وهناك ما هو أبعد وأشدّ مخالفةً منه . فإذا علم أن لا ضد للثلاثة ولا للأربعة بهذا القدر من البيان، وجد للجوهر مشاركاً فى أنه لا ضد له من الكمية ، وهو أنواع ذكرناها ؛ وإن كان مثلاً من الكمية ما له ضد ، وهو الكثرة والقلة ، إن كانتا كميتين وكانتا متضادتين . وإذ الاعتراض يرتفع مع تسليم وجود التضاد فى الكبير والصغير والكثرة والقلّة ، فلا فائدة ههنا فى الاشتغال ببيان أن الكثرة والقلّة والكبر والصغر ليست كميات ولا متضادات أيضا .

ثم الكمّية، وإن شاركت الجوهر فى هذا، فإن أنواعاً من المقولات الأخرى لاتشاركه، فإن أكثر الكيفية لها أضداد ، وإن كان بعضها أيضا لا ضد له .

(٣) بها : به ى || (٤) هو : + ف عا || أو بحجج : وبحجج سا ، عا ، ن ، ه ، ى || (٨) فيها : منها عا || (٩) فانه : فانهان || (١٣) للأربعة : الأربعة سا ، عا || بهذا : فى هذا سا || للجوهر : الجوهر عا ؛ لجواهر ع ، م || (١٥) الاعتراض : العرض عا ، م ، ى || يرتفع : لايرتفع ى || (١٦) بيان : ساقطة من س || (١٧) الكبر والصغر : الكبير والصغير ع || ليست : ساقطة من س || (١٩) الكيفية : الكيفيات ى || بعضها : لبعضها س .

وتتبع هذه الخاصة خاصة أخرى ، وهى أن الجوهر أيضا لا يقبل الأشد والأضعف ، فإن المشتد يشتد عن حالة هى ضد الحالة التى يشتد إليها ، فلا يزال يخرج عن حالة الضعف يسيراً يسيراً متوجهاً إلى حالة القوة ، أو عن حالة القوة متوجهاً إلى حالة الضعف ، والحالتان متقابلتان متضادتان لا تجتمعان . فإن كانتا أعراضاً كان الاشتداد والضعف فى الأعراض ، وهذا مما يكون ، وإن كانتا جواهر كان فى الجوهر تضاد ، وقد منع ذلك .

فإذا وضعت الخاصة التى قبل هذه وضعاً مطلقاً صارت هذه الخاصة موضوعة أيضا ، فإن الاشتداد والتنقص ينتفى مع انتفاء التضاد .

ثم الضرب من التضاد الذى لم يتشدد فى رفعه عن الجواهر ، فذلك مما لا يحتمل المصير من بعضها إلى بعض على سبيل الاشتداد والتضعف ؛ فليس كل الأضداد يكون الانتقال من بعضها إلى بعض على هذا السبيل ، بل ربما كان دفعةً . بل رفع قبول التضاد يرفع التنقص والاشتداد ، ووضعه لا يوجبه ولا يضعه .

وقد ظن ظانٌ أن الاشتداد والتنقص قد يكون لا فيما بين الأضداد ، ومثال ذلك أن الصحة لا تضاد الحسن ولا ضده ، وربما كان حسنٌ أكثر من صحة . ولا ينبغى أن تلتفت إلى ذلك ؛ فإن الذى ذهب هذا الظان إليه هو نوع من اعتبار الزيادة والنقصان غير الذى ذهبنا إليه ههنا . وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص على سبيل الحركة ، كذلك لا يكون منه ما هو أشد وما هو أضعف . لست أعنى بالمقايسة التى تجرى بالأولى والأحرى وعمقاً ؛ فإن الجواهر قد قيل إن بعضها أولى بالجوهرية من وجه ؛ ولكن أعنى بحسب المقايسة التى تخصه من طبيعة واحدة وحد واحد ؛ فليس شىء من أشخاص الناس فى أنه إنسان ،

---

(١) الخاصة : الخاصية ع ، عا || خاصة : خاصية ع ، عا || الجوهر : الجواهر سا || لا يقبل : ساقطة من سا || (٢) هى ضد : وهى ضد س || (٤) متقابلتان : ساقطة من ع || (٥) فى الجوهر + : أيضا ه ، ى || (٦) وضعت : كانت ع || هذه : هذا ه || (٧) التنقص : النقص سا ؛ الضعف م || (٨) مما : فيما ب ، عا || لا يحتمل : يحتمل بخ ، د || (٩) سبيل : ساقطة من ع || التضعف : الضعف س ؛ التضعيف ع || (١٠) هذا : هذه ى ؛ ساقطة من د || التنقص : النقص د ، م || (١١) لا يوجبه ولا يضعه : لا يوجبه ولا يضعفه م || يوجبه : + ولا يرفعه ى || يضعه : يضعفه عا || (١٢) قد يكون : ساقطة من س ؛ يكون د : عا ، م ، ن || (١٤) فإن الذى : فالذى م || الظان : الظن م || (١٦) وما : ومنه ن || (١٧) وجه : بعض س || ولكن : ولست عا || أعنى : + ذلك ع ، ه ، ى .

الذي هو جوهره ، بأشدّ من شخص آخر ؛ كما أنه قد يكون بياض فى أنه بياض أشد من بياض آخر ؛ ولا أيضا شخص إنسان بأشد من شخص فرس فى أنه فرس ؛ كما يتوهم أن بياضا أشد فى بياضيته من سواد فى سواديته وحرارة فى حراريتها أشد من برودة فى برودتها . وكذلك حال الأنواع التى فى درجة واحدة ؛ فإنها ليس بعضها أشد فى بابه من الآخر ، إذ فرضنا أن الأجناس إنما تحمل عليها بالسوية ؛ ومع ذلك فإن الجواهر الأول ، وإنْ كانت أولى بالجوهرية من الثوانى ، فليست أشد فى الجوهرية .

والأولى غير الأشد ؛ فإن الأولى يتعلق بوجود الجوهرية ؛ والأشد يتعلق بماهية الجوهرية . والكمّ أيضاً يشارك الجوهر فى هذا كما نُبيّن بعد .

وقد يعتقد فى ظاهر الأمر أن أخص الخواص بالجوهر أن ماهيته ماهية إذا تشخّصت وضعت الأضداد ؛ فكان الجوهر ما الواحد بعينه منه ، لا الكلى منه ، قد يقبل الأضداد لتغيره فى نفسه ؛ أما الجوهر الكلى فلا يقبل الأضداد ؛ لأن الكلى يشتمل على كل شخص ؛ ولا يصدق أن كل شخص أسود وأن كل شخص أبيض .

فإن ظنّ أن العرض الكلى يقبل الضدين أيضاً كاللون يكون بياضاً وسواداً ، فليبطل ظنه بأنه ليس اللون الذى هو الأسود قابلاً للّون الأبيض بأن ينسلخ السواد عن اللون ويغشاه البياض ؛ بل إنما يقال فى اللون المطلق إنه يقبل الضدين بمعنى أنه بعض وبعض ؛ أو بأن تفرز الطبيعة اللونية مجردةً فى الوهم فتقبل فى الوهم أىَّ الفصلين شئت ؛ وليس كلامنا فى مثل ذلك ، بل كلامنا فى القبول الذى فى الوجود وفى القبول الذى يكون لقابل واحد ؛ ولو كان اللون الكلى يقبلها ، لكان كل لون سواداً وكان كل لون بياضاً . ولو كانت طبيعة اللون

(١) جوهره : جوهريته ب ؛ جوهرع || أشد : ساقطة من ب || من شخص : من بعض س || كما أنه : كما د ، عا ، م || (٢) أنه فرس : أنه شخص فرس ه || (٣) بياضيته : + أشد ب ، ع || سواد : السواد د || (٥) الأول : الأولى ى || وإن : فان ن || (٨) الكم : الكمية ع || الجوهر : الجوهرية م || (١٠) الأضداد : للأضداد د ، ن ، ه ، ى || فكان الجوهر : مكان الجواهر م || منه قد : ساقطة من ن || قد : فقد د ، م || (١١ — ١٢) شخص ولا : شخص أسود ولا سا || (١٢) وأن : ولا أن ه ، ى || (١٣) فان : فاذا س ، ع || أيضا : ساقطة من ع || (١٤) السواد : ساقطة من س || (١٥) بعض وبعض : بعض من بعض م ؛ بعض أو بعض ى || (١٦) مثل : ساقطة من س || (١٧) الذى . . . القبول : ساقطة من د ، س ، ن || (١٨) يقبلها : يقبلها ى || لو كانت : لو كان ن ، ه ، ى .

المجردة تقبل ذلك لما كانت سواداً و بياضاً ، بل مسودةً ومبيضةً ، فلم يكن لونٌ مّا سواداً ولون ما بياضاً ؛ ولكانا على التعاقب لامعاً .

وهذه الخاصية لا تعم كل جوهر ؛ فما كل جوهر بقابل الأضداد ؛ فإن الجواهر العقلية البسيطة قد لا تتغير البتة ، وما لا يتغير البتة فلا يقبل الأضداد ؛ بل إنما تقبلها الجواهر المتغيرة والجواهر الجسمانية المركبة من هيولى وصورة ؛ ولا كل المركبات الجسمانية ؛ فإن كثيرا من الأجسام السماوية لا تقبل الأضداد ؛ و إنما يقبل ذلك بعض الجواهر الجسمانية .

وهذه الخاصية تساوى ذلك البعض ، وهى خاصة لا لجزئيات ذلك البعض فقط ؛ بل لجميعه ؛ فإن كلياتها أيضاً يحمل عليها أن الواحد منها بالعدد يقبل كذا وكذا ؛ وأنه وإن لم يقبل ذلك كليته بكليته ، فإن كليته موصوفة بأن الواحد منها بالعدد يقبل ذلك . والأشخاص فإن الواحد منها يقبل .

فإن قال قائل : إنك إن جعلت هذه الخاصية بحيث تصح للكليات ، لم تصح للجزئيات ؛ فإن زيداً ليس يقال عليه إن الواحد منه بالعدد يقبل المتضادات ؛ فالجواب أن هذا حق صحيح وأن هذه الخاصية فى النظر الأول لطبيعة الجوهر الجسمانى المذكور منظوراً إلى ماهيتها ؛ فمنها كلى ومنها جزئى ؛ وتلحق هذه الخاصية والكلية ؛ بسبب أنها تلحق الطبيعة وتلحق المقولة لحوقاً على الوجه الذى قيل فى بعض الخواص التى تخص ولا تعم موضوعات المخصوص .

ولكن قد يظن أن من الأعراض ما سبيله هذه السبيل ؛ وذلك لأن القول قد يكون صادقا وقد يكون كاذباً ، والظن قد يكون صادقاً ثم يصير كاذباً ؛ والسطح يكون أبيض ثم يسود .

---

(١) لما كانت : لكانت ى ؛ ما كانت ع || (٢) ولكانا : ولكن كانا س ، ه ؛ ولكن بخ ؛ ولو كان عا ؛ ولكان م || (٤) وما لا يتغير البتة : ساقطة من ع || (٦) السماوية : السمائية ب ، م || (٨) الخاصية : الخاصة سا ، م ، ى || خاصة : خاصية ع || (٩) منها : منه د ، ها ، م || وأنه : فانه د ، ن || (١٠) منها : منه د ، سا ، م || (١٢) إنك : ساقطة من عا || (١٥) الخاصية : الخاصة ى || الكلية : الكلى د ، م ، ن ، ى ؛ الكلى سا || (١٨) هذه : هذا سا ، ع || (١٩) السطح : + قد د ، س ، ن || (١٩ — ٢٠) أبيض ثم يسود : أسود ثم يبيض ع .

وكشف هذه الشبهة : أما فى القول ، فالقول لا يبقى بعينه للصدق والكذب؛ فالواحد منه بالعدد ليس قابلاً للصدقِ والكذبِ ؛ وأما الظن فإنه يبقى فيكون موضعاً لهذه الشبهة. فالجواب المشهور عن هذه الشبهةِ عام فى القولِ والظن ؛ وهو أن القول والظن لم يتغير من حالهما شيء ؛ لكن التغيّر من حالٍ إلى حالٍ إنما عرض للأمرِ المحدثِ عنه أو المظنونِ به ؛ وكانت الأضداد متعاقبةً على ذلك الأمرِ دون القولِ والظن .

لكن هذا الجواب على هذا الوجه غير سديدٍ ؛ فإنه ليس إذا كان الأمر يستحيل ؛ يجب أن يكون الظن لا يستحيل ؛ فإنّ الأمر يستحيل استحالة توجب فى الظن استحالة وذلك أن الأمر يستحيل فى أنه كان موجوداً ؛ وكان الظن فيه صادقا أنه موجود ؛ فإذ صار معدوماً وبقى الظن بوجودِه ؛ فإنّ الظن أيضاً يستحيل حين يكذب ذلك الظن الباقى فيه بعد أن كان صادقا . فهذا الحل إنما يثبِت استحالة أخرى ؛ وليس يتعرض لأن ينفى الاستحالة الأولى ؛ وذلك لأنه يُثْبِت للأمر استحالة فى وجوده وعدمه ؛ وكلامنا فى استحالة الصدقِ والكذبِ .

ومعلوم أن لكونِ الظن صادقاً معنى فى الظن ، وإن كان إضافياً ؛ وهذا المعنى قد زال ، لا عن الأمرِ وحده ، بل عن الظن ؛ فإن هذا الوصف ، وهو أنه صادق ، أى مطابق للوجود ، كان للظن لا للأمرِ ؛ وإذا زال ، فإنما زال عما كان فيه ؛ وليس كل وصفٍ يتغيّر على الشيء يجب أن يكون متقرّراً ثابتا ، بل المضاف أيضا من جملةِ الأوصافِ والأعراضِ التى تلحق الأشياء كما يقرون به .

ولا مانع أن يكون تغيّر أمرٍ هو سبب تغيّرِ أمرٍ آخر ، كأفولِ الشمس وغيرِها ؛ فإنّ ذلك سبب لتغيرِ حالِ الأرض والهواءِ ؛ وكل واحدٍ تغير فى نفسِه .

---

(١) وكشف ، فكشف د ، ن || أما : ساقطة من سا || (٢) منه : ساقطة من د || فيكون : ساقطة من سا || (٤) أو المظنون : والمظنون سا ، ه ، ى || به : فيه ه ، ى || (٧) فان الأمر : فان الظن س || (٨) ذلك أن : ذلك لأن ع ؛ ذلك سا || (٩) فاذ : فان ى ؛ فاذا د ، ع ، م ، ن || وبقى : بقى سا || ذلك : ساقطة من د ، عا ، م ، ن || (١٠) وليس : فليس د ، ع ، م || يتعرض لأن ينفى : ينفى عا || (١١) لأنه : + إنما ع ، ه ، ى ؛ + لا سا || وعدمه : + فقط بخ ، ع ، ه ، ى || (١٣) لكون : يكون د ، ن || زال : زاله د ، م || (١٤) أى : له سا || (١٥) للوجود : للوجود م || للظن : الظن م || وإذا : وإذ ى || (١٦) أيضا : ساقطة من عا || جملة : ساقطة من عا || (١٧) كما : بل س ؛ + قد ، ع ، ى .

وليس إذا كان الأمر قد استحال ، يجب أن لا يكون الظن قد استحال باستحالةٍ أخرى تابعةٍ لاستحالةِ الأمرِ ؛ لكن إذا قيل إن الجواهر تقبل الأضداد بأن تستحيل فى أنفسها فى معانٍ غيرِ مضافةٍ استحالةً أولية ، أى استحالة ليست تتبع استحالة شىء آخر على سبيل المضافِ فقط ، لم يوجد الظن بهذه الصفة ، وانجلت الشبهة .

وأما السطح، فإنّه أيضاً ليس يستحيل بتغيرٍ له فى نفسه ؛ بل لأن لموضوعه تغيراً به . فإن استقصينا وعنينا بقولنا بتغيرِه فى نفسه أنه يكون مستغنياً بذاته وحده فى أن يكون موضوعاً للأضداد يتغير بها بنفسه ، لايحتاج فى ذلك إلى ما يقيمه و يعرضه لذلك التغير، خرج السطح والظن والقول عن أن يشاركه بوجهٍ من الوجوه .

وأما المناقشة فى أن الأعراض بأنفسها لا تحمل الأعراض، وأنها لن تزول عنها أعراض تعقبها أعراض إضافية وقارة زوالاً وعروضاً أولياً ، يكون ذلك للجوهر بتوسطها، فذلك شىء لا أرى للمنصِف أن يركبه ، وأنه و إن كان الجوهر سبباً لوجود العرض، فليس يجب أن يكون مانعاً أن تكون أمور تعرِض للعرِض وتلزمه وتلحقه لحوقاً أولاً ثم تلحق الجوهر بتوسطه ؛ و إن كان اللحوق موجوداً معه فى الجوهر ومحتاجاً معه إليه ؛ كما ليس مانعاً أن تكون له أنواع أيضا وأجناس تقال عليه . وأما تحقيق ذلك فستجده فى العلوم .

فلنجمع الآن مساعِدين على أن العرض لا يقبل بمنفرِد ذاته و بتغيرِ نفسه شيئاً من الأضداد، بل إما أن يتغير فى أمرٍ مضافٍ، ليس تغيراً فى نفسه، أى فى هيئة قارة فى ذاته ؛ أو يتغير بتغير ما هو فيه ؛ و بالجملة فإن العرض ليس له تغير يختص بنفسه ؛ بل إنما له تغير مضاف أو تغير تابع .

---

(٢) الأمر : الكون ع || الجواهر : الجوهر س ، ع ، عا || تقبل : + أن تكون سا || (٣) فى أنفسها : ساقطة من ع || معان : معانى ب || ليست : ليس د ، ع ، م || (٦) بقولنا : ساقطة من س || أنه : أن د || (٨) والظن : فالظن د || (١٠) تعقبها أعراض : ساقطة من د || (١١) شىء : أمر ه || وأنه : ساقطة من ع ، عا ، م || وإن : إن سا || لوجود : ساقطة من سا || (١٢) مانعا : + من سا || (١٣) بتوسطه : بتوسط د ، ع ، م || اللحوق : الملحوق ى || (١٤) له : + أو للعرض عا || (١٥) بمنفرد ذاته : بمفرداته م || نفسه : بنفسه ى || من : عن د || (١٦) إما : + لما سا || مضاف : + أو أمر تابع سا || أى : أو عا || (١٦ — ١٧) أو يتغير بتغير ما هو فيه : ساقطة من سا ، م || (١٧) فإن العرض : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن || له : ساقطة من سا ، م || (١٨) تابع : تابع د ، م .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

فى ابتداء القول فى الكمية

وقد جرت العادة أن تذكر الكمية عقيب الفراغ من القول فى الجوهر لمعان داعية إليه ؛ منها ما ذكر من مشاركات وقعت فى الخواص بين الجوهر والكمية أحوجت إلى ذكر الكمية فى الجوهر دون الكيفية والمضاف . وأما الستة الأخر فإنها تابعة لهذه الأربع كما تعلم بعد . ومنها أن الكمية أعم وجوداً من الكيفية وأصح وجوداً من المضاف . أما أعم وجوداً من الكيفية ، فلأن العدد من الكمية ، وليس مقصوراً فى وجوده على الأمور المقارنة للحركة والمادة دون المفارقة التى لا تقبل كيفية ولا شيئاً غريباً عن جوهرها . وأما أصح وجوداً من المضاف ، فلأن المضاف غير متقرر فى ذات موضوعة تقرر الكمية . وأيضاً فإن الكمية المتصلة توجد فى جميع الأجسام الطبيعية من غير اختلاف ؛ والكيفيات تختلف فيها . والكمية إذا شاركت الكيفية فى الجواهر فإنها تلزم أول جوهر منها وهو الجسم ؛ والكيفيات تلزم الجواهر النوعية السافلة أو المتوسطة بعد الجسمية . وقد يمكن أن يقال فى هذه أشياء أخرى . ويمكن أن تطلب للكمية خواص تفضل بها على الكيفية ؛ لكنا لا نؤثر أن نشتغل بأمثال هذه المباحث إلا اشتغالاً دون الوسط .

وأول ما يجب أن نبحث عنه من حال الكمية ، إن أمكن وكان البحث يحتمله ، هو أنها جوهر أو عرض . فإن كانت الكمية هى الجسمية التى تقارن المادة فتقوّم الجسم جسماً ؛ فبالحرى أن تكون صورة مقوّمة للجواهر . والصورة جوهر ؛ فالكمية إذن جوهر .

---

(٣) فى : مع س || (٤) أن : بأن س ، سا ، عا ، ه ، ى || الجوهر : الجواهر سا || (٥) إليه : إليها ه ، ى ؛ ساقطة من ع || ذكر من : ذكر فى ع || أحوجت : أخرجت ع || (٦) إلى ذكر : إلى ذلك د || الستة : الست ى ؛ ساقطة من عا || (٧) تعلم : ستعلم بخ ، ه ، ى || (٩) المفارقة : المقارنة ع ، عا || (١٠) متقرر : مقرر ع ، عا ، م || (١١) فيها : فيه ى || (١٣) الجسمية : الخمسة د ، م || هذه : هذا سا ، ه ، ى || (١٤) للكمية . . . على الكيفية : كذا فى هامش ب تصحيحا عن خط المصنف ؛ وفى سائر النسخ : للكيفية . . على الكمية ؛ مع ملاحظة سقوط كلمة " على " من د ، م || لكنا : ولكنا سا || (١٥) إلا : ساقطة من ع || (١٦) حال : ساقطة من ن || أمكن : + هذا ع || البحث : هذا البحث ه ، ى || (١٧) أو عرض : وعرض د || (١٨) إذن : ساقطة من د .

فنقول: إن تحقيق هذه الأشياء مما لا يكلفه المنطق، بل يجب أن يأخذ المنطق ما نقوله أخذاً، ويكون بيانه له فى صناعة أخرى، فنقول: يجب أن تعلم أن كل جسم فهو متناه، ولكن حد الجسم، من حيث هو جسم، غير حد الجسم والمتناهى، من حيث هو متناه؛ والتناهى يلزم كل جسم بعد ما تقوّم حد الجسمية جسماً؛ ولذلك قد يعقل الجسم جسماً ولا يعقل تناهيه، ما لم يوضع ببرهانٍ إيضاح العوارض المطلوبةِ للموضوعات بالبراهين المبينة إياها. فالتناهى ليس داخلاً فى ماهيةِ الجسم. فالسطح ليس جزءَ حدٍ للجسم.

ومع ذلك فإنه، وإن كان كل جسم متناهياً، فإنّ الأبعاد ليست بواجب حصولها فى الجسم بالفعل؛ فإن الكرة، من حيث هى كرة، جسم، وليس يحيط بها إلا نهاية واحدة، وليس يفرض فيها أبعاد بالفعل متميزة. بل الجسم إنما هو جسم لأنه من شأنه وفى طباعه بحيث يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعادٍ فيه على الإطلاق متقاطعةٌ على حد واحدٍ مشترك تقاطعاً على قوائم. وهذه صورة الجسمية.

فالشىء الذى يمكنك أن تفرض فيه بعداً، ثم بعداً آخر يقاطعه على قائمة، ثم ثالثاً يقاطع الأولين على التقاطع الأولِ على قوائم، فهو الجسم. ثم إذا اختلف الجسمان بأن أحدهما يقبل أحد الأبعاد أو اثنين منها أو ثلاثتها أكبر أو أصغر من الأبعادِ التى فى الجسم الآخر، فإنه لا يخالفه فى أنه يقبل ثلاثة أبعادٍ على الإطلاق البتة، ويخالفه فيما قبل من الأبعادِ على ما ذكر. فهو من حيث يقبل ثلاثة أبعادٍ جسم على الإطلاق، ومن حيث يقبل ثلاثة أبعادٍ بعينها أو ثلاثةٌ هى موجودة فيه بالفعلِ، إن أمكن، فهو بحيث يقدَّر، وذلك له من حيث أنه

---

(١) يكلفه : يتكلفه ى || (٢) ويكون . . . أخرى : ساقطة من سا || له : ساقطة من م، ى || فنقول : ساقطة من ع || فهو : ساقطة من سا || (٤) والتناهى : والمتناهى م || جسما : ساقطة من د || (٤ — ٥) الجسم جسما ولا يعقل : ساقطة من ع || (٥) ببرهان : برهان ب، س، ع || (٦) ليس : ساقطة من س || للجسم : الجسمى || (٨) وليس : ساقطة من د || يفرض : يفترض عا || (٩) الجسم : بالجسم سا || لأنه من شأنه : ساقطة من ع || من شأنه : ساقطة من سا || (١٠) فيه ثلاثة : ثلاثة م || أبعاد فيه : أبعاد ه، ى || (١١) الجسمية : الجسمية م || (١٢) بعدا ثم بعدا : بعدا ب؛ بعد س || (١٣) يقبل : قبل ه || (١٤) اثنين : اثنين ب || ثلاثتها : ثالثها عا؛ ثلاثة منها ه || أكبر : أكثر س || (١٥) أنه : أن ع || (١٦) أبعاد : + فهو ه، ى؛ + بعينها سا || ومن : من د || (١٧) أو ثلاثة هى : أو هى ثلاثة ه؛ أو هى د، م.

بقدر ، سواء كان التقدير لا يعينه البتة ، إن أمكن ، أو يعينه . والصورة الجسمية التى هى صورتها الجوهرية ، هى التى لا يزيد فيها جسم على جسم ، فهى من جملة القسم الأول ، وهى صورة جوهر ، بل جوهر وليست عرضاً . والمعيَّن المعرض للتقدير فى الأبعاد الثلاثة تقديراً محدوداً أو غير محدود فهو العرض الذى من باب الكم .

والجسم الواحد قد يوجد بحيث يعرض له أن يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة ؛ فإن الشمعة ، أى شكلٍ تشكلها به ، يحفظ عليها أن تكون بحيث يصح فرض أبعاد ثلاثة مطلقة فيها على الصور المذكورة ولا يختلف ذلك فيها ويختلف مع كل شكلٍ ما يتحدد ويتعين فيها من الأبعاد طولاً وعرضاً وعمقاً بالفعل أو بالقوة إذا حُدِّد ذلك الشكل . فإنه إن شكل الشمع بشكلِ كرةٍ كان معرضاً لنسبةِ أبعادٍ محدودةٍ هى غير المحدوداتِ المعينة التى يقبلها إذا كان شكله شكل مكعب وذلك كميته . والماء قد يحفظ جوهره ماءً ويزيد حجماً عند التخلخل ؛ فيكون قد ثبتت له جوهريته النوعية فضلاً عن الجسمية الجنسية وتغير مقداره الجسمى .

وليس لقائل أن يقول إن الجسم الكُرِّىَّ إذا تكعب فإنّ أبعاده لم تتغير ، إذ هو مساوٍ لما كان أولاً فى المساحة . وذلك أنك ستعلم أن المساوى يقال لما هو مساوٍ بالفعل ، ويقال لما هو مساوٍ بالقوة ؛ وأن أمثال هذه الأشكال لا مساواة لها بالحقيقة ؛ بل معنى ما يقال فيها من ذلك أنها فى قوة المساوية ؛ والذى بالقوة ليس بموجودٍ بعد ؛ والجسمية بالمعنى الأول لا تقدر بشىءٍ البتة ؛ لأن المقدَّر يجب أن يكون مساويا للمقدارِ أو مخالفا له أصغر منه ؛ والمساوى للمقدِّرِ لا يقدر للمساواة بما يخالف المقدر ؛ والأصغر يكون مخالفاً لما يقدِّره ؛ فما

---

(١) لا يعينه : لا يعينه ب || البتة : ساقطة من سا || أو يعينه : أو يعينه ب || الجسمية : الجسية م || (٢) هى التى : التى ى || فهى : هى سا || الأول : الأولى س || (٣) وهى : وهو ى || بل : + هى ع ، ه ، ى || المعرض : والمعرض ى || (٤) تقديرا : مقدرا سا || تقديرا محدودا : بقدر محدود ه || (٥ — ٦) ولا يختلف بحسب الصورة : ساقطة من ع || (٦) شكل : ساقطة من د || تشكلها : شكلتها ع || (٧) الصور : الصورة ع || ذلك : ساقطة من م || (٨) حدد : + حد ى || إن : إذا ه || (٩) شكل الشمع : شكلت الشمعة : ه ؛ شكل الشمعة ى || كان : كانت ه ، ى || معرضا : معرضة ه ، ى || لنسبة : النسبة ع ، ه ؛ لست ى || (١٠) شكله : شكلها ه || جوهره : بجوهرى || ويزيد : أو يزيد ى || (١١) فيكون : فانه س || الجنسية : ساقطة من م || (١٣) يقال لما هو مساو بالفعل : ساقطة من د ، ع || (١٥) ذلك : + هوى || (١٦) لأن : فان ه ، ى || للمقدار : للمقدر سا ، ه ، ى || له : ساقطة من ع || (١٧) للمقدر : للمقدارى || لا يقدر : لا يقدّر (بكسر الدال المشددة) ب || بما : ما سا ، ع ، عا ، ى || والأصغر : الأصغر سا .

يقدَّر لايكون غير مخالف لجميع مايجانس مقدِّره، بل لابد من أن يكون مخالفاً لبعض مايجانس مقدِّره . وكذلك مايقدَّر فلا يتقرر لهذا المعنى الذى لايخالف به جسم جسماً أن يكون مقدَّراً أو مقدِّرا، فإذن إنما يقع تقدير الأجسامِ بذلك المعنى الآخر ، فذلك هو الكمية .

و إن كان مايقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير غير المعنى الذى به يصير الجسم جِسماً، فليست الصورة الجسمية هى الجسمية التى هى الكمية ، بل الجسمية التى هى الكمية التى هى عرض ، هى جِسمية بمعنى آخر ، وهى ماأشرنا إليه ، و إن كانت قريبةً مِن الصورة الجسمية وملتزمةً إياها . وكذلك سنجد أشياء تشبه الكيفية وليست بكيفية . والسطح أيضا له صورة غير الكمية التى فيه ؛ وتلك الصورة هى أنه بحيث يصح أن يفرض فيه بعدان على الصفةِ المذكورةِ ؛ وذلك له لأجل أنه نهاية شيء مّايصح فى ذلك الشيء فرض ثلاثةِ أبعادٍ . وَكذلك هذه الصورة ليست تخرجه عن العرضيةِ وعن الحاجة الى الموضوع أيضاً . وأما كميته فنظير كميةِ الجسم وهى كمية ثابتة فيه لاتتبدل ، لا كما فى الجسم . ثم فى هذا الموضع مباحث عميقة سيقال عليها فى اللواحق . وليس إذا كانت للسطح صورة تلزمها أو تقوِّمها الكمية يجب أن يكون السطح جوهراً . فما قلنا إن كل صورة لنوع من الأنواع يلزمه عرض فهو جوهر ، بل ذلك فى صورة الجسم وحده ؛ فتكون الجسمية التى من باب الكميةِ تلزم الجسمية التى هى الصورة ضرورةً لما يلزم الجسم مِن التحددِ ، وتكون صورة الجسم ، إذا جرِّدت بكميتها أو جردت منها الكمية مأخوذةً فى الذهن ؛ سُمِّى المجردُ جسماً تعليمياً .

(١ — ٢) بل لابد ... يجانس مقدره : ساقطة من ع || (١) من : ساقطة من س عا || (٢) كذلك : لذلك د || يتقرر : يتقدر ى || لهذا : فى هذا ه || (٣) يقع : ساقطة من سا || تقدير : تقدرها ، ى || (٤) والتقدير : والتقدرها || (٥) الجسمية : الحسية م || التى : ساقطة من سا || الكمية : + الجسمية الصورية ى || بل ... الكمية : ساقطة من س || (٦) هى جسمية : جسمية ه || بمعنى آخر : أخرى عا ؛ + وهى العرض ه ، ى || وهى : + العرض بخ || (٦ — ٧) الصورة الجسمية : الجسمية الصورية ع ، ى || (٧) الجسمية : الحسية م || وكذلك : فكذلك ب ؛ + أيضا د ، م || (٨) أن يفرض فيه : فيه فرض ى || (٨ — ٩) بعدان على : بعد ليست على ى || (١٠) وكذلك : فكذلك د ، م ؛ فلذلك عا ؛ ولذلك ه || تخرجه : تخرج عا || أيضا : ساقطة من د ، م || (١١) ثابته : ثابتة م || لا كما : إلا كما د || (١٢) اللواحق : كتاب اللواحق ى || كانت : كان ه ، ى || للسطح : السطح ه || تلزمها : وتلزمها س || أو تقومها : وتقومها د ، م || (١٤) فتكون الجسمية : فتكون الحسية م || (١٦) منها : منه ه ، ى || سمى : يسمى ه .

واعلم أنه قد يشكّك فى أمر العدد أيضاً أنه عرض أو ليس بعرض، فيجب أن تعلم أن الوحدة فى الأمور ذوات الوحدة عرض خارج عن ماهياتها، وأن مجموع الأعراض عرض. فهذا قدر تنبه به على الحق فى هذه المباحث، وأما تحقيق هذه الأشياء ففى صناعة أخرى.

فنقول الآن : إن الكم منه متّصل ومنه منفصل . ومن جهة أخرى إن الكم منه ما لأجزائه وضع ، ومنه ماليس لأجزائه وضع ، فتكون الكمية تنقسم قسمين متداخلين .

لكن المتصل اسم مشترك قد يعرض له أن يوجد كثيراً، على أن مفهومه معنى واحد ؛ فيقع منه غلط فى معانى المتصل؛ فمنه ماهو فصل الكم أو الكمية؛ ومنه ماهو عرض يلحق الأعظام ، من حيث هى أعظام ؛ ومنه ماهو عرض يلحقها ، من حيث هى طبيعية .

فأما الذى هو فصل ، فمن خاصيته أنه يقال على المقدار الواحد فى نفسه ولا يحوج إلى قياسه إلى مقدار غيره ؛ وذلك لأن حده أنه الذى يمكن أن تفرض له أجزاء يجمع بينها حد مشترك هو نهاية لجزأين منها ، وباعتبار آخر هو نهاية لأحدهما ؛ أعنى لما تجعله فى التخيل إلى الإشارة أقرب منك، فكأنه أول وبداية للآخر، فيقال لهذا الكل إنه متصل . وليس الشرط فيه أن يكون هناك قطع وجزء بالفعل ؛ بل الشرط فيه أن يكون هناك إمكان هذا التوهم وهذا الفرض. وهذا المعنى هو معنى المتصل الذى ينقسم إليه الكم وإلى المنفصل .

ويعم معنَيى المتصل الآخرين أنهما يقالان بالقياس إلى غيرهما ؛ فيكون المتصل فيهما لا المتصل فى نفسه ؛ بل المتصل بغيره ؛ فيقال متصل لما يوجد فيه طرف ونهاية واحدة بالفعل هى بعينها طرف لما قيل إنه متّصل به ، حتى لو كانتا نهايتين اثنتين لكان مكان الاتصال مماسة ؛ مثل الخط الذى يتصل بخط على زاوية تحدها نقطة واحدة بالفصل هى طرف لهما جميعاً ؛ ومثل الجسم إذا صار له جزآن لعرضين تميزا فيه ؛ فمن البين أن كل

---

(٥) ومنه ... وضع : ساقطة من ع || (٦) قد : وقد سا || (٧) معانى : المعانى ه ؛ معنى د || (٨) طبيعية : طبيعة ع، عا، ه، ى || (٩) يقال : يقول س || (١٠) قياسه : قياسها ب (مع إثبات علامة التصحيح فوق الكلمة) || إلى مقدار : بمقدار ه، ى || (١٢) إلى : أو ع، ه، ى || (١٣) وجزء : وجد د، م ؛ وحد سا || (١٤) وهذا الفرض : ساقطة من م || وهذا : فهذا ى || الذى ... المنفصل : ساقطة من ع || (١٧) اثنتين : ساقطة من د || مكان : إمكان ع || (١٨) الاتصال : اتصال د، م || تحدها : تخطها سا || (١٩) ومثل الجسم : والجسم ى .

واحد من العرضين ليس فى ما فيه الآخر ، كسواد و بياض ؛ فإن كل واحد منهما اختص بموضوع هو الذى جعله غير الآخر . فإن الأشياء المتفقة فى الطبيعة لعارض ما تتغاير فى العدد ؛ فيكون ما يختص بانبثاث البياض فيه متناهياً وما يختص بانبثاث السواد فيه متناهياً ؛ وكل ذلك بالفعل . وليست النهايتان المفترضتان لما عرض اثنتين ؛ بل هناك نهاية واحدة .

فهذا اتصال قد يكون للكميات ، وهى كيات لم يلحقها إلا لواحق الكميات ؛ مثل هيئة الوضع الذى لخطَّىْ الزاوية ؛ ومثل مماسة تفرض بدل السواد فى ما مثَّلنابه أيضا ؛ ولا مماسة تفرض فيه بدل البياض ، حتى لا يكون مأخوذاً مع عرض طبيعى ، فيتميز لأجل ذلك جزآن من السطح أو الجسم ؛ بل هذا الاتصال هو الاجتماع الذى لو لم تكن النهايات فيه واحدة فى الموضوع اثنتين فى الإضافة ، كانتا اثنتين بالموضوع أيضاً ، لكان بدل هذا الاتصال اجتماع هو المماسة .

وأما الاتصال الثالث فهو أن يكون المتصل به لازماً للتصل فى حركته التى يزول منها طرف الذى يليه عن موضعه الذى يلاقى نهايته فيه . وهذا الاتصال لا يمتنع أن يكون فيه مماسة إذا وجدت ملازمةٌ عند الحركة بملاصقةٍ أو مشابكةٍ ؛ فإن الجسم إذا كانت حاله عند جسم آخر أنه إذا حُرِّك ونقِل عن موضعه نقلاً ينقل طرفه الطرف الذى يليه من الآخر حتى يصير الآخر معه حيث صار ، فإنه يقال إنه متصل به . والاتصال الحقيق بحسب هذا الموضع هو الأول ؛ وإن كان إنما نقل اسمه من الاتصال الذى على سبيل الإضافة ؛ إذ كان يتوهم له أجزاء فيما بينها الاتصال الإضافى . وكثيراً ما ينقل اسم لمعنى عن اسم شىء آخر ؛ فيصير بحسب صناعةٍ مّا أحق بذلك الاسم .

---

(١) فإن كل : فكل ع ، م ، ى ؛ وكل د ، عا ، ه || (٣) فى العدد ؛ بالعدد د ، م || (٤) وكل : فكل د || (٦) يكون : + ذلك م || (٧) لخطى : بخطى م || فى ما : + قدم ، ى || أيضا : آتما ه ، ى || (٩) الذى : + هو ى || (١٠) بالموضوع : فى الموضوع ى || (١٢) لازما : ملازما م || منها : بها ع ، عا || (١٣) يمتنع : يمنع د ، م || (١٤) بملاصقة : ملاصقة عا || (١٥) ينقل : يلزمه ب ؛ يلزم س || طرفه : ساقطة من ب ، س || طرفه الطرف : طرف طرفه ن || (١٦) فإنه يقال : قيل له ه ؛ قيل ى || (١٧) الموضع : الوضع ن || (١٨) وكثيرا : كثيرا د ؛ كثير ه || ينقل : ينقل ن || لمعنى : المعنى بخ ، ى .

فمن الكمية ما هو متصل، ومنه ما ليس بمتصل. فالجسم الذى من باب الكمية من المتصل. وكيف لا ؟ وتجد هذا الجسم بحيث يمكن أن يفرض بين أجزائه حد مشترك وهو السطح؛ فتجد أجزاءه تشترك بسطح واحد تلتق عليه. وقد تجد نظير ذلك للسطح بالخط، وللخط بالنقطة والزمانِ أيضاً ، فإنا نجد فيه شيئاً متوهما يتصل به ماضيه ومستقبله؛ وهو الآن .

وهذا الجسم المحسوس ليس يتجزأ إلا من حيث فيه بُعْدٌ ؛ فينقسم ذلك البعد إلى ماينقسم إليه. فالجزء له من حيث هو ذو ذلك المقدار، لا من حيث هو جسم على الإطلاق، أو جسم جوهرى؛ فإن الجزء له من حيث يفاوت ويساوى ، لا من حيث لا يقبل مفاوتة ومساواة، على ماعلمت؛ فإذن التجزئة إنما عرضت بالضرب الأول للجسم من حيث هو ذو كم لا من حيث صورته .

فإن قال قائل : إن التجزئة لا تكون إلا بسبب شىء من شأنه قبول التجزئة، والقبول والاستعداد إنما يكون فى المادة ، ليكون الاستعداد للتجزئة بسبب المادة ، لا بسبب الكمية ؛ فإنه شك يحل فى العلوم . ويجب أن تسلم ههنا أن التجزئة تعرض للمقدار ، بما هو مقدار ، وإن كان فيه للمادة مشاركة ؛ وفى العلوم نبيّن أن حصة المادة فى ذلك ما هى ، والأمر الذى للكم بالذات من ذلك ما هو ، فإن هذا لا يجب أن تشتغل به فى علم المنطقيين ؛ بل تعلم أن التجزئة التى معها حركة وافتراق فى المكان غير التجزئة التى إنما فيها تعيين الجزء فقط . فهذا الكلام كله إشارة منا إلى الكم المتصل .

وأما الكم المنفصل فإنه كالسبعة التى لا يوجد لأجزائها حد مشترك؛ فإنك إذا جزأت السبعة إلى ثلاثة وأربعة، لم تجد بينهما طرفاً مشتركا ؛ فإنه لا طرف للأعداد إلا الوحدة ؛ ولا توجد وحدة مشتركة بين الجزء الذى هو ثلاثة والجزء الذى هو أربعة ؛ ولو وجدت

(٣) نظير : لطرف ع || (٥) فينقسم : ساقطة من ع || (٦) فالجزء له : والجزء د ؛ الحركة سا || ذو: دون د ؛ ساقطة من س ، سا ، ى || (٧) مفاوتة : ساقطة من سا || (٨) كم : كثرة عا || (٩) صورته : هو س || (١٠) فإن : فأما إن ه ، ى || (١١ — ١٢) لا بسبب الكمية : ساقطة من س (١٢) فإنه : فهو ه || (١٥) المنطقيين : المنطق عا || افتراق : اقتران عا || فيها : فيه د ، ن || (١٦) تعيين : تعين د ، م ؛ يتعين ع || إشارة منا : منا إشاره س ، ن ، ه ، ى || منا : ساقطة من د ، م || (١٧) فإنه : فإنها ب ، س ، م || (١٨) لم : ولم د || (١٩) ثلاثة : الثلاثة ه ، ى || (١٩) أربعة : الأربعة ب ، س ، ع ، عا ، ه ، ى .

وكانت من وحداتها لصارت الوحدات ستة وانتقص عدد السبعة ؛ وإن كانت خارجة عنه كان ترتيب السبعة من ثمـان وحدات .

فلنقل الآن : إن الكم المتصل لا يخلو إما أن يكون قاز الذات فيما هو كم له ؛ وإما أن تكون ذاته غير قازة ؛ بل هي في التجدد . ولنضع أن كل متصل بذاته على سبيل التجدد فهو هيئة حركة هي لا محالة حالة جسم ، فإنّ ذلك هو الزمان ، وبيانه العلم الطبيعي .

وأما الكم المتصل القارّ فليُسَمَّ عظما وقدرا ؛ ولا يخلو إما أن يكون امتداده بعداً واحداً فيحتمل تجزئةً واحدة لا تعارضها تجزئة قائمة عليها ؛ وهذا هو الخط ؛ وإما أن يكون محتملاً للتجزئة في جهةٍ ، ثم يمكن أن تعارضها تجزئة أخرى قائمة على تلك حتى يمكن فيها فرض بعدين متقاطعين على قوائم ، ولا يمكن غير ذلك ؛ وهذا هو السطح ؛ وإما أن يكون المقدار الذى يحتمل التجزئة يحتملها في ثلاث جهات ؛ وهذا هو الجسم الذى من باب الكم . فيسمى جسماً من حيث هو بهذه الصفة . وقد يسمى عمقاً وسمكاً وثخناً . أما ثخنا ، فلأنه حشو ما بين السطوح ؛ وأما عمقاً فلأنه ثخن نازل أى معتبر من فوق إلى أسفل ؛ وأما سمكاً فلأنه ثخن صاعد أى معتبر من أسفل إلى فوق . وربما وقع اسم العمق على معنى آخر سنذكره .

وأما المكان وزيادتهم إياه في معنى المقادير ، فأمر لم أحصّل له فائدةً ، وذلك لأنهم يقولون : إن المكان نهاية جسم محيط حاصرةٌ للجسم المحاط ؛ فهى بالقياس إلى الجسم المحاط مكان ؛ فالمكان نهاية بالقياس إلى الجسم المحيط وحاوٍ بالقياس إلى الجسم المحاط ؛ وسطح في جوهره وذاته . فنقول لهؤلاء : إن كل شيء ذى جنس فإن جنسه هو مما يقوم به جوهره . فإن كان المكان كما لأنه مجموع هذه ، أى لأنه سطح هو نهاية وحاوٍ ، فلا يخلو إما أن يكون لكونه

(١) لصارت : لكانت ه ، ى || وانتقص : ولنقص ه || كانت خارجة : كان خارجا ى || (٢) عنه : عنها عا ؛ ساقطة من م ، ه ، ى || (٤) هى : ساقطة من ى || (٥) فهو : فإنه ه ، ى || هى : ساقطة من سا || فإن : وأن د ، م || (٦) وأما : فأما ى || فليسم : فيسمى ه ، ى ؛ فليس م || (٨) التجزئة : الجزئية س || (١٠) يحتملها : يحتمل تلك ه ؛ يحتمل ذلك ى || (١١) فيسمى : فسمى سا ، م || وقد : ساقطة من س || أما ثخنا : ساقطة من م || (١٢) أما عمقا : أما عمقها ه || (١٢ — ١٣) سمكا فلأنه : سمكا فانه سا ، م || ثخن صاعد : عن صاعد عا ؛ صاعد ع ، ى || (١٤) له : + منه ع || (١٥) محيط : يحيط عا || الجسم : الجسم ن || (١٥ — ١٦) المحاط مكان || (١٦) فالمكان نهاية بالقياس إلى الجسم : ساقطة من م || المحاط وسطح : المحاط به ؛ وسطح سا .

نهاية وحاو يأمدخل فى تصييره كمًّا أو لا يكون، فإن كان له فى ذلك مدخل، فيجب أن يكون للمكان، من حيث هو كمٌّ، الكم الذى يفيده المعنيان معاً خصوصية قبولِ أبعاد وقسمة غير الذى يفيدها السطح، بما هو سطح؛ وليس له ذلك؛ وإن لم يكن لكونه نهاية وحاوياً مدخلٌ فى كونه كماً، فهذه الجهة إنما هى من الكم بسبب أن موضوعها أو جزءاً منها، وهو السطح، من الكم، فيكون الكم بالحقيقة هو السطح، ويكون عرض لذلك الشىء، الذى فى نفسه كم، أن حوى، فيكون ليس فى جوهره شيئاً غير السطح، ويكون من جملة ما قد فرغ من ذكره وتحديده؛ فلا يكون نوعاً خارجاً منه. وأيضاً لأنه إن كان المكان كماً، لأنه نهاية أو أنه حاوٍ، فيكون الشىء، من حيث هو مضاف، هو من الكم.

ثم يجب أن يرونا الكية التى للنهاية، من حيث هى نهاية، وللحاوى، من حيث هو حاوٍ، كية تكون غير سطحية؛ ولا يجدونَ، فيبقى أن المكان كية لسطحيته. فإن المكان إما نوع من السطح تحته، لا نوع من الكم فى مرتبة السطح معدود معه نوعاً تحت الكم؛ وإما سطح مأخوذ بحالٍ؛ فيجب أيضا أن يكون الجسم المأخوذ بحالٍ مخصوص، مما يُعدُّ نوعاً سادساً. مثلا يجب أن يكون الجسم، من حيث هو متمكن، نوعاً زائدا على ما ذكر، لا، إن كان ولا بد، نوعاً للجسم المطلق، إذا اعتبرت الأنواع الأولى من الشىء. فمن الواجب علينا إذا عددنا أنواع الأجناس أن لا نعد أنواع أنواعها معها، ولا نعد أنواعها، من حيث يعرض لها خواص أخص منها تقسمها. فالكية المتصلة هذه.

وأما المنفصلة فلا يجوز أن تكون غير العدد؛ فإن المنفصل قوامه من متفرقات؛ والمتفرقات من مفردات؛ والمفردات آحاد؛ والآحاد إما نفس المعنى الذى لا ينقسم،

---

(١) نهاية وحاويا : نهاية أو حاويا ع، ى || مدخل فى : يدخل فى د، سا، م || فى ذلك مدخل : مدخل فى ذلك سا || (٣) يفيدها : يفيده ه، ى || بما هو : ما هى ن || (٤) الجهة : الجملة د؛ سا، ع، م || (٥) الذى : + هو ه، ى؛ ساقطة من د || (٦) فيكون ليس : ويكون ليس ى || شيئا : شىء ن، ى || (٧) فلا : ولا سا، م || أو أنه : وأنه ى || (٩) وللحاوى : والحاوى س || (١٠) كية : كيته ى || سطحية : سطحيته بخ، سا، عا، ى || المكان كية : المكان كيته سا، ن، ه، ى || فإن : وإن د، سا، م؛ + كان ه || (١١) لانوع : لأنواع س || نوعا : نوع س || (١٣) يجب : فيجب ى || حيث : ساقطة من ى || (١٤) الأولى : القريبة بخ، ع؛ + القريبة ى || (١٥) أنواعها : الأنواع ن .

من حيث هو لا ينقسم ، أو شيء فيه الوحدة ؛ وهو ذو وحدة وله وجود آخر حامل للوحدة ؛ فالوحدات هي التي لذاتها يجتمع منها شيء ذو كم منفصل لذاته ، يكون عدده مبلغ تلك الوحدات .

وأما الأمور التي فيها تلك الوحدات بجملتها هي حاملة للعدد الذي هو لذاته كم منفصل ؛ ثم لا يوجد فيها معنى كمية منفصلة غير معنى اجتماع تلك الآحاد ؛ ولا يوجد لها مقدر خارج من مقدرها ، من حيث هي معدودة ، ولا لها جواز مساواة ولا مساواة يتعلقان بالانفصال في معنى غير معنى العدد الذي يقع لها ؛ فلا يجوز أن يقع فيها مقدر أو جواز مساواة ولامساواة ، بحيث لا تلتفت في اعتباره إلى العدد ، بل إنما تلتفت في اعتباره إلى معنى غير ذلك من المعاني التي تكون في الشيء مما هو أمر غير العدد ، مثل أن يكون صوتاً أو حركةً أو جسما . فإن أمكن في شيء من الأشياء أن يكون فيه تقدير واعتبار مساواة وغير مساواة لا يتناول اتصاله ، ومع ذلك فلا يتناول انفصاله العددي ، بل مأخذ آخر من الانفصال ، أمكن أن يكون غير العدد كمية منفصلة . لكنك لا تجد شيئاً من الأشياء ينسب إلى احتمال تقدير وجواز مساواة وغير مساواة ، إلا وقد اعتبر اتصاله أو عدده لا غير . والأشياء إذا لم تلتفت إلى عددها ولم يكن لها اتصال تتقدر به ، لم تجد لها تقديراً وكميةً منفصلة ؛ لا سيما ومفسرهم يقول : إن للقطع المقصور إلى المقطع الممدود نسبة عدد إلى عدد . وهذا تصريح بأنه يعد لأجل العدد . وحاله في ذلك حال التي في الجماعة .

والعجب أنه لم يشكل هذا في أجسام تجمع من غير اتصال ، فيقدرها واحد ويكون لها جزء ، من حيث هي منفصلة ؛ ولا في أزمنة متفرقة ، ولا في حركات الإيقاعات ؛

---

(١) شيء : شيًا ى || شيء : ساقطة من عا || عدده : عدد س || (٢) فالوحدات : والوحدات د || (٤) وأما ... الوحدات : ساقطة من د || (٥) يوجد : تجد ه || معنى اجتماع : اجتماع ى || (٥) الآحاد : الوحدات س || ولا يوجد : و يوجد م || مقدر : مقدار بخ ؛ يقدرها ؛ تقدره ، ى || (٦) مقدرها : مقدارها بخ ؛ تقدرها ه ، ى || لها : ساقطة من م || ولا مساواة : ساقطة من ن || بالانفصال : فلا اتصال عا || (٧) الذي : التي ى || يقع : يكون ى || مقدر أو جواز : مقدار أو جواز ع ؛ تقدر أو جواز سا ، عا ، ن ، ه ، ى || (٨) إلى العدد ... اعتباره : ساقطة من سا || (٩) في الشيء : الشيء س || (١٠) الأشياء : هذه الأشياء ه || (١١) مأخذ : مأخذا ع ، عا ، ه ، ى || (١٢) الانفصال : الاتصال سا ، م || (١٤) والأشياء : فالأشياء د ، ن (١٥) تقديرا : تقدرا سا ، عا ، ه || وكمية : أو كمية س ، ن ، ه || (١٥ — ١٦) لا سيما ... في الجماعة : ساقطة من عا || (١٦) يعد : يحد بخ || (١٧) تجمع : تجتمع د ، ن ، ى ؛ ساقطة من س || ويكون : فيكون عا ؛ يكون ع || (١٨) منفصلة : منفصل د || ولا : وإلا س .

ولا فى عدد كيفيات تكون فى النقوش والصور ، إنما أشكل هذا واشتبه على قوم فى أمر القول المسموع ، فإنهم قالوا : إنه من الكم المنفصل بالذات جزء ما . ثم بعضهم جعل السبب فيه أنه يقدّر بمقاطعه ، فتكون مقاطعه أجزاؤه ، ولها أزمنة تقدّرها ، فتكون المقاطع تقدّر الجملة بسبب زمانها . فيكون هؤلاء إنما يقدرون القول بعدد أقسام أزمنته و بمقاديرها ، فيكون بالحقيقة إنما يجعلون القول كما لعدد زمانه ، فيكون القول ، على طريقتهم ، كمًّا بأمرين من الكم يقارنانه لا لذاته .

وقوم يتحاشون من ذلك فيحتالون له وجهاً آخر فيقولون : إن الصوت يعظم و يصغر بسبب حال القارع والمقروع ، ولا يكون ذلك العظم معتبراً بالزمان ، فهو إذن من باب آخر . فهؤلاء ليسوا إنما يجعلون القول ، وهو المركب من المقاطع ، وحده كما منفصلا ، بل يجعلون الصوت نفسه كمًّا . ثم لا ينفعهم هذا الاحتيال فيما نحن بسبيله ، لأن الجهة التى يحاولون أن يكون بها الصوت كمًّا ، إن كان بها كمًّا ، هى جهة توجب فيها الكية المتصلة . وهؤلاء إنما أحوجوا إلى أن يثبتوا كية غير متصلة على أن عظم الصوت وصغره هو ثقله وخفّته أو جهارته وخفاتته ، وهى كيفيات بالحقيقة كما تعلم ذلك فى موضعه لا كميات . ومع ذلك فهؤلاء جعلوا كية الصوت لكية ما يتولد عنه ، فجعلوه أيضاً من الكم بالعرض مثل أشياء كثيرة غير الصوت .

وقوم ممن هم أشد تحصيلا زعموا أنه ليس القول كمًّا بشىء من ذلك ، بل لأن المقطع جزؤه وهو يعده . وكل ذى جزء يعدّ بجزء له فهو من الكم ، والكبرى من قياسهم مدخولة ،

(١) تكون : ساقطة من عا || النقوش والصور : النقوس والصور ع ؛ النقوص والصورن || (٢) جزء : جزءا ه || (٣) أجزاؤه : أجزاءه ى ؛ أجزائه س || (٤) الجملة : ساقطة من عا || أزمنته : أزمنة د ، م || (٥) بمقاديرها : مقاديرها د ، م || لعدد : بعدد د ، م || (٦) بأمرين : لأمرين ه ، ى || من الكم : ساقطة من سا || (٩) منفصلا : منفصلا د ، م || بل يجعلون : بل ويجعلون د ، سا ، عا ، م || (١٠) الصوت نفسه : أيضا الصوت ى (١١) توجب : ساقطة من عا || فيها : فيه ه ، ى || المتصلة : المنفصلة بخ ، سا ، م || (١٢) يثبتوا : + له سا ، عا ، ا ، ه ، ى ؛ لها ع || كية : الكية سا ، م || غير : ساقطة من ع || غير متصلة : غير منفصله م ، ه ، ى ؛ غير المنفصلة بخ || (١٣) خفته : حدته بخ ، ه || (١٤) كية الصوت : الكية للصوت سا || فجعلوه : فجعلوا س || من : فى م || بالعرض : ساقطة من سا || (١٦) هم : هوم || بشىء : لشىء بخ ، ن ، ه ، ى || (١٧) بجزء له ... يعد : ساقطة من م || بجزء له : بجزئه ى .

فإنه ليس كل ما له جزء يقدر بجزئه فيجب أن يكون من الكم بالذات؛ بل يجوز أن يكون له وجود وحقيقة أخرى ، وقد عرضت له كمية ما ؛ إما مقدار وإما عدد فيكم به وصار له بسببه جزء يعدّه . وأمثال هــذه الأشياء لا تكون كميات بالذات ؛ ولا تدخل فى الكمية دخول النوع فى الجنس ؛ والمقطع ليست جزئيته وتقديره إلا لأنه واحد ؛ والقول كثير ؛ فالقول إنما له خاصية الكم من حيث الكثرة التى فيه وهى العدد؛ فإذا لم تلتفت إلى الكثرة التى فيه ، التى هو محصّل منهـا ، ولا إلى الزمان الذى يساوقها ، ولا إلى مقادير ما يتولد منه الصوت أو فيه ، لم تجد للقول كمية ألبتة ؛ فإن كانت هــذه الأشياء تدخل ما يقارنه من الأشياء فى مقولة الكمية إدخالًا بالذات ، فههنا حركات الإيقاع ونغم الجمع فى الألحان والوان التراويق وأعضاء الحيوان وأشياء أخرى مما له هذه الكميات كلها أو بعضها ، فما بالها لا تدخل فى الكم بالذات ؟

وليس لقائل أن يقول : إن المقادير قد يقع عليها العدد،وكونها واقعاً عليها العددلا يمنعها أن تكون فى أنفسها كميةً ؛ فكذلك القول؛ فإن المقادير ،وإن كثرت بالعدد ، فلها بعد الكثرة وقبلها خاصية الكمية فى حد اتصالها وأحوال تلزمها وتلحقها ؛ من حيث هى متصلات ، لا تلتفت فيها إلى عددها، مثل كونها قابلة للتجزئة والتجزية بالفعل. فإن جعلتها ذات عدد، فإن قبول التجزئة لا يجعلها ذات عدد وهى تحتمل أيضا المساواة وغير المساواة بالتطبيق فى حد اتصالها ، كما سنبين بعد ، من غير إحواج إلى عدد أو شىء آخر يلحقها .

وأما المعلم الأول فقد أجرى الكلام فى ذلك على شىء مشهور كان فيما بينهم ؛ وعدّ من الكم أقسامًا مشهورة ولم يتعرض فيها للتحقيق . وقد فعل كذلك فى غير موضع فى هذا الكتاب كما فعل فى تفصيل الحركة ، وكما فعل فى مواضع من المضاف .

---

(٢) كية ما : كية ع || (٣) لا تكون : تكون عا || ولا : ساقطة من سا || (٤) تقديره : تقدره ى || (٦) منها ولا : منها لا س || ولا إلى مقادير : إلا إلى مقادير م || (٧) القول : القول سا ، ع، م || ألبتة : ساقطة من ى || (٧ — ٨) ما يقارنه من الأشياء : القول عا || (٨) فههنا : فهنا س || الجمع : الجميع س ، ع ، ه || (٩) الوان : أنواع عا (١٢) فكذلك : وكذلك سا || فإن : فنقول إن س ، ن ، ى || فلها : فلهذا م || (١٤) عددها : عدد عا || فإن : وإن د ، م || (١٥) عدد وهى : عدد أيضا وهى بخ ، ع ، ه ، ى || أيضا : ساقطة من ه ، ى || وغير المساواة : ساقطة من م ||(١٦) من غير إحواج : من إحواج س || (١٧) ذلك : هذا الكتاب ه ، ى || (١٨) فى هذا : من هذا ف ، ه ، ى .

قد زعم قوم أن الثقل من الكمية . قالوا : ولذلك قد يوجد وزن نصف وزنٍ ووزن مساوٍ لوزن، وليس كذلك، لأن الوزن لا يمكن أن يقال متجزئاً ومساوياً بذاته. بل الوزن مبدأ حركة إلى أسفل ، فإذا كان من الوزنِ ما يقاوم وزناً آخر ، فلا يقدر الآخر على إشالته فى الميزان راسياً فى نفسه، قيل إنه مساوٍ له ؛ أى غير مقاومٍ إياه فى التحريك ؛ فإن قهر قيل إنه أعظم منه ؛ فإن كان يقدر على تحريك ذلك الجسم الآخرِ ، ولا يقدر على تحريك جسمٍ من طبيعةِ الجسم الآخر ، هو ضِعف ذلك الجسم الآخر ، لا ضِعف ذلك الجسم الذى يقدر على تحريكه ، قيل إن هذا مساوٍ لضِعفه والآخر مساوٍ لنصفه . وأيضا يقال للثقيل الذى يحرك فى مثل الزمان ضِعف المسافة إنه ضِعف .

و بالجملة إنما يمكن أن يقدَّر الثقل بتقدير الحركةِ والزمانِ أو المسافةِ . وليست المقاومة من مقاديرِ الأجسام ؛ إنما الثقل قوة ؛ وكذلك الخفة ؛ أعنى بالخفةِ القوة المصعدة إلى فوق . وقد يمكن أن يتخذ للخفةِ ميزان معكوس فى المياهِ ؛ أعنى بالمعكوس أن تكون المائلات بين كفتيها صاعدةً . وقــد يمكن أن تتخذ موازين للميول القسريةِ التى تحدث بالدفعِ والرمىِ يكون حكمها حكم ميزان الثقلِ ؛ لكنه قد يكون لا فى جهةِ الثقلِ ، فلا يلزم من ذلك أن تكون الميول القسرية كميات .

(١) ووزن : ووزنا س || (٢) مساوٍ : مساويا د ، س، م، د || يقال : يقول ع || (٣) فإذا : فإن س || (٤) إياه : له ع (٥) الآخر : ساقطة من س || (٦ — ٧) تحريك... يقدر على : ساقطة من د ||(٦ — ٧) الآخر... الجسم : ساقطة من سا ||(٦)لا ضعف : ولا ضعف بخ ، ه ، ى || (٧)الذى : ساقطة من ه ، ى ||(٩)أو المسافة : والمسافة ه ||ليست : بسبب م ||(١٠)من : بين بخ ، م || (١١ — ١٢) للخفة ... أن تتخذ : ساقطة من ن || (١٢) المائلات : الماثلات ه || تحدث : تجذب ه || (١٣) قد : يكون قد لا يكون سا || يلزم : يكون س || (١٤) كميات : + تمت المقالة الثالثة من الفن الثانى ب ، س ، ه ، ى ؛ + (فوق هذه الزيادة) من المنطقى ؛ من الجملة الأولى فى المنطق ولواهب العقل الحمد بلا نهاية ؛ ولله الحمد والمنة ب .

المقالة الرابعة

من الفن الثانى

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة الرابعة
من الفن الثانى

[الفصل الأول]
فصل (ا)
فى بيان القسمة الأخرى للكمّ وبيان الكم بالعرض

وأما القسمة الأخرى للكمية فهى أن من الكمية ماله وضع فى أجزائه ، ومنها ما ليس له وضع . والأجزاء التى لها وضع يجب أن يكون لها وجود قار بالفعل معاً ليكون لبعضها عند بعض وضع، وأيضا اتصال، وأيضا ترتيب يوقعه ذلك تحت الإشارة أن كل واحدٍ منها أين هو من صاحبِه .

والوضع اسم مشترك يقال على معانٍ شتى : فيقال وضع لكل ما إليه إشارة كيف كان ؛ والإشارة هى تعيين الجهةِ التى تخصّه مِن جهاتِ العالم ؛ وبهذا المعنى يقال للنقطةِ وضع ، وليس للوحدة وضع . ويقال وضع لمعنى أخص من هذا ؛ إذ يقال لبعض الكميات وضع؛ ومعناه ما قلناه . ويقال وضع للمعنى الذى تشتمل عليه مقولة مِن التسع ؛ وهو حالة الجسم مِن جهةِ نسبةِ أجزائِه بعضها إلى بعض فى جهاته ؛ وهذا الوضع لا يقال قولاً حقيقياً إلّا على الجواهر ؛ ولا يقال على الخط والسطح. وقد يقال وضع لمعانٍ أخرى لا تتعلق بالمقادير ولا بالإشارة .

---

(٢) الثانى : + من الجملة الأولى فى المنطق وهى خمسة فصول هـ ؛ وجاء فى هذه النسخة أيضا بعد ذلك عناوين الفصول فى هذه المقالة || (٥) بيان : ساقطة من د ، سا ، م || للكم : للكمية هـ || (٦) فهى : فهو ب ؛ وهى م || للكمية : ساقطة من س ، ع ، عا || (٧) معا : فيها عا || (٨) يوقعه ذلك : يوقعانه هـ ، ى || أين : كيف ع || (١٠) كان : كانت د ، سا ، م || (١١) هى : ساقطة من هـ || تخصه : تخص هـ ، ى || وبهذا : وهذا سا || (١١) للنقطة : للنقطة م || النقطة وضع : إن النقطة وضعا هـ، ى || (١٢) وليس للوحدة وضع : ساقطة من د ، ن || يقال وضع لمعنى : يقال لمعنى س ، ع || إذ يقال : ويقال سا || لبعض : إن لبعض ى ||(١٢ — ١٣) وضع ومعناه : وضعا ومعناه ع ، ى ||(١٣) الجسم : لجسم طا || (١٥) الجواهر : الجوهر م || (١٤) أخرى : آخر ب ؛ أخر س .

والوضع الذى يقصد فى باب الكيفية هو الوضع بالمعنى الأوسط ؛ وكأنه اسم منقول من المعنى الثالث ؛ فكأنه لما كان وضع الجسم الذى من مقولة الجوهر إنما هو بسبب حال أجزائه بعضها عند بعض ، جعل نظير ذلك أو مقارنه ، إذا اعتبر فى الجسم الذى من باب الكم وضعا ، وإن لم يكن الجسم الذى من باب الكم ولا السطح ولا الخط يجب له بذاته الجهات والمكان . لكن الجسم الذى من باب الكم له أجزاء بالقوة لها اتصال وترصيف ، وإلى كل واحد منها ، إذا فرض موجوداً ، إشارة أنه أين هو من صاحبه ، وكذلك الخط والسطح . وهذا المعنى كالمناسب لذلك المعنى الذى فى الجسم الجوهرى ؛ فيسمّى باسمه .

وقد قيل : إن الجسم المتحرك لاوضع له ؛ فإن عنى القائل لذلك أنه لاوضع له الوضع الذى هو من المقولة ، فربما أوهم ذلك صدقاً ؛ وليس كذلك ؛ فإنه فرق بين ألا يكون للشيء وضع وبين أن لايكون له وضع قار؛ كما أنه فرق بين أن لايكون للجسم أين، وبين أن لايكون له أين قار .

وكما أن الحركة عند التحقيق لاتُخرج الجسم عن أن يكون ذا أين ، وإن أخرجته عن أن يكون ذا أين قار ، فكذلك حال الحركة بالقياس إلى الوضع ؛ فإنها لاتخرج الجسم عن أن يكون ذا وضع ، وإن أخرجته عن أن يكون ذا وضع قار .

لكن الوضع الذى يعتبر فى مقولة الكم غير ذلك الوضع ؛ وهو غير متغير ولا متبدِّل فى الجسم المتحرك . وإن تحرك فإن الحركة لاتعدم شيئا من شرائط هذا الوضع الذى هو كون الكية بحيث يمكن أن يفرض فيها أجزاء ، إذا فرضت ، تكون متصلة ويكون بعضها بجنب بعض يلزم ذلك الجنب فى الجسم؛ فإن الحركة لاتزيل مجاورات الأجزاء بعضها بعضاً؛ ولايمنع أن يشار إلى كل جزء أنه أين هو من الآخر؛ وتكون تلك المجاورة محفوظة . وإن كانت المجاورات مع أشياء خارجة عن الجسم متبدِّلة ، حتى إذا كان مثلا للجسم ، وهو

(١) وكأنه : فكأنه سا || (٢) وضع : بوضع م || (٦) وإلى كل : وكل ه || منها : منهما ه || (٧) الخط والسطح : السطح والخط د ، م || (٨) فيسمى : فسمى ى || (٩) قيل : يقال ن || (١٠) ذلك : ساقطة من د ، ن || (١١ — ١٢) كما أنه فرق...أين قار : ساقطة من م || (١٣) التحقيق : التحقق ه || أخرجته : أخرجه ى || (١٤) فكذلك : وكذلك سا || (١٨) أن يفرض : ساقطة من سا || فيها : لها سا || (٢٠) يشار : + إليه ى || أنه : ساقطة من د ، م .

متحرك ، علامة شكلٍ أو كيفية ، وتلك العلامة فى بعض أطرافه ، كان بعض أجزائه يقال إنه يلى تلك العلامة ، والجزء الآخر يقال إنه الجزء البعيد عن تلك العلامة ؛ وإن كانت الحركة لاتحفظ نسبة الأجزاء إلى جهات العالم ، تلك النسبة التى تتعلق بمعنى الوضع ، الذى هو المقولة. على أنه ، وإن كان كذلك ، فإنها توجب نقلاً عن وضع إلى وضع ، وهذا لايوجب أن يكون المنقول لاوضع له ؛ بل يوجب أن الوضع متبدل على الاتصال أو على الانفعال ؛ وفى كل آنٍ يفرض يكون له وضع ؛ لكن هذا الوضع غير ذلك الوضع الذى للكم .

ثم إن كان قسمة الكم إلى ذى الوضع وغيرِ ذى الوضع قسمةً بالفصول ، لم يجز أن تتبدل الفصول بحركةٍ وسكونٍ تعرض للجسم وطبيعته محفوظة .

ثم من البيّن أن الخط لأجزائه وضع ، والسطح لأجزائه وضع ، والجسم لأجزائه وضع ، والمكان أيضاً لأجزائه وضع بالقياس إلى ما هو سطحه وبالقياس إلى ماهو حاويه . وأما الزمان فكيف يكون لأجزائه وضع ولاجزء يوجد منها مقارن الوجود للجزء الآخر حتى تثبت مجاورته للجزء الآخر ؟ فكيف تثبت مجاورة ما هو مفروض موجوداً ومفروض أنه سيوجد لما هو فى العدم أوقد فقد ؛ وإن كان قد يوجد فى أجزائه اتصال وإن لم يوجد ؟ وذلك الاتصال هو أن حداً واحداً منه ، وهو نهاية مّا ، عدم ، وبداية ما ، يوجد. وربما كان لأجزائه ترتيب من جهة التقدم والتأخر .

وأما العدد فإنه ، وإن وجد لأجزائه قرار وترتيب ، فليس يوجد له اتصال . فلا يكون له وضع . وقد يفرض عدد لايشار إلى أجزائه بأين ، فضلاً عن أين بعضها من بعض . ومن ذلك العدد الذى يقع على المعقولات . وبالحقيقة ، فإن العدد لايقتضى وضعاً ؛ بل يعرض له أن يصير ذا وضع بسبب ما يقارنه .

(١) أو كيفية : وكيفية ع || وتلك العلامة : ساقطة من عا || (٢) إنه : إنها ع || على : ساقطة من ع || كانت : كان ع || (٣) تلك : ساقطة من عا || التى : ساقطة من سا || (٦) وفى كل : وكل س || يكون : ساقطة من س || (٧) كان : كانت ه || وغير : وإلى غير س || (٨) الفصول : التفصل سا || وسكون : أو سكون س ، عا || (٩) والسطح لأجزائه وضع : ساقطة من سا || (١٠) ما هو : مابين د || سطحه وبالقياس إلى ماهو : ساقطة من س || حاويه : يحاويه م || (١١) حتى : متى عا || (١٢) ومفروض : أو مفروض د ، م || (١٤) وهو : هو د ، م || (١٦) وإن : إن ع || (١٧) من بعض : عن بعض س .

والقول أبعد من ذلك ، فإنه لا يقتضى ترتيباً طبيعياً ولا ثباتاً .

والكم ذو الوضع هو المقدار . والمقادير بالحقيقة ثلاثة ؛ وإذا أخذ فيها المكان صارت أربعة . ويبقى الزمان والعدد والقول غير ذوات وضع .

فهذه هى الكميات بالحقيقة . وقد تكون أشياء أخرى يقال لها إنها كميات ، وتكون كذلك بالعرض لا بالذات . وإنما يقال فيها ذلك بسبب مقارنتها للكميات التى هى كميات بالذات ، فبعضها موضوعات لها ؛ كالإنسان والفرس ، حين يقال : إنسان طويل وقصير ، وفرس طويل وقصير؛ وبعضها أعراض لا توجد إلا مع وجود الكميات ؛ كالحركة فإنها لا توجد إلا بمقارنة من جسم متحرك لمسافة تكون الحركة فيها فتتقدر بها ، ولزمان تكون هى أيضا فيه فتتقدر به ، وفى جسم متحرك تكون فيه فتتقدر به ؛ فيقال : حركة طويلة ، أى فى مسافة طويلة أو فى زمان طويل ؛ وكذلك يقال : بياض عريض ، أى فى سطح عريض . وبعض هذه عوارض خاصة للكمية ؛ كالطول والقصر الذى بالقياس؛ مثل ما يقال : إن هذا الخط طويل والآخر ليس بطويل بل قصير ، وإن كان كل خط طويلاً فى نفسه بمعنى آخر ، من حيث له بعد واحد ؛ وهذا السطح عريض وذلك الآخر ليس بعريض بل ضيق ، وإن كان كل سطح عريضا فى نفسه بمعنى آخر ، أى من حيث له مع بعد يفرض طولاً بعدٌ يفرض عرضا ؛ ويقال : هذا الجسم ثخين والآخر رقيق ليس بثخين وإن كان كل جسم له ثخن بمعنى آخر ، أى من حيث له عمق ، أى من حيث له ثلاثة أبعاد . وكذلك تقول : إن هذا العدد كثير وذلك ليس بكثير بل قليل ؛ وإن كان كل عدد كثيرا بمعنى آخر ، من حيث هو كم منفصل يعد بالآحاد .

فهذه وأمثالها يقال لها كميات وليست بكميات ؛ بل هى أحوال تعرض للكم بمقايسة بعضها إلى بعض كما سنوضح .

---

(٢) وإذا : فإذا ع ، ه || (٤) إنها : ساقطة : من ى || (٧) إلا : ساقطة من م || (٨) بمقارنة من جسم : بمقارنة جسم ع ، ى (١١) كالطول : كالطويل د ، ع || والقصر : والقصير س ، ع || (١٣) آخر : + أى د || (١٤) ليس بعريض : بعريض م || أى من حيث : من حيث د ، ع || (١٥) مع : إلى د ، م || يفرض : يعرض د ، م || (١٦) أى : ساقطة من ن || من حيث : حيث د ، م || (١٧) وكذلك : فكذلك ى || (١٨) آخر : + أى ه || (١٩) لها : له س || (٢٠) بعضها : بعضه د || سنوضح : سنوضحه ه .

واعلم أن الطول يقال بالاشتراك فى الاسم على معانٍ ؛ فيقال طول لكل امتدادٍ واحدٍ كيف كان ، ويقال للامتدادِ الواحدِ الذى يفرض أولاً طول ، ويقال طول لأطولِ امتدادَيْن يحيطان بسطحٍ من غير أن يعتبر تقدم وتأخر ؛ ويقال طول للامتدادِ الواحدِ ، من حيث يأخذ مركزَ العالِم إلى محيطه ؛ كطولِ الإنسان ، وهو البعد الذى فيه أول حركةِ النشء .

وكذلك العرض يقال للكم الذي فيه بعدان ؛ ويقال للبعدِ الواحدِ الذى يفرض مقاطعاً لبعدٍ فرض أولاً على أنه طول ؛ ويقال عرض لأقصر بعدين متقاطعين ؛ ويقال عرض للبعدِ الآخذِ من يمين الحيوانِ إلى شماله .

ويقال عمق للثخنِ الذى تحصره السطوح ؛ وقد يقال عمق لذلك بشرطِ الأخذِ مِن فوقٍ إلى أسفل ؛ ويقال عمق للبعدِ الذى يقاطع بعدَيْن مفروضين أولاً طولا وعرضا المقاطعة المعلومة ؛ فإن الخطين إذا فرضا أولاً ، ثم جاء ثالث ذلك المجىء ، قيل إنه عمق، ولو ابتدئ به أولاً؛ ويقال عمق لما يحويه قدام الإنسان وخلفه، ومن ذواتِ الأربع فوقها وأسفلها .

ونقول: إنه لو توهمت نقطةٌ تحرك أو يتحرك جسم فيه نقطة فيلاقِى بسيطاً بالنقطة ، رَسم ذلك طولاً وخطا فيما يمسحه . فإن تحرك هذا الخط لا فى جهةِ حركةِ النقطةِ ، بل فى جهةِ مقاطعةٍ لها ، ارتسم سطح وعرض . فإن ارتفع السطح أو انخفض حتى تكون حركته على بعدٍ مقاطع للبعدينِ على قوائم ، ارتسم جِسم . وأيضا فإنَّ ظاهر الجسم ، من حيث هو ظاهره ومن حيث لا يوجد معه شىء مما وراء الظاهر، فهو بسيط وسطح.

---

(١) الطول : طويل د || (٢) لأطول : ساقطة من عا || (٣) امتدادين : الامتدادين ى (٤) يأخذ من مركز : يأخذ مركزم || (٦) مقاطعا : + فيه سا || (٨) الآخذ : الآخرس || (٩) وقد يقال : ويقال سا || لذلك : كذلك د || (١٠) ويقال عمق للبعد : ويقال للبعد ن || (١٢) ابتدئ : ابتدأ ع || (١٤) بالنقطة : بالنقط ن ؛ فالنقطة سا ، عا || (١٥) رسم : ترسم عا || ذلك : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || هذا : ساقطة من ن || (١٦) ارتسم : رسم ع ؛ أو قسم عا || سطح : ساقطة من م || السطح : ساقطة من ن || أو انخفض : وانخفض ع || (١٧) قوائم ارتسم : قوائم أو قسم عا || (١٨) يوجد : يؤخذ سا .

فإن قُطِع هذا الذى هو السطح فالتفت إلى القطع الذى يناله فقط ، ولم تلتفت إلى مشاركة الجسم أو السطح له فيــه ، فإن طرفه الحاصل بالقطع هو الخط . فإن قطِع الخط ، فإن طرفه على ذلك الاعتبار هو النقطة .

فالخط المحدود هو البعد الذى يفـترض بين نقطتين ؛ والسطح المحدود هو البعد الذى يفترض بين الخطين ؛ والعمق المحدود هو البعد الذى يفترض بين سطحين .

واعلم أن الطول والعـــرض والعمق ، من حيث لا إضافة فيها ، هى من الكمية ؛ والمضافات أعراض فى الكمية . واعلم أن الكثير بلا إضافةٍ هو العدد ، والكثير بالإضافة عرض فى العـــددِ ؛ وكذلك القول فى سائر ما يشـابه ذلك . واعلم أن الطويل والعريض والعميق والكثير المتضايفاتِ قد تتضايف على الإطلاق ؛ فلا يكون مِن شرط ما يضاف إليه طرف منها أن يتضمن إضافة إلى ثالثٍ منها ، كما تقــول : الكثير أو الكبير أو غير ذلك ؛ وقد تضاف إضافةً تتضمن ذلك ، فيقال أطول وأكثر وأعمق ؛ فإن لكل واحدٍ منها إضافةً إلى شىء له إضافة إلى ثالثٍ ، فإن الأطولَ أطولُ بالقياس إلى شىء هو عند شىءٍ ما طويل ، إلا أن هذا الشىء أطول .

ونقول : إن المساحة تقدير المتصِل ، والعد تقدير المنفصِل ، والعـد والمساحة منهما ما فى النفس ، هو العاد والماسح ، ومنهما ما فى الشىء ، وهو المعدود والممسوح . وإذا صار الممسوح معدوداً فإن العد عارض له ، ولا يوجب ذلك أن يصير المنفصل جنساً له .

(١) فالتفت : والتفت ى || (٢) أو السطح : والسطح ع || فإن طرفه الحاصل : فإن الحاصل ى || قطع الخط : قطع من الخط ى || (٣) طرفه : طرفه الحاصل على ع ، ى || (٤) فالخط المحدود : فالخط المحدود سا ، ع || يفترض : يفرض ن ، ه || نقطتين ... بين : ساقطة من سا || (٥) يفترض : + من ه || بين الخطين ... الذى : ساقطة من ع || البعد : الخط سا || (٦) إضافة : + عرض س || (٧) هو : فى س || بالإضافة : + هو ع || (٨) الطويل والعريض : الطول والعرض ه || (٩) قد ... تتضايف : ساقطة من د || شرط : شرطه ما || (١١) أطول وأكثر : أكثر وأطول م ، ن ، ى || فإن : فكأن سا || لكل : كل س || (١٢) هو : وهو س || (١٣) شىء ما : شىء د || (١٤) العد تقدير : العدد تقديره ، س ، سا ، م || والعد : والعدد س ، سا ، ى || (١٥) هو العاد : وهو العاد ع ، عا ، م ؛ والعاد د || ومنهما : ومنه بخ || (١٦) فإن العد : فإن للعدد د ، م .

والزمان متصل بالذات و بالعرض أيضاً ، ومنفصل بالعرض . أما أنه متصل بالذات ، فلأنه فى نفسه مقدار الحركة ، وأما أنه متصل بالعرض، فلأنه يقدر بالمقايسة إلى المسافة فيكون له تقدير ماسح عارض من غيره ، فيقال : زمان حركة فرسخ ، فيقدر الزمان بالفرسخ والفرسخ مقدار خارج عنه ؛ فيكون هذا التقدير له كما للحركة . ولا بأس أن يكون الشىء فى نفسه فى مقولة ، ثم يعرض له شىء من تلك المقوله ؛ فإن الإضافة تعرض لها الإضافة، والكيفية تعرض لها الكيفية .

وأما أنه منفصل بالعرض، فذلك لما يعرض له من الانفصال إلى الساعات والأيام وغير ذلك . وليس يُحسن من يقول : إن الزمان منفصل أيضاً لا بالعرض ، وذلك من حيث هو عدد الحركة وأن الآن يوجب فصله . فإن الآن فى الزمان موهوم كالنقطة فى الخط . ولو كان شيئاً حاصلاً لكان ، كما يقولونه ، فاصلاً ؛ ولكن من غير أن يلحق الزمان بالكمية المنفصلة . فليس إذا فرض الآن فاصلا ، لم يكن واصلاً . ولما كان بأن يصل أولى منه بأن يفصل ، فإنه إذا كان حاصلاً بالفعل صار به لأجزاء الزمان حد مشترك بالفعل يدل على الاتصال فى ذواتها ؛ وإن عرض لها ، من حيث هى أجزاء ، أن تكون ذات عدد ، لاعدداً ، وذات كمية منفصلة ، لا كميةً منفصلةً ، مثل حال الخط والسطح والجسم إذا افترض منها حدود مشتركة . وليس هذا الفصل هو الفصل الذى لايجتمع مع الوصل ، لأن ذلك هو الفصل الذى يبعد الأجزاء بعضها من بعض بطرفين متباينين ؛ ولا الفصل المبعد يجعل الشىء لا محالة من الكمية المنفصلة ؛ بل يجعله ذا كمية منفصلة .

واعلم أن الكمية المتصلة أو المنفصلة لو قوّمت ذات شىء ، بقى هناك شك فى أن الشىء من تلك المقولة أم ليس؛ لأنها ربما قوّمت كالفصل البسيط ؛ وكان لقائل أن يقول : إن الفصل البسيط لايجب أن يكون من مقولة النوع الذى يلحقه ؛ فكيف إذا عرضت ولم تقوّم؟

---

(١) الزمان متصل : الزمان يتصل ن || (٣) تقدير : تقدر ب ، س || (٤) الحركة : فى الحركة ى || (٧) له : ساقطة من سا || (٨) يحسن : + قول ه || أيضا لا : اتصالا م || (٩) عدد : عرض ع || فإن الآن : فالآن ب || (١١) فليس : وليس ه || (١٢) أولى : ساقطة من س || (١٣) فى ذواتها : لذواتها سا || (١٤) وذات : أو ذات ن || (١٥) افترض : فرض ه ، ى || منها : فيها ع ، عا ، ه ، ى || (١٦) الوصل : + بل ن || لأن : فإن سا ؛ أن د ، ع ، عا ، م ، ن || (١٧) يجعله : يجعل ع || (١٨) أو المنفصلة : والمنفصلة : عا || شىء : الشىء ، ه ، ى || شك فى أن : شك أن سا || (١٩) أم : أو م || (١٩ — ٢٠) إن الفصل : الفصل سا .

واعلم أن المتصل والمنفصل فصلا الكم لا نوعاه ، إلا أن تقرن بهما طبيعة الجنس ؛ ولكن ليسا من الفصول التى هى غير الأنواع .

واعلم أن الفصول المنطقية كلها تحمل على الأنواع؛ فلا تكون غير الأنواع فى الموضوع، ولكن تكون غيرها بالاعتبار . فإن كان الفصل المنطق مشتقاً من معنى موجود فى النوع لا يحمل على النوع ، كان النوع منفصلاً بفصل غيره ؛ كالإنسان الذى هو ناطق ؛ وإنما هو ناطق بنطق هو موجود حاصل فيه، والنطق لا يحمل على الإنسان ، فلا يقال : إن الإنسان نطق ، لا بالاعتبار فقط بل وبالموضوع ؛ فهذا الفصل وما يجرى مجراه يستند إلى شىء هو غير النوع ، بحيث لا يحمل عليه .

واعلم أن الكم المتصل لا يخالف المنفصل إلا بذاته ، لا باتصال غيره ؛ ولا المنفصل يخالف المتصل إلا بذاته ، لا بالانفصال . فذات النوع ههنا والفصل واحد بالموضوع ؛ ليس واحداً بالاعتبار. وأما الفصل البسيط فليس لها ألبتة ؛ إذ ليس هذا متصلا باتصال ؛ ولا ذاك منفصلا بانفصال ؛ وأنت موعود بشرح هذه الأشياء لك فى موضعه .

[الفصل الثانى]
فصل (ب)
فى خواص الكم

وبالحرى أن نتكلم الآن فى خواص الكمية فنقول : قال بعض المتقدمين ما هذا معناه : إن للكمية خاصيتين أوليتين إحداهما أن الكمية تحتمل التقدير ؛ والأخرى أن الكمية لا مضاد لها . ثم إنه قد يتولد من هاتين الخاصيتين خاصيتان أخريان؛ فيتولد من أن الكمية تحتمل التقدير أنه يقال مساوٍ وغير مساوٍ ؛ ويتولد من أنه لا مضاد له أنه لا يقبل الأشد والأضعف .

---

(١) الجنس : ساقطة من ى || (٣) واعلم أن الفصول : والفصول س ، عا || (٤) فإن : فإذا عا || (٥) لا يحمل على النوع : ساقطة من د || (٦) وإنما هو ناطق : ساقطة من س || هو موجود : فهو موجود ه ، ن || (٧) إن : ساقطة من د ، عا ، م ، ن || (٧) وبالموضوع : وللموضوع ه || (١٦) ما هذا : هذا س || (١٧) خاصيتين : خاصتين ن || (١٨) الخاصيتين : الخاصتين ى || خاصيتان : خاصتان ع ، ى || (١٩) غير مساو : غيره د || أنه لا مضاد له أنه ، أنها لا مضاد له أنها عا || لا مضاد : مضاد س || لا يقبل : يقبل ه .

فنقول نحن : إن الخاصة الأولى للكمية هى التى منها ينقدح لنا الوقوف على معنى الكمية أنها لذاتها ، لا لشىء آخر يحتمل أن يوقع فيها التقدير . وأما أنها لا مضاد لها فأمر لا ينتقل الذهن من الوقوف عليه إلى التفطن بماهية الكم . وكيف وهذه مما يشارك الجوهر فيها الكمية ؟ فإنها من الخواص التى بالقياس ، لا التى على الإطلاق والإقرار بأن الكمية لا مضاد لها مما يجب أن يوضع فى المنطق وضعاً .

ولتقنع فيه بالاستقراء أو بما يشبهه من الحجج ، مثل أن تقول : إن الكميات المتصلة قد تتوافر معاً فى موضوع واحد ، وبعضها نهايات بعض ، وإن المنفصلات كيف يمكن أن يفرض لواحد منها ضد ، وأى شىء وضع ضداً للاثنين مثلا ، فهناك شىء واحد هو أبعد مشاكلة للاثنين منه وهو العدد الأزيد منه ، فلو جعل الألف ضدا للاثنين أو الثلاثة من جملتها ، لكان العشرة ألف أبعد من طبيعته ، فكان أولى بمضادته ، ولكان الألف أولى بأن يكون فى حكم المتوسط بين الضدين . ثم كيف يكون متوسط والطرف وغير متفرد ؟ فإن قيل : إن الألف مثلا يوجد له ما هو فى غاية البعد عنه كالاثنين فلم ليس ذلك ضده ؟ فالجواب : إن ضد الشىء إنما يكون ضداً له إذا كان الشىء ضداً له ولو كان الاثنان ضداً للألف لأنه غاية فى البعد منه ، لكان الألف ضدا للاثنين وغاية فى البعد منه ، وإذ ليس ذلك فى الجانبين جميعا ، بل فى جانب واحد ، فليس ذلك بموجب للتضاد .

وبعد ذلك ، فإنه وإن كان المنطق لا سبيل له إلى إثبات أن لا ضد للكمية ، فلا بد من أن يوافق فى أشياء يظن أنها أضداد وكميات معا فيعرف أنها ليست كذلك . فأول ذلك ما يظن من أن المتصل من الكم ضد للنفصل . فأول الجواب فى ذلك أن المتصل

---

(١) الخاصة : الخاصية سا ، ه || (٢) أنها : وأنها ه || أما أنها : أما أنه سا || (٣) بماهية : لماهية سا || الكم : الكمية ه || (٤) الجوهر فيها : فيها الجوهر س || (٦) ولتقنع : ولتقتنع س || أو بما : وبما سا ، عا ، م | (٧) بعض : لبعض ه || وإن : إن م || (٨) ضدا للاثنين : + منها س ؛ + أو الثلاثة من جملتها ه || (٩) للاثنين منه : للاثنين والثلاثة منه ه || (١٠) أو الثلاثة من جملتها : ساقطة من ى || العشرة ألف : الألف والعشرة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ى || فكان : وكان ى ؛ وذلك كان ع || (١١) كيف : ساقطة من سا || (١٢) متفرد : متفرد د ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى || إن الألف : الألف ب ، س || (١٣) إذا ... له : ساقطة من سا || (١٤) غاية فى البعد : فى غاية البعد ن || (١٥) منه : ساقطة من ع || فى الجانبين : من الجانبين ع ، ى || بل : ساقطة من د || واحد : + واحد ى || (١٧) فيعرف : فيوجب عا || (١٨) من أن : أن س ؛ من م || ضد : ضدا م || فأول : فأقول عا || المتصل والمنفصل : المنفصل والمتصل ب .

والمنفصل ؛ من حيث هما فصلان، من لواحق الكم، لا من الكم نفسه ، كحال الفصول. وأيضا فإن الانفصال هو أن يعدم الاتصال فيما من شأنه فى نفسه أو فى جنسه أن يتصل. والعدم غير الضد ؛ فليس الانفصال ضداً للاتصال ؛ وإن كان شىء واحد يكون موضوعا لمقدر متصل ، ثم ينفصل ، فيوضع لعدد يفرض له .

وأما الزوجية والفردية والاستقامة والانحناء فإنها لا أضداد ولا كم . أما الزوجية والفردية فموضوعهما القريب أعداد ما؛ ولا تشترك فى الزوجية والفردية بالقوة؛ فلا العدد الموضوع للزوجية هو بعينه يصير فرداً ، ولا العدد الموضوع للفردية هو بعينه يصير زوجاً؛ ولا يوجد شىء من الأشياء موضوعاً بعينه للأمرين؛وما كان كذلك لم يكن ضداً . وأيضاً فليس الفرد إلا أن لا يوجد للعدد قسمة بمتساويين ؛ فانقسام العدد إلى العددالزوج والفرد انقسام بحسب إيجاب خاص بالشىء وسلب خاص به . لكنه قد اتفق أن وضع للكم مقروناً به هذا السلب أو هذا العدم اسم محصل ؛ فأوهم الإثبات . وأيضاً فإن الزوجية والفردية كيفيات فى الكم ؛ ولا يمنع أن يكون فى الكم كيفيات متضادة ، فتصير لأجلها الكميات متضادة بالعرض كالجواهر .

والمضمون هو أن الكميات لا تتضاد بنوعيتها تضاد السواد والبياض . وكذلك حال الاستقامة والانحناء فإنها ليست بأضداد ولا كميات . وكذلك التساوى والتفاوت كلها إضافات فى الكميات ، لا كميات ،ولا بينها مقابلة التضاد. والكبر والصغر أيضا وما يجرى مجراها إضافات تلحق الكم؛فالكبير لا يكون إلا كما؛ولكن ليس كميته أنه كبير ؛فإن الكبير مثلا يكون فى ذاته جسما أو سطحاً ، ولأجله يكون كما تعرض له إضافة ما فيصير بسببها كبيراً ، وإذا عرضت له إضافة ما ، فإنما تلحقه بعد أن كان كما ؛ فإن كان فى تلك

(٢) يتصل : ينفصل عا || (٣) ضدا للاتصال : ضد الاتصال س ، عا || (٤) يفرض : يعرض بخ ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٥) فإنها : ساقطة من ع ، ى || أضداد : + لها سا ، م || (٧) بعينه : نفسه ع || (٨) ولا يوجد : فلا يوجد ع ، ى || (٩) أن لا يوجد : أن يوجد م || بمتساويين : متساويين عا || (١٠) للكم : لكم ؛ الكم سا ، ع ||(١١) محصل : + به ه || (١٢) والفردية : أوالفردية د ، م || كيفيات فى الكم : لأجلها الكم ع || (١٤) المضمون : + منا بخ ، ع ، ه || (١٦) لا كميات : ساقطة من د || كميات : الكميات س || الكبر والصغر : الكبير والصغير بخ ، ع ، ن || وما يجرى مجراها : ساقطة من سا ، م || (١٧) إلا : ساقطة من سا || (١٨) تعرض : وتعرض سا .

الإضافةِ أو فى عارِضٍ آخر مضادة، لم تكن فى ذاتِ الكم ، بل فى عارِض للكم ؛ إذ إنما تكون للكم من جهةِ عارِض عرض له .

واعلم أن الأمثلةَ التى أوردت فى دعوى أنه قد يكون فى الكيات مضادة فإنها كلها عوارض للكية وليست كية كما علمت ؛ ومع ذلك فليس فيها تضاد ، فإن التضاد إنما يكون بين طبيعتين كل واحدٍ منهما معقول بنفسه، ثم إذا أضيف إلى الآخر قيل له مضاد؛ مثل الحرارة والبرودة ؛ فإن كل واحد منهما معقول بنفسه ، فإذا أضيف إلى الأخرى كانت ضداً لها ؛ فتكون هناك طبيعة تعرِض لها إضافة هى إضافة المضادة. والكبير والصغير لا معقول له مِن هويتِه إلا أن يكون مضافاً ؛ وليس له ، من حيث هو كبير ، وجود مخصوص ، كما للسوادِ ، من حيث هو سواد الذى هو ضد البياض ، حتى تكون إضافة التضاد عارضة لذلك الوجودِ المخصوص عروضها فى السوادِ والبياضِ ؛ ولذلك قد يكون الشىء كبيراً وصغيراً بالقياس إلى شيئين . ولو كان الكبير شيئاً محصلا بنفسه تلحقه إضافة التضاد ، لما استحال الكبير صغيراً بالقياس إلى غيره . فإنه لو كان للكبير طبيعة محصَّلة موضوعة للتضاد لكانت الطبيعتان والمحصلتان اللتان تعرِض لهما الإضافة تجتمعان معاً فى شىءٍ واحدٍ هو كبير بالقياس إلى شىءٍ وصغير بالقياس إلى شىءٍ . فإن قال قائل : إن هاتين الطبيعتين لا تكون بينهما مضادة، لأنه لا يضاد كبير بالقياس إلى شىءٍ آخر ، فيكون هذا القائل قد سلم أن الكبير والصغير لا تحصيل لهما إلا بالإضافة فقط .

والأضداد لها فى طبائعها تحصيل ، وتكون تلك الطبائع متنافيةً متضادةً ، فتعرض لها الإضافة التى للتضاد ؛ وتكون تلك الطبائع ، وإن لم يلتفت إلى اعتبار التضايف الذى فى التضاد ، طبائع متعادية لا تجتمع . فلو كان الكبير والصغير كالسوادِ والبياضِ وكسائرِ

(١) للكم : الكم ع || إذ : إذا هـ || (٣) قد يكون : يكون ع || (٤) كية : بكية ن ، هـ || (٥) واحد : واحدة هـ ؛ ساقطة من ن || معقول : ساقطة من سا || الآخر : الأخرى هـ || مضاد : متضاد م || (٦) واحد : واحدة هـ || معقول : معقولة هـ || فإذا : ثم إذا س ؛ وإذا د ، سا ، هـ ، ن || أضيف : أضيفت د ، سا ، م ، ن || (٧) هى إضافة : وهى إضافة د ؛ ساقطة من ع ، م || المضادة : التضاد بخ ، ع ، هـ || (١١) بالقياس : بالإضافة بقياس عا || (١٢) لما استحال : لا استحال س ؛ لما عد ع (١٣) تعرض : تعرض د || تجتمعان : لا تجتمعان ع ، عا || (١٤) هو : وهو م || وصغير بالقياس إلى شىء : ساقطة من م || (١٨) التضايف : التصانيف م || الذى : التى ع || (١٩) طبائع : ساقطة من عا || متعادية : متعاندة ع ، ى .

الأضدادِ والأضداد طبائع تعرِض لها إضافة التضاد ، لكان للكبير وللصغير طبيعتان توجبان بينهما التنافى ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، مثل تلك الطبائع ، فإنها ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، فقد توجب التنافى ؛ أعنى أنها لكونها تلك الطبائع لا تجتمع .

وأزيد هذا شرحاً فأقول : قد عقِل أن تقابلَ التضاد ليس نفس تقابلِ التضايف ، وإن كان التضايف كالتضاد ، من حيث هو تقابل ، ومن حيث لا يجتمع طرفاه . ولمخالفة التضاد للتضايف ما تجِد طبائع الأضدادِ كالسوادِ والبياض لا تتضايف ، وتجد الجوار والجوار لا يتضادان ؛ ثم تعلم أن التضاد ، من حيث هو تضاد ، من بابِ التضايف لا محالة . فإذن ينبغى أن يكون فى التضاد شىءٌ هو الذى لا تضايف فيه ، وذلك التضاد ، حيث هو تضاد ، متضايف فبقى أن الشىءَ الذى فى التضاد لا يتضايف هو موضوعات التضاد وطبائعها ، أى الموضوعات التى هى فى أنفسِها أمور معقولة ؛ إذا قِيس شىء منها إلى شىءٍ آخر ، كانت هناك إضافة التضاد وكانت تمنع عن الاجتماع . فإذن المضادة لا تتم إلا بأن تكون موضوعات لا تتضايف فى أنفسها ، ويلزمها تضايف هو التضاد ؛ وتلك الموضوعات هى لأنفسها لا تجتمع البتـة ، لا إذا اعتبِر فيها التضايف فقط ، بل يجب أن يكون لها ذلك أمراً هو بالذاتِ قبل التضايف ، ويلحقه التضايف . فيجب أن يكون للكبيرِ والصغيرِ ، إن كانت متضادة ، موضوعات ، تلك الموضوعات معقولة بنفسها ، وأنها لا تجتمع ، وإن لم يلتفت إلى تضايفها . وليس الأمر كذلك ؛ بل ليس إنمـا لا يجتمع الكبير والصغير ، إذا كانا متضايفين لطبائع لها محصلة ؛ تلك الطبائع لا تجتمع كما لا تجتمع طبيعتا السوادِ والبياض ، لأنهما سواد وبياض ، فيتضادان فيتضايفان ؛ لأن المضاف مِن جهةٍ أعم مِن المضاد ، لا من حيث هو طبيعة ، بل من حيث هو مضاد . بل إنما لا يجتمع الكبير والصغير لأنهما مما يقال بالإضافةِ فقط .

---

(١) للكبير : الكبير عا ؛ الكبير ه || للصغير : الصغير عا ؛ الصغر ه || (٤) أن تقابل : أن يقال م || التضاد : المتضادات ع || نفس تقابل : ساقطة من م || تقابل : مقابل د || (٥) حيث لا : حيث هو لا ع ، ى || لمخالفة : بمخالفة ع || (٨) تضايف : يتضايف عا || فيه وذلك : ساقطة من سا ، عا || فيه : منه ع || وذلك : ولكن ذلك ى ؛ ولكن ع ، ه || (٩) فبقى : فيبقى م || الذى فى : الذى هو فى ع || فى التضاد : + وهو ع ، ه || هو موضوعات : هى موضوعات ع ، ه ، ى || (١٠) آخر : ساقطة من ه || كانت : كان عا || إضافة التضاد : + وطبائعها سا || (١١) تمنع : تمتنع د ، سا ، م ، ن || عن : من م || فإذن المضادة : فإن المتضادة م || بأن : أن م || (١٢) هو : وهو ن || لا إذا : إلا إذا : سا ، عا ، م || (١٣) فيها : فيهما ع || (١٤) ويلحقه : ويلحقه ن || (١٨) حيث هو مضاد : حيث مضاد سا .

فعلى هذه الصورةِ يجب أن تفهم هذا الموضع ولا تلتفت إلى مأخذ آخر ؛ فإنه حينئذ لا يستمر أن يقال : إن الكبير ، لو كان ضـداً للصغيرِ لمـا اجتمعا ؛ فإن القائل يقول الكبير ضد الصغيرِ الذى هو عنده صغير ، ولا لكل ما يفرض صغيرا .

وبعض هؤلاء المتحذلقين من المفسرين يقولون فى هذا الموضع شيئاً يرجع إلى خلال ما قلناه قبيل هذا؛ ولكنهم يزيدون فيه تكلفاً يوهم أنه شىء ؛ وذلك أنهم يقولون على قول القائل : إن الكبير والصغير من الكم ، وإن الكبير والصغير متضادان ، فبعض الكميات متضادات ؛ فنقول : إن لهذا جوابين : جواب معاندةٍ وجواب مساعدةٍ . أما المعاندة فأن نقول : إن هذه ليست كمياتٍ ؛ وأما المساعدة فأن نقول : إنا ، وإن أعطينـا أنها كميات ،فليست بمتضادة. وهذا الجواب ، إذا أوضح حق الإيضاح وصححت المقدمتان على الجهةِ الواجبةِ ، حق . وأما تكلف ذِكرِ المعاندةِ والمساعدةِ فيه فمن جِنس التكلف ؛ وذلك لأن أحد الجوابين يعاند فى الصغرى من المقدمتين ؛ والآخرَ يعاند فى الكبرى ؛ والعناد فى الصغرى إعراض عن الكبرى إلى أن يفرغ لهـا . فكما أنه حين قال : إن هذه ليست بكميات ؛ كان كأنه قال : هبها أضداداً أو َهبنى أساعدك على ذلك ؛ ولكنى أقول : إنها ليست بكميات . وكذلك حين قال : إن هذه كميات ؛ فكأنه قال : هبهـا كميات وهبنى أساعدك على ذلك ؛ فإنها ليست بأضدادٍ. وسواء قال فى كل موضع وهو ينازعه فى مقدمة،هب أنى أسلم لك المقدمة الأخرى أو لم يقل، فإن ذلك لا َمدخل له فيما هو بسبيله .

وما قولهم فى هذا القائل لو قال : هبها أضداداً ،فإنها ليست بكميات، أكانت المعاندة تنقلب مساعدةً ؟ وقد كان يمكنهم أن يستعملوا المعـاندة والمساعدة على جهةٍ أخرى ؛

---

(٢) ضدا للصغير: ضد الصغير س || (٤) المتحذلقين : المتخلفين بخ || (٥) قبيل : قبل د، ع|| يزيدون : يرون د || (٧) فنقول: ساقطة من د، سا ، ع ، عا، ى || (٨) إنا : أو انا ى || أعطينا : أعطيناك ه ، ى || (٩) بمتضادة : بمضادة ى || المقدمتان : المقدمات ع ، ى || (١٠) الجهة : الوجه عا || الواجبة : الواحدة || المساعدة : المساعلة د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه || (١٢) عن : ساقطة من د || يفرغ لها : + والعناد فى الكبرى إعراض عن الصغرى إلى أن يفرغ لها د ، ع ،عا، ن ، ه ، ى || فكما : وكما د ، ن || (١٣) أوهبنى : وهبنى د ، م ، ن || على ذلك : ساقطة من ع ، ى || (١٤) إنها : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن || (١٥) فإنها : ولكنى أقول إنها بخ ، ه || (١٧) بسبيله : سبيله سا || (١٨) وما : وأما ع ، ى || أضدادا : أضداد ه ، ى || بكميات : كميات ع || أكانت : لكانت ع ، عا ، ى || (١٩) على جهة أخرى : ساقطة من سا .

فيجعلوا المساعدة فى أن يسلموا مقدمةً ، ولا يسلموا له أخرى ، ويجعلوا المعاندة فى أن لايسلموا ولا واحدةً من المقدمتين .

وقد قيل فى الجواب عن هذه الشكوك : إن الصغير قد يكون شطراً من الكبيرِ يقوِّمه ، والفرد جزءاً من الزوج ، والشيءُ المقوِّم لا يكون مضاداً لما يقوِّمه . وقالوا : إن الصغير والكبير بالقياس إلى المعتدل ضدان . ويشبه أن يكون صدق هذا ليس متعلقا بالكبير والصغيرِ ، بل بالزائد والناقص ، من حيث هو واقع فى المقدار ، بل من حيث هو واقع فى الكيف ، ويكون من جهةِ الطبائعِ الزائدةِ والناقصةِ ، لا من جهةِ الزائدِ والناقص ، من حيث هما هما فقط ، فيكون مثلاً الجبن ضد التهوُّر ، لا لأن الزائد ضد الناقصِ بل لطبيعة الجبن وطبيعة التهوُّرِ ، فإنهما معقولتان بذاتيهما اللتين فيهما التضاد ، إن كان تعرض لها هذه الإضافة .

وأما الحدود المتعيِّنة فى الخلقِ للصغيرِ والكبيرِ التى لا تقال بالقياس فإنها أيضا تكون متضادةً ، لا لأنها مقادير ، بل لأنها مقارنة لكيفياتٍ ، ولأجل أنها أطراف طبيعية ؛ مثل أن لأعظام الحيوانات مقادير هى على الإطلاق أكبر مقدارٍ فيها ، ومقادير هى على الإطلاق أصغر مقدارٍ فيها . وليس إنما يقال للكبيرِ منها كبير بالقياس إلى الصغير ، بل فى نفسه ، وبالقياسِ إلى طبيعةِ نوعِهِ ؛ وكذلك الحال فى الصغيرِ منها . وحكمها حكم أطرافِ المسافةِ التى لحركات الثقلِ والخفةِ .

ومن الشكوك فى أمر هذه الخاصيةِ ما يظن من أن المكان الأسفلَ ضدٌّ للمكانِ الفوق . وهذا محال ؛ فإن المكان لا يضاد المكانَ من حيث ذاته ، الذى هو سطح وكم . وكيف يتضاد المكانان ولا يتعاقبان بالحقيقة على موضوع واحدٍ ؛ والمكان ، من حيث

(١) أن يسلموا : + له بخ ، عا ؛ أن يستعملوا ه || مقدمة ولايسلموا : ساقطة من د || لايسلموا له : لايسلموا ب ، ه || (٢) فى أن لا : أن لا ه || (٤ — ٥) وقالوا إن : قالوا فى ن || (٦) بالزائد والناقص : الزائد هو الناقص سا ، ع ، عا ، م || حيث : جهة ما ب || (٩) معقولتان : معقولتين م || معقولتان بذاتيهما : بذاتهما معقولتان س || (١٠) إن : و إن هو || تعرض : وتعرضهم || (١١) للصغير : الصغير ه || (١٢) بل : ساقطة من س || لكيفيات : الكيفيات سا ، ن || (١٣) لأعظام : لأعضاء ع ، ى || الحيوانات : ساقطة من س || (١٤) أصغر : لأصغر ن || مقدار : مقدارا ب || منها : منهما م || كبير : ساقطة من عا || (١٥) منها : منهما م || (١٧) الخاصية : الخاصة عا || للمكان : لمكان ن || (١٨) محال : غلط عا || (١٩) المكانان : المكان سا || ولا : وهما فلا ع .

هو مكان ، ليس بفوقٍ ولا أسفل ؟ بل من حيث هو نهاية حركةٍ من حيث هو طرفُ مسافة ؛ أو من حيث هو طرفُ جسمٍ حاوٍ ؛ وهذه عوارض للكمية . وهذه العوارض لا نجعله بحيث يشترك الفوق والأسفل منه فى موضوعٍ واحدٍ فيكون مضاداً بالحقيقة ؛ بل الاثنان متضادان ؛ أعنى كون الشيء فوقاً فإنه مضاد لكونه أسفل ؛ وهذا غير المكانِ . وليس يجب ، إذا كان بين هذين المكانين غاية البعدِ ، أن يكونا متضادين ؛ وإن كان التضاد يتضمن هذا الشرط ؛ أو كان الناس إنما فطنوا أولاً للتضاد مِن أمرِ المكانِ مِن حالِ مكانين بينهما غاية البعد ؛ فإنهم لا يقدرون على أن يميّزوا هل حال المكانين فى كونهما ، وبينهما غاية البعدِ ، هو التضاد ، أو حال المتمكنِ ، إذا كان تارة فى هذا المكانِ ، وأخرى فى مكانٍ آخر .

ومع ذلك فلسنا نبنى القوانين فى اصطلاحاتِ الألفاظِ الحكمية على تعارف الجمهور ؛ بل يجب أن نلتفت فى اعتبارِ معنى لفظ التضاد إلى ما تعارفناه فى استعمال لفظ التضاد بالوضع الثانى ؛ وهو يدل على الحالة التى بين ذاتين مشتركتين فى موضوعٍ شركة التعاقب لا أن ينطبع بأحدهما الموضوع ، وبينهما غاية البعدِ . وليس يوجد فى المكانين جميع هذه الشروط . والدليل على ذلك أن المكان ، من حيث هو مكان ، ومن حيث تحصّل طبيعته الشخصية ، لا يحتاج إلى أن يقال إلّا بالقياس إلى المتمكنِ ؛ ومن حيث يسمى فوقاً ، يقال بالقياس إلى مكانٍ آخر . ثم إن الفوقية والسفلية قد تعتبر من طريق الإضافةِ ، فلا يكون فيها تضاد ؛ كما لا يكون فى الصغيرِ والكبيرِ ؛ وقد تعتبر مِن طريق الطبيعةِ ، حتى تكون الفوقية إما حالاً للمكان فى أنه نهاية جسمٍ وضعه الطبيعى من العالم كذا ؛ فإن عرض مِن هـذه الجهةِ للمكانِ تضاد ، كان بسبب طبيعةِ ذلك الجسم . وسنبيّن أن هذا الاعتبار وما يجرى مجراه لا يجعل الجسم الذى هو فوق مضاداً للجسم الذى

(١) بفوق : فوق س || (٢) طرف جسم : طرف فى جسم ه || الكمية : لكميته سا ، عا ، ه || (٦) كان التضاد : التضاد م || أو كان : وكان ه || (٦ — ٧) من أمر : فى أمر د || (٩) وأخرى : وتارة عا || (١٠) القوانين : القولين س || اصطلاحات : إصلاحات ى || تعارف : تعاريف ن || (١٢) الحالة : الحال د ، سا ، م || موضوع : موضع ه || (١٣) لا أن : إلا أن م || ينطبع : يطبع م || (١٥) تحصل : يحصل ب || طبيعته : طبيعة م || المتمكن : التمكن س || (١٧) فيها : فيه د ، م || (١٨) أنه : أنها د ، م || (٢٠) مضادا : متضادا د ، م || للجسم : يلجسم ه .

هو أسفل ، إذ الجسم الأعلى لا ضد له مِن وجهٍ ، كما ستعلم ، وإما حالًا للمكان ، من حيث كونه مكاناً لجسمٍ وضعه الطبيعي كذا . وإذا فرض أو اتفق أن كان هذا موجباً أو مقارناً لأن يكون الجسمان متضادين فى الطبيعة ، كان حينئذ التضاد فى المكان لأمرٍ فى المتمكنِ ، فيكون التضاد فى المكان حينئذ بالعرض .

فيجتمع من هــذا كله أن لا تضاد فى الـكم . وكذلك ليس فى طبيعته تضعف واشتداد ولا تنقص وازدياد . ولست أعني بهذا أن كمية لا تكون أزيد وأنقص مِن كمية ، ولكن أعنى أن كمية لا تكون أشد وأزيد فى أنها كمية مِن أخرى مشاركةٍ لها ، فلا ثلاثة أشــد ثلاثية مِن ثلاثةٍ ، ولا أربعة مِن أربعةٍ ، ولا خط بأشد خطية ، أى أنه أشد فى أنه ذو بعدٍ واحدٍ من خط آخر ، وإن كان ، من حيث المعنى الإضافى ، أزيد منه ، أعنى الطول الإضافى . بل لا يجوز أن تكون كمية أزيد وأشد فى طبيعتها مِن كميةٍ أخرى أنقص أو أكثر منها ؛ أعنى أنه ليست الثلاثية فى أنها ثلاثية وفى أنها عدد ولها حد العددِ بأكثر من رباعيةٍ فى أنها رباعية وأن لها حد العددِ ، أعنى فى أنها كمية منفصلة تقدّر بالآحادِ . نعم قد تصير أزيد وأقل فيما يعرض لهــا مِن الإضافاتِ المختلفاتِ بينها .

والفرق بين هذا الأزيد وبين الأشد والأزيدِ الذى يمنع كونه فى الـكمية أن هــذا الأزيد يمكن أن يشار فيه إلى مِثلٍ حاصلٍ أو زيادةٍ ؛ والأشد والأزيد الذى يمنعه أنهما لا يمكن فيهما ذلك . وتفاوت الأشد والأضعف ينحصر بين طرفين ضدين ؛ وتفاوت الأزيدِ والأنقص لا ينحصر البتة بين طرفين .

ومن خواص الكميةِ أنها تقال بذاتها ، لا لغيرها ، مساوية وغير مساويةٍ . والمساواة هى الحالة التى تكون عند توهمك تطبيق أبعــادِ المتصلِ أو آحادِ المنفصل بعضها على

(١) إذ : إذا سا || (٢) وإذا : إذ د ، ع ، م ، ن ، ى || (٣) فى المكان : ساقطة من ع || (٤) فى المكان حينئذ : حينئذ فى المكان س || (٥) الكم : + فى المكان ع || تضعف : ضعف عا ، هـ || (٦) وازدياد : ولاازدياد د ، م ، ن || ولست : لست سا ، عا || كمية : كيته م || (٨) ثلاثية : ثلاثة م || (٩) أنه أشد : أشد د ، سا ، م ، ن || (١١) أنه ليست : ليست هـ || (١٢) حد : حدود عا || العدد : بالعدد عا || أنها رباعية و : ساقطة من عا || (١٣) منفصلة : متصلة م || فيما : مما هـ || (١٤) بينها : منها سا ، م ؛ فيها عا || (١٦) أو زيادة : وزيادة م || أنهما : ساقطة من سا || (١٩) لغيرها : + أنها بخ ، س ، هـ .

بعض مارة فى تزيدها ، فلا تجد أحد المطبقين يحصل عند حد لم يحصل الآخر عند ذلك الحد . وغير المساواة أن يجاوز أحدهما أو يقصر . فالمطابقة التى لا يوجد فيها اختلاف الحدود تسمى مساواةً، فإن اختلفت الحدود لم تكن مساواة. وأنت تعلم أن الثقل والحركة، إذا اعتبرا بذاتيهما من غير التفات إلى مقادير خارجة عنهما، لا يوجد فيهما هذا التطبيق؛ فليست قابلة للمساواة وغير المساواة .

فالكمية قد ذكر لها ثلاث خواص حقيقية : وهى أنها لذاتها لها جزء ، ولذاتها تحتمل التقدير ، ولذاتها تقبل المساواة واللامساواة . وذكر لها خاصيتان إضافيتان : أنها لا تقبل فى ذاتها مضادةً وأنها لا تقبل فى ذاتها الأشد والأضعف .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

فى ابتداء الكلام فى المضاف وتعريف الحد الأقدم له وشرح ذلك الحد والإشارة المجملة إلى أقسام المضاف

قد جرت العادة أن يخاض فى بيان مقولة المضاف بعد الفراغ من الكمية وقبل الكيفية . وللناس تخريجات مختلفة لعلة ذلك ؛ ويشبه أن يكون أظهرها ما اتفق من ذكر المضاف فى مقولة الكمية . وليس على المنطقى إثبات المضاف وبيان حاله فى الوجود والتصور ؛ ومن يتكلف ذلك فقد تكلف ما لا يعنيه ولا يستقل به ، من حيث هو منطقى .

---

(١) مارة : تارة ه || فلا : ولا م || المطبقين : المنطقيين ع ؛ الطبقين عا ||
(٢) يجاوز : يجاوزه ه || أو يقصر : والتصرب ؛ أو ينتقص ع || (٣) مساواة : بمساواة عا ||
(٤) اعتبرا : اعتبر م || بذاتيهما : بذاتيهما م ؛ بذاتهما س || التفات : التفاوت سا ||
(٥) وغير المساواة : ساقطة من ى || (١٢) أقسام : + من سا || (١٣) وقبل الكيفية : ساقطة من م ||
(١٦) ولا يستقل به : ساقطة من سا || يستقل : يشتغل م .

والوقوف على المضافات أسهل على الذهن من الوقوف على مجرد الإضافات التي هي المقولة. فالأمور التي هي من المضاف فهي الأمور التي ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها على الإطلاق أو بنحو آخر من أنحاء النسبة. والتي على الإطلاق فهي مثل الأمور التي أسماؤها أسماء تدل على كمال المعنى الذي لها، من حيث هي مضافة، مثل الأخ.

وأما التي بنحو آخر من أنحاء النسبة فهي التي تعلق بها النسبة؛ فتصير لذلك مضافة؛ مثل القوة، من حيث هي لذي القوة، والعلم، من حيث هو للعالم؛ فإن كل ذلك في ذاته كيفية. وإن كانت مضافة، فإلى غير ما تكلف إضافته إليه؛ كالعلم؛ فإنه بحرف ما صار مضافاً إلى العالم؛ وبغير ذلك الحرف فهو مضاف إلى المعلوم. فإن العلم يشبه أن تلزمه في نفسه الإضافة إلى المعلوم. والعلم والقدرة والقوة وما أشبه ذلك، وإن كان كله مضافاً، فكله في نفسه غير مضاف إلى ما أضيف اليه في مثالنا؛ بل إنما ألحق بها نحو من أنحاء النسبة فصارت به مضافة؛ وذلك بسبب حرف يدخل فيجمع؛ كما يدخل بين الإنسان والدار لفظ نسبة ما، فيصير بها إضافة بين الدار وذي الدار. وربما كانت هذه النسبة متضمنة في لفظة أحد الجانبين. ويحتاج الجانب الآخر إلى إلحاق لفظ النسبة باسم الأول كقولنا: الجناح وذو الجناح؛ فإن لفظة "ذو" إنما وقعت في أحد الجانبين؛ والجانب الآخر مستغنٍ عن مثلها؛ لكن اسمه إذا اقترن باسم النسبة كان اسم الجانب الآخر؛ وأكثر هذا حيث يوجد لأحد المضافين، من حيث هو مضاف، اسم، ولا يوجد للآخر، بل إنما يكون اسمه المشهور دالاً على ذاته أو مشتقاً من جهة حال أخرى غير إضافية؛ أو لا يكون هناك اسم البتة. وربما لم يفعل ذلك؛ بل قرن بالمضاف إليه لفظ

---

(١) المضافات: المضاف د، س، سا، ن؛ الإضافات م || الإضافات: الإضافة د، ن || (٢) فالأمور: والأمور عا، ه || هي من ... الأمور: ساقطة من د || فهي: هي هامش ه || ماهياتها: ماهيتها عا || (٣) مثل: من د، ن || (٥) وأما: فأما ه || التي بنحو: الذي بنحوب، س || فهي التي: فهي الذي س || لذلك: بذلك عا || (٦) من حيث هي لذي القوة، والعلم: ساقطة من م || هو للعالم: هي للعالم ه || (٨) فهو: فهي ه؛ هو س || مضاف: كيفية مضافة د، م، ن || (١٠) فكله: وكله عا || إليه: ساقطة من ب، د، سا، عا، ن || إنما: لما سا، ع، م؛ ساقطة من عا || بها: فيها س || (١١) يدخل: مدخل م || فيجمع: فيجتمع ع (١٣) إلحاق: الحلق م || لفظ: لفظة ى || (١٥) اسم الجانب: اسما الجانب ه || (١٦) وأكثر: أكثر سا || حيث: ساقطة من ع || (١٧) أو مشتقا: ومشتقا د || (١٨) إضافية: إضافة ع، ى.

نسبة يخصه ويحفظ اسمه كقولنا : العالم عالم بالعلم ، فيقرن باسم العلم حرفٌ يدل على أنه مضاف اليه العالم ؛ وأما فى المثال الأول ، فإنما كان هـذا الحرف مقرونا باسم المضاف ، لا المضاف اليه. وربما كان حرف الإضافة مختلفا فيهما ، مثل قولك : إن العلم علم للعالم، والعالم عالم ، لا للعلم بل بالعلم .

وقوم يقولون إن معنى قولهم أو بنحو آخر إنما هو لما لا تتشابه فيه الحروف العاكسة . وسيتضح لك عن قريب تحصيل ما قلناه وتفسيره ، وأنه أولى من التأويلات المذكورة .

وأما كون للشئ مقولًا بالقياس إلى غيره ، فهو أن يكون الشئ إذا قصد تصور معناه أحوج تصوره إلى تصور شيء خارج عنه ؛ ولا كيف كان : فإن السقف إذا تصور معناه تصور معه معنى الحائط الذى يقله ، وليست ماهية السقف مقولةً بالقياس إلى الحائط ؛ ولكن يجب أن يكون المعنى المعقول الذى للشئ الذى يحوج إلى أن يعقل معه غيره إنما هو له من أجل وجود ذلك الغير بإزائه ؛ فذلك المعنى الذى للشئ من أجل حصول الحال التى لها ما صار الآخر معه هو إضافته ، مثل الأخ : فإن حقيقة المفهوم من الأخوة لأحد الأخوين هو لأجل وجود الآخر ، وهى الحال التى له بسبب ذلك ، وهو كونه ابن أبى هذا الأول ، فإن الأخوة هى نفس اعتباره من حيث له آخر بهذه الصفة ، وإن كان قد يكون فى الإضافات هو نفس اعتبار أحد الأمرين من حيث له آخر بصفة خلاف صفته . فهذا هو كون الماهية مقولةً بالقياس إلى شئ آخر .

وليس كل نسبةٍ إضافةً ، فإن لكل شئ نسبة فى الذهن إلى الأمر الذى يلزمه فى الذهن ، لكن لا يكون ذلك إضافةً ، كما قلنا ؛ فإن أخذت النسبة مكررةً فى كل شيء صارت له إضافة .

---

(٢) إليه العالم : إليه سا ، م ، ى || المثال : ساقطة من ب ، د ، م ، ن || (٣) قولك : قولنا س ، ن || (٥) بنحو : نحو سا (٥) الحروف : الحرف ع ، عا ، م ، ى || العاكسة : بالعاكسة ن (٦) لك : ساقطة من سا || عن قريب : ساقطة من س || (٧) كون : أن يكون ى || الشيء : ساقطة من ع ، ى || تصور : تصوره ى || (٨) فإن السقف : فإن كان السقف عا || (٩) بالقياس إلى : على ع (١٠) الذى : ساقطة من س || للشيء الذى : للشيء سا ، ع ، م ، ى || (١١) فذلك : فكذلك ع || (١٣) هو : هى ه || وهى : وهو ع || له : ساقطة من ع || (١٣ — ١٤) لأحد ... الأخوة : ساقطة من ن || (١٤) فإن الأخوة : فإن نفس الأخوة دا ، ع ، ى || هى : هو ه || حيث : + هى دا || (١٥) هو : هى سا ، م || (١٦) فهذا هو : فهذا س .

ومعنى قولى "مكررة" أن يكون النظر لا فى النسبة فقط ، بل بزيادة اعتبار النظار إلى أن للشىء نسبةً من حيث له نسبة ، وإلى المنسوب إليه كذلك ؛ فإن السقف له نسبة إلى الحائط ، فاذا نظرت إلى السقف من حيث النسبة التى له فكان مستقرا على الحائط ، ونظرت من حيث هو مستقر على الحائط صار مضافاً لا إلى الحائط من حيث هو حائط، بل من حيث هو مستقر عليه ؛ فعلاقة السقف بالحائط — من حيث الحائط حائط — نسبة ، ومن حيث تأخذ الحائط منسوباً إليه بالاستقرار عليه، والسقف بنفسه منسوب ، فهو إضافة. وهذا معنى مايقولون : إن النسبة تكون لطرف واحد، والإضافة تكون للطرفين؛ وذلك أنك إذا أخذت السقف مستقراً على الحائط وجدت النسبة من جهة السقف المستقر ؛ وأما جانب الحائط فلا نسبة فيه إلى شىء من حيث هو حائط. وأما إذا أخذت النسبة من حيث السقف مستقراً على مستقرٍ عليه ، والحائط مستقر عليه لمستقر ، انعكست النسبة، وصلحت لأن تكون إضافةً. فكل نسبةٍ لا توجد من الطرفين جميعاً من حيث هى نسبة، فهى نسبة غير إضافة ؛ وكل نسبةٍ يؤخذ الطرفان فيها من حيث النسبة فهى الإضافة . والأمور التى تؤخذ منسوبةً بلا زيادة فهى منسوبةٌ فقط ، وإن أخذت منسوبةً على هذا الشرط فهى مضافة ؛ فذوات الأمور قد تكون منسوبة . وإن أخذت مع النسبة ، من حيث هى نسبة ، صارت مضافة .

ومن الأمور المضافة ما هو مثل الأكبر والأصغر ، والضعف والنصف ؛ ومنها ما هو مثل القوة والقدرة ، فإن القوة والقدرة قوة وقدرة لشىء على شىء ، والحال حال لذى الحال ، والحس حس حاس بمحسوس ، والعلم علم عالم بمعلوم ؛ وكذلك القيام قيام قائم ، والجلوس جلوس جالس ؛ فهذه كلها مضافات ، لكنه من هذه ما هو كالكبير فإنه

---

(١) بزيادة اعتبار : باعتبار زيادة هـ || (٢) وإلى : إلى ع || (٤) ونظرت : ثم نظرت هـ || من حيث : ساقطة من س || (٥) بل : + إليه ع ، هـ ، ى || (٦) عليه : + والحائط مستقر عليه لمستقر انعكس ب || س بنفسه : نفسه هـ || (٩) وأما جانب... حائط : ساقطة من م ، ى || (١٠) حيث السقف : حيث هو السقف سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى || مستقرا : مستقر د ، ن || والحائط : فالحائط د ، ن || والحائط... لمستقر : ساقطة من عا || (١١) النسبة : ساقطة من عا || من : فى ع ، ى || (١٢) فهى نسبة : ساقطة من م || إضافة : إضافية عا || الطرفان : الطرفين ع || فيها : فيهما د ؛ فيه هـ || الإضافة : إضافة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || (١٣) منسوبة : منسوب ى || (١٤) فهى مضافة... النسبة : ساقطة من د ، م || (١٧) لشىء : ساقطة من س .

لايكون فى نفسه كبيراً وفى ماهيته كبيرا أو يكون هناك صغير ،وكذلك الشبيه والمساوى. وأما القدرة والقوة، والحس والعلم، فيشبه أن لايكون الأمر فيها هذا الأمر، فإن ماهية الشىء الذى هو العلم ليس إنما يقال له علم بالقياس إلى العالِم، وإن كان لايوجد إلا فى العالِم.

وكذلك ماهية البياض والحمرة والجلوس؛ وليس البياض إنما يقال له بياض بالقياس إلى الموضوع الذى هو له بياض، وإن كان لا يوجد إلا فيما هو له بياض. وفرق بين أن يكون الشىء لايوجد إلا أن يوجد شىء، وبين أن تكون ماهيته مقولة بالقياس إلى شىء؛ فإن العالم لا يوجد إلا بالبارى، وليست ماهيته مقولة بالقياس إلى البارى. وكذلك الثنائية لاتوجد إلا بالوحدانية، وليست ماهيتها مقولةً بالقياس إلى الوحدانية. وليس الوجود والماهية شيئاً واحداً، ولا اقتران الماهية بالماهية هو قول الماهية بالقياس إلى الماهية، بل كون الماهية بالقياس أن تكون الماهية هى حقيقة الكون مقارناً للقارن على الحالة القارنة. فبعض هذه الأمور المعدودة ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها، كالكبير والصغير؛ وبعضها تجعل كذلك إذا أخذت مع النسبة كالبياض: فإنه إذا أخذ من حيث هو فى الأبيض كان مضافاً، كما لو سمى كونه من حيث هو فى الأبيض جسماً، كان الجسم ماهيته مقولةً بالقياس إلى الشىء الذى له البياض.

فقد علمت أن بعض ما عددناه فى المضاف ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره؛ وبعضه يقال بالقياس إلى غيره بنسبة تلحق ماهيته، فحينئذ تكون مقولةً بالقياس إلى غيرها، وكان ذلك الإلحاق يجعل له ماهيةً أخرى متقررة بنفسها فالأمور المضافة هى أمثال هذه؛ وقد توجد فيها مضادة كالفضيلة والخسيسة التى كل واحد منهما قد تصح له إضافةٌ إلى موضوعه. ولكن ليس كل مضاف يقبل ذلك، فإنه لاضد للضعفين، ولا للزايد جزءًا.

---

(١) وفى ماهيته كبيرا أو : وأن س || والمساوى : المتساوى م || (٢) القدرة والقوة : القوة والقادرة س، سا (٥) وليس : فليس عا || (٧ — ٨) إلى شىء... بالبارى : ساقطة من س || (٨) بالبارى : + سبحانه وتعالى سا || (١١) بالقياس أن تكون الماهية : ساقطة من ع || (١٢) ماهياتها : فماهياتها || (١٣) كذلك : ذلك || (١٨) وكان : فكان د، س، ع || له : لها عا (١٩) فيها : منها ع || التى : اللتين هـ || منهما : منها عا، م.

والقانون فى ذلك هو أن المضاف مما يعرض للمقولات جميعها ، فإن المضاف قد يكون فى الجوهر كالأب والابن ، وقد يكون فى الكم كالكبير والصغير ، وقد يكون فى الكيف كالأسخن والأبرد ، وكالملكة وذى الملكة ؛ وقد يكون فى المضاف نفسه كالأكبر إلى ما هو أقل كبراً ، وكالصديق الأصدق من صديق ؛ وقد يكون فى الأين كالأعلى والأسفل ؛ وقد يكون فى متى كالأقدم والأحدث ؛ وكذلك قد يكون فى سائرها فيعرض للمضاف ما يعرض لمقولته. فلما كانت الضعفية تعرض للكم ، وكان لا مضادة للكم ، لم يعرض للضعفية مضادة. ولما كانت إضافة الفضيلة عارضةً فى الكيف ، وفى الكيف تضاد ، جاز أن يعرض لهذه الإضافة تضاد . وكذلك الحال فى قبول الأشد والأضعف ، والأقل والأكثر .

وقد يُظن أن غير المساوى قد يكون أكثر وأقل ، لأن الكمية تكون أكثر وأقل كما أن الشبيه يكون أشد وأضعف ، لأن الكيفية تكون أشد وأضعف ، فنقول : أما غير المساوى فإنه فى الحقيقة لا يكون أشد وأضعف ، ولكن قد يكون أبعد وأقرب ، فإنّ العشرة أبعد فى المساواة للثلاثة من التسعة . والسبب فى الأمرين — أعنى المحال والممكن — ما ذكرناه من أن الكم لا يكون أشد وأضعف ، لا بالقياس إلى نفسه ، ولا بالقياس إلى حال غيره عند نفس ذلك الغير ؛ فإنه لا تكون عشرة أشد عشريةً من تسعة تسعية ، كما يكون بياض أشد ابيضاضاً من سوادٍ اسوداداً ، وإن كان قد يكون عدد أكثر زيادة على عدد من عدد ، كما بيّنا . فعلى ذلك يكون غير مساوٍ أقرب من غير مساو آخر ، وأما فى أنه غير مساو ، فلا يقبل زيادةً ولا نقصاناً .

ومن خواص المضافات أنها كلها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ ، وينعكس بعضها على بعض ، ووجه ذلك الرجوع مخالف لوجه رجوع الحمل على الوضع ، ولأنحاء أخرى من الرجوع والعكس تأتيك من ذى قبل . وذلك لأن الوضع ههنا قد يكون من أحد

---

(١) جميعها : جميا د ، عا ، ن ؛ أجمع ه || (٣) والأبرد : وكالأبرد عا || وذى : إلى ذى عا || كبرا : كبره || (٥) وكذلك قد : وقد ى || (٦—٧) الضعفية ... كانت : ساقطة من ى || (٧) وفى الكيف تضاد : ساقطة من د ، سا ، م ، ى (٨) الإضافة : الفضيلة إضافة ه || (١٠) أشد وأضعف : أضعف وأشد ب ، س || (١٢) العشرة أبعد : فالعشرة ع | الثلاثة : + أبعد ع || (١٣) بالقياس : فى القياس عا ، م ، ى || (١٤) أشد : ساقطة من س || (١٧) زيادة : ساقطة من م || (١٨) على : إلى س || (١٨—١٩) بعضها على بعض : ساقطة من س || (٢٠) قد : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || من : ساقطة من م .

الطرفين مكرراً ، والحمل يكون من الثانى ، فإذا عكست صار الحمل وضعاً وقد ألحق به مثل ذلك التكرير فى جانبه ، وصار الوضع حملًا وقد حذف عنه التكرير ، فتقول : إن العبد عبد للمولى ، ثم تقول : والمولى مولى للعبد ، فتكرر العبد فى الأول والمولى فى الثانى . وفى بعض الأمور تحتاج إلى أن تلحق بالطرف المجعول محمولًا شيئاً زائدا لايلحقه وهو موضوع ، كإلحاقك اللام بالمولى والعبد ههنا ، بل إلحاقك ما تلحقه حين تقول : الحس حس بالمحسوس ، والمحسوس محسوس بالحس . وفى بعض المواضع لاتحتاج إلى ذلك ، كما تقول : إن الأب أب الابن ، والابن ابن الأب . وسواء قلت ذلك لفظاً أو لم تقل فإنك تعقله معنًى : فأنت تأخذ المحمول على أنه منسوب إليه سواء ألحقت به اللفظ الدل على ذلك ، أو لم تلحق ، ولم تأخذه على هذا الوجه بعينه حين تضعه .

وأما سائر العكوس التى ستأتيك فى مواضعها فتخالف الذى للمضاف فى ذلك كله ؛ لكن فى هذا التكافؤ شرط يجب أن يراعى ، وذلك أن الإضافة إذا لم تقع على التعادل ، لم يجب هذا التكافؤ ؛ ووقوعها على التعادل هو أن تقع إلى الشىء الذى إليه الإضافة أولا وبالذات ، فإنها إن وقعت إلى موضوعه ، أو إلى أمرٍ يعرض له ، أو إلى جنسه ، أو إلى نوعه لم تقع الإضافة متكافئةً . فإنك إذا قلت إن الرأسَ رأسٌ للإنسان أو للحيوان ، أو الرأس رأس لذى مشى ، أو الرأس رأس للمشاء ، وكذلك الجناح جناح للطائر والسكان سكان للسفينة لم يمكنك أن ترجع فتقول : والإنسان والحيوان أو ذو مشى أو المشاء هو إنسان أو حيوان أو ذو مشى أو مشاء بالقياس إلى الرأس ، وكذلك لاتقول الطائر طائر بالقياس إلى الجناح ، والسفينة سفينة بالقياس إلى السكان ؛ وذلك لأن الرأس ليس معادل ما ذكرت بل معادله هو ذو الرأس ، فالرأس رأس لذى الرأس ، وكذلك الجناح

(٢) ذلك : هذا عا || فى جانبه : ساقطة من ع || للولى : المولى د ، م ، ى || (٣) والمولى : المولى د ، ن || (٤) أن : ساقطة من س || كإلحاقك : لإلحاقك م ؛ كالحاقات د ، ن || (٥) حين : حيث ع || (٧) الابن : للابن عا || تقل : ساقطة من د || (٨) ولم : ولا عا ، ى || (٩) تأخذه : تأخذ د || (١١) تقع : تقطع سا || (١٢) إلى : على ع ، ى || الذى : ساقطة من د ، سا || (١٣) وبالذات : بالذات ع ، ى || (١٤ — ١٥) أو الرأس رأس لذى مشى : ساقطة من عا || (١٦) والإنسان : الإنسان ه || والحيوان : أو الحيوان س || (١٧ — ١٨) الرأس ... بالقياس إلى : ساقطة من م || (١٨) لأن : أن ه || (١٩) ذو : ساقطة من عا .

جناح لذى الجناح، وكذلك السكان سكان لذى السكان. وأما ما ذكرت فهو إما موضوع المضاف المعادل أو جنس موضوعه ، أو جنس المضاف، أو عارض لموضوع المضاف . وإنما يعرض أكثر هذا في الموضع الذى لا تكون فيه الإضافة واقعة حيث الماهية مقولة بالقياس، بل حيث تجعل كذلك بنوع من النسبة ، فيكون لا اسم للمضاف إليه من حيث هو مضاف إليه ، بل إن كان كان من حيث هو موضوع للنسبة إليه أو من جهة أخرى. فلذلك يجب أن يخترع لمثل هذا الشيء اسم بحسب النسبة. وإذا أشكل الأمر في تحصيل ما تقع إليه الإضافة بالتعادل ، مميزا مما يقع إليه لا بالتعادل ، فسبيلك أن تجمع أوصاف الشيء جميعا . فأى تلك الأوصاف إذا وضعته ثابتا ورفعت غيره جاز أن ترفعه أو لم يجز أمكنك أن تحفظ الإضافة ، وإذا رفعته ووضعت غيره لم يمكنك حفظ الإضافة فهو الذى إليه التعادل ، وما لم يكن كذلك فليس إليه التعادل . فإنك إذا رفعت من الشيء أنه حيوان وأنه إنسان وأنه مشّاء وأنه ذو مشى كيف اتفق ، وحفظت أنه ذو رأس ، أمكنك أن تنسب إليه الرأس. وإذا رفعت أنه ذو رأس وحفظت أنه حيوان وأنه إنسان وأنه مشاء وأنه ذو مشى ، لم يمكنك أن تضيف إليه الرأس .

[الفصل الرابع]

فصل (د)
فى خواص المضاف

وما يرى فى المشهور أنه يلزم المضافات كلها هو أنهما معاً فى الوجود، أى أيهما وجد كان الآخر موجوداً ، وأيهما عدم كان الآخر معدوماً ، مثل الضعف والنصف ؛ ولكن قد لا يقع فى بعض الأشياء تكافؤ فى الوجود معاً من جهة أخرى ، وذلك كالعلم والحس

---

(١) وكذلك السكان : والسكان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || (٢) جنس : جنسه سا ، م || (٣) فيه الإضافة : الإضافة فيه هـ (٤) بنوع : نوع م || لا اسم : الاسم دا || (٥) بل : ساقطة من ص ، م ، هـ || كان : ساقطة من س : سا ، م ، هـ ، ى || (٧) بالتعادل : ساقطة فى س || (٨) جميعا : جماع ، هـ ، ى || (١٢) وإذا : فإذا ب ، س || (١٧) المضافات : الإضافات ع || أى : لم م .

أى الإدراكان ليس القوتان المشاركتان لها فى الاسم — فإن ذات هـذا العلم فى جوهره يلزمه دائمـاً أن يكون مضافاً إلى المعلوم موجوداً معه ، وذات المعلوم فى جوهره لا يلزمه ذلك ، فإنه قد يوجد غير مضاف إلى العلم وإن كانا من حيث هما متضايفان بالفعل لا يتقدم أحدهما على الآخر . وليس الغرض ذلك ، بل الغرض أن أحد الذاتين لا ينفك من إضافة تلزمه توجب أن يكون معه مضايفة أبداً ، وذات الآخر قـد يوجد وليس بمتضايف . وكذلك فتصور حال هذا الحس وأن ذاته لا ينفك من لزوم الإضافة إياه ، وذات المحسوس ينفك ، ولا يجب أن لا يكون موجوداً حين لا يكون الحس موجوداً ، إذ يجوز أن لا يكون حـاس موجوداً، وتكون العناصر المحسوسة التى هى أوائل لتكوُّنِ الحيوانات وغيرها من الأجسام الأرضية موجودةً . وأما أمور أخرى فتكون إما متكافئةً فى اللزوم إن أخذت متضايفات ، وإما غير متكافئة فى اللزوم إن أخذت ذوات . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع . وأما الوجه الذى تفهمه عليـه الطائفة فوجه مختل . وأما المثال فى جنبة العلم فالمشهور ما أوردوه من أمر المربع المساوى للدائرة ، فإنّ العـلم به لم يوجد إلى هـذه الغـاية ، لكنه موجود . لحرى أن نبحث عن هـذا حقيقة البحث فنقول : إن لقائل أن يقول إن هذا القول مجازف فيه ، وذلك أنه ليس يجب أن يكون كل علم بإزاء معلوم موجودٍ ؛ فمن العلم التصور ، وقد تتصور أمور ليس يجب لها الوجود ، كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات ، فإنا نتصور مثل هـذه حق التصور ولا يحوجنا ذلك

---

(١) أى : إلى س || الإدراكان : الإدراكين هـ || هذا : ساقطة من س || جوهره : + قد ع ، هـ || (٣) العلم : المعلوم سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى || (٤) الآخر : ساقطة من سا || من : عن س || (٦) فتصور : يتصور عا || حال : قول س || الحس : الجنس د || وأن : فإن سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى || (٧) موجودا : موجود ب || إذ يجوز : إذ لا يجوز عا ؛ ويجوز ع || (٨) يكون : + حيوان عا ، هـ || حاس : حساسا س || هى : ساقطة من س || (١٠) غير متكافئة فى اللزوم : متكافئة فى غير اللوازم م || ذوات : ذواتا عا ، هـ || فهكذا : وهكذا عا ، هـ || (١١) تفهمه : تفهم س ، م ، ن ، هـ ، ى || عليه : هذه هـ || الطائفة : + فهو سا || فوجه : وجه ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || مختل : مخيل بخ || وأما : فأما ب ، س (١٢) فإن : ساقطة من هـ || (١٣) لكنه : + هو ب ، س || لحرى : لحقيق سا ؛ + بنا د ، ن ، هـ || (١٤) فيه : ساقطة من سا ، م ، ن || أنه : لأنه د || كل : لك سا ، عا ، م ، ى .

إلى أن نجعل لهـا وجوداً فى الأعيان . وبالجملة لا يحوجنا ذلك إلى أن نجعل لها وجوداً غير الذى فى الذهن . وهذا الذى فى الذهن فهو العلم نفسه ، وإنمـا بحثنا عن علمٍ مضاف إلى مضايف له ، والمضايف شىء ثان .

وأيضا فإنّ فى المعلومات بحسب التصديق أشياء كثيرة من جملة المضافات لا وجود لها فى الأعيان إلا بإمكان ، والإمكان غير الوجود ، وذلك مثل قولنا : إذا أخرج عن شكل كذا خط منحن كذا فى جنب خط كذا ، لم يزل يتقارب الخطان ولا يلتقيان ؛ فإنّ هذا لا وجود له أيضا إلا فى الذهن .

وهذا المثال الذى أوردوه ، وهو حال المربّع المساوى للدائرة — الذى يجعلونه موجوداً وإن لم يعلم — فهو مثال أشدّ إشكالاً من الدعوى . فليت شعرنا أين وجوده ! فإنه إن كان له وجود فى الذهن فيجب أن يكون معلوماً ، وإن كان له فى الأعيان وجود حاصل ، فبأى دليل عرفوا ذلك ؟ ومن حدثهم به ؟ وإن عَنَوا أنه ممكن أن يوجد ، فذلك أمر بالقوة ، كما أن العـلم به أيضا ممكن أن يوجد . فنقول لمن قال هذا وسأله : إنه ليس يمكنك وانت منطقى أن تحقق هذه الأحوال كنه التحقيق ، وإنما كان غرضنا فيما أوردناه أن تعلم أنه يمكن أن يكون لذات أحد المتضايفين وجود لا ينفك من الاضافة إلى الآخر ، وليس الآخر بمكافىء له فى ذلك . فإن كان علم تصورى أو تصديق ليس مضايفا إلى شىء آخر ، فليس هو من جملة المضايفات التى نذكرها . فإذا لم يكن من جمـلة ما ذكرناه ، لم ينتقض به ما قلناه ، بل جعلنا مثالنا الذى نعتمده من الشىء الذى لا يكون علماً إلا وهو مضاف ، وذلك مثل علمنا بأن الفلك موجود متحركًا على الاستدارة . وهذا العلم

(١) نجعل : جعل م || لها : له سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || ذلك : ساقطة من عا || وجودا ... لها : ساقطة من ص ، ع ، ى || لها : له سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٢) فهو : هو سا ، ع ، ى || (٤) فى : من ص || (٥) بامكان : بالمكن د ، ن ، ه ، بالامكان سا || والإمكان : ولا مكان ه || (٥) قولنا : + أنه ه || عن : فى ع ، عا ، ه || (٨) المربع : التربع د || الذى : ساقطة من عا || (٩) شعرنا : شعرى د || فإنه إن : فإن د || (١٣) هذه : ساقطة من ى || كنه : لكنه م || التحقيق : التحقق ه || وإنما : وإن م || (١٤) أن : أنه ع || لذات أحد : لذوات واحد د || من : فى ه || (١٦) المضايفات : المتضايفات م || (١٧) من : هو ه || (١٨) متحركا : متحرك د ، ن .

هو فى الجملة التى ذكرناها ، والشرط الذى أشرنا إليه ؛ وإن كان لما أوردناه قبل مثالا يضايف فى الذهن أو خارج الذهن ، وكان مكافيه فى الوجود معاً ، فليس ذلك أيضا مما ينقض به ما قلناه . فإنا لم نقل : ولا شىء من المتضايفات تكافأ فى الوجود معاً ، بل قلنا : إن أكثرها كذلك . وأما أمر المربع والدائرة فليس يتغير بما زعم فيه غرضنا ، وذلك لأنه إن كان لهذا المربع إمكان وجود فلا يستحيل فرضه موجوداً ، وليس فرضه موجوداً يوجب أن يكون العلم به حاصلا . بل يجوز أن يكون هذا المربع موجوداً ونحن على جملتنا من الجهل به ؛ فبين أن جميع ما أورد من هذه الطعون لا يفسد الغرض الذى نؤمه . فما علينا من غير ذلك ، وما حاجتنا إلى أن نتكلف فى المنطق علماً غير المنطق ليس من شأن المنطق أن يحققه كنه التحقق .

ويجب أن تعلم أن المتضايفين من حيث يتضايفان بالفعل تضايفاً على التعادل فهما معاً ؛ إذ الشىء إنما تقال ما هيته بالقياس إلى شىء يكون معه . وأما إذا أخذ أحدهما بالفعل والآخر بالقوة ، فقد زال التعادل . لكن على هذا إشكال ، وهو أن لقائل أن يقول : إن المتقدم فى الزمان مقول بالقياس إلى المتأخر ، ولا بد من أن تكون بينهما إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما موجودان معاً .

وأيضاً فإنا نعلم أن القيامة ستكون ، والقيامة معدومة غير موجودة ، والعلم بها موجود ، ولا بد أن تقع بينهما إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما معاً ، فنقول : أما الشك المورد من جهة المتقدم والمتأخر فإنه يحل بأن نقول : إن هذا المعنى يعتبر من وجهين : أحدهما بحسب الذهن مطلقاً ، والآخر بحسب الوجود مستنداً إلى الذهن . أما بحسب الذهن فأن يحضر الذهن الزمانين معاً فى الوهم ، فيجد أحدهما متقدماً والآخر

---

(١) فى : على عا ، ه || ذكرناها : ذكرناه عا || (٢) يضايف : د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى ؛ مضايفا : ه || فى الذهن : للذهن سا || مكافيه : بكافيه س ، ع ، عا ، ه || (٣) فإنا : فإذا ع ؛ وإذا عا || ولا : فلا سا || (٤) زعم فيه : زعمت عا || (٦) ونحن : أو نحن ع || جملتنا : غاية ع || (٧) فبين : فيتبين م ، ن || الطعون : الطعن عا || (٨) علينا : علمنا س || (٩) التحقق : التحقيق د ، س ، سا ، م ، ن || (١٠) المتضايفين : المتضايفات عا || حيث : حيثما د ، ن || على : ساقطة من عا ، ه || (١٢) أن : ساقطة من سا || (١٤) موجودان : موجودين د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٦) ولا بد : فلا بد س || (١٦) أما : إنما م || (١٧) بأن : أن عا .

متأخرا ، فيكون قد حصلا جميعاً فى الذهن ؛ أو يكون أحد الزمانين كيوم من الأيام حاضراً فى الوجود والذهن ، فيضيف الذهن إليه زماناً يعقله مستقبلاً ، فيحكم حينئذ بينهما بتقدم ، لأنه قد أحضرهما معاً .

وأما الوجه الآخر فهو أن الزمان المتقدم إذا كان موجوداً ، فوجود من الآخر أنه ليس هو ، وممكن أن يوجد إمكاناً يؤدى إلى وجوب ، وهذا كونه متأخراً . وهذا الوصف للزمان الثانى موجود فى الذهن عند وجود الزمان المتقدم . وإذا وجد المتأخر فإنّه موجود فى الذهن حينئذٍ أن الزمان الثانى ليس موجوداً ، ونسبته إلى الذهن نسبة شىء كان موجوداً فَفُقِدَ . وهذا أيضا أمر موجود مع وجود الزمان المتأخر. فأما نسبة المتأخر إلى المتقدم على وجهٍ آخر غير ما ذكرناه فلا وجود له فى الأمور ، لكن فى الذهن فقط ، فإنّ كل زمان وجد فلا يكون — من حيث هو موجود — لا متقدماً ولا متأخراً ، ولا مضافاً إلى شىء من الأزمنة ، وإلا لكان مضافاً إلى أشياء بلا نهاية فى وقت واحد، وكانت هناك إضافات لا نهاية لها موجودة بالفعل ؛ بل هو فى نفسه بحيث إذا عقل وعقل الآخر حكم العقل عليه بأنه متأخر عن أمر موجود فى الذهن .

وأما العلم بالقيامة ، فإنه إنما هو فى حكمٍ سيكون ، فإن العلم بها أنها ستكون علم بحال من أحوالها موجود فى الذهن مع وجود العلم بأنها هى ستكون لا عندما تكون ، بل قبل ذلك عند ما هى معدومة فى الأعيان موجودة فى النفس . وأما تصور ماهية القيامة مجردة فإنّه غير مضاف إلى شىء فى الوجود من حيث هو تصور .

واعلم أن جميع أمثال هذه إضافات إنما تتقرر فى الوهم ، والمتضايفات فيها أيضا إنما تكون متضايفات فى الوهم . والبيان المستقصى لهذا إنما هو فى العلوم الحقيقية؛ لكن قوماً من المتكلفين أجابوا فى شبهة تكافؤ العلم والمعلوم فقالوا : إن الذى قيل من أن المعلوم قد توجد ذاته والعلم به لا يكون، قولٌ غير حق؛ فإنّ ههنا علما موجودا بكل شىء وجودا

---

(٤) فوجود : فهو موجود ع || (٦) الثانى : ساقطة من عا || (٨) ففقد : فقد م || وجود : وجود عا || (٨ — ٩) المتأخر إلى المتقدم : المتقدم إلى المتأخر س || (١٠) فإن : بأن د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٤) فإنه إنما هو فى حكم سيكون : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٥) بأنها هى : فإنه إنما هو فى حكم || (١٦) فى الأعيان ... النفس : ساقطة من عا || القيامة : ساقطة من ع || (١٧) فإنه : فإنها س (١٩) لهذا : بهذا د || (٢١) غير : ساقطة من ه .

لا يتأخر عن الأشياء، وهو علم البارى والملائكة ؛ ولم يعلموا أن هذا وإن كان حقاً، فليس جواب المتشكك، فإن المتشكك ليس يقول: إنه ولا شيء من المتضايفات لايكون معاً ، ولاأيضاً يقول: إنه ولا شيء من العلم والمعلوم يكون معاً ؛ ولا يحتاج إلى ذلك، فإن دعواه أنه ليس كل متضايفين يكونان معاً . وهذه الدعوى تصح بمثالٍ واحدٍ يورده المتشكك فى علمٍ واحد فيقول: إن علمى بوجود العالم لايصح أن يكون علماً وذاتاً؟ ؛ والعالم غير موجود الذات ، ثم العالم قد يكون موجوداً فى ذاته ، وليس علمى به بموجود؛ وكذلك إن لم يعتبر شرط الذات ؛ فإذا كان علمه بالعالم على هذه الصفة، ولم يكن علم البته غير هذا العلم الواحد إلا وهو موجود والعالم دائماً معاً ، لا العلم الذى أشار إليه فقط بل جميع العلوم، فكان العالم قد يكون موجوداً وعلم ما من العلوم بوجوده ليس بموجودٍ ، فالشبهة تكون قائمةً ؛ فإنّ الشبهة لم ترِد بسبب أن المعلوم قد يكون موجوداً ولاعلم ألبته؛ بل هى شبهة أخرى، وينبغى أن يرتاد لها حل آخر، حاقله أن يقال : إن العالم حينئذ لا يكون مضافاً إلى هذا العلم إذ لا يكون معلوما له .

[الفصل الخامس]

فصل فى تحقيق المضاف

الذى هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له الإضافة أو لازم وخواص المضاف الذى هو المقولة

اعلم أنا إلى هذا الوقت إنما أخبرنا عن مضافات يطابقها الحد المذكور، فبعضها كانت ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، و بعضها كانت قد تصير كذلك بنحو من النسبة يلحقها. فلننظر هل الرسم المذكور هو رسم المقولة ، أو رسم معنى يصلح أن يقال إنه مضاف ، وليس هو نفس المقولة أو نوعاً من المقولة ، فنقول :

---

(٢) ولا : لا عا ، ه || (٤) وهذه : وهذا عا || (٦) بموجود : موجودا س || (٨) فكان : وكان د، سا، ع، عا، م، ن، ه، ى || (٩) فالشبهة : فإن الشبهة د || (١٠) لم : ما س || ترد : ترل سا || (١٤) تحقيق : ساقطة من د || (١٧) اعلم : واعلم سا || إنما : أنا س || يطابقها : طابقها د، سا، عا، م، ن، ه، ى || (١٩) أو رسم : أم رسم س، ع || (٢٠) هو : هى ع || أو نوعا : ولا نوعا ه .

إنا نعلم أن المقولاتِ متباينة، وأنه لا يصلح أن تحمل مقولتان معاً على شيء واحد حمل الجلس حتى يكون الشيء الواحد يدخل من جهة ماهيته فى مقولتين ، و إن كان قد يدخل الشيء فى مقولة بذاته ، وفى الآخر على سبيل العرض . وقد فرغنا فيما سلف عن هذا . ثم إن هذا الحدّ لا يمنع العقل مطابقته أموراً تدخل فى مقولات أخرى ، فإن الرأس قد يحتاج أن يكون بذاته جوهراً حتى يكون رأساً ، كما يحتاج إلى أن يكون مقولة الماهية بالقياس إلى غيره حتى يكون رأساً ؛ فكلا الأمرين مقوِّم له من حيث هو رأس ، ليس أحدهما بالذات والآخر بالعرض . والرأس إنما يكون كذلك إذا أخذ رأساً على الإطلاق وكان على اعتبار الجواهر الثانية . وأما إذا أخذ مخصصا على أنه هذا الرأس ، فإنه لا تقال ماهيته بالقياس إلى غيره حينئذ ؛ وذلك أنه بسبب أن ذاته قد تحس وتتخيل من غير أن يعلم الشيء الذى هو رأسه من حيث هو هذا الرأس ، والذى هو رأسه من حيث هو هذا الرأس فإنه هو هذا الإنسان . وأما إذا دل على أنه رأس لشيء جملةً ، فليس ذلك له من حيث هو هذا الرأس، بل من حيث هو رأس على الإطلاق . وكذلك لا يقال إن هذا الرأس رأس ما بالقياس إلى شيء ؛ بل إنه رأس على الإطلاق بالقياس إلى شيء . ويمكننا أن نقول : إن الرأس إنما هو رأس بالقياس إلى ذى الرأس ؛ ولا يمكننا أن نقول : إن هذه اليد إنما هى هذه اليد بالقياس إلى سقراط ، أو هذا الذى هو ذو رأس ، حتى لو رأيت هذه اليد منكشفة غير مستورة تمثّل فى ذهنك ضرورةً بإزائه ما هو بالقياس إليه وهو سقراط ، أو هذا ذو الرأس ، كما تمثل هنالك ذو الرأس .

وأيضاً فإن بعض الأمور التى ذكرت قد كانت فى ذواتها من مقولة الكيفية أيضاً ، مثل الملكة ؛ فإنها كيفية ، وقد قيلت بالقياس إلى غيرها بنحوٍ من أنحاء النسبة . وكذلك أمور أخرى من مقولات أخرى . فالرسم الأول لا يمنع من أن تكون ههنا أمور هى من

(١) يصلح : يصح تا ، ه || (٢) يدخل : مدخل || من : فى د ، س ، سا ، ن || (٣) الآخر : الأخرى د ، س ، سا || (٤) قد : ساقطة من عا ، ه (٨) ماهيته : ماهية د ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || (٩) أنه : ساقطة من س ، ع ، عا || (١٠) حيث : ساقطة من س || الرأس ... فإنه هو هذا : ساقطة من د || (١١) رأس : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، عا || (١٢) بل : بلى ع ، عا ؛ بلام || وكذلك : ولذلك د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٢) شيء ... إلى : ساقطة من ع (١٣) هى : + غيره || أو هذا : وهذا د ، تم ، ن ، ه || (١٥) ذو رأس : ذو يه س ، سا ، ع || ذو : الذو عا || الرأس : اليد ع ، ه || (١٦) تمثل : مثل ع || (١٨) قد : ساقطة من سا || (١٩) من : ساقطة من د .

باب الجوهر وغيره داخلة فى المضاف . فليس هذا الحد إذن حد المقولة و إلا لاشترك فى حد واحد أمور من مقولات شتى و إن لم يكن حداً لها ، بل إنما هو حد بحسب اسمٍ معنىً يعمها مقوِّمٍ لماهيتها ومقال عليها . فإنه لا يجوز أن تكون الأمور التى جنسها الجوهر جنسها شيئاً غير الجوهر .

فيجب إذن أن نتأمل هذا الحد ، ونتدارك خللاً إن وقع فيه . والتدارك المشهور لهذا هو أن الأمور التى من المضاف هى التى الوجود لها هو أنها مضافة ؛ وهذا تدارك صحيح ، لكن بعض الناس يظن أن هذا بعينه هو الحد الأول ، وستعلم أنه ليس هو الأول عن قريب . ولو كان هو الأول ، لكان بالأول غنى عنه ، وخصوصاً والأول يدل على المعنى الذى يدل عليه دلالة واضحة لا يدل عليها هذا الثانى، إن دل دلالةً بذلك الوضوح . وظن بعضهم أن فيه بيان الدور : وهو أنه أخذ المضاف جزء حدٍ لنفسه

والمشتغلون بهذا الشأن قد اجتهدوا فى حل هذا الشك ، وقد قارب بعضهم الحل ، إلا أنه قد ذهب عنه ذهاباً يسيراً . ولكنا نقول : إن من الأشياء ما يكون جنسه أشهر عند الجمهور ، فيكون الاسم بحسب الوضع الأول موضوعاً لجنسه، أو لما هو عنده كالجنس . ثم إن الخواص يحدون معنى نوعياً تحته ، أو ما هو كالنوعى تحته ، فينقلون اسم الجنس إليه لملاءمة توجبه ، وقد تجد مثل هذا كثيرا ، أعنى أنك تجد أموراً نقل إليها أسماء حُرِّفت عن دلالة الوضع الأول ، بل تجد لنفس ما أومأنا إليه من جريان العادة بنقل الاسم عن الجنس إلى النوع أمثلة كثيرة ، من جملتها أن الجمهور قد كانوا يرون أن كل شىء توهم فهو إما غير ممتنع ، وجعلوا اسم الممكن مرادفاً أو كالمرادف لقولهم : غير الممتنع فقالوا : إن كل موجود إما ممتنع و إما ممكن ؛ ولما فصل الخواص حال ما ليس بممتنع الوجود وجدوا بعضه واجب ، وبعضه غير واجب الوجود ، وكلاهما يشتركان فى أنه

(١) فليس : وليس ع || (١) لاشتراك : لاشتراك سا || (٤) شيئا : شىء ب ، د ، ع ، سا ، م ، ن ، ه ، ى ، من سا || (٥) والتدارك : التدارك سا || (٦) هو : هى عا || (٧) لكن : ولكن سا || يظن : ساقطة من د || (٨ — ٩) على المعنى الذى يدل : ساقطة من سا ، م ، ى || (١٠) وظن بعضهم : وبعضهم ظن ه || (١١) والمشتغلون : المشتغلون د || (١٢) ذهابا يسيرا : ساقطة من عا || (١٣) أو لما ، والما ع || (١٤) تحته : ساقطة من س || ما : معنى ه || كالنوعى : كالنوع عا (١٦) عن : من سا ، م ، ى || (١٧) عن الجنس إلى : غير الجنس فى م || (١٨) توهم : موهم د ، م ، ى ؛ يتوهم ع ، عا ، ه ؛ متوهم سا || وجعلوا : وجعلنا م || اسم : الاسم ع || (١٩) فصل : تأمل ع || بممتنع : يمتنع م .

ممكن بهذا المعنى ، أى بمعنى غير الممتنع . ثم وجدوا فى الأمور ما ليس بواجب الوجود ولا ممتنعه ، ولا يمتنع وجوده ولا عدمه ، فيمكن وجوده وعدمه ، فخصّوه باسم الممكن من حيث هو غير ضرورى ، وأخرجوا الواجب عن دلالة هذا الوضع الثانى ، ونقلوا اسم ما هو كالجنس إلى ما هو كالنوع .

وكذلك أيضاً الحال فى المضاف ، فإن اسم المضاف كان مقولاً فى الوضع الأول عند الفلاسفة على المعنى المذكور ، وهو أنه ما تقال ماهيته على الصفة المذكورة من غير اعتبار أن له وجودا غير ذلك ، أو ليس له وجود غير ذلك ، حتى كان الشىء إذا كان من الجوهر أو من الكيفية ثم لحقته نسبة ، واعتبر من جهة نسبته ، فكان من حيث هو كذلك مقول الماهية بالقياس إلى غيره ، فكان من المضاف وله ماهية مخصوصة ليست تقال بالقياس ، وكان إذا كان الشىء كالأبوة والبنوة فكانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره وإن لم يكن له وجود آخر وماهية أخرى كان أيضاً من المضاف ، فكان المضاف يقع على المعنيين جميعًا وقوعًا بحده ، وإن لم يكن لهما جميعاً جنسا . فليس كل ما يحمل بالمعنى على مقولتين أو على شيئين من مقولتين ، أو شيئين من مقولة واحدة فهو جنس للمقولتين ، فإنك قد عرفت هذا وتحققته . وإذا كان لك فمعنى المضاف المأخوذ فى الحد هو هذا المعنى العام ، ومعنى المضاف المحدود هو هذا المعنى الخاص ؛ فكما أن الحاد إذا حد الممكن الحقيقى فقال : إن الممكن الحقيقى هو الذى يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون ، لا يكون قوله مدخولا ، من جهة أنه أخذ الشىء فى بيان نفسه ، لأنه لم يرد بالممكن المأخوذ فى الحد إلا المعنى الجنسى الذى هو بمعنى غير ممتنع . فلذلك إذا قال : إن المضاف الحقيقى الذى يحده على أنه أحد العشرة هو الذى ماهيته ووجوده أنه مضاف ، وعنى أنه الذى وجوده وماهيته هو أنه مقول الماهية بالقياس ،

---

(١) بهذا : لهذا د || بمعنى : معنى د ، سا ، ن ، ه ؛ بعنى م || وجدوا : وحدا د || فى : من عا || (٢) ولا : أو مالا ع ؛ فلا ه || يمتنع : يمنع م || فخصوه : وخصوه سا || (٥) فى المضاف : ساقطة من م ؛ فى الحال المضاف د || (٨) ثم : ساقطة من د || واعتبر : فاعتبر د ، سا ، ع عا ، م || مقول : مقولة م || (١٠) وكان : كان عا ؛ فكان م || إذا : وذا عا || الشىء : + أيضا ع ، عا ، ن ، ه || كالأبوة والبنوة : كالابن والبنوة ن ؛ كالبنوة والابن ه || (١١) جميعا : ساقطة من س (١٢) مقولتين : مقولين م || على : ساقطة من م || (١٣) وتحققته : وتحقيقه ع || (١٥) إذا حد : ساقطة من سا || (١٦) لا يكون : ساقطة من د ، س ، عا || (١٧) الذى : ساقطة من س || (١٨) إذا : إذ د ، ه || المضاف : الممنوع || يحده : حده ه || (١٩) وعنى : وعن م .

وليس له وجود غيره ، لم يكن أخذ المحدود فى حده أو المرسوم فى رسمه ، فيكون هـذا من جملة المخصصات التى إنما تخصص بإلحاق شرط التجربة بطبيعة عامها ؛ فإنه إذا كانت طبيعة الجنس من حيث هى طبيعة الجنس صالحة لأن يلحق بها معنى وأن لا يلحق ، وليس يجب لها أحدهما ، وكانت إذا ألحق بها شرط وجود ذلك المعنى تخصصت ، فإنها إذا ألحق بها شرط عدم ذلك المعنى تخصصت .

ولست أعنى بالجنس ههنا وبالنوع الجنس والنوع الحقيقين، بل الخاص والعام. فإذا كان حد المضاف الذى هو المقولة هو هذا الحد ، فالرأس لا يكون مضافًا بالمعنى الذى للمقولة ، إذ ليس يكون وجوده أنه مضاف فقط ، بل وجود آخر قد لحقه هذا المعنى . وكذلك العلم ، فإنّه صورة وكيفية متقررة فى النفس ، لكنها يلزمها إضافة مًا ، ولها وجود خاص من حيث هى صورة للنفس . وكذلك الضعف فإنه يكون صورة فى النفس عدداً أو كمّا وتعرض له نسبة .

ولكن لقائل أن يقول : إنكم قد منعتم أن يكون المشتق اسمه من الأعراض البسيطة مقولةً كالأبيض ، ومعناه شىء ذو بياض من غير زيادة ، ثم لاشك فى أنه يجب أن يكون المضاف . فالمعنى الأول يفهم منه أنه شىء ذو إضافة من غير تخصيص ، ولا شك على تلك الأصول أنه إذا كان هـذا المفهوم لم يمكن أن يكون مقولة أو نوعا من المقولة . ثم المضاف الذى يجعلونه مقولة فهو أيضا شىء ذو إضافة ، لأنه شىء مقول ماهيته بالقياس إلى غيره ؛ وإذا كان كذلك فقد شارك هذا المضاف الذى هو المقولة المضاف الذى ليس هو المقولة ، فلا يكون بينهما فرق .

وأما الشيئية فهو أمر لا ينفك عنه المضاف الذى هو المقولة ، ولا يمكن أن يسلب عنه ، فلا يمكنك أن تقول : إن الوجود الخاص ، الذى ليس به ما ليس بمقولة مضافًا ،

---

(٢) تخصص : تحاق بخصيص د || عامها : عامة ع || (٣) من حيث ... الجنس : ساقطة من ع || (٤) وليس : ليس هـ || (٥) فإنها : فإنه س ؛ + كذلك هـ || (٦) الجنس والنوع : النوع والجنس س || ؛ فإذا : وإذا سا || (١٠) النفس : النفس د ، س ، سا ، عا ، م ، ى ؛ فى النفس ن || صورة فى النفس : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ف ، هـ ، ى || (١٢) لقائل أن يقول : لسائل أن يسأل ويقول عا ، م || (١٤) فالمعنى : بالمعنى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى || (١٥) يكون مقولة : يكون له مقولة بخ ، د ، سا ، م ، ن هـ ، ى || (١٦) المضاف : للمضاف م || (١٩) ولا : فلا سا ، ى || (٢٠) فلا : ولا ع ، هـ ، ى || الوجود : وجوده عا .

هو أنه شيء ؛ فإن الشيء لا ينفك عنه أيضا ما لا يجعل له وجودًا خاصًّا غير كونه مضافًا، بل الوجود الخاص إنما نعني به وجودًا أخص من الشيئية، ووجودًا من جملة أنحاء الوجود التي تخص الأشياء دون الأمر المشترك لجميع المقولات . فنقول في جواب ذلك إنه ولا سواء، فإن الشيئية المحمولة على المضاف الحقيقي هي الشيئية التي تخصيصها الوجود الذي للمضاف من حيث هو مضاف، وأما الشيئية المحمولة على المعنى الآخر فإن تخصيصها وجود آخر، فإن الشيء ذا الإضافة إذا خصصت شيئيته صار به جوهرًا أو كيفًا أو شيئًا آخر. وأما شيئية الإضافة فهي الإضافة ، فشيئية ذي الإضافة تقتضي لذلك الشيء حقيقةً غير التي هو بها مضاف ؛ ولا كذلك شيئية الإضافة .

وإذا قلنا : إن المضاف الذي من المقولة هو الشيء الذي ليس له وجود إلا الوجود الذي هو به مضاف ، فلسنا نعني به الوجود العام ، بل نحوًا من الوجود مخصصًا للعام ليس هو التخصيص بكونه إضافةً فقط ، قد يتخصص تخصيصًا في أنه إضافة. والأبيض أيضا ليس تخصصه عن الشيئية أن تخصيص شيئيته بأنه شيء ذو بياض فقط ، بل شيء له نسبة خاصية إلى البياض ، لا تتم شيئيته بالفعل إلا أن يلحقه أن يكون في نفسه جوهرًا جسمانيا ، فيكون الفرق أن أحدهما شيء يتقوّم بأنه مقول الماهية بالقياس، وأنه مخصص من قبيل ذلك ، ولا يتخصص بغيره وهو المقولة . والآخر أن شيئيته تتقوّم بوجود خاص وحقيقة خاصية تلحقها الإضافة ، وليس من قبيل الإضافة ؛ وهذا هو الذي ليس بمقولة. ولأجل هذا الفرق ما كان أحدهما مقولةً ، ولم يكن الآخر مقولةً ، ولا جاريًا مجراها إلا بمجرد أنه شيء له إضافة . فقد انحل هذا الشك فإذا كان المضاف لا وجود له إلا أنه مضاف ، فيلزم أن يكون إذا حُصِّل أحد طرفيه تحصيلاً كان الآخر محصَّلا بسببه ، حتى

---

(١) هو : وهو سا || (٤) ولا : لا د ، ن || المضاف : المعنى ع || تخصيصها : تخصصها س ، م ، ن ، ه || (٦) ذا : ذو ع ، عا || صار : صارت عا || كيفا : كيفيا م || (٧) لذلك : كذلك م || الشيء : ساقطة من م ، ن ، ه || (٩) المضاف : ساقطة من م || الذي : + هو ه || هو : وهو عا || (١٠) للعام : للعلم م || (١١) قد : ساقطة من عا ، سا ، م || إضافة : + التخصيص بكونه إضافة عا || (١٢) تخصصه : يخصه عا || عن : من م || (١٣) بالفعل : ساقطة من د ، م || (١٥) يتخصص : تخصص م || (١٦) خاصية : خاصة سا || (١٨) فإذا : وإذا ع ، ن ، ه || أنه : بأنه د ، س ، ن ى || (١٩) فيلزم : فليلزم سا ، م .

إذا قلت : ضعفه مطلقاً من غير تحصيل تمثل لك بإزائه نصف من غير تحصيل ، وإذا قلت : ضعف هو أربعة ، تمثل لك بإزائه نصف هو اثنان .

وقولنا : "تحصيل المضاف" لفظ نفهم منه معاني. ويجب أن نقدم قبل بيان ذلك مقدمةً فنقول: إن المضاف ليس له وجود مفرد، بل وجوده أن يكون أمراً لاحقاً للأشياء وتخصّصه بتخصيص هـذا اللحوق . والتخصيص بهذا اللحوق يفهم على وجهين : أحدهما أن يؤخذ الملحوق والإضافة معاً ، فذلك من مقولة ومقولة، ليس المقولة، بل هو مركب من مقولة ومقولة ؛ والآخر أن تؤخذ الإضافة مقروناً بها النحو من ذلك اللحوق الخاص المعقل ، ويؤخذان جميعاً كعارض واحد للملحوق ، وهذا هو تنويع الإضافة وتحصـيله ، فإنّ المشابهة مثلاً موافقة ما في الكيفية، والموافقة في الكيفية غير الكيف الموافق، فالكيف الموافق ليس هو إضافةً ، بل هو شيء ذو إضافة .

وأما الموافقة منسوبة إلى الكيفية فهي نوع من المضاف، مثل المساواة التي هي موافقة في الكمية ، والمماثلة التي هي موافقة في النوع . فإذا كان التحصيل في المضاف إنما يمكن حيث يكون المضاف أولاً غير محصّل فتكون إضافة مأخوذة بمعنى أعم ، إذ لا بد من أمر تفرض له أو إليه الإضافة ، ثم إذا تحصل فإنمـا يتحصل لا محالة بتحصيل ذلك المعنى . ولو كان المعنى بحالة لكانت الإضافة بحالها. وإذا كان المضاف قد تحصل فليس تحصيله بإزاء الأمر الذي كان أولا ، وهو كما كان أولا ؛ ومثال ذلك أنا إذا أخذنا أولاً ضعفا عدديا على الإطلاق ، فهو بإزاء النصف العددي على الإطلاق ، فإذا حصّل العدد الذي هو الضعف حتى صارت الضعفية محصلةً فلا يثبت الجانب الآخر على حاله ، فإنّ إطلاق

---

(١) نصف : ضعف س ، ع ، عا ، ن || وإذا : فإذا م || (٢) ضعف : + مطلقا من غير تحصيل د || هو : + أربعة د || (٤) مفرد : متفرد د ، منفرد م || يكون : ساقطة من د || (٥) بتخصيص : بتخصص د || (٦) الملحوق : اللحوق سا ، هـ من مقولة ومقولة : ساقطة من ع ، عا (٨) المعقل : بالعقل ع || كعارض : بعارض سا || (٩) نحو : على س || فالكيف والكيف هـ || (١٠) هو : ساقطة من د ، هـ || شيء : شيئا هـ || (١١) فهي : هو ب ، د ، س ، سا ، هـ || (١٢) يمكن : يكون د || (١٣) المضاف : المضايف د ، ن || بمعنى : لمعنى م || أمر : معنى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى || (١٤) تفرض : يعرض هـ || (١٤) يتحصل : تحصل د المعنى : ساقطة من د || (١٥) لكانت : لكان ن || وإذا : إذا سا || تحصيله : تحصله م ، هـ || (١٦) بإزاء : بأن هـ || وهو كما كان أولا : ساقطة من د || ومثال : مثال ن || (١٧) عدديا : عددا م .

ذلك الجانب ، أعنى النصفية كان إنما يكون بإزاء إطلاق هذا الجانب أعنى الضعفية ؛ غير محصّل . فإذْ قد تحصل فبيِّن من ذلك أن الآخر قد تحصل ؛ فإنّه إذا تحصل الشىء الذى هو الضعف تحصل لا محالة الشىء الذى هذا ضعفه ، إذ ليس يجوز أن يكون كل شىء ضعفا لكل شىء من حيث هو ضعف محصل ، فأى المضافين عرِف بالتحصيل عرِف الآخر به ، فإن كان التحصيل لم يطرأ عليه من حيث تحصل بها الإضافة بل من حيث يتحصل الموضوع وتركت الإضافة بحالها ، فإن المضاف المقابل لا يتحصل ؛ وذلك لأن طبيعة الإضافة لم تحصل بل موضوعها . وليس إذا كانت الإضافة لا تحصل إلا بموضوعها يجب أن يكون كلما تحصل موضوعها تحصلت الإضافة ؛ ومثال هذا أنه إذا كانت الرأسية إضافةً عارضة لعضو ما ، وكان قياسه إلى ذى الرأس فيحصّل هذا العضو من حيث هو جوهر ؛ وكان هـذا الرأس قد دخل التخصيص جوهره ولم يدخل التخصيص إضافته ؛ لم يلزم أن يكون إذا عرِف هذا الرأس من حيث هو هذا الجوهر محصلا ، أن يعرف من ذلك أنه رأس ، لأن الرأسية تركت بحالها ، ولم تحصل من حيث العقل بل من حيث الحس ؛ فلم يلزم أن يكون للعقل سبيل إلى تحصيل الثانى ؛ إذ لم يتحصّل له الأول ؛ والحس لا سبيل له إلى إدراك ثان غير حاضر عند الحس بسبب أول حاضر عند الحس . فلو اجتهد حتى يحصل للعقل تخصيص هذا الجوهر ، وجب أن يخصص له بعوارضه ، ومن عوارضه كونه من بدن زيد ، فحينئذ يتحصّل للعقل ذو الرأس . فهذا حكم ما فيه موضوع وإضافة .

فأما إذا كان المضاف نفس الإضافة ، فلا يتحصل أحد الطرفين إلا بتحصيل الآخر ، لأنه لا وجود لأحد الطرفين غير المضاف ، فيحصل من هـذا أن كل شىء من باب المضاف إذا تحصّل نحواً من التحصيل لا يلزم أن يتحصل مقابله فإن الإضافة لاحقة له ؛

---

(١) أعنى : + كون عا || (٢) محصل ، محصلة د ، سا ، م ، ى || فإذ : وإذ سا ، ز ؛ وإذا م || قد : ساقطة من م || (٣) تحصل : يتحصل م ، ى || (٤) المضافين : المتضافين م || (٥) فإن : فلو د || (٦) وتركت : وترك د || (٨) تحصل : تتحصل د ، سا ، عا ، ن ، م || (٩) إضافة : ساقطة من د ، م || قياسه : + بها بخ ، ه || وكان : فكان م || (١١) إضافته : إضافة د (١٣) سبيل : ساقطة من س || إذ : إذا سا || (١٤) سبيل : قبيل بخ || له : ساقطة من ه (١٩) غير : + الوجود د ، ن || شىء : معنى ع ، ه ؛ ما هى عا (٢٠) نحوا : نوعان || يتحصل : التحصل س .

وله وجود خاص . وليس يلزم من هذا أن يكون كل ما تلحقه إضافة وله وجود خاص، فإنه لا يحصل بتحصل مقابله ، بل قد يحصل إذا كان التحصيل عقلياً .

وأما الإضافة نفسها فإنها تحصل فى العقل مع تحصيل موضوعها . فمن تحصيل الإضافة بتحصيل موضوعها ما ينوِّعها ، ومنه ما لا ينوعها بل يضيِّفها أو يشخصها ، فإن جعل حدها آخر نوَّعها ، وإن حفظ حدَّها وألحق به عارضا غريبا لو لم يكن ذلك لم يبعد أن يحفظ تلك الطبيعة من الإضافة ، لم ينوعه بل ربما ضيَّفه ، كأبوة الرجل العادل ، وأبوةِ الرجلِ الجائر ، فإنهما يختلفان فى أحوالٍ ولكن خارجةٍ عن الماهية ؛ فإن الرجل العادل لو توهمته غير عادلٍ ، لم يزل بذلك المعنى الذى هو الأبوَّة .

فأما المساواة فإنك إن توهمت بدل الكمية فيها كيفيةً : لم تكن تجد المساواة وجوداً ، ولم تبق الإضافة بعينها موجودة .

وأما الشخصية فكأبوة هذا وأبوة ذلك ، بل كالجوار الذى لكل واحد من الجارين؛ فيجب أن تعلم أن ما يقولونه من حال الإضافة فى أمثال هذه : أنها علاقة واحدة بالعدد موجودة لهما جميعا ، هو قول ولا معنى له ، بل كل واحدٍ منهما موصوف بإضافةٍ إلى الآخر ليست هى بالعدد إضافة الآخر إليه ، بل ربما كان نوعهما واحداً بجوار هذا لذلك ، وجوار ذلك لهذا ؛ وربما كانا متخالفين بالنوع كالأبوة والبنوة ؛ وكذلك المماسة : فإن كل واحد من الشيئين يوصف بأنه مماس لذاك الآخر ففيه مماسة لذلك ، نسبة تلك المماسة إليه نفسه هى أنها فيه ، وإلى الآخر أنها له ، وأنها بالقياس إليه ولأجله

---

(١) من : ساقطة من د || خاص : + وليس يلزم سا || (٢) يحصل : الا بتحصيل سا ؛ ساقطة من م؛ بتحصيل ن || (٤) بتحصيل : ساقطة من عا || (٥) حفظ : + بتحصيل عا || (٥) يكن : + به عا || (٨) توهمته : توهمت عا || (٩) تجد : تجد م || وجودا : موجودة بخ ؛ وجود د ، ن ، ه || (١٢) أنها : وأنها ه || (١٣) ولا : لا سا ، عا || منهما : منهاد || (١٥) متخالفين : مخالفين سا || (١٦) لذاك : كذلك د ، ن ؛ لذلك م || (١٧) أنها : أنه عا || وأنها : وأنه د ، سا ، م ، ن ، ه ، ى ؛ وإنه عا .

كذلك . والآخر أيضاً مماس للأول بمماسة فيه للأول ، فلسبة تلك المماسة التي الآخر هو بها مماس إلى الآخر نسبة بأنها فيه ، وإلى الأول نسبة بأنها له لا بأنها فيه وأنه لا يماس أحدهما الآخر بمماسة تكون في ذلك الآخر ، بل بمماسة تكون فيه نفسه لذلك الآخر ، لكنهما من حيث المماسة بل من حيث الملاقة يتفقان اتفاق الشخصيات في الأمور العامة . وهذا فليكن كافياً في بيان أمر المضاف .

---

(١) كذلك والآخر : وكذلك الآخرعا || للأول : الأول م الآخر : فلا خرعا || (٢) هو : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ى || الأول : الآخرعا || لا بأنها فيه وأنه : بل بأنه له فإنه ما (٣) لذلك : كذلك س ، سا || (٥) وهذا فليكن : فليكن هذا هـ ||

المضاف : + تمت المقالة الرابعة من الفن الثانى من الجملة الأولى فى المنطق ولواهب العقل الحمد بلا نهاية . وههنا آخر الدفتر الأول من هذا الكتاب هـ ؛

تم الجزء الأول من الجزء الأول من الشفاء والحمد لله رب العالمين وصلاته على نبيه محمد وآله أجمعين ى .

المقالة الخامسة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة الخامسة

من الفن الثانى من الجملة الأولى فى المنطق فى الكيفية

[الفصل الأول]

فصل (١)

فى تعريف الكيفية وأقسامها الأول

وأما الكيفية فقد جرت العادة بأن تعرَّف نحوين من التعريف : أحدهما أن يقال : إن الكيفيةِ ما به يقال على الأشخاص إنها كيف هى ، والآخر أن يقال : إن الكيفية ما به يقال للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهةٍ .

فلننظر فى حال هذين التعريفين أنهما هل يفيداننا معنى متصوراً ، فنقول : أما إذا كان هذا التعريف على سبيل الإحالة على المتعارف وما تجرى عادة الناس بالسؤالِ عنه بلفظةِ كيف ، والجواب به إذا سئِل بكيف ، فأمرٌ غير محصَّلٍ فى مقولةٍ واحدةٍ ؛ وذلك لأن الجمهور قد يسألون : كيف زيد ؟ ويتوقعون أن يجاب بأنه قائم أو قاعد ؛ فيكون الجواب عن الواقع فى مقولة الوضع . ويسأل أيضاً فيقال : كيف رأيت عبد الله؟ فيحسن فى التعارف أن يجاب فيقال : رأيته ماشياً أو غادياً ؛ أو رأيته يحمر أو يصفر ، أو غير ذلك ، ولا يتحاشون فى بلاد العرب والعجم أيضاً أن يقولوا : رأيته فى مكانٍ طيِّبٍ ؛ أو فوق سريرٍ ، وأمثال هـــذا ، حتى تكون هذه الأحوال عندهم كيفياتِ أحوالِ الناس .

---

(٢) من الجملة الأولى فى المنطق : ساقطة من د ، م ، ن ، ى ؛ + وهى ستة فصـــول ه || فى الكيفية : ساقطة من ه [وجاء هنا فى ه بيان بعناوين الفصول الستة لهذه المقالة] || (٥) أقسامها : أقسام د || الأول : الأولى د ، م ، ن || (٦) وأما : أما ع ، ى || الكيفية : الكيف ع || (٧) الكيفية مابه : الكيفية مابها عا || (٨) وغير : أو غير س ، وأنها غير ع || (٩) يفيداننا : يفيدان ى || متصورا : مقصورا س || (١٠) المتعارف : التعارف م || تجرى : جرى ب ، م || (١١) بكيف : ساقطة من ع ، م ، كيف سا ، عا || (١٢) يتوقعون : يتعرفون ع || أن يجاب : بأن يجاب عا || بأنه : أنه عا || (١٣) عن الواقع : من الواقع م || ويسأل : ويسألون عا ، ه || (١٤) أو يصفر : ويصفر ، عا ، م ، ن || (١٥) ولا : لا ع .

فالتعارف ليس يقفنا من ذلك على شيء يصرف الذهن إلى تخيّل الكيفية الداخلة فى المقولة ؛ بل كما أنهم يقولون " حال " ، لا للذى يسمّى حالاً فى قاطيغورياس فقط ، بل لجميع الصفات ، وإن كانت كيات ، فلا يتحاشون أن يقولوا " كيفية " لغيرها ، فإن كان جميع ما يسمونه كيفيةً على هذا الوجه هو داخل فى هـــذه المقولة ، فالوضع داخل أيضاً فى هذه المقولة .

ثم لايبعد عندى أن يستقبل كلامى واحد من هؤلاء المبرخشين فيقول : أما الوضع ، فهو من حيث يصلح أن يكون جواباً عن سؤال كيف ، فهو كيفية ، ومن حيث هو حال لجوهر ذى أجزاء كذا ، فهو وضع . فإن قال ذلك ، لم نضايقه بأن نقول له : إن هـــذا لايمكن ، ولم نؤاخذه بماسلف ذكره ، ولكنّا نوجب عليه أن يجعل الوضع نوعاً من الكيفية فإن الجهة التى هو بهـــا وضع لانجعله بحيث لايصلح أن يكون جواباً عن سؤال : كيف الشيء ؟ بل تمدّه لذلك ، فلا يكون هذا كاعتبارين متباينين يصير بهما الشيء فى مقولتين ، بل كاعتبارين أحدهما يقال على الآخر ، وهو أعمّ منه . وإذا كان الأعمّ مقولةً ، فالأخص يدخل فيها ، فلا يكون الأخص مقولةً برأسه . فإن لم يلتفت فى هذا إلى التعارف العام ، بل أريد معنى وقع عليه اصطلاح خاصّ ، فبالحرىّ أن يكون الدال بهذا اللفظ على ما أراده يكون قد عرّفنا ما يريد به بالوضع الثانى . فلم يمكننى إلى هذا الوقت أن أفهم من هـــذا الرسم حقيقة هذه المقولة ؛ ولا يبعد أن يكون غيرى قد فهم ذلك ؛ أو يكون التأويل ما سنقوله بعد .

وكذلك الحـــال فى الشبيه وغير الشبيه ، فإنّ الشبيه يستعمل استعمالاً عامياً ، ويستعمل استعمالاً خاصياً .

---

(١) فالتعارف : والتعارف ى || يقفنا : يعفينا ن || (٢) حال : حالا ع || حالا : ساقطة من ى || (٤) هو داخل : وهو داخل سا || (٦) المبرخشين : المبرخسين د ، ن ؛ المنحيين سا ؛ المن حيثين م ؛ المزخرفين هـ [لعلها من مادة برخاش بالكسر من قولهم : وقعوا فى ترباش و برخاش أى اختلاط وصخب (التاج)] || (٨) لجوهر : الجوهر م ؛ بجوهر د || ذلك : ساقطة من د ، م ، ن || (٩) لا يمكن : لا يكون يمكن د || (١٠) هو : هى سا ، ع ، عا ، م || بها : به ن || تجعله : تجعل له م || (١١) لذلك : كذلك ع ؛ ولذلك م || فلا : ولا ع ، ى || بهما : بها عا || (١٣) فيها : فيه عا || برأسه : برأسها ى || يلتفت : يلتفتا م || (١٤) فبالحرى : فالحرى ع || (١٥) بالوضع : الوضع ن || فلم : ولم هـ (١٨) يستعمل : قد يستعمل سا .

فأما الاستعمال العامىّ فلا يختص بالمعنى الذى يراد فى هذه المقولة ؛ بل قد يقولون : إن قعود فلانٍ شبيه بقعود فلانٍ ؛ وإن احتراق النفط شبيه باحتراق دهن البلسان ؛ بل لايمتنعون عن القول بأن طول زيد شبيه بطول عمرو ؛ فلا أجد التعارف أيضاً يعمل فى أمر الشبيه إلا مايعمله فى أمر السؤال بكيف .

فإن قال قائل : إنه فى بعضها مستعار وفى بعضها حقيق ؛ فنسلم له أنهم إذا قالوا : شبيه فى الطول ، دروا أنهم يستعيرون ، لكنهم إذا قالوا : قعود شبيه بقعودٍ ، لم يذهبوا إلى أنهم يستعيرون شيئا ؛ وكذلك إذا قالوا : احتراق شبيه باحتراق ؛ بل قالوا ذلك وهم محقِّقون ، وليس يمكن أن يقال : ليس لكم ذلك ؛ بل إنما يكون هـــذا اللفظ مستعاراً فى شىء ، وحقيقياً فى شىء بحسب إرادتهم ؛ فإن اللفظ لايستحق شيئاً من ذلك فى نفسه ، بل إنما يكون ذلك له بحسب التعارف . والتعارف فى المستعار هو أن يقول القائل ذلك . وعند القائل أنه لفظ غيره استعير له لمشاكلة وتمثيل . فأما حيث لايكون عند القائل كذلك ، بل يكون قوله : إن احتراقاً شبيه باحتراق ، كقوله : إن حرارة شبيهة بحرارة ، فلا يكون لنا من هذا التعارف سبيل إلى معرفة مايدلّ عليه بهذا اللفظ دلالةً حقيقية : ومع هذا فإن من يدّعى فى لفظة ما اشتراكاً واستعارةً ، فعليه أن ينصّ على المعنى المقصود به فى الموضع الذى يستعمله ، وخصوصاً إذا كان ظاهر التلفظ بعيداً عن أن يميِّز للسامع معناه المقصود تميزه لو قال : عين الماء ، وعين الشمس ، وعين البصر .

---

(١) قد يقولون : يقولون ى || (٢) بقعود فلان : بقعود د || (٣) يمتنعون : يمتنون س || (٤) الشبيه : التشبيه م || يعمله : يعلمه م || بكيف : بالكيف عا ؛ فكيف ب || (٥) فنسلم : فلنسلم عا ، ه || (٦) دروا : دروب ؛ ودروا د ؛ ورراو ه || ، : فلم د ؛ ولم ب ، م || (٨) محققون : محقون عا || (٩) وحقيقيا فى شىء : ساقطة من ن || حقيقيا : حقيقة سا || (٩) شيئا من : ساقطة من عا || (١٠) له : ساقطة من س ، ع || والتعارف : ساقطة من م || هو : وهو سا ، ع ، عا ، م || (١١) استعيرله : استعير ع || فأما : وأما س || (١٢) إن حرارة شبيهة : حرارة شبيهة ى ؛ إن حرارة وشبيهة م || (١٣) بهذا : هــذا س || فى : + هذا سا || (١٥) اللفظ : اللفظ ن ؛ التلفظ م ؛ التخليط ه || بعيدا : بعيد س || (١٥) معناه : بمعناه عا || المقصود : + به ه || (١٦) البصر : المرض م .

ويجب أن نكون قد أعطينا معنى الشبيه حين نخاطب باستعماله ههنا ، وقصارى ما فهّمونا من لفظ الشبيه بالاصطلاح الخاصى ، وغاية ما ينصّون عليه هو أن يقولوا : إنا نعنى به الموافق فى الكيفية .

وإن كان قولنا : إن الكيف هو ما يقال له ، شبيه بالقول النقلى لا المتعارف عند الجمهور ؛ وكان تفسير ذلك النقلى هو الذى معناه الموافق فى الكيف ، فلا شكّ فى أن الكيف نفسه يجب أن يكون أعرف من الموافق فى الكيف ؛ فيكون من قال: إن الشبيه هو الموافق فى الكيف ، وقد عرف الشبيه بالكيف ، وهو يريد أن يعرف الكيف بالشبيه فلا يستفيد المتعلم من هذا البيان شيئا . إنما يمكن ههنا حيلة واحدة ؛ وذلك أن يكون الكيف وقابل الشبه تجمع لنا من الموجودات معانى مختلفةً . ثم إذا فصّلْنا هذه المقولات، وعرفنا ماجعلناه مخالفاً للكيف ، واستثنيناها ، بقى لنا المنحصر فى مقولة الكيف مايجاب به عن سؤال كيف مما ليس من تلك الأخرى وما تقال به المشابهة مما ليس تلك ، فيتخيَّل الذهن أموراً دون أمور ، وأن يكون ههنا وجه آخر من النظر ، وهو أن تُجعل حقيقةُ البحث عن الشىء أنه كيف هو فى نفسه مايقتصر على نفسه وحاله ؛ فإذا كان الوصف مما يحوج إلى اعتبار أمر آخر فيه غير نفسه وغير حاله حتى يقال إنه كيف هو ؛ فكأنه قد عدل عن الواجب ؛ فإن السائل إنما رام أن يخبر عن أمرٍ فى نفسه إذ قال كيف هو فى نفسه دون أمرٍ يكون له لغيره فى نفسه .

فيشبه أن يكون الوضع وغير ذلك من المقولات إنما صلح أن يقال له كيف ، إما بالنقل والوضع الثانى ، وإما بالتوسّع فلذلك صار يصلح لأن يجاب به عن كيف الشىء ؛

---

(١) حين : حتى سا || (٢) فهموّنا من : فهوريامن م || لفظ : ساقطة من ع || ينصون : يتصور ع || (٤) وإن : فإن عا ، هـ || الكيف : الكيفية د || بالقول : النول م || النقلى : العقل س || (٦) من الموافق : من صبب الموافق م || قال إن : لأن د || (٧) وقد : قد م || (٩) الشبه : الشبيه سا ، ى || تجمع : يجمع د || معانى : معان م || (١٠) واستثنيناها : واستثنيناه عا ، هـ ؛ واستبناها م (١٢) فيتخيل : حتى يتخيل عا ، هـ || (١٢) فيتخيل ... آخر: ساقطة من م || وأن : أو أن عا ، ن ، هـ || (١٣) مايقتصر : مما يقتصر هـ || (١٤) آخر : ساقطة من عا ، م || وغير : ساقطة من س || حتى : حين هـ || إنه : له ى || (١٦) يكون له : يكون س ، ى || لغيره : بغيره د || لغيره فى نفسه : لغيره ونفسه ب ، ى || (١٧) صلح : يصلح ع ، ى || (١٨) صار : صارت عا .

ثم استمر هذا التوسُّع وتقرَّر عند الجمهور كالأصل . فإن الوضع ليس معنى يتصور للشيء ما لم تتصور له أجزاء هي غيره وجهات خارجة ، ثم يتصوّر له وضع . فالوضع مخالف للمعنى الذى يكون للشيء فى نفسه بنفسه الذى بالحرى أن يكون البحث بكيف مقصوراً عليه . فهذا ، وإن كان قد يمكننا أن نقوله ، فإنا نكون قد تعدَّينا أيضاً التعارف إلى نوع من النظر والاستدلال .

وأما الكم فإن التعارف يشبه أن يدلّ على أنه غير صالح فى جواب كيف الشيء ؛ وإن أجيب فإنما هو مجاز .

فإذا كان كذلك فقد تقرَّر معنى السؤال بكيف . وكيف أشهر من الكيفية ؛ فإن اسم الكيفية اشتقّ من اسم الكيف ؛ والمشتق منه أدل وأعرف من المشتقّ له . وهذا من قبيل ما يشتقّ فيه اسم الحال من اسم الشيء ذى الحال ، ليس من قبيل ما يشتق فيه اسم ذى الحال من اسم الحال ، كاشتقاق اسم الضارب من الضرب . وأيضا فإن الكيف نفسه لا من حيث السؤال والجواب ، بل من حيث هو شيء ، أشهر من الكيفية ؛ إذ كان السبيل إليه الحس ؛ والحس لا يميِّز الكيفية مفردةً ، بل يتناولها مع الشيء المتكيِّف بها ومع المقدار الذى يلحقها بسببه تناولاً واحداً غير مفصَّل ؛ ثم من بعد يحصل ما يتخيل. وعلى هذا فاعتبر الشبيه ، وعلى أنه شبيه فى نفسه من غير حاجة إلى اعتبار أمرٍ غيره. فليكن هذا قدر ما نقوله فى أمر هذا التعريف .

ولنقرر الآن أن الكيفية هى كلّ هيئة قارة فى الموصوف بها ، لا توجب تقديره أولا تقتضيه ، ويصلح تصورها من غير أن يحوج فيها إلى التفات إلى نسبة تكون إلى غير تلك الهيئة. وهذا أيضاً ضرب من البيان متعلقّ بأن يثبت شيء ، ثم يعرف بسلوب أمورٍ عنه .

---

(١) ثم استمر : واستمرد ، ه || (١) تقرر : تقدر عا ، م ؛ اشتهر عا || (٢) هى : ساقطة من ن || خارجة : + عنه ع ، عا ، ه ، ى || (٣) بكيف : ساقطة من د ، ن ؛ يكون م || (٤) تعدينا : + فيه بخ ، عا ، م || نوع : أنواع س || (٦) وإن : وإنه إن ه || (٩) اشتق : اشتقت عا || (٩) قبيل : قبل م || (١٠) الحال : ذى الحال عا ؛ + أعنى بخ ، ع ، ك ، عا ، م (١٢) إذ : إذا عا ، ه || (١٣) مع : من س || (١٤) بعد : ساقطة عن د || يحصل : حصل ى || ما يتخيل : ساقطة من عا ؛ + له م || (١٨) تقتضيه : تقيضه بخ || فى الموصوف : بالموصوف ع || التفات : التفاوت سا || وهذا : وهو ه || (١٩) يثبت : ينسب ه || يعرف : ساقطة من س .

وقد قال قوم : إن الكيفية هي التي تحدث رسماً في الجوهر ، وظنّوا أنهم قد أتوا ببيان ؛ وذهب عليهم أن استعمال لفظةِ الرسم ههنا يشبه أن يكون استعمالاً مجازياً لا يحقق معنى ؛ فإن حقّق فليس بحسب التعارف في استعمالِ هذا اللفظ، بل لدلالةٍ تقترن به من خارج وهذا اللفظ تُخيّل مغالطي أشد بعداً عن البيان مِن لفظةِ الكيفيةِ ، وكذلك لهم بيانات تشبه هذه .

فلنقل الآن : إن الكيفية كيف تنقسم إلى الأمورِ الأربعةِ التي جعلت أنواعاً لها ؛ فنقول : إن الكيفية لا تخلو إما أن تكون بحيث يصدر عنها أفعال على نحوِ التشبيه والإحالة أولا تكون . والذي يفعل فعله على سبيلِ التشبيهِ والإحالة فهو كالحار يجعل غيره حاراً ، والسوادِ يلقِي شبحه في العين وهو مِثاله ، لا كالثقل فإن فعله في الجسم التحريك، وليس ثقلاً. والذي لا يكون إما أن يكون متعلقاً بالكم من حيث هو كم أولا يكون ؛ والذي لا يكون متعلقا بالكم ، فإما أن يكون للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فقط أو لا يكون ، بل يكون لها من حيث هي ذوات النفس ، أو يكون للنفوس ، فالتي تلتئم مابينها أفعال وانفعالات ، هي التي تسمَّى كيفياتٍ انفعالية وانفعالاتٍ ؛ والتي تتعلق بالكم فهي كالأشكال وغيرها ؛ والتي للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فهي القوى الفعلية والانفعالية ؛ والتي تختص بذوات الأنفسِ فهي التي تسمَّى ملكاتٍ وحالاتٍ .

أو نقول : إن الكيفية إما أن تكون متعلقةً بوجودِ النفس أو لا تكون ؛ والتي لاتكون فإما أن تتعلق بالكمية أو لا تتعلق ؛ والتي لا تتعلق إما أن تكون هويّتها أنها استعداد ، وإما أن تكون هويّتها أنها فعل ، وإن عرض لها أن تكون استعداداً . وقد يمكننا أن نحاول في ذلك ضروباً مِن القسمة تؤدي إلى هذا الغرض . ولولا أمر الكيفيات التي في العدد لكان يحسن بنا أن نقول: وما لا يفعل على طريق التشبيه : إما متعلق بالأجسام، ثم تقسم فنقول : إما من حيث كيتها ومن حيث هي تعليمية ، وإما من حيث طبيعتها

(٢) لفظة : لفظ ن || (٣) فإن : وإن د ، ع ، عا ، م، ن ، ه ، ى || هذا اللفظ : هذه اللفظة عا (٤) تخيل : تخل سا ؛ تخل ع ؛ تخيل م ، ن ، ه || (٦) إن : بأن ن ؛ ساقطة من م || (٨) فهو : ساقطة من عا || يجعل : يفعل ن (٩) فإن : وإن م || الجسم : جسم م ؛ جسمه ه || ثقلا : عقلا د ؛ ثقلا م || (١٢) بينها : عنها د ، بها م || (١٣) وانفعالات : أو انفعالات م || والتي : والذي عا || (١٦) والتي : والذي عا || (٢١) حيث : + هي عا || من حيث طبيعتها : من طبيعتها ى .

ومن حيث هى طبيعية ثم تتم القسمة ، ولكانت هذه القسمة أصحّ مأخذاً . لكن الفردية والزوجية وما أشبهها تخرج عن ذلك ، فإن لم يدخل ذلك فى كيفيات هذه المقولة ، وكانت الكيفيات مايعرض للجواهر الجسمانية ، فيجب أن تقسم على نحوما قلنا .

فأما أنواع القسمة المشهورة فنها قولهم : إن الكيفيات إما طبيعية وإما مقتناة ، ثم فسّروا أن الطبيعية هى المتولّدة بالطبع من داخل الموجودة دائما فى الشىء الذى توجد فيه ، والمقتناة فهى التى تمامها من خارج ويمكن اطراحها ؛ وليكن من المقتناة الملكات والأحوال . وأما الطبيعية ، فنها بالقوة ومنها بالفعل . والتى هى بالقوة فهى الكيفيات التى يقال بسببها إنا مستعدّون وفينا إمكان لشىء من الأشياء . والتى هى بالفعل ، فنها ماينفذ إلى العمق وهى الانفعالات والكيفيات الانفعالية ، ومنها مايظهر من خارج وهى الأشكال والصور .

وأيضا فإن لهم قسمة أخرى للكيفية ، فإنهم يقولون : إن الكيفية إما أن تظهر فى النفس وإما فى البدن . والتى تظهر فى النفس فإما أن تظهر فى النفس الناطقة وإما فى غير النفس الناطقة . والتى فى الناطقة إما عسرة الانحلال كالملكة وإما سهلة الانحلال كالحال . والتى فى غير الناطقة إما فى القوة المنفعلة وإما فى القوة الفاعلة . والذى فى القوة الفاعلة فهو الصنف الثانى من أنواع الكيفية ؛ أعنى قوة ولا قوة . والذى فى القوة المنفعلة فإنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية ؛ أعنى الانفعال والكيفية الانفعالية . وما يظهر فى البدن فإما فى عمقه وإما فى ظاهره . والذى فى عمقه فإنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية . ثم إنها إن كانت غير ثابتة كانت انفعالاً . والذى يحدث فى ظاهر البدن فإنه الشكل والخلقة . قالوا : والشكل يعمّ المتنفس وغير المتنفس . وأما الخلقة فإنها تخصّ المتنفسة ؛ وقد قسموا ذلك أيضا بوجوه من القسمة تشبه هذه .

---

(١) حيث هى طبيعية : حيث طبيعية ه || ثم تتم : ويتم عا ؛ وتتم ه ؛ ثم تتم بخ ، د ، سا ، م ، ن ، ى || (٢) وما أشبهها : وما أشبههما د ، م ، ن ، ه ، ى || عن : من عا ، ه || لم : ثم ن || ذلك : تلك سا || فإن لم يدخل ذلك فى كيفيات هذه : ما فإن تم ذلك فى الكيفيات لهذه ن || (٣) الكيفيات : الكيفية ب ، س ، ع || (٦) وليكن : ولكن م | المقتناة : المقتنيات ب ، ن ، ى || (٧) إنا : إنها ب ، س || (١٠) فإنهم : فإن س ؛ ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن ، ى || (١١) والتى : والذى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى (١٢) والتى : والذى ب ، ع ، ى || (١٣) والذى فى القوة الفاعلة : ساقط من ه || (١٤) فهو : فهى ع ؛ فإنه عا || والذى : وأما الذى ه || (١٥) وما : وإما س || (١٧) ثابتة : تامة م ؛ نامية ن || انفعالا : انفعالات ن .

[الفصل الثانى]

فصل (ب)

فى تعقب الوجوه التى قسّم قوم بها الكيفية إلى أنواعها الأربعة

لحرىٌ بنا أن نتأمل الحال فيما تكلّفوه من القسمين ليكون لك من ذلك سبيل إلى فصل القضية فيما يطرأ عليك من وجوه قسمتهم فنقول : إن هذه الوجوه من القسمة كلها غير صناعى ومتكلّف قبيح التكلّف ، أقبح كثيراً جداً مما تكلفناه .

أما القسمة الأولى فمن موجبها أن يكون سواد الغراب مبايناً فى نوعِ سواديته لسوادٍ مقتنًى مكتسبٍ . ويعرض من ذلك أن لا تكون الملكات والحالات نوعاً واحداً من جملة ما خرج بالقسمة ، بل تكون نوعاً ثانياً هو نوع تحت بعض ما خرج من القسمة على نحو ما قال القاسم : "فمنها الملكات والحالات". وعلى أن هذا القول يوجب أن يكون للملكة والحال قسائم أخرى ، إذا عُدَّت الملكة والحال ، وجب أن تعد هى معها؛ فتزيد الأقسام على الأربعة .

وقوله : " منها ما يكون بالقوة ومنها ما يكون بالفعل " ؛ إن عنى بذلك أن هيئة الصلوح للصارعة وهيئة المصحاحية والممراضية هى معانٍ من باب الكيفية ليست المصارعة نفسها ولا الصحة نفسها ولا المرض نفسه فذلك تعبير ردىء جداً ؛ فإنه لو قال : " منها ما هو قوة ومنها ما هو فعل حاصل" ، لكان له وجه بعيد، وان تعذّر ؛ لأن الشىء الذى

---

(٣) الوجوه : وجوه د ، ن || التى : الذى عا || قوم : ساقطة من د ، ع ، ى || (٤) القسمين : القسمتين سا ، ن ، ه || ليكون لك : ويكون كل عا (٦) صناعى : صناعية د || ومتكلف : ومتكلفة ن || قبيح التكلف : قبح المتكلف م ؛ قبيحة أن كلف د ، ن || (٦) جدا : ساقطة من ى || (٩) خرج : يخرج س || من : عن س || من القسمة : بالقسمة ع ، عا || (١١) قسائم : أقسام ن || (١١) معها : معه عا || (١٣) مايكون بالقوة : ساقط من ع ، ى || عنى : أعنى س ، م || (١٥) ولا الصحة نفسها : ساقط من س ، م || (١٥) تعبير : تغيير ب ؛ تفسير دا ، م ؛ تعيين د || (١٦) بعيد : بقيد س ، سا ، م || تعذر : تعدد عا || الذى : ساقطة من سا ، ع ، عا ، ى .

بالقوة هو الشيء الذى ليس بموجود ويصح أن يكون موجوداً . فإن كان الذى هو بالقوة هو المصحاحية لا الصحة فيكون هذا النوع هو المصحاحية بالقوة ، فيكون من أنواع الكيفية ما هو مصحاحية معدومة . وإن عنى بهذا اللفظ ليس أن المصحاحية تكون فى نفسها بالقوة فى وجودها بل أنها تكون بالقوة شيئاً آخر ،فيكون قد جعل المصحاحية صحةً بالقوة، فيكون الشيء الذى هو بالقوة صحةً هو المصحاحية، فتصير المصحاحية صحةً وقتاً . وليس ولا شيء من الأعراض يصير الآخر ؛ إذ ليس لها فى أنفسها شيء مشترك . وإن لم يعن بما بالقوة المصحاحية بل الصحة التى بالقوة ، حتى تكون الصحة ، إذا كانت صحةً معدومةً جائزاً وجودها كانت من نوع ؛ وإذا صارت بالفعل كانت من نوع ؛ فسيكون المعدوم كيفيةً موجودةً .

ومع ذلك فقد تضاعف أنواع الكيفية ، إذ كل واحد من الأنواع قد يكون بالقوة أيضاً ؛ فهذا هذر . وإن لم يعن ما قلناه ولكن عنى أن ذلك الشيء إما أن يكون قوة وإما أن يكون فعلاً ؛ وعنى بالقوة الشيء الذى يقابل الفعل الذى هو الحصول لا الفعل الذى هو التأثير أو ما أشبهه ، ومقابل ذلك الفعلِ هو الاستعداد لأمرٍ ما ، حتى تكون لقسمته إلى قوة وفعلٍ وجه ، فيجب أول شيء أن ينظر هل هذه التى نسميها فعلاً ليست فى أنفسها قوى ، فيشبه أن تكون الحرارة قوةً ، إذ يستعد بها نحو أمر ما. وكذلك البرودة وكذلك الألوان والمذاقات والروائح ؛ فإن الشيء ذا الرائحة مستعد لأن يؤثر تأثيراً ما . وقد تستعد بعض هـذه الكيفيات لانفعالٍ ما ، كالرطوبة ؛ أو للا انفعال ما أو عسر انفعال ما ، كاليبوسة، إلا أن يقول قائل : إن الحرارة فى ذاتها أمر ما ، وأما الاستعداد لأن يؤثر بها فهو معنى لازم للحرارة ؛ لأن الحرارة فى طبيعتها كيفية ؛ وأما الاستعداد فأمر

---

(١) ليس : ساقطة من سا || (٢) لا الصحة : ساقطة من ع ، ى || (٤) أنها : أن ب || تكون : ساقطة من سا ، م || تكون بالقوة : + وجودها ع ؛ + فى وجودها ى || شيئا : شيء ب ، س ، ع ، ه (٥ – ٦) وقتا وليس : وقتا ليس م || (٦) أنفسها : نفسها ى || (٨) فسيكون : فيكون ع || (١١) هذر : هذا ب ، س || أن : بأن م || (١٢) هو : وهو عا || (١٣) حتى : ساقطة من س || (١٥) وكذلك البرودة : فكذلك البرودة ب ، س ، ى || والمذاقات : والمذوقات ب ، س || والروائح : والأراييح : ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ى || مستعد ، + كالرطوبة ه || تأثيرا ما : تأثيراى || (١٧) بعض : بعض ما || كالرطوبة أو للانفعال ما : ساقطة فى د || عسر : لعسر ه .

يعرض لها من حيث تصلح أن تكون مقولةً بالقياس إلى شىء أو بالنسبة إليه . وأما الذى كلامنا فيه فنفس الاستعداد الذى يكون لجوهر لا شىء يعرض له الاستعداد .

فإن قيل هذا لزم أن يكون هذا الباب أوسع مما قالوه ، بل يلزمهم أن يجعلوا هذه الاستعدادات التى للحرارة وغيرها من باب الكيف، وتكون كيفياتٍ عارضةً للحرارة ولغيرها؛ وهذا ليس مذهبهم . وليس عندهم أن الحرارة عرض لها كيفية من باب الاستعداد غير الكيفية المقولة عليها ، فصارت مستعدةً بها ؛ ولا هذا مما يصلح أن يقال ويعتقد . فإن طيبوا أنفسهم قائلين : إن كلامنا فى استعدادات الجواهر فى ذواتها ؛ وجب أن تكون المصحاحية استعداداً للصحة فى الجسم ، ووجب أن يكون المراض فيه مصحاحية ؛ فإنه لا يعرى عن استعداد للصحة . وإن جعلوه استعداداً بحالٍ ، فربما صاروا إلى الصواب ؛ لكن قولهم وعبارتهم لا تشير إلى ذلك إلا بتكلّف وتعسّف . فلم يحسنوا إذن أن يقسموا هذه القسمة .

ومع ذلك فإن الأحرى فى قسمة الشىء إلى قوة وفعل هو أن تكون القوة والفعل فيه لشىءٍ واحد، ولم يفعلوا كذلك . فليس كل ما جعلوه من باب الفعل فعلاً لما جعلوه قوة، ولا كل ما هو فعل جعلوا القوة عليه من باب القوة ، كالقوة على الترطيب والاسوداد والقوة على قبول العلم .

وأما ما قالوا من كون بعضها فى العمق وبعضها فى الظاهر فهو ردىء جداً . وذلك لأنهم تركوا الكيفيات التى للأعداد ، وتركوا الاستقامة والانحناء التى هى كيفيات فى الخط؛ فإن الخط ليس بجوهر ولا جسم ؛ اللهم إلا أن يقولوا إن الاستقامة والانحناء إذا وجدا

---

(١) إليه : إليها سا || (٢) لجوهر : للجواهر عا ، ه || لاشىء : لشىء ع || (٤) وغيرها : أو غيرها سا || (٤) ولغيرها : ولغيره عا ؛ وغيرها سا ى || (٥) وليس عندهم : ساقطة من س || (٦) بها : به د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٦—١٠) "فإن طيبوا ... بتكلف وتعسف : ساقطة من عا || (٨) ووجب : وجب س ، سا ، م ، ى || (١٠) لكن : ولكن ع ، ى || (١٢) فى : ساقطة من عا || قسمة : + ذلك ه || (١٣) ولم : وإن لم س || كذلك : ذلك ى || (١٤) ما هو فعل : جعلوه فعلا ع || على الترطيب : كالترطيب س ؛ الترطب عا ، ه ، ى (١٥) والقوة : أو القوة م ، ى ؛ ساقطة من س || العلم : + فإنهم لم يجعلوا شيئا من ذلك من باب القوة ع || (١٦) من : ساقطة من عا || (١٨) جسم : بجسم سا || (١٨) وجدا فى الخط : وجدت فى الخط ع .

فى الخط فقد وجدا فى الجسم ؛ إذ الخط فى جسم ، وما فى شىء هو فى شىء فهو فى ذلك الشىء الآخر، مستعملين لفظة "فى" المشككة ؛ فيلزمهم حينئذ أن يكون الجسم مستقيماً ومعوجاً ، إن كانت فيه استقامة خط واعوجاجه . وأما أن الجسم معوج الخط فهو حق ؛ لكن الاعوجاج الذى لا عرض له ، لا يكون فيه ؛ فإنه لا يوصف به ولا يشتق له منه أسم ؛ ولكن يكون موجودا فى شىء منه هو فيه بالذات . وكذلك ليس الاستقامة والانحناء موجوداً بالحقيقة فى ظاهر الجسم الذى هو السطح وجوداً بالذات حتى يكون فى الجسم وحده بالعرض ؛ بل هو فيهما جميعا بالعرض ؛ فليسامح فى هذا وليجعل قولهم : "موجود فى الجسم أو فى ظاهره" كل وجود متعلق به ، و إن لم يكن أولياً .

ثم نقول إن قولهم : "إن الأشكال موجودة فى ظاهر الجسم" قول البله المغفَّلين ؛ فإن الأشكال المجسّمة إنما وجودها ، من حيث هى مجسّمة ، أن تكون سائرة فى الجسم كله ؛ فإن الشكل ؛ إن كان ما أحاط به حد أو حدود ، فإننا نحيط الحدود بالسطوح والسطوح بالعمق .

ولنحقق ذلك أكثر فنقول : إن ههنا حدوداً ، وههنا شيئاً ذا حدود له هيئة بسبب الحدود ، وههنا تلك الهيئة ؛ فأما الحدود فليست أشكالاً ؛ بل هى أطراف ؛ ولا يجوز أن يقال لشىء منها إنها فى ظاهر الحدود حتى يقال مثلا : إن السطح فى ظاهر الجسم ، أو الخط فى ظاهر السطح ؛ وذلك لأن الظاهر غير الذى فى الظاهر ، وليس السطح غير ظاهر الجسم ؛ بل هو نفس ظاهر الجسم ، والخط ليس فى ظاهر السطح بل هو نفس ظاهر السطح.

فإن اعتذر معتذر وقال : إن هذا الإنسان قد تجوّز فى لفظه ، وكان ينبغى أن يقول : "ظاهر" فقال "فى ظاهر" فلم يعذر أيضاً ، وذلك لأن القسم الآخر هو أنه فى العمق وليس

(١) وما فى : وما هو س || (٢) مستعملين : مستعمل د ، م || حينئذ أن : حينئذ عا || ومعوجا : أو معوجا س || (٤) له : ساقطة من عا || (٥) شىء منه : شىء د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ى || (٦) وحده : رفع عا || (٧) هو : ساقطة من سا || فليسامح : فيسامح ع || موجود : بوجود ع ، عا ، م ؛ موجودا سا || (٨) وجود : موجود سا || (٩) ظاهر : ساقطة من سا || (١٠) سائرة : سارية بخ ، د ، ن ، ى || (١١) إن : ساقطة من سا الحدود : الخطوط ع ، عا || بالسطوح : بالسطح عا || (١٣) وههنا شيئا : وهناك شيئا م || (١٥) السطح : + مثلا ى || (١٦) أو الخط : والخط سا || (١٧) هو : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ه || (١٨) اعتذر معتذر : اعتبر معتبر م || ظاهر : ظاهرا ع ، ى || (١٩) فقال : يقال م ؛ فيقول ن || يعذر : يعذره د || وذلك : ساقطة من سا .

معناه أنه عمق، وليس قوله "ظاهر" فـيمه هو أنه فى العمق، حتى يكون الشىء إما ظاهراً وإما فى العمق ، بل نظير أنه فى العمق أنه فى ظاهر ، ونظير الظاهر العمق ، ثم مع ذلك فإن الذى هو الظاهر كم لا كيف ،حتى لا يكون لطائفة منهم طريق إلى أن يقولوا : إنه أراد بقوله : " فى العمق " العمق نفسه ، طلباً منهم لاستواء القسمة . فإنه إن كان هذا المذهب فى التأويل صحيحاً كان كأنه قال : وإن بعض كيفيات الأجسام ظاهر وبعضها عمق ؛ وهذا محال .

وأما إن عنوا الشىء المتحدِّد فهو مقدار لا كيفية . وإن عنوا الهيئة الحاصلة من التحدد، فإنما يكون فى الظاهر منها ما يكون موجوداً فى السطح وحده من الهيئات ، إما شكلاً كالتربيع وإما هيئة غير الشكل كالتسطيح والتقبيب والتقعير . وأما المجسَّمات من الأشكال فليست هيئات توجد فى الحدود ، بل هى هيئات توجد فى جملة المحدود بالحدود ؛ وفى الحدود وجود أنيّتها بالشركة ليست نسبتها إلى الحدود أولى من نسبتها إلى المحدود. فلو كانت الكرية فى نفس السطح لكانت تقبيباً أو تقعيراً لا كريةً ؛ كما لو كانت الدائرة فى نفس الخط لكانت استدارة وتقويسا لا دائرةً. وكما أن شكل الدائرة موضوعة السطح لا نفس الخط، كذلك شكل الكرة موضوعة الجسم لا ظاهره الذى هو السطح ، وإن كان شكل الدائرة لا يتم إلا بانعطاف الخط ، وكان شكل الكرة لا يتم إلا بتقبيب السطح .

وهذه الأشكال ، وإن كانت تحدث للمحدودات بالحدود ، فليست هى فى الحدود وإن كانت الحدود عللا لها فليست عللا لها فى أنفسها ، بل فى شىء آخر تحدد بها .

---

(١) فـيمه : قسمة د ، ع || هو : ساقطة من س ، عا || إما : ساقطة من ه || (٢) وإما : أو ع || أنه : ساقطة من عا || ظاهر : الظاهر سا || (٣) لا يكون : يكون ع || (٤) فى العمق العمق : فى العمق سا ، عا ، م ، ى || (٤) لاستواء : لا استواء د || (٥) وبعضها : وبعضه عا || (٦) وهذا : وذلك س || (٧) وأما : ساقطة من عا || الحاصلة : العاملة عا || التحدد : المتحدد د || (٨) شكلا : شكل ع ، ه || (١٠) توجد : توخذ ن || (١١) وجود : وجودا ب ، سا ، ع ، عا ، ى || أنيتها : بينها ؛ بينهما ب ، س ، سا ، ع ، ى || (١٢) نفس : بعض م ، ن ، ه || لكانت : كانت ع || لا : إلا م || (١٣) شكل : + كل ع || موضوعة السطح : موضوعها السطح د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || (١٤) موضوعة الجسم : موضوعها الجسم د ، س ، سا ، عا ، م ، ه || لا ظاهره : لا ظاهرها د ، عا ، م ن ، ه || (١٦) كانت : كان ن || (١٧) وإن : إن د ، م .

واعلم أن الحدود أنفسها لا يقال إنها موجودة إلا فى المحدود نفسه جملة . فإن الخط نهاية للسطح الذى هو خطّه على أنه نهاية لجملته ؛ فهو موجود بأنه نهاية فى جملته وجود الصفة فى الموصوف ، وليس موجوداً فى طرف منه ولا فى جزء منه دون سائر أجزائه بالقوة . فكذلك الشكل المجسم هو صفة للجسم كله ليست موجودةً فى السطح الذى هو الطرف فقط . ومع هذا فإنهم جعلوا هذا النوع شكلاً وخلقة فقط ، كما تسمع ، إذ كان المعلم الأول إنما أورد من الأمثلة فى أول الأمر لذينك فقط ؛ وليس كذلك ؛ بل التقبيب من جملة هذا الباب وليس شكلاً ؛ إذ ليس له حد الشكل .

فإن قال : أعنى بهذا أن كل جزء فى باطن الجسْم وظاهره يوصف بتلك القوى والكيفيات التى من هذا الباب ، فليس كذلك ؛ فإن الشكل الذى فى الكل لا يوجد فى الأجزاء .

فأول ما فى ذلك ، أنه كان يمكنه أن يقول هذا اللفظ على وجهه وتكون عبارته صحيحة ، فما الذى أحوجه إلى العدول منه . وأما ثانياً ، فإن كثيراً من المعانى التى ليست من باب الشكل إنما يوجد فى الجملة دون الأجزاء ؛ كقوة اليد على أفعالها فإنها غير موجودة إلا فى اجتماع الأجزاء ، اللهم إلا أن يقول : إن تلك ليست بقوة واحدة بل قوى تتظاهر على فعل واحد . فإن قال هذا فستجد كذلك حال هيئة المصارعى ، من حيث هو مصارعى ؛ فكذلك هيئة قبول كثير من الأمراض .

فأما القسمة الأخرى فإن فاتحتها ليست تتجه إلى الأربعة ، بل تتجاوزها كما تدرى .

---

(١) نفسه : + أوع || جملته : جملة م || (٢) أنه : أنها د ، سا ، ن ، ه || (٣) فى الموصوف : للموصوف عا || (٤) المجسم : لجسم س || ومع : مع عا || (٥) إذ : إذا ن || (٦) لذينك : كذلك ع || (٧) له : لها س || (٩) والكيفيات : ساقطة من عا || (٩) فليس : فليست عا || (١١) يقول : + إن ع || على : ساقطة من ع || وجهه : وجه ه || وتكون : + عندئذ د || عبارته : عبارة ه || (١٣) إنما : فإنما ه ؛ ساقطة من م ، ى || الأجزاء : ساقطة من د || (١٤) يقول إن : يقول د ، سا ، م || (١٥) فإن : وإن ب ، س || كذلك : ساقطة من سا || (١٦) فكذلك : وكذلك سا ، ه ، ى || هيئة قبول : قبول هيئة س || كثير : كثيرين ب ، كثرى س || (١٧) فأما : فأناس || فاتحتها : فالحها د .

ثم يمعن فى هذيان كثير إذ يقول : والتى فى النفس غير الناطقة : فإما فى القوة الفاعلة وإما فى القوة المنفعلة . فلا أدرى أن هذا الرجل عن كم صواب ذهب . من ذلك أن نوع القوة واللاقوة ليست تتعلق بالنفس، فإن الصلابة واللين من هذا القبيل اتفاقا وليست مما يتعلق بالنفس ؛ والثانى أنا لو سامحنا فيها وجعلناها مما يتعلق بالنفس فما بال الانفعاليات والانفعالات مثل الحرارة والبرودة وغير ذلك ، جعلها فى هذا القسم وليست من العوارض التى تتعلق بالنفس الناطقة أو غير الناطقة أو غير الناطقة البتة .

ومن ذلك أنه ليس جميع ما فى باب القوة واللاقوة يتعلق بالقوة الفعلية؛ فإن الممراضية والاستعداد للانصراع ليست من باب قوة يفعل بها شىء . وأيضاً فإن المصحاحية هى بمعنى القوة التى لا تنفعل إن كان لابد من معنى القوة على الفعل ؛ فإنه وإن كان المصحاح يعرض له أن يكون قوياً على أفعال ، فذلك أمر لازم للصحاحية ؛ أما المصحاحية فإنها مصحاحية من حيث لا تنفعل من أسباب المرض ، لا من حيث يفعل بها أفعال . وأيضاً فإن الأشياء التى جعلها فى القوة الانفعالية ، وإن كانت تسمى انفعالية وانفعالات فليس كلها من جملة القوى الانفعالية . فإن الحرارة والبرودة لأن تجعلا فى القوة الفعالة أولى من أن تجعلا فى القوة المنفعلة . فإن قال : إن هذه تحدث بالانفعالات فى المادة فتلك الأولى أيضاً لا تحدث إلا بالانفعالات فى المادة . وأيضاً فإن كان الاعتبار ليس أن يحمل على المقسوم إليه معنى ما قسم إليه من القوتين، بل أن ينسب إليهما، فإن لكل واحد من الجنسين نسبة إلى قوة فاعلة ومنفعلة معا، إذ لا واحد منهما يحدث إلا عن سبب فاعل ومنفعل .

ثم من جودة هذه القسمة ترديده النوع الثالث فى القسمة مرتين . والعجب ممن يلتفت إلى ما يقوله هؤلاء ويكتبه ويدونه ومن أنا نحتاج إلى مناقضته .

---

(١) يمعن : ممعن س || إذ : أود ، م ؛ ثم ع || فإما : وإما ع ، عا ، م ، ن ، ه || القوة الفاعلة : القوى الفاعلة سا ، ع ، عا ، م || (٢) فلا : ولا سا || أدرى : يدرى ن ، ه || كم : ساقطة من ع || من : لأن ع || (٣) واللاقوة : أو اللاقوة سا ، م (٤) لو : إن ه || فيها : فيهما س || وجعلناها هما ب ، س ؛ بجعلناها ه || (٥) والانفعالات : ساقطة من د || (٦) أو . و ه || (٧) ومن ذلك : ى || (١٠) لازم : لان ما د || (١٢) وإن : إن ى || (١٣) الفعالة : الانفعالية س ؛ ساقطة من سا || القوة الفعالة : القوى الفعالة انفعالية وانفعالات فليس كلها من جملة القوى الانفعالية ه || (١٤) أن تجعلا : أن تجعل سا ، عا ، م ، ن ، ه || قال : + قائل ع (١٧) لا : ولا س ، سا ، عا ، ن || (١٨) من جودة : موجودة س || (١٩) يقوله : يقول ع ، ى || أنا : ساقطة من ه || مناقضته : مناقضة ع .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

فى تعريف حقيقة كل نوعين من أنواع الكيفية وهو الحال والملكة والقوة واللاقوة

فلنبتدئ بالنوع الموجود بسبب النفس . وهذا النوع لا اسم له يعمه ، لكن له اسمان بحكم اعتبارين : فإن الكيفيات التى يتعلق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخا فى المتكيف بها رسوخا لا يزول ، أو يعسر زواله ، و بالجملة لا يسهل زواله ، و يسمى ملكة ؛ ومنها ما لا يكون راسخا ، بل يكون مذعنا للزوال سهل الانتقال ، فيسمى حالا .

والأظهر فى تعارف محصلى أهل الصناعة أن الحال ليس مقولا على الملكة حتى يكون الحال اسم هذا الجنس الذى هو نوعٌ من الكيفية ، وحتى تكون كل ملكة حالا ، وليس كل حالٍ ملكة ، بل الحال اسم لطبيعة هـذا الجنس ، إذا كان يعرض للزوال وكان غير مستحكم ، فإذا استحكم لم يسم حالا بل ملكة .

وليس افتراق الحال والملكة افتراقَ نوعين تحت جنس ، فإن الانفصال بينهما ليس إلا بحال النسبة إلى التغير وزمان التغير ، وهـذا انفصال بأعراض لا بفصول داخلة فى طبيعة الشىء ؛ ولا أيضا يجب أن يكون بين الحال والملكة اثنينية ، كما بين الشخصين ، بل يجوز أن يكون بينهما اثنينية ، كما بين شخص واحد بحسب زمانَيْه كالصبي والرجل ، فإنه ليس يجب أن يكون الصبي شخصا غير الرجل فى ذاته ، وإن كان غيراً بالاعتبار . فإن الشئ الذى هو حال مّا كابتداءٍ بخلقٍ أو تصنعٍ لم يستقر بعد فى النفس ، إذا تمرن عليه ، انطبع انطباعا تشتد إزالته ، فيكون الشيء الواحد بعينه كان حالا ثم صار ملكة ، فليس بحال .

---

(٣) كل : ساقطة من عا || (٥) يعمه : يخصه سا || (٧) بها : ساقطة من عا || أو يعسر : و يعسرها || ويسمى : ولا يسمى س || (٩) والأظهر : فالأظهر ع || (١١) إذا : إذ د ، س ، م ، ى || (١٣) نوعين : عين س || (١٥) كما : ما سا ، عا ، م ، هـ || (١٦) يكون : ساقطة من د || كما : ما سا ، عا ، م ، هـ || بحسب : ما بين هـ || (١٨) بخلق : خلق ى || تصنع : تصنع ب ، س سا || (١٨) لم : ما س .

ومن الملكات العلوم والفضائل . ونعنى بالفضائل لا الأفعال المحمودة ، بل الهيئات النفسانية التى تصدر عنها الأفعال المحمودة صدورا سهلا كالطبيعى من غير أن تحتاج إلى روية واختيار مستأنف ، فتكون بحيث إذا أريد أضداد تلك الأفعال ، شق على أصحابها وتعوقت عليهم واحتاجوا إلى تكلف . وهذا مِثْل خُلُقِ العدالة والعفة ، والرذائل أيضا التى هى أضدادها ، فإنها ملكات . فإن الفاجر بالخلقِ يتعذر عليه التعفف عند التمكن ، فإنْ فعله تأذى به ، وإنْ أتى بفعل الفجور سهل عليه ، ففى نفسه هيئة مطاوعة نحو فعل ، معاصيةٌ نحو آخر ؛ فهذه ملكات . والعلوم أيضا ملكات . ليس إذا استوفى المتعلم أصول الصناعة ومهر فيها فقط ، بل والرأى الواحد ، إذا اعتقِد وعلِم وتيقن به ، عسر زواله ، أو يمنى البدن بآفة عظيمة من أمراض أو أحوال أخرى .

وأما الحال فيسمى بها ما كان من هذا الجنس سهلَ الزوال سهولة زوال الحرارة العرضية والبرودة المرضية وزوال الصحة من المسقام والمرض الحاد من المصحاح ، وإن كانت الحرارة والبرودة ليستا من هذا الجنس ، وإنما أوردناهما تمثيلا لما يزول بسرعة . وأما الصحة والمرض إذا كانا سهلي الزوال فهما من هذا القبيل . ومن الحالات الحرد والخجل والغم والهم والظن والعقد الذى لم يتبرم . فأما إذا صار شىء من الظن ومن الصحة أو من المرض مستحكما لا يزول بسهولة ، فهو من جملة الملكات .

وكل ما هو ملكة مكتسبة فقد كانت حالا ، أى كانت تلك الهيئة إلى أن استحكمت حالا . وليست كلُّ حال فإنها كانت ملكة فانحلت حالا . هكذا يجب أن تفهم هذا الموضع ، لا ما فُهِم من أن الحال تقال على المعنى الذى هو أعم من الملكة . ثم إن الملكة لا تصير نوعا تحتها ، كما لا يجب أن يصير الحيوان المتحرك والحيوان الأثبت نوعا لأنه يزيد على طبيعة العام

---

(٢) عنها : عنه ع || (٣) أضداد : أصل د || (٤) وتعوقت : وعوقت عا ؛ وتعوقب ب ، س ، سا ، ع ، م || عليهم : عنهم سا ؛ + فيه عا || وهذا : وهذه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || (٤ — ٥) التى هى : هى التى س || (٥) الفاجر : الفاتر ن (٦) سهل : سلس د ، عا ، م ؛ ساقطة من ن || (٧) نحو آخر : ساقط من ع || آخر : أخرى د || (٨) بل : ساقطة من سا || (٩) أو أحوال : وأحوال سا ، م ، ه || (١٢) أوردناهما : أوردناها عا || يزول : + عنه سا || (١٣) سهلى : سهل عا || فهما : + أيضا س || (١٤) أو من المرض : والمرض سا ، عا ، ى ؛ ومن المرض ب ، س ، ع || (١٦) أى كانت : فكانت د ، سا ، ع ، م ، ن ؛ ه ، ى ؛ إذ كانت ع || (١٧) فهم : ساقطة من ب || (١٩) يصير : يكون س || الأثبت : + صحة سا ، ع ، عا ، م ، ى .

بعرض لابفصل ، فإن الأمر ليس هكذا ، لأن واضع هذين الاسمين قال : إن الفرق بين الملكة والحال أن هذه سهلة وتلك أطول زمانا وأعسر تحركا . والعام لايحمل عليه الفصل، ولاالعرض المقابل لعرض يخص واحدا مما تحته قدجعل له بحسبه اعتبار واسم ، كما لا يقال : والفرق بين الحيوان و بين الإنسان أو بين الحيوان والحيوان الصحيح أن الحيوان أعجم أو مريض والإنسان ناطق أو الآخر صحيح . على أنى قليل الالتفات إلى أمر الأسماء ؛ ولاأمنع أن يكون الجانب الذى يحتاج إلى التأويل هو هذا اللفظ ، وأن يكون مما قاله واضع هذه التسمية ، من أن الملكات أيضا هى حالات ليس على معنى أنها قد كانت حالات بل إنها فى الحقيقة حالات .

وحيث قال : "إن الفرق بين الحال والملكة أن هذه سهلة" معناه أن هذه قد تكون سهلة ، لكن إيشارى لما آثرته لسبب تعارف الأقدمين المنقول عنهم هذه الألفاظ ، وهو أن الحال هى كيفيةٌ سريعة الزوال ، والملكة كيفية راسخة .

وأما الجنس الآخر من أجناس الكيفيات التى هى أنواع الكيفية العامة فيجب أن يتصور على أنه استعداد جسمانى كامل نحو أمر خارج بجهة من الجهات ، لا القوة التى فى المادة الأولى ، ولا قوة الجوار ؛ فإن كل إنسان بالقوة صحيح ومريض ، لكنه يتم الاستعداد حتى تصير هذه القوة التى بحكم الجوار الطبيعى وافرة من جهة أحد طرفى النقيض ، فلا يكون فى قوة الشئ أن يقبل المرض وأن يصرع غيره فقط كيف كان ، بل أن يكون قد ترجح قبول المرض على قبول الصحة ، أو ترجح لا قبول الصرع على قبول الصرع . والمصحاحية والممراضية والهيئة المصراعية والهيئة الانصراعية ، والصلابة المترجح فيها أن لا ينغمز ، واللين المترجح فيه أن ينغمز ، هى من هذا الباب . لكن فى هذا الموضع شكوكا ؛ وذلك أن الأمور

(١) لأن : إلا أن ن || (٢) تحركا : تحريكات ب ، س ، ع ، ى || عليه : عليها د ، ن || (٣) قد : فقد سا || جعل : يجعل س || (٥) أو الآخر : والآخرى || أنى : أى س || (٦) مما : ماع ، عا || (٧) الملكات : الملكة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || (٨) بل : + على ع ، عا ، ه || (٩) قد : ساقطة من د || (١٠) لسبب : ليست ب ؛ ليس س ؛ بسبب ه || (١١) هى : هو عا || (١٢) التى هى أنواع الكيفية : ساقط من ع || (١٣) التى : + هى ع ، عا || (١٥) بحكم : لحكمة عا || الجوار : الجوازع ، عا || وافرة : واحدة س ؛ وآخره م || (١٦) وأن : أو أن عا || كيف : كيف ماب ، س || ترجح : رجح د || والمصحاحية : فالمصحاحية د ، سا ، عا || (١٨) المصراعية : المصارعية سا ، ن ، ه ؛ المصارعة م || (١٩) فيه : فيها عا || شكوكا : شكوك س ، عا ، ه ، هامش ى .

التى تدخل فى هذا الجنس توجد ثلاثة أمور : استعداد شديد على أن ينفعل كالممراضية ؛ واستعداد شـــديد على أن يفعل كالمصراعية ؛ واستعداد شديد لا على أن ينفعل ولا على أن يفعل بل على أن لا ينفعل ، كالمصحاحية والصلابة .

وقول القوة على هذه الثلاثة قريب من أن يكون على سبيل اشتراك الاسم ؛ وإن رِيم جمعه فى معنى واحد كان عسرا متكلفا . وأيضا فلمتشكك أن يتشكك فى أنه هل المصارعية فى هذا الباب داخلة من حيث لاينصرع ، أو من حيث يصرع غيره . فإن كان من حيث لاينصرع تكون المؤونة فى الشك خفيفة، ويكون هذا الجنس هو تأكد أحد طرفى ما عليه القـــوة الانفعالية فى أن ينفعل أو فى أن لا ينفعل ؛ لكنه يعرض أن يضيع استعداده من حيث يحرك غيره من الأقسام، إذ لايصلح أن يوجد فى الأجناس الأخرى أو يصعب ، وإن كان من حيث يصرع فإن الشبهة الأولى تتأكد ؛ وكأنك قد فهمتها .

ولسنا نعنى بالقوة المصراعية القـــوة الأولى المحركة النفسـانية التى هى جوهر ولا يقبل الأشد والأضعف ، بل هذه كمال لتلك القـــوة من جهة مواتاة الأعضاء ؛ ونسبتها إليها نسبة شدة الذكاء والفهم إلى النفس الناطقة ؛ فنقول الآن : إن المصارعية يجب أن يعلم أنها متعلقة بثلاثة أمور : أمر فى البدن ، وأمر فى القوة المحركة ، وأمر فى القوة الدراكة . أما ما يتعلق بالقوة الدراكة فهو معرفة مّا صناعية تُخَيِّل المصارعة ، كمعرفة صناعة الرقص

---

(٢) واستعداد شديد : واســتعدادا شديدا د ، ن || (٤) وقول : وقبول س ، هـ || الاسم : ساقطة من ن || (٥) فلمتشكك : فالمتشكك سا || المصارعية : المصراعية س || (٦) أو من حيث : + هو د || (٧) تكون : فتكون ع || (٨) يضيع : يضع سا ، م || (١٠) الشبهة : الشبيه سا ؛ الشبه د ، س ، ع ، عا ، م ، هـ || (١١) الأولى : الأول د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || (١٢) ككمال : كمال س || (١٢) ونسبتها : نسبتها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || إليها : إليه د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى || (١٢ — ١٣) ونسبتها إليها ... الناطقة : ساقطة من عا || (١٣) شدة : شديدة ع ؛ ساقطة من هـ || الآن : أولا ع ، ى || المصارعية : المصراعية س || (١٤) البدن : التدبير م || فى القوة الدراكة : فى الداركة ع ، م ، ى || (١٥) فهو : فهى عا || تخيل : تمثل عا || المصارعة : المصارعية هامش د .

والضرب بالعود ، وبالجملة هو صنف من أصناف المعرفة بكيفية أفعال تتعلق بالحركة وبما ليست له هيئة قارة الوجود فى موضوعه تُعْرف ، كصناعة البناء والكتابة . وإما ما يتعلق بالقوة المحركة فهو ملكة يحسن بها تصريف العضل على إدراك الغرض فى المصارعة. فهاتان إما حالان إن ضعفتا ، وإما ملكتان إن تمكنتا ؛ وليستا ولا واحدة منهما من الأمور البدنية الصرفة .

وأما الثالث وهو الباقى فهو أمر بدنى ، وهو كون الأعضاء فى خلقتها الطبيعية بحيث يعسر عطفها ونقلها . فهذا هو من هذا الباب وهو جزء من أجزاء كمال صناعة المصارعة الطبيعية ؛ وهو غير معنى القوة المحركة ؛ لأن مايعرض للقوة المحركة وبالجملة للقوى النفسانية فهو من الباب الأول من أنواع الكيفية .

فقد زالت هذه الشبهة وتقرر أن هذا الجنس هو استكمال استعداد أحد طرفى ماعليه القوة التى بمعنى الجواز حتى يكون شديد الاستعداد لوجودٍ مّا إذا وجد كان انفعالا بالفعل كالمراضية ، أو شديد الاستعداد لأن لايوجد فيه ، وهذا كالمصحاحية . وبالجملة فإن هذه القوة إما أن تستكمل آخذة نحو التغير عن الحالة الطبيعية الملائمة وهى اللاقوة ، وإما نحو أن لاتتغير عنها وهى القوة الطبيعية .

---

(١) هو : فهو ب ، س || (٢) وبما : وبما د ؛ وفيما عا || (٣) المحركة : المتحركة س || تصريف : تحريك ب ، س || (٤) ضعفتا : ضعفا عا || واحدة منهما : واحدا عا || (٦) وهو : فهو ن || أمر : + قوى ع || بدنى : قوى عا || (٧) المصارعة : + فى الخلقة عا || (٨) الطبيعية : ساقطة من ع ، ى || (١١) الجواز : الجواز د ، س || لوجود : ولوجود ه || (١١ — ١٢) بالفعل كالمراضية أو : ساقطة من ن || (١٣) عن : على عا || الطبيعية : الطبيعة سا ، م ن ، ه ، ى || (١٤) وهى : وهو د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى .

[الفصـــــل الرابع]

فصــــل (د)

فى إيراد الشكوك فى النوع المنسوب إلى قوة ولا قوة

لكن العادة جرت على خلاف ما قلناه . وذلك أنه قد صرح فى التعليم الأول ، بأن القوى ، إنما هى قوى ، بحسب أنها تنفعل بسهولة ، كالمصراعى ، أو لا تنفعل بسهولة ، كالصلب ، واللا قوى ، هو الذى ليس له قوة على أن لا ينفعل ، كالمراض الذى ليس له قوة على أن لا ينفعل ، واللين الذى ليس له قوة على أن لا ينقطع .

فلنتأمل الحال فى هذا ، فإن شبهتنا قد عادت ، فإن الحرارة قوة على أن تفعل بسهولة ، إذ تحرق بسهولة ، فهل هى من هـــذا الجنس ؟ فأما ما يقال إن الشىء يكون فى جنس وجنس ، أو نوع ونوع باعتبار واعتبار فأمر قد فرغنا عن منع الالتفات إليه . فلعل حقيقة الحرارة من حيث هى حرارة غير حقيقتها أنها تحرق بسهولة ، ولعل الحرارة إنما تكون قوية على الإحراق بسهولة ، لا لأنها حرارة بل لأنها حرارة شـديدة ، فتكون شدة الحرارة داخلة فى هذا النوع . وهذا أيضا يوجب أن تكون شدة الحرارة ، عارضة للحرارة ، حتى تكون حرارة واحدة تشـــتد وتضعف ، وهى فى أنها حرارة واحدة ، وإنمـا تعرض لهـا الشدة بأن تكون الشدة لا كحرارة أخرى أضيفت إليها ، بل كيفية غير الحرارة ، تقارن الحـرارة فتصير الحرارة بها أشد إحراقا ، وهذا غير مقبول .

ثم إن أمر السهولة أيضاً مشكل ، فإن الشئ إنما يكون سهلاً بالقياس إلى شئ آخر ، فيشبه أن يكون كل حرارة فلها شىء هى بحسبه سهلة الإحراق ، وشىء هى بحسبه صعبة الإحراق .

---

(٣) فى : على ن || (٤) العادة : + قـد ع ، ما ، هـ ، ى || (٥) هى : هوما || أنها : أنه ما ، ى || كالمصراعى : لما لمصارعى هـ || (٥) أو لا تنفعل : ولا تنفعل سا ، م || (٦) هو : ساقطة من د || كالمراض : على المراض د || كالمراض الذى ليس له قوة : كالمراض الذى ليس قوة سا || (٧) واللين الذى ليس له : واللين ليس له ع || واللين الذى ليس له قوة : واللين الذى ليس قوة سا || (٩) إذ : إذا د ؛ أن ع ، ما ؛ أى هـ || ما : أن سا || (١٠) باعتبار : ساقطة من س (١١) قوية : قوة ب ، س || (١٢) فتكون شدة : فتكون شديدة ع || (١٤) فى : ساقطة من س || (١٥) غير : على س || (١٦) فتصير : فتكون س || (١٨) وشىء هى : وهى شىء .

وكذلك حال المصراعى ، فإن شيئاً واحداً يكون بالقياس إلى شىء قوياً على أن يصرعه وبالقياس إلى شىء آخر قوياً على أن ينصرع منه ، بل قد يكون من الناس من هو بالقياس إلى أكثر الناس صراع ، وقد يكون منهم من هو بالقياس إلى أكثرهم منصرع ، فيشبه أن تكون القوة هى هذه ، أى أن يكون صرعه أكثر من انصراعه ، فتكون القوة الفاعلة فيه أرجح من المنفعلة لأمرٍ ما لا محالة موجود فيه ، فيكون كل واحد من القوى والضعيف فيه الشىء الذى يصرع به ، لكن لأحدهما أشد وللآخر أضعف . فالذى فيه قوة أن يصرع أشد ففيه قوة أن ينصرع أضعف ، والذى فيه قوة أن ينصرع أشد ففيه قوة أن يصرع أقل ، ففى كل واحد منهما قوة الأمرين ، ولكنها فى أحدهما أكثر وفى الآخر أقل .

فترى القوتين هل إنما يختلفان فى طبائعهما بالشدة والضعف ، بعد أن يكونا من نوع واحد ؟ وليس كذلك بل الحرارة الضعيفة مخالفة للحرارة القوية فى نوعها ، فإن كانتا متخالفتين ، فيشبه أن تكون القـــوة مخالفة للعجز فى النوع ، وإن لم تكونا متخالفتين ، فلا تكون القوة مخالفة للعجز فى النوع بل تكون كالخط الأطول والأقصر ؛ فأمثال هذه الأشياء تُشكِل فيما قيل .

وأيضاً فإنه لو كانت القوة على أن تفعل بسهولة ، والقوة على أن لا تنفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تنفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة ، تعد عداً تحت الكيفية على أنها أنواع قريبة ، لكان قد يمكن أن نتساهل فى جميع ذلك . لكن إنما تعد على أنها منحصرة تحت جنس هو نوع للكيفية ، وعلى أنها فى القسمة الثانية .

---

(١) المصراعى : المصارعى ب ، ى || بالقياس : وبالقياس سا || (٢) شىء : ساقطة من عا || (٤) هى : فى ب || (٥) لأمر ما : لأنها ع || موجود فيه : موجود سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى || القوى والضعيف : الضعيف والقوى ه || (٦) يصرع به : + وينصرع به سا || (٨) الأمرين : للأمرين ع || ففى : ساقطة من سا || فى أحدهما أكثر وفى الآخر أقل : فى الآخر أقل وفى أحدهما أكثر ب || (٩) إنما : أنهما ب ، ع ، ن ، ى || (١٠) وليس : أو ليس ه || الحرارة : بالحرارة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٢) تكون القوة : تكون أيضا القوة ع || (١٤) تفعل : تنفعل ه || والقوة : فالقوة د || والقوة على أن لا تنفعل : والقوة على أن لا تفعل ج ، عا || (١٥) وعدم القوة على أن لا تنفعل : وعدم القوة على أن لا تفعل جـ || (١٥) وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه || (١٧) منحصرة : تحصر ن || الكيفية : الكيفة ع ، ه .

ثم إذا أريد تعرف ذلك الجنس لم يدل عليه إلا بأن يقال ، إنه الذى منه كذا وكذا ؛ فلا يدل على طبيعة عامة أخص من الكيفية وأعم من كل واحد من هــذه ، وإن كان قد يمكن أن يتكلف ذلك على سبيل إجحاف على الحق .

وعلى أن ههنا شيئاً آخر وهو أن قولهم: إن اللين هو الذى ليس له قوة أن لا ينقطع ، إما أن يشيروا بهذا إلى عدم كيفية ، لو كانت لكانت قوة مقاومة ، وكان بها لا ينقطع الشئ سهلاً ، من غير أن يراد بإزائها إثبات معنى ، فيكون اللين حينئذ عدم كيفية ليس كيفية ؛ وإما أن يراد بذلك إثبات معنى به ما يستعد لسرعة قبول الانغماز ، فلا يكون إلا القوة الانفعالية ، وهذا أحرى أن يكون . فإن اللين بالحرى أن يكون معنى لاعدم معنى ، والصلابة كذلك ؛ فحينئذ يكون ما سمّوه لاقوة ، هو قوة انفعالية شديدة الاستعداد ، سواء قلت : إن قوة ، أن لاينقطع ، كيفية تامة ، بها تمنع المـادة ، أو قلت : إن قوة أن لاينقطع ، ليست كيفية تامة .

ولكن عدم المطاوعة المـادية ، فإن ذلك إن كان عدماً ، فالذى يقابله فى المـادة ، يكون معنى وجودياً وكيفية ، فيكون إذن اللين ليس نفس عدم شئ ، بل هو معنى محصّل يقارن العدم . فيظهر أن هذا اللفظ ههنا ، وهو قولهم ،لا قوة ، لفظ مجازى ، يحتاج إلى وجه يصرف إليه ؛ إذ قد أخذ فيه ، بل تلك الكيفية ، لفظ يدل على أمر يلزمها ، وهو عدم شئ آخر لايخالطها ، فلا يبعد أيضاً أن يكون اللفظ الآخر وهو القوى ، سبيله هذه السبيل . ويكون ، وإن كان معناه الأول ، أنه هو الذى يقوى على أن يفعل بسهولة ، فليس الغرض من استعماله ذلك ، ولا المراد بالقوة هــذه القوة ، ولكن ما يلزمها هذه القوة ، وهو أن يكون الشئ فى نفسه مثلاً عسر الانصراع ، فيتبع ذلك ، أن يكون سهل

---

(٢) فلا : ولا سا ، عا ، ه || (٤) أن : ساقطة من سا || (٥) إما : ما س || بهذا : بهذه ب ، ع ، ى ؛ بها سا || لكانت : ساقطة من د || وكان : فكان ه ، ن || (٦) سهلا : بسهولة عا ، ه || (٦ — ٧) ليس كيفية : + كيفية ليس د || (٧) معنى : أمر ع ، عا || به : ما به ن || لسرعة : ليس ثمة سا ، م || (٨) لا عدم معنى : ساقطة من د || (١٠) تمنع : يمتنع ب ، س ، ع ، ه ، ى || (١١) قائمة : قابلة ع || (١٤) هذا : ساقطة من سا || (١٦) يخالطها : يجامعها ع ، ه || فلا : ولا عا ، ه || أيضا : ساقطة من س || اللفظ : + أيضا س ، ع || (١٧) هــذه : هذا ع || (١٧ — ١٨) معناه الأول ... ... ولا المراد : ساقط من ن || (١٩) مثلا : ساقطة من عا .

الصرع لغيره، حتى تكون الحالة التى بها يكون الشئ عسر الانصراع، هى من هذا الجنس من الكيفية ، وقد دل عليها بما يلزمها ، كما هناك ، إذ دل هناك على قوة ما ، بما يلزمها ، وهو لاقوة أخرى ، ولم يرد بها نفس تلك اللاقوة .

وكذلك ههنا أيضاً ، يكون لم يرد بالقوة نفس تلك القوة ، حتى يكون كأنه يقول : إن المعنى الذى به يقاوم الشئ مايفعل فيه حتى يتوصل به إلى أن يفعل فى الآخر بسهولة ، أو لاينفعل عنه بسهولة ، هو الباب المسمى قوة . فإن فُهم هذا القول على هذا التأويل انزاحت العلل ، ولم تدخل أشياء من أجناس أخرى فى هذا الجنس .

واعلم أن الكتاب المسمى بقاطيغورياس ، موضوع للشداة الذين لم يتدربوا ، ولم يبلغ فيه من التحقيق ماينبغى ، بل قد يجوز فيه كل التجوز تخفيفا ، فكأن حال الإنسان المصارع ، التى بها لاينصرع ، و بتوسطها يتمكن من أن يصرع غيره ، على هـذه الجملة التى أشير إليها فى هذا الكتاب ، حالة معروفة ، يمكن أن يدل عليها ؛ فإذا فصل على المتعلم أن ههنا حالة بها لاينصرع ، وحالة بهـا يصرع ، تشوش على المبتدئ وعسر فهمه ، فاهمل كما اهمل كثير من الأشياء فى هذا الباب ؛ ثم الواردون من بعد ، شوّشوا الأمر فيه ولم يتركوه على الظاهر .

وقـد ظن قوم أنه يمكن أن تجعل القوة على أن لاينفعل واللاقوة على أن لاينفعل ، قوة واحدة ، ذات اعتبارين مختلفين بالقياس إلى شيئين ، مثل اللين ، فإن له قوة على ،

(٢) دل هناك على : دل على ن || بما : بها سا ، م || بمـا يلزمها : وهو لا قوة ما يلزمها د || كما هناك ... ... بما يلزمها : ساقطة من د ، سا || (٤) وكذلك : كذلك هـ ؛ فكذلك ى || (٥) به : ساقطة من م || يقاوم : يقاومه هـ || به : فيه سا ، عا ، م ؛ ساقطة من ن || يفعل : ينفعـــل د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى || فى : من س ، سا ، عا ، م ، ن ؛ عن هـ ، ى || (٦) أو : إذ ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن || (٨) أن : بأن س || الشداة : البدأة م || لم يتدربوا عا ، م ، هـ || (٩) الانسان : ساقطة من ن || (١٠) التى : الذى عا ، هـ || يتمكن : يمكن د ، س || من : ساقطة من س ، عا || (١١) الكتاب : الباب م || فصل : قصد د || المتعلم : المعلم || (١٣) الواردون : أن الواردين هـ || (١٥) أنه يمكن : ساقطة من س || تجعل : تحمل ن || لا ينفعل : ينفعل هـ || واللاقوة على أن لا ينفعل : واللاقوة على أن ينفعل د ؛ واللاقوة على أن تنفعل ع ، عا ؛ واللاقوة على أن ينفعل ن ؛ ساقطة من س ، سا ، م ، هـ ، ى .

أن ينقطع بسهولة ، وليست له قوة على أن لا ينقطع بسهولة ، وتلك كيفية واحدة فيه بعينها ، والذى ليس له قوة على أن يمرض بسرعة ، فله قوة أن لا يمرض بسهولة ، والذى له قوة أن يمرض بسرعة ، فليس له قوة أن لا يمرض بسرعة ، والذى له قوة أن لا ينصرع بسهولة ، ليس له قوة أن ينصرع بسهولة . فهذه كيفية واحدة يقال لها من جهة إنها قوة ، ومن جهة إنها ليست قوة ؛ لكنه وإن كان كذلك ، فإن عادتهم فى أن ليس قوة ، إنما هى فيما ليست له قوةُ مقاومةِ قوةِ الفعل ، واللاقوة ، الذى هو ضعف طبيعى ، الذى بالحرى أن يقال له فى بعض المواضع إنه عجز .

وأما أن لا يكون قوة على سرعة القبول والمطاوعة ، فكأنهم ليسوا يدخلونه فى هذا الباب ، ولذلك يبقى لهم الأقسام ثلاثة : قوة انفعال ، وقوة مقاومة ، وقوة فعل . فإن لم يفعلوا هكذا ، ولكن جعلوا قوة المقاومة عجزاً بالقياس إلى سرعة الانفعال ، وكان الجامع بينهما ، أن كل واحد منهما استكمال فى أخذ ماعليه القوة الأولى من أن ينفعل وأن لا ينفعل ، فإنه حينئذ يكون بينهما جامع هو الذى يميل إلى أن يجعله النوع من الكيفية الذى هو هذا الجنس ، ويجعل هذين نوعين متقابلين تحته ، أحدهما يسمى قوة طبيعية ، والآخر عجزاً طبيعياً . لكننا نحتاج إلى جامع ، بين هذا الجامع ، وبين الذى هو قوة فعل وهذا يعسر ، فليكن هذا الجامع أن فى الشئ مبدأ به يتم حدوث أمر حادث ، على أن حدوثه مترجح به . فإن فعلنا هــذا وتكلفنا ، كانت القوة الفاعلية ، التى بسهولة ، والتى للمقاومة ، والتى للانفعال بسهولة ، داخلة فى هذا الصنف .

ولكن الشناعات المذكورة ، وغيرها ، تكون باقية وتكون القسمة إلى الأربع قسمة متداخلة لا منفصلة . ولنقتصر الآن على ماقلناه ، فإنا إن أوردنا فى هذا الباب جميع

(١) وليست : وليس ن || فيه : فيها عا || (٢) بعينها : بعينه عا ، ه || ليس : ساقطة من م || على : ساقطة من م || (٢ — ٣) فله قوة . . . يمرض بسرعة : ساقطة من م || (٤ — ٥) من جهة أنها قوة ومن جهة أنها : ساقطة من د || (٦) هى : هو عا || مقاومة قوة : المقاومة وقوة ه ، ى || طبيعى الذى : طبيعى والذى ى || (٧) بالحرى : ساقطة من سا || (٩) ولذلك : وكذلك م || (١١ — ١٢) من أن ينفعل . . . هو الذى : ساقطة من م || (١٣) تحته : ساقطة من ع ، ى (١٩) منفصلة : منفصلة سا ، م || فإنا إن : فإن ه || إن : إذا س .

مايجب إيراده طال، ولا كبير جدوى فى تقديم هذا الكتاب على المنطق، فضلا عن إطالته، ولا ينبغى أن يظن بسبب وقوع غايات هذا الجنس، إما فى مقولة خارجة عن الكيفية، وإما فى نوع من الكيفية غير هذا النوع .

إن هذا النوع قد يقع خارجًا عن الكيفية ، أو يداخل نوعًا آخر تحتها ، مثاله أن المصارعى له قوة على أن يحدث فى آخر صرعا ، وعلى أن لا يحدث فيه نفس صرع ، وهيئة الصرع أعنى الغاية التى تحصل عنه ، لا التحريك إلى الغاية هى من باب الوضع ، والتحريك من باب الفعل ، وكذلك المراض ، له قوة ، على أن يقبل المرض بسهولة ، والمرض من النوع الأول من أنواع الكيفية . فإنا لانسمى المصارعى مصارعيا لأنه بالحال المذكورة من الصرع ، ولا المراض ممراضا لأنه موجود فيه المرض ، بل من قبل أن لهم قوة على ذلك وإن كانت فى نفسها معنى فعليًا به يقال إنه كيف هو، ولكن تلك الغاية ليست صرعا ولا مرضا .

[الفصل الخامس]

فصل (ه)

فى الكيفيات الانفعالية والانفعالات

والجنس الثالث من التى هى أنواع من الكيفية ، وجنس الأنواع من الكيفية ، حاله فى أنه لا اسم يعمه ، حال الجنس الثانى . وكذلك فإنه لم يذكر له رسم عام ، بل جعل له اسمان ، وجعل أحد الاسمين مقولا على أنواعه بالاشتراك ، والآخر مقولا عليها

(١) كبير : كثيره ، ى || جدوى ف : جدوى وفى سا ، م || عن : على د ؛ فى عا || (٢) ولا : فلا د ، سا ، عا ، م ، ن || وقوع : ساقطة من س || (٣) غير : + وقوع ه || (٤) تحتها : ساقطة من ن || (٥) صرعا : صراعا عا || وعلى : أو على عا || فيه : فى ى || نفس : نفسه د ، س ، عا ، ه ، ى || (٦) الوضع : الفعل عا || (٧) المراض : + فإن عا || (٨) مصارعيا : مصارعا س || (١٠) تلك : ذلك عا || ليست : ليس عا (١٥) أنواع : وع ب ، س ، عا ؛ نوع من أنواع س || أنواع من الكيفية : أنواع الكيفية س || الأنواع : الأنواع ، سا ، م ؛ ساقطة من عا || (١٦) لا اسم : + له س || وكذلك : ولذلك ع ، عا ، ه || (١٧) عليها : عليه عا .

قولًا مجازيًا . وذلك أن هذا الجنس يقال له جنس الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، فتكون الكيفيات الانفعالية ، منها مايشبه الملكة من النوع الأول ، والانفعالات ما يشبه الحال منه . واسم الكيفية الانفعالية يقال على بعض أنواعها ، لأنها تحدث من انفعال مثل الصفرة التى تتبع المزاج الحاد المستحكم فى الكبد ، ويقال على بعضها لأنه يحدث منه انفعال لا فى كل شىء بل فى الحواس .

أما الانفعالات فيوهم ظاهر مايقال فيها أنها ليست كيفيات ، كأن الصفرة إذا لم تستقر زمانا طويلا لم تكن من مقولة الكيفية ، لا لأنها اصفرار ، أى آخذ إلى الصفرة، فإن الاصفرار لو توهمناه تطول مدته ، لم يكن أيضا كيفية ، بل ربما أدّى إلى كيفية تحدث فى آخرها ، وعندما ينتهى إليها يفنى الاصفرار ويقف ؛ إنما الاصفرار من مقولة أن ينفعل ، بل الصفرة نفسها ، إذا توهمنا الاصفرار قد انتهى إليها ، فاستقرت استقرار صفرة أخرى ، مما يدوم أو يطول زمانها ، لكن هـذه ثبتت يومًا أو ساعةً ، وتلك طال بقاؤها ، فإن هذه الصفرة تسمى انفعالًا ، والطويلة المدة كيفية ، وكذلك السواد والحرارة والبرودة وما أشبه ذلك .

فإن أصلح هذا الظاهر ، ومنع أن يكون طول الزمان وقصره مخرجا الشىء عن مقولة أو مدخلًا فيها ، كما فعل حيث ذكر الملكة والحـال ، فإن اللاتى تسمى انفعالات تكون أيضًا كيفيات ، لكنها من قصر مدتها ، وسرعة زوالها منعت اسم جنسها ، كما قد يقال للقليل إنه ليس ، وسميت باسم الأمر الذى هو فى التجدد والتغير ، وهو الانفعـال ، فسميت انفعالات ؛ فيكون هذا الاسم كالمستعار لهـا ، أو المنقول إليها ، لمشابهة من غير أن يراد بإطلاق هذا الاسم عليها ما جرت العادة بفهمه منه . وبالحرى أن يكون الأمر كذلك ، وألا يكون الاستعداد لسرعة الزوال مخرجا للأمر عن جنسه .

(١) قولا : هولا م || له : ساقطة من س (٢) منها + : هى ، د ، ن || ما : فيها م || (٣) منه : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٤) لأنه : لأنها س || يوهمناد ، سا ، عا ، م || (٥) انفعال لا : انفعالات س ، م || (٨) توهمناه : (٩) آخرها : آخرها ، عا ، م || يفنى : فيفنى ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى (١١) زمانها : زمانا سا ، م ، ن ، ه ، ى || ثبتت : تثبت ن ، ه ، ى ؛ بقيت سا ، عا ، م || (١٣) والبرودة : أو البرودة ع ؛ والبرد ب ، س ؛ أو البرد د ، سا ، عا ، م ، ن || (١٤) الشىء : للشىء ع ، ه ، ى || (١٥) اللاتى : التى ه || (١٦) من قصر : لقصر ن || قد : ساقطة من ب ، س ، سا ، ن || (١٨) لمشابهة : المشابهة سا || (١٩) بإطلاق : بالاطلاق سا ، م || ما : ساقطة من س || (٢٠) للأمر : الأمر د .

والآن فإن المعانى التى يدل عليها هذان اللفظان ، هى معانٍ ثلاثة : معنى الكيفية التى تنفعل عنها الحواس ولها بقاء ، ومعنى الكيفية التى تحدث عن انفعال فى موضوعها ولها بقاء . وقد حصرا فى لفظ واحد . ومعنى الكيفية التى لا ثبات لها .

وليس كل واحد من هذه المعانى عاماً لجميع ماتحت هذا النوع ، ولا أيضًا يدل على فصول حقيقية تنفصل بها أنواع مرتبة تحت هذا النوع ، لكن أحد هذه المعانى قد يعم الثلاثة ، وهو أنهـا بحيث تنفعل عنها الحواس ، فإن الانفعالات والانفعاليات كلها تشترك فى ذلك ، ويعمها شىء ، وأنها من شأنها أن تفعل فى مواد ما أشياء تشاركها فى المعنى ، فإن الحار يفعل الحار ، والبارد يفعل البارد ، والأسود أيضا يقرر شبح السواد فى الحواس والتخيل .

وتجدها تشترك فى أن يصح فى طبائعها أن تعرض للأجسام على سبيل الانفعال الجسمانى والحرارة النارية ، وإن كان يظن على ظاهر الأمر إلى أن يعرف الأمر المحقق فيه ، أنها لم توجد فى النار بانفعال ، ولا أيضًا فى مادة النار ، إذ حصول مايحصـــل فيها ليس بانفعال ، إنما الانفعال فى الموضوعات القائمة .

فإن سامحنا فى تسليم هذا القول ، فإن الحرارة من شأن طبيعتها من حيث هى حرارة أن تحدث بالانفعال ، وإن كان فى غير النار . وحلاوة العسل ، وإن لم تحصل فى العسل على سبيل انفعال من العسل ، فقد حدثت على سبيل انفعال وجد فى أمور تكوّنت عسلاً ، وانفعلت انفعالاً مّا صارت بذلك حلوة ، فتشترك بذلك فى أنها بحيث يصح أن تحدث عن

---

(٢) ولها : لها س || (٣) حصرا فى : حصرا د || (٥) حقيقية : ساقطة من ع
(٦) والانفعاليات : ساقـطة من ع || (١٠) وتجدها : ويجـدها ب ، د ، س ، سا ، م || أن يصح فى : ساقطة من عا || (١١) على : فى س || (١٢) بانفعال : انفعالا د || (١٢ — ١٣) ولا أيضا فى مادة . . . . ليس بانفعال : ساقطة من سا || (١٣) القائمة : + يريد بالموضوعات القائمة الموضوعات التى لهـا وجود وحقيقـة غير حقيقة ما وجود تلك الكيفية صورة له مثلا كقطعة حديد وقد وجدت فيها الحرارة فإن الحرارة ليست صورة لها بل لها وجود حقيقـة أخرى ثم عرضت لها الحرارة : [حاشية أدخلت فى الصلب] فى ب ، س || (١٤) فإن : وإن عا ، ه || سامحنا : ساعدتا عا ، ه || فى : على ه || (١٦) على سبيل انفعال من العسل : ساقطة من عا || حدثت : حدث عا || (١٧) حلوة : حلوا س || بذلك : ذلك د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || أن : أو د .

انفعالات فى موضوع ما، وإن اختلفت فى أن بعضها يحدث بانفعال الموضوع بها نفسها، وبعضها قد يحدث تبعًا لانفعال فى الموضوع؛ ويجمع جميع أصنافها بأن الحواس تنفعل بها.

ومع هذا فليس يمنع ظاهر الحال أن تكون هذه المعانى الجامعة قد تدخل فيها أمور: منها ما هو من باب الكيفية إلا أنه فى غير هذا الجنس، مثل الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والثقل والخفة، فإنها كلها محسوسات؛ ومثل الخشونة والملاسة، فإنه وإن لم تكن من الكيف، بل من الوضع، فهو محسوس. والرطوبة واليبوسة فى ظاهر الأمر، والصلابة واللين أيضًا هى من باب القوة واللاقوة.

لكنا إذا قلنا كيفيات انفعالية خرجت الخشونة والملاسة، وأما الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين ففى أمرها نظر، فإنها إما أن تكون ماهيتها هى أنها استكمال استعداد فى أن ينغمز ويتشكل بسهولة، وفى أن لا ينغمز ولا يتشكل بسهولة؛ أو يكون أمر آخر هو فى نفسه موجود محصل ويلزمه هذه الكيفية، وتكون إنما تحس من جهة الأمر الآخر حتى تكون هذه الكيفية دليلًا على ذلك الوجود الآخر.

وهذا يتبين بأن يتأمل حاله فى دخوله فى الحس، أدوله من حيث ينغمز أو لا ينغمز أو من جهة شىء آخر. أما أنه لا ينغمز، فهو معنى عدمى، إنما يجب أن يحسه الحس على سبيل تعطله كما يتعطل عند الظلمة، وإبصارنا للظلمة هو أن نكون لا نبصر شيئًا. ثم الصلب يشبه أن يكون إدراكنا له باللمس، كالإدراك الوجودى، واللين، كغير الوجودى الذى لا يحس معه بممانعة أصلاً. وأما الانغماز الذى فى اللين فهو قبول حركة على هيئة، والحركة مع الهيئة غير محسوسة إلا بواسطة، وقد يحس الانغماز أيضًا بالبصر دون اللمس.

---

(١) انفعالات: انفعال سا || ما: ساقطة من س || (٢) قد: فقد د || (٢) ويجمع: ويجتمع د، والصلابة واللين: واللين والصلابة ب، س || (٦) فهو: فإنه س || (٤) أنه: أنها ع || (٤ — ٥) فهى عا || (٧) والصلابة واللين: واللين والصلابة س || (١٠) ينغمز: ينغمرع، عا || وفى: سا، ع، عا، م، ن، ه، ى || بها: بهما، د، سا، عا، م أو فى عا، ه || لا ينغمز: لا ينغمرع، عا || (١٣) وهذا: وذلك ن || يتبين: يبين ب، س؛ يبنع || ينغمز أو لا ينغمز: ينغمر أو لا ينغمر ع، عا || (١٤) شىء: ساقطة من س || لا ينغمز: لا ينغمرع، عا || (١٥) تعطله: تعطل د || هو: وهود، ن || (١٦) ادراكنا: ادراكا سا، م، ه || كغير: لغيرعا، ى (١٨) الهيئة: الحركة س || بالبصر: ساقطة من ى.

وكذلك بسرعة الحركة إلى الشكل و بطؤها ، فلا يكون ذلك دليلًا على أن الصلابة واللين أو الرطوبة أو اليبوسة قد أحسا بالبصر، فإذن ليس مايلمس هو الانغماز ، وعدم الانغماز ولا أيضا الاستعداد ، فإن الاستعدادات من حيث هى استعدادات معان تعقل .

وكذلك فإن قوة المصارعى لا يحسها مصارعه ، بل يحس هناك صلابة المقاومة .

وكذلك الزق المنفوخ فيه الهواء ، فإن الهواء الذى فيه لم يصلب بوجه من الوجوه ، بل هو فى طبيعته كما كان ، لكن الحس يحسه كما يحس الصلب .

وكذلك الرياح فإن الأمر الذى يحس من المقاومة ، هو غير الاستعداد الطبيعى الذى فى الشيء الموجود ، فإن الهواء لم ينعقد فى طبعه صلبًا ، وإن انحصر فى الزق ، ولا بأن صار ريحا ، بل الاستعداد الطبيعى موجود فيه ، ولا يحس به .

فإذن المعنى الذى يحس بذاته إن كان لابد من معنى يحس بذاته هو غير ذلك الاستعداد، وإن كان يقارنه ويكون معه ، وغير نفس حركة الانغماز ، وغير الانغمار ، فأحد هـــذه عدم ، والآخر من باب الحركة لا من باب الكيف ، والثالث من جنس الكيفيات التى فى الكميات دون الكيفيات الانفعالية والانفعالات .

فالذى يقع فى هـــذا الجنس من المعنيين المعتبرين فى الرطوبة واليبوسة هو مايحس منهما . والذى يقع فى الباب الآخر، أعنى باب القوة واللاقوة هو ما لا يحس منهما، وهما متلازمان . وأما الخشونة والملاسة فإنها لم تكن البتة من باب الكيف ، فكيف تكون كيفيات انفعالية ؟ فإن الخشونة هى اختلاف الأجزاء فى ظاهر الجسم بأن يكون بعضها ناتئا، وبعضها غائرًا، وهذا من باب الوضع. والملاسة استواء الأجزاء فى الوضع والخشونة

(٢) أو الرطوبة أو اليبوسة : والرطوبة واليبوسة ع || ليس : ساقطة من س || (٤) وكذلك : فكذلك ب ، س ، ه || لا يحسها : لا يحسه عا || (٦) كما : لم س || (٨) وإن : فان د ؛ بأن ه ، ى || الزق : الزوق س || (١٠) لابد : ساقطة من سا || ذو : وذو ب ، س ؛ ساقطة من ع || (١١) يقارنه : يقارنه ب، د، س ع ، عا ، ن ، ه ، ى || وغير : وعن م || وغير الانغماز: ساقطة من د|| فأحد : فإن أحدها ، ن ، ه ، ى || (١٢) والثالث من جنس : والثالث جنس س || الكيفيات : الكيفية ه || (١٣) فى : من عا || الكميات : الكيفيات ع ، م || (١٤) فالذى : والذى ع ، م (١٤) هو : وهو د || (١٥) منهما : منه سا ، ع ، عا ، م || (١٦) فإنها : فإنهما ع || (١٧) هى : هو عا ؛ + عدم ه || (١٨) ناتئا : نابتا سا .

والملوسة من حيث هى هكذا غير محسوسة إلا بواسطة كما تحس المقادير والأشكال والأبعاد ، فإن أحست بواسطة صلابة أو لين أو سواد أو غير ذلك فلا تكون من جملة المحسوسات التى نحن فى سبيله ، فإنها لا تنفعل فى الحس تأثيرا من جهة نفس الحال العارضة لأجزائها مطلقا الذى هو الوضع ، بل لأمر آخر وهو صلابة أو لين أو حرارة أو بياض أو غير ذلك .

فإن كانت للخشونة والملاسة حال يحس بها بالحقيقة لا بواسطة ، فتلك الحال غير حال الأمر العارض لها من أجزائها ، وهو الوضع ، وتكون تلك الحال كيفية . وأما الثقل والخفة فإنهما ليسا إلا من باب الكيفية ، فإن الذى يظن بهما أنهما من باب الكمية باطل ، وكأنا قد فرغنا من ذلك ؛ لكنه قد يظن بهما أنهما من باب القوة واللاقوة ، وإنما كان يكون ذلك لو كانت القوى الفعلية تدخل فى ذلك الجنس مثل الحرارة وما أشبهها أيضا ، فالثقل والخفة أيضا من هذا الباب ، وهما من جملة المحسوسات ، ومن جملة ما يحدث فى الأجسام بالانفعالات ، فإن الجسم يسخن فيخف ، ويبرد فيثقل ، وهو واحد بعينه : فإن البخار ماء خف بالحرارة ، وكذلك أجزاء الأرض المتسخنة قد تخف فتصعد متدخنة ، وقد يدفن الشيء فى الأرض فيزداد ثقلا من غير أن يزداد قدرا ، وقد يجمع أشياء متباينة لجملتها وزن ما ، فإذا اجتمعت حدث لها وزن أكثر أو أقل ، إذا انفعل بعضها ببعض .

(١) والملوسة : والملاسة ع ، ه ؛ + هى عا || والأشكال : ساقطة من م ، ه || (١ — ٢) والأشكال والأبعاد : والأبعاد والأشكال د ، ع ، عا ، ن ، ى || (٢) والأبعاد : ساقطة من س || فإن أحست بواسطة صلابة أو لين أو سواد أو غير ذلك : ساقطة من م ، ه || أو لين : ساقطة من ن || أو سواد : ساقطة من د ، س ، ع ، عا ، ن ، ى || (٣) التى : ساقطة من س || تأثيرا : تأثرا س || (٤) العارضة : ساقطة من ع || (٥) أو بياض : وبياض د || (٦) للخشونة : الخشونة ع || يحس : يحل س || (٨) فإنهما : فإنها ع || ليسا : ليستا ع ، ى || يظن : يظهر : م || (٩) ذلك : هذا س || (١١) فالثقل : والثقل د ، ن ؛ كالثقل ع || والخفة : + هما عا ؛ + فإنهما ع (١٣) خف : خاف د || المتسخنة : المسخنة ع || (١٤) يدفن : + فى ما || (١٥) وزن ما : وزنا ه .

[الفصل السادس]

فصل (و)

فى حل باقى الشكوك

وأما التخلخل والتكاثف فقد يدلّ بعضها على معانٍ: فقد يقال تخلخل ويراد به انفشاش الأجزاء بأن يتخللها جسم أرقّ منهـا فتتباعد منها كالصوف المنفوش . ويقال تكاثف لمـا يقابل ذلك ، كما يعرض عند الكبر . وقـد يقال تخلخل ، إذا صار الجسم إلى قوام أقبل للتقطيع والتشكيل من غير انفصال يقع فيه . ويقال تكاثف لمقابله . ويقال تخلخل لقبول المـادة حجما أكبر . ويقال تكاثف لقبولها بعينها حجما أصغر .

والمعنى الثانى والثالث قد يظن بهما أنهما معنى واحد ، وذلك للغفلة ، فإن النار أشد تخلخلا من الهواء بمعنى زيادة الحجم ، وليس أقبل منه للتشكل والتقطيع ، إذ الهواء رطب جدًّا والنار يابسة ، والهواء إذا استحال نارًا قبلت حجمًا أكبر وصارت أشد مقاومةً ويبسًا . لكن المـاء إذا سخن فصار هواءً ، عرض له ازدياد الحجم ورقة القوام ، فيظن من لا يتثبت فى حكمه ويتبع عفو التمثيل والاستقراء أن الأمرين واحد . وأما نحن فنقول :

أما المعنى الأول فهو من باب الوضع ، وأما المعنى الثانى فمن باب الكيف ، وأما المعنى الثالث فمن باب الكم المقارن الإضافة أو الإضافة المقارنة للكم ، لأنه زيادة حجم . وقـد اتفق أن كانت العناصر ذوات البرد تقارن فيه التخلخل الذى بمعنى زيادة الحجم ، التخلخل

---

(٣) حل : بيان سا ، ن ، هـ ، ى ؛ ساقطة من ع ، م || (٤) وأما : أما ع ، ى || فقد : قد م ساقطة من عا || ويراد به : معناه م || (٥) منها : بينهـا م || كالصوف : كالصور ع || (٦) الكبر : الكن ب ، س ؛ الكرد ، سا ، م || (٧) والتشكيل : والتشكل هـ || (٩) والمعنى : فالمعنى ع قد : فقد عا ، هـ ، ى || أنهما : ساقطة من عا || معنى : ساقطة من ن || (١٠) للتشكل : للشـكل ع ، عا ، ى || (١١) والهواء : + بمعنى زيادة الحجم د || قبلت : قبل ع عا ، هـ || وصارت : وصارت ، هـ || (١٢) هواء : ساقطة من س || يتثبت : يثبت بخ || (١٣) ويتبـع : يمنع ما || الأمرين : + أمرها || (١٤) الثانى فمن : الثانى فهو من ب ، هـ ، ى || (١٤) الثالث فمن : الثالث فهو من ب ، س ، ع ، ى ؛ الثالث من حا || (١٥) المقارنة : ساقطة من م || (١٦) فيه : فيها ب ، س ، ن .

الذى بمعنى الرقة ، والتكاثف الذى بمعنى نقصان الحجم ، التكاثف الذى بمعنى الغلظ والمقاومة . وكانت العناصر ذوات الحر بالضد ، مثل الهواء إذا صار ناراً فازداد تخلخل حجم ولم يزدد تخلخل قوام ، والنار إذا صارت هواء ، كان بالضد فى ذلك . وأما البارد فإنه إذا صار حاراً ، عرض له التخلخلان جميعاً ؛ والحار إذا صار بارداً ، عرض له التكاثفان معا . فهذا هو الذى يجب أن يحقق ، ولا تلتفت إلى ما كتب فى مواضع أخرى .

ولنقتصر على هذا المبلغ من شرح هذا الجنس ، ولنحاذ بعبارتنا نظم التعليم الأول ، لنفهم ما قيل فيه على وجه تزول معه الشكوك فنقول : إن هذا الجنس منه كيفيات انفعالية هى التى تكون قارةً راسخةً فى الشىء ، كحلاوة العسل ، وسواد الغراب ، وليس يقال لها إنها انفعاليات ، لأنه يجب أن تكون ما هى فيه لا محالة قد انفعلت بها ، بل لأنها تنفعل عنها على النحو المذكور . أما الحواس فقط ، أو الحواس وغيرها ، وبعض هذه ، فلها مزية نسبة إلى الانفعال ، مثل البياض والسواد ، فإنها لا توجد فى أجسامها إلا أن يكون قد وقع قبلها انفعالات فى موضوعها فى الكيفيات الأولى الملموسة حتى حصل مزاج يوجبها ؛ فإن ما سوى الملموسات بالحقيقة يتبع الملموسات ، فإنك ترى الإنسان يعتريه من الخجل والوجل حر أو برد ، فيتبع ذلك حمرة كما فى الخجل ، أو صفرة كما فى الوجل ؛ فإن عرض مثل تلك الأسباب فى أصل الكون والولادة ، فثبت ، فاستقر مزاجا ، وتبعها حمرة أو صفرة ، صارت الحمرة والصفرة لازمتين ، فكانت من جملة الكيفيات الانفعالية . وكذلك إذا عرض بعد الكون فثبت كمزاج يحدث فيثبت ما يوجبه .

وأما الذى يعرض للزوال فهو مثل الشىء الذى إذا سئل عن قوم عرض لهم لانفعال ما ، لم يصلح أن يجاب به ، ولم تلتفت إلى ما عرض لهم منه . وقد جرت العادة أنه إنما يعزون

---

(١) الرقة والتكاثف : الرقة ويفارق التكاثف ع || الحجم التكاثف : الحجم والتكاثف || (٢) مثل : مثال ع || (٣) صارت : صارت ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٢ — ٣) مثل الهواء . . . . . فى ذلك ساقطة من عا || (٤) له : ساقطة من ع || (٦) ولنقتصر : والنقصير سا || على : إلى س || شرح : حد س || التعليم : التعلم عا || (٧) لنفهم : لتعليم س (٨) لها : ساقطة من ع ، ن ، ى || (٩) انفعاليات : انفعالات س || لأنه : + لا ع || انفعلت : انفعل د ، ن || (١١) قد : ساقطة من بخ || (١٢) الأولى : ساقطة من سا || حصل : يحصل س || (١٤) والوجل : ساقطة من سا || (١٥) وتبعها : وتبعا سا ، م || (١٨) للزوال : الزوال ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || الشىء الذى : للشىء سا || لانفعال : الانفعال ع .

بالكيفيات التي تلزمهم ، فلا يقال لمن خُلِق أحمر البشرة أنه مصفار اللون بسبب عارض من وجل أو حرد غير لونه ، فلذلك لم تسم هذه كيفيات بل انفعالات .

واعلم أن هـذا على سبيل المجاز والتوسع في الكلام ، و إلا فالكيفية تقال على المعنيين جميعاً ، وذلك لأنه إذا سئل عن الذي أصفر لوجل ، أنه كيف هو في هذه الحال ، فقيل أصفر اللون ، لم يكن الجواب كاذباً ، و إذا سئل عنه ، أنه كيف هو مطلقاً ، فلا يجاب في العادة بأنه أصفر إذا كان محمار الخلقة . والسبب في ذلك أن المجيب يستشعر أن السائل يسأله ، أنه كيف هو في طبيعته الصحيحة ، وفي حالة الأكثرية ، ويكون عنده أن السائل توسع فترك بعض ما يجب أن يتم به عبارته ، فيجيبه حينئذ بما يجيبه . و إذا سأل مطلقاً أيضاً ، أنه كيف زيد ، وكان السؤال لا يقتضى زيادة استشعار ، أو كان السؤال يوهم المجيب أنه يسأل عن حاله في الوقت ، فلا يكذب ، لو قال : مغموم أو محموم ، و إن كان ذلك سريع الزوال .

وأما أن نفس السؤال بكيف أي جواب يقتضى بحسب اعتبار الأزمنة ، واعتبار دوام الحال ، ولا دوامها ، فليس بنا حاجة الآن إلى بيانه . فيجب أن يتصور الأمر على هذه الصورة فلا يلتفت إلى من يحرم أن تكون الكيفيات السريعة الزوال صالحةً للدخول في جواب كيف . واعلم أن ذلك إنما لا يصلح للاستشعار المذكور من سؤال السائل ، وليس هذا السؤال والجواب متعارفين في الكيفيات التي من هذا الجنس فقط بل من الجنس الأول ، فإن الملكات قد يجوز أن تسمى كيفيات انفعالية ، والحالات انفعالات ، و إن كان ذلك إذا اعتبر مع الجنس الثالث مقولاً بتشابه الاسم ، إلا أن لا يحمل اسم الكيفيات الانفعالية والانفعالات اسماً مساوياً ، لا لمعنى هـذا الجنس بل لمعنى أعم منه ، وهو أن

---

(١) مصفار : مضار س || حرد : جرد د || (٢) فلذلك : فكذلك ع || (٣) فالكيفية : فان الكيفية عا || (٤) لأنه : أنه ب ، س || هو : وهو د || فقيل : + إنه ع ، عا ، ه ، ى || (٦) بأنه : أنه ع || اذا : إذا ب || (٧) يسأله : يسأل د || ويكون : فيكون ع || (٩) أيضا : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ى || (١٠) يسأل : يسأله س || حاله : حال د || أو : ود ، ع ، ن ، ى ؛ ساقطة من سا ، عا ، م ، ه || (١٢) أن : ساقطة من عا || السؤال : ساقطة من ع || (١٣) دوامها : دوامه عا || يتصور : لا يتصور د || (١٤) يحرم : يجزم ع ؛ حرم ه (١٩) لمعنى : بمعنى سا .

تكون كل كيفية بطيئة الزوال عن المتكيف بها تسمى كيفية انفعالية ، وكل كيفية سهلة التغير تسمى انفعالًا ؛ فتكون قسمة الكيفية إلى الكيفيات الانفعالية والانفعالات ليست قسمة على سبيل التربيع ، بل على سبيل التثليث .

فتكون الكيفية تنقسم إلى : كيفيات انفعالية وانفعالات ، وإلى أشكال وما معها . ثم الانفعالية والانفعالات تنقسم إلى هذا الجنس الثالث ، وإلى الحال ، والملكة . فيكون هذا الجنس من حيث خصوصيته لا اسم له ، وإنما له اسم معنى أعم منه ، فإن جعل هذا اسما له من حيث خصوصيته ، كان وقوعه على الملكة والحال باشتباه الاسم ، إذ ليس له هناك تمام حده .

ونعود فنقول ، بعد ما فصلناه من اشتباه هذين اللفظين ، إن من كان له مزاج غضبي يوجب خلق الغضب من أول الكون مثلاً ، أو كان استفاد ذلك ، لا عن مزاج ، بل باستعمال أفعال الغضب ، حتى صار له خلق الغضب ، فإنه ذو كيفية انفعالية يعنى بها الملكة على سبيل اشتراك أو على سبيل مجاز للتمثيل ، أو يعنى بها معنى أعم من الملكة . والذى عرض له الغضب عن سبب زائل فليست له كيفية انفعالية ، فإن كانت الكيفية الانفعالية يعنى بها الملكة ، كان هذا المعنى غير مقول على الجنس الثالث إلا باشتراك الاسم ؛ وإن عنى بها المعنى الأعم كان مقولا عليها بالتواطؤ ؛ لكنه يكون مقولًا على الجنس الثالث بمعنيين باشتراك الاسم : فإنه من حيث يجعل اسماً بخصوصيته يدل على معنى ، ومن حيث يعنى به المعنى العام يدل على معنى ؛ والمعنيان جميعا موجودان

(١) تسمى كيفية انفعالية : تسمى انفعالية د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٢) الكيفية إلى : ساقطة من س || الكيفيات : + إلى س || والانفعالات : والانفعاليات ع || (٣) قسمة : ساقطة من ب || على سبيل التثليث : على التثليث ى || (٤) إلى : على ع || (٩) ونعود فنقول : ونقول ن || من : ساقطة من س || كان : + فيكون عا || (١٠) أو كان : وكان ع || استفاد : استعداد س || (١٢) يعنى : ونعنى ه (١٣) زائل : ساقطة من د || (١٦) بخصوصيته : + فإنه ه || (١٧) موجودان : موجودين عا .

فى الاخص ، محمولان عليه . وهـذا كن يسمّى عبده الأسود أسود من حيث شخصه ، فيكون الأسود يقال على الواحد باشتراك الاسم من جهتين .

هذا ولا عذر لمن سمع أن الناس اجتمعوا على أن الحال والملكة نوع واحد ، وكلتاهما كيفية ، وسمع أن الملكات هو ذا تخص باسم الكيفيات الانفعالية والحالات بالانفعال ، وسمع أن السبب فى ذلك ، أنه لم تجر العادة بأن يسمّى من عرض له الغضب ، فى وقت ما ، وحال ما ، من غير دوام ، وعن خلق ، مكيّفا بكيفية الغضب ، أن يشكل عليه أن الانفعالات فى الجنس الثالث ، كيفيات بالحقيقة ، وإن لم تسم كيفية ، بل انفعالات ؛ وأن السبب الذى يوهمه أن الانفعالات ليست كيفيات يجب أن يوهمه ذلك فى الحالات ، وإذ ليس يوهمه فى الحالات ، فيجب ألا يوهمه ههنا أيضاً ، ويعلم أن هذا السلب مجازى ، أعنى قولهم ليست كيفيات .

---

(١) الأخص محمولان : الأخص محمولين عا || (٢) على الواحد : - للواحد ع ، ى || جهتين : حيث سا || (٣) والملكة : الملكة م ، ن ، هـ ، ى || وكلتاهما : وكلاهما || (٤) هوذا : هوذى عا || الانفعالية : الانفعالات عا || (٤) بالانفعال : بالانفعالات ن || (٥) بأن : أن ع ، ى || (٨) وإذ : فإذ عا || (١٠) كيفيات : + والحمد لله رب العالمين تمت المقالة الخامسة من الفن الثانى بعون الله وحوله وقوته ى ؛ + تمت المقالة الخامسة من الفن الثانى من الجملة الأولى فى المنطق ولواهب العقل الحمد بلا نهاية هـ .

المقالة السادسة

من الفن الثانى

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة السادسة

من الفن الثانى

[الفصل الأول]

فصل (١)

فى ذكر أنواع الجنس الرابع من الكيفية

أما الجنس الرابع ، فقد ذكرنا أيضا أنواعه ، ولم نذكر المعنى الجامع لها . والمشهور من أنواعه ثلاثة أصناف: الشكل، وما ليس بشكل، وما هو حاصل من شكل وغير شكل.

وأما الشكل ، فالمشهور من أمره أنه ما أحاط به حد أو حدود ؛ أما حد ، فمثل ما للكرة والدائرة ؛ وأما حدود ، فمثل ما للمربع والمكعب . وأما الذى ليس بشكل فكالاستقامة والانحناء للخط ؛ وكالتقعير والتحديب والتسطيح للبسيط . وأما الذى يحصل من شكل وغير شكل، فهو الذى يسمى صورة وخلقة ، وهو الشكل من حيث هو محسوس فى جسم طبيعى أو صناعى ، وخصوصاً بالبصر ، وذلك بأن يكون له لون ما ، فيكون الشكل الملوّن خلقة وصورة .

فلما ذكرت هذه الوجوه الثلاثة ، قيل : ويشبه أن يكون للكيفية نوع آخر فتذبذب هؤلاء الذين يشرحون . فقال بعضهم : إنه يعنى الأمور التى سميت فى الفلسفة الأولى كيفيات ، التى هى الأمور المفارقة أصلا ، كالمُثُل المظنونة، والتعليميات؛ أو كالعقول التى لا تلابس المادة .

---

(٢) من الفن الثانى : + من الجملة الأولى من المنطق وهى ستة فصول [ثم عناوين للفصول الستة] ه || (٦) أما : وأما ما || ذكرنا : ذكرت ب ، د ، س ، ما ، ه || (٨) وأما : أما ن || الشكل : المشكل د || (٩) وأما حدود : وأما الحدود ب ، س || ما للربع : المربع ن || (١٠) للخط : والخط سا ، للخطوط د ، ب ؛ ساقطة من س || وكالتقعير : التقعير || (١٤) ويشبه : فتشبه ع || (١٦) والتعليميات : والتعليميات د ، ن ، ه ، ى || أو ، وع ، ن ، ى (١٦) كالعقول : كالمعقول ه .

وهؤلاء لم يشعروا بأن إطلاق اسم الكيفية على ذلك ، وعلى هذه المعدودة ، إنما هو باشتراك الاسم أو يشابهه . وليس حد الكيفية فى جميعها واحداً ، فلا يكون ما يجمع تلك الأشياء نوعاً من أنواع الكيفية زائداً على أنواع الكيفية المذكورة .

وقال آخرون إن ذلك هو الثقل والخفة ، مع أنهما عندهم وعند غيرهم من جملة ما سلف ذكره . فأما هؤلاء وغيرهم ، إما أن يجعلوه من جنس القوة واللاقوة ، وإما أن يجعلوه من جنس الانفعاليات والانفعالات . ومع هذا فإن جميعهم قد توخى فى القسمة التربيع ، حتى جزم أن لا كيفية خارجة عن الأجناس الأربعة ، وذلك هو الحق ؛ ثم شك فى نوع خامس . فتأمل حال هؤلاء واضطرابهم .

واعلم أنه ليس الغرض فيما قيل من ذلك ، أن الأربعة ليست أجناساً تحصر أنواع الكيفية كلها ، حتى تحتاج أن يؤتى بخامس أو سادس ؛ بل معنى هذا الكلام أنه يشبه أن يكون للكيفية نوع ، هو قسم لهذه الأنواع التى ذكرها فى الجنس الرابع ؛ إذ لم يذكر الجنس بل ذكر أنواع الجنس .

و بالحرىّ أن يكون للكيفية نوع آخر داخل تحت هذا الجنس ؛ وذلك لأن خواص هيئات العدد ، كالفردية ، والزوجية ، والتربيع ، والتكعيب ، والتثليث ، وغير ذلك ، ليست هى بأعداد ، ولا أيضا بفصول للأعداد ، بل عوارض تعرض لأنواعها لازمة ، كما تحقق فى الفلسفة الأولى ، وكما هو مشهور ؛ وليست من مقولة المضاف ، أو أين ، أو غير ذلك .

فهى إذن من مقولة الكيفية ، ومن هذا الجنس منها ، إذ ليست بملكات ولا حالات ، بل ولا هى قوة ، ولا عجز ، بل ولا انفعاليات ولا انفعالات . فهذا هو النوع الذى أعرض عنه بسبب أن توقيف المبتدئ على حقيقته مما يصعب صعوبة شديدة جداً .

---

(١) انما : انها س || (٢) يجمع : الجميع عا || (٣) تلك : ساقطة من س || (٤) مع : ومع ع ، ى || ما : من ن || (٦) الانفعاليات : الانفعالات س || والانفعالات ساقطة من ع || القسمة : + واللاقوة د || (٩) أنه ليس الغرض : أن الغرض ليس ع || ليست : ساقطة من س || (١٠) أنه : ساقطة من عا || (١١) قسم : قسيم عا ، ن ، ه ، ى || اذ : اذا د ، ن ، م || (١٥) تحقق : + لك ذلك ب ؛ + ذلك س || (١٦) وكما : كما س ، عا || وليست : ساقطة من ن || المضاف : مضاف عا || غير : عن سا ، م || (١٧) من : ساقطة من عا || هذا : ساقطة ع (١٨) ولا عجز بل ولا : ولا عجز بل سا ، م || (١٩) أعرض : عرض ه || جدا : ساقطة من ع ، عا ، م .

وأما المذكرات فهى مشهورة للمبتدئين إذ هى مما يسهل إطلاعهم عليها ، وكتاب قاطيغورياس إنما هو للمبتدئين لاغير ، وقد حدثتكم بصورته مرارا .

ثم المشكلات التى يجب أن يبحث عنها فى هذا الموضع هى هذه : أحدها تعرف المعنى الجامع لهذا الجنس . والثانى النظر فيما قيل من الرسم المشهور للشكل . والثالث تحقيق الحال فى أن الشكل من الكيف وليس من الوضع . والرابع إبانة حال الزاوية أنها فى أى مقولة تقع . والخامس من حال الخلقة ، وأنها كيف هى فى جنس واحد من أنواع الكيف وإنما هى لون وشكل معاً . والسادس حال ما يجرى مجراه إذا اتفق أن كان من مقولتين فإلى أى المقولتين منها ينسب الواحد الحاصل من الجملة .

فأما البحث الأول ، فيجب أن تعلم ، أن هـذا الجنس ، هو الكيفية التى تعرض للجواهر لعروضها أولا للكمية بما هى كمية ؛ ليس كالقوة والضعف : فإنها وإن قارنت الكمية ، فليس لأجل أن الكمية بنفسها مستعدة لها استعداداً أولياً ، ثم تعرض بتوسطها للجوهر . وأما الشكل ، فإنه يعرض للمقدار بما هو مقدار . وهذا الشرح الذى أوردناه لمعنى هذا الجنس الرابع يدخل فيه الشكل ، والاستقامة ، والانحناء ، والتسطيح ، والتقبيب ، والخلقة ، وكيفيات الأعداد .

لكن لقائل أن يقول : إن الخلقة تخالف البواقى لأن البواقى تعرض للكمية عروضاً أولياً مطلقاً ، وبتوسطها تعرض لذوات الكمية ، وأما الخلقة فلا تعرض للكمية عروضاً أولياً ، فإنه ما لم يكن جسم طبيعى يتلون لم تكن خلقة . وهذا كالقوة واللاقوة التى تعرض أيضاً للكميات لعروضها لذوات الكميات ، كما يزعمون فى العمق .

فنقول ليس الأمر كذلك . فإن الأمور التى تعرض للكمية ، منها مايعرض للكمية فى نفسها لا بشرط أنها كمية شىء ، ومنها مايعرض الكمية فى نفسها بشرط أنها كمية شىء

---

(١) إذ : أو د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى || (٢) لاغير وقد حدثتكم بصورته مرارا : ساقطة من س || (٣) الموضع : الوضع ى || (٤) تحقيق : تحقيقه || (٦) فى : تحت ع || (٧) وإنما : فإنما ع || لون وشكل : شكل ولون س || من : ساقطة من د || (٩) فأما : أما ع || (١٠) لعروضها : كعروضها ع || (١١) أوليا : ساقطة من س || (١٢) للمقدار : + الذى له فوق بعد واحد بما هو ع ، عا ؛ + كذلك عا (١٧) يتلون : ملون ب ، س ، م || (١٨) لعروضها : كعروضها ع || (٢٠) لا : ساقطة من ع || أنها : أنه س .

فتكون الكمية هي المعروض له الأولى في ذلك الشيء . ثم الشيء وإن لم يكن يعرض له ذلك العارض إلا وهو كمية ما هو له كمية، فليس إذا كان لا يعرض له أمر إلا وهو كمية شيء ، يجب أن يكون إذا عرض له الأمر لم يعرض له أولياً ، بل عرض لذلك الشيء وللكمية بسبب ذلك الشيء . فإنه لا سواء قوله ، إن الكمية إنما يعرض لها الأمر عندما يكون في شيء ، وأن تقول إن الكمية إنما يعرض لها الأمر لأنها في الشيء الذي عرض له الأمر .

كما لو أن قائلا قال : إن النفس لا يعرض لها النسيان إلا وهي في البدن ، أو شيء آخر غير النسيان ، لم يدل ذلك على أن النسيان ، أو ذلك الشيء ، إنما يعرض للبدن ، وبتوسطه يقال على النفس ؛ كما أن الحركة تعرض للبدن ، وبتوسطه يقال على بعض قوى النفس . ثم اللون حامله الأول هو السطح ، كما هو مشهور وتحقق في العلم الطبيعي ؛ والجسم بنفسه غير ملون ، بل معنى أنه ملون ، أن سطحه ملون . وليست القوة حاملها الأول هو العمق ، وبتوسطه ويقال على الجسم ، حتى يكون الجسم ذو القوة هو الذي مقدار تحته ذو قوة ، بل القوة يحملها جسم تحمله مادته وصورته ؛ وإنما تحمله مادته وحدها كما سيلوح لك تحقيقه في صناعة أخرى . فالخلقة تلتئم من شيء حامله السطح بذاته ، وما يحيط به السطح ، وهذا الشيء هو الشكل ؛ وشيء حامله السطح أيضاً ولكن عند حال كونه نهاية لجسم ما طبيعي ، وهذا الشيء هو اللون . فإذن الخلقة تلتئم من أمرين حاملهما الأول هو الكم ، وبسببه يقال على الجسم .

---

(١) ثم الشيء : ثم للشيء عا ، ساقطة من ع || (٢) هو : هي عا || وهو كية ما هو : وهو الكمية ما هو هـ || لا يعرض له : لا يعرض لها عا || (٣) له : لها عا || له أوليا : لها أوليا د ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ || (٤) قوله : قولنا سا ، عا ، هـ ، ى || (٥) إنما : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى || يعرض : عرض ى || لها : له س || لها : له س || (٥ — ٦) الشيء الذى عرض له الأمر : الشيء الذى عرض له الشيء والأمر عا || (٦) له : لها ن || (٨) آخر : ساقطة من سا (٩) البدن : + أو شيء آخر ع ، ى || (١٠) على بعض : ساقط من د || مشهور : المشهور س || (١١) بنفسه : في نفسه هامش هـ || غير : ساقطة من م || (١٢) حتى يكون الجسم : ساقطة من ن || (١٣) تحته : تحته ن || ذو قوة : ذا قوة هـ || وصورته : وصورتها سا ، ع ، م || وحدها : وحده هـ || (١٥) وما : أو ما د ، س ، عا ، ن ، هـ ، ى ؛ وأما ع || عند : عندى هـ || (١٦) ما : ساقطة من س || (١٧) حاملهما : حاملها د ، عا ، ن .

وأما البحث الثانى وما قيل فى حد الشكل ، فيشبه أن يكون ذلك الرسم المشهور غير محقق للشكل الذى هو الكيفية ، بل هو رسم للشكل الذى يستعمله المهندسون الذين يقولون إنه مساوٍ لشكل آخر وغير مساوٍ ، وهو نصفه وثلثه ، ويعنون بذلك مقدارا مشكّلا . وذلك لأن الشيء الذى تحيط به الحدود بالذات هو المحدود ، والمحدود بالذات هو المقدار ، والمقدار بالذات هو كم ، والشكل كيف ، والكيف ليس بكم ، فليس إذن ما تحيط به الحدود بشكل هو الشكل الذى من باب الكيفية ، لكن الهيئة الحاصلة من وجود الحد والمحدود على نسبة ما هو الشكل .

والدليل على صحة ما أقوله ، وغفلة هؤلاء عنه ، أن المربع غير التربيع، إلا أن يقال مربع ويعنى به التربيع نفسه، كما يقال أبيض ويعنى به البياض . ثم لا شك أن التربيع شكل من باب الكيف. والتربيع لا يقال إنه ما أحاط به حدود ، بل يقال إنه هيئة ما أحاط به الحدود ؛ وأما المربع فإن عنى به الشيء الذى أحاط به الحدود الأربعة ، فلا يقال إنه كيف ، بل إنه مكيف ، ولا يصح حمل الكيف عليه . والمهندسون إنما يعنون بالمربع وبالشكل غير هذا الذى نذكر فى هذا الباب ؛ فإنهم يعنون بالمربع وبالشكل الشيء الذى فيه التربيع والشكل ؛ فلذلك صح قولهم : الشكل ما أحاط به حد أو حدود ؛ فإن الشكل الذى للمهندس هو غير الشكل الذى كلامنا فيه ههنا ، وأما من عنى به التربيع ، فلا يمكنه أن يقول إن الشكل ما أحاط به حد أو حدود . فقولهم إن رسم الشكل المذكور ههنا هو هذا الرسم ، قول مجازف فيه .

(١) للشكل : الشكل د ، سا ، عا ، م || (٢) رسم : ساقطة من عا || للشكل : الشكل ب ، سا ، ع ، عا ، م || (٣) لشكل آخر : ساقطة من ع || وغير : وهو غير د || مقدارا مشكلا : مقداره شكلا عا || (٤) بالذات : بالذوات م || (٥) بكم : كم ع || (٥) فليس : وليس د || اذن : ساقطة من د || (٦) بشكل : وبشكل د || الذى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى (٨) صحة : ساقطة من س || عنه : ساقطة من س || (٩) ويعنى : يعنى د ، سا ، م || (١٠) إنه ما أحاط : إنه أحاط سا ، م || (١١) وأما المربع ... الحدود : ساقطة من ع || (١٢) فلا : ولا سا ، م || (١٣) نذكر : نذكره عا ، ه || يعنون : يعنى عا || (١٤) الشيء : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا ، م || فلذلك : فكذلك س || الشكل : الشكل أنه ه || (١٥) الذى للمهندس : الذى هو شكل للمهندس ع ، ه || للمهندس : للمهندسين ع ، عا || هو : ساقطة من ع || للمهندس هو : هو للمهندسين سا || فإن الشكل الذى للمهندس : فإن الشكل للمهندس ن ؛ فإن الشكل الذى هو للمهندس ى || (١٧) هو : ساقطة من ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ى || فيه : ساقطة من عا .

وإذ عرف هذا ، فقد صح أن الاستقامة ، والانحناء ، والتسطيح ، والتقبيب ، وغير ذلك ليست بأشكال ، بل هيئات للكميات لا تتعلق بالحدود بوجه من الوجوه .

وأما البحث الثالث فيجب أن تعلم فيه ، أن المعانى التى تلتئم من اجتماع أمور ، فإنها يعسر إعطاء الحدود الموازنة لأسمائها ؛ لأن الجمهور يصعب عليهم أن يميزوها ، وأن يلتفتوا إلى خصائص أحوالها ، إذ انتفاعهم بالجملة منها كانتفاعهم بالتفصيل فى القدر الذى يحتاج إليه الجمهور من تخيلها . والشكل من تلك الجملة . فإن الشكل ملتئم من مقدار ومن حدود على هيئة ، كالمربع من سطح ، ومن أربعة حدود ، ومن هيئة . فلا يبالى فى عادة الجمهور ، أن يجعل اسم المربع واقعاً على السطح ، من حيث له أربعة حدود ، وعلى الحدود الأربعة ، وعلى الهيئة . لكن السطح والحدود من باب الكم ؛ فإذا أخذت معروضاً لها ما يعرض ، فإنه يحصل منها كميات ذوات أعراض ، لا يخرجها ما يعرض لها عن أن تكون كميات .

كما أن الحركة لا تخرج الإنسان من أن يكون حيواناً وجوهراً ، وإن نظر إلى الهيئة كانت الهيئة كيفية ؛ وليس ولا واحد من الاعتبارين من باب الوضع ، ولا فيه وضع ألبتة . وقد غلط من ظن أن الشكل يصدق حمل معنى الوضع عليه بوجه من الوجوه ، وإنما عرض له من جهله باشتراك الاسم فى الوضع. وذلك لأن الوضع قد يقال على وجوه. فيقال : وضع لحصول الشىء فى موضعه ، وهذا المعنى من الوضع هو نفس مقولة الأين. ويقال : وضع لحصول الشىء مجاور للشىء من جهة مخصوصة كما يوضع خط من يمين خط ؛ وهذا الوضع نوع من المضاف ، ومقول ماهيته بالقياس إلى غيره ، فإن وضع الشىء عند مجاوره ، مقول بالقياس إلى وضع مجاوره عنده ، بل هذا الوضع هو المجاورة ؛ ومن يشكل عليه أن المجاورة من باب المضاف ؟

---

(١) وإذ : وإذا ب ، س ، ى || والتسطيح : والسطح صا ، م || (٤) يعسر : + فيها ع ، ه ، ى || لأسمائها : أسمائها ب ، د ، سا ، م ى ؛ أسمائها س ؛ لأسمائه ه (٥) كانتفاعهم : بانتفاعهم س || (٦) ملتئم : يلتئم عا ، ن ، ه || (٧) ومن : من سا ، م || (٩) فإذا : وإذا ب ، س || (١٠) فإنه : ساقطة من ه || يحصل : حصل د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || فإنه يحصل ... مايعرض : ساقطة من د || (١٢) جوهرا : أو جوهرا د ، ن ه ، ى || (١٤) يصدق حمل : فيتضمن عا || (١٥) جهلة : جهله د ، سا ، م ، ه || (١٦) لحصول : بحصول ع || (١٧) لحصول : بحصول ع || (١٨) ومقول : ومقولة ع .

ويقال وضع للهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض فى الجهات بسبب حصول الوضع بالمعنى الثانى لأجزائه ، وبالجملة لوجود إضافة ما فى أجزائه التى توجد بالفعل أو بالتوهم ، حتى تكون الأجزاء إذا وجدت على إضافة ما معلومة ، أو كان الجسم بحيث يمكن أن يتوهم فيه أجزاء ذوات إضافة ما معلومة ، حصل للكل بسبب ذلك هيئة هى الوضع ، وهذا هو المقولة . فإن الجلوس هو صفة لجملة الجالس لا لشىء من أجزائه . لكن إنما تكون هذه الصفة للجالس ، إذا كان لأجزائه بعضها إلى بعض إضافة ، أو إمكان إضافة ؛ ولا كل إضافة ، بل إضافة هيئة المجاورة ؛ ولا كل إضافة هيئة المجاورة ، بل أن يكون لها نسبة مع ذلك إلى جهات تكتنفها ، أو أجزاء أمكنة أو أجزاء أمور محوية فيها .

وبالجملة أن يقرن بالاعتبار الذى فيا بينها اعتبار لها فيا بينها وبين أمور مباينة لها . فإن الهيئة التى لأعضاء الجالس بعضها عند بعض إذا ثبتت ، وقام الجالس ، والهيئة ثابتة بالقياس المعتبر للأجزاء بعضها عند بعض ، لم يكن جالسا إذا زالت النسبة بينها وبين الأمور الخارجة عن جوهرها ، وإن بقيت الداخلة على نسبتها . ولذلك ما يقال إنه قد انتقل وضعه . والذى يقال : إن الشكل من الوضع ، لأن الشكل يتعلق بحدود بينها تجاورٌ خاص لوضع بعضها عند بعض، فقد يغلط من وجوه ، من ذلك ، أنه أخذ الحدود مكان الأجزاء .

---

(٢) لأجزائه : لأجزائها د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || وبالجملة : والجملة ع || أجزائه : أجزائها د ، سا ، عا ، م ، ن ، || (٣) أو : و سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٤) الجسم : ساقطة من س ، م || (٤) ما : ساقطة من سا || معلومة : + حتى ع || (٥) فإن الجلوس : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه || هو : وهو ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه || الجالس : الحالتين د ، سا ، م || لا : ولا د ، سا ، عا ، م ، ن ؛ هــولاى || (٦) للجالس : الجالس س ؛ للحالتين د ، م || (٧) بل إضافة : ساقطة من د || إضافة هيئة : هيئة إضافة عا || كل إضافة هيئة : كل هيئة ى || (٧ — ٨) إضافة هيئة المجاورة : ساقطة من ع || (١٠) يقرن : يقترن سا ، ع ، عا ، ه ؛ يقررم || الذى : التى سا ، م ، ه || (١١) ثبتت : أثبتت ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || وقام : وثلت عا ، ه || (١٣) جوهرها : جواهرها ه ، ى ؛ جواهرها وذواتها ع || ولذلك : كذلك ع ، عا || (١٤) والذى : الذى د || يقال : قال ع ، ه ، ى || (١٥) فقد : ولقد د ؛ فقدما || يغلط : غلطى || أنه : أن س .

وإنما الاعتبار فى الوضع بالأجزاء ، وفى الشكل بالحدود ؛ وغلط إذ حسب أن هذا الوضع من المقولة الخاصة ، ولم يعرف أن هذا من المضاف؛ وإنما الوضع الذى هو المقولة هو وضع أجزاء الشىء عند شىء خارج مباين ، لا وضع أجزاء الشىء فى نفسه . وغلط أيضاً إذ ظن أن الشىء إذا كان متعلقاً بمقولة فهو من تلك المقولة ، فإن الشكل وإن كان لا يحصل إلا بالإضافة بين الحدود، أو وضع أيضاً، فليس يجب أن يكون الشكل وضعاً، فإن المربع أيضاً لا يحصل إلا بعدد فى الحدود ، وليس يجب أن يكون المربع عددا ؛ الا ترى أنه لا يقال إن المربع هو عدد للحدود ، ولا أن المربع هو وضع حد عند حد ؟ فإذ ليس يقال أحد ذينك عليه فلا يكون هو داخلا فى مقولته ، بل يقال إن المربع حاصل عن وضع كذا ، وعن حد كذا . ثم جاء قوم من بعد يعتذرون من ذلك ، إذ عرفوا أنه لا يلزم أن يكون التربيع وضعاً ، بسبب أن الحدود تكون فيه ذوات وضع ، لكنهم سلموا أن الحالة التى للحدود بعضها عند بعض هى من مقولة الوضع ، وذلك لتعذر تفريقهم بين معانى الاسم المشترك ، وخصوصاً إذا كان متشابه المعانى ، وخصوصاً وكان أيضا مجتمع المعانى فى شىء واحد . فقد علمت أن الشكل لا يتعلق بالوضع الذى من المقولة الخاصة ، بل بالوضع الذى من الإضافة . وأما الدائرة بأنها لا تتعلق بهذا الوضع بل تتم بأن يكون لحدها هيئة مخصوصة فى الانحناء فيحصل للحدود هيئة الشكل كيفية بكيفية .

(١) بالأجزاء : الأجزاء م || (٢) هو : فهو ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || (٣) أجزاء : أعضاء س || (٥) إلا : ساقطة من سا ، م || بالإضافة : بإضافة ب ، س ، ن ، ه || الشكل وضعا : ساقطة من س || (٧) وضع : عدد ع || (٨) يقال : تقول ب || حاصل عن : حاصل عند ع || (٩) ثم جاء قوم : ساقطة من ع || بعد : + ذلك ى || (١١) هى : ساقطة من ه || وذلك : ولكن ذلك ع || (١٢) المشترك وخصوصا ، المشترك عا || المعانى وخصوصا : المعانى عا ، ى || (١٣) المقولة : مقولة د || (١٤) الخاصة : الحاصلة ع || بهذا : بها سا ، م || (١٥) بأن : أن سا ، ع ، م ، ه ، ه || للحدود : لحدود د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى .

[الفصل الثانى]

فصل (ب)

فى تعريف حال الزاوية وكيفية وقوعها فى الكمية أو فى الكيفية أو الوضع وغير ذلك وتعرف حال الخلقة وكيف صارت مع التركيب الذى فيها نوعاً وباقى الشكوك فى هذا الجنس من الأجناس الأربعة

وأما البحث الرابع ، فهو عن أمر الزاوية . فنقول : أما الفرق بين الزاوية وبين الأشكال ، فهو أن الزاوية ، إنما هى زاوية من حيث يعتبر المقدار متحدداً بين حدين أو حدود يلتقيان بحد . ولنخصص الكلام بالمسطحة ، فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون الشيء الذى يحيط به الحدان المتلاقيان فى المسطحات قد يحيط معهما ثالث أو رابع ، أو لا يحيط ؛ فإن لم يحط معهما ثالث فلا يخلو إما أن يكون حداه يلتقيان عند حد مشترك لهما آخر ، أو لا يلتقيان ، بل يذهبان فى التوهم إلى غير النهاية ؛ فإن التقيا ، فيكون كحال الخطين المحيطين بقطعة دائرة ، أو بشكل هلالى، أو بشكل آسى ، أو غير ذلك . فالسطح الذى لا يتحدد بحد ثالث ، بل إنما هو محدود بحدين يلتقيان فى جانب منه ، فهو من حيث هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هى زاوية . والذى يتحدد بحد غيرهما حتى يحاط به ، أو يلتقى حداه ذانك حتى يحاط به ، فهو من حيث هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هى شكل . فإن لم يعتبر كونه محاطاً به ، بل اعتبر منه حاله من جهة حديه الملتقيين بحديهما ، فذلك أيضا اعتبار يتناول الزاوية .

---

(٣) تعريف : تعرف سا ، عا ، ن ، د || أو الوضع : أو فى الوضع ب ، د || (٤) وغير : أو غير ع || وتعرف : وتعريف د ، ع ، عا || (٦) وأما : أما د ، ع ، م ، ن || الرابع : الثالث د ، عا ، م || عن : ساقطة من د || وبين : ساقطة من سا || (٧) فهو : هو ع || (٨) حدود : حدين عا || ولنخصص : ويخصص د ، م || (٩) قد : فقد ى ، سا ، ع ، م ، ن ، د ، ى || (١١) أو لا يلتقيان : أو يكونان لا يلتقيان || لا يلتقيان : + سواء كانا يلتقيان إذا مدا أو كانا لا يلتقيان ع ، د || إلى : إلى سا || (١٢) المحيطين : المحيط ن || (١٣) لا يتحدد : لا يحدد سا ، م || منه : + فقطع || (١٤) يحاط : يناظر سا ، م (١٦) منه : ساقطة من سا || (١٦) بحديهما : بحدهما م .

وكيف ما كان ، فإن النظر فى السطح ، من حيث يتحدد بحـدين اثنين بالفعل يشتركان فى حد يتصلان به بالفعل ، هو غير النظر فيـه من حيث يتحدد بحد ثالث ، أو لا يتحدد ؛ وكيف يجوز أن يتوهم ،أنه لا يتحدد بثالث ، بل يذهب الحدان متباعدين إلى غير النهاية ، أو ينقطعان فى السطح بنقطتين ليس يصل بينهما خط قاطع للسطح ، أمكن ذلك أو لم يمكن ، وغير النظر فيه من جهة أن حديه هذين قد يشتركان فى حد آخر ، فتكون نسبة المقدار إلى هذا النظر والاعتبار ، نظيره نسبة المقـدار إلى التحدد من جميع الجهات ونظير المقدار ، ونظير المجتمع الذى هو الزاوية المجتمع الذى هو الشكل أو المثلث أو المربع ، ونظير الهيئة التى تحصل للمقـدار من حيث هو كذلك نظير الهيئة التى تحصل للمقدار من حيث هو محدود فى الجهات ، أعنى الشكل ؛ فكما أن المقدار المشكل كية فكذلك الزاوية من حيث يوقع اسم الزاوية على المقدار الذى بالصفة المذكورة ، فإنها كية ؛ وكما أن هيئة المشكل كيفية ، فكذلك هيئة الزاوية كيفية ؛ وكما أن المهندسين إذا قالوا شكل ، ذهبوا إلى المشكل ، كذلك إذا قالوا زاوية ، ذهبوا إلى المقدار ذى الزاوية ؛ ولذلك ما تكون الزاوية منصفة ومتساوية وعظمى وصغرى ؛ وكما أن حال حدود المربع بعضها عند بعض حال وضع أو إضافة ، كذلك حال حدى الزاوية .

وقد قيل إن الزاوية مقدار ينتهى عنـد نقطة . وهو قريب مما قلناه ، لولا شىء واحد ، وهو أن المقدار الجسمانى إذا تحدد بسطحين يلتقيان عند خط ، من غير أن يتسطحا بذلك سطحاً واحداً ، وله لا محالة خصوصية حال غير الشكلية ، قد أهمل اعتباره ، بحيث يكون أحد السطحين قائما على الآخر ، أو إلى انفراج ، أو إلى تقارب حـد . وليس شكل الجسم من حيث هو متحدد بسطحين هكذا ، كما ليس بشكل المسطح من حيث هو متحدد بخطين كالأشكال الهلالية هو زاوية ، فبالحرى أن تكون هـذه ، زاوية مجسمة

(٣) يجوز : ويجوز سا ، ه ، ى || متباعدين : متباعدان ع || (٦) والاعتبار : الاعتبار د || نسبة : ونسبة ن || (٩) كية : كيته م || فكذلك : + يوقع سا || (١١) فكذلك هيئة الزاوية : فكذلك الزاوية عا ؛ فكذلك هذه الزاوية ع || (١٢) كذلك : لذلك ب || إلى : + أن ع || ولذلك : فلذلك عا (١٣) ومتساوية : ومساوية ع || (١٤) حدى : ذى س ، عا ؛ إحدى سا ، م || (١٦) خط : حد س || (١٧) قد : وقد سا ، ع ، ى || (١٨) أو : و عا || محدد : محدود سا || (١٩) شكل : بشكل ع ، عا ، م ، ه || الجسم : لجسم ع ؛ المجسم عا ، م ، ه ، هامش ى || بسطحين : + هو ه || ليس بشكل : ليس شكل ب ، د ، س ، سا || المسطح : السطح د ، عا ، ن || (٢٠) الهلالية : الثلاثية عا ، م ؛ الدلالية سا || هو زاوية : وهو زاوية ع .

أيضا قد أغفل أمرها ، وإن لم تنته إلى نقطة . وبالحرى أن يكون ههنا معنى جامع للزاوية التى من خطين، والتى عن سطوح عند نقطة،والتى عن سطحين عند خط،ويكون هذا الجامع هو كون المقدار ذا حدود فوق واحد ، تنتهى عند حد واحد مشترك لها من حيث هو كذلك. فإن جعل اسم الزاوية لهذا المعنى الجامع ولم يكن بعيداً من الصواب،وكان انتهاء الزاوية المسطحة عند النقطة ، لأنها زاوية ، فإن لها من حيث هى زاوية أن تتحدد وتنتهى عند حد واحد . ثم عرض أن كانت الحدود خطوطاً ، فعرض أن كانت النهاية نقطة. ثم إن أبى هذا آب ، وجعل اسم الزاوية للمقدار من حيث هو منته الى نقطة ، لم أناقشه فيه ، وصار معنى الزاوية أخص مما ذكرناه ، وخرج شىء من جملة الزاوية ، ومن جملة الشكل ، يعرض أيضاً للمقادير من جهة الحدود ، وهذا هو ماذكرته .

وليس ينبغى أن تلتفت إلى ما قاله بعض المتكلفين ، لما لا يعنيه ، إن الزاوية جنس آخر من الكم هو بين الخط والسطح ، ظاناً أن قولهم ، الخط له طول فقط ، وأن السطح له طول وعرض ، هو أن يكون له طول وعرض ، هما حدان قائمان أحدهما على الآخر؛ حاسباً أن الخط يتكون عن حركة نقطة،ثم السطح من حركة الخط بكليته على عمود عرضا؛حتى يكون إذا ثبت طرف ، وتحرك طرف ، فعل شيئاً بين الخط والسطح، وكذلك بين السطح والجسم . فإن هذا لما أخطأ فى معرفة الطول والعرض تمادى به الخطأ إلى أن تهوش . بل الزاوية المسطحة سطح ، ولذلك يمكن أن يفرض فيها بعد ، وآخر قائما عليه . والزاوية المجسمة جسم لنظير ذلك، أعنى إذا عنينا بالزاوية ، المقدار الذى له هذا النوع من التحدد. وأما إذا ذهبنا إلى الهيئة ، فإن الزاوية كيفية .

---

(١) معنى : أمرع || (٢) خطين والتى : خطين والذى س || ويكون : أو يكون د ، سا ، عا ، م ، ن ؛ وأن يكون ع ، ه || (٣) هذا : + المعنى ع ، ه || فوق واحد : فوق واحدة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٤) من : عن س ، ه || وكان : فكان ن || (٥) لأنها : لأنه سا ، عا ، م ، ه || لها : له سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى || هى : هو سا ، عا ، م ، ن ، ه ؛ أنها ب ، س || (٦) ثم : + ان ع ، ه || (٨) ذكرناه : ذكرنا ى || وخرج : وخروج عا || (٩) وهذا : هذا س || ما ذكرته : مما ذكرته سا ، ع || (١١) الخط له طول : الخط طول ع || (١٣) نقطة ثم السطح من حركة : ساقطة من م || (١٥) به : بين س || الى : ساقطة من س || (١٦) ولذلك : وكذلك ع ، عا ، م || بعد : بعدا ب ، س || وآخر : آخر ع ، ى || (١٧) لنظير ذلك : لنفسه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || التحدد : التحديد س .

وأما البحث الخاص فللقائل أن يقول : إن الخلقة ، كيف تكون كيفية واحدة وشيئاً واحداً وهو مجموع لون وشكل؟ وهب أنكم تجوزون أن تكون أنواع الجواهر مركبة من جواهر، فقد أصررتم على أنه لا يجوز أن يكون لأنواع الأعراض تركيب ، وإن كان لحدودها تركيب من جنس وفصل، وهذا الذى هو الخلقة ، فإنه عندكم نوع واحد من باب العرض، ينقسم إلى شيئين منهما يحصل وجوده ، أحدهما الشكل ، والآخر اللون .

فنقول فى جواب ذلك : إنا لا نمنع أن تكون أعراض مركبة من أعراض وكيف ، والعشرة عرض لأنه عدد ، فهو كم ، وهو مركب من خمسة وخمسة ؛ والمربع عرض ، وإنما يلتئم من أن يكون هناك محدود وحدود أربعة . بل يعنى أن الجواهر قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها ، وما يناسب طبيعة فصلها أجزاء متغايرة ، وإن لم يكن أحدهما طبيعة الجنس ، ولا الآخر طبيعة الفصل ، على ما تعرفه فى تعليمنا للبرهان . والأعراض لا يوجد فيها ذلك ، وإن وجدت لها أجزاء فلا يكون جزء منها مدلولاً عليه بوجه من الوجوه . فطبيعة الجنس كالكيف ههنا لهذا المركب ، وجزء آخر مدلولاً عليه : بطبيعة الفصل ، وإنها تنتهى لا محالة إلى بسائط لا يوجد فيها أحد وجهى القسمة إلا بحدودها، وليس يجب أن تكون أجزاء الحد أجزاء المحدود .

وعلى ما ستعلم بعد ، فالشكل إذا قارن اللون ، اجتمع لذلك شئ واحد جملة ، به يقال للشئ إنه حسن الصورة وجيد الصنعة ، وإنه قبيح ردئ . ولو خلا اللون عن الشكل فكان لوناً وحده ، أو الشكل عن اللون فكان شكلاً وحده ، لم يكن له ذلك الحسن وذلك القبح، بل حسن أو قبح آخر ؛ فإذن للشكل من حيث هو مجتمع مع اللون أو مع غير ذلك ، خاصية

---

(١) فللقائل : فإن لقائل ه || (٢) لون وشكل : شكل ولون س || (٤) وهذا : وهو ما ، م || (١٠) للبرهان والأعراض : للبرهان من الأعراض س || (١١) فيها : فيهما ه || وإن : فإن ع || بوجه من الوجوه : ساقطة من س || (١٢) فطبيعة : بطبيعة س ، ع ، عا ، ن || (١٣) بسائط : بسائطه س || (١٣) بحدودها : لحدودها ى || (١٥) شئ : شكل س || واحد : واحد واحد عا || جملة : بجملة د || (١٦ — ١٧) فكان لوناً وحده : وكان شكلا وحده ع ؛ وكان لوناً وحده ى || (١٧) فكان شكلا : أكان شكلا ما ؛ وكان شكلا ى (١٨) للشكل من حيث هو مجتمع مع اللون : الصورة من حيث هى مجتمع من الشكل مع اللون ب ، د ، ن ؛ الصورة من حيث هى مجتمع مع اللون س || مع اللون أو مع غير ذلك : ساقطة من عا || خاصية : + و ن .

حال من الاجتماع، ليست تلك خاصية أحد جزأيه ، ولا هي مجموع الخاصيتين من حيث هما معاً فقط ، بل إذا كان حسن اللون من حيث هو حسن اللون ، وحسن الشكل من حيث هو حسن الشكل ، ولم تكن مناسبة الحسنين مناسبة محدودة ، لم يكن الحسن الذى يعتبر بجملة الصورة ، بل ربما أحوج الحسن الذى للجملة ، إلى أن لا يكون الحسنان الخاصان على ما ينبغى فى الخصوص ، بل كان الحسن لا يقال على المعنى الذى على سبيل الاجتماع منهما ، وعلى المعنى الذى على سبيل الخصوص إلا باشتراك الاسم .

وأما البحث السادس فهو تعرف حال المركب من شيئين ، أنه إلى أيهما أميل . فنقول : إنه لايخلو ، إما أن يكون أحدهما أولى بأن يكون موصوفاً والآخر صفة، كالمربع الذى يعنى به سطح ذو هيئة ، فإن السطح هو الموصوف بالهيئة ، والهيئة عارضة له ؛ فالجملة من مقولة الموصوف ، بأن السطح ذا الهيئة سطح لاهيئة ، والمجموع حق عليه أنه سطح . وأما إذا اختلفا ، وليس أحدهما أولاً للشىء، والآخر ثانياً بسبب الأول و بعده، فإن ذلك الاجتماع منهما يكون جمعاً عرضياً ، ولايكون على سبيل جمع يحصل له أمر له اتحاد فى طبعه ، و يكون كحال الكتابة والطول، ولايكون للكتابة والطول اجتماع تحدث منه جملة واحدة فى الذات ، فلا يستحق ذلك مقولة ، بل يدخل فى المجموع . والمجموع مركب ، فيكون مقولات هذه الأشياء أيضاً مركبة من المقولات . كما أن الكتابة إذا اجتمعت مع الطول، كان المجموع حاصلا من كيفية و إضافة وقدر من غير اتحاد حقيقى

واعلم أن الأمور التى تستحق أن تدخل فى المقولات على أنها أنواع المقولات ، ليست أى أمور اتفقت ، بل الأمور والطبائع التى تقوم بمعنى جنسى ، و بمعنى آخر يقترن

---

(١) جزأيه : جزأيها ب ، د ، س ، ن || (٤) جملة : بجميع س || (٤) لا : ساقطة من عا ، ه ، ى || (٥ — ٦) المعنى الذى ... الذى على : ساقطة من عا || (٧) السادس : الثالث س || (٨) إنه : ساقطة من س || بأن : فإن ب ، د ، س ، ن ، ه ، ى || (١٠) حق : يحق ب ، س ، ع ، ى || (١١) بسبب : وبسبب ب ، د ، س || (١٢) جمعا : جماع (١٣) ولا : فلا ب ، د ، س ، ن ، ه ، ى || ولا يكون للكتابة والطول : ساقطة من ع || (١٦) اجتمعت : جمعت د ، يا ، ن ، ه ، ى || (١٧) الأمور : الأمر س || (١٨) تقوم : تقوم سا ، ع ، ن ، ه ، ى .

به ، فصلى ، يتقوم به الجلسىّ على المعنى المذكور فى المدخل . فأما الاقترانات ، التى لاتكون على هذه الصفة ، فلا توجب نوعية ، ولاتوجب دخولاً تحت مقولة ، بل ستجعل لها مقولة مخترعة ليست حقيقية . فيكون الإنسان إذا قارن كيفاً لايقوّم به ولا هو تابع للإنسانية ، بل عارض غريب ، يكون المجموع منهما ليس نوعاً ألبته لشىء من حيث هو مجموع ، إلا أن يظن أنه نوع من جوهر مكيف . فعلى هذا القياس تقس .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

فى تعريف الفرق بين الكيفية وذى الكيفية والأحوال التى تجرى بينهما وفى عوارض الكيفية وخواصها

فهذه هى الكيفيات . وأما ذوات الكيفية ، فهى التى لها هذه ، إما أولاً ، وإما ثانيا ، كانت جواهر أو كانت كميات ، فيشتق لها الاسم منها كما يشتق من الكمية وغيرها . أما لغة العرب والفرس فيشتق اسم المكيف فيهما دائما من اسم الكيفية ؛ وإن قيلت بلا اشتقاق ، فقد يقال مع ذلك باشتقاق كما يقال خلق عدل ، ورجل عدل ؛ أو لون أبيض ، وجسم أبيض ؛ فقد يقال مع ذلك عادل ومبيض .

لكنه قد جرت العادة فى بعض اللغات ، أو فى اليونانية وحدها ، بأن لايشتق ذلك عن بعض الكيفيات ، بل يفرد للتكيف اسم . فإنه ما كان يشتق فى اليونانية من الاسم الموضوع للفضيلة ، اسم لذى الفضيلة ؛ بل كان بدل الفاضل ، اسم مشتق من اسم

---

(١) فأما : فإن هـ || الاقترانات : ساقطة من سا || (٢) توجب : ساقطة من س || (٥) تقس : + والله أعلم س (١٠) وأما : أما س || (١١) كانت : ساقطة من ب ، س || منها : منهما د ، سا ، م | (١٢) المكيف : الكيف ع ، عا ، م || (١٣) يقال : وإن قيل سا ، عا ، م ، هـ || ورجل عدل : ساقطة من ن ، ى || أو لون : ولون هـ || (١٤) ومبيض : أو مبيض س || (١٥) قد : ساقطة من م || (١٦) للتكيف : للكيف ع ، عا ، م || (١٦) كان : ساقطة من م || الاسم : اسم د ، سا ، م || (١٧) اسم : باسم ع ، ن ، هـ ، ى .

الاجتهاد . وربما كان لذى الكيفية اسم ، ولايكون للكيفية اسم موضوع أصلا . وهذا فى كثير من اللغات ، فإن القوى يشبه أن لا يكون لها فى اليونانية اسم بل القوى يقال فيها ملاكرى ، ولا يكون للكيفية اسم ، إذ الملاكرة اسم فعل الكيفية لا للكيفية . ولايبعد أن يكون كذلك الحال فى لغة العرب ، فإن المصحاح ، فى لغة العرب، لم يشتق اسمه من الكيفية التى هى الاستعداد ، بل من الكمال . فإن هذا مشتق من الصحة ، ومحرف من المعتاد فى الاشتقاق ، فإن الذى لاصحة فيه إذا مرض ، فإنه قد يكون فى حال المرض مصحاحا ، وإن لم يكن صحيحا ، إذا كان سريع القبول للصحة ، والهيئة المصحاحية ، فإنها ، لا اسم لها ، بل ربما يتكلف فى لغة العرب ، فيشتق لها الاسم عن اسم الشىء ذى الهيئة، على عكس القانون الطبيعى فيقال : مصحاحية . فيكون حينئذ اسم ذى القوة غير مشتق من اسم القوة ، بل بالعكس . ومن لواحق الكيفية، أن الكيفية تكون فيها مضادة ، وذلك ظاهر . أما فى الملكة ، فمثل الجبن ، فإنه ضد التهور ؛ ومثل العقد الصواب ، فإنه ضد العقد الخطأ . والأمر فى الحالات أيضا هو بقياس ذلك . وأما المضادة فى القوة واللاقوة ، فمثل المصحاحية للمراضية . وأما المضادة فى الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، فكالبياض للسواد ، والحرارة والبرودة. وأما المتعلقات بالكية، فالأشكال لا أضداد لها . وأما الاستقامة ، والإنحناء ، والتقبيب ، والتقعير فستعلم فى العلوم أنها غير متضادة . وأما الزوجية،والفردية ، فيظن فى ظاهر الأمر أنها متضادة ، وليس كذلك ، لأن الزوجية والفردية لايتعاقبان على موضوع واحد ألبتة .

ثم ليس كل معنيين مسميين لايجتمعان ، فهما متضادان ، وإن كان يجتمعان فى جنس واحد ، فإن الفرس واللافرس ، والبياض واللابياض ، والحرارة واللاحرارة ،

---

(٢) لها : له ن || القوى يقال : لذى القوى يقال ب ، س ؛ لذى القوى فيقال د ،ن ؛ للقوى مقال سا ، م ، ى ؛ للقوى فيقال ه || (٣) ملاكرى : أى الملاكم أو المصارع فى لغة العصر || (٣) إذ : ساقطة عا ، م || (٤) كذلك : ذلك ع (٥) اسمه : اسم عا || بل : ساقطة من د || (٦) فى : من ع || (٨) وبما : انما س || يتكلف : + لها ع || الاسم : للاسم ب ، س ؛ اسم ن || (١٠) اسم : رسم د || (١٢) العقد : للعقد عا ، ن ، ه ، ى || والأمر : أما عا || أيضا هو : ساقط من عا || (١٤) للسواد : والسواد سا || (١٥) فالأشكال : والأشكال م || فستعلم: + أيضا ع ، عا || (١٦) متضادة : مضادة س ، ه || (١٧) كذلك : + ذلك ع ، ه || ألبتة : ساقطة من ن || (١٨) مسميين : قسمين ب ، ن || متضادان : ضدان س || كان : + قد ن .

كل ذلك من التي لاتجتمع معا . فلو أن أحـــداً أخذ الابيضاض مقروناً بشرط اتصاف جسم به، من شأنه أن يقبل البياض ، فأثبت له اسماً، وكان مثلاً "ب" ، وأخذ اللامربع على ذلك الوجه ، فجعل اسمه "ج" ، حتى كان الموضوع لايخلو من أن يكون بياضاً أو يكون "ب" أو مربعاً ، أو يكون "ج"، لما كان يجب من هذا أن يكون "ب" يصير سواداً الذى هو ضد البياض، أو "ج" ضدا للمربع الذى لاضد له . وليس ذلك لأن لا مربع واحد ، أو أشياء كثيرة ، تشترك فى أنها لا مربع . وأن اللابياض هو ســواد ، وأشياء أخرى تشترك فى أنها لابياض . فإنه لاتقديم ولا تأخير للكثرة والقلة ، فى هذا الباب ، إن كان كونه ضداً ، إنما هو بسبب أن له اسما محصلاً ، ولا يجامع آخر بإزائه .

ثم الفـــرد ، إذا خالف الزوج ، فإنما يخالفه ، بأن الزوج هو العـــدد الذى ينقسم بمتساويين ، وأن الفرد هو العـــدد الذى ليس كذلك . فنفس كونه عدداً لا ينقسم بمتساويين ، ليس يوجب إلا سابا لمعنى كان فى العدد الزوج يقارن غير موضوعه ، بل إنما يقارن جنس الموضوع الذى هو العدد. وقد علموا، أن هذا القدر لايوجب الضدية، ولو قارن الموضوع المشترك ، فضلاً عن جنس الموضوع ، وإن فهم للفردية معنى آخر أزيد من ذلك يقابل الزوجية ، فذلك المعنى ، أكثر أحواله ، إنه معنى مباين لامشارك فى الموضوع . ونحن إذا قلنا : ضد، لم نذهب إلى هذا، ولا هؤلاء أيضا ، وإن غفلوا. فإذن الزوجية والفردية لا يتضادان ، ولا الوحدة والكثرة . واستقصاء القول فى هذا فى صناعة أخرى .

فإذن الجنس الرابع لامضادة فيه . فإذا كانت إحدى المتضادتين من الكيفية، فالأخرى التى ينازعها الموضوع بالتعاقب لابد من أن تكون من الكيفية ، فإن تلك أيضا تكون

(١) التى : الذى س ، عا || الابيضاض : اللابياض بخ ، د ، س ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى || (٢) جسم : مثبه م || وكان : فان ه || مثلا : ساقطة من سا || (٤ — ٥) لما كان يجب . . . البياض أو ساقطة من د || (٥) وليس ذلك : وذلك ليس عا || (٦) أو : وجه، ه || وأشياء : أو أشياء س ، ه || (٧) فى أنها : فيها سا ، م || ولا تأخير : + ولا تأثيرعا || فى : من عا || (٨) كونه : لونه د ، سا ، عا ، ه || هو : ساقطة من ن || (١٠) وأن : و ع || (١١) لمعنى : بمعنى م || (١٢) الموضوع : + وقد لا يوجب ع || (١٣) وإن : فان ب ، ع ، ى || للفردية : الفردية سا ، ع ، م || يقابل : فقابل ه ، ى (١٥) هؤلاء : هو س || (١٦) فإذن : فان عا || (١٧) المتضادتين : المضادتين ب ، عا ؛ المضادين ع || فالأخرى : والأخرى م .

هيئة قارة غير ملسوبية ، تعاقب هذه تلك . و يتبيّن لك ، ههنا ، هـــذا بالاستقراء . كالبياض والسـواد ، والحرارة والبرودة ، وغير ذلك .

ولمـا كان لأنواع من الكيف أضـــداد ، يستحيل الموضوع من بعضها إلى بعض إنسلاخًا من كيفية منهـا ، وتلبّسًا بالأخرى ، فتلك الأنواع من الكيفية تقبل الاشتداد والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة . فإن كان تقبل الأزيد والأنقص ، فإن حرارة نجدها أزيد من حرارة ، وبرودة نجدها أزيد من برودة ؛ وهذا دأب جميع الأضداد التى بينهـا وسائط ، التى ليس زوال الموضوع عن أحدهما ، مقارنا لوجـــود الآخر ، بل ربما خلا من الطرفين إلى الوسط ، فهذه الواسطة فى حكم أنها محدودة بحد الوسط ، لا تقبل التشدد والتنقص كالعـدالة التى هى متوسطة بين إفراطين ، والصفة التى هى متوسطة بين إفراطين ، إلا أن هـذه المتوسطات إذا قورنت بالمـادة واعتبرت فى الأشخاص ، لم يعتبر توسطها الحقيق ، فإن ذلك غير مدرك إلا بالحد . فمـا قارب ذلك الحقيق ، ولم يخرج إلى الطرفين خروجًا يعتد به ، ويظهر أثره ظهوراً فاحشاً ، فإنه يعد فى الواسطة . فلذلك قـد تكون عدالة زيد أشـد من عدالة عمرو ، وإن كانت العدالة المطلقة ليست أشد من عدالة أخرى ، فإنها واحدة لا تقبل الأزيد والأنقص وهكذا حال الصحة ، التى هى توسط ما ، فى المزاج وفى هيئـة التركيب ، بين أمور زائدة وناقصة ، فإن الصحة المطلقة واحدة لا تقبل الاشتداد والتنقص ، لكن قد تكون صحة أصح من صحة ، وذلك بحسب اعتبار صحة زيد وصحة عمرو .

وأما الأمور التى لا أضداد لها ، فإنها لا تقبل الأكثر والأقل ، كالمربع ، والمثلث ، وغير ذلك . ولو أنها كانت تقبل التزيد والنقص ، لكان التربيع يتوجه فى النقصان إلى

(١) هذه تلك : هذه بتلك ب || ويتبين : وتبين ب ، عا ، ه ، ى ؛ وتبين س ، سا ؛ و بين م || (٢) هذا : ساقطة من عا || بالاستقراء : باستقراء ع || (٣) كان : ساقطة من ع || لأنواع : الأنواع سا ، م ، ه || الكيف : الكيفية ع || أضداد : أضدادا ع ، دا ، ى || (٥) والتنقص : والنقص د ، سا ، م ، ه || فان : كلها سا ، ه || كان : ساقطة من عا ، ه ؛ كلها د ، س ؛ كلها غ ، ع || (٦) نجدها : ساقطة من عا || (٧) زوال : وقال م || (٩) التى : ساقطة من سا || (٩ — ١٠) والصفة التى . . . افراطين : ساقطة من د || (١٠) واعتبرت : اعتبرت ن || (١٣) بعد : بعيد د || وإن : ان ب ، د ، س ، ع ، م || (١٦) لا تقبل الاشتداد والتنقص : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا || لكن : ولكن ع || (١٧) اعتبار : ساقطة من س .

ضد ، إذا أمعن صار إليه، وكان ذلك بعيداً فى طباعه عن التربيع، ومشاركاً له فى المادة، يعاقبه ، فكان ضداً له . ومع هذا ، فإن التربيع أيضاً ، إذا أريد قربه بالمادة ، لم يتيسر إيجاد التربيع الحقيق ، بل إنما يوجد فى المادة هيئة ما هو شبيه به ، وخفى عند الحس مخالفته له ، فيكون حينئذ تربيع أصح من تربيع ، بحسب أنه تربيع حسى ، لا تربيع حقيق . وأما السواد والبياض والجبن والتهور والحرارة والبرودة ، فليس يقع ذلك لها من جهة الحس وخطئه ، بل يكون الموجودان فى المادة ، كلاهما حرارتين ، إحداهما أشد والأخرى أنقص ، ليس كالمربع الحسى ، الذى لا يكون هو بالحقيقة مربعا ، بل يكون شكلا آخر ، إلا أن خلافه للمربع لا يحس به ؛ ولا كالعدالة ، التى لا تكون فى الحقيقة عدالة ، ولكنها تكون جبنا أو تهورا . إلا أن خاصية مخالفته لا تدرك حسا ، وإنما يكون الشىء أكثر من شىء ، بعد أن يشاركه فى الحد والمعنى بشىء يكون مع ذلك أشد وأقوى منه . فيجب أن تكون كلتا الحرارتين محرقتين ، مفرقتين ، لكن إحداهما أشد إحراقاً . فما كان هكذا ، فهو بالحقيقة قابل الأشد والأنقص ، والآخر فهو كذلك عند الحس . فلذلك ، لا تجد مربعين يقبلان حد التربيع بالحقيقة ، ثم يكون أحدهما أشد ، والآخر أنقص ، بل إما أن يقبلا على السواء، وإما أن لا يكون أحدهما مربعا . ثم بعد هذا مباحث خارجة عن مبلغ الطوق المنطق . ومن خواص الكيفية ، التى لا نظن أن شيئا يشركها فيه ، قبولها الشبيه وغير الشبيه ، وقد بينا الحال فيه فيما سلف .

---

(١) ومشاركا : وكان ع || (٢) فكان : + ذلك س ، ه || أريد : أريد سا || (٣) هيئة : ساقطة من عا || (٥) والبرودة : ساقطة من س || فليس : + انما س ، ه || لها : فيها س ، ع ، عا || (٦) جهة : خطأ س ، ه || وخطئه : ساقطة من س ، ه || كلاهما : + بالحقيقة س ، ع || إحداهما : أحديهما سا || (٧) بالحقيقة : بالقوة سا || (١٠) أن : ما ع || الحد والمعنى : المعنى والحد س || بشىء : ساقطة من ه ، ى ؛ + ثم ع ، عا ، ن ، ه || (١١) منه : ساقطة من عا || (١٢) والآخر : وأما الآخر سا ، ه || (١٣) فهو كذلك : فهو ليس كذلك هامش ع || فلذلك : فكذلك سا || التربيع : المربع س || ثم : و ، ع || (١٥) مباحث : + إن شاء الله سا || ثم ... المنطق : ساقطة من عا || (١٦) فيه : فيها ه ، ى || الشبيه وغير الشبيه : الشبهة وغير الشبهة س .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

فى حل شك يتعلق بمداخلة أنواع من الكيف وغيره ، لأنواع من المضاف

ولقائل أن يقول إن أكثر هذه الأشياء التى عددتموها فى مقولة الكيفية ، فإنها من مقولة المضاف ، كالملكة ، والقوة ، والعلم ، وما أشبه ذلك . والجواب أن هذه الأشياء ، ليست بذواتها من مقولة المضاف ، بل مما قد عرضت له الإضافة ، إذ لها وجود غير ما هى به مضافة . فإنه وإن كانت ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، فإنها لا يجب بذلك أن تكون من مقولة المضاف . إذ قد احتاج الرسم الموجب لذلك ، كما علمت ، إلى دعامة أخرى ، وتغيير يلحق به ، حتى يصير خاصاً بالمقولة . وكذلك قد علمت أن الجواهر ، كان يظن ببعض نوعياتها ، أنها من المضاف لهذا الرسم ، فلما حصل الرسم ، علم أنها ليست من المضاف ، وذلك حين كان لها وجود محصل مخصص ، لم تكن به من المضاف ، إذ كان ذلك الوجود لها مجردا . وأنت تجد مثلاً فى ذلك فى العلم ، فلو كان العلم لذاته تقال ماهيته بالقياس إلى غيره ، ولوجوده الذى يتقوم به من كل وجه ، ولم يكن كيفية يلزمها إضافة ، وله وجود أنه كيفية ، ويلحقها وجود هوية مضاف ، لكان إذا حصل العلم ، وخصص أثر ذلك فى تخصيصه كونه مقول الماهية بالقياس .

(٣) شك : شكوك ع ، عا ، ه || يتعلق : متعلق س ، سا ، ن ، ى || (٤) عددتموها : عددتها عا || (٤) الكيفية : الكيف ع || من : ساقطة من م || (٥) والعلم : أو العلم سا || والجواب : فالجواب ه || (٦) مما : بما ه و || قد : ساقطة من د ، سا ، ع ، ن || (٦) له : لها ه || (٧) به : ساقطة من س || (٨) فإنها : ساقطة من ع || لذلك : لتلك د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ى || (٩) كما : + قد د || وتغيير : وتغيرها || يصير : ساقطة من س || وكذلك : ولذلك ه || (١٠) الرسم : الاسم س || (١١) علم : على ع || (١٢) مخصص : مخصوص ع || مثلا فى : مثل س ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى || (١٤) كيفية : كيفيته ع || وله : فله ن ؛ فلها د || أنه : أنها س ، ه ؛ ساقطة من عا || (١٥) هوية : هى به سا ؛ هوية س ، ه || مضاف : مضافة س || تخصيصه : تخصصه عا .

لكن ليس الأمر كذلك ، فإن نوعيات العلم ، كالنحو ، لا تقال ماهياتهـا بالقياس إلى غيره فى حد تخصيصه ، بل من جهة معناه الأعم ، وهو كونه علماً . فلا يقال : النحو نحو بشىء ، بل يقال : إن النحو علم بشىء كما كان هناك لا يقال إن هذا الرأس ، هو هذا الرأس لشىء ، بل يقال هذا الرأس رأس لشىء . فإذا كان هذا ينبهك هنالك ، أن هذا الرأس مخصّص من ذلك الرأس من حيث وجوده ، الذى ليس به مضايفاً ، بل عارضة له الإضافة ، حتى إن هذا التخصيص يتعرى عن موافقة تخصيص الإضافة بإزائه ، بل يلزمه من الإضافة ما لزم الطبيعة العامة ، التى تلحقها الإضافة ، كالرأسية . وكذلك ههنا ، إنما صار النحو جزءا من العلم ، من حيث العلم كيفية ، ولذلك لم يتبعه من الإضافة إلا ما لحق جنسه أولا ، وكان هذا التخصيص ليس من جهة ما لحقــه من الإضافة ، بل من جهة الوجود الخاص كأن كيفية ما تكون هيئة فى النفس ، وصورة مجردة عن المـادة ، هى مطابقة لأمور من خارج ، فيكون عاما لهيئات وصور فى النفس مجردة ، كلها تشترك فى هذا الحد ، ولا تخالف فيه . فتشترك أيضاً فى أنهـا مطابقة لأمور من خارج ، لا لأجل خصوصيتها ، بل لأجل أن هذا المعنى عارض أولا للمعنى العام لهـا ، فلو كانت تخصص تخصص المضاف الذى لا وجود له إلا أنه مضاف ، لكان يجب أن تكون الإضافة تلحقها لتخصصها ، فإذ قد بقى تخصصها فى حد تخصيصها غير مضاف ، فإنه وجود غير مضاف .

فإذا كانت النوعيات ليست من المضاف فى ذواتها ، بل لهـا وجود خاص ، و إنمـا المقول ماهيته بالقياس ، هو الجنس الذى لأجله يقـال كذلك للنوع ، وفى حد تخصصه

---

(٢) الأعم : للأعم ع || يقال : + إن س || (٣) بشىء : لشىء د ، ع ، ها || بل . . . بشىء : ساقطة من د || (٤) فإذا : فإذن س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ى ؛ فإن ها || هنالك : هناك م ، ن || مخصص : تخصص س || (٥) عارضة : عارض س || (٦) تخصيص : تخصص ها || بإزائه : إياه س ، د || (٧) لزم : يلزم س ، ه || وكذلك : ولذلك ب ؛ فكذلك س ، ى || ههنا : هنا ع || (٨) جزءا : جزئيان ه ، ى || إلا : ساقطة من س || ما : + كان ع || (١٠) المادة : المواد س ، ه || هى : وهى ب ؛ ساقطة من ه || (١٢) فيه : ساقطة من س || فتشترك : وتشترك ه || لا : ساقطة من م || (١٣) فلو : ولو د (١٤) الإضافة : كل الإضافات ن || لتخصصها : فتخصصها ب ؛ لتخصيصها ع ، ها ، ن ؛ + كل م || تخصيصها : تخصصه ها || (١٥) فإنه : فلها ب ، د ، ع ؛ فله : س ، سا ، ها || (١٨) تخصصه : تخصيصه س || وكان : فكان ب .

لا يقال ؛ وكان للنوعيات وجود ليست به مضافات بجنسها أيضاً كذلك ، و إن عرضت له الإضافة فليس من المضاف بذاته ؛ فإنه يستحيل أن يكون الجنس داخلاً بذاته فى مقولة ، ثم تكون أنواعه فى ماهيتها غير داخلة فى تلك المقولة . وهل المقولة إلا جنس الجنس ، وهل صورة المقولة إلا هذه الصورة ؟ فبيّن إذن ، أنه لما لم يكن النحو من المضاف ، فليس العلم من المضاف ، إلا على أنه عارض له المضاف عروضاً لازماً ، لا على أنه نوع من المضاف .

ولا بأس أن يدخل الشىء فى مقولتين ، على وجهين؛ أما فى أحدهما ، فبالذات ، على أنه نوع له . وأما فى الآخر، فبالعرض، على أنه موضوع لعروضه له . فهكذا يجب أن يفهم هذا الموضوع؛ ولا تلتفت إلى عمى قلوب هؤلاء الذين يظنون أن الشىء يكون فى جنس وأنواعه فى جنس مباين له والعجب أن هؤلاء قد نسوا أن هذا الرسم المذكور للمضاف ، وهو أنه الذى ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره، رسم قد زُيِّف ، لأنه كان يدخل فى المضاف ما ليس من المضاف، وأنه محتاج إلى زيادة وثاقة، و بينهم و بين هذا الموضع قريب من ثلاث ورقات ، حتى جاءوا وسلموا أن العلم داخل فى المضاف بطبيعته ، على أنه نوع من المضاف وأنواعه ليست تحته . فلزمهم أن يحلّوا هذا الشك ، ونسوا أن مثل هذا الشك ، قد سلف ذكره فى الجواهر أيضاً ، فكان حل الشك فى آخر الأمر يوجب ، أن ما تخصص فزال كونه مقولا بالقياس إلى غيره ، دل ذلك منه على أنه ليس من مقولة المضاف ، وعلى أن الحد الثانى ، المحصّل المحقق ، الذى للمضاف ، غير مقول عليه . ونسوا أن الشىء ، إذا قيل على الشئ قول المقول على الموضوع ، وقيل هذا المقول عليه كذلك على ثالث ،

(١) به : هى بها عا ؛ هى به ه || بجنسها : بجنسها عا ، م || عرضت : عرض س || (٢) بذاته : بذاتها || (٥) على : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || أنه عارض له المضاف : ساقطة من سا || عروضا : ساقطة من سا ، ع ، م ، ه ، ى || (٥ — ٦) لازما لا على : لازما على ن || (٧) أما فى أحدهما : أما أحدهما ه || (٨) على : وعلى س ، ه || وأما فى الآخر : والآخر د ، سا ، م ، ن ، ى || على : وعلى ه || له : ساقطة من سا || (٩) قلوب : قلب س || (١٠) أنه : ساقطة من س || (١١) مقولة : ساقطة من ع || كان : + قد ن || من : فى ه || (١٢) وثاقة : ووثاقة ع ، ى || قريب : ساقطة من عا || من : ساقطة من ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || ثلاث : ثلاثة س || (١٣) داخل فى : ساقطة من سا || المضاف : مضاف سا || (١٥) فكان : وكان س || حل : جل م || ما : ساقطة من س || (١٧) مقول : المقول عا || عليه : منه .

فإن الأول يقال على الثالث كذلك ؛ ونسوا أنهم كانوا يفهمون من المقول على الموضوع، أنه يجب أن يكون ذاتيا مقوما للماهية ، فلم يعلموا أنه إذا كان المضاف جنساً للعلم ، كان مقوِّما لماهيته ؛ ثم العلم، جنس للنحو، ومقوِّم لماهية النحو ، ومقوِّم الماهية لمقوم الماهية مقوِّم الماهية . فكيف ينقلب النحو من جنبة المضاف حتى يذهب إلى كيف الكيفية ؟ سواء كان تأويلهم المقول على الموضوع حقاً أو لم يكن . ونسوا أنهم علموا ، أن الأشياء المتباينة الخواص ، لا يحمل شيء منها على آخر ، فإذا كان كل نحو فى ذاته ، وماهيته ، محمولاً عليه الكيف ، ولا شيء من الكيف يقال عليه المضاف فى ماهيته على أن لا يكون له وجود ، إلا ما هو به مضاف لا على أنه لا يعرض له الإضافة ، أنه يلزم من ذلك أن يكون لا شيء من النحو يقال عليه المضاف فى جوهره ، وكل علم عندهم نوع من المضاف ، فيقال عليه المضاف فى جوهره ، فيلزم أن لا شيء من النحو بعلم، وهذا خلف .

لكنه لا يجب أن تلتفت إلى هؤلاء ، بل تفهم أن ما قيل فى قاطيغورياس ، كان الغرض فيه ما أومأنا إليه . لكن ، لقائل أن يقول : إن حكم النحو حكم العلم ، فإن النحو نحو بالقياس إلى شيء هو إعراب اللغة . والجواب عن ذلك ، أن إعراب اللغة ليست ماهيته ، من حيث هو إعراب اللغة ، مقولةً بالقياس إلى النحو ، فكيف يكون النحو مضافاً إليه ؟ والمتضايفان كما علمت ، كل واحد منهما ، مقول بالقياس إلى الآخر ، لكن إعراب اللغة ، مقول بالقياس إلى النحو ، من حيث هو معلوم ، حتى لو كان إعراب اللغة موجوداً ألف سنة ولم يعلم لم يكن مقولاً بالقياس إلى النحو . فإذا كان كذلك ، فمقابل المعلوم ، من حيث هو معلوم ، العلم أو العالم من حيث هو

(١) فإن الأول : فالأول : سا || (٣) لماهيته : لماهية العلم س ، ه || النحو : النحوس ، ه || (٤) النحو : والنحوسا ، م || جنبه : حسه م || حتى : حين ع || كيف : كنف ب ، د ، س ؛ ساقطة من ع || (٥) ونسوا : ساقطة من س || (٧) من الكيف : + ماد ، ذ || (٨) لا : ساقطة من ن || ما هو : ساقطة من س || (٩) أن : أنهم ؛ أن لا د ، عا ؛ أنه لا سا ، ع ، ى ؛ أنه بأن ه || (٩) نوع : نحوسا || (١٠) وهذا : هذا ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || (١١) لكنه : لكن س || يفهم أن ما قيل : يفهم ما قيل ع || كان : فإن س ؛ وإن ج || (١٢) فيه : ساقطة من سا || يقول إن حكم : يقول حكم د ، سا ، م || (١٣) والجواب : فالجواب س || (١٤) فكيف : وكيف د || (١٥) النحو : + أيضا ع || واحد : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه || (١٧) موجودا : موجود س || (١٨) كذلك : ساقطة من د ، ن .

عالم ، فلما لحق إعراب اللغة المعلوم ، فصار إعراب اللغة معلوماً ما ، صار بإزائه هيئة نفسانية ، هى علم .

فالهيئة النفسانية التى هى علم ، جملتها مقولة بالقياس إلى هـذه الجملة ، فإذا فصلت الهيئة ، فالتفت إلى كونها هيئة ولم يلتفت إلى ما عرض لهـا من إضافة إلى خارج صار بها علما ، كان وجوداً غير مضاف . وكذلك إذا التفت إلى إعراب اللغة ، وفصلت عنه كونه مطابقاً له هيئة نفسانية ، حتى زال عنه أنه معـلوم ، كان وجوداً غير مضاف . وكذلك هذا الرأس : فإنه من حيث هو رأس ، مضاف إلى البدن من حيث هو ذو رأس . فإذا اعتبر الجوهر المشار إليه ، ولم يجب أن يكون النظر إليه من حيث هو هذا ، نظراً فى أنه رأس ، كان له وجود خاص ، وكذلك فى جانب ذى الرأس . ثم الإضافة اللاحقة هناك ، لازمة للهيئة التى فى النفس ، وليست لازمة للرأس ؛ فكذلك الرأس نفسه إذا حصل لم يجب تحصيل الآخر .

وليس إذا قلنا : إن أحد المضافين الحقيقيين ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف الآخر بالتحصيل ، لزم عكسه ، أن كل ما لزم العـلم بتحصيل مضايفه ، عند العلم بتحصيله ، فهو مضاف حقيقى ؛ بل قد يكون هذا فى المضاف الحقيقى ، ويكون أيضاً فيما لا ينفك عن ملازمة الإضافة له ، فإن ذلك إنمـا أورد هناك ، ليس لأن يبين أن كل ما كان ذلك شأنه ، فهو مضاف حقيقى ، بل أن يبيّن ، أن ما ليس ذلك شأنه ، فليس مضافا حقيقيا ، فيزول الشك المذكور فى الجـواهر ، وكان تصحيحه واحتجاجه ، يتوجه إلى أن المضاف الحقيقى الذى وجوده هو أنه مضاف ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف كذلك مضايفه . وكان الجوهر وأشياء أخرى عددت ليس كذلك ؛ فتحل الشبهة .

---

(١) معلوما : معلومة س ، سا ، عا ، م ، ه || ما : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || (٣) فالهيئة : فالعلم سا || علم : ساقطة من س ، ن || (٤) فالتفت : والتفت عا (٥) وفصلت : وفصل ه || عنه : عنها د ، س ، سا ، عا ، م ، ه || (٦) كونه : كونها س ، سا ، عا ، م ، ه || له : لها س ، سا ، عا ، م ، ه || عنه : عنها س ، سا ، عا ، م ، ه || أنه : أنها ه ؛ ساقطة من سا ، عا ، م ، ن || (٨) المشار : المضاف ب || (٩) ثم : ساقطة من س || (١٠) لازمة : ساقطة من س || للهيئة : لهيئته د || فكذلك : ولذلك عا || نفسه : نفسها س || اذا : واذا سا || (١١) تحصيل : يحصل م || (١٢) ليس : لشىء عا || (١٥) لأن يبين : لا يبين || (١٧) الشك : + المشهور ع ، ى || وكان : إذ كان س || واحتجاجه : واحتجابه د || (١٩) وكان الجوهر . . . الشبهة : ساقطة من عا || (١٩) فتحل : فتنحل ب ، ن ، ه ، ى ؛ ساقطة من د ، س .

فإنه ماأورد مورد ذلك البيان بيانه وحجته إلا على هذا ، ولم يتعرض لعكسه ، ولا زعم أن هذه خاصية للمضاف الحقيقى وحده بوجه من الوجوه ، ولا كانت له إلى ذلك حاجة ، بل إلى هذا على ما بينا . وأضاف إليها ، أن الرأس وما يجرى مجراه ليس كذلك ، فأنتج أنه ليس من المضاف الحقيقى ، وقد بيّنا ذلك الموضع على ما يجب .

[الفصل الخامس]

فصل (ه)

فى الأين وفى متى

وأما الأين ، فإنه يتم بنسبة المتمكن إلى المكان الذى هو فيه ، وحقيقته كون الشىء فى مكانه . وقد علم ، فيما سلف ، أنه كيف يباين المضاف . وهو جنس لأنواع . فإن الكون فوق أين ، والكون تحت أين ، والكون فى الهواء أين ، وفى الماء أين . ومن الأين ما هو حقيقى أولى ، وهو كون الشىء فى المكان الحقيقى له ؛ ومنه ما هو ثان غير حقيقى ، مثل كون الشىء فى المكان الثانى الغير الحقيقى ، كقولهم فى السماء وفى الماء . ولا يكون جسمان موصوفان بأين واحد بالعدد ، والأين أولى حقيقى ، ويكونان موصوفين بأين واحد بالعدد والأين ثان غير حقيقى ، بجسمين يكونان فى السوق معا .

ومن الأين مايكون مأخوذاً بذاته ، ككون النار فوق ، على أنه فى باطن سطح السماء ، ومنه ما هو عارض له ، ككون الحجر فى الهواء . وربما كان فى الأين إضافة ، ككون الهواء فوق ، بالقياس الى الماء ، لأنه فى مكان هو أقرب إلى فوق ، من مكان الماء .

---

(١) مورد : دورد د || إلا على : الأعلى س ، م || (٢) للضاف : المضاف عا || (٣) فأنتج : فانتج ، د || على : ساقطة من د || (٧) فى : ساقطة من س ، ه || (١٢) مثل كون : لكون عا || (١٣) جسمان : جسمين م || (١٤) ويكونان : + غيرى || الأين : ساقطة من م || (١٥) معا : ساقطا من ن || (١٧) له : مثل س ؛ مثله ه || (١٨) فوق : الفوق س .

والأين منه جنسى وهو الكون فى المكان ؛ ومنه نوعى كالكون فى الهواء ؛ ومنه شخصى ككون هذا الشىء ، فى هـذا الوقت فى الهواء ، وهو مكان ثان ، أو مثل كون هذا الجسم فى هذا المكان الحقيقى المشار إليه .

وقد زعم بعض المتقدمين ، أن الواحد من الأين قد يوجد فيه جواهر كثيرة ، كمدة فى السوق . وقد غلط وأجابه بعض الحدث بما أعبر عنه ، قال : إنه ليس الأمر كذلك ، فإن الأين الحقيقى لا يوجد فيه هذا المعنى ؛ وأما الأين الغير الحقيقى كالكون فى السوق ، فليس هو نفس السوق ، فإنه وإن كان لابد من أن يكون السوق مكاناً ثابتاً مشتركاً فيه ، فليس الأين هو السوق ، بل كون زيد فى السوق ، هو الأين ، وهو صفة لزيد بها زيد كائن فى السوق . وليس بهـا بعينها عمرو كائنا فى السوق ، وإن كان السوق واحدا ، فنسبة زيد إليه ، من حيث هو زيد ، غير نسبة عمرو غيريةً بالعدد ، وهذا كالبياض ، فإنه وإن كان يتحد بالنوع ، فقد يتكثر بالعدد .

ثم أن بعض المتحذلقين ، أعان المتقدم ، ولم يرض بهذا الجواب ، فقال : ليس حال الأين كحال البياض ، فإن البياض الذى فى زيد ، إذا عدم ، لم يجب أن يعدم الذى فى عمرو ، وأما السوق فيكون واحداً للجماعة .

وحسب أنه عمل شيئاً ، إذ أرانا أن السوق واحد ، فإن كان السوق هو الأين ، كان السوق كوناً فى المكان لا مكان مّا ، وكان الشىء إذا سئل عنه أين هو ، فيصلح أن يقال :

---

(١) كالكون : ككون د || (٢) ككون : كالكون عا || هذا الشىء . . . أو مثل كون : ساقطة من عا || (٣) الحقيقى : ساقطة من عا || (٤) أن : ساقطة من د || الأين : الأمرين عا || فيه : فى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى || كثيرة : + ككون س ، عا ، ه ، ى || كمدة : عدة س ، عا ، ه ، ى || (٥) وأجابه : فأجابه ع || الحدث : الجذب م || أعبر : اعتبر ن ، ى || (٦) الحقيقى : + لا يوجد فيه هذا المعنى سا || (٨) وهو صفه : وصفة د || (٩) بينها : بعينه ى || (١٠) هو : ساقطة من د ، سا || غير : ساقطة من د || غيرية : غيرته د ؛ وغيرته سا ، ع ، م ؛ ساقطة من عا || وهذا : وهو ب || (١١) يتحد : متحد ا ب ، ع ، ن || فقد يتكثر : متكثر ب ؛ فقد كثر ع ؛ فقد يتكثر س ، ه ، ى ؛ فيتكثر د ، سا ، عا ، م ، ن || (١٢) أعان المتقدم و : ساقطة من عا || (١٣) البياض فإن : الأبيض فإن س || (١٥) إذ : إذا د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || فإن : وإن ه ؛ ساقطة من سا ، عا ، م ، ى || كان : أكان عا || (١٦) كونا : كون ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ى .

سوق ، لا أن يقال : فى السوق . فإن كان الأين هو كونه فى السوق ، فزيد يبطل عنه ببطلان كونه فى السوق ، وإن لم يبطل كون عمرو فى السوق ، فهو كالبياض أيضاً .
ونقول : إن الأين فيه مضادة ، كما فى سائر المقولات ، فإن الكون فى المكان الذى عند المحيط ، هو مقابل للكون فى المكان الذى عند المركز ، لا يجتمعان ؛ فهما معنيان ، وقد يوجد لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه ، وبينهما غاية الخلاف . وإذ قد يصار من أحدهما إلى الآخر قليلا قليلا ، ويكون المصيران متضادين ، ويكون هناك أين متوسط بينهما ، وأيون أقرب من الطرف الفوقانى فى حد الفوقية ، وأيون من الجهة الأخرى بالخلاف ، فيكون فى طبيعة الأين من جهته ، لا من جهة جنسيته ، بل من حيث خواص نوعيته . وإضافتها أيضاً ، أن يقبل الأشد والأضعف . فإن أينين كليهما فوقان ، وأحدهما أشد فوقيةً ، فعلى هذه الجهة يمكن أن يقع فيها الأشد والأضعف . وأما الكون « فوق » مطلقاً أو « تحت » مطلقاً ، والكون فى أى حد شئت ، مطلقاً ، والكون فى المكان مطلقاً ، فلا يقبل ذلك أشد وأضعف . وفى الكيفية أيضاً ، فإن السواد الحق لا يقبل أشد وأضعف ، بل الشىء الذى هو سواد بالقياس عند شىء ، هو بياض بالقياس إلى آخر . وكل جزء من السواد يفرض ، فلا يقبل الأشد والأضعف فى حق نفسه . ويجب أن يترك هذا فى هذا الموضع ، بل له مكان أليق به من الفلسفة .

فإن لقائل أن يقول ، إن السواد ليس من حيث هو مضاف ، يقبل الأشد والأضعف بل لطبيعة كيفيته ، وأما الأين ، فإنما يقبل ذلك ، من حيث إضافة تعرض لأينيته ؛ وهو

---

(١) عنه : ساقطة من س ، سا ، عا ، م ، ه || (٢) ببطلان : ببطلانه ه || أيضا : إذا سا || مضادة : + كما عا || (٣) سائر : بعض د ، ن || الذى : ساقطة من ن ، + هو ه || (٤) المحيط ... عند : ساقطة من سا || فهما : وهما د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٥) يتعاقبان : متعاقبان د ، م || عليه : فيه د ، س ، عا ، ن ، ه ، ى || (٦) متوسط : متوسطا ع || (٧) وأيون : وأقول ع || (٨) جهته : جهة ع ، عا ، ى || جهة : حيث س : ه || (٩) وإضافتها : وأضافها ع || فإن : مثل ه ، ى || (٩) كليهما : كلاهما س ، سا ، عا ، ه || (١٠) فيها : بها عا || فوق : ساقطة من د ، س ، م || (١١) أو تحت مطلقا : ساقطة من ع || (١٢) فلا : لا ع ، ى || أشد وأضعف : الأشد والأضعف س || (١٣) هو : وهو س ، سا ، عا ، م ، ه || آخر : شىء ه || هو بياض بالقياس إلى آخر : ساقطة من س || (١٤) يفرض : يعرض ه || فى : من ع || (١٧) كيفيته : كيفية د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى .

قرب وبعد من الطرف . ثم إذا اشتغلت بتوضيح الحق فى جميع هذا ، كان خروجاً إلى صناعة أخرى. فلنسلم الآن لهذا القائل ، إن الأين إنما يقبل من حيث هو مضاف ، لا من حيث هو أين ؛ ولنترك القول فى أمر السواد والبياض منهما .

وأما " متى " فإنه أيضا نسبة ما للشىء إلى الزمان ، وهو فى كونه فى نفسه أو فى طرفه ، فإن كثيرا من الأشـــياء يقع فى أطراف الأزمنة ، ولا يقع فى الأزمنة ، ويسأل عنها : " بمتى " ، ويجاب . وإذا نسب الشىء إلى الزمان ، فإما أن ينسب إلى زمان أول مطابق له ولا يفضل عليه ، كقولهم : كان هذا الأمر وقت الزوال ؛ وإما زمان أعم من ذلك يكون نظير السوق فى الأين ، كقولهم : كان هـــذا فى سنة كذا ، ولم يكن فى جميع السنة ، بل فى جزء منها . وليس الزمان المطابق ، كالمكان المطابق فى أنه لا يشارك فيه فى النسبة إليه ؛ بل الزمان الواحد الحقيق المعين ، تنسب إليه أشياء كثيرة ، فيكون كل واحد منها فيه على سبيل المطابقة. لكن مع ذلك ، فإن كل واحد كائن فيه ، تكون هى نسبة الخاصية إليه ، التى لو عدمت لبقيت نسبة خاصية للأخرى ، وإن كان المنسوب إليه واحدا نظير ما قلنا فى النسبة إلى السوق ، ولا نحتاج أن نطول بذكر ما قاله المتقـــدم المذكور فى "متى" ؛ وفيما هو جوابه ؛ فإنه إذ قال ماقال فى المكان ؛ فهو قوله فى الزمان.

أقول : وقد هوّل فاضل المتأخرين فى " العبارة " عن " المتى " الخـــاص تهـــويلا مفرطا ، فقال : إن " متى " نسبة الشىء إلى الزمان ، الذى يساوق وجوده ، وتنطبق نهايتاه على نهايتى وجوده ، أو زمان محدود ، هذا الزمان جزء منه . وذلك أنه ذكر نهايتى وجوده ، فإما أن يعنى به نهايتى مقداره ، أو نهايتى حركته ، أو نهايتى زمان وجوده ، أو

---

(١) بتوضيح : بانضاج سا ، م || (٢) لهذا : إلى هذا سا || (٤) وهو : هى د || فى نفسه : فيه نفسه ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى || (٥) ويسأل : فيسأل ه || (٧) ولا : لا عا ، ه || (٨) سنة : نسبة س || (٩) السنة : النسبة سا || بل فى جزء : بل جزء عا || المطابق : المطلق م || (٩) فى : ساقطة من ع ، ى || (١١) فيه : فيها س || نسبة : سببه ب ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى || (١٢) التى ، اليه س ؛ ساقطة من ع || خاصية : خاصة س || للأخرى : الأخرى سا || (١٣) قلنا : قلناه عا ، ه || (١٤) جوابه : جواب س || إذ : اذا د ، ع ، ن || قوله : له س ، عا ، ه || (١٥) فاضل المتأخرين : اسكندر الأفروديسى || (١٦) الذى يساوق وجوده وتنطبق : الذى تنطبق سا ، عا ، م || (١٧) على : وعلى د || أنه : لأنه س || ذكر : + أن ه .

نهايتى متاه ونسبته إلى زمانه فإن عنى نهايتى مقداره، فليس ينطبق عليهما نهايتا زمانه، وإن عنى نهايتى حركته ، فيختص بذلك المتحرك المتصل الحركة أو الحركة نفسها، وليس الغرض متجها إلى هذا وحده ؛ وأما نهايتا زمان وجوده حاصلا ، فلا ينطبق عليهما نهايتا زمانه، بل هما هما ؛ وأما نهايتا النسبة ، فيمكن أن يحمل له وجه تأويل ، فيقال: إن معناه أن متاه ، هو نسبته إلى زمان تنطبق نهايتاه على نسبتين له إلى نهايتى هذا الزمان ، ثم لا نسبة له قبل أولاها ولا بعد أخراها إليه . فيجب أن يفهم قوله على هذا الوجه. لكن نسبة الشىء إلى "الآن" الذى يقارنه عسى أن يظن بها أنها ليست من مقولة "متى" بذاتها ، فإن كان ذلك كذلك ، فكان هذا الرسم غير صحيح، وذلك لأن كون الشىء فى آن ما، لا يحمل عليه هذا الحد ، وهو من مقولة "متى" ، لكن الحق أن "الآن" لا يصح إليه نسبة معقولة ، تحتمل أن يكون بها جواب "متى" إلا أن يشار إلى الذى يتحدد بذلك " الآن " فيكون للشىء نسبة إلى الزمان ، لا على أنه فيه بل على أنه فى طرفه ، ومع ذلك يكون " آنا " .

فهذا يفسد ما قاله هـــذا الفاضل ، اللهم إلا أن يحكم بأن النسبة إلى الآن ليست من مقولة " متى " ، لكنها لا مقولة لها تليق بها غير هـــذه المقولة ، ولا نعلمها غير داخلة فى مقولةٍ أصلًا ؛ ثم بعد هذا يظن كأن الاشتغال به يخوض بالمبتدئ فيما لا يعنيه .

واعلم أنه كما لم تكن الإضافة معنى مركبا يوجب تركيبه ترديدها بين شيئين ، إذ لم يكونا جزأين منها ، بل كانا أمرين خارجين عنها، حين تتعلق بهما، كذلك الأين "ومتى" لا يجب أن يظن فيهما تركيب ، بسبب أن لكل واحد منهما نسبة إلى شىء ؛ فإن النسبة،

---

(١) ونسبته : ونسبة د ، سا ، م || (٢) فيختص : تاص د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه || (٣) متجها : منها د || (٤) إن : ساقطة من ع || (٥) نسبته : نسبة س || (٦) له : لها س || أخراها : أخريها س || (٧) أنها : ساقطة من د ، م || ليست : ساقطة من ع ، د || (٨) لأن كون : لايكون م || آن : إن د ، سا ، م || (٩ — ١١) لكن الحق ... يكون آنا " : ساقطة من ع || لا يصح : يصح س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || معقولة تحتمل : مقولة تحتمل س || (١١) أنه : أن س || فى : ساقطة من س || آنا : آنيا ، د ؛ آناس ، عا ؛ آنيان ، ه ، ى ؛ شيئا سا ، ع ، م || (١٢) اللهم : الفهوم د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٣) المقولة : ساقطة من سا || هذه المقولة ولا : ساقطة من س || ولا نعلمها : ناظها س ، ع ، ه ، ى || (١٤) يظن : نظرعا ، ن ، ه ، ى || (١٥) تركيبه : تركيب سا ، م || إذ : إذا ن || كانا : ساقطة من سا || (١٦) حين تتعلق : هى متعلق ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٧) فإن : وأن ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن .

ليست المنسوب ، ولا المنسوب إليه جزء منها حتى تكون الجملة هى النسبة ، فتكون النسبة حينئذ جزءا لذاتها ، إذ الجملة تحصيل جملة من الأشياء ومن الجمع نفسه ؛ فيكون الجمع كالصورة ، وهما كالمادة ، والمجموع كالمركب ، والجمع جزء من المركب ، كالصورة ؛ وإذ هذا محال ، فليس الأين ، ولا " متى " ، مركبا .

[الفصل السادس]

فصل (و)

فى باقى المقولات العشر

وأما « الوضع » ، فقد تبين لك أنه اسم يقال على معان ، وأن الذى هو المقولة ، فهيئة تحصل للتمام أو الجملة ، لأجل نسبة تقع بين أجزائها وبين جهات أجزائها ، فى أن يكون لبعضها عند بعض مجاورة المعتبر بجزئيته لا ذلك فقط ، بل يخالف مع ذلك بالقياس إلى أمور غير الموضوع المعتبر بجزئيته ، إما أمكنة حاوية وإما متمكنات محوية وجهات ، وهذا كالقيام ، والقعود ، والاستلقاء ، والانبطاح .

ولا أحتاج أن أزيدك على ما سلف بيانا وشرحا وتفصيلا وتطويلا ، بل اعلم أن « الوضع » قد يكون فيه تضاد ، فإن الهيئة الحادثة من وضع ، تصير الأجزاء لها إلى جهات مضادة لجهات أخرى ، هى هيئة مضادة للهيئة المخالفة لها ، كالاستلقاء ، والانبطاح . وذلك إذا كانت الأجزاء لا تخالف بالعدد فقط ، بل بالطبع . ومثال هذا ، أن

---

(١) جزء : جزءا س ، هـ || (٢) تحصيل : تحصل ب ، د ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى || الجمع : الجميع د (٧) باقى : بواقى س ، هـ ؛ الباقى د || العشر : العشرة || (٨) وأن : وأما ع || وأن الذى : والذى د || (٩) فهيئة تحصل : فهو يحصل ع || أو الجملة : أى الجملة ن ؛ أو أن الجملة عا || أجزائها وبين : أجزائها ومن د ، سا ، ع ، عا || (٩) أجزائها : أجزائهما ب || (١٠) المعتبر بجزئيته : ساقطة من ع || ذلك : ذاك ب ، كذلك س || بالقياس : ساقطة من ن || (١١) غير : عن د || بجزئيته : بجزئيه د || محوية : + وبالجملة س ، ع ، هـ || وجهات : جهات س ؛ وله جهات عا || (١٢) والاستلقاء : والاستواء ع || (١٤) قد يكون : ساقطة من ب ، د ، سا ، م ، ن || الحادثة : الحاصلة سا || من : ساقطة من ع || جهات : جهة ب || (١٦) بالطبع : وبالطبع عا || ومثال : ومثل سا .

المكعب الذى له ست جهات ، لا اختلاف فيها إذا وضع وضعاً حتى صار هذا السطح منه « فوق » ، وهذا يمينا وهذا شمالا ، وكذلك إلى آخرها . ثم غيّر حتى صار هـذا الذى هو "فوق" ، هو "تحت" والذى هو "تحت" هو "فوق" ، فإن حال جملة الموضوع ، فى تناسب ما بين أجزائه ، محفوظة واحدة بالعدد ، ووضعه ، لا يخالف الوضع الأول بالنوع بل هو كما كان ، لكن هـذا الوضع مخالف لذلك بالعدد ؛ وأما هيئة الجملة فمحفوظة ، ولا يتخالف الوضعان بالحد ، بل بالتخصيص الجزئى ، وذلك لأن الجهات ، هى التى كانت بأعيانها ، والأجزاء والأطراف التى تليهـا هى مثل التى كانت لا تخالفها بأنواعها بل بأعدادها .

وأما لو كان بدل المكعب المتشابه الأضلاع ، شجرةٌ ، أو إنسانٌ ، فنصبا على ساقيهما ثم قلبا ونكسا ، فإن حد الأمرين مخالف . فإن حد الأول وضع وهيئة حاصلة للشىء من حصول ساقه كذا وحصول رأسه كذا ، وحد الثانى مخالف لذلك ، لا بسبب أن الساق والرأس إنما يتخالفان بالعدد فقط ، بل هما يتخالفان أيضا فى المعنى والطبيعة . فإذا كان حد الهيئتين متخالفين ، وبينهما غاية الخلاف ، وموضوعهما واحد ، فهما متضادان . وأما هنالك فإنما كان تخالف الخصوصية الجزئية دون الحدود ، إذ كان سطح ما منه "فوق" فصار "تحت" وصار الآخر "فوق" ؛ وذلك السطح ، إنما يغاير السطح الآخر بالعدد ، مغايرة ليست فى حدين ، والأضداد هى التى لها طبائع متباينة ، وحدود متخالفة ، وتتخالف بالنوعية لا بالشخصية . وكما أن الجسم لا يجتمع فيه البياض الحادث أمس ، من حيث هو ذلك البياض الأمس ، والبياض الحادث اليوم ، من حيث هو هـذا البياض ، وهما

(١) السطح : التسطح س ، سا ، م || (٢) يمينا وهذا : ساقطة من م || (٤) محفوظة : ساقطة من عا || ووضعه : وضعه د ، سا ، م || (٦) بالحد بل : بالحدين س || (٦–٨) وذلك ... بأعدادها : ساقطة من عا | (٩) إنسان : أوان د ، سا ، م || فنصبا : فنصب سا ؛ هما د ، م || ساقيهما : ساقهما ع ، عا || (١٠) قلبا : قلا د ، سا ، م || ونكسا : ونكتا سا ، م || وهيئة : هيئة ع ، ى || (١١) كذا و : أو ى || (١٢) هما : وهما ع || يتخالفان : متخالفان س ، ن ، ه || أيضا : ساقطة من ع || أيضا فى المعنى والطبيعة : فى المعنى والطبيعة أيضا ب || فإذا : وإذا عا || (١٣) وأما : فأما س || (١٤) هنالك : هناك د ، م || تخالف : يتخالفا د || (١٥) وصار : فصار عا || الآخر : آخر س ، عا || (١٦) طبائع : طباع ب ، ع ، ن ، ى || وحدود : حدودها س ، ن ، ه ، ى .

يتعاقبان على موضوع واحد ، وليسا يتضادان ، إذ ليس بينهما غاية الخلاف ، ولا خلاف بأمر داخل فى اللونية ، فكذلك ، و إن كان لا يجتمع فيه ذلك الوضع الشخصى وهذا الوضع الشخصى ، و يتعاقبان فيه ، فليسا بمتضادين ، إذ ليس بينهما غاية الخلاف فى الطبع وفى حقيقة الوضع . وبعد ذلك ، فإن الوضع يقبل الأشد والأضعف على نحو قبول الأين ، ولا يقبله على نحو لا قبول الأين ، ولأن قولنا قيام وجلوس قد يقال على الحركة إلى حصول هذا الوضع ويقال على الهيئة الحاصلة . فاعلم أن القيام الذى من الوضع ، هو القار منهما ، لا حالة "أن يقوم".

وأما مقولة الجدة ، فلم يتفق لى إلى هذه الغاية فهمها ، ولا أحد الأمور التى تجعل كالأنواع لها أنواعاً لها ، بل يقال عليها باشتراك من الاسم أو تشابه ، وكما يقال الشىء من الشىء ، والشىء فى الشىء ، والشىء على الشىء ، والشىء مع الشىء . ولا أعلم شيئاً يوجب أن تكون مقولة الجدة جنساً لتلك الجزئيات ، لا يوجب مثله فى هذه المذكورة ، ويشبه أن يكون غيرى يعلم ذلك ، فليتأمل هنالك من كتبهم . ثم إن زيف بعضها من أن يكون أنواعاً وجعل تواطؤ هذه المقولة بالقياس إلى بعضها دون بعض ، وجعل الاشتراك فى اسمها بالقياس إلى الجملة أو الآخرين ، وعنى به أنه نسبة إلى ملاصق ينتقل بانتقال ما هو منسوب إليه ، فليكن كالتسلح والتنعل والتزين ولبس القميص ؛ وليكن منه جزئى ومنه كلى ومنه ذاتى ، كحال الهرة عند إهابها ؛ ومنه عرضى ، كحال الإنسان عند قميصه ولنفصل هذا المهم من المقولات العشر إلى ما أوثر أن نفصل إليه ، ففيه مجال .

وأما مقولة "أن يفعل" و "أن ينفعل" ، فيتوهم فى تصورها هيئة توجد فى الشىء لا يكون الشىء قبلها ولا بعدها البتة فى الحد الذى يكون معها ، من الكيف أو الكم أو الأين او الوضع ، بل لا يزال يفارق على اتصاله بها الشىء أشياء ، ويتوجه إلى شىء ما دامت

---

(١) على : ساقطة من م ؛ فى هو || واحد : ساقطة من س || (٣) و يتعاقبان : وهما يتعاقبان سا || فيه : عليه س || (٣) فى الطبع : بالطبع ـ || (٦) حالة : حاله س ، ب || (٧) يتفق : يتق عا || لى : ساقطة من س || (٨) بل : + إنما س ، هـ ، ى || (٩) والشىء على الشىء : ساقطة من د ، م || شيئا : مبيا سا ، عا ، ن ، ن ، هامش ى || (١٢) بالقياس : كالقياس س (١٤) ولبس : ساقطة من سا ، م (١٤ــ١٥) ومنه كلى : وكلى ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى || (١٦) المهم : المجمع ، ى ، المهتم ن ، هـ || العشر : العشرة س || (١٧) فيتوهم : فتوهم ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى || توجد : تدخل ب || (١٩) على اتصاله بها : ساقطة من س || أشياء : شيئا ب ، س ، عا ، ن ، م .

موجودة ، كالتسود مادام الشىء يتسود، والتبيض مادام الشىء يتبيض،والحركة من مكان إلى مكان . فالشىء الذى فيه هذه الهيئة على اتصالها ، فهو منفعل وينفعل ، وحاله هى أن ينفعل ، والشىء الذى منه هـذه الهيئة على اتصالها ، فهو من حيث هو ، منسوب إليها ، فحاله هى أن يفعل . فأما أن هذا يكون فى الكيف وحده أو فى سائر هذه ، فأمر نستقصيه ، وأحواله وأقسامه فى الكلام الطبيعى . فإن الناس قد اختلفوا ، فبعضهم خصص هذه المقولة بأنها يجب أن تكون تغيراً فى الكيفية فقط ، وأما العام لها ولغيرها ، فمن الأمور التى تقع فى مقولات كثيرة . وبعضهم يجوّز أن تكون جامعة للأنواع كلها بمعنى واحد ، وتحقيق هذا لك فى الطبيعيات .

واعلم أنه إنما قيل "أن ينفعل" و "أن يفعل" ، ولم يقُل انفعال وفعل ، لأن الانفعال قد يقال أيضا للحاصل الذى قد انقطعت الحركة إليه ؛ فإنه يقال : فى هذا الثوب احتراق ، إذا كان حصل واستقر، ويقال : انفعال ، إذا كان الشىء بعد فى الحركة ، وكذلك القطع ، الذى هو الفعل ، قد يقال عند استكماله ، وقد يقال حين ما يقطع .

وأما لفظة ، "أنه ينفعل" ، "وأنه يفعل" ، فمخصوص بالحالة التى فيها التوجه إلى الغاية ، وكذلك القيام ، الذى هو النهوض و الجلوس الذى هو المصير إلى الأمر الذى يستقر ، فيسمى أيضا جلوسا ، هما اللذان إما أن يكونا من هذه المقولة ، أو يناسبا هذه المقولة .

وأما هيئة القيام المستقرة ، وهيئة القعود ، فهما من الوضع . كما أن هيئة الاحتراق من الكيف ، وهيئة تمام النشء ، هو من الكم ، وهيئة الاستقرار فى المكان ، هو من

---

(١) مادام : + من د ، س ، م || والتبيض ،والتبييض د ، س ، سا ، م || والحركة : فالحركة ب ؛ وكالحركة س ، عا || (٢) على اتصالها : ساقطة من عا || وينفعل : ساقطة من س || هى : هو س || (٣) هو : ساقطة من س || (٤) هى : هو س || (٦) الكيفية : الكيفى || (٧) يجوز : يجوز س ، عا ؛ يجوزون ن || (٩) وأن يفعل : ولم يفعل س (١١) الشىء : ساقطة من عا || فى : وفى س|| (١٢) يقطع : ينقطع د ، سا ، م (١٣) أنه : أن س ، هـ || أنه : أن س ، هـ || بالحالة : بالجملة د ، م || (١٤) الذى هو المصير إلى الأمر : ساقطة من د ، م (١٥) هما : فهما س ، هـ || (١٥) إما : إنما ع || (١٧) هيئة القيام : ماهية القيام د ، م|| الاحتراق : + فهو س ، هـ || (١٨) النشء : الشىء عا|| هو : فهو ع .

الأين . إنما هذه المقولة ، وما يناسبها ، هى ما كان توجهاً إلى إحدى هذه الغايات ، غير مستقر من حيث هو كذلك .

وهذه المقولة تقبل التضاد ، فإن التوجه من ضد إلى ضد ، يخالف بالحد التوجه من ذلك إليه، وموضوعهما واحد و بينهما أبعد الخلاف ، وذلك كابيضاض الأسود ، واسوداد الأبيض ، وكصعود النازل ونزول العالى . وأيضاً فإنها قد تقبل الأشد والأضعف ، لا من جهة القرب إلى الطرف الذى هو السواد ، فإن القرب من ذلك ، وهو حد مبلوغ إليه من السواد ، بالقياس إلى الاسوداد الذى هو سكون فى السواد . وفرق بين الاسوداد ، أعنى الحاصل القار ، و بين السواد . فإن الاسوداد يعقل على أنه غاية حركة ، وأما السواد فلا يحتاج فى تعقله سواداً إلى أن يعقل حركة إليه . واعلم أن تسوداً يكون أشد من تسود ، إذا كان أقرب من الاسوداد الذى هو الطرف ، والسواد أشد من السواد إذا كان أقرب من السواد الذى هو الطرف . وأيضاً فإن الاسوداد قد يكون أشد من جهة السرعة ، إذا كان أسرع اسودادا ، وهـذا أيضاً يتم بنسبته إلى الاسوداد ، فإن الأسرع يوصل إليه قبل الأبطأ ، فيكون أسرع لأنه أقرب زماناً من الاسوداد . لكن الفرق بين الاعتبار الأول ، وهذا الاعتبار ، أن الاعتبار الأول يجعل حركتين ، متساويتى السرعة فى ظاهر الأمر ، لكن إحداهما مبتدئة من حد أقرب إلى البياض ، والأخرى من حد أبعد منه ، واستمرارهما على نمط واحد بسرعة متشابهة ؛ لكن أحدهما ، لأنه

---

(١) إنما : أما س || المقولة : المثالة عا || إلى : الذى ع ، عا ، م || إحدى : ساقطة من سا ، م ، ن ، هـ ، ى || (٣-٤) التوجه من ذلك : للتوجه من ذلك هـ || من ذلك : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن || (٤) وموضوعهما : موضوعهما د ، م || وبينهما : بينهما ع ، ى || (٥) ونزول : فنزول د ، سا ، م || فإنها : فإنهما عا || (٦) فإن القرب : فإن التقريب ب ، س ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى || (٧) من السواد : + بل ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ى || (٧-٨) بين الاسوداد : بين الأسواد د ، م || (٩) واعلم : فاعلم س ، د || (١٠) الاسوداد : السواد س || أشد من السواد : ساقطة من ع || (١١) إذا ... السواد : ساقطة من س ، سا || السواد : الأسوداد د || أيضا : إنما س || الاسوداد : الأسود د ، سا ، ع ، عا ، م || (١٣) الأبطأ : الإبطاء س || (١٦) متشابهة : متشابه || أحدهما : + ثم عا .

أقرب فقط ، يقال : هو ذا يسود أشد من الآخر ، كن يتحرك حركة مساوية لحركة أخرى وكلاهما تصعدان ، لكن أحدهما ابتدأ من أعلى ، والآخر من أسفل ، فيكون ذلك يصعد أشد من هذا الآخر ، بهذا الوجه .

وإن كان البحث المستقصى لأمثال هذه الأشياء فى العلم الطبيعى ، يمنع من هذا ، وإنما تجوز هذه المناسبة إذا كان المقطوع واحدا بعينه واختلف الزمان ، فأقصرهما زماناً هو الأشد دون غيره . وقد جرت العادة بأن يتلى ما سلف ذكره، بالقول على المتقابلات؛ فلنقل أولا ما يجب أن يعتقد فيها ثم لنقبل على الوجه الذى قيل فيها فى هذا الكتاب .

(١) هو ذا : هوذى د || هوذا يسود : هو أسود س

(٢) تصعدان : يصعد د ، م || (٤) من : عن س ، هـ || (٦) هو : فهو د ، م .

(٧) الكتاب : + والحمد لله رب العالمين وصلى الله على جميع أنبيائه خصوصا على خاتم النبيين محمد وآله تمت المقالة السادسة من الفن الثانى عا ؛ + تمت المقالة السادسة من الفن الثانى من الجملة الأولى فى المنطق ولواهب العقل الحمد بلا نهاية هـ .

المقالة السابعة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة السابعة

من الفن الثانى

وهى أربعة فصول

[الفصل الأول]

فصل (١)
فى المتقابلات

فنقول : إن المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان فى موضوع واحد من جهة واحدة فى زمان واحد معا . وكل شيئين لا يجتمعان فى موضوع واحد ، فإما أن لا يجتمعا على سبيل أن شيئا واحدا لا يوصف بهما بالمواطأة ، بأن يكونا مقولين عليه ، بأن الشىء هو هذا وذاك ، كما يكون الشىء الواحد حيا وأبيض معا ، أو على سبيل أن الشى الواحد لا يوصف بهما بالاشتقاق أيضا ، وذلك بأن يتمانعا من حيث الكون فيه أيضا .

والقسم الأول يكون أحدهما فى قوة سالب الآخر ، كالفرس واللافرس ، فلا يخلو إما أن يكون الاعتبار من حيث السالب منهما سالب فقط ، أو من حيث هناك زيادة معنى إيجابى لزمه السالب ، كما إذا جعلنا المتقابلين أو الشيئين المذكورين : الزوج والفرد ، وجعلنا الفرد ، ليس كونه فردا ، هو أنه ليس بزوج فقط ، بل إنه أمر زائد على ذلك . فليكن الأول ، هو تقابل النفى والإثبات ، إما بسيطا ، كما هو فرس لما ليس بفرس من

---

(٢) من الفن الثانى : ساقطة من س || الثانى : + من الجملة الأولى فى المنطق ه || (٣) فصول : + (فهرست لعناوين الفصول الأربعة) ه || (٧) فنقول : فنقول س : ه || من جهة واحدة : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى || (١٠) وذلك : وذلك د ، سا ، م ؛ + لا س ، ه || الواحد : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || الشىء الواحد : شيئا واحدا س ، ه || (١٢) قوة : القوة س ، ه || سالب الآخر : سالبا للآخر س ، ه || فلا : ولا ه ، ى || (١٤) لزمه : يلزمه س ، ع ، عا ؛ بل فيه د ، سا ، م || (١٥) هو : وهو ما (١٦) بسيطا : بسيطا ما .

حيث ليس بفرس ؛ وإما مركبا ، كقولك زيد فرس زيد ليس بفرس. والأول لا صدق فيه ولا كذب ، والثاني فيه صدق وكذب ، ويشتركان في أنه ليس فيهما إشارة إلى وجود من خارج ، بل اعتبار أحكام عقلية . فإنه لو كان اللافرسية من حيث هي لا فرسية ، شيئا له وجود بوجه ، لكان الماء فيه سلوب موجودة بالفعل لا نهاية لها ، لأنها ليست بحجارة ، ولا مثلث ، ولا ثنائية ، ولا رباعية ، ولا أمر من الأمور التي لا تتناهى ، وكان يكون نسب سلبية حاصلة فيه لا نهاية لها لا مرة واحدة بل مرارا متضاعفة بلا نهاية ولا غاية ، إذ كان لكل جملة تفرض سلب مستأنف ، بل هذا شيء في اعتبار العقل وفي القول .

ومن خواص هذا القسم ، أنه لا يمنع اجتماع ما يقع عليه من المتقابلين في موضوع واحد ، بأن يكونا فيه ، لا بأن يكونا عليه . وذلك لأن الرائحة ليست طعما ، وتُقابل الطعمَ من حيث ليس طعما ، ويجتمعان في موضوع على سبيل الوجود في موضوع ، فكل ما لم يجتمع في موضوع على سبيل الوجود فيه ، فليس يجتمع في موضوع على سبيل القول عليه ، ولا ينعكس . ثم إن المتقابلين اللذين أوردناهما ، يختلفان في أن تقابل الفرسية واللافرسية لا صدق ولا كذب فيه ، وتقابل "أن زيدا فرس" لقولنا "زيد ليس بفرس" فيه صدق وكذب .

وأما القسم الآخر ، فمثل الحرارة والبرودة والحركة والسكون ، ومثل أمور أخرى تجرى مجراها . فلنقل أولا : إنه لا شك أن الفرس واللافرس يعدان في المتقابلات ، وكذلك

---

(١) وإما : أو ب ، د ، س ، ع ، ط ، م ، ن ، ه ، ى || (١ — ٢) والأول لا صدق فيه ولا كذب : ساقطة من سا || (٢) ليس : + شيء ط || (٤) موجودة : متعددة س || بالفعل : + لأنها سا || لأنها : لا نهاية د، م || (٥) مثلث : بمثلث س ، ه || ثنائية : بثنائية س ، ه || أمر : + آخر س ، ه || (٦) وكان : فكان س || (٧) ولا غاية : ساقطة من س || (٨) وفي القول : ساقطة من س ؛ والقول سا || (١٠) فيه : ساقطة من سا || (١١) في موضوع : فيه ى ؛ ساقطة من ع || (١٢) فكل : وكل ن || سبيل : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || يجتمع : يختلف ط || (١٣) يختلفان : مختلفان س || (١٤) وتقابل : ويقال س || لقولنا : كقولنا د ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٥) وكذب : ولا كذب ه || (١٦) والحركة : ومثل الحركة ع || أخرى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ى || (١٧) لا شك : بشك ه ؛ + في س ، ه .

قولنا ، " زيد فرس " ، مقابل لقولنا ، " زيد ليس بفرس " . وكذلك الزوج والفرد يعدان من المتقابلات ؛ وكذلك العمى والبصر يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك الحركة والسكون يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك الحرارة والبرودة يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك الأبوة والبنوة يعدّان من المتقابلات .

والأشياء التى تتعرض لها هذه الأحوال ، يحكم عليها بأنها تتقابل بسببها ؛ وصور هذه الأشياء متخالفة ، فإن الفرس جوهر ، ويقابله اللافرس لا محالة ، على قياس مقابلة الفرسية ، إن كانت عرضا . واتسلم ذلك للافرسية ، بل خذ مكانها النفس واللانفس ، أو شيئا آخر مما هو جوهر ليس مشتق الاسم من عرض . وأما القضية فهى عرض ، والفرس واللافرس ليس يتقابلا التقابل الذى للنقيضين ، إذ لا صدق هناك ولا كذب ، ولا يتقابل على سبيل الإضافة ، ولا على سبيل التضاد ، إذا كان تقابل التضاد ما يكون فيه جواز تعاقب على موضوع واحد ، بشرائط ذكرت . وأما الزوج والفرد ، فليس لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه ، بل جنس واحد ، لموضوعين لها ، لا يفارقانه . وأما العمى والبصر ، فيشارك السكون والحركة ، فإن العمى ليس معنى مقابلا للبصر ، بل هو عدمه ، وكذلك السكون للحركة ، لكن السكون يعاقب الحركة على موضوع واحد ، وأما العمى فلا يعاقبه البصر .

وأما المتضايفان ، فليس يجب فيهما التعاقب على موضوع ، أو اشتراكهما فى موضوع ، حتى يكون الموضوع ، الذى هو علة لأمر ما ، يلزمه لا محالة إمكان أن يصير فيه معلولا ، أو يكون هنالك موضوع مشترك . وإن كانت العلية والمعلولية من المضاف ، فأول ما ينبغى أن يطلب ، أنه هل يمكننا أن نجد لهذه كلها معنى جامعا ،

---

(١) وكذلك : + أيضا س ، هـ || مقابل لقولنا : وقولك هـ || (١) وكذلك الزوج : الزوج ع ، عا || (٣) المتقابلات : المقابلات د ، سا ، ع ، عا ، م || (٣–٤) وكذلك ... ... المتقابلات : ساقطة من ن || (٥) تتقابل : تتقدم سا ؛ تقابل س || بسببها : ساقطة من ع || صور : صورة د ، ع ، عا ، م || فإن : بأن ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن || (٧) للافرسية : اللافرسية د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى || خذ : حد د ، ع ، عا ، م ، أخذ ى || شيئا : شىء ب ؛ ع || (٨) مشتق : بمشتق س || يتقابلا : يتقابل ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ى || (١٣) فإن : بأن ن (١٦) أو اشتراكهما : وليس اشتراكهما هـ || (١٩) ينبغى : ساقطة من س .

ولو على سبيل التشكيك فى التقديم والتأخير ، إن لم يكن على سبيل التواطؤ البحت ، أو لا نجد لها معنى جامعا ؟ لكن التقابل مقول عليها ، ويشبه أن يكون التقابل الأول هو تقابل ما للفرس للافرس ، الذى يمنع اجتماع طرفيه ، قولا على موضوع ، وإن لم يمنع ذلك ، وجودا فى موضوع . فإنه لا يكون شىء واحد هو رائحة ولا رائحة ، ويكون شىء واحد فيه رائحة وما ليس برائحة . ولست أقول : إنه يجتمع فى شىء أن يكون فيه رائحة وليست فيه رائحة ، فإن هذين لا يجتمعان . وليس قولنا إن فيه رائحة وليس فيه رائحة ، هو قولنا فيه رائحة وما ليس برائحة ، ولا يقال إنه رائحة . فإذن تقابل : أن فيه رائحة وليس فيه رائحة ، هو من القسم الأول الذى على سبيل الحمل ؛ فلذلك يحمل على التفاحة أن فيها رائحة ، فيقال إن التفاحة فيها رائحة ، ولا تحمل الرائحة على التفاحة ، حتى يقال ، إن التفاحة رائحة ، فلذلك هى موجودة " فى " ، لا محمولة " على " .

فجميع الأشياء المتباينة الطبائع تكون متقابلة ، من حيث إن كل واحد منها ليس هو الآخر . وهذا هو تقابلٌ أول ، ثم نقل التقابل عن اعتبار الحمل على موضوع إلى اعتبار الوجود فى الموضوع . فجعلت حال الأمور التى تشترك فى عام أو خاص ، تكون موجودة فيه بالقوة معا ، ولا تجتمعان بالفعل معا ، تقابلا . فبعضه يختص بالقول ، من حيث هو حكم ، كالإيجاب والسلب ، الذى موضوعها المحمولات والموضوعات تتعاقب فيه ولا تجتمع معا ، وهذا بحكم القول . وليس فى الوجود حمل ولا وضع . وبعضه يكون من خارج ، فمن ذلك ما تكون الشركة فيه عام ، ومنه ما تكون الشركه فيه خاص معين ، ويكون المشترك فيه طبيعة هى بالقوة كلا الأمرين ، لكن لا يجتمعان فيه بل يتعاقبان عليه .

---

(١) فى التقديم : والتقديم د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || (٣) للافرس : واللافرس ب ، ى || (٤) ولا رائحة : ساقطة من م ، ى || (٤ — ٥) ويكون شىء ... برائحة : ساقطة من سا || (٦) وليس فيه رائحة : ساقطة من س ، ع || (٧) ولا يقال إنه رائحة : ساقطة من س ، ه || (٧) ليس فيه رائحة : ساقط من س || (٨) أن : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، د || (٩) ولا تحمل الرائحة : والرائحة لا يحمل سا || (١٠) لا : ساقطة من ب || محمولة : محالة ه ؛ وموجودة بخ ، س || (١٢) نقل : يقابل د ، م || (١٣) فجعلت : فالمتقابلات هى د ، سا ، م ؛ يجعل حال الأمور س ، ه || (١٤) تقابلا : متقابلا عا ، تقابل ه || فبعضه : ساقطة من ن || (١٥) حكم : كم عا || الذى : الذين س ، ى ؛ اللذين د || موضوعها : موضوعهما ع ، ن ، ه ، ى || (١٧ — ١٨) فيه ... فيه : ساقطة من سا || (١٨) كلا : كلى س ، ه .

فالمتقابلات تقال على هذه التى بعد الباب الأول ، بمعنى أنها معان اشتركت فى موضوع لها أن توجد فيه ، إلا أنها لا تجتمع فيه ، فيكون معنى هذا التقابل كالجنس لأقسام له كالأنواع ، إما أقسام محققة، وإما أقسام بحسب ما يصلح للمبتدئ، وتكون أسهل على متعلم قاطيغورياس .

فلنقسم الآن على الوجه الذى ينبغى أن يفهم عليه الاصطلاح الذى فى قاطيغورياس، وهو غير المصطلح عليه فى العلوم ، ومَنْ تجشم أن يجمع بين الأمرين فقد عنَّى نفسه . أما القسمة التى فى قاطيغورياس فتخرج على هذا الوجه : المتقابل إما أن تكون ماهيته مقولة بالقياس إلى ما هو مقابل له ، وإما أن لا تكون . فإن كانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، فهو تقابل المضاف كالأبوة والبنوة . أما أنه تقابل فلأن الأبوة والبنوة وما يجرى مجراهما ، تشترك لا محالة فى موضوع ، إما عامى كالإنسانية بل والجوهرية بل كالوجود أو غير ذلك ، وإما خاص كهذا الإنسان يكون يمينا لزيد ثم يصير شمالا له . وأما أنه مع التقابل ، مقول الماهية بالقياس ، فأمر لا شك فيه . وأما الذى ليست ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، فإما أن يكون الموضوع صالحا للانتقال من أحد الطرفين بعينه إلى الآخر من غير انعكاس ، وإما أن لا يكون كذلك ، بل يكون صالح الانتقال من كل واحد منهما إلى الآخر، أو ولا عن أحدهما إلى الآخر لأن الواحد لازم له ؛ فيسمى القسم الأول تقابل العدم والقُنْية ، ونعنى بالقنية ، لا مثل الإبصار بالفعل ، ولا مثل القوة الأولى التى تقوى على أن يكون لها بصر ، بل القنية أن تكون القوة على الإبصار ، متى شاء صاحبها، موجودة ، فإنَّ فَقْد القوة الأولى ليس بعمى ، ولا فقد الإبصار بالفعل ، بل الإبصار بالفعل ، وأن لا يبصر بالفعل لكن بالقوة ، هما أمران يتعاقبان على الموضوع تعاقب الحركة والسكون ؛ إنما ذلك هو فقدما سميناه قنية، فحينئذ ، لا يمكن أن يبصر البتة ، بل

(٥) عليه : ساقطة من د ، ن || (٦) ومن : من سا ، م || (٧) التى : ساقطة من ن || (٨) مقولة : معقولة س ، ه || هو : ساقطة من سا || (٩) أما أنه تقابل فلأن الأبوة والبنوة : ساقطة من عا || (١٠) مجراهما : مجراها ب، ع || بل والجوهرية : والجوهرية ن || والجوهرية : كالجوهرية س ، ه ، ى || بل كالوجود : أو كالوجود س ، ه ||(١١) كهذا : لهذا د ، سا ، م || (١٢) مقول : معقول س ، ه || مقولة : معقولة س ، ه || (١٣) الطرفين : ساقطة من د || (١٤) واحد : ساقطة من س || (١٥) ولا : لا س ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || أو ولا : ولا د || (١٦) مثل : مثال ن || (١٨ — ١٩) بل الإبصار بالفعل : ساقطة من س || (٢٠) ذلك : ساقطة من سا .

حتى لا يعود الموضوع معه إلى الإبصار مرة أخرى . فالعـدم الذى ههنا ، ليس هو العدم الذى يقابل أى معنى وجودى شئت ، بل الذى يقابل القنية ؛ فإن العدم يقال على وجوه ، ولسنا نريد الآن أن نحصى جميعها ، بل ما يعنينا فى هذا الموضوع ، فنقول :

إنه يقال للشىء عدم كذا ، ويشار إلى حال ما للمادة فى كونها خالية من الشىء الذى يخليها ، والشىء الذى له معنى وجودى سواء كان قارنها ما خالف ذلك الشىء الوجودى ، أو لم يكن ، مثل عدم السواد فيما من شأنه أن يسود ، سواء كان هناك بياض خالف السواد فى موضوعه أو لا يكون ، بل يكون إشفاف مثلا فقط ولا لون ألبتة . فإنه إذا كان هناك بياض ، فليس البياض وعدم السواد فى ذلك المحل شيئا واحدا ، ولو كانا أيضا متلازمين ، بل البياض معنى قائم بإزاء السواد؛ فهذا وجه من وجوه اعتبار العدم ومقابله . والآخر ، العدم الذى يعتبر بشرط أن يزول المعنى الوجودى ولا يخلفه شىء ، كالسكون . فإن الذى ينزل ، إنما يقال له فى وقت آخر إنه ساكن عادم الحركة ، لا إذا كان ليس ينزل ، فقط ، إنما هو يصعد ، ولكن عند ما لا يكون فيه حركة مكانية ألبتة ، فهـذا العدم بالحقيقة مقابل للجنس ، الذى هو ههنا الحركة المكانية مطلقة . وقد يقال عدم ، بشرط فقدان الشىء الذى من شأنه أن يكون لفاقده من الموضوعات ، وفى الوقت الذى من شأنه أن يكون له ، حتى لا يقال إن فى النطفة عدم الإنسانية بهذه السبيل ، ولا فى الصبى عدم الإيلاد إذ ليس وقته .

ومن العدم ما يقال قبل الوقت ، كالمرد ، فإنه لا يقال لمن عدم اللحية فى وقت الإنبات بسبب داء الثعلب إنه أمرد . ومنه ما يقال بعد الوقت ، كالصلع ، يكون بعد وقت

(١) الموضوع : الموعود د ، م || (٢) معنى : ساقطة من س (٤) الشىء : + أنه س ، ع ، هـ ، ى || حال : خلاق ن || (٥) يخليها : يخلها سا ، ع ، طا ، هـ ، ى || والشىء : الشىء د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ ، ى || الذى يخليها والشىء : ساقطة من س || كان : ساقطة من س || ما : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || خالف : خالفها د ؛ يخالف س ، هـ ؛ خالفا ن || ذلك : كذلك س ؛ لذلك د ، سا ، طا ، م ، ن ، هـ || (٦) السواد : السواد ب ، س ، ن ، هـ || (٧) لا يكون : لا يكن ع ، طا ، ن ، هـ ، ى || بل يكون : بل كان س ، هـ || ولا لون : ولولا لون د ، سا ، ع ، طا ، م ، ن ، هـ ، ى || (١١) إنما : ساقطة من س || ليس : ساقطة من د || (١٢) مكانية : زمانية سا || (١٣) ههنا : + موضوع || (١٥) النطفة : النقطة د ، م || بهذه السبيل : ساقطة من سا || (١٨) كالصلع : + وقوع الصرسا ؛ وقوع النجم طا ؛ + القرع ، هـ .

الوقور ، والنمم ؛ ومنه ما هو بالقياس إلى الجنس ، لا إلى النوع ، مثل العجمة بإزاء الناطق ؛ أو إلى النوع ، لا إلى الشخص ، مثل حال المرأة إلى الرجل ؛ ومنه ما هو بالشخص على الأقسام المذكورة . وهذه كلها لا يلتفت إليها فى هذا الكتاب . إنما العدم المقصود فيه ، هو العدم الذى هو فقدان القنية فى وقتها ، أى فقدان القوة التى بها يمكن الفعل إذ صار الموضوع عادما القوة ، فلا يصلح بعد ذلك أن يزول العدم ، كالعمى ؛ وأما القنية فستزول إلى العدم . فهذا هو التقابل العدمى المذكور فى قاطيغورياس .

وأما القسم الثانى من القسمين اللذين ذكرناهما أولا ، وما دخل فيه ، بجميعه سمى فى قاطيغورياس أضدادا ، كان أحدهما وجوديا ، والآخر عدميا بالوجوه المذكورة للعدمى ، أو كان كلاهما وجوديا . وكذلك إن كان الموضوع ينتقل من كل واحد منهما إلى الآخر ، أو كان أحدهما طبيعيا لا ينتقل عنه ولا إليه ، كالبياض للجص . وسواء كان الموضوع واحدا بعينه ، كالماء للتسخن والتبرد ، أو كان معنى عاميا ، مثل العدد للفردية والزوجية ، فإنه ينسب إليهما من حيث يوجد عددا على الإطلاق ، لا من حيث هو عدد معين . وهو من حيث هو عدد معين ، لا يصحب إلا إحداهما ، ومن حيث هو عدد غير معين لا يجب أن يقبل إحداهما دون الأخرى . وسواء كان الشيئان بينهما واسطة ، فلا يجب أن يكون الموضوع ، إذا خلا عن أحدهما ، وجد فيه الآخر أو لم يكن كذلك ، بل كان إما طبيعيا لا يفارق ، وإما بحيث إذا خلا عن الآخر لزمه الثانى ، كالصحة والمرض ، فإن جميع هذه ، نسميها أضدادا فى هذا الموضع من حيث المعنى

(٢) حال : حالة ب || إلى : عند عا || الرجل : الرجولية ع || (٥) إذ : إذا س ، ن ، ه || عادما : عديم ه || (٦) فستزول : فتزول ع ، ه || التقابل : التابل د ، م ، ن ، ى || (٦ — ٧) وأما القسم . . . . . . قاطيغورياس : ساقطة من ع || (٧) أولا : ساقطة من ى || وما : أو ما ى || دخل : يدخل س ، ه || فيه : ساقطة من ن || سمى : تسمى ى || (٩) كلاهما : كليهما ب || وجوديا : وجوديين س ، ه || إن : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || ينتقل : ينتقل د ، م || (١٠) أو كان : وكان ه || أحدهما : ساقطة من د ، سا ، م || (١٢) فإنه : فإنها ب || عددا : ساقط من ن || وهو . . . عدد معين : ساقطة من ب ، سا ، ع || (١٣) إحداهما : إحديهما س . (١٤) لا يجب : ليس يجب س ؛ فلا يجب ع ، ى || (١٥) فلا يجب : ولا يجب س || أحدهما : إحداهما د ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || وجد : وجدت د ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || الآخر : الأخرى د ، سا ، م ، ن ، ه ، ى (١٧) نسميها : نسميه عا ؛ تسمى س ، ه || الموضع : الموضوع ه .

الجامع ، فنسمى الحر والبرد ، والصحة والمرض ، والزوج والفرد ، والحركة والسكون ، أضدادا ، ولا نبالى بأن يكون أحدهما هو معنى وجودى ، والآخر معنى عدمى ، وعلى أى أنحاء الأعدام كان ، إذا كان ليس عدما ، على النحو المذكور .

فلا يجب أن يشتغل المعلم لكتاب قاطيغورياس بأن يجعل العدم غير الضد ، قائلا : إن الضد هو ذات تخلف المعنى الوجودى فى الموضوع ، وإن العدم ليس بذات ، بل هو ، أن يعدم المعنى الوجودى ، فيكون الموضوع خاليا عنه فقط . فإن الضد الذى يقال فى هذا الكتاب ، ليس يعنى به هذا ، فإن الحركة والسكون يكونان حينئذ غير متضادين ، ولا الزوج والفرد متضادين ، ولا الخير والشر ، ولا العلم والجاهل ، ولا أكثر ما ذكر ههنا . ولا يجب للمتكلف أن يتعرض للاستدراك ، كما فعل بعض الناقضين ، فيقول : إن القسمة غير مستوفاة ، فإن ههنا مقابلة غير المقابلة التى للضد ، وغير التى للعدم المذكور ، مثل مقابلة السكون والحركة ، إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون والحركة ، إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون حاله حال العدم المذكور فى هذا الكتاب . وليعلم هذا المتكلف : أن التضاد الذى يذكره فى كتاب قاطيغورياس ، ليس هو ذلك الذى ذهب إليه ، وأنه لم يخف على المعلم الأول ما لا يخفى عليه ، ولينظر إلى الحدود دون الأسماء ، وليعلم أن المبتدئ لا يكلف تصور ما يدق من الفروق بين المعانى المتقاربة ، فإنه يكتفى منه فى تعليم المتقابلات بأن يفاد تصورا ما بنحو من الأنحاء ، وإن كان التصور منه لبعضها على نحو التصور العامى ؛ ولا يسأم أن يفهم الفرق بين الذات المقابلة للذات ، وبين عدم الذات المقابلة للذات ، إلا فيما يظهر ظهور العمى . ولا أيضا قول هذا المتكلف ، فى بعض ما يهذى فيه ، أنه قد ترك المعلم الأول التقابل الذى بين الجوهر والعرض ، وبين الصورة والمادة ، مما يجب أن يلتفت إليه .

(١) فنسمى : فسمى د ، م || (٢) أضدادا : أضداد سا ؛ ساقطة من د ، م || بأن : أن هـ || أحدهما : ساقطة من ن || هو : ساقطة من س || وجودى : وجوديا س ، ن ، هـ || عدمى : عدميا س ، ن ، هـ || (٤) المعلم : المعلم س ، سا ، هـ || (٦) فيكون الموضوع : فيكون م || (٨) والفرد : + يكونان س ، هـ || (٩) للاستدراك : الاستدراك سا ؛ بالاستدراك ى || الناقضين : المناقضين هـ || (١٠) مقابلة : + غير المقابلة م || (١١) والحركة إذ لا تضاد بينهما ولا السكون : ساقطة من د ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى || (١٤) وأنه : فإن ن ؛ فانه عا ؛ وإن د ؛ إذ أنه س ، سا ، ع ، م ، هـ ، ى || لم يخف : لم يخق د || ولينظر : وننظرن || دون : لا إلى س || (١٥) لا يكلف : أيكلف س || فإنه : وإنه س ، عا || (٢٠) مما : ومما هـ .

واتعلم أنه ليس يعنى بالتقابل ، حال كل غيرين متباينين كيف اتفق ، بل أما الأول من التقابل فهو تقابل الأيس والليس ، وذلك موجود فى الجوهر والعرض ، فإن الجوهر لا عرض ، والعرض لا جوهر . وأما ما بعد ذلك ، فشرط المتقابلين أن يكونا فى موضوع واحد جنسى أو نوعى ، على أنهما فيه لا عايه ، وهذا الشرط غير موجود بين الجوهر والعرض ، فلا تقابل بينهما . أما العلاقة والملازمة فهى إضافة تلزم ، إما أحدهما ، فيلحق الآخر غير لازم على ما هو الحال فى بعض ذوات الإضافة مما قد تبين واتضح ، أو تلزم كليهما فيكونان به متضايفين من حيث اللزوم ، فعلى هذه الصورة يجب أن تفهم التقابل المذكور ههنا .

[الفصل الثانى]

فصل (ب)

فى شكوك تلحق ما قيل فى التقابل

ثم ههنا مشكلات يجب أن توردفتحل ، وذلك أن لقائل أن يقول : إن الحرارة وحدها لا تكون ضدا ، بل تكون حرارة فقط ، بل إنما تصير ضدا بالقياس إلى البرودة ، وهى إذا أخذت بالقياس إلى البرودة ضدا كانت مضافة ، فإنها وإن لم تكن ، من حيث هى حرارة ، من المضاف ، فليست أيضا بمضادة ، بل إذا كانت مقيسة كانت ضدا ، و إذا كانت مقيسة وضدا ، صارت أيضا مضافا ، فهى من حيث هى ضد ، ماهيتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، ومن حيث هى ماهيتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، هى من المضاف ، فهى من حيث هى ضد هى من المضاف . فيكون التضاد والمضاف إما شيئا واحدا ،

---

(٢) تقابل : ساقطة من ى || (٧) أو تلزم : وتلزم س ، م || (٨) ههنا : + وبالله التوفيق || (١٥) فليست : وليست د ، م || أيضا : إذن ه || كانت ضدا : صارت ضدا س ، ه || (١٦) ضد : + هى س ، ن ، ه || ماهيتها : ماهيته د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه || بالقياس : ساقطة من س || (١٧) غيرها : غيره د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || ومن : من ه || ومن حيث هى ، ومن حيث ع ، ى || ماهيتها : ماهية د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || غيرها هى من : غيرها فهى من س ، ه || فهى من : فمن ى || (١٨) من : ساقطة من س .

أو يكون التضاد شيئا داخلا تحت المضاف ، فلا يكون كالقسيم له تحت التقابل . وههنا مشكل آخر ، وهو أن التقابل ، من حيث هو تقابل ، من المضاف ، ثم المضاف تحت التقابل ، وأخص منه ؛ وهذا محال ، سواء كان دخولا كما تحت الجنس أو دخولا كما يكون تحت معان ليست أجناسا ، ولكنها لوازم ، أو مشككات الأسماء .

بل وما يجب أن يبحث عنه ، هل التقابل جنس لهذه أو ليس بجنس ، وإن كان جنسا فهل هو جنس أعلى ، أو ليس بجنس أعلى ؛ فهذه المباحث مما يخلق أن يبحث عنها المنطق ، إذ كان تكلف الخوض فيها بهذا الفن من العلم أليق . فنقول : إن الحرارة ينظر إليها وإلى البرودة معا ، فتكون الحرارة من حيث هى حرارة ضدا للبرودة ، ثم توجد من حيث هى حرارة ضدا للبرودة ، ثم توجد من حيث هى ضد مرة أخرى ، فتكون مضافة إلى البرودة ، فتكون الحرارة بنفس اعتبارها مع البرودة يصح عليهما معنى حد الضد وهو أنهما كذا وكذا ، ولا يصح عليهما معنى التضايف ، إذ ليس أحدهما مقول الماهية بالقياس إلى الآخر ، وكل واحد منهما منازع للآخر فى الموضوع . فصحيح لك أن تقول : إن الحرارة والبرودة كل واحد منهما منازع الآخر موضوعه إن كان مشتركا ، وليس صحيحا لك أن تقول : إن الحرارة والبرودة كل واحدة منهما مقولة الماهية بالقياس إلى الأخرى ؛ لكن صحيح لك أن تقول : إن الحرارة من حيث تنازع وتضاد البرودة فى موضوعها مقولة الماهية بالقياس إلى الأخرى . فإذن الموضوع فى حمل الضدية شىء ، والموضوع فى حمل الإضافة شىء ، هو إما نفس المحمول الأول ، وإما الموضوع مأخوذا مع المحمول الأول

(١) تحت التقابل : ساقطة من سا || (٣) تحت : ساقطة من ص || (٥) بل : ساقطة من ب || (٦) فهل هو : فهو جنس د || بجنس : ساقطة من سا || يخلق أن : ساقطة من عا || عنها : عنه د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٧) تكلف : يتكلف د ، ن ؛ قد تكلف ه ؛ يكلف سا ، م ؛ + الى د ، م || فيها : فيه || من العلم : ساقطة من عا || أليق : ساقطة من ص || (٨) توجد : + معا ب || (٨ — ٩) حرارة ضدا البرودة ثم توجد من حيث هى : ساقطة من ب ، ص ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى || (١٠) يصح : تصحح د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || عليهما : عليها عا || وكذا : فكذا د ، م || (١١) يصح : تصحح د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || (١٢) فصحيح : يصحح ع || (١٢ — ١٣) فصحيح . . . موضوعه : ساقط من م || (١٣) منازع : ينازع ه ، ى || الآخر : للآخر ع ؛ + فى ع || مشتركا : موضوعا ص || صحيحا : يصحح ع || تقول : تعقل سا || إن : ساقطة من د ، م || (١٤) واحدة : واحد ب ، ص ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى || مقولة : مقول ب ، ص ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى || الأخرى : الآخر ب ، ص ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى || (١٥) موضوعها : موضوعهان || (١٧) مع المحمول الأول : مع المحمول الآخر .

ملحوظاً فيه الأخذ مع المحمول الأول . ونفس التضاد شيء ، والأشياء المتضادة شيء . والأشـــياء المتضادة ، هي الموضوعات للشيء الذي هو نفس التضـــاد ، ونفس التضاد موضوع للمضاف ..

ولك أن تقول : إن الموضوعات للمضادة ، إذا أخذت متضادة ، صارت بسبب ذلك مضافة ، وليس لك أن تقول : إن الموضوعات للمضادة ، إذا أخذت مضادة ، صارت بسبب ذلك مضادة . فالمضاد إذن غير المضاف ، وليس الأمر الذي هو التضاد هو الأمر الذي هو المضاف ، وإن كان التضاد يلزمه المضاف من حيث هو تضاد ، فهـذا حل شك . وأما حل الشك الثاني ، فيجب أن تعلم ، أن المتقابلات تعرض لها الإضافة ، وليست في هويتها بمضافات ، فإنّ كل تقابل من حيث هو تقابلٌ مضاف ، وليس كل تقابل بمضاف ؛ وفرق بين قولنا : إن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف ، وبين قولنا : إن كل تقابل مضاف. وذلك لأن التضاد من التقابل ، وقد علم أن الموضوع له ، ليس هو الموضـــوع للمضاف ، كما بينا . لكن الموضوع له ، من حيث هو تقابل ، يصير موضوعاً للمضاف . فلذلك ليست الأمور المتضادة مقولة المـــاهية بالقياس إلا أن تقال من حيث هي متضادة ، ولا الملكة والعدم من المضاف . ولو كان المضاف أمراً مقولاً على التقـــابل قولا مطلقا ، لكان كل متقابلين فهما متضايفان مطلقا ، لا بشرط إلحاق أنهما كذلك من حيث هـــما بحال كذا ، لكن كل متضايف فهـــو متقابل ، وكل متضاد وكل عدم وملكة ، وليس كل متقابل من المضاف ، فليس إذن المتضايف أعم من المتقابل ، فليست الإضافة أعم من

---

(١) المتضادة : المضادة ب ، د ، م ، ن ، ى || (٢) التضاد : المتضاد د ، م || (٢) ونفس التضاد : ساقطة من د ، م || (٤) للضادة : لمادة ن || متضادة : مضادة ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ه ، ى || (٤ — ٥) اذا . . . . مضافة : ساقطة من ه || (٥) مضافة : مضادة عا || مضادة : متضادة سا || (٦) هو الأمر : والأمر ن || (٧) تضاد : مضاد ب ، د ، عا ، م ، ن || فهذا : وهـــذا ع || (٨) فيجب : يجب ب ، د ، سا ، م ، ن || فى : ساقطة من س || (٩) فإن كل تقابل من حيث هو تقابل : فان كل مقابل من حيث هو متابل ع || (١٠) وبين قولنا إن كل : وبين قولنا كل ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١١) التقابل : المقابل ع || (١٢) هو : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه || يصير : صائرنا || موضوعا للمضاف : موضوعا لمضاف ه || فلذلك : فكذلك ع || (١٣) المتضادة : المتضادات ه || (١٤) والعدم : ولا العدم ه || (١٥) لكان . . . مطلقا : ساقطة من ع (١٧) متقابل : متقابلين هامش ه .

التقابل / ومع هذا فإن الذى هو خاص قد يعرض لكل ما له طبيعة العام، باعتبار شرط يصير العام به أخص ، وهو هاهنا النظر إليه من حيث هو متقابل ، وهذا النظر يخصصه ، فيمنع عمومه لكل ما تحته ويحرم حمله عليه. ولذلك لانقول : إن المتضادات هى متقابلات من حيث المتقابلات متقابلات ، وإن كنت تقول : إن المتضادات متقابلات ، فإن ذلك كذب ، بل كونها من حيث هى متقابلات اشتراطا ، أخذها بالمعنى الذى هو الموضوع لعموم التقابل ، وأخذها بذلك المعنى ، كأخذ الحيوانية من حيث هى حيوانية ، محذوفة عنها الخصائص بشرط الحذف . فحينئذ يلزم الحيوانية مالا تحمل معه على جميع جزئيات الحيوانية ، فإن الحيوانية إذا كانت كذلك ، يلزمها أن تكون عديمة النطق ، وليس كل حيوان عديم النطق . وكأخذها لافى مادة ، إذا نظر فيها من حيث ليست فى مادة ، وليس كل حيوانية كذلك .

وأما التقابل ، فليس جنسا لما تحته بوجه من الوجوه ، وذلك لأن المتضايف ، ماهيته أنه مقول بالقياس إلى غيره ، ثم يلحق هذه المادية أن تكون مقابلا ليس أنها تتقوم بهذا . فإنه ليس هذا من المعانى التى يجب أن تتقدم فى الذهن أولا ، حتى يتقرر فى الذهن ، أن الشىء ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، بل إذا صار الشىء مضايفا ، لزم فى الذهن أن يكون على صفة التقابل . فالذاتية بشرائطها ، غير موجودة بين التقابل وبين الأشياء التى هى كالأنواع للتقابل ، حتى يكون كونها متقابلات داخلة بقوة أو بفعل فى حدود هذه كلها . والقوانين المفيدة فى هذه الأغراض ستشرح لك فى مواضع أخرى .

والآن ، فينبغى أن نستأنف الكلام من رأس ، فنقول : أما الفرق بين المضاد والمضاف ، فهو أن المضاف مقول الماهية بالقياس ، والمتضادات ليست كذلك ؛ ولذلك لانقول : إن الخير إنما هو خير لأجل قياسه إلى الشر ، كما نقول : إن الضعف

(١) شرط : شرطة د ، م || (٣) ويحرم : ويخص سا ن ؛ ويخص به عا || حمله : جملة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى || (٤) هى متقابلات : ساقطة من سا || (٥) كونها : لكونها سا || اشتراط : اشتراطا د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || (٨) معه : ساقطة من ن || (٩) وكأخذها : وبأخذها د ، سا ، م || (١١) التقابل : المقابل عا || (١٢) مقول : ساقطة من د ، سا ، ع ، ن ، ى ؛ + له هـ || ثم يلحق : فيلحق عا || (١٣) التى : الذى ع (١٦) هى : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن || متقابلات : متقابلة سا || بفعل : فعل ع || (١٨) فينبغى : ينبغى ع || (١٩) والمضاف : المضايف هـ || ليست : ليس سا || (٢٠) ولذلك : فلذلك س ، هـ .

ضعف بسبب قياسه إلى النصف ، بل نقول إن الخير مضاد للشر ، ثم حينئذ نقول : وهو من حيث هو مضاد فهو مضاف . ومما يفارق به المضاد المضاف ، أن المتضادات لاتخلو إما أن لايتعرى الموضوع فيها من أحد الطرفين فلا يكون بينهما واسطة ، وقد يتعرى منهما فيكون بينهما واسطة ؛ مثال الأول ، الصحة ، وهى ملكة فى الجسم الحيوانى يصدر عنه لأجلها أفعاله الطبيعية وغيرها على المجرى الطبيعى غير مؤوفة . وسواء نسبت إلى البدن كله ، أو إلى عضو واحد ، وسواء كانت بالحقيقة أو بحسب الحس ، فإن الذى يحسب الحس ، رسمه بحسب الحس والمرض ، حالة أو ملكة مقابلة لتلك ، فلا تكون أفعاله من كل الوجوه كذلك ، بل يكون هناك آفة فى الفعل ، ولا يخلو الموضوع عنهما ألبتة ، فكذلك الفردية والزوجية . والذى ظن أن بين الصحة والمرض وسطا هو حال لا صحية ولا مرضية ، فإنما ظن ذلك لأنه نسى الشرائط التى ينبغى أن تراعى فى حال ما له وسط وما ليس له وسط ؛ وتلك الشرائط أن يفرض الموضوع واحدا بعينه فى زمان واحد بعينه ، وأن يكون الجزء واحدا بعينه ، والجهة والاعتبار واحدة بعينها . فإذا فرض كذلك ، وجاز أن يخلو الموضوع عن الأمرين كان هناك واسطة ، فإن فرض إنسان واحد ، واعتبر منه عضو واحد ، أو أعضاء معينة ، فى زمان واحد ، وجاز أن لا يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، بحيث تصدر عنه جميع الأفعال التى تتم بذلك العضو أو الأعضاء سليمة ، وأن لايكون كذلك ، فهناك واسطة . وإن كان لابد من أن يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، أولا يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، إما لأنه أحدهما دون الآخر ، أو لأنه لا واحد منهما ، فليس بينهما واسطة . ومثال الثانى السواد الصرف ، والبياض الصرف ، فإن بينهما وسائط ألوان ، وقد يخلو الموضوع من

(١) للشر : لشرير د ، سا ، م ، ن || (٢) وهو : ساقطة من عا || يفارق : يفترق ه || المضاد : التضاد ه ؛ المتضاد س || المضاف : والمضاف ه || المتضادات : المتضادين ع || (٣) لا : ساقطة من عا || يتعرى : يتعدى س ، عا || فيها : ساقطة من عا || من : عن س ، ه || أحد : آخر د ، م || وقد : أو قد س ، عا || (٤) منهما : عنهما س ؛ منها سا ؛ عنها ه || وهى : + حالة أو س || (٥) أفعاله : الأفعال س ، عا || الطبيعية : الطبية سا || مؤوفة : ما وفه س ؛ [من آفة] || (٦) كانت بالحقيقة : كانت بحسب الحقيقة س || (٨) ولا : فلا ب || (٩) فكذلك : وكذلك ع ، ن ، ه || هو : فان س || فإنما : وهو ع || (١٠) التى : الذى ع || (١١) ليس : ساقطة من ب || (١٤) انسان واحد واعتبر : إنسان واعتبر د ، سا ، م || أو أعضاء : وأعضاء ه || زمان واحد : زمان معين ى || (١٥) معتدل : معدل ع || (١٦) الأعضاء : + وهى سا || لا يكون : + ليس عا || فهناك : ساقطة من د || (١٩) ألوان : + اقرب ، ع ، ى || قد : وقد س .

كليهما إلى أوسائط ، وربما خلا إلى العدم بأن يصير مشفا ، فتكون الواسطة ، سلب الطرفين مطلقاً من غير إثبات واسطة خلطية من الطرفين . وهذه الواسطة الخلطية ، ربما كان لها اسم محل كقولك الأدكن والفاتر ، وربما لم يكن لها اسم محصّل ، بل إنما يدل عليها سلب الطرفين ، من غير أن يعنى بسلب الطرفين السلب الذى لا إثبات تحته ، بل يراد به إثبات ، كقولهم : لاعادل ولا جائر . وإذا عنى بالسلب سلب لا يشير إلى إثبات متوسط ، دل عليه بواسطة غير خلطية ، كقولهم : السماء لاخفيفة ولا ثقيلة ، والهواء لا أبيض ولا أسود ، فالأضداد تنقسم إلى هذين القسمين وبهذا يخالف التضاد، تقابل العدم والملكة ، لأن المتقابلين بالعدم والملكة لها موضوع واحد ، من شأن كل واحـــد منهما أن يكون فيه ، فتكون فيه الملكة ويكون فيه العدم ، ولكن ليس كيف اتفق ، بل إنما يكون فيه العـدم بأن يعدم الملكة من موضوع ،وقتاً من شأنها أن تكون موجودة فيه للوضوع ، كما يعدم البصر فى الموضوع ، وقتاً من شأنه أن يكون له ملكة البصر ، وتسقط الأسنان وقتاً من شأنها أن لاتسقط فيه، بل تبقى . فهنالك يكون أحدهما عمى ، والآخر درداً ، فإن الجرو الذى لم يفقّح ، لايقال له أعمى ، ولا الطفل أيضاً ساعة يولد ، يقال له أدرد ، بل إذا حان أن يكون له بصر وسن ، ولم يكونا ، فهـــو أعمى وأدرد . وهذا الشرط غير موجود فى تسمى تقابل التضاد، فإن الموضوع المشترك للضدين اللذين لاواسطة بينهما ، يجوز فى كل وقت أن ينتقل من أحدهما إلى الآخر إلا أن يكون طبيعيا لايفارق ، كبياض ققنس .

(١) كليهما : كلاهما سا || (٢) من : بين عا || وهذه : فهذه ب || الخلطية : ساقطة من د، م || (٣) بل : ساقطة من د، م || (٥) كقولهم : لقولهم س || وإذا : فإذا ب ، ن || (٥—٦) لا عادل . . . كقولهم : ساقطة من س || (٦) عليه بواسطة غير : على واسطة سا || لا خفيفة ولا ثقيلة : لا ثقيلة ولا خفيفة س || (٨) لأن : أن ع || لأن . . . والملكة : ساقطة من سا || المتقابلين . . . والملكة : ساقطة من ع || (٩) فتكون فيه : ساقطة من ع ، ى || (١٠) من موضوع : فى الموضوع س ؛ هـ || من . . . . وقتا : ساقطة من سا || (١٢) الأسنان : الانسان د ، سا ، م || فهنالك : فيها لكن ع || (١٣) الجرو : الجرن || لم : لا د ، سا ، م || يفقح : يعنى يفتح عينيه || أيضا : ساقطة من عا || (١٤) أدرد : يعنى ليس فى فمه أسنان || حان : جازع ، ما ، ن ، هـ ، ى || ولم يكونا : ولا يكونان ن || (١٦) اللذين : الذى ع ؛

والموضوع المشترك للضدين ذوى الواسطة ، فقد يخلو عنهما جميعاً إلى الواسطة ، إن لم يكن أحدهما له طبيعيا ، ولا واسطة بين العدم والملكة ، ولا انتقال من العدم إلى الملكة ، بل من الملكة إلى العـــدم . وافهم بعد ذلك ، أنا إذا قلنا عدم وملكة أو غير ذلك من المتقابلات ، فلسنا نشير من العـــدم والملكة ومن سائر المتقابلات إلا إلى طبائعها ، لا إليها ، من حيث وجودها للموضوع ، أو كون الموضوع متصفا بها ، فليس العمى ، "وأن يعمى" . والبصر ، "وأن يبصر" ، شيئا واحد . وكذلك يقال : زيد يعمى ، ولا يقال : زيد عمى ، ويكون العمى أيضا لزيد معنى يقتضى نسبة العمى إلى زيد . وأما العمى ، فهو معنى مفهوم بنفسه ، أو مفهوم بسبب ما عدمه ، أعنى البصر إذ هو عدم البصر . فهـذه ليست هى المتقابلات الأول ، بل أمور تلحق المتقابلات ، فيعرض لهـا أن تكون متقابلة .

وكذلك الحكم فى الموجبة والسالبة ، فإن ما يقع عليه الموجب والسالب أمر أو معنى لا قول ، بل هو الموضوع ، كقولك : زيد ، فى قولك : زيد جالس ، أو زيد ليس بجالس . وأما ما يوجب ويسلب نفسه ، فهو أيضاً ليس بقول، بل هو محمول فى القول، كقولك : جالس وليس بجالس . فليس إذن الشىء الذى له تقابل بالإيجاب والسلب ، هو الإيجاب والسلب ؛ هذا إن أخذنا التناقض موجبه وسالبه. فإن أخذناه إيجاباً وسلباً، كان الموضوع ، لذلك ، والموصوف به ، وضعاً ووصفاً ، على قياس ما كان للعمى والبصر ، هو القضية. فإنها هى التى فيها الإيجاب، فيشتق لها منه الاسم ، فيقال : موجبة،

---

(٢) يكن : + فقد ع ، ى || أحدهما له : أحدهما له بل ه ، أخذ ذلك كله د ، سا ، ع ، ط ، م ؛ ن ، ى || (٣) بل من الملكة : ساقطة من د ، م || (٤) المتقابلات : المقابلات د ، م ؛ ه || (٥) كون : فكان ن || متصفا بها : متضايفها س || (٦) وكذلك : فذلك س ، ه ؛ ولذلك ع ، ط ، ى || (٧) ويكون : وكون ب ، س || (٨) وأما العمى : + فهو إلى زيد وأما العمى د ، م ، ن ، ه ، ى || (١١) فإن ما : فإنما د ، س ، سا ، م || أمر أو معنى : أمرا ومعنى د ، س ، م || (١٢) الموضوع : موضوع ن || (١٣) بقول : مقول سا || (١٤) بجالس : + أو مثل محمول ع || الشىء د ، : الشىء س ، م || بالإيجاب : الايجاب ب ، د ، س ، سا ، ط ، م ، ن ، ه ، ى || (١٥) وسلبا : أو سلبا ع || (١٦) لذلك : كذلك ع (١٧) الايجاب : + والسلب س .

أو السلب ، فيقال : سالبة ، فيكون المتقابلان فى الإيجاب والسلب ليسا هما الإيجاب والسلب ، ولأن الإيجاب إيجاب فى قضية ، فليست القضية إيجابا .

لذلك فإذا عرف هذا ، فقد عرف حال التضاد ، وحال العدم والملكة ، وكان قد عرف الفرق بين المضاف و بين التضاد ، فليفرق بين تقابل المضاف، وتقابل العدم والملكة فنقول : أما العدم والملكة فليس أحدهما مقولاً بالقياس إلى الآخر ، أما الملكة فليست مفتقرة فى تصورها إلى العدم ألبتة ، فإنها قد تتصور ماهيتها فى نفسها ؛ وأما العدم كالعمى ، فإنها و إن كانت لا تتصور إلا بتصور الملكة ، فإنها ليست مقولة الماهية بالقياس إلى الملكة ، فإنها غير صائرة عمى بالقياس إلى البصر ، حتى يكون العمى إنما هو عمى لأجل قياسه إلى البصر ، و إن كان العمى هو عدم البصر .

وقد ظن بعض الناس فى هذا الموضع ، أن معنى هذا الكلام أن العمى ينسب إلى البصر من طريق جنسه ، حتى يكون كما قيل فى النحو من أنه مضاف من طريق جنسه، وكذلك العمى مضاف من طريق جنسه أو ما هو بجنسه وهو العدم ، فإن العدم معقول بالعرض ، و يسبب ما هو عدمه . وليس هذا الذى قاله صواباً بوجه من الوجوه . فإن العدم الذى هو جنس العمى ، ليس مقول الماهية بالقياس إلى شىء ، ولا بالقياس إلى الملكة، فإن العدم ليس إنما هو عدم لأجل أنه مقيس إلى صورة موضوعة فى الذهن، بإزائها ، يقال لها عدم ، حتى يكون العمى عمى لأن الملكة ملكة ، كما يكون الأب أبا لأن الابن إبن ، فينعكس القول من الجانبين كما قد علمت ، إذ قول الماهية بالقياس ، معناه هو حال الشىء من جهة أن شيئا آخر موجود بإزائه ، ومأخوذ بإزائه من حيث هو كذلك ، لنفس كون ذلك الشىء بإزائه . وليس حال الملكة عند العدم كذلك ، فإن

(١) فيكون : فكون ع ؛ عا || المتقابلان : المتقابلات ى|| فى الايجاب : بالايجاب هـ|| (٣) لذلك : كذلك ب ، فلذلك عا ؛ ساقطة من ن || فإذا : فإن ب ، س ؛ فإذ ع ؛ إذ عا || (٤) المضاف وبين : المضاف بين ن || وتقابل العدم : وبين تقابل العدم ع|| (٥) أما الملكة : أما العدم س || (٧) إلا بتصور : ساقطة من س || (١٢) وكذلك : فكذلك س ، ع، عا ، هـ || وكذلك ... جنسه أو : ساقطة من سا || (١٣) وليس : فليس ب || (١٤) مقول : بمقول ع|| (١٦) لها : له ب ، س || عدم ملكة عا || (١٨) موجود : موجودا ب || ومأخوذ : ومأخوذا ب || ومأخوذا بإزائه : ساقطة من ع || (١٩) لنفس : كنفس ع || الملكة : العدم س .

العدم يرفع الملكة ، وليس العدم إنما هو عدم لأجل أن الملكة ملكة فقط ، بل إنما هو عدم للملكة لا على أنها تجعل الملكة بحال ، بل على أنه منسوب إليها بأنه زوالها وفقدانها لا فقدان شيء آخر كيف اتفق ، ولذلك لا تحتاج الملكة أن تقال ماهياتها بالقياس إلى العدم المأخوذ بإزاء الملكة .

فلما كانت المضافات مقولة الماهية بالقياس ، وكذلك ما يتكافؤ المضافان فى العكس الخاص بالمضاف ، ولم يكن العدم والملكة على هذه الصورة ، فلا يقال : إن البصر بصر للعمى ، ولا أن البصر إنما هو بصر لأجل العمى ، كما ربما تقول: إن العمى عمى البصر. فظاهر أن العدم والملكة ليسا متضايفين ، وكان قد علم بإشارة ما أنهما غير متضادين ، فإن المتضادين اللذين لا واسطة بينهما حكمهما أحد الحكمين : إما أن يكون أحدهما طبيعيا للموضوع ، يستحيل وجود الموضوع خالياً عنه ، كالفردية للثلاثة فى ظاهر الأمر، والحرارة للنار ؛ وإما أن لا يكون أحدهما طبيعياً ، فلا يكون الموضوع فى شيء من الأوقات خالياً عن أحدهما ألبتة ، مثل الصحة والمرض لبدن الإنسان. ثم العدم والملكة، فقد يكون الموضوع خاليا عنهما جميعاً ، قبل الوقت الذى من شأنه أن يكونا فيه ، مثل الجرو الذى لم يتفقح ، فإنه لا بصير ولا أعمى ؛ ولا يكون أحدهما طبيعياً بعينه للموضوع فى وقت كونه ، فهذا التقابل ليس فيه أحد حكمى التضاد الذى لا واسطة فيه . وأما التضاد الذى فيه واسطة ، فإن الموضوع فى وقت صلوحه للطرفين ، قد يخلو عن الطرفين إلى الواسطة ، ولا كذلك حال تقابل العدم والملكة ، فإن الموضوع لا يخلو فى وقت صلوحه لها عن أحدهما . وأيضا فإن الأطراف من المتضادات ، إذا لم تكن طبيعية فقد يمكن أن تنتقل من كل واحد منهما إلى الآخر ، فإنه ليس ما يقال : إن الذى له ملكة الرداة ، لا ينتقل إلى ملكة الصالحين بشيء ، فإنه لما كان إذا عاشر الصالحين انتقل إلى عاداتهم ولو يسيراً ، فيوشك أن ينتقل عند الارتياض إلى التمام ، أو يقارب التمام

(١) العدم : الملكة س || (٢) أنها : أنه ع || بحال : ساقطة من ع || إليها : إليه د ، سا ، ع ، م ، ن ، ى || (٣) ولذلك : ولهذا عا || (٦) بالمضاف : المضاف ع || (٧) ولا أن : ولأن ن ، هـ || هو بصر لأجل : هو لأجل ن || (٨) متضايفين : بمتضايفين س ، ع ، عا ، هـ ، ى || (٨) وكان قد : وقد كان ن (١٢) العدم : الملكة س || والملكة : والعدم س || (١٩) ما : + لا م || يقال : + من عا || (٢٠) الرداة : [جمع رادى بمعنى هالك أو فاسد] || (٢١) إلى : على د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || أن : ساقطة من د ، م .

إن لم يخترم . ولا كذلك حال العدم والملكة ، فإن الملكة تنتقل إلى العدم ، والعدم لا ينتقل إلى الملكة ، لا قليلاً ولا كثيرا ، فإن الذى يكون غير بصير ، ثم يأخذ يبصر يسيراً يسيراً ، فليس بأعمى ، بل حكمه حكم محجوب أو مغموم أو معصوب البصر، يحتاج أن يزال المانع وينحى . فالملكة التى هى القوة المبصرة ثابتة موجودة فيه ، إنما العمى بالحقيقة أن تكون الملكة قد زالت ، فأما إذا حجبت أو غمت، فليس ذلك بعمى ، فقد افترق التقابل الذى للعدم والملكة ، والذى للتضادات .

فأما التقابل الذى هو التناقض ، فيفارق الجميع من جهة أن المتناقضين يصلح فيهما الصدق والكذب ، وليس فى العمى ومقابله ، ولا فى الحرارة ومقابلها ، ولا فى الأخ ومقابله ، صدق ولا كذب . وأيضاً فإن المتناقضين إذا كانا على شرائط ، لزم أن يصدق أحدهما ضرورة ، ويكذب الآخر ، ولا كذلك الحال فيما سوى المتناقضين . ولا أيضا إن ألف مما سواهما قضايا ، حتى يكون مكان صحيح وليس بصحيح أحد الأضداد التى لا وسائط بينها . كالصحيح والمريض ، فإنه وإن كان زيد إذا كان موجوداً فقيل : إنه صحيح وإنه مريض ، يصدق أحدهما ضرورة ، ويكذب الآخر . فلا ينبغى أن يظن أن هذا القسم من التضاد يقابله تقابل النقيض ، وذلك لأن الصحيح ، وما ليس بصحيح ، إذا قرنا بأى موضع شئت ، وبالمعدوم ، قرنا على شرط النقيض ، ثبت تقابل النقيض ، وصدق أحدهما ، وكذب الآخر . فإنك إذا قلت : الحجر صحيح ، والحجر ليس بصحيح ، صدق السالب منهما ؛ فإذا قلت : الحجر صحيح ، الحجر مريض ، كذبا جميعا . وكذلك إذا جعلت الإخبار عن زيد ، وهو معدوم ، كذب أنه صحيح ، وكذب أنه مريض ، ولم يكذب أنه ليس بصحيح. فإن السلوب كلها تصح عن المعدومات ، وذلك

(٣) يسيرا يسيرا : يسيرا د ، ع ، م ى || (٤) فالملكة : والملكة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || المبصرة : الباصرة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٥) فقد : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || فأما إذا : فإذا ن || حجبت : احتجبت سا || (٦) افترق : اقترن عا || الذى .... التقابل : ساقطة من د ، ن || للعدم والملكة : بين الملكة والعدم س || (١١) إن : ساقطة من سا || (١٢) وسائط : وساطة ع || بينها : لها سا || (١٣ — ١٤) يظن أن هذا : يظن هذا ع || (١٥) بموضع شئت : موضوع شئنا ع || (١٧) منهما + وكذب الموجب هامش ع || فإذا : إذا ن || صحيح الحجر مريض : صحيح مريض د ، ع ، عا ، م || (١٨) وكذلك : وأيضا س ،

لأن الإيجاب للمعانى الموجودة يكذب عليها ، إلا بشرط وحال ليس هذا موضع بيانه ، لأن الإيجاب حكم بوجود معنى لمعنى ، أو وجوده وصف لأمر ، ولا يوجد المعنى لما ليس بموجود ، وأن لا يوجد ، فهو السلب . فإذا كان ما لا يتوسط فيه من المتضاد يفارق المتناقض ، فكيف اللواتى بينها متوسط ، التى قد يكذب الطرفان معا جميعاً فى الموضوع الموجود القابل لها ، كما إذا قيل للعفيف إنه خامد الشهوة ، أو فاجر . و بين بالجملة أنك إذا نظرت إلى التضاد من حيث هو تضاد ، لم يوجب ما يوجبه التناقض ، وإنما يعرض له ما يشبه ذلك لبعض المتضادات ، وفى بعض الموضوعات خاصة ، لا لأنها تضاد بل لأنها لا واسطة لها .

ومن هذا الوجه كله ، يتضح الفرق بين تقابل التناقض وتقابل العدم والملكة ، فإن الموضوع الغريب كالحجر ، والمعدوم كزيد المتوفى ، يكذب عليه القولان المؤلفان من العدم والملكة ، كقولنا : الحجر بصير ، الحجر أعمى ، أو قولنا : زيد المعدوم بصير ، زيد المعدوم أعمى . ولا يكذب المتناقضان معاً إذا قلنا : الحجر أو زيد المعدوم بصير ، الحجر أو زيد المعدوم ليس ببصير . وأيضا فإن الموضوع الذى ليس بغريب ، قد يكذب العدم والملكة فيه إذا لم يكن الوقت الذى من شأنه أن يكون فيه ، كقولنا للجرو الذى لم يَتفقّح بصير أو أعمى ، ولا يكذب أنه ليس ببصير .

(١) الايجاب : + يكذب عليها وذلك لأن الايجاب ب ؛ يكذب عليهما س || المعانى الموجودة : ساقطة من عا | يكذب : و يكذب ب ؛ لا يكذب ع || المعانى . . . بيانه : ساقطة من س || إلا بشرط . . . بيانه : ساقطة من عا || بيانه : + وذلك سا || (٣) يوجد : يوجب ع || فإذا : و إذ ب ، عا ؛ فإذاد ، س ، سا ، م ، ه ، ى || يتوسط : متوسط ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || المتضاد : التضاد عا || (٤) المتناقض : التناقض عا || بينها : فيها ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٥) لها : + جميعا د ، م || للعفيف : العفيف ن || أو فاجر : وفاجر عا || (٦) إلى التضاد : للتضاد ه || (٧) له : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٩) وتقابل : و بين تقابل ب || (١٠) والمعدوم : أو المعدوم س ، عا ، ه || (١٢) إذا : إذ د ، سا ، م || (١٢ — ١٣) بصير الحجر أو زيد : بصير أو زيد د ، سا ، م || (١٤) الوقت : لوقت ع || (١٤) الجرو : الجزء سا .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

فى التعبير عن أحكام وخواص فى المتضادات

الشر على الإطلاق من حيث هو شر ، يظن أنه ضد الخير على الأطلاق ، فكل واحد من جزئيات الشر ، ضد لواحد من جزئيات الخير ، كالمرض للصحة ، والجور للعدل ، والجبن للشجاعة ، والفجور للعفة ، فهذه حال مضادة الشر للخير . وأما مضادة شر آخر للشر ، فقد يكون الذى يضاد الشر شرا آخر . وذلك لأن الملكات المتوسطة بين طرفى الإفراط والتفريط ، فى الأمور المتعلقة بالشهوة والغضب ، والمتعلقة بالتدبير الجزئى فى اقتناء الخير إلا لشىء ، تتعلق بها الفضائل اللواتى هى كالشجاعة والعفة وحسن التدبير الذى يسمى حكمة ، وتكون هى الفضائل ؛ والإفراطات والتفريطات تتعلق بها الرذائل فإن الجبن ، والتهور ، والخمود ، والفجور ، والجربزة والغباوة ، رذائل . والتوسط يضاد الطرفين ، وكل واحد من الطرفين يضاد الآخر لبعده عنه ، وهذا التوسط المضاد للطرفين إنما يوجد فى يسير من الأمور نحو التى ذكرناها . وأما فى أكثر الأشياء ، فإن الخير يضاد الشر مطلقا ، ولا يوجد للشر شر يضاده مثل الصحة والمرض ، والعلم والجهل ، والحياة والموت . فمن ذلك ما الإفراط فيه كله ردىء ، كالمرض ، ومن ذلك ما الإفراط فيه كله خير ، كالعلم ، فهذا هذا . وقد قال بعض المفسرين فى شرح قولهم : وهذا فى يسير

---

(٤) فكل : وكل ب ، س ، ع ، ه ، ى || الشر . . . جزئيات : ساقطة من د || كالمرض : كالمرض د || (٦ — ٧) والفجور . . . . للخير : ساقطة من ى || (٦) الشر : الخير س || للخير : للشر س || (٧) شر آخر للشر : الشر لشر آخر بخ ، ه || الملكات : الملكات ن || (٨) طرفى : ساقطة من س || والتفريط : والتقصير د ، سا ، عا ، م ، ن || (٩) إلا : لا د ، سا || (١٠) وتكون : أو تكون ب ، د ، ن ، ى || الرذائل : رذائل عا || (١١) والخمود : والجمود م : ساقطة من د || رذائل : ورذائل سا ، م || (١٢) وكل : فكل ع || وهذا : وهذه سا || (١٣) ذكرناها : ذكرنا س || (١٥) ما الافراط : بالافراط س || ردىء كالمرض ومن ذلك ما : ساقطة من د ، ن || (١٥ — ١٦) الإفراط فيه كله : ساقطة من د ، ن || (١٦) هذا : ساقطة من د ، س ، ع ، ن ، ه ، ى ؛ + الذى قد بيناه شرح قولهم عا || يسير : اليسير عا ؛ + فى الإفراطات ع ، ى .

من الأمور التي تخالف هـذا القانون ، أن قائل هذا القول ، يعني به أن بعض الوسائط في الإفراطات والتفريطات ليست بخير ، مثل القتل فإنه ليس الوسط فيه بخير ، بل كله ردئ ، وأما اللاقتل فكله خير ، وليس إنما يكون الطرف فيه بعينه فقط هو الردئ .

وليس الغرض في هـذا الكتاب هذا ، بل الغرض أن من الشرور ما يوجد له خير يضاده ، وشر أيضا يضاده ، وذلك إذا كانت هناك طبيعة موضوعة للإفراط والتفريط ، من أول حدود الإفراط إلى آخر حدود التفريط ، ذاهبا باتصال واحد . فهناك يوجد متوسط وطرفان في الطبع ، ويكون المتوسط خيراً أيضاً يضاد الطرفين اللذين يضاد كل واحد منهما الآخر ، وهـذا في يسير من الأمور . وليس الحكم في كل الأمور هكذا ، فإن العلم خير ، والجهل شر ، وليس هناك للشر ضد إلا الخير . وليس هناك وسط هو خير وطرفان هما شر ، وكذلك الحال في أشياء أخرى كثيرة . فهذا معنى ذلك الكلام للعلم الأول ، إليه ذهب ، ولم يلتفت إلى متوسط بين الطرفين للإفراط والتفريط وضدين ، كما ذهب إليه هذا الشارح . ولو ذهب إلى ذلك ، لكان إنما يرينا أن الشر ليس الذي يضاده فلان ، وليس غرضه أن يرينا هذا ، بل غرضه أن يرينا أن الشر الذي يضاده الخير ، يضاده الشر ، وربما لم يضاده . وليس في الذي أوردوه من أمر التوسط ذلك .

وأما حديث القتل أيضاً ، فإنه ليس مثالا حسناً في ذلك ، لأن قتل من ينبغي حين ينبغي على الوجه الذي ينبغي ، هو من أفعال الشجاعة ، ومن الواجب في حفظ المدينة ، وهو خير ، كما أن ترك قتل من ينبغي قتله على الوجه الذي ينبغي وحين ينبغي ، هو من الشر . وبعد هـذا ، فيجب أن نعود إلى عادتنا في التعقب ، فنقول : ينبغي أن تعلم ، أن الخير ليس يضاد كل واحد من الشرين بالذات ، لأن الشجاعة ليست تضاد الجبن من حيث

---

(٣) ردئ : شرسا || وليس : ليس عا ، ن || بعينه : ساقطة من س ، عا ، ه || فقط : ساقطة من عا || (٤) الكتاب : الكلام س ، عا || (٧) خيرا أيضا : أيضا خيرا س ؛ ساقطة من عا || (٨) الأمور : الأمرع ، م || (٩) وسط : متوسط ع ؛ توسط س ، ه ، ى || هو : وهو سا ، عا ، م || (١٠) شر : شران ع || كثيرة : غيره عا || ذلك الكلام : كلام س || (١٢) الشر : ساقطة من ن || ليس : ساقطة من د || الذى : ساقطة من عا (١٣) الشر : الشرور عا || (١٥) حديث : حيث سا ، ع ، م || في ذلك : وذلك عا ؛ + الأمر سا || حين : عين م ؛ ساقطة من عا || (١٦) الواجب : الواجبات س ، ه || (١٧) ترك : ساقطة من سا || وحين : حين س || (١٨) التعقب : التعقيب عا || (١٩) بالذات : + وذلك س ، ه .

هو جبن ، بل من حيث يشارك الجبن التهور . وذلك لأنه رذيلة مخسة للنفس ، والشجاعة فضيلة ، فإذن الضد بالذات لواحد واحد . وتحصيل هذا، أن النظر فى هذه الملكات هو على وجهين . نظر فى طبائعها ومعانيها ، غير مضافة إلى موضوعاتها من حيث أنها تفيدها حالا يلزم موضوعاتها لأجلها محمدة أو مذمة أو منفعة أو مضرة ، وهو أن ينظر فى جملة الطبيعة التى بين الجبن والتهور ، مارا على الشجاعة من حيث هى ملكات يصدر عنها أفعال ما ، فحينئذ لا تجد الشجاعة مضادة لأحد الطرفين، بل تكون أمرا متوسطا، ويكون الطرفان هما المتعاقبان على موضوع واحد ، وبينهما غاية البعد ، فيكونان هما الضدان فقط ؛ والثانى ، نظر فيهما من حيث الحال التى تحصل لموضوعها منها ، وذلك باعتبار أنها أمور تناسب مصلحة نفس الانسان أو نوع الإنسان أو لا تناسبه، وهذا اعتبار أمر يعرض للكيفيات ، من جهة إضافات لها وليس فى ذواتها . كما أن كون الشيء حارا أو باردا ، غير كونه موافقا وصحة ، وكون الجسم فى طبيعته بحال ، غير كونه دواء نافعا أو سما قاتلا ، فتكون الخيرية والشرية أمرين يلزمان هذه الكيفيات من جهة مقايستها إلى الطبيعة الإنسانية ، ولذلك لا يلزمانها من جهة مقايستها إلى أبدان حيوانات أخرى .

وإذ قد اتضح لك ما قلناه ، فقد علمت ، أن الكيفية التى تقال لها شجاعة ، والأخرى التى يقال لها جبن ، لا يتضادان فى جوهريهما ؛ بل قد علمت أن الشجاعة إنما تضاد الجبن من جهة عارض لكل واحد منهما لما اقترن بهما سمى أحدهما شجاعة والآخر جبنا ، وأنها لا تضاد ذلك من حيث طبيعتها نفسها شيئا ، بل طبيعتها وسط ، ولكن لما كان بناء هـــذا الكتاب على الأمور المشهورة والمتعارفة ، غير مردودة إلى الشروط التى بها تصير حقيقة ، فلذلك لا يجب أن يلتفت فيه إلى هذا النحو من التحقيق . واعلم أن ههنا

---

(٢) للواحد : الواحد عا || (٥) بين : هـ ء || (٦) نجد : تكون س ، هـ || أمرا : إماب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || متوسطا : متوسطة ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى || (٨) الضدان : الضدين س ، هـ || طرفيه : لوازيهما س ، م ، هـ || تحصل : تصلح س ، سا ، ع ؛ عا ، م || (٩) باعتبار : لاعتبار ن ، اعتبار د ، سا ، ع ، عا ، م ، ى || أنها : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ى || نفس : ساقطة من ب || (١٢) أو سما : وسما هـ || (١٣) لا يلزمانها : لا يلزمانه د ، سا ، ع ، م ، ن ؛ لا يلزمها عا ، هـ || (١٤) تقال لها شجاعة : تقال شجاعة م (١٥) يقال لها جبن : يقال جبن س || قد . . . الجبن : ساقطة من عا || (١٦) بهما : به ب ، س ، هـ ، بهما د ؛ سا ، ع ، م ، ن ، ى || (١٧) ذلك : تلك ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى || شيئا : ساقطة من ب ، عا || ولكن : لكن هـ .

أموراً أخرى بينها متوسطات ، ولا يوجد المتوسط فيها مضاداً لشيء من الطرفين بوجه من الوجوه ، إذ ليست لها هذه النسبة ، فإن الفاتر والأذكن لا يضاد شيئاً ، بل طرفاً هما المتضادان، وإن كان حال الفاتر فيما يظن ليس كحال الشجاعة ، فإن الفاتر يعتقد من أمره أنه خالط من الطرفين ، وأما الشجاعة فإنهـا طهارة من الطرفين . ومع ذلك ، فإن هذه القسمة المشهورة تتأتى فى تقابل التضاد ، ولا تتأتى فى تقابل العدم والملكة . ومن أحكام المتضادين ، أن وجود أحدهما مطلقاً ، لا يوجب وجود الآخر بوجه من الوجوه إيجاب المتضايفات ، فإنه لو توهمنا أن النـاس كلهم صحاح ، لم يمنع هذا التوهم منا معارضة وجوب المرض ، ولم يبعد أن لا يكون مرض ألبتة ، وإن عنينا وجود أحدهما فى شىء بعينه ، منع وجود الآخر معاً ، كما لو قلنا : زيد صحيح ، منع أن يكون مريضاً .

والمتضايفات : إما مطلقات ، فيوجب وجود أحدهما الآخر ، وإما فى شىء واحد ، فلا يمنع أن يكون ما هو أب هو أيضا ابنـا ، وقد أشير إلى تلخيص هذا فيما سلف وما للمتضادين أن محلهما واحد يتعاقبان فيه و يتنازعانه ؛ فربما كان ذلك الواحد معنى أعم من نوع واحد ، كالسواد والبياض ؛ فإن موضوعهما الجسم ، من حيث هو جسم طبيعى عنصرى مركب ، أى جسم عنصرى مركب كان مما يصلح لقبوله . وقد يصلح له أنواع وليس ذلك نوعاً واحداً ، وربما كان من نوع واحد ، مثل العدل والجور فإن موضوعهما ليس كل نفس ولا نفوس تقع فى أنواع كثيرة ، بل نفس الإنسان . وربما كان الموضوع للضدين جنسا فيقتسمانه من غير تنازع ، كالعدد للزوجية والفردية ، والمتضادان ربما كانا فى جنس ، كالبياض والسواد فى اللون ، وربما كانا فى جنسين مختلفين ، كالعفة والفجور اللذين أحدهما من جنس الفضيلة والآخر من جنس الرذيلة ، وربمـا كانا بأنفسهما جنسين ، كالخير والشر . ويشبه أن يكون المعنى فى قولهم ، بأن الخير والشر جنسان ، ليس أن الخير والشر من حيث هو مقول على الخير الجوهرى والخير الكمى والخير الكيفى

(١) بوجه : بوجه د || (٢) هما : ساقطة من د ، ن || (٣) المتضادان : + فيه ب || وإن : ساقطة من سا ، م ، ى (٥) التضاد : الأضداد سا || (٧) فإنه : فإن سا || منا : + توهمنا س ، ه || (٨) وجوب : وجود ب || المرض : المرضى عا || (١١) هو : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، ى || (١٤) مركب . . . . مركب : ساقطة من سا || أى . . . . مركب : ساقطة من ب || (١٦) الموضوع : الموضوع سا ، ع ، م || (١٧) فيقتسمانه : فيقسمانه س ، سا ، ع ، م ، ه ، ى || (١٩) بأنفسهما : فى أنفسهما س ، ه || (٢٠ — ٢١) جنسان . . . والشر : ساقطة من ع ، م .

وغير ذلك ، فيقال قولا جاسياً ، بل من حيث هو مقول على الملكات فيكون متواطئاً من هذا الوجه ، ليس باشتراك الاسم . ثم قد سوع فى كونه ذاتيا لها أو عرضيا لازما لهذه الملكات ، فإن الحق ، أن الخيرية أو الشرية يلزمها ولا يقومها ، فإن كان كذلك فيكون الخير والشر من باب الكيف . ويشبه أن يكون المراد غير ما ناقشنا فيه ، بل يكون قد توسع فى هذا الباب توسعاً مطرداً على المشهور من أمر الخير والشر ، فإن المشهور من أمرهما أنهما عامان للأشياء ، فأجرى الحكم على ذلك ، ولم يبال بما يعرض من ذلك ، إذ ليس هذا الكتاب كتاب الاستقصاء .

وأما الاستقصاء فإنه يقضى ، أن تكون الشجاعة مضاداً للجبن ، قريب من كون الصارم مضاداً للدّدان ، وذلك إذا أخذ الصارم اسماً لسيف مع الحدة ، والددان اسما لسيف مع الكلال ، فيكون لا تضاد بينهما إلا لانطوائهما على متضادين ، ثم يقال إن التضاد بينهما لأجل جانسين ، هما الحاد والكايل ، وكذلك الشجاعة ، كأنها اسم الكيفية مع النسبة المذكورة ، وكذلك الجبن ، وكذلك الحق ؛ ولكنا لا نناقش فى هذه الأشياء فى مثل هذا الكتاب ، وأما التحقيق فى هذه الأمور ، فسيأتيك له موضع محصّل فى ذلك .

فينبغى لنا أن نشير قليلاً الى ما وقع عليه الاتفاق الخاص فى أمر التضاد وأمر العدم والصورة بعد المشهور ، فلا يترك المتعلم متحيراً ، فقول : إن الأضداد الحقيقية هى الأمور التى تشترك فى موضوع واحد ، وكل واحد منها معنى كالبياض والسواد ، ليس كالسكون والحركة ، ويكون الاثنان المتقابلان منها ، لا يجتمعان معاً ، بل يتعاقبان ،

---

(٢) باشتراك : بالاشتراك د || لها : ساقطة من س ، سا ، ه || لازما : + أى س ، عا ، ه || (٣) أو الشرية : والشريه سا ، عا || (٤) ويشبه : ويجوز سا || (٥) مطردا : مطرديا م || (٦) عامان : عايان س || فأجرى : وأجرى ن || يبال : ينال س ، ع ، عا ، م || بما : عمان || (٧) كتاب : + يقتضى ب ، ى || (٨) وأما : فأما ب || كون : تكون د ، س ، ع ؛ عا ، م || (٩) للددان : للدوان ع ، م ؛ للفروات د || الددان : بمعنى السيف الكليل || والددان : والدوان د ؛ والذان ع ، اللدان عا ؛ والدوان م || (١٠) متضادين : مضادين د ، ع ، عا ه ، ن ، ه ، ى || ثم : بل ب || (١٣) فى ذلك : ومع ذلك عا ؛ + ومع ذلك س ، ه ، ى || (١٥) والصورة : والـ[illegible] س ، سا || المشهور : الشهود س || (١٦) وكل واحد : ساقطة من س || منها : منهما ى || معنى : + واحد سا || كالبياض : كالسوادس || والسواد : والبياض س ||
(١٧) منها : منهما عا || لا : ولا د ؛ فلا م ، ن .

وبينهما غاية الخلاف ليس كالفاتر والحار . وأما العدم والملكة ، فالحقيق من العدم ، أن يكون الشيء معدوماً في الموضوع القابل لوجوده بطباعه من حيث هو كذلك ، سواء كان المعدوم ماهيته ههنا ملكة أو شيئاً آخر ، وسواء عاد أو لم يعد ، وسواء كان قبل الوقت أو بعده ، أو فيه ؛ ومنه ماهو أعم من ذلك ، وهو عدم الشيء عما في طبيعة من طبائع الموضوع أن يقارنه ، شخصية كانت تلك الطبيعة او نوعية كالخرس الأصلى ، أو جنسية كالأنوثة ، والخير والشر في أكثر الأشياء يتضادان بالحقيقة تضاد العدم والملكة ، فإن الشر عدم كمال ما من شأنه أن يكون للشيء إذا لم يكن . والسكون ، والظلمة ، والجهل ، وما أشبه ذلك ، كلها أعدام . والمرض أيضا من حيث هو مرض بالحقيقة عدم ، لست أعنى من حيث هو مزاج أو ألم ، والفردية أيضاً ، هى حال الجنس مأخوذة مع سلب عارض قد يكون فيه ، وذلك الجنس هو العدد ، وقد ينقسم بمتساويين ، وقد يعدم هذا المعنى فيه ، فإذا اقترن به ، أن لا ينقسم بمتساويين ، كان من تلك الجهة فرداً ، وكان منطويا على عدم ما ، من شأنه أن يكون فى ذلك الجنس . ولنقتصر الآن على هذا المبلغ .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

فى المتقدم والمتأخر

وقد جرت العادة أن يذكر بعد المتقابلات المتقدم والمتأخر . والحال فى ذلك كالحال فى المتقابلات ، أعنى أن توفية حق الاستقصاء فيه ليس فى مداخل التعليم فيجب أن تقتصر على إيراد المشهور وعلى محاذاة التعليم الأول ، وأما التحقيق فستجد تفاريقه فى مكانه .

---

(١) ليس : وليس ع ، ى || وأما : أما سا || وأما العدم : والعدم د || (٣) شيئا : أشياء ن || (٥) جنسيه : جنسه عا ، م || (٦) والشر : أو الشر م ؛ + أو س ، م || (٧) إذا : كا ع || والسكون : فالسكون ن (٩) هو مزاج : هو هو مزاج س || أو ألم : ساقطة من عا || هى : هو س || مأخوذة : مأخوذا س ، ه || سلب : سبب ر || (١٠) بمتساويين : متساويين ع ، م || هذا : هذان د || (١١) فإذا : فإن س || (١٢) ما : ساقطة عا ، م .

فالوجه الأول من التقدم هو الذى يكون بالزمان؛ فإن الأكبر سناً أقدم من الأحدث. والوجه الثانى ما يقال له إنه متقدم بالطبع، وقد حُدَّ أنه هو الذى لا يرجع بالتكافؤ فى لزوم الوجود، كحال الواحد، عند الاثنين، فإنه إن كانت الاثنينية موجودة فالوحدة موجودة، ولا ينعكس مكافئه، فليس إن كانت الوحدة موجودة، فالاثنينية لا محالة موجودة. ومن المشهور أن ما يكون كذا فهو متقدم بالطبع وليس فى المشهور له شرائط وأما تحصيل الأمر فى ذلك فيؤخر إلى صناعة أخرى.

وأما الثالث فهو المتقدم فى المرتبة على الإطلاق؛ وهو الشىء الذى تنسب إليه أشياء أخرى فيكون بعضها أقرب منه وبعضها أبعد، مثل الجنس الأعلى فى حكم الجنسية والنوع السافل فى حكم النوعية. وأما بعد المطلق فذلك ما هو أقرب المنسوبين إلى هذا المنسوب إليه منه، فإن ما هو أقرب للاثنين من هذا المنسوب إليه فهو أقدم فى المرتبة مثل الجسم فإنه يتقدم على الحيوان إن اعتبرت الابتداء من الجنس الأعلى، والحيوان أقدم من الجسم، إن اعتبرت ذلك من النوع الأسفل. والمتقدم بالمرتبة ليس يجب له بذاته أن يكون متقدما، بل بحسب اعتبار النسبة المذكورة، ولذلك قد ينقلب الأقدم فيصير أشد تخلفاً. وكما أن الترتيب قد يوجد فى الأمور طبعاً مثل ما فى ترتيب الأنواع والأجناس التى بعضها تحت بعض وفى ترتيب أوضاع الأجسام البسيطة، وقد يكون وضعاً كترتيب الصفوف فى المكان منسوبة إلى مبدأ بالوضع، كالبلد الفلانى مثلًا أو كدار فلان، كذلك المتقدم بالترتيب قد يكون فى أمور طبيعية، وقد يكون فى أمور وضعية.

---

(١) التقدم : المتقدم د، عا، هـ، ن || (٥) له : ساقطة من س || (٧) المتقدم : التقدم س || المرتبه : الرتبه عا || (٨) حكم : ساقطة من م || (٩—١٠) المنسوبين... أقرب : ساقطة من ى || (١٠) منه : ساقطة من د || للاثنين : الاثنين هـ؛ من الأقربين عا || (١١) إن : فإن د، م || الجسم : الجنس د، سا؛ عا، م، ن || (١٢) والمتقدم : والتقدم د، عا || (١٣) ولذلك : وكذلك ع || أشد : الأشد د؛ ع؛ عا، ن || (١٦) أو كدار : وكدار س، ع || (١٨) وضعية : وصفية م، ن .

والمتقدم فى المكان من هذه الجملة قد يكون بالوضع كالصف الأول من صفوف المجلس ، وقد يكون بالطبع كالنار المستقرة فى مكانها بالقياس إلى الهواء .

وقد يوجد المتقدم بالمرتبة أيضا فى العلوم البرهانية ، فإن المقدمات قبل القياسات والنتائج والحروف قبل الهجاء ، والصدر فى الخطبة قبل الاقتصاص ، وههنا مواضع إشكال وهو أن لقائل أن يقول : إن الأمثلة المذكورة فى هذا الموضع داخلة فى الباب الأول ؛ فإن المقدمات قبل القياس ليس فى المرتبة بل فى الطبع ، فإنه إن كان القياس كانت المقدمات ، وليس إن كانت المقدمات كان القياس ، وكذلك الحال فى الحروف والهجاء ، ، فنقول فى جواب ذلك ، إنه وان كان الأمر كذلك فليس يمتنع أن يكون المتقدم بالطبع متقدماً فى المرتبة من وجه آخر ؛ وذلك لأن النظر ههنا فى المقدمة ليس بحسب نفسها ولكن بحسب استعمالنا إياها فى التعليم . ونحن نتناول المقدمات مرة على طريق التحليل ومرة على طريق التركيب ؛ فإن سلكنا مسلك التركيب كانت المقدمات قبل القياسات ، وإن سلكنا سبيل التحليل بأن فرضنا أولا النتيجة وطلبنا وسطا ، كما ستعرف بعد ، انعقد لنا القياس بعد النتيجة ؛ ولأن أخذ الوسط بين الطرفين على أنه مشترك بينهما فى مثل هذا الموضع هو قبل تخصيصه بأحدهما حتى تحصل إحدى المقدمتين بصفة وتخصيصه بالأخرى حتى تحصل الأخرى بصفة ؛ فيكون القياس أولاً ما بيّنا ثم يتدرج منه إلى اعتبار مقدمة مقدمة ما حالها . وكذلك الأمر فى الهجاء والحروف . فقد ظهر أن الترتيب الواحد يكون موضوعا للتركيب والتحليل ؛ ويكون ابتداء التركيب غير ابتداء التحليل ، وكون المتقدم بحسب التحليل غير المتقدم بحسب التركيب ، وذلك بحسب

---

(١) قد : وقد د || صفوف : الصفوف ن (٣) المقدمات : المتقدمات م || القياسات : القياس || (٤) الهجاء : ساقطة من م ، ن ، ه ، ى || (٥) داخلة : داخل د || (٦) فى الطبع : بالطبع ى || (٧) إن : ساقطة من س || كانت : كان س || وليس إن كانت المقدمات : ساقطة من م || (٨) يمتنع : يمنع سا ، ع ، ن ، ى || (٩) المتقدم : التقدم م || المرتبة : الرتبة س ، سا || لأن : أن س || (١٠) نفسها ولكن بحسب : سا ، م || (١١) طريق : سبيل س || فإن : فإذا س ، ه || كانت : كان ن || (١٢) سبيل : مسلك س || (١٣) بعد : بعده ن || بين : من م || (١٤) تخصيصه : تخصصه ع || وتخصيصه : وتخصصه ع || (١٥) بالأخرى : بآخر س ؛ بالآخر د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || ثم : ويحضرنا ع (١٦) مقدمة مقدمة ما : مقدمة ما ب ، د ؛ مقدمة ومقدمة ما عا || (١٧ — ١٨) ويكون... التحليل : ساقطة من سا || (١٨) بحسب : وبحسب م .

استعمالنا المقدمة ، فهى وإن كانت متقدمة بالطبع ، من حيث نفسها ، فليست متقدمة بالطبع من حيث استعمالنا إياها بالتحليل . على أن النتيجة قد يجوز أن تكون من مقدمات أخرى، وعلى أنا فى اعتبار التقدم فى المرتبة لا نلتفت إلى حال الشىء فى نفسه ولا إلى حاله من جهة استعمالنا ، بل إنما نلتفت إلى حال نسبته إلى طرف ينتهى اليه . والمقدمات المتنظامة من الأوائل وما يجرى مجراها إلى النتيجة القصوى المقصودة متنظامة بين طرفين أحدهما النتيجة والآخر المبدأ الأول ، فما هو أقرب من النتيجة فهو أبعد من المبدأ الأول ، وما هو أقرب من المبدأ الأول فهو أبعد من النتيجة . وقد تختلف مقدمتان فى القرب من جانب والبعد من جانب آخر ، فيصير أحدهما أقرب منه والآخر أبعد ويكون حكمهما بالقياس الى الطرف الآخر مخالفاً ، أو يكون أبعدهما من الطرف الأول أقربهما من هذا الطرف الآخر ، وأقربهما من ذلك الطرف أبعدهما من هذا الطرف .

وأما القسم الرابع من المتقدم وهو المتقدم بالشرف فهو كما يقال : إن أبا بكر متقدم على عمر .

وههنا قسم للمتقدم مشهور نذكره على وجه ونحققه فى صناعة الفلسفة وذلك هو المتقدم بالعلية . فإن السبب متقدم على السبب ، وإن كان لا يوجد أحدهما إلا وقد وجد الآخر، وليس أحدهما متقدماً بالطبع على الوجه المذكور من المتقدم بالطبع ههنا ، وإن كان قد يقال المتقدم بالطبع على المتقدم بالعلية و بالذات . وهذا التقدم مثل وجود الإنسان فى نفسه وإحقاق قول القائل إنه موجود ؛ فإنه كلما كان القول بأنه موجود صادقاً فهو موجود ؛ وكلما كان موجودا فالقول بذلك صادق . ولكن الناس لا يتحاشون أن يقولوا : إنه كان أولا

(٢ — ٣) بالطبع ... أنا : ساقطة من ن || (٣) استعمالنا : استعمالنا ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن || (٤) نسبته : نسبة م || والمقدمات : المقدمات ع || (٥) الأوائل : الأقاويل د ، ن || (٩) أو يكون : ويكون سا ، عا ؛ إذ يكون ع || (١٠) الطرف : الطرف الآخر ، ع ، ى ؛ الطرف هذا س ، ه || (١١) أبا بكر : + رضى الله عنه س ، ه (١٢) عمر : + رضى الله عنه س ، ه || (١٣) مشهور : ومشهور س ، م || هو : ساقطة من ع || (١٤) وجد : يوجد سا || (١٥) المذكور من المتقدم : المذكور من التقدم ن || (١٦) يقال المتقدم بالطبع : يقال والمتقدم بالطبع م || وبالذات : الذات د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ؛ بالذات عا || وهذا : وهذا هو سا ، ه ؛ هذا د ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || (١٧) قول : قولنا د ؛ ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى || فإنه : فإن ى || (١٨) لا يتحاشون : + عن س ، ه .

موجوداً ثم كان القول بوجوده صادقاً ، أو حتى كان القول بعد ذلك بأنه موجود صادقاً ويتحاشون أن يقولوا إنه كان القول بوجوده صادقاً أولاً ثم كان هو موجوداً أو حتى كان هو موجوداً . وكذلك الحركة التي بيد زيد ، إذا اختارها فحرك لا محالة ما يلاقيه وحرك القلم ، فإن الناس يتصورون لقولهم زيد حرك يده أولاً فتحرك ما يلاقيه أو تحرك القلم معنى يعنون صدقه في قولهم إنه يحرك ما يلاقي يده أو يحرك القلم حتى حرك هو يده ؛ فهذا المعنى هو التقدم العلي ؛ فإن العلة ، وإن كانت من حيث هي ذات ومعلولها ذات لا تتقدم ولا تتأخر ، ولا يكونان معاً ، وكانت ، من حيث هي علة ، لزمها الإضافة ، والآخر معلول لزمه الإضافة لا يتقدم أحدهما أيضاً ولا يتأخر ، بل هما معاً . فإن الأول من حيث وجوده ليس عن الآخر ووجود الآخر عنه فهو متقدم بالنسبة إلى حال الوجود وتكون له النسبة إلى الوجود غير متوسط فيها وجود الآخر ، والآخر لا نسبة له إلى الوجود إلا ومتوسط فيها وجود الأول . وستجد هذا المعنى كالحاصل في سائر أنحاء التقدم لكل بحسبه .

وإذ قد وُقف على التقدم والتأخر فقد سهل الوقوف على معرفة " معاً " ؛ فإن كل أمرين لا يتقدم أحدهما على الآخر ولا يتأخر فهما معاً . فيقال معاً في الزمان لما لا يتقدم أحدهما فيه ولا يتأخر ؛ ويقال معاً في الطبع للأمر الذي لا تقدم ولا تأخر فيه بالطبع ؛ فهما إما متلازمان في تكافؤ الوجود كالأخ للأخ ، وإما متنافيان فيه فلا يلزم أحدهما الآخر كالأنواع تحت جنس واحد ؛ ليس لأنهما معاً في الطبع فقط ، بل لأنهما معاً في المرتبة أيضاً وفي النسبة إلى مبدأ ما . فإن هذه من حيث النسبة إلى طبيعة الجنس متأخرة بالطبع

---

(١) القول بعد ذلك : بعد ذلك القول س || (٢) ويتحاشون ... صادقاً : ساقطة من م || إنه : + إن عا || (٢ — ٣) أو حتى كان هو موجوداً : ساقطة من م || حتى كان هو : حتى كان ع || (٣) وحرك : أو حرك د ، تا || (٤) يتصورون : متصورون سا || (٥) صدقه : صدق ى ؛ صدقهم س ، سا ، م || (٦) وإن : إن سا || (٧) يكونان : يكون ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٧ — ٨) والآخر ... الإضافة : ساقطة من سا || لا يتقدم : فلا يتقدم عا || (٨) فإن الأول : فإنه س ، سا ، تا ، م ، ه || (٩) الآخر : للآخر ع || هو : هو عا ، ى ؛ وهو د ، سا ، ع ، م ، ن . وتكون : فتكون ه || (١٠) له : ساقطة من سا (١١) التقدم : التقديم س ؛ المتقدم سا || (١٣) التقدم والتأخر : المتقدم والمتأخر سا || كل : ساقطة من عا ، ى || (١٤) فيقال معاً : ساقطة من تا || (١٥) للأمر : الأمرين || (١٦) للأخ : والأخ س || متنافيان : متنافيين عا || (١٧) المرتبة : الرتبة عا || (١٨) أيضاً : وأيضاً س || متأخرة : ومتأخرة د ، م .

من الجنس، ومن جهة إضافتها إلى الجنس، على أن الجنس مبدأ مفروض هى متأخرة عنه بالمرتبة، ومن حيث أن طبائعها لا تقدم فيها ولا تأخر فى الطبع فهى معاً فى الطبع؛ إذ كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر توجد حاله مخالفةً للحال الذى لطبعه عند طبع الجنس والطبع الجنس عند طبعه الذى قد كان يتأخر به أحدهما بالطبع ويتقدم الآخر، فيكونا لذلك معاً فى الطبع. وإذا نُسِبَتْ إلى حال تأخر عن الجنس بالمرتبة وجدت معاً فى المرتبة ثم وهى مشتركة فى أن طبائعها متأخرة بالطبع عن طبيعة الجنس فان جعلت معاً فى هذه الشركة لم تكن معاً فى الطبع مطلقاً لكن معاً فى التأخر فى الطبع، وليس كونها معاً فى الطبع هو كونها معا فى التأخر، بل "المعا" فى الطبع هى الأشياء التى لا تتقدم بالطبع ولا تتأخر من حيث هى لا متقدمة ولا متأخرة فى ذواتها، لا من حيث هى كذلك من جهة نسبة إلى معنى آخر. فيجب أن تكون معية الأنواع بالوجه الذى يخالف تقدم الأجناس عليها وتأخرها عنها إنما هو باعتبار حال التلازم واللاتلازم، فإن المتأخر يوجد له أنه يلزم وأنه لا يلزم، والمتقدم لا يوجد له أنه يلزم ولا يلزم، والمتكافىء فى الوجود إما أن يكون كلٌّ يلزم كالمتجاورين وإما أن يكون كل لا يلزم. وفى الحالين يكون "معاً" كالمتباينين فإنهما "معاً" وهو الوجود، وفى الحالين يكون "معاً" وهما متضايفان من وجهين، والأنواع تكون "معاً" من هذا الوجه معيةً فيما بينها بإزاء التقدم والتأخر الذى بينها وبين الجنس، وأما معيتها فى المرتبة فلأنها متساوية القرب والبعد من المبدأ الذى هو الجنس إذا كانت النسبة إليه. والأشياء التى هى "معاً" فى المرتبة أيضاً فإما أن تكون فى مرتبة وضعية كالذين فى صف واحد فإنهم فى مرتبة وضعية، وإما فى مرتبة طبيعية كالأنواع تحت جنس واحد.

---

(٢) فيها : فيه ى || (٣) منهما : منها سا ، ن ، ه ، ى || مخالفة : مخالفا ب ، س ، سا ، ع || (٤) الذى : التى س || فيكونا : فيكون ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى || (٥) تأخر : تأخرها عا || عن : من م || (٦) مشتركة : + له ع ، م || (٧) وليس ... الطبع : ساقطة من د || (٩) لامتقدمة ... هى : ساقطة من د || (١١) عنها : عنه د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ى || هو : هى عا ؛ ساقطة من د || (١٢) لايوجد : يوجد عا || ولا يلزم : وأنه لا يلزم س ، سا ، ع ؛ عا || والمتكافىء : والتكافؤ ع ؛ والتكافى عا || (١٣) كالمتجاورين : ساقطة من د ، عا ، ن || (١٣ — ١٤) كالمتباينين ... معا : ساقط من عا || كالمتباينين ... وجهين : ساقطة من ع || (١٤) فإنهما معا : ساقطة من س || وهو : فى د ، ه ؛ + فى سا || (١٥) بينها : بينهما سا || بإزاء : بإن سا ، م || (١٦) المرتبة : الرتبة عا || متساوية : مساوية ع || (١٧) إذا : إذ عا || والأشياء : فالأشياء س ، ه ؛ وإما بالأشياء عا ؛ وبالأشياء سا ، م .

ولك أن تعلم من هذا أيضاً حال معاً في الشرف وأما "معاً" في العلية فتحقيق الأمر فيه عسير .

وقد تذكر في هذا الموضع، الحركة ، فيقال : إن الحركة لها أنواع ستة ، سواء كانت أنواعا في الحقيقة إن كانت الحركة جنساً ، أو كانت تشبه الأنواع ، وهي في أنفسها معان مختلفة ، تقال عليها الحركة بالتشكيك أو الاتفاق على ما تحققه لك في العلم الطبيعي . وهذه الأنواع ليست على قياس الأنواع القسيمة تحت جنس واحد ، بل على قياس أنواع تختلف مرتبتها ، فبعضها ملاصق ، وبعضها متأخر ؛ والسبب في ذلك أن بعض الأنواع القريبة لم يوجد لها اسم عام ، فترك وأخذ نوعاه المسمّيان مكانه ، إذ ليس هذا مكان تحقيق القول في ذلك ، بل مكانه العلم الطبيعي .

فالأشياء الستة : التكوّن وهو حركة إلى كون جوهر ، مثل تكوّن الجنين ؛ وفساد هو حركة إلى فساد جوهر ، وهو مثل موت الحيوان . وهذان يعمهما أمر لا اسم له يتحقق في العلوم ، ويعلم هناك أيضاً أنهما ليستا بحركتين عند التحقيق . والثالث النمو ، مثل نشوء الصبي وتزيد الشجرة . والرابع الذبول ، مثل اضمحلال الهرم في أعضائه وهما أيضاً تحت معنى حركة من كمٍّ إلى كمٍّ ونوعاه . والخامس الاستحالة ، وهو التغير من كيف إلى كيف ، وهو بالحقيقة ثالث ، فإن الأول من هذه ، تغير من جوهر إلى جوهر ، وهو كون لما إليه ، وفساد لما عنه ؛ والثاني ، هو تغير من كم إلى كم إما من نقصان إلى زيادة ، أو من زيادة إلى نقصان ، فيبقى الذي في الكيف ثالثا . والسادس من المذكورة وهو من النقلة ، وهو تغير من مكان إلى مكان ، وهو بالحقيقة

(١) ولك : ولكن ع || (٢) عسير : عسرع ، عا || (٤) في الحقيقة : بالحقيقة عا || أو : وس || (٥) على : وعلى عا ، ه || (٧) تختلف : تختلف سا || (١٠) فالأشياء : فالأنواع س ، ه || التكون : الكون م || (١١) هو حركة : وهو حركة س ، ن ، ه ، ى || الحيوان : ومد الشجرة س ؛ وتزيد الشجرة سا ، عا ، ه ، ى || (١٢) يتحقق : محقق م || أيضا : ساقطة من ب ، د ، ن ، ه ، ى || أنهما : ساقطة من ع ، م || ليستا : ليسا د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٣) وتزيد الشجرة : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، ن ، ه || الهرم : الجرم ن || (١٤) معنى : ساقطة من س || (١٦) وهو : هو ه || هو : ساقطة من سا (١٨) والسادس ... النقلة : ساقطة من ن || المذكورة : المذكور س || وهو من النقلة : وهو النقلة س ، ه .

رابع ، وهذه الأربعة متباينة تبايناً ظاهراً . وربما أشكل أمر الاستحالة ، إذا كانت الاستحالة تكون فى الأكثر مقارنة لحركة يظن أنها نقلة أو غير ذلك ، ولكن الشىء قد يتغير لونه أو مزاجه ، ولا يكون قد تحرك فى مكان ، ولا نما ، ولا ذبل ، ولا كان ، ولا فسد ، وكذلك الشىء قد يتحرك فى المكان وكيفيته بحاله ، والمربع يضاف إليه القلم فينمو ، وتكون الصورة محفوظة فى الكل من حيث التربيع لم تتغير ، وإن كان هذا ليس هو النمو الحقيقى لكنه مثال النمو الحقيقى . ويشبه أن يكون ههنا حركة أخرى، وهى الحركة فى الوضع ، مثل حركة الفلك على نفسه مستبدلاً لوضعه دون أينه، فربما لم يكن له أين فتتغير أينه ، وإن كان له أين وتحرك فيه على نفسه فلم يتبدل عليه بحركته ؛ ولهذا موضع آخر .

ثم الحركة على الإطلاق ، يضادها السكون على الإطلاق ، فى ظاهر الأمر وعلى النحو المستعمل فى هذا الكتاب ، ولا يوجد لها مضاد غير السكون . فالحركة مطلقاً فى المكان، لا يخفى الأمر فى أنها يضادها السكون فى المكان وفى الكمية والكيفية والحركات الجزئية من كل باب مما ذكر ، يضادها حركات مقابلة لها جزئية أيضا ، فالكون للفساد ، والنمو الذبول، لكن الاستحالة قد أخذت منوعة، فيعسر إصابة الضد لها من حيث هى استحالة، لا استحالة ولا سكون فى ظاهر الأمر إذ كان السكون فى الكيف غير متصور فى ظاهر الأمر . وكذلك كان يكون الحال فى الكون والفساد لو لم يذكرا منوعين ، والظاهر يوجب أن لا يصاب للاستحالة ضد ، إلا أن يقترن بالظاهر تأمل ومقايسة بالحركة المكانية ، فيكون ضد الحركة المطلقة فى الكيف ، السكون فى الكيف ، مضادة جنسية ، كما للنقلة السكون فى المكان ، أو يكون لجزئيات الحركات فى الكيف أضداد جزئية ،

(١) متباينة : متباينان || إذا : إذ عا ، ه ، ى || (٢) لونه : كونه ع || أو مزاجه : ومزاجه ب ، د ، ع ، عا ، ن ، ى || (٣) ذبل : ذابل س || (٤) قد : ساقطة من س ، عا || يتحرك : ساقطة من س || بحاله : بحالها سا || فينمو : فيناًن || (٥) وتكون : أو تكون د ، سا ، م ، ن ، ى || (٦) لكنه ... الحقيقى : ساقطة من سا || النمو : للنمو س ، ه || وهى : وهو د ، س ، ن ، ه ، ى || (٧) فتتغير : فيتغير س ، عا ؛ تغير د || (٧ — ٨) فتتغير ... أينه : ساقطة من ع || (٨) فيه : ساقطة من س || فلم : ولم ع || (١٠) لها : لهذا د ، س ، م ؛ له ع ، عا ، ن || (١١) أنها : أنه سا || والكيفية : وفى الكيفية س ، ه || والحركات : الحركات د ، سا ، م ، ن || (١٢) أيضا : ساقطة من عا || والنمو : والنمو د (١٣) أخذت : + غير ب ؛ س ، ه ، ى || منوعة : متنوعة د || (١٤) إذ : إذا ه || (١٥) منوعين : + والنمو والذبول لو لم يذكرا منوعين ب ، سا ، ع ؛ وفى النمو والذبول أو لم يذكرا منوعين د ؛ وفى النمو والذبول لو لم يذكرا منوعين س ، ه ، ى || (١٦) يقترن : يقرن د ، عا ، ه || (١٨) أو يكون : ويكون س ، ه .

فيكون كما أن الحركة من أسفل إلى فوق مضادة للحركة من فوق إلى أسفل ، كذلك الحركة من السواد إلى البياض مضادة للحركة من البياض إلى السواد ، أعنى أن الابيضاض ضد للاسوداد ، وهما نوعا الاستحالة . فلنصطلح الآن على أن الحركة على الإطلاق يضادها السكون على الإطلاق ، وأن النوعيات الأربع القريبة منه يضادها السكون فى ذلك المعنى من الجوهر أو الكيف أو الكم أو الأين .

وأما المتضادات الجزئية المنوعة جداً ، فتضاد الحركات منها حركات ، وأما أنه هل جميع ما ذكر حركات ، وأنه ليس غيرها حركات ، وأنه كيف يقابل السكون الحركة وأى سكون لأى حركة ، فأولى المواضع بتحقيقه هو العلم الطبيعى .

لكن ألفاظ المتقدم، والمتأخر، والمقابل، والمع ، والحركة ، كانت ألفاظاً قد استعملت فى تعليم المقولات ، وكانت قريبة من أن يكون فيها تعارف تخيل للتعلم ما تعلمه فى ابتداء الأمر ، فحسن تعقيب النظر بتفصيل مشهور لهذه الألفاظ .

وأما النظر فى حال الاتفاق والتواطؤ، وما على موضوع، وغير ذلك فكان محتاجاً تقديمه على المقولات ، إذ كان لا بد من استعمالها فى تعليم المقولات ، ولم يكن فى المشهور لها معان معلومة أو متخيلة بوجه .

فليكفنا ما قلناه فى أمر قاطيغورياس ، فإن الزيادة على ذلك فضل ، ولا يبعد أن يكون القدر الذى أوردناه أيضاً فضلاً .

(آخر الفن الثانى من الجملة الأولى من المنطق)

---

(١) إلى : ساقطة من س ، ع || أسفل : ساقطة من ع || (٣ — ٤) يضادها ... الإطلاق : ساقطة من د || (٤) وأن : فإن د ، سا ، ن || الأربع : الأربعة س || (٥) أو الكيف : والكيف سا || وأما : فأما سا ، هـ || (٦) المنوعة : النوعية ب || (٩) ألفاظ : الألفاظ عا || (٩) والمقابل : ساقطة من هـ || والمع : والمعنى س || والحركة : والحركات ع ، ى (١٠) للتعلم : المتعلم د ، س ، ع ، م ، ى ؛ ساقطة من سا || (١١) فحسن : يحسن م || (١٣) إذ : إذا ن || (١٤) معلومة : مشهورة ع || (١٥) فضل : أفضل سا || (١٦) فضلا : + تمت المقالة السابعة وتم الفن الثانى من الجملة الأولى فى المنطق س ؛ تمت المقالة السابعة من الفن الثانى هـ ؛ تم الفن الثانى من الجملة الأولى من المنطق بحمد الله وتوفيقه ع ؛ آخر الفن الثانى من الجملة الأولى من المنطق عا || (١٧) آخر الفن ... المنطق : ساقطة من س || الأولى : ساقطة من ن || المنطق : + وفقه الله سا ؛ + والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد النبى وآله الطاهرين ى .

فهرس المصطلحات[1]

(١) اكتفينا بذكر أهم المصطلحات التي وردت في هذا الجزء والمتصلة اتصالا وثيقا بنظرية المقولات وأشرنا أمام كل مصطلح إلى رقم أو رقمين فقط من أرقام الصفحات التي ذكر فيها ، وحاولنا أن نضع المقابل الفرنسي لكل مصطلح .

ابن سينا

الشفاء

المنطق

٣- العبارة

تصدير ومراجعة

الدكتور ابراهيم مدكور

بتحقيق

محمود الخضيري

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر

بالقاهرة

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

قم المقدسة - ايران ١٤٠٥ هـ ق

الفهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الأولى

من الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق وهى عشرة فصول

المقالة الثانية

من الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق

صفحة

مقدمة

للدكتور إبراهيم مدكور

الحكم ربط فكرة بأخرى وإقامة علاقة بينهما ، فهو ضرب من التركيب وإن لم يخل من التحليل . فيحلل الذهن أولا ليميز بين فكرتين ، ثم يركّب ثانيا ليربط بينهما . والحكم من الأعمال الذهنية الهامة ، وباب من أبواب علم النفس الأساسية . ويكاد يتلخص تفكيرنا فى أحكام متلاحقة ، وليس بلازم أن نصدرها جميعها عن يقين دائما ، بل للظن والوهم والخيال فيها دخل كبير . ونحن نصدر أحكاما ، أو بعبارة أخرى قرارات ذهنية ، نبنى عليها آراءنا ومعتقداتنا ، وسلوكنا وتصرفاتنا . ولم يعن علم النفس قديما بالحكم عنايته به اليوم ، عرض له أرسطو فى إشارات عابرة ، وأدمجه من ناحية فى الإحساس والتجريد ، ولم يفرق بينه وبين الاستدلال من ناحية أخرى[1] . وشغل المدرسيون بجانبه المنطقى أكثر مما شغلوا بجانبه السيكلوجى .

والحكم فى الواقع أحد أقسام المنطق التقليدى الثلاثة ، وهى : منطق المعنى الكلى ، ومنطق الحكم ، ومنطق الاستدلال . ولكل حكم صيغة لفظية تؤديه ، وكثيرا ما تطغى على ما تضمنه من حمل ذهنى . وقد عنى القدامى بهذه الصيغة أكثر من عنايتهم بالحكم نفسه ، وبدا منطق الحكم عندهم منطق جمل وعبارات ، أو كما اصطلحوا « منطق قضايا » . واستن أرسطو فى ذلك سنة سار عليها المناطقة فى التاريخ القديم والمتوسط ، ولا يزال يعوّل عليها المناطقة المحدثون . ففصّل القول فى القضية مبينا حدودها ، وعلاقتها ، وكمها ، وكيفها ، وأنواعها المختلفة . ووقف على ذلك جزءا من « الأورجانون » كان دعامة منطق القضايا حتى اليوم ، وهو « كتاب العبارة » .

(ا) كتاب العبارة الأرسطى

هو الجزء الثانى من منطق أرسطو ، وينصبّ على منطق الحكم أو منطق القضايا ، فى حين ينصبّ الجزء الأول على منطق المعنى الكلى أو منطق الألفاظ ، وهما معا يمهدان

(١) Aristote, De *Anima*. 430 a, 27, b 3.

للجزء الثالث الذى ينصبّ على منطق الاستدلال أو منطق القياس . فالأجزاء الثلاثة متصلة ومرتبطة ، بحيث يقترن أحدها بالآخرَين دائما ، وعُرفت هذه الصلة من قديم فى الثقافة اللاتينية والفارسية والسريانية ، كما عرفت فى الثقافة الإسلامية . وقد أشرنا من قبل إلى ما أثير من شك حول نسبة « كتاب المقولات » إلى أرسطو[1] ، وأثير شك آخر شبيه به بالنسبة « لكتاب العبارة[2] » ، ولكن من المقطوع به اليوم أن الكتابين معا من وضع المعلم الأول .

وقد ترجم « كتاب العبارة » إلى السريانية قبل الإسلام ، وكان يتدارس فى المدارس الشرقية القديمة التى ورثت مدرسة أثينا ، وعلى رأسها مدرسة جنديسابور التى أمدت المسلمين ببعض الأطباء والمترجمين الأول[3] ، وليس ببعيد أن يكون قد سرى شىء منه إلى العالم العربى فى عهد مبكر . ولكن المسلمين لم يقنعوا بهذه الترجمة ، واضطلع حنين ابن اسحق (٨٧٧) بترجمته مرة أخرى من اليونانية إلى السريانية ، ثم ترجمه ابنه اسحق (٩١٠) إلى العربية[4] . وحرص المسلمون ، كدابهم ، أن يترجموا معه بعض شروحه القديمة ، وبخاصة شرح فورفوريوس الصورى (٣٠٤) ويحيى النحوى (٦٤٣)[5] . ثم أخذوا هم أنفسهم يشرحونه ويختصرونه ، وممن شرحوه أبو بشر متى بن يونس (٩٤٠) ، والفارابى (٩٥٠) ؛ وممن لخصوه الكندى (٨٦٥) ، وثابت بن قرة (٩٠١) ، والرازى الطبيب (٩٢٥)[6] . ويبدو من كل هذا أن « كتاب العبارة» الأرسطى كان معروفا فى العالم العربى منذ أخريات القرن الثانى للهجرة ، ويظهر أن ما فيه من دراسات لغوية قد أسهم فى تكوين علم النحو العربى[7] . وهو على كل حال عماد منطق القضايا فى العالم العربى ، وعليه عول ابن سينا (١٠٣٧) التعويل كله . وترجمته العربية التى بين أيدينا ، والتى قام بها إسحق بن حنين منذ عشرة قرون أو يزيد ، تمتاز بالوضوح ، وتدل على استقرار المصطلح المنطقى منذ ذلك التاريخ[8] .

---

(١) إبراهيم مدكور ، مقدمة كتاب المقولات لابن سينا ، القاهرة ١٩٥٩م ، ص ٢ .

(٢) J. Tricot, *Organon*, Paris 1966, P. II.

(٣) N. Rescher, The Development of arabic Logic. Pittsburgh 1964. p. 15 — 18.

(٤) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ١٩٣٠ ، ص ٣٤٨ ؛ القفطى ، تاريخ الحكماء ، ليبزج ١٩٠٣ ، ص ٣٥ — ٣٦ .

(٥) المصدر السابق . (٦) المصدر السابق .

(٧) Madkour, L' *Organon d' Aristote dans le monde arabe*, Paris 1934, p. 17 — 19.

إ . مدكور ، منطق أرسطو والنحو العربى ، مجلة مجمع اللغة العربية ، جـ ٧ ، ص ٣٣٨ — ٣٤٦ .

(٨) عبد الرحمن بدوى ، منطق أرسطو (تحقيق) ، القاهرة ١٩٤٨ ، جـ ١ ، ص ٥٧ — ٩٩ .

(ب) كتاب العبارة لابن سينا

ينشر اليوم لأول مرة ، وقد سبق لنا أن وقفنا عليه فى مخطوطين : أحدهما بالمتحف البريطانى (القسم الشرقى رقم ٧٥٠٠) ، والآخر بالمكتب الهندى (رقم ٤٧٥) ، وعرضنا لأهم ماجاء فيه من آراء ونظريات[١] . ولا شك فى أن ابن سينا أفاد من الدراسات المنطقية التى قام بها مفكرو الإسلام فى القرنين الثالث والرابع للهجرة ، وفى القرن الرابع بوجه خاص مناطقة متعددون ، على رأسهم أبو بشر متى بن يونس ، والفارابى ، ويحيى بن عدى (٩٧٤) ، مهّدوا لابن سينا ، وأمدوه بكثير من بحثهم ودرسهم .

و « كتاب العبارة » أوسع مؤلف له فى منطق القضايا ، جارى فيه أرسطو ، وأضاف إليه ما أضاف . وهو دون نزاع أغزر مادة من « كتاب العبارة » الأرسطى ، وليس شرحا له ولا تعليقاً عليه . ويحاول فيه ابن سينا أن يعرّف الحكم فى إجمال ، كما صنع أرسطو ، فيقرر أنه قول جازم (logos apoPhantikos) يثبت أمراً لأمر أو ينفيه عنه . وهو أيضاً قول يحتمل الصدق والكذب ، فلا يدخل فيه الاستفهام ولاالطلب ولا التمنى[٢] .

ويعنى العناية كلها بصيغة الحكم اللفظية ، وإن أشار غير مرة إلى أن المنطق لا شأن له بالألفاظ ، وإنما هدفه مدلولها[٣] . وتكاد تكون دراسته للقضايا فى جملتها لفظية لغوية . فيعرض أولا لذلك الخلاف المشهور حول أصل اللغة : هل هى توفيقية أو توقيفية ، ولعله إلى الأول أميل ، لأنه على افتراض أن اللغة استمدت من موقّف ومعلم أول فلا بد فيها من اصطلاح واستعمال وتواطؤ أهلها عليها[٤] . ويقف فصلين طويلين على الاسم والكلمة ، ويتحدث عنهما حديثاً أقرب إلى النحو وفقه اللغة منه إلى المنطق[٥] . ولا يفوته أن يشير إلى الأداة ، ملاحظاً أن المعلم الأول لم يغفلها[٦] ، وتلك هى أقسام القول الثلاثة .

ثم ينتقل إلى القضية ، فيعالجها معالجة فى أغلبها لفظية ، وهو إن لم يعرف اليونانية ، يقوم أحياناً بمقارنات لغوية فى ضوء تمكنه من العربية والفارسية[٧] . ويقف طويلا عند

---

(١) Madkour, *L' Organon*. p. 156 — 160.

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، القاهرة ، ص ٣١ — ٣٢ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٥ — ٦ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٢ — ٤ .

(٥) المصدر السابق ، ص٧ — ٢٥ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٧) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

العلاقة فى القضية ، ثم يعرض لكيفها وكمها ، والقضايا ذات الجهة ، وتقابل القضايا وعكسها ولا يتسع المقام لأن نتابعه فى كل ما أدلى به من تفصيل ، ونكتفى بأن نشير إلى بعض نقط باعدت بينه وبين أرسطو ، وإلى ما بذل من جهد فى الملاءمة بين الجملة العربية والجملة اليونانية .

١ — العلاقة :

لم يعن أرسطو بمنطق العلاقة عناية المناطقة الرياضيين به اليوم ، ويقف الأمر فى نظره عند العلاقة الحلية ، أو علاقة التداخل والعموم والخصوص . فلم تشغله العلاقات الأخرى ، كعلاقة التلازم ، أو علاقة التساوى وعدم التساوى ، أو علاقة الأقل والأكثر. وقد يجهد بعض أنصاره أنفسهم فى رد أمثال هذه العلاقات إلى العلاقة الحلية ، والأمر أهون من هذا ، لأن منطق العلاقات لا يناقض المنطق الحلى ، وإنما هو مجرد امتداد له وتوسع فيه(١) .

ولا يكاد يخرج ابن سينا على أرسطو فى هذا كثيراً ، اللهم إلا أنه يقسم القضية إلى ضربين : حملية وشرطية ، وهذه بدورها إلى متصلة أو وضعية ومنفصلة . ويفصل القول فى هذه الأنواع الثلاثة ، وخاصة فى القضية الحلية ، فيبين أجزاءها من موضوع ومحمول ورابطة ، وهى تواجه أركان الحمل الثلاثة ، وهى الطرفان والنسبه بينهما . ويلاحظ أن الرابطه محذوفة غالبا فى الصيغة العربية للقضية الحلية ، شأنها فى ذلك شأن الجملة الاسمية الخالصة ، مثل : سقراط إنسان . وقد يستعمل مناطقة العرب لفظ « هو » للربط مثل : سقراط هو إنسان ، ولكنه غير شائع وغير نص فى الدلالة على الربط . ويعكس هذا تذكر الرابطة صراحة فى اللغة اليونانية والفارسية ، لأن فعل الكينونة فيهما تجرد عن الزمان(٢). أما القضية الشرطيه فتلتقى صيغتها فى العربية مع نظائرها فى اليونانية وتذكر فيها الرابطة صراحة مثل : إذا كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود(٣) .

ولم تفت أرسطو فكرة الرابطة ، ولكنه لم يميزها فى دقة كما صنع ابن سينا . واقتصر أيضاً — كما قدمنا — على العلاقه الحلية ، فى حين أن الشيخ الرئيس عنى بعلاقة التلازم ، وتوسع فى القضايا والأقيسة الشرطية(٤). وهو دون نزاع لم يبتكرها ، فقد سبقه إليها

---

(١) Goblot, *Traité de logique*, Paris 1929, p. 184, Lachelier, *Etudes sur le syllogisme*, Paris 1907, P. 89 et suiv.

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٣٨ — ٣٩ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٧ — ٣٨ .

(٤) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٣١ — ٣٨٥ .

اوديم (٣٠٠ ق . م) وتاوفرسطس (٢٨٧ ق . م .)، متأثرين فى الغالب بالمنطق الرواقى الذى يقوم أساساً على علاقة التلازم[1].

٢ — الكيف : يحلل ابن سينا النفى والإثبات تحليلا يكاد يلتقى مع الدراسات المنطقية والسيكلوجية الحديثة . فيرى أن الإثبات إيجاب النسبة أو إيقاع شىء على شىء وأن النفى انتزاع النسبة أو انتزاع شىء عن شىء[2] ، فالإثبات سابق على النفى ، أو بعبارة أخرى الإثبات وجود ، والنفى سلب ذلك الوجود . وفى الإثبات بناء وكسب لمعلومات جديدة ، فى حين أن النفى مجرد هدم وإنكار[3]. ومع هذا لا يقر ابن سينا المفاضلة بينهما وتقديم أحدهما على الآخر ، لأنهما أمران متقابلان . ويصرح بأن القول بأن الإيجاب أشرف من السلب « نوع من العلم لا أفهمه ، ولا أميل أن أفهمه »(٤).

فالقضية سالبة أو موجبة ، ولا واسطة بينهما . ومع هذا يأخذ ابن سينا بالقضية المعدولة وهى التى انصب النفى على محمولها ، مثل زيد غير عادل ، ويطيل الحديث فيها ، مبينا الفرق بينها وبين القضية السالبة التى ينصب النفى فيها على النسبة(٥). والواقع أن هذه تفرقة لفظية ، فإن القضية السابقة لا تختلف فى مدلولها عن قولنا : زيد ليس بعادل — وإذا كان أرسطو قد قال بالألفاظ المحصلة والمعدولة ، مثل إنسان ولا إنسان ، فإنه لم يطبق هذا على القضايا . وإنما طبقه المشاءون المتأخرون ، وجاراهم فيه ابن سينا خطأً .

٣ — القضايا ذوات الجهة : لا شك فى أنها تمثل مظهراً من مظاهر المادية فى منطق يوصف بالصورية المطلقة ، والمادة والصورة عند أرسطو تختلطان وتلتقيان . وفكرة الجهة ترمى إلى تقريب الحكم من الواقع وربطه به ، ولذا لا يقرها المناطقة الصوريون الغلاة[6]. وينحو فيها ابن سينا منحى أرسطو ، فيعرض لها فى القضايا ، كما يعرض لها فى الأقيسة . والجهة عنده لفظ يضاف إلى القضية ليبين نوع العلاقة بين الموضوع والمحمول ويدل على أحد أمور ثلاثة ، هى : الوجوب ، أو الامكان ، أو الامتناع(٧).

---

(١) Brochard, *la logique d u des Stoïciens dans Etudes de philosophie ancienne et moderne*, Paris 1912, P. 224 — 25.

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٣٣ — ٣٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٥ . (٤) المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٧٧ — ٨٢ .

(٦) Rondolet, *Théorie logique des propositions modales*, Paris, 1861, p. 48.

(٧) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ١١٢ .

ويعنى ابن سينا عناية كبرى بالتفرقة بين الواجب والممكن(1)، وهى تفرقة عزيزة عليه، لأنها تعد أساساً لفلسفته كلها، ولكن هذا بحث ألصق بالميتافزيقى منه بالمنطق. ثم يحاول أن يحصر القضايا ذوات الجهة، على نحو ما صنع أرسطو. ولم تقف صور هذه القضايا فى الحقيقة عندما قال به المعلم الأول، بل تفنن فيها تلاميذه وعقدوها بحيث نفر منها الباحثون وأهملها كثير من المناطقة. وإذا كان ابن سينا قد عرض لها فى كتبه المنطقية الأخرى كمنطق «النجاة»، ومنطق «الإشارات(2)» فإن مناطقة العرب المتأخرين أهملوها إهمالا تاماً.

٤ — تقابل القضايا: يمت بصلة إلى منطق الحكم، كما يستخدم فى منطق البرهان، وقد عرض له أرسطو فى «كتاب العبارة»، كما عرض له فى «كتاب التحليلات الأولى» وجاراه ابن سينا فى ذلك تمام المجاراة، وإن زاد عليه فى حصر أنواع التقابل، فقد صعد بها إلى أربعة، وهى القضايا المتناقضة، والمتضادة، والداخلة تحت التضاد والمتداخلة. ويكاد يقصر حديثه كله على التناقض، لأنه أوضح أنواع التقابل وأقواها(3)، ومبدأ عدم التناقض دعامة أولى من دعائم المنطق الشكلى ولأمر ما أطلق مناطقة العرب جميعا على هذا الباب اسم «تناقض القضايا».

والتناقض تقابل تام بين النفى والإثبات، فالقضيتان المتناقضتان هما اللتان تختلفان فى الإيجاب والسلب على جهة تقتضى لذاتها أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة(4). فينبغى أن يؤخذ الموضوع والمحمول فى القضيتين بمدلول واحد، وفى زمن واحد، مثل: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان، أو مثل لا جماد متحرك، وبعض الجمادات متحرك.

ودون هذا درجات لا يبدو فيها تقابل تام بين الإثبات والنفى، وأولها التضاد، وهو تقابل بين كليتين مختلفتى الكيف، مثل: كل إنسان كاتب، ولا واحد من الناس بكاتب. والقضيتان المتضادتان لا تصدقان معا، وقد تكذبان معا، والمتضادان فى الألفاظ أو القضايا لا يجتمعان، وقد يرتفعان(5). ويلى هذا مرتبة الدخول تحت التضاد، وتتحقق

---

(1) المصدر السابق، ص ١١٧ — ١٢٠.

(2) ابن سينا، النجاة، القاهرة ١٩١٣، ص ٢٥ — ٣٣، والإشارات، ليدن، ١٨٩٢، ص ٣٢ — ٤٣.

(3) ابن سينا، كتاب العبارة، ص ٦٦ — ٧٢.

(4) المصدر السابق، ص ٦٦. (5) المصدر السابق، ص ٦٩.

فى الجزئيتين المختلفتى الكيف ، وهما لا تكذبان معا ، وقد تصدقان معا ، مثل : بعض الناس كاتب ، وبعض الناس ليس بكاتب[1]. وأخيراً القضيتان المتداخلتان هما اللتان تختلفان فى الكم فقط ، مثل : كل الناس يفنون ، وبعض الناس يفنون[2]. وهذا فى الواقع ليس من التقابل فى شىء ، لأن القضيتين قد تصدقان معا ، وقد تكذبان معا ، وأساس التقابل الاختلاف فى الإيجاب والسلب . وأغلب الظن أن التناظر وحده هو الذى أدى إليه ، وللتناظر شأن فى بعض التقسيمات المنطقية . وعلى كل لم يقف ابن سينا عند التداخل طويلا وإن كان قد أشار إليه .

وقد عرّف أرسطو القضيتين المتناقضتين ، والمتضادتين ، ولم يعن بالداخلتين تحت التضاد ، وعدهما ضربا من التقابل اللفظى لا المنطقى[3]. ويلتقى معه فى هذا تمام الالتقاء هملتون (١٨٥٦) بين المناطقة المحدثين[4] . أما التداخل فلم يشر إليه أرسطو مطلقا ، وهو قطعاً أبعد عن فكرة التقابل من الدخول تحت التضاد . ولم يفترق عنه ابن سينا فى هذا كثيراً ، لأنه برغم إشارته إلى أنواع التقابل الأربعة يرى أن التقابل الحق إنما ينصب على التناقض والتضاد ، وهما اللذان يستخدمان فقط فى الاستدلال المباشر .

٥ — العكس : لم يشر إليه ابن سينا فى « كتاب العبارة » إلا عرضاً[5] ورأى أسوة بأرسطو أن يعالجه فى « كتاب القياس »[6]، وآثرنا أن نلخص أفكاره هنا ، استكمالا لمنطق القضايا ، لا سيما وقد التزم هو ذلك فى دراساته المنطقية الأخرى[7]. والعكس جعل محمول القضية موضوعا ، وموضوعها محمولا ، مع بقاء السلب والإيجاب والصدق والكذب بحالها[8]. وتعكس الكلية السالبة مثل نفسها ، فعكس لا شىء من ج ب ، هو لا شىء من ب ج . ويحاول ابن سينا أن يبرهن على ذلك — كما صنع أرسطو — بقياس من الشكل الثالث ، ولا تخلو هذه البرهنة من دور ، لأن أرسطو يلجأ إلى العكس ليثبت صحة إنتاج الشكل الثالث[9]، وعبثاً حاول أوديم وثاوفرسطس الخروج من هذا

(١) المصدر السابق ، ٧٤ .
(٢) ابن سينا ، منطق المشرقيين ، القاهرة ، ١٩١٠ ، ص ٧٦ .
(٣) Aristote, *Hermenia*, 10, 20 a, 1); *Prem. analyt.*, 11, 15.
(٤) Hamilton, *Lectures*, t. III, XIV, p. 261.
(٥) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ١٢١ .
(٦) ابن سينا ، ص ٥٧ — ٦٥ .
(٧) ابن سينا النجاة ، ص ٤٢ — ٤٦ ؛ الإشارات ، ص ٤٤ — ٥٥ .
(٨) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٧٥ .
(٩) ابن سينا ، المصدر السابق ، ص ٧٦ — ٨٤ .

الدور. أما الإسكندر الأفروديسى (٢١١) فقدوفق فى ذلك ، ولجأ إلى الشكل الأول لإثبات صحة عكس الكلية السالبة ، ويعرب ابن سينا عن اغتباطه بهذا الحل(١).

وتنعكس الكلية الموجبة إلى جزئية موجبة ، مثل كل جـ ب ، وبعض ب جـ ، والبرهنة على ذلك يسيرة بعد أن برهن على صحة عكس السالبة الكلية . وتنعكس الجزئية الموجبة مثل نفسها ، فعكس بعض جـ ب هو بعض ب جـ(٢) .

أما الجزئية السالبة فقد أنكر أرسطو إمكان عكسها ، وأيده ابن سينا فى ذلك ، وإن لم يرفض ما ذهب إليه جالينوس (٢٠٠) والإسكندر الأفروديسى من الاستعانة بالنقيض للتوصل إلى عكس هذه القضية ، فلعكس بعض جـ ليس ب ، يمكن أن يقال . بعض ب هو لا جـ ، وإذن بعض لا جـ هو ب(٣) .

وما قلناه عن القضايا الحملية يصدق تماماً على القضايا الشرطية ، فهى لا تختلف عنها فى طريقة عكسها .

ولا يقنع ابن سينا بهذا ، بل يعالج أيضاً عكس القضايا ذوات الجهة(٤) .

وعلى هذا اهتدى ابن سينا إلى أنواع العكس الثلاثة التى عرفت عند المدرسيين ، فيرى أن الكلية السالبة والجزئية الموجبة تعكسان عكساً بسيطاً (Conversio simblex) وتعكس الكلية الموجبة بالعرض (Conversio Per accidens) وتعكس الجزئية السالبة عكس نقيض (Conversio per Contrapositionens).

ونحن نعلم أن الحدين فى المعادلة الرياضية متساويان كمًّا وعلى هذا يمكن إحلال أحدهما محل الآخر بعكس بسيط . ولعل هذا هو الذى وجه هملتون نحو إدخال فكرة الكم على المحمول ، واستحداث ثمانى صور للقضايا بدلا من أربع ، وجعل العكس آلياً . على أن هذه المحاولة ليست جديدة كل الجدة فقد ذهب إليها ثاوفرسطس من قبل ، وافتن فيها المدرسيون .

ويعرض لها ابن سينا فى تفصيل ، وينقدها نقداً لا يختلف عما وجهه المحدثون إلى نظرية هملتون . وعنده أن تطبيق الكم على المحمول يخرج به عن طبيعته ، ويتنافى مع فكرة الحمل الأرسطية ، وينتهى بنا إلى صورة للقضايا غير مألوفة . لهذا يرى أنه «لا ينبغى

---

(١) المصدر السابق ، ص ٨٥ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٨٨ — ٩١ .
(٣) المصدر السابق ، ص ٩٣ .
(٤) المصدر السابق ، ص ٩٥ — ١٠٥ .

أن يشتغل بكلية المحمول ، فإن الغرض ليس أن يدل على أن المحمول بخصوصه أو بعمومه موجود فى شىء ، بل إن طبيعته كيف كانت موجودة فى شىء . فإن حاولت أن تقرن هناك سوراً ، فقد انحرفت القضية ، وصار المحمول ليس بمحمول » [1] . فالقضايا التى يسور محمولها « منحرفات » فى رأيه ، و« لم يشتغل بها المعلم الأول ، بل الواردون من بعده ، المحبون للتكثير ، الموجبون على غيرهم الشروع فيما لا يعنى اضطراراً إلى الموافقة [2] » .

* * *

هذه بعض جوانب من منطق القضايا كما صوره ابن سينا فى « كتاب العبارة » ، وهى لا تخلو من طرافة وجدة إذا قيست بعصرها . وفيها ما يؤذن بشىء من التحرر واستقلال الرأى ، فى ميدان ألف فيه المناطقة القدامى أن يرددوا ما قال أرسطو وأتباعه . ويسعدنا أن تقدم للقارىء العربى « كتاب العبارة » نفسه ، ليقف على كل ما جاء فيه . وقد اضطلع بتحقيقه منذ زمن زميل كريم ، هو المرحوم الأستاذ محمود الخضيرى ، فقدناه على عجل قبل أن يمدنا بكل ما كنا ننتظر منه . فقدناه يوم أن كان يتأهب لإخراج هذا الكتاب ، فتأخر ظهوره طويلا . وقد شاء الأستاذ سعيد زايد ، مشكوراً ، أن ينوب عن زميله فى ذلك . ففى نشر « كتاب العبارة » اليوم رمز وفاء ، وتخليد لذكرى صديق عزيز ، وإحياء لمعلم من معالم تراثنا القديم .

إبراهيم مدكور

(١) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٦٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٥ .

رموز المخطوطات التى قام عليها التحقيق

(١) ب = بخيت ٣٣١ خصوصية ، ٣٤١٥ بخيت بالجامع الأزهر .

(٢) بخ = هامش المخطوط السابق .

(٣) د = دار الكتب بالقاهرة رقم ٨٩٤ .

(٤) س = سليمانية (داماد) باستانبول رقم ٨٢٤ .

(٥) سا = داماد باستانبول رقم ٨٢٢ .

(٦) ع = عاشر باستانبول رقم ٢٠٧ .

(٧) ما = على أميرى باستانبول رقم ١٥٠٤ .

(٨) م = متحف بريطانى بلندن رقم ٧٥٠٠ شرقى .

(٩) ن = نور عثمانية باستانبول رقم ٢٧٠٨ .

(١٠) هـ = مكتب هندى بلندن رقم ٤٧٥ .

(١١) ى = ينى جامع باستانبول رقم ٧٧٢ .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الأولى

من الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق وهى عشرة فصول

الفصل الأول

(١) فصل

فى معرفة التناسب بين الأمور والتصورات والألفاظ والكتابات وتعريف المفرد والمركب فيما يحتملها من ذلك

إن الإنسان قد أوتى قوة حسية ترتسم فيها صور الأمور الخارجية ، وتتأدى عنها إلى النفس فترتسم فيها ارتساماً ثانياً ثابتاً ، وإن غاب عن الحس . ثم ربما ارتسم بعد ذلك فى النفس أمور على نحو ما أداه الحس ؛ فإما أن تكون هى المرتسمات فى الحس ، ولكنها

(١) الرحيم : + الفن الثالث د ؛ + رب يسر وأعن ى // بسم الله الرحمن الرحيم : ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (٢—٣) المقالة الأولى . . . فصول : الفن الثالث من الجملة الأولى من المنطق مقالتان وهو الكلام فى بارى ارمينياس أى العبارة المقالة الأولى وهى عشرة فصول س ، هـ [لم تذكر هذه النسخة عناوين الفصول العشرة] ؛ الفن الثالث من الجملة الأولى المقالة الأولى من الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق وهى عشرة فصول ن . (٣) وهى عشرة فصول : ساقطة من عا . (٦) والتصورات : ساقطة من ى . (٧) فيما يحتملها : ساقطة من ع // ذلك : اللفظ عا . (٨) الخارجية : الخارجة س . (٩) فترتسم : وترتسم ى // ثانياً : تاما ع ؛ ساقطة من ى // ثابتاً : ساقطة من ب ، س // وإن : إن س .
(١٠) نحو : ساقطة من ع ، عا // ولكنها : ولكن ن .

انقلبت عن هيئاتها المحسوسة إلى التجريد ، أو تكون قد ارتسمت من جَنْبَةٍ أخرى لا حاجة فى المنطق إلى بيانها . فللأمور وجود فى الأعيان ووجودٌ فى النفس يكوّن آثاراً فى النفس . ولما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجةً إلى المحاورة لاضطرارها إلى المشاركة والمجاورةِ ، انبعثت إلى اختراع شىء يتوصَّل به إلى ذلك ، ولم يكن أخفَّ من أن يكون فعلا ، ولم يكن أخفَّ من أن يكون بالتصويت ، وخصوصاً والصوت لا يثبت ولا يستقر ولا يزدحم ، فتكون فيه مع خفته فائدة وجود الإعلام به مع فائدة انمحائه ، إذ كان مستغنياً عن الدلالة به بعد زوال الحاجة عنه ، أو كان يتصوَّر بدلالته بعده ، فمالت الطبيعة إلى استعمال الصوت ، وَوُفِّقتْ من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معاً ليُدَلَّ بها على ما فى النفس من أثر .

ثم وقع اضطرارٌ ثان إلى إعلام الغائبين من الموجودين فى الزمان أو من المستقبلين إعلاماً بتدوين ما عُلم ، إما لينضاف إليه ما يُعلم فى المستقبل فتكمل المصلحة أو الحكمة الإنسانية بالتشارك فإن أكثر الصنائع إنما تمّت بتلاحق الأفكار فيها والاستنباطات من قوانينها واقتفاء المتأخر بالمتقدم واقتدائه به ، أو لينتفع به الآتون من بعد . وإن لم يحتج إلى ما يضاف إليه فيكمل به ، فاحتيج إلى ضرب آخر من الإعلام غير النطق ، فاخترعت أشكال الكتابة ، وكله بهداية إلهية وإلهام إلهى ، فما يخرج بالصوت يدل

---

(١) جنبة : جهة س ، هـ // أخرى : أخر د . (٢) حاجة : + لنا ها // فى المنطق : ساقطة من عا . (٣) المحاورة : الإفضاء بالمجاورة بخ ، د ، سا ، عا ، م ، ن // لاضطرارها : للاضطرار د . (٤) والمجاورة : والمحاورة د ، س ، ها . (٤-٥) ولم يكن ... فعلا : ساقطة من د .
(٥) فعلا ... يكون : ساقطة من ع ، هـ // وخصوصاً : خصوصاً ع ، ى .
(٦) به : ساقطة من سا // إذ : إذا سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (٧) عنه : ساقطة من ب // أو كان : إذ كان ع ، هـ ، ى // يتصور : يتضرر هـ // بدلالته : دلالته ب ، ع .
(٨) فمالت : فما زالت س . (١١) بتدوين : بتدون ع // لينضاف : ليضاف سا .
(١١) إعلاما . . . المستقبل : ساقطة من ى // فى : وفى م // المصلحة : + أو العلم سا . (١٢) بالتشارك : لتشارك د . (١٣) بالمتقدم : بالتقدم م // به : ساقطة من س ، سا ، هـ // بعد : بعده سا . (١٤) النطق : المنطق ع ، م ، ى .

على ما فى النفس ، وهى التى تُسمَّى آثاراً . والتى فى النفس تدل على الأمور وهى التى تسمى معانى ، أى مقاصدَ للنفس . كما أن الآثار أيضاً بالقياس إلى الألفاظ معان . والكتابة تدل على اللفظ إذ يُحاذَى بها تركيبُ اللفظ ؛ واختير ذلك للسهولة ، وإن كان إلى إنشائها بحيث لا يُحاذَى بها اللفظ وأجزاؤه سبيل ، لكن ذلك مما يصعب ويطول .

وسواء كان اللفظ أمراً ملهما وموحىً به عُلِّمه من عند الله تعالى معلمٌ أول ، أو كان الطبع قد انبعث فى تخصيص معنى بصوت هو أليق به ، كما حُيِّيت القطا قطا بصوتها ، أو كان قوم اجتمعوا فاصطلحوا اصطلاحاً ، أو كان شىء من هذا قد سبق فاستحال يسيراً يسيراً إلى غيره من حيث لم يشعر به ، أو كان بعض الألفاظ حصل على جهة والبعضُ الآخر على جهة أخرى ، فإنها إنما تدل بالتواطؤ ، أعنى أنه ليس يلزم أحداً من الناس أن يجعل لفظاً من الألفاظ موقوفاً على معنى من المعانى ولا طبيعة الناس تحملهم عليه ، بل قد واطأ تالبهم أولهم على ذلك وسالمه عليه ، بحيث لو توهمنا الأول اتفق له أن استعمل بدل ما استعمله لفظاً آخر موروثاً أو مخترعاً اخترعه اختراعاً ولقّنه الثانى ، لكان حكم استعماله فيه كحكمه فى هذا ، وحتى لو كان معلمٌ أول علم الناس هذه الألفاظ ؛ وإنما صارت إليه من عند الله تعالى وبوضعٍ منه أو على وجهٍ آخر ، كيف شئت ، لكان يجوز أن يكون الأمر فى الدلالة بها بخلاف ما صار إليه لو وضعه ، وكان الغناء هذا الغناء .

---

(١) وهى التى : ساقطة من سا // تسمى : تسميها ع . (٢) للنفس : النفس ع . (٣) بها : به // واختير : اختير س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (٦) ملهما : ما بهما ع // وموحى : أو موحى ع ، ى // تعالى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى .

(٨) أو (الأولى) : إذ م // قوم : + قد سا // شىء : الشىء س // هذا : ذلك س // فاستحال : واستحال عا // يسيراً يسيراً : يسيرا س . (٩) الآخر : + حصل ع . (١١) الناس : للناس سا ، عا ، م ، ن // تحملهم : تحمله س // قد : ساقطة من س ، سا . (١٢) تالبهم : تابعهم هـ . (١٣) مخترعا : مخترعة سا ، م . (١٤) استعماله : ساقطة من ع // معلم : ساقطة من س . (١٥) تعالى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (١٦) بها : بهذا بخ .

(١٧) هذا : هو س // هذا الغناء : ساقطة من ن .

فالدلالة بالألفاظ إنما استمر بها التعارف بسبب تراضٍ من المتخاطبين غير ضرورى حتى إنه وإن فرضناه بحسب المعلِّم الأول ضرورياً من عند الله أو من جهة أخرى ، فإنه بحسب المشاركة اصطلاحى . فإن قبول الثانى من الأول إنما هو بأن قال له الأول : إن كذا يعنى به كذا ، أو فعل فعلا يؤدى إلى مثل هذا التوقيف ، وما أشبه ذلك ، فواطأه عليه الثانى والثالث من غير أن كان يلزمهم أن يجعلوا ذلك اللفظ لذلك المعنى ، وأن يجعلوا لفظاً بعينه لمعنى بعينه لزوما ضرورياً ، بل كان يجوز أن يقع مثل ذلك التنبيه من المعلِّم الأول لهم على لفظ آخر ، فلذلك جاز أن تكون دلالات الألفاظ مختلفة .

ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم فى الخيال مسموع اسم ارتسم فى النفس معنى . فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم ؛ فكلما أورده الحس على النفس التفتت إلى معناه .

وأما الكتابة فقد كان يمكن أن تكون لها أيضاً دلالة على الآثار بلا توسط الألفاظ حتى يجعل لكل أثر فى النفس كتابة معينة ، مثلا للحركة كتابة وللسكون أخرى وللسماء أخرى وللأرض أخرى ، وكذلك لكل شىء . لكنه لو أجرى الأمر على ذلك لكان الإنسان ممنوًّا بأن يحفظ الدلائل على ما فى النفس ألفاظاً ويحفظها نقوشاً . والأول يسهل له إما برياضة التربية وإما بتعلم شاق . فإذا ألزم مرة ثانية أن يحفظ كتابة

---

(١) من : بين سا ، عا ، هـ ؛ ساقطة من ى // المتخاطبين : المخاطبين س . (٢) فرضناه : فرض هـ . (٣) الثانى : + منهم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى .

(٤) أو فعل : وفعل د ، ع ، ى // التوقيف : توقيف ع ؛ التوقف م ؛ ساقطة من عا // وما أشبه ذلك : ساقطة من ن // وما أشبه : أو ما أشبه عا . (٥) والثالث : الثالث س ؛ ساقطة من عا // يلزمهم : يلزمها سا . (٦) وأن : أو أن هـ // ضروريا : ضروبا س .

(٧) الألفاظ مختلفة : ساقطة من ع . (٩) فتعرف : فعند د ، س ، سا ، عا ، م هـ // أن هذا : ساقطة من س . (١٠) التفتت : التفت سا ؛ + النفس س ، ع ، هـ ، ى .

(١١) لها : له د ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (١٣) وللسماء أخرى : ساقطة من ى .

(١٥) له : ساقطة من عا ، ن // شاق : قاش س // ألزم : لزم د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . ى ؛ لزمه عا // يحفظ : يتحفظ هـ .

بهذه الصفة كان كمن يُلزم تعلُّم لغة من رأس . فوجد الأخفَّ فى ذلك أن يقصد إلى الحروف الأولى القليلة العدد فيوضع لها أشكال ، فيكون حفظها مغنياً عما سلف ذكره . فإنها إذا حفظت حُوذِى بتأليفها رَقْماً تأليف الحروف لفظاً ، فصارت الكتابة بهذا السبب دليلا على الألفاظ أولا . وذلك أيضاً دلالة على سبيل التراضى والتواطؤ ؛ فلذلك اختلف .

وأما دلالة ما فى النفس على الأمور فدلالة طبيعية لاتختلف ، لا الدال ولا المدلول عليه ، كما فى الدلالة التى بين اللفظ والأثر النفسانى ؛ فإن المدلول عليه ، وإن كان غير مختلف ، فإن الدال مختلف ، ولا كما في الدلالة التى بين اللفظ والكتابة ، فإن الدال والمدلول عليه جميعاً قد يختلفان .

فأما أن النفس كيف تتصور صور الأمور ، وكيف يحصل فيها ذلك ، وما الذى يعرض للصور وهى فى النفس ، وما الذى يعرض لها وهى من خارج ، وما الفاعل الذى هو سبب إخراج قوة التصور إلى الفعل ، فليس من هذه الصناعة ، بل من علم آخر . وأيضاً فإن النظر فى أنه أى لفظ هو موضوع دالاً على معنى كذا ، وأى كتابة هى موضوعة دالةً على معنى كذا وأثر كذا ، فذلك لصناعة اللغويين والكُتّاب ، ولا يتكلم فيها المنطقى إلا بالعرض ، بل الذى يجب على المنطقى أن يعرفه من حال اللفظ هو أن يعرف حاله من جهة الدلالة على المعانى المفردة والمؤلفة ليتوصل بذلك إلى حال المعانى أنفسها من حيث يتألف عنها شىء يفيدعلماً بمجهول ، فهذا هو من صناعة المنطقيين .

---

(١) بهذه الصفة : ساقطة من هـ . (١ — ٢) يقصد إلى : بحفظ ع . (٢) حفظها : حفظهما د ، س ، م ، ن . (٣) فإنها : فإنه هـ // حوذى : وحوذى ع ؛ جوزى ن // تأليف : بأتلف م .
(٤) دليلا : دليلة س ، عا ، هـ // دلالة : دليل ع . (٥) اختلف : اختلفت ع ، ن .
(٦) فدلالة : بدلالة م . (٧) كما : لا كما عا ، هـ // بين : من ع // والأثر : والأمر عا .
(٨) التى : ساقطة من ن ، هـ ، ى // بين : من ى . (٩) عليه : ساقطة من م .
(١١) وهى : + التى عا ، م //وما : وأماسا . (١٤) وأثر كذا : ساقطة من سا . (١٦) حاله : لفظه سا // ليتوصل : ليوصل م . (١٧) بمجهول : بشىء بمجهول ن // فهذا هو : فهو ن .

واعلم أن فى الألفاظ والآثار التى فى النفس ماهو مفرد وفيها ماهو مركب . والأمر فيهما متحاذٍ متطابق ؛ فإنه كما أن للمعقول المفرد ليس بحق ولا باطل ، كذلك اللفظ المفرد ليس بصدق ولا كذب . وكما أن المعقول المفرد ، إذا اقترن به فى الذهن معقول آخر وحُمل عليه ، فاعتقد أنه ذاك أو ليس ، كان الاعتقاد حقاً أو باطلا ، فكذلك اللفظ المفرد ، إذا اقترن به لفظ آخر وحُمل عليه ، فقيل إنه كذا أو ليس كذا ، كان صدقا أو كذبا . وقد يكون الصدق والكذب على نحو آخر من التأليف أيضا سنوضحه . فالأسماء والكلم فى الألفاظ نظير المعقولات المفردة التى لا تفصيل فيها ولا تركيب ، فلا صدق فى أفرادها ولا كذب .

واعلم أنه إذا كان شىء معدوما فى نفسه محالا فى وجوده ، ولم يكن تصوره وحده أو التلفظ بلفظه وحده يدل على صدق أو كذب ، مالم يقترن به أنه موجود أو غير موجود اقترانا فى الذهن أو فى اللفظ ، مثلا بأن يعتقد أن عنزايل موجود ، أو يعتقد أنه غير موجود ، ويقال إن عنزايل موجود ويقال إن عنزايل غير موجود ، إما مطلقا بلا اشتراط زمان أو باشتراط زمان أنه كان موجودا فيه أو يكون موجودا فيه أو زمان حاضر . والذى يقال إن معنى المطلق المستعمل فى هذا الموضع هو المشترط فيه زمان حاضر أو المشترط فيه كل زمان حتى يكون معنى قولهم « أو فى زمان » أنه فى زمان ماض أو مستقبل ، دون الذى فى زمان حاضر ، فليس يعجبنى كل الإعجاب . وما أومأت إليه أقرب إلى الصواب . فلننظر الآن فى الاسم والكلمة .

---

(١) أن فى : أن من ن // وفيها : وفيهما عا ، ومنها ن . (٢) فيهما : فيها ع // فإنه : ساقطة من ع // أن : ساقطة من م . (٤) فكذلك : كذلك ع ، وكذلك م .
(٧) والكلم : والكلمة عا ، م ، ن // فيها : لها سا . (٩) وحده : واحدة سا ، ى .
(١١) مثلا : ساقطة من سا . (١٣) أو باشتراط زمان : ساقطة من ع // أو يكون موجوداً فيه : ساقطة من ع ، ى // أو زمان : وزمان عا . (١٧) إلى : من ع ، ى .

الفصل الثانى

(ب) فصل
فى تحقيق الاسم

فالاسم لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان وليس واحد من أجزائها دالاً على الانفراد . وقد علمت معنى التواطؤ . وأما معنى كونه مجرداً من الزمان فهو أن لا يدل على الزمان الذى لذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة المحصلة ، كما إذا قلت : زيد ، فلم تدل على معنى قد دلت معه على زمان ذلك المعنى . ومعنى قولنا « وليس ولا واحد من أجزائه دالاً على انفراده » معناه أنا لا نقصد فى دلالتنا بقولنا « الإنسان » أن ندل بواحد من أجزائه على شىء ألبتة ، من حيث هو منفرد ، بل نستعمله على أنه جزء دال ، لا دال بانفراده ، فإنه لا يوجد فى قولنا « الإنسان » جزء يراد به الدلالة على معنى من المعانى أصلا ، حين يراد أن ندل بقولنا « الإنسان » ، وإن كان ربما أريد به الدلالة إذا استعمل لا على أنه جزء لفظة إنسان ، بل على أنه لفظ مستعمل فى نفسه لم يجعل جزءاً لما إنما يدل بجملته دلالة ما ، وربما لم توجد له دلالة ألبتة بوجه من الوجوه وحيث توجد له دلالة فلا يكون ذلك من حيث هو جزء قولنا « إنسان » ، فإنه إنما يكون جزء إنسان إذا استعمل فى لفظة الإنسان من حيث يراد أن يدل بالإنسان بجملته ؛

---

(٤) فالاسم : الاسم د ، ن // واحد : ولا واحد سا . (٥) من : عن س // فهو : هو عا . (٦) لذلك : فيه ذلك عا . (٧) قد : ساقطة من عا . (٨) أجزائه : أجزائها س // أنا : أنه ى . (٩) على شىء ألبتة : دالا على انفراده سا . (١١) أريد : أريدت س ، هـ . (١٢) لفظة : لفظ س // لفظ : لفظة ى . (١٣) بجملته : لجملته ى . (١٤) هو : ساقطة من هـ // قولنا : وقولنا س . (١٥) يكون : يمكن عا .

فهنالك لا توجد له دلالة ألبتة بوجه من الوجوه . وقد كنا أومأنا إلى هذا فى مواضع أخرى .

وليس هذا فى مثل لفظة الإنسان فقط ، بل فى الألفاظ التى هى بحسب المسموع مركبة ، لكنها لا يُدل بها على أنها مركبة ، فهذا شأنها ، كقولهم « عبد الملك » إذا لم يرد أن يُدل به على شىء من جهة ما هو عبد الملك ، بل جُعل هذا اسماً لذاته ، فهنالك لا يوجد للفظة «عبد» من حيث هو جزء من «عبد الملك» دلالة على شىء ألبتة ، فإنك تعلم أن الدال بلفظة « عبد الملك » على هذا النحو ليس يدل بالعبد فى هذا الموضع بانفراده على شىء أصلا ، ولا بالملك . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع .

وأما الأسماء البسيطة فقد يكون لها أجزاء لا تدل أصلا ، لا من حيث هى جزء ، ولا لو انفردت . وأما جزء اللفظ المركب ، فإنه يدل على شىء لا حين ما يوجد جزءا من جملة المركَّب مدلولاً بالمركب على مادل به عليه كقولك « عبد الملك » فإنه حينئذ لا يتوقع أن يدل بانفراده ، من حيث هو جزء لفظ ، حتى يكون إنما يورد ليلتئم به كمال اللفظ فيلتئم كمال الدلالة ، بل هذا فى استعمال آخر . وإلحاق التواطؤ بعد قولنا « لفظة » قد تُوهم أنه هذر من القول ، فقد يظن أن اللفظ لا يدل إلا أن يكون بالتواطؤ وكذلك قيل إنه كان يجب : أن يقال بدل اللفظ الصوت ، فأقول إن هذا باطل فإنه لا يحسن أن يستعمل فى هذا الموضع الصوت فإن الصوت مادة لا جنس والمادة لا تُحمل على الشىء المعمول من مادة وصورة إلا بنوع من المجاز أو الجهل ،

---

(١) فهنالك : فهناك هـ . (٣) بل فى : بل وفى سا ، ن ، هـ ، ى ؛ وفى م . (٥) يرد : + به ن // ما هو عبد الملك : ما هو عبد للملك هـ // فهنالك : فكذلك ع د (٩) هى : هو س ، ع ، هـ . (١٠) وأما : فأما هـ . (١١) عبد الملك : عبد الله ى . (١٢) ليلتئم : الجسم ع // به : ساقطة من م . (١٣) فيلتئم : فيلائم هـ // بل : + يدل عا // آخر : + هذا عا .
(١٤) قد : فقد ب ، ع ، ى // هذر من : هذا ومن ع . (١٥) وكذلك : ولذلك س ، ع ، هـ // اللفظ : اللفظة ن // إن : ساقطة من س ، هـ . (١٦) فإنه : وإنه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ى . (١٧) المعمول : المحمول هـ // أو الجهل : والجهل ع ؛ أو الحل عا .

إذ يقال للصنم إنه حجر والكرسى إنه خشب ، وأما الحـدود الحقيقية فلا يجب أن تستعمل فيها المواد مكان الأجناس . أما الفرق بين الجنس والمادة فمما تشتبه الحال فيه وتشكل ، ولـكنه سيتبين لك ذلك فى هذه الصناعة من بعد ، وكذلك تحقيق ماقلناه من أن المـادة لا يجب أن تؤخذ مكان الجنس ، بل يكون ذلك كاذباً . وأما أن الصوت مادة فنتحقَّقُه فى العلم الطبيعى .

بل أعود إلى الغرض فأقول : إن اللفظ قد يكون دالاً وقد يكون غير دالّ ، كما قد اعترفوا به ، وذلك على وجهين : أحدهما أن يكون مؤلفا من حروف ثم لا يراد بذلك دلالة على أثر فى النفس كقول القائل « شنقنقتين » ، والثانى أن يراد بذلك دلالة على أثر فى النفس ، لـكن ذلك الأثر لا يستند إلى خارج كقولنا « العنقاء » . فـكون اللفظ غير دالّ ليس يُخرجه عن أن يكون لفظا . فـكذلك كونه دالاً ، ولـكن لا بالتواطؤ بل على نوع آخر ، فإنه قد يُسمع من الناس ألفاظ فتدل على معان على غير سبيل التواطؤ ، كمن يقول « أخْ » فيدلّ على الوجع ويقول « أح أح » عند السعال فيدلّ على أذى فى الصدر ، فليس ذلك على سبيل التواطؤ المحض ، حتى يكون الناس قد تواطؤوا على استعمال ذلك عند السعال مستعملين إياه لفهم معنى أذى الصدر . وهذه ، وإن كانت أصواتا ، فهى أيضا ألفاظ ، لأنها مركّبات من حروف يركّبها الإنسان ، وأنها ، وإن كانت تدلّ ، لا بالتواطؤ ، فليس يجب أن تـكون دلالتها لا بالتواطؤ

---

(١) والكرسى : وللـكرسى ، س ع ، عا ، ن ، هـ // إنه خشب : الخشب ع // وأما: + فى هـ // الحقيقية : والحقيقية هـ . (٢) ولـكنه : لـكنه ع // سيتبين : سنبين عا ، م ، ن ، هـ ، ى // ذلك : ساقطة من س ، ع ، عا ، ى ؛ من بعد ذلك هـ // من بعد : ساقطة من هـ . (٨) دلالة : لا دلالة ن . (٨—٩) كقول . . . النفس : ساقطة من سا .
(٩) أثر : أمر ع . (١٠) فـكون : فيـكون ن // يخرجه : مخرجه ن .
(١١) نوع: نحو عا . (١٣) فليس: وليس د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . // المحض : ساقطة من س . (١٤) ذلك : + اللفظ س // مستعملين : ملتمسين سا // لفهم : لتفهيم س ؛ ليفهم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (١٥) لأنها : ساقطة من ى // يركبها : ركبها عا .
(١٥ — ١٦) من حروف . . . . كانت : ساقطة من ى . (١٦) تدل : ساقطة من س .

تسلبها من كونها ألفاظا شيئاً ، فإنها ولو لم تدلّ أصلا ، كانت ألفاظا ، لأنها مؤلفة تأليفا اختياريا عن حروف ، وليس دلالتها ، من حيث فيها صوت ، مانعا عن أن يكون لفظاً . فإن الشيء إنما هو لفظ لأنه مؤلّف من حروف مقطعة عن أصوات ، وكونها كذلك ليس يوجب أن تكون مع ذلك دالّة أو غير دالّة فضلا عن أن يوجب أن تكون غير دالة دلالة بالطبع ، فإن جزءا منها كالمادة وهو الصوت يلحقه بعض ما يلحق الصوت ، لأنه صوت ، فلا يؤثر ذلك في الجملة كما لا يؤثر كونها دالة على للصوت . فإذن هذا الاعتراض غير صحيح وادخال التواطؤ فيه واجب . فإن الدالّ أعم من الدالّ بالتواطؤ والدالّ على وجه آخر ، اللهم إلا أن يجعل الدالّ يقع عليهما باشتراك فيكون واقعا على دلالة الاسم وعلى دلالة نغمة الطائر وصياح البهيمة أيضا باشتراك الاسم . فإن كان كونه دالاً إنما يقع على ذلك كله بالاشتراك ، وكان ذلك يُغنى عن تمحّل الفصل بين دلالة ودلالة ، فإن الفصول فى الحدود والرسوم إنما تُطلب بحسب المعانى ، لا بحسب الألفاظ . والحال قائمة عندما يُجعل بدل اللفظ الصوتُ ، وإن لم يكن ذلك مغنيا ، فإنا نُحوَج إلى إيراد الفصل بين الدلالتين ، إذ كنا لما أخذنا اللفظ وكان يكون دالاً وغير دالّ ، وقرنّا به الدالّ ، لم نقرن دالاً إحدى الدلالتين بعينها ، بل قرنا دالاً عاما كما فعلنا حين أخذنا الصوت ، فنحتاج أن ندل على إحدى الخاصيتين . فإن قيل : إنه إذا قيل « لفظ دال » عُلِم أنه ليس يُعنى بالدالّ إلا ما اصطلح عليه الناس ، فنقول : وكذلك الحال إذا قيل صوت دال وأردف بأنه يدل على زمان أو لا يدل وسائر ذلك ، فإن الذهن نفسه يسبق إليه أن المراد به هاهنا إنما هو أنه دال

---

(١) ولو لم : وإن لم س ؛ ولم م . (٣) عن : من م . (٤) غير دالة : دالا غير دال سا .
(٥) بالطبع : بالوضع ع . (٦) لا يؤثر : + فى ع . (٧) التواطؤ : الدال س .
(٩) الاسم : اسم م // أيضاً : ساقطة من سا . (١٠) على : ساقطة من ع . (١٢) والحال : فالحال س ، هـ // وإن : فإن ع . (١٣) الدلالتين : الدالتين م . (١٤) نقرن : نفرق س ؛ يقترن م // دالا : إلا عا // بعينها : ساقطة من ن . (١٥) فعلنا : فعلناه م . (١٦) لفظ دال : للفظ الدال م .
(١٧) وكذلك : ولذلك ع // دال : ساقطة من عا // وأردف : وأردت هـ . (١٨) به : ساقطة من س ، ن // إنما : لما ب .

بالتواطؤ ، وكما يسبق إليه هناك ، ولا يُغنى ذلك فى الموضعين جميعا عن ذكر التواطؤ ؛ إذ ليس ولا فى أحد الموضعين مستفادا من نفس كونه لفظا أو صوتا ولا من نفس كونه دالاً مطلقا أو على زمان ، بل هو شىء يعرفه الذهن على سبيل الانتقال وينتبه له من خارج لا على سبيل دلالة اللفظ . وقد عرفت الفرق بين الدلالتين . فإن ظنّ ظان أن المُحْوِجَ إلى إيراد التواطؤ لم يكن إلا مراعاة الفرق بين الألفاظ وأصوات البهائم ، وإذا قيل « لفظ » خرج ما كان يشكك ويشتبه ، فذلك حسنُ ظن بالأمر وخديعةٌ للنفس ؛ وما الذى أمن هذا الظان أن الحاجة قد قُضِيَت ، فعسى أن يكون قد بقى بعد ذلك أيضا اشتباه وتشككٌ آخر من جنس ما أوردناه مُحْوِجٌ إلى مراعاته ؟

وبالجملة لا يجب أن يُلتفت فى الحدود إلى ما يشتمل عليه اللفظ فى التحديد اقتصارا على ما ينتبه له الذهن ؛ فإن هذا لو كان ملتفَتاً إليه لقيل فى حد الإنسان إنه حيوان ضحاك واقتُصِر عليه واستُحْسِن ، إذ كان الذهن يلتفت إلى أنه يكون ناطقا ، أو قيل إنه جسم ناطق ، فإن الذهن يلتفت إلى أنه حيوان ولا يجب أن يكون الالتفاتُ فى الحدود موجَّهاً إلى التمييز نفسه فقط ، بل إلى ما ستعلمه فى موضعه .

فقد بان أن لإدخال التواطؤ هاهنا معنى ، وإن كان المأخوذ فى الحدّ لفظاً لا صوتاً ؛ فإنه ليس شىء من الأسماء اسماً بالطبع ؛ أى ليس شىء منها دالاً دلالة الاسم ، بحيث تكون تلك الدلالة تصدر عنها بالطبع منها أو من الدالّين بها . فلا تلك الدلالةُ

---

(١) وكما : كما ع ، ن ؛ فكما هـ // ولا : أولا ع // الموضعين : الموضوعين س // عن : على س . (٣) أو على : وعلى م // له : عليه بخ (٤) فإن : وإن س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ى . (٥) أن : ساقطة من م // المحوج : المخرج م // إيراد : إدخال بخ // مراعاة : + من ع // الفرق بين : ساقطة من ن . (٦) يشكك : يشكل ب ؛ يشككه س // ويشتبه : ويشبه م . (٧) الظان : الظن عا // قضيت : فصلت ع . (٨) وتشكك : وتشكل م . (٩) ما يشتمل : مالا يشتمل س ، هـ . (١٠) لقيل : ليقبل م . (١١) ضحاك : بحال عا . (١٣) ستعلمه : استعمله سا ، ن ، هـ ؛ يستعمله ع ، ى (١٥) الأسماء : الأشباه ن // أى ليس شىء منها دالا : لشىء منها أى دالا عا // الاسم : ساقطة من ى . (١٦) الدالين : الدلالتين ن // تلك : ساقطة من ن .

أمرٌ طبيعى يلزم الاسْمَ ، ولا الطبعُ منا ينبعث إلى الدلالة على المعنى به فى كثير من الأصوات الدالة بالطبع التى تنبعث الطبائع إلى استعمالها فى ذلك الشأن ، سواء كانت دلالة بقصد المصوِّت أن يقع بها شعور بشأن ، كما تفعله البهائم عند دعاء بعضها بعضه أو يكون بغير قصد منه لذلك ، لكن سامعه يستدل به على أمر ، كالتنحنح وكاستغاثة العصفور عند القبض عليه .

فالاسم ليس اسما فى طبع نفسه ، بل إنما يصير اسما إذا جعل اسما ؛ وذلك عندما يُراد به الدلالة فيصير دالاً . وذلك جَعَله اسما ، أى جَعَله دالاً على صفة ، لكن لقائل أن يقول : إنك جعلتَ حدَّ الاسم « أنه ولا جزء منه يدل » ، وهاهنا أسماء كقولك « لا إنسان » « ولا بصير » ، ولا شك فى أنها أسماء ، وكيف وهى تدل دلالة الأسماء ! وكيف وقولنا « لا بصير » يقوم مقام قولنا « الأعمى » ثم تجد لفظة « اللا » ولفظة « الإنسان » . ولفظة اللا ولفظةُ البصير يدلان على معنى ويتألف من معنيهما معنى الكل ! فنقول إنها بالحقيقة ليست أسماء ، ولم يوضع لها ، من حيث هى كذلك ، اسم يدل عليها ، بل هى من جملة الألفاظ المؤلفة التى فى قوة المفردة كالحدود ، وكما يقال : راعى الشاة ورامى الحجارة ، وإن لم تكن كذلك على الإطلاق . أقول لأن تركيبها ليس عن ألفاظ مفردة مستقلة بنفسها مثل اللا إنسان ، فإنه مركب من اسم ومن أداة سلب ؛ ومطابقتها للأسماء لا تدل على أنها أسماء بالحقيقة ؛ فإن الحد والرسم كذلك شأنهما . ومع ذلك فلا يجب أن تغتر بدخول حرف السلب فيها ، فتظن أن فيها سلبا ؛

---

(١) يلزم : + من عا // على المعنى به : عليها هـ // به : ساقطة من س .
(٢) التى : ساقطة من س // الطبائع : ساقطة من ى //الشأن : البيان ع .
(٣) بقصد : لقصد عا // بها : به ع // بشأن : لشأن ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى . // تفعله : تفعل س ، هـ . (٤) به : ساقطة من هـ // على أمر : ساقطة من عا .
(٥) القبض : البعض س . (٦) إذا جعل اسما : ساقطة من م// عندما : عندنا س . (٨) جعلت : قلت فى سا . (٩) وكيف : + لا ع . (١٠) لا بصير : ولا بصير عا // يقوم : هو عا .
(١٣) من : ساقطة من عا . (١٦) للأسماء : ساقطة من ن . (١٧) تغتر : يعتبر ب .

كلا ، بل ليس فيها إيجاب ولا سلب ؛ بل تصلح أن توجب وأن تسلب وأن توضع للإيجاب وللسلب . فإذ كانت قريبة المجانسة للأسماء فلْنُسمِّ أسماء غير محصلة ؛ ويكون حكمُها كحكم المحمول فى قولنا : زيد فى الدار ، فإن زيدا موضوع « وفى الدار » محمول ، وليس هو بالحقيقة باسم ، بل هو مؤلف لكن تأليفه ليس مثل القول المطلق الذى يكون مؤلفا عن اسمين أو عن اسم وكلمة ، لأنه مؤلف من أداة ومن اسم ، وليس اسما ولا أيضا قولا مطلقاً . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع ولا تلتفت إلى التأويلات التى يتعاطونها .

وكذلك حال الأسماء التى تسمى مُصَرَّفة فإنها قد اقترن بالاسم منها شىء زائد على الإسمية مشيرٌ إلى معنى غير ما يشير إليه مجرد الاسم ، وذلك حركة من الحركات وإعراب من الأعاريب حتى يُسْمَعَ هناك مجموعٌ حاصلٌ من جزئين أحدهما الاسم والآخر ما يلحقه مما هو جزء من المسموع ، فيوجد هناك جزء يدل على معنى وآخر إما أن يدل على معنى مطلق وإما أن يدلّ دلالة ما وبالجملة يوجب حُكماً لولاه لم يكن ؛ ولذلك ما صار ممنوعاً عن اقتران بعض ما كان يقترن به من الأسماء ، فلو كان للمعنى لم يتغير ما تغير حكم جواز ما يقارنه ولم يتغير معنى الاسم فى نفسه ، بل إنما انضمت إليه زيادة ، سواء كان الجزء كبيراً أو كان مَقْطعاً أو حركة ، فإن جميع ذلك أجزاء من المسموع ، وسواء كان المعنى معنى طويلاً أو إشارة . وبالجملة إذا صار الاسم بما لحقه من

---

(١) ولا سلب : أو سلب ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى .
(٢) للايجاب وللسلب : الإيجاب والسلب م ، ى // فإذ : وإذا د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى ؛ فإن س // ويكون : يكون ع . (٤) المطلق : ساقطة من سا . (٧) يتعاطونها : يتعاطونه سا ، م . (٩) مشير : يشير عا // يشير : أشير س // الاسم : الاسمية عا . (١٠) الأعاريب : الإعراب س // حاصل : ساقطة من ى . (١١) مما هو جزء من المسموع : ساقطة من عا // هناك : هنالك د ، م ، ن ، ى // وآخر : آخر ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ى .
(١٢) وبالجملة : + قد ع ، ى . (١٣) ما صار : صار عا // عن : على سا ؛ من هـ // اقتران بعض : الاقتران وبعض عا // يقترن : يقرن م . (١٤) ما تغير : ساقطة من ع // حكم : علم سا .
(١٥) سواء : ساقطة من س // أو كان مقطعاً : أو مقطعا س ، هـ . (١٦) معنى : ساقطة من س ، ع // صار : حار س .

الزيادة ممنوعاً عن أن يلحق به ما من شأنه أن يلحق به ، فقد زيد على معنى الاسم المجرد شيء صار به بحال أخص من حاله وهو اسم مطلق ، كما إذا شُغِل الموضوع ببعض الأعراض ، فحينئذ يكون للجملة معنى غير الذى يكون للموضوع وحده ، وذلك الموضوع وذلك العرض كل منهما يصير جزءاً من المجموع ، فالاسم الذى يُنصَب أو يُجَرّ أو يُغيَّر تغيُّرا يمنعه عن مقارنة كل واحد مما من شأنه أن يقارنه لا يكون بالحقيقة اسماً مجردًا ، بل اسماً وقد صُرف بجزء من المسموع قُرن به . وكما أن حدَّ الموضوع للبياض ، وليكن إنساناً ما ، هو حدٌّ واحدٌ كان أبيض أو لم يكن ، فإن حدَّ الإنسان الذى لحقه البياض فى نفسه هو بالحد الذى يكون له ، وإن لم يلحقه البياض ، إلا أن يُحَدّ من حيث هو أبيض ، فكذلك حدُّ الاسم الذى هو على فطرته وحدُّ الاسم الذى لحقه التصريف واحد ، من حيث هو اسم إلا أن يُحَد من حيث هو مصرَّف ، فحينئذ يلحق بحدِّ الاسم زيادةٌ ، أما بحسب اللغة العربية فهو أنه لا يصلح أن يقترن به كل ما من شأنه أن يقترن بالأسماء ؛ فإن قولك . زيدٌ بالرفع لا يلحقه « فى » ، وقولك « زيداً » لا يلحقه « ضرب » أو « كان » أو « حيوان » وكذلك « زيد » بالجرّ . وأما بحسب اللغة اليونانية ، فإن الاسم المصرَّف هو الذى إذا ألحق به الكلمات الزمانية كقولك « كان » و « يكون » « وكائن الآن » لم يصدق ولم يكذب . والاسم الغير المصرَّف هو الذى إذا قرن به أحد هذه صدق أو كذب . ثم كما أن الخشب المدَّور خشب قُرِن به التدوير ، فهو خشب فيه عرَض هو التدوير ، وهو فى نفسه خشب بلا زيادة ، لكن ليس المجموع خشباً مطلقاً ، أعنى كالصنم

---

(١) عن : من هـ . (٢) شغل : اشتغل هـ . (٣) وذلك : من ذلك عا . (٤) كل : + واحد ن // منهما : منها عا. (٥) واحد : + منهما سا . (٦) بالحقيقة : الحقيقة سا // بجزء من من المسموع قرن به : ساقطة من عا . (٨) لحقه : يحقه ع // بالحد : الحدد ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (٩) فكذلك : وكذلك سا . (١١) مصرف : متصرف ع ، ى // أما : وأما سا ، ع ، ى // العربية : ساقطة من ن . (١٢) يقترن (الأولى) : يقرن ن // من : ساقطة من ع . (١٣) وقولك : قولك ع . (١٤) المصرف : المتصرف ع // ألحق : لحق هـ . (١٧) المدور : المذكور سا // التدوير : التدبير س // فيه : فى د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى .

المتخذ من خشب ومثالٍ ، فإن الخشب مادته ولا تُحمل عليه ، فإن الجملة لا يُحمل عليها أحدُ الجزئين ، فكذلك إذا أُخِذ جملة الاسم وما لحقه من التصريف كان فى أحكام المركبات ولم يكن اسماً ، ولكن إذا نظر إليه من حيث هو فى التصريف ، كان اسماً مصرَّفاً ، وإذا نُظر إليه مطلقاً كان اسماً مطلقاً . والفرق بين النظر فيه وهو اسم مصرفٌ والنظر إلى الجملة كالفرق بين النظر فى الجذع أنه فى السقف والنظر إلى جملة الجذع والسقف وكذلك لك أن تقول إن الاسم المصرَّف لفظ دال لا يدل جزؤه ، وقد لحقه كذا وكذا ، ولا تقول إن الجملة الحاصلة من الاسم والتصريف لفظ دالٌ لا يدل جزؤه ، وكيف والاسم أحد الجزئين ، وهو يدلٌ .

وهذا قانون دقيق يجب أن يحفظ لمواضع أخرى . وكثيراً ما يقع من جهة المقارنة نوعٌ من الغلط إذا لم يعلم أن الشىء مأخوذ مقارناً لشىء غير الجملة التى تحصل منه ومما يقارنه وكذلك الوحدة التى مع الستة ، من حيث هى مع الستة ، غير المجتمع منها ومن الستة التى هى السبعة ولكن على حدٍّ الاسم شكوكا ؛ وذلك لأن الزمان اسم ويدل على الزمان ، والمتقدِّم اسم ويدل على شىء فى زمان ماض ، وكذلك أمس ، وكذلك التقدم اسمٌ ويدلّ على أنه حاصل فى زمان ماض ، فنقول الآن فى حل هذه الشكوك : أن الشىء يدل على المعنى وعلى الزمان بوجوه ثلاثة أحدها أن يكون الزمان نفسَ

---

(٢) أخذ : جعل ى . (٤) مصرفا : ساقطة من س ، سا ، عا ، م // وإذا . . . . . اسما : ساقطة من سا . (٥) الجذع : الجرع س // أنه : ساقطة من ع . (٦) وكذلك : ولذلك ب ، س // لك : ساقطة من س ، ع // لفظ . لفظه عا ، م . (٧) ولا تقول : نقول سا . (١٠) إذا لم : إذ لا س ؛ إذا لا ه // لشىء غير : بالشىء وغير س ، ه ؛ لشىء عن م // التى : الذى د ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // تحصل : تجعل سا ، م . (١١) التى : ساقطة من سا // من حيث هى مع الستة : ساقطة من م . (١٣) والمتقدم : والمقدم د ، م ، ل ، ى // ويدل : يدل ى // فى : ساقطة من س // وكذلك أمس وكذلك التقدم : وكذلك التقدم وأمس عا // أمس : أمر ه .

(١٤) التقدم : المتقدم سا // اسم : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // أنه : أمر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (١٥) الشىء : لا شىء ن // المعنى : معنى د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // ثلاثة : ساقطة من ى // يكون : ساقطة من د ، م .

المعنى، والثانى أن يكون الزمانُ جزء حدٍّ المعنى المدلول عليه وإن لم يكن نفسَه ، والثالث أن يكون الزمان شيئاً خارجاً عن المعنى يلحقه فيقترن به اقترانا يدل عليه التصريف

ومعنى التجريد من الزمان هو أن يبرأ المدلول عليه من زمان يلحقه ، فإن التجريد من البياض هو التبرئة عن بياض لاحق ، أعنى أن التجريد هو تبرئة عن شىء لو لم يبرأ عنه لكان لاحقاً من خارج . وإذا قيل جُرِّد فلان عن الثوب ، عنى به أنه أبين بينه وبين الثوب الذى لو لم يَبِن لكان ذلك الثوب لاحقا له ، لا ذاته ولا جزء حدٍّ له ؛ فإن الشىء لا يقال إنه تجرد عن ذاته أو عن جزء حدٍّ له ؛ فإن من قال إن الإنسان قد يتجرد عن الإنسانية قال شططاً إلا أن يعنى أن مادة الإنسانية قد جُرِّدت عن الإنسانية . فحينئذ الإنسانية تكون أمراً خارجاً عنها أيضاً وكذلك إن قال إن الإنسان تجرد عن الحيوانية كان محالا ، إلا أن يعنى الوجه المذكور .

فمعنى قولهم « مجرّد عن الزمان » هو أن لا يدل معه على زمان يلحقه من الأزمنة كان لحوقه به صدقاً أو كذبا . فلفظ الزمان يدل على معنى هو الزمان ومجرداً عن زمان تدل اللفظة على أنه كان فيه الزمان ولفظ المتقدم يدل على معنى يوجد فى حده الزمان لكنه مجرد الدلالة عن الزمان اللاحق إياه من خارج حتى إذا قيل تقدم دل حينئذ على متقدم فى زمان لحقه وتعين له وسواء كان هذا حقاً أو كذباً ؛ فإن العبرة لدلالة اللفظ من حيث هى دلالة لفظ لا من حيث هى صدق أو كذب . وكذلك أمس هو نفسه زمان ما وكذلك ما يجرى مجراه . وإذا شئت أن تعلم أن التجريد إنما يقصد به أن يدل على معنى ولا تقترن به الدلالة على الزمان الملحق به فتأمل حد الكلمة .

---

(١) حد : ساقطة من س . (٤) تبرئة : التبرئة سا . (٥) أنه : ساقطة من ب، ه. (٦) يبن : يكن ب // ولا جزء : وجزء عا . (٧) لا يقال : + له ه // إنه : ساقطة من سا // تجرد : مجرد س ، سا // له : ذاته ب ، ع ، ى . (٨) قد (الأولى) : ساقطة من س، عا .
(١١) يلحقه : + به ع // من : عن س . (١٢) لحوقه : ساقطة من س // به : ساقطة من ه // ومجرداً : مجرداً س ، ع . (١٣) اللفظة : اللفظ ه // ولفظ : وأيضا ع // المتقدم : المقدم ط . (١٤) إياه : ساقطة من ن . (١٥) متقدم : تقدم س ؛ مقدم م . (١٦) لدلالة : الدلالة م // لفظ : اللفظ ب ، ع . (١٨) به (الثانية) : ساقطة من س .

الفصل الثالث

(ج) فصل

فى الكلمة

وأما الكلمة فإنها تدل مع ماتدل عليه على زمان ، وليس واحد من أجزائها يدل على انفراده وهو أبداً دليل على مايقال على غيره . فتكون الكلمة لفظة دالة بتواطؤ يدل مع ماتدل عليه على زمان وسائر ماقيل . فتأمل أن الكلمة جعلت دلالتها على شيء وعلى زمان مقترن به معه ليس هو هو ولا جزء منه . وإذ كان مالا يدل بالتجريد هكذا صورته ، فما يدل بالتجريد صورته ماذكرناه . وفسر هذا فى التعليم الأول ، فقيل : إن معنى هذا هو أن قولنا صح يفارق قولنا صحة ، بأن الصحة تدل على معنى ولا تدل على زمان مقترن به ، وأما صح فيدل على صحة موجودة فى زمان . والكلمة هى مايسميها أصحاب النظر فى لغة العرب فعلا ، وقد كانت الكلمة فى الوضع الأول عند اليونانيين إنما تدل من الزمان على الزمان الحاضر ، ثم إذا أريد أن يدل بهذا على الزمان الماضى أو المستقبل قرن بها زيادة مع حفظ الأصل . وأما العرب فلم تجر لهم العادة بإفراد كلمة للحاضر ، فإن شكل الكلمة التى للمستقبل هو بعينه شكل الكلمة التى للحاضر ، فيقال : إن زيدا يمشى أى فى الحال ويمشى أى فى الاستقبال ، فإذا حاولوا زيادة البيان

---

(٣) فى الكلمة : فى حد الكلمة عا . (٤) وأما : قيل فى التعليم الأول أما س ، عا ، هـ ، ى ؛ وقيل فى التعليم الأول أما ع // زمان : الزمان س . (٥) انفراده : انفرادها ع // يقال : يدل ع . (٦) مع : على ن // مع ما تدل : ساقطة من س ، م . (٧) معه : + إذ د // وإذ : فإذ د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ؛ فإذا سا ؛ فإن هـ ، ى // مالا يدل : لا مايدل ع . (١٠) ما يسميها : ما يسميه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (١١) النظر : المنطق ن . (١٢) بهذا : بها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (١٤) التى : ساقطة من سا . (١٥) أى (الأولى والثانية) : ساقطة سا ، م .

قالوا : إن زيدا هو ذا يمشى فاقتضى الحال، أو قالوا سيمشى أو سوف يمشى فاقتضى الاستقبال، ويكون ذلك بإلحاق يلحق به .

وربما استعاروا له من الماضى فقالوا : إن زيدا صح كما يكون قد أتاه البرء ، ويقال : صح أيضاً لما هو فيما سلف لكن موضوع صح للماضى وموضوع يمشى للاستقبال . وليس للحال شكل خاص ، وأما أنه ماش وأنه صحيح فليس كلمة ، بل اسماً مشتقاً . فها هنا اسم موضوع واسم مشتق وكلمة ، فالاسم الموضوع يدل على ما قيل ولا يدل على موضوع ألبتة ، وأما الاسم المشتق فيدل على موضوع غير معين وجد له أمر مشتق له منه الاسم ، فيكون دالا على معنى وأمر وعلى موضوع له غير معين وعلى نسبة بينهما . مثال ذلك قولك : ماش ، فإنه يدل على المشى وعلى موضوع غير معين وعلى أن المشى له . وأما الكلمة فتدل مع ذلك على زمان ، وهو زمان النسبة ، كقولك : يمشى ، فإنه يدل على المشى ، وعلى موضوع غير معين ، وعلى وجود المشى له ، وعلى كون ذلك فى المستقبل . وليس كل مايسمى فى اللغة العربية فعلا هو كلمة ، فإن قولهم : أمشى ويمشى فعل عندهم ، وليس كلمة مطلقة ، وذلك لأن الهمزة دلت على موضوع خاص ، وكذلك التاء . فصار قولك : أمشى أو مشيت صدقا أو كذبا ، وكذلك يمشى ومشيت . وكأن ذلك فى حكم قولك أنا أمشى ، وأنت تمشى وأنا مشيت ، ومفهومها مفهوم واحد .

وهذا بالحقيقة موضع نظر ، فإن هذه اللفظة لاتخلو إما أن تكون مفردة أو مركبة ،

---

(١) قالوا : فقالوا س // هو ذا : هو ذى د، ن // أو قالوا : أو قال د // أو سوف : وسوف س . (٢) بإلحاق : بالحال م // يلحق : يلحقونه عا .
(٣) استعاروا : ساقطة من ع // كما : لما ع ، هـ ، ى . (٤) هو : + فيه س ، هو // فيما : ساقطة من د ، ن // للاستقبال : للمستقبل د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ .
(٥) وأنه : وأما أنه هـ . (٦) فها هنا : فهنا س // فالاسم : والاسم ع ، ى .
(٧) على (الأولى) : + ما م // مشتق : يشتق هـ ، ى . (٨) له : ساقطة من عا .
(٩) المشى : مشى د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (١٣) لأن : أن ب .
(١٤) أوكذبا : وكذبا م . (١٥) وأنت : أو انت د ، س سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى .

فإن كانت مفردة فلا ينبغي أن تكون صادقة ، أو كاذبة فقد جزمنا القول على أن الألفاظ المفردة لاصدق فيها ولا كذب ، وإن كانت مركبة فيجب أن يكون لها أجزاء دوال . فهب أن الهمزة من قولنا أمشى دلت على معنى والتاء من تمشى دلت على معنى ، فالباق جزء وليس يدل على معنى بوجه من الوجوه ؛ فإن اللفظة المركبة من ميم ساكنة مبتدأ بها ، ثم شين ، ثم ياء ، إما أن لا يكون لفظا بنفسه البتة إن كان حقاً ما يقال من أن الساكن لا يبتدأ به أو يكون لفظاً لا يدل على معنى من المعانى إن أمكن أن يبتدأ به ، كما قد يجوز الابتداء بالساكن فى لغات كثيرة . ولا يبعد أن يظن أنه إن كان أمشى مركبا أو فى حكم المركب فسيكون يمشى أيضاً الذى لاصدق فيه ولا كذب ، مركبا ، فإن الياء تدل على غائب وليس التعيين بشرط فى أن يكون الدال دالا ، فإنك إذا قلت إنسان دلت وإن لم تعين ولا فرق بين قولك يمشى وبين قولك شيء ما يمشى فستكون الكلمات المستقبلة كلها مركبات ، ولا تكون ألفاظاً بسيطة . وكذلك لقائل أن يقول : إن الأسماء المشتقة أيضاً مركبة أو فى حكم المركبة ، فإنها محصلة من مادة هى حروف المشى ، ومن صور قرنت بها فصارت دالة به على موضوع غير معين . فلها جزءان : جزء يدل على معنى وهو المادة ، وجزء يدل على آخر وهو الصورة .

فالذى يجب أن تقول فى ذلك كله أولا فإنه لا اعتبار فى صناعة المنطق بما يكون

---

(١) فقد : وقد س ، سا ، ع ، عا . (٢) كانت : كان د .
(٣) دوال : ودال هـ . (٤) فالباق : فالبواق س ، هـ // وليس : ليس د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ . (٥) بنفسه : ساقطة من عا . (٦) من (الأولى): ساقطة من س، عا// أو يكون: وإن كان ع . (٧) أن : ساقطة من ع // قد يجوز: يمكن ع// ولا يبعد: فلا يبعد سا.
(٧—٨) يبعد أن : ساقطةمن سا . (٨) أنه : ساقطة من ه // إن : ساقطة من س ، ع ، ى // أمشى : يمشى س ، هـ . (٩) فيه : ساقطة من ع // التعيين : التعين د ، سا ، ه .
(١٠) الدال : الدار م// فإنك : ولأنك س//وإن لم : ولم ه . (١١ — ١٢) كلها ... يقول: ساقطة من م . (١٣) محصلة : فى حكم المحصلة ى // من : ومن د // هى : وهى ب // به ، ساقطة من س ، هـ . (١٥) آخر : الآخر ب . (١٦) فالذى : والذى د// كله : + أما د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى .

بحسب لغة لغة ووضع وضع ، فربما يتفق فى لغة من اللغات أن يجعل للمعنى المؤلف لفظ مفرد لا يدل جزء منه على جزء من معناه فيكون اللفظ مفردا . ثم تكون لغة أخرى لم يوضع فيها لذلك المعنى المؤلف اسم مفرد ولا يدل عليه إلا بلفظ مركب ، فإذا ترجم معنى ذلك اللفظ إلى اللغة الأخرى لم يوجد لفظه إلا مركبا ، وذلك مثل الجاهل فإنه لفظ مفرد لا يدل عليه بالفارسية بلفظ مفرد ، بل لفظ فيه تركيب من لفظين : أحدهما يدل على العدم ، والآخر على العلم أو العالم . فيقال « نادان » فلا يجب أن يلتفت المنطقى فى ذلك وما أشبهه إلى لغة معينة ، بل يعلم أن لهذا المعنى أن يدل عليه بلفظ مفرد . فكذلك حال الكلمات فى لغة العرب ، فإن الماضى من الكلمات فى العربية وغيرها لم يدل جزء منه على موضوع البتة كقولهم : صح ، وقولهم : مشى ، وكذلك المستقبل فى لغة الفرس كما يقال « بكند » فإنه ليس فيه دلالة بجزء منه على الموضوع الغير المعين ألبتة وفى بعض المواضع ، فإن لغة الفرس لا تستعمل كلمة مفردة ، بل يقولون مثلا حيث نقول يصح درست شود كما إذا ترجم كان مطابقا لقولنا « يصير صحيحا » ، فيأخذون الاسم ويقرنون به كلمة زمانية ويجعلون جملته قائما مقام الكلمة . فلو كان جميع لغة الفرس على هذه الصفة اضطر المترجمون لا محالة إلى الدلالة على الكلمة المستقبلة بلفظ مؤلف فكان قد يسبق إلى بعض الأوهام أن الكلمة المستقبلة مؤلفة وليست كلمة مستقبلة مفردة كما كان قد يسبق إليه فى مثله أن الجاهل ليس له اسم مفرد .

وإذ لم يكن النظر المنطقى بحسب لغة لغة حتى إنه إذا لم يكن فى لغة من اللغات كلمة

---

(٣) فيها : فيه ب ، د ، س ، ع ، عا ، ه ، ى // المؤلف : المركب سا ؛ المفرد ع ، عا ، م ، ى // ولا يدل : فلا يدل س ، ه . (٤) اللغة الأخرى : لغة أخرى ع ، ى // اللغة : لغة ب // الأخرى : الأقوى د // الجاهل : الحاصل س ؛ الحامل ى .
(٥) لفظ : بلفظ س ، ه ، ى ؛ لفظة ع // لفظين : لفظتين ب . (٧) وما أشبهه : وما أشبه د ، سا ، ع ، عا ، م . (٨) فكذلك : وكذلك س . (٩) وغيرها : وغيرهما م // جزء : بجزء ه .
(١١) مفردة : مفرد ع . (١٢) نقول : يقولون ع . (١٥) بلفظ . . . المستقبلة : ساقطة من م . (١٦) وليست : + بمعنى س // مفردة : ساقطة من م . (١٧) وإذ : وإذا د ، س ، ه ، ى ؛ وإن ع // المنطقى : ساقطة من ع // لغة لغة : لغة د ، ع ، ى .

تدل على الحاضر ضر المنطقيين ذلك فى الدلالة على أقسام الـكلمات الثلاث فـكذلك لا يضر المنطقيين تعارف أهل اللغة فى أن لا يكون لها كلمة ، بل يكون لها بدل الـكلمة اسم مقرون بلفظ آخر يدل على ما تدل عليه الـكلمة ، بل يجب أن يعتبر المنطق ما يوجبه الحد ، وهو ممكن أن يقع فى اللغة . فإنه لا محالة من الممكن أن يكون لفظ دال بتواطؤ على معنى وزمانه وهو مفرد ، فذلك هو الـكلمة ، فإن لم يكن فى لغة العرب فلا حرج .

وأما حديث الهيئة التى اقترنت بمادة حروف المشى فى مشى أو فى ماش فـكان جزءا من الجملة يدل على موضوع ، فلا يجب أن يلتفت إلى مثل هذا الجزء ، فإنه إنما يعنى بالجزء ها هنا جزء من جملة أجزاء تترتب فتلتئم منها الجملة فهى أجزاء المسموع ألفاظا أو مقاطع أو حروفا مصوتة أو غير مصوتة . وبعد ذلك ، فإن ما ادعوه من وجود الصدق فى قولنا « يمشى » وأنه فى قوة قولنا إن شيئا مّا يمشى فهو غلط ؛ وذلك لأن قولنا « يمشى » وإن كان فيه تركيب بحسب لغة العرب ، وكانت الياء منه تدل على موضوع غير معين فليس معنى قولنا موضوع غير معين أنه يدل على أى واحد اتفق من أمور هى تحت كلى من الـكليات على الوجه الذى ذكر فى تمثيل الإنسان بل يعنى به أن الياء تدل على أن له موضوعا متعينا فى نفسه دون غيره ، وإن كان لم يتعين وهو غائب ، ويحتاج أن يفسر ويدل عليه فيتعين ، فإن النسبة موجهة إليه فهو غير معين من وجه ومعين من وجه . فإن القائل إذا قال « يمشى » ليس يريد بهذا أن للمشى موجود فى واحد من أمور العالم ، أى شىء كان ، حتى يكون كأنه يقول إن شيئا من

---

(٢) المنطقيين : المنطق عا // اللغة : اللغة س ، سا ، عا ، م // كلة بل يكون لها : ساقطة من د .
(٧) وأما : فأما د ، س ، عا ، م ، ن ه // المشى : المسمى ى // أو فى ماش : أو ماش ى // فـكان : وكان عا . (٩) تترتب : ترتبت ى // فتلتئم : فالتأم ى (١٠) ما ادعوه : مما ادعوه م .
(١١) وجود : وجوب ع . (١٣) فليس : وليس ع . (١٤) الوجه : ساقطة من س // ذكر ذكره م ؛ ذكرنا ه . (١٥) به : ساقطة من س // أن (الأولى) : ساقطة من ع // متعينا : معينا ب . (١٦) فإن : وإن س . (١٧) ومعين : معين س ، سا . (١٨) حتى : + كان ب .

الأشياء التى فى العالم موجود له المشى أى شىء كان . فإنه إن عنى بيمشى هذا المعنى كان قوله يمشى يكون صادقا إن كان فى العالم شىء يمشى ويكون كاذبا إن لم يكن فى العالم شىء يمشى إذا أخذ يمشى على أن معناه معنى الحكم بأن شيئا من العالم يمشى ، فحينئذ لا يصلح حمله على زيد حتى يكون زيد هو شيئا من العالم يمشى . وذلك أن قولك : شىء من العالم يمشى يحتمل معنيين : أحدهما الشىء من العالم الموصوف بأن له مشيا فى زمان كذا ، فيكون هذا التركيب تركيب تقييد لا تركيب حمل ولا صدق فيه ولا كذب ، والثانى هو أن شيئا من العالم يحكم عليه بأنه يمشى . وأولهما لا يدخل فيه فى لغة العرب إن ، وأما الآخر فقد يدخل فيه . وليس أحدهما مدلولا عليه بلفظ يمشى وذلك لأن الشىء من العالم الموصوف بأنه يمشى إذا دل عليه بلفظ مفرد كان ذلك اسما ولم يكن كلمة ، ويصح أن يحمل على زيد حمل الاسم ، وأما الآخر فإنه لا يحمل على زيد البتة ولا هو فى قوة اسم مفرد . فقد بان أن معنى يمشى ليس هو على الوجه الذى يدخله الصدق والكذب ، فليس كونه دالا على معنى غير معين من هذا القبيل ، بل دلالته على المعنى الغير المعين ليس على سبيل تجويز أى معنى كان ، وعلى أنه حاصل له موضوع ما كيف كان ، بل على أنه معين فى نفسه ولم يصرح به ولم يعين بدلالة اللفظ . والأمر موقوف على التصريح به وهو غير متعين عند السامع مع علمه بأنه متعين عند القائل ، فهو متوقف فى مصيره بحيث يصدق أو يكذب إلى أن يصرح بذلك المضمر ، حتى إن كان ذلك المضمر معنى عاما أو شخصا أو كيف كان جاز ، فإن المعنى العام ، وإن كان لا يتعين

---

(١) إن : + كان ه . (٢ — ٣) يمشى ويكون كاذبا .... يمشى : ساقطة من م. (٣) إذا : وإذا ع ، ى . (٤) زيد (الثانية) ساقطة من ى // قولك : قولنا ه . (٥) يحتمل: يحمل م// الشىء : لشىء م // بأن : فإن عا // له مشيا : لا مشى ن . (٦) فى : ساقطة من س// كذا : ما عا // تقييد : تقيد عا . (٧) هو : ساقطة من س // العالم : + لم سا . (٨) فى : ساقطة من ع ، ه// إن: ساقطة من عا ، ن //وأما : ساقطة من ع // الآخر: والآخر عا // فقد يدخل: فيدخل ه.
(٩) بأنه : أنه سا . (١١) الوجه : المعنى ع . (١٢) فليس : وليس د .
(١٦) أو يكذب : ويكذب س . (١٧) شخصا : شخصيا م//العام : العالم س// وإن : إن س // لا يتعين : لا يتغير س ، لا يعين ع .

فى جزئياته ، فإنه متعين فى نفسه من جملة الأمور . فإن الشيء من حيث يوجد فى نفسه شيئا هو معنى معقول متعين ، وإن كان ما يقع عليه من جزئيات تكون تحته غير متعين ، وهو من حيث يتعين يخالف كل واحد من الجوهر والكم وأمور أخرى إذا كان ليس فى نفسه مقولا ، وإن كان بعضها يقال عليها ، فمتى صرح بذلك المضمر المَنْوِى فى النفس صار القول حينئذ صدقا أو كذبا . وقلبه ليس بصدق ولا كذب ، إذ ليس يجوز أن نعنى بقولنا يمشى الوجه الذى كان يتوهم أنه يصدق أو يكذب بانفراده ، وليس كذلك قولنا أمشى أو يمشى . فقد صرح ها هنا بالموضوع وعين ، فليس يحتاج إلى أن يفسر للسامع ذلك الموضوع مرة أخرى ، فإنه دل فيه على شخص ولا أشد تعينا من الشخص ولو دل فيه على معنى عامىّ بأنه هو الموضوع من غير التفات إلى جزئياته لكان يكون صدقا أو كذبا ، فكيف إذا كانت دلالته على شخص بعينه ؟ وأما الشبهة التى أوردت على أن التركيب غير موجود فى قولك « أمشى » بسبب أن الجزء الثانى لا يدل ، فالجواب عن ذلك : أما أولا فإنه لم يكن قيل فى حد الكلمة إنها التى لا تدل جزاؤها كل واحد على معنى بنفسه ، بل أن لا يوجد لها جزء من أجزائها يدل على شيء من حكمها البتة وإذا وجد لها جزء يدل وإن لم يدل الآخر انثلم الحد ولم يكن المظنون به أنه كلمة . وأما ثانيا فإنه كما أن اللفظ يدل ، فإذا صار جزءا لم يدل من حيث هو جزء . كذلك قد يجوز أن تكون اللفظة تدل من حيث هى جزء ، ثم إذا

---

(١) الأمور : أموره هـ . (٢) جزئيات تكون : ساقطة من عا // تكون : الكون د .
(٣) تحته : ساقطة من عا // حيث : + هو س // كل واحد : المقولات س ، هـ .
(٤) إذا : إذ س ، ى // ليس : ساقطة من ع // مقولا : مقولة س ؛ ساقطة من عا .
// المضمر : + الذى د . (٥) وقلبه : وهو قبله ع ، هـ ؛ قبله م . (٦) يمشى : الذى عا .
(٨) إلى : ساقطة من م // تعينا : تعيينا د ، س ، ع ، عا ، م ؛ ن ، هـ ؛ ى . (٩) ولو : فلو س . (١٢) فى : ساقطة من ع . (١٣) أجزاؤها : جزاها عا // من أجزائها : ساقطة من س ، سا ، عا ، م ، هـ . (١٣ — ١٤) على شيء من حكمها البتة وإذا وجد لها جزء يدل : ساقطة من سا ، م ، هـ ؛ فإذا وجد لها جزء يدل س ، عا . (١٤) ولم يكن : وإن لم يكن ع .
(١٥) كلمة : + كلمة ب، د، س، سا، عا، م، ن، هـ ، ى // فإنه : فلأنه س . (١٦) كذلك ... جزء : ساقطة من د .

انفردت لم تدل . وأنت تعلم أنه إذا قيل أمشى دلت الهمزة على الشخص القائل ، ثم باقى اللفظ المؤلف من الميم والشين والياء يدل على باقى المعنى فينبه النفس على معنى المشى عندما هو مقرون بالهمزة وإن كان لا يدل وحده على ذلك ولا يستعمل ، فيكون هذا الباقى بعد الهمزة يدل إذا استعمل جزءا على ما لا يشك فيه أنه يدل عليه ، وأما مفردا فلا يدل . فليكن هذا كافيا فى حل هذه الشبهة .

وقد بقى الآن أن نبحث عن شىء وهو أن للملحق بما عبرنا به عنه من الزيادة وهو قولنا وهو أبدا دليل على ما يقال على غيره جزءاً من الحد أو خاصة ألحقت بالحد ؛ فنقول : أما من كان عقده فى الحدود أنها تراد لتدل على تميز ذاتى ، فإذا حصل التمييز تم به الحد ، فلا يبعد أن يقع عنده أن هذه الزيادة خارجة عن الحد . لكن المحصلين من أهل صناعة التحديد لا تنصرف هممهم فى الحدود إلى ذلك ، بل وكدهم الدلالة على ماهية الشىء وحقيقته بكمالها . وأنهم إذا وجدوا عبارة ما قد ميزت الذاتيات لكنها خلفت فصلا صوريا أو ماديا وراءها ، لم يقنعوا بما فعلوا ، ولم يكن الحد قد بلغ تمامه عندهم وسيأتيكم لهذا فى موضعه شرح بالغ .

فإذا كان كذلك فبالحرى أن تكون هذه الزيادة التى تدل على أحد الشرائط التى تتقوم بها الكلمة ، وهو النسبة إلى موضوع غير معين محتاجاً إليها ومكملة لحال الدلالة على الزمان ، وليس احتياج الكلمة إلى النسبة أقل من احتياجها إلى الزمان . وكيف وهى أولا وما لم تكن نسبة لم تكن زمان نسبة !

---

(١) أنه : أنا س ، ع ، عا ، م ، هـ ، ى //قيل : قلنا س ، ع ، هـ ، ى .
(٢) القائل : المتقابل م // اللفظ : ساقطة من س . (٣) عندما : عندنا س // لا يدل : + به س ، ع ، هـ ، ى // على ذلك : ساقطة من سا ، عا . (٧) وهو : وهى ب . // خاصة : خاصية س ، ع ، م ، ن // بالحد : بهذا الحد سا ، هـ . (٨) أما من : أما ما هـ // على : وعلى سا // التمييز : التميز ن . (٩) صناعة : الصناعة هـ . (١٠) ذلك : هذه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (١١) ميزت الذاتيات : ميزت بالذاتيات د ، س ، سا ، ع عا ، ن ، هـ ى ؛ مرت بالذاتيات م // فصلا : فصولا م . (١٢) لم : ولم ع // بما فعلوا : ساقطة من د // ولم : أو لم س ؛ إذ لم هـ . (١٣) فإذا : وإذا سا // أحد : إحدى م.
(١٤) تتقوم : يتقوم هـ // لحال : كحال بخ ، ع ، ن .(١٥) وليس: فليس ع//احتياج: احتاج هـ .
(١٦) وهى: هى عا// أولا وما لم: المحتاج إليها ع، ى؛ أول مالم هـ//تكن نسبة: تكن نسبته هـ.

الفصل الرابع

(د) فصل

فى تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة المحصلة وغير المحصلة والمصرفة وغير المصرفة

والمعنى الذى تدل الكلمة على وجوده للموضوع هو أمر قد يدل عليه باسم، إما اسم مطلق وإما اسم هو مصدر . فإن المصدر قد يجىء على وجهين : أحدهما أن يكون موضوعا وضعاً أولا ، كالضرب فيكون على حقيقة حال الاسم المطلق ، والثانى هو أن يصرف الاسم المطلق تصريفاً يدل على أن معنى الاسم المطلق منسوب إلى موضوع بأنه حادث منه أو فيه كالتحريك ؛ وهذا بالحقيقة اللفظ الدال على المصدرية كالتحرك والابيضاض والتحريك والتبييض . والسبب فى ذلك أنه ربما لم يكن للمصدر وضع خاص ، فيوجد الاسم مقامه ، كما تقول: صح، يصح ، صحة ، وهو الذى يجىء على الوجه الأول وهذا هو الذى يكون شكل المصدر فيه لا يدل على المصدرية ولا يخالف الاسم المطلق الذى لا يشير إلى موضوع بوجه . فيكون معنى المصدر ليس له اسم خاص ، بل أخذ مكانه الاسم المطلق للشىء . كما ربما اتفق ألا يكون للاسم المطلق وضع خاص فيؤخذ المصدر

(٣) الكلمة : ساقطة من ى . (٦) إما اسم : أى باسم س ؛ ساقطة من عا // وإما اسم : وإما باسم س // فإن المصدر: والمصدر س ، ه (٨) هو : ساقطة من س// المطلق(الأولى): ساقطة من س// المطلق (الثانية) : ساقطة من ى. (٩) كالتحريك : ساقطة من د ، س ، عا ، ن . (١٠) كالتحرك : كالتحريك ع ، ه // والابيضاض : والابياض ه . (١٤) ألا : أن ن .

مكانه ، كما لو لم يكن لمعنى الافتراق اسم مشهور لا يشير إلى موضوع فيؤخذ المصدر مكانه ، وهو لفظة الافتراق . وربما كان لكل منهما لفظ خاص هو أولى ، كما أن البياض أولى أن يدل على ذات، والابيضاض على حدوثه فى موضوع . واسم المصدر يفارق الاسم المطلق بما يتضمنه من الدلالة على موضوع منه ، أو فيه معنى من المعانى ، فيدل على ذلك المعنى نفسه وعلى نسبة ما . والأكثر فى لغة العرب هو أنه حيث يكون للمصدر لفظ خاص فإن الكلمة تكون دالة على وجود معنى لفظ ذلك المصدر لموضوع ما فى زمان معلوم ، وإن كان قد يتضمن ذلك معنى الاسم المطلق أيضاً ، مثل قولهم ابيض يبيض من الابيضاض ، فإنه قد يدل على الابيضاض الدال على البياض. فالمعانى التى تدل عليها الكلمة وأنها لغيرها فى ظاهر لغة العرب معانى المصادر وكذلك المعنى الذى يدل عليه الاسم المشتق هو معنى المصدر ، ومعانى المصادر كلها فى لغتهم أعراض لأنها نسب عارضة فى الجواهر إلى أمور تحدث لها ، فليس شىء من المصادر يقال على الجواهر ، بل يوجد فى الجواهر .

فتكون لغة العرب لا تستعمل كلمات تدل على معنى يقال على الجواهر دلالة أولى. فأما دلالة ثانية فقد يكون كما إذا قلنا حيي فلان إذا صار ذا حياة ، بل تجوهر فلان أى صار جوهرا من الجواهر . فإنه وإن كان دلالته الأولى إنما هى على معنى التجوهر لا على معنى الجوهر ، والتجوهر كون ما لا جوهر ، فإن الجوهر مدلول عليه فى التجوهر لا محالة دلالة ثانية ،

---

(١) مكانه : مقامه ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ى // لمعنى : لأثر عا // الافتراق : الإحراق س ، ع // فيؤخذ : فأخذ ه . (١ — ٢) اسم مشهور ... منهما : ساقطة من س . (٢) لفظة : لفظ ن // أولى : ساقطة من سا ، عا . (٣) والابيضاض : والابياض ه . (٥) هو أنه: ساقطة من سا، ع ،عا، م ،ى . (٦) فإن الكلمة تكون : فإنه تكون الكلمة : ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // ذلك : ذاك ع . (٨) فالمعانى : والمعانى سا . (٩ — ١٠) وكذلك المعنى .... المصادر : ساقطة من ع . (١٠) ومعانى : ومعنى ع ، م ، ى // نسب : ليست س . (١١) الجواهر الأولى : الجوهر عا ، م ، ن . (١٣) الجواهر: الجهر س . (١٤) حيي : حى عا // إذا : أى د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (١٥) كان : كانت ه // معنى (الأولى): ساقطة من س . (١٥ — ١٦) لا على معنى الجوهر والتجوهر : ساقطة من ع .

ولغة العرب ليس يدل فيها بالكلمات على مجرد اتصاف زيد مثلا فى هذا الموضع بأنه كان جوهراً حتى يدل على كون الجوهر مقولا عليه فيما سلف ذكره، حتى يكون قولهم تجوهر أنه كان الجوهر محمولا عليه فيما سلف بل معنى أنه تجوهر عندهم هو أن الجوهر المقول عليه حدث فيما سلف. فليس يدل على قوله عليه، بل على حدوثه فيه، فيدل عليه من حيث هو حادث حدوث أمر لأمر موضوع له فى وجوده له. فلغة العرب مضايقة فى هذا الباب. ولا يمتنع أن يكون فى بعض اللغات كلمات لا تضايق فى ذلك، بل تقتصر دلالتها على المبلغ المذكور الذى لا يشير إلى الحدوث حتى يكون معنى نظير تجوهر فيها هو أن الجوهر مقول على زيد فيما سلف لا على أن حدوث الجوهرية موجود لزيد فيما سلف من غير التفات إلى الحمل على البتة. وكما أنه يكون من الاسم اسم محصل واسم غير محصل، كذلك يكون فى الكلمات كلمة محصلة وكلمة غير محصلة، كقولنا لا صح. وقد قيل فى التعليم الأول وذلك أنها غير محصلة لأنها تدل على شىء من الأشياء موجوداً كان أو غير موجود دلالة على مثال واحد. وهذا القول إن عنى فيه بالموجود وغير الموجود ما يجعل موضوعا للكلمة حتى يكون قولنا لا صح ينتظم جملة على كل موضوع موجود أو غير موجود ما خلا الصحيح ويصدق عليه، فيكون إيجاب لا صح قد يصدق على الموجود وغير الموجود، فهذا مما يمنع عنه فى مباحث أخرى. وإن عنى بذلك لا الموضوع ولكن ما هو فى قوة المحمول من أمور مخالفة لدلالة لفظة صح حتى يكون ما صح يعنى به أنه مرض أو توسط أو فعل فعلا آخر غير الصحة كله يدخل تحت ماصح كان سديداً،

---

(٣) أنه(الأولى): أى ب (٣ — ٤) بل معنى... فيما سلف: ساقطة من م. (٤) فيما سلف: ساقطة من عا // فيه فيدل: مقول عا. (٥) حدوث أمر: حدوثا ع //لأمر موضوع: لا موضوع س، سا، ع، عا، م، ه، ى // فى: ساقطة من س // له (الثانية): ساقطة من س، ه.
(٨) على (الثانية): ساقطة من ع، ى//الجوهرية: الجوهر عا. (٩) الحمل: حمله // أنه: + قد، س، سا، ه. (١٠) فى: من ع، ى. (١١) وذلك: ولكن ع. (١٣) ما يجعل: ما يحصل س. (١٤) فيكون: ويكون س، ه // لا صح: الأصح ه. (١٥) وإن: فإن ب.
(١٦) لفظة: + كلمة بخ، س، ع، عا، م، ه، ى // ما صح: لا صح س.
(١٧) غير: ساقطة من عا // ما صح: ما يصح م، ه.

.ل عـدى أن الغرض فى هذا أن هذه اللفظة تصدق على المعنىالوجودى المضاد والمتوسط وعلى المعنىالعدمى الذى لا تحصل له فى نفسه . فقولنا مااسود يصدق علىالشىء إذا كان قد ابيض وعلى الوسائط عادماً ويصدق إذا كان عاماً للون كيف كان ويكون ، كما يقال صار غير أسود .ويشبه أن تـكون لغة العرب لا يستعمل فيها كلمة غير محصلة ، وأنها إذا ألحقت بالـكلمة حرف سلب كان السلب فقط . وربما كان لمـا قيل فى التعاليم الأول تأويل آخر ليس يحضر فى الآن .

وأما حال الـكلمة المصرفة والقائمة ، فهى أن القائمة في لغة اليونانيين هى ما يدل على الحاضر ، والمصرفة ما يدل على أحد الزمانين ، وقد أشرنا إلى الواجب فى هذا وبينا أنه لا وجود لذلك فى لغة العرب ، والـكلمة من حيث أنها تدل دلالة اللفظ جارية مجرى الأسماء ، فإن كل واحد منها ينطق به فيتصور معناه . فإن قائلا لو سأل ماذا عمل زيد ، فقال مشى ، أفاد بذلك معنى يفهمه السـامع ويقرنه إلى معنى زيد ، ويحصل له منهما الدلالة التى للخبر ، كما إذا سئل فقيل من فى الدار فقال زيد ، وإن كان زيد « ويمشى » كل واحد منهما بانفراده لا يدل على إيجاب وسلب .

وأما الأدوات كقولنا من وعلى ، والـكلمات الوجودية فإنها نواقص الدلالات ، والـكلمات الوجودية هى كقولنا : صار يصير وكان يكون لا الدال على الـكون مطلقا ، بل على الـكون شيئاً لم يذكر ، بل هى الـكلمات التى إنما تدل من المعـانى

---

(١) والمتوسط : والتوسط ن . (٢) ما اسود : لا اسود سا ، عا // إذا : إنما عا .
(٣) عادما : ساقطة من م // عاما : + على ب . (٤) تـكون : ساقطة من سا .
(٥) حرف : حروف هـ // كان السلب : ساقطة من د // لما : كما ع . (٦) تأويل : تاليف س // ليس : فليس عا ، ساقطة من هـ . (٧) وأما : فأما هـ . (٩) والـكلمة : والـكلم د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ى . (١١) فقال : فقيل س . (١٢) له منهما : لها منه س ، سا ، عا ، م ، هـ // فقال : يقال هـ (١٣) ويمشى : ومشى ع . (١٤) كقولنا : فـكقولنا هـ .
(١٥) فإنها . . . . الوجودية هى : ساقطة من م . (١٦) على : ساقطة من م // هى : ساقطة من عا .

التى يدل عليها الـكلم على نسبة إلى موضوع غير معين وفى زمان معين تـكون تلك النسبة غير معينة لمعنى منتظر أن يقال ، ولا يتضمن تضمن الـكلمة الحقيقية إياه . والدليل على أن هذه ، أعنى الأدوات والـكلمات الوجودية ، نواقص الدلالات أنه إذا قيل ماذا فعل زيد فقيل صار ، أو قيل أين زيد فقيل فى ، لم يقف الذهن معها على شىء . وهى أعنى الأدوات والـكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال . فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الـكلمات الوجودية إلى الأفعال ، ويشتركان فى أنها لا تدل بانفرادها على معنى يتصور ، بل إنما تدل على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التى هى نسب بينها .

وكذلك إذا سأل سائل ماذا يفعل زيد فقيل صار ، أو كان ، وأريد كان شيئاً ، ثم سكت ولم يزد عليه أو ابتدىء فقيل إنَّ وسكت بقى الذهن طالباً بعد ، ولم ينتبه إلا على نسبة تترتب فلا يصلح أفرادها لأن توضع أو تحمل مبتدأ بها أو يخبر إلا أن يقترن بها لفظ آخر يتمم نقصانها . فإذا قرن بها غيرها صح أن يكون مبتدأ أو خبرا . وجميع هـذه إما دوال على لا نسبة غير معينة كفى وعلى ، وإما على نسبة غير معينة كغير ولا . فيجب أن تفهم هذا الوضع على هذا الوجه ، ولا تلتفت إلى ما يقولون . فمن القبيح بالمعلم الأول أن يذكر من بسائط الألفاظ الاسم والـكلمة ، ويترك الأداة وما يشاكلهما .

---

(١) موضوع: الموضوع م ، ى//ولى : فى س . (٢) غير معينة : ساقطة من ع ، عا ، ن ، ه // معينة : معين سا ، م // ولا يتضمن : ولا تتضمنه ب ، س ، ه ، ى// الحقيقية : بالحقيقة ع ؛ ساقطة من عا // إياه : ساقطة من ن . (٣) هذه : هذا س .
(٥) وهى : وهو ب ، ع . (٦) فى أنها : فى أنه ع ؛ فى أنهما ه . (٧) نسب : نسبة عا ؛
(٨) بينها : بينهما ه . (٩) وكذلك : فكذلك د ، عا ، م ، ن ، ه ؛ فلذلك س ، سا ، ع ، ه // شيئاً : زيدا ع . (١٠) ثم : ساقطة من عا // ابتدىء : ابتدأ ب ؛ ساقطة من ن .
(١١) إلا : ساقطة من س//تترتب : قريب ع ؛ تبوب عا // فلا يصلح : ولا يصلح س ، ع ، م ، ه ، ى ؛ ولا يصح ن // مبتدأ : يبتدأ د ، سا ، عا ، م ، ه // يخبر : يخبر د ، سا ، م .
(١٢) يقترن: يقرن د ،س ، ع ، م ، ن ، ه ،ى // أو خبراً : وخبراً ع . (١٣) لا نسبة : نسبة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // نسبة : لا نسبة د ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى : النسبة س . (١٤) الوضع : الموضع د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه .

الفصل الخامس

(ه) فصل

فى القول وتمييز الخبر منه مما ليس بخبر

وأما القول فهو اللفظ المؤلَّف ؛ وهو اللفظ الذى قد يدلّ جزؤه على الانفراد دلالةَ اللفظ ؛ أى اللفظة التامة ، لا كالأداة وما معها ، وإن كان لا يدلّ على إيجاب وسلب ؛ فإن دلالة الإيجاب والسلب أخص من دلالة اللفظ ، فإن قولنا : الإنسانُ كاتبٌ قولٌ ، لأن الإنسان جزء من هذه الجملة ويدل ، وليس كالمقطع من لفظة الإنسان ، فإنه لا يدل أصلا ، من حيث هو جزء منه .

وأما اللفظ المركَّب فى المسموع كعبد الله فلا يدلّ جزء منه أيضاً بذاته ، من حيث هو جزء منه ، وإن كانت له دلالة فى استعمال آخر ، فليس يدلّ بها الآن بذاته ، بل بالعرض .

والقول أيضاً حكمُهُ حكمُ الألفاظ المفردة فى أنه لا يدلّ ، من حيث هو قول ، إلا بالتواطؤ . وليس لقائل أن يقول : إن الألفاظ المفردة ، وإن كانت لا ضرورة فى تخصيصها بما تدل عليه ، ولا تخصَّص إلا بالتواطؤ ، فإن التأليف بينها على هيئة مخصوصة ليس بتواطؤ ، بل أمر يوجبه المعنى نفسه بعد أن صار المفردُ دليلاً . وذلك لأن للمفرد الذى منه التركيب إذا جاز وقوع التواطؤ على غيره ، صار أيضاً للمركبُ

---

(٤) جزؤه : بجزئه ب . (٥) اللفظ : اللفظة ه // أى اللفظة : ساقطة من ى // الانفراد دلالة اللفظ أى اللفظة التامة : اللفظ دلالة الانفراد التامة ع . (٦) وسلب : أو سلب سا ، ن .
(٧) الإنسان : إنسان ع // كالمقطع : كالمتقطع سا . (١٠) وإن كانت : ساقطة من عا // له : وله عا . (١٣) ولا تخصص : ولا تخصيص د ، ع ، ن // بالتواطؤ : للتواطؤ س ؛ التواطؤ عا ، م ؛ بتواطؤ ه (١٤) بتواطؤ : بالتواطؤ ع . (١٥) إذا : إذ ب ، ع // المركب : التركب ع .

عنه متغيراً بالتواطؤ ، وأما نفس التركيب فليس مما يقع بالتواطؤ ، فإن ذلك لا يتغير ألبتة ، وإن كانت هيئة التركيب ربما تغيرت بحسب لغةٍ لغَةٍ ؛ فإن للمضاف إليه مثلا يؤخَّر فى لغة ويقدَّم فى لغة ؛ وكذلك للموضوعات والمحمولات ليس يجب لها فى القول ترتيب بعينه فى الطبع .

والأقوال قد تتركب على سبيل تركُّب الحدود والرسوم بأن تأتى بعضها مقيَّدَةً لبعض ، وهى التى تصلح أن تُورَد بين أجزائها لفظة الذى كقولنا : الحيوان الناطق المائت ، فإنه يصلح أن يقال فيه : الحيوان الذى هو الناطق الذى هو الميت .

وقد يركَّب على أنحاء أخرى ، وذلك لأن الحاجة إلى القول هى الدلالة على ما فى النفس ، والدلالة إما أن تراد لذاتها وإما أن تراد لشىء آخر يُتوقَّع من المخاطَب ليكون منه ، والتى تُراد لذاتها هى الأخبار ، إما على وجهها ، وإما محرَّفة كتحريف التمنى والتعجب وغير ذلك ، فإنها كلها ترجع إلى الأخبار . والتى تُراد لشىء يوجَد من المخاطَب فإما أن يكون ذلك أيضاً دلالةً أو فعلا غير الدلالة . فإن أريدت الدلالة فتكون المخاطبة استعلاماً واستفهاماً ، وإن أريد عملٌ من الأعمال وفعلٌ من الأفعال غير الدلالة ، فيقال إنه من المساوى التماسٌ ومن الأعلى أمرٌ ونهىٌ ، ومن الأدون تضرّعٌ ومسألةٌ .

لكن النافع فى العلوم هو إما التركيب الذى على نحو التقييد ، وذلك فى اكتساب التصورات بالحدود والرسوم وما يجرى مجراها ، والتركيب الذى على سبيل

---

(٢) كانت : كان س // لغة لغة : لغة ولغة س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ى .
(٥) تتركب : + الأقوال ع // تركب : ساقطة من ه // بأن : ساقطة من سا . (٦) لبعض : ببعض س ، سا ، ه // لفظة : لفظ س ، ن // الذى : التى س . (٧) المائت : الميت ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (٨) هى : هو ع ، ى . (٩) لذاتها : لنفسها س .
(١٠) كتحريف : بتحريف ع ، عا ، م ، ى . (١١) كلها : كلمة سا ؛ ساقطة من ع // يوجد : ساقطة من س . (١٣) وإن : فإن سا . (١٤) المساوى ، المتساوى سا // الأدون : الأدنى ع ، ى . (١٦) فى : من ب ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // هو : ساقطة من د .
(١٧) بالحدود والرسوم : بحدود أو رسوم س ، ه .

الخبر ، وذلك فى اكتساب التصديقات بالمقاييس وما يجرى مجراها . وهذا النحو من التركيب يحدث منه جنس من القول يسمى جازماً .

والقول الجازم يقال لجميع ما هو صادق أو كاذب . وأما الأقاويل الأخرى فلا يقال لشيء منها إنه جازم ، كما لا يقال إنه صادق أو كاذب ، فالنظر فيها أولى بالنظر فى قوانين الخطابة والشعر .

والقول الجازم يُحكم فيه بنسبة معنى إلى معنى إما بإيجاب أو سلب ، وذلك للمعنى إما أن يكون فيه أيضاً هذه النسبة أو لا يكون ، فإن كان ، وكان النظر فيه لا من حيث هو واحد وجملة ، بل من حيث يُعتبر تفصيلُه ، فإن القول الجازم ليس ببسيط ولا حملى ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود ، فقد حُكِم ها هنا بإيجاب نسبة الاتصال بين قولنا الشمس طالعة وقولنا النهار موجود ، فأوجب تلو ثانيهما للأول ، وكقولنا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً فقد أوجب ها هنا نسبة عناد بين قولين . وفى أجزاء كل واحد من القولين فى المثالين تركيب أيضاً يُحكم فيه بهذه النسبة ، أعنى النسبة الجاعلة للقول جازماً ، فإن قولنا : الشمس طالعة ، فقد يشتمل على إيجاب نسبة بين الطالعة وبين الشمس ، وكذلك فى سائر الأجزاء ، وإنما استعمل من حيث هو بهذه الصفة . وجميع ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطياً ، وما جرى المجرى الأول يسمى متصلا ، وما جرى المجرى الثانى يسمى منفصلا .

وأما إن لم يكن كذلك ، بل كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيهما أصلا ، كقولنا : زيد حيوان ، أو بين معنيين فيهما تركيب لا صدق فيه ولا كذب ،

---

(٤) فالنظر : والنظر د ، س ، سا . عا ، م ، ن ، ه ، ى . (٥) والشعر : ساقطة من ع .
(٦) يحكم : ساقطة من د . //أو سلب : وإما سلب د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه .
(١٠) وقولنا: وبين قولنا س ، ه . (١١) للأول : الأول ع . (١٢) وفى : وبين د ، سا ، ن ومن م . (١٣) أعنى .... جازما : ساقطة من عا . (١٤) فقد : قد ، د ، سا ، ع ، ن ؛ ساقطة من س ، ه . (١٨ ـ ١٩) لا تركيب .... معنيين : ساقطة من ى .
(١٩) تركيب : ساقطة من عا .

ويمكن أن يقوم بدله مفردٌ ، كقولنا : زيد حيوان ناطق مائت ، فإن تركيب الجزء منه وهو قولنا : حيوان ناطق مائت تركيبٌ بهذه الصفة ويقوم بدله لفظٌ مفرد ، كقولنا : إنسان ، أو تركيب فيه صدقٌ أو كذبٌ ولكن أخذ ، من حيث هى جملة ، يمكن أن يدل عليها لفظٌ مفرد ، واعتُبِرتْ وحدته لا تفصيله ، كقولنا : إن قولنا الإنسان يمشى ، قضية فإنه ليس يُلتفت إلى حال الإنسان وحال حمل المشى عليه ، بل إلى الجملة التى يجوز أن تسمى قضية . وكذلك لو قال : سمعتُ أنه رأى عبد الله زيداً ، وما أشبه هذا ، فجميع هذه التى لا يراد أن يحكم فى أجزائها بالنسبة الإيجابية والسلبية ، وإن كان يتفق فى بعضها أن يكون فى الجزء منها إيجابٌ وسلبٌ ، فيُجعل التأليف الإيجابى والسلبى كشىء واحد يلتفت إلى وحدته ، بحيث يمكن أن يُدَلّ عليه باسم واحد ، إن أريد ، فهو حملىّ ، وخاصته أن المنسوب إليه يقال فى إيجابه : إنه هو ما جُعل منسوباً كما يقال : إن الإنسان هو حىّ ، وفى السلب خلافُه . وأما فى الشرطية فإنما يقال فى إيجابه إن هذا لازمٌ تالٍ لذلك أو معاندٌ له ، ولا يقال لأحد الجزأين إنه الآخر . فلنؤخر القول فى الشرطيات ، فإنا سنأتيك فيها بكلام مستقصى .

ولنبدأ بالكلام فى القول الجازم البسيط ، وهو الحملى ، وأبسطه الموجب ، ثم بعده السالب . وأما الشرطيات فهى بالحقيقة قضايا كثيرة لا قضية واحدة ، وإنما صارت واحدة برباط الشرط الذى لمـا لحق المقدَّمُ من فصيلتها أو فصولها حرّفه ، فجعله

---

(٢) الجزء : الخبر عا // مائت : + فيه س // تركيب : ساقطة من عا .
(٣) أو كذب : وكذب د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى .
(٤) وحدته : وحدة ب // لا تفصيله : لا مفصله س ، م ؛ لا تفصله ع ، ه .
(٦) قضية : ساقطة من سا ، م . (٧) وما أشبه : أو ما أشبه ع // لا يراد : يراد ع .
(٩) التأليف : ساقطة من ع // يلتفت : يلفت سا . (١٠) فهو حملى وخاصته : فهذه حملية وخاصتها عا . (١١) هو : ساقطة من ع . (١٢) لذلك : كذلك د . (١٣) إنه : + هو س // القول : الكلام ن . (١٦) لا قضية : قضية ع // وإنما : وإن س .
(١٧) لمـا لحق : ما ألحق م ، ما لحق ن ، ى .

غير صادق ولا كاذب ، كما لحق « إن كان » بقولنا « الشمس طالعة » ، وكما لحقت لفظةُ « إما » بالمثال الآخر ، فصار كل مقدّم موقوفاً فى أن يُتعرف به صدقٌ وكذبٌ إلى أن يلحق به الآخر بعد ما هو فى نفسه بحيث لو انفرد كان صادقاً أو كاذباً ، وإذا ألحق به الآخر فتم الكلام كانت الجملة صادقة أو كاذبة لا المقدّم وحده ، وكذلك حال التالى فإنه لا يُعتبر فى صدق الشرطية وكذبها صدقُ أجزائها وكذبُها ، كانت واحدة أو كثيرة .

فأول القضايا الحملىُّ ، وأولهُ الإيجاب لأنه مؤلف من منسوب إليه يُسمَّى موضوعاً ومنسوبٍ يسمَّى محمولا على نسبة وجود ، وأما السلب فإنه يحصل من منسوب إليه ومنسوب ورفع وجود النسبة .

وكل عدم فإنه يتحدد، ويتحقق بالوجود . والوجود لا يحتاج فى تحققه أن يلتفت إلى العدم ، فالسلب لا يتصور إلا أن يكون عارضاً على الإيجاب رافعاً له ، لأنه عدمه؛ وأما الإيجاب فهو وجودى مستغن عن أن يُعرف بالسلب فيكون السالب بعد الموجب . ولست أعنى بهذا أن الإيجاب موجود فى السلب ، كما قال بعض المفسرين فإن الإيجاب يستحيل أن يوجد مع السلب ، بل الشىء الذى لو انفرد كان إيجابا هو موجود فى حد السلب ، كما لو قال قائل إن البصر موجود فى حد العمى ، ليس معناه أن البصر موجود فى العمى ، بل معنى هذا أن العمى لا يُحدّ إلا بأن يذكر أنه عدم البصر ، فيقرن البصر بالعدم ، فيكون البصر أحدَ جزأىْ البيان ، وإن كان ليس

---

(١) لحق : + المقدم من فصلها أو فصولها ع // بقولنا : فى قولنا ع // وكما : ولما ع ، عا ، م (٢) وكذب : أو كذب د ، س . (٣) وإذا : فإذا د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ ، ى . (٤) فتم : فيتم س . (٥) وكذبها : + حال بخ . (٧) فأول : ما قول م . (٨) نسبة : نفسه بخ ، هـ . (٩) ومنسوب : ومن منسوب س . (١٠) يتحدد : محدد م // والوجود لا يحتاج : ولا يحتاج الوجود ن . (١١) فالسلب : والسلب د ، ن // له : ساقطة من ع . (١٣) فى السلب : بالسلب م . (١٤) الشىء : المثى م . (١٥) لو : ساقطة من ن . (١٦) أنه : ساقطة من ع ، ى .

جزءا من نفس العمى . كذلك نسبة الإيجاب مذكورة فى نسبة السلب على أنها مرفوعة لا على أنها جزء من السلب أو داخل فى السلب وجوداً ، بل داخل فى حد السلب .

والمعنى الذى يَسلب هو موجود فى لفظ السلب وفى معنى السلب ، وإن لم يكن موجوداً فى ذوات الأمور . فإن من تسلب عنه شيئاً فلابد أنك تُدخل فى السلب ذلك الشىء لا على أن ذلك الشىء يكون فى الوجود داخلا فى المسلوب عنه . وإذا جُعل الإيجابُ موجوداً فى السلب فإنما هو من حيث أن السلب إنما يرفعه فيوجد فى السلب من حيث تركيب بينه وبين حرف السلب ، كقولك : زيد ليس هو حياً ، فإن « هو حىّ » هو الذى لولا حرف النفى كان إيجابا على زيد ، فجاء السلب فرفع هذه النسبة . فمن وجهٍ يحقُّ أن يقال إن الإيجاب ليس يكون مع السلب ، فإن الإيجاب كيف يساعد السلب وكيف يجتمع معه ؟ ومن وجهٍ يحقّ أن يقال إن السلب بالحقيقة أمر يرفع الوجود الذى هو الإيجاب ، فإن العدم والرفع إنما يتناول الوجود والحصول ولا يتحدد دونه . والاعتبار الذى بسببه ما الإيجاب داخل فى حد السلب يجعل الإيجاب داخلا فى السلب ؛ والاعتبار الذى لا اجتماع معه بينهما يمنع الإيجاب أن يكون داخلا فى السلب بالقوة وبالفعل وليس كون الإيجاب جزءاً من السلب أو موجوداً فيه هو كون الإيجاب والسلب مجتمعين معاً ؛ فإن الفرد موجود فى الزوج والزوج فى الفرد ، وليس يوجب ذلك أن يكون قد اجتمعت الفردية والزوجية اجتماعهما المستحيل حتى يكون شىء واحد هو زوج وفرد ، إذ الزوج جزء الفرد ، لا بعينه ، ولا أن شيئاً واحدا بعينه موصوف بهما . لكن ليس حال الإيجاب

(١ — ٢) أنها مرفوعة لأعلى : ساقطة من د . (٣) وفى معنى السلب : ساقطة من د ، ن .
(٤) الأمور : ساقطة من س // تسلب : سلب ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى // عنه : عنها ع // شيئاً : + ما د ، عا ، ه // فلابد : فلا شك سا .
(٥) المسلوب : المنسوب ى // جعل : + لى م (٦) هو : ساقطة من ع . (٨) كان : لكان عا // فرفع : ورفع د ، سا ، عا ، ن ، ه . (١٠) معه : ساقطة من د ، س ، سا ، ه ، ى // أن : بان ب ، د ، م ، ن ، ه ، ى . (١١) فإن العدم : والعدم عا // ولا يتحدد : ولا يحدد م .
(١٢) والاعتبار : فالاعتبار د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ه // ما الإيجاب : الإيجاب ع // يجعل الإيجاب : يجعل الإيجابى ه ؛ + أن يكون ع . (١٦) إذ الزوج : أو الزوج د .
(١٧) لا بعينه : ولا هو بعينه م // ليس : ساقطة من س .

من السلب هذه الحال ، بل هو جزء من حد السلب وليس إذا كان جزءا من حد السلب صار السلب إيجاباً ، أو المسلوبُ موجباً ، وصار السلب موجوداً مع إيجاب جزؤه إلا فى الذهن .

وأما ما خاضوا فيه من حديث أن الإيجاب أشرف أو السلب حتى قال بعضهم : إن الإيجاب أشرف ، وقال بعضهم : إن السلب فى الأمور الإلهية أشرف من الإيجاب، فنوع من العلم لا أفهمه ولا أميل أن أفهمه .

---

(٢) أو المسلوب : والمسلوب م . (٥) إن : ساقطة من ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // الايجاب : ساقطة من ع ؛ + إن ع ، عا ، ى .
(٦) ولا أميل : وما أميل د .

الفصل السادس

(و) فصل

فى تعريف القول الجازم البسيط الأول والذى ليس بأول وتعريف الإيجاب والسلب وإعطاء الشرائط فى تقابلهما

وكل قول جازم، كان حملياً أو شرطياً، فإنه مفتقر فى لغة اليونانيين إلى استعمال الكلمات الوجودية، وهى الكلمات التى تدل على نسبة وزمان من غير أن يتحصل فيها المعنى المنسوب إلى الموضوع الغير المعين، إلا ما كان الأصل بعينه كلمة.

أما الشرطيات فذلك فيها مستمر فى لغة العرب. أما المتصلات فإنك تقول: إذا كان، وكلما كان، ومتى كان، وإن كان. وأما المنفصلات فانك تقول: إما أن يكون كذا، وإما أن يكون كذا، فنضطر إلى استعمال الكلمة الوجودية فى الأمرين دائماً.

وأما الحمليات فقد كان الحكم فيها كذلك فى لغة اليونانيين، فكانوا يضطرون الى أن يقولوا: زيد كان كذا ويكون كذا، وكأنه ليس يجب ذلك فى لغة العرب. فأما الذى يجب بحسب الأمر فى نفسه فهو أن القضية الحملية تتم بأمور ثلاثة فإنها تتم

---

(٧) وهى الكلمات: ساقطة من ه. (٨) إلا ما كان الأصل بعينه كلمة: ساقطة من عا، ن // الأصل بعينه كلمة: الأصول بعينه كلمة ب؛ الأصول نفسه كله س، سا، ع، م، ى؛ المحمول نفس كلمة نحو زيد قام ه. (١٠) كان (الرابعة): ساقطة من م. (١٣) فكانوا: فكان س؛ وكانوا ه. (١٤) كذا (الأولى): ساقطة من د // ويكون كذا: ساقطة من س // وكأنه: فكأنه ع، ى // يجب ساقطة: من س.

بمعنى الموضوع ومعنى المحمول وبنسبة بينهما . وليس اجتماع المعانى فى الذهن هو كونها موضوعة ومحمولة فيه ، بل يحتاج إلى أن يكون الذهن يعتقد مع ذلك النسبة التى بين المعنيين بإيجاب أو سلب .

فاللفظ أيضاً إذا أريد أن يحاذى به مافى الضمير يجب أن يتضمن ثلاث دلالات : دلالة على المعنى الذى للموضوع ، وأخرى على المعنى الذى للمحمول ، وثالثة على العلاقة والارتباط الذى بينهما . فليس يجب من اجتماع الإنسان والحيوان فى الذهن والنظر فيهما ، من حيث هذا إنسان وذلك حيوان ، أن يكون حاصل ذلك أن أحدهما محمول ، أو أنه موضوع ، أو مضاف بالجملة إلى شىء ؛ فإن تركت اللفظة الدالة على هذه العلاقة ، فإنما تترك اعتمادا على الذهن أو تعويلا على حال من الأحوال اللفظية التى تلحق أحدهما أو كليهما لحوقاً يدل على هذا المعنى ؛ وحينئذ يكون قد دل على هذا المعنى بدلالة لفظية، وإن لم تكن بلفظة مفردة مخصوصة بها . وأما نفس تلو لفظ للفظ فى زمان قصير فليس بدال على حال أحدهما عند الآخر دلالة تحصل بالاجتماع ، فإن التركيب الذى فى الحدود أيضاً لولا شىء زائد يقترن به لما كان يجب لنفس تلو بعض أجزائه لبعض أن يكون دالا على اجتماع ووحدة ، بل إنما صار قولنا حى مشاء ذو رجلين يدل على معنى واحد بالاجتماع ، لأنك تعنى به الحى الذى هو المشاء الذى هو ذو رجلين وتدل عليه هيئة التركيب فتصير الجملة واحدة ، لأنك تعد أوصاف الواحد وتقيد بعضها ببعض . فلولا هذه العلة الزائدة على نفس التتالى ما كان التتالى يفعل وحده . كما لو قال قائل : السماء

---

(١) وبنسبة : وبنسبته د // كونها : + فيه ع ؛ + فيها عا ، م . (٢) فيه : فيها سا ، عا ، م // يحتاج : لا يحتاج عا // إلى : ساقطة من سا . (٤) دلالات : إدراكات س .
(٥) دلالة : ساقطة من م // على المعنى : للمعنى ى . (٦) الذى : التى د ، س ، عٓ ، عا ، م ، ى . (٧) أن (الأولى) : ساقطة من د . (٨) تركت : نزلت م . (٩) تترك : تنزل م .
(١٠) هذا (الأولى): ساقطة من ع،ى .(١١) بلفظة: لفظة ب // بها : لهاد// لفظ : ساقطة من سا // للفظ : اللفظ د ، سا ، م ؛ بلفظ س . (١٢) بدال : يدل س . (١٣) أجزائه : أجزائها س . (١٤) ووحدة : وحدة ه . (١٥) ذو : ساقطة منم// عليههيئة : على هذاع .
(١٦) الجملة : بالجملة ى // وتقيد : تقيدع . (١٧) التتالى : التالى ع .

الأرض العنقاء الدائرة . بل يحتاج أن يقترن بالتالى أمر آخر يدل على ارتباط بعض المقترنات ببعض ارتباط حمل ووضع ، أو ارتباط تقييد بعض ببعض . هكذا يجب أن يفهم هذا الموضع ، فلا تشتغل بالتكلف البعيد الذى يحاولونه .

وقد ظهر من هذا أن هاهنا معنى غير معنى الأمر الموضوع ، ومعني الأمر المحمول من حقه أن يدل عليه ، وهو النسبة . فاللفظة الدالة على النسبة تسمى رابطة ، وحكمها حكم الأدوات . فأما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها اتكالا على شعور الذهن بمعناها ، وربما ذكرت . والمذكور ربما كان فى قالب الاسم ، وربما كان فى قالب الكلمة . والذى فى قالب الاسم كقولك زيد هو حى ، فإن لفظة هو جاءت لاتدل بنفسها ، بل لتدل على أن زيدا هو أمر لم يذكر بعد مادام إنما يقال هو إلى أن يصرح به ، فقد خرجت عن أن تدل بذاتها دلالة كاملة فلحقت بالأدوات لكنها تشبه الأسماء وأما الذى فى قالب الكلمة فهى الكلمات الوجودية ، كقولك زيد كان كذا ويكون كذا . وقد غلب هذا أيضا فى لغة العرب حتى إنهم يستعملون الألفاظ الزمانية فى الدلالة على إيجاب لحمل غير زمانى أصلا كقوله تعالى وكان الله غفوراً رحيما ، أو غير مختص بزمان بعينه بل دائم فى أى زمان كان كقولهم كل ثلاثة فإنها تكون فردا . وأما لغة الفرس فلا تستعمل القضايا خالية عن دلالة على هذه النسبة إما بلفظ مفرد كقولهم فلان جنين هست أو هى أو هو ، وإما بحركة كقولهم فلان جنين ويفتحون النون من جنين

(١) بالتالى : بالتالى س ، ع . (٢) المقترنات : المقدمات س ؛ المقترنين عا // أو ارتباط : وارتباط د ، ن . (٣) فلا تشتغل : ولا تشتغل س ، هـ // بالتكلف : بالتكليف هـ // البعيد : + الذى ع // يحاولونه : + نم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ى . (٥) حقه : حقها عا .
(٦) فأما : وأما د ، ن . (٩) أن (الأولى) : أمر ع // إنما : لم ع // يقال : قال س .
(١٠) عن : من د // تشبه : نسبة م . (١١) الذى : التى ع // الكلمة : الكلم س ، عا ، هـ .
(١١—١٢) ويكون كذا : ويكون هذان . (١٢) غلب : غلت ن // لغة : + من ع .
(١٣) تعالى : عز وجل س ؛ ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ى . (١٤) دائم : واقع ب ، ن // ثلاثة : ثلاثية ب ، سا ، عا ، م ، هـ ، ى // فردا : عددا س . (١٥) عن : من سا // دلالة : الدلالة ع // هذه : هذان . (١٦) أو هو : هوى // بحركة : حركة س // كقولهم : فكقولهم ع ، ى .

فتكون الفتحة دالة على أن جنين محمول على فلان . ولما كان الرابط المصرح به أو المضمر هو الذى يحدث من الكثرة وحده ، فإذن إنما يكون القول الجازم واحدا ، أما فى الحمل فأن يكون الرباط المصرح به أو المضمر يدل على ربط واحد ، والربط فى الحملى هو أن تقول إن الموضوع هو المحمول .

فإذن إنما يكون واحدا إذا كان المحمول واحداً والموضوع واحداً لا فى الاسم وحده ، بل وفى المعنى ، لا كقولك العين جسم وتشتمل نيتك على عين البصر وعين الماء وعين الدينار، فإن هذه القضية وإن كانت حقاً فإنها ليست واحدة . وذلك لأنك لا يمكنك أن تجعل للعين مفهوماً واحداً يشتمل على الثلاثة ثم يحمل عليه الجسم . فإن نويت واحداً من المعانى ودللت عليه باللفظ المشترك لم يكن الاشتراك الواقع فى اسم الموضوع أو المحمول مكثرا لمعانى القضية ، وإلا فمن يجد اسماً غير مشترك ويستعمله إنما يكون الاسم مدلولا به على كثيرين ، إذ دل به المتكلم على كلها . وأما إذا نحا واحداً منها فدل عليه لم يكن اللفظ دالا فى استعماله إلا على ذلك الواحد ، وإن كان ربما اشتبه على السامع .

وليس كل ما يكون موضوعه أو محموله اسماً مشتركا لمعانى يستمر الصدق فى الحكم المحكوم به على جميعها ، بل كثيراً ما يختلف فيغلط . كما يقال إن العين بصيرة ، فإن أريد عين الإنسان وعين الشمس كان مختلفاً فى الصدق والكذب ، فالحلية الواحدة هى بهذه الصفة وليست مركبة بالحقيقة من القضايا . وأما الشرطية فهى عند التفريق قضايا

---

(٢) أو المضمر : والمضمر ع . (٣) أما : إنما هـ ، فأما ى // الحل : الحلى د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى // فأن : بأن سا ، م // المضمر : + إنما د ، ن ؛ + هو ع // ربط : رباط ع . (٣ — ٥) أما فى الحل ... يكون واحداً : ساقطة من سا .
(٤) الحلى : الحل د ، س ، عا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (٥) لا فى : فى ى . (٦) العين : للعين ع . (٧) وعين الدينار : والدينار د ، س ، م ، هـ // حقا : حقة س ، عا ، هـ .
(٨) للعين : العين ن // على الثلاثة ثم يحمل : ساقطة من م . (٩) ودللت : دللت س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ى // اسم : الاسم ع . (١٦) عين : بجزء م ، ى // فالحلية : والحلية ب .
(١٧) مركبة : مشتركة ع .

مختلفة إنما يوجد بين اثنين منها الرباط بأن يقرن بأحدهما أو كليهما حرف أو لفظ فيسلبه خاصية القضية من كونه لصورته جائزاً أن يقال فيه إنه صادق أو كاذب . فإنك إذا قلت إن كانت الشمس طالعة وسكت ولم تزد أزلت قولك الشمس طالعة عن أن أن يلحقه تصديق ، فإن هذا القول وحده لا صادق ألبتة ولا كاذب . وكذلك إذا قلت : إما أن تكون الشمس طالعة وسكت ولم تزد ، بل تحتاج فى الأول أن تذكر تاليه وفى الثانى أن تذكر معانده ، فحينئذ يحدث قول واحد من قولين فى أنفسهما قضيتان ، بطل عن كل واحد منهما كونه قولا جازما . فإن قولك أيضا : فالنهار موجود ملحقاً به الفاء معتداً بدلالتها من غير أن تلغى لا يكون صادقاً وحده ، بل بالجملة قول جازم واحد بالرباط ، وليس قولا جازما واحداً بسيطاً على الإطلاق . وكيف وفيه قولان جازمان ، لكن الرباط سلبهما ذلك وأحدث منهما قولا جازما واحدا فبالرباط صار واحداً . وإذا علمت القول الجازم الواحد ، فقد علمت الكثير ، فإن الكثير إما أن يكون واحداً فى المسموع ، فذلك لاشتراك اسم فيه ، وإما أن يكون كثيراً أيضاً فى المسموع كثرة لم يربط بعضها ببعض ربطا موحداً . وها هنا يعلم أن الألفاظ كيف تدل من حيث هى ألفاظ فقط ومن غير دلالة إيجاب وسلب ، وأن التركيب الأول الجازم منها هو تأليف بين اثنين منها على سبيل إيقاع أحدهما على الآخر أو نزعه عن الآخر ، وأن التركيب الثانى هو القول المركب ، كما قيل فى التعليم الأول .

وهذا الكلام يفهم على وجهين : أحدهما أن يعنى بالإيقاع الإيجاب الذى للحملى فقط فيكون النزع هو السلب الذى للحملى ، كأنه لم يتعرض لغيره ، ويكون القول المركب يصلح أن يعنى به الشرطى ، ويصلح أن يعنى به القياسىّ ، ويصلح أن يعنى به

---

(١) منها : منهما ع ، ى // بأن : أن س // يقرن : يقترن س ، عا ، هـ // كليهما : بكليهما هـ . (٣) كانت : كان ن . (٤) لا صادق : صادق م . (٧) أنفسهما : نفسهما ى . (٩) بالجملة : الجملة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ // واحداً : أو واحد عا . (١٦) نزعه : نفيه ع // القول : للقول د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى ؛ المقول س ، عا . (١٨) النزع ... للحملى : ساقطة من سا // كأنه ... لغيره : ساقطة من عا . (١٩) القياسى : القياس ب ، سا ، ع ، عا ، هـ ، ى // به : + القياس عا .

كلاهما . والوجه الثانى أن يعنى بالإيقاع الإيجاب بالحمل والتلو ، كقولك فى الإيجاب الحملى زيد حيوان ، وفى الإيجاب الشرطى المتصل : إذا كان كذا كان كذا ، فقد أوجب فيه تلو التالى للمقدم وأوقع عليه . ويعنى بالنزع السلب والعناد جميعا . أما العناد فكقولك إما أن يكون كذا وإما أن لا يكون كذا ، وذلك فى الشرطى المنفصل . وأما السلب ، فأما فى الحملى كقولك زيد ليس بحى . وأما المتصل فكقولك ليس كلما طلعت الشمس كان غيم . يبقى ها هنا سلب العناد كقولك : ليس إما أن يكون الإنسان ناطقا وإما أن يكون ضاحكا . فإن أريد أن يفهم وجه يحتمل دخول هذا أيضاً . مما ذكر أمكن على أحد سبيلين إما أن يجعل هذا الإيقاع إيقاعا بالفعل أو بالقوة ، فيكون السالب المنفصل داخلا فى الإيقاع بالقوة لأنه كما تبين لك بعد فى قوة حملى ما موجب ، وأنت تعلم هذا فى موضعه ، فهذا وجه ، أو يفهم من الإيقاع كل إيقاع بحمل أو اتصال أو انفصال ويجعل النزع كل سلب لهذا الإيقاع . ونحن لا نبالى أى المعانى يكون قد عنى بهذا القول ، لكنه إن كان المراد هو ما يطابق الاعتبار الثانى لزم منه أن يكون المراد بقوله . والمؤلف من هذه هو القياس ، لكن أظهر الوجوه هو الوجه الأوّل ، فيكون الحكم البسيط هو الذى يدل على أن شيئاً موجوداً لشىء أو ليس بموجود له . وأما فى اللغة اليونانية فلابد من أن يقترن بذلك لفظ يدل على زمان . والإيجاب من ذلك هو الحكم بوجود شىء لشىء آخر والسلب هو الحكم بلا وجود شىء لشىء آخر وليس ما يرجم

(٣) التالى : الثانى س ، ى // وأوقع : أو وقع عا . (٤) كذا (الثانية) : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // الشرطى : الشرط ع . (٤-٥) وأما السلب ... المتصل : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (٥) زيد : ساقطة من ب // العناد : العبارع ؛ والعناد عا . (٧) دخول : بدخول عا // مما : فيما د ، ع ، ن ، ه ، ى . (٨) هنا : هذه ب // الإيقاع : ساقطة من عا . (٩) بعد : + فهذا وجه عا // ما : ساقطة من ب . (١٠) كل إيقاع : اتباع سا ، م ، ه ، ى ؛ بل اتباع عا // بحمل : لحل د ، سا . (١١) النزع : النوع د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // الإيقاع : الاتباع سا ، ع ، عا ، م // أى : + هذه ع . (١٢) لزم : لزمه س . (١٤) أو ليس : إذ ليس م // له : ساقطة من ع (١٠-١٥) اللغة اليونانية : لغة اليونانيين ع .
(١٥) من أن : وأن ع // يقترن : يقرن د ، س ، عا ، ه . (١٦) لشىء : ليس ع // آخر : ساقطة من عا // والسلب هو الحكم بلا وجود : ساقطة من ه // شىء لشىء آخر : ساقطة من ه // وليس : فليس ع ، ى // ما يرجم : ما ترجم س ، ما يترجم ع .

به التعليم الأول فقيل إن السلب حكم بنفى شىء عن شىء بشىء فإن النفى والسلب واحد فيكون كأنه قال : إن السلب حكم لسلب شىء عن شىء ، أو يعنى بالنفى ما هو أعم من السلب ، حتى إذا قيل لا إنسان ، يكون قد نفى الإنسانية من غير نسبة إلى منفى عنه . لكن التوقيف لم يدل على أن السلب موضوع لغير ما وضع له النفى بوجه ولا هو الاصطلاح العامى بل يجب أن يقال كما قلنا : وهو الحكم بلا وجود شىء لشىء .

ولما كان كل ما يوجبه موجب فغير متعذر أن يسلبه سالب ، وما سلبه سالب فغير متعذر أن يوجبه موجب ، سواء كان زمانيا أو غير زمانى ، فبين أن لكل إيجاب سلبا يقابله ، ولكل سلب إيجابا يقابله . وهذا هو التناقض ، أعنى أن يكون إيجاب وسلب متقابلين بالحقيقة . وإنما يكون هذا التقابل متقرراً إذا كان المعنى فى الإيجاب محصلا من كل جهة ، فيكون السلب قد تناول كل ذلك بعينه . أعني أن يكون الموضوع معني واحداً وكذلك المحمول وأن يكون الجزء الذى يتوجه إليه القصد فى الموضوع أو المحمول محفوظاً بعينه ، لا كما إذا قيل الإنسان يبصر أى بعينه ، ثم قيل بعده أى الإنسان لا يبصر أى بيده ، ظن ذلك مقابلا له . أو قيل إن الحبشى أسود أى فى بشرته ، ثم قيل ليس بأسود أى فى لحمه ، ظن أن هناك تقابلا . وإن أخذ أحد المعنيين فى أحدهما بالقوة فيجب أن يؤخذ فى الآخر بالقوة ، كقول القائل : إن المسكر محرم ويعنى ما يسكر بالفعل ، وكقول الآخر : إن المسكر ليس بمحرم ويعنى ما فى طبعه أن يسكر ولم يسكر بعد ، ظن أن هناك تقابلا وأن يكون المكان إن كان مكان ،

---

(١) بنفى : ببقاء م // بشىء : شيئا س ، ى ؛ ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، هـ // والسلب : والإثبات سا . (٢) فيكون : ساقطة من ع // كأنه : فكأنه ع // لسلب : سلب ع ، عا ؛ بسلب ن ، هـ ى . (٣) نسبة : كنسبته هـ . (٥) وهو الحكم ... لشىء : ساقطة من د ، عا ، ن ، ى . (٦) وما سلبه : وكلما سلبه ع ؛ وما يسلبه هـ ، ى . (١٠) تناول : يتناول ب . (١١) وأن يكون : وإن كان د ؛ وإن كان يكون ع ، م ، هـ ، ى // الجزء : الخبر عا . (١٢) إذا : ساقطة من س . (١٣) أى (الأولى) : ساقطة من ع ، ى . (١٤) فى (الأولى) : ساقطة من د ، هـ // هناك تقابلا : هذا تقابل بخ // وإن : فإن ع ، ى . (١٥) كقول : كقولك م . (١٦) وكقول : ويقول د ، سا ، عا ، م ، هـ ، ى . (٧) ظن : فيظن س ، هـ .

أو الزمان إن كان زمان ، أو الجهة والاعتبار والإضافة إن كانت جهة واعتبار وإضافة واحدا. مثال الجهة أن يقال إن الجسم مكيف أى بلونه ليس بمكيف أى بمقداره .ومثال الإضافة أن يقال إن الثلاثة نصف أى للستة ، وليس بنصف أى للعشرة . بل القضية لاتكون صادقة أو كاذبة البتة فى المعنى الذى يقصد بها ولا مسلمة ولا منكرة بل ولا منصورة فضلا عن أن تكون متقابلة إذا لم تحصل جميع الأمور المتعلقة بمعناها مما ذكرناه . فإذا كان إيجاب على وجه من هذه الوجوه فيجب أن يكون سلبه على ذلك الوجه ، ثم إن لحقه سور وجهة مما سنذكره اقتضى أن يكون السلب يقابله فى ذلك ، وسنؤخر الحكم فيه إلى مابعد . وهذه الأشياء إذا أهملت فى القضايا عرض منها مغالطات كثيرة فى القياسات على نحو ماسنذكر فى تعليمنا تبكيت المغالطين .

(١) أو الزمان : والزمان س . (٢) إن : ساقطة من ع // بلونه عا ، م ، إ ن ، ى // بمكيف : غير مكيف س . (٣) أن يقال: ساقطة من سا . (٥) إذا : إذ س // بمعناها : بمعناه سا ، ع ، ى ؛ ساقطة من م . (٦) سلبه : سالبه ب . (٧) يقابله : يقابل ع ، ى .
(٨) مابعد : مابعده س . (٩) على: وعلى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى // ماسنذكر: ما نذكر ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ن ، هـ ، ى // المغالطين : + إن شاء الله عز وجل ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى .

الفصـــل السابع

(ز) فصل

فى تعريف أصناف القضايا المحصورة والمهملة والمخصوصة وتعريف التقابل الذى على سبيل التناقض والتقابل الذى على سبيل التضاد وتعريف التداخل وإيراد أحكام للقضايا من جهة ذلك

ولما كان موضوع القضية لا يخلو إما أن يكون كلياً أو جزئياً فالحكم إما على الكلى وإما على الجزئى . فإذا كان الموضوع جزئياً كقولك : زيد كاتب ، فإن مناقضه سالب اجتمع فيه من مراعاة الشرائط ماذكرناه ، وأما إن كان الموضوع كليا فإما أن يكون الحكم عليه كلياً أى يكون قد بين أن الإيجاب على كل واحد مما تحته أو أن السلب عن كل واحد منه فلا إيجاب على شىء البتة مما تحته ، أو بين أن الإيجاب أو السلب فى بعضه ، أو يكون قد ترك ذلك تركا ولم يتعرض له ، وإنما تعرض للكيف دون الكم ، أعني الإيجاب والسلب دون التعميم والتخصيص . مثال الحكم بالإيجاب الكلى على الموضوع الكلى قولك فى الحمليات : كل إنسان حيوان ، فقد

(٤ — ٥) والتقابل الذى : والذى س . (٥) سبيل : ساقطة من ع ، م ، ى . (٦) للقضايا : والقضايا ع ، هـ . (٧) موضوع : ساقطة من س . (٨) وإما : أو م ، ن ، ى // كقولك : فكقولك س. (١٠) بين : + فيه س ، ع ، هـ . (١١) أوأن : وأن د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // واحد : + واحد س // منه : مما منه د ، س ، ع ، ى // ألبتة مما : ألبتة سا ، عا ، م ، هـ . (١٢) ذلك : ساقطة من س ، م . (١٣) الإيجاب : للايجاب س ، ع ، عا ، ن // التعميم : + به د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ .

أوجبت الحيوانية على كل واحد مما يوصف بأنه إنسان . وأما تتميم القول فى تفهيم هذا فليؤخر إلى الفن الذى يذكر فيه القياس،فقد جرت العادة بذلك ، وإن كان هذا الموضع أحق به . ومثال السلب الكلى على الموضوع الكلى قولك : ليس ولا واحد من الناس بحجر وأما بحسب لغة العرب فإذا قيل : ليس أحد من الناس بحجر كان السلب يقتضى العموم ، ولم يفهم منه أنه يعنى أحدا من الناس بعينه واحدا خاصياً . وأما بحسب دلالة اللفظ فالواجب هو الذى قلنا أولا أنه ليس ولا واحد البتة من الناس بحجر فكأنه قال لا يوجد إنسان بحجر ولا واحد البتة من جملة الناس يوجد حجرا . وفى اللغة الفارسية يحتاج أن يقرن لفظة هيچ بالسلب حتى يدل على العموم.

على أن تحقيق القول فى هذا إلى أصحاب صناعة اللغة . وهذان الحكمان ليسا بمتناقضين ، وكيف وقد يكذبان معاً إذا كان المحمول من المعانى التى إذا قيست إلى شخص لم يجب أن يكون لها ولم يجب أن لا يكون وإذا قيست إلى طبيعة الإنسانية وجدت الإنسانية لا توجبها ولا تمتنع عليها . ومثاله كقولك كل إنسان كاتب أى بالفعل ولا واحد من الناس بكاتب ، فإن كليهما كاذبان . ولو كان قولنا كل إنسان كاتب سلبه الذى يبقى صدقا عند كونه كاذبا هو ولا واحد من الناس بكاتب لكان يجب أن لا يكذب قولنا : ولا واحد من الناس بكاتب . فإذن ليس هذا مقابله بالتناقض ، بل هو مقابل له من حيث هو سالب لمحموله مقابلة أخرى . فلنسم هذه المقابلة تضاداً

---

(١) كل : ساقطة من د // وأما : فأما س ، عا . (٢) بذلك : ساقطة من ن // الموضع : الموضوع د ؛ المقول عا . (٣) على : عن د ، سا // على الموضوع الكلى : ساقطة من عا // ليس : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (٤) السلب : الشىء س. (٥) يعنى : يعين د، عا ، م ، ن ، هـ // واحدا : أو واحدا س // خاصيا : خاصا سا ، عا . (٦) ألبتة : ساقطة من سا ؛ // بحجر : بحى د ، عا ، ن . (٧) بحجر : حجرا س ، ن ، هـ ، ى ؛ بحى م .
(٧) حجرا : حيا م // وفى : ففى ب ؛ أو فى هـ .(٨) اللغة : لغة ب، د ، سا ، ع ، عا ، ن، ى // يحتاج : + إلى س // لفظة : ساقطة من م . (١٠) يكذبان : يكون س .(١١) وإذا : فإذا س .
(١٢) كقولك : قولك سا . (١٣) الناس : الإنسان س // كاتب : ساقطة من س .
(١٤) بكاتب : كاتب ع .

إذا كان المتقابلان بها لا يجتمعان ألبتة فى الصدق ولكن قد يجتمعان فى الكذب كالأضداد فى أعيان الأمور، فإن الأضداد لا تجتمع معاً ولكن قد ترتفع معاً، على ما علمت.

واعلم أن حال المحمول فى نفسه عند الموضوع لا التى بحسب بياننا وتصريحنا به بالفعل أنه كيف هى له ولا التى تكون فى كل نسبة إلى المحمول، بل الحال التى للمحمول عند الموضوع بالنسبة الإيجابية من دوام صدق أو كذب أو لا دوامهما تسمى مادة. فإما أن يكون الحال هو أن المحمول يدوم ويجب صدق إيجابه فيسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند الإنسان، أو يدوم ويجب كذب إيجابه ويسمى مادة الامتناع كحال الحجر عند الإنسان، أو لا يدوم ولا يجب أحدهما ويسمى مادة الإمكان كحال الكتابة عند الإنسان. وهذه الحال لا تختلف فى الإيجاب والسلب، فإن القضية السالبة توجد لمحمولها هذه الحال بعينها فإن محمولها يكون مستحقاً عند الإيجاب أحد الأمور المذكورة، وإن لم يكن أوجب، والكلية الموجبة حالها عند الكلية السالبة إذا اشتركا فى الموضوع والمحمول والشروط المعدودة أن السالب منهما فى الواجب هو الكاذب وحده دون الموجب، وأما فى الممتنع فإن الموجب هو الكاذب دون السالب، وفى الممكن فكلاهما كاذبان. وأما الجزئيان فحكمهما فى الواجب والممتنع حكم الكليين. وأما فى الممكن فالمشهور هو أنه يجب أن تصدقا جميعاً، لكن البين من أمرهما أنهما قد يصدقان فى مادة الممكن كقولنا. بعض الناس كاتب وليس كل الناس بكاتب. وأما أن ذلك يجب وجوباً فهو أمر لا يبين بنفسه للمبتدىء، فإنه لا يجب عنده أن يكون المحمول الذى

---

(٢) ترتفع : ترفع ع ، ى . (٣) عند : غير س . (٤) فى كل : لكل ن . (٥) بالنسبة : + الى ع // تسمى : فيسمى سا . (٦) فيسمى : ويسمى د . (١٠) مستحقا : مستحقة د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // الأمور : ساقطة من سا . (١٢) منهما : منها س // وحده : ساقطة من عا. (١٣) فى : ساقطة من ع // الموجب : الواجب ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ى // وفى : وأما س // فكلاهما : وكلاهما د . (١٤) الجزئيان : الجزئيتان سا ، الجزئيات ع // فحكمهما : حكمهما د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه // الكليين : الكليتين س . (١٥) تصدقا : + معا سا . (١٦) كل : بعض س . (١٧) وجوبا : وجوديان // لا يبين : لايتبين د ، س ، ن ، ه .

من مادة الممكن موجوداً لا محالة فى بعض الموضوع معدوماً فى بعضه ، فإن المبتدىء لا يستنكر أن يكون شىء هو من جملة الممكنات البعيدة الغريبة ، ثم يتفق أن لا يوجد البتة لشىء من أشخاص النوع فى زمن من الأزمنة .

والذى يتكلف أن يوجب هذا ويبينه فإنما يبينه بمقدمات غير معلومة للمنطقى ثم عساه إنما يمكنه إثبات ذلك إن أمكنه فى الصنائع والحرف الداخلة فى منفعة الإنسان . وأما فى أمور خارجة عن ذلك فما أرى أن البرهان اليقينى يقوم للمتعلم المنطقى عليه . وعلى أن المنطقى لا يحتاج فى صناعته أن يعتقد وجوب هذا بل يكفيه من ذلك معرفته بأن الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد قد تصدقان جميعاً فى مواد إمكانية مستقرئاً فى ذلك مواد إمكانية ظاهراً من أكثرها أنها لا تم سلباً ولا إيجاباً . وأما المختلفان فى الكم دون الكيف ولتسميا متداخلتين فنجد المتداخلتين منهما بالإيجاب تصدقان فى الواجب والمتداخلتين فى السلب تصدقان فى الممتنع وكلاهما يقتسم الصدق والكذب فى الممكن ، لكن الجزئية تكون صادقة على الاعتبار المذكور ، وتأمل ذلك بنفسك . وليس إذا كان موضوعك كلياً فقد صار حكمك بذلك كلياً عليه ما لم تحكم بأنه موجود فى كله أو غير موجود ، فإذا لم تحكم بذلك فقد حكمت على الطبيعة الموضوعة للعموم فقط . وهذه الطبيعة فى نفسها معنى ، وأنها مأخوذة عامة معنى ، وأنها مأخوذة خاصة معنى . وهى فى نفسها تصلح لاعتبار جميع ذلك ، ولو كانت لا تصلح للخصوص لم تكن تصلح أن تكون مثلا إنسانية واحدة بها زيد إنسان واحد ، ولو لم تكن تصلح عامة فى العقل ما كانت بحيث يشترك فيها كثيرون . ثم الأمور التى تلحق الإنسانية إن ألحقت بها

---

(١) الممكن : ممكن ع ؛ ممكن الوجودى // الموضوع : المعدوم سا // معدوما : ساقطة من عا // فى بعضه : ساقطة من عا . (٣) زمن : زمان ن ، ه . (٤) يوجب : يوجد ع . (٦) فا : فبما د ، ع ، عا ، م ، ن ؛ فلا ه . (١٠) الواجب : الإيجاب بخ
(١٢) بنفسك : حينئذ م . (١٣) كلياً : ساقطة من س . (١٦) وهى : وهو س ، ن // فى : من عا // للخصوص : + لكن سا // تكن : ساقطة من س . (١٧) ولو لم : ولم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (١٨) بها : به س ، ع ، عا ، م ، ه ، ى ؛ ساقطة من سا .

وهى إنسانية بلا زيادة شرط كان ذلك الإلحاق إلحاقا ليس لنا معه أن نقول إنها تلحق بها فى عمومها أو خصوصها ، بل إنها صالحة للأمرين جميعاً ، لكنها كانت ملحقة به خصوصها فقد ألحقت بها فى خصوصها دون عمومها . فلا يجب أن تكون صادقة على عمومها وإن ألحقت بها فقط . فلا يخلو إما أن يكون تصحبها مع العموم ملحقة بها فتكون حينئذ صاحبة إياها فى خصوصها فما لحق العام لحق الخاص ، وإما أن لا يصحبها هناك ، بل يتبرأ عنها ويكذب عليها فيصدق لامحالة فى خصوصها فإنها إن كانت تكذب أيضاً فى خصوصها فهى مما لا يصدق عليها ألبتة ، وأعنى بقولى يصدق عليها فى عمومها أى يصدق على جميع ما يعمها ليس أنها يصدق عليها من حيث هى معنى عام فإنها حينئذ كشىء واحد يصدق

---

(١) ذلك الإلحاق : إلحاق ذلك بها د ، س ، ن ، ى ؛ إلحاق ذلك ع ؛ إلحاق ذلك به عا ، م ، هـ // إلحاقا : ساقطة من س // إنها تلحق بها : إنه يلحق به س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ى . (٢) عمومها : عمومه سا ، عا ، م // خصوصها : خصوصه سا ، عا ، م // إنها صالحة : هو صالح د ، سا ، عا ، م // جميعاً : جميعها ع // لكنها : لكنه سا ، عا ، م // كانت ملحقة : كانت يلحقها ع ؛ كان ملحقاً عا ، م .

(٣) خصوصها (الأولى) : عمومها ع ، هـ ، ى ؛ عمومه عا ؛ خصوصهم م // فقد ألحقت بها فى خصوصها دون عمومها : صدقت على خصوصها وإن كانت ملحقة فى خصوصها فقد ألحقت فى خصوصها دون عمومها ع ، ى [وتضيف هذه النسخة كلمة بها] ؛ صدق على خصوصه وإن كان ملحقاً به فى خصوصه فقد ألحق به فى خصوصه دون عمومه عا // صادقة : صادقا د ، سا ، ع ، عا ، م ، ى //عمومها (الثانية) : عمومه د ، سا ، ع ، عا ، م (٤) ألحقت بها : ألحق به د ، سا ، ع ، عا ، م ؛ ألحق بها س ، ن ، هـ // تصحبها : يصحبه د ، سا ، ع ، عا ، م // ملحقة بها : ملحقاً بها س ؛ ملحقا به سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (٥) صاحبة إياها : صاحباً إياه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // خصوصها : خصوصه د ، سا ، ع ، عا ، م // فما لحق : فلما لحق ى . // يصحبها : يصحبه د ، سا ، ع ، عا ، م // عنها : عنه د ، سا ، ع ، عا ، م ، م ، ى .

(٦) عليها : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م //خصوصها (الأولى) : خصوصه د ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ // فإنها : فإنه ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ // كانت : كان د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ // خصوصها (الثانية) : خصوصه د ، سا ، ع ، عا ، م // فهى : فهو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (٧) عليها (الأولى) : عليه د ، سا ، ع ، عا ، ، ن ، هـ ، ى // بقولى : بقوله سا ، ع ، عا ، م ، ى ؛ بقولنا ن // عليها (الثانية) : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن .

(٨) ما يعمها : ما يعمه سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // عليها : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // هى : هو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى // فإنها : فإنه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ى .

عليه مالا يتعدى إلى مخصوصاته . فإنه من حيث هو عام هو كلى ونوع وغير ذلك ، وهذه أمور تلحقه دون ما تحته .

ولسنا نشير بما نقوله إلى ما يلحقه من حيث هو عام ، بل إلى ما يصاحبه فى عمومه حملا على موضوعاته . وغرضنا ما بيناه من أن الحكم على الكلى من غير اشتراط التعميم والتخصيص ليس يوجب التعميم بوجه ، ولا أيضاً فيه دلالة لفظية على التخصيص . ولكن الدلالة على التخصيص لازمة لدلالته من خارج لا أنها نفس دلالة الحكم فيه ، كما أن لكل قضية لوازم من العكس وغير ذلك مما ستعلمه ليست هى نفس المدلول عليها بالقضية .

فبين أن كلية الموضوع لا توجب كلية الحكم فلذلك ما كانت القضيتان المهملتان المتخالفتان بالسلب والإيجاب ليستا بمتضادتين . وأعنى بالمهمل ما موضوعه كلىّ قد بين كيفية الحمل فيه ولم تبين كميته ، فهاتان ليستا بمتضادتين وكيف وقد يصدق أن الإنسان كاتب على ما بينا ، ويصدق أن يقال ليس بكاتب ، فيجتمعان على الصدق . إلا أن ذلك ليس يمنع أن يكون هذا المعنى الملحق يلحق بالطبيعة العامة ، وإن لم يصرح به . فحينئذ تكون قوة الإيجاب والسلب قوة المتضادتين إذ نحن لم نوجب أن هذا الحكم يتناول المحكوم عليه من حيث هو خاص لا محالة ، بل قلنا إن معنى الإنسان يصدق على العام وعلى الخاص . فإذا كان يصح أن يحمل المحمول بالإيجاب والسلب على الإنسان وهو عام ، ويصحبه فى عمومه ، فيصح أن يكون الإيجاب والسلب فيه فى قوة المتضادتين

---

(٣) ما يصاحبه : يصاحبه د . (٤) ما بيناه : مما بيناه ن //من(الأولى) : ساقطة من د ، ن . (٥) ليس : وليس د ، ساقطة من سا . (٦) لا أنها : لأنها د ، سا ، ع ، م ، هـ ، ى // فيه : فيها س . (٧) ستعلمه : ستعمله ى . (١٠) المتخالفتان : المخالفتان ع // ليستا : ليسا ع // ما : بما ى ، + هو د . (١١) كيفية : ساقطة من سا ، ع ، م ، ن ، ى . (١٠ — ١١) وأعنى .... بمتضادتين : ساقطة من ع . (١١) فيه : ساقطة من عا . (١٤) قوة (الأولى) : ساقطة من س // والسلب : من السلب ع // المتضادتين : للمتضادين د ، سا ، م ، ن ، هـ // لم : ساقطة من ى // هذا الحكم : ساقطة من ى . (١٥) بل : ساقطة من ع // معنى الإنسان : المعنى كالإنسان س ، عا . (١٧) فى (الثانية) : ساقطة من ع // المتضادتين : المتضادين م ، ى .

لـكن ليس ذلك واجباً فى نفس الأمر ، حتى إذا حمل أمر على الإنسان وجب أن يحمل على العام لا محالة ، كما إذا حمل عليه وجب أن يحمل على الخاص لا محالة . والإنسان لا يمتنع أن يكون عاماً وأن يكون خاصاً ، لـكن نفس اللفظ لا يكون دل على ذلك ، وهو كما يقول قائل : إن بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب ، فلا يبعد أن يكون البعض من الناس هو زيد فى القضيتين فيكونان فى حكم المتناقضين ، وإن كان اللفظ لا يوجبه . والأمور الممكنة فى اللفظ هى التى تصلح أن تتفق، ولا يوجبها اللفظ .

فهذا وجه تأويل لما قيل فى هذا الموضع إن المعنيين اللذين يستدل عليهما بهما قد يمكن أحيانا أن يكونا متضادين . والذى قيل إنه إنما عنى بهذا القول أنا إذا قلنا الإنسان ليس بصحيح كانت قوته قوة قولنا الإنسان صحيح والإنسان مريض ، إذ الإنسان الذى ليس بصحيح هو المريض ، إذ هما من الأضداد التى لا متوسط بينهما ، فهو أيضا وجه . لـكن الأولى هو الوجه الأول فلا يبعد عندى أن يقال فى هذا الموضع إن القضيتين ليستا بمتضادتين . ويعنى بالتضاد فيما سلف وفيما يبنى عليه ويلحق به معنيين مختلفين إلا أنه مع ذلك محتمل ومتكلف ، فيتضح من هذا أن المهملة فى قوة الجزئية .

والذى قال إن الألف واللام فى المهملات تدل على الحصر الـكلى ، فإذن لا مهمل إلا وهو كلى ، فقد غلط من وجهين : أحدهما أنه ليس الكلام بحسب لغة دون لغة ، فعسى أن لا يكون فى لغة العرب مهمل ألبتة . والثانى أن الألف واللام فى لغة العرب

---

(١) نفس : بعض ع (٢) كما إذا حمل . . . . لا محالة : ساقطة من سا // الخاص : العام ع // والإنسان : وأن الإنسان هـ . (٣) لا يمتنع : لا يمنع ع ، عا ، هـ . (٥) المتناقضين : المتناقضتين عا . (٧) المعنيين اللذين : للمعنى الذى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ // عليهما : عليها س . (٨) يكونا : يكون د // متضادين : متضادتين س ، م ، ن // بهذا : هذا سا . (٩) والإنسان : الإنسان س // إذ الإنسان : إذا الإنسان د ، سا . (١٠) بصحيح : ساقطة من ع // من : فى س // بينهما : بينها ن // فهو : فهذا س . (١١) فلا يبعد : فإنه يبعد د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (١٣) ذلك : ساقطة من د // ومتكلف : أو متكلف ع . (١٥) دون : ساقطة من سا // لغة (الثانية) : ساقطة من د . (١٦) العرب . . . . . لغة : ساقطة من د .

أيضا لا توجب الحصر ، فإنك تقول إن الإنسان نوع ولا تقول ألبتة كل واحد من الناس نوع ، وتقول إن الضحاك محمول على زيد ولا تقول كل ضحاك محمول على زيد . فليس ما ظنه هذا المتحذلق بصحيح .

واعلم أن أخذ الألف واللام مكان السور مما يغلط فى كثير من المواضع حتى إن القضية تكون صادقة مع الألف واللام ، فإن لحقها السور بان كذبها . كما أنك تقول إن الأبيض أبيض بالضرورة فتقبله قبولا ، فإن قلت كل ما يوصف به بأنه أبيض فهو أبيض بالضرورة ، لاح لك كذبه . وأما البحث عن مشاركة الألف واللام والسور فهو أولى بصناعة النحويين . فبين من جملة هذا أن كلية الموضوع غير كلية الحكم ، وأن كلية الحكم تدل عليه . أما فى الإيجاب فبلفظ كل ، وأما فى السلب فبلفظة ليس ولا واحد ، وهذان يدلان على عموم الحكم . وأما الموضوع فعمومه ليس من جهة لفظ يدل عليه ، بل لأنه فى طبعه كلىّ . والسور الكلى يدل على كلية الحكم بحسب الموضوع لا بحسب المحمول ، فإن المحمول وإن كان كليا فليس السور يدل على أن النسبة لكليته بل على أن نسبته إلى كلية الموضوع . وإذا قلت كل إنسان حيوان لم تعن أن الحيوان بكليته للإنسان ، بل إن الحيوان لكلية الإنسان . فإن احتجت أن تدل على ذلك

---

(٢) إن : ساقطة من م ، ه ، ى . (٣) بصحيح : يصح ع . (٦) قبولا : قولا م // به : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى .
(٦ — ٧) فتقبله . . . . بالضرورة . ساقطة من ع .
(٧) فهو : فإنه د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // كذبه : كذب س .
(٨) جملة : ساقطة من ى // الحكم : الحمل س .
(٩) وأن كلية الحكم تدل عليه : ساقطة من س ؛ تدل ع // فبلفظ : فبلفظة س ، ه .
(١٠) جهة : ساقطة من ع .
(١١) الحكم بحسب : ساقطة من ع ، ى . (١١ — ١٢) بحسب الموضوع لا : ساقطة من د
(١٢) فإن : وأن ى // لكليته : والكلية ع .
(١٣) كلية : كليته ب // وإذا : فإذا د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى ؛ فإن س .

لم تدل عليه بهذا السور ، بل نحتاج أن تورد لفظا آخر يدل على الكم ، كما تقول كل إنسان هو كل حيوان . وإن حذفت هذا السور فقلت الإنسان كل حيوان لم يغن هذا اللفظ المذكور شيئا فى الدلالة على كلية الحكم . وأمثال هذه القضايا منحرفات ، وليس فى إحصائها واستقصائها كبير جدوى ، لكن العادة جرت بذكرها فلنتأملها ونعرف أحوالها .

---

(١) عليه : على ذلك ع .   (٢) الإنسان : ساقطة من ع .

(٤) فلنتأملها : فلنتأملوا م ؛ ساقطة من ع ، ى .

الفصل الثامن

(ح) فصل

فى المنحرفات الشخصية

لنعتبر هذه مخصوصة أى جزئية الموضوع ، ومهملة ومحصورة أى مذكورة السور ، وهذا اللفظ الذى يدل على الكمية إما بإيجاب كلى أو سلب كلى أو إيجاب فى البعض كقولك : بعض الناس كاتب ، أو سلب عن البعض كقولك ليس كل الناس بكاتب أو ليس بعض الناس بكاتب . فإن سلبك عن الكل من حيث هو كل لا يمنع إيجابك فى البعض كقولك : ليس كل إنسان كاتبا بل بعضهم لا كقولك ليس ولا واحد من الناس بكاتب الذى يمنع البعض . فقولك : ليس كل ، إنما يوجب أن العموم ليس ، وأما أن الخصوص ليس أيضا فليس فيه ، فنقول : إذا قلنا : زيد ، ثم قرنا لفظة التقدير بمحموله فإما أن تكون لفظة كل أو ولا شىء أو بعض أو لا كل ، والمحمول إما أن يكون معنى كليا أو معنى شخصيا فإن كان معنى شخصيا فمن البين أن إدخال الكل أو البعض فيه فى الإيجاب هذر ، إلا أن يعنى بالكل الجملة وبالبعض الجزء فيقال مثلا : إن هذه اليد كل هذه الأصابع والساعد والعضد ، أو يقال هذه اليد

---

(٣) المنحرفات : المتحركات م . (٥) وهذا : وهو د ، س ، سا ، عا // سلب : بسلب د ، سا ، عا ، م ، ن . (٦) الناس (الثانية) : الإنسان ب // بكاتب : كاتبا ب ، ع ، ى .
(٨) إيجابك : ساقطة من ع . (٩) ليس ولا واحد . . . . . . فقولك : ساقطة من م .
(١٠) فنقول : + أنا ع ، ى . (١١) بمحموله : + لمحموله س // لفظة : لفظ ع // كل : + شىء ع ، ى . (١٢) إما : ساقطة من م // فإن كان معنى شخصياً : ساقطة من م .
(١٣) أو البعض : والبعض د ، س ، سا ، ن ، هـ ، ى // فى الإيجاب : والإيجاب سا .
(١٤) فيقال : فنقول سا .

هى بعض البدن ؛ وليس الكل أو البعض الذى هو السور . وفى مثله كلامنا على هذا الوجه .

فإنا لا نذهب فى استعمال لفظ الكل والبعض السورين إلى ذلك ألبتة بوجه من الوجوه ، بل نعنى بكل لا الجملة بل كل واحد ، ونعنى بالبعض لا الجزء بل بعض ما يوصف بالموضوع ويشاركه فى الحد فقولنا بعض الإنسان إنما نعنى به بعضا من جملة الناس الذى مع أنه بعض هو أيضا إنسان فهو واحد من جميع ما يسمى بإنسان ويحد بحده . فإذا استعملنا الكل والبعض السورين فى محمول شخصى فقلنا زيد كل هذا الشخص ، أى كل واحد من ذلك الشخص ، فهو كاذب . فإنه ليس ذلك الشخص محمولا على آحاد كلٌ واحد منها ذلك الشخص ، وإذ لا معنى لذلك . ولا يصح حمله بالإيجاب ، فنقيضه وهو زيد ليس كل هذا الشخص صادق . وإذا قلنا : زيد بعض هذا الشخص فكاذب ، فنقيضه أن زيدا ليس بعض هذا الشخص صادق . وإذا قلنا زيد ليس ولا واحد من هذا الشخص ، فإنه بالحقيقة صدق ويوهم كذبا . أما إيهامه الكذب فلأنه يوهم أن هذا الشخص عام وله موضوعات وليس هذا واحدا منها . لكن القضايا لا يلتفت إلى إيهاماتها بل إلى المفهومات من أنفسها ، ولذلك لا يصير قولنا ليس كل إنسان حجرا كاذبا لإيهامه أن بعض الناس حجر . وكذلك إذا جعل الخاص جزئيا سالبا حتى قيل إن زيدا ليس كل هذا الشخص أى ليس كل واحد مما يحمل عليه هذا

---

(١) بعض : + هذ س ، ه // البدن : البدن ع . (٣) فإنا لا نذهب : ولا نذهب س ؛ وإنا لا نذهب ه . (٦) بإنسان : إنسان ع . (٧) استعملنا : استعمال ع // والبعض : أو البعض ع // السورين : السورتين س ، ى // هذا : ذلك س ، ع // هذا الشخص : + الآخر س ، ه . (٨) ذلك الشخص : + الآخر س ، ع ، ه .
(٩) وإذ : فإذا ع // ولا يصح : فلا يصح ع ، م . (١٠) زيد (الأول) : أن زيدا س ، ه // كل : بعض س ، ه . (١٠ — ١١) بعض هذا .... زيد : ساقطة من س ، ه .
(١١) فنقيضه : نقيضه د ، سا ، م ، ن ، ه ؛ + هو ع . (١٣) فلأنه : لأنه ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (١٤) لا يلتفت : لا يجب أن يلتفت س ، ه // ولذلك : ولكن ب . (١٥) إذا : إن س // الخاص : الحاضر عا ، ه . (١٦) ليس : ساقطة من م .

الشخص ، فإنه حق وإن أوهم كذبا ، أى أوهم أن لهذا الشخص موضوعات كثيرة . وإنما هو حق لأن هذا الشخص إذا لم يكن له موضوعات كثيرة يحمل عليها فظاهر أن زيدا لا يكون كل واحد منها التى ليست ، فإن للمعدوم يسلب عن كل موجود فلا يكون الموجود شيئا أو أشياء معدومة . وإذا كان لا يمكن أن يكون زيد كل واحد مما هو عمرو ومما ليس ، فصحيح أن زيدا ليس كل واحد مما هو عمرو . فأما إن كان المحمول كليا فقلنا : إن زيدا كل إنسان أو كل حيوان أو كل كاتب فهو كاذب لا محالة . فإذا قلنا زيد ليس ولا واحد من كذا ، فإن كانت المادة ممتنعة كان حقا ،وإن كانت المادة واجبة كان كذبا ، وإن كانت المادة ممكنة لم يجب كذب ولا صدق بعينه ، بل أمكن أن يكون زيد مثلا كاتبا فيكذب هنالك أن زيدا ليس ولا واحد من الكتاب ، وأمكن أن لا يكون كذلك فيصدق هنالك أن زيدا أو لا واحدا من الكتاب . فأما نفس القضية وصورتها فلا توجب شيئا . وبالجملة فإن حمل الممكنات على الأشخاص لا يوجب فى قضاياها تعيين صدق ولا كذب . وأما إن كان السور جزئيا موجبا فذلك فى مادة الواجب حق ، كقولنا : زيد هو بعض الناس ، وفى مادة الممتنع كاذب ، وفى مادة الممكن موقوف . وأما إن كان السور جزئيا سالبا كقولك زيد ليس كل كذا فهو يصدق فى كل مادة ، فحق أن نقول : زيد ليس كل حيوان وليس كل حجر وليس كل كاتب ، فكيف يكون الشخص كل شىء من المعانى الكلية .

---

(١) فإنه : وإنه ع // وإن : فإن ع // كذباً أى أوهم : ساقطة من د . (٢) وإنما . . . . له : ساقطة من س // موضوعات كثيرة : ساقطة من س . (٣) كل واحد . . . . فلا يكون : ساقطة من م . (٤) أو أشياء : ساقطة من م // لا يمكن : ليس يمكن ع . (٥) فصحيح : بصحيح سا ، عا ، ه // فأما : وأما س . (٨) كذبا : كاذبا عا // يجب : يكن ع ، ى . (٩) فيكذب : ويكذب ع ، ى // ليس ولا واحد : ولا واحد وليس غ . (١٠) هنالك : ساقطة من ع // زيداً أو لا واحداً : زيدا ولا واحداً د ، سا ، عا ، ن ، ى ؛ زيداً ليس ولا واحد س ، ه . (١١) فأما : وأما عا ، م ، ى // فإن : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (١٢) قضاياها : قضايا م // وأما : فاما س // إن : إذا س . (١٣) الناس : ساقطة من سا . (١٤) وأما : فأما د . (١٥) كل كذا . . . . زيد ليس : ساقطة من د ، م ، ن // كذا : كون س // فهو : فإنه ع .

وأما المهملات فالمقرون فيها سور الإيجاب الكلى بمحموله قد يظن أنه يصدق فى بعض المواضع كقول القائل : إن الإنسان كل ضحاك . وهذا ظن خطأ لأن قولنا الإنسان نعنى به طبيعة الإنسان ، وكل ضحاك نعنى به كل واحد مما هو ضحاك ، وطبيعة الإنسان لا توصف بأنها كل واحد من الضحاكين وإلا لكان إنسان ما هو كل واحد من الضحاكين وكذلك أيضاً إن أخذ الإنسان من حيث هو عام فإنه ليس ولا واحد من الضحاكين بل هو العام المحمول على واحد واحد منها . فإن عنى بكل ضحاك كل الضحاكين أى جملتهم جميعاً ، فهذا ما لسنا نذهب إليه فى استعمال الأسوار ، لكنا مع ذلك نعتبره فنقول : إن الإنسان العام ليس عمومه هو أنه جملة الضحاكين وكل الضحاكين - ولنأخذ هذا أخذاً فكان بيانه موضع آخر، ولا طبيعة الإنسان من غير زيادة شرط عموم أو خصوص ذلك ، وكيف وجملة الضحاكين لا يوصف بها واحد واحد وطبيعة الإنسان يوصف بها واحد واحد فإن عنى بكل ضحاك الضحاك العام من حيث هو عام فهو أيضاً غير ما نريده ونذهب إليه فى استعمال قولنا كل ضحاك ، لكنه قد يصدق أن يقال إن الإنسان العام هو الضحاك العام على سبيل الحمل ولا يصدق على طبيعة الإنسان ذلك فإن طبيعة الإنسان ليس هو الضحاك العام وإلا لكان كل إنسان ضحاكا عاماً ، فإن طبيعة الإنسان موجودة لكل شخص ، فهذا فى المادة الواجبة .

وأما فى الممتنع والممكن فالكذب ظاهر كقولك الإنسان كل حجر ، أو الإنسان كل كاتب كيف أخذت . فإن كان السور الكلى سالباً كذب فى الواجب الذى هو أعم . فإنك إذا قلت الإنسان هو لا شىء ولا واحد من الحيوان كذب القول .

---

(٢) للواضع : للواطن سا . (٤) إنسان : الإنسان د ، هـ . (٤ — ٥) وإلا لكان ... الضحاكين : ساقطة من سا ، م . (٦) ضحاك : + كذا ع ، ى . (٩) ولنأخذ : بل نأخذ هـ // فكان : ومكان س ، هـ . (١٠) شرط : بشرط ب . (١٢) استعمال : استعمالنا س // لكنه : ولكنه د . (١٤ — ١٥) فإن . . . . لكل : ساقطة من عا . (١٦) فى : ساقطة من م // أو الإنسان : والإنسان ع ، عا ، ى . (١٧) هو : ساقطة من د . (١٨) الإنسان : للانسان ع ، ن // ولا واحد : أو لا واحد د ، س ، سا .

وأما فى الواجب المساوى فإنك إذا قلت إن الانسان هو ولا واحد من الضحاك ، كان لك أن تعنى بالإنسان الإنسان العام ، وبقولك ولا واحد من الضحاك سلباً عن واحد واحد من أشخاص الضحاك . وإذا عنيت ذلك فلم يكن واحد من الآحاد التى توضع تحت الضحاك هو الإنسان العام وبالعكس وصدقت القضية . فإن لم يوجد كذلك كذب ، وذلك أن يعنى بواحد من الضحاك كل ما يقال له ضحاك كان شخصا شخصيا أو كليا . وهذا أول ما يجب أن يفهم من لفظة هذه القضية وأما فى الممتنع فيصدق كقولك الإنسان هو لاشىء من الحجر ، وأما فى الممكن فيصدق إن أردت بالموضوع العام من حيث هو عام كقولك الإنسان العام من حيث هو عام هو ولا واحد واحد من الكتاب . وإن عنيت الطبيعة كذب ، كقولك الإنسان ولا واحد من الكتاب .

وأما إن أخذ السور جزئيا موجباً صدق فى الواجب العام كقولك الإنسان هو بعض الحيوان ، ولم يجب صدقه فى الواجب المساوى كقولك الإنسان هو بعض الضحاك . لأنك إن أخذت طبيعة الإنسان أو عمومها لم يجب صدقه ، وإن عنيت إنساناً ما إذ هو إنسان أيضاً صدق . وأما فى الممتنع فهو كاذب إذ تقول الإنسان بعض الحجارة . وأما إن أخذ السور جزئياً سالباً فى الواجب صدق كقولنا الإنسان ليس هو كل حيوان وليس هو كل ضحاك على اعتبار ماسلف ذكره ، وصدق أيضاً فى الممتنع فإن الإنسان ليس هو كل حجر ، وصدق أيضاً فى الممكن فإن الإنسان ليس هو كل كاتب ، كما كذب أن الإنسان هو كل كاتب . فلنتكلم الآن فى المحصورات فإن العادة جرت فيها دون غيرها .

---

(١) فإنك إذا : فإذا س // إن : ساقطة من ع ، ى . (٢) وبقولك : وتقول ع . (٣) فلم : لم عا . (٤) الآحاد : الأجـاد ى // الضحاك : ألبتة س ، ع ، هـ ، ى // وصدقت : وحذفت م . (٥) فإن : وإن سا ، هـ ، ى // كذب : كذبت س ؛ ساقطة من م // وذلك : ساقطة من د . (٦) شخصياً : شخصاً د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى // كان شخصاً . . . . . لفظة : ساقطة من ى . (٧) (الأولى) فى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (٨) الإنسان : + أى د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ى // هو ولا واحد : لا واحد ع . (١٠) جزئيا : ساقطة من ع // موجباً : ساقطة من ى . (١٣) إذ هو : أو هو ع // أيضاً : إنمان . (١٤) الواجب : الموجب سا // كقولنا : كقولك ب ، ع ؛ قولنا هـ . (١٥) هو (الأولى) : ساقطة من ع ، ى // على اعتبار ماسلف ذكره : ساقطة من عا . (١٦) فإن : بأن د ، عا ، م ، ن ، هـ // كذب : ذكر سا . (١٧) هو : ساقطة من سا .

الفصل التاسع

(ط) فصل

فى صدق المحصورات وكذبها

أما إذا كان الموضوع مسوراً بسور كلى والمحمول كذلك فلا يصدق موجبه فى مادة من المواد ، كقولك : كل واحد من الناس كل واحد من الحيوان أو هو كل واحد من الضحاك ، أو كل واحد من الناس هو كل واحد من الحجارة أو هو كل واحد من الكاتبين . لكن بعض الناس حسب أن قولنا كل الناس كل الضاحكين حق ، أى جملة الناس جملة الضاحكين . وقد علمت ما فى هذا من الخطأ والزلل ، فإن كان سور المحمول كلياً سالباً كقولك كل إنسان لا واحد من كذا كذب فى الواجب ، كقولك كل إنسان لا واحد من الحيوان أو الضاحك .

وأما فى الممكن فعلى ظاهر ما يحكم به على الممكن فيما سلف هو أنه يصدق لا محالة جزئيه فيكون قولك كل إنسان لا واحد من الكاتبين قولا كاذباً أيضاً ، فإنه ليس كل إنسان كذلك بل بعض الناس الذين ليسوا بكاتبين أولئك هم الذين هم ولا شىء من الكاتبين ، وأما البعض الكاتبون فليسوا ولا واحد من الكاتبين والإنسان يعم ذلك اللهم إلا أن يتفق أن تكون مادة القضية على نحو ما أومأنا إليه فيما سلف إن

---

(٣) فى صدق المحصورات وكذبها : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى .
(٤) أما: وأما هـ .(٥) أو هو: وهو ن . (٦) الضحاك : الضحاكين هـ // أو كل واحد من الناس هو : ساقطة من ع // هو : ساقطة من د ، سا . (٧) قولنا : قولك ن // الضاحكين: الضحاكين هـ .
(٨) اى : أن ع // الضاحكين : الضحاكين هـ ، ى . (٩) لا واحد من كذا : ولا واحد من الناس ع . (١٠) أو الضاحك : والضاحك س ، هـ . (١٣) م : ساقطة من س .
(١٥) يتفق أن : ساقطة من عا // القضية : للقضية س // فيما سلف : ساقطة من عا .

كان جائزاً . فحينئذ يكون للواقف أن يقف فلا يحكم بصدق ولا كذب إلا فى مواد بأعيانها . وأما تحقيق القول فى ذلك فإلى صناعة غير المنطق .

ويصدق فى الممتنع كقولنا كل إنسان ولا واحد من الحجارة . وأما إن جعل سور المحمول جزئياً موجباً كقولنا كل كذا هو بعض كذا ، فإن هذا يصدق فى الواجب العام المساوى كقولنا كل إنسان بعض الحيون أو بعض الضحاك ، ويكذب فى الممكن والممتنع كقولنا كل إنسان بعض الـكتاب وكل إنسان بعض الحجارة . وأما إن جعل السور جزئيا سالباً كقولك كل إنسان لا كل كذا صدق فى الواجب كقولك كل إنسان لا كل حيوان ولا كل ضحاك ، وفى الممتنع كقولك كل إنسان لا كل حجر ، وفى الممكن كقولك كل إنسان لا كل كاتب . وأما إذا كان الموضوع مسوراً بسالب كلى ثم قرن بالمحمول سور كلى موجب كقولك ولا واحد من الناس كل كذا صدق فى الواجب كقولك ولاواحد من الناس هو كل حيوان وكل ضاحك ، وفى الممتنع كقولك ولا واحد من الناس هو كل حجر ، وفى الممكن كقولك لا واحد من الناس هو كل كاتب . فإن جعل السور المقرون بالمحمول سالباً كلياً كقولك لا واحد من الناس لا واحد من كذا ، صدق فى الواجب ، فإنه ليس واحد من الناس ليس واحد من الحيوان أومن الضحاك ، وكذب فى الممكن فإنه يكذب أنه وليس ولاواحد من الناس ليس

---

(١) فلا يحكم : ولا يحكم د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى .
(٣) ولا واحد : لا واحدع . (٤) كذا(الأولى): هذا ه // هو : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // الواجب : + فى ع . (٥) المساوى : والمساوى د ، س ، ع ، ن ، ى . (٦) بعض ... إنسان : ساقطة من د . (٧) كقولك : كقولنا ع ، ى // لا كل ... كقولك: ساقطة من ع . (٨) ضحاك : ضاحك س // لا كل حجر : لاحجر ع ، ى . (٨ — ٩) كل إنسان .. إنسان : ساقطة من ع . (٩) كقولك : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، ه // لا كل كاتب : لا كاتب ع ، ى . (١٠) صدق : ساقطة من ن . (١٠ — ١١) من الناس ... ولا واحد : ساقطة من ع . (١١ — ١٢) حيوان وكل ضاحك وفى الممتنع كقولك ولاواحد من الناس هو كل : ساقطة من م . (١٢) كقولك : كقولنا س . (١٣ — ١٤) فإن جعل . . . . من كذا : ساقطة من سا . (١٤) ليس(الثانية): ساقطة من عا ، م ، ن ، ى . (١٥) وليس ولا واحد من الناس ليس : ساقطة من ن . .

ولا واحد من الكتاب . فإن معنى هذا أن أى واحد من الناس أخذته كان موجباً عليه أنه واحد من الكتاب . إذ ليس فيهم واحد يصدق عليه أنه ليس واحد من الكتاب ، وهذا كاذب ظاهر الكذب . لكن المفسر المتأخر الذى يعول عليه هؤلاء ذكر أن هذا صادق . وأما فى مادة الامتناع فهو كاذب كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس ولا واحد من الحجارة ، فإن هذا كذب . فإن جعل السور المقرون بالمحمول جزئياً موجباً كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض كذا ، كذب فى الواجب كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحيوان أو الضحاك ، وكذب فى الممكن كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض الكتاب ، إلا على الاعتبار الذى علمت ، وصدق فى الممتنع كقولك : ليس واحد من الناس هو بعض الحجارة . فإن جعل السور المقرون بالمحمول جزئياً سالباً كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل كذا فإنه يكذب فى الواجب كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل حيوان أو ضحاك وفى الممكن أيضاً كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل كاتب ، ويكذب فى الممتنع أيضاً كقولك : ليس ولاواحد من الناس ليس كل حجر . فأما إذا كان السور المقرون بالمحمول موجباً جزئياً فيصدق حيث كذب الذى كان السور المقرون بموضوعه سوراً جزئياً موجبا ، ويكذب حيث صدق إذا تساويا فى غير ذلك . وجرب أنت بنفسك .

وقد ظن المفسر المذكور أن قولهم : واحد من الناس ليس ولا واحد من الكتاب

---

(٢) عليه (الثانية) : ساقطة من سا، عا، م ، ن ، ه . (٢—٣) ليس واحد : ليس ولا واحدا س .
(٣) كاذب : صادق سا ، م ، ى . (٥) الحجارة : الحجر س ، عا ، ن ، الحيوان د ، سا ، م ، ه ، ى // كذب : صدق سا ، عا ، م ، ه ، ى . (٨) هو : ساقطة من س . (٩) وصدق : وصدقت ه // كقولك : ساقطة من د // واحد : ولا واحد س ، ع ، ه . (١١) كل : ساقطة من عا ، (١٢) كل ... ليس : ساقطة من د // أو ضحاك : أو كل ضحاك س .
(١٢–١٣) ولا واحد ... كل : ساقطة من د . (١٤) ليس : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ى // كل : ساقطة من ع . (١٥) صدق : يصدق ه . (١٦) إذا : وإذا س .

كاذب . وهذا أيضاً من غفلاته . فإن هذا صادق ، فإن الأمى ليس ولا واحد من الكتاب ، وهو بعض الناس . فإن كان السور المقرون بالموضوع جزئياً ، كذب حيث يصدق المقرون بموضوعه سور سالب كلى إذا وافقه فى جميع الأحوال ، ويصدق حيث كذب . وجرب أنت بنفسك . وأما إذا كان السور المقرون بالموضوع جزئياً سالباً فإنه يصدق حيث تكذب القضية التى سورها المقرون بالموضوع كلى موجب إذا ساواها فى جانب المحمول . وجرب أنت بنفسك . ثم لا تلتفت إلى ما يقال من أن هذه كلها مرذولة ، فلا تستعمل ألبتة . نعم الكاذبات منها بهذه الصفة ، وأما الصوادق فإن السور فيها جزء من المحمول ، والسور فيها وما معه كشىء واحد حمل على الموضوع بإيجاب أو سلب ، فإن انتفعت بشىء فى موضع من المواضع فاستعمله كما تستعمل سائر القضايا التى ليس فى محمولها سور ألبتة . والذى قال إن هذه ليست صادقة لأجل المعانى لأن بعضها يصدق فى المواد الثلاث وبعضها يصدق فى الواجب والممتنع وأنها ليست موجبات خوالص أو ليست سوالب خوالص ، فإنه قال هذراً من القول . أما أولا فإن المحمولات إذا جزئت أجزاءاً كان لبعضها مع بعض نسب غير النسبة التى للقضية نفسها . وهنالك تكون القضايا باعتبار أجزائها على أحوال تخالف الأحوال التى تكون للمحمول بكليته عند الموضوع ، حتى يكون فيها سالب وتكون القضية موجبة ، فلا تغير هى شيئاً من الأحكام التى للقضية من حيث هى فيها محمولة وموضوعة ، وإن أوجبت أحكاماً أخص ومتأخرة عن ذلك . وليس الالتفات إلى القضايا واستعمالها لشىء غير الصدق ،

---

(١) فإن(الأولى): فإذ ب // الأمى : الأمر ع . (٢) جزئياً : + موجباً د ، سا ، ع ، عا ، هـ ، ى . (٣) ويصدق : وصدق : عا . (٤) كذب : يكذب س . (٦) ساواها : ساوتها ن .
(٦) أن : ساقطة من س . (٧) كلها : كله هـ // الكاذبات : الكاذب س .
(٩) بشىء : + منها د ، ن . (١٠) والذى : فالذى ى . (١١) وأنها : أو أنها سا ، عا .
(١٢) خوالص : خالصة من ، هـ // أو ليست : أو أنها ليست س . (١٣) النسبة : النسب د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (١٤) القضايا : القضاء س ؛ القضية عا .
(١٥) فلا : ولا ع ، عا ، م ، ن ، ى // هى : ساقطة من ى . (١٦) وإن : فإن س ، هـ ، ى .
(١٧) ومتأخرة عن : ومتأخرة غير م // وليس : فليس س ، ن // لشىء : شىء ع ؛ الشىء ن.

فإن كانت صادقة فاستعملها حيث يدخل فيه ، ولا تلتفت إلى أن صدقها كان بسبب كذا ، فإن الصادق من أى سبب كان يؤديك إلى الغرض المقصود إذا كان الك أن تستعمله . وأما قول هذا الإنسان إن هذه ليست صادقة لأجل المعانى ، فإن عنى بالمعنى المعقول من الإيجاب والسلب الذى فى القضية فقد كذب ، فإن الإيجاب فى الصادق منها صادق وفى الكاذب كاذب ، وإن عنى بالمعنى صورة القضية فقد كذب . فإن الصدق الذى يقع فيها يتبع صورتها دائماً . وأما احتجاجه بقياس ألفه على تصديق هذه الدعوى فهو هكذا : إن هذه تصدق فى المواد الثلاثة أو فى مادتين متضادتين ، وما يصدق كذلك فليس صادقاً فى المعنى ، فإن المقدمة الثانية غير مسلمة ، فإن الصادق لا يكون صادقاً ألبتة إلا لصدق المعنى ، وليس الصادق إنما يكون صادقاً أو الكاذب إنما يكون كاذباً لأجل أنه يعم صدقه فى المواد أو لا يعم ، بل لأن له موافقة للوجود ومطابقة أو خلافهما فى مادة كانت أو أكثر وقوله إنها ليست موجبات خوالص ولا سوالب خوالص فهو قول باطل ، فإن الإيجاب والسلب لا يقبل الغش والخلوص ، فإن أى معنى جعلته محمولا فحكمت بوجوده للموضوع فهو إيجاب بالسواء وأى معنى جعلته محمولا فحكمت بلا وجوده للموضوع فهو سلب بالسواء . فإذا أخذنا قولنا : كل حيوان ، أو بعض حيوان ، أو لا شىء من الحيوان ، أو لا كل حيوان كمعنى واحد أمكن أن يجعل محمولا بجملته ، ليس على أن المحمول جزء منه الذى هو الحيوان ولا الذى هو السور بل الجملة . ثم إن أوجبناه كان إيجاباً بالحقيقة ، وإن سلبناه كان

---

(١) فإن : وإن م ، ى // إلى : ساقطة من ب ، سا ، عا ، م ، ن . (٢) إذا : وإذا م .
(٣) تستعمله : + فيه س ، ع ، ى // قول : ساقطة من ع // المعانى : المعنى س ، ه // بالمعنى : + المعنى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (٥) فقد كذب : ساقطة من س .
(٩) لا يكون . . . الصادق : ساقطة من م . (١٠) للوجود : فى الوجود ه . (١١) خلافهما : كلاهما عا // وقوله : + أيضاً ع // إنها : ساقطة من ع . (١٢) سوالب : سالبات س // لا يقبل : يقبل س . (١٣) جعلته : جعلناه عا // بوجوده للموضوع : بلا وجوده للموضوع ع ، بوجود الموضوع عا // إيجاب : سلب ع . (١٤) بلا وجوده : لوجوده ع // سلب : إيجاب ع .
(١٦) أمكن : ويمكن ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، لأمكن ه // بجملته : بجملته ع .
(١٧) بالحقيقة : لحقيقة عا .

سلباً بالحقيقة ، وكان لنا مع ذلك أن نجعل الإيجاب والسلب كلياً أو جزئياً . ومع ذلك فلا يظن أن هذه المواد مواد القضايا ، بل هى مواد أجزاء المحمولات ، فإن قولنا : كل إنسان هو لاشىء من الحيوان ، مادة هذا المحمول هو للممتنع وإن كان مادة جزء منه وهو الحيوان هو الواجب ، وليس الحيوان هو المحمول حتى يكون لمادته اعتبار حتى يكون الشىء لما صدق فى مواد مثلا ليست مواد القضية بل مواد أجزائها فقد أذنب هذا الصدق واستحق أن يرذل . فأمثال هذه الأشياء لايجب أن يقع إليها التفات .

وأما الذى قال إن السور الكلى إذا قرن بالمحمول كان أيضاً صادقاً ، كقولك : كل إنسان قابل كل صناعة ، فهذا أيضاً غلط ، وذلك لأن قولنا السور قرن بالمحمول فى المنحرفات ليس قولا حقيقياً ، فإن القول الحق فيها هو أن يجعل السور مع شىء آخر محمولا ويكون ذلك الشىء له حكم ، أو جعل وحده محمولا ولم يدخل السور . وأما إذا دخل السور وقرن به ذلك الأمر وجعل الجميع شيئاً واحداً ، فتلك الجملة هى المحمول . فليس ذلك الأمر المفرد وحده هو المحمول فى هذه القضايا ، بل إنما قيل لهذا الجزء إنه محمول بسبب أن البحث الأول كان عن كلية موضوع ، ومحمول فقيل إنه لا ينبغى أن يشتغل ببيان كمية المحمول ، فإن الغرض ليس أن يدل على أن المحمول بخصوصه أو بعمومه موجود فى شىء ، بل إن طبيعته كيف كانت موجودة فى شىء . فمن حاولت أن تقرن هناك سوراً فقد انحرفت القضية وصار المحمول ليس بمحمول ، بل جزءاً من المحمول ، فانتقل اعتبار الصدق إلى النسبة

(٦) أجزائها : أجزاء لها د ، س ، عا ، م ، ن // فأمثال : وأمثال ن .
(٩) غلط : ساقطة من د // وذلك : ساقطة من ى . (١٠) السور : السوء س // آخر : + فيها عا . (١١) أو جعل : لو جعل د ، س ، سا ، عا ، ه //ولم : ولو لم يكن عا // وأما : فأما ب . (١٢) دخل . أدخل ع // وقرن : قرن س . (١٣) هو : هى ع // لهذا : لهذه س . (١٤) الجزء : الجبر م . (١٥) كلية : الكلية م .
(١٧) شىء : + ما س ، ه .

التى تقع لتلك الجملة مع الموضوع . فلذلك سميت هذه القضايا منحرفات ولم يشتغل بها المعلم الأول . بل الواردون من بعد ، المحبون للتكثير ، الموجبون على غيرهم الشرع فيما لا يعنى اضطراراً إلى الموافقة بما يحيطون فيه أيضاً فى ذلك التكثير . وأما : قولك : كل إنسان قابل كل صناعة ، فان السور ها هنا مقرون بالصناعة ، والصناعة ليست المحمول الذى لولا السور كان يكون محمولا ، بل جزء من ذلك المحمول . وذلك المحمول بتمامه قولك قابل الصناعة ، فلو قال كل إنسان كل قابل صناعة أو كل صناعة لكان يكون منحرفاً . وأما قوله : الإنسان قابل كل صناعة ، فليس من المنحرفات ، إذ ليس السور مقروناً بما كان يكون محمولا لولا السور قرناً من غير زيادة مضافة إليه .

(١ — ٣) ولم ... التكثير : ساقطة من عا . (٢) بل : ساقطة من د // للتكثير : للتكثر د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى ؛ للتكثر هـ . (٣) لا يعنى : لم يعد س // يحيطون : يخطئون د ، سا ، ن ، هـ ، ى // فى : أى ب // التكثير : التكثر د ، سا . (٤) والصناعة : ساقطة من د . (٥) كان يكون : لا يكون عا // وذلك : وتلك عا . (٦) الصناعة : للصناعة س ، ى // أو كل : وكل س . (٧) يكون ساقطة من سا .

الفصل العاشر

(ى) فصل

فى تحقيق حال التناقض ومراتب أصنافها

فى أقسام الصدق والكذب المتعين وغير المتعين

إن وقوعنا إلى المنحرفات كان بسبب بياننا للفرق بين كون القضية كلية وبين كونها كلية للموضوع ، فبان فيما بين ذلك أن المهملات ليست فى حكم المحصورات الكلية وأنها فى حكم المحصورات الجزئية ، وهى الأولى بها أن تسمى داخلة تحت المتضادة ، وأنها تصدق فى الممكنة معاً ولا تكذب ألبتة فى موضع معاً . وتأمل ذلك فى المواد الثلاث . فلما تمادى بنا الكلام فى بيان ذلك احتجنا إلى أن نعرف أن الحصر يجب أن يقع فى الحكم من غير تناول للمحمول أيضاً ، واحتجنا أن نبين أن تناوله للمحمول كيف يكون ، ووقعنا إلى المنحرفات وتأملنا حال الصدق والكذب فيها .

فلنرجع الآن إلى غرضنا فنقول : إن أول مايجب أن يعرف من حال الإيجاب والسلب حال التناقض الذى يوجب لصورته أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة بعينها أو بغير عينها لا لأجل مادة دون مادة . وهذا لا يكون بين المتفقين فى الكم ، فقد تكذب الكليتان منهما وتصدق الجزئيتان فلا تتناقضان ،

---

(٤) وغيرالمتعين : ساقطة من د . (٦) فبان : + لك س . (٧) وهى : + التى د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // المتضادة : المضادة سا ، ع ، عا ، م . (٨) موضع : موضوع ن ، ى .
(٩) فلما : فكما د ، ن . (١٠) للمحمول (الثانية) : ساقطة من ع ، عا ، م .
(١٤) بين : ساقطةمن د . (١٥) منهما : بهما ه // الجزئيتان: الجزئيات س // فلاتتناقضان: ولا تتناقضان ع .

إذ التناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب اختلافا يلزم عنه لذاته أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا بعينه أو بغير عينه ، فيجب إذن أن يكون المختلفان بالإيجاب والسلب اختلافا تاماً محصلا يختلفان أيضاً فى الكمية إن كان موضوعهما كليا . وأما ذات الموضوع الشخصى فيكفى فيها الاختلاف التام بالإيجاب والسلب لتعين الموضوع .

وأما المهمل فهو فى حكم الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد كما قد علمت . فإذن المهمل لاتناقض فيه . وكيف والإهمال إما أن يقتضى الكلية فتكون القضيتان كلتاهما كليتين ، أو لا يقتضى إلا الجزئية كما علمت فتكونان جزئيتين . وقد علم الحال فى جميع ذلك ، فإذن لاتناقض بين المهملتين . فيبقى أن يكون التناقض بين المخصوصات والمحصورات ، وأن يكون المحصور المخالف بالكم والكيف هو المناقض فقولنا : كل كذا ، يناقضه لا كل أو لا بعض ، إذ هما واحد فى القوة ، وقولنا : لاشىء ، يناقضه بعض . فإن كانت الكلية موجبة صدقت فى الواجب وكذبت فى الممكن والممتنع ، ومقابلها يكذب فى الواجب ويصدق فيهما . وإن كانت الكلية سالبة صدقت فى الممتنع وكذبت فى الممكن والواجب ، ومقابلهما يكذب فى الممتنع ويصدق فيهما . وعليك أن تجرب . فلا بد فى كل مناقضة من أن يكون فى أحد طرفيها سور كلى ، فكل مقابلة محصورة كلية الموضوع وأحد طرفيها وحده مسور بسور كلى ، فإنها تقتسم الصدق والكذب فى كل موضع . وكذلك الشخصيات وما عداها فلا تناقض فيها ، فيحق أن تقول : إن الإنسان لفى خسر وإن الإنسان ليس فى خسر ، وإن الإنسان جميل وإن الإنسان ليس بجميل ، وذلك لأنه قد يصير الجميل قبيحاً فلا يكون جميلا ، وكذلك عندما

---

(١) إذ : إذا عا // هو : + من ع . (٢) او : ساقطة من د // إذن : ساقطة من سا .
(٣) وأما : فأما س عا ، ه . (٤) فيها : فيه ع . (٥) قد : ساقطة من سا .
(٦) لا تناقض : لا تضاد سا // والإهمال : والمهمل س . (٧) فتكونان : فتكون ع .
(٨) فيبقى : فبق ب . (١٠) لا كل : + كذا س // لا بعض : بعض سا .
(١١ — ١٢) موجبة ..... الكلية : ساقطة من . (١٤) سور : صور ه // فكل : وكل ن .
(١٦) موضع : مواضع عا ، موضوع ه ، ى . (١٧) لفى : فى عا // فى : لفى س // جميل : يصير : ساقطة من د ، سا ، م . (١٨) فلا يكون : يكون عا // عندما : + يكون ع .

هو فى التكون جميل فليس بجميل ؛ والإنسان يكون جميلا ثم يكون لا جميلا عندما هو قبيح وعندما هو فى التكون قبيحا . أو قيل إن كان جميلا فالموضوع الواحد بعينه يشير إلى صدق القولين : إن الإنسان جميل وإنه ليس بجميل ، فكيف موضوعان مختلفان . وليس كون ذلك فى شيئين أو وقتين مما يزيل حقيقة مايقوله . فإن كل واحد منهما إذا صدق فى وقت ، صدق من غير اعتبار وقت ولا وقت . فما لم يحصل للإنسان صفة أنه جميل لم يكن جميلا فى وقت من الأوقات فصدق أنه جميل فى وقت كذا يتقدمه، صدق أنه جميل أى مطلقا . لست أعنى بالمطلق الدائم ، فإن ذلك بالحقيقة ليس بمطلق بهذا المعنى بل هو مقرون بشرط الدوام ، إنما المطلق مالا شرط فيه بوجه ؛ وكذلك الحال فى السلب ، وهذا أمر سيأتيك بيانه بوجه آخر من بعد .

لكن لقائل أن يقول : إن القولين كليهما كاذبان ، فإن قولنا : الإنسان جميل ، معناه كل إنسان جميل ، وقولنا : الإنسان ليس بجميل ، معناه كل إنسان . ونحن قد أتينا بالجواب عن هذا فيما سلف ذكره . فإن قولنا : الإنسان ، يقتضى معنى الإنسان بلا شرط ، فيصلح أن يتناول كل ما هو إنسان ، وإن كان واحداً بعينه . وليس بنا حاجة إلى تطويل الكلام بذكر ما أورده مخالفو الحق من الاستدلالات بأقوال الشعراء ، استعملوا فيها مهملات على أنها محصورات ، فأجاب المتكلفون للجواب عن ذلك بأن ذلك فى مادة ضرورية ، ولو قالوا : إنا لا نمنع أن نستعمل المهملات منويا بها الحصر . لكن ذلك شىء يعرف لا من نفس القضية ، بل من عادة جرت واختصار اعتيد لكان ذلك كافياً ، فإنا فى أكثر الأمور نتجوز

---

(١) يكون : لا يكون ع ، ى // لا جميلا : جميلا ع ، ى . (٢) أو قيل : وقيل سا // بعينه : ساقطة من سا . (٣) موضوعان : موضوعات ع . (٤) مختلفان : مختلفات ع ؛ يختلفان عا .
(٥) صدق (الثانية) : ساقطة من سا // ولا وقت : لا وقت س // فما : فيما ع .
(٨) الدوام : + فإن ذلك بالحقيقة ع // ما لا شرط : لا شرط ع . (١١) جميل (الثانية) : جميع س .
(١٢) قد : ساقطة من د . (١٣) كان : ساقطة من ع . (١٥) الشعراء : للشعراء ع ، ى // استعملوا : واستعملوا ن . (١٦) فى : ساقطة من س // ضرورية : ضرورة ع .
(١٨) واختصار : فى اختصار ع // الأمور : الأمر د ، سا .

فنحذف الأسوار ونستعمل المهملات واثقين بأن المخاطبين يقفون على الغرض ، والشاعر أيضاً لم يكن يلتفت إلا إلى العادة وما كان يشعر من أمر المادة المذكورة وضرورتها شيئاً ، ولو كانت المادة تجعل ما بالقوة بالفعل لكان يجب أن تقول إن المهملتين فى الواجب والممتنع متضادتان . وليس كذلك ، بل يجب أن نعتبر حال المهمل من حيث هو قضية وأمر أعم من ذوات المواد الثلاثة لا من حيث فى مادة مادة . فإن المهملة فى مادة الواجب من حيث هى مهملة جزئية الحكم ، وإن كانت المادة يصدق فيها الكلى . وفرق بين حكم يصدق لو حكم به ، وبين حكم قد حكم به بالفعل ، وبين حكم توجبه صورة القضية وبين حكم تريده مادة القضية على موجب صورته . والذى ذكر بعضهم أنكم كيف تجعلون المهملتين صادقتين والموضوع فيهما شىء واحد ، وذلك قول خطأ ، وذلك لأنه إن عنى شيئاً واحداً بالعدد وفى زمان واحد فقد كذب ، فإن القائلين إن الإنسان لفى خسر ، ليس الإنسان لفى خسر ، لا يشيرون فى ذلك إلى إنسان واحد معين بعينه ، بل إما أن لا يعينوا أو يعينوا مختلفين تعييناً كأنه خارج عن مفهوم القضية ، بل مقرون في الذهن إلى مفهومها . وإن عنى شيئاً واحداً بالحد فليس هذا أول ما يعلمه فى الواحد بالحد ، بل لا يبالى بأن يحمل الأضداد على شىء واحد بالحد ، وتوحدها فيه كالفردية والزوجية معا فى العدد الذى هو واحد فى الحد . والاشتغال بتطويل القول فى هذه الأشياء مما لا يجدى ، لكن يجب أن يتحقق أن غرضنا المقدم ها هنا هو فى تحقيق التناقض ، وأن حال التناقض هو على ما وصفناه .

---

(٥) هو : ساقطة من عا // وأمر : + هو سا // حيث : + فى ع . (٨) بالفعل : الفعل ى // تريده : تريد س . (٩) تجعلون : + القضيتين د ، ن . (١٠) وذلك (الأولى) : فذلك س ، عا // وذلك قول خطأ : ساقطة من ى . (١١) ليس الإنسان لفى خسر : ساقطة من ع ، ى // لفى : فى س . (١٢) لا يشيرون : ولا يشيرون د // فى ذلك : بذلك س ، ع . (١٣) تعيينا : تعيينا ع ، م ، ه . (١٤) أول : أولى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // ما يعلمه : ما يعتمده س . (١٥) بالحد : ساقطة من د ، ن . (١٦) فى الحد : بالحد س . (١٧) هو : ساقطة من ع ، عا ، م ، ه . (١٨) هو : ساقطة من ع ، ى .

لكن للمتشكك أن يتشكك فيقول : ما يمنع أن يكون للإيجاب الواحد مقابلان اثنان حتى يكون كلاهما له فى حكم المناقضة ؟ فنقول إن هذا أمر ممتنع ، فإن المحمول الواحد من جهة واحدة من موضوع واحد من سور واحد لا يمكن أن يسلب مرتين إلا أن يكون إما المسلوب مختلفاً أو المسلوب عنه مختلفاً . فالإيجاب الواحد سلب واحد ، فيكون إذن للإيجاب الذى هو أن كل إنسان حيوان سلب واحد . فإن دل بالموضوع أو المحمول على معنيين لم يكن الإيجاب واحداً فلم يكن سلبه واحداً . فإنا إذا سمينا الفرس ثوباً وسمينا به الإنسان أيضاً ، فقلنا : إن الثوب أبيض كان معناه أن الفرس أبيض والإنسان أبيض ، إلا أن يكون الثوب دالا على معنى واحد جامع للإنسان والفرس والثوب ، فحينئذ لا يكون اسماً للإنسان ولا للفرس بل يكون اسماً لمعنى يحمل عليهما . لكنه قد يجب علينا أن نتحقق أصلا لا نسع إغفاله ، وهو أنه ليس يجب أن تكون أحوال المناقضات فى اقتسامها الصدق والكذب حالا واحدة فإن المحصورات يتعين فيها الصدق والكذب لذات القضية ولطبيعة الأمر . وكذلك القضايا الشخصية الزمانية التى أزمنتها ماضية أو حاضرة ، فإن الزمان الذى حصل جعل أحد الأمرين لاحقاً لطبع الآخر بالضرورة . وأما القضايا المتناقضة الشخصية فى الأمور المستقبلة ، فإنها ليس يجب فيها من جهة طبائع الأمور أن يتعين فيها صدق ولا كذب ، ولا أيضاً يكون قد تعين أحدهما فيه بحصول السبب المعين . فإن التعيين إما بموجب الأمر فى نفسه ، وإما لوجود السبب المعين لما ليس يجب بذاته أن يتعين . فإن كل شىء واجب ، فإما أن يجب لذاته أو يجب

---

(١) للمتشكك : المتشكك ع // أن يتشكك : ساقطة من د . س // للإيجاب : الإيجاب ع . (١ — ٢) ما يمنع ..... فنقول : ساقطة من د . (٢) مقابلان : متقابلان هـ // أمر : ساقطة من عا // ممتنع : يمتنع ع . (٥) حيوان : + إذ ع .
(٧) وسمينا : سميان . (٨) كان معناه أن الفرس أبيض : ساقطة من د ، م ، ى .
(٩) والفرس : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى // والثوب : ساقطة من س ، ع .
(١٣) حاضرة : حاضر س . (١٤) لاحقا : لاخفاء س . (١٥) الأمور : + من ع // المستقبلة : + فيها ع . (١٦) أن : ساقطة من س . (١٧) التعيين : المتعين ع . (١٨) لما : بما ع .

بحصول السبب الذى يوجبه ، ولو كان فى القضايا التى نحن فى ذكرها تعين لصدق أو كذب حتى كان كل إيجاب أو سلب ، إما صادقاً بعينه وإما كاذباً لكان كل أمر فى المستقبل إما أن يوجد لا محالة وإما أن لا يوجد . فإنه إذا قال قائل : إن كذا يوجد ، وكان يتعين فيه الصدق أو الكذب ، وقال الآخر : إنه لا يوجد ويتعين أنه صادق أو كاذب ، وليكن الأول صادقاً متعين الصدق حتى لا يمكن أن لا يوجد الأمر أو ليكن الآخر صادقاً متعين الصدق ، فحينئذ لا يمكن أن يوجد الأمر إذ كان لا يمكن أن يوجد الشىء مع صدق القول بأنه لا يوجد . وبالعكس فإن القول إن كان صدقاً فالأمر موجود ، وإن كان الأمر موجوداً فالقول صدق . فإنه إن كان الشىء فى نفسه يكون إما أبيض بعينه أو غير أبيض بعينه فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه وإما أنه غير أبيض ، حتى يكون الوجود واللا وجود مع الصدق والكذب . وحتى إن كان القول فى ذلك صادقاً فالأمر يكون لا محالة ، وإن كان كاذباً فالأمر لا يكون ألبتة ، فيلزم تالياً بما قدمناه من المقدمات الشرطية أن لا يكون كل شىء من الأشياء واجباً أن يكون أو واجباً أن لا يكون ، وأن لا يكون شىء مما يكون بالاتفاق ، بل تكون الأشياء كلها بالضرورة . وهذا سنشير قريباً إلى إحالته ، أعنى التالى من قولنا : إنه إن كان كل إيجاب أو سلب يجب أن يصدق بعينه أو يكذب بعينه فليس شىء من الأشياء يكون على سبيل الاتفاق جائزاً فيه

---

(١) بحصول : لحصوله د ، سا ؛ لحصول س ، ع ، ه . (٢) كذب : لكذب س // وإما كاذبا : أو كاذبا ى // لكان : لكن ع . (٤) وكان : كان ع . (٥) حتى : فحينئذ ع .
(٦) لا يوجد : يوجد ع ، م ، ن ، ى // فحينئذ : حتى عا ، ه . (٦ — ٧) أو ليكن . . . الأمر : ساقطة من ع ، م ، ن ى . (٧) إذ : ساقطة من عا // القول : + فيه سا // فان : لأن عا .
(٨) إن : إذا س . (٩ — ١٠) أو غير . . . غير أبيض : فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه أو غير أبيض فالقول يصدق فيه إما أنه بالاتفاق أبيض بعينه وإما أنه غير أبيض ع .
(١١) وحتى إن : وإن س ؛ ومتى وإن عا // كان : ساقطة من ب .
(١٢) بما : لما ب ، س ؛ كما ع ، ه . (١٣) لا يكون : يكون د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (١٥) من : فى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // إن : ساقطة من م .
(١٦) جائزا : وجائزا ع ، ى .

الكون واللاكون ، بل الأمور كلها ضرورية . والذى أوجب هذا الغلو هو أن كان القول قبل كونها يتعين فيه صدق أو كذب ، فيكون بياض زيد الذى وجد الآن ، لقد كان قبل الآن واجباً ضرورة أن يوجد فى الآن إذ عسى كان بعض الناس قال إنه يوجد ، ولم يكن كذب بل صدق فكان كون هذا المصدق به ضرورياً ، وكذلك فيما يستقبل أيضاً مما يقال فيه الآن أنه يوجد ، ويصدق القول الآن صدقاً متعيناً ، وليس الأمر إنما يصير موجوداً بأنه قد صدق به ، بل إنما يكون القول صدقاً لأن الأمر فى نفسه كذلك . فإذن هذه الضرورة تكون فى نفس الأمور وإن لم يُقل شىء .

فقد بان من هذا أن الصدق والكذب إذا تعين واحد منهما عرض هذا الذى سنشير إلى أنه محال ، وإن لم يتعين فلذلك وجوه ثلاثة: أحدها أنهما يشتركان فى الصدق، والثانى أنهما يشتركان فى الكذب ، والثالث أنهما ليس أحدهما الآن واجباً أن يكون صادقاً أو كاذباً ، بل كل واحد منهما يمكن ذلك فيه وإن كان لا يمكن أن يكون ذلك فى غيرهما ، وأنه يفوتهما معاً فيخرج عنهما الصدق أو الكذب . لكن الوجه الأول محال ، فإنه إن كانا حقين وكل واحد منهما يقابل الآخر ويناقضه صار كل واحد منهما أيضاً كاذباً فكانا حقين وكاذبين معاً ، وهذا محال ؛ وكيف يكونان حقين والحق هو ما يطابق الوجود فسيكون الأمران جميعاً موجودين معاً ، فيكون زيد يبيض ولا يبيض ، بل يسود معاً فى زمان واحد . وكذلك القسم الثانى وهو أنهما جميعاً يكذبان فإنه يلزم أن يصدقا جميعاً أيضاً وأن يوجد الأمر ولا يوجد معاً ومع ذلك فيكون المحال الأول ثابتاً ، فإنه يكون الأمران معاً ضروريين ، ولا يكون فى العالم

(٢) فيه : فيها ب . (٤) فكان : وكان س // المصدق : المصدوق س ، عا . (٦) صدق : يصدق ع ، ى . (٩) والكذب: أو الكذب عا . (١٣) وأنه: وأن د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // أو الكذب : والكذب ع ، ن ، ى . (١٤) كانا : كان ب // صار : + أيضا ى .
(١٥) فكانا : فصار عا . (١٦) معا : ساقطة من ع ، م ، ن ، ى . (١٧) وهو : وهما د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى .

شىء هو من قبيل ما يكون اتفاقاً لا بالضرورة فيكون المحال الذى هرب منه قديماً ثابتاً الآن أيضاً ، فإذن إثبات الصدق موجوداً فى أحدهما بعينه يوجب أن لا يكون اتفاق وإثبات الصدق والكذب مشتركا فيهما يوجب هذه المحالات وأن لا يكون شىء يحدث بالاتفاق لكن ذاك الذى لزم أولا وهذا الذى لزم الآن محال . أما استحالة الذى لزم الآن فظاهرة ، وأما استحالة الذى لزم أولا فلأنا نعلم أن هاهنا أموراً تحدث بالاتفاق وأموراً تحدث وكونها ولا كونها بالسواء ، ولولا ذلك لما كان بناحاجة أن نروى أو نفكر أو نستعد معتقدين أنا إن فعلنا ما يجب كان أمراً لا يكون إن قصرنا ، ولو كان الأمر الذى نروى فيه ونستعد له مما يكون بالضرورة أو لا يكون بالضرورة ، كأن قائلا قال فيه أمراً فصدق أو كذب فيمين حكمه لقوله ما كان لاستعدادنا وروينا فائدة بوجه من الوجوه ، لكن عقولنا تشهد بفائدة الاستعداد فلا نشك فيها ، فإذن ما يرفعها ويبطلها محال . فإذ كان بعض الأمور بالصفة المذكورة وكان الاستعداد والأهبة بغير حاله لم يكن ضرورياً بنفسه ولا يتعين فإذن هذا التعين عن الصدق والكذب محال ، وليس هذا فى الأمور التى تكون بالاختيار فقط ، بل الأمور التى فى الطبع أيضاً كالخشب فإنه يمكن فى طباعه أن يبقى إلى أن يبلى ويمكن أن تصادمه نار فيحترق ولا يجب له من حيث هو خشب أحد الأمرين . فهكذا يجب أن يفهم ما قيل فى التعليم الأول ولا يلتفت إلى التكلف الذى يتكلفه بعض المفسرين حتى يظن أن هذا الكلام المورد فى التعليم الأول إنما يراد به إثبات

---

(٢) الصدق: الصدف س . (٣) اتفاق: اتفاقا ع // وإثبات : إثبات : ع ؛ ساقطة من ى .
(٤) لكن ذاك: ذلك ب // لزم : يلزم ع .(٤ — ٥) محال . . . . الآن : ساقطة من س .
(٥) فظاهرة: فظاهر عا . (٦) وكونها : كونها عا . (٧) نفكر : نقدر ى // أو نستعد : نستعد س ؛ فنستعدى // إن (الثانية) : إذا س ؛ ساقطة من د ، ع ، عا ، م ن ، ه // أمرا : أم سا ، ع ، م ، ن ، ه . (٩) كان : لأن ع . (١١) فلا نشك : ولا نشك د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ، ى ؛ ولاشك عا // فإذ : فإذا ى . (١٢) لم يكن : وما يكون ب ؛ ولم يكن ، س د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ى // ولا يتعين : يتعين بخ ، س ؛ لا يتغير ب ، عا ؛ ولا معين ع // فإذن : فإذ ع . (١٣) التعين : التغير عا .

الضرورة ونفى الإمكان ثم يُرجع عنه إلى إثبات الإمكان ونفى الضرورة على سبيل المراوضات فإنه إذا تأمل النسق الذى عبرنا عنه ونسق التعليم الأول علم أن هذا هو أولى به فإن قيل فى تفاسيرهم تكلف مع أنه محال، فإن النظر فى طبيعة الضرورى والممكن وإثبات الإمكان ليس مما يفى به المنطق من حيث هو منطق، بل ذلك لصناعة أخرى . إنما غرض المنطق أن يعلم حال الصدق والكذب، وأنه كيف يتعين وكيف لا يتعين وأن التعين فى بعض الأمور يوجب محالا معاندا لما كان ظاهراً مشهوراً . فبين أن من الأمور ماليس ضرورياً فى الوجود واللاوجود فإنه من المشهور الظاهر أن كثيراً من الأشياء ليس وجوده بضرورى، لست أعنى مادام موجوداً وبشرط أنه موجود، فإنه بهذا الشرط وسائر الشرائط الأخرى التى تشبهه مما ستعلمه فى مواضع أخر من الشرائط التى تطرأ على الممكن فتغير حاله إلى الضرورة فيكون الشىء بها ضروريا، بل إنما ليس وجوده ضرورياً من حيث النظر إلى ماهيته بلا زيادة شرط فإنه لا سواء إثبات الشرط وحذفه فليس سواء أن تقول زيد ماش بالضرورة؛ وقولك زيد ماش بالضرورة، ما دام ماشياً، وكذلك تقول : زيد الماشى يمكن أن لا يكون ماشياً إذا أخذناه مطلقاً ولم نعن وقت مشيه ولا نقول : زيد الماشى يمكن أن لايكون ماشياً ما دام ماشياً، وكذلك إذا نظرت الى الاحتراق والخشبة وجدت الاحتراق لاضروورة فى وجوده لها فإن اشترط حال ما هو محترق أو حال مماسة نار قاهرة إياه فى مدة تفعل فى مثلها صار واجباً، وكذلك الحال فى الأقوال فإن بعضها صادق بعينه وبعضها كاذب

---

(١) ثم يرجع : فترجع هـ // ونفى الضرورة : وهى الضرورة س ؛ وهى بالضرورة م .
(٢) النسق : السبق م// علم : على م . (٣) فإن : وإن د ، س ، سا ، عا ، هـ ؛ + ما س ، ع ، عا ؛ ن ، هـ ، ى . (٦) معاندا لما كان : فإنه لما كان عا . (٧) فبين أن : من أن د ، سا ، عا ، هـ ، أن ى . (٨) وجوده : ساقطة من ع // وبشرط : وشرط س ، أو بشرط سا ، ى . (٩) ستعلمه : ستعلم عا . (١٠) الشرائط التى : شرائط س //بها : به ب .
(١١) وجوده : وجود ن . (١٢) وقولك : ساقطة من ن // زيد : وزيد ن .
(١٣) يمكن أن : ساقطة من ن . (١٣-١٤) إذا أخذناه . . . ماشياً:ساقطة من د ، ن .
(١٤) اخذناه : عنيناس ، هـ . (١٦) اشترط :شرط د ؛ اشترطت س ، عا ، هـ ؛ اشتراط ع // محترق : محرق ع . (١٧) الأقوال : + فى ذلك ع .

بعينه وبعضها جائز فيه أن يصدق وأن يكذب وأما الآن فليس يفيد صدقاً ولا كذباً إلا أن يلحق به شرط ولكن لا يكون الصادق والكاذب شيئاً غيره وغير نقيضه، بل كما أن الأمر ليس واجباً أن يكون موجوداً ، كذلك ليس القول واجباً أن يصدق ، وكما أن الأمر واجب أن يكون ما دام كائناً وأن لا يكون ما دام غير كائن . وكذلك القول الذى لم يكن واجباً أن يصدق حين قيل بالإطلاق مثلا : إن زيداً يوجد ، فانه يصدق اذا قيل : إن زيداً يوجد مادام موجوداً . وكذلك القول الذى لم يكن يصدق بالفعل إذا قيل : ان زيداً لا يوجد فإنه يصدق بالفعل إذا قيل . إن زيداً لا يوجد ما دام لا يوجد . وتفهمك هذا يغنيك عن اشتغالى بنقض ما قاله بعض الناس فى أن ما قيل فى التعليم الأول من أن زيداً ماش بالضرورة ما دام ماشياً وأنه ليس ماشياً بالضرورة كالمتناقض ليجتمع من جميع ما قيل إن هذه القضايا ليس يتعين فيها صدق بالضرورة بل بالإمكان وإن كان أحد الطرفين فى بعضها أولى بالصدق كما أن بعض الأمور التى لاضرورة فى كونها ولا كونها . فإن كونها مع ذلك أولى من لا كونها كوافاة الخارج إلى دكانه دكانه فى أكثر الأمر .

---

(١) يفيد : يمدد ، س، سا، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى. (١ — ٢) صدقا ولا كذبا : صادقا ولا كاذبا س .
(٣ — ٤) كذلك . . . . كائن : ساقطة من س . (٥) وكذلك : فكذلك س ، ع ، عا ، ى .
(٧) إذا قيل (الأولى) : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى // فإنه : وإذ عا . (١٠) ماشيا : ماش سا // ليجتمع : فيجتمع س ، سا ، عا ، هـ ، ى . (١١) فى بعضها أولى : أولى فى بعضها س . (١٢) ولا كونها : ساقطة من سا . (١٣) كوافاة : لموافاة ع // دكانه دكانه : دكانه يلزم العرض س ؛ دكانه ع // الأمر : + تمت المقالة الأولى من الفن الثالث من الجملة الأولى من المنطق س ؛ + تمت المقالة الأولى من الفن الثالث غ ؛ + تمت المقالة الأولى من الفن الثالث من الجملة الأولى من المنطق وهو باريرمينياس والواهب العقل احمد بلا نهاية هـ ؛ + تمت المقالة الأولى من الفن الثالث من الجملة الأولى من المنطق ى .

المقالة الثانية

من الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق

الفصل الأول

(١) فصل

فى القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسيطة والعدمية والنسب التى تقع بين مناقضات هذه الثلاثة فى المخصوصات والمهملات

القضية إما أن يكون مصرحا فيها بالرابط المذكور زمانيا كان أو غير زمانى ، وإما أن لا يكون، فإن صرح به فإنها تسمى ثلاثية ، وإن لم يصرح به فإنها تسمى ثنائية. والثنائيات فانها قد اختصرت عن الواجب فيها إلا أن تكون محمولاتها كلماً ، فلا يبعد أن ترتبط بأنفسها . لأن الكلم تدل على الموضوع فى بنيتها ، والرابطة إنما يُحتاج إليها لتدل على نسبة المحمول إلى الموضوع إذا كان اسما هو فى نفسه منفرد . وإذا وجدت الدلالة على الموضوع حاصلة فى الكلم ، لم تكن حاجتها إلى الرابطة حاجة الأسماء

---

(٢) من الجملة الأولى فى المنطق : ساقطة من عا // المنطق : + من كتاب باريرمينياس وهى خمسة فصول ه [ثم تذكر هذه النسخة عناوين الفصول الخمسة] . (٦) مناقضات : متناقضات عا . (٨) مصرحا : قد صرح ع // بالرابط : بالربط ن // أو غير زمانى : أو غيره ع .
(٩) فإن صرح : قد صرح ع // به (الأولى والثانية) : بها س ، سا ، ع ، عا ، م ؛ ه ، ى . (١٠) إلا أن : أن لا ع // كلما : كليا سا ؛ كلها ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى .
(١٢) وإذا : فإذا د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ؛ أو إذا ع .

الأصلية ، والأسماء المشتقة تجرى مجرى الكلم فى ذلك . على أن هذا ليس حكما جزما فى الكلم أيضا ، إذ كانت الكلم وإن دلت على موضوع فلا تدل على معين ، والحاجة إنما هى إلى ما يربط بالمعين ربطا يشير إليه . ولغة العرب لا تفقد هذه الرابطة أداة تشبه الاسم وتفقدها أداة تشبه الكلمة ، فإنهم إذا قالوا : زيد هو حى فإن هو يرجع إلى زيد ويتناوله مشارا إليه فقط ، وأما إذا قيل زيد كان حيا ، لم يكن فى كان دلالة على تعيين زيد ؛ فلذلك ما يقول علماء لغتهم إن ها هنا إضمارا ، ومعناه كان هو حيا . ثم سائر اللغات تختلف فى ذلك .

فمراتب القضايا إذن ثلاث : مرتبة ما دل فيه على تعيين النسبة ، ومرتبة ما دل فيه على النسبة ولكن لا بالتعيين ، ومرتبة مالم يدل فيه على نسبة أصلا . وهذا القسم الأخير هو الثنائى التام ، والقسمان الآخران ثلاثيان ، لكن أولهما ثلاثى تام ، والثانى ثلاثى لم تتم ثلاثيته . وبالجملة فان الثلاثية هى التى يصرح فيها بالرابطة كقولنا : الإنسان يوجد عدلا ، أو قولنا : إن الإنسان هو عدل . فإن لفظة يوجد ولفظة هو ليست داخلة على أنها بنفسها محمول ، بل لتدل على أن المحمول موجود للموضوع . وأما لفظة يوجد فلتدل على وجود المحمول للموضوع فى زمان مستقبل . وأما لفظة هو فلتدل على وجود المحمول للموضوع مطلقاً . فالرابطة تدل على نسبة المحمول ، والسور يدل على كية الموضوع ، فلذلك ما كانت الرابطة معدودة فى جانب المحمول وكان السور

---

(١) الكلم : الكلمة ب . (٢) إذ : إذا س // وإن : إن عا // فلا تدل : فإنها لا تدل ع . (٣) ما يربط : زمان يربط عا // ولغة : فلغة د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // لا تفقد : لا تعقد س . (٤) وتفقدها : وتعقدها س . (٦) إضماراً : اختباراً عا ؛ ضميراً ى . (٨ ــ ٩) تعيين النسبة ومرتبة مادل فيه على : ساقطة من م . (١٠) الأخير : الآخر ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ى // الآخران : الأخيران ه // ثلاثيان : ثلاثيات ع ، م ، ن ، ى . (١٢) لفظة (الأولى) : لفظ د . (١٣) ليست : ساقطة من عا // محمول : محمولة س ، ه . (١٤) وأما (الأولى) : أماد ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // وأما ... للموضوع : ساقطة من سا . (١٦) المحمول وكان السور : ساقطة من سا // وكان : فكان سا ، ع ، م ، ن .

معدوداً فى جانب الموضوع . فإذا صارت القضية ثلاثية وقرن بها حرف السلب لم يخل إما أن يدخل حرف السلب على الرابطة أو تدخل الرابطة على حرف السلب . مثال الأول قولنا : زيد ليس يوجدعادلا ، ومثال الثانى: قولنا زيد زيد يوجد لا عادلا . فإن دخل حرف السلب على الرابطة سلب ربطها وكان ذلك سلباً بالحقيقة ، وإن دخلت الرابطة على حرف السلب صيرت حرف السلب جزءاً من المحمول فلم يكن العادل بانفراده محمولا ، بل جملة اللاعادل ، فإن لفظة يوجد تجعل جملة اللاعادل محمولة على زيد بالإيجاب كأنه قال زيد موصوف بأنه غير عادل حتى إنه يصلح أن يسلب هذا بحرف سلب يدخل كرة أخرى على الرابطة فيقال : زيد ليس يوجد غير عادل . فيفترض هاهنا موجبتان وسالبتان ، فإن قولنا زيد يوجد عادلا يقابل قولنا : زيد ليس يوجد عادلا ، وهما الموجبة والسالبة البسيطتان ، وقولنا : زيد يوجد لا عادلا يقابله قولنا : زيد ليس يوجد لا عادلا ، وهما الموجبة المعدولية والسالبة المعدولية . فإن القضية التى محمولها اسم غير محصل أو كلمة غير محصلة تسمى معدولية ومتغيرة ، فإن أوجب ذلك المحمول كانت القضية موجبة معدولية ، وإن سلب كانت سالبة معدولية. وإذا لم تكن رابطة وكانت القضية ثنائية فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف السلب داخل على أنه رافع المحمول ولا على أنه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة . لكن

(١) معدودا فى جانب . ساقطة من سا // لم يخل : فلا يخلو ع . (٣) ومثال : مثال د ، س ، عا ، م ، ن ، ى // زيد زيد : زيد ع ، عا // لا عادلا : لا عدلا ب ، عادلا ع . (٤) ربطها : رابطها د // وكان : فكان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى // دخلت : دخل سا ، ع ، عا ، م ، ى . (٧) يصلح : يصح س // بحرف : الحرف د . (٨) كرة : كثرة د ، ن ، ى // يوجد : موجود ع // غير عادل : لا عادل د ، ن // فيفترض : فيفرض د ، س ، سا ، هـ ، ى ؛ فيعرض ع . (٩) زيد (الأولى) : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، ى // يقابل : يقابله عا . (٩ — ١٠) عادلا .... يوجد : ساقطة من ع . (١٠) البسيطتان : البسيطة ن // لا عادلا : عادلا م ، ن . (١١) قولنا : ساقطة من ى // المعدولية (الأولى) : المعدولة ع // والسالبة المعدولية : ساقطة من ع . (١٢) معدولية : معدولة ى . (١٤) وكانت : فكانت ع // ثنائية فقرن : ثلاثية وقرن ع . (١٥) من : ساقطة من س // والمحمول : ساقطة من م // لكن : ساقطة من د ، س ، م ، ن ، هـ .

بعض حروف السلب [illegible]

الظن على أن حرف السلب رافع النسبة . ثم لا ندرى حكمه فى لغات أخرى موجودة أو فى القوة ، فعسى أن يكون التصريف فى ألفاظ السلب الداخلة على كلماتها أو نحو آخر من أنحاء الإشارة يدل على ذلك . والمحمول هو الجملة الداخلة على الأسماء ، كما أن بعض حروف السلب الداخلة على الأسماء فى لغة العرب أدل على السلب وبعضها على العدول فيشبه أن يكون لفظ « ليس » أولى بالسلب ولفظ « غير » أولى بالعدول ، وإذا دخل على أيها كان لفظة ما صار موجباً كقول القائل إن آ ليس ببَ . فإن هذا القول قد يشعر الذهن قريباً معه أن المعنى هو أن آ هو ما ليس ببَ ، فتُقدم الرابطة التى هى لفظة هو على السلب فى الذهن وإن لم يصرح به فيشعر بأنه موجب . وأما إذا لم يكن هناك دليل كان حكم الظاهر أن القضية ثنائية خالية عن الرابطة .

ونحتاج الآن أن نقدم لتحقيق ما يجب من التحقيق من هذا الباب أصولا . فنقول : إن حقيقة الإيجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع ، ومستحيل أن يحكم على غير الموجود بأن شيئاً موجوداً له ، فكل موضوع للإيجاب فهو موجود إما فى الأعيان وإما فى الذهن . فإنه إذا قال قائل : إن كل ذى عشرين قاعدة كذا ، فإنه يعنى بذلك أن كل ذى عشرين قاعدة يوجد كيف كان ، فهو كذا ؛ ليس معنى ذلك أن كل ذى

---

(١) بعض . . . الداخلة : ساقطة ، من د ، س ، م ، ن ، ه .
(١ — ٤) بعض حروف السلب . . . . كما أن : ساقطة من عا .
(٤) والمحمول . . . . الأسماء : ساقطة من د ، ن // الداخلة : الداخل عا . (٦) لفظ : لفظة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه // ولفظ : ولفظة د ، سا ، ه // بالسلب ولفظ غير : ساقطة من ع // وإذا : فإذا ع ، ه . (٧) على : فى ع // آ : + ما د ، س ، سا ، عا ، ه . (٨) هو (الثانية) : ساقطة من ع // فتقدم : فتتقدم س .
(١٠) حكم : بحكم عا // الظاهر : + حكما د ، سا ، عا ، م ، ن ، ى . (١١) الآن : + إلى س // لتحقيق : لنحقق س ، عا ، ه ، ى // من التحقيق : أن نتحقق د ، س ، سا ، عا ، ه ، ى // من : فى ع . (١٢) ومستحيل : ويستحيل ع . (١٤) بذلك : به د ، س ، سا ، ع ، ن // بذلك أن : بيان عا ، م . (١٥) كان : كانت ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // فهو : فهى ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // كل ذى : ذا ب ، د ، سا ، ع ، ن ، ى ؛ ذو عا ، م .

عشرين قاعدة من المعدوم يوجد له فى حال عدمه أنه كذا فإنه إذا كان معدوماً فصفاته معدومة ، إذ ليس يجوز أن يكون معدوماً وصفاته موجودة ، وإذا كان معدوماً فكيف يحكم بأنه يوجد إلا عند قوم يهوشون أنفسهم فيجوزن أن يكون للمعدوم صفات حاصلة ولا تكون موجودة ويكون الحاصل عندهم غير الموجود . وكلامنا فى المفهوم من الحاصل ولا نريد بالمفهوم من الموجود غيره ، ولهم أن يريدوا بالموجود ماشاءوا ، بل الذهن يحكم على الأشياء بالإيجاب على أنها فى أنفسها ووجودها يوجد لها المحمول أو أنها تعقل في الذهن موجوداً لها المحمول ، لامن حيث هى فى الذهن فقط بل على أنها إذا وجدت وجد لها هذا المحمول . فإن كان لا وجود للشيء وقت الحكم إلا فى الذهن، فحينئذ من المحال أن نقول إن بَ منه مثلا موجوداً له أ نه آ ليس فى الذهن ، بل فى نفس الأمر ، وليس هو فى نفس الأمر موجوداً ، فكيف يوجد له شيء . ومفهوم الإيجاب والإثبات ثبوت حكم لشيء وهذا هو وجوده له ، كما أن مفهوم السلب هو لا ثبوت حكم لشيء ، وهذا هو عدمه لا محالة . فبيِّن من هذا أنه لا إيجاب ألبتة إلا على موضوع حاله ماذكرنا . فأما الأشياء التى لا وجود لها بوجه ، فإن الإثبات الذى ربما استعمل عليها حين يرى أن الذهن يحكم عليها بأنها كذا ، معناه أنها لو كانت موجودة وجودها

(١) من : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // له : لها د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // عدمه : عدمها د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // أنه : أنها د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // كذا : كذاك ع // فإنه : فإنها د ، سا ، عا ، م ، ن ؛ لأنه ى // إذا : إذى // كان : كانت د ، سا ، عا ، م ، ن //معدوما : معدومة د ، سا ، عا ، م ن . (٢) فصفاته : فصفاتها د ، سا ، عا ، م ، ن ؛ صفاته ى // معدوما وصفاته : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ه . // كان معدوماً : كانت معدومة د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى. (٣) بأنه : بأنها د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (٤) الموجود : الوجود ب ، عا ، م ، ن ، ه // وكلامنا : ساقطة من ع ، ى . (٤-٥) فى المفهوم من الحاصل : ساقطة من ع ، ى . (٥) بالمفهوم : المفهوم ع ؛ ما لمفهوم عا . (٧) أو أنها .... المحمول : ساقطة من سا . (٨) وقت : ومن ع . (٩) منه : منها د ، سا ، عا ، م ؛ ساقطة من س ، ه // بل : ساقطة من ب // فى : ساقطة من عا ، م ، ن .
(١١) وهذا : هذا ع . (١٢) عدمه : + له ه // لا محالة : ساقطة من عا .
(١٣) ما ذكرناه : كما ذكرنا عا // بوجه : + من الوجوه ع // فإن : ساقطة من ع .
(١٤) حين : من حيث ع ؛ حيث عا ، ن ، ه // أن : ساقطة من عا // بأنها : أنها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى .

فى الذهن لـكان كذا ؛ وهذا كما يقال إن الخلاء أبعاد . فأما السلب فقد يحق على الموجود والمعدوم ، فالفرق المقدم بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولية أن موضوع السالبة البسيطة قد يكون موجوداً وقد يكون معدوماً ويصح السلب عنه من حيث هو معدوم ، وأما موضوع الموجبة المعدولية فلا يصح أن يوجب عليه وهو معدوم . ثم إن قوماً حاولوا بعد هذا أن يفرقوا بين الموجبة المعدولية وبين السالبة البسيطة بأن جعلوا المعدولية تدل على عـدم أمر من شأنه أن يكون موجوداً فى الجنس القريب أو البعيد أو فى النوع ، حتى قالوا : إن قولنا : لا عادل ، إنما يصح على عادم العدل وفى طبيعته أن يكون عادلا أو فى طبيعة جنسه كقولهم للبهيمة إنها غير ناطقة أو للنفس الناطقة إنها غير جسم ، والمعنيان موجودان فى جنسهما . وقوم قالوا : إن غير العادل هو بإزاء الجائر والمتوسط ، وإن غير البصير إنما هو بإزاء الأعمى ، فسواء قلت غير بصير أو قلت أعمى ، حتى لا يصح أن يقال للخُلْد عندهم إنه غير بصير ؛ فهذا ما يقولونه .

فأما القول الحق فبين من مثال نمثله . فنقول : إنا إذا قلنا كل جسم فإنه غير موجود فى موضوع ، وكل ما هو غير موجود فى موضوع فهو جوهر ، فـكل جسم جوهر ؛ كان ما أنتجناه لازما . ومعلوم أن القضيتين موجبتان ، ولفظة غير مأخوذة جزءا من المحمول ، ولذلك تـكررت جزءا للموضوع ، ونتج ما نتج . ومع ذلك فإن

---

(١) لـكان : لـكانت عا // يحق : يحقق ن// على : عن ب . (٢) فالفرق : والفرق د ، ع م ، ن // والموجبة : والواجبة ى // المعدولية : المعدولة ع . (٣) ويصح : ويصلح سا . (٤) المعدولية : المعدولة ع . (٤ — ٥) فلا يصح . . . المعدولية : ساقطة من ن . (٥) المعدولية : + فلا يصح أن يوجب عليه ع // بأن : فإن ع . (٦) تدل : + عليه ع ، ى . (٧) عادم : عدم عا . (٨) أو للنفس : وللنفس س ، ع ، هـ ، ى . (٩) موجودان : الموجودان سا // غير (الثانية) الغير د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (١٠) إنما : ساقطة من ب . (١١) أعمى : عمى س . // لا يصح : يصلح س // للخلد : للخلو س ؛ [والخُلْد والخَلَد ضرب من الفأرة وقيل الخلد الفارة العمياء (لسان العرب)] // فهذا : هذا ع ، ى . (١٢) فأما : آماى // فبين : فيبين د ، م . (١٣) وكل ما هو غير موجود فى موضوع : ساقطة من سا // جسم : + هو س ، هـ . (١٥) للموضوع : من الموضوع س .

غير الموجود فى موضوع ليس يشير إلى عدم شىء موجود فى جنس الجوهر بوجه من الوجوه إذ لا جنس للجوهر اللهم إلا أن يوجد الموجود كالجنس . فإن فعل هذا وجعل دلالة المعدول على عدم مّا من شأنه أن يوجد فى جملة الوجود كان هذا أقرب إلى الحق بل المعدول هو الذى حرف السلب جزء من محموله كيف كان . فإذا أخذنا حرف السلب مع الذى لو انفرد كان محمولا وحده أخذا كشىء واحد ، ثم أثبتناه على الموضوع برابطة الإثبات ، كانت القضية موجبة من حيث تأليفها ؛ فأما المادة وكيفيتها فهو أمر آخر .

وقد سمعوا فى تعليم المقولات وبعده أن لفظ اللا إنسان ليس يختص بشىء دون شىء ، وليس يختص بما وجد دون ما عدم ، أو أنه يصلح أن يجعل محمولا . فما كان يجب أن يشكل هذا الأمر فيه ، وإنما أوجبنا أن يكون الموضوع فى القضايا الإيجابية المعدولية موجودا ، لا لأن نفس قولنا غير عادل يقتضى ذلك ، ولكن لأن الإيجاب يقتضى ذلك فى أن يصدق سواء كان نفس غير عادل يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع إلا على الموجود . فيجب أن يعلم أن الفرق بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا ، أن السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولية ، فى أنها تصدق على المعدوم من حيث هو معدوم ، ولا تصدق الموجبة المعدولية على ذلك . فإنه يصدق أن يقال : إن العنقاء ليس هو بصيرا ، ولا يصدق أن يقال : إن العنقاء يوجد غير بصير . هذا على أن العنقاء اسم يدل على معنى فى الوهم ، ولا وجود له فى الأعيان .

---

(٢) لا جنس : ليس جنس س // اللهم : ساقطة من ن . (٣) الوجود : الموجود عا .
(٤) فإذا : وإذا ب . (٥) انفرد : افرد ب // أخذا كشىء : أخذا لشىء س .
(٦) برابطة : ساقطة من ع ، م // فأما : وأما ن // فهو : هو ع . (٨) لفظ : اللفظ عا // اللا إنسان : الإنسان ع . (٩) أو أنه : وأنه س ، ع ، ن ، هـ . (١١) المعدولية : ساقطة منها . (١٢) نفس : ساقطة من س .(١٢ — ١٣)والمعدوم...الموجود: ساقطة منها . (١٣) إلا : ساقطة من م // يعلم : ساقطة من س . (١٤—١٥) المعدولية . . . . الموجبة : ساقطة من سا .
(١٦) فإنه : كأنه د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى // أن يقال : ساقطة من ع .

وبعد هذا فنقول : إن كل محمول بسيط محصل ، فإما أن يكون له ضد ، أو لا يكون . فإن كان له ضد ، فاما أن يكون بينهما متوسط ، أو لا يكون . والموضوع لا يخلو إما أن يكون موجودا ، أو معدوما مأخوذا من حيث هو معدوم . فإن كان موجودا وفرض بإزائه شيء كالمحمول فإما أن يكون ذلك موجودا فيه ، أو ضده ، أو واسطة إن كانت أو تكون كلاهما جميعا بالقوة مثل الجرو الذى لم يفتح فإن العمى والبصر كليهما فيه بالقوة ، أو يكون غير قابل ولا لواحد منهما مثل النفس للبياض والسواد والوسائط . فإذا قلنا : زيد ليس يوجد عادلا ، فإنه يكذب إذا كان عادلا فقط ويصدق فى البواق . وأما إذا قلنا : زيد يوجد لا عادلا ، فإنه يصدق إذا كان جائرا أو متوسطا أو كليهما بالقوة أو غير قابل لهما على اختلاف الآراء فيه ، ويكذب إذا كان عادلا أو معدوما . وقد جرت عادتهم بأن يسموا أخس المتقابلين عند الجمهور وفى ظاهر المشهور فى مثل هذا الموضع عدما ، سواء كان بالحقيقة عدما كالعمى والظلمة ، أو كان ضدا كالجور . فالموجبة العدمية تقع فى حيز الموجبة المعدولية والسالبة البسيطة ، فيكون حال العدميتين عند المعدولتين أن الموجبة منهما تشارك الموجبة المعدولية ، والسالبة تشارك السالبة المعدولية . فإن الموجبة المعدولية تصدق على الموجبة العدمية ، ولا ينعكس ، لأن الموجبة المعدولية أعم من الموجبة العدمية ؛ لكن السالبة العدمية تصدق على السالبة المعدولية ، ولا ينعكس . فإنه إذا صدق قولنا إن زيدا ليس يوجد لا عادلا ، صدق قولنا إن زيدا ليس يوجد جائرا ، ولا ينعكس .

---

(١) فنقول : فإنا نقول س ، هـ . (٥) واسطة : واسطته س ، هـ ، ى // الجرو : الجزء سا ، م ، ل . (٦) كليهما : كلاهما ب ، س ، هـ ، ؛ كل لهما عا // لواحد : واحد ب ؛ الواحد د // منهما : منها س . (٧) إذا : إذ د ، ع ، م ، ى .
(٨) لا عادلا : عادلا د // إذا : وإذا ى . (٩) كليهما : كلاهما ب ، س ، سا ، عا .
(١٠) عادتهم : العادة ع //أخس : أخص عا . (١١) وفى : فى س // ظاهر : + الأمر س ، ع ، هـ //المشهور : ساقطة من ع // بالحقيقة : الحقيقة ع . (١٢) كان : ساقطة من (١٣) العدميتين : العدمينى . (١٣ — ١٤) منهما تشارك الموجبة : ساقطة من ع . (١٥) العدمية : المعدولية س . (١٦) المعدولية : العدمية س .

فإنه ليس إذا صدق قولنا إن زيدا ليس يوجد جائرا ، صدق أنه ليس يوجد لا عادلا ، فإن هذا يصدق فى المختلط وفى الذى بالقوة وفى غير القابل ، ولا يصدق الأول عليه . فحال العدميتين عند المعدولتين أن الايجاب يطابق الإيجاب والسلب يطابق السلب وإن اختلفا فى العموم والخصوص ، وحال العدميتين عند البسيطتين أن السلب يطابق الإيجاب والإيجاب يطابق السلب . وهذا لوح هذه المخصوصات بأحكامها :

(أ)* زيد يوجد عادلا	(ب) زيد ليس يوجد عادلا
	يصدق فى الجميع إلا فى واحد
يصدق إذا كان عادلا فقط	فيصدق إذا كان معدوما وجائرا
	ومختلطا وبالقوة ولا بالقوة
ويكذب فيما سوى ذلك	ويكذب إذا كان عادلا
(ج) زيد ليس يوجد لا عادلا	(د) زيد يوجد لا عادلا
يصدق إذا كان عادلا أو معدوما	يكذب إذا كان عادلا أو معدوما
ويكذب فى البواقى	ويصدق فى البواقى
(هـ) زيد ليس يوجد جائرا	(و) زيد يوجد جائرا
يكذب إذا كان جائرا	
ويصدق إذا كان معدوما أو عادلا	يصدق فى واحد فقط إذا كان جائرا
أو مختلطا أو بالقوة أو لا بالقوة	ويكذب فى البواقى

(٢) هذا : هذه عا . (٣) العدميتين : المقدمتين ع . (٥) بأحكامها : ساقطة من عا .
(*) اعتمدنا فى ذكر الأحكام على نسخة ب لأنها مسرودة على غير ترتيب القضايا فى أكثر من نسخة .

فقد بين لك أن اثنين حالهما عند العدمين كحال الإيجاب والسلب عندهما ، واثنين ليس كذلك . وأما أن الموجب فى كل واحد منهما صدقه فى واحد والسالب كذبه فى واحد ، فهو مما يتشابه فيه العدميتان والبسيطتان وتختلف به العدميتان والمعدوليتان .

واعلم أن ماهو أخص صدقا من شىء فنقيضه أعم صدقا من نقيض ذلك الشىء ، وذلك لأن الأخص صدقا هو الأعم كذبا والأعم صدقا هو الأخص كذبا . ويصدق النقيضان حيث يكذب الأولان من المتشاركين ، فإن الذى يكذب أكثر مقابله يصدق أكثر ؛ فلذلك نقيض أمر لازم الأخص من غير انعكاس هو ملزوم لنقيض الأخص من غير انعكاس ، وحيث كذب الأعم كذب الأخص من غير انعكاس وحيث صدق الأخص صدق الأعم من غير انعكاس . ولنضع للمهملات لوحاً أيضاً :

*الإنسان يوجد عادلا	الإنسان ليس يوجد عادلا
الإنسان ليس يوجد لاعادلا	الإنسان يوجد لا عادلا
الإنسان ليس يوجد جائرا	الإنسان يوجد جائرا

فقولنا : الإنسان يوجد عادلا يصدق إذا كانوا كلهم عادلين أو بعضهم عادلين والباقون ما كانوا ، ويكذب إذا كانوا معدومين . وإذا لم يكن فيهم عادل واحد ما كانوا متفقين أو شوبا . وأما قولنا : الإنسان ليس يوجد عادلا ، فيصدق إذا

---

(١) فقد : فهذا د ، س ، ع ، عا ، م ، ه // بين : يبين د ، م ، ن ، ه // أن : ساقطة من م .
(٢) أن : ساقطة من عا // صدقه : ساقطة من د . (٣) مما : ساقطة من ع .
(٥) من (الأولى): + نقيض ذلك الشىء ع //صدقا (الثانية) : ساقطة من ع . (٦) صدقا (الأولى) : ساقطة من ع . (٧) فإن الذى : فالذى عا . (٨) الأخص (الأولى) : للأخص د ، سا ، عا ، م ، ن // الأخص (الثانية) : الآخر س ، ع ، م ، ن ، ه ى . (١٠) الأخص : الآخر د // أيضاً : آخر س ؛ + آخر ب . (*) اعتمدنا فى إثبات الأحكام على نسخة ب .
(١٤) يصدق : ساقطة من سا . (١٥) ويكذب : ويكذبون سا // واحد : + كائن س ، + كائنا ه . (١٦) شوبا : شوما م // وأما : فأما ه // فيصدق : يصدق ع ، ى .

كانوا كلهم معدومين أو كانوا كلهم لا عادل فيهم ألبتة ما كانوا أو كان بعضهم لا عدل فيه ما كان والآخر فيه عدل أو غيره ما كان إذا وجد بعض منهم معدومين أو جائرين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابل ، ويكذب إذا كانوا كلهم عادلين فقط . فهاتان المضالعتان تتفقان فى باب واحد اتفاق ما لا يقتضى عموماً . وأما قولنا : الإنسان يوجد جائراً فيصدق إذا كان كلهم جائرين أو بعضهم جائراً وبعضهم ليس عادلا ما كان ، فقد يصدق إذن معه قولنا : الإنسان ليس يوجد عادلا . كيف يصدق ولا ينعكس ، فإنه قد يصدق قولنا الإنسان ليس يوجد عادلا لأنه إذا كانوا كلهم لا عادلين ولا جائرين متفقين كانوا أو شوباً ، وحينئذ لا يصدق أن الإنسان يوجد جائراً . وأما قولهم الإنسان ليس يوجد جائراً فيصدق إذا كانوا معدومين ، أو كان لا جائراً فيهم ألبتة ، أو كان بعضهم جائراً فقط ، وبالجملة إذا كان بعض معدوماً أو عادلا أو متوسطاً أو غير قابل والآخر ما كانوا ، ويكذب إذا كانوا كلهم جائرين فقط ، فهو أعم من قولنا : الإنسان يوجد عادلا . وأما قولنا الإنسان يوجد لا عادلا فيصدق إذا لم يكن فيهم عادل ألبتة كائناً ما كانوا متفقين وشوبا أو لم يكن فى بعضهم كائناً ما كان ، بل كانوا أولئك البعض جائرين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو كان البعض وحده عادلا ، ويكذب إذا كانوا معدومين أو كان الجميع عادلين ، فهو أعم من قولنا الإنسان يوجد جائراً ، وأخص من قولنا الإنسان ليس يوجد عادلا . وأما قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلا ، فإنه يصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كانوا كلهم عادلين أو كان بعضهم عادلين والباقى ما كانوا ، وبالجملة بعد أن يكون بعض معدوما أو عادلا ، ويكذب إذا لم يكن فيهم عادل ألبتة

---

(١) فيهم : فيه ن // أو كان : وكان ع . (٥) كان : كانوا ن ، ه . (٦) يصدق (الأولى) : صدق ع ، عا ، ن ، ى . (٧) لأنه : ساقطة من ع ، عا ، ه . (٩) كانوا : كانا ب ، س ، ع ، م ، ى . (١٠) إذا : إذ ب // بعض : بعضهم س ، ه . (١١) أو غير : أو كان غير س .
(١٣) وشوبا : أو شوبا د ، س ، ن . (١٤) أو متوسطين : ومتوسطين س .
(١٥) ويكذب : ولا يكذب ع . (١٦) فهو : فهم ع ، ى .

كائناً ما كانوا ؛ فهو أكثر صدقاً من قولنا : الإنسان يوجد عادلا ، لكنه أخص من قولنا : الإنسان ليس يوجد جائراً ، لأن قولنا : الإنسان ليس يوجد جائراً ، يصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كلهم عادلين أو بعضهم عادلين ، ويصدق أيضاً إذا كانوا كلهم متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين ، ويكذب هناك قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلا . فالمضالعات كلها تجتمع على الصدق إذا كان بعض وبعض ليس .

وأما المقاطرات فإن الموجبة البسيطة والعدمية تتفقان إذا كان بعض عادلا وبعض جائراً ، والموجبة والبسيطة والموجبة المعدولية تتفقان إذا كان بعض عادلا والآخرون موجودون فقط ما كانوا . وأما السالبة البسيطة والسالبة العدمية فتتفقان إذا لم يكن فيهم عادل ولا جائر ألبتة أو كان بعض عادلا وبعض جائراً . وأما السالبة البسيطة والسالبة المعدولية فتتفقان على الصدق إذا كانوا معدومين أو بعض عادلا وبعض غير عادل . وأما الموجبة العدمية والسالبة البسيطة فتتفقان إذا كان البعض جائراً والبعض الآخر ما كان . وأما السالبة العدمية والموجبة المعدولية فتتفقان إذا لم يكن فيهم عادل ولا جائر أو إذا كان بعض وبعض .

(١) ماكانوا : ما كان ن . (٣) كلهم (الأولى) : ساقطة من عا // أو بعضهم عادلين : ساقطة من ع . (٥) ليس : ساقطة من ن . (٧—٨) وبعض جائرا . . . . بعض عادلا : ساقطة من ن ، ه . (٩) فقط : ساقطة من عا . (١٠) ولا جائر : أو لا جائر س . (١١) المعدولية : للمدولة ى . (١٢) البسيطة : المعدولية ع // البعض : ساقطة من ع . (١٤) أو إذا : وإذا سا ، ع ، م ، ه ، ى .

الفصل الثانى

(ب) فصل

فى اعتبار هذه المناسبات بين المتناقضات المحصورة وإتمام القول فى العدول والبساطة والإشارة إلى المواضع الطبيعية للواحق القضايا

فلنفرض الآن كذلك لوحاً للمتناقضات :

كل* إنسان يوجد عادلا	ليس كل إنسان يوجد عادلا
ليس كل إنسان يوجد جائرا	كل إنسان يوجد جائرا
ليس كل إنسان يوجد لا عادلا	كل إنسان يوجد لا عادلا

قولنا : كل إنسان يوجد عادلا ، يصدق إذا كانوا كلهم عادلين فقط ، ويكذب فيما خلا ذلك . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عادلا ، يكذب إذا كانوا كلهم عادلين ويصدق فيما خلا ذلك . وأما قولنا : كل إنسان يوجد جائراً ، فيصدق إذا كانوا كلهم جائرين ، ويكذب فيما خلا ذلك . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد جائراً ، يكذب إذا كانوا كلهم جائرين ، ويصدق فيما خلا ذلك . فتكون الموجبة العدمية أخص من السالبة البسيطة ، لكن السالبة العدمية أعم من الموجبة البسيطة .

---

(٣) هذه : ساقطة من ع // المحصورة : والمحصورة ى . (٦) فلنفرض : فلنعرض د ، ه // كذلك : لذلك ع ؛ ساقطة من ى . (*) اعتمدنا فى ذكر هذا اللوح على نسخة ب .
(١١) ليس : ساقطة من ه // يكذب : لا يصدق ع . (١٢) ويصدق . ويكذب ع .

عادلا أو كلهم عادلين ، ويصدق فيما خلا ذلك ، فهو أعم صدقا من الموجبة المعدمية . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد لاعادلا ، يصدق إذا كانوا معدومين أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين ، ويكذب فيما وراء ذلك ، فهو أخص من السالبة العدمية ، وجرت الأمور ها هنا مجرى الشخصيات .

فأما الموجبات المقاطرة فلا تجتمع ألبتة على الصدق ، لكن تجتمع على الكذب إذا كان الكل معدومين وإذا كان بعض عادلا وبعض غير عادل ما كان . فإن قولنا . كل إنسان يوجد عادلا ، يكذب إذا كان بعضهم عادلا فقط ، وهناك يكذب كل إنسان يوجد جائراً وكذلك كل إنسان يوجد لاعادلا . وأما السوالب فإنها قد تجتمع على الصدق حيث تكذب الموجبات معاً ، ولا تجتمع على الكذب ، وإلا لاجتمع نقائضها على الصدق .

فهذه صورة الحال إذا جعلنا الكلية موجبة .

وإن جعلنا الكلية سالبة وضعنا لوحا على هذه الصفة :

*بعض الناس يوجد عادلا	ليس ولا واحد من الناس يوجد عادلا
ليس ولا واحد من الناس بجائر	بعض الناس يوجد جائراً
ليس ولا واحد من الناس لا عادلا	بعض الناس يوجد لا عادلا

(١ — ٢) أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين : أوكلهم عادلين أو بعضهم عادل س . (٣) ليس : ساقطة من س // كانوا : + معدومين ه . (٣ — ٤) أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين : أو كلهم عادلين أو بعضهم س . (٧) وإذا : وإذ ى . (٨) إذا كان بعضهم عادلا فقط : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // وهناك يكذب : هناك ويكذب د ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (٩) وكذلك ..... لا عادلا : ساقطة من سا . (١٠) الصدق : + من ع // ولا تجتمع : ولا تجتمعان د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (١٣) الكلية سالبة : السالبة كلية س . // سالبة : السالبة ع . (*) اعتمدنا فى ذكر هذا اللوح على نسخة ب .

فإن السالبة الكلية تصدق إذا كانوا كلهم جائرين أو كلهم متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو معدومين أو خلط ليس فيهم عادل ، وتكذب إذا كان بعضهم عادلا والباقي كيف كان . وقولنا بعض الناس يوجد عادلا ، يصدق إذا كان بعض عادلا والآخرون كيف كانوا ، ويكذب إذا لم يكن فيهم عادل كيف كانوا .

وأما قولنا : لا واحد من الناس يوجد جائراً ، فإنه يصدق إذا كانوا كلهم عادلين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو معدومين أو خلطا ليس فيهم جائر ولا عادل ألبتة ، ويكذب إذا كان بعضهم جائراً ، ومقابله يصدق إذا كان بعضهم جائراً كائناً ما كان الآخرون . فالعدمية الموجبة هاهنا لا تلزم السالبة البسيطة ، ولا تلزمها السالبة البسيطة فإنه إذا كان بعض الناس جائراً أو بعض عادلا والباقون كيف كانوا من غير أن يكونوا عادلين صدقت الموجبة العدمية وكذلك السالبة البسيطة . وإذا كان كل الناس معدومين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو خلطاً ليس فيهم جائر ولا عادل ، صدقت السالبة ، ولم تصدق الموجبة الجزئية العدمية . وإذا كان بعض الناس جائراً وبعضهم عادلا صدقت الموجبة الجزئية ، وكذبت السالبة البسيطة . فإذا لا تلازم بين هذين فلا تلازم بين نقيضها ، وإلا لكان بينهما عكس ذلك التلازم .

---

(١) السالبة: ساقطة من سا . (٢) وتكذب : أو تكذب س // بعضهم : بعض ع ، ى .
(٣) يوجد عادلا : ساقطة من سا ، عا ، م ، ن // بعض (الثانية) : ساقطة من عا ، م .
(٧) ويكذب : ويكون ع // ومقابله يصدق إذا كان : ساقطة من ع // بعضهم جائرا : ساقطة من ع // كائنا : كان عا . (٩) إذا : إن ع ، ى . // أو بعض عادلا : ساقطة من ع ، ن . ى // عادلا : ساقطة من ب ، د // كيف : + ما هـ . (٩ — ١٠) والباقون . . . عادلين : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن . (١٠) العدمية : الجزئية سا // وكذلك : وكذبت س ، سا ، وكذا ن // وإذا : فإذا د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى .
(١٠ — ١٣) وإذا كان . . السالبة البسيطة : ساقطة من سا . (١١) قابلين : قابل د ، سا ، م ، ن ، ى // ولا عادل : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، ى // صدقت : صدق د . (١٢) ولم : فلم ع // العدمية : ساقطة من د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٢) الجزئية : العدمية ب ، ع ، عا ، ى // وكذبت : وكذلك عا // فإذ : فإذن سا // لا تلازم : لا تلزم س // بين (الأولى والثانية) : من ع // فلا تلازم : فلا تلزم س . (١٤) نقيضها : نقيضهما س ، ع ، عا ، هـ .

وأما قولنا . ليس ولا واحد من الناس يوجد لا عادلا ، فيصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كلهم عادلين ، ويكذب فيما خلا ذلك .

وأما السالبة العدمية فتصدق فيما صدقت فيه ، وتصدق إذا كانوا غير قابلين أومتوسطين أوخلطاً ليس فيهم جائر . فهى أعم منها ، أى من السالبة المعدولية . وكيف لا ، وأنت تعلم أن الموجبة العدمية أخص عن الموجبة المعدولية ، فيجب أن تكون السالبة المعدولية أخص من السالبة العدمية .

فقد خالف الأمر هاهنا ما كان عليه فى الشخصيات . فإن المقاطرات الموجبة هاهنا قد تصدق معاً إذا كان بعض عادلا وبعض جائراً . فالسوالب تكذب معاً فى ذلك ، وتكذب الموجبات معاً إذا كان الكل معدومين ، وتصدق السوالب فيها . لكن البسيطة والعدمية تكذبان معاً إذا كان الكل متوسطين بالقوة أو غير قابلين ، فتصدق مقابلتاها حينئذ ، ولنتأمل حال لوح يفرض للمضادات على هذه الصورة .

* كل إنسان يوجد عادلا	لا واحد من الناس يوجد عادلا
لا واحد من الناس يوجد جائرا	كل إنسان يوجد جائرا
لا واحد من الناس يوجد لا عادلا	كل إنسان يوجد لا عادلا

فلا نجد المضالعات تنفق ألبتة لكنها قد تفتق على الكذب . وكذلك المقاطرات الإيجابية . فإنها لا تتفق ألبتة على الصدق ، لكنها قد تتفق على الكذب إذا كانوا معدومين أو خلطاً .

وأما المقاطرات السلبية فتتفق على الصدق والكذب جميعاً كما قد علمت .

---

(٣) وتصدق : + أيضا س ، ه . (٤) فهى : ساقطة من د // أى من : وفى عا .
(١٠) غير : ساقطة من س . (١١) مقابلتاها : مقابلتها د // لوح : + لوح د ، سا ، م ، ن ، ى // للمضادات : للتضادات س ، سا . (*) اعتمدنا فى ذكر هذا اللوح على نسخة ب . (١٥) قد : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، م ن ، ه ، ى // وكذلك : وكذا ب . (١٦) لكنها : ولكنها ه // إذا : إذ س .

وأما الدواخل تحت المضادة فهى فى حكم المهملات .

فهذه الأقسام إنما تولدت من اعتبار العدول فى جهة المحمول ، وقد تتولد أيضاً من جهة اعتبار العدول فى جهة الموضوع إذا جعلت الموضوع مثلا لا إنساناً فأثبت عليه أو سلبت عنه . فانظر الآن وتأمل ما أوجبه التعليم الأول . فإن التعليم الأول جعل اللا إنسان صالحاً لأن يكون موضوعاً غير محصل ، ولم يوجب بهذا أن يكون اللا إنسان يدل على عدم خاص أو جنسى ، فاحكم أن الأمر من جانب المحمول كذلك . واعلم أنه كما أن الرابطة كانت إذا دخلت على حرف السلب جعلته جزءاً من المحمول ، حتى إذا أوجب صارت القضية موجبة ، وإذا دخل حرف السلب عليها فرقت الرابطة بينه وبين المحمول وصادفت الرابطة المحمول محصلا فكان سلباً لا إيجاب عدول . فكذلك إذا كان فى جانب الموضوع سور ، فإن السور إذا دخل على حرف السلب جعله جزءاً من الموضوع ، كقولك كل لا إنسان . وأما إذا دخل حرف السلب على السور واقترن السور بالموضوع صادف السور الموضوع محصلا وصار حرف السلب للسلب كقولك: ليس كل إنسان . فإذا أريد أن يكون الموضوع معدولا ، فليجعل حرف السلب جزءاً من الموضوع ، فإذا تشاركت القضيتان فى الكم واختلفتا فى الكيف وفى العدول والتحصيل من جهة المحمول ، وكان الموضوع فى حكم الموجود ، فهما متلازمتان . فإن قولنا : كل إنسان يوجد عدلا ، يلازم قولنا : لا أحد من الناس يوجد لا عدلا ،

(٣) مثلا : ساقطة من ع ، ى . (٤) أو سلبت : إن سلبت م // سلبت : نفيت س ، عا // الأول فإن التعليم الأول : ساقطة من ن // فإن التعليم الأول : ساقطة من ع ، م .

(٥) يوجب : يوجد س . (٧) كانت : ساقطة من س ، ه . (٨) أوجب : أوجبت ع .

(١٠ — ١١) سور . ... الموضوع : ساقطة من ى . (١١) من : + المحمول س // السور : السورة م // واقترن : فاقترن ع . (١٢) صار : وصادف عا ، م ، ن . (١٤) تشاركت : تشارك ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // واختلفتا : واختلفا ب ، د ، سا ، م ، ن ، ه ، ى ؛ أو اختلفا ع ؛ وأخلفا عا . (١٥) متلازمتان : متلازمان ع . (١٦) عدلا : عادلان // لا عدلا : عدلا ع ؛ لا عادلان .

إذا كان الموضوع فى حكم الموجود. وقولنا: ليس كل إنسان يوجد عدلا ، يلازم قولنا : بعض الناس يوجد لاعدلا ، بعد الشرط المذكور. وقولنا: كل إنسان يوجد لا عدلا ، يلازم قولنا : لا واحد من الناس يوجد عدلا . وقولنا: ليس كل إنسان يوجد عدلا ، يلازم قولنا : بعض الناس يوجد عدلا . وبرهان ذلك ، وليكن على المثال الأول ، أنا إذا قلنا : كل إنسان يوجد عدلا فكذب عليه قولنا : ولا واحد من الناس يوجد لا عدلا ، صدق نقيضه وهو واحد من الناس يوجد لا عدلا ، وكان كل إنسان يوجد عدلا وهذا محال . وأنت تعرف الحال فيما بقى من هذه الصورة . وهذا الشرط الذى نورده من كون الموضوع فى حكم الموجود حتى تكون القضية يصح إيجابها ربما أغفل ، وهو الواجب اعتباره . فإن لم يعتبر ذلك كانت السوالب تلزم الموجبات ، لأن السوالب تصدق على ما هو معدوم من الموضوعات ، ولا يمتنع .

واعلم أن الموضوع الشخصى إذا سلمت عليه السالبة من طرفى النقيض ، جاز أن تبقى سالبة بحالها ، وجاز أن تجعل موجبة معدولية إن كان ذلك أنفع . كما إذا سئل هل زيد عدل ؟ فقيل : لا ، كان للسائل أن يأخذ أنه ليس زيد بعدل ، وأن يأخذ أن زيداً هو لاعدل . وأما إذا كانت القضية محصورة فسأل مثلا هل كل إنسان حكيم ، فقيل:

(١ — ٦) إذا كان . . . لا عدلا : ساقطة من م . (١ — ٣) إذا كان . . . لا عدلا : ساقطة من د . (١) عدلا : لا عدلا هـ ؛ + إذا كان الموضوع ع . (٢) لا عدلا : عدلا عا // بعد : + هذا د ، ن// الشرط : الشرائط ع ، ى . (٣) عدلا : عادلا ع ، هـ ، ى . (٣ — ٤) وقولنا . . عدلا : ساقطة من ع ، ى . (٤) عدلا : لا عدلا د ، س ، سا ، عا ، ن . (٥) فكذب . يكذب ع . (٦) لاعدلا (الثانية) : عدلان. (٧) إنسان : الناس د ، م// عدلا : لاعدلا سا // وهذا : هذا ع // بقى : ساقطة من س . (١٠) لأن السوالب . . . الموضوعات : ساقطة من د ، سا ، عا ، ن ، هـ ، ى (١٠) من: بين د ، س، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى . (١٠—١١) لأن السوالب . . . ولا يمتنع : ولا ينعكس س ، ع .
(١١) ولا يمتنع : ولا يمنع بخ ، س ، سا ، ع ، م : ن ، هـ ، ى . (١٢) سلمت : تسلمت بخ ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٣) معدولية : معدولة ى . (١٤) أن يأخذ أنه ليس : أن يقول فإذن ليس ع . (١٤) أن يأخذ أنه ليس زيد بعدل: أن يقول فإذن ليس زيد بعادل بخ . (١٥) لاعدل : عدل ن .

لا لم يكن له أن يقول : فكل إنسان إذن لا حكيم . وذلك لأن قوله : لا ، معناه ليس كل إنسان حكيماً . وهذه كما علمت لا يلزمها : فكل إنسان إذن لا حكيم ، وليست فى قوة نقيض تلك ، بل فى قوة ضدها . وإنما لم يكن قولنا : كل إنسان هو لا حكيم ، نقيضا ، إذ النقيض إنما يكون نقيضاً إذا سلب عما أوجب ، كما أوجب . فأما إذا سلب من حيث هو محمول ، ولم يسلب من حيث هو محمول بكمية مّا معلومة ، لم يكن السلب سلباً لما أوجب من حيث أوجب . فربما لم يكن المحمول كاذباً فى نفسه ، بل بجهة حمله ، فإذا تركت الجهة بحالها لم تدر ما يكون . فإذا كان الحمل للحكم كذباً بشرط عمومه ، فيجب أن يرفع عموم حمله فيقرن السلب بالسور الموجب فيرفع عموم الإيجاب .

واعلم أنه وإن كانت أجزاء القضايا قد تزال عن أماكنها فى بعض الأوقات فلا تؤثر فى المعنى على حسب التعارف فإن لكل جزء منها مكاناً طبيعياً . أما السور فقد يبدل مكانه ، فيقال الناس أحياء كلهم أو طرّا ، فيؤخر السور ، ويفرق بينه وبين الموضوع ، وإنما مكانه الطبيعى هو مجاورة الموضوع . وكذلك الرابطة قد يبدل موضعها الذى لها ، فيقال تارة يوجد الإنسان عادلا وتارة الإنسان يوجد عادلا وتارة الإنسان عادلا يوجد ، وإنما مكانها الطبيعى مجاورة المحمول ، بل قد يبدل وضع المحمول والموضوع . ولكن التفريق بين السور وبين حرف السلب مما لا يجوز . وسيأتى لك فى باب الجهات بيان آخر . وقد يكلف إيضاح أن قولنا يوجد الإنسان عدلا وقولنا

---

(١) فكل : وكل ع . (٢) حكيما : حكيم س . (٣) تلك : ذلك عا .
(٤) كما أوجب : ساقطة من سا ، ع ، ى // فاما : وأما س // فإما إذا : فاذا ن .
(٥) لم : ولم س ، هـ . (٧) للحكم : للحكيم ب ، ص ، ع ، عا ، م ، هـ ، ى // كذبا : كاذبا سا .
(٨) يرفع : ترتفع ى // فيرفع : يرفع ب ؛ فرفع ع ، م ، ن ، ى . (١٠) فإن : كان د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ . (١١) يبدل : يدل ع // فيؤخر السور : ساقطة من سا // فيؤخر : فيؤخذ س . (١٢) قد : فقد س ، هـ // موضعها : موضوعها س ، ع ، عا ، ى .
(١٣) الانسان يوجد عادلا وتارة : ساقطة من م . (١٤) وإنما مكانها : وأما مكانه ب ؛ وإنما مكانه س . (١٦) باب : ساقطة من ع ، ى // يوجد : ساقطة من ع .

يوجد عدلا الإنسان معناه معنى واحد بأن قيل إن كان سلبهما واحداً فيجب أن يكونا واحداً . لكن سلب قولنا يوجد الإنسان عدلا هو أنه ليس يوجد الإنسان عدلا ، فإن لم يكن هذا سلب قولنا يوجد عدلا الإنسان ، فليكن سلبه ، أما قولنا ليس يوجد عدلا اللاإنسان أو لا يوجد عدلا إنسان . لكن الأول سلب قولنا يوجدعدلا اللاإنسان ، والثانى سلب قولنا يوجد إنسان عدلا ، وهذا البيان لا يغنى شيئاً ، وذلك لأنه إما أن لا يشكل الأمر فى وحدانية حكم هاتين القضيتين وإما أن يشكل . فإن أشكل وأمكن أن يكون أحد من الناس يرى أن قولنا يوجد الإنسان عدلا غير قولنا يوجد عدلا الإنسان يرى أيضاً أن السلبين متخالفين ، أعنى قولنا لا يوجد الإنسان عدلا وقولنا لا يوجد عدلا الإنسان . فلا يرى أن يوجد عدلا الإنسان هو سلب قولنا يوجد الإنسان عدلا . فإن قال إنا نعلم إذا قلنا ليس يوجد عدلا الإنسان أو قلنا ليس يوجد الإنسان عدلا ، إنما تسلب فيهما العدالة عن الإنسان . فيقال إن هذا ليس أظهر من إيجاب العدالة للإنسان فى القولين الموجبين . فإن كان ذلك مما يشكل فبالحرى أن يشكل هذا ، بل الحق أن ذلك ظاهر لا يشكل ، وهذا أيضاً ظاهر ليس يشكل ، وليس أحدهما أولى من الآخر بأن يشكل أو بأن يظهر .

---

(١) الإنسان : إنسان عا // معنى : ساقطة من ع ، ن // يكونا : يكون ع ، عا ، م ، ن . (٢) واحدا : أحدا م // لكن : ولكن ه . (٣) فليكن : فيكون ن . (٤) اللا إنسان (الأولى) : الإنسان س ، ه // لا يوجد : ويوجد ها//إنسان : الإنسان د ؛ لاإنسان سا//اللا إنسان(الثانية): لاإنسان د،سا، ع ، عا،م ن ؛ الإنسان س،ه . (٦) وإما : فإما م . (٧) يوجد (الثانية) : لا يوجد م . (٨) السلبين : السالبين د ، ن . (٩) فلا يرى : ولا يرى م . (٩) فلا يرى ان يوجدعدلا الإنسان: ساقطة من عا // أن يوجد : أن لايوجد س ، ع ، ه// الإنسان(الثالثة) : ساقطة من سا . (١٠) إذا : ما إذا عا . (١١) عدلا : + إناس ، ع ، ه ، ى// أظهر: بأظهر ن . (١٢) أن : فى س .

الفصل الثالث

(ج) فصل

فى تعريف الحال فى القضايا المتكثرة والمتأحدة واللاتى تختلف حال صدقها وكذبها بحسب التفريق والجمع واللاتى لاتختلف فيها وبيان ظنون غالطة وقعت للناس فى بعض ذلك

إن القضية الحملية إنما تكون واحدة إذا كان فيها محمول واحد لموضوع واحد ، فإن تكثر للموضوع والمحمول واحد كقولنا : الفرس والإنسان حيوان ، أو تكثر المحمول والموضوع واحد كقولنا : زيد كاتب وطويل ، فإن القضية لاتكون واحدة ، بل الأول من المثالين قضيتان إحداهما أن الفرس حيوان والأخرى أن الإنسان حيوان، والثانى أيضا قضيتان إحداهما زيد كاتب والأخرى زيد طويل . فأما إن اتفق أن كان فى الموضوع أو المحمول تكثر باللفظ ، وكان هناك تأليف لفظى لكنه يؤدى بالجملة إلى أن يكون منه معنى واحد ، لم يؤد تكثر اللفظ إلى تكثير المعنى ، مثل قولك : إن

---

(٣) الحال فى : حال س ، ه // القضايا : قضايا ه . (٤) واللاتى : والتى ع // حال : ساقطة من ى . (٥) والجمع : والحى ها . (١٠) كقولنا : كقولك ب. (١١) والأخرى : والآخر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن // أن (الثانية): ساقطة من ب ، ع ، ى . (١٢) والثانى : والثانية س ، ه // إحداهما : أحدهما عا // والأخرى : والآخر ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (١٣) لكنه : ولكنه س . (١٤) يكون : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن // تكثير : تكثر س ، سا ، عا ، ن ، ى // إن : ساقطة من س ، ه ، ى .

الإنسان حى ناطق ميت ، أى إن الإنسان شىء هو الحى الذى هو الناطق الذى هو الميت ؛ فهذه الجملة محمول واحد بالحقيقة ، وكذلك إذا قلت الحيوان الناطق المايت قابل للكتابة . وأما إذا كانت المعانى متباينة ، لاتجتمع طبيعة واحدة كالإنسان الأبيض المشاء ، فإذا قلت زيد إنسان أبيض مشاء فما حملت عليه معنى واحداً ، فإن هذه الثلاثة أمور لايتقيد فى الطبع بعضها ببعض حتى تتخذ طبيعة واحدة ، ولذلك فإن القضية لا تكون واحدة . فهذا هو مايقال ، ولكننى لاأضايق فى أمثال هذا مضايقة كثيرة ألبتة ، فإنى أجوز أن يجعل هذا قضية واحدة حتى يكون زيد الشىء الذى هو موصوف باجتماع هذه فيه ، ولى أن أضع لذلك اسماً واحدا من حيث هو جملة فيكون حمل ذلك الاسم . ولتكن الجيم مثلا تدل على مجموع هذه حتى تكون جَ الذى هو الشىء الموصوف بأنه مشاء ، المشاء الذى هو أبيض ، فيكون إذا قلت زيد جَ فهمت أنه مجموع هذه ، ولم يكن بد من أن تقول زيد جَ أو ليس جَ ، وليس هذا كما كنا قلنا من قبل : إنا إذا سمينا الأبيض بالثوب وسمينا الطول بالثوب فقلنا زيد ثوب كان قولنا فى حكم قضيتين ، كأنا قلنا زيد أبيض وزيد طويل ، وذلك لأن الثوب هناك اسم للأبيض ، وأما هاهنا فليس الجيم اسماً لواحد من هذا ، بل للجملة من حيث هى جملة . وأيضاً فإن الحيوان الناطق المائت إذا لم يذكر فى الحمل والوضع على سبيل التقييد ، بل على سبيل التعديد حتى كان كأنه قال الإنسان حيوان وناطق ومائت ، كانت هذه قضايا كثيرة ولما كان السؤال الجدلى ، كما ستعلمه ، ليس هو كل سؤال فإن السؤال

---

(١) ميت : مايت ن . (٢) وكذلك : فكذلك د ، م ، (٤) إنسان : ساقطة من سا .
(٥) ولذلك : وكذلك د ، سا ، عا ، م ، ن ؛ فكذلك ع . (٧) أجوز : أجوزه سا // هذا : + أيضاً سا ، عا ، ى . (٦ — ٨) مضايقة ... من حيث : ساقطة من س .
(٨) ولى : وإلى ع // حمل : جملة سا . (٨ — ١٧) هو جملة ... فإن السؤال : ساقطة من س . (٩) الذى : ساقطة من سا ، عا . (١٠) أبيض : الأبيض ه // جَ : جيم ذ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // فهمت : ساقطة من عا . (١١) جَ (الأولى) : جيم سا // كما كنا قلنا من قبل : كما كنا قبل من ب // كنا : ساقطة من ع ، ى // من قبل : قبل من سا ، ع ن، ه . (١٢) الطول: الطويل د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // حكم : ساقطة من ع .
(١٤) الجيم : جَ ن//للجملة : الجملة ع . (١٥) التقييد: التقيد سا . (١٦) كان : ساقطة من ن .

(١٣) الشفاء : العبارة

عن ماهية الشيء وكيفيته سؤال بعلم ليس سؤال طالب الإلزام ، بل السؤال المنطقي هو ليتسلم به مقدمات تجتمع فتنتج خلاف ماينصره المجيب ، فيكون الجواب عنه إما تسليم مايطلبه أو تسليم نقيضه ضرورة ولا يكون المجيب محيص عنهما . وإذا لم تكن المسألة بقضية واحدة فى الحقيقة لم تقتض جوابا واحدا ، فإن من ذلك مالا يمكن أن يجاب فيه بإيجاب ولا سلب ، كمن سأل فقال هل الإنسان جسم وروح أم ليس فإنه ليس يمكن أن يجاب بالإيجاب ولا بالسلب ، فإن أحدهما محمول على الإنسان والآخر مسلوب عنه ، بل يجب أن يفرق الجواب فيقال الإنسان جسم وليس الإنسان بروح . ومن ذلك ما يمكن أن يجاب فيه وفى نقيضه كليهما بإيجاب أو سلب ، ولكن لايكون الجواب واحدا ، كمن سأل أليس الإنسان جسما ومكلفا ؟ فإن هذا وإن أمكن فيه الجواب بالإيجاب فيهما جميعا فليس جوابا واحدا . وربما كان اللفظ واحداً لكنه مشترك وذلك على القسمين الممثل بهما جميعا ، فللمجيب إذا حكمه السائل بين طرفى النقيض وألزمه أن يجيب بأحدهما أن يلزم السائل تحرير المسألة وتقريرها وتوحيدها .

ثم يتصل بهذا المعنى أشياء جرت العادة بذكرها ، وبالحرى أن نذكر المشهور منها ثم نتعقبه . قد قيل إن من الأشياء التى تحمل فرادى ما يصح أن تحمل جملتها جملة واحدة ومنها مالا يصح ، وكذلك من الأشياء التى تحمل جملة ما يصح أن يحمل أفرادها فرادى ومنها مالا يصح . أما مثال ما يصدق جملة وفرادى فهو الحد وأجزاؤه .

---

(١) بعلم : نعلم سا ، ن // هو : ساقطة من ح // به : + من ع . (١ — ١٦) عن ماهية ... وأجزاؤه: ساقطة من س . (٤) فيه : به د ، ع ، عا ، م . (٥) وروح : روح ع // أم ليس : أو ليس ه . (٧) يفرق : يعرف عا . (٨) ما يمكن : مما يمكن عا // فيه وفى نقيضه : فى معنييه ع ، عا ؛ فيه وفى معنييه ن ، ى // سلب : بسلب د ، سا ، ع ، عا ، م : ه ، ى . (٩) الإنسان : للإنسان عا . (١٠) وربما كان اللفظ : ساقطة من سا // جميعاً . (١١) الممثل : للممثلين عا // بهما : لهما سا ، عا ، ه ، ى // فللمجيب : فالمجيب ع // حكمه : أحكمه ع . (١٢) وألزمه : ويلزمه ب ، ى . (١٤) منها : فيها ب // إن : ساقطة من سا // يصح أن : ساقطة من ب . (١٦) أما : فأما د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // فهو : هو ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى .

وأما مثال ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة فقد قالوا إن بعضه يكذب صراحا ، مثل أن يكون إنسان من الناس طبيبا دون الوسط ويكون فارها فى الخياطة أو بصيرا بالعين ، فيصح أن يقال : إن زيدا طبيب ، ويصح أن يقال : إن زيدا فاره ، ولا يصح أن يقال : إن زيدا طبيب فاره ، بأن يؤخذ الكل محمولا واحدا . وكذلك لا يصح أن يقال : زيد طبيب بصير ، فإن هذا يكون نعتا إياه بأنه طبيب فاره فى الطب أو بصير فيه . وقالوا وإن بعضه يكون هذيانا إما بالقوة وإما بالفعل ، أما بالفعل فإن القائل إذا قال : زيد إنسان ، فصدق ، ثم قال : هو أبيض ، فصدق ، فإن كان يجب أن يصدق جملة ما يصدق فرادى ، وجب أن يصدق أن زيدا إنسان أبيض . ولأن هذا يصدق والأبيض يصدق ، وما صدق فرادى صدق جملة من غير هذيان ، وجب أن يصدق من غير هذيان ، فيقال : إن زيدا إنسان أبيض أبيض ، وكذلك إلى غير النهاية . وإن كانت التفاريق أكثر من اثنين ، فالشناعة أظهر . وأما الذى بالقوة فمثل أنه إذا وجب من صدق قولنا : الإنسان حيوان ، وقولنا : الإنسان جسم ، أن يصدق جملة فيصدق أن الإنسان حيوان جسم أو حيوان حساس ، وهذا هذيان . بل قال بعضهم إن هذا أيضاً كذب ، وذلك لأنا إذا قلنا : إن سقراط إنسان ذو رجلين ، فكأنا إنما فصلناه من أناس ليسوا بذى رجلين ، فكأنه قد انطوى فى قولنا هذا أن فى الناس من ليس هو ذا رجلين ، وهذا كذب . ثم طلبوا القانون لهذا فقالوا : إن الأشياء التى يعرض لبعضها أن تحمل على بعض لأنها قد تجتمع

(١ — ١٧) وأما مثال . . . قد تجتمع : ساقطة من س .
(٣) إن زيدا (الأولى) : زيد ب ، د ، سا ، ع ، م، ن ، ه ، ى// ولا يصح : فلا يصح سا .
(٣ — ٤) إن زيدا فاره ولا يصح أن يقال إن زيداً طبيب فاره : وخياط فاره ع .(٤) طبيب : طبيبك عا . (٦) أما بالفعل . ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ه ، ى .
(٧) فصدق : ويصدق ع ، ى . (٨) إنسان أبيض : أبيض إنسان ن .
(١٠) أبيض أبيض : أبيض ن . (١٤) (الثانية) إن : ساقطة من سا .
(١٥) إنما : + قد د ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (١٦) وهذا : وهكذا م // طلبوا : أطنبوا ع .

فى موضوع واحد كالبصير والطبيب والأبيض وجميع ما ليس بعضه كالصورة وبعضه كالمادة ، أو الأشياء التى ليس حال اجتماعها كما يكون من حال اجتماع الصورتين فى مادة واحدة بل هى عوارض متباينة مثل ما عرض للطبيب فى المثال أن صار أبيض وللأبيض أن صار طبيبا فإنها لا تصير معنى واحدا وذلك لأن معنى أنه طبيب ليس معنى أنه أبيض بل عرض له أنه أبيض ، فمن هذه الجملة قد يكون مالا يجتمع صدقا . وكذلك إذا كان بعضه محصورا فى بعض ، فإنه لا يحمل جملة كالأبيض فى الإنسان الأبيض صريحا وذو الرجلين فى الإنسان تضمينا . وأما ما يصدق مجتمعا ولا يصدق فرادى فمنها ما يكون أجزاء المحمول فيه تشتمل على مناقضة مصرح بها ، كقولهم : إن الخصى رجل لا رجل ، والقاضى سلطان لا سلطان ، وإن الخفاش طير لا طير ، إذ يلد ولا يبيض . ومنها ما تكون تلك المناقضة فيها بالقوة ، كما يقال للسفينة التى تتخذ من الحجر فيلعب بها الصبيان أنها سفينة حجر ، ولا يصدق أن يقال إنها سفينة ، لأن السفينة آلة للطفو والحجر يرسب ، فحد السفينة يقتضى مناقضة لما كان حجرا . وكما يقال لهذا الشخص إنه إنسان ميت ولا نقول : إنه إنسان ، لأن الإنسان حده أنه حيوان ناطق . والمائت يقابل الحيوان . وأما الذى لا مقابلة فيه وتكذب أفراده مع ذلك ، أنا إذا قلنا الآن ، وقد مات أوميروس ، إن أوميروس موجود شاعر ، وإن أوميروس هو شاعر ، فإن ذلك حق ؛ وإذا قيل : إن أوميروس هو أو موجود ، كان كذبا وكذلك العنقاء موجود فى التوهم ، فإذا قيل موجود كان كذبا . قالوا فيجب إذا كانت المحمولات ليس فيها تقابل لا بالفعل ولا بالقوة ، أى إذا اعتبرت الحدود ، فكان الحمل بالذات ، فإن حملها الصادق جملة لا يمنع حملها الصادق فرادى .

---

(١) والطبيب : فى الطبيب عا . (١ — ١٩) فى موضوع ... فرادى : ساقطة من س .
(٢) أوالأشياء : والأشياء د ، ع ، م . (٣) هى : + من سا // متباينة : مباينة ع .
(٩) لا طير : ولا طير ع . (١٠) ومنها : منها عا .
(١٣) ولا نقول : ولا يقال ع . (١٥) قلنا : قلناه ب .
(١٦) هو (الأولى) : ساقطة من د ، م // فإن : فإذا ع . (١٨) أى : ساقطة من عا .
(١٩) فكان : وكان عا ، ه .

فيجب علينا نحن أن نتأمل هذه الأشياء بالإنصاف، ونقول فيها مايوجبه الحق. فنقول: أما إذا تجوز فى الحمل وتوسع فيه فقد يعرض جميع ماقالوا، وبإغفال معرفة ماقالوا يعرض غلط شديد. وذلك لأن الناس قد اعتادوا ألفاظاً يقولونها وفيها مجاز قولا كالحقيقة. فنى مثل تلك الألفاظ إذا أوجب أن كل مايحمل فى العادة تفاريق يجب أن تصدق جملة، أو مايحمل فى العادة جملة فيجب أن تصدق تفاريق عرض ماقالوا. والمعلم الأول إنما لحظ فى ابتداء التعليم هذا الغرض، ولم يلحظ التحقيق، إذ كان المبتدىء يشق عليه الوقوف على ذلك حتى يميز العادة المجازية فيه عن الحقيقة المحضة. ومع ذلك فيغلطه إهمال ظاهر الحال فيه، فحذر من ذلك ومن مذهب العادة فيه، وأما إن لم يشتغل بالعادة والتفت إلى الأعراض وإلى المفهومات اللفظية بالحقيقة، لم يلزم شىء من جميع ما قالوه غير الواحد الذى هو فى التكرير والهذيان. فأما أمثلة الطبيب والفاره والبصير فالحق يوجب أن هذا يصدق فرادى ومجتمعة، وذلك لأنه حين حمل على زيد الفاره لم يحمل عليه الفاره كيف اتفق، بل حمل عليه الفاره على أنه فاره فى شىء محصل لما كان فارهاً فى الخياطة، وحين حمل البصير عليه أيضاً فلم يحمل عليه البصير كيف اتفق بل على أنه بصير بالعين. وإذا كان كذلك، فإذا جمعت المحمولين وعنيت عند الجمع ما عنيت فى التفريق لم يعرض كذب، فإن زيداً طبيب فاره فى الخياطة وطبيب بصير بالعين وليس طبيباً فارهاً فى الطب، فلم تكن أردت عند التفريق بالفارهِ الفارهَ فى الطب ولا بالبصيرِ البصيرَ فى الطب. فإن قال قائل: إنه إنما حمل عليه الفاره بلا شرط

(١—١٦) فيجب . . بصير بالعين: ساقطة من س. (٢) وبإغفال: وما هناك ه. (٤) كالحقيقة: بالحقيقة عا. (٥) تصدق: + تفاريق ع. (٦) هذا: ساقطة من س // إذ: ساقطة من عا. (٧) يشق: يشتق ه // المحضة: المخلصة د، س، سا، عا، م. (٨) فحذر: ويحذر د، س، سا، م؛ ساقطة من عا // ومن: من د، س، سا، عا، م، ن، ه، ى؛ + يذهب ى. (١٠) فى: ساقطة من ع // الطبيب: الطب ى. (١١) حين: ساقطة من ع. (١٣) البصير (الثانية): بالبصر ع.
(١٧) فى الطب: بالطب ع // البصير: للبصير عا.

شىء وكذلك البصير ، فلنفرض أنه إنما حمل عليه الفاره فارهاً من غير شرط والبصير بصيراً من غير شرط ، فيجب عند الجمع أن يحفظ على ما كان قبل الجمع . فإنه إذا لحق به شرط أو غير منه معنى فليس هو المحمول الذى كان أولا ، فانٍ كان قد حمل الفاره مطلقاً وعنى أنه فاره أى فى شىء ما يحق الآن عند الجمع أنه طبيب فاره فى شىء ما . وأما فاره فى الطب فلم يحمل مفرداً ، ولا إذا قرن بالطبيب هذا المعنى وجب أن يكون معناه أنه فاره فى الطب وإن أوهمت العادة ذلك. وأما إن كان أريد فى التفريق بالفاره الفاره فى الخياطة فهذا كان هو المحمول بجملته عند الحقيقة ، وهو الذى يجب أن يورد عند الجمع . وقد يجوز فى حذف جزء منه لفظاً من حقه أن يصرح به ، وأما إذا لم يصرح به فإنما لم يصرح اتـكالا على تفهيم العادة ذلك .

وأقول بالجملة إن من حقوق الأمور المنسوبة إذا كانت محمولات أن تراعى جهاتها وشرائطها وأن يكون مصرحاً بها عند الضمير وإن لم يصرح بها فى اللفظ ، وعلى ما قيل فى شروط النقيض . ولولا أن قولنا فاره معناه فاره فى شىء كذا أو فاره فى شىء ما لا أنه نفسه فاره فى أى شىء اتفق ، لـكان كلما قيل إنه ليس بفاره وعنى فى أمر آخر ليس هو فيه فارهاً كان تناقض ، فإذ لا تناقض ، أو نغير ذلك الشىء ونلتفت إليه ،

---

(١) شىء : بين عا // البصير : + وفى حمل البصير أيضاً فلم يحمل عليه البصير كيف اتفق ، بل على أنه بصير بالعين عا // إنما : ساقطة من س. (١-٢) والبصير بصيراً من غير شرط : ساقطة من ع . (٢) أن : وأن هـ . (٣) قد حمل : مدخل عا . (٤) وعنى : أو عنى ن // فى (الأولى) : ساقطة من د ، عا ، م ، ن // يحق : لحق س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ // فى شىء ما : أى فى شىء ما سا . (٥) هذا : بهذا د ، ن . (٦) وأما : فأما ع // إن كان : إذا س // أريد : ساقطة من ع // فى التفريق : فى التقرير ع ؛ والتفريق عا ؛ بالتفريق ن // بالفاره : الفاره ب // الفاره : ساقطة من س .

(٨) وأما إذا : وإذا د ، ع ؛ عا ، ن ، ى ؛ وإن لم س ، سا ، هـ ؛ وإذا م . (٩) فإنما لم يصرح : ساقطة من سا ؛ + به س . (١١) بها (الأولى) : ساقطة من ع . (١٢) النقيض : النقوض ع // ولولا : ولاولا س // فاره (الأولى) : ساقطة من س // فى شىء كذا أو فاره : ساقطة من ن . (١٣) لا أنه : أنه هـ // نفسه : ساقطة من هـ . (١٤) فيه : فى ذلك الأمر ع // نغير : نعين سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى // ذلك : ساقطة من ع // ونلتفت : أو نلتفت ن .

فذلك الشيء إذن لا محالة داخل فى نفس الأمور المحمولة ، وإن حذف تجوزاً ، دخولا معيناً أو مبهماً لا يجب أن يكون مقصوداً فيا تعين جمعه معه . وإذا كان كذلك ، فإذا جمع على واجبه كان أيضاً حقاً . فكان حقاً أن زيداً طبيب فاره فى الخياطة أو بصير بالعين ، أو فاره فى أمر ما وبصير فى أمر ما . على أن التمثيل بالبصير رديء جداً ، لأن البصير إذا عنى به البصير بالعين مرة وعنى به أنه الفاره فى صناعة ما ، كان ذلك باشتراك الاسم . ولكن قد عرض ها هنا شيئان مجازيان : أحدهما أن قيل لزيد : إنه فاره ، ولم يزد عليه لفظ آخر اتكالا على معرفة السامع بأنه فاره فى كذا ، فلما جمع على حاله فقيل : طبيب فاره ، وكانت العادة جرت أنه إذا قيل هذا عنى به طبيب فاره فى الطب ، أوهم اجتماع اللفظين مع جريان العادة أن معنى القول أنه يقول طبيب فاره فى الطب وهذا العارض ليس مما يوجبه نفس الأمر ، بل عادات العبارات وما فيها من الإيهامات والاختصارات ، والإيهامات والاختصارات مما لا يعتبر فى حقيقة دلالة الألفاظ . وأما ما قالوه من مصير الكلام إلى الهذيان فهو حق ، لكن ماقاله الرجل المحكى ألفاظه أن الهذيان فى قوة الكذب متعلقاً فى ذلك بالإيهامات ليس هو من كلام أهل المعرفة بشيء ، فإن الالتفات إلى الإيهامات وأن قائل كذا كأنه قال كذا من غير أن يكون قال كذا بالحقيقة لفظاً ولا معنى ولا لزوماً ، بل قال ما هو كأنه ذاك

(١) لا محالة : + إما ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ، ى ؛ + هو عا // الأمور المحمولة : الأمور المحمول ب ، سا ، عا ؛ الأمر المحمول س ، ه // حذف : حذفت ن // تجوزاً : تجوزا س ، سا ، ن ، ه . (٢) معينا : متعينا عا ، ن // أو مبهما : ومبهما س // لا يجب : ولا يجب سا ؛ فيجب ع ، ن ، ى // مقصوداً : مقصوراً ع // وإذا : فإذا س . (٤) وبصير : أو بصير س ، عا ، ه . (٥) البصير (الأولى) : ساقطة من سا // البصير (الثانية): المبصر د ، سا ، عا ، م ، ن ، ى. (٨) وكانت : فكانت ع ، ى // جرت : ساقطة من س ، ه // به : + إنه س ، ه ، ى . (٩) اللفظين : اللفظتين ب .

(٩—١٠) أوهم . . . الطب : ساقطة من ع . (١٠) العبارات : العبادات ه .

(١١) والإيهامات والاختصارات : ساقطة من سا . (١٣) الكذب : الكاذب ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (١٤) وأن : بأن ع . (١٥) كذا : كذلك س ، ه ؛ كذاك عا .

وليس هو ذاك ولا لازماً عنه ، أمر غير معتبر فى تحقيق معنى الألفاظ ودلالاتها . فإنه إذا قال قائل : إن الإنسان ضحاك بادى البشرة ، لم يلتفت إلى أنه يحاول أن يفصل بذلك ضحا كاً عن ضحاك أو يحاول أنه من جملة الضحا كين ما هو بادى البشرة وإن كان يوهم ذلك فإن هذا اللفظ قد يوهم هذا فليس هو مفهوماً عنه ولا لازماً للمفهوم عنه بوجه من الوجوه ، بل إنما يلتفت إلى أن له هذا الوصف مقروناً بذلك الوصف . فإن اتفق أن كان التقرير مخصصاً ماله الوصف الثانى عما له الوصف الأول دون الثانى ، فذلك شيء يعرض من غير أن يكون مقصود القائل . وإن كان مقصوداً له فيكون قد قصد ما ليس يوجبه اللفظ ، بل ما قد يستدل عليه من اللفظ على سبيل العادة . وها هنا أشياء كثيرة من هذا الجنس مثل قول القائل : بعض الناس حيوان ، فإن هذا حق فى نفسه وكذب بالإيهام ، فإن السامع ربما يتوهم أن البعض الآخر ليس بحيوان . لكن لا يقال إن قائل هذا اللفظ كاذب ، وإن كان له أن يقصد فى مثله الدلالة على التخصيص فيقول : بعض الناس كاتب ، يريد أن يدل بهذا على أن البعض الآخر ليس بكاتب ، فتكون العادة تعرّف غرضه لا نفس لفظه . ولست أمنع أن يكون المهذيان كاذباً بإيهامه ، لكنه لا يكون فى نفسه كاذباً . وأما ما قيل إن الطبيب ليس معناه معنى البصير ، فليس يلزم منه شيء مما يحاولونه ، حتى يكون لما كان الطبيب ليس معناه معنى ذاك لم يجتمع منه ومن ذلك الآخر محمول ، فالحى أيضاً ليس معناه معنى الناطق .

---

(١) ذاك : ساقطة من عا // أمر غير : أوغير س . (٢) أن : ساقطة من عا .
(٢—٣) أن يفصل .... أو يحاول: ساقطة من د ، م ، ن ، ى . (٤) ولا لازماً : ولازماً د ، سا ، م ، ن . (٥) إلى : ساقطة من د ، سا ، عا ، م . (٦) التقرير : التفريق س // الأول : ساقطة من ع . (٧) من : ساقطة من ع . (٨) ما ليس : + له ليس د ، سا ، م ، ه ، ى // ما قد : قد د ، ع ، م ، ن ، ه ، ى ؛ ما س ، عا .
(١٠) ربما : ساقطة من سا . (١١) يقصد : يصدق س . (١٢) بهذا : بها س .
(١٣) غرضه : منه ع . (١٤) بإيهامه لكنه لا يكون فى نفسه كاذباً و : ساقطة من سا // لكنه : ولكن س ، ه // لا يكون : ساقطة من عا // قيل : + من س . (١٦) ذاك : ذلك س ، ع ، ه ، ى .

وليس يجب من هذا أن لا يجتمع منهما محمول واحد ، فهب انه ليس معناهما واحدا فما الذى يمنع ذلك من اجتماعهما واحداً . فإن لم يفهموا من قولهم : إن الطبيب ليس معناه معنى البصير ، هذا الذى ذهبت إليه ، بل معنى أخص منه ، فليس ذاك الذى فهموه هو مفهوم اللفظ الذى عبروا به ، وليس مفهوم اللفظ الذى عبروا به غير ما ذهبنا إليه ، فما كان من حق للمفسرين أن يسكتوا عن تعريف ذلك المعنى ويعرضوا عنه إلى وقت أن ذكروا فأخذوا يحترزون . نعم الطبيب لا يحتاج فى تقويمه إلى مقارنة البصير ، ولا البصير إلى مقارنة الطبيب ، والحى والناطق ليسا هكذا ، ولكن لفظهم لم يدل على هذه الزيادة ، بل دل على المقدار الذى لا يعنى فى الغرض وعلى أنه ليس فى أنه لا يتقوم به ما يوجب أن يكون لا يجتمع منه معه محمول واحد بوجه ما . فإن كثيراً من المحمولات الوحدانية أسماء لمعان مجتمعة بهذه الصفة كما يسمى الذى فى بعض بدنه سواد وفى بعض بياض أبلق ، كما يقال الأخيف والأشرج ، وأمور أخرى تسمى من اجتماع صفات ليس يتقوم بعضها ببعض فيجعل لتلك الجملة منها اسم . ومع ذلك فليكن الطبيب والبصير ليس معناهما معنى واحد ، وليكونا مع ذلك أيضاً بحيث ليس يجتمع منهما معنى واحد فلم ليس يصدق مجموعهما كأن الأشياء التى يصدق مجموعها هى التى يتحد منها معنى واحد اتحاداً طبيعياً فقط ، حتى إذا لم يكن كذلك كذب حمل الجملة ، فلم لا يجوز أن يكون الشىء الذى هو طويل وكاتب محمولا عليه جملة أنه طويل كاتب ولم يكون ذلك كاذباً عليه

---

(١) فهب : وهب ن . (٢) فإن : وإن ى . (٣) ذهبت : ذهبنا ع// ذاك : ذلك س ، ع ، ى . (٤) فهموه هو : مفهومه ع ، عا//اللفظ (الثانية) : ساقطة من ب ، س // غير : ساقطة من ع . (٥) يسكتوا : يسلبوا ع . (٦) يحترزون : يحررون ع . (٧) والناطق : + منه ع //لم يدل : ساقطة من س . (٨) به : ساقطة من د ، م . (٩) (الثانية) ما : ساقطة من س ، هـ . (١٠) بدنه : يديه ى // بعض (الثانية) : بعضه س // بياض : ساقطة من د ، س ، م ، ن . (١٢) منها ، فيها د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى . (١٣) وليكونا .... معنى واحد : ساقطة من سا ، ع . (١٤) مجموعهما : مجموعهاد ، سا ، عا ، م//مجموعها : مجموعا د ، سا ، عا ، م ، ن //هى : هو د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // التى : الذى ب ، م . (١٥) كذب : ساقطة من ع // يكون : ساقطة من ع . (١٦) طويل : طبيب د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // يكون : يكن د ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ى .

ذلك ؟ فأمثال هذه المذاهب مما لست أتصوره ولا أقول به ، وعسى أن يكون عند غيرى بيان له يحققه . وأما ما قيل فى الخصى من حمل الرجل واللا رجل عليه ، فإن التفت فيه إلى العبارات العامية صدق قولهم إن الخصى رجل لا رجل ، وكان حينئذ معنى الرجل الداخل فى الجملة ليس هو معنى الرجل الذى فيه يسلب عنه مفرداً . فإن الرجل إما أن يعني به الذى يستعمل آلة الإيلاد من الناس فيولد فى غيره ، أو الذى له فى الطبع هذه الآلة وإن غُصبها قهراً ، أو الذى يشبه الرجل فى بعض أحواله وأعضائه . وأى هذه المعانى عنى به منها فلا يجتمع مع مقابله ، بالحقيقة ، فإنه إن عني به أنه الإنسان الذى له أن يستعمل آلة الإيلاد فى غيره فإن هذا المعنى لا يجتمع ألبتة مع لا رجل الذى هو مقابله ، فإنه حينئذ يكون كأنه قيل هو بحيث يستعمل آلة الإيلاد فى غيره ولا يستعمل معاً ، وهذا كذب ، اللهم إلا أن يقال إن المراد به أنه يشبه الرجل الذى بهذه الصفة وليس هو بالحقيقة الرجل الذى هو بالصفة المذكورة ، أو أنه الذى فيه بعض معانى الرجلية وليس فيه كمال معانى الرجلية . فهذا الاعتبار يصدق معه الجمع بين الرجل واللارجل حتى يحمل على الخصى ، وكذلك يصدق متفرقاً ، فإنه يصدق عليه أنه رجل مفرد إذا عنى بالرجل ما أريد حين قيل رجل لا رجل ، وذلك أنه يصدق عليه أنه يشبه الرجل أو أن فيه بعض خواص الرجل ، ويصدق أيضاً أنه لا رجل مفرداً إذا عنى باللارجل الذى ليس بالحقيقة رجلا والذى ليس فيه كمال معانى الرجلية . وإن عنى بالرجل من له ذلك فى الطبع وباللارجل مقابله فهو كذب أن يقال إنه كذلك فى

---

(١) ذلك : ساقطة من س ، ى . (٢) يحققه : بحقيقة عا // وأما : فأما ب .
(٢ — ٣) عليه . . . . . لا رجل : ساقطة من عا . (٣) الخصى : رجل س
// وكان : فكان ب // الرجل : ساقطة من س . (٤) الجملة : الخصى د ؛
المحصلة عا ؛ الخصام // فيه : ساقطة من س ، سا ، عا ، ه . (٥) الناس : الناطق ع //
أو الذى : والذى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ى . (٦) وإن : فإن ه // أو الذى : والذى
سا // وأى : فأى ى . (٧) منها : ساقطة من س عا . (٩) فإنه : فأنت د ، م .
(١٠) به : ساقطة من س ، سا . (١١) وليس . . . . . . بالصفة : ساقطة من م // هو :
بهذه س ، سا . (١٢) الرجلية (الثانية) : الكلية ى // فهذا : وهذا س // معه : مع ع .
(١٥) أيضاً : عليه س . (١٧) كذب : كاذب عا .

الطبع ليس كذلك فى الطبع ، بل اللهم إلا أن يكون المراد بالرجل الذى له ذلك فى الطبع ، وباللارجل الذى ليس له أن يستعمل ذلك ، فلا يكونان متقابلين ويكون كل واحد منهما صادقاً إذا حمل بالانفراد . فمن العجز أن يؤخذ الرجل حيث يقال رجل ولا رجل بمعنى ثم يؤخذ حين يفرق بمعنى آخر ، فإذا كذب بهذا المعنى الآخر فيوجب من ذلك أن الوصف من جهة المعنى قد يصدق فى حكمه جملة ولا يصدق مفرداً ، بل لو كان إذا قيل رجل فى الجملة ومجتمعاً مع غيره قولا بمعنى فصدق ، ثم قيل وحده بذلك المعنى فلم يصدق ، لكان ما ذهبوا إليه حقاً . وأما إذا كان معنى ما يصدق غير معنى ما يكذب، لم يجب من ذلك أن الشىء الواحد يصدق مرة عند الجمع ولا يصدق مرة عند التفريق ؛ وكذلك حديث القاضى وأنه سلطان ليس بسلطان ، والخفاش أنه طائر ليس بطائر .

وبالجملة لا تصدق أمثال هذه التركيبات إلا أن تحرف الألفاظ عن دلالتها المعتادة إلى دلالات لها مستعارة . والذى قيل فى السفينة أيضا فهو من العجائب ، فإنهم يدرون أنهم إذا قالوا سفينة حجر عنوا به أنه شىء فى صورة السفينة متخذ من حجر ، وأما السفينة بحد السفينة فلا يصدق أن يقال على مثلها إنها حجر . فإذا كان المراد فى قولهم سفينة حجر أنه شىء فى شكل السفينة من حجر ، فلينظر هل السفينة بذلك المعنى محمول على الشىء مفردا ، فتجده محمولا عليه لأنه شىء فى صورة السفينة . ولكن

---

(١) ليس كذلك فى الطبع : ساقطة من م // بل : ساقطة من ع // اللهم إلا أن : ساقطة من عا . (٢) وباللارجل : باللارجل س . (٣) ولارجل: ورجل م .
(٤) ثم : لم س ، سا ، ع ، عا ، م // حين : حتى م // يفرق : يعرف ب // الآخر : الأخرى ه // فيوجب : أوجب س ، ه . (٥) فى حكمه : ساقطة من م // حكمه : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه ، ى . (٧) كان : + ما عا // يصدق: + عليه س // غير : + ما ه . (٨) الواحد : + قد ع // الجمع : بالجميم م // التفريق : التفرق م . (٩) بسلطان : سلطان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى .
(٩ — ١٠) سلطان ليس . . . . لا تصدق : ساقطة من س .
(١٠) أمثال . . . . تحرف : ساقطة من س // دلالتها : دلالاتها سا . (١١) لها : ساقطة من عا . (١٢) صورة : الصورة ن . (١٣) على : عليها عا // مثلها : ساقطة من عا .
(١٤) قولهم : قوله س . (١٥) السفينة : + متخذ من حجر سا .

العوام لا يفرقون بين الشيء الذي يستحق اسما لطبعه ونوعه وبينه وله ذلك الاسم بمعنى محسوس ظاهر فيه ، فلذلك لا يمتنعون أن يسموا للميت إنسانا والحجرى سفينة لا مفردا ولا مركبا . فإن تنبهوا المعنى امتنعوا أيضاً عن إطلاق ذلك مركبا ، وإن لم يمتنعوا أخطأوا وزلوا . وكذلك للمثال المورد من الإنسان الميت فإنه أخذ فيه اللفظة الواحدة عامية مرة وخاصية أخرى ، ولو أخذ بمعنى واحد لظهر أن الأمر ليس كما يقولون بل وجدوا ما يصدق جملة يصدق فرادى . فإن قول القائل : زيد إنسان ميت ، قول عامى ؛ والخاصى لا يقول ألبتة لشيء : إنه إنسان ميت ، ولا يجوز عنده أن يكون الإنسان والميت محمولين على شيء واحد ؛ فإنه سواء عند الخواص أن يقال حي ناطق هو ميت بالفعل ، وبين أن يقولوا إنسان ميت ، فكما لا يمكنهم أن يقولوا زيد حي ناطق هو ميت ، كذلك لا يقولون زيد إنسان ميت ؛ ولا يحق أيضا أن يقولوا : إن هذا كان إنسانا فالآن هو ميت ، وذلك لأن هذا لا يتناول منهما أمرا واحدا ، لأن الذي هو الآن هذا هو جزء من الشيء الذي كان إنساناً لأنه بدنه ، وهذا لم يكن ألبتة إنساناً ، وإن أردت التحقيق فلم يكن أيضاً موضوعا للإنسانية ، لأن مقادير العناصر وكيفيات المزاج ليست كما كان حين كان موضوعا ؛ ومع ذلك فإن قالوا إن هذا كان موضوعا للإنسانية وهو الآن موضوع للموت ، صدقوا فرادى ومجتمعة . لكن العامة يعنون بالإنسان المصور على صورة الإنسان الظاهرة ومن مادة هي في الحس كمادته ، وإذا عنى ذلك صدق الآن أيضاً أن يقال للميت إنه إنسان بهذا المعنى . فإن لم يوجد

---

(٢) والحجرى : والحجر ع ، ى . (٣) مركباً : ساقطة من م . (٤) فيه : فيها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (٥) مرة : مادة عا // لظهر : أظهر ب .
(٦) فإن : وإن ى // القائل : ساقطة من ى // زيد : ساقطة من ب . (٧) لشيء : + ألبتة هـ .
(٧—٩) ولا يجوز عنده .... ميت : ساقطة من سا . (٩) هو : وهو ى .
(١٠) لا يقولون : ساقطة من س // ميت : ساقطة من م . (١١) فالآن : والآن ن .
(١٢) الشيء : ساقطة من ع . (١٥) وهو : فهو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى .
(١٦) الظاهرة : المصورس // ومن مادة : ومادة سا ، م // هي : ساقطة من ى .
(١٧) وإذا : وإذ س ، ع // أن : ساقطة من ع // يوجد : يؤخذ ى .

هكذا ، بل عنى بالإنسان الذى فى المركب غير ما يعنى فى الإنسان الذى يلحظ إليه مفردا ، فهو زيغ . وأما التمثيل بأوميرس فإن الظلم فيه ظاهر ، وذلك لأن لفظة هو وموجود مأخوذة فى ذلك القول الذى محموله مؤلف على أنه رابطة ، والروابط فى حكم الأدوات لا دلالة لها بنفسها كما علمت . فيجب أن لا تؤخذ فى حال التفريق على أنها اسم حتى لا يكون المعنى فى الوقتين واحدا . فإن لم يؤخذ الموجود رابطة ، بل أخذ دالا على معنى حتى يكون كأنه يقول : إن أوميرس هو الموجود الذى ذلك الموجود يكون شاعرا ، كذب القول بعد موت أوميرس مفردا ومركبا . فإن لم يؤخذ هكذا ، بل أخذ رابطة ، ولكنه عندما يحمل وحده يحمل على أنه اسم مطلق محقق مشتق من وجود الأمر فى ذاته ، فهو ظلم ومغالطة باشتراك الاسم ؛ وإن حمل وحده على أنه رابطة لم يصدق ولم يكذب حتى يقال موجود أى شىء ، وكذلك إذا قيل كان وعنى به الرابطة كان غير قولهم كان فى نفسه ويعنى المحمول الكلى .

وبعد هذا كله فقد تعلمنا منهم أن المعدوم لا يحمل عليه شىء ، وعلمنا أنا إذا قلنا : إن أوميرس كان شاعرا ، لم يكن حقا على معنى أن أوميرس شىء يوصف أنه كان شاعرا ، بل على أن الخيال الذى من أوميرس بصفة أنه خيال يتخيل من أوميرس ، ويصدق أن يقرن به معنى كان شاعرا ، أى هو خيال موجود له صفة هو أنه إذا قرن

---

(١) بالإنسان : الإنسان ع // فى الإنسان : بالإنسان ع // إليه : ساقطة من سا .
(٢) زيغ : رفع عا // الظلم : الكلام س . (٣) وموجود : موجود س، م ، ى // مأخوذة : ماخوذ ب ، د ، عا ، م ، ن ، ى ؛ ساقطة من سا // أنه : أنها س .
(٤) فيجب : فلا يجب س ، ه // لا تؤخذ : يؤخذ س ، ه // فى : ساقطة من ع .
(٦) إن ؛ ساقطة من س . (٧) فإن . وإن ب // أخذ : ساقطة من ه .
(٨) ولكنه : ولكن س ؛ وليكن ه // يحمل وحده : ساقطة من ع .
(٩) ذاته : نفسه ن . (١١) غير : عين ب // كان : ساقطة من ب // ويعنى : وكنى م .
(١٣) إن : ساقطة من ع // شاعراً : ساعدا س // معنى أن : أن معنى عا ؛ أن ى .
(١٤) شاعراً : ساعدا س // الذى : + كان ع ، ى // خيال : جبال س ؛ مثال ن .
(١٥) أن : أنه ع // يقرن : يقترن ى // شاعراً : ساعدا س // أى هو : أو هو س // هو : هى ع .

معه خيال الزمان الماضى وقرن معه معنى الشاعر صدق عليه . وأما المثال الذى أوردوه بقولهم : إن العنقاء موجود فى التوهم ، ففيه أيضا ظلم . وذلك لأن لفظة الموجود من قولنا الموجود فى التوهم إما أن تدل على معنى أو لا تدل ، فإن لم يدل واحد مفرد وهو حينئذ يدل ، لم يكن المأخوذ مفردا هو المأخوذ فى التركيب . وإن دل فإما أن يدل على معنى يعم للموجود فى الوهم وللموجود من خارج من حيث هو موجود أو لا يدل ، فإن دل على معنى عام هو أعم من الموجود فى التوهم والموجود من خارج ثم أخذ مفردا ، فيجب أن يؤخذ بذلك المعنى . فحينئذ يصدق بأن العنقاء موجود نوعا من الوجود ، فإن التوهم له وجود ما ، وإنما يكذب إذا أخذ العنقاء موجودا فى الأعيان الخارجة ، وهذا شىء أزيد من الموجود إذا أخذ بذلك المعنى . ولا يمنع أن يكون المعنى الذى يصدق فى الجملة إذا أفرد وقرن به معنى آخر وشرط آخر أنه قد يكذب ، كما إذا صدق على الإنسان أنه حيوان لم يجب أن يصدق عليه أنه حيوان بشرط زائد على ما كان له فى الأول ، حتى إذا قيل : إنه حيوان أعجم ، كان صادقا . وإذا كان الموجود الذى فى التوهم لا يشارك الموجود فى الأعيان بمعنى من المعانى فأخذ الموجود مفردا على أنه موجود فى الأعيان ، أخذ معنى لم يكن ألبتة مذكورا فى التركيب إلا من طريق الاسم . ومن الذى يمنع أن يكون بعض الأسماء التى فى التركيب إذا أريد به غير معناه فى الأفراد جاز أن لا يصدق . فهذا هو رأيى وما يدركه عقلى ، ويشبه أن يكون عند غيرى لهذا بيان آخر وحقيقة أخرى لم أدركها . إلا أن القوم لا يحل لهم أن يؤخروا بيان تلك الحقيقة ولا يذكرونها وهم يعلمونها ويعلمون موضع الشبهة فيها إلى أن يجىء معارض

---

(١) الشاعر : الساعد س . (٢) فى التوم : بالتوم ع // لأن : أن ع // لفظة : لفظ ه . (٣) إما : وإما ه // واحد : وأخذسا ، ى . (٦) فإن دل : ساقطة من م // والموجود : والوجود د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (٧) بأن : فإن س ، ع' ، ى : (٨) التوم : للتوم ب ، عا ، ه . (١٠) آخر (الثانية) : ساقطة من م . (١١) لم : ماع // بشرط : ساقطة من ع . (١٣) بمعنى : لمعنى س . (١٥) بعض الأسماء التى : الاسم ع // التى : الذى عا ؛ ساقطة من ى // التركيب : الركب سا . (١٦) جاز : صار س ؛ ساقطة من ع ، م ، ى // وما يدركه : وما يدرك ه . (١٧) آخر وحقيقة : ساقطة من م . (١٨) ولا يذكرونها : ولا يذكروا منها عا // ويعلمون : ساقطة من ح // موضع : موقع ب // إلى : إلا سا ، ع ، م ، ى ؛ إلا إلى ن

فينبههم . وما أراهم يفعلون ، فإنه إن كان ما ذكرناه ينحو غير النحو الذى نحوه فهو من الاعتراضات القوية الظاهرة التى لا يسكت عن التحذير منه من عنده نحو آخر وغرض آخر يكون عذرا له ، بل بالحرى أن يذكر ذلك وينبه عليه ويحترز مما أورده ، فإن لم يفعل ذلك فليس إلا غفلة . وأما صاحب التعليم الأول فإنه إنما أراد فى إيراد ما أورده أن يعرفنا أن بعض المحمولات تصدق فرادى ، فيعرض لها بعد ذلك أن تقال مجتمعة ، فتوهم معنى آخر يكذب أو يصدق مجموعه . فإذا أفردت عرض لها أن تفهم على وجه آخر فيكذب . وحينئذ يكون إذا سلم أن كل ما يصدق متفرقا يصدق مجتمعا على المفهوم المعتاد من الاجتماعات وإن لم يكن المفهوم المحقق ، أو أن كل مايصدق مجتمعا يصدق متفرقا على المفهوم المعتاد عند التفريق ، وإن لم يكن المفهوم المحقق لزم من ذلك محالات ويمكن به المغالطون من تخليطات .

---

(٢) الاعتراضات : أعراضات عا // التى : الذى س ، ع . (٣) له : ساقطة من ع . // وينبه : فينبه ع // ويحترز : ويحرز س . (٤) ذلك : ساقطة من ع // فانه إنما : فانما ع ، ى // فى : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ ، ى // إيراد : إيراده عا .
(٧) فيكذب : فكذب سا ؛ ساقطة من ن // وحينئذ : حينئذ .
(٨) أو آن : وأن هـ . (١٠) به : أنه س .

الفصل الرابع

(د) فصل

فى القضايا المنوعة

وهى الرباعية وأحكامها وتلازمها وتعاندها

أقل أحوال القضايا أن تكون ثنائية ، ثم يصرح بالرابطة فتصير ثلاثية ، ثم قد تقرن بها الجهة فتصير رباعية . والجهة لفظ يدل على النسبة التى للمحمول عند الموضوع ، فتمين أنها نسبة ضرورة أو لاضرورة ، فتدل على تأكد أو جواز ؛ وقد تسمى الجهة نوعا . والجهات ثلاث : واحدة تدل على استحقاق دوام الوجود وهى الواجبة ، وأخرى تدل على استحقاق دوام اللاوجود وهى للممتنعة ، وأخرى تدل على أنه لا استحقاق دوام الوجود ولا وجود وهى الجهة للممكنة . والفرق بين الجهة والمادة أن الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع والرابطة مصرح بها تدل على قوة الربط أو وهنه دلالة باللفظ ربما كذبت ، وأما المادة وقد تسمى عنصرا فهى حال المحمول فى نفسه بالقياس الإيجابى إلى الموضوع فى كيفية وجوده الذى لو دل عليه لفظ لكان يدل بالجهة . وقد تكون القضية ذات جهة تخالف مادتها فإنك إذا قلت : كل إنسان يجب أن يكون كاتباً ، كانت الجهة من الواجب والمادة من الممكن . وكما أن السور من حقه أن يجاور به

---

(٥) أقل : أول سا ، ن // أحوال : أحكام م ، ى . (٦) قد : ساقطة من ع // تقرن : يقترن ى . (٧) جواز : جوز س ، م . (٩) دوام : لا دوام س . (٩-١٠) وهى الممتنعة ... ولا وجود : ساقطة من م . (١١) وهنه : + أعنى س ، ع ، ه ، ى .
(١٢) بالقياس : + إلى ، س ، عا ، م ، ه . (١٣) الإيجابى : ساقطة من ع //يدل : يذكر ع . (١٥) وكما : كما سا .

الموضوع والرابطة من حقها أن يجاور بها المحمول ، فكذلك الجهة من حقها أن يجاور بها الرابطة إن لم يكن سور . فإن كان سور كان لها موضعان سواء بقى المعنى واحدا أو اختلف ، أحدهما الرابطة والآخر السور . وكان لك أن تقرنها بهذا وبذلك ، فإنك تقول : يمكن أن يكون كل واحد من الناس كاتبا ، وتقول : كل إنسان يمكن أن يكون كاتبا ، وكذلك تقول : يمكن أن يكون بعض الناس كاتبا ، وتقول : بعض الناس يمكن أن يكون كاتبا . وأما فى السلب الكلى فلا تجد فى لغة العرب له إلا لفظة واحدة وهو أن تقول : يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتبا ، ولا نجد أخرى يقرن فيها بالرابطة دون السور إلا أن تقول : ولاواحد من الناس إلا ويمكن أنلا يكون كاتبا أو تقول : كل إنسان يمكن أن لايكون كاتبا . لكن هذا اللفظ أشبه بالإيجاب . وأما السلب الجزئى فنقول فيه القولين جميعا ، فنقول : يمكن أن لا يكون كل إنسان كاتبا ، وبعض الناس يمكن أن لا يكون كاتبا . وقبل أن نحقق القول فى هذه وننظر هل معنى ماقرن فيه لفظة الجهة بالرابطة وما قرن فيه لفظة الجهة بالسور واحد أو ليس ، وإن لم يكن واحدا فهل هما متلازمان أو ليسا . فيجب أن تعلم شيئاً آخر فنقول كما أنك حين لم تكن أدخلت الرابطة فى القضية الشخصية ، كان الواجب الطبيعى إن أردت السلب أن تقرن الحرف السالب بالمحمول ، ثم لما أدخلت رابطة المحمول وجب إن أردت السلب أن تلحق حرف السلب بالرابطة فلم يكن سلب قولنا : زيد يوجد عادلا ؛ قولنا : زيد يوجد لا عادلا ، بل قولنا : زيد لايوجد عادلا ؛ فكيف وتانك قد تكذبان إذا كان زيد معدوماً . فكذلك لما ألحقت الجهة على الرابطة فإنك متى أردت السلب يجب عليك أن تقرن حرف السلب بما تقدم فترفع

---

(١) الموضوع . . . . بها : ساقطة من سا // فكذلك : وكذلك د ، ع ، م ، ن .
(٧) وهو : وهى : س ، ه . (٨) بالرابطة : الرابطة عا . (٩) كل إنسان : ساقطة من عا ، م
(١٢) ما قرن : + به ع ، ن // فيه : ساقطة من ى // واحد : واحداً ن . (١٣) ليسا : ليس ب ، ه . (١٥) تقرن : تعرف ه // أدخلت : دخلت عا // رابطة : الرابطة س ، ه .
(١٥—١٦) تقرن . . . . أن : ساقطة من ع . (١٧) فكيف : وكيف د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (١٨) تكذبان : يصدقان سا ، عا ، م .

(١٥) الشفاء : العبارة

جملة ما تأخر لا بعض ما تأخر . فلذلك إذا قلت : يمكن أن يكون زيد كاتبا ، فسلبه ليس إمكان السلب ، بل سلب الإمكان ، أعنى ليس هو قولك : يمكن أن لا يكون ، بل قولك : لا يمكن أن يكون . وكيف وقولك : يمكن أن لا يكون ، يسالم قولك : يمكن أن يكون فى الصدق . وكذلك إذا قلت : يجب أن يكون زيد كاتبا ، ليس سلبه يجب أن لا يكون كاتبا ، فكلاهما يتسالمان فى الكذب ، بل ليس يجب أن يكون . وكذلك إذا قلت : يمتنع أن يكون زيد كاتبا ، ليس سلبه أن تقول : يمتنع أن لا يكون زيد كاتبا ، فإن قولك : يمتنع أن لا يكون زيد كاتبا ، يسالمه فى الكذب ، بل سلب قولك يمتنع أن يكون زيد كاتبا ، هو قولك : ليس يمتنع أن يكون زيد كاتبا ، وأما يمكن أن يكون مع ليس يمكن أن يكون ويجب أن يكون مع ليس يجب أن يكون ويمتنع أن يكون مع ليس يمتنع أن يكون ، فلا تتفق على الصدق البتة ولا على الكذب بعد أن تكون سائر الشرائط موجودة . وكذلك محتمل أن يكون مع ليس بمحتمل أن يكون ويشبه أن يكون المحتمل إنما يعنى به ماهو عندنا كذلك . والممكن ماهو فى نفس الأمر كذلك ويشبه أن يعنى به معنى آخر ، وهو أن المحتمل مايعتبر فيه حال المستقبل ويكون فى الوقت معدوما ، والممكن مالا دوام له فى وجود أو عدم كان موجودا أو لم يكن . وقال قوم إن الممكن يعنى به العام والمحتمل الخاص ، لكن قولهم غير مستمر فى ألفاظه .

ويشبه أن يكون بين الممكن والمحتمل فرق آخر لم يحضرنى ولا كثير افتقار إلى تحمله وطلبه ، فنقول : إن حق الجهة أن تقرن بالرابطة ، وذلك لأنها تدل على كيفية

---

(١) لا بعض ماتأخر : لا ببعض ما تأخر عا ؛ ساقطة من م // فلذلك : فكذلك ع // فسلبه : فليس عا . (٢—٣) بل سلب . . . . بل : وهو ع . (٥) فكلاهما : وكلاهما ع ، عا ، ى
(٦) زيد (الثانية) : ساقطة من ع . (٧) قولك : قولنا س . (٨) وأما : وإنما ع . (٩) يمتنع : بممتنع ى . (١١) الشرائط : الشروط سا // موجودة : مذكورة س // مع : ساقطه من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (١٤) مالا دوام : لا دوام ع . (١٥—١٦) وقال قوم . . . . ألفاظه : ساقطة من عا . (١٨) لأنها : لأنه م ، ه // تدل على كيفية : جهة رابطة م .

الربط للمحمول على شيء مطلقا أو بسور معمم أو مخصص ، فالسور مبين لكمية حمل مكيف الربط . فإذا قلنا : كل إنسان يمكن أن يكون كاتبا ، فهو الطبيعى ، ومعناه : أن كل واحد من الناس يمكن أن يكون كاتبا ، فإن قرن بالسور ولم يرد به إزالة عن الموضع الطبيعى على سبيل التوسع ، بل أريد به الدلالة على أن موضعها الطبيعى مجاورة السور ، لم يكن جهة للربط بل جهة للتعميم والتخصيص ،وتغير المعنى ، وصار الممكن هو أن كون كل واحد من الناس كافتهم كاتبا ممكن . والدليل على تغير المعنى أن الأول لا يشك فيه عند جمهور الناس فإن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له فى طبيعته دوام كتابة أو غير كتابة . وأما قولنا : يمكن أن يكون كل إنسان كاتبا ، على أن الإمكان جهة الكلية والسور ، فقد يشك فيه . فإن من الناس من يقول : محال أن يكون كل الناس كاتبين أى محال أن يوجد أن كل إنسان هو كاتب ، حتى يكون اتفق أن لا واحد من الناس إلا وهو كاتب . فإذن بين المعنين فرقان .

وأما فى الجزئيات فإن الأمرين فيهما يجريان مجرى واحدا فى الظهور والخفاء . ولكنه قد يعلم مع ذلك أن بين المعنيين خلافا إذا رجع إلى حقيقة المفهوم واستعين فيه باعتبار الكلية . وأما السلب الكلى فليس فى لغة العرب ما يدل بالحقيقة على السلب الممكن العام ، بل المتعارف فيها إنما يدل على إمكان سلب العام ، ولذلك يشكل أن

---

(١) للمحمول : بالمحمول ع // لكمية : للكمية س . (٣) واحد : واحد واحد ع ، ى // فإن : وإن م // قرن : قرنية ع // عن : على س // الموضع : الموضوع س .
(٤) موضعها : موضعهما عا // الطبيعى : ساقطة من عا . (٥) جهة (الثانية) : ساقطة من سا // للتعميم : التعميم ى // أن كون : كون س ؛ أن يكون د ، سا ، ع ، م ، ى ؛ أن كل ن . (٦) واحد : واحد واحد س ،ع ، م // ممكن : ممكنا د ، سا ، عا ، م ، ن ، ى ؛
(٦ — ٧) كافتهم . . . . من الناس : ساقطة من ع . (٧) جمهور الناس : الجمهور س ، ه // لا يجب له فى : ساقطة من سا //طبيعته : طبيعة سا . (٧ — ٨) له . . . . يمكن : ساقطة من ى . (٩) والسور : + أى أن قولنا كل إنسان كاتب ممكن أن يصدق بحصول الأمر س ، سا ، عا ، ه ، هامش ب // فقد : قد ن . (١٠) أى : ساقطة من سا . (١١) لا واحد : لا يكون واحد ن . (١٢) وأما : فأما سا ، ع ، م ، ى // فيهما : فيها ع (١٣) إذا : فإذا ع .
(١٤) بالحقيقة : ساقطة من ع . (١٥) ولذلك : ولكن ى .

يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتبا . فلقائل أن يقول إن هذا لايمكن أن يصدق ألبتة ، بل يجب أن توجد الصناعات فى بعض لا محالة . وليس كلامنا فى أن هذا القول حق أو باطل ، فليست معرفة هذا من صناعة المنطق ، بل غرضنا أن الأمر الذى قد يقع فيه شك ليس هو الأمر الذى لا يقع فيه شك والذى يقع فيه شك هو إمكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد . لكنه لا يوجد فى لغة العرب ما يدل على هذا إلا بالإيجاب ، كقولهم : كل واحد من الناس يمكن أن لايكون كاتبا ، وأما قولهم : ليس كل إنسان كاتبا ، فإن جهة الإمكان لا يمكن أن تدخل فيه إلا على السور حتى يكون معناه يمكن أن لا يكون كل إنسان كاتبا . فيدل على إمكان السور ، وأما قولنا : بعض الناس يمكن أن لايكون كاتبا ، فإنه قد يساوى من جهة قولنا : يمكن أن لا يكون بعض الناس كاتبا ، وقد يخالفه وإن لازمه ، حتى يكون الغرض فى أحدهما أن بعض الناس موصوف بإمكان سلب الكتابة عنه ، وفى الثانى أنه ممكن إحقاق قول القائل : بعض الناس كاتب .

فإذا علمت هذه الأحوال ، فيجب إذا نظرت فى حال تلازم هذه القضايا أن تنظر فى حال تلازم هذه القضايا الرباعية التى لها جهات على أنها جهات الربط لا جهات السور وبعد ذلك أيضا فلن تنكشف لنا حقيقة الأمر فيها إلا بعد أن يعلم حال اشتراك واقع فى لفظة الممكن فنقول : إن لفظ الممكن قد كان مستعملا عند الجمهور على معنى ، وهو الآن عند الفلاسفة مستعمل على معنى آخر . فكان الجمهور يعنون بالممكن الأمر الذى

---

(٤) قد : ساقطة من س ، سا ، ع // ليس : ساقطة من ع // شك (الثانية) : ساقطة من د ، س ، عا ، م ، ن ، ه // والذى يقع فيه شك : ساقطة من ع // يقع : لا يقع د ، س ، عا ، م ، ن ، ه . (٥) هو : فيه عا . (٥) إمكان : وإمكان سا // واحد واحد : واحد ع ، ن .
(٦) لا يكون : يكون ع . (٨) فيدل .... كاتباً : ساقطة من د ، م ، ن . (١١) الغرض : الفرض م . (١٢) ممكن : يمكن س // القائل : + ايس س ، ه // كاتب : كاتباً س ، ه . (١٥) فلن : فليس سا ، فكيف ع // فيها : ساقطة من ه . (١٧) مستعمل : ساقطة من ع // فكان : وكان س .

ليس بممتنع من حيث هو ليس بممتنع ، ولا يلتفتون إلى أنه واجب أو غير واجب . ثم عرض أن كانت أمور يصدق أن يقال فيها إنهـا ممكنة أن تـكون وممكنة أن لا تـكون ، أى ليست ممتنعة أن تـكون وليست ممتنعة أن لا تـكون ، وأمور أخرى يعرض فيها أن تـكون ممكنة أن تـكون وليست ممكنة أن لا تـكون . فلمـا وجد الخواص بعض الأشياء يجتمع فيها إمكان أن يكون وإمكان أن لا يكون، أعنى الإمكان العـامى، خصوا حاله باسم الإمكان ، فجعلوا الشىء الذى يصح فيه الإمكانان جميعا أعنى فى السلب والإيجاب مخصوصا باسم الإمكان، وهو الشىء الذى لا ضرورة فيه . فهؤلاء الخواص اتفقوا فيما بينهم واصطلحوا على أن يسموا الأمر الذى لا يمتنع وجوده ولا عدمه ممكنا . فصارت الأشياء عندهم ثلاثة أقسام : ممتنع الوجود ، وممتنع العدم ، وما لا يمتنع وجوده ولا عدمه ؛ وإن شئت قلت ضرورى الوجود ، وضرورى العدم ، وما ليس بضروری الوجود والعدم . ومعنى الضرورى الدائم مادام الموصوف به موجود الذات ، على ماسنشرح هذا فى موضع آخر بالتحقيق . فالممكن إذا عني به المعنى العامى كان كل شىء إما ممكنا وإما ممتنعا، وكان ما ليس بممكن ممتنعا وما ليس بممتنع ممكنا ، ولم يكن هناك قسم آخر . وإذا عنى به المعنى الخاص كان كل شىء إما ممكنا وإما ممتنعا وإما واجبا ، ولم يكن ما ليس بممكن ممتنعا ، بل ما ليس بممكن ضروريا إما فى الوجود وإما فى العدم . وبعد ذلك فإن الخواص قد انعقد فيما بينهم اصطلاح آخر فجعلوا دلالة الممكن على معنى أخص من هذا المعنى وهو الذى حكمه عندما يتكلم به المتكلم معدوم ، لـكنه فى المستقبل غير ضرورى الوجود أو غير الوجود فى أى زمان فرض

---

(١) بممتنع : بممتنع سا ، ع ، م ، ى // ولا يلتفتون : لا يلتفتون ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (٣) ممتنعة (الأولى والثانية) : بممتنعة هـ . (٦) فجعلوا : فحصلوا م // الشىء : ساقطة من سا ، ع ، ى . (٧) فى : ساقطة من ع ، ى . (٨) لا يمتنع : لا يمنع م .
(١١) والعدم : ولا العدم ع . (١٢) على : وعلى د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى .
(١٤) ولم : وإن لم ع // وإذا : فإذا هـ . (١٥) ممتنعاً بل ما ليس بممكنة : ساقطة من ع .
(١٦) قد : فقد هـ . (١٨) أو غير : أى غير س // غير ضرورى الوجود : ضرورى اللاوجود سا ؛ أو غير ضرورى الوجود هـ .

وسيأتيك استقصاء القول فى هذا المعنى فيما يستقبل من الفنون . فيكون الممكن مقولا على معان ثلاثة تترتب بعضها فوق بعض ترتب الأعم فوق الأخص ، فيكون قوله على الأعم والأخص باشتراك الاسم ، ويكون مقولا على الأخص من جهتين : إحدى الجهتين فيما يخصه ، والأخرى من جهة حمل الأعم عليه ، وهذا شىء قد علمته فيما سلف . فالمعنى هو العامى وهو أن شيئا حكمه غير ممتنع ، وأعنى بالحكم ما حكم فيه من إيجاب أو سلب . والمعنى الخاص هو أن حكمه غير ضرورى والمعنى الثالث أن حكمه غير حاصل ولا ضرورى فى المستقبل . فالأمر الموجود الذى لا يجب وجوده لا يدخل فى الممكن الأخص ويدخل فى الخاص والعام ، والواجب لا يدخل فى الأخص ولا فى الخاص ويدخل فى العام . ثم إن قوما تشككوا على أنفسهم فقالوا : إن الواجب لا يخلو إما أن يكون ممكنا أو لا يكون فإن كان ممكنا والممكن أن يكون ممكن أن لا يكون فالواجب ممكن أن لا يكون ، هذا خلف . وإن لم يكن ممكنا ، وما ليس بممكن فهو ممتنع ، فالواجب ممتنع ، وهذا خلف . فأجابوا بما هذه حكايته ، قالوا : إن الممكن اسم مشترك فيقال على ما بالقوة ويقال على الضرورى ، فالممكن الذى يقال على الضرورى لا يدخل فيه الممكن الآخر ، ولا يكون ممكنا أن يكون وممكنا أن لا يكون معا ؛ بل ممكن أن يكون ؛ وأما الممكن الذى يقال على القوة فهو الذى يصدق فيه ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون معا . فإذن ليس كل ما يقال له ممكن أن يكون يصدق عليه أنه ممكن أن لا يكون ، فإن الممكن يقال على الضرورى ؛ وليس أيضا كل ما يسلب عنه الممكن يجب أن يكون ممتنعا ، فإن الممكن الذى بالقوة يسلب عن الضرورى ولا يجب منه أنه ممتنع .

وهؤلاء قد زلوا من وجهين : أحدهما أنه ليس أحد من الناس يقول : ممكن ، ويعنى

---

(١) استقصاء : اقتضاء س . (٤) فالمعنى : والمعنى س ، ع ، ه ، ى .
(٦) ضرورى . . . . غير : ساقطة من ى . (٧) لا يجب : يجب ع .
(١٠) فالواجب ممكن أن لا يكون : ساقطة من ع . (١١) بممكن : ممكنا عا ، ه // فالواجب ممتنع : ساقطة من سا . (١٤) وأما : فأما س . (١٤ — ١٥) معا ...... لا يكون : ساقطة من ع . (١٥) فإذن : فإذ ع . (١٨) عن : على سا .

به الضرورى على أنه اسم مرادف له ، فإذا لم يعن به الضرورى ، بل عنى إن كان ولا بد معنى أعم من الضرورى ، إذ ليس يبعد أن يكون وقوعه على الضرورى وعلى الممكن الخاص وقوعا بمعنى واحد يعمهما جميعا ، فيكون وقوعه عليهما بالتواطؤ لا بالاشتراك الذى ادعوه ، اللهم إلا من جهة أخرى غير هذه الجهة التى أومأنا إليها . ثم ها هنا شىء آخر وهو أن القوة اسم أخص من الممكن الذى نحن فى ذكره ، فإن الشىء الذى فى القوة شرطه أن يكون معدوما ، والممكن الذى ليس بضرورى هو الذى ليس دائماً وجوده ولا دائماً عدمه ، فلا يبعد أن يكون موجوداً فى الحال أو غير موجود . فإن قال قائل إذا وجد فى الحال صار واجباً فى وجوده من حيث هو موجود ، فلم لا يقول : إنه إذا عدم صار واجبا فى عدمه من حيث هو معدوم ؟ فهو ممتنع الوجود إذ هو معدوم ، لكن الواجب الذى كلامنا فيه ليس هو الواجب بشرط وقت وحال ، وكذلك للممتنع الذى كلامنا فيه ، بل الواجب هو الدائم الوجود ، والممتنع هو الدائم العدم . وليس إذا كان الشىء موجودا فهو واجب أى دائم الوجود ، بل هو واجب بشرط ما هو موجود كما أنه دائم الوجود مادام موجودا وليس دائم الوجود مطلقا ، فليس ما قالوه هؤلاء بشىء .

لكن المعلم الأول قد أومأ إلى المعنى الذى ذهبنا إليه ولنعبر عنه كما ينبغى حتى تفهم أن مساقته ليست على ماذهبوا إليه . قال : ليس كلما يقال له ممكن أن يوجد أو يمشى فيجب أن يكون معنى الإمكان فيه متضمنا لما هو مقابل لذلك ، حتى يصدق مع ذلك ممكن أن لا يوجد . فإن هاهنا أشياء لا يصدق فيها المقابل ، فإن الأشياء التى تكون

---

(١) به (الثانية) : منه ب ، م // الضرورى (الثانية) : بالضرورى ع ، م . (٣) بالتواطؤ : ساقطة من ى . (٤) اللهم : ساقطة من ع // التى : ساقطة من س ، سا ، عا ، هـ // ثم : ساقطة من س . (٩) فهو . . . . معدوم : ساقطة من سا . (١٠) الممتنع : + فى امتناعه س ، عا .
(١١) الذى : ساقطة من عا // كلامنا فيه : ساقطة من عا // فيه : هنا سا . (١٤) هؤلاء : ساقطة من س ، هـ . (١٥) ولنعبر : والمعبر س // كما ينبغى : ساقطة من سا // حتى : كما س .
(١٦) قال : فقال . هـ // ليس : أليس د ، س ، م ، ن // كلما : كل ما د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٧) لما : ما عا .

الممكنة فيها متعلقة بقوة لا نطق فيها ولا اختيار فإنها تسمى قوى وإمكانات ، وليست تكون على الأمر وعلى خلافه ، بل تسمى قوة وإمكانا وينحى بها نحو أمر واحد : هذا إن كانت القوة فاعلية ، وأما إن كانت القوة استعدادية فلا يتمين لها في نفسها أحد الأمرين ، بل تقبل المتقابلين معا ، وليست الأخرى التي في جهة الفاعل تفعل المتضادين معا ، بل إن تعطلت ولم يكن قابل واجتماع لم تكن تفعل ، ومع ذلك فيسمى حال الفاعل إمكانا وحال المستعد للأمرين إمكانا . فالإمكان مشترك في الاسم إذا كان يقال على الذي يمشي حين يمشي ، وعلى الذي يقوى على أن يمشي وهو لا يمشي ، فالأول يقال على الفعل والآخر على القوة ، والذي بالفعل تشترك فيه الأزليات والمتغيرات ، والآخر يختص بالمتغيرات . ويجب أن تفهم أنه ليس يجب من قوله يقال عليه أن يفهم أنه اسم مرادف ، بل الأولى أن نظن أن معنى قوله يقال عليه هو أن يقال عليه بمعنى يخصه ، كمن يقول إن الحيوان أو الأبيض يقال على الإنسان ليس بمعنى أنه مرادف له بل أنه محمول عليه . فالممكن الذي يقال في المتغيرات أي الذي يليق بها من حيث هي متغيرة ليس يصدق على الواجب ، وأما على الوجه الآخر فيقال ، ولم يبين ذلك الوجه ، ثم قال : ولكن الكلي محمول على الجزئي ، والممكن محمول على الواجب . ويشير بهذا إلى أن للممكن معنى يفهم عنه أكثر وأعم من معنى الواجب ، فيكون كلياً بالقياس إلى الواجب والواجب جزئي تحته . وذلك المعنى هو أنه ليس بممتنع والواجب بعض ما ليس بممتنع .

---

(١) لا نطق فيها : لا نطق فيه س ، عا ، هـ ، ى ؛ لا نظر فيها سا ؛ لا نظر فيه ع // ولا اختيار : بالاختيار سا . (٢) وإمكانا : وإمكانات ب ، م // بها : به ع ، ن .
(٤) المتقابلين : المقابلين هـ // معا : ساقطة من ى // في : هي هـ . (٥) يكن : يمكن س // تكن : ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى // تفعل : + وإن لم تكن هـ .
(٧) حين يمشي : ساقطة من س ، م . (٨) على (الأولى) : ساقطة من س .
(٩) والآخر يختص بالمتغيرات : ساقطة من هـ . (١٠) نظن : نظنه عا // معنى قوله : ساقطة من عا // هو أن يقال عليه : ساقطة من عا // عليه : ساقطة من سا .
(١٢) فالممكن : والممكن ن . (١٤) والممكن : فالممكن د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (١٥) وأعم : أو أعم س ، هـ . (١٦) هو : ساقطة من س // بممتنع (الأولى) : بممتنع س ، عا ، م ، هـ ، ى // والواجب ..... بممتنع : ساقطة من س .

فلما قال المعلم الأول هذا ، عطف فقال : يجب أن نتدارك ما قلناه ، يعنى ما قاله فى اللوازم على سبيل التشكيك ، ويجب أن يعلم من أمر هذا الفاضل المعلم الأول أنه لم يؤثر التشكيك وتأخير الكشف ، وفى كثير من الأمور قد يمضى على قانون الشك . ثم يكر آخر الأمر فيحل ، وربما تساهل فى أمور هو نفسه يعلمنا ما يقتضى ترك التساهل فيها ، وأيضاً فى تساهله إيانا فيتفق أن يبادر الناظر فى كتبه إلى اعتقاد ما تساهل فيه ويغتر بظاهر كلامه ولا يفحص ولا يبحث ، ثم يأخذ فى التعصب لمفهومه من غير استقصاء فيكون قد ضلل نفسه . واعلم أن هذا الفاضل قد قصد فى كثير من الأمور إخفاء الحق ضناً به ليفوز به من له مِنّة الوصول إليه عن كثب .

فلنتكلم الآن فى المتلازمات ، فنقول : إن المتلازمات منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس ، والمتعاكسات هى التى كل واحد منها فى قوة الآخر ، والتى لا تتعاكس فهى التى إذا وضع بعضها لزم الآخر وليس كلما وضع الآخر لزمه الأول . فقولنا : واجب أن يوجد ، يلزمه وينعكس عليه : ممتنع أن لا يوجد ، وليس بممكن أن لا يوجد ، أعنى العامى . ونقائض هذه يلزم قولنا : ليس بواجب أن يوجد . وأما قولنا واجب أن لا يوجد ، فيلزمه وينعكس عليه قولنا : ممتنع أن يوجد ، وليس بممكن أن يوجد العامى . ونقيضاها يلزمان قولنا : ليس بواجب أن لا يوجد . فلم يوجد إذن من باب الممكن الخاصى شىء يلازم شيئاً من باب الواجب ، والممتنع منعكساً عليه . وهذه صورة ما ذكرناه :

---

(٣) لم : ساقطة من ب ، س ، سا ، ه . (٤) ثم يكر : لم يكن س // وربما : وإنما ع // ما يقتضى : بما يقتضى ع . (٥) وأيضاً : أيضاً ن // فى (الأولى) ساقطة من ع // تساهله : مساهلته ن . (٦) ويغتر : ويعبر ع // ولا يفحص : لا يفحص س . (٧) فيكون : ويكون س ، ه // فيكون قد : ساقطة من سا // ضلل نفسه : ساقطة من سا // قد : إن عا . (١٠) منها : منهما عا . (١١) وليس : ليس س . (١٣) ونقائض : وتعارض بخ // قولنا : كقولنا بخ .
(١٧) صورة ما ذكرناه : صورته ن // ما ذكرناه : ما ذكرنا س ، سا ، عا .

* طبقة

واجب أن يوجد	ليس بواجب أن يوجد	الموجبات متلازمة والسالبات متلازمة
ممتنع أن لا يوجد	ليس بممتنع أن لا يوجد	
ليس بممكن أن لا يوجد العامى	ممكن أن لا يوجد العامى	

طبقة أخرى

واجب أن لا يوجد	ليس بواجب أن لا يوجد	الموجبات متلازمة والسالبات متلازمة
ممتنع أن يوجد	ليس بممتنع أن يوجد	
ليس بممكن أن يوجد العامى	ممكن أن يوجد العامى	

وأما الممكن الخاصى فلا يلزمه شىء منعكساً عليه إلا من بابه . فقولنا ممكن أن يوجد يلزمه ممكن أن يوجد ، ويلزم نقيضه نقيضه ، فيلزم قولنا : ليس بممكن أن يوجد الخاصى قولنا : ليس بممكن أن لا يوجد الخاصى . فطبقات للتلازمات إذن ست ، ولكل واحد منها لوازم غير متعاكسة ، ولنذكرها فى كل طبقة .

(آ) طبقة* الواجب أن يوجد وما معها .

(بَ) وأما طبقة ليس بواجب فلا يلزمها شىء غير ما ينعكس عليها .

(ج) وأما طبقة واجب أن لا يوجد فيلزمها :

* ليس بممتنع أن يوجد	ليس بممتنع أن لا يوجد
ممكن أن يوجد العامى	ممكن أن لا يوجد العامى

(١) * اعتمدنا فى إثبات هذا الجدول على نسخة ب . (٩) عليه : ساقطة من عا . (١٠) نقيضه نقيضة : نقيضه سا . (١٤) فلا يلزمها : ولا يلزمها م // غير : ساقطة من س .
(١٥) جـ : الثالث سا ، ساقطة من م . (١٦) * اعتمدنا فى إثبات هذا الجدول على نسخة ب .

ليس ممكناً أن يوجد الخاصى	ليس بممكن أن يوجد الخاصى
ليس بممكن أن لا يوجد الخاصى	ليس بممكن أن لا يوجد الخاصى

(دَ) وأما طبقة ليس بواجب أن لا يوجد فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس عليها .

(هَ) وأما طبقة ممكن أن يكون الخاصى فيلزمه :

ليس بواجب أن لا يكون	ليس* بواجب أن يكون
ليس بممتنع أن لا يكون	ليس بممتنع أن يكون
ممكن أن لا يكون العامى	ممكن أن يكون العامى

(وَ) وأما طبقة ليس بممكن أن يكون الخاصى فلا يلزمها الانعكاس .

(٣) دَ : الرابع سا ؛ ساقطة من م // لا يوجد : + ليس يمكن ان لا يوجد الخاص م // عليها : ساقطة من م . (٤) هَ : الخامس سا // فيلزمه : فيلزمها سا . (٥) * اعتمدنا فى إثبات هذا الجدول على نسخه ب . (٨) وَ : السادس سا .

الفصل الخامس

(هـ) فصل

فى بيان أن التقابل بين الموجبة والسالبة أشد أم التقابل بين موجبتين محمولاهما متضادان

وقد اعتيد أن ينختم هذا الفن من المنطق بشىء ليس للمنطق من حيث هو منطق إليه حاجة ، وهو أشبه بالمباحث الجدلية .وذلك أنه إذا حمل محمول على موضوع ـ ولذلك المحمول ضد ـ فهل إيجاب الضد عليه أشد عناداً أم سلبه المقابل الذى هو نقيضه ؟ مثاله إذا قيل : زيد عادل ، فهل قولنا : زيد جائر ، أشد عناداً له ، أم قولنا : ليس بعادل ؟ وهل الضد لقولنا : كل إنسان عادل ، هو قولنا : كل إنسان جائر ، أو ماسلف ذكره ؛ وهو أنه لا واحد من الناس عادل ؟ فإن هذا شىء قد تشاجر فيه طوائف ، والحق فيها أن كونه جائراً أشد عناداً فى طبيعة الأمور لكونه عادلا من كونه ليس بعادل . وأما من حيث التصديق والحكم سواء كان اعتقاداً أو لفظاً فإن السالب أشد عناداً وأبعد من أن يطابق الموجبة فى شىء من الصدق والكذب . ولما كان هذا النظر من حيث الحكم ، والحكم إما قول وإما عقد ، والقول تابع للعقد ، فلننظر فى هذه للتعاندات من حيث هى معتقدة .

---

(٣) أن : ساقطة ع // أم: من عا . (٥) ينختم : يختم سا ع ، عا .
(٦) حاجة : خاصة س ؛ ساقطة من سا // ولذلك : وكذلك س ، ن . (٧) سلبه : سلب د ، سا ، ع ، م، ن ، هـ// نقيضه : النقيض د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (٨) له : ساقطة من ع ، عا . (١٢) بعادل : بجائر م // السالب : السالبة س ؛ السلب ن . (١٣) هذا : ساقطة من س . (١٤) للعقد : العقد د ، سا ، عا ، م هـ . (١٥) المتعاندات :المعاندات ى .

فليكن عقد فى خير أنه خير ، وعقد فيه أنه ليس بخير ، وعقد فيه أنه شر . ولتعلم أن كون العقد منسوبا إلى ضدين كما نعتقد فى موسى أنه خير وفى فرعون أنه شر ، أو إلى متقابلين كالنقيضين كما نعتقد فى موسى أنه خير وفى فرعون أنه ليس بخير ، لا يوجب تعاند العقدين ، بل يجب أن يكون ذلك فى موضوع واحد حتى يكون العقدان متنافيين. فلنعتبر فى موضوع واحد الحق فيه أنه خير ، إذا اعتقد فيه أنه شر ، واعتقد فيه أنه ليس بخير ، أى الاعتقادين فى نفسه أشد عناداً ؟ فلو لم يكن الشر ليس بخير ما كان يستحيل اعتقاد أنه خير وأنه شر ، ولو كان يدل الشر هو شيئاً ما ليس بخير وليس بشر لكان مع ذلك يستحيل اعتقاد أنه خير وأنه ليس بخير ، فإن كثيراً مما ليس بخير ليس بشر . فبين أن العناد فى الاعتقاد الأول ليس لكون المعتقدين متضادين ، بل لكون الحكمين متنافيين ، وليس التنافى الأول إلا الذى بين الإيجاب والسلب .

قالوا : ومن الدليل على ذلك أيضاً أن الشىء الذى هو خير وعدل تصدق عليه إيجابات مثل أنه محمود ومختار ، وسلوب مثل أنه ليس بمذموم ولا مكروه ، وتكذب عليه إيجابات مثل أنه مكروه ومذموم ، وتكذب عليه سلوب مثل أنه ليس بمحمود ولا مختار . وليس حقيقة التضاد متقررة بين كل ما لا يجتمع منها كيف اتفق ، فإن الواحد إنما يضاده بالحقيقة واحد ، فيجب إذن أن يكون الضد منها ما يعمها . وإنما يعم جميع الإيجابات والسلوب الكاذبة على الخير أنه ليس بخير ، فأى إيجاب أو سلب صح عليه أنه ليس بخير كان مبايناً ، وأما ليس بخير نفسه فإنه مباين بنفسه وإن

---

(٢) ضدين : الضدين ن // شر : شرور ع . (٣) أو إلى : وإلى ى .
(٧) هو شيئا : شىء ب ؛ شيئاً س ، هـ ؛ شيئاً ما كان عا ؛ ساقطة من ن . (٨) بشر : شراً س ، عا ، هـ // مما ليس : ليس ع ؛ ما ليس عا . (٩) فبين : فتبين ب . (١٠) الحكمين : الحلين ع . (١٢) إيجابات : إيجابان ع // ومختار : مختار د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // ولا مكروه : ساقطة من م . (١٣) سلوب : + وإيجاب م // بمحمود : محمود ع .
(١٥) ما يعمها : يعمها ع . (١٦) جميع : الجميع ع // أنه : أنها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى // أو سلب : وسلب ى . (١٧) بنفسه : لنفسه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى .

لم يعتبر له أنه أحد تلك . والشىء الذى لا يحتاج فى أن يكون مباينًا إلى غيره والآخر لا يباين دونه فمباينته أقدم ، والذى مباينته أقدم فعناده أشد ، فالسالبة أشد عنادًا ، وما هو أشد عنادًا فهو الضد ، فالسالبة هى الضد .

ويشبه أن لا يكون هذان الفصلان قصد بهما فى التعليم الأول احتجاج ألبتة ، ويكون إنما قصد فى الأول منهما أن يشار إلى أن نفس التضاد فى الأمور لا يوجب التضاد فى الاعتقادات ، بل يجب أن تكون الأمور متنافية حتى يجوز أن تكون متضادة فى الاعتقادات . وفى الثانى أن يشار إلى أنه ليس أيضًا ينافى الاعتقادات وأن لا تجتمع الاعتقادات ، دالا على تضادها ، فإن ها هنا أمورا لا نهاية لها يصح أن تسلب عن الخير والعادل مثل أنه ليس بطائر وليس بحجر وليس بسماء فيكذب إيجابها ، وأمور يصح إثباتها عليه لا نهاية لها مثل أنه أبيض ويقعد ويفعل فيكذب سلب إمكانها . أما الموجودة له فلا يمكن أن تكون بلا نهاية ، وأما المسلوبة عنه فبغير نهاية ، فلا ينبغى أن ينظر فى كل واحد منها هل عقده مضاد للعقد أنه خير أو غير مضاد له ، فانها لا تتناهى .

ولكن هذا النظر إنما هو فيما دخلت الشبهة من قبله ، والشبهة إنما هى فيما يقع التكون منه ، فإنه وإن كان الخير ليس بطائر ، وأيضًا ليس بشرير ، وكان الطائر ينافيه والشرير ينافيه ، فأحدهما قد يكون عنه التكون ، والآخر لا يكون عنه التكون . أما الذى يكون عنه التكون فالمقابل من هذين وهو الشرير ، وأما الذى

---

(٢) فعناده : فتعانده عا . (٣) وما هو أشد : وما أشد سا // فالسالبة هى الضد : ساقطة من سا . (٥) أن (الثانية) : ساقطة من ع . (٦) الأمور : ساقطة من عا . (٨) الاعتقادات : المعتقدات ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (٩) بسماء : يسمى م .
(١١) المسلوبة : المسلوب س // فبغير نهاية : بغير نهاية ه ؛ ساقطة من س ، سا ، عا .
(١٢) مضاد (الأولى) : مضادة عا // للعقد : لمقدع ، ن . (١٣) فإنها لاتتناهى : فإن هذا لا يتناهى ه (١٥) وأيضا : وهو أيضاً س ، ه // وأيضا ليس بشرير : ولا شرير أيضاً ن .
(١٦) والشرير : فالشرير ع ؛ وأن الشرير ه // فأحدهما : فإن أحدهما س ، ه .

لا يكون عنه فالذى ليس بمقابل وهو الطائر . والشبهة إنما هى فى المقابل كالشرير والجائر . وتلك الشبهة أن العقد فيه أنه عادل ، هل يضاد العقد فيه أنه شرير جائر . وهذا موافق لمـا قيل فى التعليم الأول ، ويكون الغرض فيه أن يجعل توطئة وتبنيها على أنه ليس كل عقد مناف مقابلا بالتضاد ، وإلا لـكان الشبهة تدخل فى أن العقد فى زيد أنه عادل سيضاد العقد فيه أنه طائر ويضاد اعتقادات أخرى بلا نهاية .

فيشبه أن يكون غرض المعلم الأول ما أومأنا إليه ، فانه إنما قدم جميع ما قدمه إلى هذا الموضع لا على سبيل الاحتجاج ، بل على سبيل التوطئة . وإنه إنما ابتدأ يحتج بعد فراغه من هذا الـكلام حين يقول ما معناه إنه قد تبين أنه ليس نفس تضاد الأمرين يوجب تضاد العقدين ، ولا نفس تنافى العقدين يوجب تنافى الأمرين ، فيجب أن ينظر فى ذلك نظرا أخص من النظرين ، فنقول : إنا إذا قلنا للخير إنه خير ، صدقنا ، وإذا قلنا إنه ليس بشر ، صدقنا . لـكن صدقنا عليه فى قولنا : إنه خير ، صدق تام فى ذاته ، وصدقنا عليه فى قولنا : إنه ليس بشر ، صدق عليه فى أمر ليس بذاته . فإن الخير خير لذاته ، وأما أنه ليس بشر فعارض له حين يقابل بأمر غير ذاته مباين لذاته وهو الشر ، فيسلب عنه ذلك الأمر . فإثبات الخير يتم عليه بذاته وسلب إنما يتم له بغيره ، وقد علمت أن السلوب من اللوازم فى مثل هذه الأشياء لا من الدواخل فى الذات . وبازاء هذين الصدقين كذبان : كذب أنه ليس بخير وهو كذب مقابل له

---

(١) فالذى : ساقطة من عا // والشبهة : وتلك الشبهة ع // هى : هو عا .

(٢) العقد : العقل س . (٣) موافق : + جدا س ، عا ، هـ . (٦) فيشبه : ويشبه س ؛ فيمكن ع // فإنه : وأنه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى // إنما : ساقطة من س ، سا ، ع ، هـ ، ى . (٧) وإنه : فإنه د ، ع ، م ، ى . (٨) أنه : أن س ، ع ؛ + أن ب ، سا .

(٩) يوجب تنافى الأمرين : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ن . (١١ — ١٢) خير .... إنه : ساقطة من ع . (١٢) تام : بأمر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ؛ + له هـ // ليس (الأولى) : ساقطة من ب // بشر : بشرير ع // فى : ساقطة من هـ . (١٣) لذاته : بذاته س // بشر : بشرير هـ // غير : ساقطة من سا . (١٥) لا من : إلا من س .

فى ذاته ، وكذب أنه شر وهو كذب مقابل لأمر له عارض . ولما كان اعتقاد أنه خير صدقا فى أمر ذاتى مقابل لاعتقاد أنه ليس بشر صدقا فى أمر عرضى كان اعتقاد أنه ليس بخير كذبا فى أمر ذاتى ، والكذب فى الأمر الذاتى أشد معاندة للصدق فى الأمر الذاتى من الكذب فى الأمر العرضى ، هكذا يجب أن يقال . وأما الظن بأن أحد الأمرين أشد كذبا والآخر أقل كذبا فذلك باطل ، فإنه لا صدق أشد صدقا من صدق ولا كذب أشد كذبا من كذب ، بل بعض الصدق يكون أدوم وبعضه يكون ليس بأدوم ، وبعضه فى أمر ذاتى ، وبعضه فى أمر غير ذاتى ، والذى هو كذب فى أمر ذاتى أشد عنادا . وقد ينبعث من هذا احتجاج آخر يجب أن يفهم على هذه الصفة ، أى إذا اعتقدت فى العدل الذى عرفته وتحققته فى نفسه أنه خير لا احتاج أن أعتقد مع ذلك فيه أنه ليس بشر ، إذ هذا ليس ذاتيا له ، بل أمر يعرض له . وليس يحتاج فى إخطار الأمر الذاتى بالبال أن يلتفت إلى أمر بالقياس إلى خارج ألبتة ، بل الصدق الذاتى إنما ينعقد بإخطار للموضوع والمحمول بالبال ، أخطر غيره أو لم يخطر . فان جئت وقابلت هذا العقد بعقدين : أحدهما أنه شر والآخر أنه ليس بخير ، وجدت عقد أنه شر لا يتم لى إلا أن يتضمن أنه ليس بخير ، فإن الكذب المقابل للصدق العرضى لا يتم إلا بأن يخطر بالبال الكذب الذاتى ، فإنه إن لم أخطر ببالى أن العدل الذى عرفته خيراً صار لا خيرا ، لم يمكننى أن أقضى عليه بأنه شر . وذلك لأنى علمت واعتقدت أن العدل

---

(٢) مقابل لاعتقاد : حين كان اعتقاد بخ ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ه ، ى ؛ كان اعتقاد ن // بشر . بشرير ع . (٣) أنه : ساقطة من ب ، د ، سا ، م ، ن . (٣) أمر ذاتى : + مقابل لاعتقاد أنه ليس بشرير ع ؛ + مقابل لاعتقاد أنه ليس بشر ن // أمر ذاتى والكذب فى : ساقطة من ى . (٤) وأما : أما س ، عا // بأن : فان ه . (٦) يكون (الثانية) : ساقطة من س ، ه . (٧) فى مر ذاتى وبعضه : ساقطة من ع . (٨) أى : أنى س ، عا ، ه .

(٩) وتحققته : وتحقيقه م // لا احتاج : لا احتجاج س . (١٠) بشر : بشرير ع .

(١١) أمر : + آخر ع ، ه ، ى . (١٣) شر (الأولى والثانية) : شرير ع .

(١٤) لى : ساقطة من س // إلا : ساقطة من ب . (١٥) بأن : أن د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // بالبال : ببالى بخ // الذاتى : ساقطة من ه // فإنه إن : فإنى د ، ن ؛ فإنى إن س ، عا ، م ، ى ؛ فإن ع // ببالى أن ، بالبال ى // عرفته : نحن فيه ب .

(١٥ — ١٦) الذى . . . العدل : ساقطة من سا . (١٦) يمكننى : يمكنى ب ، ع ، عا ، م ، ه ، ى // بأنه : أنه د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ى // شر : شرير ع .

خير ، وأن ذلك حق ، فحين أجله شرا على سبيل امتحان التقابل يخطر ببالى ضرورة أنى سلبت عنه ذلك الحق ، وليس إذا خطر ببالى سلب ذلك الحق عنه يكون قد خطر ببالى أنه شر . فهكذا يجب أن يفهم هذا الدليل وبهذا التكلف ، وإلا لم يستقم ، وهو قريب مما أوردناه أولا وفى قوته . وحجة أخرى وهو أن جميع القضايا يوجد لها متقابلات من باب التناقض ، وليس يوجد لجميعها مقابلات من موجبات تحمل الضد ، فإنا إذا قلنا : كذا مربع ، وجدنا بإزائه أنه ليس بمربع ، ولم نجد أنه كذا الذى هو ضد المربع . فهاهنا للمعاند هو السالب دون الموجب للضاد المحمول ، وحيث للقضية موجب مضاد فالسالب أيضاً معاند . فكل قضية موجبة لها من السالب معاند وليس كل قضية موجبة لها من الموجب معاند . فعناد السلب عناد للقضية الموجبة من حيث هى موجبة وعناد الآخر أمر عارض لها من حيث هى موجبة .

لكن لقائل أن يقول : ليس كلامنا فى أن كل موجب هل يعانده موجب كعناد السكون للحركة مطلقاً ، بل يسلم أن عناد السلب أعم وأكثر . وأما الموجب إذا تخصص فصار موجباً ضدى المحمول ، فهل يتخصص بإزائه ضد هو أشد ضدية له ، كما تتخصص الحركة إذا كانت نازلة فإن الذى يضادها هو حركة اشد عنادا من السكون . لكن الشأن فى للفسر المشهور وكل من قرب عهده فإنه أعان هذه الحجة بقياس فاسد ، فقال : فإذا كان فى كل الأمور قد يوجد للعقد الصادق فيها عقد

---

(١) شرا : شريراً ع // التقابل : المقابل عا . (٢) سلب : ساقطة من سا . (٣) شر : شرير ع // فهكذا : كذا ع ؛ هكذا ى // وبهذا : بهذا س ، ع ، ه . (٤) وفى : فى س . (٥) مقابلات : متقابلات س ، ى . (٧) المعاند : المربع ع . (٨) للقضية : القضية عا // فالسالب: والسالبسا ، م // فكل : وكل ع ؛ فتكون ه . (٩) السلب:السالبعا . (١٠) لها من : لا من سا ، ع ، ى . (١١) لكن : ولكن سا . (١١—١٢) كعناد السكون للحركة : ساقطة من س ، سا ، عا ، ه . (١٢) مطلقا : مطلقة عا ، م // أن : أنه ع // وأكثر : + كعناد السكون للحركة س ، سا ، عا ، ه ؛ + للحركة ع . (١٣) ضدى المحمول : ضديا للمحمول ن . (١٤) الحركة : للحركة د ، س ، ع ، ن ، ه ؛ ساقطة من سا ، م ، ى // هو : وهو ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (١٦) بقياس : ببيان سا .

النقيض . فيكون هذا شيئاً ذاتياً ، إذ كان الذاتى شيئاً موجودا فى الـكل .

فانظر كيف غلط فى القياس ، وذلك لأنه أورد قوله : إذا كان الذاتى موجودا فى الـكل ، مقدمة لقياس ينتج : أن هذا شىء ذاتى ، ومطلوبه هذا كلى فى موضوع مخصوص لاينتج إلا من الشكل الأول . فالذاتى من قوله : إذا كان الذاتى موجوداً فى الـكل ، لايخلو إما أن يجعله حدا أوسط أو حداً أصغر لا محالة ، لأنه موضوع فى هذه المقدمة ، وللمطلوب موجب . فإن جعله حدا أوسط ، فلا يجب أن يكون داخلا فى النتيجة ، وقد أدخله ، وإن جعله حدا أصغر كان الإنتاج هو أن الذاتى يكون كذا لا أن كذا ذاتى ، فإن الذاتى يجب أن يكون فى القياس حدا أصغر لا حداً أكبر . وأما إذا اعتبرنا للمقدمة الأخرى فإنا نجد ماتشارك به هذه المقدمة حال الوجود فى الـكل فإن جعلناه هناك موضوعا حتى كان القياس هكذا : إن الذاتى موجود فى الـكل والموجود فى الـكل هو أن العقد الصادق فيها عقد النقيض كان مع كذب الـكبرى إذا أخذ الموجود فى الـكل فيه كما فى الصغرى ، أنتج أن الذاتى كذا لا أن كذا ذاتى ، وهو مع فساد المقدمة وكذبها إن أخذت كلية حتى تنتج ولم تؤخذ مهملة . وإن لم يجعل الموجود فى الـكل موضوعا بل محمولا وهو الواجب كان وجود عقد النقيض هو للعقد الصدق أمراً موجودا فى الـكل وكان الذاتى أمرا موجودا فى الـكل، فأنتج من موجبتين فى الشكل الثانى . وإن عكس فقال : وكل موجود فى الـكل فهو ذاتى ، كذب كذباً صراحاً . وتتلو هذه الحجة حجة قوية وهو أن عقدنا فى الشىء الذى ليس بخير أنه ليس بخير ، لا يمكننا أن نورد بإزائه عقائد أخرى من الجنس الذى نحن فيه ، إلا أن نعتقد فيه أنه

---

(١) كان الذاتى : كل ذاتى ع . (١—٢) فى الـكل . . . . موجودا : ساقطة من سا . (٢) إذا : إذ س ، عا ، ى . (٦) المقدمة : القضية س // موجب : موجود ى (٧) يكون : لا يكون ى . (٩) اعتبرنا : اعتبرت ع . (١٠) جعلناه : جعلنا ه . (١١) كذب : الـكذب عا . (١٢) أنتج : إنما ينتج س ، ع ، ى . (١٣) أخذت : أحداث م . (١٥) هو . ساقطة من ع ، م ، ى // للعقد : العقد س ، عا ، سا ، ه // موجبتين : الموجبتين س ، ه . (١٦) وكل : كل ع .

شر وأنه ليس بشر وأنه خير ، لكن اعتقادنا فيه أنه شر قد يصدق مع هذا الاعتقاد فى كثير من الأمور فلا يكون معانداً مطلقاً لهذا الاعتقاد ، واعتقادنا فيه أنه ليس بشر قد يصدق أيضاً . فإنا نجد الشيء الواحد كالطفل لا خيّرا ولا شريراً ، وكذلك للمتوسط فبقى أن يكون معانده أنه خير . فاذن عَقْدُ أنه خير هو المعاند لعقد أنه ليس بخير وهو المضاد الحقيقى له ، والمضاد مضاد لمضاده . فمعاند أنه خير هو أنه ليس بخير ، فإنه لا يجوز أن يكون الشيء يضاد شيئاً على الإطلاق بالحقيقة ، وذلك الشيء يضاد آخر ولا يضاده . فاذا جعلنا المسألة كلية فنظرنا هل معاند قولنا : كل إنسان ليس بخير ، هو قولنا : إن كل إنسان شر أو قولنا : إن كل إنسان ليس بشر أو قولنا : كل إنسان خير ، وكان ضده على الوجه الذى بينا هو أن كل إنسان خير ، فضد قولنا كل إنسان ليس بخير هو قولنا كل إنسان خير ، لكن ضد قولنا كل إنسان ليس بخير ، هو قولنا : ولا واحد من الناس خير ، فإنه سلب الخير عن كل واحد واحد . فهذا القول فى الشخصى والكلى واحد . وأما المهملات فكيف تتضاد وقد تصدق معاً ، وكذلك الجزئيتان والأضداد وإن كانت ترتفع معا ، وتكذب معا ، فليس يجوز فيها أن تصدق معاً .

تم الفن الثالث من كتاب الشفاء
وهو من الجملة الأولى فى المنطق

---

(٢) معاندا : ساقطة من سا // فيه : ساقطة من ع ، ى . (٤) فبقى : ساقطة من سا // فاذن : إذا كان س ؛ فاذا كان سا ، عا ، هو ؛ + كان ع . (٥) وهو المضاد : والمضاد عا // له : ساقطة من ع // والمضاد : أو المضاد ع . (٦) يكون : ساقطة من ع ، ى . (٧) فإذا : وإذا س .
(٨) (الأولى) إن : ساقطة من ع ، ى // شر : شريرا ع ؛ شرا عا ، ى . (١٠) ضد : ساقطة من سا // ليس بخير : هو خير س ، ه . (١١) واحد واحد : واحد م . (١٢) وقد تصدق : وتصدق سا ، م // الجزئيتان : الجزئيات س . (١٤ — ١٥) تم الفن . . . فى المنطق : تم الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق بعون الله وحسن توفيقه د ؛ والحمد لوليه أولا وآخراً وظاهراً وباطناً س ؛ تم الفن الثالث بحمد الله تعالى وحسن توفيقه ع ؛ آخر الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق والحمد لله حق حمده عا ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق وهو آخر الجزء الأول من الشفاء م ، ى ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى ن ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق وهو آخر الجزء الأول من الشفاء والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد النبي وآله الطاهرين وتم كتاب باريرمينياس ه . (١٥) المنطق : + والحمد لله على إتمامه ب ، سا .

فهرس المصطلحات

